سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية

موسوعة

مصطلحات علم المنطق عند العرب

د. فريد جبر
د. رفيق العجم
د. سميح دغيم
د. جيرار جهامي

مكتبة لبنان ناشرون



موسوعة

مصطلحات علم المنطق عند العرب

سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية

موسوعة
مصطلحات علم المنطق عند العرب

د. فريد جبر
د. رفيق العجم
د. سميح دغيم
د. جيرار جهامي

مكتبة لبنان ناشرون



مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى : ١٩٩٦
رقم الكتاب 012160903
طبع في لبنان

المُحتَـــويــات

الصفحة



المقدمة

إن علم المنطق خير مُعبِّر عن طبيعة التصوّرات والأحكام ونهجها، يعكس في قضاياه علامات دالّات وشواهد قائمة على الأسس الفلسفية والفكرية والعلمية المُحَصَّلة بالجهد العقلي، موسوم بآثارها ومعالم تدبيرها وتجلّي تراكيبها وتواري خلفياتها. وهذه الأسس، على اعترافها بالحاجة إلى المنطق وافتقارها إليه، تتباين بتباين العصور والثقافات. فالمنطق والنشاط العقلي صنوان لا يفترقان، ينمّان على البنية الذهنية والفكرية والناتج العلمي العملي.

ولعلّ الاهميةَ التي تعلّق اليوم على المنطق كبيرة، لما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث تتعدّى المنهج لتطال الرياضيات والعلوم فترمّزهما وتختزلهما بمعادلات ومسلّمات، مُشَكّلة البنّيات الصورية القاعدية. ويتجلّى ذلك في مُحصّلات أعمال حلقة ڤينّا، وتيار اكسفورد المنطقي اللسني، وغيرهما من توجهات منطقية معاصرة. بَيْدَ أن هذه الأبحاث والاكتشافات الجديدة في المادة المنطقية وتطويرها ليست إلا حلقة عليا في سلسلة من الترقّي لا تنعزل عن حقب تاريخ المنطق في مختلف مراحله.

ولاغرو، فإن الحاجة إلى تطوير المادة المنطقية تعميقًا وتوسيعًا يُشعر بضرورة الاطلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ هذه المادة. فتوضيح كل فترة من فترات تاريخ المنطق والكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بد أن يلقي أضواء جديدة على نواحٍ من هذا العلم، لم تكن معروفة أو على الأقل كانت مهملة قبل ذلك. وهذا القول إن صدق على مادة علم المنطق، فالأجدر والأحق أن يصدق على هذه المادة في صياغتها العربية، وعند محطتها العربية والاسلامية الطويلة زمنيًا. فقد تحوّلت منهجيًا من الاستنباط إلى بعض من الاستقراء أو من المعيارية نحو بعض من التجريبية، بعد امتزاج المنطق بأصول الفقه والتجارب العلمية في ميادين علوم تلك الحقبة، وتبعًا لطبيعة اللغة العربية المنطلقة من المحسوس المعيّن المشخّص.

ويتميّز علم المنطق فيما يتميّز بأن نتائجه وسيلة لتأييد الفلسفات التي منها انطلق وعلى أبعادها اعتمد. فكيف يستقيم أن يكون المنطق مطلوبًا لعملية التفكير الفلسفي، وفي الوقت نفسه، نتيجة مترتّبة على نوع التفكير؟ هنا تكمن صعوبة هذا العلم وفعاليته في التعبير عن نمط الفكر ووظيفته فيه معًا. لذا لم يكن غريبًا أن ينبري كثيرون من مفكّري الاسلام إلى معارضة المنطق الأرسطوي، ولا سيّما أن المنطق الأرسطوي بأعمال معلّمه الأوّل وشرّاحه صورة صادقة عن الفلسفة والعلم اليونانيين، صدر عن العقلية اليونانية وحمل سماتها، وتميّز بميّزتها، وخصوصًا في نظرتها إلى الوجود والمعرفة.

توجهات مناطقة العرب

وقف المناطقة العرب المفكّرون المسلمون وقفة المتسائل: كيف يمكن استبعاد الثقافة الأجنبية المغايرة للذات؟ أوَ لا تقدّم الكثير من الفعالية وعناصر التأثير في وجوه النشاط العقلية المستجدة؟ ولا ضيرَ إن ذكرنا أنهم تمثّلوا يومذاك العطاء اليوناني الأجنبي تمثّلًا حسنًا. والأرجح أنه لم يكن افتتانًا وتوفيقية قسرية أو تبنّيًا تامًا لآراء الآخر، بل تعدّى ذلك إلى تحويل المنطق بطَبْعِه بطبع العربية ووسمه بميسم المعاني الإسلامية، حيث غدا في تفريعاته يحمل الأبعاد العربية والإسلامية، ويتجه توجّهات تجريبية، تطغى عليه أحيانًا الأبحاث الإسمية والمحصّلات الإجرائية العملية. ومن ثمّ تجاوز إلى حدّ بعيد ما كان قد رسمه له المعلّم الاول من أطر برهانية وقياسية وجدلية. ويرى البعض أنه قد بلغ في أبحاثه بعض مسائل مناطقة العصر الحديث وتوجّهاتهم دون صياغة تجريدية أو رمزية محكمة.

لكن ما كان مسوّغًا في الحقبة الوسيطة من عصر الإنسانية، بسمتها الايمانية والميتافيزيقية، غدا غير فعّال في عصرنا الراهن. إذ كيف يمكن أن نجعل اللحظة الماضية منطلقًا كينونيًا ومعرفيًا يفعل فعله في الحاضر والمستقبل؟ وكيف نتمثّله ونعيد قراءته ونوظّفه في الحاضر الذي أضحى بعيدًا عن الماضي في بناءاته المعرفية وأدواته التطبيقية بعدًا تامًا؟

أهمية المصطلح المنطقي

ولعلّ هذه الإشكالية قد سعينا إلى حلّها بجمع المنطق وتوثيقه في حقبته الزمنية

من غير إعادة محاكاته ليحلّ في الحاضر كنظم معرفي، بل كنظم لغوي وموروث غزير من المعاني قابع في اللامفكر فيه. إن هذه الرؤية وذاك الهدف يتّضح تباعًا في عملية حصر المصطلح بتنصيب اللغة وتوظيفها وسيطًا بين الماضي والحاضر لتسويغها في استقبال المستجدّ المنطقي والمعرفي، بالتجوّز والمناسبة والملاءمة بين الدلالات والتصوّرات والأحكام. وبهذا تتزاوج وتتلاقح الشكلانية الصورية في المنطق مع الشكلانية اللسنية الدلالية في اللغة لخدمة الإحياء والتجديد ثم التوليد والابتكار.

ومما لا ريب فيه أن عملية احتباس الحاضر المعرفي في قيود الماضي لن تؤدّي إلى بناء مشروعية المستقبل، ولن تجدي نفعًا أو تصيب مرمى. لهذا هَدَفَ عمل الحصر المصطلحي إلى إبراز معظم المفاهيم المنطقية بأسهل أسلوب وأيسره تمهيدًا لوعي هذا الحقل في الثقافة العربية والإسلامية كأحد مكوّنات النظم المعرفية التراثية. ولا سيما أن هذا الوعي يسلك مسلك إعادة الذاكرة وقراءتها بهدي أدوات التفكير المعاصر واكتشافاته، إفصاحًا عن مكامن الذات الجماعية المعرفية وتشريحها. فالمراد إصابة هدفين: لغوي، ومعرفي.

ولعلّ هذين الهدفين يسعيان لاحقًا إلى استقبال المعاني الجديدة والحث على تطوير الاشتقاقات والدلالات اللغوية، مرحلة تهيئة لإبداع الفكر وتمثّل العلوم والتكنولوجيا، مشاركةً في عالمية العصر.

هدف موسوعة المنطق وميّزاتها

في هذا الإطار بالذات، تتوجّه موسوعة مصطلحات المنطق عند العرب، مع مثيلاتها المقبلات في سائر العلوم العربية والاسلامية، نحو سبر معظم المصطلحات والألفاظ وجمعها. فحتى الأمس القريب ما برح الباحثون والنقاد في مجال علم المنطق يحتاجون إلى دقة وتدقيق في مضامين كل مصطلح للاهتداء إلى كيفية استعماله أو فهم معانيه ومناحيه. فهذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقية، ويفتح آفاقًاواسعةً امام أعمال منطقية مستقبلية، بمثل ما يتيح الفرصة للدارس والمحلّل أن يتعمّق في المفاهيم المنطقية كالقياس والبرهان والحدّ والقضية والشكل والكلّيات، ويتناول تفريعاتها وتطبيقاتها بالتمحيص والتبيان وعيًا للأبعاد والميّزات، فيقارن ما شاء له. وقد جاءت هذه المصطلحات على تدرج زمني امتد على مدى ثمانية عشر قرنًا (٣٠٠ ق.م – ١٥٠٠م)؛ فشملت أعمال أرسطو المنطقية منقولةً إلى العربية، وأعمال

شرّاحه كفورفوريوس، مرورًا بكبار مناطقة العرب وشرّاحهم، أمثال الفارابي وإبن سينا وإبن رشد وصولًا إلى السنوسي والأخضري، من دون نسيان المجموعة المنطقية الإسلامية المتميّزة والمتمثّلة بأعمال الغزالي وإبن تيمية، من الذين توغّلوا في طبع منطق اليونان باللسان العربي، وعلى قدر الذهنية الساميّة، إضافةً إلى السمات الإسلامية الواضحة في المعاني والمفاهيم.

وقد برز إبّان سيرورة أعمال المناطقة العرب فيض من المفردات والمصطلحات زادت على نقلة منطق ارسطو وتمايزت. إضافة إلى وعي مناطقة العرب النافذ بمفارقات عديدة في بنية الجمل وتراكيبها بين اللغات، إلى حدّ الانتباه إلى انتقاء المصطلح والجملة، بلوغًا شأوَ المعاني الإسلامية المحض. فلا عجب إن اكتسى المنطق كسوةً جديدةً وأخذ طبع العربية مداه بالانطلاق من المعيّن المشخص، والمحسوس الملموس، دلالةً على ما في الأعيان قبل رسمه في الأذهان تجريدًا. فغَزُرت القضايا التجريبية والحسّية والشرطية والتواترية على أنواعها، وظهرت الأقيسة الفقهية والكلامية والتمثيلية والبلاغية. واغتنى بالتالي معجم المنطق بتعابير إسلامية، كالصفة والموصوف، والميزان والقسطاس، والتلازم والتعاند، والنظم والتضمّن، والوجودي والوقتي، والعام والخاص والتخصيص.

يمكن القول إن هذا المعجم تضمّن من جهة الكثير من الشروح التي تعبّر عن كنه جملة من التحويرات، طالت بنية التركيب المنطقي، كوضع المقدّمة الصغرى أولًا ثم الكبرى وصولًا إلى النتيجة في السلجسموس، الذي سمّاه العرب الجامع والقياس. ورافق ذلك طبع من الاستدلال، استند على الاستغراق الماصدقي، حيث تمّت عملية الاستنتاج بشمول الأكبر للأصغر في الحدود، وغاب الاستغراق المفهومي المستند على الحلول، كحلول الأكبر أو الماهية في الأصغر. وساد كل ذلك معظم شروح المناطقة العرب. فالحقائق والأحكام تستنتج وترسخ في الأذهان من خلال الانطلاق من المحسوسات والوقائع العينية. وكل حقيقة عينية ترتكز على إنّية الشيء المتحقّقة واقعًا. هكذا حصّل مناطقة العرب التواصل الواقعي التجريدي تحقيقًا عضويًا يجمع العناصر في بناء شمولي مُرْتكزه الأفراد. ألا يمكن اعتبار كل ذلك تهيئة للنقلة التجريبية الكبرى التي حصلت في المنطق بأوروبا عند عصر التنوير وسيادة مناهج التجريب والتعليل؟ كذلك فإن موسوعة المنطق المعجمية هذه توفّر على الباحث من جهة ثانية جهدًا في مراجعة ما يزيد على خمسين كتابًا ومصدرًا، أضحى معظمه نادرًا أو مفقودًا

في مكتباتنا(*).

جاء العمل الواسع هذا مُجَهَّزًا وفرةً واسعةً من المضامين المنطقية المفهرسة، وفقًا لمنهجية اعتمدت التعريف بكل مصطلح وتحديد مضمونه، تبعًا لقائله من غير مسّ أو تحوير، فاجتمع ما يزيد على الألفي وتسعماية مصطلحٍ أو رأس موضوع وفرعه.

إن جلّ هذا العمل الموسوعي يساعد الباحث على تناول المادة المنطقية ميسّرة بعيدًا عن عناء التفتيش والتقميش، مهيئًا له مجالات التحليل والدراسة. إضافةً إلى تسويغ المصطلح ليدخل في عملية الترجمة السليمة التي هي أمل المستقبل في طبع أعمال المنطق الحديث بالعربية. بل لعل جمعًا كهذا يضبط عمليات التفلّت في أعمال الترجمة والتباين في الجهود والنتائج بين مجامع اللغة العربية. والعمل برمّته يساهم في تفكيك الموروث المنطقي وتبيّن أبعاده وخواصّه وأثر الذهنية فيه، عسى كل ذلك أن يمهد لاستقبال الأعمال المنطقية المعاصرة استقبالًا تمثّليًا مهضومًا إغناءً للمعرفة. فضلًا عن أن المتتبع لسيرورة التعريفات المنطقية يعثر عند المتأخرين على توسّع في الشروح المنطقية نحو القضايا ذوات الجهات، توسّعًا واضحًا، ممّا يشير إلى نزعة تصوّرية وتوجّهات رياضية احتمالية.

ولا بد من التذكير بأهمية المصطلح المنطقي في إغناء العربية، ومداخلته أعمال المتكلّمين والأصوليين نتيجة التبادل والتأثير بين هذه العلوم الإسلامية، إبتداءً من القرن الثالث الهجري. فلا عجب إن جاء هذا التداخل واضحًا ومتكرّرًا في بعض المصطلحات بين حقول هذه العلوم، والشاهد على ذلك ما سنعثر عليه في بقية مصطلحات السلسلة.

(*) لقد حثنا ذلك النقص على إملاء هذه الثغرة بتحقيق أو إعادة تحقيق بعض من هذه المصنّفات راجع لائحة المصادر.

منهجية تحقيق الموسوعة

أولاً: تنظيم مضامين المصطلحات

١ - تمّ اختيار الموضوعات الرئيسة الجليّة والتي تفي بتعريف المصطلح وبيان أبعاده، وأسقطت تلك الغامضة التي اكتنفها اللبس وبدت ثانوية في الكتب والمصادر المنطقية المعتمدة.

٢ - حاولنا قدر المستطاع، ونظرًا إلى غياب المصدر من بين أيدي القارىء، جعل التعريف مستقلًا متماسكًا ومتكاملًا بحدّ ذاته. فتمّ حذف ما يحيط به من جمل تمهيدية أو اعتراضية أو استطرادية.

٣ - حُصرت بعض التعريفات بمعنى مفيد منعًا للتطويل، وأضيفت إليها ألفاظ وُضعت بين هلالين توضح فحواها أو فحوى قائليها. ثم وُضعت عدة نقاط فاصلة ترمز إلى شروحات إضافية محذوفة لا طائل لها. وتُركت بعضها طويلة نظرًا إلى فائدتها أو تبعًا لأسلوب صاحبها.

٤ - استوفي في المصطلح الواحد معظم تفرّعاته، لا سيّما تلك المتداخلة معه ضمن حقل دلالي واحد. فوُضع المصطلح الرئيس في البداية، ثم وردت فروعه وفقًا لتسلسلها الألفبائي. مثل مصطلح القياس، قياس استثنائي، قياس استثنائي منفصل، قياس اضماري الخ...

٥ - عندما تبيّن أن بعض التعريفات تفي بتحديد عدة مصطلحات وردت ضمنها، كان لا بدّ من ايراد هذه التعريفات مكرّرة تحت كلٍّ من هذه المصطلحات. مثل الكلّيات الخمس: الجنس، النوع، الفصل إلخ... حيث جاء التعريف ضمن: كلّيات خمس، وجنس، ونوع إلخ...

٦ - تمّت إضافة بعض الألفاظ الممهّدة في مطلع التعريفات أو في وسطها، محاطة

بقوسين كما ذكرنا جلاءً للمعنى. أما سائر الأقواس فوردت أصلاً في بعض الكتب وهي تعود للمؤلفين أو المحققين، كما جاء في بعض كتب الغزالي التي حققها سليمان دنيا مثل «مقاصد الفلاسفة» و«معيار العلم». وكتاب الأبهري في «المنطق فن هداية الحكمة».

٧ - أبرزنا معظم التفريعات الحادثة على المصطلحات المنطقية الرئيسة، وهي الخاصّة بمناطقة العرب، مما أضيف على ألفاظ نقلة أرسطو وشرّاحه. فها هم المشاؤون العرب يطوّرون مفاهيم القضايا وأنواعها ومضامينها فيتحدّثون عن القضايا الوجودية، والوقتية، والوهمية، والطارئة، والمنتشرة، وكذلك مناحي المقاييس الفقهية، والشعرية؛ ومناحي المقدّمات الوضعية والصادقة والمعروفة...

٨ - إضافةً إلى اعتماد اللفظ المفرد في جلّ المصطلحات والذي وضعناه بصيغة النكرة، لم نهمل صيغة التثنية والجمع نظرًا إلى ورودها بأبعادها في بعض الأماكن. مثل الشكلان، الضربان، الضروب، القضيتان، الخ...

٩ - إكتفينا عند عرضنا لأبرز مصطلحات المنطق وأشهرها كالقياس، والشكل، والضرب، والجنس، والنوع، ببعض النماذج الأساسية. فلم نسبرها جميعها وفي الكتب كافة تجنبًا للحشو أو الإطناب والتكرار غير المجديين.

١٠ - أسقطنا الكثير من التعريفات المكرّرة التي وردت عند المؤلّف الواحد، لا سيّما في المصنّف الواحد، محتفظين بالأبرز منها.

ثانيًا: نظم المصطلحات في الموسوعة وترتيبها

١ - جرى ترتيب المصطلحات بحسب اللفظ من دون العودة إلى الجذر، لكننا وضعنا الجذور ومشتقاتها في الفهارس. فجاء المقول مثلاً تحت حرف الميم، والقول ضمن القاف، والأقوال في الألف. بينما تنتمي جميعها في جذرها إلى فعل «قول» الثلاثي.

٢ - وردت رؤوس الموضوعات نكرةً مراعاة لنظام الحاسوب الألفبائي. أما ما جاء منها مركّبًا فقد وقع أحيانًا اللفظ الثاني أو الثالث فيها معرّفًا. مثل تحليل الحدّ، صناعة التحديد، صورة القياس...

٣ - أرفقنا كل جملة بإشارة إلى إسم الفيلسوف والكتاب مرمّزيْن وإلى رقمي الصفحة والسطر. أما رقم السطر بحدّ ذاته فأتى مطابقًا لموقع المصطلح فيه وليس لبداية التعريف.

٤ - حرصنا على أن تكون معظم المصطلحات أسماء وإنْ جاءت في التعريف أصلًا على صورة أفعال. فوضعنا مثلاً لفظ «يقسم» تحت قسم، ولفظ «يفعل» تحت فعل ولفظ «ينعكس» تحت عكس أو انعكاس...

٥ - حُذف في العديد من التعريفات حرف «أما» المرافق لفعل الشرط نظرًا إلى ابتعاده عن جملة التعريف، بينما وردت «فاء الجواب» في التعريف.

٦ - تم ضبط القواطع للمزيد من الايضاح نظرًا إلى طول بعض التعريفات وصعوبة تركيب معانيها المعقّدة.

٧ - عندما أظهرت بعض التعريفات شرحًا مباشرًا للمصطلح الذي وُضع في البداية على صورة المعاجم والفهارس القديمة، اضطررنا إلى تمييزه كما جاء فيها بوضعنا نقطتين تفصيلًا للمعنى. وقد ورد ذلك مثلًا في كتاب «معيار العلم» للغزالي، و«الإشارات والتنبيهات» لابن سينا.

٨ - وردت بعض الأفعال والأسماء مذكّرةً، في حين أن المعروف لسانًا اليوم عكس ذلك، فعمدنا إلى تركها على حالها إبقاءً على أصالتها.

٩ - حافظنا قدر المستطاع على طريقة الكتّاب والنسّاخ القدماء في تليين الهمزة، وحذف بعض الأحرف، مثل لفظ حقايق، المسؤل، ثلث.

١٠- تمّ التنوين بشكل جزئي وعند الضرورة لجلاء المعنى. فصوّبنا بعض المصطلحات لا سيّما عند وضع الهمزة وكتابتها لما تشكّله من أبعاد فلسفية ومنطقية، مثل كتابة الإنية بدل الآنية.

ثالثاً: المصادر وفقًا لتسلسلها

أرسطو - منطق ارسطو - ثلاثة أجزاء - **الأول**: كتاب المقولات، كتاب العبارة، كتاب القياس - **الثاني**: كتاب البرهان، كتاب الجدل - **الثالث**: تابع كتاب الجدل، كتاب السفسطة - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار

الكتب المصرية - ١٩٥٢.

فرفوريوس - ايساغوجي - (تابع الجزء الثالث من منطق ارسطو) - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٩٥٢.

إبن المقفع - كتاب المنطق - مقدّمة وتصحيح محمد تقي دانشي يُدْوه - تهران - ١٣٧٥ هـ.

إبن البهريز - حدود المنطق - مقدّمة وتصحيح محمد تقي دانشي يُدْوه - تهران - ١٣٧٥ هـ.

الفارابي - المنطق عند الفارابي - ثلاثة أجزاء - **الأول**: التوطئة، الفصول الخمسة، ايساغوجي، كتاب المقولات، كتاب العبارة - **الثاني**: كتاب القياس، كتاب التحليل، كتاب الأمكنة المغلطة - **الثالث**: كتاب الجدل - تحقيق وتعليق د. رفيق العجم - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٦.

الفارابي - المنطق عند الفارابي - كتاب البرهان - تحقيق وتعليق د. ماجد فخري - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٧.

الفارابي - كتاب الحروف - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٧٠.

الفارابي - كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٦٨.

إبن زرعة - منطق إبن زرعة (العبارة - القياس - البرهان) - تحقيق د. جيرار جهامي، د. رفيق العجم - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٤.

إبن سينا - منطق الشفاء - سبعة أجزاء - **الأول**: ايساغوجي (المدخل) - تحقيق ج. قنواتي، م. الخضري، أ. الأهواني، س. زايد، مراجعة إبراهيم مدكور - نشر وزارة المعارف العمومية - ١٩٥١. **الثاني**: المقولات - تحقيق ج. قنواتي، م. الخضيري، أ. الأهواني، س. زايد - مراجعة إبراهيم مدكور - نشرة وزارة الثقافة والارشاد القومي - ١٩٥٩ - **الثالث**: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مدكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٠ - **الثالث**: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مدكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٧٠ - **الرابع**: القياس - تحقيق س. زايد -

مراجعة إبراهيم مدكور - وزارة الثقافة والارشاد والقومي - ١٩٦٤ - **الخامس**: البرهان - تحقيق ع.ر. بدوي - نشر مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٤ - **السادس**: الجدل - تحقيق أ. الأهواني - مراجعة إبراهيم مدكور - نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي - القاهرة - ١٩٦٥ - **السابع**: السفسطة - تحقيق أ. الأهواني - مراجعة إبراهيم مدكور - القاهرة - نشر وزارة الثقافة والتعليم - ١٩٥٨.

إبن سينا - الإشارات والتنبيهات(*) - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - ١٩٦٠.

إبن سينا - منطق المشرقيين - القاهرة - المكتبة السلفية - ١٩١٠.

بهمنيار بن المرزبان - كتاب التحصيل - تصحيح وتعليق مرتضى مظهري - دانشكاه تهران - ١٣٤٩ هـ.

الغزالي - مقاصد الفلاسفة - قسم المنطق - محيي الدين صبري الكردي - القاهرة - المحمودية التجارية بالأزهر - ١٩٣٦.

الغزالي - معيار العلم - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - ١٩٦١.

الغزالي - محك النظر في المنطق - صحّحه محمد بدر الدين الحلبي - بيروت - المطبعة الأدبية - د.ت.

الغزالي - القسطاس المستقيم - تحقيق فكتور شلحت - بيروت - المطبعة الكاثوليكية - ١٩٥٩.

الغزالي - المستصفى من علم الأصول - الجزء الأول - بيروت - دار صادر - د.ت

البغدادي - المعتبر في الحكمة - الجزء الأول - حيدر آباد - جمعية دائرة المعارف العثمانية - ١٣٥٧ هـ.

الساوي - البصائر النصيرية في علم المنطق - تحقيق د. رفيق العجم - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٣.

(*) هناك بعض المصادر التي اشتملت على عدة موضوعات، اجتزأنا منها القسم الذي يعالج المنطقيات مثل: «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا وشرحها للطوسي، و«ومقاصد الفلاسفة» للغزالي و«المعتبر في الحكمة» للبغدادي، و«لباب الإشارات» للرازي.

إبن رشد - تلخيص منطق أرسطو - سبعة مجلدات - **الأول**: مقدّمة وتصدير وفهارس - **الثاني**: كتاب المقولات - **الثالث**: كتاب العبارة - **الرابع**: كتاب القياس - **الخامس**: كتاب البرهان - **السادس**: كتاب الجدل - **السابع**: كتاب المغالطة - تحقيق د. جيرار جهامي - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٢.

الرازي - لباب الإشارات - قسم المنطق - صحّحه عبد الحفيظ سعد عطيه - الطبعة الثانية - مكتبة الخانجي بمصر - ١٣٥٥ هـ.

الأبهري - المنطق فن هداية الحكمة - مطبعة المكتبة الحربية السلطانية بمصر - ١٢٧٨ هـ.

الطوسي - شرح الإشارات والتنبيهات - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - ١٩٦٠.

الأرموي - مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق - صحاف جارشو سنده بوسنوي - ١٣٠٣ هـ.

القزويني - شرح الرسالة الشمسية - مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٦٧ هـ.

إبن تيمية - الردّ على المنطقيين - جزءان - **الأول**: مبحث الحدّ والقضية والقياس - **الثاني**: مبحث الاستدلالات - تحقيق د. رفيق العجم - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٣.

السنوسي - مختصر في علم المنطق - مطبعة السعادة بمصر - ١٣٣٠ هـ.

الأخضري - السلّم المرونق في المنطق - المطبعة الميمنية بمصر - أحمد بابي الحلبي - ١٣٠٨ هـ.

رابعًا : أسماء الفلاسفة المناطقة وفقًا لتدرّجهم زمنيًا بحسب عام الوفاة

أرسطو	٣٢٢ ق.م
فرفوريوس	٣١٠ م
محمد بن المقفع	٨١٥ م
إبن البهريز	٨٦٠ م
أبو نصر الفارابي	٩٥٠ م
عيسى بن زرعة	١٠٠٨ م
أبو علي بن سينا	١٠٣٧ م
بهمنيار بن المرزبان	١٠٥٠ م
أبو حامد الغزالي	١١١١ م
إبن ملكه البغدادي	١١٧٠ م
عمر بن سهلان الساوي	١١٧٠ م
إبن رشد	١١٩٨ م
فخر الدين الرازي	١٢٠٩ م
أثير الدين بن عمر الأبهري	١٢٦٥ م
نصير الدين الطوسي	١٢٧٤ م
سراج الدين الأرموي	١٢٨٣ م
القزويين الكاتبي	١٢٩٢ م
تقي الدين بن تيمية	١٣٢٨ م
أبو عبد الله السنوسي	١٤٨٨ م
أبو زايد بن الوالي الأخضري	١٥٤٦ م

خامساً: لائحة الرموز المستعملة

وردت مراجع كل تعريف تدريجاً ووفقًا لإسم الفيلسوف المنطقي، والكتاب، ثم رقم الصفحة والسطر. وقد استعملنا من أجل الإشارة إليها الرموز التالية:

إسم الفيلسوف	الرمز	إسم الكتاب	الرمز
أرسطو	أ	المقولات	م
أرسطو	أ	العبارة	ع
أرسطو	أ	القياس	ق
أرسطو	أ	البرهان	ب
أرسطو	أ	الجدل	ج
أرسطو	أ	السفسطة	س
فرفوريوس	في	إيساغوجي	أ
إبن المقفع	ق	كتاب المنطق	م
إبن البهريز	به	حدود المنطق	ح
الفارابي	ف	المدخل	د
الفارابي	ف	المقولات	م
الفارابي	ف	العبارة	ع
الفارابي	ف	القياس	ق
الفارابي	ف	البرهان	ب
الفارابي	ف	الجدل	ج
الفارابي	ف	السفسطة	س
الفارابي	ف	كتاب الحروف	ح
الفارابي	ف	كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق	أ
إبن زرعة	ز	العبارة	ع
إبن زرعة	ز	القياس	ق
إبن زرعة	ز	البرهان	ب
إبن سينا	س	المدخل	د
إبن سينا	س	المقولات	م

إسم الفيلسوف	الرمز	إسم الكتاب	الرمز
إبن سينا	س	العبارة	ع
إبن سينا	س	القياس	ق
إبن سينا	س	البرهان	ب
إبن سينا	س	الجدل	ج
إبن سينا	س	السفسطة	س
إبن سينا	س	الإشارات والتنبيهات (١)	أ
إبن سينا	س	منطق المشرقيين	ش
إبن المرزبان	مر	كتاب التحصيل	ت
الغزالي	غ	مقاصد الفلاسفة	م
الغزالي	غ	معيار العلم	ع
الغزالي	غ	محك النظر	ح
الغزالي	غ	القسطاس المستقيم	ق
الغزالي	غ	المستصفى من علم الأصول (١)	ص
البغدادي	ب	المعتبر في الحكمة (١)	م
الساوي	سي	البصائر النصيرية في علم المنطق	ب
إبن رشد	ش	المقولات	م
إبن رشد	ش	العبارة	ع
إبن رشد	ش	القياس	ق
إبن رشد	ش	البرهان	ب
إبن رشد	ش	الجدل	ج
إبن رشد	ش	السفسطة	س
الابهري	هـ	المنطق فن هداية الحكمة	م
الطوسي	ط	شرح الإشارات والتنبيهات (١)	ش
الأرموي	م	مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق	ط

إسم الفيلسوف	الرمز	إسم الكتاب	الرمز
القزويني	ن	الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية	ش
إبن تيمية	ت	الرد على المنطقيين (١)	ر١
إبن تيمية	ت	الرد على المنطقيين (٢)	ر٢
السنوسي	و	مختصر في علم المنطق	م
الأخضري	ض	السلّم المرونق في المنطق	س



أ

إبداع

- حدّ الإبداع: هو إسم مشترك لمفهومين: أحدُهما: تأسيس الشيء، لا عن مادّة، ولا بواسطة شيء. والمفهوم الثاني: أن يكون للشيء وجود مطلق، عن سبب بلا متوسط، وله في ذاته أن لا يكون موجودًا، وقد أفقد الذي له في ذاته، إفقادًا تامًا (غ، ع، ٢٩٤، ١)

إبدال

- الإبدال، فكقوله: أنا وأنت وهو وما أشبه ذلك. فإنّ هذه حروف وُضعت مواضع الأسماء، فصارت أبدالًا لها (ق، م، ٢٦، ١٦)
- الإبدال في صناعة الشعر أشرف من التشبيه (ش، ج، ٥١٤، ١١)
- موضع الإبدال إنما يُفيد بالذات التمثيل (ش، س، ٦٨٨، ١٥)

إبدال الجزئي

- إبدال الجزئي بدل الكلي فهو أن يكونَ القولُ يُقصدُ به أمر ما فيُبَدَّل بعض جزئيات ذلك الأمر بدل الأمر ويُعْمَلُ على أن ما لَحِقَ ذلك الجزئي فيكون لاحقًا لكلّيه (ف، ق، ٥٦، ١٣) .

إبطال

- الإبطال والإثبات ينقسمُ . . . هذه القسمة، فإن المُثْبِت قد يُثْبِتُ إثباتًا عامًا والمُبطِل قد يُبطِل إبطالاً عامًا، وذلك أن الذي يُبيِّنُ أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنّه يُثبِتُ إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)
- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كليّة كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكلي بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئي قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)
- إن كان الذي يُلتمسُ إبطاله سالبة كليّة بموجب جزئي كان ذلك في الشكل الأول وفي الثالث. أما في الأول فبضرب واحد، وفي الثالث بثلاثة. وإن كان الذي يقصد إبطاله جزئيًا موجبًا فهو في الشكل الأول بضرب واحد، وفي الثاني بضربين (ف، ج، ١٠٦، ١٧)
- الأفضلُ في الجدل والأنجحُ أن يكونَ الإبطالُ بالنقيض، إذ كان الإبطال بالنقيض أصحّ وأوثق وأعمّ من الإبطال بالمضادّ (ف، ج، ١٠٧، ١٥)
- الإثبات والإبطال إنّما يتوجه نحو الدعاوي (س، ج، ٧١، ٨)
- السائل إنّما يقيس على الإبطال لما يقوله المجيب (س، ج، ١٠٥، ٨)
- أمّا الإبطال فإنّه يقال مثلاً: محمول كذا جنس للموضوع؛ ولا شيء مما هو عَرَض للموضوع

بجنس له، فيبقى في الإبطال قياس واحد (س، ج، ١٠٦، ٨)

- (إذا) ثبت الجزئيّ لا محالة بلا شرط، فإنّ كل ما يوجد للنوع، فهو موجود لطبيعة الجنس، وإن لم يعم. فإن أردنا الإبطال، أعني إعتبار اللاوجود... فإنّه إذا لم يوجد شيء للجنس، لم يوجد البتّة للنوع (س، ج، ١٢٢، ٤)

- إنْ كان البغض يعرض للقوّة الغضبيّة، فيجب أن تنسب المحبّة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوّة الشهوانيّة، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطقة. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهمّ إلاّ أن لا يكون الإثبات متوجهًا نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- إن قال قائل: إنّ الهواء هو جسم مستنشق، فإن أخذه مستنشقًا بالفعل فقد كذب، وإن أخذه بالقوّة ثم عدم الحيوان، إستحال أن تكون هذه القوّة متحققة فيه، فإنّه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوّة؛ وهذا للإبطال (س، ج، ٢٣٥، ١١)

إبطال جزئي

- الإبطال الجزئي متى كان إبطال موجبة كلية، فإنما يكون بسالبة جزئية، والسالبةُ الجزئية تُنتِجُ في جميع الأشكال. أما في الشكل الأول فبضرب واحد، وفي الشكل الثاني بضربين، وفي الشكل الثالث بثلاثة أضرب (ف، ج، ١٠٦، ١٤)

- إنّه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرًا من اللذّة، ولذة ما خير، فعلم ما خير؛ فإن قلنا: ولا لذة بخير، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير. وأمّا إن قلنا: لكن ليس علم خيرًا، أنتجت: فليس لذة خيرًا. وأمّا إذا كان الأمر من باب التساوي فيصلح للإثبات والإبطال الجزئيّ (س، ج، ١٦٢، ١١)

إبطال كلي

- الإبطال الكليّ فقد يكون بمُوجِب جزئيّ، وقد يكون بسالب جزئيّ، وقد يكون بالكليّ منهما جميعًا (س، ج، ١٠٥، ٨)

- ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس. لكنّه يجب أن تعلم أن الموضع الثاني (موضع مما يقال على المحمول قولاً) لا ينفع في الإثبات الكليّ، والموضع الأوّل (موضع من موضوعات الموضوع) ينفع في الإبطال الكليّ (س، ج، ١٢٢، ٨)

إبطال وسلب

- هذه مواضع مشتركة القوانين يكون تعليميتها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين. من ذلك أن يكون للنوع ضدّ، والنوع أفضل منه، ووضعًا في جنسين متضادين، لكن وضع الأفضل في الأخس؛ فتوضع مثلاً البرودة في النور، والحرارة في الظلمة (س، ج، ١٩٩، ١٤)

إبطال وضع

- المقدّمات التي ينتفع بها السائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير. فمن أمعن في السؤال مجاوزًا به ذلك الحدّ، فهو إمّا متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل، بل أولى أن يكون ذلك تعليمًا؛ وإمّا هذا يشغل الزمان، ويتمحل ما لم يفده (س، ج، ٣١٦، ١٣)

اتباع

- إنّ الإتباع قد يكون على أنّ وضع المقدّم وهو المنسوب إليه، وهو المقرون به الحرف الأوّل للشرط الذي يقتضي جوابًا، هو الجزاء يقتضي لذاته أن يتبعه التالي، وهو بيّن في نفسه كقولهم: إنْ كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود. فإنّ وضع الشمس طالعة، يلزمه، في الوجود وفي العقل، أن يكون النهار موجودًا (س، ق، ٢٣٣، ١٣)

إتحاد

- الإتحاد في الكيفية يُسمّى مشابهة. وفي الكميّة يُسمّى (مساواة). وفي الجنس يُسمّى (مجانسة). وفي النوع يُسمّى (مشاكلة). والإتحاد في الأطراف يُسمّى (مطابقة). فيخرج من هذا بيان معنى الواحد بالجنس. والواحد بالنوع. والواحد بالعدد. والواحد بالعَرَض. والواحد بالمساواة (غ، ع، ٣٤٣، ٤)

- ما به الإتحاد شيء واحد، وهو الذي عبّر عنه الشيخ بـ(الشيء) (ط، ش، ١٨٩، ٩)

- ما به التغاير قد يمكن أن يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما إلى ما به الإتحاد: كـ(النطق) و(الضحك) المضافين إلى الإنسان اللذين يُعبَّر عنهما بـ(الضاحك) و(الناطق) وحينئذ إن جعلا موضوعًا ومحمولاً كان ما به الإتحاد شيئًا ثالثًا مغايرًا لهما. وذلك معنى قوله (كان في نفسه معنى ثالثًا) (ط، ش، ١٨٩، ٩)

إتصال

- إنّ الإلتقاء إتصال ما، وإنّ الإختلاط مزاج ما؛ فإنّ الإلتقاء أعمّ من الإتصال (س، ج، ١٧٤، ١٧)

- ... أعني بالإتصال تضمّن المقول على الكلّ كون الحدّ الأوسط محمولاً بإيجاب على الأصغر فقط من غير أن يتضمّن الجهة أعني بالجهة، المقدّمة الصغرى، وإنما يتضمّن جنسها وهو الإيجاب فقط (ش، ق، ٢١٠، ١)

- الإتصال منه تام وهو أن تكون كلتا المقدّمتين موجبتين، ومنه غير تام وهو أن تكون الكبرى كليّة سالبة والصغرى موجبة فقط (ش، ق، ٢١٠، ٤)

- الإتصال قد يكون بلزوم كما في قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وقد يكون باتفاق، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالحمار ناهق (ط، ش، ٢٧٢، ١٦)

إتصال تام

- الإتصال التامّ فجعلوه ما يلزم فيه المقدّم التالي، كما لزم التالي المقدّم، كقولهم: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودًا فالشمس طالعة (س، ق، ٢٣٢، ١٢)

إتصال غير تام

- أمّا الإتصال الغير التام، فأنْ يكون المقدّم يلزمه التالي ولا ينعكس، كقولك: كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان. ولا ينعكس، فليس إذا كان ذلك حيوانًا فهو إنسان (س، ق، ٢٣٢، ١٥)

إتفاق

- إنّ الإتفاق لا يكون دائمًا ولا أكثريًّا (س، ب، ٤٦، ٢)
- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إنّ الهيولى أم حاضنة، وإنّ العفّة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النفس، وليست العفّة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنسًا لكان الشيء الواحد وهو العفّة يقع في الفضيلة على أنّها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالته (س، ج، ٢٤٤، ٧)
- من الأسماء ما يقال بالإتفاق، وقد صار الإسم فيه إسمًا لما يتفق فيه بالحقيقة (س، ج، ٢٤٤، ١٤)
- ما يحدث بالإتفاق... أن كونه ليس واجب ضرورة، كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الإتفاق (ش، ع، ٩٦، ٢٦)
- ما يحدث بالإتفاق ليس هو من الأشياء التي توجد بالضرورة ولا من الأشياء التي توجد على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٣)
- الشيء الذي يُسمّى إتفاقًا وبختًا متى حدث عند الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)
- البخت والإتفاق... ليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الأشياء ولذلك كان حدوثه أقليًّا (ش، ب، ٤٧٣، ٦)

إتفاق في اسم

- أوجب الإتفاق في الإسم سببٌ قوي: وهو أنّ الأمور غير محدودة، ولا محصورة عند المسمِّين، وليس أحد منهم عند ما يُسمِّي أمكنه حصر جميع الأمور التي يروم تسميتها، فأخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى إسمًا على حَدِّه، بل إنّما كان المحصور عنده، وبالقياس إليه، الأسماء فقط؛ فعرض من ذلك أن جوّز الإشتراك في الأسماء، إذا كانت الأسماء عنده محصورة، ولا يحتمل أن يبلغ بها تركيب بالتكثير غير متناه، لأنّ الأسماء حينئذ تجاوز حدًّا لحقه إلى طول غير محتمل، فلم يُوَطِّن المسمّي الواحد والمختلفون أنفسهم إلاّ على إنحصار الأسماء في حدّ، ومجاوزة الأمور كل حدّ، فعرض إشتراك أمورٍ كثيرة في لفظٍ واحد (س، س، ٣، ١٠)
- باب الإتفاق في الإسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلةٍ واحدةٍ، وهي: أن يكون المفهوم مختلفًا؛ لكن الذي للإتفاق فهو بحسب لفظٍ لفظٍ من المفردات، بأن يكون مشتركًا بالحقيقة، أو يكون مشتركًا بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات (س، س، ١٢، ١)

إتفاق وتواطؤ معا

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولاً على شيئين بالإتفاق وبالتواطؤ معًا، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضًا ملون

بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخِذ هذا الإسم على أنّه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنّه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

إتفاقات بختية

- الإتفاقات البخْتية الواقعة فلاختلاف المسمّين التسميةَ الأولى؛ كأنّ بعضهم إتفق له أن أوقع إسم العين على شيء والآخر إتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الإتفاق هو إختلاف حال مسمّيين، أو لاختلاف حال مسمّ واحد في زمانين صار فيهما كشخصين (س، م، ١٤، ٢)

إتفاقية

- الإتفاقية فجهتها الضرورة فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدّم. وأما الوجودية الإتفاقية التي لا تدوم دوامَ الوضع ومع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لأنه إذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضًا إتفاقيًا فيهما، فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنًا عروضه (سي، ب، ١٦٥، ٤)

- إن كانت الصحبة بين القضيتين في المتصلة لا لسبب إقتضاها بل إتفق أن صدقت إحداهما مع صدق الأخرى سمّيت إتفاقية، كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقًا فهذه المتّصلة حكمت بالصحبة بين هاتين القضيتين، بمعنى أنهما إتفقتا في الوجود إن صدقتا معًا لا بمعنى أنهما إقتضت إحداهما الأخرى عقلاً أو شرعًا أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٨)

آثار

- ما يخرج بالصوت يدلّ على ما في النفس، وهي التي تُسمّى آثارًا (س، ع، ٣، ١)
- إنّ الآثار أيضًا بالقياس إلى الألفاظ معان (س، ع، ٣، ٢)

إثبات

- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع لزمَ أن يكون المحمولُ في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)

- الإبطال والإثبات ينقسمُ... هذه القسمة، فإن المُثبِت قد يُثبِتُ إثباتًا عامًا والمُبطِل قد يُبطِل إبطالاً عامًا، وذلك أن الذي يُبيّنُ أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنّه يُثبتُ إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

- مفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١١)
- كل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي في إبطاله إبطال شرط (س، ج، ٦٣، ٦)
- أمّا في الإثبات فيحتاج إلى مقدّمات كثيرة بالقوّة، حتى يقال: كذا ليس بجنس، ولا حدّ، ولا خاصّة، وكل ما ليس بكذا ولا كذا، فهو عَرَض (س، ج، ١٠٦، ١٠)
- إنْ كان البغض يعرض للقوّة الغضبيّة، فيجب أن تنسب المحبّة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوّة الشهوانيّة، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطقة. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهمّ إلاّ أن لا

يكون الإثبات متوجهًا نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينتفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- من فعل الشيء إذا أضيف إلى غيره، وقرن به، فجعله بحال، فتقضي بأنّه بتلك الحال؛ مثل أن يجعله خيرًا أو أبيض، فتقضي بأنّه خير أو أبيض؛ وهو غير علمي. وأحسن مواضعه الخلقيات؛ فإنّه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارّة، وهي غير حارّة. وموضع قريب من هذا، وهو أنّه إذا زيد شيء على شيء، فجعله أزيد في حال كان له مثلاً في كونه خيرًا أو بياضًا، فهو بتلك الحال. وليس علميًا أيضًا؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر، وليست حارة. وهذا الموضع والذي قبله للإثبات (س، ج، ١٤٠، ١٢)

- الإثبات يسمّيه قوم (إيجابًا) والنفي (سلبًا) (س، ش، ٦٢، ١٢)

إثبات جنس

- في إثبات الجنس أن يكون المشتق فله الإسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتق له الإسم من أمر، ذلك الأمر جنسه، فسيكون أصلاً الإشتقاق كذلك نسبتهما (س، ج، ٢٠٣، ٥)

إثبات في حملية

- الإثبات في الحمليّة أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك «زيد كاتب»، والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك «زيد ليس بكاتب» (س، ش، ٦٢، ١٣)

إثبات في متصلة مجازية

- الإثبات في المتصلة المجازيّة أن تحكم باتباع جزاء لشرط مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، والنفي فيها أن تحكم بلا إتباع جزاء لشرط مثل قولك «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود» (س، ش، ٦٢، ١٥)

إثبات في منفصلة

- الإثبات في المنفصلة أن تحكم بإنفصال تالٍ عن مقدّم مثل قولك «إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون هذا العدد فردًا». والنفي فيها أن تحكم بلا إنفصال تالٍ عن مقدّم مثل قولك «ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون منقسمًا بمتساويين» (س، ش، ٦٢، ١٨)

إثبات وإبطال

- الإبطال والإثبات ينقسمُ. . . هذه القسمة، فإن المُثبِت قد يُثبِتُ إثباتًا عامًا والمُبطِل قد يُبطِل إبطالًا عامًا، وذلك أن الذي يُبيِّنُ أن المحمول موجودة للموضوع أو غير موجود له، فإنه يُثبِتُ إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

- المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فتحصل منه نفسه فائدة؛ وإنّما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق. وأمّا إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا

من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد إثباته (س، ج، ٥٤، ١)

- الإثبات والإبطال إنّما يتوجه نحو الدعاوي (س، ج، ٧١، ٨)

- أن يُعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ هذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنّه ضحّاك من حيث هو ضحّاك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خذهما مطلقًا من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه «من حيث». وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ٤)

آثر

- النظر في الأولى والأحرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)

- إعلمْ أنّ المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر؛ فإنّ العلم أفضل، وليس آثر من اللباس عند العريان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس آثر (س، ج، ١٤٥، ١٤)

- من المواضع أنّ ما هو أطول زمانًا، وأكثر ثباتًا، فهو آثر. وليس هذا بحق، إذا أخذ مطلقًا. فقد يؤثر المؤثر القصير المدّة العظيم في أنّه مؤثر على الخسيس الطويل المدّة؛ إلاّ أنّ هذا قد يُستعمل في المشهور. وأمّا إذا تساوى الشيئان في النوع، فأطولهما زمانًا، وأكثرهما ثباتًا، فهو آثر (س، ج، ١٥٢، ٥)

- إنّ ما كان سببًا للخير بذاته، كالفضيلة والكفاية، آثر مما هو سبب له بالعرض كالبَخْت (س، ج، ١٥٥، ٢)

- الذي يكون للشيء بالطبع آثر من الذي لا يكون له بالطبع. ومثاله: العدالة آثر من العادل (س، ج، ١٥٥، ١٥)

- أن يكون أحد الأمرين، وإن كان يطلب لغيره، فقد يطلب لنفسه، والأمر الآخر لا يطلب إلاّ لغيره، فإنّ الأوّل آثر؛ ومثاله الصحّة والعدالة، فإنّهما آثر من الغنى والشدّة، فإنّ الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما، والغنى لا فضيلة له في نفسه، بل ربّما جلب أمرًا كريمًا فاضلاً (س، ج، ١٥٨، ١٢)

- الذي يسوق إلى الأمر الآثر آثر (ش، ج، ٥٤٩، ١٥)

- الذي يتبعه خير أكثر هو آثر والذي يتبعه شر أقلّ ... هو آثر (ش، ج، ٥٥٠، ١٢)

آثر بالاعداد

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو آثر بالاعداد، كالعفّة والعدالة فإنّهما آثر من الشجاعة. لكن ربّما كانت الشجاعة آثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ١٦٠، ٥)

إثنان

- الإثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج (س، ج، ٢٥٣، ٣)

إثنينية

- الإثنينيّة في هو هو بالمعنى الجنسي، وهو هو في المعنى النوعي فمفهوم والوحدة أيضًا مفهوم. أمّا في المعنى الشخصي فقد تكون الإثنينيّة بالعرضين، والوحدة بالموضوع، كقولنا: البنّاء هو الكاتب. وقد تكون الإثنينيّة بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي يتناول بالإشارة جملته، مثل قولنا: زيد هو هو هذا الكاتب. وربّما كانت الكثرة بحسب إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما يقال له هو هو، إذ لا غيرية فيه في المعنى، كما يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج، ٦٦، ١٤)
- إن التثنية، والإثنينية، تحت الزوج؛ وهذا على ظاهر المشهور (س، ج، ٢٥٣، ٤)

إجتهاد

- قد يكون «الاجتهاد» في دخول بعض «الأنواع» في مسمّى ذلك الاسم، كدخول الأشربة المسكرة في غير العنب والنخل في مسمّى الخمر (ت، ر١، ٧٥، ١٧)

أجزاء

- إنّ تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكلّ، ولا نفس الكلّ. فإنّه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودًا، ولا يكون البيت موجودًا. فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكلّ؛ فلا أقل من أن يقال: إن كذا مجموع كذا وكذا (س، ج، ٢٨٥، ١٧)

أجزاء الحد

- أجزاء الحدّ - أجناسًا كانت أو فصولًا حقيقيّة أو أجزاء فصول - هي التي تكون عللاً للماهيّة (س، ب، ١٩٦، ١٤)
- لم يعرف صورة الشيء، بالحدّ، إلاّ من عَرَفَ أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٢)

أجزاء العلوم

- أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها أو مبادىء وهي حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية والمقدّمات غير البيّنة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع (ن، ش، ٣٤، ١٦)

أجزاء القضيتين

- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمّى حدودًا ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٨)

أجزاء متشابهة

- فيما يكون له أجزاء متشابهة، كماء البحر من حيث هو ماء البحر؛ والهواء من حيث هو هواء؛ ثم لا يكون أتى بخاصيّة يشترك فيها الكل والجزء، بل يكون ذلك إمّا للأكثر، كمن يقول: ماء البحر خاصيّته أنّه مالح، أو أنّ أكثره مالح. أو يكون من جهة جزئه، كمن يقول: إنّ الهواء هو المستنشق؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحًا، ولا كل ماء هو ماء بحر، فأكثره مالح، بل منه ماء كله مالح، ومنه ماء كله عذب، فليس كل ماء البحر أكثره مالح؛ وكله ماء بحر. والهواء أيضًا ليس كله مستنشَقًا وكله هواء، كما جزؤه هواء. بل يجب أن يكون كما يقول معطي الخاصّة للأرض: إنّ الأرض ثقيلة بالطبع؛ فنجد الكل، وكل جزء، بهذه الصفة (س، ج، ٢٢٥، ٤)

أجزاء المنطق

- أجزاء المنطق ثمانية: ١- المفردات، وهي المقولات المعقولة المفردة؛ و٢- التركيب الأول، وهو تركيب القضايا؛ و٣- التركيب الثاني، وهو تركيب القياس من القضايا؛ ثم ٤- البرهاني؛ و٥- الجدلي؛ و٦- الخطابي؛ و٧- الشعري؛ و٨- السفسطة (ت، ر١، ٥٢، ٢٤)

أجناس

- الأجناس التي بعضها تحت بعض، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولٌ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها (أ، م، ٥، ١٣)
- الأجناس تُحمَل على الأنواع، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس (أ، م، ٩، ٤)
- جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ، لأن الأنواع تقبل إسم الأجناس وقولها. وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن لم يصفه على أنه جنس؛ لأنه إنما وصفه على طريق الإشتقاق، ولا وصفه على أنه خاصة، ولا على أنه حدّ (أ، ج، ٥٠٤، ١٠)
- جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت (أ، ج، ٦٣٨، ١٧)
- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٣)
- الأجناس تخالف الأشياء التي تُحمل على شيء واحدٍ فقط مما يوصف به من أنها تُحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تُقال على كثيرين بأشياء، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأنّ الأنواع، وإن كانت تُحمل على كثيرين، فإنها ليست تُحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، بل كثيرين مختلفين بالعدد. فإن الإنسان، إذ هو نوع، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد. فأما الحيّ، فإذ هو جنس، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضًا وبالنوع لا بالعدد فقط (في، أ، ١٠٢٥، ٧)
- إن الأجناس أقدم من الفصول التي دونها، ولذلك ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحيّ متى ارتفع إرتفع الناطق وغير الناطق (في، أ، ١٠٥٤، ٣)
- إن الأجناس ينبغي أن تُقدَّم فتوضع؛ فإذا تُصُوِّرَتْ بالفصول تَحْدُثُ الأنواعُ، ولذلك ما صارت الأجناسُ أقدمَ في الطبع (في، أ، ١٠٥٥، ١٠)
- إن الأجناس تُحمل على الأنواع على طريق التواطؤ (في، أ، ١٠٥٥، ١٣)
- إن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها (في، أ، ١٠٥٦، ١)
- إن الأعراض تقوم أصلًا في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (في، أ، ١٠٥٨، ١٠)
- الأجناسُ التي ليس بعضها تحت بعض أربعة: منها الأجناسُ العالية، ومنها الأجناسُ المتوسطة التي كل واحد منها تحت جنس عالٍ غير العالي الذي تحته الآخر، والثالثُ الأجناس التي هي أنواع قسيمة، والرابعُ الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها نوعٌ تحت جنس متوسط غير المتوسط الذي تحته الآخر (ف، د، ٧٨، ١٣)
- الأجناسُ من بين هذه الكلّيّات فكلُّ واحد منها أعمّ من النوع. أمّا هي في أنفسها - أعني الأجناس - فإنّ بعضَها أعمُّ من بعض (ف، أ، ٦٦، ١٠)

- أما الأجناسُ فإنّ الأعمّ فالأعمّ يُحمَلُ على الأخصّ فالأخصّ حملاً مطلقًا (ف، أ، ٦٦، ١٨)
- الأجناسُ فإنّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقًا وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)
- الأجناس المحمولة على النوع، فإنّ منها ما هو أخصُّ حتّى لا يُحمَلُ على النوع من بين تلك الأجناس جنسٌ أكثر خصوصًا منه، ومنها ما هو أعمّ حتّى لا يُحمَلُ على ذلك النوع جنسٌ أعمّ منه أصلاً، ومنها ما هو أزيدُ عمومًا من الجنس الأخصّ الذي لا أخصّ منه وأخصُّ من الجنس الأعمّ الذي لا أعمَّ منه (ف، أ، ٦٦، ٢٤)
- المتوسّطات والعالي تسمّى أجناسًا بجهتين: إحداهما من جهة ما هي محمولةٌ على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو، والثانية من جهة أنّ كليًّا يُرتَّبُ تحتها. فإذن المتوسّطات تُسمّى أجناسًا وأنواعًا (ف، أ، ٧١، ٩)
- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباينة موجودةٌ أيضًا بين الجنس والخاصّة (س، د، ١٠٣، ٦)
- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)
- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباينة موجودةٌ أيضًا بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)
- إذا دلّ الإسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة، فإنّ الإسم مشترك؛ فإن الأجناس التي بهذه الصفة، فإنّ فصولها مختلفة الحدود (س، ج، ٨٩، ١٥)

- في المشهور؛ فإنّه لا توجد للأجناس أضداد حقيقيّة البتّة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلاً؛ ولكل مرض جزئيّ مقابل جزئيّ، وربّما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)
- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتّبًا تحت بعض... فإن فصولها مختلفة في النوع (ش، م، ٩، ١٩)
- الأجناس التي بعضها داخل تحت بعض... ليس يمتنع أن يُظَنّ أنه قد يكون فصولها من نوع واحد (ش، م، ١٠، ٣)
- الأجناس... تُحمَلُ على الأنواع والأشخاص (ش، م، ٢٢، ٦)
- إنّ كان بين الأنواع متوسّط فبين الأجناس متوسّط (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)
- لما كانت الأجناس موجودة للأنواع في نفس جوهرهما فمن الضرورة أن يكون معنى الأفضل والأخسّ لازم في كليهما على مثال واحد (ش، ج، ٥٧٥، ٢٠)
- العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يُسمّى جنس الأجناس (ن، ش، ٩، ٨)

أجناس الأجناس

- إنّ هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٧)

أجناس الأسباب

- أجناس الأسباب الأول أربعة... وكل واحد من تلك يوجد في جواب لِمَ هو الشيء (ف، ب، ٤٢، ٩)

أجناس الأعراض

- أجناس الأعراض وأنواعها إذا أخذت من حيث هي في الجوهر أو حُمِلت على الجوهر أُخِذَتْ بأسمائها المشتقة، ومتى أُخِذَ كلُ واحد متوهمًا على إنفراد ومحمولاً على ما تحته من نوع أو شخص لم يؤخذ اسمه مشتقًا (ف، ع، ١٤٥، ٢)
- أجناسُ الأعراض وأنواعها إذا أُخِذَت من حيث هي في الجوهر أو حُمِلَت على الجوهر أُخِذَت بأسمائها المشتقة (ف، ق، ١١٢، ١٧)

أجناس الجوهر

- أما أجناسُ الجوهر وأنواعه فإن أكثرها يدلّ عليها بأسماء هي مثالات أوّل، مثل الإنسان والفرس والشجرة والنبات والجسم والجوهر (ف، ع، ١٤٥، ١١)

أجناس عالية

- جميع الأجناس العالية ينبغي أن تُحمل على النوع من طريق ما هو فإن اختلفت بوجه من الوجوه، فمن البيّن أن الموصوف ليس بجنس (أ، ج، ٥٥٧، ١٧)
- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الأجناسُ (العالية) والأنواعُ التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولاتٌ للأشياء المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)
- المحمولُ على المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويُؤخذُ الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعاتٍ في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمولُ على غير المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ الجوهرُ أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف، م، ١١٧، ٧)
- الأجناس العالية العشرة لها أسماء متباينة، وهي أسماؤها التي يخصُّ واحد واحد منها واحدًا واحدًا من العشرة، مثل الجوهر والكمية والكيفية وغير ذلك. ولها أسماء مترادفة يعمّ كل واحد منها جميعها، وهي الموجودُ والشيء والأمرُ والواحد فإن كل واحد منها يُسمّى بجميع هذه الأسماء وكل واحد من هذه الأسماء يُقال على جميعها باشتراك، وهو من أصناف الاسم المشترك، فيما يقال بترتيب وتناسب (ف، ع، ١٤٤، ٨)
- (الأجناس العالية) لها أسماء مترادفة يعمّ كل واحد منها جميعًا، وهي الموجود والشيء والأمر والواحد (ف، ق، ١١٢، ٤)
- إنّ أمورًا عشرة [(مقولات)] هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة إعتقادًا موضوعًا مسلّمًا، وأن تعلم أنّ واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض (س، م، ٦، ١٧)
- إنّ الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقوِّمة

بل تنفصل بذواتها، وإنّما كان يكون لها فصول مقوّمة لو كانت لها أجناس فوقها، وبالجملة معانٍ أهم منها داخلة في جوهرها، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها، كما تبين في صناعة أخرى؛ ولكن إنّما توجد لها الفصول المقسّمة (س، م، ٥٥، ٨)

- الأجناس العالية قد تبيّن من أمرها أنّها لا يجوز أن يكون لها فصول مقوّمة، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أنّ الجنس العالي واحد؛ ولو كان كثيرًا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده. لكنّ الحق هو أنّ الأجناس العالية كثيرة؛ فلنبدأ أولاً ولنضع هذه الأجناس وضعًا، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول: إنّ جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنّها: إمّا أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإمّا أن تدلّ على كميّة، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإمّا أن تدلّ على كيفيّة، كقولنا: أبيض؛ وإمّا أن تدلّ على إضافة، كقولنا: أب؛ وإمّا أن تدلّ على أين، كقولنا: في السوق؛ وإمّا أن تدلّ على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإمّا أن تدلّ على الوضع، كقولنا جالس وقائم؛ وإمّا أن تدل على الجدة والملك، كقولنا: متنعل ومتسلح؛ وإمّا أن تدلّ على يفعل كقولنا: يقطع؛ وإمّا أن تدلّ على ينفعل، كقولنا: ينقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الإسم على المعنى، بل دلالة الإسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم ننتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٧، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة، وتسمّى المقولات، إذا المحمول يعبّر عنه بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحمّل عليها شيء مقوّم لها لأنّها أجناس عالية. بل إنّما يحمل ما يحمل عليها على سبيل ما يحمل اللّوازم على الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يُدَلّ عليها بالرّسوم (مر، ت، ٢٩، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة كما سيأتي، واحد جوهر وتسعة أعراض (غ، م، ١٤، ١٤)

- الأجناس العالية، التي هي أعلى الأجناس، زعم المنطقيون أنها عشرة (غ، ع، ١٠٧، ١٣)

أجناس عالية مختلفة

- إنّ الملك خير على أنّه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيرًا لأمر يعمّه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات، ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛ ومثل ما يقال لآلة القبّان حمار، وللحيوان حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يُحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القبّان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٣)

أجناس قاطيغورياس

- أجناس القاطيغورياس هي أيضًا متناهية، وذلك أنها إما أن تكون كيفًا، أو كمًّا، وإما

المضاف، وإما يفعل، وإما ينفعل، وإما أين، وإما متى (أ، ب، ٣٧٧، ٧)

أجناس قريبة مختلفة

- إنّ المِلْكَ خير على أنّه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيرًا لأمر يعمُّه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات، ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛ ومثل ما يقال لآلة القبّان حمار، وللحيوان حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القبّان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٧)

أجناس متباينة

- أسماءُ الأجناس المتباينة إذ قيل كل واحد منها على أنواع ذلك الجنس وعلى أشخاص أنواعه على أنه إسم لذلك الجنس، فإنه يُقال عليها بتواطؤ (ف، ع، ١٤٤، ٢٠)

أجناس متداخلة

- إنّ نوعًا واحدًا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر؛ مثل أنّ الفهم علم وفضيلة؛ أو لا يكون هذا المثال مشهورًا جدًا. فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أنّ الفهم علمٌ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة (س، ج، ١٦٩، ٨)

- لا يكون شيئان ليس أحدهما أعمّ من الآخر سواءين في إستحقاق أن يكونا جنسين قريبين للشيء، إلاّ ما ظُنّ في الأجناس المتداخلة (س، ج، ٢٠١، ٤)

أجناس متوسطة

- أمّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي يوجد لها فصول مقوِّمة وفصول مقسّمة. ففصولها المقوِّمة هي التي تقسِّم أجناسًا فوقها؛ وفصولها المقسّمة هي التي تقوِّم أنواعًا تحتها؛ وكل ما قوم جنسًا هو فوق فإنّه يقوِّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوّلي لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسّم جنسًا أو نوعًا هو تحت فإنّه يقسِّم ما فوقه (س، م، ٥٥، ١٤)

- إنّ المِلْكَ خير على أنّه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيرًا لأمر يعمُّه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات، ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛ ومثل ما يقال لآلة القبّان حمار، وللحيوان حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القبّان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٤)

أجناس المحدود

- إن كان لأقرب أجناس المحدود إسم موضوع

كان الأولى إيراده لأنه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن، ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وإن كانت ألفًا، وإن لم يكن له إسم أوردت ذاتياته مفصّلة بدله أي حَدُّه (سي، ب، ٢٦٥، ٢٢)

أجناس مختلفة

- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مُرَتَّبًا تحت بعض، فإن فصولها أيضًا في النوع مختلفة، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك: المشّاء، والطير، وذو الرِّجْلين، والسابح؛ وفصول العلم ليست أشياء من هذه، فإنه ليس يخالفُ علمٌ علمًا بأنه ذو رِجْلين (أ، م، ٥، ١٠)
- إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فإسم الضدّ مشترك، وإسم الموضوع أيضًا مشترك؛ وكذلك من التصاريف (س، ج، ٨٨، ١١)
- الأجناس المختلفة التي لا يكون بعضها تحت بعض فإن فصولها مختلفة (مر، ت، ٢١، ١)

أجناس المصادرة

- أجناس المصادرة على ما يُمكنُ أن يُخْفَى أنه مقابِلُ المطلوب خمسة عشر جنسًا (ف، س، ١٥٣، ١٨)

أجناس المعاني العدمية

- إنّ أجناس المعاني العدميّة معان عدميّة، كالسكون فإنّه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرّك. لعدم الحركة كالجنس له، وهو بالقوّة مقارن لفصلين: أحدهما القوّة على الحركة، وإذا اقترن به كان سكونًا؛ والآخر اللاقوّة عليها، وإذا اقترن به كان ثباتًا ما غير السكون (س، ج، ٢٥٧، ٧)

أجناس وأنواع

- إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما، ففيما بين الأنواع أيضًا متوسِّط. وإن كان فيما بين الأنواع متوسِّط، ففيما بين الأجناس أيضًا متوسِّط: كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجَوْر: فإن فيما بين كل إثنين من هذين شيئًا متوسِّطًا (أ، ج، ٥٦٤، ٥)
- إضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعةٌ. مثال ذلك أن تنظر إن كان هذا وذاك جنسًا على مثال واحد. فإن أحدهما إن كان جنسًا، فالآخر أيضًا جنسٌ وكذلك تنظر إن كان الأقل جنسًا فالأكثر جنسًا. مثال ذلك إن كانت القوّة جنسًا لضبط النفس أكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنسًا، فالقوّة أيضًا جنسٌ (أ، ج، ٥٨١، ٦)
- إن الأعراض تقوم أصلاً في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (قي، أ، ١٠٥٨، ١٠)
- حال الأجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء عند الجواهر الأُوَل (ش، م، ١٩، ١٥)
- مسيرنا إلى حدود الأجناس من حدود الأنواع هو شيء يجري مجرى الطبع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٢)
- الأجناس مركَّبة والأنواع بسيطة (ش، ب، ٤٧٨، ٢٣)
- كل واحد من الأجناس والأنواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي أجناس مقولة الجوهر وأنواعها الموضوعة لتلك (ش، ج، ٤٢٩، ١٣)

أجناس وصور

- الأجناس والصور ثلاثة أقسام: أحدها قبل الكثرة وهو كسابق علم الله تعالى بالأشياء في الأشياء، وعلمها هو الرّوحانيّ الأعلى، وهي تسمّى الالهيّة. والثّاني مع الكثرة وهو الذي في طبائع جميع الخلائق وعللها، هو الجسمانيّ الأسفل، ويسمّى علم الطّبيعة. والثالث بعد الكثرة وهو الذي يُصوَّر في وهم من نظر إلى صورة الأشياء، وعلمها ممّا يوافق المنطق وهي تسمّى الوهميّة (به، ح، ١٢٤، ٦)

آحاد

- الآحاد إمّا نفس المعنى الذي لا ينقسم، من حيث هو لا ينقسم، أو شيء فيه الوحدة، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة (س، م، ١٢٠، ١٨)
- مفردات الألفاظ وهي آحاد المعاني (ب، م، ٣٥، ١٣)

إحتمال

- الإحتمال يُشبِه الإمكان الأعمّ (ط، ش، ٤٨٥، ٧)

إحداث

- حدّ الإحداث: هو إسم مشترك يُطلق على وجهين: أحدُهما: زماني ومعنى الإحداث الزماني، الإيجاد للشيء، بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق. ومعنى الإحداث الغير الزماني، هو إفادة الشيء وجودًا، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمان دون زمان، بل بحسب كل زمان (غ، ع، ٢٩٤، ٢٠)

أحرى

- النظر في الأولى والأحرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)
- مواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل؛ وهي مواضع الأحرى (س، ج، ١٣٨، ٨)
- إنّ الغاية في الشيء آثر من فاعل لغاية، أي أحرى (س، ج، ١٥٧، ٩)

إحساس

- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللّهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّي العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٤)

أحكام

- إنّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنّه إمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له حكم المفرد - إلى مثله بأنّه هو أو ليس هو. مثل قولك «الجسم مُحْدث أو ليس بمحدث». ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا (حكمًا حمليًا). وإمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلّفة تأليف القضايا إلى مثلها. وقوم يسمّون جميع هذا (حكمًا شرطيًّا) (س، ش، ٦٠، ٢٠)
- جميع الأحكام المعلّقة بالشروط لا تقع شيء منها إلاّ عقيب الشروط، لا تقع مع الشروط. والفروع المنقولة عن الأئمّة تبيّن ذلك (ت، ر١، ١١٨، ٨)

أحكام ايجابية

- الأحكام الإيجابية: فأولها: أنّا نعني بكل (ج) كل ما يقال له (ج) ويوصف بـ(ج) لا ما هو طبيعة (ج) نفسها، كما في المهملات؛ وذلك

لأنّ لفظ (كل) يضاف إليها هناك. وثانيهما: أنّا نعني بـ(ج) كل واحدة مما يوصف بـ(ج) بالفعل، لا بالقوّة. وخالف الحكيم الفاضل «أبو نصر الفارابي» في ذلك؛ فإنّه ذهب إلى أنّ المراد به هو كل ما يصح أن يوصف به سواء كان موصوفًا بالفعل، أو لم يكن إلا بالقوة، وهو مخالف للعرف، والتحقيق، فإن الشيء الذي يصح أن يكون إنسانًا كـ(النطفة) لا يقال، له: إنسان. وثالثها: أنّا نعني به الموصوفات بـ(ج) بالفعل، على وجه يعم المفروض الذهني، والموجود الخارجي، فلا يشترط فيه التخصيص بأحدهما؛ فإنّا نحكم على كل واحد من الصنفين أحكامًا إيجابية. وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك، ذهبوا إلى أنّ المراد به ما يوجد منها في الخارج فقط، على ما سيأتي ذكره. ورابعها: أنّا نعني به الموصوفات بـ(ج) سواء يوصف به دائمًا، أو غير دائم، بل أعم منهما (ط، ش، ٣٢٧، ١)

أحكام على امور كلية

- أمّا الأحكام على الأمور الكليّة فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظنونات ساذجة، عند إنسان واحد أو إنسانين؛ بل الأوْلى أن تكون أحكامنا على الأمور الكليّة إذا فاتنا البرهان، أو تعذّر مخاطبتنا به من نخاطبه، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو آكد من المظنونة (س، ج، ١٠، ٧)

أحكام متعلقة بالمحمول

- أمّا الأحكام المتعلقة بالمحمول، فمنها ما تختلف الموجهات بحسبه (ط، ش، ٣٢٧، ١٩)

أحكام الموضوع

- ذكر الشيخ من القسم الأول (أحكام الموضوع) ست أحكام: إثنان سلبيان. وأربعة إيجابية (ط، ش، ٣٢٥، ٤)

أحوال

- لكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة تبحث عن أحواله أو أحوالها وتلك الأحوال هي الأعراض الذاتيّة ويسمّى موضوعَ ذلك العلم، مثل المقادير للهندسية (س، آ، ٥٢٤، ١)

أحوال وجودية

- الأحوال الوجوديّة من الكيف والكم والأين ومتى ولِمَ (ب، م، ٢٠٩، ١٩)

أخبار

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار كقولنا إنّ زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أنْ يكون صادقًا أو كاذبًا (ب، م، ١١، ٢١)
- القضايا أيضا هي الأقاويل الجازمة، وتُسمّى من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخبارا (ب، م، ٧١، ١٣)

إختبار

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)
- أمّا الإمتحان والإختبار فليس الغرض فيه إقناع

في رأي البتّة، بل تعرف لمبلغ المخاطب في القوّة على إستبانة القياسات (س، ج، ١٦، ١٦)

إختلاط

- الإختلاط أعمُّ من الإمتزاج؛ إذ الإختلاط يدل على تجاور أجسام كثيرة فائتة عن الحس، أو أعمّ من تجاور الفائتة عن الحس. ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة والشعير، وبالجملة اليابسة؛ ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض، كالماء والخمر، والسكر والخل، حتى تجتمع لها كيفيّة واحدة. وهذا يُخصّ بإسم المزاج؛ فكيف يكون المزاج جنسًا للإختلاط؟ (س، ج، ١٧٥، ٣)

إختلاط اول

- بيان الإختلاط الأول، وهو الإختلاط من الممكنتين... وبيان ذلك أنّ الممكن هو ما لا يلزم من فرض وجوده محال؛ فإذا فُرِض أنّ (ج) الذي يمكن أن يكون ما يمكن أن يكون (ا) مثلاً، خرج من الإمكان الأول إلى الوجود، فقد سقط الإمكان الأول، وصار حينئذ هو ما يمكن أن يكون (ا) بحسب ذلك الفَرَض. ثم إذا فرض مرة أخرى أنّه موجود، فقد سقط الإمكان الثاني أيضًا، وصار (ج) بالوجود (ا) من غير لزوم محال (ط، ش، ٤٤٢، ٨)

إختلاط ثالث

- بيان الإختلاط الثالث، وهو الإختلاط: من ممكن وضروري. وقد زعم جمهور المنطقيين أنّه ينتج ممكنًا. والشيخ بيّن أنّه ينتج ضروريًا. وكلامه ظاهر. والحاصل منه: أنّ الممكن إذا فرض موجودًا، صار الإختلاط من: مطلق وضروريّ. وكانت النتيجة ضرورية (ط، ش، ٤٤٤، ١٧)

إختلاط ثاني

- الإختلاط الثاني، وهو الإختلاط من ممكن ومطلق. فينتج ممكنًا. وذلك لأن الممكن إذا فرض موجودًا، صار الإختلاط من مطلقتين، ويكون إنتاجه بيّنًا، ولا يلزم منه محال (ط، ش، ٤٤٣، ١)

إختلاف

- الاختلاف ضرب من المضاف، كما يخالف اليمين الشّمال، والعلو السّفل. وضروب منه في التضاد، كما يخالف الخير الشّرّ والصّحة السّقم. وضرب في الوجود والعدم، كما يخالف الحضور الغيبة. وضرب منه في الكلام، كاختلاف «نعم» و«لا». وكلّ هذه الضّروب يجمعها إسم الاختلاف (ق، م، ٢٠، ١٢)
- الإختلاف الّذي يتفق ويثبت جانباه جميعًا على الصدق والكذب فإنّه لا يفصل صدقًا من كذب. لأنّه ربما اختلف القولان، والحدّ الموضوع والمحمول والوقت واحد، فلا يتناقضان (ق، م، ٣٢، ٨)
- يراعى ما يقع فيه الإختلاف من جهة الأكثر والأقل، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في الغاية ظُنّ خاصّة شيء، وإذا لم يكن في الغاية ظُنّ خاصّة لمعنى أعمّ، مثل قولهم: إن النار هو الجسم العالي والطافي جدًا؛ فإن الهواء أيضًا طاف، ويعمّهما الحار، فيكون الطافي مطلقًا يخصّ الحار، ويوهم أن الطافي جدًا

يخصّ النار (س، ج، ٢٢٤، ٣)

– أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسبة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقدين، وغير ذلك (ت، ر٢، ١٢٣، ٤)

إختلاف بإيجاب

– إذا وُضع «كلّ» ووُضع تلقاه «بعض»، كقول القائل: كلّ إنسان حيّ، بعض النّاس حيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف المتداخل بالإيجاب، لأنّ أحد جانبيه عامّ موجب، والآخر خاصّ موجب، والخاصّ الموجب داخل في العامّ الموجب (ق، م، ٣٠، ٢)

إختلاف بسلب

– إذا وُضع «ولا واحد»، ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القائل: ليس أحد من النّاس بحيّ، ليس كلّ النّاس بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف بالسلب، لأنّ أحد جانبيه عامّ سالب، والآخر خاصّ سالب، والخاصّ السّالب داخل في العامّ السّالب (ق، م، ٣٠، ٦)

إختلاف خاص

– إذا وُضع «بعض» ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القائل: بعض النّاس حيّ، ليس كلّ إنسان بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف الخاصّ، لأن كلا جانبيه خاص: أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٢٩، ٢٣)

إختلاف عام

– إذا وُضع «كلّ» ووُضع «ولا واحد»، كقول القائل: كلّ إنسان حيّ، ليس واحد من النّاس بحيّ؛ سمّينا هذا الإختلاف العامّ، لأنّ كلا جانبيه عامّ: أحدهما عامّ موجب، والآخر عامّ سالب (ق، م، ٢٩، ٢٠)

إختلاف العلوم

– إختلاف العلوم المتّفقة في موضوع واحد يكون على وجهين: إمّا أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة. كما أنّ «الإنسان» قد ينظر فيه جزء من العلم الطّبيعيّ على الإطلاق وقد ينظر فيه الطّبّ وهو علم تحت العلم الطّبيعيّ ولا ينظر فيه على الإطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصحّ ويمرض. وإمّا أن يكون كلّ واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الآخر: مثل أنّ جسم العالم ينظر فيه المنجّم والطّبيعيّ جميعًا، ولكنّ الطّبيعيّ ينظر فيه بشرط أنّ له مبدأ حركة وسكون بالذات، وينظر فيه المنجّم بشرط أنّ له كمًّا (مر، ت، ٢٣٣، ١)

إختلاف في كلام

– الإختلاف الّذي يكون في الكلام، فمحيط على كل حال، فارق للصّدق من الكذب. فإن قال: فلان كاتب، وقال آخر: فلان غير كاتب؛ لم يكن بدّ من أن يكون أحدهما صادقًا، والآخر كاذبًا. وليس كلّما يكون في الكلام، من ضروب يكون الفرقان من الصدق أو الكذب في الإختلاف الّذي أحد جانبيه صادق، والآخر كاذب على كل حال (ق، م، ٣٢، ٣)

إختلاف قضيتين

- إختلاف قضيتين: قد يكون لإختلاف أجزائهما. وقد يكون لإختلاف الحكم فيهما، إمّا بالإيجاب والسلب، وإمّا بالكليّة والجزئيّة، إمّا بالجهة، وإمّا بشيء آخر من سائر اللواحق. والإختلاف الحقيقي منها هو الذي بالإيجاب والسلب (ط، ش، ٣٤٥، ١)

إختلاف متناقض

- إذا وُضع «كلّ» ووُضع تلقاه «لا»، كقول القائل: كلّ النّاس حيّ، ليس كلّ النّاس بحيّ، سمّينا هذا الإختلاف المتناقض، لأن أحد جانبيه «نعم» والآخر «لا» (ق، م، ٣٠، ١٠)
- إذا وُضع «بعض» ووُضع تلقاه «لا واحد»، كقول القائل: بعض الناس حيّ، ليس أحد من الناس بحيّ؛ سمينا هذا الإختلاف متناقضًا، لأنه نظير الآخر في إقتسام جانبيه «نعم» و«لا» (ق، م، ٣٠، ١٣)

إختلاف المخصوص

- إختلاف المخصوص، كقول القائل: فلان كاتب، وفلان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٩)

إختلاف المهمل

- إختلاف المهمل، كقول القائل: الإنسان كاتب، والإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٧)

أخذ ما ليس بعلة علة

- أخذ ما ليس بعلّة علةً يُغفل شيءٌ يسير وهو: المشاركة الحقيقيّة بين المقدّمات والنتيجة (س، س، ٣٥، ٦)

آخر

- الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعمّ من الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما يخالف شيئًا فهو آخر، إذا عنيْت بالآخر المخالف في جوهره (س، د، ٧٥، ١٦)

أخص

- وُضِعَ وضعًا أن يكون الأخصُّ يُسمّى نوعًا والأعمُّ منهما يُسمّى جنسًا (ف، ح، ١٦٧، ١)
- لمّا كان الأعمُّ يُحمَلُ على الأخصّ حملاً مطلقًا والأخصّ يُحمَلُ على الأعمّ حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبدًا أخصّ من الأجناس والأجناس أعمُّ، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقًا والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)
- الأخصّ يدلّ على معنيين: أحدهما الرسم، والآخر الخاصّة المعروفة في كتاب «إيساغوجي». فإنّ الخاصّة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصّة المعروفة، فإنّ كل واحد منهما محمول منعكس؛ لكن أحدهما قول، والآخر مُفرَدٌ (س، ج، ٦٢، ٣)
- الإنسان الأبيض أخصّ من الإنسان (س، ج، ٢١٩، ١٠)
- البحث الأخصّ البحث العلمي. وقد علمت كيفيّة كون البحث الجدليّ أعمّ من وجه (س، ج، ٢٤١، ١٠)
- لا تكون الزيادة الفصليّة فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن إتفق أن يكون مع ذلك واقعًا في أنواع كثيرة من غير أن يعمّ شيئًا منها، مثل البياض إذا أخذ في حدّ

الإنسان أو النور فيجعله أخصّ؛ مع أن البياض من وجه أعمّ (س، ج، ٢٤٦، ١١)

- إنّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإن حدّدت شيئًا نوعيًا فهنالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذًا فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقيّ، فإنّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقيّ يجعله أخصّ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصًا (س، ج، ٢٧٥، ٤)

- إنّ الأخصّ أخفى دائمًا من الأعم (س، ج، ٢٨٠، ٣)

- إنّ العادة جرت بأن يُسمّى الأخصُّ موضوعًا تحت الأعمّ: مثال الأوّل: علم المجسّمات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأكر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى باسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة. وربّما كان موضوع علم ما، مباينًا لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضًا موضوعًا تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ١)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فإما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- ينبغي أن نتوصّل إلى تحديد الأعمّ من تحديد الأخصّ إذ كان الأخصّ أعرف عند الحسّ (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)

- لا يلزم من وجود الأعمّ وجود الأخصّ (و، م، ١١١، ٢٠)

- لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ (و، م، ١١١، ٢٥)

أداة

- الأداةُ يُسمّونها الحرف الذي جاء لمعنى (ف، د، ٦٨، ٢)

- الأداةُ لفظٌ يَدُلُّ على معنى مفرد لا يُمكن أن يُفهمَ بنفسِهِ وحدِهِ دون أن يُقرَن باسم أو كلمة، مثل من وعلى وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٣٣، ٧)

- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٤)

- الأداةُ لا تكون خبرًا ولا مخبرًا عنها وحدها، وإنما تكون جزءَ المحمول أو جزءَ الموضوع (ف، ع، ١٣٨، ١٩)

- قرينة مثل «لا» و«في» فإنّ القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأنّ «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ٣)

- الأداة فهي اللفظة التي لا تدلّ وحدها على معنى يتمثّل، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصّل إلاّ مقرونة بما أضيفت إليه، مثل «في» و«لا» فلذلك إذا قيل «زيد في» لم يكن نافعًا في معنى ما لم يقل «في الدار» (س، ش، ٥٨، ٦)

- الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثّل بل على نسبة بين معنيين لا

تعقل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها مثل من وفي وعلى ولا (سي، ب، ٩٨، ١٣)

- المفرد إمّا أن لا يكون مفهومه مستقلاً بالمفهوميّة، وهو الأداة، أو يكون مستقلاً بالمفهوميّة (ر، ل، ٣، ١١)
- من الألفاظ: ما هو دال في نفسه، ودال في غيره. والأخير: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)
- لما كانت الأداة لا تدل إلاّ على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوّم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة (ط، ش، ١٩٦، ٤)

أداة سلب

- إنّ أداة السلب إنْ تقدمت، إقتضت رفع الربط، فصارت القضيّة سالبة. وإنْ تأخرت جعلها الربط جزءًا من المحمول، فصارت معدولة. وإنْ تضاعفت وتخلل الربط بينهما، صارت سالبة معدولة (ط، ش، ٢٨٧، ١)

إدراك الأمور

- (اعلم) أن إدراك الأمور على ضربين: إدراك الذوات المفرَدَة كعلمك بمعنى الجسم والحركة والعالَم والحادث والقديم وسائر ما يدلّ عليه بالأسامي المفردة. الثاني إدراك نسبة هذه المفردات بعضُها إلى بعض بالنفي أو الإثبات (غ، ص، ١١، ١)

إدراك الحس

- إدراك الحسّ للشخص المعيّن الذي تكتنفُه أعراضٌ غريبة لا تدخل في ماهيته (غ، ع، ٢٣٣، ٩)

إدراك مفرد

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأوّل يُسمّى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمّى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)

إدراك نسبة

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأوّل يُسمّى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يُسمّى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)



أدلة

- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ر٢، ٥٠، ٥)

أدوات

- الأدوات كقولنا من وعلى (س، ع، ٢٨، ١٤)
- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة إلى الأفعال، ويشتركان في أنّها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)
- لو سأل سائل فقال من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرَض له أو كيف هو؛ كان

الجواب بأنّه من أو إلى أو في أو على جوابًا مستقلاً بمفهومه في دلالته، وهذه وأمثالها تُسمّى أدوات وحروفًا لا يُتلفَّظ بها في المحاورة إلاّ مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)

إذا

- يشبه أن تكون لفظة «إن» شديدة القوّة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالمتوسطة (س، ق، ٢٣٥، ٩)
- لفظة «إذا كان كذا، كان كذا» لا تدل على اللزوم البتّة (س، ق، ٢٣٥، ١٠)

أذهان

- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٣)
- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)
- وجودُ الشيء: إمّا في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيّات المقوّمة. وإمّا في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابِق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلاّ بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ٢٠)
- إنّ ما سمّوه «الماهية» أمرٌ يعود إلى ما يُقدّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقّق في الأعيان (ت، ر١، ٣٧، ١٧)
- غلط هؤلاء أنّه اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان (ت، ر١، ٥١، ٩)
- المقدّر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت، ر١، ٨٤، ١٧)
- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلاّ العلم بالكليّات، والكليّات إنّما تتحقّقُ في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلاّ موجود معيّن، لم يُعلم بِـ«البرهان» شيء من المعيّنات (ت، ر١، ١٣٥، ٦)
- «المطلق» لا يكون مطلقًا إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر١، ١٦٠، ١٩)
- ما يدّعونه من «المجرّدات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر٢، ٣٣، ١٠)
- إذا أريد بِـ«الماهية» ما يتصوّر في الذهن، وبِـ«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدّعى أنّ في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعى أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلاّ بها منها ما هو داخل مقوّم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج، فهذا كلّه باطل (ت، ر٢، ٦٣، ٦)

آراء

- الآراء المسمّاة بالمحمودة، وربّما خصّصناها باسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلاّ الشهرة، وهي آراء، لو خُلّي الإنسان وعقلَه المجرّد ووهمَه وحسّه ولم يؤدَّب بقبول القضايا والإعتراف بها، ولم يُمِل الاستقراء بظنّه القويّ إلى حكم - لكثرة الجزئيّات - ولم يستدعِ إليها ما في طبيعة الإنسان من الرَّحمةِ والخَجَل والأَنَفَةِ

والحميّة وغير ذلك، لم يَقضِ بها الإنسان طاعةً لعقله أو وهمِه وحسِّه، مثلُ حُكمِنا أنّ سلبَ مال الغير قبيح، والكذب قبيح لا ينبغي أن يُقْدَمَ عليه (مر، ت، ٩٩، ١)

آراء فلاسفة

- إنّ كثيرًا من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأي، ولا للمشهور إليها سبيل، لكن للبرهان إليها سبيل (س، ج، ٧٧، ٤)

آراء مدنية

- إنّ كثيرًا من الآراء المدنيّة قد يعلم المدبّر للمدينة كنه الحق فيها، ويكون الأصلح أن يعتقد الجمهور خلافه، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقاويل الجدليّة (س، ج، ٩٥، ٤)

إرتفاع الحكم

- من أراد أنّ لا يضلّ في معرفة أن الحكم أوّلي فيجب إذا كان الحكم مقارنًا لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أوّلية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلاّ واحدًا منها ويبدّل ذلك الواحد دائمًا. فما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن إرتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - إرتفع الحكم، فالحكم له أوّلاً. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاسٍ، وهو أيضًا شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدتَ كون ثلاث زوايا منه مساويًا لقائمتين ثابتًا. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتًا؛ ولكن إنّما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكمُ. فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتًا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعًا مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانين أن الحكم كليّ للمثلث لا غير (س، ب، ٩٤، ٤)

إرتياض

- معنى الإرتياض التمكّن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه (س، ج، ٤٨، ١٤)
- أمّا الجدلي البليغ في مجاهدته، فلا يرضى لنفسه بارتياد قياسات إلاّ من مقدّمات مشهورة أو مسلّمة، وأوضح من النتيجة؛ ولا يُشِقّ لمثل ما ذكرناه. وأمّا في الإرتياض، فالأصوب أن يستعرض كل قياس، وعلى كل طرف من طرفي النقيض (س، ج، ٣١٩، ١٦)

إرتياض بمشاركة

- أما المحاورات الإرتياضية فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الالزام، بل إلى استكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع الى الأولى أو الحق إرتياضًا بالمشاركة. (س، ج، ٣٢١، ١٢)

أزيد في حال

- يقال مثلاً: إنّ ما كان بالطبع بحال ما، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع. فإنّ الأزيد في الحال أعمّ من الآثر (س، ج، ١٦١، ٩)

أزيد وأغلب

- إعلمْ أن إعتبار الأزيَد والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع

لمحموله يكون في كل مقولة، فإنّ ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضًا كثير منفعة في تعرّفه (س، ج، ١٤٩، ٥)

- لا ينبغي أن تكون الخاصّة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصّة لشيء آخر أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)

أزيد وافضل

- إعلمْ أن إعتبار الأزيَد والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة، فإنّ ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضًا كثير منفعة في تعرّفه (س، ج، ١٤٩، ٥)

أزيد وانقص

- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيَد والأنقص في طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنّه ليس إذا كانت النار خاصّتها أن تتحرك إلى فوق، والإنسان خاصّته أن يفهم بالرويّة، يجب أن يكون ما هو أشدّ حركة إلى فوق أشدّ ناريّة، أو يكون ما هو أكثر فهمًا هو أشدّ إنسانيّة (س، ج، ٢٣٢، ١١)

أسامي

- صارت الأسامي بهذه القسمة ستة: متباينة ومُترادفة ومتواطئة ومُشتركة ومشكّكة ومتشابهة (غ، ع، ٨٤، ٦)

- الأسامي توضع لما في الأذهان أولاً، وللموجود ثانياً (ب، م، ٦٢، ٤)

أسامي الانواع

- حدود الأنواع كثيرًا ما تُستعمَلُ بدَلَ أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)

أسباب

- الأسباب في الشرطيات هي المستثنيات من مقدّماتها (ف، ب، ٣٩، ٤)

- البراهينُ التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها فقط. وذلك إمّا بأنفسها، أو بالحسّ أو بالبراهين التي تُسمّى الدلائل، فإنما يبقى علينا بعد العلم بوجودها الوقوفُ على أسبابها (ف، ب، ٤٢، ١)

- أسباب الأشياء ربّما حَصَلت عن الحسّ، وربما حَصَلت عن الدلائل، وربّما حَصَلت عن البراهين (ف، ب، ٤٢، ٣)

- الأسباب الواحدة منها ما هي واحدة بالجنس، منها ما هي واحدة بالنوع، ومنها ما هي واحدة بالتناسب (ف، ب، ٤٣، ١٥)

- العلمُ الطبيعيّ يُعطي جميع أسباب كلّ ما ينظر فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)

- أما الأسباب فلا يخلو أن تكون ذاتية أو عرضية (ز، ب، ٢٧٥، ٣)

- إنّ الأسباب المحتاج إليها في أن تكون العلّة علّة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب (س، ج، ١٤٨، ٦)

- إنّ الأسباب أربعة: فاعل وغاية وصورة ومادّة. فمن الأشياء ما له جميع هذه الأسباب. ومنه ما ليس له إلاّ الفاعل والغاية والصورة كالعقول الفعّالة (مر، ت، ٢٣٨، ١١)

- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق

الهيولى وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرِّك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهم وموافقيه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سببًا للآخر ولا مولّدًا له (ت، ر١، ١٠٨، ١٠)
- جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين، أهل السنّة من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوّف، وغير أهل السنّة من المعتزلة وغيرهم، فيثبتون «الأسباب»، ويقولون: كما يُعلم اقتران أحدهما بالآخر فيُعلم أن في النار قوة تقتضي التسخين، وفي الماء قوة تقتضي التبريد (ت، ر١، ١٠٨، ١٥)
- من يثبت «الأسباب» إنّ سبب ذلك أن شبيه الشيء منجذب إليه، وضدّه هارب منه (ت، ر١، ١٠٩، ٧)

أسباب الماهية

- أسباب الماهيّة: الجنس، والفصل، من حيث الوجود في العقل. والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج (ط، ش، ٢٠٣، ٢)

أسباب مرجحة

- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجّحة، نظنّ أنّ الأَوْلى به أن يكون. فربّما كانت الأسباب المرجّحة متوافية في الجانب الآخر، إلاّ أنّها تكون مجهولة. وربّما لم تتواف الأسباب كلّها لا في هذا ولا في ذلك، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتّة، وإن كان هذا أكثر أسبابًا. وأمّا الذي تتوافى فيه الأسباب كلها، فليس هو أَوْلى بل واجب (س، ج، ١٤٨، ١٤)

أسباب الوجود

- أسباب الوجود هي: الفاعل، والغاية، والموضوع (ط، ش، ٢٠٣، ١)

أسبق الى الذهن

- لولا أن الأسبق إلى الذهن ليس يكون في كل وقت نقيض المحال، بل ربّما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح تأدية إلى المحال، لكان إستعمال الخُلف باطلاً في كل موضع. وأمّا إذا سبق إلى الذهن المحال ونقيضه معًا، فيكون قياس الخُلف محال (س، ج، ٣١٤، ٧)

إستتباع والتزام

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعني جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنًى جزؤه الشكل. وإمّا على سبيل الإستتباع والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالًّا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ١٠)

استثناء

- إنّ الإستثناء ليس هو فرضًا فقط، بل الإستثناء هو شهادة بالوجود والحصول. وهذا الوجود على وجهين: أحدهما بحسب الأمر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلاً البتّة، أو بحسب إقرار الخصم به (س، ق، ٢٦٩، ١١)
- إعلمْ أنّ الإستثناء كالحدّ الأوسط (س، أ، ٥٣٧، ٢)
- الاستثناء أعمّ من الوضع ويسمّى استثناء العين، ومن الرفع ويسمّى استثناء النقيض (هـ، م، ٢٤، ١٩)

استثنائي

- الإستثنائي ما يشتمل بالفعل على النتيجة أو نقيضها. مثال الأول قولنا مثلاً كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود، ولا شك أن هذه النتيجة مذكورة بالفعل في القياس لأنها عين تالي الشرطية. ومثال الثاني قولنا مثلاً لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودًا لكن النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة، وهذا بعينه هو مقدم الشرطية (و، م، ٢٧٧، ٣)

إستثناآت

- أربع إستثناآت لا ينتج منها إلا إثنان وهي عين المقدَّم، فأمّا نقيض المقدمّ وعين التالي فلا ينتج إلاّ إذا أثبت أن التالي مساوٍ للمقدَّم وليس بأعمّ منه فعند ذلك ينتج الإستثناآت الأربع (غ، م، ٣٧، ٦)
- الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل، وهو مؤلَّف من مقدّمتين إحداهما شرطية لا محالة والأخرى استثنائية، فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه، فينتج الجزء الآخر أو نقيضه (سي، ب، ١٦٩، ١٣)

إستحالات

- إنّ الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل بفصولها، بل تُقوَّم بفصولها، وتثبت حقائقها محفوظة بفصولها. والإستحالات خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر (س، ج، ٢٦٢، ١٠)

إستحالة

- الإستحالة تغيرٌ بالكيف (أ، م، ٥٣، ١٠)
- الاستحالةُ هو تغيُّرٌ من كيف إلى كيف (ف، م، ١١٥، ٣)
- الإستحالة، وهو التغيّر من كيف إلى كيف (س، م، ٢٧١، ١٤)
- أن تجعل الفصل للشيء إنفعالاً له، أي إستحالة خارجة عن مقتضى طبيعته (س، ج، ٢٦٢، ٥)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومُقابله الفساد والنمو ومقابله النقص والإستحالة والتغيّر في المكان (ش، م، ٧٣، ٣)
- الإستحالة موجودة في جميع أجناس الكيفيات الأربع... أو في أكثرها (ش، م، ٧٣، ٧)
حركة الإستحالة غير واحدة من سائر الحركات (ش، م، ٧٣، ١٠)
- ... كل ما ينمى فقد استحال (ش، م، ٧٣، ١٩)
- الإستحالة غير سائر الحركات (ش، م، ٧٤، ٢)
- الإستحالة... ليس يسهل أن يوجد لها ضدّ لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة (ش، م، ٧٤، ٩)

إستدلال

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسَمّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهدِ على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- إنّ الإستدلال صنعة ما، تؤدّي إلى غرض. وكل صنعة فإنّها تتعلّق بمادّة وصورة، وبحسب إختلاف كل واحد من المادّة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة (س، ق، ٦، ٤)

- الغرض من الإستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل إكتساب (س، ق، ٧، ٣)

- إنّ الإستدلال بالحقيقة إنّما يكون على مطلوب محدود (س، ق، ٨، ١٠)

- الغرض في الاستدلال حصول علم أو ظنّ على سبيل اكتساب (مر، ت، ١٠٦، ٦)

- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إمّا «التام» إن عُلِمَ شموله للأفراد، وإلاّ فَ الناقص (ت، ر١، ٣٢، ٢٣)

- الاستدلال بأحد «الجزئيين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٣٢، ٢٥)

- استدلال بـ«قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنّه لا يفيد اليقين - بل الظنّ. فإذا كانوا علموا القضيّة الكليّة بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون إنّه لا يفيد إلاّ الظنّ (ت، ر١، ١٢٧، ٨)

- الاستدلال على الربّ تعالى بذكر آياته (ت، ر١، ١٥٨، ٤)

- قالوا (المنطقيون): لأنّ الاستدلال إمّا أن يكون بـ«الكلّي» على «الجزئي»، أو بـ«الجزئي» على «الكلّي»، أو بأحد «الجزئيين» على الآخر. وربّما عبّروا عن ذلك بـ«الخاص» و«العام»، فقالوا: إمّا أن يستدلّ بـ«العام»، على «الخاص» أو «بالخاص» على العام أو بأحد «الخاصّين» على الآخر (ت، ر١، ١٦٦، ٢)

- الاستدلال بـ«الجزئيات» على الكلّي» هو «الاستقراء» (ت، ر١، ١٦٦، ٩)

- الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان»، فإن كان «الدليل» مقدمة واحدة قالوا: «الأخرى محذوفة»، وسمّوه هو «قياس الضمير». وإن كان مقدمات قالوا: «هي أقيسة مركّبة، ليس هو قياسًا واحدًا». فهذا قول باطل طردًا وعكسًا (ت، ر١، ١٧٣، ٤)

- الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشيء، وملزومها، ولوازمها. وإذا تصوّرته الفطرة عبّرت عنه بأنواع من العبارات، وصوّرته في أنواع من صُور الأدلّة، لا يختصّ شيء من ذلك بالصورة التي ذكروها في «القياس» (ت، ر١، ٢٠٦، ٧)

- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيّنا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر٢، ٩٤، ٢)

- (الاستدلال) بظهور «الثريا» على ظهور ما قرب منها مشرقًا، ومغربًا، ويمينًا، وشمالاً، من الكواكب، كان استدلالاً بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من «قياس التمثيل». وإن قُضي به قضاء كليًا كان استدلالاً بكلّي على كلّي، وليس استدلالاً بكلّي على جزئي، بل بأحد الكلّيين المتلازمين على الآخر (ت، ر٢، ١٦٩، ١٦)

- إن تخصيص الاستدلال بمقدّمتين باطل (ت،

ر،٢، ١٧٤، ١٦)

- إفادة لما يسمّى به لازم القياس فقولنا أنه يسمّى قبل الشروع في الإستدلال دعوى، وعند الإستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكمله يسمّى مطلوبًا، ويسمّى مع تمام الإستدلال نتيجة (و، م، ٢٧٦، ٣٣)

إستدلال بالشاهد على الغائب

- الاستدلالُ بالشاهدِ على الغائبِ بهذا الطريق قوتُه قوة مسألة تُطلب فيوجدُ قياسُها الناتج لها في الشكل الأول (ف، ق، ٤٧، ٢)

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شُوهد فيه حكمٌ ما وأخذنا الأمورَ الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يَصحُّ ذلك الحكمُ على جميعه، فإذا حَصَلَ معنا ثم وجدنا شيئًا غير معلوم الحكم داخلًا تحت ذلك الأمر لزم ضرورةً أن ينتقلَ إليه الحكمُ الذي كان قد صَحَّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- لمّا كان ما يُصَحَّح بهذا الطريق إنما يُصَحَّح لينقل الحكمَ الذي يصحُّ على جميع ذلك الأمر إلى بعض ما تحته صار هذا الطريق غير نافع في الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٧، ١٩)

- تبيّن لنا الكلي الذي يُبَدِّل الجزئي مكانه إذا صحّ ذلك الحكم على جميع كلّي ما من كليات ذلك الجزئي مثل ما في الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٥٧، ١٨)

إستطاعة

- قوى (فاعلة) مقرونة بنطق... هي التي يعبَّر عنها بالاستطاعة (ش، ع، ١٢٣، ٢١)

إستظهار

- (الإستظهار) وهو أن تكون المقدّمات الضرورية لم يجحدها المخاطب، فيحتاج أن يصحّحها، بل هي غير بعيدة من أن يسلّمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنّها محمودة أو مسلّمة، وأنّ إنكارها شنيع بعيد عن المحمود، فإذا سئل عنها مع الإستقراء فقيل مثلاً: أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان، ووهو يفعل كذا وكذا، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع، فيكون هذا النوع من الإستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه، بل أوردت إستظهارًا (س، ج، ٣٠٣، ٢)

إستعارة

- صناعة الخطابة تستعملُ جميع هذه الحروف (لِمَ، ما، أي، كيف) على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إنّ الهيولى أم حاضنة، وإنّ العفّة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النعم، وليست العفّة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنسًا لكان الشيء الواحد وهو العفّة يقع في الفضيلة على أنّها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالته (س، ج، ٢٤٤، ٥)

- منها (الأسماء) ما يقال بالإستعارة وقد إشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)

إستعلام

- إنّ كل محاورة لفظيّة فهي لغرض هو، إمّا طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنِّف إمّا طلبُ قولٍ وإمّا طلبُ فعل غير القول، وطلب القول يُسمَّى مسئلة وإستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)

إستعمال مناسبة

- إنّ إستعمال المناسبة في إثبات الخاصّة غير مجد البتّة، اللهمّ إلاّ أن يكون أمر آخر؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنّه يجب أن تكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحّة، ثم يعلم أنّ الطبيب يخصّه إفادة الصحة، فحينئذ ننتقل عن الطبيب إلى المرتاض إذا كان حال الطبيب قد عرف أوّلاً من نفسه ولم يعرف حال المرتاض أوّلاً من نفسه بل علم أن نسبته توجب كذا. فأمّا إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريًا (س، ج، ٢٢٩، ١٢)

إستعمال موافق

- قد يستعمل الكاذب في موضع آخر إستعمالاً موافقًا، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقًا، فيلزم السائل أن ينتج كاذبًا، ويلزم أن يتجه عن كواذب محمودة يتسلّمها، فلا يكون هو معذورًا في تسلمه الكاذب للكاذب (س، ج، ٣٣٣، ٥)

إستغراق

- الإستغراق اختلف الأصوليون في أن الإسم المفرد إذا اتصل به «الألف واللام» هل يقتضي الإستغراق؟ وهل ينزل منزلة العموم كقول القائل: الدينار أفضل من الدرهم، والرجل خير من المرأة. فظنّ قومٌ أنه من حيث كون «إسمًا فردًا» لا يقتضي الإستغراق لمجرّده، ولكن فهم العموم بقرينة التسعير وقرينة التفضيل للذكر على الأنثى؛ لعلمنا بنقصان الدرهمية عن الديناريّة، ونقصان الأنوثة عن الذكورة (غ، ع، ٣٥٠، ١)

- تريد بالألف واللام الحقيقية لا الإستغراق فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان، فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢١٥، ٢٩)

إستقراء

- الإستقراء هو أن يُبرهَن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة آ حَ هي بَ وأن تبيَّن بحَ أن آ موجودة في بَ، لأن على هذا النحو يعمل الإستقراء (أ، ق، ٢٩٥، ١)

- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبيَن بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبيَن عندنا (أ، ق، ٢٩٥، ١٤)

- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبيِّن أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة ولا يطبِّق القياس على الطرف الأصغر، وأما في المثال وهو يطبِّق القياس فليس من جميع الجزئيات تبيِّن وجود الطرف الأكبر في الواسطة (أ، ق، ٢٩٧، ٨)

- أما الإستقراء فيكون إذا كان وجود الطرف

الأكبر في الواسطة بيّنًا، وكان وجود الواسطة في الأصغر خافيًا، وكان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها. وأيضًا إن كان عدد الحدود المتوسطة بين الحدّ الأخير والأوسط قليلاً لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة من النتيجة (أ، ق، ٢٩٧، ١٣)

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما تُقنع بالأمثلة – وهذا هو الإستقراء، وإما بالأنثوميما أي القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ، ب، ٣١٠، ٢)

- لا يمكننا أن نعلم الكلّي إلا بالإستقراء (أ، ب، ٣٦٥، ٨)

- يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٧)

- الإستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلّي. مثال ذلك أنه إن كان الربّان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل (أ، ج، ٤٨٧، ١١)

- الإستقراء هو أكثر إقناعًا وأبيَنُ وأعرَف في الحس، وهو مشترك للجمهور (أ، ج، ٤٨٧، ١٤)

- في حال إستعمالك الإستقراء فإنك تتدرّج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة. والأشياء التي هي أعرف هي المدرَكة بالحس: إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور (أ، ج، ٦٩٢، ١٠)

- الاستقراء هو تَصَفُّحُ شيء شيء من الجزئيات الداخلة تحت أمر ما كلّي لتصحيح حُكْم ما حُكِمَ به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب (ف، ق، ٣٥، ١)

- نتيجة الاستقراء هي إيجابُ ذلك الحكم لذلك الأمر الكلي أو سلبه عنه (ف، ق، ٣٥، ٨)

- الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التي تُتَصَفَّح (ف، ق، ٣٥، ١٣)

- الاستقراء إنما يكون بأن يُوجد الحكم في جميع جزئيات الكلي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الإستقراء (ف، ق، ٣٧، ٤)

- التمثيل وحده ليس يَصُحّ به اضطرارًا وجود (آ) في (ج) ولا إن رُفِدَ بالاستقراء، على أنه إن رُفِدَ بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار الاستقراء وحده هو المُصَحِّح، فلا يكون مرفدًا بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق، ٤٣، ٨)

- إن صحّ (وجود (آ) في (ج)) بقياس من القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (آ) في (ج) قياسًا ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١٠)

- الاستقراء هو تصفُّحُ أشياء تحت أمر ليتَبَيَّنَ صحة حكم ما حكم به على ذلك الأمر بنفي أو إثبات (ف، ق، ٩٠، ١١)

- إنَّ تَصَفُّحَنا هو الاستقراء، ونتيجة الاستقراء هو إيجاب ذلك الشيء للأمر أو نفيه عنه (ف، ق، ٩٠، ١٦)

- الاستقراء قوته قوة قياس في الشكل الأول،

والحد الأوسط فيه هو الأشياء التي تَتَصَفَّح (ف، ق، ٩١، ٣)

- الاستقراء منه تام ومنه غير تام، والتامُ هو أن «نَتَصَفَّحَ» جميع الأشياء الداخلة تحت موضوعِ المقدّمة التي «نَقْصُدُ» بيانَها بالاستقراء، والناقصُ هو تَصَفُّحُ أكثر أصنافِ تلك الأشياء (ف، ق، ٩١، ١٥)

- الاستقراء نافع جدًا في بيان ما إذا استعمل في قياس (ف، ق، ٩٢، ٤)

- قد يُقصدُ إلى بيانِ الشيء بالاستقراء ليستعمل ذلك الشيء مقدمة في قياس يقصد به إثبات محمول تلك المقدمة لبعض الأشياء الداخلة تحت موضوعها (ف، ق، ٩٢، ٧)

- تبيّن أن الاستقراء لا يمكن أن يُصَحَّحَ به شيء ليُستعمل مقدمةً في قياس يُقصدُ به إثبات محمولها لبعض الأشياء التي تحت موضوعها أو نفيه عنه (ف، ق، ٩٣، ٦)

- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك الوضع (المأخوذ من التشابه) لم نتعقبه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جدًا وإنْ تعقّبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّ إنما صَحَّ بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القولُ مركّبًا من مثال واستقراء، أو يكون إنما صَحَّ ذلك بالاستقراء دون الشبيه (ف، ق، ١٢٣، ١٩)

- الاستقراء هو ما لم يحصلْ عنه اليقين الضروري بالحكم الكلّي، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلّي (ف، ب، ٢٥، ١)

- استقراءُ النظائر خاص بالجدل، أو يؤتى بحدودها أو رسومها المشهورة، حتى إذا فَهِمَ (الجدلي) معانيها صارت عنده في اليقين بها مثل يقينه بجزئياتها (ف، ج، ٣٥، ١٢)

- المسائلُ الجدلية صنفان: القياسُ والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)

- الاستقراءُ يُصارُ فيه أبدًا من الجزئيات إلى كُلِّيها، وذلك أن الاستقراءَ إنما يُستعملُ ليُصَحَّحَ به مقدمة كلية، وإنما يُستعمل الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)

- ليسَ الاستقراءُ هو المُصَيِّر من أشباه كثيرة إلى شبه واحد. فإن هذا طريقُ آخِذٌ من جزئيات متشابهة إلى جزئي آخر شبيه بها، فهو مُصَيِّرٌ من جزئي إلى جزئي وهو داخلٌ في جملة المثالات (ف، ج، ٩٨، ١)

- إنه لا الذي استُعْمِلَ فيه أشباهٌ كثيرة استقراء ولا الذي استُعْمِلَ فيه شبيهٌ واحد هو مِثالٌ، بل هي مقدمات شرطية تَصَحَّحَ لزوم التالي فيها للمقدم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحَّحَ بها إلا اعترافُ المجيب وهي كلّها جدليّة (ف، ج، ٩٩، ٣)

- قومٌ من الناس يرون استعمالَ المِثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شَابَهَ الأعرفُ الأخفى طريق الاستقراء. فإذا صحّ لهم ذلك المعنى استعملوه حدًا أوسط في قياس يُثبتون به وجودَ الحكم الذي صودف في الجزئي الأخفى، فيصير قولاً مركّبًا من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٣)

- وجودُ الحكم المُشاهَدِ في المحسوس لجميع ما يُوصفُ بالمعنى الذي به شَابَهَ فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتحصَلُ له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجودَ الأمر تحت موضوعها لتحصلُ مقدمةٌ أخرى فيَنْتِجُ عنها وجودُ الحكم لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء

وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٥)

- قد يُستعملُ (الاستقراء) في الجدل أيضًا لأشياء أُخَر أحدها لتكثير القول وتنميقه والثاني لتفهيمه. فإن المقدمة الواحدة قد يُمكنُ بالاستقراء أن تُقسَّمَ مقدماتٌ كثيرة، فيصير القول أكثر (ف، ج، ١٠١، ٧)

- الاستقراء يُكثِّرُ مثالات الشيء الواحد فيجود به فهم الإنسانِ للشيء. وقد يُستعملُ أيضًا لإخفاء ما يَتَسلَّم من المجيب، وذلك أنه إذا تسلَّمَتْ جزئيات الشيء مكان الشيء كان أحرى أن يُسَلِّمه المجيب، فإذا سلَّمها فقد سلَّمَ الكلي (ف، ج، ١٠١، ٩)

- ليس اليقين الحاصلُ له (الخطبي) حاصلاً عن الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه تصوّر في نفسه معنى كلّي قد كان في نفسه ولم يخلُصْ له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)

- التصفُّحُ، إما أن لا يُسمّى استقراء أصلاً وإما أن يسمّى استقراء علميًا، فيُشْبِهُ أن تكون الحالُ في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)

- الاستقراءُ عسى أن يكونَ منه جدلي ومنه علمي، ويكون الجدلي لتصحيح المقدمة، ولتَتَبيَّنَ شهرتُها أو صدقها. ويكون العلمي لتفهيم معنى المقدمة الكلية فقط لا لتصحيحها ولا لإيقاع التصديق بها ولا لإبانة صدقها (ف، ج، ١٠٢، ١٣)

- الاستقراء والمثال (...) إنّ فهمَ الشيء يَسهلُ بهما والتصديقُ أيضًا قد يقعُ بهما وينفعان في سهولة الحفظ (ف، أ، ٨٨، ٢)

- الإستقراء هو إظهار المقدّمة الكلّية غير ذات الوسط البيّنة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا: إن كل صغير المرارة طويل العمر. ثم يظهر ذلك بالإنسان والفرس والبغل وجميع الجزئيات صغير المرارة (ز، ق، ١٩٦، ١٩)

- الإستقراء هو إظهار كلّي بجميع جزئياته (ز، ق، ١٩٧، ١٢)

- إنّ مقدّمات الإستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم... والإستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادّة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطرارًا، أي ليس دائمًا كما ظنّوا (س، ق، ٦٥، ٤)

- أمّا الإستقراء، فهو أن يبين أن شيئًا كليًّا موجب على شيء كليّ آخر، أو مسلوب عن شيء كليّ آخر، لوجود ذلك الكليّ الأوّل فيما تحت الكليّ الثاني، أعني في جزئيّاته (س، ق، ٥٥٧، ٧)

- إنّ الإستقراء يخالف القياس، من جهة أنّ الشيء الذي يجب أن يكون حدًّا أصغر لو كان القول قياسًا يصير في الإستقراء واسطة، فبيّن به ما يجب أن يكون حدًّا أكبر للواسطة، أو كان القول قياسًا. وفي القياس لا يكون هكذا (س، ق، ٥٥٩، ١٦)

- إنّ الإستقراء إستقراء، لأنّه إثبات حكم على كليّ لأنّه موجود في جزئيّاته على إيهام أنّها إستوفيت، ومنع أن يكون لها مخالف. فمنه تام ومنه غير تام. فكونه إستقراء أمر أعم من ذلك. وأيضًا فاعلم أنّ الإستقراء كونه إستقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى، فإنّه إستقراء لأنّه يثبت به مطلوب كلّيّ. ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدّمة كبرى أو صغرى. فلا يكون الإستقراء إنّما هو هو لإثبات الكبرى أو الصغرى، أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر، أو لإثبات شيء هو مطلوب في نفسه، بل

الإستقراء إستقراء لأنّه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات (س، ق، ٥٦١، ٤)

- إنّ الإستقراء من حيث هو إستقراء إنّما يبيّن به ما هو بالحقيقة أمر جزئيّ، إلاّ أن ينقلب الإستقراء قياسًا مقسّمًا (س، ق، ٥٦٤، ٨)

- الإستقراء الذي تُستوفى فيه الجزئيّات كلها فإنّه يفيد اليقين أيضًا إنْ كانت القضايا الجزئيّة يقينيّة، وهي التي تصير في القول كبريات وإنْ كان حقها أنْ تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأنّ»، وذلك لأن ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياسٌ، وهو القياس الشرطي الذي أسمّيه: «المُقسِّم». فهو داخلٌ في هذا الحكم. إنّما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحدّ (س، ب، ٣١، ٢٠)

- الإستقراء أيضًا إنّما هو لإثبات «عليّة» بسيطة أو مركّبة، وحكمه حكم القياس، والبرهان؛ ولا سبيل إلى إثبات الحدّ به (س، ب، ٢١٣، ١٧)

- الإستقراء أقرب إلى الحسّ، وأشدّ إقناعًا، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة؛ إلاّ أنّه أضعف إلزامًا: لأنّه إذا سُلّمت مقدّمات الإستقراء، أمكن أن لا يلزم المطلوب، إذ قد يمكن أن يوجد جزئيّ مخالف. فالإستقراء والقياس هما أصلاً حجاج الجدل، ويتم ذلك بالمواضع (س، ج، ٨١، ٨)

- الإستقراء مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلّيّ وكلّيّ آخر؛ ليجعل أحد الكلّيّين محمولاً على الآخر؛ فإن كانت متباينة لم تنفع. وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لا حقّ؛ وينتفع بها أيضًا في القياسات الشرطيّة المتّصلة، ولكن منفعة مشهورة أيضًا، لا حقّة (س، ج، ٩٦، ١٤)

- في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيّات أوليّات بيّنة، بل مما هو بيّنٌ في المشهور. وأكثر بيان المقدّمات في المشهور، إنّما هو في الإستقراء؛ فإذا أتى باستقراء يعمّ الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدليّ (س، ج، ١٠٩، ٥)

- إنّ الإستقراء قد يستعمل في الجدل على وجوه ثلاثة: أحدها في أن يصحّح منه المطلوب نفسه. والثاني أن يصحّح به المقدّمات الضروريّة في المطلوب. والثالث للإستظهار (س، ج، ٣٠٢، ١٨)

- الإستقراء أولى الجميع بأن يُرْجَع إلى موجبه في حكم الجدل. وليس للمجيب الجدليّ أن يقول إن الحكم فيما استقريت هو ما قلت. ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلاّ أن يكون مدّعيًا في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف (س، ج، ٣١٢، ٤)

- أمّا الإستقراء فهو الحكم على كلّيّ بما يوجد في جزئيّاته الكثيرة مثل حكمنا بأنّ كل حيوان يُحرِّك فكّه الأسفل عند المضغ إستقراء للناس والدواب البريّة والطير. والإستقراء غير موجب للعلم الصحيح؛ فإنّه ربّما كان ما لم يستقرأ بخلاف ما إستُقرِىء (س، أ، ٤١٨، ١)

- من عادتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٤)

- الإستقراء... هو الحكم على كلّيّ بما وُجد في جزئيّاته الكثيرة، كما يُحكم على كل حيوان أنّه يُحرِّك عند المضغ فكّه الأسفل، لأنّ الثور والفرس كذلك، وربما اختلف في ما لم يُحصَ كما في التمساح (مر، ت، ١٨٧، ٥)

- الإستقراء غير موثوق به في اكتساب اليقين،

والمبيَّن به موضوعات المبيَّن له الحكم كالكلّيّ المحمول أو المسلوب يكون مثل الطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكلّيّ المحكوم عليه كالأوسط، فيكون قد بُيِّن بأحد الطرفين وجود الطرف الثاني للواسطة، ويكون ما حقُّه أن يكون حدًّا أصغر قد صار أوسطَ، وما حقُّه أن يكون أوسط قد صار أصغر (مر، ت، ١٨٧، ١١)

- الإستقراء يُضطَرّ إليه في إنتاج المقدّمات التي ليس بين محمولها وموضوعها واسطة. وأما يتبيّن موضوعات الموضوع فإنه إذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان، القياس بتلك الواسطة لا الإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ٧)

- الإستقراء يخالف القياس من جهة أنّ الشيء الذي يجب أن يكون في القياس حدًّا أصغر يصير في الإستقراء واسطةً، فيتبيّن ما يجب أن يكون حدًّا آكبر للواسطة لو كان القول قياسًا، وفي القياس لا يكون هكذا (مر، ت، ١٨٨، ١٠)

- القياس أقْدَم وأبْيَن بالطبع، وأما الإستقراء فأبْيَن وأقْدَم عندنا. وكثيرًا ما يكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٣)

- الجزئيّ إذا حُكم عليه كان ذلك ظنًّا بالقوّة على الكلّيّ الذي فوقه، وذلك يكون بالإستقراء (مر، ت، ١٩٤، ١١)

- الإستقراء إمّا على سبيل الاحتجاج، وإمّا على سبيل التنبّه، كمن يستقرء جزئيّات من أمور أحكامها بيّنة الصّدق، إلاّ أنّ بالنفس عنها غفلة. وقد يعيّن على سبيل العرض، بأن يعيّن أوّلاً في إعطاء التصوّرات، ثم التصوّرات تأتلف بإيجابات وسلوب، فيلوح للعقل ما يجب أن يصدّق به - بذاته - ويلوح له القياس فيما يجب أن يكتسب به التّصديق (مر، ت، ٢٦٦، ٤)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة، فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- الإستقراء فهو أن يُحكم من جزئيّات كثيرة على الكلّي الذي يشملُ تلك الجزئيات (غ، م، ٣٩، ٢)

- الإستقراء يصلحُ في الفقهيات لا في اليقينيات (غ، م، ٣٩، ١٢)

- الإستقراء، وهو غير مفيد لليقين من وجهين: أحدهما أن إستيفاء جميع الآحاد غير ممكن فلعلّه شذّ عنه واحد، والآخر أنه في إستقرائه هل تصفّح السماء فإن كان ما تصفّح فإذا لم يتصفّح الكلّ بل تصفَّح ألفًا مثلاً إلاّ واحدًا ولا يبعد أن يُخالف في الحكم الواحد (غ، م، ٤٠، ١١)

- الموصل إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٩)

- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)

- (الإستقراء) هو أن تتصفّح جزئيّات كثيرة داخلة تحت معنى كلّي، حتى إذا وجدت حكمًا في تلك الجزئيّات، حكمت على ذلك الكلّي به (غ، ع، ١٦٠، ٦)

- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلّي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس

الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإمّا حكم من جزئيّات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٥)

- قصور الإستقراء عن الكمال، أوجَبَ قصورُ الإعتقاد الحاصل. عن اليقين، ولم يوجبْ بقاء الإحتمال على التعادل، كما كان. بل رجّح بالظن أحد الإحتمالين، والظنّ في الفقه كاف (غ، ع، ١٦٣، ٢)

- لا يكفي في تمام الإستقراء، أن تتصفّح ما وجدته شاهدًا على الحكم، إذا أمكن أن يُنقَلَ عنه شيء (غ، ع، ١٦٣، ١٢)

- حصل من هذا أن الإستقراء التام يُفيدُ العلمَ، والناقص يفيد الظن (غ، ع، ١٦٣، ٢٠)

- القضيةُ التي عُرِفَت بالإستقراء، إن أثبتَتْ لمحمولها حكمًا ليتعدّى إلى موضوعها فلا بأس. وإن نُقِلَ محمولُها إلى بعض جزئيّات موضوعها لم يجز؛ إذ تدخل النتيجة في نفس الإستقراء، فتسقط فائدة القياس (غ، ع، ١٦٤، ٧)

- الإستقراء فهو عبارة عن تصفّح أمور جزئيّة ليحكم بحكمها على أمر يشتمل تلك الجزئيّات، كقولنا في الفقه الوِترُ ليس بفرض لأنه يؤدّى على الراحلة، فيُقال ولِمَ قُلتُم إن الفرضَ لا يؤدّى على الراحلة، فنقول: عرفنا ذلك بالإستقراء، فإنا رأينا القضاء والأداء والمنذور وسائر أصناف الفرائض لا تؤدّى على الراحلة، فعلمنا أن كل فرض لا يؤدّى على الراحلة (غ، ح، ٦٢، ٨)

- الإستقراء إن كان تامًا رجع إلى النظم الأول وصلُحَ للقطعيّات وإن لم يكن تامًا لم يصلح إلاّ للفقهيّات لأنه مهما وُجِدَ الأكثر على نمط غلب على الظن أن الآخر كذلك (غ، ص، ٥٢، ٣)

- الإستقراء هو أن يُتبيّن وجود شيء كُلّي لشيء أو سلبه عنه لوجوده أو لا وجوده في جزئيّات ذلك الكُلّي، فيكون الشيء الذي يُتبيّن به هو موضوعات الشيء المبيّن له، فيكون الكلّي المحمول بالإيجاب والسلب كالطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكلّي المحكوم عليه كالطرف الأوسط ليُتبيّن بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة (ب، م، ١٩٩، ١٩)

- الإستقراء يخالف القياس بأنّ الشيء الذي يجب أن يكون حدًّا أصغر في القياس واسطة في الإستقراء (ب، م، ٢٠٠، ٢٠)

- الإستقراء أقرب إلى الأذهان وأقدم عندها، والقياس أقدم بالطبع والمثيل (ب، م، ٢٠٠، ٢٢)

- المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدّي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)

- الحجة هي قول مؤلّف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)

- الإستقراء وهو حكم على كلّي لوجوده في جزئيات ذلك الكلّي إما كلها وهو الإستقراء التام الذي هو القياس المقسم، وإما أكثرها وهو الإستقراء المشهور (سي، ب، ٢٠٩، ٧)

- في القياس يُحكم على جزئيات كلي لوجود ذلك الحكم في الكلّي، فالكلّي يكون وسطًا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر.

وفي الإستقراء يقلب هذا فيُحكم على الكلّي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ١١)

- (الإستقراء) يُستعمل للتنبيه على المقدّمات الأوّلية تامًا كان أو ناقصًا، وقد يُستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين (سي، ب، ٢١١، ٨)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تُستقرأ الجزئيات لا يتصوّر القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبّهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- يستعين العقل بالحس في الأوّليات بطريق الإستقراء أيضًا تنبيهًا لا احتجاجًا، كمن يستقريء جزئيات أمور بيّنة الصدق إلاّ أن بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي، ب، ٢٤٨، ٢٠)
- الإستقراء المُسْتَعْمَل في البرهان التصديق به إنما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيده الاستقراء بالذات (ش، ق، ٣٥٢، ١٥)
- ... واجب أن يكون الإستقراء مُسْتَعْمَلاً فيها (صناعة الجدل) بجهة يلزم عنها الشيء الذي يُقْصَد بيانه ضرورة. ثم ينفصل من الإستقراء المُسْتَعْمَل في البرهان: إما بالذي قلناه من الحمل الذاتي، وإما بأن يكون الإستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات (ش، ق، ٣٥٢، ٢١)
- الإستقراء... تبيّن به أبدًا ما ليس شأنه أن يُبيَّن بحدّ اوسط ولا هو أيضًا ظاهر بنفسه (ش، ق، ٣٥٣، ٥)
- ما هو ظاهر بنفسه فإستعمال الإستقراء فيه فضل (ش، ق، ٣٥٣، ٧)
- ... الإستقراء... يشارك القياس في أنه يكون بثلاثة حدود (ش، ق، ٣٥٣، ٨)
- الإستقراء... تبيَّن فيه وجود الطرف الأكبر في الحدّ الأوسط بوجوده في الطرف الاصغر (ش، ق، ٣٥٣، ١٠)
- الإستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ٣٥٣، ١٤)
- الإستقراء... مصيِّر من جزئيّات أعرف إلى كلّي أخفى (ش، ق، ٣٥٤، ١١)
- الإستقراء من جميع الجزئيّات الداخلة تحت الحدّ الأوسط يبيِّن أن الحدّ الأكبر موجود للأوسط (ش، ق، ٣٥٤، ١٥)
- البيان الذي يكون بالإستقراء... يُنْتَفَع به في أن يؤخذ جزء قياس إذا جعلت المقدّمة التي تبيِّن بالإستقراء مقدِّمة صغرى في القياس من الشكل الاول (ش، ق، ٣٥٤، ١٩)
- خفاء ما يبيِّن بالإستقراء واجب أن يكون دون خفاء ما يبيِّن بالقياس، وإلاّ كانت قوة القياس والإستقراء واحدة. وإنما يعرض أن يكون خفاء المقدّمة التي تبيِّن بالإستقراء مساوية للتي تبيِّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٥)
- متى لم تكن الأوساط محدودة فإن أمثال هذه المقدّمات ليس تُبيِّن بالإستقراء وإنما تُبيِّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٢٧)
- إذا كانت وسائط المقدّمة الصغرى كثيرة لم يسمَّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق، ٣٥٦، ٥)
- الإستقراء... هو بيان الامر الكلّي من جميع جزئياته (ش، ب، ٤٦٥، ٦)
- الإستقراء... يتبيَّن به أن شيئًا موجود لشيء

أعني قولاً حمليًا (ش، ب، ٤٦٥، ٧)

- الإستقراء... هو نقلة الحكم لشيء ما على جزئيّات كلّي ما إلى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلّي (ش، ج، ٥١٣، ١٤)

- الإستقراء يُسْتَعْمَل في هذه الصناعة (الجدل) على وجهين: أحدهما في تصحيح المقدّمة الكلّية في القياس وهو الأكثر، وربما استعمل أقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه (ش، ج، ٥١٤، ٥)

- الإستقراء أظهر إقناعًا من القياس إذ كان يستند إلى المحسوس، ولذلك كان استعماله أنفع مع الجمهور وهو أسهل معاندة (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- بمعرفة التشابه بين الأشياء المستقرأة يصحّ الإستقراء (ش، ج، ٥٢٢، ١٣)

- الإستقراء إنما يؤتى به لبيان المقدّمة الكلّية (ش، ج، ٦٣٥، ١٣)

- الموصل إلى التصديق المطلوب حجّة وهو القياس والإستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)

- أمّا الإستقراء فهو الحكم على كليّ بما وجد في جزئياته الكثيرة وهو لا يفيد اليقين، فإنّه ربما كان حال ما لم يستقرأ بخلاف ما استقرىء (ر، ل، ٣٠، ١٠)

- الإستقراء هو الإستدلال بالجزئيات المستقرأة على الكليّ الذي يشتمل تلك الجزئيّات، وهو إمّا تام إن كانت جميع الجزئيات مستقرأة، وإمّا غير تام إن لم يكن كذلك، كقولنا كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ وهو الكليّ المستدل عليه، فإنّا رأينا الإنسان والفرس والهرة وسائر الحيوانات كذلك، وهو غير تام لأنّ جميع الجزئيّات ليست بمستقرأة فيه لأن التمساح خارج عنه، لأنّه يحرك فكه الأعلى عند المضغ (هـ، م، ٦٨، ٤)

- الصواب هو القياس. والشبيه به هو الإستقراء؛ لأنّه إنتقال من جزئيّات إلى كليّها، كما ان القياس إنتقال من كلّي إلى جزئياته (ط، ش، ١٧٦، ١٤)

- الإستقراء: قصْد القرى قرية فقرية. يقال: إستقريت البلاد إذا تتبعتها: تخرج من أرض إلى أرض. والمستقرىء يتبع الجزئيّات جزئيًّا فجزئيًّا ليتحصل الكلّي (ط، ش، ١٨٥، ٩)

- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر، أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإنْ لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٢)

- الإستقراء التام منه هو القياس المقسّم وغيره لا يفيد العلم لجواز أن يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور (م، ط، ٣٤٨، ١)

- الإستقراء وهو الحكم على كلّي لوجوده في أكثر جزئياته (ن، ش، ٣١، ١٥)

- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إمّا «التام» إن علم شموله للأفراد، وإلاّ فَـ الناقص (ت، ر١، ٣٢، ٢٤)

- الاستدلال بـ«الجزئيات» على الكلّي؛ هو «الاستقراء» (ت، ر١، ١٦٦، ٩)

- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا

دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر١، ١٦٨، ١٥)

- «الاستقراء» فإنّما يكون يقينيًا إذا كان استقراءً تامًا. وحينئذٍ فتكون قد حكمتَ على القدر المشترك بما وجدته في جميع الأفراد وهذا ليس استدلالاً بجزئي على كلّي، ولا بخاصّ على عامّ، بل استدلالٌ بأحد المتلازمين على الآخر. فإنّ وجود ذلك الحكم في كلّ فرد من أفراد الكلّي العام يوجب أن يكون لازمًا لذلك الكلّي العامّ (ت، ر١، ٢٠٢، ١٢)

- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيّنا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر٢، ٩٤، ٣)

- التمثيل والإستقراء فإن مقدّماتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء لإمكان تخلّف مدلوليهما عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)

- الإستقراء هو الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئيّاته، كقولنا كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم، كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان (ض، س، ٣٥، ٩)

إستقراء استظهاري

- القسمة أيضًا قد تورد على مقتضى الضرورة، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه، حتى يقول مثلاً: إنّ العلم قد يكون أشرف من علم إمّا لقوّة برهانه، وإمّا لشرف موضوعه، وإمّا لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدّمات للإستقراء الإستظهاري دون (الإستقراء) الضروري، والقسمة التي لا ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١٥)

إستقراء تام

- الإستقراء التام المنقول عنه الحكم إلى شيء تحت المستقرَىء له إنّما ينفع في البراهين، إذا بانت بها المقدّمات من جهة قسمة ما (س، ق، ٥٦٥، ٣)

- الإستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئي المشكوك فيه في أجزاء القسمة (سي، ب، ٢٠٩، ١٨)

- الإستقراء التام يُسمّى قياسًا مقسّمًا ويفيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (هـ، م، ٦٨، ١٠)

إستقراء جدلي

- إذا استقرأ السائل، ودلّ على ما وقع فيه التشابه، ثم لم يسلّم المجيب الكليّة فقد ظلم، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلّم. وهذا بحسب الجدل فقط. لأنّ الإستقراء جدليّ؛ إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد فيه من القول موجبًا للمطلوب بالضرورة، بل بحسب المشهور (س، ج، ٣١١، ١٢)

إستقراء معكوس

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب. وذلك الأوّل يسمّونه طردًا، وهذا الثاني يسمّونه عكسًا، ويسمّون العلامة علّة (س، ق، ٥٧٥، ١٦)

استقراء ناقص

- إنّ الإستقراء الناقص مخالطة في البرهان، وليس مخالطة في الجدل (س، ق، ٥٦٥، ١)

استقصاء

- الاستقصاء في أمر القياس فإنه قد يلحق عنه ضد ما قُصِدَ بالقياس (ف، ق، ٦١، ٤)

استلزام

- الاستلزام للمفعولات لا ينافي وجوب الوجود، فالاستلزام للصفات أوْلى أن لا ينافيه (ت، ر١، ٢٢٥، ٣)

استين

- ليس في العربيّة منذ أوّل وضعها لفظةٌ تقومُ مقامَ «هست» في الفارسيّة ولا مقام «استين» في اليونانيّة ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر الألسنة. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم النظريّة وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ٢)

- بعضهم رأى أن يستعملَ لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسيّة و «استين» باليونانيّة (ف، ح، ١١٢، ٩)

أسطقس

- الأسطقس سمّوه «العنصر» وسمّوا الهيولى «العنصر» أيضًا – وأمّا الأسطقس فلا يسمّى «المادّة» و «الهيولى» – وربّما استعملوا «الهيولى» وربّما استعملوا «العنصر» مكان «الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

الأسطقس: هو الجسم الأول الذي باجتماعه إلى أجسام أُوَل مخالفة له في النوع، يُقال له (أسطقس) فلذلك قيل: إنه آخر ما ينتهي إليه تحلّل الأجسام (غ، ع، ٢٩٨، ٢٠)

إسم

- الإسم هو لفظة دالّة بتواطؤ، مجردةً من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً على إنفراده (أ، ع، ٦٠، ٥)

- الجزء من الإسم البسيط ليس يدلّ على شيء أصلاً، وأما الإسم المركّب فمن شأن الجزء منه أن يدلّ على شيء، لكن ليس على الإنفراد، مثل قولك: «فيلوسوفس»، أي مُؤْثِرُ الحكمة (أ، ع، ٦٠، ٩)

- أما الإسم إذا نُصِب أو خُفِض أو غُيِّر تغييرًا مما أشبه ذلك، فليس يكون إسمًا، لكن تصريفًا من تصاريف الإسم (أ، ع، ٦١، ١)

- إشتراك الإسم يضلّل في الأشياء الكليّة أكثر مما يضلّل في الأشياء الغير مختلفة (أ، ب، ٤٥١، ٣)

- المتواطئة (أسماؤها) هي التي القول بحسب الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)

- إسم هو على ثلاثة منازل: وهو الفرقان. ومنه العامّ، ومنه الخاصّ، ومنه الأخصّ (ق، م، ٥، ١٤)

- إسم على أربع منازل، وهو النسبة: فمن الأسماء ما ينسب إلى صورة واحدة لا يشاركها فيها غيرها، كالكتابة في الإنسان ليس إلاّ له، ولكن ذلك لا يعمّ أهل صورته. ومنها ما ينسب إلى صورة واحدة ويعمّها، ولكنه موقّت لا يكون إلاّ في وقته، كبياض الشعر في الإنسان على الكبر، فليس ذلك إلاّ للناس، وهو يعمّهم، ولكن له وقتًا وزمانًا لا يكون إلاّ فيه. ومنها ما هو عامّ في كلّ حين، ولكنّ الصورة المختلفة مشتركة فيه، كالقائمتين في الإنسان.

فكل إنسان ذو قائمتين وفي كل حين ذلك، ولكن يشارك الإنسان في هذه النسبة غيره. ومنها ما يعمّ الصورة الواحدة، ويلزمها في كلّ حين، ولا يشاركها فيها غيرها، كالضحك في الإنسان، والصهيل في الخيل. فهذه النّسبة تعمّ الصّورة، وتختصّ بها من غير شرك، ويلزمها في كلّ حين. وهي أفضل النّسب منزلة، وهي الّتي يجري مجرى الحدّ ويُخبر محنته (ق، م، ٦، ١٥)

- إسم هو على منزلتين، وهو العَرَض (ق، م، ٨، ١)

- الإسم، كقول القائل: فلان (ق، م، ٢٦، ١٠)

- حدّ الإسم إنما هو الصوت المخبر الموضوع غير الموقّت الذي لا يبيّن الجزء منه شيء، كقول القائل: حمار. فلو إنّ متكلمًا قطع إسم حمار، وقال: حم، ثمّ قال: ار، لما كان في واحد من هذين الجزئين ما يبيّن عن شيء. (ق، م، ٢٧، ٤)

- إنّ الإسم إذا قُرن إلى حرف أثبتَ إمّا صادقًا وإمّا كاذبًا. وإن قال الذي لفلان يمشي؛ لم يُنبيء هذا القول عن صدق ولا كذب، إن لم يتمّمه بأن يقول: عبد فلان أو فرس فلان (ق، م، ٢٨، ٥)

- إن كان إسم واحد يقع على أشياء شتّى، فإن المسمّى ذلك الاسم لم يسمّ شيئًا واحدًا، ولكنه قد سمّي أشياء شتّى بقَدَر ما يقع عليه ذلك الإسم (ق، م، ٥٠، ٢٣)

- الاسم لفظةٌ مفردةٌ دالّةٌ على معنى يمكن أن يُفهم وحدُه وبنفســه، من غيرِ أن يدلَّ بذاته وبِبُنْيَتِه وشكلِه على زمانِ ذلك المعنى، وذلك مثل قولك حيوان وإنسان وزيد وعمرو وبياض وسواد (ف، د، ٦٨، ٢)

- الاسمُ والكلمةُ يتميّزان من الأداة بما استثني في تحديدهما من أنهما يدلاّن على معنى يمكن أن يُعقل وحدُه من غير الحاجة إلى أن يُقرن بشيء آخر (ف، د، ٦٨، ١٣)

- الاسمُ يتميّزُ عن الكلمة بأن الاسمَ يدلُّ على المعنى من غير أن يدلَّ على الزمان الذي فيه وجوده بذاته وبنيته (ف، د، ٦٨، ١٥)

- إنما استُثْنِي في تحديد الاسم أن لا يَدلَّ بذاته على زمانٍ من قِبَل أن قولَنا المشي والحركة (ف، د، ٦٩، ٧)

- خاصّةُ الاسم إنه قد يكون مُخْبَرًا عنه وقد يكون خَبَرًا بنفسه من غير حاجة إلى أن يُقْرَنَ بشيء آخر، مثل قولنا زيد إنسان (ف، د، ٧١، ٣)

- ما له رسمٌ واسمٌ، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسمَ يُعَرِّفُ ما يتميّزُ به الأمرُ من غيره بأشياء، ليس بها قِوامُه، وما لم يوجد له اسم استُعمِلَ حدُّه أو رسمُه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)

- الاسمُ لفظٌ دالٌ على معنى مفرد يُمكن أن يُفهمَ بنفسه وحده من غير أن يَدُلَّ ببنيته لا بالعَرَض على الزمان المُحَصَّل الذي فيه ذلك المعنى (ف، ع، ١٣٣، ٣)

- اشتُرِطَ في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنُه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٣)

- الاسمُ قد يكون مُحصَّلاً وقد يكون غير مُحَصَّل وإنما يصيرُ غير محصّلٍ إذا قُرِنَ به حرفُ السلب وهو حرف لا، فصار مجموعهما في شكل لفظة (ف، ع، ١٣٥، ١٧)

- الاسمُ يكون موضوعًا من غير أن يحتاج في ذلك إلى شيء يُقرَنُ به، ولا يكون محمولاً دون أن تُقْرَنَ به الكلمة الوجودية، إما في اللفظ وإما

في الضمير (ف، ع، ١٣٨، ١٦)

- الاسمُ الذي يُقالُ بعمومٍ وخصوصٍ هو أن يكونَ اسمًا لجنس تحته أنواع (ف، ع، ١٤٢، ١٦)

- ليس ينبغي لأجل اشتراكِ الاسم في المُمْكن أن يُظَنّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو المُمكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٤)

- الاسمُ للمحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكونَ مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلمة وكلّي جزء من أجزاء القول (ف، ق، ١١٣، ٧)

- (الاسم) كلُّ لفظٍ مفردٍ دالٌّ على المعنى من غير أن يدلّ بذاته على زمانِ المعنى (ف، أ، ٤١، ٥)

- قولُنا في الحدِّ إنّه بحسب الاسم ينبغي أن يُفهَمَ منه معنيان، أحدُهما أن يصدقَ على جميع ما يصدقُ عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلّ الحدُّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)

- الإسم هو صوت دال بتواطؤ مجرَّد من الزمان وأن جزءًا من أجزائه لا يدلّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٦)

- إن قولنا الإسم إنه صوت يجري مجرى النفس الجنس. وقولنا فيه دالّ لنفصل الإسم من الأصوات غير الدالّة بمنزلة التصفيق باليدين. وقولنا فيه بتواطؤ لنفصله من أصوات البهائم، فإن أصوات البهائم تدلّ ولكنها ليست بتواطؤ. فإن الصوت الذي يتواطأ هو الذي يُكتب ويُفصل إلى مقاطع الهجا، وصوت البهائم هو بالطبع لا يتواطأ. وقولنا فيه أن أجزاء من أجزائه لا يدلّ على إنفراده ليفصله من الأقاويل، فإن القول جزء من أجزائه لا يدلّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٩)

- يُقسم الإسم إلى المحصّل وإلى غير المحصّل، وإلى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخفوض (ز، ع، ٣١، ١٢)

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولًا على شيئين بالإتفاق وبالتواطؤ معًا، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضًا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخِذ هذا الإسم على أنّه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنّه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

- الإسم لفظة دالّة بتواطؤ مجرّدة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الإنفراد (س، ع، ٧، ٤)

- الإسم ليس إسمًا في طبع نفسه، بل إنّما يصير إسمًا إذا جُعل إسمًا؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً. وذلك جَعْله إسمًا، أي جَعْله دالاً على صفة (س، ع، ١٢، ٦)

- إنّ الإسم والعَرَضَ قد يقعان موقع هو هو، فيدلّ عليه أنّا إذا إلتمسنا من خادم لنا أن يدعو إلينا صديقًا حاضر محفل، قلنا: إدعُ إلينا ذلك الجالس الوسيم، فيدعوه؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)

- إنّ الإسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهي ذوات ماهيّات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد (س، ج، ٨٤، ١٥)

- الإسم كل لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير دلالة مبنيّة على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة، مثل «زيد» (س، ش، ٥٧، ٢٠)
- الكلمة فهي التي تكون في كل شيء كالإسم إلاّ أنّه يدلّ على الزمان المذكور، مثل قولك «ضرب» فإنّه يدلّ على معنى هو «الضرب» وعلى شيئين آخرين، أحدهما نسبته إلى موضوع غير معين، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض (س، ش، ٥٧، ٢٢)
- الإسم لفظ مفرد يدلّ على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (مر، ت، ٣٩، ١٥)
- الإسم منه محصّل، كما يقال إنسان، ومنه غير محصّل كما يقال لا بصير، وحكم ما هو غير محصّل في أن يكون موضوعًا لمحمولٍ كحكم المحصّل (مر، ت، ٤٠، ١٦)
- الإسم: صوتٌ دال بتواطؤ، مجرّد عن الزمان، والجزء من أجزائه لا يدلّ على إنفراده، ويدلّ على معنى محصّل (غ، ع، ٧٩، ٤)
- الفرقُ بين (الإسم) و(الفعل) تضمّن معنى (الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)
- الإسم: إنّه لفظٌ مفرد يدلّ على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (غ، ع، ٨٠، ١٤)
- (التشابه في) الإسم يكون موضوعًا في أحدهما وضعًا متقدّمًا، ويكون منقولاً إلى الآخر. فإن أُضيفَ إليهما سمّي (متشابه الإسم). وإن أُضيفَ إلى المتقدّم منهما، سمّي (موضوعًا). وإن أُضيفَ إلى الأخير، سمّي (منقولاً) (غ، ع، ٨٣، ١٨)
- العلمُ الحاصلُ بمجرّدِ الإسم يُسمّى علمًا جمليًا (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)
- أقلُّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- المراد بالإسم ههنا كل لفظ دالّ سواء كان ما يُراد بالإسم بعد هذا أو ما يُراد بالكلمة أو بالأداة (سي، ب، ٥٠، ١٢)
- الاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى (سي، ب، ٩٦، ٧)
- الاسم منه محصّل ومنه غير محصّل، فالمحصّل مثل زيد وبكر والإنسان والحجر، وغير المحصّل مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل (سي، ب، ٩٦، ١٧)
- الإسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرّف، فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الأصلي للحوق لاحق من الإعراب وغيره، والمصرّف ما تغير عن بنائه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب يصير مانعًا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه (سي، ب، ٩٦، ٢٤)
- الإسم والكلمة يُشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الإسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرّد من الزمان... سواء كان الاسم المفرد بسيطًا... أو مركّبًا (ش، ع، ٨٢، ١٦)
- الإسم ليس بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨٨، ٢٦)
- صِدْقُ دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صِدْقَه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه (ش، س، ٧٠٩، ١٣)
- (المفرد) إمّا أن يدل على الزمان المعيّن لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدلّ وهو

الإسم (ر، ل، ٣، ١٢)

- ظهر من حدّ الفعل أنّ الإسم لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى يستقل بنفسه ولا يقتضي وقوعه في زمان يتعيّن بحسبه (ط، ش، ١٩٥، ١٦)
- حدّ الإسم بأنّه اللفظ المفرد الدالّ بالوضع على معنى مجرّد عن الزمان وهذا يتناول الأداة، وإن شرط في الأداة دلالتها على معنى غير تام دخل فيه الكلمة الوجودية (م، ط، ٣٨، ٢)
- (المفرد) إن دلّ بهيئته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحدًا أو كثيرًا (ن، ش، ٤، ١٦)
- إن كان الثاني (الإسم) فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين، وإن لم يكن كذلك بل وُضع لأحدهما أولاً ثم نقل إلى الثاني. وحينئذ إن تُرك موضوعه الأول يُسمّى منقولاً عرفيًا إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيًا إن كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم، واصطلاحيًا إن كان الناقل هو العرف الخاص كالإصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما. وإن لم يترك موضوعه الأول يُسمّى بالنسبة اليه حقيقة، وبالنسبة إلى المنقول اليه مجازًا كأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع (ن، ش، ٤، ٢٠)
- النحاة لمّا دخلَ متأخروهم في الحدود ذكروا لـ«الاسم» بضعة وعشرين حدًا، وكلّها معترض عليها على أصلهم (ت، ر١، ٣٦، ١١)
- الحدّ يفيد تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر١، ٣٨، ١)
- ما له اسم يُمكن تحرير «حدّه» أو «رسمه» أو «شرح اسمه» (ت، ر١، ٤٨، ٥)
- الاسم لا يفيد بنفسه تصوير المسمّى، وإنّما يفيد التمييز بينه وبين غيره (ت، ر١، ٦٥، ٥)
- الحد إذا تعدّدت فيه الألفاظ كان كتعدد الاسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ر١، ٨٢، ٢٤)
- تسمية الاسم وحده «كلمة»، والفعل وحده «كلمة»، والحرف وحده «كلمة» مثل «هل» و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ر١، ١٣٩، ٤)

إسم التسليم

- إنّ إسم التسليم يقال على أحوال القضايا من حيث توضع وضعًا ويحكم بها حكمًا كيفما كان فربّما كان التسليم من العقل الأول. وربّما كان من إنصاف الخصم (س، أ، ٤١٤، ٤)

إسم الجنس

- الإسم يقال. . . من جهتين مختلفتين: إحداهما على العموم من حيث يُشارك به سائر الأنواع القسيمة له إذ كان اسمُ الجنس يُقال على جميع أنواعِه، والثانية بخصوص، وذلك إذا استعمل لقبًا له دالاً على ذاتِه من حيث هو ذلك النوع (ف، ع، ١٤٢، ١٩)

إسم الحد

- إسم الحدّ مشترك في الإصطلاحات بين الحقيقة وشرح اللفظ والجمع بالعوارض والدلالة على الماهية (غ، ح، ١١٠، ١٢)

إسم الرسم

- إسم الرسم ما كان يُعرِّف ما هو أخفى منه، إمّا

في معناه وذلك ظاهر، وإمّا بحسب إسمه، حتى يكون الإسم إذا ذكر لم يفهم، فيدلّ على مفهوم بالخاصّة وإن كان معنى الإسم سابقًا إلى التصوّر وأسبق من الرسم (س، ج، ٢٠٨، ١٧)

إسم العرض

- إن كان الأبيض للإنسان و«يمشي» لزيد ليس ممّا يكون مقولاً على موضوع، بل هو عَرَضٌ، لم يخل إمّا أن يكون إسم العرض يقال على العرضيّ وعلى العرض الحقيقي باشتراك بحت، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه، أوْ لا يكون مقولاً بالإشتراك. فإن كان مقولاً باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعاني أكثر من الأقسام التي يوردونها؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة: كُليّ وجزئيّ وجوهر وعَرَض، الذي بأحد المعنيين، وجوهر وعَرَض، الذي هو بمعنى الجوهريّ والعرضيّ (س، م، ٢٦، ٤)

إسم العلم

- اسم العلم يقعُ على اليقين الضروري أكثر من وقوعه على ما ليس بيقين، أو الذي هو يقين وليس بالضروري، وليُسَمَّ ذلك العلم اليقيني (ف، ب، ٢٥، ١٣)

إسم غير محصل

- الإسم غير المُحَصَّل إنما يدلّ من وجه على شيء واحد (أ، ع، ٧٦، ٥)
- (الاسم غير المحصَّل) لا يكاد يُوجَدُ في لسان العرب إلا شاذًا مُولَّدًا كقولنا إنسان لا أحد، ودرهمٌ لا شيء (ف، ع، ١٣٥، ١٩)
- القضيةُ التي محمولها إسم غير مُحَصَّل قضية موجبة وليست سالبة، والفرقُ بينها وبين السلب أن السلبَ هو أعمُّ صدقًا من غير المُحَصَّل (ف، ع، ١٤٧، ١٥)
- الاسمُ غيرُ المُحَصَّل هو رفع الشيء عما شأنه أن يُوجدَ فيه (ف، ع، ١٤٨، ٣)
- القضية التي محمولها اسم غير محصَّل دالّ على هذا المعنى موجبةٌ معدولة أيضًا، ويُفَرَّق بينها وبين السلب بأن يُجعلَ السلبُ رفعَ الشيء عن أي موضوع اتّفق محدودًا كان أو غير محدود، موجودًا كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)
- إن لا ناطقًا ليس سلب ولكنه اسم غير محصّل (ف، ع، ١٥٤، ٢)
- أي أمرٍ حُمِلَ عليه إسم غير محصّل فينبغي أن يُؤخذَ ذلك الأمر موجودًا وأي أمرٍ كان موجودًا وسُلِبَ عنه شيء كانت قوةُ ذلك السلب قوةَ إيجاب معدول، فلا فرق في العبارة عنه بين أن يُجعل سلبًا أو إيجابًا معدولاً (ف، ع، ١٥٤، ١٣)
- الإسم الغير المحصّل هو الذي لا يدلّنا على شيء واحد معيّن بمنزلة قولنا: لا إنسان، فإن هذه اللفظة تدلّنا على جميع الأمور التي هي سوى الإنسان، وينبغي أن يُعلم أن هذه اللفظة ليست سالبة لأن السالبة هي التي ترفع شيئًا من شيء (ز، ع، ٣١، ١٥)
- هذا الصنف من الأسماء إنما سُميَ اسمًا غير محصّل لأنه لا يستحقّ أن يُسمَّى إسمًا بإطلاق إذ كان لا يدلّ على مَلَكَة (ش، ع، ٨٣، ١٤)

إسم غير مصرف

- بحسب اللغة اليونانيّة، فإنّ الإسم المصرَّف هو

الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كائن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والإسم الغير المصرَّف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٤، ١٦)

- الإسم الغير المصرَّف... هو المُسَمَّى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٣)

إسم متشابه

- (إذا وجدت بين أمرين) شبها إمّا في شكل وإمّا في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر، ويكون الإسم في أحد الأمرين جميعًا، سُمّي بالإسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما سُمّي بالإسم المنقول (س، م، ١٢، ٣)

إسم متواطىء

- الاسمُ (المتواطىء) الذي يُقالُ بتواطؤ هو الاسم الواحدُ الذي يُقال من أول ما وضع على أشياء كثيرة، ويدلُّ على معنى واحد يعمّها (ف، ع، ١٤١، ١٢)

- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعمّ أشياء كثيرة ويدلّ على معنى واحد يعمّها (ف، ق، ٥٥، ٨)

- نعني ههنا بالإسم كل لفظ دالّ، سواء كان ما يُخَصُّ بإسم الإسم، أو كان ما يُخصُّ بإسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلّ إلّا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ (س، م، ١٠، ٣)

إسم المحدود

- ربّما كان إسم المحدود واقعًا على أشياء كثيرة باشتراك الإسم، ثم يُحدّ بحدّ، فيكون ذلك الحدّ أيضًا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك إسم فيه (س، ج، ٢٧٦، ١٨)

إسم محصل

- الإسم المحصّل هو الذي يدلّنا على أمر واحد معيَّن بمنزلة لفظة زيد التي تدلّنا على شخص واحد (ز، ع، ٣١، ١٤)

- المحصَّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

إسم محصل وغير محصل

- الإسم: منه محصَّل ومنه غير محصَّل (ش، ع، ٨٣، ١١)

- ... أما المحصَّل فهو الاسم الدالّ على المَلَكَات... وأما غير المحصَّل فهو الاسم الذي يركَّب من اسم المَلَكَة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)

إسم محمول

- الاسمُ المحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسمُ الموضوع، وكذلك الكلمةُ، وكل جزء من أجزاء القول (ف، ع، ١٤٥، ١٦)

إسم المخصوص

- أن يكون القول أعمّ من إسم المخصوص، كمن قال: إنّ خاصة الإنسان أنّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١)

إسم مرادف

- الإسم المرادف لا فائدة فيه، وليس هو بمحمول بالحقيقة (س، ج، ٥٤، ١٦)
- أن تجعل الشيء خاصّة لنفسه، وذلك على وجهين: إمّا أن تأتي بإسم مرادف، كمن يقول: إنّ الإنسانيّة خاصّة البشريّة، والجميل خاصّة اللائق، أو تأتي بالحدّ فيكون الحدّ قد جعله خاصّة المحدود (س، ج، ٢٢٤، ١٤)

إسم مركب

- مما ينفع في إعتبار إشتراك الاسم أن يعمد إلى الإسم المركّب للشيء الذي يتركّب من إسمه الخاص، ومن الإسم المنظور في إشتراكه كأنّه إسم واحد لكنّه مركّب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيّات، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصّل فليس الإسم بمشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)

إسم مستعار

- الاسمُ (المستعار) الذي يُقالُ على الشيء باستعارة هو أن يكون اسمٌ ما دالاً على ذات شيء راتبًا عليه دائمًا من أول ما وُضِعَ فيُلقَّبُ به، في الحين بعد الحين شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ١)
- (الاسم) المستعار هو لفظ مشتركٌ بوجه ما غير أن الفرق بينه وبين غيره من المشتركات أو المنقولات أن المشتركة والمنقولة تُستعمل مشتركة على أنها أسماء في الحقيقة لتلك التي تشترك فيها. والمستعارة تُستعمل مشتركة على المعنى الذي له استعير على أنه في الحقيقة اسم لشيء آخر (ف، س، ١٣٣، ٩)
- الإسم المستعار ما يقوله أفلاطن في المادة: إنها أمّ وإنها أنثى، ويُسمّيها الحاضنة ويُسمّي الصورة الذكر، وأن الأنثى تشتاقُ الذكر، ويُسمّي ما ليس بموجود أو غير الموجود السوفسطائي، وأشباه هذه من الأسماء (ف، س، ١٣٤، ١٤)
- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيءُ يُعبَّرُ عنه بلفظين فقد يُظنّ أنه لا فرق بين أن يُعبَّر عنه بهذا أو بذلك فيدَل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)

إسم مستقيم

- يصير الاسمُ مستقيمًا بأن يُجرَّدَ من الإضافة فلا يكون اسمًا للمضاف ولا للمُضافِ اليه (ف، ع، ١٣٧، ٧)
- (الاسم) المستقيمُ إذا قُرِنَت به كلمةٌ ما وجودية حَصَلَتْ منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجِدَ (ف، ع، ١٣٧، ١٩)
- الإسم الموضوع المستقيم هو الذي لم يدخل عليه زيادة في أوله (ز، ع، ٣١، ١٨)
- الإسم المستقيم هو عدم الزوائد (ز، ق، ١٧٩، ١٠)

إسم مشترك

- الاسمُ (المشترك) الذي يُقالُ باشتراك هو الذي يُقالُ من أول ما وضع على أمور كثيرة من غير أن يَدُلَّ على معنى واحد يعمُّها (ف، ع، ١٤١، ٩)
- الاسم المشترك هو الذي يعمُّ أشياء كثيرة ولا يدُلّ على معنى واحد يعمّها (ف، ق، ٥٥، ٩)
- إنّ الإسم المشترك لا يكون جنسًا البتّة (س، م، ٤٧، ١٧)

- مما ينفع في إعتبار إشتراك الإسم أن يعمد إلى الإسم المركّب للشيء الذي يتركّب من إسمه الخاص، ومن الإسم المنظور في إشتراكه كأنّه إسم واحد لكنّه مركّب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيّات، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصّل فليس الإسم بمشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)
- لمّا كانت الفصول مختلفة كان اللون إسمًا مشتركًا (س، ج، ٩٠، ٢)
- إنّ بَدَل الإسم المشترك المحصل فيه إسم متشابه أو مشكك، فإنّه يجب أن تُفصّل دلالته مميّزة محصّلة، ويتأمل الحال في الواقعات تحته. وأمّا الأمثلة لذلك، فأن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود إسم واحد، لا بالإشتراك البحت؛ بل بالتشكيك مثلاً، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ أو لأنها غايات لشيء واحد (س، ج، ١١٦، ١٤)
- الأصلحيّة ليست من مقولة «متى»، فإن الأصلح إسم مشترك يقع في مقولات (س، ج، ١٥٠، ٨)
- تفصيل الإسم المشترك: فإنّ أول الفوائد في ذلك أن تكون المعاني تنفصل بلقاء الذهن، ويشعر بها، وتخطر بالبال، وتلاحظ أحكامها في الإتفاق والإختلاف. وأيضًا أن يقتدر الإنسان في تفكيره بنفسه على جودة التميز، ولا يعرض الغلط له من نفسه (س، س، ٧٥، ١٤)
- الإسمُ المشترك قد يدلّ على المختلفين... كما ذكرنا وقد يدلّ على المتضادين ولا شركة بينهما البتّة كالجليل للحقير والخطير، والناهل للعطشان، والريّان والجون للأسود والأبيض، والقُرْء للطُّهرِ والحَيْضِ. وأيضًا المشترَك قد يكون مشكّكًا قريب الشبه من المتواطىء ويعسر الفرق على الذهن (غ، ح، ١٣، ١٠)
- إذا قسّمنا الاسم المُشْتَرَك إلى معانيه... عادت لنا المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة (ش، ج، ٥٢١، ١)
- لمعرفة الاسم المُشْتَرَك... ثلاث منافع: المنفعة الأولى الإيضاح والبيان... والمنفعة الثانية ألاّ يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين مُتباينين وهما يتخاطبان في معنى واحد... والمنفعة الثالثة ألاّ يغلط السامع ولا القائل في القياس (ش، ج، ٥٢١، ٦)

إسم مشتق

- الاسمُ المشتق هو أن يُؤخذ الاسمُ الدالُّ على شيء ما مجردًا عن كل ما يُمكن أن يُقترن به من خارج، فيُغيّر تغييرًا يدلّ بذلك التغيير على اقترانِ ذلك الشيء بموضوعٍ لم يُصرَّح به ما هو (ف، ع، ١٤٣، ٤)
- الإسم المشتق فيدل على موضوع غير معيّن وُجِد له أمر مشتق له منه الإسم، فيكون دالًا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معيّن وعلى نسبة بينهما (س، ع، ١٨، ٧)

إسم مشكك

- ما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدًا إذا جُرِّد ولم يكن واحدًا من كل جهة متشابهًا في الأشياء المتّحدة في ذلك اللفظ فإنّه يسمّى إسمًا مشككًا؛ وربّما سمّي باسم آخر (س، م، ١١، ٤)
- الإسم المشكك قد يكون مطلقًا، ... وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد، كقولنا طبي للكتاب وللمبضع وللدواء؛ أو إلى غاية

واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللفصد؛ وربّما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة، كقولنا لجميع الأشياء إنّها إلهيّة (س، م، ١١، ٥)

إسم المصدر

- إسم المصدر يفارق الإسم المطلق بما يتضمنّه من الدلالة على موضوع منه، أو فيه معنى من المعاني، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما (س، ع، ٢٦، ٣)

إسم مصرف

- بحسب اللغة اليونانية، فإنّ الإسم المصرّف هو الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كائن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والإسم الغير المصرّف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٤، ١٤)
- الإسم... إذا نُصِبَ او خُفِّضَ أو غُيِّر تغييرًا آخر... لم يُقلْ فيه أنه اسم بإطلاق بل اسمًا مصرّفًا (ش، ع، ٨٣، ١٨)

إسم مطلق

- إذا صار الإسم بما لحقه من الزيادة ممنوعًا عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به، فقد زيد على معنى الإسم المجرّد شيءٌ صار به بحال أخصّ من حاله وهو إسم مطلق (س، ع، ١٤، ٢)
- كلُّ إسم مطلق ليس بمعيّن كما سبق فإنه يُطلَقُ على آحاد مسمّياته الكثيرة بطريق التواطيء فإسم اللون للبياض والسواد بطريق التواطيء، فإنها متّفقةٌ في المعنى الذي سُمّيَ به اللون لونًا وليس بطريق الإشتراك البتّة (غ، ح، ١٢، ١٥)

إسم مفرد

- الاسم المفرد فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض، بل ولا أهل السماء (ت، ر، ١، ٥٩، ١٠)

إسم منصوب ومخفوض

- أما (الإسم) المنصوب والمخفوض فهما اللذان قد زيد عليهما حرف في أوائلها بمنزلة باء أو لام حتى يُلفظ باللفظة بهما على هذا الوجه: بزيد ولزيد. والفرق بين المرفوع والمستقيم والمنصوب والمخفوض أن المرفوع والمستقيم متى أضفنا إليهما كان أو يكون تَمَّ الكلام (ز، ع، ٣١، ١٩)

إسم منقول

- الاسمُ المنقولُ هو أن يُؤخذَ اسمُ مشهور كان منذ أول ما وُضِعَ دالاً على ذات شيء ما، فيُجعل بعد ذلك اسمًا دالاً على ذات شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ٤)
- الاسمُ المنقولُ وهو الاسم الذي جرت العادةُ فيه من أولِ الأمر أن يكون دالًا على معنى ثم يُجعل ذلك أيضًا دالًا على معنى آخر، ويُشركُ فيه بين الثاني وبين الأول (ف، س، ١٣٣، ٢)
- الفرق بين (الإسم) المنقول والمشترك أو المشكّك أن المشكّك أو المشترك هو الذي يشترك فيه شيئان أو أكثر من غير أن تكون دلالتُه على أحدهما أسبق في الزمان من دلالته على الآخر (ف، س، ١٣٣، ٥)
- (إذا وجدت بين أمرين) شبهًا إمّا في شكل وإمّا في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو

الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر، ويكون الإسم في أحد الأمرين جميعًا، سمّي بالإسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما سُمّي بالإسم المنقول (س، م، ١٢، ٤)

إسم موضوع

- الإسم الموضوع يدلّ على ما قيل ولا يدلّ على موضوع البتة (س، ع، ١٨، ٦)

إسم وحرف

- إن الإسم لا يبيّن عن وقت، وإن الحرف يبيّن عنه، أما عن مقيمة إمّا عن ماضية وإمّا عن منتظرة. وإنّ الحرف لا يكون إلاّ مسندًا إليه واجبًا، كقول القائل: حيّ، أو عرضًا، كقوله: كاتب (ق، م، ٢٨، ١٤)

إسم وكلمة

- إن الإسم يتبع ويدلّ على الذات، والكلمة تدلّ على الفعل، والذات أقدم من الفعل، فالإسم أقدم من الكلمة (ز، ع، ٣٢، ١٧)

إسم ومراء

- الأنحاء التي تكون من إتفاق الإسم والمراء ثلاثة: أحدها إذا كانت الكلمة والإسم على الحقيقة تدلّ على معانٍ كثيرة، مثال ذلك: النسر والكلب. والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة. والثالث عندما يكون القول إذا رُكّب دلّ على كثير، وإذا فُصّل دلّ على واحد، مثال ذلك قولنا: معرفة الكتابة. وذلك أن كل واحدة من لفظتي الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدلّ على واحد. فأما المجتمع منهما فيدلّ على أكثر من واحد، لأنه يدلّ إما على أن الكتابة معرفة، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر (أ، س، ٧٦١، ١٠)

أسماء

- من الأسماء أسماء غير محدودة، كما وصفنا من قول القائل: لا إنسان (ق، م، ٣٥، ١)
- الأسماءُ: منها مستعارةٌ ومنها منقولةٌ ومنها مشتركةٌ ومنها ما يُقالُ بتواطؤ ومنها ما يُقال على الشيء بعمومٍ وخصوصٍ ومنها ما هي متباينةٌ ومنها ما هيَ مترادفةٌ ومنها ما هي مشتقة (ف، ع، ١٤٠، ١٩)
- ينبغي أن تعلمّ أيضًا الأسماء المتفقة أشكال ألفاظها والمتواطئة أشكال ألفاظها وترتاضَ في هذه أيضًا، فإنّها من المغلطات العظيمة التغليط (ف، ح، ٧١، ١٢)
- الأسماءُ المنقولة إلى المعاني الفلسفيّة فإنّا إنّما نأخذُ معانيها التي للدلالة عليها أوّلاً نُقِلَت لا التي استُعملت بعد نقلهم إيّاها إليها استعارةً ومجازًا واتّساعًا لتعلّق كثير من المعاني وشبهها بالمعاني الفلسفيّة التي إليها أوّلاً كانت نُقِلت (ف، ح، ١٦٥، ٩)
- المركّبُ من الأسماء والكَلِم: منه ما هو مركّبٌ من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مُرَكّبٌ من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي (ف، أ، ٤٢، ٣)
- الأسماء منها مركّبة ومنها بسيطة. والبسيطة فظاهر من أمرها أن جزآها لا يدلّ، فأما المركّبة فإن جزءها وإن كان يدلّ مفردًا فدلالته مفردة على غير ما كان يدلّ عليه، وهو مجمل (ز، ع، ٣١، ٣)
- إنّ الأشياء إذا تكثّرت بالأسامي لم يَخْلُ إمّا أن يكون تكثّرها مقارنًا لتكثّر مفهوماتها فيها

فتسمّى تلك الأمور متباينة الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإمّا أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: عسل وأَرْي وشهد، فإنّ مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمّى أسماء مترادفة (س، م، ١٥، ١٨)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٧، ٦)

- منها (الأسماء) ما يقال بالإستعارة وقد إشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)

- منها (الأسماء) ما يقال بإشتقاق عن معان غير معتادة الإشتقاق عنها (س، ج، ٢٤٤، ١٦)

- الأسماء قد تشترك المُسمّيات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمّى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد وعمرو في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسمّى متباينة (ب، م، ٨، ١٩)

- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسمّى مُشتَرَكة ومُتفِقة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمّى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)

- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مُركّبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)

- الأسماء بالحقيقة عند كل مُسَمٍّ إنّما هي لمتصوّرات ذهنه وبوساطتها هي عنده للموجودات، حتى أنّه لو رأى فرسًا من بعيد فلم يَتحقَّقهُ ولم يَتمثّل في ذهنه منه حقيقة صورته، بل غلط فيه فظنّه حمارًا، لقد كان يُسمّيه بحسب ما تُصوّر في ذهنه لا بالإسم الموضوع لحقيقته (ب، م، ١٢، ١٢)

- إنّ الحدود إنّما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ٦٢، ١)

- الأسماء والحدود داخلة في المواضعات والمواطيات، فقد يجوز إختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)

- الأسماء... قد تكون لأشياء غير موجودة (ش، ب، ٤٦٦، ١٣)

- الأسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازًا في آخر... قد يعرض فيها مغالطة (ش، س، ٧٠٩، ١٢)

- من الأسماء ما يُعرف حدُّه بـ«اللغة»، ومنه ما يُعرف حدّه بـ«الشرع»، ومنه ما يُعرف حدّه بـ«العرف» (ت، ر١، ٦٣، ٢٤)

- الأسماء المذكورة في الكتاب والسنّة ثلاثة

أصناف: (ألف) منها ما يُعرف حدّه بـ«اللغة» كالشمس، والقمر، والكوكب، ونحو ذلك؛ (ب) ومنها ما لا يُعرف إلاّ بـ«الشرع» كأسماء الواجبات الشرعية والمحرّمات الشرعية، كالصلوة، والحج، والربوا، والميسر؛ (ج) ومنها ما يُعرف بـ«العُرْفِ» العادي - وهو عرف الخطاب باللفظ - كاسم النكاح، والبيع، والقبض، وغير ذلك (ت، ر١، ٧٤، ١٧)

أسماء اشارات

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلّية عقلاً وإنما عرضت لها الجزئية عند الإستعمال بواسطة أمور صاحبتها (و، م، ٧٨، ٢١)

أسماء بسيطة

- الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً، لا من حيث هي جزء، ولا لو إنفردت (س، ع، ٨، ٩)

أسماء بسيطة ومركبة

- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مُركّبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)
- الفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركّبة... أن الجزء من الاسم البسيط... ليس يدلّ على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض. وأما الجزء من الاسم المركّب فليس يدلّ إذا أُفرِد إلاّ بالعَرَض (ش، ع، ٨٣، ٢)

أسماء عشرة

- أحاطت هذه الأسماء العشرة بجميع الكلام، فلن يستطيع ذاكر أن يذكر إلاّ عين شيء، أو عدده، أو صفته، أو إضافته، أو مكانه، أو وقته، أو جدته، أو نصبته، أو فعله، أو ما يفعل به (ق، م، ١١، ٢)

أسماء غير محصلة

- الأسماء غير المُحَصَّلة ليست تُعَدُّ في الأقاويل عند الأمم الذين يستعملونها بل أشكالها عندهم أشكالُ الألفاظ المفردة وتجري مجراها، وتتصرّف تصرّفها، ولا ينبغي أيضًا أن يُظَنَّ بها أنها سَلبٌ لأجل اقتران حرفِ السلبِ بها لأن دلالَتها في الألسنة التي فيها هذه الأسماءُ دلالات الإيجاب من قِبَل أنها تدلُّ عندَهم على أصناف العدم، مثل قولهم لا بصير يدل عندهم على الأعمى (ف، ع، ١٣٦، ٣)
- الأسماءُ غير المُحَصَّلة ليست تدلُّ على السلب بل إنما تدلّ على أصناف العدم، كقولنا زيد لا عالم، فإنه يدلُّ على ما يَدُلُّ عليه قولنا زيد جاهل (ف، ع، ١٤٧، ١٠)
- يوصف الله عز وجل بالأسماء غير المحصَّلة (ف، ع، ١٥٤، ٦)
- فهذه ثلاثة معانٍ للأسماء غير المحصَّلة: فالأول معناه معنى العدم. والثاني أعمُّ منه، وهو رفعُ الشيء عن أمر موجود شأن الشيء الذي رُفِعَ عنه أن يوجد فيه أو في نوعه أو في جنسه، إما باضطرار وإما بإمكان، كقولنا عدد لا زوج، فإنه إيجاب معدول، وهو رفع الزوج عمّا شأنه أو شأن بعضِه أن يكون باضطرارٍ

زوجًا. والثالث أعمُّ من هذه أيضًا، وهو رفعُ الشيء عن أمر ما موجود، وإن لم يكن من شأن الشيء أن يوجد فيه لا في بعضه ولا في كله، كقولنا في الإلٰه إنه لا مايت ولا بال (ف، ع، ١٥٤، ٨)

- ينبغي أن نجعل ما تدلّ عليه الأسماء غير المحصّلة جاريًا مجرى العدم، وذلك أن موضوعَ الملكة والعدم موضوعٌ واحد والقابل لهما لا يخلو أن يكون فيه أحدهما (ف، ق، ١٠٩، ٢١)

أسماء الكلم

- جَرَتْ العادةُ في الألسنة التي تُستَعْمَلُ فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكَلِم الوجودية مصرّحًا بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكلم الوجودية، كقولنا زيدٌ ليس يُوجد عالمًا والإنسان ليس يوجدُ عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)

أسماء متباينة

- الأسماءُ المتباينةُ هي الأسماء الكثيرة التي يدلُّ كلٌّ واحد منها على غير ما يدلُّ عليه الآخر (ف، ع، ١٤٢، ٢٠)

- القسم... الذي يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعًا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء (سي، ب، ٥٢، ٢٠)

أسماء مترادفة

- الأسماءُ المترادفة هي الأسماءُ الكثيرة التي تُقال على شيء واحد وحده بحسب كل واحد منها واحد بعينه، أو الأسماء التي يكون الحدُّ المساوي لكل واحد منها هو بعينه حدَّ الآخر (ف، ع، ١٤٣، ٢)

- إنّ الأشياء إذا تكثّرت بالأسامي لم يَخْلُ إمّا أن يكون تكثّرها مقارنًا لتكثّر مفهوماتها فيها فتُسمّى تلك الأمور متباينةَ الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإمّا أن يكون التكثّر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: عسل وأَرْي وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمّى أسماء مترادفة (س، م، ١٦، ٣)

- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسمّى مُشتَرَكَة ومُتفِقَة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمّى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)

- الأسماء المترادفة وهي الألفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد، مثل قولنا الإنسان بشر (سي، ب، ٣٥، ٢١)

- هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره، وتُسمّى أسماء مترادفة (سي، ب، ٥٢، ١٨)

أسماء متشابهة

- الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصوَّر حيوانًا (سي، ب، ٥١، ١٠)

أسماء متفقة

- تشترك (الأسماء) في أحدهما إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا

الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسَمّى مُشتَرَكة ومُتفِقة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمّى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)

- الأشياء التي أسماؤها متفقة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك إلّا الاسم فقط (ش، م، ٧، ٤)

أسماء متواطئة

- المتواطئة (أسماؤها) هي التي القول بحسب الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)
- الأشياء التي أسماؤها متواطِئة... هي التي الإسم لها أيضًا واحد بعينه ومُشتَرَك (ش، م، ٧، ١١)
- جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطِئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

أسماء مركبة

- الألفاظ (أسماء مركّبة) التي هي بحسب المسموع مركّبة، لكنّها لا يُدلّ بها على أنّها مركّبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)

أسماء مستعارة

- الأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر، والأسماء المنقولة تستعمل في العلوم وفي ساير الصنايع (ف، ق، ١١١، ١٠)
- الأسماء المستعارة... منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالأشياء التي استعيرت لها، ومنها ما هي مأخوذة من أشياء غير شبيهة إلاّ شبهًا بعيدًا (ش، ج، ٥٩٨، ٥)

أسماء مشتركة

- إنّ كثيرًا من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها، فتصير أيضًا حينئذ الشركة فيها مشعورًا بها في المشهور، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطىء (س، ج، ١١٥، ٧)

أسماء مشتقة

- إن ما تدُلُّ عليه الأسماء المشتقة فهي كلها أعراض وإن كانت هذه المحمولات تُعرَف من موضوعاتها أشياء خارجة عن ذواتها (ف، ج، ٩٥، ١٧)
- المشتقة أسماؤها... هي التي سُمّيَت باسم معنى موجود فيها، غير أن أسماءها مخالِفة لاسم المعنى في التصريف لتضمّنها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى (ش، م، ٧، ١٦)
- الأشياء المتّصِفة بالكيفية هي التي يُدَلّ عليها بأسماء مشتقّة من المُثُل الأوَل الدالّة على تلك الكيفية (ش، م، ٤٦، ١)

أسماء مشككة

- يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها، فإن إختلف إرتفاعها فالإسم مشترك؛ فإن الخير إذا قيل للمِلك، وقيل للفضيلة، وقيل للمساوي، وجد الأوّل يرتقي إلى الجوهر، والثاني إلى الكيف، والثالث إلى الكم، فيكون إذن إسم الخير واقعًا عليها بمعانٍ مختلفة؛ اللهمّ إلاّ أن يعني بالخير أمر من الأمور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الإشتراك في المقوّمات فيكون حينئذ من الأسماء المشكّكة (س، ج، ٨٧، ١١)

- لا بدّ في الأسماء المشكّكة من معنى كلّي مشترك، وإن كان ذلك لا يكون إلاّ في الذهن (ت، ر، ١، ١٦٢، ١١)
- الأسماء المشكّكة هي «متواطئة» باعتبار القدر المشترك (ت، ر، ١، ١٦٣، ١٧)

أسماء مصرفة

- الأسماء التي تسمّى مُصَرَّفة فإنّها قد إقترن بالإسم منها شيءٌ زائد على الإسميّة مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الإسم، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعاريب حتى يُسْمَعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الإسم والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إمّا أن يدلّ على معنى مطلق وإمّا أن يدلّ دلالة ما وبالجملة يوجب حُكمًا لولاه لم يكن (س، ع، ١٣، ٨)
- الأسماء... منها مصرّفة ومنها غير مصرّفة (ش، ع، ٨٣، ١٩)
- الأسماء المصرّفة... تُسمّى المائِلَة أيضًا (ش، ع، ٨٣، ٢١)

أسماء منقولة

- الأسماءُ المنقولةُ تُستعمل في العلوم وفي سائر الصنائع (ف، ع، ١٤٣، ١٥)
- الأسماء المنقولة كثيرًا ما تُستعمل في الصنائع التي إليها نُقِلتْ مشتركة، مثل اسم الجوهر فإنه منقولٌ إلى العلوم النظرية، ويُستعمل فيها باشتراك، وكذلك الطبيعة، وكثير غيرها من الأسماء، والتي تُقالُ باشتراك فقد يضطر إلى استعمالها في الصنائع كلها (ف، ع، ١٤٣، ١٩)

أسماء وكلم

- الأسماء والكَلِم إذا بُدِّلت أماكنها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلاً»، «يوجد عدلاً إنسان» (أ، ع، ٨١، ٧)
- الأسماء والكَلِم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)
- الأسماء والكَلِم... هي أجزاء القضايا (ش، ع، ١١٠، ٨)

إسمان

- إنّ الاسمين قد يتركّبان تركيبًا يصيرُ به أحدُهما صفةً والآخر موصوفًا (ف، أ، ٥٦، ١٦)

إسهاب

- الإسهاب يكون بأن يعبّر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة، وأن يعبّر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مركّب أو بأقوال حتى تصير المقدّمة الواحدة في صُوَر مقدّمات كثيرة (ش، ج، ٦٣٠، ١٨)

أسوار

- اثنان من هذه الأسوار الأربعة عامّان واثنان منها خاصّان. أما العامّان فـ«كلّ» و«لا واحد» أحدهما عامّ موجب، والآخر عامّ سالب. وأما الخاصّان فـ«بعض» و«لا كلّ» أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٣٦، ١٠)
- الأسوار أربعة: كلّ ولا واحد وبعضٌ وليس كل، والمحصورُ بالأسوار أربعة: موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية (ف، ق، ١٤، ١)

إشارة

- إنّ الإشارة هي دلالة حسّية أو عقليّة إلى شيء بعينه لا يشركه فيها شيء غيره، لو كان من نوعِه (س، م، ١٠٣، ١٥)

إشارة حسية

- الإشارة الحِسيّة المعينة للموضوع إنّما تتناول الجواهر ذواتِ التميّز بالتحيّزِ (س، م، ١٠٣، ١٨)

إشارة عقلية

- الإشارة (العقليّة) المشهورة بأنّها عقلية، فإنها تتناول الأعراض أيضًا. ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها، لم تكن الإشارة التي سميناها؛ لأنّ معانيها صالحة للشركة (س، م، ١٠٤، ١)

أشباه

- يتّفِقُ أن يُسْتَقرأ أشباهٌ كثيرة، ولا يُستوفى جميعها، وتكون تلك من الأشباه التي إنما يُعرَفُ تشابُهها بالضمير، من غير أن يُوجد اسمٌ يَعمُّها كلّها من حيث هي متشابهة، أو تكون من المتشابهة التي لم يتّفِقْ أن يَتَقَدّر في النفس المعنى الذي به تشابهت، ولا يرتقي منها إلى مقدمة كلية محصلة (ف، ج، ٩٨، ٦)

- الأشباه التي هي أوصاف مماثلة لأوصاف المُتمثَّل عليه، لا يخالفها بشدّة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلّة، وإنّما يخالف المُتمثَّل عليه كل واحد مما يَمثُل عليه بأوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه فيه من الصفات (ب، م، ٥٣، ٢٢)

إشتراك

- الحدّ والماهيّة والعلامة والخاصّة هي التي تدلّ في أمثالها على الإشتراك (س، ج، ٨٥، ١٤)

- إذا انتفى الإشتراك حقيقةً ولفظًا، لم يغلط الذهن فيه؛ فإن ذلك يظهر، وإنّما يغلط إذا وُجِدَ ما هو مشترك لفظًا، مع إختلاف المعنى؛ ولذلك وجبَ تحقيقُ القولِ في الألفاظ المشتركة، لاسيما ما يشتبهُ منها بالمتواطئة، ويَعْسُرُ فيها دَرْكُ الفرقِ، وهو مثار عظيم للأغاليط (غ، ع، ٢٠٨، ٤)

- قد يكون الإشتراكُ سببُه النظمُ والترتيب للألفاظ، لا نفس الألفاظ. ونحن نذكر من أمثالها أربعة: الأول: ما ينشأ من مواضع الوقفِ والإبتداء، الثاني: تردّدُ الضمائر بين أشياء متعدّدة تحتملُ الإنصراف إليها، الثالث: تردّدُ الحروف الناسِقة بين معنيين تصدُقُ في أحدهما، وتكذُبُ في الآخر، الرابع: تردُّدُ الصفة بين أن تكون صفة للموضوع، وصفة للمحمول المذكور قبله (غ، ع، ٢٠٨، ١٠)

- عدمُ الإشتراك إن كان في اللفظ والمعنى يسهل دركه إذ يعلم أنه لا تحصل نتيجة إن قلنا السماء فوقنا والشمس أصغر فإنهما مقدّمتان لا يتداخلان (غ، ح، ٧٦، ١٦)

- أن يكونَ الإشتراكُ في أداة من الأدوات أو ما يستعمل رابطة في نظم الكلام، كقوله كل ما يعلمه الله فهو كما يعلمه والله يعلم الجوهر فهو إذًا كالجوهر، ووجه الغلط أن هو مشترك الدلالة بين أن يرجع إلى كل ما تبيّن أنه يرجع إلى العالم وبين أن يرجع إلى الله (غ، ح، ٧٧، ٤)

إشتراك اتفاقي

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إنّ الهيولى أم حاضنة، وإنّ العفّة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النغم، وليست العفّة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنسًا لكان الشيء الواحد وهو العفّة يقع في الفضيلة على أنّها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالته (س، ج، ٢٤٤، ٦)

إشتراك الاسم

- يقال ثقيل للجسم الطبيعي وللصوت، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص بإسم الخفّة، والمضاد للصوت مخصوص بإسم الحدّة؛ فالثقيل سيقع عليها باشتراك الاسم (س، ج، ٨٥، ٨)
- في إعتبار إشتراك الإسم أنّه إذا قيل شيء على شيئين، فهل يحتمل المقايسة، بأن يقال إنّهما متساويان في معناه، فإن كانا يقبلان الأشدّ والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشدّ وأضعف من الآخر؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أوّل ما يدلّ على إشتراك الإسم (س، ج، ٨٩، ٩)
- قلنا في الفنون الماضية ما دلّ على إستنكارنا أن يكون السبب في إشتراك الإسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فُهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشتراك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٦)
- القياس يوجب عليك أنّه إذا وقع من إشتراك الإسم، أو الإستعجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحدًا بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياسًا (س، س، ٨، ٧)
- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إمّا أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعدًا». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نعني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتًا فيه. فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الإسم. فهذا القسم الأوّل هو الذي بحسب إشتراك لفظ مفرد (س، س، ١٠، ٥)

إشتراك تركيبي

الإشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق (سي، ب، ٢٧٨، ١)

إشتراك في اسم

- الإشتراك في الإسم إنّما يوجبه غير المتناهي (س، م، ١٣، ١)

إشتراك في هيئة

- أمّا المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه» فينتج أنّ «هذا البيت ساكنه فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلّق

بهيئة اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء يتعلّق بهيئة الأداء، كما يكون الشيء يقال مرةً بضجر وحدّةٍ، ومرة بطلاقةٍ، فيتغيّر الحكمان (س، س، ٨٨، ٢)

إشتراك قسمة

- التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الإسم، والمماراة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب إختلاف العجمة والإعراب، وبسبب إختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثّر في القياس، ويؤثّر في الاستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والإستقراء (س، س، ٨، ٤)

أشخاص

- الأشخاصُ التي نوعها الأخير واحدٌ بعينه هي المختلفةُ بالعدد مثل زيدٍ وعمرو وخالد، والأشخاصُ التي أنواعها الأخيرة مختلفةٌ هي المختلفةُ بالنوع مثل زيد وشخص «فرس وشخص» ثور (ف، د، ٧٨، ١)
- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعَرِّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعَرِّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضربٌ لا يُعَرِّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئًا خارجًا عن ذاته، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٤)
- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحدًا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهُه شيءٌ أصلاً، فيُسمّى الأشخاص والأعيانُ؛ والكلّيات كلّها فتسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)
- الألفاظ إذن بعضُها ألفاظٌ دالّة على أجناس وأنواع وبالجملة الكلّيات، ومنها دالّة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)
- الكلّيّاتُ التي لا تشتركُ في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يُحمَلُ بعضُها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)
- الكلّيّاتُ التي هي مشتركة في الحملِ على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيّات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)
- ليست الأشخاصُ وحدَها فقط هي التي تشتركُ في الحملِ عليها كلّيّاتٌ عدّة، لكن قد يُمكنُ أن يوجدَ كلّيّ تشتركُ في الحمل عليه عدّة كلّيّات أُخر (ف، أ، ٦٤، ٢١)
- إذا كانت أشخاصٌ، واشتركتْ في الحملِ عليها كُلّيّات عدّة تدلُّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعُها يليقُ أن يؤخذَ في جواب المسألة عنها بما هي، فإنّ أخصّ تلك الكلّيّات يُسمّى النوع، والباقية التي هي أعمُّ تُسمّى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)
- الأشخاص التي تختلفُ في جميع التي تُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالأجناس العالية (ف، أ، ٧٠، ١)
- الأشخاص التي تختلفُ في بعض وتشتركُ في بعض تُسمّى المختلفة بالنوع (ف، أ، ٧٠، ٢)
- (الأشخاص) التي لا تختلفُ أصلاً في كلّيّ يُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالعدد (ف، أ، ٧٠، ٣)
- الأشخاص لا حدود لها (س، م، ٢٧، ٢)
- ... الأشخاص كائنة وفاسدة (ش، ب، ٤٣٥، ٩)

أشخاص جزئية

- أوّل شيء عرف أنّه موجود لا في موضوع فهي

الأشخاص الجزئيّة؛ وبالحري أن تكون سابقة للأشياء كلها. إذ كانت موضوعاتٍ لكليّاتها على سبيل «على» وموضوعاتٍ للأعراض على سبيل «في»؛ فكان كل شيءٍ وجوده إمّا بأن يكون مقولاً عليها أو موجودًا فيها (س، م، ٩٨، ١١)

- إنّ الأشخاص الجزئيّة، وإن تفاضلت في أمور، فإنّها، من حيث هي أشخاص، فإنّ ماهيتها لا تَقَدُّمَ لبعضها على بعض؛ وكذلك حال نوعياتها، فإنّه ليس زيد أولى بأن تقال عليه طبيعة نوعه من شخصٍ آخر، بل ربّما كان أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهريّته الشخصيّة؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعِلم منه (س، م، ١٠١، ٥)

أشخاص الجوهر

- أشخاصُ الجوهر هي التي يُقالُ إنها جواهر أُوَل وكلياتها جواهر ثوان، لأن أشخاصَها أَوْلَى أن تكون جواهر، إذ كانت أكملَ وجودًا من كلياتها (ف، م، ٩١، ١٠)
- الشيءُ إنما يصيرُ معقولاً بأن تُعرَف ماهيته، وأشخاصُ الجوهر إنما تصيرُ معقولة بعقل كليّاتها (ف، م، ٩١، ١٩)
- أشخاصُ الجوهر إذًا تحتاج في أن تكون معقولات إلى كليّاتها، وكلياتُها تحتاج في أن تكون موجودةً إلى أشخاصها، إذ لو لم توجد أشخاصُها لكان ما يُتَوَهم منها في النفس مخترعًا كاذبًا، وما هو كاذبٌ فغيرُ موجود (ف، م، ٩٢، ١)

أشد

- الأَوْلى غير الأشدّ؛ فإنّ الأَوْلى يتعلق بوجود الجوهريّة؛ والأشد يتعلق بماهيّة الجوهريّة (س، م، ١٠٨، ٧)

أشكال

- الأشكال ينحلّ بعضها إلى بعض (أ، ق، ٢٢٢، ١)
- الأشكال هي اسطقسات جميع المقاييس (ش، ق، ٢٥٩، ١٣)
- تشترك الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن جزئيتين ولا سالبتين، ولا صغرى سالبة كبراها جزئية، وإن النتيجة تتبع أخسّ المقدّمتين في الكم والكيف (م، ط، ٢٥٥، ٢٤)
- سائر الأشكال إنّما تنتج بالرد إلى الشكل الأول، إما بقياس الخُلف الذي يتضمن إثبات الشيء بإبطال نقيضه، وإما بواسطة حكم نقيض القضية، أو عكسها المستوى، أو عكس نقيضها. فبيان الأشكال ونتاجها فيه كلفة ومشقة مع أنه لا حاجة إليها (ت، ر٢، ٨٦، ١٢)
- الأشكال أربعة (و، م، ٢٨٠، ٢)
- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولًا في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّي بالنظم الكامل، لأنّه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولًا فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى

محمولًا في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)

أشكال ثلاثة

- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم بالمقاييس الكلّية التي في الشكل الأول وإليها تنحلُّ (أ، ق، ١٧٦، ١٠)
- الأشكال الحملية ثلاثة و... الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي (ش، ق، ١٥٢، ٨)
- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال الثلاثة و... هذه الأشكال الثلاثة إنما تكون من الأمور المحمولة على الطرفين والموضوعة للطرفين (ش، ق، ٢٥٤، ٢٣)
- المتقدّمون (المنطقيون) قسموها: (أي الإقترانيات الحملية) إلى ما يكون الأوسط محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعًا في الأخرى. وإلى ما يكون موضوعًا فيهما. وإلى ما يكون محمولاً فيهما. فأخرجت القسمة الأشكال الثلاثة، ولم يعتبروا إنقسام الأول إلى قسمين، فلم يخرج الشكل الرابع من قسمتهم (ط، ش، ٤٣٤، ٩)

أشياء

- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهيّاتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيّ نحوٍ كانَ لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيرًا بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء، والشبيه إنما يقال شبيهًا بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢٢، ٢)
- جميع الأشياء... المُزْمِعَة بالوجود فواجبٌ ضرورة أن تكون (أ، ع، ٧٢، ٤)
- ليس جميع الأشياء فوجودُها أو كونُها ضرورةً، بل بعض الأشياء يجري على أيّ الأمرين إتفق، وليس الإيجاب بأحْرى من السلب بالصدق فيها؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحْرى فيها وأكثر، إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك (أ، ع، ٧٤، ٩)
- بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأوّل؛ وبعضها مع قوة، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم (أ، ع، ٩٥، ٢)
- بعضها (الأشياء) يبيّن الكلي من قِبَل ظهور الجزئي (أ، ب، ٣٠٩، ١٤)
- يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء، وقد كان عرفه قديمًا؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها معًا، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقْتَنٍ لمعرفتها (أ، ب، ٣١٠، ١١)
- غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها (أ، ب، ٣١٧، ١١)
- إن كان قد يجب ضرورةً أن نعرف الأشياء التي هي أكثر تقدّمًا والأشياء التي منها البرهان، وقد تقف المتوسّطات وقتًا ما: فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة (أ، ب، ٣١٨، ١٢)
- يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأوّل عامًا بيّن في الأقاويل في القياس (أ، ب، ٣٢١، ١)
- الأشياء التي لا تنعكس فتحمل، فالسبيل أن

تبيّن دورًا (أ، ب، ٣٢١، ٤)

- الأشياء التي توجد في القول المُخبِر ما هو الشيء، وجميع ما كان من الأمور توجد لأشياء، تلك الأشياء موجودة في القول المخبِر ما هي (أ، ب، ٣٢٢، ١٣)
- الأشياء التي لا تُقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض (أ، ب، ٣٢٣، ٨)
- لمّا كانت الأشياء الموجودة من الإضطرار في كل واحد واحد من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحدٍ واحدٍ (أ، ب، ٣٣٢، ٥)
- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبيّن، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنسٍ ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارَفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدلّ ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٣، ١)
- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابَق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهانُ على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٣٣٣، ٥)
- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قِبَل أنه لا يوجد فيها ولا عَرَض واحد، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضًا قد تخالف الأمور الجدلية) (أ، ب، ٣٤٨، ٧)
- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علّة أعرفَ من العلّة؛ أما أنّ الشيء فقد يتبيّن، وأما لِمَ هو فلا (أ، ب، ٣٥٠، ١٥)
- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أنّ الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ١)
- في الأشياء التي تُحمل من طريق ما الشيء، فالأمر بيّن. وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يُعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له، فقد يلزم ضرورةً أن تكون الأشياء التي تُحمل من طريق ذاتيات الشيء لها نهاية (أ، ب، ٣٧٣، ١٤)
- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، ممّا تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه هو ذاك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ٨)
- الأشياء التي تُقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي في الجوهر لكل واحد، وهذه ليست بلا نهاية (أ، ب، ٣٧٨، ٢)
- الأشياء الموجودة بذاتها هي على ضربين: وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق ما الشيء، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودةٌ فيها من طريق ما هو (أ، ب، ٣٧٩، ٧)
- الأشياء التي تُطلب هي وجميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية (أ، ب، ٤٠٧، ٧)
- الأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه

يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان موجودًا؛ وما هو (أ، ب، ٤٠٧، ٨)

- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواصّ خاصّة (أ، ب، ٤٢٥، ١٢)
- قد يوجد لبعض الأشياء علّة هي شيء آخر، ولبعضها لا يوجد (أ، ب، ٤٢٨، ١٤)
- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادىء، وهذه قد يجب أن يوضع وضعًا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحوٍ آخر (أ، ب، ٤٢٨، ١٥)
- أما في الأشياء التي ليست معًا أترى هي موجودة في الزمان المتصل، كما يظنّ أن أشياء أُخَر هي علل لأشياء أُخَر، وهذه هي العلّة لأن قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها علّة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعًا، وهي أيضًا لمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب، ٤٣٦، ١)
- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مُزْمِعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، وللتي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٥)
- نرى في الأشياء التي تكون، قد يوجد كونٌ ما دورًا، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتّبع بعضُها بعضًا، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي (أ، ب، ٤٣٩، ٩)
- قد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلّية (أ، ب، ٤٤٠، ٨)
- الأشياء الموجودة دائمًا لكل واحد منها ما يَفْضُل عليه وهي أكثر منه، غير أنها لا تخرج عن جنسه وأعني بقولي «إنها تَفْضُلُ عليه وهي أكثر منه» جميعَ الأشياء الموجودة لكل واحدٍ من الأشياء على الكل، وهي موجودة أيضًا لآخر غيره (أ، ب، ٤٤١، ٨)
- تكون الأشياء التي تبيّن من أمرها أنها هكذا لشيء آخر - أيّ شيء كان - هي الوجود له وما هو (أ، ب، ٤٤٣، ٧)
- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أُخَر أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)
- الأشياء التي هي بالتناسب واحدةٌ بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضًا على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٧)
- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلّة، أن العلّة في أن يكون الأوّل الذي تحت الكلي موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٢)
- في بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلاً، لكن الاختلاف فيها بيِّن لا محالة بالنوع، كالحال في الأبيض والأسود فإنّه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود، وكذلك لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما إختلاف في الأسماء. فأما بالنوع فاختلافهما بيِّن جدًا؛ وذلك أنّ الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون على مثال واحد (أ، ج، ٤٩١، ١٥)
- الأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجودًا لها (بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان)، فإن تهيّأ لنا أن نقول في أحدها إنه موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهيّأ أيضًا في الباقي. وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعًا. وذلك أنّا إذا بيّنا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقي غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بيّنا أن الآخر موجود (أ، ج،

(٥١٦، ٦)

- كل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوّته أعظم فيه يكون آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى في الشيخوخة آثر منها في الشباب، لأن قوّتها في الشيخوخة أعظم، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة آثر. وذلك أن ليس أحدٌ يختار الشباب رؤساء، من قِبَل أنه لا يرى أنهم أدباء (أ، ج، ٥٣٨، ٣)
- الأشياء التي هي من الفضل أفضلُ من الأشياء الضرورية. وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري (أ، ج، ٥٤١، ٤)
- ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخصّ النوع، هو آثر مما ليست له تلك الفضيلة؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي له أكثر (أ، ج، ٥٤٢، ٦)
- كل واحد من الأشياء إنما آنيته وذاته شيء واحد (أ، ج، ٦٣٢، ١٣)
- الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس واحدٍ بعينه معًا في الطبع (أ، ج، ٦٣٦، ١٠)
- الأشياء التي من المضاف فصولها أيضًا من المضاف، كالحال في العلم، فإنه يقال: نظري وعملي وفعلي. فإن كل واحدٍ من هذه قول على مضاف. وذلك أن النظري نظري لشيء، والعملي عمليٌ لشيء، والفعلي فعليٌ لشيء (أ، ج، ٦٤٥، ٤)
- الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضًا. فيجب ألاّ يكون الكل في واحد أوّلاً، لكن في كثيرين (أ، ج، ٦٦٦، ٨)
- الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد (أ، ج، ٦٧٦، ١)
- الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد (أ، ج، ٦٧٩، ٦)
- الأشياء التي تُحمل في الحدّ ينبغي أن تُحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٢)
- لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلِّف من تلك الأشياء التي يظنها كان أشدّ إقناعًا وأدنى بالقبول (أ، ج، ٧١٨، ٦)
- إن الأشياء مقوّمة من مادّة وصورة، أو من أشياء قِوامها مما هو نظير للمادّة والصورة. فكما أن التمثال من مادّة، أي من النحاس، ومن صورة، أي من شكل التمثال - كذلك الإنسان أيضًا العام والنوعي فإنه من شيء نظير للمادّة وهو الجنس، ومن صورة وهي الفصل. وهذه الجملة، أعني: حيًّا ناطقًا مائتًا، هي الإنسان؛ كما أن تلك هي التمثال (في، أ، ١٠٤٦، ٩)
- الأشياء إنما ينقسم قسمين: أحدهما ممّا له علّة، وهو قسمان: أحدهما من الاضطرار وهو قسمان: أحدهما ممّا يُستحَب من أجل غيره لا من أجل نفسه، كالمبضع والصّبر من أجل الصحة. والآخر من أجل غيره ومن أجل نفسه جميعًا، وانقسم من أجل الحيوة، ومن أجل نفعه جميعًا، وكالغذاء أيضًا. والآخر من إرتفاق كالحذاء والمشي لمكان الصحة. والآخر لا علّة له، وإنّما يُستحَب من أجل نفسه، كالخير والحسن الّذي إنما يستحبّ من أجل نفسه، لا من أجل غيره (به، ج،

١٢١، ١٥)

- الأشياء التي تُعْلَم منها ما يُعلم لا بإستدلال ولا بفكر ولا برويّةٍ ولا بإسْتِنْبَاط، ومنها ما يُعلم بفكر ورويّة وإستنباط (ف، د، ٦٤، ١٢)
- (والأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعةُ أصناف: مقبولاتٌ ومشهوراتٌ ومحسوساتٌ ومعقولاتٌ أوّل (ف، د، ٦٤، ١٣)
- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٦)
- الأشياءُ الموضوعة لأصناف الإضافة أمورٌ داخلة تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإنّ الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبُنُوّة (ف، م، ١٠٤، ٧)
- الأشياء التي أسبابُها واحدة ربّما كان بعضُها أسبابًا لبعض. ويكون سببُ الأبعد سببًا لجميعها، وربما لم تكن بعضها أسبابًا لبعض (ف، ب، ٤٣، ٢٢)
- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدُها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارةُ عن تلك المبادئ وما يقومُ مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)
- الأشياءُ التي قِوام الشيء من خارج النفس متى أُخِذَت من حيث هي معقولة ومن حيث هي معقول ذلك الشيء قيل فيه إنّه ماذا هو الشيء، ومتى أُخذت من حيث هي قِوامُ ذلك الشيء من خارج قيل فيه إنّه بماذا هو الشيء (ف، ح، ١٧١، ٩)
- الأشياء التي تؤخذُ في جواب أيّ شيء هو بعضها يُفاد به معرفة ما يتميّزُ به الشيء في ذاته عن غيره وبعضُها يُفيد معرفة ما يتميّزُ به الشيء في أحواله فقط عن غيره، فالفصول الذاتيّة تُفيد تميّزَ الشيء عن غيره في ذاته لا في أحواله (ف، أ، ٧٤، ٩)
- لمّا كانت الأشياء التي ليست لها أجناس أو التي ليست لها فصولٌ ذاتيّة لم يمتنعْ أن تكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم (ف، أ، ٧٩، ١٥)
- الأشياء التي سبقَت معرفتُنا بها هي الأشياء التي تقدّمت خيالاتها في النفس واعتُقِدَ فيها أنّها حقّ، والتي سبقَت خيالاتُها في النفس هي المعقولات عن الألفاظ لا الألفاظ (ف، أ، ١٠١، ١)
- بيّنٌ أنّ الأشياء التي ترتُّبُ في الذهن ليست هي الألفاظ لكن معاني معقولة (ف، أ، ١٠١، ٤)
- ليست الأشياء التي تُرتَّبُ في الذهن هذا الترتيب حتّى يكون عن ترتيبها قياسٌ هي معان مقرونة بها ألفاظها الدالّة عليها، من قِبَل أنّه لا فرق بين أن يُقالَ ذلك وبين أن يُقالَ إنّها معان مقرونة بها الخطوط الدالّة عليها (ف، أ، ١٠١، ١٣)
- الأشياء المدرَكة بالحس هي هذه الأمور الشخصية المحسوسة المشار إليها (ز، ب، ٢٥٥، ٢٠)
- الأشياء المدرَكة بالعقل هي الأمور الكلّية، والأمور الكلّية إنما يحصّلها العقل من

المتشابهات التي يجدها في الأمور الشخصية (ز، ب، ٢٥٥، ٢١)

- الأشياء الموجودةُ إمّا أشياء موجودةٌ ليس وجودُها باختيارنا وفِعْلِنا، وإمّا أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا (س، د، ١٢، ٤)

- الأشياء الموجودةُ في الأعيان التي ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين: أحدهما الأمور التي تخالط الحركة، والثاني الأمورُ التي لا تخالط الحركة، مثل العقل والباري (س، د، ١٢، ١١)

- إنّ الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسويّة، والتي تحت العَرَض لا تشترك فيه بالسويّة (س، د، ١٠٢، ٤)

- الأشياء على قسمين: شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء، كوجود الشيء في موضوعه، وشيء لا بدّ له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة. فكل شيء إمّا جوهر وإمّا عرَض (س، م، ٤٦، ١٤)

- جميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة، من حيث إنّ كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابُل أوّل، ثم نقل التقابل عن إعتبار الحمل على موضوع إلى إعتبار الوجود في الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاصّ، تكون موجودة فيه بالقوّة معًا، ولا تجتمعان بالفعل معًا، تقابلاً (س، م، ٢٤٤، ١٤)

- إنّ الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل بفصولها، بل تُقَوَّم بفصولها. والإستحالات خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر (س، ج، ٢٦٢، ١٠)

- إنّ الأشياء المأخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض لشيء واحد لا تتخذ إلاّ بالعرض، ولا يكون بعضها جزءًا إلاّ من طريق ما هو؛ وكذلك ما يكون من مقولةٍ واحدة، لكنّ أجناسها الثانية متباينة. ومع ذلك فإنّ الإضافات إذا حُفِظت قلّ وقوع العَرَض فيما بالعَرَض، وكذلك الشروط الأخرى التي للنقيض (س، س، ٩٦، ١٣)

- الأشياء الموجودة تنقسم: إلى أعيانٍ شخصيّة، كزيد ومكة، وهذه الشجرة. وإلى أمورٍ كليّة، كالإنسان، والبلد، والشجر، والبرُّ، والخمر (غ، ع، ٢٦٥، ٦)

- إن الأشياء التي يُمكنُ تحديدها، لا نهاية لها؛ لأن العلومَ التصديقيّة غير متناهية، وهي تابعة للتصوريّة (غ، ع، ٢٨٤، ١)

- إن للأشياء وجودًا في الأعيان ووجودًا في الأذهان (سي، ب، ٩٥، ١)

- إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل (سي، ب، ٩٥، ٢)

- الأشياء المضافة هي التي تقال ماهيّاتها وذواتها بالقياس إلى شيء آخر إما بذاتها... وإما بحرف من حروف النسبة (ش، م، ٣٧، ٤)

- لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركّبة (ش، ع، ٨٦، ١)

- ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للأشياء المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها (ش، ع، ٨٩، ١٧)

- ليس جميع الأشياء ضرورية (ش، ع، ٩٨، ١١)

- الأشياء صنفان: إما ضرورية وإما ممكنة (ش، ع، ٩٨، ١٢)

- الأشياء التي تَصْدُقُ مجموعةً في الحمل على

شيء ما إذا قُيِّد بعضها ببعض فمنها ما تصدق إذا أُفرِدَتْ ومنها ما ليس يصدق (ش، ع، ١١٤، ١٢)

- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبَّر عنها بالإستطاعة، وإما قوى ليست مقرونة بنطق (ش، ع، ١٢٣، ١٩)
- الأشياء التي تحدث بالإتفاق وعلى الأقلّ... ليس يكون عليها برهان (ش، ب، ٤٤٤، ٢)
- الأشياء التي أجناسها مختلفة فأجناس مبادئها يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٩، ٥)
- الأشياء المطلوبة عددها هو بعينه عدد الأشياء المعلومة (ش، ب، ٤٥٥، ٦)
- كل واحد من الأشياء مما له وقت يخصّه إذا وجد في وقته آثر منه إذا وجد في غير وقته (ش، ج، ٥٥١، ٩)
- الأشياء التي توجد من جهة الأفضل آثر من الأشياء التي توجد من جهة الضرورة (ش، ج، ٥٥٤، ٣)
- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخصّ ذلك النوع، هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٥٥٥، ٦)
- الأشياء التي الكمال فيها إنما هو في الفعل فينبغي أن يوضع الفعل في حدّها (ش، ج، ٦٠٩، ١٥)
- كثير من الأشياء الكمال لها ليس هو في أنها قد كانت لكن في الكون نفسه (ش، ج، ٦٠٩، ١٦)
- إن كانت أشياء يلزمها شيء واحد بعينه أو تلزم شيئًا واحدًا بعينه فهي واحدة، وإن لم تلزم فليست بواحدة (ش، ج، ٦٢٢، ٨)
- الأشياء التي تُلجئ المخاطب إلى الهذر في حدودها... ليست هي من المضافات وإنما هي من ذوات الكيفيات (ش، س، ٧٠٠، ٥)
- أَوْلى الأشياء بأن تكون متصوّرة لأنفسها الأشياء العامّة للأمور كلّها، كـ«الموجود» و«الشيء» و«الواحد» وغيره (ت، ر١، ٦٧، ٨)

أشياء جزئية

- جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يُقال على موضوع فقبل أن يحضرَ ويُجابه أو يَقْبَل القياس، فلعلّه قد يجب أن يقول إنّا بنحوٍ ما نعرفه؛ وأما بنحو آخر فلا (أ، ب، ٣١١، ٢)
- ينبغي أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلّية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

أشياء كلية

- يتعرّف الإنسانُ بعضَ الأشياء، وقد كان عرفه قديمًا؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تَعَرُّفُها معًا، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقْتَنٍ لمعرفتها (أ، ب، ٣١٠، ١٣)
- الأشياء الكلّية إذًا هي في باب ما هي مبرهنة أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٢)
- ينبغي أن ننتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلّية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

أشياء متقدمة

- إن التي تعطي الوجود فقط صنفان، أحدهما التي تُنتجُ الأشياء المتقدّمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة. وذلك أن يُؤخذَ الحدُّ الأوسط شيئًا موجودًا لأمر، ويكون سببه الشيء الذي تبيّن وجوده لذلك الأمر (ف، ب، ٤٠، ١٥)
- الأشياء التي تُلجئ المخاطب إلى الهذر في

أشياء متوسطة

- إنّ هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٩)

أشياء محمولة

- إن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها، وهذه ليست بلا نهاية، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق. فإذًا والأشياء التي إلى أسفل (أ، ب، ٣٨٠، ٩)
- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضروريةٌ، وكانت الضرورية هي كليّة، وكانت الأشياء المقتضبة بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ، ب، ٤٤٢، ٩)
- الأشياء المحمولة على الشيء دائمًا ومن طريق ما هو، منها ما يُحْمَل عليه وهو أعم من الشيء (ش، ب، ٤٧٧، ٥)
- إذا حُمِلَتْ أشياء أكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو: فإما أن تكون قوتها قوة الجنس إن لم يكن لها اسم واحد، أو تكون جنسًا إن كان لها اسم واحد (ش، ب، ٤٧٨، ٤)

أشياء معلومة

- الأشياء المعلومة صنفان: إما معلومة بأنفسها وهي المقدّمات الأُوَل، وإما معلومة بغيرها وهي التي تُعْلَم بالمقدّمات الأُوَل (ش، ق، ٣٢٨، ٢١)

أشياء موجودة

- الأشياء الموجودة: منها ما لا يُحْمَل على شيء البتة إلاّ بالعَرَض وعلى غير المجرى الطبيعي ويُحْمَل عليها غيرها... ومنها ما يُحْمَل عليها شيء وتُحْمَل هي على شيء... منها... تُحْمَل على شيء ولا يُحْمَل عليها شيء اصلاً وذلك على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٢٤٧، ٩)
- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها (ش، ب، ٤٧٤، ٥)

أصغر

- الأصغر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ١٣٢، ٢١)
- تنفرد إحدى المقدّمتين بحدّ هو موضوع المطلوب أو مقدّمه ويُسَمّى أصغر لأنه في الأغلب أخص من المحمول أو التالي فيكون أقل أفرادًا فلذلك سُمّي الأصغر (و، م، ٢٧٩، ١٣)

أصل

- الذي هو الأصل أوْلى في المشهور بأن يكون دالاً على الذات من الذي يكيّف الأصل. فيكون هذا فرقًا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات (س، ج، ٢٠٢، ٨)
- كلّ أصلٍ كفةٌ، والجزءُ المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ٦٨، ١٧)
- يتصوّر (المتكلّم) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثمّ ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثمّ إلى لازم اللازم وهو

«الحكم» (ت، ر١، ١٣٢، ٤)

- الأصل في المطلوب أن يكون واحدًا، ودليله جزء واحد (ت، ر١، ١٨٠، ٦)

- «قياس الشِبْه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إمّا أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أنّ علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر١، ٢٠٤، ٤)

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإنْ لم يعلم عين العلّة ولا دليلها. فإنّه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر١، ٢٠٤، ١٢)

- إثبات العلّة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢٦)

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفترقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساوٍ، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ر١، ٢٣٩، ٥)

أصل موضوع

- الوضع فإنّي أسمّي ما يقتضب أي جزء من جزئي الحكم كان - وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أيوباثيس، أعني الأصل الموضوع؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد (أ، ب، ٣١٥، ٨)

- الأصل الموضوع هو أنه حينما جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة (أ، ب، ٣٤١، ٩)

- المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحدَ من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٣)

- الأصل الموضوع هو المقدّمة التي يتسلّمها المتعلّم من العلم وتكون بيّنة عنده، ويبني عليها برهانه من غير أن تكون معروفة عند كل أحد (ز، ب، ٢٢٢، ١٥)

- الأصل الموضوع هو الذي يأخذه المتعلّم عن المعلّم على أنه مقبول عنده لا على الإطلاق (ز، ب، ٢٤٢، ١)

- المقدّمة الوضعيّة تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلاً موضوعًا، لأنّه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٥٩، ٤)

- كل ما يؤخذ ويكلّف قبولها من غير بيان وهو محتاج إلى بيان ويقع للمتعلّم ظنٌّ بتصديقه، فهو أصلٌ موضوعٌ بالقياس إلى ذلك المتعلّم الذي ظن، لا بالقياس إلى غيره (س، ب، ٦٣، ١٦)

- المقدّمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقّن في افتتاحات العلوم تلقينًا فإما أنْ يكون حدًّا ويسمّى وضعًا، وإمّا أن يكون قضيّة مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّ بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعًا، وإما يظنّ المتعلم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميّت مصادرة (مر، ت، ٢٠١، ٩)

- البرهان الذي. . . لم يكن سبيل إلى برهانه. . . ولا كان معروفًا بنفسه. . . يُسمّى أصلاً

موضوعًا (ش، ب، ٣٧٥، ٩)

- المقدّمات المعروفة بالطبع تُخالف المُصادَرَة والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)
- الأصل الموضوع... هي المقدّمة التي يتسلّمها المتعلّم من المعلّم (ش، ب، ٣٩٩، ٢٤)

أصناف الألفاظ

- أصناف الألفاظ التي تشتملُ عليها صناعةُ النحو (قد) يوجدُ منها ما يَستعمله الجمهور على معنى ويستعملُ أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر (ف، أ، ٤٣، ١)

أصناف التأليف

- الصنف الأوّل من أصناف التأليف هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب حدّ لج /. (٢) أ جنس لب، وب جنس لج. (٣) أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حدّه ب، وب حدّه ج. (٥) أ فصله ب، وب فصله ج. (٦) أ في حدّه ب وب في حدّه ج. (٧) أ في حدّه جنس ب، وب في حدّه جنس ج. (٨) أ في حدّ ب وب في حدّ ج (ف، ب، ٣٣، ١٥)

أصناف القضايا

- أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين، ومن يجري مجراهم أربعة: مسلّمات. ومظنونات وما معها. ومشبّهات بغيرها. ومخيّلات (س، أ، ٣٨٩، ٥)

أصناف المطالب

- المنطقي يلزمه أن يعرف أصناف المطالب، وهي بأعيانها أصناف القضايا (س، ق، ٧، ٩)

أصوات

- من هذه الأصوات أصواتًا مخبرة ليس بأسماء كنباح الكلب المخبِر عن الفزع، ورقاء الديك المخبِر عن المواقيت (ق، م، ٢٧، ١٥)
- من الأصوات أصواتًا لا يُخبِر عن شيء (ق، م، ٢٧، ١٥)
- إن من الأصوات أصواتًا مخبرة موضوعة يبيِّن عن المواقيت، كقول القائل: قد أمسينا، وهو يمسي، وما أشبه ذلك، زدنا في الحدّ، فقلنا: غير الموقّت، ليفرّق بينه وبين أشباه هذه الأصوات (ق، م، ٢٧، ١٩)
- من الأصوات أصواتًا مخبِرة موضوعة غير موقتة يبيِّن أجزاؤها عن الأشياء؛ كقول القائل في حدّ الإنسان: حيّ ناطق مائت، كلّ واحد من هذه الأجزاء يبيِّن عن شيء (ق، م، ٢٧، ٢٢)
- الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوان مؤلَّفة من المقاطع التي تؤلَّف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان، أو من مقاطع مؤلَّفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالّة على معانٍ في أنفسها عند الحيوان (ش، ع، ٨٣، ٨)

أصول الفقه

- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما أنّ صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل الشرعي» ومرتبته، فيميّز بين ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقدّم الراجح على المرجوح عند التعارض (ت، ر١، ١٨٣، ١٦)

أصول موضوعة

- إنّ مبادىء العلوم حدود ومقدّمات واجبٌ

قبولها في أوّل العقل أو بالحسّ والتجربة أو بقياسٍ بديهيّ في العقل. فبعد ذلك أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادرات. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوّليات فقط كالحساب. وأمّا الهندسة فيستعمل المعلّم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضًا قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطًا غير مميّز (س، ب، ٦٠، ١)

- الأصول الموضوعة هي المقدّمات المجهولة في أنفسها التي من حقّها أن تُبيَّن في صناعة أخرى إذ كان المتعلّم قد قَبِلها وظنّها بحسن ظنّه بالمعلّم وثقته بأنّ ما يراه من ذلك صدق (س، ب، ٦٢، ١)
- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادىء العلوم: إمّا مع استنكار ما، ويسمّى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفْس، ويُسمّى أصولاً موضوعة (س، ت، ١٠١، ١٢)
- الأصول الموضوعة مع الحدود تُجمع في إسم الوضع فتُسمّى أوضاعًا (سي، ب، ٢٣٨، ٧)
- الأصول الموضوعة والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتَعَرَّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة (سي، ب، ٢٣٨، ٩)
- الأصول الموضوعة... ليست هي جزء مقدّمة بل الأصول الموضوعة هي التي إذا تُسلّمت تبعها وجود النتيجة (ش، ب، ٤٠٠، ٣)
- الأصول الموضوعة قد تكون كلّية وجزئية (ش، ب، ٤٠٠، ٩)
- أمّا التصديقات: فهي المقدّمات التي منها تؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادىء على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبيّن في علم آخر، وهي مبادىء بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سُمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك سُمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٩)

إضافات

- الإضافات قد تلحقُ أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها، فيتّفق أن تكون التسميةُ التي لحِقتْ ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدلُّ عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له اسم يدلّ عليه من حيث هو كيفية، فيجعل اسمَه الدال عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالّ عليه من حيث هو كيفية، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماءً لا تدلُّ عليها من حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماءً تدلّ عليها من حيث هي كيفيات (ف، م، ١٠٨، ٢)

إضافة

- «الإضافة» كقولك: ضِعْف، نِصف (أ، م، ٦، ٧)
- إن الإضافة إن وقعت جزءًا ولم تقع إلى الشيء الذي إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ البتّة من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ، ولها أسماءٌ

موضوعةٌ فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبةُ في القول. مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى الإنسان، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ لأن الإضافة لم تكن معادلة (أ، م، ٢٤، ١١)

- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ أن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

- الإضافة هي نسبةٌ بين شيئين بها بعينها يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، م، ١٠٣، ١٣)

- الأشياءُ الموضوعة لأصناف الإضافة أمورٌ داخلة تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكونُ تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإنّ الستة ضعفُ الثلاثة والثلاثة نصفُ الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبُنُوّة (ف، م، ١٠٤، ٥)

- أن الموضوعين للإضافة قد يكونان نَوعَيْن من أنواعِ سائر المقولات، وقد يكونان شخصَيْن كانَ الذي يَلحقهما شخصًا من أشخاص الإضافة (ف، م، ١٠٧، ٣)

- إذا كان النوعان الموضوعان لهما اسم يَدُلُّ منهما على نوع الإضافة التي لهما، فعُرِفَ أحدُهما باسمه ذلك، عُرِفَ ضرورةً النوع الآخر الذي هو قرينه. وكذلك إن كان الموضوعان شخصَيْن من سائر المقولات، وكان لكل واحدٍ منهما اسمٌ دالٌ على شخص الإضافة الذي له، فعُرِفَ أحدُهما باسمه ذلك، عُرِفَ ضرورةً الشخصُ الآخر الذي هو قرينه (ف، م، ١٠٧، ٦)

- الوضعُ الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له في أَيْنِهِ الذي هو بذاته أين، والوضعُ الذي له من جسم آخر هو له في أَيْنِهِ الذي يُقال بالإضافة (ف، م، ١١٢، ١١)

- أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرِّفنا في مشار مشار إليه أنّه مضاف يُسمّى الإضافة (ف، ح، ٧٢، ١٢)

- النسبةُ يَستعملُها المهندسون من أصحاب التعاليم دالّةً في الأعظام على معنى هو نوعٌ من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنّهم يَحدُّون النسبة في الأعظام أنّها «إضافةٌ في القَدْر بين عِظَمَين من جنس واحد» (ف، ح، ٨٢، ٧)

- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضًا نوعًا من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)

- المنطقيّون يجعلون النسبة أعمّ من الإضافة التي هي مقولة ما، فإنّهم يجعلون الإضافة نسبة ما (ف، ح، ٨٣، ٩)

- يكونُ اسمُ النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملُها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)

- اسم الإضافة واسم النسبة يستعملُها النحويّون في الدلالة على ما هو أخصّ من هذه كلّها. وذلك أنّ المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يُدَلُّ عليه عند أهل كلّ طائفة بألفاظ مشكّلة بأشكال متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)

- الإضافة منها ما لا اسمَ له أصلاً، فيبقى المضافان لا اسم لهما من حيث يُوجد لهما ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذ اسماهما اللذان يدُلّان على ذاتيهما لا من حيث هما مضافان، فيُستعمَلان عند الإضافة، فلا يتبيّنُ معنى الإضافة فيهم (ف، ح، ٨٥، ١٨)

- منها (الاضافة) ما يوجد له اسم إذا أُخذ لأحدهما، ولا يكون له اسم إذا أُخذ للآخر،

فيُستعمَلُ اسم ذلك الآخر الدالّ على ذاته عند الإضافة واسمُ الأوّل الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواعِ الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١)

- منها (الاضافة) ما يوجد له اسمان يدلُّ كلّ واحد منهما على واحدٍ من المضافين من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذُ لهما عند إضافة كلّ واحد منهما إلى الآخر اسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٦، ٣)

- من المضاف ما يوجدُ للمتضايفيْن اللذين لهما جنسه اسمٌ لكلّ واحد منهما من حيث يوجدُ لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجدُ لهما اسمٌ من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١٩)

- شريطةُ المضافين أن يكونَ كلُّ واحد منهما أُخِذَ مدلولاً عليه باسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من الإضافة (ف، ح، ٨٧، ٧)

- يُقال في الأشياء إنّها من المضاف متى كانت ماهيّاتُها تُقالُ بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أيّ نحو كان، أراد بقوله ماهيّاتها ما تدلُّ عليه ألفاظُها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلولُ عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)

- يوجدُ في إحدى النسبتين اسمُ كلّ واحد منهما (ثور زيد، غلام زيد) الدالّ على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُخِذَ رسمُ كلّ واحد منهما الدالّ عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٩، ١٨)

- الإضافة فقد يُظَنُّ أنّها إنّما هي شرع وجور فقط. وأراد بذلك لضعفِ وجودها. وآخرون يُنكرون أن تكونَ من المعقولات الأول، بل يجعلونها من المعقولات الثواني (ف، ح، ٩١، ١٤)

- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة نسبة النسبة» - فاستُعملت، وانقطعَ بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعمَلُ في سائر المعقولات الثواني، إذ كانت تصير غير متناهية (ف، ح، ٩١، ١٩)

- كلُّ ارتباطٍ وكلُّ وصلةٍ بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنّما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٩١، ٢١)

- قوم يسمّون أصناف النسب كلّها إضافة، ويجعلونها جنسًا يعمُّ مقولات النسب. فتصير المقولاتُ عندهم سبعة (ف، ح، ٩٢، ٩)

- الوضعُ وإن كانت ماهيّتُه لا يُمكن أن تكملَ إلاّ بنوع من الإضافة إذ كانت إنّما توجد أجزاء الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة، والمحاذاةُ إضافةٌ ما، فقد صار جزءُ ماهيّة الوضع نوعًا من أنواع الإضافة (ف، ح، ٩٣، ١)

- ليس تُسمّي المقولة ما كان جنسًا يعمُّ أنواع كلّ واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه. وليس شيء منها جنسًا ولا طبيعة معقولة توصف بها تلك الأنواع نعني من حيث لحقها أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٩٤، ٥)

- التأليفُ يحتاجُ في أن يحصلَ إلى اجتماع أشياء، وأن توضعَ بعضُها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكونَ لها رباطٌ تُربَطُ به، فهو شيء مركّبٌ من مقولات عدّة. والاجتماعُ هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٦)

- أمّا الذي يوجب نسبة إلى خارج، فإمّا أن يوجب نسبة تجعل الماهيّة مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه، ويكون هناك إنعكاس متشابه في معنى النسبة؛ وهذا هو الإضافة (س، م، ٨٥، ١٠)

- يجب أن يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يحوج إلى أن يعقل معه غيره إنّما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته، مثل الأخ (س، م، ١٤٥، ١٢)

- إنّ النسبة تكون لطرفٍ واحدٍ، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ١٤٦، ٧)

- كل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي الإضافة (س، م، ١٤٦، ١٢)

- إنّ الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب هذا التكافؤ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولا وبالذات، فإنّها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمرٍ يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئةً (س، م، ١٤٩، ١٢)

- مثال الإضافة أن يقال إنّ الثلاثة نصف أي للستة، وليس بنصف أي للعشرة (س، ع، ٤٤، ٣)

- أن تقول: إنّ الموجود ما في قوّة طباعه أن يفعل أو ينفعل، فإنّ هذه القوّة إضافتها إلى موجود، وذلك الموجود هو الموضوع، وقد علقت بها القوّة (س، ج، ٢٣٥، ١٢)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حدّ دار إنسان آخر، هو الذي يُسمّى جار له، فتتبيّن به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمّى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايفيْن، وعُلِما معًا؛ فلم يؤخذ أحدهما في حدّ الآخر على أنّه جزء حدّه، فإنّك تجد جميع أجزاء هذا الحدّ مستمرًا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايف فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مسمّى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنّه أخذ في حدّه وجعل جزء حدّه لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفًا قبله، وليس معروفًا معه (س، ج، ٢٥٢، ٦)

- قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين، فربّما كان إحداهما بالحقيقة، والأخرى بنحو من العرض. فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي، لم يكن التحديد جيّدًا. وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما، فأراد حاد أن يحدّه من جهة تلك الإضافة، فحدّه من جهة الذات؛ أو أراد أن يحدّه من جهة الذات، فحدّه من جهة الإضافة، فقد أبطل (س، ج، ٢٦٥، ١١)

- الإضافة وهي المعنى الذي إذا وُجِد أو عُقِل كان معقولاً بالقياس إلى آخر ومع ذلك الآخر البتّة، وليس له وجود غيره، مثل الأبوّة بالقياس إلى البنوّة، لا كالأب الذي له وجود آخر غيره وهو الإنسانيّة (مر، ت، ٣٠، ١)

- هو المعنى (الإضافة) الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كـ(الأبوة) بالقياس إلى (البنوة) لا كالأب فإن له وجودًا يخصّه كـ(الإنسانية) مثلاً (غ، ع، ٣٢٠، ١٧)

- ينقسمُ (معنى الإضافة) بحسب سائر المقولات التي تعرض فيها الإضافة بإنها تعرض: للجواهر والأعراض (غ، ع، ٣٢١، ٢)

- مهما لم يوجد المضاف، من حيث هو مضاف، سقطت الإضافة؛ فإن (الأب) إنسان، فهو باعتبار كونه إنسانًا، غير مضاف، بل الدال على إضافته لفظ الأب (غ، ع، ٣٢٢، ١٢)
- من خواص الإضافة أنه إذا عُرِفَ أحدُ المضافَيْن محصّلاً به، عرف الآخر أيضًا كذلك، فيكون وجود أحدهما مع وجود الآخر، لا قبله ولا بعده (غ، ع، ٣٢٣، ٦)
- الإضافة هي المعنى الذي وجودُه بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كالأبوة بالقياس إلى البنوة (غ، ع، ٣٥٢، ٥)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- الإضافة ليست معنى واحدًا في المتضايفَيْن، بل كل واحد منهما مختصّ بإضافة إلى الآخر غير إضافة الآخر إليه كالمتماسّين (سي، ب، ٦٦، ٧)
- الإضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاوٍ (سي، ب، ٧٠، ٨)
- الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بدّ من تقدّمهما أوّلاً بالذاتي على الإضافة لتعقل بينهما الإضافة (سي، ب، ٩١، ١٧)
- الأشياء ذوات الوضع في باب المضاف... أسماؤها مشتقة من مقولة الإضافة (ش، م، ٥٥، ١٠)

إضافة جنس

- إنّه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنّه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)

إضافة جنسية

- إن كان النوع مضايفًا لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسيّة التي للمفروض جنسًا له متعلقًا بذلك الشيء، فليس المفروض جنسًا له بجنس. مثل أنه: إن كان الضّعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنسًا للضعف ولم يتعلّق بالنصف، فليس كثير الأضعاف جنسًا (س، ج، ١٨٢، ٤)

إضافة خاصة

- إنّه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنّه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)

إضافة علم

- إنّ العلم يقال لكذا، والمَلَكة تقال لكذا. على أنّ الحق أنّ الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ العلم نوعًا من الملكة وأجرى مجراه، كان أيضًا العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو

مَلَكة فقط - علمًا للعالم (س، ج، ١٨٣، ٢)

إضافة في كمية

- المساواة فإنّها إضافة في كميّة، ونسبة إلى كميّة (س، ج، ٢٦٣، ٦)

إضافة في كيفية

- المشابهة فإنّها إضافة في كيفيّة (س، ج، ٢٦٣، ٥)

إضافة لملكة

- إنّ العلم يقال لكذا، والمَلَكة تقال لكذا. على أنّ الحق أنّ الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ العلم نوعًا من المَلَكة وأجرى مجراه، كان أيضًا العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو مَلَكة فقط - علمًا للعالم (س، ج، ١٨٣، ١)

إضافة متكافئة

- إنّ الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب هذا التكافؤ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولا وبالذات، فإنّها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمرٍ يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئةً (س، م، ١٤٩، ١٤)

إضافة مطلقة

- إذا كان الإطلاق بالحقيقة... هو أن لا يكون عليه زيادة إعتبار البتّة إلاّ معناه، فإن كان معناه إضافيًا كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة، مثل النافع إذا أخذ نافعًا لشيء ما وحال ما، فإنّ هذا الإطلاق بلا زيادة لأنّ المضاف إليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام، أو عموم، أو غير ذلك (س، ج، ١٤٢، ١٦)

إضافي

- الإضافيّ: هو كل أخصّ يقع تحت أعمّ، ولو كان كليًا بالمعنى الأول، كالإنسان تحت الحيوان (ط، ش، ١٩٧، ٢)

إضافي نوع

- الإضافيّ النوع لا يقاس إلى ما تحته، من حيث هو نوع إضافي، بل يقاس إلى ما فوقه (ط، ش، ٢٤٦، ٩)

إضافيات

- الإضافيات لا سبيل إلى تعريفها إلاّ بالبيان الدوريّ (ر، ل، ٨، ١٤)

أضداد

- الأضداد يتركّب بعضها على بعض على ستة أنحاء... وذلك أنه إما أن يتركّب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك: الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء. وإما أن يكون كلاهما في الواحد؛ وهذا أيضًا على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء. وإما أن يكون الواحد في كليهما؛ وهذا أيضًا على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء، أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء (أ، ج، ٥١٨، ١٣)

- الأضدادُ التي بينها متوسطٌ فإنها يُمكن أن تكذبَ جميعًا على موضوعاتها، إذ كان قد يُمكن أن يكونَ فيها بعض المتوسطات (ف، م، ١٢٥، ١١)

- الموجباتُ التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقاويل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي تخصّها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكونَ كلُ موضوعٍ منها لا يخلو من أحدِ المتضادات التي شأنها أن تكونَ فيه. فحينئذٍ إذا أُخِذَتْ في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامَها، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، وإقتسمت الصدق والكذب حيث تقتسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)

- الأضداد التي لا تجتمع معًا، بل تتعاقب، قد تجتمع في مقولةٍ، بل في جنسٍ قريبٍ واحد؛ ولا يوجِب إختلافهما البالغ تباينهما في المقولة (س، م، ٦٧، ١)

- الأضداد لها في طبائعها تحصيل؛ وتكون تلك الطبائع متنافيةً متضادةً، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد؛ وتكون تلك الطبائع، وإن لم يلتفت إلى إعتبار التضايف الذي في التضاد، طبائع متعادية لا تجتمع (س، م، ١٣٧، ١٧)

- الأضداد هي التي لها طبائع متباينة، وحدود متخالفة، وتتخالف بالنوعيّة لا بالشخصيّة (س، م، ٢٣٤، ١٦)

- الأضداد ليس يمكن أن تنتج إلاّ عن مقدّمات هي أضداد وإلا أمكن أن يوجد الضدان لشيء واحد (ش، ب، ٤٤٧، ١٠)

- الأضداد ينبغي أن تكون حدودها أضدادًا (ش، ب، ٤٦٣، ١٧)

أضداد حقيقية

- إنّ الأضداد الحقيقيّة هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد، ليس كالسكون والحركة، ويكون الإثنان المتقابلان منها، لا يجتمعان معًا، بل يتعاقبان، وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار (س، م، ٢٦٤، ١٥)

- في المشهور؛ فإنّه لا توجد للأجناس أضداد حقيقيّة البتّة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلاً؛ ولكل مرض جزئيّ مقابل جزئيّ، وربّما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)

إضطرارية

- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقة التي حصَلَ وجودُها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيرًا من المجهولات التي صِدقُها على غير التحصيل عندنا يتغيّر حالها عندنا، فيصير صدقُها محصّلاً بعد أن كان عندنا غير مُحصّلِ الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

إضمحلال

- الاضمحلالُ هو أن يتغيّرَ الجسم من مقدار أزيَدَ إلى مقدار أنقَصَ في جميع أقطاره (ف، م، ١١٥، ١)

أطراف

- إن الأطراف إذا كانت متناهية... الأوساط يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٤٢٦، ٢)

إطلاق

- ذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يُعنى به حال القضيّة من حيث إنّ فيها حكمًا، أي سلبًا أو إيجابًا، كيف كان، بحيث يكون ذلك الحكم عامًّا لجميع وجوه التخصيص المذكورة، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أي الأقسام المذكورة بعد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة. وذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يعنى به حال القضيّة من حيث إنّ فيها حكمًا، أي سلبًا أو إيجابًا، يكون موجودًا بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودًا؛ بل ما خالف هذا، فيكون المطلق بهذا المعنى أخصّ من المطلق بالمعنى الأوّل (س، ق، ٢٦، ٨)
- تفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزاد عليه شيء يقيّد به (س، ج، ١٤٢، ١٢)
- الواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظنّ بإطلاقه في الظنّ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود؛ اللهمّ إلاّ أن يكون قد يُفهم من الإطلاق أمر يعمّهما جميعًا، فيكون الإطلاق حينئذ حقا (س، ج، ١٤٣، ١٥)
- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئًا، وبين الموجود وبين الموجود شيئًا، وبين الحسن بحالٍ والحسن مطلقًا، والقبيح بحال والقبيح مطلقًا، أي في مثال الحلف والإستحلاف والطاعة. وليس ببعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم (س، س، ٩٩، ٥)
- أمّا الإطلاق فإنّه في مادة الإمكان وحدودها واحدة بعينها (ب، م، ١٦٧، ٢٢)
- الإطلاق في القضية يقابل التوجيه، تقابل العدم والملكة، وقد تعد (المطلقة) في (الموجهات) كما تُعدّ (السالبة) في (الحمليّات) (ط، ش، ٣٠٨، ١)
- لمحصلي أهل هذه الصناعة (المنطق) في تفسير الإطلاق رأيـن: أحدهما: أنّه يشمل الضروريّ، كما ذهب إليه «ثامسطيوس» وهو العام. والثاني: أنّه لا يشمله كما ذهب إليه الإسكندر، وهو الخاص (ط، ش، ٣٦٠، ١٥)

إطلاق خاص

- الإطلاق الخاصّ، أن تقول: كل واحد ممّا يقال له [ج] فإنه [ب] وقتًا معيّنًا أو غير معيَّن كالكسوف والتنفُّس (مر، ت، ٦٨، ٦)

إطلاق في جهة سور

- قولنا: كل إنسان حيوان بالإطلاق، قد إعتبرنا إطلاقه في جهة السور (س، ق، ١٥٢، ٩)

إطلاق وصفي

- إنّا إذا قلنا: بعض (ج) (ب) بالإطلاق الوصفيّ، كان معنا: أنّ شيئًا مما يوصف ب(ج) فهو في بعض أوقات إتصافه ب(ج) يوصف ب(ب). ويلزم منه أنّ ذلك الشيء في ذلك الوقت يكون موصوفًا ب(ب) وب(ج). فإذن بعض ما يوصف ب(ب) موصوف ب(ج) في بعض أوقات إتصافه ب(ب) (ط، ش، ٣٧٤، ٦)

إعتقاد

- وجود الإنسان متقدّم للإعتقاد الصادق فيه أنه

موجود (ش، م، ٧٠، ٤)

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده، أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع، ١٢٧، ١٤)
- . . . ما كان مضادّته في الاعتقاد من قِبَل المواد فهو أحرى ألاّ يكون هو المضادّ بإطلاق في الاعتقاد (ش، ع، ١٢٨، ١٥)
- الإعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب (ش، ع، ١٢٩، ٦)
- الإعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة وهو التغيير الذي يكون من الأضداد. . . هو أقلّ ضدّية في الاعتقاد (ش، ع، ١٢٩، ٨)
- العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد والموجب بذاته (ش، ع، ١٢٩، ١١)
- إعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول. . . ليست تقتضي ماهيته رفع الايجاب (ش، ع، ١٢٩، ١٣)
- إعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضادّ للايجاب بإطلاق (ش، ع، ١٢٩، ٢٥)
- اعتقاد السلب هو أعمّ مضادة للايجاب من اعتقاد الضد (ش، ع، ١٣٠، ٣)
- . . . الإعتقاد العام الذي هو في كل موضوع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع (ش، ع، ١٣٠، ٦)
- لا اعتقاد حق (ضد) لاعتقاد حق (ش، ع، ١٣١، ٢١)

إعتقادات

- الإعتقادات التي هي مواد الأقيسة قد تكون اعتقادًا مقاربًا لليقين. . . فيُسمّى القياس المؤلّف منه (جدليًا) إذ يصلح لمناظرات الخصوم (غ، ع، ١٨٤، ١٦)
- (الإعتقادات) قد يكون إعتقادًا بحيث لا يقع به تصديق جزم، ولكن غالب ظن، وقناعة نفس، مع خطور نقيضه بالبال، أو قبولُ النفس لنقيضِه إن أُخطر بالبال، وإن وقعت الغفلة عنه في أكثر الأحوال. ويُسمّى القياس المؤلّف منه (خطابيًا) إذ يصلح للإيراد في التعليمات والمخاطبات (غ، ع، ١٨٤، ١٧)
- (الإعتقادات) قد يكون تارة مشبهًا باليقين، أو بالمشهور المقارب لليقين في الظاهر، وليس بالحقيقة كذلك، وهو الجهل المحض، ويُسمّى القياس المؤلّف منه (مغالطيًا) و(سوفسطائيًا)؛ إذ لا يقصد بذلك إلاّ المغالطة والسفطة، وهو إبطال الحقائق (غ، ع، ١٨٥، ٣)
- (ما) يُسمّى قياسًا شعريًا (ليس من الإعتقادات)، فليس يدخل في غرضنا؛ فإنه لا يُذكرُ لإفادة علم، أو ظن، بل المخاطب قد يعلمُ حقيقته، وإنّما يُذكر. لترغيب أو تنفير أو تسخية أو تبخيل أو ترهيب أو تشجيع وله تأثير في النفس بترديدها على هذه الأحوال (غ، ع، ١٨٥، ٨)
- الإعتقادات المتضادة. . . هي في المتقابلات بالايجاب والسلب (ش، ع، ١٣١، ٢٣)

إعجام

- أمّا الموضع الذي من الإعجام فمن الناس من قصره على المكتوب، ونحن نجعله أعمّ من ذلك؛ وهو أن نغيّر المعنى بترك الإعراب، أو أن نغيّره لفظًا، وبالنبرات، والتنقيلات، والتخفيفات، والمدات، والتشديدات، بحسب العادات في اللغات، وبالعجم كتابة.

مثال الأوّل: قيل «عمرٌ» بتسكين الراء، فلا ندري أنّ «عمر» فاعل أو مفعول به؛ مثال الثاني أن نقول بدل قوله: «إنّ علينا جمعه وقرآنه»، «إنّ علينا جمعه وقراءته»؛ ومثال الثالث أن تنقط على قوله: «ما أطرف زيدا» بنقطة من تحت فيصير: «ما أظرف زيدا»، وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد، والتليين، والمدّ، والقصر، وتتشابه حروفه في الأصل وتختلف بالنقط (س، س، ١٧، ١٥)

- أمّا الإعجام فذلك بسبب التغليط باختلاف أحوال اللفظ من حيث التذكير والتأنيث، وتوسيط - إن كان - في بعض اللغات، والتشديد والتخفيف، والمد والقصر، وأحوال من عوارض اللفظ، ومن إشتراك أجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة، وبين ما هو مخالف له، على ما علمت (س، س، ٧٠، ٤)

- الإعجام... مثل أن يتغيّر إعراب اللفظ فيتغيّر مفهومه أو يُغيّر من المدّ إلى القصر، أو من التشديد إلى التخفيف، أو من الوصل الى الوقف، أو يُهمَل إعرابه، أو يُبدَّل لفظه وإعجامه (ش، س، ٦٧٤، ٧)

أعدام

أمّا الأعدام التي يُعنى بها الأضداد، فإنّ الأضداد قد تُسمّى أعدامًا، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة (س، م، ٧٧، ٩)

- الأعدام لا حصّة لها من الوجود والحقيقة. وإنّما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبيّن. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض (س، م، ٧٧، ١٢)

أعدام حقيقية

- أمّا الأعدام الحقيقيّة، فإنّها ليست ذوات، بل أعدام ذوات (س، م، ٧٧، ١٠)

أعراض

- الأعراض التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي عليها حُدِّدَتْ ومُيِّزَتْ الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني (أ، ب، ٣٣١، ١١)

- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، ممّا تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه هو ذاك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ١٢)

- إن الأجناس تضاف من حيث الماهيّة إلى المحدود التي تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تضاف إلّا من حيث الكيفيّة أو أحوال كل فرد: فإذا سُئل: «مَنْ» الحبشي؟ قيل: إنه أسود، وإذا سئل: «ما حال» سقراط؟ أجيب بأنه: جالس أو يتريض (في، أ، ١٠٥٨، ١١)

- إذا كانت الأعراض وجودها وقِوامها أنها في موضوعات، وكانت أسماؤها المشتقة تدلّ عليها من حيث قِوامها في موضوع، وكان هذا معنى العَرَض فيها، فبيّنٌ أن أسماءها المشتقة أدلّ عليها من حيث هي أعراض من أسمائها التي هي غير مشتقة (ف، ع، ١٤٥، ٨)

- الأعراض المقابلة الذاتية منها ما هو خاصّ لجنس ما، ومنها ما هو عامّ له ولغيره (ف، ب، ٣١، ٢٢)

- إذا نُظِرَ فيه (الانسان) على طريق الجدل لزمَ فيه

بوجهٍ ما أن تُوجدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتُها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)

- القدماءُ يسمّون هذا الصنف من الأقاويل المعرِّفة للشيء «الرسم»، ويُسمّون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرِّفُ ما هو بل تعرِّف منه شيئًا خارجًا عن ذاته وشيئًا ليس به قِوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٧)

- الرسم الذي إذا كان إنّما أُردِفت الأعراضُ فيه بجنسه كان أقرب إلى الحدّ من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)

- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّيّاته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائرُ المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيّات أو لم تكن كلّيّات والمحمولات على كلّيّات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنّها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٨)

- جميع الأعراض - المُفارِقُ منها وغيرُ المفارِق - يُمكِنُ أن يُفادَ به تمييزُ الشيء عن الشيء في أحواله، ويليقُ أن تؤخذَ في جواب المسألة عن الأمر أيّ شيء هو في حاله (ف، أ، ٧٧، ٤)

- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)

- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباينة موجودةٌ أيضًا بين الجنس والخاصّة (س، د، ١٠٣، ٦)

- أجمع الناس على أنّ الخواص والأعراض كلّيّة؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيّات غريبة عنها؛ فإنّ الضحّاك بالقياس إلى هذا الضحّاك، من حيث هو هذا الضحّاك، ليس خاصّة، بل نوع ومقوّم لماهيته كما علمت، بل هو خاصّة للإنسان. وجزئيّات الضحّاك، من حيث هو خاصّة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تتقوم بالضحّاك، فإنّه غير داخل في ماهيّتها؛ وذلك لأنّه ليس يُقوِّم ماهيته، ومع ذلك فهو كلّي مَقول على كثيرين هي جزئيّاته، من حيث هو خاصّة (س، م، ٢٥، ١٤)

- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)

- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المباينة موجودةٌ أيضًا بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)

- أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلة في مفهومها، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة، بل يكون لها إختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلّق بالموضوع، فتكون مؤلّفة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئًا غير هذا، أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع، ويكون مثلها مثل الفطوسة ويشبه أن تكون الحركة والإجتماع وما يجري مجراهما من هذا القبيل (س، ش، ٤٥، ١٢)

- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصلَ من التصوّر الكامل، وقد يُنتفع به في بعض المواضع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)

- بالفصول ينقسمُ الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسمُ إلى اختلاف أحوالِه (غ، ع، ٣١١، ١٤)
- الأعراض فجملتها في موضوع، ولكنها تنقسم: إلى ما يُقالُ على موضوع بطريق الحمل عليه. وإلى ما لا يُحملُ على موضوع (غ، ع، ٣١٥، ٧)
- التي تقال في موضوع وهي الأعراض ففي الأكثر لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حدّه (ش، م، ١٨، ٨)
- لو لم توجد الجواهر الأُوَل لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ٢)
- الأعراض موجودات في موضوع (ش، م، ٢١، ١٩)
- الأشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه... هي الحدود والأجناس والفصول والخواصّ والأعراض اللاحقة للشيء (ش، ق، ٢٤٨، ١٢)
- ما يقال في موضوع... ليس يقال فيه أنه موجود بذاته بل بغيره وهذه هي الاعراض (ش، ب، ٣٨٢، ١)
- إنّ الأعراض يمتنع بقاؤها، وإنّ الأجسام متماثلة، وإنّها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل قسمة، ولا يتميّز منها جانب من جانب. فإنّ هذا غلط (ت، ر٢، ٦١، ١٧)
- أن يقال: إنّ «الجوهر» مركّب من أعراض؛ أو مركّب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حسّاس»، والآخر «تام»، والآخر «متحرّك بالإرادة»؛ وإنّ هذا الإنسان المعيّن فيه جواهر متعدّدة بتعدّد هذه الأسماء؛ وإنّ الجوهر الذي هو «الحسّاس» ليس هو الذي هو «متحرّكًا بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «ناطق» ولا «الناطق» هو «الحسّاس»؛ فهذا ممّا يعلم فساده بعد تصوّره بالصورة (ت، ر٢، ٦٤، ١١)

أعراض ذاتية

- الأعراض الذاتيّة صنفان: أحدهما المحمولاتُ التي تُؤخذ موضوعاتُها أجزاء حدودها، لا على أنها أجناس لها، لكن على أن تُقام مقامَ الفصول، مثل الضحّاك في الانسان. والصنف الثاني التي تُؤخذ أجناسُ موضوعاتها في حدودها، لا على أنها أجناس لها، مثل قولنا: كل عدد فرد ضُرِب في عدد زوج، فالمجتمع منه زوج (ف، ب، ٢٩، ٣)
- الأعراض الذاتيّة، فمنها ما هو محمولٌ أوّل، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائمًا خاصّ بالموضوع من الذاتيّة فالحدّ، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)
- الأعراض الذاتية الموجودة لجنس ما على نحوِ ما يوجد الزوج والفرد للعدد، منها ما هي متقابلة، مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد، ومنها ما ليست متقابلة، مثل الزوج والجسم الموجودين للعدد (ف، ب، ٣١، ٧)
- الأعراض الذاتية المتقابلة، منها ما هي ذاتيّة أُوَل لجنس ما، ومنها ما ليست أولاً له. فالأُوَلُ المتقابلة هي التي لا يُمكن أن ينقسمَ بها جنس ذلك الجنس. والذاتيّة المتقابلة التي ليست هي أُول لجنس ما، مثل المساوي ولا مساوٍ الموجودين للعدد، فإنّ هذين قد يمكن أن يقسم بهما العدد، ويمكن أن يقسم بهما جنس العدد قسمة مستوفاة (ف، ب، ٣١، ١١)
- إنّما سمّيت هذه أعراضًا ذاتيّة لأنها خاصّة

بذات الشيء أو جنس ذات الشيء، فلا تخلو عنها ذاتُ الشيء أو جنس ذاته: إمّا على الإطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين؛ وإمّا بحسب العدم الذي يقابله خصوصًا مثل الخط فإنّه لا يخلو عن إستقامة أو إنحناء، والعدد عن زوجيّة أو فرديّة، والشيء عن موجبة أو سالبة (س، ب، ٧٩، ٨)

- إنّ التنافر والإتفاق أعراضٌ ذاتيّة للنغم وأجناسها ليست بأعراضٍ ذاتية لأجناس النغم، بل ربّما وقعت في الكم (س، ب، ٨٥، ٨)

- الأعراض الذاتيّة قد تكون خاصّة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنّه ذاتيٌ للمثلث ومساوٍ له؛ وقد يكون غير خاصٍّ وذاتيًا، وذلك مثل الزوج فإنه عَرَض ذاتيٌ لمضروب الفرد في الزوج، ولكن غير خاصّ. أمّا أنّه غير خاصّ فهو ظاهرٌ؛ وأمّا أنّه ذاتيّ فلأن العدد - وهو جنسٌ - موضوعُه يؤخذ في حدّه (س، ب، ٨٦، ٥)

- المقادير أو جنسها من: المناسبة، والمساواة. والأعداد: من الزوجيّة والفرديّة، والحيوان من: الصحّة، والمرض وهذا القبيل من الذاتيّات يخصّ بإسم الأعراض الذاتيّة، مثل ما يتمثّلون به من الفطوسة للأنف (س، أ، ٢١٦، ٥)

- العلوم البرهانيّة وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتيّة، والمسائل، والمبادىء (غ، م، ٦٠، ٦)

- الأعراض الذاتيّة ونعني بها الخواص التي تقع في موضوع ذلك العلم ولا تقع خارجة منه كالمثلث والمربع لبعض المقادير (غ، م، ٦٠، ١٥)

- قد يُقسَم العَرَضي بحسب عَرَضٍ ستعلمه إلى ما يَعرُض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للأرض والخفة للنار وتُسمّى أعراضًا ذاتيّةً (ب، م، ١٦، ١١)

- المطلوب في العلوم هو الأعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبًا في ذلك العلم الذي تُطلب فيه أعراضه مبيّنًا بالبرهان، بل إما أن يكون ثبوته بيّنًا بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الأعلى، وإن لم يكن بيّنًا كان مطلوبًا في علم آخر هو من الأعراض الذاتيّة لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي يتقلد إثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضعه، إنما هو الموجود المستغنى عن إثباته وإبانته بالحد والبرهان (سي، ب، ٢٣٤، ١٦)

- إنّ الصدق والكذب من الأعراض الذاتيّة للخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٢٦٧، ٣)

أعراض غريبة

- إنّ الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علمٍ من البرهانيّات (س، ب، ٨١، ٩)

أعراض المحمول

- أعراض المحمول ولنَتخيّرْ منها ما كان لازمًا للمحمول، فإن كان مع ذلك كلّيًا له وكان مسلوبًا عن جميع الموضوع كان أيضًا المحمول مسلوبًا عن جميع الأول الموضوع، وائتلف ذلك ايضًا في الضرب الثاني من الشكل الثاني (ف، ق، ١٠٠، ١٤)

أعراض مفارقة

- من الأعراض مفارِق وغير مفارِق. فأما المفارقة فكادمة الشحوب وصفرة الفرق وحمرة الخجل. وأما غير المفارق فكسواد الغراب وبياض الثلج (ق، م، ٨، ٢)

- الأعراض المفارقة منها ما شأنُه أن يُحمَلَ على شخص ما دائمًا، مثل الفطوسة والزرقة، ومنها ما شأنه أن يُحمَلَ عليه حينًا ولا يُحمَلُ عليه حينًا، مثل القيام والقعود وما أشبه ذلك. فالأوّل يُسمّى العَرَض اللازم لشخص ما والثاني يُسمّى المفارق لشخص ما (ف، أ، ٧٧، ٩)

أعرف

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي تكون أقرب إلى الحس (أ، ب، ٣١٤، ٥)

- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي الأشياء التي هي أكثر بُعدًا منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلّية خاصّةً (أ، ب، ٣١٤، ٦)

- الشيء الذي إذا عُرِف لم يلزمْ ضرورة أن يُعرَفَ الشيء الآخر، وإذا عُرِفَ الشيءُ الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرِف الأول، فيُقال فيه إنه أعرفُ من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٤٠، ١)

- الأعرف يقال على ضربين: أحدهما الأعرف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادىء التي ذوات الأمور، والآخر الأعرف عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (ز، ب، ٢٢١، ١١)

أعرف على الاطلاق

- الأعرَف إمّا عندنا، وإمّا على الإطلاق، وهو الذي يجب في نفسه أن يكونَ أعرف. ونحن إذا عَرّفْنا الشيء، فربّما عرفناه بما هو أعرف في نفسه، بأن تقول مثلاً: إنّ الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة. على أنّا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أنّ النقطة أقدم بالذات من الخط، وكذلك الخط من السطح، والسطح من الجسم. وربّما عرفْناه بما هو أعرف عندنا؛ وليس أعرف على الإطلاق؛ كما قد نعرف الخط بأنّه الذي طرفه نقطة. وإذا سلكنا هذا المسلك، لم نكن محدّدين بالحقيقة، بل راسمين، أو مستعملين وجهًا آخر من شرح الإسم، إن كان ههنا شيء غير الحدّ الحقيقي وغير الرسم (س، ج، ٢٤٩، ١١)

- الأعْرَف يقال على ضربين: إما أعْرَف على الإطلاق، وإما أعْرَف عندنا (ش، ج، ٦٠٠، ١٠)

- الأعْرَف على الإطلاق كثيرًا ما يكون غير الأعْرَف عندنا بمنزلة ما عليه الأمر في المركّبات والأسطقسّات التي تتركّب منه (ش، ج، ٦٠٠، ١١)

أعرف عند الطبيعة

- الأعرَف يقال على ضربين: أحدهما الأعرف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادىء التي ذوات الأمور، والآخر الأعرف عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (مر، ت، ٢٠٦، ١٠)

- الأعرَف عند الطبيعة هو الأشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود. فالمحسوسات

الجزئية إذا رُتِّبت بإزاء الكلّيات العقلية كانت أقدم عندنا وأعرف معًا (مر، ت، ٢٠٦، ١٠)

- الأعرَف عند الطبيعة هي الأمور البسيطة التي منها ائتلفت المركّبات (ش، ب، ٣٧٤، ١٥)

أعرف عندنا

- الأعرف عندنا هي أيضًا الأقدم عندنا، والأعرف عند الطبيعة هي الأشياء التي تقصد الطبيعةُ قصدها في الوجود. فإذا رُتِّبت الكليّات بإزاء الجزئيّات المحسوسة، كانت المحسوسات الجزئيّة اقدم عندنا وأعرف عندنا معًا، وذلك لأنّ أول شيء نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات، وخيالات مأخوذة منها، ثم منها نصير إلى إقتناص الكليّات العقليّة (س، ب، ٥٥، ١٢)

أعلام

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار كقولنا إنّ زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أنْ يكون صادقًا أو كاذبًا (ب، م، ١١، ٢١)

أعم

- لمّا كان الأعمُّ يُحمَلُ على الأخصّ حملاً مطلقًا والأخصُّ يُحمَلُ على الأعمّ حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبدًا أخصّ من الأجناس والأجناس أعمُّ، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقًا والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- إنّ الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ونُسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذُ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعمّ مما يجوز أن يوجد، وإن لم يوجد ما هو أخصّ. وفرقٌ بين أن يكون قبلُ في الوجود مطلقًا، وأن يكون قبلُ في الوجود لشيء (س، ب، ٥٣، ١٣)

- إنّ العقل أول شيء إنّما يعقل المعنى العامّ الكلي، وثانيًا يتوصّل إلى ما هو مفصّل. فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الأشياء بنوع أعمّ، وأمّا نوعيات الأشياء فإنّما يعرفها أكثرُ مَنْ بَحَثَهُ أكثر (س، ب، ٥٦، ١٠)

- أن يكون القول أعمّ من إسم المخصوص، كمن قال: إنّ خاصّة الإنسان أنّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١)

- أعني بالبحث الأعمّ البحث الجدليّ (س، ج، ٢٤١، ٩)

- إنّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإن حدّدت شيئًا نوعيًا فهنالك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذًا فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقيّ، فإنّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقيّ يجعله أخص، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصًا (س، ج، ٢٧٥، ٣)

- إنّ العادة جرت بأن يُسمّى الأخصُّ موضوعًا تحت الأعمّ: مثال الأوّل: علم المجسّمات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأُكَر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى بإسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم

الهندسة. وربّما كان موضوع علم ما، مباينًا لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضًا موضوعًا تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ٢)

- الأعمّ أعرف من الأخص وأسبق إلى الذهن (ب، م، ٥٠، ١٣)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فإما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- إنّ اللزوم البيّن يطلق على معنيين: أحدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصوّر الملزوم تصوّره، والثاني كون اللازم بحيث يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعمّ من الأول لأنّه علم من كونه بيّنًا أنّ التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى، الأول أيضًا مع إعتبار إستلزام تصوّر الملزوم تصور اللازم فيه، وهذا ليس بمعتبَر في المعنى الثاني، بل المعتبَر فيه مجرّد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما، فيكون المعنى الثاني أعمّ من الأول (هـ، م، ٤٠، ٩)

أعم واخص

- وُضِعَ وضعًا أن يكونَ الأخصُّ يُسمّى نوعًا والأعمُّ منهما يُسمّى جنسًا (ف، ح، ١٦٧، ١)

- لمّا كان الأعمُّ يُحمَلُ على الأخصّ حملًا مطلقًا والأخصُّ يُحمَلُ على الأعمّ حملًا غير مطلق، وكان النوعُ أبدًا أخصّ من الأجناس والأجناس أعمُّ، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملًا مطلقًا والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملًا غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولًا على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولًا فإما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- يلزم الأعمّ الأخصّ (ش، ع، ١٢٤، ١٩)

- ينبغي أن نتوصّل إلى تحديد الأعمّ من تحديد الأخصّ إذ كان الأخصّ أعرَف عند الحسّ (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)

- لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ٦١، ١٩)

أعيان

- الكلّيات والأعيان متى قايَسْنا بينها، من حيث هي مُدركة بالحسّ، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدّمًا في المعرفة بالحسّ، والكليّات أشدُّ تأخُّرًا (ف، ب، ٣٩، ١٠)

- متى قايسنا بينهما (الكليات والاعيان)، وهما مدركان بما سوى الحواسّ ومعرفتها الظاهرة المشهورة، قيل في الكليّات إنها أشدُّ تقدّمًا في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخرًا. ومتى قايسنا بين أصناف الكليّات، قيل فيما كان أكثر كليّة إنه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- أجزاءُ البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدمُ أيضًا على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدمُ في المعرفة ايضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت

النتيجة، وأقدمُ في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدّم الكليّات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٦)

- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحدًا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهُه شيءٌ أصلاً، فيُسمّى الأشخاص والأعيانُ؛ والكلّيّات كلّها فتسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٢)

- الألفاظ... بعضُها ألفاظٌ دالّة على أجناس وأنواع وبالجملة الكلّيّات، ومنها دالّة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٤)

- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٢)

- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٧)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالّتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- وجودُ الشيء: إمّا في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيّات المقوّمة. وإمّا في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلاّ بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ٢٠)

- إنّ ما سمّوه «الماهية» أمرٌ يعود إلى ما يُقدّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقّق في الأعيان (ت، ر١، ٣٧، ١٨)

- قولهم (الفلاسفة) بِ«أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكلّيّات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه - من بعض الوجوه - قول من يقول «المعدوم شيء» (ت، ر١، ٨٤، ٩)

- المقدّر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت، ر١، ٨٤، ١٧)

- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات - بشرط كونها كليات - إنّما توجد في الذهن، والعلم بِ«المعيّن» لا يستلزم العلم بالكلي - بشرط كونه كليًّا (ت، ر١، ٩٧، ٢٥)

- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلاّ العلم بالكليّات، والكليّات إنّما تتحقّقُ في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلاّ موجود معيّن، لم يُعلم بِ«البرهان» شيء من المعيّنات (ت، ر١، ١٣٥، ٦)

- «المطلق» لا يكون مطلقًا إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر١، ١٦٠، ١٩)

- ما يدّعونه (الفلاسفة) من «المجرّدات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر٢، ٣٣، ١٠)

- إذا أريد بِ«الماهية» ما يتصوّر في الذهن، وبِ«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدّعي أنّ في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعي أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلاّ بها: منها ما هو داخل مقوّم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج، فهذا كلّه باطل (ت، ر٢، ٦٣، ٦)

أعيان شخصية

- الأعيانُ الشخصيّة، فهي الأمورُ المُدْرَكة أولاً بالحواس: كزيد، وعمرو (غ، ع، ٩٣، ٤)

أغاليط

- الأغاليط الواقعة: إمّا من لفظ المغلِّط. أو من معنى اللفظ (غ، ع، ٢٠١، ٢)
- الأغاليط في النظريّات كلّها ثارت من إهمال الجليّات والتسامح فيها (غ، ح، ٦٩، ١٤)

أغاليط مموهة

- هذه المواضعُ (الأغاليط المموّهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقصٌ والنقصُ بالجملة هو أن لا يَعْرِف القياسَ وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حَدَّدنا أو أن يَعْرِفه لا بأجزاء حدّه على التمام أو أن يَنقصه إحدى تلك القوى الأربع. أما النقصُ الذي هو الجهلُ بالقياس فهو يُلحقُ بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأما بنقصان القوى الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وتركِ تأمّله الأمور إما لعائق ضروري أو لتوانٍ (ف، س، ١٦٣، ٦)

أغلاط متعلقة بالتأليف القياسي

- الأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسي، وقد ظهر أنّها أربعة: إثنان منها متعلقان بنفس القياس، وهما إختلال الصورة والمادة، ويشتركان في أنّ الخلل فيهما سوء التأليف. وإثنان متعلقان بحال القياس والنتيجة معًا، وهما وضع ما ليس بعلّة علّة، والمصادرة على المطلوب (ط، ش، ٥٤٨، ١٧)

أغلاط معنوية

- الأغلاط المعنويّة لا يتصوّر أن تقع في الحدود، التي هي المفردات ... فإذن هي إنّما تقع في التأليف (ط، ش، ٥٥٢، ١٨)

إفتراض

- أمّا طريق الإفتراض فبأن نقول: ليكن ذلك البعض الذي هو [ب] ليس [ا] هو [د] يكون لا شيء من [د] [ا] (س، أ، ٤٨٠، ١٢)
- الأصناف التي تتبيَّن بالإفتراض... قوتها قوة الأصناف التي تتبيَّن بالعكس (س، ق، ١٨٥، ١٢)
- الإفتراض: إنّه مبني على قياس من الشكل الثالث، هكذا: (ي) هو (ج) و(ي) هو (ب) فبعض (ج) هو (ب). والحق أنّه ليس كذلك؛ لأنّ الحدود ليست بمتباينة، ولا بعضها محمولاً على بعض. فالصورة ليست بقياس، فضلاً عن أن يكون من الشكل الثالث. بل معناه: أنّ الشيء الذي يوصف بـ(ب) بعينه في ذهننا ونسميه (ي) فهو الذي حُمِل عليه (ج) فلزم منه أن يكون الشيء الذي يُحمل عليه (ج) يوصف بـ(ب). فيكون بعض ما هو (ج) (ب). فليس هذا إلا تصرّف ما في موضوع ومحمول بالغرض والتسمية (ط، ش، ٣٧١، ١٢)

إفتقار

- «الافتقار» «تلازم الذات والصفات» بمعنى أنّه لا توجد الذات إلاّ مع وجود صفتها الملازمة لها، ولا توجد الصفة إلاّ مع وجود الذات الملازمة لها (ت، ر١، ٢٢٢، ١٠)
- المراد بـ«الافتقار»: التلازم؛ والمراد بـ«الغير»: ما هو داخل في المجموع، إمّا الذات وإمّا

الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقته له، وغايته أن يراد أنّ الصفة لا بدّ لها من الموصوف (ت، ر١، ٢٢٣، ١٩)

أفضل

- إعلمْ أنّ المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر؛ فإنّ العلم أفضل، وليس آثر من اللباس عند العريان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس آثر (س، ج، ١٤٥، ١٤)
- يقال أفضل وأخْيَر لشيئين متشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة (س، ج، ١٤٦، ٢)
- يقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة، ذلك النوع إمّا أن لا يقبل التفاوت، أو إن قبل، فالذي لهما منه مثلاً على السواء (س، ج، ١٤٦، ٧)
- يقال أفضل إذا كان ليس بين وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلاً، ولكن في جنس الفضيلة، إلاّ أنّ النوع الذي له هو في جملة نفسه إلاّ هي دون النوع الآخر (س، ج، ١٤٦، ١١)
- يقال أفضل. . . على مثل ما يُقال الأوْلى؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له الفضيلة في ذاته، والآخر فضيلته مستفادة منه، أو بالعَرض (س، ج، ١٤٧، ١)
- الأفضل ما كان في العلم الأفضل (ش، ج، ٥٤٨، ١٢)
- ما كان موجودًا في الشيء الأفضل فهو أفضل وآثر (ش، ج، ٥٤٨، ١٤)
- ما يخصّ الأفضل أفضل (ش، ج، ٥٤٨، ١٥)
- ما كان من الأمور التي هي أفضل وأقدم فهو أفضل (ش، ج، ٥٤٨، ١٦)

أفضل وآثر

- الأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذي يخصّه؛ وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه مثل أن العدالة أفضل من العادل، وذلك أن تلك في جنس الخير، وهذا لا، وتلك بالذات خير، وهذا لا (أ، ج، ٥٣٤، ٥)

أفعال ناقصة

- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائمًا، وهي التي يسمّيها المنطقيّون «كلمات وجوديّة». وقد ظنّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجرّد عن الإسم - الذي يسمّيه المنطقيّون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتمال أكثر الأفعال على الضمائر، وهو ظنّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإنّ قولنا «قام» في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان مشتملًا على ضمير في عكسه (ط، ش، ١٩٥، ٩)

أفعل تفضيل

- الموصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافًا. أما إذا لم يكن مضافًا وذُكر بعده المفضل عليه مجرورًا بمن لم

يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه، ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل ولا يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه تستلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

أقاويل

- الأقاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات هي المسائل (آ، ج، ٤٧٣، ١٢)
- الأقاويلُ التي تتقابلُ على أنها موجبةٌ وسالبةٌ هي أعمُّ من نظائرها التي تتقابل بأن تُؤخذ محمولاتها أضدادًا، إذ كانت تلك تقتسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتُها موجودة أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة (ف، م، ١٢٦، ٥)
- الأقاويلُ هي التي تُسمّى القياسات وتُسمّى أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)
- الأقاويل المتصلة والمنفصلة التي ليست بالطبع ولا هي اضطرارية بل التي تتّفقُ اتفاقًا أو تكون في وقت ما أو تُجعل متصلة أو منفصلة باصطلاح فهي تُخصُّ بأقاويل وضعية. والقياسات الكائنة عنها تُسمّى قياسات الوضع (ف، ج، ١٠٣، ٥)
- تُستعمَل هذه الأقاويل (التي تشرح الأسماء) في مبادئ الفحص عن الأمور المفردة في المطلوبات وعن الأمور التي لا يكفي في وجود قياساتها ما يُفهَم عن أسمائها منذ أوّل الأمر، وفي إبطالِ الأشياء التي ظنَّ قومٌ من الناس أنّها موجودة - مثل الخلاء (ف، ج، ١٧٠، ١٤)
- أقاويل تشرح الأسماء قد تُسمّى على التجوّز والاتّساع في العبارة حدودًا. وإنّما يُلتمَسُ بهذه الأقاويل تحصيل معاني تلك الألفاظ متصوَّرةً بأجزائها التي إذا أُلِّفت حَصَلَ منها معنى معقول ملخَّص مشروح بأجزائه التي يصيرُ بها معقولاً متصوَّرًا في النفس فقط (ف، ج، ١٧٠، ٢٠)
- قال المعلّم الأوّل: والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل - ويعني به أفلاطون - أن بعضها موجود بحسب الإسم، وبعضها بحسب المفهوم، ولا يتّفقان وكأنّه يريد أنّ التضليل واقع بحسب الإسم، والحقّ واقع بحسب المفهوم، أي أنّ الخطأ والغلط من جهة المسموع، والصواب والإدراك من جهة المفهوم فليس إيثارًا صوابًا (س، س، ٤٥، ٦)
- إنّ الأقاويل وضعها الأوّل وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم؛ فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هناك دلالة البتّة فلا تغليط (س، س، ٤٦، ١٣)
- ليس... الأقاويل قسمين: مضلل وحق (س، س، ٥٢، ١٦)

أقاويل جدلية

- الأقاويل الجدلية... أقيسة تحدث عن المقدّمات المشهورة (ش، ج، ٥٠٣، ٥)
- الأقاويل الجدلية... صنفان قياس وإستقراء (ش، ج، ٥١٣، ٣)
- المقدّمات التي تلتئم منها الأقاويل الجدلية: إما مقدّمات مشهورة ليس يحتاج أن تبيَّن بغيرها، وإما مقدّمات تُبيَّن بالإستقراء (ش، ج، ٦٤٦، ١٠)

أقاويل سوفسطائية

- الأقاويلُ السوفسطائية، وهي ثلاثة أجناس: منها، الأقاويلُ التي أشكالُها قياسية ومقدماتها مشهورة في ظاهر الظن، من غير أن تكونَ في الحقيقة مشهورة. ومنها، الأقاويلُ التي أشكالُها غير قياسية في الحقيقة، ويُظَنُّ بها في الظاهر أنها قياسية، ومقدّماتُها مشهورة في الحقيقة. ومنها، الأقاويل التي أشكالها في ظاهر الظنّ قياسية ومقدّماتُها في ظاهر الظن مشهورة، من غير أن تكونَ كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٢٦، ١٦)

أقاويل صحيحة

- الحق هو الذي عند الإعتقاد، وعلى أن يجعل الذي عند الإعتقاد جنسًا للأقاويل الصحيحة (س، س، ٥٣، ١)

أقاويل كاذبة

- الأقاويل الكاذبة (في صناعة الجدل)... أربعة أصناف: الصنف الأول أن يكون القول منتِجًا في الظنّ من غير أن يكون كذلك في الحقيقة... الصنف الثاني أن يكون منتِجًا إلاّ أنه لغير المطلوب... والصنف الثالث أن يكون منتِجًا للمطلوب بالذات وأولا إلاّ أن مقدّماته ليست على الشريطة التي توجبها الصناعة... والصنف الرابع أن يكون منتِجًا للمطلوب بالذات وأولاً لكن تكون مقدّماته كذابة، وذلك إما كلّها وإما بعضها (ش، ج، ٦٥٣، ١٠)

أقاويل مشهورة

- أن نخاطبَهم بالأقاويل المشهورة فيهم المعروفة عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعَرَّفُ بالفلسفة الخارجة والبرانية (ف، ج، ٣٧، ٤)

أقاويل مضحكة

- الأقاويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المغالطة والشعر، فأكثرها من قِبل اللفظ، مثل ما يقال في العربية: «يا نيل يا حر» ويعني به شيء آخر؛ ومركّبات، ونغمات، وتصحيفات مضحكة تذهب على أولي الدربة، فضلاً عن الأغتام، ولو كان التضليل من اللفظ (س، س، ١٠٧، ٤)

إقتران

- إن الإقتران هو إشتراك مقدّمتين في حدّ أوسط بمنزلة قولنا الإنسان ناطق والناطق حيوان (ز، ق، ١٢٠، ٤)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين تسمّى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تسمّى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١١)
- تأليف المقدّمتين يُسمّى إقترانًا (غ، م، ٢٧، ٩)
- الإقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل، والشركة في المقدّم أو في التالي أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل (سي، ب، ١٦٥، ١٩)
- الإقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدّمتين في جزء تام أي في مقدّم

أو تال، وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليات، لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالي إحداهما مقدّم الأخرى وهو الشكل الأول، أو تالي المقدّمتين جميعًا وهو الشكل الثاني، أو مقدّمهما وهو الشكل الثالث (سي، ب، ١٦٦، ٣)

- الإقتران بين المنفصلات فلا يتألّف بين الحقيقيّتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تالٍ أو مقدّم (سي، ب، ١٦٦، ١٧)
- الإقتران الكائن بين المتصل والحملي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الإشتراك بين تالي المتصل والحملي لا بينه وبين المقدّم (سي، ب، ١٦٦، ٢٣)
- الإقتران بين المنفصل والحملي فإن كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الأول، وهو أن تكون الحملية موجبة، ومحمولها موضوع أجزاء الإنفصال كلّه وتكون المنفصلة كلّية (سي، ب، ١٦٧، ١٣)
- الإقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداهما لا محالة كلّية، وما لم تكونا كلّيتين لم تكن النتيجة كلّية، فيجوز أن يقال إنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة (سي، ب، ١٦٨، ١٠)
- كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فإن مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلاً، فتثبت المشاركة بين هذه المقدّمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدّم أو التالي (سي، ب، ١٦٨، ٢٠)

إقتران اول

- الإقتران الأول (من الشكل الأول) من موجبتين (سي، ب، ١٤٤، ٧)
- الإقتران الأول (من الشكل الثاني) من كلّيتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٣)
- الإقتران الأول (من الشكل الثالث) من كلّيتين موجبتين ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ٣)

إقتران ثالث

- (الإقتران) الثالث (من الشكل الأول) من موجبتين والصغرى جزئية (سي، ب، ١٤٤، ١٠)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثاني) من جزئية موجبة صغرى وكلّية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ١)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٠)

إقتران ثان

- (الإقتران) الثاني (من الشكل الأول) من كلّيتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٤، ٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثاني) من كلّيتين والصغرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثالث) من كلّيتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٩، ٨)

إقتران خامس

- (الإقتران) الخامس (من الشكل الثالث) من كلّية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، ينتج

جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ٣)

إقتران رابع

- (الإقتران) الرابع (من الشكل الأول) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى (سي، ب، ١٤٤، ١٢)
- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثاني) من جزئية سالبة صغرى وكلّية موجبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ٣)
- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٢)

إقتران سادس

- (الإقتران) السادس (من الشكل الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلّية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ١٠)

إقتران غير قياسي

- الإقتران غير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب ما من المطالب من قِبَل أنه عند إختلاف المواد تلزمه الأضداد (ز، ق، ١٢٠، ١١)

إقتران قياسي

- الإقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب ما من المطالب (ز، ق، ١٢٠، ١٠)

إقترانات

- الإقترانات قد تكون من المطلقات وحدها، وقد تكون من الضروريات، وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدّمتي القياس من جنس الأخرى، وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدّمة مخالفة للأخرى في الجهة (سي، ب، ١٤٥، ٦)
- الإقترانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان تاليًا في الصغرى مقدّمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدّمًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدّمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)

إقترانات ناتجة

- (الإقترانات الناتجة) الأول: من كلّيتين موجبتين، مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د. الثاني: من كلّيتين والكبرى سالبة، مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء من ب د. الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية، كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د. الرابع: من جزئية موجبة صغرى وكلّية سالبة كبرى، مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د (سي، ب، ١٤٤، ٧)

إقتراني

- الإقتراني: فهو أن يجمع بين قضيتين بينهما إشتراك في حدّ واحد إذ كل قضية فلا محالة تشتمل على محمول وموضوع، وتشتمل

القضيتان على أربعة أمور لكنهما لو لم يشتركا في أحد المعاني لم يحصل الازدواج والإنتاج (غ، م، ٢٦، ١٢)

- الموجب العلمي... إمّا أن يكون مجرّد تصوّر موضوع القضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا. فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدّ الأصغر، ومحموله يسمّى الحدُّ الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمّى إقترانيًا، وهيئة ذلك التأليف تسمّى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٢)

- كل قياس في العالم يمكن ردّه إلى «الاقتراني». فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة صحيحة فالمصلّي متطهّر» أمكن أن يُقال «كل مصلٍّ فهو متطهّر»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس الاقتراني (ت، ر٢، ١١٦، ٤)

- قسّموا «الاقتراني» إلى الأشكال الأربعة لكون «الحد الأوسط» إما محمولاً في «الأولى» موضوعا في «الصغرى»، وهو في الشكل الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة - الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبي. وإما أن يكون «الأوسط» محمولاً فيهما، وهو الثاني، ولا ينتج إلاّ السلب. وإما أن يكون موضوعًا فيهما، ولا ينتج إلاّ الجزئيات. والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه بعيد عن الطبع (ت، ر٢، ١٦٧، ١٦)

أقدم

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي تكون أقرب إلى الحس (أ، ب، ٣١٤، ٥)
- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي الأشياء التي هي أكثر بُعدًا منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلّية خاصّة (أ، ب، ٣١٤، ٦)
- الأقدمُ بالزمان في المعرفة هو الذي عُرِفَ في زمان قبل زمانِ المعرفة بالشيء الثاني. وقد يُقال أقدم في المعرفة، فيما كانت المعرفة به حصلت، لا عن معرفة شيء آخر (ف، ب، ٣٩، ٧)
- كلّ ما كان أنقصُ عمومًا، كان أقدمُ في المعرفة بهذه الجهة (ف، ب، ٣٩، ١٢)
- اعتاد كثيرٌ من الناس أن يقولوا في الشيء الذي اذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، واذا وُجِدَ لم يلزمْ ضرورة أن يُوجد الآخر، واذا ارتفع ذلك الآخر لم يَرتفعْ هو بارتفاعه، إنه أقدمُ من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ٢٠)
- أجزاءُ البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدمُ أيضًا على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدمُ في المعرفة ايضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت النتيجة، وأقدمُ في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدّم الكليّات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٤)
- ما كان من هذه البراهين أُلّفَ عن مقدّمات

أَوَل، قيل فيها مع ذلك انها أقدَم أيضًا، على جهة ما يُقال في الشيء الذي عُرِفَ بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب، ٤٠، ٧)

- الأقدم من أجزاء الحدّ قد يُمكن أن يبرهنَ به المتأخر، إمّا وجوده للمحدود وإما وجوده على الاطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)
- إن كان في الموجودات شيءٌ لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلاّ بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود. وما أمكن أن يوجدَ له شيءٌ أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرَّفَ بالأمرين معًا، أعني بالمتقدّمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٧)
- الأقدم عندنا هي الأشياء التي نُصيبها أولاً (س، ب، ٥٥، ١٠)

أقدم بالطبع

- الأقدم بالطبع هو الأشياء التي إذا رفعت ارتفع ما بعدها، من غير انعكاس (مر، ت، ٢٠٦، ٩)

أقدم عند الطبع

- الأقدم عند الطبع هي الأشياء التي إذا رُفعتْ إرتفع ما بعدها من غير إنعكاس (س، ب، ٥٥، ١١)

أقسام الكلام

- أقسام الكلام ثمانية أقسام: أحدهما الأسماء، كقولك: سعيد، خلد. والثاني الحرف، كقولك: يمشي ويكتب. والثالث الجوازم الجوامع، كقولك: إن كان كذا وكذا، أو لمّا كان كذا وكذا. والرّابع القوارب، كقولك: الدّين لفلان وبفلان والى فلان، والواو الزائدة كقولك: وفلان. والخامس الإبدال، كقولك: أنا وأنت وهو. والسادس اللّحن، كقولك: أي لعمري وأجل وقدمًا كان كذا وكذا. والسّابع اللواصق، كقولك: فلان الكاتب في الدار، فإن الكتابة حلية لاصقة. والثّامن الغايات، كقولك: فلان الكاتب يمشي، فإنّ المشي غاية لكلامنا (به، ح، ١٢٥، ١٨)

أقل وأكثر

- قد يكون شبيه أقلّ من شبيه وأكثر (ش، م، ٣٨، ٥)
- ليس ضعف أقلّ ولا أكثر من ضعف، ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ (ش، م، ٣٨، ٦)
- المثلّث والمربّع وسائر الأشكال... ليس يقبلان الأكثر والأقل (ش، م، ٥٢، ٦)
- قد يقبل يفعل وينفعل... الأكثر والأقلّ (ش، م، ٥٥، ٣)
- الأقلّ والأكثر إنما يوجدان للعرَض (ش، ج، ٥٠٥، ١٨)
- إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصّة لما يقال بالأكثر... فإن ما يقال على الأقلّ ليس بخاصّة لما يقال على الأقلّ (ش، ج، ٥٩٣، ٥)
- إن كان ما يقال بالأكثر خاصّة لما يقال بالأكثر فإن ما يقال بالأقلّ خاصّة لما يقال بالأقلّ (ش، ج، ٥٩٣، ١١)

إقناع جدلي

- كثيرًا ما تؤخذ في الإقناع الجدليّ كواذب مشهورة ينتج بها صادق، وكثيرًا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوادق، مثل إحتجاج الطبيب أن الجراحات

المستديرة أعسر بُرْءًا، مِنْ قِبَلِ أن المستدير أكثر إحاطة. فتكون أمثال هذه دلائل، لا براهين حقيقيّة لأنّها غير مناسبة (س، ب، ٥٥، ٦)

أقوال

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف، ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتي تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُحْضِر، الثور يَغْلِب، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يُحْضِر، يَغْلِب (أ، م، ٤، ٢)
- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف أصلًا، فقد يدلّ إما على «جوهر» وإما على «كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»، وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على «موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على «يفعل»، وإما على «ينفعل» (أ، م، ٦، ٢)
- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلّفة التي تسمّى أقوالًا (س، م، ٨٧، ١١)
- الأقوال قد تركّب على سبيل تركّب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيّدَةً لبعض، وهي التي تصلح أن تورَد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإنّه يصلح أن يقال فيه: الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت (س، ع، ٣١، ٥)
- المراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة (هـ، م، ٢٠، ٢)
- الأقوال تنحلّ إلى ثلاثة أشياء: أسماء، وأفعال، وحروف. وتشترك في أربعة أشياء؛ وهي كونها ألفاظًا، مفردة، دالة على المعاني، بالوضع والتواطؤ (ط، ش، ١٩٣، ٢١)

أقوال جازمة

- الأقوال الجازمة قد تصوّر ويصدَّق بها (س، ب، ٦، ٢)

أقيسة الخلف

- أقيسة الخُلْف... تكون... بالأشياء التي تُنْسَب إلى كل واحد من الحدّين (ش، ق، ٢٥٣، ١٨)

أكبر

- الأكبر هو الذي يكون محمولاً فيها (النتيجة) (غ، ع، ١٣٢، ٢٢)
- سُمّي أكبر؛ لأنه يمكن أن يكون أعمّ من الموضوع، وإن أمكن أن يكون مساويًا (غ، ع، ١٣٢، ٢٣)
- تنفرد المقدِّمة الثانية بحد هو محمول المطلوب أو تاليه ويسمّى أكبر لأنه في الأغلب أعم فيكون أكثر أفرادًا (و، م، ٢٧٩، ٢٢)

إكتساب

- إنّما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب، ولا بد في ذلك من علم أوّلي لا يستفاد بعلم، ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليّات لا محالة، وهذه إكتسابيّات (ب، م، ٤٦، ٢)
- إنّ الإكتساب هو التحصيل بطريق الكسب، بأن يوضع المطلوب التصوّري المشعور به أولاً، ثم يعمد إلى ذاتيّاته أو عرضيّاته ويؤلّف بعضها مع بعض تأليفًا يؤدي إلى المطلوب (هـ، م، ٤٨، ٩)
- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير

تصوّر طرفيّ الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليّات. والثاني: لا يخلو. إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادىء، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجرّبات (ط، ش، ٣٩١، ١٦)

اكتساب قياس

- إذا عَرفتَ المحمولات والموضوعات أمكنك أن تستخرج الحدود الوسطى ممّا تصفه، وذلك هو اكتساب القياس (مر، ت، ١٦٢، ٥)

اكتسابي

- الإكتسابيّ لأنّه كَسْبُ معرفة بمعارف (ب، م، ٤٤، ٨)

اكثري

- نعني بالأكثريّ وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد، وإن كان لكل واحد منها دائمًا، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع، أو كان موجودًا لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات، بل أوقات ما كالإحتلام أو كالشيب أو كامتداد القامة، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس (س، ق، ١٧٥، ١٦)

أكثريات

- الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان (س، ق، ١٧٦، ٧)

آلات جدلية

- الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدليّة أربعة: أحدها يختصُّ باللفظ وهو أن تكون عند الإنسان قدرة على معرفة الأسماء المترادفة في اللغات، والمتباينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى (ب، م، ٢٣٧، ١٢)

- الثاني من الآلات الجدليّة القدرة على إستنباط الفصول من الأمور المتقاربة جدًا (ب، م، ٢٣٨، ١٨)

- الثالث من الآلات الجدليّة القدرة على أخذ المتشابهات من الأشياء المتباعدة جدًا (ب، م، ٢٣٨، ٢٢)

- الآلة (الجدليّة) الرابعة جمع المقدّمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند أصحاب الصناعات وإستنباط ذائعات من ذائعات (ب، م، ٢٣٩، ٨)

الآن

- إنّ الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط. ولو كان شيئًا حاصلاً لكان، كما يقولونه، فاصلاً؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة. فليس إذا فرض الآن فاصلاً، لم

يكن واصلاً. ولمّا كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل، فإنّه إذا كان حاصلاً بالفعل صار به لأجزاء الزمان حدٌّ مشترك بالفعل يدل على الإتصال في ذواتها؛ وإن عرض لها، من حيث هي أجزاء، أن تكون ذات عددٍ، لا عددًا، وذات كميةٍ منفصلة، لا كميةً منفصلةً، مثل حالِ الخط والسطح والجسم إذا افترِض منها حدود مشتركة (س، م، ١٣٣، ٩)

- حال زمان المحدود وزمان الحدّ، هل يختلفان؟ وهل في الحدّ لفظ ينافي مقتضى المحدود. مثاله لو أنّ قائلاً في تحديد شيء غير مائت إنّه الذي هو غير مائت الآن، وكان المحدود هو الذي لا يموت البتّة، فلم يكن طابق بين الحدّ والمحدود. لكنّه قد يعني بإدخال لفظة «الآن» مهنا معاني أخرى أيضًا (س، ج، ٢٦٧، ١٢)

- يقال إنّه غير فاسد الآن. . . : أنّه موصوف الآن بأنّه في طبعه غير فاسد البتّة. فهذا المعنى، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذي هو المحدود فإن إدخال «الآن» فيه حشو. فإن الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده، فليس «الآن» شرطًا في صحة القول، فلا فائدة في إدخاله له (س، ج، ٢٦٨، ٣)

- الآن: هو ظرفٌ يشترك فيه الماضي، والمستقبل من الزمان (غ، ع، ٣٠٣، ١٠)

آلة

- المنطق من حيث هو آلة، يُحمل عليه معنى أعمّ منه وهو العلم (مر، ت، ٦، ٢)

- المنطق يصحّ أن يُقال إنّه جزءٌ من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول، ويصحّ أن يقال إنّه آلة، على أنّه يُستعمل في غير المنطق (مر، ت، ٦، ٢)

- الآلة: ما يؤثر الفاعل، في منفعله القريب منه، بتوسطه (ط، ش، ١٦٨، ٢٥)

آلة قانونية

- الآلة القانونية: عرض عام للمنطق، وضع موضع الجنس. وباقي الرسم: خاصّة له. وكلاهما عارضان للمنطق بالقياس إلى غيره (ط، ش، ١٦٩، ١)

إلتزام

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعنى جزءًا من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنًى جزؤه الشكل. وإمّا على سبيل الإستتباع والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالًّا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ١٠)

- المدلول عليه بطريق الإلتزام غير محدود. وأيضًا لو كان المدلول عليه هو بطريق الإلتزام معتبرًا، لكان ما ليس بمُقوّم صالحًا للدلالة على ما هو. مثل الضحّاك؛ فإنّه من طريق الإلتزام يدلّ على الحيوان الناطق. لكن قد إتفق الجميع على أنّ مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو. فقد بان أنّ الذي يصلح فيما نحن فيه أن

يكون جوابًا عمّا هو، أن يقول لتلك الجماعة: إنّها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلثة أصناف: فأوّلها يُسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمُّن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النّوع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٥)

- معنى الإلتزام أنْ يُعرِّفَ الشيء من خارج على سبيل انتقال الذّهن إليه (مر، ت، ١٦، ١٤)

- إعلمْ بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه يباين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ١١)

- الدلالةُ بطريق الإلتزام، والإستتباع، كدلالةِ لفظ «السقف» على «الحائط» فإنه مستتبعٌ له، إستباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، ودلالة «الإنسان» على «قابل» صنعة الخياطة وتعلمها (غ، ع، ٧٢، ٩)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح، ٩، ١٣)

- إيّاكَ أن تستعملَ في نظر العقل من الألفاظ ما يدلّ بطريق الإلتزام أو تُمَكّنَ خصمَك، بل اقتصرْ على ما يدلّ بطريق المطابقة أو التضمّن فإن الدلالة بطريق الإلتزام لا تنحصر في حدٍّ (غ، ح، ١٠، ١٢)

- الإلتزام فما لا يُفارقُ الذاتَ البتة ولكن فهم الحقيقة والماهية غيرُ موقوفٍ عليه كوقوع الظلِّ لشخص الفرس والنبات عند طلوع الشمس فإنّ هذا أمرٌ لازم لا يُتصوّر أن يفارَقَ وجودُه عند من يعبّر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده ولكنه من توابع الذات ولوازمه وليس بذاتي له (غ، ح، ١٨، ٣)

- الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزأ له بل صاحبًا ورفيقًا ملازمًا فيشعر الذهن بذلك اللازم، مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق، والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعدّ للعلم (سي، ب، ٣٣، ١٠)

- المستعمَل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)

- اللفظ إمّا أن يعتبر من حيث إنّه يدل على تمام مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من حيث إنّه جزء وهو التضمُّن، أو على ما يكونَ خارجًا عن مُسمّاه لازمًا له في الذهن وهو الإلتزام (ر، ل، ٣، ٦)

- إن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس، وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن لأن الملزوم ربما كان من البسائط ويستلزم المطابقة، وأما استلزامها الالتزام فالامام قال به وليس بمتحقق (وعلى ما يلازمه) أي الموضوع له (في الذهن) أي لزومًا ذهنيًا (بالتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج، وإلاّ لكان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على

بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على أمر خارج لازم له (هـ، م، ٤، ١٠)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنّه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما، أي على الحيوان فقط أو على الناطق فقط بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٧)

- إنّ الإلتزام في جواب «ما هو» وما يجري مجراه من الحدود التامة لا يجوز أن يستعمل على ما يجيء بيانه. وأمّا في سائر المواضع فقد يعتبر، ولولا إعتباره لم يستعمل في الحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الأجناس؛ إذ هي لا تدل على الماهيّات المحدودات إلا بالإلتزام كما يتبين (ط، ش، ١٨٨، ١٤)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٤، ٣)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط، وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقّن لأن وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوّرها تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٨)

- تبيّن عدم إستلزام التضمن الإلتزام (ن، ش، ٤، ١١)

الذي من أجله

- «الذي من أجله» يُقالُ على أنحاء الأوّل في مثل قولنا الأساس (ف، ح، ١٢٩، ٦)

- (الذي من أجله) يدلّ على الآلة والذي فيه تُستعمَل الآلة، فإنّ الذي يُطلَبُ بلوغُه باستعمال الآلة هو الذي لأجله الآلة، مثل المِبْضَع والفِصاد (ف، ح، ١٢٩، ٨)

- (الذي من أجله) هو الفعل الذي يؤدّي إلى غاية وغرض، فإنّ الغايةَ هو الذي لأجله الفعل، مثل التعليم والعلم الحاصل عنه (ف، ح، ١٢٩، ١٠)

- يلزمُ ضرورةً أن يكونَ الذي لأجله الشيء يتأخّر بالزمان عن الشيء وأن يتقدّمه الشيء بالزمان (ف، ح، ١٢٩، ١٢)

- (الذي من أجله) المقتنى، مثل الصحّة والإنسان. فإنّ الإنسان هو الذي لأجله التُمست الصحّة (ف، ح، ١٢٩، ١٣)

- (الذي من أجله) يدلُّ على المستعملِ للآلة والخادم، فإنّ المِبْضَع إنّما التُمس لأجل الطبيب والمِثْقَب لأجل النجّار، فإنّ النجّار هو الذي لأجله عُمل المِثْقَب (ف، ح، ١٢٩، ١٥)

- (الذي من أجله) يدلُّ على الذي يُقتدى به ويُجعَل مثالاً وإمامًا ودستورًا، وهو يُسمّى به فيما يُعمَل ويُلتمَس رضاه ويُتّبَع أمره، مثل ضرب الجيّد لأجل الملك، والجهادُ هو من أجل اللّه (ف، ح، ١٢٩، ١٧)

الف ولام

- إعلمْ أنّه وإن كان في لغة العرب قد يدلّ بـ[الألف واللام] على العموم؛ فإنّه قد يُدلّ به على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع [الألف واللام] هو موقع [كل] وقد يدلّ به على جزئيّ جرى ذكره، أو عرف حاله، فتقول [الرجل] وتعني به واحدًا بعينه، وتكون القضيّة حينئذ مخصوصة (س، أ، ٢٧٦، ١)

- يدلّ الألف واللاّم على العموم في المهمل،

ولا يُدَلُّ بهما على حصر الطبيعة، فلذلك لا يكون موقعهما موقع كلّ. ألا ترى إنّك تقول: الإنسان نوع وعامّ، ولا تقول كلّ إنسان نوع وعامّ (مر، ت، ٤٩، ٢)

- الألف واللام... مرة تدلّ على ما تدلّ عليه الأسوار الكلّية ومرّة تدلّ على ما تدلّ عليه الأسوار الجزئية (ش، ع، ٩٢، ٢٧)
- الألف واللام... تدلّ على ما يدلّ عليه السور الكلّي (ش، ع، ١٣١، ١١)
- إنّ المعاني الأصليّة التي سمّيناها بالطبائع، فإنّها من حيث هي، لا كلّية، ولا جزئيّة، ولا عامّة، ولا خاصّة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا. ويحصل من الأول قضية مهملة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٦)
- تريد بالألف واللام الحقيقية لا الإستغراق، فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان فنقيضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢١٥، ٢٨)

ألفاظ

- إن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال، فإن الألفاظ تأتلف من الحروف، والحروف منها مُصَوِّتٌ ومنها غير مُصَوِّت (ف، م، ٩٣، ١٤)

- اشتُرِط فيه (الزمان) أنه دالٌّ على زمان مُحصَّلٍ لتخرج عنها الألفاظُ الدالّةُ من الأسماء على أزمنة فيها غير مُحصَّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٣)
- الألفاظُ التي سبيلها أن تُقترن بالأسماء المائلة، أمّا من الأدوات فأدوات النسبة كلها، كقولنا لزيد وبزيد ومن زيد وفي زيد وغيرها من أدوات النسبة. وأمّا من سائرِ الألفاظِ فألفاظُ الإضافة أسماءً كانت أو كَلِمًا، كقولنا مال زيد وغلامُ زيد (ف، ع، ١٣٦، ١٧)
- الألفاظُ التي تُسمى الخوالفُ والكنايات فهي مثل أنت وأنا وذلك والهاء والكاف والتاء وأشباه ذلك في العربية، وما قام مقامُها في سائر الألسنة تجري مجرى الأسماء في القضايا، كقولنا أنت تفعلُ وأنا أفعلُ وفَعَلْتُ وَفَعَلْتَ (ف، ع، ١٣٨، ٢)
- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجودِ محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)
- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيُوهم ذلك تشابهًا في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المُبصِر (ف، ق، ١٢٤، ١٤)
- الألفاظ التي تدلّ على أصناف السؤال فإن حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعي به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئي التضادّ. وفي السؤال العلمي عن المطلوب

الذي يُفحص عن قياسه (ف، ح، ٤٦، ١٧)

- أنّ الألفاظ إن كانت إنّما تدلُّ عليها من حيثُ هي أحرى أن تكونَ معقولة ومن حيث لها تقدُّمٌ في العقل فألفاظُها الدّالّة عليها من حيث هي مفردة عن المشار إليه أقدم، ومع ذلك فإنّها تدلُّ عليها وهي منحازة بطبائعها وحدها ومن حيث هي أبسط وغير مركّبة مع غيرها (ف، ح، ٧٣، ١١)

- أنّ الألفاظ إنّما أُحدِثَتْ بعد أن عُقِلَت الأشياء، وأنّ الألفاظ إنّما تدلّ أوّلاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة ومتى حَدَثَ للعقل فيها فعلٌ خاصّ، وأنّه لا يُنكَر أن تكونَ الأشياءُ من قِبَل أن يحدثَ فيها للعقل فعلٌ خاصّ ومن حيث كانت هي أقرب إلى المحسوس قد كان يُدَلُّ عليها إمّا بإشارات وإمّا بحروف وإمّا بأصوات وزعقات، أو بألفاظ غير متأمَّل أمرها ولا مدبَّرة من أنحاء دلالاتها - فحينئذ إمّا أن لا تكون تلك ألفاظ وإمّا أن تكون غير كاملة، فإنّ الكاملة منها هي التي حَصَلَتْ دالّة عليها بعد أن صارت معقولة بفعل للعقل فيها خاص (ف، ح، ٧٤، ١)

- الألفاظُ، ويُدَلُّ بصنف صنف منها على صنفٍ صنفٍ من المعقولات، فتحصلُ الألفاظ الدالّة أوّلاً على ما في النفس (ف، ح، ٧٦، ١٠)

- الألفاظ ينفردُ بعضُها عن بعض مدلولاً بها على المعاني التي يَنفردُ في النفس بعضها عن بعض (ف، ح، ٧٦، ١٤)

- الألفاظ هي أشبه بالمعقولات التي في النفس من أن تُشبهَ التي خارج النفس (ف، ح، ٧٦، ١٦)

- التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأُصلحت على مرّ الدهور إلى أن تحصلَ صناعةٌ، وُجِدَ فيها ما هو مشتقّ وما هو غير مشتقّ، ووُجِدَ فيها ما يَدلُّ على معانٍ منتزَعة عن المشار إليه وعلى ما يَدلُّ على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها - وهذا بعضه يَدلُّ على ما هو المشار إليه وبعضُه يدلُّ على غيره من المعقولات (ف، ح، ٧٧، ٩)

- الألفاظ الدالّة عليها (المعاني)، فإنّه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مشكّلة بأشكال تدلُّ عليها من حيث هي منتزَعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظٌ أُخر تَدلُّ عليها من حيث المشار إليه منطوٍ فيها بالقوّة (ف، ح، ٧٧، ١٥)

- (الألفاظ) من حيث هي صفاتُ المشار إليه والمشارُ إليه موصوفٌ بها أحرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كَلِم وهذه تُسمّى عند نحويّي العرب «مصادر» وهي تُصرَّف في الأزمان الثلاثة (ف، ح، ٧٧، ٢٢)

- الحروف والألفاظ الأوّل علاماتٌ لمحسوسات يُمكنُ أن يُشارَ إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشارَ إليها، فإنّ كلَّ معقول كلّيّ له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ح، ١٣٧، ٦)

- (توضع الألفاظ عند أمة) أوّلاً لما عرفوه ببادئ الرأي المشترك وما يُحَسُّ من الأمور التي هي محسوسات مشتركة من الأمور النظريّة مثل السماء والكواكب والأرض وما فيها، ثمّ لما استنبطوه عنه، ثمّ من بعد ذلك للأفعال الكائنة عن قِواهم التي هي لهم بالفِطرة، ثمّ للمَلَكات الحاصلة عن اعتيادِ تلك الأفعال من أخلاق أو صنائع وللأفعال الكائنة عنها بعد أن حَصَلَتْ ملَكات عن اعتيادهم، (ثمّ) من بعد ذلك لما تحصلُ لهم معرفتُه بالتجربة أوّلاً أوّلاً ولما يُستنبَط عمّا حصلتْ معرفته بالتجربة من الأمور

المشتركة لهم أجمعين، ثمّ من بعد ذلك للأشياء التي تخصّ صناعةً صناعة من الصنائع العمليّة من الآلات وغيرها، ثمّ لما يُستخرَجُ ويوجدُ بصناعة صناعة، إلى أن يؤتى على ما تحتاج غليه تلك الأمّة (ف، ح، ١٣٨، ٩)

- تتحرّى في تلك الألفاظ أن تنتظمَ بحسب انتظام المعاني على أكثرَ ما تتأتّى لها في الألفاظ، فيُجتهَدُ في أن تُعرِّبَ أحوالُها الشبه من أحوال المعاني (ف، ح، ١٣٩، ٢)

- الألفاظ... بعضُها ألفاظٌ دالّة على أجناس وأنواع وبالجملة الكلّيّات، ومنها دالّة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)

- المعاني تتفاضلُ في العموم والخصوص. فإذا طلبوا (جماعة من الأمة) تشبيهَ الألفاظِ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعمّ أشياء ما كثيرة بلفظ واحدٍ بعينه يعمُّ تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظٌ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظٌ متباينة (ف، ح، ١٣٩، ١٥)

- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدّلُ عليها أعراضٌ تتعاقب عليها، كذلك تُجعَلُ في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنّها أعراضٌ متبدّلة على لفظ واحد بعينه، كلّ حرف يتبدّل لعَرَض يتبدّل (ف، ح، ١٣٩، ١٨)

- يُطلَبُ النظامُ في الألفاظ تحرّيًا لأن تكون العبارةُ عن معانٍ بألفاظ شبيهة بتلك المعاني (ف، ح، ١٤٠، ٦)

- يُجعَلُ في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط، كما أنّ في المعاني معاني متباينة. فتحصل ألفاظ مترادفة (ف، ح، ١٤٠، ١٦)

- يُجعَلُ في الألفاظ المركّبة أشياءُ ترتبط بها الألفاظُ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظُ دالّةً على معان مركّبة ترتبط بعضها ببعض. ويُتحرّى أن يُجعَلَ ترتيبُ الألفاظ مساويًا لترتيب المعاني في النفس (ف، ح، ١٤٠، ٢٠)

- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضًا على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)

- تؤخذُ ألفاظُهم (العرب) المفردة أوّلاً إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيُحفَظ أو يُكتَب، ثمّ ألفاظهم المركّبة كلّها من الأشعار والخُطَب. ثمّ من بعد ذلك يحدثُ للناظر فيها تأمُّلُ ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذُ أصنافُ المتشابهات منها وبماذا تتشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحقُ كلّ صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كلّيّات وقوانين كلّيّة (ف، ح، ١٤٧، ١١)

- يحتاجُ فيما حدثَ في النفس من كلّيّات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبّرُ بها عن تلك الكلّيّات والقوانين حتّى يُمكنُ تعليمها وتعلّمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)

- الألفاظ المنقولة عن المعاني العاميّة إلى المعاني الفلسفيّة فإنّ كثيرًا منها يستعملُها الجمهور مشتركة لمعان عاميّة كثيرة وتُستعمَلُ في الفلسفة أيضًا مشتركة لمعانٍ كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)

- الخطابةُ والشعرُ فإنّ الألفاظ تُستعمَل فيهما بالنوعين جميعًا (ف، ح، ١٦٤، ١٣)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائيّة فلا تُستعمَل فيها (الألفاظ) إلاّ على المعاني الأولى التي لأجلها

وُضعت أوّلاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- الألفاظُ إنّما تُرتَّبُ على اللسان فقط (ف، أ، ١٠٠، ٨)

- الألفاظ (أسماء مركّبة) التي هي بحسب المسموع مركّبة، لكنّها لا يُدلّ بها على أنّها مركّبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)

- لا شيء من الألفاظ إلاّ ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع، وجميعها يمكن أن يقصد فيها نحو المفهوم، ومع ذلك فقد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معًا، ولا اللفظ إذا غلط كان لأنّه لا إعتقاد هناك، بل إنّما تغلط جل الألفاظ بحسب المفهوم (س، س، ٤٦، ١٠)

- الألفاظ تدلّ بحسب قصد القاصد والتّواطؤ (مر، ت، ٨، ٧)

- الألفاظ حكاية للأثر الذي في النفس، ولا يكون إلا بالتواطؤ والوضع، إذ ليس في الأسماء ما يختص بأمر ما بالطبع (مر، ت، ٣٨، ١٤)

- الألفاظ دلالة وضعيّة مختلفة بحسب الأوضاع على تصوّرات النّفس (مر، ت، ٣٩، ٤)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: (المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة) (غ، م، ١٠، ٩)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتمّ «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٤)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالّتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ١)

- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٢، ٢٠)

- إن حقّ الأمور المختلفة أن تختلفَ ألفاظُها، إذ الألفاظُ مثل المعاني فحقُّها أن يُحاذَى بها المعنى. فلنسمّ الأول معرفة، ولنسمّ الثاني علمًا (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيدًا والظنُّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا والعلمُ أيضًا يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٢)

- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسمّيات المتعدّدة على أربعة منازلٍ فلنخترعْ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٤)

- ألفاظٌ تُواطيء المتواطئة من وجه وهو الذي تتناولُه الأشياء المتعدّدة التي تختلف في الحقائق وتتفق في عوارضٍ لازمة إمّا قريبة أو بعيدة كقولك إن فعلَ العبد مقدورٌ عليه للعبد ولله تعالى أي للعبد كسبًا ولله إختراعًا. فكل واحد يشترك في أنه يسمّى مقدورًا عليه أعني مقدورًا للعبد ومقدورًا لله سبحانه وتعالى ولكن تعلّق قدرة الله تعالى مخالفة لتعلق قدرة العبد وقدرة الله تعالى مخالفة لقدرة العبد، فإن شبّهت هذا بالمشترك المحض فقد أخطأت (غ، ح، ٧٧، ١٧)

- الألفاظ طافحة مباحة لم يَثبتْ من جهة الشرع وقفها على معنى معيّن حتى يمنع من إستعمالها على وجه آخر (غ، ح، ١٢٠، ١١)

- تُحصّل الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وها هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير إلتفات إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٧)

- الألفاظ في هذا الفن (الثاني من دعامة الحدّ) خمسة: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، فدع الألفاظ جانبًا وردّ النظر إلى المعنى أولاً (غ، ص، ٢٧، ٩)

- يجب ضرورةً أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا ألّفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهانًا وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من أراد أن يعرفَ البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٢٩، ١٦)

- الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى لفظ يدلّ على عين واحدة ونُسمّيه معيّنًا كقولك زيد وهذه الشجرة وهذا الفرس وهذا السواد وإلى ما يدلّ على أشياء كثيرة تتّفق، في معنى واحد ونُسمّيه مطلقًا (غ، ص، ٣٠، ١٥)

- المعاني والألفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والحجج مؤلّفة، ولا يحصل العلم بالمؤلّف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، وبل من حيث هي مستعدّة للتأليف (سي، ب، ٣٠، ٤)

- البحث عن الألفاظ وأحوالها وأقسامها، على ما تدعوه الضرورة إلى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة، أغناه ذلك عن استئناف تعرّف أحوال المعاني وأقسامها (سي، ب، ٣٣، ١)

- الألفاظ قد تتركّب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه، وقد تتركّب على أنحاء أخرى، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي دلالة المُخاطَب على ما في نفس المخاطِب (سي، ب، ٩٩، ٧)

- الألفاظ التي يُنْطَق بها هي دالّة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تُكْتَب هي دالّة أوّلاً على هذه الألفاظ (ش، ع، ٨١، ٨)

- الألفاظ التي يعبَّر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم (ش، ع، ٨١، ١٠)

- الألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتّصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهومًا من غير أن يتصف بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨١، ١٦)

- الألفاظ التي يَنْطِق بها الناس ليست دالّة بالطبع (ش، ع، ٨٣، ٦)

- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢١)

- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)

- الألفاظ ليس يمكن أن تُجْعَل مساوية للمعاني متعدّدة بتعدّدها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية (ش، س، ٦٧٠، ١٠)

- مباحث الألفاظ هي ثلاثة: الأول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمّن وعلى الخارج عنه إلتزام لكن من حيث هي كذلك إحترازًا عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللازم والملزوم، ويعتبر في الإلتزام اللزوم الذهني إذ لا فهم دونه لا الخارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة. ودلالة اللفظ المركّب داخلة فيه إذ المعنى من وضع اللفظ للمعنى وضع عينه لعينه أو وضع أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى ودلالة هيئة التركيبات بالوضع أيضًا. والتضمن والإلتزام يستلزمان المطابقة. ولا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المسمّى بسيطًا ولا الإلتزام لجواز أن لا يكون له لازم بيّن يلزم من فهمه فهمه. وأما كونه ليس غيره فغير بيّن بهذا المعنى بل بمعنى أنه إذا عُلم مع المُسمّى عُلِم كونه لازمًا له هو الأول المعتبر (م، ط، ٣٦، ٢)

ألفاظ خمسة

- العام لها كلّها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضًا يُحمل على ذلك المثال؛ والنوع يُحمل على الأشخاص التي تحته، والخاصّة تُحمل على النوع التي هي له خاصّة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع؛ والعَرَض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)

ألفاظ دالة

- الألفاظُ الدّالّةُ منها المفردة ومنها المركّبة غير المفردة (ف، د، ٦٧، ١٧)
- الألفاظُ الدالّة منها مفردةٌ تدلُّ على معانٍ مفردة، ومنها مركبةٌ تدلُّ أيضًا على معانٍ مفردة، ومنها مركبةٌ تدلُّ على معانٍ مركبة (ف، ع، ١٣٣، ١)
- الألفاظُ الدالّة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: إسم وكلمة وأداة (ف، ع، ١٣٣، ٢)
- الألفاظُ الدالّةُ على الأزمنة المُحصّلة أنفسها، مثل اليوم وأمس وغد (ف، ع، ١٣٥، ٦)
- الألفاظُ الدالّة على الذي يُعرِّف ما هو كلّ واحد ممّا هو مشار إليه وليست في موضوع هي ألفاظٌ لا تُصرَّفُ أصلاً، أي لا تُجعَلُ لها كَلِم (ف، ح، ٧٥، ١٣)
- (الألفاظ) الدالّةُ على سائر المقولات الأُخر متى أُخذَت من حيث ينطوي فيها المشار إليه بالقوّة فلها أشكال، ومتى أُخذَت دالّة عليها من حيث هي مفردة في النفس عن المشار إليه الذي في موضوع فلها أشكال أخر (ف، ح، ٧٥، ١٥)
- الألفاظ الدالّة منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو كَلِم - والكَلِم هي التي يُسمّيها أهلُ العلم باللسان العربيّ الأفعال -، ومنها ما هو مركّب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)
- من الألفاظ الدالّة الألفاظُ التي يُسمّيها النحويّون الحروف التي وُضعت دالّة على معان (ف، أ، ٤٢، ٧)

ألفاظ روابط وأواصل

- يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل، مثل: «من»، أو «على» أو «ب»، أو «إلى»، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به

من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع (س، ج، ١٨٢، ١٧)

ألفاظ شرعية

- الألفاظ الشرعيّة: في القضيّة الكليّة والجزئيّة، أربعة أقسام: الأول: كليّة أريدَ بها كليّة، الثاني: جزئيّة بقيت جزئيّة، والثالث: كليّة أريدَ بها جزئيّة، والرابع: هو الجزئي الذي أريدَ به الكلّي (غ، ع، ٢٠٣، ٨)
- الألفاظ الشرعيّة فإنها مشتركة لأمرين مختلفين ولكن لبعضها أوّل ولبعضها ثانٍ أي منقول من البعض إلى البعض فالأول منقول عنه والثاني منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

ألفاظ كلية

- ما كان من الألفاظ الكليّة يدلّ على حقيقة ذات شيء أو أشياء، فذلك هو الدالّ على الماهيّة، وما لم يكن كذلك فلا يكون دالاً على الماهيّة (س، د، ٣٠، ٩)
- الألفاظ الكلّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

ألفاظ مؤلفة

- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلّفة التي تسمّى أقوالاً (س، م، ٨٧، ١١)

ألفاظ مترادفة

- إنّ من اللذات ما هو فرح، ومنه سرور، ومنه جذل. وهذه كلها ألفاظ مترادفة (س، ج، ١٣٧، ١١)

ألفاظ مركبة

- أصنافُ الألفاظ المركَّبة الأوَّل صنفان: أحدهما ما تَرَكُّبُه تركُّبُ إخبار، والآخر ما تركيبه اشتراطٍ واستثناءٍ وتقييد (ف، د، ٧٢، ١)
- يُجعَلُ في الألفاظ المركَّبة أشياءٌ ترتبط بها الألفاظُ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظُ دالّةً على معان مركّبة ترتبط بعضها ببعض. ويُتحرّى أن يُجعَلَ ترتيبُ الألفاظ مساويًا لترتيب المعاني في النفس (ف، ح، ١٤٠، ٢٠)
- الألفاظ المركّبة إنّما تتركّبُ عن هذه الأصناف - أعني عن الأسماء والكلم والحروف (ف، أ، ٥٦، ١١)
- الألفاظ المركّبة إنّما تركّب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصوّر؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم (س، م، ٤، ٢)

ألفاظ مشتركة

- تحدثُ الألفاظ المشتركة، فتكون هذه الألفاظ المشتركة من غير أن يدلَّ كلّ واحدٍ منها على معنى مشترك (ف، ح، ١٤٠، ١٥)

ألفاظ مغلطة

- الألفاظ المُغَلِّطة هي إما مشتركة وإما مغيّرة، والمشتركة منها مفردة ومنها مركّبة، والمفردة منها ما هي مشتركة في أنفسها ومنها ما هي مشتركة في أبنيتها، والمشتركة في أنفسها منها ما يُقال باتفاق ومنها ما هو مُشَكِّك ومنها مُستعار ومنها منقول (ف، س، ١٣٧، ١٦)

ألفاظ مغيرة

- الألفاظ المغيّرة منها ما تُغَيَّرُ في أنفسها ومنها ما تُغَيَّرُ في أحوالها، والمغيّرة في أنفسها منها ما تُغَيَّرُ بأسرها وتُبَدَّلُ مكانها لفظ آخر (ف، س، ١٣٨، ١)

- الألفاظ المُغَيَّرة بأحوالها التي فيها، ومنها المُغَيَّرة بأحوالها الخارجة عنها. فالمغيرة بأحوالها التي فيها منها المغيرة من أفراد إلى تركيب ومن تركيب إلى أفراد ومن تركيب إلى تركيب. والمغيرة من صوت يوهم فيه شيئًا إلى صوت يوهم فيه شيئًا آخر (ف، س، ١٣٨، ٩)

- (الألفاظ) المغيّرة أحوالها الخارجة عنها منها المغيّرة فقط كتابتها وأشكالها ومنها المغيّرة هيئة القائل وسحنته في وقت القول (ف، س، ١٣٨، ١٣)

ألفاظ مفردة

- إنّ الألفاظ المفردة، من حيث هي كليّة وجزئيّة وذاتيّة وعرضيّة، منقسمةٌ خمسة أقسام؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أنّ معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعينةٌ على معرفة الألفاظ المركبة، من حيث تقصد المعرفة بها، وأن تعتقد أنّ ههنا أحوالاً أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها لينتفع بها في معرفة أحوال الألفاظ المركّبة المقصود في المنطق، أمّا هذه فمما يُنتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق (س، م، ٣، ٩)

- للألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحدَ الوجوديْن اللذين بيّناهما حين عرّفنا موضوع المنطق. ولا ضرورة البتّة إلى معرفة تلك، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق، ولا شبه ضرورة، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئيّة؛ فإنّ ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلاً، فضلاً عن المنطق، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع؛ لأنّ هذا أمر لم يُعنَ به أحد في صناعة المنطق، وتمّت صناعة المنطق دون ذلك، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس (س، م، ٤، ١٥)

- الألفاظ المفردة؛ فإنّها لا تدلّ على معنى صادق ولا كاذب؛ ولا معانيها أو آحادها في النفس تكون صدقًا ولا كذبًا الصدق والكذب الذي في المعاني (س، م، ٨٨، ٢)

- الايجاب والسلب يلحق الموجودات المُفردَة التي يُدلّ عليها بألفاظ مُفردَة وإنما يلحق المركّبة من جهة ما يدلّ عليها بألفاظ مركّبة (ش، م، ٥، ١٤)

- المعاني المدلول عليها بالألفاظ: منها مُفرَدة يدلّ عليها بألفاظ مُفرَدة... ومنها مركّبة يدلّ عليها بألفاظ مركّبة (ش، م، ٨، ١)

- الألفاظ المُفرَدة التي تدلّ على معانٍ مُفردَة هي ضرورة دالّة على واحد من عشرة أشياء: إما على جوهر، وإما على كمّ، وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على وضع، وإما على له، وإما على أن يفعل، وإما على أن ينفعل (ش، م، ١٠، ١٣)

ألفاظ مقولة

- إنّ الألفاظ المقولة لا يُستفاد منها بالذات معرفة مجهول، اللهمّ إلاّ بالعَرَض (ب، م، ٤٣، ٧)

ألفاظ ناصة

- الألفاظ الناصة: هي التي تعبر عن المقصود صريحًا، وتزيل الإشتباه عما يكون في معرضه. ويقابلها الموهمة والمغلقة (ط، ش، ٢٥٩، ١٣)

إمّا

- الدالّ على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إمّا (س، ق، ٢٤٢، ٨)
- لفظة إمّا تستعمل باشتراك الإسم على وجوه ثلاثة: فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدلّ على ما يدلّ عليه قولك: لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه. كقولك: إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا، وإمّا أن يكون فردًا، حتى يكون الغرض فيه الدلالة على أنّ هذه أمور متعاندة، والوجه الثاني محرّف عن هذه الدلالة لإضمار شيء في النفس. وبيان ذلك أن يقول القائل: إن هذا الشيء يكون جمادًا أو حيوانًا معًا، فنجيبه بأنّه إمّا أن يكون جمادًا، وإمّا أن يكون حيوانًا، ونعني بهذا أن هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان، ولا نعني صراحًا أنّه لا يخلو عنهما؛ بل إضمارًا. والوجه الثالث أن يعبّر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين، كأنّ قائلاً قال: إنّ هذا الشيء جماد وحيوان؛ فيقال له: إمّا أن لا يكون جمادًا، وإمّا أن لا يكون حيوانًا، فتكون دلالة إمّا ليس على القسمة، ولا على أنّه لا يخلو من أن لا يكون جمادًا ومن أن لا يكون حيوانًا؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر (س، ق، ٢٤٢، ٩)
- ربّما إستعملوا لفظة إمّا في وجه آخر. فقالوا: لقيت إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، ولا عناد في ذلك البتّة؛ بل يضمر القائل: لقيت إمّا زيدًا وحده وإمّا عمرًا وحده ولم ألق غيرهما. وقد تدلّ لفظة إمّا على أنّ الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز إجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه. كقولهم: العالم إمّا أن يعبد الله، وإمّا أن ينفع الناس، وليس يشار في هذا إلاّ إلى أنّه ليس يخلو من هذين، لا على أن أحدهما يكون له وحده (س، ق، ٢٤٥، ١)
- إذا تأمّلت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم... وجدت «إمّا» الاتصال فيها بيّنًا بوسط و«إمّا» الاستثناء (ش، ق، ٢٣٦، ٢)

أمارة

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن، وإلاّ فدليلاً إقناعيًا وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (هـ، م، ٣، ٢٤)
- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو الظنّ به الظن بشيء آخر (هـ، م، ٣٥، ٨)
- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، ويُسمّى ما يوصل إلى الظن «أمارة». وهذا اصطلاح من اصطلح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ر٢، ٨، ٣)

إمتحان

- الإمتحان جزء من صناعة الجدل (أ، س، ٨٤٢، ٣)
- الامتحان هو المخاطبة التي يُقصد بها مغالطة الانسان بالأشياء الذاتية في الصناعة (ف، ب، ٩٤، ١٥)

- القصد بالامتحان هو الوقوفُ على مقدار قوّة الانسان في العلم المظنون به الكمال فيه (ف، ب، ٩٤، ١٦)

إمتحانية

- الإمتحانية هي التي تقيس من الأمور التي بحسب ظن المجيب. ومن الإضطرار أن يكون القائس عالمًا بذلك لوجود العلم له على نحو ما حُدِّد في مواضع أُخَر (أ، س، ٧٥٠، ٦)

إمتناع

- ما يعطيه الوجوب في اللاوجود وهو الإمتناع (س، ش، ٧٣، ١٨)
- سلب الممكن الكون الذهنيّ هو الإمتناع (ب، م، ١٢٢، ٥)
- الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والإمتناع ضرورة العدم (س، ب، ١١١، ٢٣)

إمتناع ذاتي

- الإمتناع الذاتي وهو أن يكون الأمر بحيث لو قُدِّر وجوده بدلاً عن عدمه لزم منه المحال عقلاً لذاته كوجود الشريك لمولانا جلّ وعلا في الألوهية (و، م، ١٥٢، ٦)

إمتناع عن سلب

- إنّ الإمتناع عن السلب، والقطع بالإيجاب، يتلازمان، وحكمهما في إستلزام إحضار الذاتيّ بالبال، إذا كانا بالفعل، وفي عدم إستلزامه إذا كانا بالقوة، واحدٌ (ط، ش، ٢٠١، ١٧)

أمر

- الأمر والتضرع والطلبة أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٣)
- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركبٌ من اسمٍ وكلمةٍ مستقبلةٍ (ف، ع، ١٣٩، ١٥)
- أما الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبًا والأمرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحدٍ من متقابليه اسمٌ يخصُّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)
- أما النداء فليست الكلمةُ المضمرة فيه إلا مقولة بإيجاب من قِبَل إنه ليس يُنادي أحدٌ لئلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمرُ والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فاضطررنا إلى أن نُسمّيها جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٦)
- إن الأمرَ إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر (ف، ق، ١٠٤، ١١)
- الأمر إذا وُجِدَ وُجِدَ بوجوده شيء آخر، وإذا ارتفع ارتفع بارتفاعه ذلك الشيء الآخر، كان الموضعُ قوي الإقناع واستعمل في أشياء كثيرة (ف، ق، ١٠٤، ١٨)
- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِلْبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٩)

- الأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة السائل مطلوبه يُسمّى باسم الحروف التي يستعملها السائلُ في الطلب أو باسم مشتقٍّ من اسم الحروف التي يستعملها السائل (ف، أ، ٤٧، ٥)
- الأمرُ الذي ينبغي أن يُستعمَلَ في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظ مركّب فإنّه يُسمّى ماهيّة الشيء، ويُسمّى أيضًا القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهرِ الشيء أو على إنّيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)
- لأنّ الأمر الذي بالعرض لا يقوّم جوهر الشيء؛ وما لا يقوّم جوهر الشيء لا يكون جنسًا له؛ وما لا يكون جنسًا للشيء لا يكون مقولة تشمله (س، م، ٧٨، ٤)
- إنّ كل محاورة لفظيّة فهي لغرض هو، إمّا طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنِّف إمّا طلبُ قولٍ وإمّا طلبُ فعل غير القول، وطلب القول يُسمّى مسئلة واستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)
- واجب علينا عندما نقصد تحديد أمر ما . . . أن يُتَصَفَّح في الأشخاص التي هي غير مختلفة ذلك المعنى الذي يُقصَد تحديده (ش، ب، ٤٨١، ٢١)
- متى كان أمران فزيدا على شيء واحد بعينه فكانت الجملة آثر مع أحدهما منها مع الآخر فهو آثر من الآخر (ش، ج، ٥٥٦، ٨)
- الأمر الأعظم هو الذي يصير به شيء واحد أعظم (ش، ج، ٥٥٦، ١٤)
- متى كان أمران أحدهما يُؤْثَر من أجل نفسه والآخر يُؤْثَر من أجل الظنّ فالمُؤْثَر من أجل نفسه آثر (ش، ج، ٥٥٦، ١٧)

أمر أعم

- الأمر الأعمّ، لا هو هويّة الشيء، ولا مفهوم إسمه بالمطابقة (س، أ، ٢٢٢، ٥)

أمر بسيط

- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سمّيناه الحدّ الحقيقي، فإن هذا ممّا لا يكون البتّة، وإن ظنّ قوم أنّه يكون، بل أطلب أن تعرفه من لوازمه العامّة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس (س، ش، ٣٦، ١٨)

أمر جزئي

- الفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلّي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي (أ، ب، ٣٧٠، ٣)

أمر عام

- الأمر العام أربعة أقسام: أحدها مشاع غير مقسوم كعيد الجماعة وصنعهم. والثّاني مقسوم غير مشاع كطعام الجماعة وشرابهم. والثّالث مثل ما هو لمن سبق كالموضع من المصلّى والجماعة. والرّابع مثل ما كمل بكماله أصل واحد، كصوت المؤذّن وطبيعة الأنس. (به، ح، ١٢٤، ١٣)

أمر كلي

- الفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلّي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي (أ، ب، ٣٧٠، ٢)
- إن كان الأمر الكلي هو قولاً ما واحدًا وليس

هو على طريق الإتفاق في الإسم، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية، لكن أكثر أيضًا بمبلغ ما هي فيه غير فاسدة؛ والجزئية خاصّة هي فاسدة (أ، ب، ٣٨٧، ٩)

أمس

- أمّا «التقدّم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدّم إسم (س، ش، ٥٨، ٥)

إمعان وسلوك

- تبيّن وظهر أن الإمعان والسلوك فقد ينقطعان ويقفان في السوالب أيضًا كما ينقطع ويقف في الموجبات (أ، ب، ٣٧٣، ١٠)

إمكان

- إنّ الإمكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى، فإنّها تعرض للكيف وللكم ولغير ذلك. وهو يقع على هذه بالتقدّم والتأخر. وهو كالوجود وكالوحدة وما أشبه ذلك، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنّه فيه (س، ق، ١٦٨، ١٢)

- معنى الإمكان... أنّه كان يكون الشيء بدلاً عن ضدّه، لا مع ضدّه (س، س، ٨٧، ١)

- الإمكان إمّا أن يعني به ما يلازم سلب ضرورة العدم، وهو الإمتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول. وهناك ما ليس بممكن فهو ممتنع. والواجب محمول عليه هذا الإمكان. وإمّا أن يعني به ما يلازم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعًا على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعًا، حتى يكون ممكنًا أن يكون، وممكنًا أن لا يكون، أي غير ممتنع أن يكون، وغير ممتنع أن لا يكون (س، أ، ٣١٧، ٤)

- معنى «الإمكان» أن يكون الحكم غير ضروريّ في نفسه، لا في الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه (س، ش، ٧١، ٦)

- الإمكان على وجوه: أحدها ما لا يكون ممتنع الوجود، وهذا القسم يدخل فيه المطلق والضروري... والثاني بمعنى ليس بضروري أي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون... الثالث بمعنى آخر وهو أن يكون الحكم غير ضروريّ البتّة، لا في وقت معيّن كالكسوف، ولا في وقت غير معيّن كالتنفّس، ولا كالتغيّر للمتحرّك، بل مثل الكتابة للإنسان. والرّابع أن يُعتبر فيه إستقبال غير مخصوص ولا معيّن، بل أي استقبال كان، لا استقبالاً مبتدئه آن محدود، وإلاّ كانت الموضوعات مخصّصة (مر، ت، ٦٥، ٨)

- عكس الموجب في الإمكان يكون ممكنًا عامًّا لا يرجع السلب منه إلى الإيجاب (مر، ت، ٩٥، ٥)

- الإمكان قد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع، وعلى هذا التفسير فما ليس بممكن فهو ممتنع، فالواجب داخل في هذا الممكن. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب معًا، ويكون التقسيم بحسب هذا التفسير ثلاثة: الممكن والواجب والممتنع. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب بحسب الذات والوصف والوقت وهو كالكتابة للإنسان، ويكون التقسيم بحسب هذا التفسير أربعة الواجب والممتنع

والممكن الذي يكون ضروريًا بحسب الوصف والوقت والذي لا يكون ضروريًا بحسب شيء من هذه الإعتبارات. وقد يراد به شيء آخر وهو أن يكون الإلتفات إلى كيفية الحمل لا بحسب حال الحاضر والماضي بل بحسب الإستقبال، وهو أن يكون المعنى غير ضروريّ الوجود والعدم في أي وقت فرض في المستقبل، وهو ممكن. ومنهم من شرط في هذا الممكن أن يكون معدومًا في الحال ويظن أنّه إذا كان موجودًا في الحال فقد صار ضروريّ الوجود، وما صدق عليه أنّه ضروريّ الوجود لا يصدق عليه أنّه ممكن الوجود، لكنّه لا يعلم أنّه إذا فرَضه معدومًا في الحال فقد صار واجب العدم في الحال، فإن لم يصر هذا لم يصر ذلك (ر، ل، ١٦، ٣)

- (الإمكان) يقابل (الضرورة) (ط، ش، ٣٠٨، ٥)

- (الإمكان) وضع أولاً، بإزاء سلب الإمتناع، فالممكن بذلك المعنى، يكون واقعًا على الواجب، وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع (ط، ش، ٣١٨، ١)

- الإمكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة، بل معنى يلازمه؛ وذلك لتغاير مفهوميهما (ط، ش، ٣١٨، ٩)

- اللاضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول الإمكان العاميّ وهو سلب الضرورة المطلقة عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف للحكم وهو المستعمَل عند الجمهور. الثاني الإمكان الخاصّي وهو سلبها عن الطرفين جميعًا وهو المستعمَل عند الحكماء، والمواد بحسبه ثلث مادة الوجوب والإمكان والإمتناع، ولا يمتنع تسمية الأول عامًّا والثاني خاصًّا لكون الأول عامًّا والثاني خاصًّا. الثالث الإمكان الأخصّ وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقتية عن الطرفين. الرابع الإمكان الإستقبالي والأول أعمّ ثم الثاني والثالث أخصّ من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود في الإستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أنّ ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩)

- «الإمكان» يستعمل على وجهين: إمكان ذهني، وإمكان خارجي (ت، ر٢، ٦٧، ٢٧)

إمكان خارجي

- «الإمكان الخارجي» فأن يعلم إمكان الشيء في الخارج. وهذا يكون بأن يعلم وجوده في الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه. فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودًا، ممكن الوجود، فالأقرب إلى الوجود منه أوْلَى (ت، ر٢، ٦٨، ٤)

إمكان خاص

- الإمكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين (و، م، ١٤٣، ٤)

- الإمكان الخاص فليس فيها إلا مفهومان متلازمان متعاكسان وهما كونه ممكنًا وجوده وممكنًا عدمه (و، م، ١٥٥، ١٥)

إمكان ذهني

- الإمكان الذهنيّ أنّ فيه أيضًا مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه مشروط وهو الذي إنّما يصير معلومًا بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك

السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

- الإمكان الذهني وفيه أيضًا مطلق الإمتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

- «الإمكان الذهني» أن يعرض الشيء على الذهن فلا يعلم امتناعه، بل يقول «يمكن هذا»، لا لعلمه بإمكانه، بل لعدم علمه بامتناعه، مع أنّ ذاك الشيء قد يكون ممتنعًا في الخارج (ت، ر، ٢، ٦٨، ١)

إمكان سلب

- إنّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أنّ سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٤)

إمكان عامي

- قد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يُرجّح ويوجب الظن الضعيف أو القوي أو لا يحضر أيضًا، بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته، هذا الإمكان أعني الذي بالإعتبار الذهني هو الذي يُسمّى الإمكان العاميّ إذا قيل مطلقًا (ب، م، ٨٠، ٨)

إمكان وقوة

- فرق بين الإمكان والقوة القسيمة للفعل، فإن ما بالقوة لا يكون بالفعل ولا ينعكس إلى الطرف الآخر واللادوام، أما لا دوام الفعل وهو الوجودي اللادائم أو لا دوام الضرورة وهو الوجودي اللاضروري (م، ط، ١٥٠، ١)

أمكنة مغلطة

- الأمكنة (المُغَلّطة) التي فيها يغلطُ الناظرُ في الشيء وفي الأمور التي شأنها أن تزيلَ الذهنَ عن الصواب من كل ما يُطلبُ إدراكه (ف، س، ١٣٢، ١)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير تركيب إلى أفراد، مثل قولنا الخمسة هو مجموعُ زوجٍ وفرد، فهو زوجٌ وفرد فإذًا الخمسة زوج، فإذًا ما هو فرد فهو زوج (ف، س، ١٣٦، ٢)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير أفراد إلى تركيب، مثال ذلك: إن زيدًا أعمى فهو إذًا أعمى القلب (ف، س، ١٣٦، ٤)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير تركيب إلى تركيب وذلك أن يكونَ لفظٌ إذا رُكّبَ مع لفظ دلّ على شيء، فإذا رُكّبَ مع غيره تغيّرت دلالته فيُسامح فيؤخذ مع ذلك مرّة ومع هذا مرة، وذلك مثل قولنا بصير فإذا رُكّبَ إلى العينِ فقيل فلان بصير بعينه دلّ على شيء، وإذا قيل بصير بالطب دلّ على جودة المعرفة بالطب (ف، س، ١٣٦، ٦)

- (من الأمكنة المُغَلّطة) تغيير الشكل وهذا إنما يَغْلُط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات مثل قوله تعالى: ﴿عذابي أُصيب به من أشاء﴾ (ف، س، ١٣٦، ١٢)

- (من الأمكنة المُغَلّطة) تغيير الاعراب مثل ما قيل في لا يقتل قرشي صبرًا فإن اللام من قوله لا يقتل متى رُفِعَت دلّت على معنى. وإذا جُزِمَت دلّت على معنى (ف، س، ١٣٦، ١٥)

- (من الامكنة المُغَلّطة) تغيير التصاريف، مثل قولنا ليس بإمكانٍ يفعل وليس بممكن أن يفعلَ (ف، س، ١٣٦، ١٨)

- (من الامكنة المغلّطة) تغييرُ ترتيب أجزاء القول، مثل قولنا بالواجب ليس يفعل وليس بالواجب يفعل (ف، س، ١٣٧، ١)
- (من الامكنة المغلّطة) تغيير الأحوال المُضافة إلى القول وهي الأحوالُ الخارجة التي بحسبها يخرجُ قولُ القائل فيكون المُفْهِمة للمعنى المقصود ليست الألفاظ وحدها لكن تلك الأحوال معها (ف، س، ١٣٧، ٣)
- (من الامكنة المغلّطة) تغيير الأصوات المُقترنة بالقول والإشارات التي تدلّ على الشيء مع القول (ف، س، ١٣٧، ٦)
- (من الامكنة المغلّطة) تغيير سحنة القائل المُضافة إلى القول، مثل أن يكون وجهُ القائل وجهَ من رُعِبَ أو فرح أو أن يكون شيمته عند القول شيمة من لحقه انفعال (ف، س، ١٣٧، ٨)
- (من الامكنة المغلّطة) تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه، مثل قولنا الذي يُبْصِرُ الإنسانَ يَبصُرُ. إذا غيّر، وقيل هكذا الذي يُبْصِرُ الإنسانُ يَبْصُرُ، ثم أُضيف إليه قولنا والإنسان يُبْصِرُ الحجرَ لزم عنه في الظاهر أن الحجر يَبْصُرُ (ف، س، ١٣٧، ١٠)

أمهات

- المطالب العلميّة تنقسم إلى أصول. وإلى فروع. والأصول هي الكليّة التي لا بد منها، ولا يقوم غيرها مقامها ويسمّى بالأمهات. والفروع هي الجزئيّة التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها. والأمّهات قد قيل: إنّها ثلاثة، هي بالقوة ستة، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لِمَ) لأن كل واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنّها أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان للتصوّر، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق، وهما (هل) و(لِمَ). فمطلب (هل) يشتمل على: بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل زيد موجود؟ وعلى مركّب، يكون الموجود فيه رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟ (ط، ش، ٥٣٩، ٦)

أمور

- قد يظنّ بنا أنّا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السوفسطائيين الذي هو بطريق العَرَض، متى ظُنَّ بنا أنّا قد تَعَرَّفنا العلّة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلّة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى (أ، ب، ٣١٢، ٩)
- الأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة (أ، ب، ٣٨٩، ١٠)
- من الأمور ما هي من الإضطرار، ومنها ما هي على أكثر الأمر، ومنها ما هي على أيّ الأمرين إتفق. فإنْ وَضَع واضعٌ ما هو من الإضطرار على أكثر الأمر، أو ما هو على أكثر الأمر من الإضطرار، إما هو بعينه، وإما المضادّ لما هو على أكثر الأمر - فإنه أبدًا يُعطي موضعًا للحجة عليه (أ، ج، ٥١٧، ٧)
- الأمور... منها الواجب، ومنها الممتنع، ومنها الممكن (ق، م، ٤٥، ٩)
- الأمور التي يوجد لها أشياء متقدّمة ومتأخّرة صنفان، أحدهما التي متقدّماتها أعرف عندنا من المتأخّرات عنها، وما كان كذلك كانت النقلةُ فيها من الأقدم. فالأقدم الى المتأخّر فالمتأخّر على النظام، على أن تُجعل المتقدّمة

حدودًا وسطى في البراهين على الاطلاق، والثاني هو الذي المتأخرات عنه أعرف عندنا من المتقدّمات له. فما كان كذلك فإنّا نحدُّه أوّلاً بأعرف المتأخرات عندنا، ثم ننتقلُ منها الى التي هي أقدم، بأن نجعلَ المتأخرةُ حدودًا وسطى في الدلائل، بمنزلة ما عليه الأمر في أكثر الأمور الطبيعية (ف، ب، ٥٠، ٢٢)

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقادَ للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بطريق خطبيّ، وكذلك الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقادَ لِما هو حقٌ بيقين غير التي تسوقه إلى أن ينقادَ للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

- الأمورُ التي توجدُ مطلقةً وتوجدُ مفصّلةً فإنّ معرفةَ المطلق منها والمجملَ العامّ تتقدّم معرفة الأمور التي تخصُّ واحدًا واحدًا من المفصّلات (ف، أ، ٩٨، ٢)

- الأمور إما أن تكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجب الأرض له عن نور الشمس. وإما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركًا للضلع. وإما ممكنة (ز، ق، ٩٥، ١٣)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة. «والتي على الإطلاق» فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأمّا التي بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلّق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافةً؛ مثل القوّة، من حيث هي لذي القوّة، والعِلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفيّة وإن كانت مضافةً، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرفٍ ما صار مضافًا إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرفِ فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- إنّ الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنّها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إنّ الأمور التي تلزمها الإضافة، منها ما وجوده ليس إلّا فيما له إليه الإضافة، ومنها ما تتعلق به إضافتان. إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه. فإنّ العلم بشيء خارج، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه، وبالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله. ومنها ما يمكن له كلا الأمرين، مثل العلم: فإنّه يجوز أن يكون بالعالم أيضًا إذا علمت النفس ذاتها. وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودًا في المضاف إليه البتّة، مثل الضعف، فإنّه ممتنع أن يكون عارضًا في النصف (س، ج، ١٨٣، ٩)

- الأمور التي ليست متقابلة بالتضاد وهي معًا، فهي إمّا متضايفات، وإمّا أمور كالأنواع التي تحت جنس واحد. وهذه لا يتقدّم بعضها بعضًا في المعرفة بوجه، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض؛ وهذا موضع علميّ (س، ج، ٢١٢، ١٨)

- من جملة الأمور التي يُدلّ عليها بالقول المعرّف هي الأعدام، وليست هي بالحقيقة ذواتًا ولا أمورًا موجودة، وإلاّ لأرتكم منها في الشيء الواحد ما لا نهاية له، ولا هي بسيطة بالحقيقة. وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة

والعجز والسكون، والنحو الذي يُتصوّر فيها يُصوّر بقياس ما إلى شيء ونسبة (س، ش، ٤٠، ٤)

- الأمور وجود في الأعيان ووجود في النّفس يكون أثارًا لتلك الأمور الموجودة في الأعيان (مر، ت، ٣٨، ٨)
- يشتمل (كتاب المقولات) على الأمور التي تجري... مجرى الأصول الموضوعة والحدود (ش، م، ٣، ٩)
- قياس الجواهر الأوّل إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كلّيات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٩)
- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها مُعدَّة لأن يكون عنها الشيء ومقابله على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)
- (الأمور) التي لا تحدث بالإتفاق... هي الأنواع... والتي تحدث بالإتفاق... هي الأشياء التي سببها الصناعة أو الطبيعة (ش، ب، ٤٧٢، ٢٤)
- الأمور التي تحدث بالرويّة والفكر، وكذلك الحادثة عن الطبيعة، بعضها بالإتفاق والبَخْت وبعضها ليس بالإتفاق (ش، ج، ٤٧٢، ٢٠)
- الأمور التي من خارج إما شهادة وذلك: إما واحد مقبول، وإما الأكثر، وإما الجميع، وإما معنى (ش، ج، ٥٢٩، ٧)
- الأمور المتضادة نظائرها أيضًا متضادة (ش، ج، ٥٤١، ١٤)
- الأمور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها إذ كان بها كون الشيء المحدود واحدًا (ش، ج، ٦٠١، ١)
- الأمور المعلومة بـ«التواتر» و«التجارب» قد يشترك فيها عامة الناس، كاشتراك الناس في العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛ واشتراكهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رآه (ت، ر١، ١٠٧، ٣)

أمور اضافية

- اللوازم أو الأمور الإضافيّة التي لا تتقوّم بها ماهيّة شيء (س، م، ٨٢، ١١)

أمور بسيطة

- إنّ الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود، وإنّما لها رسوم، والرسوم من اللوازم التي لا بدّ منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في الوجود، وإن لم تكن في الماهيّة وما كان كذلك (س، ش، ٤٥، ١٤)

أمور جزئية

- إن الأمور الجزئيّة والحسيّة هي أقرب إلى العلوم الجزئيّة، كما أنّ الأمور العامّة العقليّة أوْلى بأن تكون مبادىء للعلوم الكليّة (مر، ت، ٢٣٧، ٦)

أمور ضرورية

- الأمور الضروريّة على وجهين: أمور ضروريّة في اللزوم من غير أن يكون بعضُها لبعض ضروريًّا في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجيّة، وقد أوضحنا قبلُ أنها لا تنفع في كسب العلم اليقيني، وضروريّة في الجوهر والطبيعة، وهي الأمور الموجودة بذاتها. أمّا الداخلة في حدّ الموضوع فهي ضروريّة للموضوع في جوهره. وأمّا التي الموضوعُ داخلٌ في حدّها فالموضوع لها ضروريٌّ في الجوهر، وهي ضروريّة للموضوع في اللزوم

أيضًا (س، ب، ٩٤، ١٦)

أمور عامة عقلية

- إن الأمور الجزئيّة والحسيّة هي أقرب إلى العلوم الجزئيّة، كما أنّ الأمور العامّة العقليّة أوْلى بأن تكون مبادىء للعلوم الكليّة (مر، ت، ٢٣٧، ٧)

أمور عامة وخاصة

- إذا قايسنا بين الأمور العامّة والخاصّة في العقل وجدنا الأمور العامّة أعرف عند العقل. فإذا قايسنا بينهما في الأمر المقصود في الطّبيعة الكليّة وجدنا الأمور النّوعية أعرف عند الطّبيعة. وإذا قايسنا بين الشخصيات المعيّنة وبين الأمور النّوعيّة عند العقل، لم نجد لتلك الشّخصيات عند العقل مكان تقدّم وتأخّر إلاّ أن يستشرك القوّة الحاسّة فحينئذ تكون الشخصيّات أعرف عندنا من الكليّات؛ فإنّ الشخصيّات ترتسم في القوّة الحاسّة ثم يقتبس منها العقل الطّبائع العامّة على ما ستعرفه في علم النفس. فإذا ابتدأنا من الأمور العامّة وسلكنا ما بعدها من الأنواع كنّا مبرهنين. وإذا ابتدأنا من المحسوسات وسلكنا إلى الكليّات كنّا مستدلّين (مر، ت، ٢٠٧، ١٦)

أمور عامية

- الأمور العامية المطلقة التي تسوقُ الذهنَ إلى الانقياد المطلق تُسمّى المقاييس والقياسات (ف، أ، ٩٨، ١١)

أمور مجانسية لموصوف

- الأمور المجانسة للموصوف، أي الأمور المشاركة للموضوع في طبيعته والمتسلّم أن جنسها واحد (س، ج، ١٦٦، ٣)

أمور مجهولة

- إنّ الأمور المجهولة إذا طلبت فإنّما يتوصّل إليها في أكثر الأمر بأن تورد أولاً قياساتٌ جدليّة على سبيل الإرتياض، ثم يُتخلّص منها إلى القياس البرهانيّ (س، ب، ٩، ١١)

أمور مظنونة

- الأمور المظنونة ممكنة والظن بها ليس يصادق دائمًا، بمنزلة ما يظن الإنسان أن الغيم يتبعه المطر (ز، ب، ٢٦٧، ٣)

أمور معلومة

- الأمور المعلومة هي كلّية وضرورية والعلم بها ضروري وصادق دائمًا (ز، ب، ٢٦٧، ٢)

أمور مفردة

- الأمور المفردة التي تؤلّف منها المقدّمات التي منها تؤلّف قياساتها. وهذه تكون حدود المقدّمات لا محالة (س، ج، ٥٣، ٦)

أمور موضوعة

- الأمور الموضوعة في مبادىء العلوم، منها معانٍ مفردة ومنها معانٍ مركّبة. والمفردة إمّا أن تكون أعراض موضوع الصّناعة، أو تكون موضوع الصّناعة، أو يكون داخلاً في موضوع الصّناعة مقوّمًا له. فما كان من أعراض موضوع الصّناعة فهو المطلوب في الصّناعة فلا يصحّ أن يوضع وجوده؛ فإنّه لو كان بيّنا وجوده لما كان يطلب في الصّناعة ولكنّه يجب أن

يوضع شرح اسمه في المبادىء. وما كان داخلاً في موضوع الصّناعة فلا بدّ من أن تُفهم حقيقته ويُعترف بوجوده؛ فإنّه إنْ لم تُفهم ماهيّته لم يمكن أن يُتعرّف شيء من أمره. وإن لم يوضع وجوده فكيف يطلب وجود شيء له؟ والمركّب النّافع في العلوم لا محالة قضيّة، فيجب أن يوضع وجودها لا محالة. وهذه القضيّة إمّا أوّليّة، وإمّا مصادرة، وإمّا اصول موضوعة (مر، ت، ٢٠١، ١٣)

أمور نوعية

- إذا كان بعض الأمور النوعيّة إذا عرض لها شيء واحد - وهو مع ذلك العَرَض كشيء واحد - فسُمّي باسم مثل الجرادب، فإنّ الجرداب إسم يقع على كليّة شيء موضوعه الماء، والماء - كما تعلم - طبيعة نوعيّة، فإذا حصل في موضعه شكل عن حركة، كان للجميع ذلك الشيء، وكان جردابًا؛ فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل، ولا الماء المجرّد، بل مجموعهما. فإذا أخذ مثل هذا الشيء، وفقد في تحديده جنسه، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس، فأشكل الأمر. وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود، . . . وليس لها أجناس حقيقيّة، بل أجناسها المتخيّلة لها إمّا من الأمور الجنسيّة المركّبة التي تركّب من مقولات شيء، أو من الشيء المطلق مع مقولة، وعلى ما علمت في موضعه (س، ج، ١٩٤، ٧)

أن

- معنى (انّ) الثباتُ والدوامُ والكمالُ والوثاقة في الوجود وفي العلم بالشيء (ف، ح، ٦١، ٨)
- في اليونانيّة «أنْ» و «أوْن»، وكلاهما تأكيد، إلاّ أنّ «أوْن» الثانية أشدّ تأكيدًا، فإنّه دليلٌ على الأكملِ والأثبتِ والأدوم. فلذلك يُسمّون الله بـ «أوْن» ممدود الواو، وهم يخصّون به الله، فإذا جعلوه لغير الله قالوها بـ «أنْ» مقصورة (ف، ح، ٦١، ١١)
- يشبه أن تكون لفظة «إنّ» شديدة القوّة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالمتوسطة (س، ق، ٢٣٥، ٨)
- «أنّ» وما في حيّزها في تقدير المصدر المفرد، و«إنّ» المكسورة وما في حيّزها جملة تامة (ت، ر١، ١٧٩، ١٣)
- قال النحاة قاطبة إنّ «إنّ» تكسر إذا كانت في موضع الجملة - والجملة خبر وقضية - وتفتح في موضع المفرد الذي هو جزء القضية. ولهذا يكسرونها بعد «القول»، لأنّهم إنّما يحكون بـ«القول» الجملة التامة (ت، ر١، ١٧٩، ١٥)

إن الشيء

- ليس يُسمّونَ ما سبيله أن يُجابَ به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسمّونه إنّ الشيء (ف، ح، ٦٢، ٢٠)
- «إنّ الشيء» هو وجوده (ز، ب، ٢٦٩، ١١)

إن وأن

- حرف إنْ وأنْ لا يُستعمَلُ إلاّ في الإخبارِ فقط دون السؤال (ف، ح، ٦١، ١٦)

أن يفعل

- أن يَفْعَلَ فهو أن ينتقل الفاعل باتصال على النِسَب التي له إلى أجزاء ما يحدثُ في الشيء الذي ينفعلُ حين ما ينفعل (ف، م، ١١٥، ٩)
- أنواعُ جنسِ أن يَفْعَلَ على عدد أنواع جنس أن

يَنْفَعِلَ، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيّر والحركة يُقابله نوعٌ من أنواع التغيير والتحريك (ف، م، ١١٦، ٤)

- معنى أن يفعل هو أن تتبدّلَ على الجسم النسبُ التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزمُ من ذلك أن يكونَ تحت المضاف، كما أنّ الذي ينفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان ينفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنّه ليس تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلاّ كتبدّل الكيف على ما ينفعل حين ما ينفعل (ف، ح، ٩٣، ٩)

- «أن يفعل» هو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره غير قارّ الذّات بل لا يزال يتجدّد ويتصرّم، كالتّسخين والتبريد وهو التحريك (مر، ت، ٣٥، ١)

- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)

- أن يفعل ومعناه: نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره، غير باقي الذوات؛ بل لا يزال يتجدّد. كـ(التسخين) و(التحديد) و(القطع) (غ، ع، ٣٢٧، ٧)

- أن يفعل هو نسبة الجوهر إلى أمرٍ موجود منه في غيره، غير باقي الذوات، بل لا يزالُ يتجدّد كالتسخين والتحديد، والقطع (غ، ع، ٣٥٢، ٩)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثرًا غير قارّ الذات فحاله ما دام يؤثّر هي أن يفعل، وذلك مثل التسخين ما دام يُسخّن (سي، ب، ٧٢، ١٨)

أن يفعل وان ينفعل

- أنواعُ جنسِ أن يَفْعَلَ على عدد أنواع جنس أن يَنْفَعِلَ، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيّر والحركة يُقابله نوعٌ من أنواع التغيير والتحريك (ف، م، ١١٦، ٤)

- كما يوجدُ التضاد في أنواع أن يَنْفعلَ كذلك يوجد في أنواع أن يَفْعَلَ، فكما أن ينهدمَ مضادٌّ لأن ينبني، كذلك أن يهدم مضاد لأن يبني (ف، م، ١١٦، ١٠)

- كما يوجد التضاد في أنواع أن ينفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل (ف، م، ١١٦، ١٠)

- معنى أن يفعل هو أن تتبدّلَ على الجسم النسبُ التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزمُ من ذلك أن يكونَ تحت المضاف، كما أنّ الذي ينفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان ينفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنّه ليس تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلاّ كتبدّل الكيف على ما ينفعل حين ما ينفعل (ف، ح، ٩٣، ٨)

- أمّا مقولة «أن يفعل» و«أن ينفعل»، فيُتوهّم في تصوّرها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتّة في الحدّ الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع، بل لا يزال يفارق على إتصاله بها الشيء أشياء، ويتوجه على شيء ما دامت موجودة، كالتسوّد ما دام الشيء يتسوّد، والتبيّض ما دام الشيء يتبيّض، والحركة من مكان إلى مكان. فالشيء

الذي فيه هذه الهيئة على إتصالها، فهو مُنفعِل ويَنفعِل، وحاله هي أن يَنفعِل، والشيء الذي منه هذه الهيئة على إتصالها، فهو من حيث هو، منسوب إليها، فحاله هي أن يفعل (س، م، ٢٣٥، ١٧)

- أمّا لفظة، «أنه ينفعل»، «وأنّه يفعل»، فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية، وكذلك القيام، الذي هو النهوض والجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر، فيسمّى أيضًاجلوسًا، هما اللذان إمّا أن يكونا من هذه المقولة، أو يناسبا هذه المقولة (س، م، ٢٣٦، ١٣)

- (أن يفعل وأن ينفعل) تقبل التضاد، فإن التوجه من ضد إلى ضد، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه، وموضوعهما واحد وبينهما أبعد الخلاف، وذلك كابيضاض الأسود، وإسوداد الأبيض؛ وكصعود السافل ونزول العالي. وأيضًا فإنّها قد تقبل الأشد والأضعف، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد، فإن القرب من ذلك، وهو حدّ، مبلوغ إليه من السواد، بالقياس إلى الإسوداد الذي هو سكون في السواد (س، م، ٢٣٧، ٣)

أن يكون له

- «أن يكون له» كقولك: مُتَنَعّل، مُتَسَلّح (أ، م، ٦، ٩)

أن ينفعل

- أن يَنْفَعِلَ هو مصيرُ الجوهرِ من شيء إلى شيء وتغيُّرُه من أمر، وما دام سالكًا فيما بين الأمرين على اتصال يُقال فيه أنه ينفعل (ف، م، ١١٣، ١٠)

- أعلى ما يُعرِّف فيه أن ينفعلَ يُسمّى أن ينفعل (ف، ح، ٧٢، ١٦)

- «أن ينفعل» هو نسبة جوهرٍ إلى حالة فيه بهذه الصفة، مثل التقطُّع والتسخُّن وهو التحرُّك، بل الحركة بعينها (مر، ت، ٣٥، ٣)

- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٦)

- (أن ينفعل) وهو نسبة الجوهر المُتغيِّر إلى السبب المُغيِّر، فإن كل (منفعل) فعن فاعل. وكل (مُسخَّن) و(مُتبرِّد) فعن (مُسخِّن) و(مُبرِّد) بحكم العادة المطّردة، عند أهل الحق وبحكم ضرورة الجبلّة عند المعتزلة والفلاسفة (غ، ع، ٣٢٧، ٢١)

- أن ينفعل هو نسبة الجوهر المتغيِّر إلى السبب المغيِّر (غ، ع، ٣٥٢، ١٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- «أن ينفعل» فهو تأثُّر الشيء من غيره ما دام في التأثر كالتَّسخُّن والتبرّد والتقطع (سي، ب، ٧٢، ٢٠)

أنحاء التعليم

- أنحاء التعليم تختلفُ بحسب اختلاف الأمور التي تُستعمَلُ في التعليم وبحسب اختلاف جهاتِ استعمال كثير من تلك الأمور عند التعليم (ف، أ، ٨٧، ٨)

إنشاد

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٧)

- أمّا الإنشاد، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع إعتقاد وتصديق البتّة (س، ج، ١٧، ٦)

انطواء

- أعني بالانطواء تضمّن المقول على الكل جهة المقدّمة الصغرى وانطواءها تحت حمل الحدّ الأكبر على الأصغر (ش، ق، ٢٠٩، ٢٦)

انعكاس

- في الشكل الأوّل تكون المقاييس، إذا إنعكست، بالشكل الثاني والثالث، وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبدًا تبطل بالشكل الثاني والثالث؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأوّل والثالث؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبدًا تُنقض بالشكل الأول، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقض بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالإنعكاس في الشكل الأوّل والثاني؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأكبر منه تُنقض أبدًا بالشكل الأوّل، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تُنقض (أ، ق، ٢٦١، ١٥)

- يكون الإنعكاس من الحدود ومن الخاصّة ومن الجنس. مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشّاءٌ ذو رِجْلين، كان الذي يعكسه فيقول: إنه حيّ مَشّاء ذو رجلين صادقًا. وكذلك أيضًا من الجنس: فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حَيٌّ فهو حَيٌّ. ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصّة أيضًا. وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابلٌ للنحو (أ، ج، ٥٠٣، ٢)

- القضية التي تتبدل كمّيتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقُه محفوظًا دائمًا في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)

- الموجبة الجزئية أيضًا فإن جزئيها لا يفترقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شُرِطَ فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعًا، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائمًا (ف، ق، ١٨، ١٣)

- الانعكاس في المقدمة الكبرى فضلٌ لا يحتاج إليه في أن تكون نتيجته ضرورية اللزوم، بل يجتزأ في ذلك أن تكون (آ) موجودة في كل ذلك المعنى الذي هو (ب) وإن لم ينعكس، وذلك أن انعكاسه ليس يزيدُ في اضطرارية لزوم ما يلزم عنه (ف، ق، ٤٤، ١٩)

- معنى الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافًا إليه، فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب (سي، ب، ٦٦، ١٣)

انعكاس ضروب الأول إن أريد إبطال صغراه يكون إلى الثاني، وإن أريد إبطال كبراه يكون إلى الثالث، وانعكاس ضروب الثاني عند

إبطال صغراه إلى الأول وعند إبطال كبراه إلى الثالث، وانعكاس ضروب الثالث عند إبطال صغراه إلى الثاني وعند إبطال كبراه إلى الأول (سي، ب، ١٧٨، ١٥)

- أعني بالانعكاس أن يتبدّل ترتيب أجزاء القضية فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً (ش، ق، ١٤٤، ٦)

- الإنعكاس لا يطرد في جميع المواد. هذا هو المراد من قولنا: لا تنعكس (ط، ش، ٣٧٠، ٤)

إنعكاس القضية

- القضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس، وانعكاس القضية هو أن يتبدّل ترتيب جزئيها، فيصير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعًا. وتبقى كيفيتها وصدقها محفوظين دائمًا في أيّ مادة كانت في جهة (ف، ق، ١٧، ٩)

إنعكاس القياس

- أما إنعكاس القياس فهو أن نبيّن بإنعكاس نتيجة القياس: إما على أن الحدّ الأكبر ليس بموجود في الأوسط، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر. لأنه يجب ضرورة إذا عُكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى، لأنها إن لم تبطل، ولا النتيجة تبطل (أ، ق، ٢٥٤، ١٥)

- إن تأمّلت ضروب المقاييس في الأشكال الثلثة وجدت انعكاسات القياس من الشكل الأوّل تكون إلى الثاني والثالث؛ ولكن إذا أريد إبطال الكبرى كان من الثالث، أو الصغرى كان من الثاني؛ وأما في الثاني فإنّه يبطل صغراه بالأوّل وكبراه بالثلث؛ وفي الثالث يبطل صغراه بالثاني، وكبراه بالأول (مر، ت، ١٧٩، ٤)

إنفصال

- الإنفصال ليس هو سلب الإتصال، ولا الإتصال سلبه، بل سلوبهما غيرهما (ب، م، ٧٨، ١٠)

- الانفصال فليس ضد الاتصال، فإن الضدين ذاتان وجوديان (سي، ب، ٦٤، ٥)

- الانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال (سي، ب، ٦٤، ٥)

إنفعال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حالٌ للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٥)

- كل كيفيّة سهلة التغيّر تسمّى إنفعالاً (س، م، ٢٠٠، ٢)

- إعلمْ أنّه إنّما قيل «أن ينفعل» و«أن يفعل»، ولم يُقَل إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضًا للحاصل الذي قد إنقطعت الحركة إليه، فإنّه يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل وإستقرّ، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل، قد يقال عند إستكماله، وقد يقال حين ما يقطع (س، م، ٢٣٦، ١٠)

- الإنفعال على الجملة تغيّر، والتغيّر قد يكون من كيفيّة إلى كيفية، مثل تصيير الشعر من السواد إلى البياض؛ فإنه غيّرَهُ الكِبَر على التدريج، وصيّره من السواد إلى البياض قليلاً قليلاً بالتدريج (غ، ع، ٣٢٨، ٢)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٨)

إنفعالات

- إنّ الكيفيّة كيفٌ ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفيّة لا تخلو إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإحالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإحالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلّقًا بالكم من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلّقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفوس، فالتي تلتئم ما بينها أفعال وإنفعالات، هي التي تسمّى كيفيات إنفعاليّة وإنفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)
- أمّا الذي يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذي إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما، لم يصلح أن يجاب به، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه. وقد جرت العادة أنّه إنّما يُعرَفون بالكيفيّات التي تلزمهم، فلا يقال لمن خُلِق أحمر البشرة أنّه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غيّر لونه، فلذلك لم تسمّ هذه كيفيّات بل إنفعالات (س، م، ١٩٩، ٢)

إنقطاع

- مغالطات في الكلام يتعذّر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)

إنقلاب القضية

- إذا تبدّل ترتيبُ جزئيها (القضية) وبقيت كيفيتها محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظًا في جميع ما هو من تلك المادة سُمّي ذلك انقلاب القضيّة لا إنعكاسها (ف، ق، ١٧، ١٣)

إنقياد الذهن

- انقيادُ الذهن منه عامّ ومنه مفصّل، وكان العامُ عامًا لتلك المفصّلات (ف، أ، ٩٧، ١٤)

إنقياد شعري

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقادَ للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بطريق خطبيّ، وكذلك الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقادَ لِما هو حقٌ يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقادَ للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

إنما

- لفظة (إنّما) إذا دخلت على القضيّة، دلّت على نفي العموم عن المحمول، وهو معنى قوله (يجعل الحمل مساويًا أو خاصًا بالموضوع) (ط، ش، ٣٠١، ٦)

أنواع

- الأنواع تُحْوَى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)
- أما الأنواع فليست تُحمل على الأجناس (في، أ، ١٠٥٦، ١)
- الأنواع تَفْضُل على الأجناس بالفصول التي تخصّها. وأيضًا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس، ولا الجنس نوع أنواعٍ (في، أ، ١٠٥٦، ٢)
- إذا عَرَّفَ (السائل) جنسَه العالي (للنوع) فينبغي أن يُقَسِّمَه بالفصولِ المقوّمة لأقرب الأنواع إليه. ثم يَعمِدُ من تلك الأنواع التي أخذ فصولَها إلى الذي تحتَه النوع المطلوب فيُقَسِّمُه بالفصول المقوّمة لأقرب الأنواع إليه أيضًا (ف، د، ٨٣، ٥)
- هذه الأجناسُ (العالية) والأنواعُ التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولاتٌ للأشياء المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)
- الأنواعُ المختلفةُ التي تحتَ جنس واحد فإنّ فصلَ كلّ واحد منها الذاتيّ المقوّم له يُحمَلُ كلَّ واحد منها على جنس تلك الأنواع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٥)
- لمّا كانت الأنواعُ تأتلفُ حدودُها من الأجناس والفصول، صارت الفصولُ التي تليقُ أن تؤخذَ جزء حدّ النوعِ يُقالُ إنّها فصول مقوِّمة للنوع، وهي الفصولُ الذاتيّة التي تُحمَل على النوع حملاً مطلقًا (ف، أ، ٨١، ١٤)
- إنّ الأنواع تَفْضُل بخصوصها على عموم أجناسها بإختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها، كإختصاص الانسان دون الحيوان بالناطق والفرس بالصاهل (ب، م، ١٥، ١٠)
- الأنواع أولَى بالجوهرية من الأجناس، لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص. فإن النوع يمكن أن يُقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلّي آخر هو جنس (سي، ب، ٥٩، ١٨)
- الأنواع أحقّ بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ٢٠)
- التي لا تحدث بالإتفاق... هي الأنواع (ش، ب، ٤٧٢، ٢٤)
- إنْ كان بين الأنواع متوسِّط فبين الأجناس متوسِّط (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)
- قولهم (المنطقيون) بـ«أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليّات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه - من بعض الوجوه - قول من يقول «المعدوم شيء» (ت، ر١، ٨٤، ٨)

أنواع الأنواع

- أما أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما، وليست بغير نهاية. وأمّا الأشخاص التي هي بعد أنواع الأنواع فبغير نهاية (في، أ، ١٠٣٢، ٥)
- إنّ هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٨)

أنواع سافلة

- الأنواع السافلة لا توجد لها فصول مُقسِّمة.

نعم، قد يكون لها أعراض وخواص مقسّمة (س، م، ٥٥، ١٢)

أنواع متوسطة

- أمّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي يوجد لها فصول مقوّمة وفصول مقسّمة. ففصولها المقوّمة هي التي تقسّم أجناسًا فوقها؛ وفصولها المقسّمة هي التي تقوّم أنواعًا تحتها؛ وكل ما قوّم جنسًا هو فوق فإنّه يقوّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوّلي لما قُسّم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسّم جنسًا أو نوعًا هو تحت فإنّه يقسّم ما فوقه (س، م، ٥٥، ١٤)

أنواع وأجناس

- الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجواهر الأوّل جواهرَ ثوانيَ، لأنها وحدها تدلّ على الجواهر الأوّل من بين ما تُحمل عليه (أ، م، ٩، ١١)
- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)

أنواع وأعراض

إن الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة -، وذلك أنه قد ينبغي أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شيءٌ من الأشياء، - فأما الأعراض فحدوثها بعد الأنواع، وطبيعتها دخيلة (في، أ، ١٠٦٧، ٢)

إنّية

- تُسمّي الفلاسفةُ الوجودَ الكامل «إنّيّة» الشيء - وهو بعينه ماهيّته - ويقولون «وما إنّيّة الشيء» يعنون ما وجوده الأكمل، وهو ماهيّته (ف، ح، ٦١، ١٤)
- إنّ قولَنا «هل الإنسان موجود إنسانًا» يعني هل الإنسان وجوده وإنّيّته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعًا وهي غير منقسمة الوجود، أم إنّه إنسان بوجوه أخر، مثل أنّه حيوان مشّاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهيّة على ما يدلّ لفظه عنه فلا يمكن أن يُتصوَّر تصوّرًا آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٧)
- ربّما سُمّي وجودُ الشيء إنّيّته، ويُسمّى ذاتُ الشيء إنّيّته. وكذلك أيضًا جوهر الشيء يُسمّى إنّيّته. فإنّا كثيرًا ما نستعمل قولنا إنّيّة الشيء بدل قولنا جوهر الشيء، فنرى أنّه لا فرق بين أن نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنّيّته (ف، أ، ٤٥، ٧)
- تكون ماهيّة كل شخص هي بإنسانيّته، لكنّ إنّيّته الشخصيّة تتحصّل من كيفيّة وكمّيّة وغير ذلك (س، د، ٢٩، ١٢)
- إنّ الشيء الذي يقولون إنّه دالّ على الإنّيّة الذاتيّة المشتركة، يجعلونه شيئًا غير الدالّ على الماهيّة الذاتيّة المشتركة، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحًا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنّيّة وماهيّة، حتى يكونُ، من حيث يشترك فيه، هو ماهيّة لها، ومن حيث يتميّز به عن أشياء أخرى هو إنّيّة لها (س، د، ٣٨، ١٥)
- إنّا نعني بالدالّ على الإنّيّة ما إنّما صلوحه للإنّيّة فقط دون الماهيّة، حتى إنّه لا تكون دلالته على معنى مُقوِّم يتمم ماهيّة مشتركة أو خاصة، بل على معنى مُقوِّم يخص؛ فإذا قلنا: الدالّ على الإنّيّة عنينا هذا المعنى (س، د، ٤٥، ١٠)

- إنّ المحمول في المسئلة على أنّها مجهولة الإنيّة، وتطلب فيها الإنية لا التي هي مجهولة اللميّة، ويطلب فيها اللميّة دون الإنيّة، لا يجوز أن تكون طبيعة جنسٍ أو فصلٍ أو شيئًا مجتمعًا منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصّلة (س، ب، ١٠١، ١٤)
- إنّ اللميّة هي العليّة، والأنيّة هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

إنية ذاتية

- يقال في الصفة المُفرَّرة لإنيّة ذاتيّة لأنّها أقرب نسبة إلى الذات من الأعراض اللاحقة في الوجود (ب، م، ٢٧، ٢)

إهمال

- الحصر والإهمال فيها (القضيّة الشرطيّة) ليس هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد يُجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه (ب، م، ٧٦، ٥)
- الإهمال فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ٧٦، ٩)
- الإهمال فهو أن يُحكم بالإتصال والإنفصال من غير تعرّض لبيان الكليّة والجزئية (سي، ب، ١٦٤، ٣)

أوائل

- الأوائل في كل واحد من الأجناس... هي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة (أ، ب، ٣٣٨، ٤)
- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاميّة وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحدٍ منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٤)
- إنّ الأوائل أيضًا إنّما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخّر عنها (س، ج، ٣١٧، ٩)
- لا فرق بين قولنا أوائل وبين قولنا مبادىء من قِبَلْ أنهما إسمان مترادفان... يدلّان على معنى واحد (ش، ب، ٣٧٤، ٢٠)

أواسط

- الأواسط - التي هي الأدلّة - مما يتنوّع ويتعدّد بحسب ما يفتحه الله للناس من الهداية، كما إذا كان «الوسط» خبرٌ صادق فقد يكون الخبر لهذا غير الخبر لهذا (ت، ر١، ١٩٤، ٢٣)

أوساط

- إن لم يكن أوساط، فلا يكون برهان (أ، ب، ٣٨٢، ٩)
- الأطراف إذا كانت متناهية... الأوساط يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٤٢٦، ٢)

أوسط

- أعني بالأوسط الذي هو في شيء وفيه شيء آخر، وهو في المرتبة أيضًا أوسط (أ، ق، ١١٣، ٩)
- متى كان الأوسط ضروريًا، فالنتيجة أيضًا موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التي من المقدّمات الصادقة هي أيضًا دائمًا صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٤)

- إذا وُضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لِمَ هو» (أ، ب، ٣٥٠، ١١)
- إن كان بينهما (الحدّان آ و بَ) أوسط ما، فقد يلزم ضرورةً أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون قياس إما في الشكل الأوّل وإما في الثاني (أ، ب، ٣٥٦، ٣)
- الطلب هو الأوسط فذلك قد تدلّ عليه الأشياء التي الأوسط فيها محسوس (أ، ب، ٤١٠، ١٢)
- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مُزمِعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، وللتي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٤)
- الأوسط على مثال واحدٍ إن كانت متفقة أسماؤها (المسائل)، فالأوسط لها إسم مشترك؛ وإن كان على طريق الجنس، فهو لها على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٨، ٩)
- الأوسط الأوّل هو قول الطرف الأوّل، مِنْ قِبَلِ أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود (أ، ب، ٤٦٠، ١)
- لم يكن الأوسط واحدًا فقط، بل كثيرة، فالعلل أيضًا هي كثيرة (أ، ب، ٤٦١، ١٤)
- الأوسط ليس بالحقيقة علّة لوجود اليقين بالنتيجة وإلاّ لكان المعلول في برهان «إنّ» سببًا لوجود العلّة وهذا محال (مر، ت، ٢٣٠، ٧)
- الحقيقي في السّؤال عن «لِمَ» هو الجواب بالعلّة الذاتيّة التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)
- لم يُشتَق الإسم للمقدّمتين من الأوسط فإنه موجود فيهما جميعًا (غ، م، ٢٧، ٧)
- (الأوسط) إمّا أن يكون محمولاً فيهما (المقدمتان) جميعًا ويُسمّى الشكل الثاني (غ، م، ٢٧، ١٣)
- (الأوسط) إمّا أن يكون موضوعًا فيهما (المقدمتان) ويُسمّى الشكل الثالث (غ، م، ٢٧، ١٤)
- الأوسط بما عُرِفَ كونه حدًّا للأصغر؟ فإن عُرِّفَ بحدٍّ آخر، فالسؤال قائم في ذلك الآخر (غ، ع، ٢٧٥، ١٦)
- إنّه الأكبر بهذا الأوسط، إن كان محمولاً مطلقًا وليس بحدّ، فليس يلزم منه إلاّ كونه محمولاً للأصغر، ولا يلزمه كونه حدًّا (غ، ع، ٢٧٦، ٤)
- الأوسط إما أن يكون محمولاً على الأصغر موضوعًا للأكبر ويُسمّى الشكل الأول، وإما أن يكون موضوعًا للأصغر محمولاً على الأكبر أو محمولاً عليهما جميعًا أو موضوعًا لهما جميعًا (سي، ب، ١٤٢، ١٢)
- إذا كانت المقدّمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بيّنًا، إذ الأصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه (سي، ب، ١٤٥، ١١)
- إذا كان الأوسط في برهان الانّ مع أنه ليس بعلّة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سُمّي دليلاً (سي، ب، ٢٣٣، ١١)
- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في

الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٣)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علّة لوجود الأكبر في الأصغر سمي البرهان برهان لم لأنّه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سُمّي برهان إنّ لأنّه يفيد أنيّة الحكم في الخارج دون لميّه وإن أفاد لميّة التصديق. والأوسط في برهان إنّ كان معلولاً هو أعرف يُسمّى دليلاً أيضًا (م، ط، ٣٤٨، ٢٩)

أوضاع

- أما الحدود في إسم الوضع فتسمّى أوضاعًا، لكنّ المسلّمات منها تختصّ بإسم الأصل الموضوع. والمسلّمات على الوجه الثاني تُسمّى «مصادرات» (س، أ، ٥٢٧، ١)
- قد تكون المقدّمة الواحدة أصلاً موضوعًا عند شخص، ومصادرة عند آخر. وتسمّى الحدود الواجب والواجب تسليمها معًا، أوضاعًا (ط، ش، ٥٢٦، ١٣)
- أقول (الطوسي): في هذا الكلام خبط كثير؛ فإنّ واجبة القبول لا تسمّى (أوضاعًا) والتسليم على سبيل حسن الظن، لا يسمّى (مصادرات) وجميع هذه القضايا لا تخصص بالواجب قبولها، لا غير، وذلك عند التصديق بها. وأمّا إن لم يصدّر بها لا يكون عند البناء عليها أعم من موضوع الصناعة، فإنّ المبني عليه يجب أن يكون مناسبًا للمبني (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)

أوضاع جدلية

- الأوضاع الجدلية... كليّة (ش، ج، ٥٣٠، ١١)

أول

- أعني بالأوّل والمبدأ معنًى واحدًا بعينه (أ، ب، ٣١٤، ١١)
- الجواهر الشخصيّة ليست أوّلاً في حقيقة الجوهرية، وإن كانت أوْلى. وفرق بين الأوّل والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قَبْلٌ به؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره (س، م، ٩٦، ١)
- فرق بين قولنا أوّل وبين قولنا أوْلى، فليس كل ما هو أوْلى بشيء فهو قبله، بل يكون أوْلى به إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر ممّا لغيره، كالجوهر الأوّل أو أقدم له في الوجود ممّا لغيره (مر، ت، ٢٤، ٩)
- الأول في المرتبة الأولى لأنه بيّن الإنتاج لأن الكبرى فيه دالّة على ثبوت حكمها من إيجاب أو سلب لكل ما ثبت له الأوسط ومن جملة ذلك الأصغر فيثبت حكم الكبرى له (و، م، ٢٨٠، ٩)

أولى

- الأولى غير الأشدّ؛ فإنّ الأولى يتعلق بوجود الجوهريّة؛ والأشد يتعلق بماهيّة الجوهريّة (س، م، ١٠٨، ٧)
- النظر في الأولى والأحرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)
- أمّا الأولى... يقال لما هو أشدُّ مناسبة، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين، لكنّه لأحدهما أشد مناسبة (س، ج، ١٤٧، ٣)
- ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر، يجب أن يكون له (س، ج، ٢٣٣، ٢)

أولي بحسب الجميل

- الأولى بحسب الجميل، فهو أن يقول: فالأولى بالمقصود، أي الأجمل به، أن يقضيها ويعرفها، مع أنّه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولي بأن يقع منه ذلك الأولى، بل على أنه الأجمل؛ ذلك وأنّه إن لم يفعل فذلك قبيح به (س، ج، ١٤٨، ١)

أولي بحسب الوقوع

- الأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل: إنّ لفلان عند فلان حقوقًا وقد قصده، فالأولى في نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها، حاكمًا بأنّ ذلك الأمر واقع (س، ج، ١٤٧، ١٥)

أولي

- أعني بقولي: «أوّليًا» أنه لم يعرض لشيء آخر ثم عَرَض له، بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له، وكان المعروض له سببًا لأن يقال إنّه عَرَض في شيء آخر كما تقول: جسم أبيض وسطح أبيض. فالسطح أبيض بذاته، والجسم أبيض لأن السطح أبيض (س، ب، ٧٥، ١٥)

- إذا كان الشيء محمولاً على كليّة الموضوع مثل الجنس والفصل أو العَرَض اللازم، فإنّما يكون «أوّليًا» له إذا كان لا يحمل أوّلاً على شيء أعمّ منه حتى يحمل بتوسّط ذلك الشيء عليه (س، ب، ٨٣، ٦)

- الجنس أوّليّ غير خاص؛ والحدّ أوّليّ خاصّ (س، ب، ٨٥، ١٤)

- لفظة «أوّلي»؛ فإنّه إن عنى بالأوّل بالطبع والأقدم، صار الموضوع علميًا؛ وإن عنى به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو وجوده أشدّ موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلّق، فليس الموضع بتعليمي (س، ج، ١٣٩، ٤)

- عنوا (قوم) بالأوّلي شيئًا وهو أنّه الذي يُكْتَسب به غيره ولا يُكْتَسب بغيره (ب، م، ٤٥، ٢٢)

- (الأوّلي) هو أنّه الذي لا يُكْتَسب بغيره سواء اكْتُسِبَ به غيره أو لم يُكْتَسب (ب، م، ٤٥، ٢٣)

أوليات

- ربّما قصر المتعلّم عن تصوّر الأوّليات في العقل أوّليةً، فتصير الأوّليات بالقياس إليه أوضاعًا، وذلك إمّا لنقص في فطرته أصليّ أو حادثٍ مَرَضيّ أو سنّي أو لتشوّش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بها ردّ الأولى لئلاّ ينتج نقيضها. وربّما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل، أو يكون المعنى غامضًا لا يفهم، فإذا فهم أُذْعِن له (س، ب، ٥٩، ١٤)

- الأوّليّات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته، ولغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجيّة عنه (س، آ، ٣٩٢، ٢)

- الأوّليّات هي القضايا التي يوجبها العقل الصّريح، لذاته ولغريزته، لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه، فإنّه كلّما وقع للعقل التصوُّر بحدودها بالكنه وقع له التصديق، فلا يكون للتصديق فيه توقّف إلاّ على التصوّر، والفطانة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جليّ للكلّ لأنه واضحٌ تصوُّرُ الحدود، ومنه ما ربّما خَفِيَ وافتقر إلى تأمّل لخفاء في تصوّر حدوده، فإنّه إذا إلتبس التصوّر إلتبس التصديق، وهذا القسم لا يتوعّر على الأذهان المشتعلة النافذة في التصوّر (س، ت، ٩٦، ٣)

- إنّ الأوّليات قد تُبيَّن بوجه ما بحدّ أوسط، مثل

أن يُجعل الحدّ الأوسط حدّ المحمول، فتوسّط بينه وبين الموضوع (مر، ت، ٢٢٣، ١٣)

- أمّا الأوليّات فهي التي تضطر غريزة العقل بمجرّدها إلى التصديق بها كقولك الإثنان أكثر من الواحد (غ، م، ٤٧، ٨)

- الأوليّات وما معها: لو وقعت في الجدل كان أقوى ولكن إنّما يستعمل في الجدل من يحث أنها مسلّمة بالشهرة إذ لا تفتقر صناعة الجدل إلى أكثر منه (غ، م، ٥٢، ١٥)

- أن يُحترز عن الوهميّات والمشهورات والمشتبهات فلا نَصدُقُ إلاّ بالأوّليات والحسّيات (غ، م، ٥٧، ١٠)

- أوليّات وأعني بها العقليّات المحضة التي إقتضى ذات العقل بمجرد حصولها من غير إستعانة بحس التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود ذاته (غ، ح، ٤٨، ٢)

- الأوليّات وأعني بها العقليات المحضة التي أفضى ذات العقل بمجرّده إليها من غير إستعانة بحس أو تخيّل وجُبِلَ على التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود نفسه وبأن الواحد لا يكون قديمًا حادثًا وأن النقيضين إذا صدق أحدهما كذب الآخر (غ، ص، ٤٤، ١٢)

- الأوّليات: فهي القضايا التي يصدّق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلّم أو تخلّق بخلق أوجب السلامة والنظام. ولا تدعو إليها قوّة الوهم أو قوّة أخرى من قوى النفس، ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المفردة (سي، ب، ٢٢٠، ١٣)

- الأوّليات أيضًا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات، غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح في شهرة الكاذب منها (سي، ب، ٢٢٤، ٧)

- الأوّليات الواجبة القبول فقد يكون خاصًا بعلم علم وقد يكون عامًا إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء، إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب، وإما عامًا لعدّة علوم مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (سي، ب، ٢٤٠، ٣)

- الأوّليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعدما لم تكن فينا (سي، ب، ٢٤٧، ٦)

- (الأوّليات) ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوّة (سي، ب، ٢٤٧، ١٣)

- أمّا الأوليّات فهي القضايا التي يكون مجرّد تصوّر موضوعها ومحمولها مستلزمًا لحكم الذهن بإسناد أحدهما إلى الآخر نفيًا أو إثباتًا، ثم منها ما هو جليّ للكل، ومنها ما لا يكون جليًا للكل، لأنّ تصوّره غير حاصل للكل (ر، ل، ٢٥، ١٤)

- أوليّات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء، فهذين الحكمين لا يتوقفان إلاّ على تصوّر الطرفين، فمن وهم أن الجزء قد يكون أعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصوّر معنى الكل والجزء (هـ، م، ٢٥، ٢٣)

- ما لا يحتاج فيه العقل إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم، وهو الأوليّات (ط، ش، ٣٩٢، ١٠)

- أوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما (ن، ش، ٣٢، ٦)

- «الأوليات»... هي البديهيات العقلية (ت، ر٢، ٥٥، ٤)

- يعود الفرق إلى أن الأوّليات ما لا يفتقر إلى دليل، والنظريات ما يفتقر إلى دليل (ت، ر٢، ١٤٩، ١٧)

- الأوّليات حمل محمولها على موضوعها في الوجودين - الذهني والخارجي - حملاً أوّليًا بلا وسط. فجعلوا (المنطقيون) الوسط الذهني هو الخارجي، والخارجي هو الذي ذكروه هنا وجعلوه معلول الماهية (ت، م، ١٤٠، ١٣)

أولية

- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضروريّة وأوّليّة وذاتيّة (غ، م، ٦٢، ٢٠)
- الأوّليّة فنعني بها أن يكون المحمول في المقدّمة ثابتًا للموضوع لأجل الموضوع (غ، م، ٦٣، ٧)
- العلوم منها أوليّة لم تُستَفد بعلوم قبلها، وإنّما الحكم العلميّ يبدو في مُتصوراتها من الذهن إبتداء أوليًا، ومنها إكتسابيّة يوجب الحكم العلميّ عند الذهن في مُتصوّراتها غيرها من العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٣)

اون

- في اليونانيّة «أُنْ» و «أُوْن»، وكلاهما تأكيد، إلاّ أنّ «أُوْن» الثانية أشدّ تأكيدًا، فإنّه دليلٌ على الأكمل والأثبت والأدوم. فلذلك يُسمّون اللّه بـ «أُوْن» ممدود الواو، وهم يخصّون به اللّه، فإذا جعلوه لغير اللّه قالوها بـ «أُنْ» مقصورة (ف، ح، ٦١، ١١)

أي

- يسمّون ما سبيله أن يُجابَ به في «أيّ» بلفظة أيّ (ف، ح، ٦٢، ١٨)
- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو «إنّه حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي «إنّها الشجرة التي تُثمرُ الرّطبَ» - كان الذي أُجيب به حدّه، والذي قُيّد به الجنس وأُردف به هو الفصل (ف، ح، ١٨٢، ١٧)
- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو «إنّه حيوان يبيع ويشتري» والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي «إنّها الشجرة التي تورق الخوص» كان الذي يُردَفُ به الجنس هو خاصّة ذلك النوع (ف، ح، ١٨٣، ٢)
- جملة السؤال بـ «أي» . . . ثلاثة: أحدها «أيّ هذين المحمولين يوجدُ لهذا الموضوع» أو «هذا الموضوع يوجدُ له أيّ هذين المحمولين». والثاني «أيّ هذين الموضوعين يوجدُ له هذا المحمول» أو «هذا المحمول يوجد لأيّ هذين الموضوعين». والثالث «أيّ هذين الموضوعين يوجدُ له أيّ هذين المحمولين» أو «أيّ هذين المحمولين يوجدُ لأيّ هذين الموضوعين». (ف، ح، ١٩٣، ٧)
- يُستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون بالمقايسة . . . ويُستعمل فيها حرف «هل». وهي ثلاثة: أحدها «أيّ هذين المحمولين يوجدُ أكثر في هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجدُ أكثر في هذا الموضوع أم المحمولُ الآخرُ. والثاني «أيّ هذين الموضوعين يوجدُ له هذا المحمول أكثر» و «هل هذا الموضوع يوجدُ له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع. والثالث «أيّ هذين المحمولين يوجدُ أكثر لأيّ هذين الموضوعين» و «هل هذا المحمول يوجدُ لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع». (ف، ح، ١٩٣، ٢١)

- ما يُطلبُ بصيغة أيّ وهو الذي يُطلب به تمييز ما عُرِفَ جملته عمّا اختلط به (غ، ص، ١٣، ٤)
- صيغة أيّ، وهي تطلب تصوّر الشيء مميزًا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما (سي، ب، ٢٣١، ٧)
- مطلبا هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبا ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)
- إنّ السؤال بـ«أي» قد يَطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء، وذلك إذا أضيف إلى «شيء» أو ما يجري مجراه، فيقال: «أي شيء هو؟» وقد يطلب به التمييز الخاص عن بعضها، مما هو دون الشيء المطلق، وذلك إذا أضيف إلى شيء أخص منه، كما يقال «أي حيوان هو؟» (ط، ش، ٢٤٠، ١)

أي شيء هو

- جميع ما يُؤخذُ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يليق أن يُستعمَل في الجواب عن الأمر أيّ شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٣)
- الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأوّل يُسمّى جنسًا أو نوعًا. والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١٢)

أي هو

- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو) «أيّ حيوان هو» هو بعينة الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أنّ حرف «ما» إنّما يُطلَبُ به أن يُعقَلَ النوعُ المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر. وأمّا حرفُ «أيّ» فإنّما يُطلَبُ به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)

آية

- «الآية» هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، لا يكون مدلوله أمرًا كلّيًا مشتركًا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، كما أنّ الشمس آية النهار (ت، ر١، ١٥٨، ١٦)

إيجاب

- أما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء (أ، ع، ٦٥، ٦)
- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللّهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبيّن أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٢)
- لأنّ الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى، أو وجود وصف لأمر، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود، وأن لا يوجد، فهو السلب (س، م، ٢٥٩، ٢)
- أمّا الإيجاب فهو وجوديّ مستغنٍ عن أن يُعرف بالسلب، فيكون السالب بعد الموجب. ولست أعني بهذا أنّ الإيجاب موجود في السلب، كما قال بعض المفسرين فإنّ الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب، بل الشيء الذي لو إنفرد كان إيجابًا هو موجود في حدّ السلب، كما لو قال قائل إنّ البصر موجود في حدّ العمى، ليس معناه أن البصر موجود في العمى، بل معنى هذا أنّ العمى لا يُحدّ إلاّ بأن يذكر أنّه عدم البصر، فيقرن البصر بالعدم، فيكون البصر أحدَ جزأيْ البيان، وإن كان ليس جزءًا من نفس العمى (س، ع، ٣٤، ١٢)
- الإيجاب... هو الحكم بوجود شيء لشيء

آخر (س، ع، ٤٢، ١٥)

- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء (س، ع، ٦٣، ١٣)

- إنّ حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئًا موجودًا له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إمّا في الأعيان وإمّا في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٢)

- مفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١٠)

- الإيجاب هو الحكم بوجود شيء لشيء، مثل قولنا: الإنسان حيوان، فإنّ معناه أنّ الشيء الذي نفرضه في الذهن إنسانًا - كان موجودًا في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن نفرضه حيوانًا، من غير زيادة شيء، وفي أيّ حال (مر، ت، ٤٧، ١١)

- الإيجاب هو موضوع ومحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٧، ١٦)

- الإيجاب لا يُمكن إلّا على ثابت متمثّل في وجود، أو وهم (غ، ع، ١١٦، ٥)

- الإيجاب يكون في القضيّة الحمليّة مثل الإنسان حيوان القضيّة المتّصلة مثل إن كان العالم حادثًا فله مُحدِث وفي القضيّة المنفصلة مثل هذا العدد إمّا زوج وإمّا فرد (غ، ع، ٣٥٠، ١٦)

- الإيجاب لا يصح إلّا على موضوع موجود، لأنّ الشيء لا يكون موجودًا لشيء معدوم (ب، م، ٩٦، ٩)

- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)

- خاصية الإيجاب في الحملي هو الحكم بوجود شيء لشيء على معنى أن المنسوب إليه يقال له هو ما جعل منسوبًا، والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (سي، ب، ١٠٠، ١٦)

- الإيجاب في المتصل هو الحكم بلزوم إحدى القضيتين للأخرى إذا فُرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتُسمّى المقدّم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتُسمّى التالي (سي، ب، ١٠٠، ١٨)

- الإيجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى (سي، ب، ١٠٠، ٢١)

- لا تكاذُب بين السلب الكلّي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كليًّا فكيف إذا كان جزئيًّا فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلاً عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادّعوه خُلفًا بخُلف (سي، ب، ١٣٠، ٢)

إيجاب بالحقيقة

- قولنا: كل حيوان، أو بعض حيوان، أو لا شيء من الحيوان، أو لا كل حيوان كمعنى واحد أمكن أن يجعل محمولاً بجملته، ليس على أنّ المحمول جزئ منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة. ثم إن أوجبناه كان إيجابًا بالحقيقة، وإن سلبناه كان سلبًا بالحقيقة، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كليًّا أو جزئيًّا (س، ع، ٦٣، ١٧)

إيجاب حملي

- الإيجاب الحمليّ: هو مثل قولنا: الإنسان حيوان. ومعناه أنّ الشيء الذي نفرضه في الذهن إنسانًا، كان موجودًا في الأعيان أو غير موجود، فيجب أن نفرضه حيوانًا، ونحكم عليه

بأنّه حيوان، من غير زيادة «متى» و«في أي حال» بل على ما يعم المؤقت والمقيد، ومقابليهما (س، أ، ٢٧١، ٨)

- الإيجاب الحمليّ مثل قولك: الإنسان حيوان (ر، ل، ٩، ١٣)

إيجاب متصل

- الإيجاب المتصل... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودًا ويسمّى «المُقدَّم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمّى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ١)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدَّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٤)

- الإيجاب المتصل: هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقدَّم، أو صحبته إيّاه. وإن لم يكن اللزوم معلومًا ولا الإتفاق، سواء كان كل واحد من المقدّم والتالي، موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا تقييد، أو توقيت ولا توقيت. والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم أو الصحبة (ط، ش، ٢٧٣، ٢)

- الإيجاب في المنفصلة، هو الحكم بوجود الإنفصال والعناد، بين أجزائها. والسلب هو الحكم بلا وجوده، سواء كانت أجزاؤها موجبة أو سالبة، أو مختلطة منهما (ط، ش، ٢٧٣، ٦)

إيجاب مطلق

- ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت، ومعنى هذا أنّه لا يتناول كلّية الموضوع في وقت معيَّن (مر، ت، ٦٨، ١٨)

- الإيجاب المطلق يقتضي ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل (ط، ش، ٣٧٨، ٥)

إيجاب منفصل

- الإيجاب المنفصل مثل قولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا، وإمّا أن يكون فردًا. وهو الذي يوجب الإنفصال والعناد (س، أ، ٢٧٣، ٣)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدَّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٨)

إيجاب نسبة اتصال

- قولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، فقد حُكِم ها هنا بإيجاب نسبة الإتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود، فأوجب تلو ثانيهما للأول (وما جرى هذا المجرى يسمّى متّصلاً) (س، ع، ٣٢، ١٠)

إيجاب وسلب

- إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق «التناقض» متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلّي ليس بكلّي. ومثال ذلك: كل إنسانٍ أبيضُ. - ليس كلُّ إنسانٍ أبيضَ. ولا إنسانَ واحدًا أبيضُ. - قد يكونَ إنسانٌ واحدٌ أبيضَ (أ، ع، ٦٧، ٤)
- الإيجاب والسلب في اللفظ دلائلُ ما في النفس (أ، ع، ٩٩، ٣)
- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللّهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبيّن أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)
- الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين، والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحدًا بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمانُ الذي أثبتَ فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه، نفي المحمول عن الموضوع، وأن «تكون» الحالُ التي بها يُوجدُ الموضوع موضوعًا في السلب هي بعينها الحال التي يُوجدُ موضوعًا في الإيجاب، والحالُ التي يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في النفي (ف، ق، ٧٣، ١)
- الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنّه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودًا أو معدومًا... وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعًا إذا نقلا إلى الحكم والقضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)
- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)
- الايجاب والسلب ليس يلحق المركّبة من جهة ما يُدلُّ عليها بألفاظ مركّبة (ش، م، ٥، ١٣)
- ليس الشيء الذي يُوجِب أو يسلُب قول بل هو معنى يَدلّ عليه لفظ مفرد (ش، م، ٦٣، ٣)
- الشيء الذي يُوجَب أو يُسْلَب... متقابل كتقابُل الموجبة والسالبة (ش، م، ٦٣، ٣)
- التي تتقابل على جهة السلب والإيجاب ليست واحدة من أصناف المتقابلات الثلاث (ش، م، ٦٥، ١١)
- الإيجاب... حمل شيء على شيء والسّلب إنتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)
- الإيجاب... إنه الحكم بإثبات شيء لشيء، والسّلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (ش، ع، ٨٩، ٧)
- يمكن في كل ما أوْجَبَه موجِب أن يَسْلبه سالِب وفي كل ما يَسْلبه سالِب أن يُوجِبَه موجِب (ش، ع، ٨٩، ١٤)
- ... لكل إيجاب سلب يقابله ولكل سلب إيجاب يُقابِله (ش، ع، ٨٩، ١٤)
- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)
- النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس (ش، ع، ٨٩، ١٩)

- السلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدًا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع (ش، ع، ٨٩، ١٩)
- المتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تُسَمَّى الشخصية (ش، ع، ٩١، ١٢)
- السلب الواحد... يكون سلبًا لإيجاب واحد و... الإيجاب... هو إيجاب لسلب واحد (ش، ع، ٩٣، ١٥)
- السالب إنما يُسْلِب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجِب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجِب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إنْ كان المحمول في الإيجاب غير المحمول في السلب والموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الإيجاب سلب آخر ولذلك السلب إيجاب آخر (ش، ع، ٩٣، ١٩)
- الإيجاب والسلب يكون واحدًا متى كان يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدًا (ش، ع، ٩٣، ٢٣)
- كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه (ش، ع، ٩٥، ١٥)
- الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية على أن أحدهما مُحَصَّل الوجود في نفسه (ش، ع، ٩٦، ٣)
- ليس يجوز أن نقول أن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلة حتى يكونا صادقين معًا ولا يرتفعان عنها حتى كاذبين معًا (ش، ع، ٩٧، ٣)
- تكون جهة إقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابِقًا لما عليه الموجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)
- التقابل الذي بين الاسم المحصَّل والاسم غير المحصَّل... ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٧)
- إنْ كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدًا فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا ولا السلب لها سلبًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٤)
- الإيجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء (ش، ع، ١١٨، ٢)
- ماهيّة السلب... تقتضي إرتفاع الإيجاب الذي هو مُحاكٍ للشيء الموجود (ش، ع، ١٢٩، ١٢)
- المضاد للإيجاب الذي هو في الغاية هو السلب (ش، ع، ١٣١، ٧)
- الإيجاب والسلب الذي هو الإعتقاد المضاد... يوجد في النفس للمعنى الكلّي (ش، ع، ١٣١، ١٤)
- ضد الإيجاب في اللفظ... هو السلب في اللفظ (ش، ع، ١٣١، ١٦)

ايقاع

- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحمليّ فقد فيكون النزع هو السلب الذي للحمليّ، كأنّه لم يتعرّض لغيره، ويكون القول المركّب يصلح أن يعنى به الشرطيّ، ويصلح أن يعنى به القياسيّ، ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٧)
- يُعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والتلو، كقولك في الإيجاب الحملي زيد حيوان، وفي الإيجاب الشرطيّ المتصل: إذا كان كذا كان كذا، فقد أوجب فيه تلو التالي للمقدّم وأوقع عليه (س، ع، ٤٢، ١)

أين

- «أين» كقولك: في لُوقين، في السوق (أ، م، ٦، ٨)
- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ أن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)
- اين هو نسبةُ الجسم إلى مكانه، وليس هو بالمكان ولا تركيبُ الجسم والمكان (ف، م، ١١٠، ٨)
- الشيءُ الذي سبيله أن يُجَابَ به في السؤال عن الشيء أين هو، كقولنا في البيت (ف، م، ١١٠، ٩)
- الأينُ ليس هو البيت لكن ما يُفهم من قولنا في البيت، فإن حرفَ في دالٌ على النسبة إلى البيت (ف، م، ١١٠، ١٠)
- كلُّ جسم طبيعي فله نوعٌ من أنواع الأين (ف، م، ١١٠، ١١)
- أنواعُ الأينِ منها ما هو أينٌ بذاته، ومنها ما هو أينٌ مضاف (ف، م، ١١١، ٤)
- ما سبيله أن يُجابَ به عن سؤال «أين» يُسمّونه بلفظة أين (ف، ح، ٦٢، ١٥)
- أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرِّفنا في مشار (مشار) إليه أين هو يُسمّى الأين (ف، ح، ٧٢، ٧)
- متى متأخّرة عن أين، فإنّ نسبة وجود الزمان هو أن ينفعلَ الجسمُ في أين ما فيحدثُ حينئذ الزمان الذي ينطبقُ على الشيء ويُنسَبُ إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبةُ شبيهةٌ بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، ح، ٨٣، ١٨)
- إنّ كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أينًا (س، م، ٦٧، ١٣)
- إنّ أنواع المقولات التي تبحث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجدّة (س، م، ٨٦، ٩)
- أمّا الأين، فإنّه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه، وحقيقته كون الشيء في مكانه. وقد علم، فيما سلف، أنّه كيف يباين المضاف. وهو جنس لأنواع. فإنّ الكون فوق أين، والكون تحت أين، والكون في الهواء أين، وفي الماء أين. ومن الأين ما هو حقيقي أوّلي، وهو كون الشيء في المكان الحقيقيّ له؛ ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقيّ، مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقيّ، كقولهم في السماء وفي الماء (س، م، ٢٢٨، ٨)
- من الأين ما يكون مأخوذًا بذاته، ككون النار فوق، على أنّه في باطن سطح السماء، ومنه ما هو عارض له، ككون الحجر في الهواء. وربّما كان في الأين إضافة، ككون الهواء فوق، بالقياس إلى الماء، لأنّه في مكان هو أقرب إلى فوق، من مكان الماء (س، م، ٢٢٨، ١٦)
- إنّ الأين فيه مضادّة، كما في سائر المقولات، فإنّ الكون في المكان الذي عند المحيط، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز، لا يجتمعان؛ فهما معنيان، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه، وبينهما غاية الخلاف. وإذ قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلاً قليلاً، ويكون المصيران متضادين، ويكون هناك أين متوسط بينهما، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حدّ الفوقيّة، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف، فيكون في طبيعة الأين من جهته، لا من جهة جنسيته، بل من

حيث خواص نوعيته (س، م، ٢٣٠، ٣)

- «الأين» وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه، ككون زيد في السّوق؛ وليس هذا الكون وجودَ الجوهر في المكان، فقد عرفت أنّ الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ١)

- «أين» ليس هو نَفْسَ المكان، بل الكون في المكان، لا وجود المتمكِّن (مر، ت، ٣٣، ١٤)

- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)

- المراد به (الأين) نسبة الجوهر إلى مكانه الذي هو فيه، كقولك في جواب (أين زيد؟) إنه في السوق، أو في الدار. ولسنا نعني به أن الأين (البيت)، بل المفهوم من قولنا (في البيت) هو العَرَض له (غ، ع، ٣٢٣، ١٥)

- أنواع الأين: فمنها ما هو أينٌ بذاته. ومنها ما هو أينٌ مضاف (غ، ع، ٣٢٤، ٤)

- الأين هو نسبة الجوهر إلى مكانِه الذي هو فيه كقولك في جواب: أين زيد؟ إنه في السوق (غ، ع، ٣٥٢، ٧)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٦)

- الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو، وهي كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباهًا بالمضاف من سائر ما عددناه، وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان (سي، ب، ٧٠، ٥)

- الأين ما هو أوّل حقيقي، وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره، ككون الماء في الكوز. ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقي كما يقال فلان في البيت (سي، ب، ٧٠، ١٤)

- الأين منه جنسي، وهو الكون في المكان، ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت، ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان، أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره (سي، ب، ٧٠، ١٨)

أين جنسي

- الأين جنسيّ وهو الكون في المكان (س، م، ٢٢٩، ١)

أين شخصي

- (أين) شخصيّ ككون هذا الشيء، في هذا الوقت في الهواء، وهو مكان ثان، أو مثل كون

هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه (س، م، ٢٢٩، ٢)

أين الشيء

- ما سبيلُه أن يُجابَ به في جواب «أين الشيء» فإنّه إنّما يُجابُ فيه أوّلاً بالمكان مقرونًا بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)

أين نوعي

- (أين) نوعيّ كالكون في الهواء (س، م، ٢٢٩، ١)

إيهام العكس

- إيهام العكس بأن يسبق إلى الذهن أنّ الملزوم أيضًا لازم للازمه (س، س، ٢٣، ١٤)
- أن يكون المحمول واحدًا والموضوعان مختلفين وهو الذي من جهة إيهام العكس (س، س، ٢٨، ٣)

إيهام العكس الكلي

- سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي، وذلك يحوج إلى التلفّت نحو الكثرة، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر، وإن كان كل إعتبار بابًا برأسه ليس جزءًا للآخر بقسم منه؛ لكنّهما يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س، ٣١، ١٠)

إيهام الهو هو

- إنّ سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصحّ أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرةٍ تحته (س، س، ٣١، ٨)

ب

باري

- (الباري) عزّ وجل فزعموا (المنطقيون): أنه لا حدّ له، ولا رسم له؛ لأنه لا جنس له، ولا فصل له، ولا عوارض تلحقه (غ، ع، ٢٨٥، ٢٠)
- (الباري) الموجودُ، الواجب الواجب الوجود، الذي لا يُمكن أنْ يكونَ وجودُه من غيره، ولا يكونَ وجودٌ لسواه إلاّ فائضًا عن وجوده، وحاصلاً به، إمّا بواسطة، أو بغير واسطة (غ، ع، ٢٨٦، ١)

باطل

- الباطلُ من الأمور هو الذي يُوجد ولا يَقترنُ به غايته التي لأجلها وُجِدَ (ف، ج، ٧٠، ١١)
- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر أو فَرَس (ب، م، ٣٥، ٢٤)

بالطبع

- المتقدّم بالطبع... هو الذي إذا وُجد المتأخّر وُجد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخر (ش، م، ٦٩، ٥)
- القول إنما يدلّ على طريق التواطؤ لا بالطبع (ش، ع، ٨٦، ١٨)
- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً (ش، ع، ٨٦، ٢١)
- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١٢)
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول (ش، ق، ٢٨١، ١٥)
- ما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع (ش، ج، ٥٥٨، ٥)

بخت

- الشيء الذي يُسَمّى إتفاقًا وبختًا... هو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٤)
- البخت والاتفاق... ليس ما يُحْدِثُه هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الأشياء (ش، ب، ٤٧٣، ٦)

بديهي

- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنّما هو بالنسبة والإضافة (ت، ر١، ١٠٤، ١)
- «البديهي» من التصديقات هو ما يكفي تصوّر طرفيه - موضوعه ومحموله - في حصول تصديقه، فلا يتوقّف على «وسط» يكون بينهما - وهو «الدليل» الذي هو «الحدّ الأوسط» - سواء كان تصوّر الطرفين «بديهيًا» أو لم يكن (ت، ر١، ١٠٤، ٦)

بديهيات

- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات وتسمّى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرّد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإنّ

البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيّات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٢)

بذاته

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنّه إذا كان شيءٌ عارضًا لشيء، وكان يؤخذ في حدّ العارض: إمّا المعروض له كالأنف في حدّ الفطوسة، والعدد في حدّ الزوج، والخط في حدّ الإستقامة والإنحناء، أو موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساوي زواياه من جهةٍ لقائمتين، أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر. فإنّ جميع ذلك يقال له إنّه عارِضٌ ذاتيٌّ وعارِض للشيء من طريق ما هو هو (س، ب، ٧٣، ١٩)

- يقال «بذاته» لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لائقًا بالبرهان، فيقال لما معناه غير مقولٍ على موضوع أو في موضوع فهو قائم بذاته (س، ب، ٧٥، ٧)

- يقال أيضًا «بذاته» للشيء الذي هو سببٌ للشيء موجِبٌ له، مثل أن الذبح إذا تبعه الموت لم يقل إنّه قد عَرَض ذلك إتفاقًا، بل الذبح يتبعه الموتُ بذاته (س، ب، ٧٥، ١٢)

- يقال أيضًا «بذاته» لما كان من الأعراض في الشيء أوّليًا (س، ب، ٧٥، ١٥)

- قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتيّ» ويعنى به العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما يقوّمه على ما قيل. وربّما قيل على معنى أخصّ وأشدّ تحقيقًا، فيعنى به ما يَعرُض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمرٍ أعمّ منه، ولا لأجل أمرٍ أخصّ منه. وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأوّل فقد يتضمّن شرط الأوّليّة، وكذلك من غير استثناء وشرط، أنتجَ منه أنّه يجب أن يكون أوّليًّا (س، ب، ٧٥، ٢١)

- ما يقال بذاته... ليس من المضاف (ش، ج، ٦٢٨، ٢٠)

- ما بذاته لا يقال بالقياس إلى شيء آخر (ش، ج، ٦٢٨، ٢٥)

براهين

- البيّن الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها (أ، ب، ٣٣٢، ٧)

- البراهين هكذا تبرهن حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو، وإما كيف هو، وإما كم هو، وإما المضاف، وإما أنه يفعل أو ينفعل، أو أين هو، أو متى حمل واحد على واحد (أ، ب، ٣٧٥، ٥)

- لمّا كانت البراهين من الأشياء الكلّيّة، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس (أ، ب، ٣٩٧، ١٤)

- البراهين فظاهرٌ من أمرها بأجمعها أنها تضع «ما الشيء» وضعًا، وتقتضيه إقتضابًا (أ، ب، ٤١٣، ١٢)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودًا، كذلك يجب أن يكون في الحدود

الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٤)

- ما كان من البراهين يُفيد السبب الذاتي القريب الأخصّ الذي بالفعل، فهو الذي ينبغي أن يُسمّى باسم البرهان أكثر من غيره (ف، ب، ٢٧، ٣)
- أيّ قياس أُخِذ حدُه الأوسط صنفًا ما من أصناف الأسباب كان الذي يُفيده من العلم بالنتيجة هو العلمُ بذلك السبب من أسبابه فقط، كان ذلك سببًا بعيدًا أو قريبًا أو غير ذلك من الأسباب (ف، ب، ٢٧، ٨)
- مقدّمات البراهين اذن منها ما هي خاصّة بجنس ومنها ما هي عامّة (ف، ب، ٣٢، ١٥)
- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجودَ والأسباب إنما تُوجد حدودُها الوسطى أحد أصناف الأسباب التي ذكرت، وكانت أنحاء حمل أجزاء البراهين هي هذه، لَزِمَ ضرورة أن تكون الأسبابُ التي تُؤخذ، حدودًا وسطى، حالها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلّها، إمّا حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما، أولها شركة في حدودهما بوجه من الوجوه، إما شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)
- اكثر البراهين التي تُعطي السبب والوجود معًا، إنما تُنتِجُ الموجبات الكلّية، وتُؤلَّف من موجبات في الشكل الأوّل (ف، ب، ٣٩، ١)
- ما أُلِّفَ من البراهين في الشرطيات، فإنَّ نِسَبَ أجزائها نِسَبُ أجزاء ما أُلِّفَ منها في الحملية (ف، ب، ٣٩، ٣)
- أجزاءُ البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدمُ أيضًا على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدمُ في المعرفة ايضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت النتيجة، وأقدمُ في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدّم الكليّات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٣)
- ما كان من هذه البراهين (أجزاء البراهين) أُلِّفَ عن مقدّمات أول، قيل فيها مع ذلك انها أقدَم أيضًا، على جهة ما يُقال في الشيء الذي عُرِفَ بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب، ٤٠، ٧)
- التي ينبغي أن يجتمعَ فيها النحوان جميعًا من أنحاء التقدّم، فهي مقدّمات أنحاءِ البراهين التي تُعطي الوجود والسبب معًا (ف، ب، ٤٠، ١٣)
- نسبةُ أجزاء هذا الصنف من البراهين بعضها الى بعض، فهي إحدى نسب الصنف الذي يُعطي الوجود والسبب معًا (ف، ب، ٤١، ١٥)
- الصنف الثاني من البراهين التي تُعطي الوجود فقط، فهو الذي يُعرِّف المتأخر بالمتأخر. وهو أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما، وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما الى الآخر إحدى تلك النسب التي ذُكِرَت، فيُبيِّنُ وجودُ أحد المتأخرين لموضوع ما بأن يؤخذ الحدّ الأوسط فيه الأمر الآخر (ف، ب، ٤١، ١٦)
- البراهينُ التي تُعطي الوجودَ فقط تُسمّى الدلائل (ف، ب، ٤١، ٢٢)
- البراهينُ التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها فقط. وذلك إمّا بأنفسها، أو بالحسّ أو بالبراهين التي تُسمّى الدلائل، فإنما يبقى علينا بعد العلم بوجودها الوقوفُ على أسبابها (ف، ب، ٤٢، ١)

- الحدود تؤلَّف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلِّف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب، ٤٥، ٦)
- البراهين على ضربين: أحدُهما على الإطلاق والآخر بالإضافة، فالذي على الإطلاق هو الذي يُعطي بذاته اليقين على الإطلاق، والذي بالإضافة هو الذي يكون برهانًا بحسب إنسان ما أو طائفة ما (ف، ج، ٣٦، ١)
- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل (ف، ج، ٣٦، ٧)
- البراهين التي بها تثْبُتُ عندهم الحركة والمتحرك وأن المتناقضين لا يصدقان معًا هي البراهين بالإضافة إلى أولئك، وإنما يكون عن المقدمات المشهورة (ف، ج، ٣٦، ١١)
- البراهين ليست تكونُ عن النطقِ الخارج لكن عن النطقِ الداخل، وكذلك المقاييس (ف، أ، ١٠٢، ٨)
- البراهين منها كليّة ومنها جزئيّة، ومنها موجبة ومنها سالبة، ومنها مستقيمة ومنها بالخُلف (س، ب، ١٧٣، ١٥)
- لا يُكتفى في البراهين أن تكون مقدّماتها صادقة وغير ذوات أوساط... بل وأن تكون مع ذلك خاصّة بالموضوع الذي يُنظَر فيه (ش، ب، ٣٩٦، ٣)
- البراهين المحقَّقة إنّما تكون من المبادىء المتقدّمة بالطبع (ش، ب، ٣٩٧، ١٠)
- البراهين التي تأتلف في الشكل الثاني من الأسباب البعيدة هي براهين وجود وليست براهين لِمَ (ش، ب، ٤٠٧، ٢٣)
- يجب... أن تكون للبراهين مقدّمات أوائل ليس لها برهان إذ ليس لها حدّ أوسط (ش، ب، ٤٣١، ٦)
- البراهين قد تُنتِج موجبات وسوالب (ش، ب، ٤٥٨، ١٠)
- البراهين قد تُفيد العلم الجزئي (ش، ب، ٤٥٨، ١١)
- البراهين... قد تعرِّفنا أمورًا خارجة عن جوهر الشيء وهي الأعراض الذاتية (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- البراهين تركيبها على جهة الحمل (ش، ب، ٤٥٩، ٩)
- أجزاء البراهين... محمولة بعضها على بعض (ش، ب، ٤٥٩، ١١)
- البراهين التي تُعطي ماهيّة الشيء ووجوده معًا ليس يمكن أن تكون في الجواهر الأوّل (ش، ب، ٤٦٨، ٢)
- البراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمرًا واضحًا صحيحًا (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)
- من شرط البراهين أن تكون المقدّمات المأخوذة كلّية ومحمولة من طريق ما هو (ش، ب، ٤٨٥، ١٨)
- البراهين (صنفان): صنف يُبرهَن فيه المجهول بالطبع، وصنف يُبرهن فيه البيِّن بنفسه عند من ينكره (ش، ج، ٥٠٢، ١٨)
- البراهين في أقيسة تحدث عن المقدّمات الأوائل بالطبع (ش، ج، ٥٠٣، ٦)
- البراهين المطلقة هي حدود بالقوّة... ولذلك ألَّفتَ الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٦٠٠، ٢٠)

برهان

- كل برهان يكون بثلاثة حدود، لا بأكثر إن لم تكن النتيجة الواحدة تتبيّن بأوساط مختلفة،

مثل أن هَ تتبيّن بمقدّمتي آ بَ وبمقدّمتي حَ ءَ أو بمقدّمتي آ بَ وبمقدّمتي آ حَ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصافٌ كثيرة (أ، ق، ١٨٢، ٥)

- أعني بالبرهان القياسَ المؤتلِف اليقيني؛ وأعني بالمؤتلِف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا (أ، ب، ٣١٣، ٢)

- البرهان من أوائل غير مبرهنة، فذلك أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن تُعلم إذا لم يكن عليها برهان (أ، ب، ٣١٣، ١٠)

- أن تعلمَ الأشياء التي عليها برهان لا بطريق العَرَض، إنما هو أن تَقْتني البرهان عليها (أ، ب، ٣١٣، ١٢)

- قد توجد مبادىء فهذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٨، ١)

- يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٨)

- البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدّمًا وأكثر معرفة، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدّمًا وأكثر تأخرًا إلاّ عندما نسأل متى يمكن أن تكون: أما هذه فعندنا، وأما هذه فعلى الإطلاق - أنه بهذه تكون الطريقة التي يصير بها الشيء معروفًا بالاستقراء (أ، ب، ٣١٩، ٢)

- القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن مِنْ قِبَل هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير ممكن (أ، ب، ٣٢١، ٦)

- البرهان... هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية. فقد ينبغي إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أيّ الأشياء يكون البرهان (أ، ب، ٣٢١، ١١)

- في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودًا وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا أوّلاً على طريق الكلية (أ، ب، ٣٢٦، ٣)

- البرهان إنما يوجد أوّلاً وبالكليّة (أ، ب، ٣٢٧، ١٤)

- البرهان هو شيء ضروري، وإن كان شيء ما قد بيّن فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية (أ، ب، ٣٢٩، ٢)

- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدّمات صادقة، من غير أن يُبرهِن. فأما أن يبيِّن، فلا سبيل إلا من الضرورية: وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٦)

- الدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما نأتي بها على الذين يظنّون أنهم قد بيّنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريًا، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى، أو أنه بحسب القول فقط (أ، ب، ٣٢٩، ٧)

- ليس إنما تكون المقدّمة مبدءًا بأن تكون مقبولة أوّلاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٤)

- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على لِمَ الشيء - والبرهان موجود - ليس هو عالمًا (أ، ب، ٣٢٩، ١٥)

- متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجودًا من الإضطرار، فمن البيّن أنه قد

يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضًا ضروري (أ، ب، ٣٣١، ٤)

- لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنسٍ إلى جنسٍ آخر مثل أن ننقل معاني الهندسة فنستعملها في صناعة العدد (أ، ب، ٣٣٢، ١٥)

- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبيّن، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنسٍ ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارَفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدلّ ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٣، ١)

- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهانُ على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٣٣٣، ٥)

- يجب... ضرورةً متى عزم المُبَرْهِن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنسُ واحدًا بعينه: إما على الإطلاق، وإما على جهة ما (أ، ب، ٣٣٣، ١٢)

- إن كانت المقدّمات التي منها يكون القياس كلّية، فمن الإضطرار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة (أ، ب، ٣٣٤، ١١)

- متى كان البرهان موجودًا، فقد يلزم ضرورةً أن تكون إحدى المقدّمات ليست كلية وتكون فاسدة (أ، ب، ٣٣٤، ١٥)

- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن يكون برهانًا متغيّرًا في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٣٣٥، ٥)

- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضًا (أ، ب، ٣٤٠، ١٠)

- إن لم يكن الكلّي موجودًا أو ليس يكون الأوسط موجودًا، فإذن ولا البرهان أيضًا (أ، ب، ٣٤٢، ٩)

- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللّهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبيّن أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)

- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علّة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلّة؛ ولذلك قد يوجد بتوسّط هذا برهان (أ، ب، ٣٤٩، ٨)

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أنّ الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ٢)

- البرهان هو من المقدّمات الكلية، والإستقراء هو من الجزئية (أ، ب، ٣٦٥، ٧)

- إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تُحمل عليها أشياء أكثر تقدّمًا، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل، ولا أن نعلمها بلا برهان (أ، ب، ٣٧٨، ٨)

- قد توجد دائمًا للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى، فإنه على جميعها يكون البرهان (أ، ب، ٣٧٨، ١٦)

- ليس نعلم ولا شيء واحدًا بالبرهان على الإطلاق، اللّهم إلا أن يكون ذلك عن أصل

موضوع (أ، ب، ٣٧٩، ٢)

- يلزم أن يكون البرهان من مبادىء وأنه ليس لكل شيء برهان (أ، ب، ٣٨٠، ١٢)
- إن لم يكن أوساط، فلا يكون برهان (أ، ب، ٣٨٢، ٩)
- البرهان منه كلّي ومنه جزئي، ومنه حملي ومنه سالب (أ، ب، ٣٨٤، ٩)
- قد نتشكّك في البرهان الذي يُقال إنه برهاني، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن (أ، ب، ٣٨٤، ١١)
- إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر هو برهانًا أفضل - وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان - وقد يعلم كل واحد متى علمناه بذاته أكثر من علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر (أ، ب، ٣٨٥، ٢)
- إن كان البرهان قياسًا على العلّة وعلى «لِمَ هو»، وكان الكلّي في باب العلّة أكثر - وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له؛ كأنّ الكلّي هو الأوّل؛ والكلّي إذن هو علة -. فإذن هذا البرهان أيضًا أفضل، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء (أ، ب، ٣٨٨، ٥)
- الكليّة إذًا أكثر من قِبَل أنها برهان هو أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٤)
- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئًا آخر هو آثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلّي قد يعلم الجزئي أيضًا، وأما هذا فلا يعلم الكلّي. فالكلّي إذن على هذا القياس آثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٥)
- البرهان على طريق الكلّية خاصّة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر إستقصاءًا ويقينًا من الذي ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر كليًا. فالكلّي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ١)
- البرهان الأفضل هو الذي هو من المصادرات، أو من الأصول الموضوعة، أو من مقدّمات هي أقل (أ، ب، ٣٩٠، ١٧)
- البرهان... الكائن بأشياء هي أقلّ وتلك الأُخر الباقية هي موجودة بأعيانها، هو أفضل (أ، ب، ٣٩١، ٩)
- البرهان يأخذ أن الشيء موجود (أ، ب، ٣٩١، ١١)
- إن كان من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق، وكانت السالبة تتبيّن بالموجبة، وكانت هذه لا تتبيّن بتلك - إذ كانت أقدمَ وأعرف وأصدق - فهي إذن أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٣)
- لما كان مبدأ القياس هي المقدّمة الكلّية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدّمة الكلّية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه - إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود - فإذًا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادىء أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٣، ٤)
- إن كان البرهان الذي يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين مصدّقًا بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الأُخر بما هو أشدّ تأخرًا، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٢)
- أما البرهان فهو على أحد هذين: وذلك أن كل

قياس إنما يكون إما بمقدّمات ضرورية، وإما بمقدّمات هي على أكثر الأمر (أ، ب، ٣٩٧، ٥)

- ما يكون بالإتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضًا، فليس يكون عليه برهان (أ، ب، ٣٩٧، ٩)

- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللّهم إلا أن يُحبّ إنسان أن يُسمّي العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٥)

- ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٣، ١)

- أما البرهان فيبيّن إما أنه يوجد هذا على هذا، وإما ألاّ يوجد (أ، ب، ٤١٤، ٤)

- لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضًا لكل ما له برهان يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٤، ١٠)

- لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضًا أحدهما أيّهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرتّبة تحتهما، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)

- الحدّ والبرهان يدلاّن على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء التي توجد لها علّة أخرى بلا برهان (أ، ب، ٤٢٨، ١٢)

- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٨)

- ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على «أنّه» (أ، ب، ٤٥٦، ٥)

- البرهان هو القياس الذي يكون من مقدّمات صادقة أوّلية، أو من مقدّمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حَصَلَ من مقدّمات ما أوّلية صادقة (أ، ج، ٤٦٩، ١٢)

- القياس الذي يؤلّف عن مقدّمات تَيَقَّن بها يقينًا ضروريًا وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمّى البرهان (ف، ب، ٢٦، ٩)

- البرهان... ثلاثة أصناف: أحدها برهانُ الوجود، وهو الذي يُسمّى برهان أنّ الشيء، والثاني بُرهان لِمَ الشيء، والثالث البرهانُ الذي يجمعُ الأمرين جميعًا، وهذا هو البرهان على الاطلاق (ف، ب، ٢٦، ٩)

- البرهان على الاطلاق هو القياس اليقينيّ الذي يُفيد بذاته لا بالعَرَض وجود الشيء وسبب وجوده معًا (ف، ب، ٢٦، ١٢)

- كل برهان فهو سببٌ للعلم المُستفاد منه، غير أنه ليس كلّه يُفيد العلمَ بسبب وجود الشيء (ف، ب، ٢٦، ١٣)

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيدُ الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعةٌ: مادّةُ الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاءُ حَدِّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعلُ وما يُعدُّ معه، والغايةُ وما يُعدّ معها. وكلٌّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعَرَض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

- ما كان من المقاييس يُفيد علم السبب الذي هو سبب بالعَرَض، فليس هو داخلاً في البراهين أصلاً، اللّهم إلاّ أن يُسمّى البرهان بالعَرَض (ف، ب، ٢٧، ٢)

- إذا تبرهن الشيءُ بالبرهان على الاطلاق أمكن

أن تؤخذَ أجزاءُ البرهان بأعيانها أجزاء حدود. واذا حُدِّدَ الشيءُ أمكن أن تؤخذ أجزاءُ حدوده أجزاء براهين (ف، ب، ٤٧، ١٢)

- إن كان معنا أمرٌ ما يدلّ عليه لفظ مفرد واحتجنا الى أن نبرهنَ وجوده ببرهان حملي، فأخذنا القول الشارح له وبرهنّاه ببرهان على الاطلاق، وأخذنا الحدّ الأوسط فيه معنى يدلّ عليه لفظ مركّب، عاد ذلك الذي كان شرحًا للفظ، فصار حدًّا للأمر على أنّه نتيجة برهان، فصار الحدّ الأوسط حدًّا له على أنه مبدأ برهان (ف، ب، ٤٧، ١٤)

- إن الذي يدلُّ على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحدّ، والجزءُ الآخر هو نتيجةُ برهان (ف، ب، ٤٨، ٤)

- متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدُنا أخذَ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع، لم يُمكن إلاّ أن تكون المحمولاتُ على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إمّا ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٩)

- القياس العلمي وهو البرهان هو القياس المؤلّف من مقدمات صادقة كليّة يقينية أول، أو من مقدمات حصَلَ عليها من مقدمات صادقة كليّة يقينية أول (ف، ج، ٢٧، ٨)

- لمّا كان الجدلُ هو الذي يُعطي في كل واحد وجود المتضادين وهو الذي به يقدرُ على وجود قياسين متضادين، وكان البرهانُ والصناعة البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات المتضادة، ولا تُبيِّن لنا وجود أمرين متضادين في شيء واحد، لم يُمكنْ الفحص عن هذه الأشياء بالصناعة البرهانية (ف، ج، ٣٤، ١١)

- إذا سكتَ المجيبُ بعد إخباره عن الجزء الصادق وَجَبَ أن يطالبَه السائلُ بالبرهان، وإلا كان سؤاله الأول باطلاً (ف، ج، ٥٣، ٥)

- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن كانت نسبتُهما إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة واحدة (ف، ج، ٥٧، ٢٠)

- لا يجبُ أن يُتَشَكَّكَ... فيما كان البرهانُ عليه قريبًا جدًا، ولا في ما كان البرهان عليه بعيدًا جدًا (ف، ج، ٨٠، ١٠)

- ينبغي أن تعلَم أن الفصلَ إذا استُقصِي أمرُه على طريق البرهان لم يُمكن أن يحملَ على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٨)

- البرهانُ الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنّه يجتمعُ فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

- يجتمع في... البرهان أن يكون سببًا لعلمنا بوجود الشيء وسببًا مع ذلك لوجود ذلك الشيء (ف، ح، ٢١٢، ٨)

- متى لم يوجد فيه أمر هو سبب لوجود الشيء كان البرهان هو سبب لعلمنا بالوجود فقط (ف، ح، ٢١٢، ١٠)

- في البرهان الذي يجتمعُ فيه الأمران (الحدان) يكون الأمر الذي يوجد فيه حدّ أوسط هو سببُ وجود الشيء الذي يُبرهَن، وانضيافة وائتلافه مع سائر أجزاء القياس هو السبب في لزوم حصول الشيء في أذهاننا معلومًا أو مظنونًا (ف، ح، ٢١٢، ١٣)

- البرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصّل به العقل إلى الوقوف على الأشياء الخفيّة وقوفًا متقنًا بتوسط الأشياء الظاهرة (ز، ق، ١٠٦، ٥)
- البرهان لا يتمّ إلاّ بعد أشياء تتقدّم العقل فيقف عليها (ز، ب، ٢١٦، ١)
- البرهان تعليم وتعلّم ذهني، وكل تعليم وتعلّم ذهني إنما يتمّ علمه بعد علم أشياء متقدّمة الوجود (ز، ب، ٢١٦، ٣)
- البرهان يكون من أشياء متقدّمة الوجود، ويستقرىء المقدّمة الكبرى بالعلوم التعاليمية والقياس والمثال والإستقراء وسائر الصنائع، فإنه لا واحدة من هذه تدرك مطلوبًا من مطالبها إلا بعد أن يتقدّم فتعلم أشياء يتقدّم وجودها وجوده (ز، ب، ٢١٦، ٤)
- البرهان قياس يكون بالعلّة، لا العلّة الموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجود الأمر (ز، ب، ٢١٩، ٤)
- البرهان هو قياس مؤتلِف يقيني (ز، ب، ٢١٩، ١٣)
- البرهان هو طريق ومسلك يسلكه العقل ليقف به على الأشياء الخفيّة وقوفًا متيقّنًا بتوسط أشياء ظاهرة (ز، ب، ٢١٩، ١٥)
- نتائج البرهان ينبغي أن تكون مصدّقًا بها ومعروفة عندنا جدًا، وهذه إنما نعرفها من أجل معرفتنا بالمقدّمات (ز، ب، ٢٢٣، ٥)
- البرهان إنما يكون من أمور متقدّمة بالطبع (ز، ب، ٢٢٥، ٥)
- البرهان إنما يقوم على الأمور الكلّية الدائمة (ز، ب، ٢٢٦، ٦)
- مقدّمات البرهان يجب أن تكون ضرورية، وزعم (ارسطو) أنها ثلاثة: وهو أن يكون محمولها على كل الموضوع ودائمًا، وأن يكون بالذات وأولاً، وجملة هذا هو الكلّي (ز، ب، ٢٣٢، ١٥)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية ضرورية (ز، ب، ٢٣٢، ٢٠)
- البرهان يجب أن يكون الأوسط فيه ضروريًا وذاتيًا وعلّة للنتيجة وللأمر نفسه (ز، ب، ٢٣٤، ٦)
- مقدّمات البرهان يجب أن تكون مناسبة أي المحمول فيها طبيعة مناسبة لطبيعة الموضوع (ز، ب، ٢٣٤، ١٢)
- إن البرهان إنما هو فعل للعقل يتوصّل به إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة على طريق الإتقان (ز، ب، ٢٣٥، ١٠)
- البرهان ينقسم على القصد الأول إلى المطلوب والمقدّمات، وعلى القصد الثاني إلى المحمول والموضوع والمقدمات (ز، ب، ٢٣٦، ١٤)
- البرهان هو من الأشياء الدائمة السرمدية، أعني مطالبه ومقدّماته (ز، ب، ٢٣٧، ٩)
- البرهان لا يكون إلا من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة. وليس يكفي في البرهان أن تكون مقدّماته صوادق وغير ذوات أوساط دون أن تكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها (ز، ب، ٢٣٧، ٢١)
- كل برهان إذن إنما يكون من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصّة (ز، ب، ٢٣٩، ٤)
- الصور غير منتفَع بها في البرهان. وذلك أن البرهان إنما يكون على هذه الأمور الموجودة (ز، ب، ٢٤٢، ١٨)
- العناد البرهاني إنما يكون كليًا لا جزئيًا لأن البرهان إنما يتم بمقدّمات كلية ووسط كلي ونتيجة كلية (ز، ب، ٢٤٦، ٨)

- البرهان لا يكون على الجزئي (ز، ب، ٢٤٦، ١١)

- البرهان حدوده ذاتية (ز، ب، ٢٤٦، ١٢)

- البرهان إنما يتم بوسط هو صورة الشيء وهذه واحدة لا كثيرة (ز، ب، ٢٤٧، ٧)

- البرهان على «إنّ الشيء» يخالف البرهان «بِلِمَ الشيء» في مقدّماته ووسطه ونتائجه (ز، ب، ٢٤٨، ٢)

- إن مبادىء البرهان، أعني مقدّماته وأوساطه، يقف وينقطع عند مبادىء أوّل لا مبادىء لها، أعني عند مقدّمات غير ذات أوساط جليّة ظاهرة للعقل (ز، ب، ٢٥٦، ١٠)

- البرهان لا يستعمل إلا الأشياء الذاتية والأشياء الذاتية محصورة. وذلك أنها لو لم تكن محصورة لما أمكن تحديد شيء من الأشياء؛ وإذا كانت الأشياء الذاتية محصورة، وهي مبادىء البرهان، فمبادىء البرهان إذن محصورة متناهية (ز، ب، ٢٥٧، ١٧)

- البرهان لا يكون على الشخص (ز، ب، ٢٦١، ١)

- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة الشيء هي كليّة، فالبرهان بالكلّي أشرف من البرهان بالجزئي (ز، ب، ٢٦٢، ١)

- البرهان على الإيجاب أفضل من البرهان على السلب (ز، ب، ٢٦٣، ١٧)

- أما البرهان فيُراعى فيه أن يكون الوسط سببًا للنتيجة وسببًا للأمر (ز، ب، ٢٦٤، ٢)

- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة كل واحد من الأمور واحدة (ز، ب، ٢٦٥، ٤)

- أما البرهان فإنما إثباتًا عن الأشياء الموجودة لها بتوسط هذه الأمور الذاتية (ز، ب، ٢٧٠، ١٠)

- البرهان قياس مؤتلف يقينيّ. وقد قيل في تفسير هذا أقوالٌ. ويشبه أنْ لا يكون المراد باليقيني أنّه يقيني النتيجة، فإنّه إذا كان يقينيّ النتيجة فليس هو نفسه يقينيًّا، وإن أمكن أن يُجْعَل لهذا وجهٌ متكلف وتُكُلِّف جعل إدخال المؤتلف فيه حشوًا من المقول، بل يكفي أنْ يقال: قياسٌ يقينيّ النتيجة. ويغلب على ظنّي أن المراد بهذا قياسٌ مؤلّف من يقينيّات وأنّ في اللفظ أدنى تحريف. فاليقينيّة إذا كانت في المقدّمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه؛ وإذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره. وكونه يقينيّ المقدّمات أمرٌ له في ذاته، فهو أولى أن يكون مأخوذًا في حدّه، ومعرّفًا لطبيعته (س، ب، ٣١، ١١)

- مبدأ البرهان يقال على وجهين: فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقًا، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما. ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقًا هو مقدّمة غير ذات وسط على الإطلاق، أي ليس من شأنها أن يتعلّق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها - كانت إيجابًا أو سلبًا - بحدّ أوسط، فتكون مقدمة أخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط في نفسه، لكنه يوضع في ذلك العلم وضعًا ولا يكون له في مرتبته في ذلك العلم وسط. بل إمّا أن يكون وسطه في علم قبله أو معه، أو يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة (س، ب، ٥٨، ٥)

- البرهان يوقع لنا تصديقًا يقينيًا بمجهول (س، ب، ٦٠، ٥)

- البرهان إنّما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها إمّا داخلة في حدّ الموضوع، أو الموضوع داخل في حدّها (س، ب،

١٧٠، ١٨)

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)
- البرهان من الجملة ما يكون مؤلّفًا من يقينيّات لإنتاج يقينيّ (مر، ت، ١٩٢، ١٤)
- إنّ البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدّين. ولا يصحّ أن تكون الواسطة بغير نهاية (مر، ت، ٢٠٤، ٥)
- البرهان يعطي اليقين الدّائم (مر، ت، ٢٣٧، ١٤)
- ما لا برهان عليه فلا حدّ له (مر، ت، ٢٣٨، ٣)
- إنّ البرهان هو على إنّيّة الشيء، وإنيّة الشيء غريبة عن ماهيّته فلا يبعد أن يُجهل (مر، ت، ٢٤٧، ٢)
- فائدة البرهان ظهور الحق وحصول اليقين (غ، م، ٥٢، ١٣)
- «البرهان» نوعٌ من «القياس». إذ «القياسُ» إسم عام. و«البرهان» إسم خاص لنوع منه (غ، ع، ٧٠، ٤)
- البرهانُ الحقيقي ما يُفيدُ شيئًا لا يُتصوّر تغيّره، ويكون ذلك بحسب مقدّمات البرهان، فإنها تكون يقينيّة أبديّة لا تستحيل ولا تتغيّر أبدًا (غ، ع، ٢٤٥، ٢٠)
- أكثرُ الغلط يكونُ في المبادرة إلى تسليم مقدّمات البرهان على أنّها أوّلية، ولا تكون أوّلية، بل ربّما تكون محمودة مشهورة، أو وهميّة (غ، ع، ٢٤٦، ٢٤)
- (يلتئم البرهان بـ) مبادىء وموضوعات ومسائلَ فالموضوعات: نعني بها ما يُبَرْهَنُ فيها. والمسائل: ما يُبَرْهَنُ عليها. والمبادىء: ما يُبَرْهَنُ بها (غ، ع، ٢٥٠، ١٩)
- إصطلح المنطقيون على تخصيص إسم البرهان بما يُنتجُ اليقينَ الكلّي الدائم الضروري (غ، ع، ٢٥٧، ٧)
- كل برهان ينتظمُ من مقدّمتين ولا بُدّ لكل مقدّمة أيضًا من برهان يأتلف من مقدّمتين وهكذا فيتمادى إلى أن ينتهي إلى أوّليات. فكما أن في العلوم أوّليات فكذلك في المعارف (غ، ص، ٢١، ٥)
- البرهان عبارة عن أقاويل مخصوصة أُلّفت تأليفًا مخصوصًا بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر بالنظر وهذه الأقاويل إذا وُضِعت في البرهان لاقتباس المطلوب منها سُمّيت مقدّمات (غ، ص، ٢٩، ٣)
- الخلل في البرهان تارة يدخل من جهة نفس المقدّمات إذ قد تكون خالية عن شروطها وأخرى من كيفية الترتيب والنظم، وإن كانت المقدّمات صحيحة يقينية، ومرة منهما جميعًا (غ، ص، ٢٩، ٤)
- أقل ما ينتظم منه برهان مقدّمتان أعني علمين يتطرق إليهما التصديق والتكذيب (غ، ص، ٢٩، ١٤)
- يجب ضرورةً أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا ألّفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهانًا وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من أراد أن يعرفَ البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٣٠، ٢)
- البرهان عبارةٌ عن مقدّمتين معلومتين تؤلّف تأليفًا مخصوصًا بشرط مخصوص فيتولّد بينهما نتيجة وليس يتّحد نمطه بل يرجع إلى ثلاثة أنواع

مختلفة المأخذ والبقايا ترجع إليها (غ، ص، ٣٧، ١٨)

- مجموع أجزاء البرهان أربعة أمور إلاّ أن أمرًا واحدًا يتكرّر في المقدّمتين فيعود إلى ثلاثة أجزاء بالضرورة لأنها لو بقيت أربعة لم تشترك المقدّمتان في شيء واحد وبطل الإزدواج بينهما فلا تتولّد النتيجة (غ، ص، ٣٨، ١٠)
- مهما كانت المقدّمات معلومة كان البرهان قطعيًا وإن كانت مظنونة كان فقهيًا وإن كانت ممنوعة فلا بدّ من إثباتها. وأمّا بعد تسليمها فلا يمكن الشكّ في النتيجة أصلاً (غ، ص، ٣٩، ٢)
- البرهان المنتج لا ينصاغ إلاّ من مقدّمات يقينيّة إن كان المطلوب يقينيًا أو ظنية إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ص، ٤٣، ٧)
- السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمّي قياسًا، والحقيقيّ التام صُنفٌ منه قد سُمّي برهانًا (ب، م، ٤٢، ١٢)
- نعني بالبرهان الحجّة التي تفيد العلم اليقين الذي لا شكّ فيه من العلم اليقين الذي لا شكّ فيه (ب، م، ٢٠٤، ١٥)
- البرهان قياس مؤلّف من يقينيات لنتاج يقين (سي، ب، ٢٣٣، ١)
- البرهان ينقسم إلى برهان ألانّ وبرهان اللّمّ (سي، ب، ٢٣٣، ٤)
- البرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض (سي، ب، ٢٥٩، ٤)
- الحدّ لا يمكن إكتسابه بالبرهان؛ لأن الوسط المترتّب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساويًا للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر في موضوع مّا، ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فإن الأكبر يكون إما أعمّ منه أو مساويًا ومساوي الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون الوسط لا محالة مساويًا (سي، ب، ٢٦١، ٦)
- البرهان وإن لم يكن طريقًا إلى اكتساب الحدّ فبعضه نافع في حدس بعض الحدود، وهي التي حدودها الوسطى علل ذاتية للشيء (سي، ب، ٢٦٨، ٤)
- سُمّي الذي يكون مُقدَّمًا في البرهان أي الحدّ الأوسط حدًّا هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)
- الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان (سي، ب، ٢٧٧، ١)
- البرهان... هو قياس يقيني يُفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلّة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلّة من الأمور المعروفة لنا بالطبع (ش، ب، ٣٧٣، ١٤)
- البرهان يجب أن يكون من مقدّمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألاّ يكون بخلاف ما عُلِم ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)
- البرهان... لا يخلو أن يكون من المقدّمات الذاتية أو العرضية (ش، ب، ٣٨٨، ٩)
- البرهان... من شرطه أن تكون مقدّماته مع أنها صادقة ضرورية أيضًا (ش، ب، ٣٨٩، ٢)
- ليس يقوم برهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود (ش، ب، ٣٩٢، ١١)
- إنما يمكن أن يُنقل البرهان من صناعة إلى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحدًا بعينه (ش، ب، ٣٩٥، ١٠)
- لا سبيل إلى أن يُقام البرهان على أمر من

الأمور إلاّ من مبادئه المناسبة التي تخصّه (ش، ب، ٣٩٦، ٢)

- البرهان... يكون من الأشياء الذاتية الخاصّة (ش، ب، ٣٩٦، ١٦)

- البرهان يكون من المبادىء المناسبة الخاصّة وهي الأسباب القريبة للشيء (ش، ب، ٣٩٧، ١٧)

- كل برهان فإن إلتامه وقوامه من ثلاثة أشياء: أحدها الأمور الموضوعة في تلك الصناعة. والثاني المقدّمات الواجب قبولها. والثالث المحمولات المطلوب في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات (ش، ب، ٣٩٨، ٣)

- البرهان... ليس يقوم على الأشياء الكثيرة بما هي كثيرة بل إنما يقوم على الطبيعة الكلية السارية في تلك الأشياء المحكوم عليها بالحكم البرهاني (ش، ب، ٤٠١، ٢)

- البرهان إنما يكون من المقدّمات الذاتية (ش، ب، ٤٣٠، ٩)

- البرهان منه كلّي ومنه جزئي، ومنه موجب ومنه سالب، ومنه مستقيم ومنه خُلْف (ش، ب، ٤٣٤، ٢)

- البرهان على الأشياء التي معلومها أكثر هو أفضل من البرهان الذي يكون على الأشياء التي معلومها أقلّ (ش، ب، ٤٣٦، ٤)

- البرهان الذي يُعلَم به شيئان أفضل من البرهان الذي يُعلَم به شيء واحد (ش، ب، ٤٣٦، ٦)

- البرهان الذي هو أكثر كلّيةً في باب معرفة العلّة (ش، ب، ٤٣٦، ١١)

- البرهان الذي ينبني على مقدّمات أقل في باب الكمّيّة أو في باب الكيفيّة أفضل من البرهان الذي ينبني على مقدّمات أكثر في البابين جميعًا أو في أحدهما (ش، ب، ٤٣٧، ٥)

- البرهان الذي يأتلف من مقدّمات أكثر فالمعرفة بنتيجته أبعد من المعارف الأُوَلْ بالطبع (ش، ب، ٤٣٧، ١٢)

- البرهان المؤتِلِف من المقدّمات المتقدّمة بالطبع أشرف من البرهان الذي يأتلف من مقدّمات متأخّرة بالطبع (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)

- البرهان الذي يكون من تأليف طبيعي ومقدّمات أعرف بالطبع من النتيجة هو أفضل (ش، ب، ٤٤٠، ١٣)

- كل برهان... إمّا أن تكون مقدّماته ضرورية... وإمّا جارية على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٥)

- يبيّن بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢)

- ينبغي أن تؤخذ الحدود الثلاثة في البرهان متساوية بعضها لبعض أعني العلّة والمعلول والشيء الذي له العلّة وهو الموضوع (ش، ب، ٤٨٧، ١٧)

- البرهان هو القياس الذي يُؤلَّف من مقدّمات صادقة أوّليّة (ش، ج، ٥١٣، ٧)

- قد يُستعمل في البرهان القياس الذي إحدى مقدّمتيه كاذبة وذلك في قياس الخُلْف (ش، ج، ٦٥٤، ٥)

- المطلوب بالبرهان قد يكون ضرورة الشيء، وقد يكون إمكان الشيء، وقد يكون مجرّد وجوده من غير إعتبار ضرورته ولا إمكانه (ر، ل، ٤٤، ١١)

- البرهان وهو قياس مؤلّف من مقدّمات يقينيّة لانتاج اليقين (هـ، م، ٢٥، ٨)

- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط، ش، ٥١١، ٨)

- ذكر المعلم الأول: أنّ البرهان قياس مؤلّف من مقدّمات يقينيّة لمطلوب يقينيّ (ط، ش، ٥١٩، ١٣)
- البرهان: معنيان: أحدهما: أن يكون علم مبنيًا على أصل موضوع تبيّن في علم آخر، فيكون البرهان الذي يبيّن به ذلك الأصل، منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبني، حتى يتم ذلك العلم به والثاني: أن تكون المسألة من علم ما، والبرهان عليه إنّما يكون لشيء من حقه أن يكون في علم آخر، وإنّما نقل من ذلك العلم إلى هذا العلم لبيان تلك المسألة (ط، ش، ٥٣٤، ٣)
- البرهان مهما كانت المقدّمات يقينية إبتداء أو بواسطة وكان تركّبها معلوم الصحة كان المقاس برهانًا وإلاّ فلا (م، ط، ٣٤٨، ١٣)
- المقدّمات التفسيرية التي هي مبادي أولى للبرهان كالأوّليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المجرّبات أو الحدسيات (م، ط، ٣٤٨، ٢٠)
- المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية وممكنة ووجودية ومقدّمات كل بحثه (م، ط، ٣٤٩، ٥)
- «البرهان» قد يُكتفى فيه بـ«مقدّمة»، وقد لا يتمّ إلاّ بـ«مقدّمتين»، وقد لا يتمّ إلاّ بثلاث «مقدّمات» وأربع وخمس، بحسب حاجة المستدلّ وما يعلمه ممّا لا يعلمه من «المقدّمات» (ت، ر١، ٩٢، ٨)
- لا بدّ في «البرهان» من «قضيّة كليّة» (ت، ر١، ١٢٠، ٧)
- لا يفيد «البرهان» العلم بشيء موجود، بل بأمور مقدّرة في الأذهان لا يعلم تحقّقها في الأعيان (ت، ر١، ١٢٦، ٧)
- (يقول المنطقيون) «البرهان لا يفيد إلاّ الكلّيات» (ت، ر١، ١٣٣، ١٢)
- «البرهان» لا يفيد العلم بشيء من الموجودات (ت، ر١، ١٣٥، ٤)
- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلاّ العلم بالكليّات، والكليّات إنّما تتحقّق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلاّ موجود معيّن، لم يُعلم بـ«البرهان» شيء من المعيّنات (ت، ر١، ١٣٥، ٥)
- لا يعلم بـ«البرهان» «واجب الوجود» ولا «المعقول» (ت، ر١، ١٣٥، ١٤)
- إنّ القوم (المناطقة) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدًّا» و«برهانًا» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر١، ١٨٠، ١٨)
- إن القوم (المناطقة) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدًّا» و«برهانًا» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر١، ١٨٠، ١٨)
- «البرهان» شرطوا له (المناطقة) مادّة معيّنة، وهي «القضايا» التي ذكروها. وأخرجوا من «الأوّليات» ما سمّوه «وهميّات» وما سمّوه «مشهورات»، وحكم الفطرة بهما - لا سيّما بما سمّوه «وهميّات» - أعظم من حكمها بكثير من «اليقينيّات» التي جعلوها موادّ «البرهان» (ت، ر١، ٢٠٦، ١٠)
- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان». وأنّهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفّون بـ«قياس التمثيل»، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظنّ، وأنّ العلم لا يحصل إلاّ بذاك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر١، ٢٢٨، ٢٢)

- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإنّ الدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود (ت، ر٢، ٧، ٢٤)
- «البرهان» لا يراد به إلاّ بيان المدلول عليه وتعريفه وكشفه وإيضاحه. فإذا كان هو أوضح وأظهر كان هذا بيانًا للجليّ بالخفيّ (ت، ر٢، ٧٧، ٢)
- الكلام الذي زعموا (المنطقيون) أنّه برهان قرّروا به الأصول الكلّيّة: «الحدّ» و«البرهان». وفيه من الفساد والخطأ والتناقض ما يطول وصفه (ت، ر٢، ١٣٩، ١٢)
- البرهان ما كانت موادّه يقينيّة (ت، ر٢، ١٦٩، ٧)
- البرهان وهو ما تركّب من مقدّمات يقينيّة (ض، س، ٣٦، ١)

برهان إنّ

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت يدعى «برهان إنّ» (ز، ب، ٢٣٩، ٦)
- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنّ كذا كذا ولا يُعطي العلّة في وجود كذا كذا كما أعطى العلّة في التصديق فهو «برهان أنّ» (س، ب، ٣٢، ٤)
- برهان الأنّ فقد يتفق فيه أن يكون الحدّ الأوسط في الوجود لا علّة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له، بل أمرًا مُضايقًا له أو مساويًا له في النسبة إلى علّته عارضًا معه أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معًا. وقد يتفق أنْ يكون في الوجود معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر. فالأول يُسمّى برهان الأنّ على الإطلاق، والثاني يُسمّى دليلاً (س، ب، ٣٢، ٧)
- إذا كان الحدُّ الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده في الأصغر حتى يكون ذلك علّة فيه، فهو الذي يكون البرهان من مثله «برهان أنّ» (س، ب، ٣٦، ١٨)
- «برهان أنّ» ليس «برهان لِمَ». وإنّما كان يقينيًا لأنّ المقدّمتين كليّتان واجبتان ليس فيهما شك (س، ب، ٣٨، ١٧)
- إنّ «برهان الأنّ» قد يُعطي في مواضع يقينًا دائمًا. وأمّا فيما له سبب فلا يُعطي اليقين الدائم، بل فيما لا سبب له (س، ب، ٣٩، ١٢)
- إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنّه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلقًا معط للسبب وإن لم يكن كذلك، بل كان سببًا للتصديق فقط، فأعطى اللميّة في الوجود فهو المُسمّى برهان إنّ، لأنّه دلّ على إنّيّة الحكم في نفسه دون لميّته في نفسه (س، أ، ٥٣٥، ٥)
- إذا كان الأوسط معلول الأكبر ولكنّه يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط والأكبر معلولي علّة واحدة ولكنّ الأوسط يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمّى برهان «إنّ» مطلقًا. إذا كان الأوسط معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر يُسمّى «دليلاً» (مر، ت، ٢٢٧، ١١)
- برهان «إنّ» هو أن يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر في الأصغر وإن لم يكن علّة لوجوده في ذاته (مر، ت، ٢٢٨، ٥)
- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علّة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود. فالأول يُسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إنّ (غ، م، ٥٩، ٧)

- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علّة، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإنّ) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علّته (غ، ع، ٢٤٣، ٣)

- قياس الدلالة أو برهان الإنّ هو ما لم يكن الحدُّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر مثل: هذا شبعان؛ فإذن هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٣٧٢، ١٠)

- إن لم يكن (البرهان) بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالإحراق للنار قيل له برهان إن (ب، م، ٢١٠، ١٦)

- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنّ كذا كذا، ولا يُعطي العلّة في أنّ كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلّة في التصديق، فهو برهان إنّ، وإذا أعطى العلّة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحدُّ الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علّة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمّى برهان لِمَ (ب، م، ٢١١، ١)

- برهان الإنّ قد لا يكون فيه الحدُّ الأوسط علّة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له بل أمرًا مقرونًا مساويًا له في النسبة إلى العلّة حتى يكونا عن العلّة معًا (ب، م، ٢١١، ٤)

- برهان الإنّ فهو القياس الذي أوسطه علّة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسْبُ (سي، ب، ٢٣٣، ٤)

- إذا كان الأوسط في برهان الانّ مع أنه ليس بعلّة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سُمّي دليلاً (سي، ب، ٢٣٣، ١١)

- الحدّ الأوسط لا بد وان يكون علّة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللمّ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإنّ (ر، ل، ٤٦، ٩)

- إعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علّة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علّة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضًا يُسمّى برهانًا لميًا لأنّه يفيد اللميّة في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلاط علّة للنسبة في الذهن والخارج جميعًا، وإن كان علّة للنسبة في الذهن دون الخارج يسمّي برهانًا إنيًا لأنه يفيد إنيّة النسبة في الخارج دون لميّتها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط، فالحمّى وإن كانت علّة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلاّ أنها ليست علّة له في الخارج بل الأمر بالعكس (هـ، م، ٧٢، ٢٤)

- البرهان المسمّى برهان إنّ... لا يخلو: إمّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمى دليلاً. والثاني: لا يُخصّ باسم. والدليل يشارك برهان لِمَ، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٤)

- أمّا برهان إنّ فلا يعطي السبب إلاّ في العقل فقط، والعلم اليقيني يحصل به، إذا كان السبب في الوجود معلومًا؛ إلا أنه لا يكون سببًا في العقل؛ لكونه غير تام في سببيته؛ ولذلك لا يصلح أن يقع في البرهان (ط، ش، ٥٣٥، ١٥)

- برهان (إنّ) لا يعطي علّته في الوجود، ولكن

يعطي ثبوته في العقل (ط، ش، ٥٣٦، ٦)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علّة لوجود الأكبر في الأصغر سُمّي البرهان برهان لِمَ لأنّه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سمي برهان إنّ لأنّه يفيد أنيّة الحكم في الخارج دون لميّته. وإن أفاد لمّية التصديق، والأوسط في برهان إنّ كان معلولاً هو أعرف يُسمّى دليلاً أيضًا (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

برهان انّ ولِمَ

- القياس البرهانيّ على قسمين: قسم يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر في ذاته وعلّة لاعتقاد أنّ الأكبر موجود للأصغر، وهذا القسم برهان «لم». ومثاله: «هذه الخشبة مسّتها النّار. وكلّ خشبة مسّتها النّار فإنّها تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في هذا المكان علّة لاحتراق الخشبة وعلّة لاعتقاد أنّ الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود الأكبر في الأصغر، وهذا يسمّى برهان «إنّ» (مر، ت، ٢٢٧، ٨)

برهان بسيط

- إذا إجتمع في البرهان البساطة من قِبَل الكيفيّة والكميّة كان أفضل من البرهان الذي إنما هو بسيط من جانب الكميّة فقط (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)

- البرهان البسيط... أفضل من المركّب (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)

- البرهان البسيط من باب الكميّة... هو من ثلاثة حدود (ش، ب، ٤٣٧، ٢٠)

برهان تام

- إنّ البرهان إنّما يكون برهانًا تامًا إذ أعطى العلّة القريبة الخاصّة التي بالذات وبالفعل. فالحدّ التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهيّة فيوردها بتمامها لا يخلى منها شيئًا إن كانت ذاتيّة (س، ب، ٢٢٦، ٢١)

برهان جزئي

- البرهان الجزئي فإنما يبيّن ذلك الشيء الذي هو. فإن كان البرهان الذي يبيّن بذاته هو أفضل، وهذا هو البرهان الجزئي أكثر من الكلي، فالبرهان الجزئي أفضل من الكلي (أ، ب، ٣٨٥، ١٠)

برهان حقيقي

- البرهان الحقيقي ما يُفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي، الذي يستحيل تغييره (غ، ع، ٢٥٥، ١)

- البرهان الحقيقي هو ما يُفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغيّره (غ، ع، ٣٥٢، ١٨)

برهان الخلف

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخُلف أن الذي بالخُلف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به؛ وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدّمات مُقَرٍّ بها صدقًا. وكلا البرهانين من مقدّمات مُقَرٍّ بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدّمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخُلف فإحدى مقدّمتيه من مقدّمات القياس

المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجبُ ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس. وأما الذي بالخُلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبيّن باستقامة القياس فقد يبيّن بالخُلف؛ وكل الذي يتبيّن بالخُلف، فقد يبيّن باستقامةٍ وبحدودٍ واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)

- برهان الخُلف هو أن يؤخذ نقيض النتيجة أو نقيض المطلوب ويضاف إليه مقدمة صادقة فيترتب منها قياس، فينتج نتيجة كاذبة بمنزلة قولنا: (آ) على كل (ب)/ و(ب) على كل (ج)/ فـ(آ) على كل (ج) (ز، ق، ١٩٠، ١١)
- البرهانُ المستقيم أفضل من الخُلف... (البرهان) الخُلف هكذا. إن كان قولنا: لا شيء من حـ ا باطلاً، فليكن: بعض حـ ا، وكان: لا شيء من ب ا - وهو مُسَلَّم - ينتج أنّه: ليس كل حـ ب هذا خلفٌ، إذ كان كل حـ ب (س، ب، ١٧٩، ١٧)
- إذا كان البرهان السالِب المستقيم أفضل من برهان الخُلف الموجِب فهو أفضل من الخُلف السالب (ش، ب، ٤٤٠، ١٤)

برهان الدلالة

- برهان الدلالة فهو أن يكون الأمر المتكرّر في المقدّمتين معلولاً ومسببًا فإن العلّة والمعلول يتلازمان وكذلك السبب والمُسبَّب والموجِب والموجَب (غ، ص، ٥٤، ١٣)
- إن إستدللتَ بالمعلول على العلّة فهو برهان دلالة وكذلك لو إستدللت بأحد المعلولين على الآخر (غ، ص، ٥٤، ١٥)

- إن أثبت العلّة كان «برهان علّة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر١، ١٢٩، ١١)

برهان الدور

- في الحدود الراجعة بعضُها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور (أ، ق، ٢٤٩، ١٣)
- يعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يُستعمل الشيء المبرهَن مقدّمةً في تبيين ما كان يُبَرْهِنُه (أ، ق، ٢٤٩، ١٤)
- برهان الدور يُرسَم بأنه أخذ من النتيجة مع عكس إحدى المقدّمتين وتأليفها قياسًا تُبيِّن به المقدّمة الأخرى الباقية من القياس (ز، ق، ١٨٩، ٥)
- برهان الدور إنما يتمّ إذا كانت الحدود متعاكسة متساوية مثل الضحاك والإنسان وقابل العلم (ز، ق، ١٨٩، ١٠)
- برهان الدور يلزم فيه أن يكون أمور بأعيانها عند أمور بأعيانها متقدّمة ومتأخرة معًا، وهذا خُلف (ز، ب، ٢٢٥، ٦)

برهان سائق الى محال

- القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٤٣، ١٢)

برهان سالب

- لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن (أ، ب، ٣٩٣، ٥)
- إن كان البرهان الذي يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين

مصدّقًا بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الأُخَر بما هو أشدّ تأخرًا، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٤)

- البرهان السالب لا يتم البتّة إلاّ بمقدّمة موجبة إنّما يكون عليها برهان موجب إن كان ولا يُعْرف إلاّ بها (س، ب، ١٧٨، ٩)

برهان عددي

- البرهان العددي فهو مُقْتَنٍ دائمًا للجنس الذي فيه يكون البرهان؛ وكذلك تلك العلوم الباقية (أ، ب، ٣٣٣، ١٠)

برهان علة

- إن أثبت العلّة كان «برهان علّة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر١، ١٢٩، ١٠)

برهان على ان الشيء

- البرهان على «إنّ الشيء» فالوسط فيه علّة بعيدة أو معلول منعكس على علّته بالتساوي (ز، ب، ٢٤٨، ٩)

- البرهان على «إنّ الشيء» وهو الذي يكون الوسط فيه معلولاً منعكسًا الموضوع فيها العلّة (ز، ب، ٢٤٨، ١١)

- أما البرهان على «إنّ الشيء» فإنما يُسمّى برهانًا على المجاز وأَوْلى به أن يُسمّى قياسًا لا برهانًا (ز، ب، ٢٤٩، ٣)

- البرهان على «إنّ الشيء» يكون في العلم الذي تحته، وذلك بمنزلة علمي الهندسة والمناظرة (ز، ب، ٢٤٩، ١١)

برهان كلي

- البرهان الكلّي فإنه إنما يبيّن ما هو ذلك الآخر، وليس ذلك الشيء الشيء الذي اتفق أن يكون هو يُبيّن - مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوي الساقين لا بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث (أ، ب، ٣٨٥، ٧)

- (البرهان) الكلّي ليس هو شيئًا خارجًا عن الأوحاد والجزئية، والبرهان يوهمنا أن هذا هو شيء، أعني الذي يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة (أ، ب، ٣٨٥، ١٢)

- إن كان البرهان الكلّي هو في هذا المعنى أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركّز فينا ظنًّا كاذبًا فيكون البرهان الكلّي أخسّ من الجزئي (أ، ب، ٣٨٦، ٩)

- الذي يعلم إذن كلّيًا هو بما هو به موجود أكثر علمًا ممّا هو عالم به على طريق الجزئي. فالبرهان الكلّي إذًا أفضل (أ، ب، ٣٨٧، ٨)

- البرهان الكلّي أفضل من الجزئي (ز، ب، ٢٦١، ١٩)

- البرهان الذي يكون على الكلّي أفضل من الذي يكون على الجزئي (ش، ب، ٤٣٦، ١١)

برهان لم

- البرهانُ الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعَرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنّه يجتمعُ فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يُدعى «برهان لِمَ»، لأنه يكون بالعلّة والسبب القريب (ز، ب، ٢٣٩، ٦)

- «البرهان بلِمَ» إنما يكون في العلم الأعلى (ز، ب، ٢٤٩، ١١)

- إذا كان (القياس) يعطي العلّة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحدّ الأوسط فيه كما هو علّة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان - كذلك هو علّة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود - فهذا البرهان يُسمّى «برهان لمَ» (س، ب، ٣٢، ٧)

- إذا كان الحدّ الأوسط علّة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا هو «برهان لمَ»، بعد أن علمت أنّ كون الأوسط علّة بوجهٍ ما للأكبر ليس كافيًا في أنْ يصلح وضعه حدًّا أوسط ما لم يستكمل شرائط عِلّيته (س، ب، ٣٦، ١٤)

- الذي يُعطي الشيء فيه علّة ما ثم يتبع المعلول علّته. فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل «برهان لمَ»، وسائر ذلك بالقوّة «برهان لمَ» (س، ب، ١٥٠، ٧)

- إنّ الحدّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنّه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلقًا معطٍ للسبب وإن لم يكن كذلك، بل كان سببًا للتصديق فقط، فأعطى اللميّة في الوجود فهو المُسمّى برهان إنّ، لأنّه دلّ على إنّية الحكم في نفسه دون لميّته في نفسه (س، أ، ٥٣٤، ٦)

- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علّة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود فالأول يسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إنّ (غ، م، ٥٩، ٧)

- الحدّ الأوسط إن كان علّة للحد الأكبر سمّاه الفقهاء (قياس العلة) وسمّاه المنطقيون (برهان اللِمّ) أي ذكر ما يُجابُ به عن لِمَ (غ، ع، ٢٤٣، ٢)

- برهان اللمّ أو قياس العلّة هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)

- قياس العلّة أو برهان اللمّ هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧)

- إذا كان البرهان بالسبب الموجب لوجود الشيء كالنار للإحراق سُمّي البرهان برهان لمَ (ب، م، ٢١٠، ١٥)

- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنّ كذا كذا، ولا يُعطي العلّة في أنّ كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلّة في التصديق، فهو برهان إنّ، وإذا أعطى العلّة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحدُّ الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علّة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمّى برهان لِمَ (ب، م، ٢١١، ٤)

- برهان لِمَ فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأكبر في الأصغر، ولا محالة أن تلك العلّة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضًا، فهو معطٍ للعلّة مطلقًا لأنه يعطي علّة التصديق بالحكم وعلّة وجود الحكم في نفسه (سي، ب، ٢٣٣، ٥)

- الحدّ الأوسط لا بد وان يكون علّة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة

لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللمّ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٨)

- إعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علّة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علّة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضًا يُسمّى برهانًا لميًا لأنّه يفيد اللميّة في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلاط علّة للنسبة في الذهن والخارج جميعًا، وإن كان علّة للنسبة في الذهن دون الخارج يُسمّى برهانًا إنّيًا لأنّه يفيد إنّية النسبة في الخارج دون لميّها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط، فالحمّى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلاّ أنّها ليست علّة له في الخارج بل الأمر بالعكس (هـ، م، ٧٢، ٢٢)

- الحدّ الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علّة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلاّ فلمْ يكن البرهان برهانًا على ذلك المطلوب، هذا خلف. ثم إنّه لا يخلو: إمّا أن يكون مع ذلك علّة أيضًا لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لِمّ (ط، ش، ٥٣٥، ٣)

- أحق البراهين بإسم البرهان هو برهان لِمّ؛ لأنّه معطٍ للسبب في الوجود والعقل (ط، ش، ٥٣٥، ١٢)

- برهان (لِمّ) يعطي علّة الحكم على الإطلاق (ط، ش، ٥٣٦، ٥)

- إنّ الأوسط يمكن أن يكون مع كونه علّة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً للأكبر، كما أنّ حركة النار علّة لوصولها إلى هذه الخشبة، مع أنّها معلولة النار، ويكون هذا البرهان برهان (لِمّ). ومنه قولنا: العالم مؤلَّف، ولكل مؤلَّف مؤلِّف (ط، ش، ٥٣٨، ٥)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علّة لوجود الأكبر في الأصغر سُمّي البرهان برهان لم لأنّه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وإن لم يكن كذلك سمي برهان إنّ لأنّه يفيد أنيّة الحكم في الخارج دون لميّته. وإن أفاد لمّية التصديق. والأوسط في برهان إن كان معلولاً هو أعرف يُسمّى دليلاً أيضًا (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

برهان لم الشيء

- إن البرهان «بلِمَ الشيء» الوسط فيه علّة موجبة وقريبة (ز، ب، ٢٤٨، ٨)

- أما البرهان بـ«لِمَ الشيء» فإن الموضوع فيها المعلول (ز، ب، ٢٤٨، ١٢)

- البرهان الذي لِمَ ذلك الشيء يكون بالعلّة القريبة له (ش، ب، ٤٠٦، ١٠)

برهان مستقيم

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخُلْف أن الذي بالخُلْف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقَرّ به؛ وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدّمات مُقَرّ بها صدقًا. وكلا البرهانين من مقدّمات مُقَرّ بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدّمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخُلْف فإحدى مقدّمتيه من مقدّمات القياس المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجبُ ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس. وأما الذي بالخُلف

فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبين باستقامة القياس فقد يبين بالخُلف؛ وكل الذي يتبين بالخُلف، فقد يبين باستقامةٍ وبحدودٍ واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)

- البرهان المستقيم أفضل من السائق إلى الخُلف (ز، ب، ٢٦٠، ١٠)
- البرهانُ المستقيم أفضل من الخُلف. وليكن المستقيم هكذا: كل حـ ب، ولا شيء من ب ا، ينتج أنه لا شيء من حـ ا. (س، ب، ١٧٩، ١٦)
- البرهان الموجب المستقيم أفضل من البرهان السالب المستقيم (ش، ب، ٤٣٩، ٢)
- إذا كان البرهان الموجب المستقيم أفضل من السالب المستقيم فهو أفضل من الخُلف بإطلاق (ش، ب، ٤٤٠، ١٤)

برهان مطلق

- لما كانت إحدى شرائط البرهان المطلق أن الحدَّ الأوسط أقدم من الطرف الأوّل على جهة تقدُّم سبب الشيء للشيء، فإن الحدَّ المُتَبَرْهِنَ يَلْزَمُ ضرورة أن يكون حدًّا لأمر له حدٌّ آخر أقدم من الحدّ المُتَبَرْهِن (ف، ب، ٥٢، ٢٠)
- البرهان المطلق، أعني برهان «لِمَ» فمثل أن يقول: القمر كريّ، وكل كُرِيٍّ فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا. إن هذه الخشبة باشرتها النار؛ وكل خشبة باشرتها النار تحترق. فإن هذا كله مما يُعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علّة وجود المطلوب في نفسه معًا (س، ب، ٣٣، ٥)
- إن... نوعًا من البرهان يُسمَّى برهانًا بالإضافة إلينا وهو الذي يُسمَّى «الدليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه وهو الذي جرت العادة بأن يُسمَّى برهانًا مطلقًا (ش، ب، ٣٧٨، ٢٠)
- البرهان المطلق أعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معًا أو السبب إذا كان الوجود معلومًا (ش، ب، ٤١٠، ١٨)
- من شرط البرهان المطلق أن يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للطرف الأكبر (ش، ب، ٤٨٨، ٦)

برهان موجب

- لما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البيّن أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المُحال (أ، ب، ٣٩٣، ٨)
- البرهان الموجب يتم ويُعرف بلا سالبة. فإذن البرهان الموجب أقدم من السالب وأعْرَفُ أيضًا. فإنّ البراهين الموجبة قد يوجد المتوسّط في حدودها إنّما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط، وكذلك الزائد فيها وهو حدٌّ خارجٌ عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة موجبٌ أيضًا ويستمر كذلك، ولو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية فلا مدخلَ للسلب فيها (س، ب، ١٧٨، ١٠)

برهان موجب وسالب

- كِلا البرهانين (الموجب والسالب) يتم بثلاثة حدود ومقدّمتين (أ، ب، ٣٩١، ١١)
- البرهان الموجِب أفضل من السالب (ش، ب، ٤٣٧، ٤)
- البرهان السالب يأتلف من مقدّمتين إحداهما أقلّ معرفة من الأخرى، والموجِب يأتلف من مقدّمتين إحداهما مساوية للمقدّمة الواحدة من

البرهان السالِب والأخرى أعْرَف منها (ش، ب، ٤٣٧، ١٥)

- البرهان الموجِب أعْرَف من البرهان السالِب (ش، ب، ٤٣٧، ١٧)

- البرهان الموجِب كأنه متقدّم بالطبع على السالب (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)

برهان الوجود

- البرهانُ الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنّه يجتمعُ فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء... غير الذي يُفيد سبب وجوده (ش، ب، ٤٠٦، ٤)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط يكون من مقدّمات ذوات أوساط وهي المقدّمات التي هي أسباب بعيدة (ش، ب، ٤٠٦، ٩)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط... قد يكون من مقدّمات غير ذوات أوساط (ش، ب، ٤٠٦، ١١)

برهان وقياس

- كل برهان وكل قياس إما أن يبيّن أن الشكل موجود وإما غير موجود. وهذا إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، وإما أن يكون جزمًا أو بشريطة (أ، ق، ١٧٦، ١٤)

- كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط (أ، ق، ١٨٤، ٣)

برهان يقيني

- إنّ الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم تتيقّن إلاّ من سببه. فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب، بل لذاته، لكنّه ليس بيّنَ الوجودِ له، والأوسط كذلك للأصغر إلاّ أنّه بيّنُ الوجود للأصغر، والأكبر بيّن الوجود للأوسط فينعقد برهان يقينيّ (س، ب، ٣٨، ١٧)

برهاني

- البرهاني إذا كان مشهورًا صلح للبرهان والخطابة (ت، ر٢، ١٧٠، ١٢)

برهانية

- (المقدمة) الأبودقطقية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ، ب، ٣١٤، ١٥)

- البرهانية فهي التي تجب على المتعلّم التصديق، لأنها تقيس من المبادىء الخاصة بكل علم، لا من إعتقادات المجيبين (أ، س، ٧٥٠، ٤)

- لزِمَ أن تكون القوى الجدليّة والسوفسطائيّة والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينيّة، وهي البرهانيّة (ف، ح، ١٣١، ٤)

- التعليمُ الخاصّ هو بالطرق البرهانيّة فقط، والمشترك الذي هو العامّ فهو بالطرق الجدليّة أو بالخطبيّة أو بالشعريّة (ف، ح، ١٥٢، ٣)

بسائط

- البسائط التي هي أجزاء من المركّبات فيشبه أن تكون هي لأجل المركّبات، فإنّ المادّة لأجل الصورة والجزء لأجل الكل (س، ب، ٥٧، ٣)

- البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست بأجزاء المعلولات. ويشبه أن يكون هي أعرف وأقدمَ معًا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات، فيكون البيان منها برهانًا لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرفُ عند الطبع معًا لما هو أشدّ تأخرًا (س، ب، ٥٧، ٧)
- البسائط تُحَدُّ ولا يبرهن عليها (س، ب، ٢٠٠، ٥)
- البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مُركَّبة ولا موجودة في التركيب، فإنّها لا تُحَــب ولا يُكْتَسب بها (ب، م، ٤٥، ١٤)
- البسائط المفردة في وجودها وإدراكها فلا حدود لها، ولا تأتلف الحدود منها، وإنّما تعرف بذواتها، وقد تُعرَف برسوم وصفات عرضيّة (ب، م، ٥٧، ١٢)
- البسائط الموجودة في التركيب فهي وإن كانت أيضا لا حدود لها فإنّ الحدود تُؤلّف منها، وقد تُدرَك بذواتها وبرسوم وأوصاف عَرضيَّة (ب، م، ٥٧، ١٦)
- البسائط هي آحاد حقائق المحدود، فهي أوليّات الحدود ولا تُكْتَسب بحدود (ب، م، ٦١، ٣)
- إذا لم يكن جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى وتقدّس والنقطة، فلا يتصوّر التضمن فيهما (هـ، م، ٤، ٨)
- أمّا البسائط فلا تعرف بالحدود، بل بالرسوم وما يجري مجراها (ط، ش، ٢٥٠، ١٨)
- البسائط فما بقي من الموجهات وهي إثنا عشرة (و، م، ٢٢٢، ١)

بسيط

- الواحد في كل مركب هو الذي يُسمّى بسيطًا (س، د، ٢١، ١٥)
- إنّ النقيض في المتقابلات ليس نعني به نفس القضيّة فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو البسيط (س، ج، ١٨١، ١٣)
- الشيء البسيط لا يقتضي معنًى خاصًا أوليًا إلاّ إقتضاءً واحدًا. فإذا كان المعنى الجنسي بسيطًا لم يقتض الإقتضاء الأولي إلاّ قسمة واحدة، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسيمة حقيقيّة (س، ش، ١٩، ٩)
- البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له (ب، م، ٤٧، ٢٠)
- البسيط إما أن لا يكون جزءاً داخلاً في تقوّم المركّب وماهيته، بل هو بريء مفارق عن المادة أصلاً وليُسَلَّم وجوده؛ وإما أن يكون داخلاً في تقوّمه وماهيته، والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير، أي المحل القابل للجزء الآخر من المركّب؛ وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة إليه (سي، ب، ٥٨، ٢)
- الكمّ المتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتّصل (ش، م، ٢٩، ١٧)
- ما يوجد للمركّب إنّما يوجد له من قِبَل وجوده للبسيط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)

بسيطة

- الصنف (من المتقابلات) الذي يكون فيه إسم الموضوع وإسم المحمول محصّلاً وهي التي تعرف بالبسيطة (ش، ع، ١٠٢، ١٤)

بسيطة مقاطرة

- حالُ كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحالِ العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حالُ البسيطتين عند المعدولتين كحالِ العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين (ف، ع، ١٥١، ٣)

بعد

- ممّا يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدُهما في الزمان، وهما اللذان وجودُهما في الآن واحد، واللذان بُعدُهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالثُ هما الشيئان اللذان يشتملُ عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحدِ وجهين: إما ألاّ يكون بين نهايتَيهما بُعدٌ أصلاً، وهذان هما أحرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعدٌ ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتملَ على الجسمين إلا على رأي من يُجوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعدٌ واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣١، ٥)

- البُعدُ: هو كل ما يكون بين نهايتين، غير متلاقيتين، ويُمكنُ الإشارة إلى جهته، ومن شأنه أن يُتوهّم أيضًا فيه نهايات، من نوع تينك النهايتين. والفرقُ بين البُعدِ، والمقادير الثلاثة: أنه قد يكون بُعدٌ خطي من غير خطٍّ، وبُعدٌ سطحي من غير سطح (غ، ع، ٣٠٧، ١٤)

- القَبْلُ: فإنه إسم مشترك في محاورات النظّار والجماهير؛ إذ قد يُطلَقُ، وتراد القبلية بالطبع، كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلاّ وهو موجود؛ ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (بَعْدُ) وكأنه مستعار ومجاز (غ، ع، ٣٣٦، ١٤)

بعض

- لفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يُسمَّى كلٌ منهما سورًا (ب، م، ٧٥، ١٠)

بعضي جزئي في حملي

- البعضي الجزئي في الحمليّ هو أن يكون الحكم إنّما حكم به - إيجابًا كان أو سلبًا - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب «بعض الناس كاتب». وفي السلب «بعض الناس ليس بكاتب» وفي المتصل أن يكون الإتباع محكومًا به في الإيجاب أو محكومًا بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدّم مثل قولك في الإيجاب «قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متغيّم أو فالشعرى طالع». وفي السلب «ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح». وفي المنفصل على قياسه أيضًا (س، ش، ٦٣، ٨)

بعضيات

- تخصّ البعضيّات (القضايا) أنّه يكون فيها مقدّمة دائمة الحكم، وليست بضروريّة الحكم لأنّها يكون إتفق لها صحبة الحكم الممكن ما دام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب. وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة (س، ش، ٧٠، ١٠)

بيان

- يكون البيان قد بيّن ما ليس ببيّن بذاته، بما هو بيّنٌ بذاته وذلك هو البيان الذي به تُكتَسب المقدّمات التي تُؤلّف منها القياسات (ب، م، ١٦٦، ٨)
- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسَب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٦)

بيان بالدور

- أما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدّمتين فتُجمع منهما المقدّمة الباقية المأخوذة في القياس الأوّل (أ، ق، ٢٤٨، ٢)
- التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل الأوّل والثالث. فإذا كانت النتيجة موجبة، كان التبيين بالشكل الأوّل. وإذا كانت سالبة، كان بالشكل الثالث: لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا، فالآخر في كلّه. وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلّيًا فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث. وأما في الشكل الثالث، فإن البيان يكون به في المقاييس كلها، وهو أيضًا بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا تبيّن بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة (أ، ق، ٢٥٤، ٧)
- بيانُ الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)
- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدّمتين، فتنتج المقدّمة الثانية. فإن أدخل حدٌّ غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضًا شيء غريب، لم يكن بيان الدول؛ بل بيان الدور أن يبيّن الشيء بما بُيّن به (س، ق، ٥٠٧، ١٨)
- بيان الدور هو أن توجد النتيجة وعكس إحدى المقدّمتين فتنتج المقدّمة الثانية، مثل قولك كل [ج ب] وكل [ب أ] فينتج كل [ج أ] فإذا أخذت كل [ج أ] وكل [أب] - حتى يكون عكس الكبرى - أنتج [ج ب]، وإن أخذ كل [ب ج] - حتى يكون عكس الصغرى - وكل [ج أ] أنتج كل [ب أ] (مر، ت، ١٧٥، ٦)
- البيان بالدور... هو أن تؤخذ نتيجة وعكس إحدى مقدميته (القياس) فيُبيّن بها المقدمة الثانية (ش، ق، ٢٩٧، ٣)
- البيان بالدور: في الشكل الأول... يكون في الشكل الأول ويكون بشيء يشبِه الشكل الثالث... و... في الشكل الثاني... يكون أيضًا بالشكل الثاني نفسه ويكون بالأول ويكون بالبيان الذي يُشبِه الشكل الثالث. وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالأول والثالث والأصل الذي يُشبِه الثالث (ش، ق، ٣٠٤، ١٦)
- العكس... ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٨)
- البيان بالدور... يُمكِن في المقدّمات المُنعَكِسة (ش، ب، ٣٧٩، ٥)

بيان تام

- البيان التام يكون لوجود الحد الأوسط الحقيقيّ الأوليّ وهو الذي هو للموضوع بذاته، وإيجاب الأكبر عليه أو نفيه عنه لذاته لا لشيء آخر، وإلاّ فالبيان إنّما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدّاً أوسط بين الموضوع والحدّ الأوسط أو بينه وبين الحدّ الأكبر (ب، م، ١٦٦، ٤)

بيان دائر

- الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون مُنْعَكِسَة بعضها على بعض (ش، ق، ٣٣٠، ١٦)
- من شرط البيان الدائر أن تنعكس المقدّمتان، فإذا لم تنعكس المقدّمتان لم يتفق البيان الدائر على التمام (ش، ب، ٣٧٩، ١٠)
- البيان الدائر يحتاج إلى أربعة شروط: أن تكون كل واحدة من المقدّمتين منعكسة، وأن تكون النتيجة منعكسة، وأن يكون التأليف في الشكل الأول، وأن يكون ذلك بجهتين (ش، ب، ٣٧٩، ١٥)

بيان دوري

- البيان الدّوري في الشكل الأوّل للموجبات لا يخرج من الشكل الأوّل حقيقة ولا خيالاً، وأما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الأول... وأما الشكل الثاني فانّك إذا استقريته كان البيان فيه من الشكل الأول عند التّحصيل وإن كان في الشكل الثاني، وأمّا على الوجه الذي يخيّل فالشكل الثالث. وأما في الشكل الثالث فإنّه يمكن أن يكون البيان الحقيقي فيه وإن كان يخيّل أنّه في غيره، فما كان من هذا الشكل يتبيّن بالرّجوع إلى الأول، فيحتاج إلى عكس النتيجة، فإن بيان الدور فيه إما ناقص وإما معدوم إذا كان من شرط بيان الدور أن يكون بعكس مقدّمة وإضافتها إلى النتيجة (مر، ت، ١٧٧، ٦)

بيان وجودي

- ليس بيّنا أنّ كل حسّاس حيوان بيانًا يقينيًا، بل بيانًا وجوديًا، أو هو بيانٌ ما ببيان برهانيّ، وذلك لأن معنى قولك: حسّاس، هو أنّه شيء ذو حسّ من غير زيادة شرط فليس يلزم ذلك ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنّه ذو حسٌ هو ذو إغتذاء ونمو وحركة مكانيّة، لا بأن تكون هذه المعاني مضمّنة في الحسّاس تضمينًا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب في أوّل الأمر أن يكون كل حسّاس تلزمه هذه المعاني كلها بذاتها (س، ب، ٥٤، ٦)

ت

تأثيرات

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة، وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامّية وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحدٍ منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٥)

- الجنس، ألاّ يوضع إن كان وجوده ظاهرًا، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضًا في أمر التأثيرات ألاّ يوجد على ماذا يدلّ إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ٣)

تأخر

- إنّ التقدّم والتأخّر جزئيّات يشملها معنى واحد لا يخلوان إمّا أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أمّا الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدّم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإنّ الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علّة لأن كان العرض موجودًا حاصلاً له المعنى المفهوم من الموجود. وأمّا الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الإبن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معًا؛ فإن الأب يتقدّم بالزمان ويتقدّم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلاً في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلاً فيها (س، م، ٧٤، ١٧)

تأليف

- التأليفُ يحتاجُ في أن يحصلَ إلى اجتماع أشياء، وأن توضعَ بعضُها بعض على ترتيب محدود، وأن يكونَ لها رباطٌ تُربَطُ به، فهو شيء مركّبٌ من مقولات عدّة. والاجتماعُ هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)

- كل تأليف فإنّما يؤلّف من أمور كثيرة، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة، ففي كل تأليف أشياء واحدة (س، د، ٢١، ١٣)

- إنّ الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ مفهوم مما قيل، فليس صاحب الدار لفظًا مؤلّفًا وإنْ كان لمسموعه أجزاء يتلفّظ بكل منها على إنفراده، فليست هي دالّة على أجزاء من مفهومه المدلول به عليه... لا كمن فهم التركيب تأليفًا وردّ على أرسطوطاليس في قوله بأنّ عبدالله وعبد شمس من المركبات، بأنْ بيّن أنهما ليسا من المؤلّفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- إنّ التأليف إنّما يكون بين أشياء ولا يلزَمُ منه الإتحاد (ب، م، ١١، ١٠)

- التأليف ضربان ذهنيّ ووجوديّ، والذهنيّ كتأليف عموم المعنى الكُلّي من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه، وأمّا الوجوديّ فهو كتأليف الشيء من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة، كالبدن من العظم

واللحم او اليد والرأس والرجل (ب، م، ٥٥، ١١)

- التأليف: هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن أن تطلق عليه (الواحد) بوجه (ط، ش، ١٧٥، ٩)

- التأليف أقدم من الترتيب بالذات (ط، ش، ١٧٩، ٢)

- كل تأليف فإنّه يحوج إلى تعرّف المفردات التي هي مواد الترتيب والتأليف؛ لأن إختصاص الترتيب المعيّن بالتأدية إلى المطلوب دون ما عداه، مما يمكن وقوعه فيها؛ إنما يكون من قبيل تلك المواد وأحوالها (ط، ش، ١٧٩، ٩)

- التأليف صنفان: أول، وثان. والأول: يقع في الأحوال الشارحة، وفي القضايا. وأجزاؤه مفردات تذكر أحوالها الصورية في (إيساغوجي)، والمادية في (قاطيغورياس). والثاني: يقع في الحجج، وأجزاؤه قضايا، هي: مفردات بالقياس إليها، ومؤلفات بالقياس إلى ما قبلها. وتذكر أحوالها: الصورية: في (بارارميناس) والماديّة في أثناء مباحث الصناعات الخمسة (ط، ش، ١٨٠، ٥)

- التأليف من فعلين غير ممكن؛ لاحتياج كل واحد منهما إلى الإسم (ط، ش، ١٩٥، ٢٣)

- التأليف يكون: إمّا في القضايا أنفسها. أو يكون بين القضايا. والذي بين القضايا فهو: إمّا قياسيّ. وإما غير قياسيّ. والواقعة في التأليف القياسيّ، قد مر ذكرها. أمّا التي تقع في القضايا أنفسها، وهي المتعلقة بالمقدّمات، فهي التي يريد أن يذكر ها هنا، وهي ثلاثة لا غير؛ لأنّ التأليف يقع: إمّا بين جزأين يستحق أحدهما لأن يحكم عليه، والآخر لأن يحكم به. وإمّا بين جزأين لا يستحقان لذلك (ط، ش، ٥٥٣، ١)

تأليف ثنائي

- التأليف الثنائي بين هذه الثلاثة يمكن على ستة أوجه: إثنان منها تامان بحسب النحو، وهو ما يتألف من إسمين، أو من إسم وفعل، يسند أحدهما إلى الآخر، كقولنا: زيد قائم، وقام زيد (ط، ش، ١٩٥، ١٨)

تاليفات

- الصنف الأول من أصناف التأليفات (البرهانية وغير البرهانية) هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب حدّ لج. (٢) أ جنس لب، وب جنس لج. (٣) أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حدّه ب، وب حدّه ج. (٥) أ فصله ب، وب فصله ج. (٦) آ في حدّه ب، وب في حدّه ج. (٧) أ في حدّه جنس ب، وب في حدّه جنس ج. (٨) أ في حدّ ب وب في حدّ ج (ف، ب، ٣٣، ١٦)

- الصنف الثاني من أصناف التأليفات هو هذا: (١) أ وب حدّان لج. (٢) أ وب فصلان لج. (٣) أ وب في حدهما ج. (٤) أ وب في حدّهما جنس ج (ف، ب، ٣٥، ١)

- الصنف الثالث (من التأليفات) هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب جنس لج. (٢) أ حدّ لب، وب فصل لج. (٣) أ حدّ لب، وب حدّه ج. (٤) أ حدّ لب، وب جزء حدّه ج. (٥) أ حدّ لب وب جزء حدّه جنس ج. (٦) أ حدّ لب، وب فصله ج (ف، ب، ٣٥، ١٣)

- الصنف الرابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ جنس لب، وب حدّ لج. (٢) أ جنس لب، وب فصل لج. (٣) أ جنس لب، وب حدّه ج. (٤) أ جنس لب، وب جزء حدّه ج. (٥) أ

جنس لب، وب جزء حدّه جنس ج (ف، ب، ٣٦، ٦)

- الصنف الخامس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ فصل لب، وب جنس لج. (٢) أ فصل لب، وب حدّه ج. (٣) أ فصل لب، وب جزء حدّه ج. (٤) أ فصل لب، وب جزء حدّه جزء ج (ف، ب، ٣٦، ٢٠)

- الصنف السادس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ حدّه ب وب جنس لج. (٢) أ حدّه ب، وب فصل لج. (٣) أ حدّه ب، وب في حدّه ج. (٤) أ حدّه ب، وب جزء حدّه جنس ج. وليس يأتلفُ من هذا الائتلاف إلاّ هذه الأربعة فإنه متى كان أ حدّه ب، وب حدًّا لج، لزم أن يكون أ وج اسمين مُترادفين على شيء واحد بعينه (ف، ب، ٣٧، ١٠)

- الصنف السابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ في حدّه ب، وب جنس لج. (٢) أ في حدّه ب، وب فصل لج. (٣) أ في حدّه ب، وب حدّه ج. (٤) أ في حدّه ب، وب جزء حدّه جنس ج (ف، ب، ٣٨، ٣)

- الصنف الثامن (من التأليفات) هو هذا: (١) أجزء حدّه جنس ب، وب حدّ لج. (٢) أ جزء حدّه جنس ب، وب جنس لج. (٣) أ جزء حدّه جنس ب، وب فصل لج. (٤) أ جزء حدّه جنس ب، وب حدّه ج. هذه كلها تُنتجُ أعراضًا ذاتية (ف، ب، ٣٨، ١١)

- التأليفات منها أنّه: إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزًا، فالإساءة إلى الأعداء جائز. ومنها أنّه: إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل (س، ج، ١٢٨، ١)

- المنتجُ من التأليفات (القياس)، أربعة عشر تأليفًا: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٤٦، ١٦)

تأليفات قياسات شرطية

- تعريف أصناف تأليفات (القياسات) الشرطيّة البسيطة والمركّبة منها ومن الحمليّات وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإمّا أن يكون التأليف فيه من حمليّ وكليّ، او متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حملي ومتصل، أو حملي ومنفصل (س، ق، ٢٥٣، ٣)

تأمل

- التأمُّل هو الإستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه، وهو أن يكون الشيء حقّه أن يعلم ثم يذهب عنه المتعلّم ولا يتنبّه له لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ، وإمّا أن يكونَ التأمُّل هو الإستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه (س، ب، ٦١، ١١)

- التأمُّل للتصديق، فالتصديق بالمجهول لا يتّضح إلاّ بالوسط، فيكون هذا الإستكشاف هو إبتغاء الحدّ الأوسط في موضع يسهل على المتعلّم إدراكه (س، ب، ٦١، ١٥)

تابع ورابطة

- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعًا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد بـ«هو» و«الموجود» ما يراد بالإسم، بل أردت به تابعًا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي» وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد بـ«كان» وجوده في نفسه فيكون الكلم تامًا وتارة

تقول «زيد كان كاتبًا» فتدخل كان على أنّها تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)

تالي

- اعتقد بعضهم أن المقدّم والتالي إذا كان متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدّم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)

- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمّى المقدّم وهو قولنا إن كان العالم مُحدَثًا، والثاني يُسمّى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدِث (ف، ق، ٨٣، ٣)

- صحةُ كلّ واحد من المقدّم والتالي فليس يتضمّنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتّفق أن لا يكونَ ولا واحدٌ منهما صحيحًا، بل إنما يتضمّن القول الشرطي صحةُ الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

- المقدّم والتالي فإنه وإن لم يكنْ شيء منهما صحيحًا لم تَبْطُلْ بهما أن يكونَ القولُ شرطيًا (ف، ج، ١٠٤، ٥)

- الأمر في التالي والمقدم موقوفٌ على ما يُستثنى وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح فيُنْتِج نقيض المقدم. ولو كانا صحيحين على ما وُضِعا لم يُمكن أن يَستثني نقيض التالي، على أنه هو الصحيح ويَنتج نقيض المقدم (ف، ج، ١٠٤، ٧)

- أمّا التالي فيذكر على أنّه موجود وحاصل مع المقدّم، إذ يقولون: فالنهار موجود، بعد ما قالوا: إن كانت الشمس طالعة (س، ق، ٢٧١، ٧)

- الإيجاب (في الشرطي) المتصل... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودًا ويسمّى «المُقدَّم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمّى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ٥)

- التالي إذا جُعِلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطيّة المتصلة، وربّما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٥)

- التالي موافقٌ للمقدّم بمعنى أنّه يتّصل به ويلازمه ولا يعانده، وأحد جزئي المنفصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)

- وربّما كان المقدّم سالبًا والتالي سالبًا والشرطيّة المركّبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)

- قد يكون المُقَدَّمُ أقاويل كثيرة، والتالي يلزمُ الجملة، وكذلك قد يكون المُقَدَّمُ واحدًا، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)

- الجزء الأول من (القضية) الشرطيّة المتصلة يُسمَّى مُقدَّما، كقولنا إنْ كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمَّى تالياً كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٩)

- إذا وُجِد المُقَدَّم وُجِد التالي... وإذا ارتفع التالي إرتفع المُقَدَّم (ش، ق، ٢٨٣، ١٤)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر، والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس

طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك: ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٦)

- الجزء الأول من (القضية) الشرطيّة أي شرطيّة كانت يسمّى مقدّمًا لتقدّمه في الذكر طبعًا وإن تأخر وضعًا، والثاني تاليًا لتلوه لذلك (هـ، م، ١٣، ١٩)

- إنّ التالي يُحتمل أن يكون أعم من المقدّم، فلا يلزم من وضعه أو رفعه ما هو أخصّ منه، شيء (ط، ش، ٥٠٠، ٧)

تام

- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وإن لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥، ٧)

- التام هو الكاشف للحقيقة كلّها (ض، س، ٢٧، ١١)

تام العناد

- التام العناد ما استُوفيت فيه «المتعاندات» كلها كانت «اثنين» أو أكثر (ف، ق، ٨٤، ١٤)

تباين

- التباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الإعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف (س، م، ١٦، ٤)

تبكيت

- التبكيت هو قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع. فإن لم تفرض المسائل بشيء، فإنه محال أن يكون تبكيت، لأنه قد تبيّن أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها. فإذن ولا تبكيت يكون، لأنه إن كان تبكيت فقد كان قياس لا محالة (أ، ق، ٢٨٦، ٧)

- التبكيت بالقول بعينه على الإنفراد يكون على... أوجه: (فالأوّل) منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجةٌ: لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلاً، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبةً أو غير محمودة: إما جميعها أو جمهورها. ولا إن زيدت أشياء أو نقصت، ولا إن حُذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجةٌ؛ (والثاني) ألاّ يكون القياس، المؤلَّف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَف، موجّهًا نحو الأمر الموضوع؛ (والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزاد أو تنقص، إلا أنها تكون أخسّ من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحماد. وذلك أنهم أحيانًا يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس. وأيضًا فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحمادًا وصدقًا من النتيجة، أو كان من أشياء صادقة إلاّ أنه يحتاج في تبيينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب (أ، ج، ٧٢٠، ٣)

- التبكيت هو قياس يتضمن مناقضة النتيجة (أ، س، ٧٤٠، ٦)

- أنحاء التبكيت هما نحوان: أحدهما من

القول، والآخر خارجًا عن القول (أ، س، ٧٥٦، ٢)

- أما التبكيت فهو مناقضة شيء واحدٍ بعينه لا في الإسم، بل في المعنى والإسم، ولا يكون ذلك في شيء مما أسبق منه، بل في الإسم نفسه ومن الموضوع بعينه من الإضطرار من غير أن يكون، سيما للذي قيل أولاً وفي شيء واحد بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمانٍ واحد بعينه (أ، س، ٧٧٩، ٧)

- أما التبكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجودًا فمن الإضطرار أن يوجد ذاك. وإذا كان ذاك موجودًا، يُظنّ أن الآخر يكون موجودًا من الإضطرار (أ، س، ٧٨٠، ٨)

- لأن القياس يكون من المقدّمات، والتبكيت قياس، فالتبكيت يكون من المقدّمات (أ، س، ٨٠٧، ٦)

- أما النظر في التبكيت الذي يكون في جميع العلوم، وهل هو مظنون لا حقيقة له، وإن كان موجودًا، فمن قِبل ماذا وجوده فهو من شأن العالِم (أ، س، ٨٢٥، ٣)

- التبكيت هو قياسٌ ما (أ، س، ٨٣٦، ٣)

- التبكيت هو القياس الذي يُنتجُ عنه السائل مناقض ما تضمنَ المجيب حفظه من رأي أو وضع، وليس للسائل أن يعملَ تبكيتًا على مجيب جدلي من مقدمات لا يسلّمُها المجيب (ف، ج، ١٤، ٢١)

- إنْ كان (شكل القول) غير قياسي لم يَلزم المجيب تبكيت، وإن كان قياسيًا بطلَ وضعُ المجيب ولزمه التبكيت (ف، ج، ١٥، ١٠)

- التبكيت فعلُ السائل، والعناد فعلُ المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٣)

- التبكيتُ هو القياسُ الذي يرومُ به السائل إبطالَ وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٤)

- يمكنُ العنادُ والتبكيتُ أيضًا بقياس خلف بأن تُضافَ المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويَنتجُ عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشنعة، فترتفع المقدمةُ الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٥)

- التبكيت قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب (س، ق، ٥٣٨، ١٢)

- التبكيت منه ما هو داخل في اللفظ، ومنه ما هو داخل في المعنى. والفرق بين التبكيت وبين غيره: أنّ التبكيت هو نفس القول الذي يراد به إنتاج نقيض الوضع؛ ونظير الحق مطلوب معلوم. وأمّا الآخر فليس المغالط يوردها على هذه السبيل، بل قد يبتدىء بها، ولا يعلم المخاطب مقصوده بها (س، س، ٧، ٦)

- التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الإسم، والمماراة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب إختلاف العجمة والإعراب، وبسبب إختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثّر في القياس، ويؤثّر في الإستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والإستقراء (س، س، ٨، ٤)

- التبكيت الحقيقي هو الذي تناقض به شيئًا ليس في الإسم بعينه، بل وفي المعنى، وفي المحمول، وفي الموضوع، وفي الإضافة، والجهة، والزمان، وغير ذلك على ما علمت (س، س، ٢٢، ٦)

- إنّ حدّ القياس مقولٌ على التبكيت وللتبكيت تخصيص أنّ نتيجته مقابل وضع ما (س، س، ٢٩، ٥)

- مغالطات في الكلام يتعذّر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)
- التبكيت، بأن تسلّم من خصم مقدّمة ثم ينتج من مقدّمات أخرى مسلّمة نقيض تلك المسلّمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدّمات أن الشيء ليس هو (سي، ب، ٢٠٢، ٥)
- التبكيت هو قياس منتج نقيض الوضع الذي تضمّن المُجيب حفظه (ش، ق، ٣٣٩، ٦)
- إذا كان تبكيت فقد يجب أن يكون قياس؛ وأما إذا كان قياس فليس يجب أن يكون تبكيت (ش، ق، ٣٣٩، ٩)
- التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه (ش، ج، ٦٠٣، ١١)
- التبكيت الذي يكون من قِبَل بُعْد الجنس أو قُرْبه أو ترتيبه غير التبكيت الذي يكون من قِبَل الجنس المطلق (ش، ج، ٦٠٣، ٢٣)
- التبكيت والتغليط: منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج، ومنه ما يكون من قِبَل المعاني (ش، س، ٦٧٢، ١١)
- كان التبكيت الحقيقي قياسًا منتِجًا لنقيض النتيجة أو القضية المُعْتَرَف بها (ش، س، ٦٨٠، ٤)
- أعني بالتبكيتات السوفسطائية ليس كل تبكيت يُظَنّ به أنه تبكيت وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتا، بل التبكيتات العامة الغير المناسبة التي لا تخصّ صناعة من الصنائع البرهانية (ش، س، ٦٨٤، ١٣)
- التبكيت الصحيح هو قياس مُنتِج لنقيض الأمر الذي يُعْتَرف بوجوده (ش، س، ٦٨٥، ١٦)
- التبكيت... يكون صادقًا إذا كان فيه ثلاثة شروط: أحدها ان يكون صحيح الشكل، والثاني أن يكون صادق المقدّمات، والثالث أن يكون النقيض المُنْتِج نقيضًا بالحقيقة للشيء المعترَف به (ش، س، ٦٨٥، ١٧)

تبكيت داخل في لفظ

- التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الإسم، والمماراة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب إختلاف العجمة والإعراب، وبسبب إختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثر في القياس، ويؤثر في الإستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والإستقراء (س، س، ٨، ٣)

تبكيت سوفسطائي

- أعني تبكيتًا سوفسطائيًا وقياسًا لا الذي يُرى قياسًا وتبكيتًا وليس هو فقط، بل الذي هو موجود؛ ولا يُرى أيضًا من قِبَل قابل الأمر النسيب (أ، س، ٨١٢، ١١)
- التبكيت السوفسطائي ليس تبكيتًا على الإطلاق بل نحو شيء (أ، س، ٨١٩، ١٧)
- التبكيت السوفسطائي: هو قياس يرى أنه مناقض للحق، ونتيجته نقيض الحق، وليس كذلك بالحقيقة؛ والسوفسطائي يروّجه من غير أن يشعر هو به، أو يشعر أكثر الناس بما يفعل هو (س، س، ٣، ٢)

تبكيت مطلق

- التبكيت المطلق: فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع (س، س، ٣، ١)

تبكيت مظنون

- التبكيت المظنون يكون من أجزاء التبكيت الصحيح، وذلك أن النقض في التبكيت يظهر لكل أحد. مثال ذلك: أما في التي تعرض من قِبَل القول فلأنّه يؤدي إلى المحال، والذي يجعل السؤالين سؤالاً واحدًا في المقدّمات وإن كان الشيء بذاته من العرض، والتي من اللوازم هو جزء من هذا. وأيضًا إن كان الذي يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول، وأيضًا إن كان التناقض كليًا وبذاته وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذُ محمولٍ على شيء، أو من كل واحد من هذه. وأيضًا إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن يعدّد (أ، س، ٨١٩، ٦)

تبكيت مغالطي

- التبكيتُ المغالطيّ، وهو القياسُ الذي يَعْمله المتشبهُ بالجدليّ أو التعليميّ لينتج نقيضَ وضعٍ ما، . . . وبالحري أن لا نسمّيه تبكيتًا وتوبيخًا بل تضليلاً (س، س، ١، ٦)
- مثال التبكيت المغالطيّ لاشتراك الإسم، كمن يقول للمتعلّم إنّه: «يَعْلم أو لا يعلم؟ فإن لم يعلم فليس بمتعلم، وإن علِم فليس يحتاج إلى أن يتعلّم». والمغالطة في هذا أن قوله: «يعلم» يعني به أنّه يحصل له العلم، ويعني به أنّه حصل له العلم؛ والذي «يعلم ليس يتعلم» يصدق إذا كان ليس يعلم، بمعنى أنّه لا يحصل له العلم، ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم (س، س، ٩، ١)

تبكيتات

- معرفة التبكيتات الجزئية . . . الخاصة بصناعة ليس لصناعة واحدة بل لصنائع كثيرة (ش، س، ٦٨٩، ٧)
- التبكيتات العامة . . . معرفتها لصناعة عامة (ش، س، ٦٨٩، ١٠)

تتالي

- التتالي كون الأشياء التي لها وضعٌ ليس بينها شيء آخر من جنسها (غ، ع، ٣٥٤، ٥)

تجربة

- من تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة (أ، ب، ٤٦٤، ١)
- من التجربة عندما يثبت ويستقرّ الكلّي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم (أ، ب، ٤٦٤، ٢)
- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إمّا أن تكونَ صناعةً تقتصرُ على ما يَخرج بالتجربة فقط، من غير أن تَستعمل ما حصلَ لها بالتجربة، في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعملَ ما حصلَ لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تفعلَ الأمرين جميعًا (ف، ب، ٧١، ١٦)
- جميعُ الصناعات التي تترقّى الى أن تتمّ بالتجربة فقط، فهي إنما تُعطي من علم الشيء الذي يشتملُ عليه إنّ الشيء ووجودَه فقط، لا علم لِمَ الشيء (ف، ب، ٧٢، ١)
- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحُذّاق منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما بالتجربة. ولكن ليست تُؤخذُ مقدمات جدلية من حيث هي مُدْرَكَةٌ بالقياس أو التجربة، بل

من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ٦٦، ١٩)

- التجربة مثل حكمنا أنّ السقمونيا مُسهِّل للصفراء فإنّه لما تكرّر هذا مرارًا كثيرة زال عن أن يكون مما يقع بالإتفاق فحَكَمَ الذِّهْنُ أنّ من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأذْعَنَ له. وإسهال الصفراء عَرَضٌ لازم للسقمونيا (س، ب، ٤٥، ١٥)

- إنّ التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط، بل لإقتران قياس به قد ذكرناه. ومع ذلك فليس تفيد علمًا كليًا قياسيًا مطلقًا، بل كليًا بشرط، وهو أنّ هذا الشيء الذي تكرّر على الحسّ يلزم طباعه في الناحية التي تكرّر الحسّ بها أمرًا دائمًا، إلاّ أن يكون مانعٌ فيكون كليًا بهذا الشرط، لا كليًا مطلقًا (س، ب، ٤٦، ١٩)

- إنّ التجربة كأنّها خلط من إستقراء حسّي وقياسٍ عقليّ مبني على إختلاف ما بالذات وما بالعرض: فإنّ الذي بالعَرَض لا يدوم (س، ب، ١٦٢، ٧)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختصُّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركةٌ يحتجّ بها على المنازع (ت، ر١، ١٠٦، ١٣)

- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبّره، كحصولِ الأثر المعيّن دائرًا مع المؤثّر المعيّن دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرّة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضمّ «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر١، ١٠٧، ٢٠)

- لفظ «التجربة» يُستعمل فيما جرّبه الإنسان بـ«عقله وحسّه» (ت، ر١، ١٠٩، ١)

تجريبيات

- التجريبيات ما يحصل من مجموع العقل والحس كعلمنا بأن النار تحرق والسقمونيا تسهل الصفراء والخمر يسكر (غ، م، ٤٧، ١٩)

- التجريبيّات ويُعبّر عنها باطّراد العادات وذلك مثل حكمِك بأن النار محرقة والحجر هاوٍ إلى جهة الأرض والنار متحركة إلى جهة فوق والخبز مشبعٌ والماء مروٍ والخمر مسكر وجميع المعلومات بالتجربة عند من جرّبها (غ، ح، ٤٩، ١٨)

- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات وتسمّى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرّد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجريبيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٤)

تجريبي

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبيًا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيًا» (ت، ر١، ١٠٧، ١٦)

تجريد

- إنّ التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقًا من خارج. وإذا قيل جُرِّد فلان عن الثوب، عنى به أنّه أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يَبِن لكان ذلك الثوب لاحقًا له، لا ذاته ولا جزء حدٍّ له؛ فإنّ الشيء لا يقال إنّه تجرّد عن ذاته أو عن جزء حدٍّ له؛ فإنّ من قال إنّ الإنسان قد يتجرّد عن الإنسانيّة قال شططًا إلاّ أن يعني أنّ مادة الإنسانيّة قد جُرِّدت عن الإنسانيّة. فحينئذ الإنسانيّة تكون أمرًا خارجًا عنها أيضًا (س، ع، ١٦، ٤)

- التجريد من الزّمان في حدّ الأسم هو أن يبيّن المدلول من زمانٍ يلحقه، فإنّه إذا قيل جُرِّد فلان عن ثوبه، عُنِيَ به أن أُبِينَ بينه وبين الثوب الذي لو لم يُبَن لكان ذلك الثوب لاحقًا له، لا ذاته ولا جزء حدٍّ منه (مر، ت، ٤٠، ٤)

تجزئة

- إنّ التجزئة تعرِض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادّة مشاركة؛ وفي العلوم نبيّن أن حصة المادّة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة منّا إلى الكم المتصل (س، م، ١١٨، ١٢)

تجوز

- التجوّز والمسامحة إنّما تُستعمَلُ في الصنائع التي يحتاجُ الإنسان فيها إلى إظهار القوّة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرِّف أنّ له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاصّ به لأدنى تعلّق يكون له بالذي تُجعَلُ العبارةُ عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخصُّ شيئًا ما على ما له تعلّق به ولو يسيرًا من التعلّق، وليُبينَ عن نفسه أنّ له قدرة على أخذِ اتّصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتّصال اليسير، ويبيّنُ أنّ عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن عُبِّرَ عن الشيء بغير لفظه الخاصّ بل بلفظ غيره. وأمّا الاستعارة فلأنّ فيها تخييلا وهو شعريّ (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

تجوهر

- التجوهر كون ما لا جوهر، فإنّ الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية (س، ع، ٢٦، ١٦)

- معنى أنّه تجوهر عندهم (العرب) هو أنّ الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدلّ على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فيدلّ عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له (س، ع، ٢٧، ٣)

- يكون معنى نظير تجوهر فيها (بعض اللغات) هو أنّ الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أنّ حدوث الجوهريّة موجود لزيد فيها سلف من غير التفاوت إلى الحمل بعلى البتّة (س، ع، ٢٧، ٧)

تحت تضاد

- المجتمعان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسمّيان داخلتين تحت التضاد (سي، ب، ١٢٢، ٩)

تحت المتضادتين

- اللتان تحت المتضادتين هما اللتان يُقْرَنُ بموضوع كل واحدة منهما سور جزئي، كقولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيوانًا (ف، ق، ١٥، ١٧)
- اللتان تحت المتضادتين تقتسمان الصدق والكذب في الضرورية والممتنعة، وتصدُقان في الممكنة (ف، ق، ١٧، ٤)

تحت المتضادين

- صدقُ ما تحت المتضادين، فإنه إنما يَصْدقُ السالب منهما من موضوعه على بعض غير البعض الذي صَدَقَ عليه الموجب المقابل له (ف، م، ١٢١، ٣)
- (تحت المتضادين) يقتسمان الصدق والكذب أحيانًا، وذلك في مثل قولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيوانًا، إنسان ما طائر ليس كل إنسان طائر، أو يصدقان أحيانًا، وذلك مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض (ف، ق، ٧٤، ٨)

تحديد

- التحديد هو وضع، وذلك أن صاحب العدد قد يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعًا، وليس هو أصلاً موضوعًا (أ، ب، ٣١٥، ١٠)
- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن يكون برهانًا متغيّرًا في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٣٣٥، ٥)
- تحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلّي (أ، ب، ٤٥١، ١)
- ليس يجب أن يُستعمل في التحديد لا إستعارة الأسماء والتشبيه، ولا أيضًا ينبغي أن يُستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الإستعارة والتشبيه (أ، ب، ٤٥١، ١٠)
- إذا بيّنا أن الحدّ ليس هو لما تحت الحدّ وحده كالحال في الخاصة أيضًا، أو أن الموصوف في الحدّ ليس هو جنسًا، أو أن شيئًا ما قد وصف في القول لا يوجد له، كالذي يقال في العرض، نكون قد أبطلنا التحديد (أ، ج، ٤٧٨، ١٠)
- التحديد هو القول الدالّ على ماهية الأمر (أ، ج، ٦٨٠، ١١)
- في التحديد، فإنها (القسمة) تفيدُ جودة نظام أجزاء الحدّ، من قبل أن الجنسَ، إذا قُسِّمَ بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قُسِّمَ المجموعُ من الجنس، وأحد ذَيْنِكَ الفصلين بفصلين، وقُرِنَ أحدُ الفصلين الثانيين بمجموع الجنس والفصل الأوّل، ثم لم يزل يفعل ذلك الى أن اجتمع من جملة ذلك أمور مرتَّبة، فإنها تُوجدُ منظومةً على توالي مراتبِ الفصول القاسمة بعضها من بعض، فيؤخذُ الجنسُ متقدّمًا لجميعها في المرتبة، وذلك حقُ الجنس، ثم كلُ فصلٍ من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حَقُّه أن يُرَتَّبَ فيه من القول (ف، ب، ٥٤، ٩)
- يجب أو الأفضل في التحديد أن يُقدَّم الدالّ على الأكمل في الترتيب (ف، ب، ٥٦، ٢٧)
- إنّ الغرضَ الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهيّة الشيء (س، د، ٤٨، ٣)
- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د، ٥١، ١٢)
- الغرض في التحديد أن تحصل في النفس صورةٌ موازيةٌ لماهيّة الشيء بكمالها. ولهذا السبب لا يكون للشيء الواحد حدّان، كما لا يكون

لشيءٍ واحدٍ ذاتان. فإذا كان كذلك وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية، وجب أن تؤخذ كلها في حدّه (س، ب، ٢٢٧، ٥)

- إنّ الغرض في التحديد ليس هو التميز كيف إتفق، ولا أيضًا بشرط أن يكون من الذاتيّات من غير زيادة إعتبار آخر، بل أن يُتصوّر به المعنى كما هو (س، أ، ٢٥١، ٦)
- إعلمْ أنّك لست تطلب في التحديد إلاّ المفهوم، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الإلتفات إلى شيء آخر فتحديده كذلك، وإن كان وجوده متعلّقًا بشيء آخر كالسواد مثلاً تخصّص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصّص به على نحو ما يتخصّص به. فليس بواجب من الضرورة أن يكون تفهّمه مقتضيًا بتفهّم شيء آخر إذا تفهّم من حيث حقيقته في نفسه (س، ش، ٤٥، ٢)
- الفهمُ الحاصلُ من التحديد، يُسمّى علمًا مُلخّصًا مُفصّلاً (غ، ع، ٢٦٦، ١٣)
- إنّ التعلّق بالشيء في الوجود غير التعلّق به في المفهوم، لا يُطلب في التحديد إلّا المفهوم (ط، ش، ٢١٧، ٢٥)
- القصد من التحديد في اصطلاح المتكلّمين «التعرُّضُ لخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصلُ بينه وبين غيره» (ت، ر١، ٤٣، ١٤)

تحرز

- إنّ توقف المجيب نسبوه إلى العجز والخوف والتحيّر والتحرّز (س، س، ٢٦، ٤)

تحسين

- أمّا التحسين فيما يتعلّمه من القوانين في جودة إستعمال تلك الأفعال فيكون هذا لنا إمّا رياضة، إن كان هذا القدر رياضة؛ وإمّا شيئًا ممكنًا من الرياضة، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرّف في الموجود لنا من ذلك (س، ج، ٤٨، ١٦)

تحصيل

- العدول والتحصيل حرف السلب إن كان جزأ من الموضوع كقولنا اللاحيّ جمادًا، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعًا كقولنا اللاحي لا عالم سمّيت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءًا لشيء منهما سمّيت محصّلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

تحصيل المضاف

- «تحصيل المضاف»: إنّ المضاف ليس له وجود مفرد، بل وجوده أن يكون أمرًا لاحقًا للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا اللحوق. والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين: أحدهما أن يؤخذ الملحوق والإضافة معًا، فذلك من مقولة ومقولة، ليس المقولة، بل هو مركّب من مقولة ومقولة؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقرونًا بها النحو من ذلك اللحوق الخاص العقلي، ويؤخذان جميعًا كعارض واحد للملحوق؛ وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله (س، م، ١٦١، ٣)

تحقيق

- كل تحقيق يتعلّق بترتيب الأشياء حتى يتأدّى منها إلى غيرها، بل بكل تأليف، فذلك التحقيق

يحوج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتأليف (س، أ، ١٧٩، ٣)

- كل تحقيق: أي كل تحصيل او إثبات علميّ (ط، ش، ١٧٩، ١)

- إن كل تحقيق متعلق بترتيب يؤدي إليه (ط، ش، ١٧٩، ٩)

- التحقيق يقتضي أنّ الفصل الذي يتحصّل به الجنس لا يكون فوق واحد؛ لأنّ الواحد إن لم يتحصّل به الجنس لا يكون فصلاً. وإن تحصّل به كان ما عداه فصلاً، فلا يكون فصلاً (ط، ش، ٢٢٥، ١١)

- أمّا التحقيق فيقتضي أنّ الممكن إذا كان الإمكان فيه جهة، وإلاّ فلا باعتبار الوجود (ط، ش، ٥١٧، ١٨)

تحقيق القضايا

- تحقيق القضايا هو تلخيص ما يفهم من أجزائها، وهو ينقسم: إلى ما يتعلق بالموضوع. وإلى ما يتعلق بالمحمول (ط، ش، ٣٢٥، ١)

تحقيق المناط

- «تحقيق المناط»، فإنّ الشارع قد ناط الحكم بوصف كما ناط «قبول الشهادة» بكونه ذا عدل (ت، ر١، ٧٥، ١١)

تحكم

- الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يُسَمّى... التحكُّم (ش، ج، ٥١١، ٢٢)

تحليل

- التحليل هو أن يُجعلَ مبدأه من الشاهد (ف، ق، ٤٦، ١٦)

- تفريق آحاد التأليف ويُسمّى قسمة وتفريقا، وتمييز آحاد التركيب ويُسمّى تحليلا (ب، م، ٥٦، ٢)

- التحليل فهو مقابل التركيب وبعكسه، مبتدئا مما أنتهي إليه ومنتهيا إلى ما أبتدأ به (ب، م، ٥٦، ١٧)

تحليل بالعكس

- لا فرق بين أن يُقالَ إن التحليل بالعكس قد يكون بأشياء كثيرة، وبين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة. ولا فرق أيضًا بين أن يقال إنه يكون بأشياء يسيرة، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين (أ، ب، ٣١٩، ١٤)

- القياس الصناعيّ هو أن يكون لك غرض، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتديًا من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصّلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتديًا من واحد يحلّله إلى كثرة، ويطلب له مبادىء كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمّى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمّى التركيب (س، ق، ٩، ١)

- إنّ مبادىء العلوم التعليميّة - وهي محدودة في المصادرات، متميّزة بالفعل - ظاهرٌ من أمرها أنّها لا يصلح بعضُها لبعضٍ. وكيف تصلح لكل علم! بل ولا مبدأ علمٍ واحدٍ يصلح لجميع مسائل ذلك العلم، فكيف لمسائل علومٍ أخرى! ولا أيضًا إذا إستعملنا طريقَ التحليلِ

بالعكس، فصرنا إلى المقدّمات التي لا أوساط لها في علم ما وميزناها إن لم تكن متميّزة تميّزها في الرياضيّات وجدناها مشتركة لجميع النتائج (س، ب، ١٨٧، ٢١)

- التركيب الوجوديّ يُسمّى التحليل بالعكس (ب، م، ٥٧، ١)

تحليل الحد والرسم

- التركيب الذهني الذي يكون في المعاني الكلّية يُسمّى تحليل الحد والرسم (ب، م، ٥٦، ١٩)

تحليل صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأنْ يكون الشيء عند التحليل صادقًا، وعند التركيب غير صادقٍ، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول إمّا أنْ يكون القولُ صادقًا على أجزاء الشيء مجموعه ويجعل صادقًا على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربّما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادقٌ من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٥)

تحليل صناعي

- (التحليل) الصناعي فكتحليل السكنجبين إلى الخل والعسل (ب، م، ٥٧، ٢)

تحليل طبيعي

- (التحليل) الطبيعي كتحليل بدن الإنسان إلى الأخلاط، والأخلاط إلى الأسطقسات (ب، م، ٥٧، ١)

تحليل القياس

- تحليل القياس هو أنّه يميّز المطلوب ويُنْظر في القول المنتج له هل تجد شيئًا يشاركه، فإن وجَدْت فانظر هل هو محموله أو موضوعه، فإذا وُجِد فقد وَجَدْتَ الصغرى والكبرى ووَجَدْتَ الأوسط، وبالجملة فإذا وَجَدْتَ قياسًا فاطلب أوّلاً المقدمتين دون الحدود، وأعِد أوّلاً مقدّمات القياس وأعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة (مر، ت، ١٦٥، ٥)

- القاعدة في تحليل القياس هو الاعتبار بالمطلوب، فإذا كان المطلوب موجبة كليّة فاطلب على ترتيب الشكل الأول، وإذا كان سالبة كليّة ففي الأوّل والثاني، وإذا كان موجبة جزئيّة ففي الأوّل والثالث، والسالبة الجزئيّة في الأشكال الثلثة (مر، ت، ١٦٥، ١٠)

- إن تحليل القياس إنّما يصعب بسبب ما تقع فيه من التركيبات، وتداخل الأقيسة، وحذف إحدى المقدمتين والاقتصار على الأخرى، والتحريفات في الألفاظ عمّا تعلّمته من ترتيب المقدمات والأوساط وإدخال ما لا يحتاج (مر، ت، ١٦٥، ١٤)

تحوص

- الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يُسَمّى... التحوُّص (ش، ج، ٥١١، ٢٢)

تحير

- إنّ توقف المجيب نسبوه إلى العجز والخوف والتحيّر والتحرّز (س، س، ٢٦، ٤)

تخليط

- التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حدّ التعيير: إنّه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإنّ الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدلّ على قلّة خطره، وهو نوع من الشتم، لأنّ الشتم قول مؤذٍ للمخاطب يدلّ على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيرًا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)

تخيلات

- يُمكنُ أن تتخيّل أنحاء من التخيلات على حسب الحاجة إليه كل حين، فإذا لم يتحنّك الإنسانُ في أنحاء تخيّلاتها وكان إنما حَصَلَ له منها نحو واحد فقط، وكان ذلك النحو يُوهم فيه اشياء ليست موجودة له في الحقيقة، كان ذلك مبدأ للغلط (ف، س، ١٦١، ١٢)

تذكر

- ليس التذكر تعلمًا، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة، إنْ كان المعلوم بهما زمانيًا، كانا فيما مضى (س، ج، ١٢٤، ١١)

ترتيب

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدُها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارةُ عن تلك المبادئ وما يقومُ مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- الترتيب، فإنّ منه منتظمًا ومنه غير منتظم. وكثيرٌ من الناس اعتادوا الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ٩)

- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعملُ فيها المشهورات أقرب الى أن يُستعمل فيها الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١٢)

- إنّ الترتيب قد يوجد في الأمور طبعًا مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض، وفي ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون وضعًا كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدّم بالترتيب قد يكون في أمور طبيعيّة، وقد يكون في أمور وضعيّة (س، م، ٢٦٦، ١٣)

- صواب الترتيب في القول الشارح مثلاً، أن يوضع الجنس أولاً، ثم يُقيّد بالفصل (ط، ش، ١٧٥، ١٧)

- صواب الترتيب في مقدّمات القياس أن تكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢٠)

- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدّمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهيأة أن يكون من ضرب منتج (ط، ش، ١٧٦، ١)

- الترتيب أخص من التأليف، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما: عقلاً، أو حسًا، من غير ترتيب - فإنّ ذلك لا يمكن، بل ربما لا يعتبر فيه الترتيب - بل بأنّ الترتيب المعيّن يستلزم التأليف المعيّن، والتأليف المعيّن لا يستلزم الترتيب المعيّن، بل يستلزم ترتيبًا ما، مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء (ط، ش، ١٧٩، ٣)

تركيب

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شُوهد فيه حكمٌ ما وأخذنا الأمورَ الأُخَر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يَصُحُّ ذلك الحكمُ على جميعه، فإذا حَصَلَ ذلك معنا ثم وجدنا شيئًا غير معلوم الحكم داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورةً أن ينتقلَ إليه الحكمُ الذي كان قد صَحَّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- أخذُ الحدّ بطريق التركيب، فهو على هذه الجهة، وهو أن نَتَصَفَّحَ أشخاص الشيء المقصود تحديده، ونأخذَ المحمولات على أشخاصه، ونتحرّى أن تكون تلك المحمولات محمولات على أشخاصه، من طريق ما هو، حتى إذا حصَلَ لنا جميعه، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس، ثم قايَسْنَا بين الأجناس، واطّرحنا منها الأعمّ فالأعمّ، الى أن يَتَحَصَّلَ لنا أخصّها، ثم ننظر في سائر المحمولات، فما كان منها أعمّ من ذلك الجنس أو مساويًا له اطّرحناه (ف، ب، ٥٥، ١٤)

- تبيّنَ أنه لا يُمكن أن يُستعمَل طريقُ التركيب اذا ابْتُدِئَ به من الأشخاص، إلا فيما محمولاته ظاهرة الوجود، وكذلك محمولاته من طريق ما هو (ف، ب، ٥٧، ٥)

- متى ابتدئَ في التركيب من أنواع ما، وقصدْنا أخذَ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع، لم يُمكن إلاّ أن تكون المحمولاتُ على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إمّا ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٧)

- يجبُ أن تكونَ التسمية التي تدلُّ على تركيب بتغيّر شكلٍ متأخرةً ومأخوذة عن لفظ ما عُلم وحده بسيطًا بلا تركيب (ف، ح، ٧٣، ٢٢)

- متى أخذنا أنواعًا أخيرة قِوامُها من فصول متقابلة، وأقَمنا مجموع أجناسها وفصولها مقام أساميها، ثمّ أسقَطنا فصولَها وأخذنا أجناسها وحدها، فإنّ هذا الفعل يُسمّى التركيب (ف، أ، ٨٤، ١٣)

- القياس الصناعيّ هو أن يكون لك غرض، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتديًا من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصّلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتديًا من واحد يحلّله إلى كثرة، ويطلب له مبادىء كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمّى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمّى التركيب (س، ق، ٩، ١)

- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع رداءته في أنّه جعل المركّب تركيبًا، فليس يدلّ على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيوانًا، أو الحيوان تركيبًا، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ٣)

- الذي بالتركيب، فهو أن يكون للقول عند التركيب حكم، فيطلب أن يصدق ذلك الحكم عند التفصيل، ويكون الغلط في التركيب. ولا سواء أن يقال القول مركّبًا فيكون له حكم، وأن يقال مفصّلاً (س، س، ١٢، ٨)

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأنْ يكون الشيء عند التحليل صادقًا، وعند التركيب غير

صادقٍ، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول إمّا أنْ يكون القولُ صادقًا على أجزاء الشيء مجموعه ويجعل صادقًا على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربّما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادقٌ من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٥)

- القياس إنّما يكون قياسًا إذا كان لك مطلوبٌ محدود، فتَطْلُب ما يُنْتِج لك ذلك المطلوب؛ والذي يُبَيِّنُ لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمّى وسطًا وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلاً بالعكس. كما أنّ مقابله يسمّى التركيب، فإن انعقد قياس على سبيل الإتّفاق، يؤدّي إلى نتيجة لم تُطْلَب، لم يكن بالحقيقة قياسًا (مر، ت، ١٠٧، ٧)

- إنَّ الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظًا مؤلّفًا وإنْ كان لمسموعه أجزاء يتلفَّظ بكل منها على إنفراده، فليست هي دالّة على أجزاء من مفهومه المدلول به عليه. . . لا كمن فهم التركيب تأليفًا وردَّ على أرسطوطاليس في قوله بأنَّ عبدالله وعبد شمس من المركبات، بأنْ بيَّن أنهما ليسا من المؤلّفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- التركيب إنّما يكون في الأسماء ولا يكون في الكَلِم ولا في الحروف، فإنَّ الاسم يُركَّب من إسمين كعبدالله، ومن إسم وكلمة مثل تأبَّط شرا ولا تُكَتَّبُ الكلمة من كلمتين ولا من إسم وكلمة، وكذلك الحرف ولا في لغة من اللغات (ب، م، ١١، ٦)

- أمّا التركيب فإنّه يكون للمُتَحْدِّ من أشياء (ب، م، ١١، ١١)

- التركيب أيضا ضربان ذهنيّ ووجوديّ، أمّا الذهنيّ فكتركيب الأنواع والحدود من الأجناس والفصول والأصناف والرسوم من الأجناس، أو من أصناف أعمّ مع الأعراض والخواص، والوجوديّ ضربان طبيعيّ كترتيب بدن الحيوان من أخلاطه وأخلاطه من أصولها وأسطقساتها، وصناعيّ كتركيب السكنجبين من الخل والعسل (ب، م، ٥٥، ١٤)

- طريق التركيب. . . لا طريق إلى اقتناص الحدّ غيره (سي، ب، ٢٦٥، ٢٥)

- لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركَّبة (ش، ع، ٨٦، ١)

- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢٢)

- قد يُخطِئ الذين يأتون بالتركيب إذا لم يأخذوا في الحدّ أي تركيب هو المخصوص بذلك الشيء المحدود (ش، ج، ٦١٥، ٧)

- التركيب ليس يصحّ أن يكون جنسًا لواحد من المركّبات (ش، ج، ٦١٥، ١٥)

- التركيب: إمّا أن يكون في العقل فقط. وإمّا أن يكون في العقل وخارجه. والعقليّ المحض: هو التركيب من الجنس والفصل. ويختص بأن يكون كل واحد من المركّب وأجزائه مقولاً بالمواطأة على الباقية. والتركيب الخارجيّ قد يكون من أشياء ملتئمة شيئًا واحدًا، كالآحاد في العدد. وكالهيولى والصورة في الجسم أو غير ملتئمة شيئًا واحد كالسواد وغيره في البلقة. أو

من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد، في الأسود، أو من شيء وإضافته إلى غيره، كالرجل والأبوة في الأب. وقد يكون على أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها. وكل مركّب خارج العقل، مركب في العقل، ولا ينعكس (ط، ش، ٢٥٠، ٦)

- إنّ التركيب: إمّا أن يكون أول تركيب يقع عن مفردات، أو ما في قوتها. أو لا يكون، بل يكون مما تركّب مرة أو مرارًا (ط، ش، ٢٦٨، ٨)

- «التركيب» مجمل يراد به «تركيب الجسم من أجزاء كانت متفرّقة فاجتمعت» (ت، ر١، ٢٢٠، ٦)

- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركّب الذات من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من وصف عامّ ووصف خاصّ، كالمركّب من «الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من «ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من «المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من «الجواهر المنفردة». وقد بيّنا أن ما يدّعونه من «التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن «الجنس» و«الفصل»، باطل. وأمّا تركيب الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون: الجسم ليس مركّبًا، لا من «المادة» و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم يبق إلاّ «ذات لها صفات» (ت، ر٢، ٦٥، ٧)

تركيب تداخل

- (أمور) مركّبة تركيب التداخل، وهو أنْ تركّب معنى ومعنى فتجمع منهما محمولاً واحدًا ثم تركّب المجموع منهما مع أحدهما تركيبًا وضعيًا قليل الجدوى مثل أن تركّب الأنف والتقعير فتوقع عليه إسم «الأفطس» (س، ش، ٣٦، ٩)

تركيب تقييد

- قولك: شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين: أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأنّ له مشيًا في زمان كذا، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب، والثاني هو أنّ شيئًا من العالم يحكم عليه بأنّه يمشي (س، ع، ٢٢، ٦)

- النافع في العلوم هو إمّا التركيب الذي على نحو التقييد، وذلك في إكتساب التصوّرات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها. وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمّى جازمًا (س، ع، ٣١، ١٦)

تركيب حملي

- أمّا المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم منها، لا يكون إلاّ بحمل البعض على البعض، أو سلبه عنه، وهو (التركيب) الحملي (ط، ش، ٢٦٨، ١٢)

تركيب خبري

- التركيب الخبري، وهو الذي يقال لقائله: إنّه صادق فيما قاله أو كاذب (س، أ، ٢٦٧، ٧)

- التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يُسمّى قولاً جازمًا وقضية، وأصنافه ثلاثة: الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل (سي، ب، ٩٩، ١٨)

تركيب صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأنْ يكون الشيء عند التحليل صادقًا، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول: إمّا أنْ يكون القولُ صادقًا على أجزاء الشيء مجموعه ويجعل صادقًا على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربّما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادقٌ من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٥، ١٣)

تركيب طبيعي

- (الأمور) المركّبة إمّا مركّبة التركيب الطبيعي الذي من الجنس والفصل، أو مركّبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في بابه (س، ش، ٣٦، ٨)

تركيب على سبيل خبر

- النافع في العلوم هو إمّا التركيب الذي على نحو التقييد، وذلك في إكتساب التصوّرات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها. وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمّى جازمًا (س، ع، ٣١، ١٧)

تركيب قياس

- معنى تركيب القياس أن يكون قياس يؤلّف من مقدّمتين، كلتاهما أو إحداهما تحتاج إلى قياس يبينها. فيتركّب قياسان: أحدهما على المقدّمة، والآخر على المطلوب (س، ق، ٤٣٤، ١٢)

تركيب كاذب

- «الماشي يمكن أن يجلس حال ما هو ماشٍ»، فإنّ هذا التركيب كاذبٌ، وجزآه ليس فيهما كذب (س، س، ١٤، ١٢)

تركيب متصل

- أمّا المركّبات بالتركيب الأوّل المذكور (التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده، فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض؛ فإنّ بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر؛ فإذن لا بد من أن يعلق بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها بينها. والنسبة تقتضي إمّا إتصالاً، وإمّا إنفصالاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر فيه وجود إنفصال، أو لا وجوده، هو (التركيب) المنفصل (ط، ش، ٢٦٨، ١٨)

تركيب منفصل

- أمّا المركّبات بالتركيب الأوّل المذكور (التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده، فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً على البعض؛ فإنّ بعض الأقوال الجازمة لا يكون البعض الآخر؛ فإذن لا بد من أن يعلق بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها

بينها. والنسبة تقتضي إما إتصالاً، وإما إنفصالاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر فيه وجود إنفصال، أو لا وجوده، هو (التركيب) المنفصل (ط، ش، ٣٦٨، ١٩)

تركيبات

- من جملة التركيبات ما تُرك فيه النتائج الواضحة، وبعض المقدّمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتّب بعضها على بعض، وتُساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ١٨٠، ٤)

تساوي

- المواضعُ المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف، ق، ١٢٨، ٤)
- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميّات، لا كميّات، ولا بينها مقابلة التضاد (س، م، ١٣٦، ١٥)

تسلسل

- التسلسل توقّف الشيء على أشياء غير متناهية (ض، س، ٣٣، ٢٥)

تسليم

- فسّر (ابن سينا) التسليم بأنّه حال القضيّة من حيث توضع وضعًا، وظهر منه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح (الرازي) من أنّ الوضع هو تسليم الجمهور. والتسليم هو تسليم شخص ما (ط، ش، ٤١٤، ١)

تسمية

- التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأُصلحت على مرّ الدهور إلى آن أن تحصلَ صناعةٌ، وُجِدَ فيها ما هو مشتقّ وما هو غير مشتق، ووُجِدَ فيها ما يَدلُّ على معانٍ منتزَعة عن المشار إليه وعلى ما يدلُّ على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها - وهذا بعضه يدلُّ على ما هو المشار إليه وبعضُه يدلُّ على غيره من المعقولات (ف، ح، ٧٧، ٩)
- إنّ التسمية على وجهين: تسمية بغير واسطة، وتسمية بواسطة. والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانًا، والمعنى الفاعل للصحّة مصحّا؛ وهذا إلى الجمهور. وتسمية بواسطة، كتسمية العلاج الفلاني مصحّا، والجسم الفلاني حيوانًا؛ وذلك بأن يجعل الشيء داخلاً تحت المعنى الذي له الإسم أولاً؛ وليس هذا إلى الجمهور (س، ج، ١١٢، ٩)

تشابه

- قد يُمكن أن يوجدَ الأمرُ الذي به وقع التشابه غير مُنتزَع من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُتصور بالذهن مقترنًا إلى المثال حتى يُكوِّن صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال (ف، ق، ٦٣، ٣)
- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيُوهم ذلك تشابهًا في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المبصر (ف، ق، ١٢٤، ١٣)
- استعمالُ التشابه في أشكال الألفاظ فقط هو موضوعُ سوفسطائي (ف، ق، ١٢٥، ٤)
- التشابه بين شيئين إنما تحصلُ معرفته إذا كان الشيئان جميعًا حاضرَيْن إما للحس وإما للذهن (ف، س، ١٦٤، ٩)

- القوة على أخذ التشابه... يكون بالرياضة في أخذ التشابه بين الأشياء المتباينة (ش، ج، ٥٢٠، ٨)
- الرياضة في أخذ التشابه والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية (ش، ج، ٥٢٢، ٢٢)

تشابه الاسم

- أمّا الذي لا يكون فيه إتّفاق في قول الجوهر وشرح الإسم، لكن يكون إتفاق في معنى يتشابه به، فمثل قولنا الحيوان للفرس، والحيوان للمصوَّر، والقائمة لرجل الحيوان، ولما يُقِلُّ السرير، فإنه يسمّى تشابه الاسم، وهو من جملة الإتفاق في الاسم (س، م، ١١، ١٠)
- التشابه بالإسم في أنّ الإسم يكون واحدًا ومعناه ليس بواحد (س، م، ١٤، ٧)

تشبيه

- التشبيه كثير التضليل (أ، س، ٨٨٥، ٢)
- من لم يتصوّر الشيء الموجود كيف يتصوّر جنسه ونوعه؟... يتصوّر بـ«التمثيل» و«التشبيه». ويتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ر١، ٨٠، ١٠)

تشكيك

- يُمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُنتجان نتيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦)

تشكيك مختلط

- قد يكون نوع من التشكيك مختلطًا بأن يكون اللفظ يدلّ على النسبة، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ ونسبة إلى مبدأ، وأكثر ما يقع التشكيك في الأمور المضافة المنسوبة التي تقال بحسب الشيء، كالعلم بالشيء، والملك للشيء، والشهوة للشيء، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة (س، ج، ١٢٠، ٦)

تشنيع

- أمّا التشنيع الذي يقود المتكلّم إلى هذرٍ بالتكرير فالسبب فيه أنّهم يقولون مثلاً: لا فرق بين مقتضى الإسم وحَدِّه ورسمه، وبين مقتضى الإسم مأخوذًا مع شيء آخر، حتى يكون مجموعها على هيئة قولٍ؛ فيأخذونهما كشيء واحد، فمن ذلك ما يعرض لهم في الأمور الإضافيّة. وكما يقول قائلهم: «أليس الضِّعْف ضعفًا للنصف، فالنصف له ضعف، فيكون الضعف إذن ضِعف ما له ضعف - وهذا هذيان - فإذن ليس الضعف ضعفًا للنصف. وإنّما وقع هذا لأنّه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل، وأنّ الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذيانًا مثله لا باطلاً. وقولاً: «الضعف ضعف النصف» هو هذيان، من حيث نريد إعلام مجهولٍ، فإنّه لا ضعف إلاّ ضعف النصف»، ولا يفهم إلاّ كذلك (س، س، ٦٧، ١٢)

تصاريف

- ما كان منها (الألفاظ) يدلّ على جهاته فقط فإنه (أرسطو) يسمّيها التصاريف، كقولنا معنى طبيّ وعلاج طبيّ، نعني به على مذهب أو على جهة

الطب أو على مجرى الطب (ف، ق، ١٢١، ٧)

- لا يمكن أن يُوجد في العربية مواضعُ مأخوذة من جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة الواحدة (ف، ق، ١٢١، ١٨)

- تُبيِّنُ التصاريفَ من النظائر، والنظائر من التصاريف، وتتحرّى أن تُبيّنَ الأخفى من أحد الجنسين بالأبيَن منهما (ف، ق، ١٢٢، ١١)

- من التصاريف، أنّه إذا كان المصروف ليس خاصّة للمصروف، فليس التصريف خاصّة للتصريف، وبالعكس (س، ج، ٢٢٧، ١٥)

- التصاريف... إنها الألفاظ التي تغيِّر عن الألفاظ التي هي مُثُلٌ أُوَلُ تغييرًا يدل على جهة وجود المحمول للموضوع (ش، ج، ٥٤، ٩)

تصحيف

- ما يعرض عند تغيُّر النقط أو إهماله... هو الذي يُسمّى التصحيف (ش، س، ٦٧٤، ١٤)

تصديق

- (في التصديق) يلزم ضرورةً أن يكون تصديقنا بالمبادىء - إما بجميعها أو ببعضها - أكثر من النتيجة (أ، ب، ٣١٦، ١٢)

- التصديقُ قد يحصلُ عن قياس وقد يحصل لا عن قياس. والتي يحصل لنا معرفتها والتصديق بها لا عن قياس فهي ثلاثة أصناف: مقبولةٌ ومشهورةٌ وحاصلة عن الحس (ف، ق، ٧٥، ٣)

- المعارفُ صنفان: تصوّر وتصديق، وكلُ واحد من هذين، إما أتمّ وإمّا أنقص (ف، ب، ١٩، ٤)

- التصديقُ في الجملة هو أن يَعتقدَ الانسان في أمر حُكِم عليه بحُكم أنه في وجوده خارجَ الذهن على ما هو معتقَدٌ في الذهن، والصادق هو أن يكون الأمر خارجَ الذهن على ما يعتقد فيه بالذهن (ف، ب، ٢٠، ٣)

- التصديق منه يقين ومنه مقاربٌ لليقين، ومنه التصديق الذي يُسمّى سكون النفس الى الشيء، وهو أبعدُ التصديقات عن اليقين. والتصديقُ الكاذب فلا يقعُ فيه يقينٌ أصلاً، بل إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق (ف، ب، ٢٠، ٦)

- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدليّ، وسكونُ النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي (ف، ب، ٢٠، ١٨)

- التصديق فإنه ينبغي أن يبلغَ في كلّ شيء منه اليقين التامّ (ف، ب، ٧٣، ١٦)

- الكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وإنما هي على قدْرِ علم علم من العلوم. والتصديق على حسب الطاقة هو المقاربُ لليقين فقط (ف، ب، ٧٣، ٢٦)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تُصُوِّرَ قبل ذلك تصورًا ما ويجهل له خيال آخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صُدِّقَ به من قبل تصديقًا ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- الأمور التي يُطلبُ التصديق بها، إما مفردة وإمّا مركّبة (ف، ب، ٨٠، ٢٢)

- ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة أن يتقدّم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد يُتفقَ بالعَرَض من غير أن يكون له غناء أصلاً في التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- إنّ التصديق بأحد المتقابلين مُعيّنًا على

التحصيل هو تصديق محصّل، والتصديق بأحدهما غير محصّل، بل الاعتقاد أن أحدَ المتقابلين صادقٌ من غير أن يُشارَ إلى أحدهما بعينه، فيُقال إن هذا وحده هو الصادق فقط (و) وهو تصديق غير مُحصَّل (ف، ب، ٨١، ١٣)

- التصديق غير المحصّل المتقدّم على التصديق المطلوب ليس هو المعرفةُ الفاعلة للمعرفة المطلوبة، لكن معرفة بها بتواطؤ الأمر، لأن يُعرف معرفة أخرى غير الأولى، وهي المعرفة التي بها يُمكن أن يَصيرَ مطلوبًا (ف، ب، ٨١، ٢١)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظٍ يُقتصرُ به على الأمر الذي يُطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- الأمرُ الذي يُوقع لنا التصديق بينه وبين المصدّق به نسبة ذاتية ضرورية، ويكون في طباعه أن يقع لنا التصديق به لا محالة، حتى نكون بتصديقنا به يقع لنا التصديق بالمطلوب (ف، ب، ٨٣، ١٩)

- ينبغي أن نأخذ الوُصَل بين (المقدّمات في التصديق)، والوُصل بينها على وجوه. منها أن تكون إحداها كليّة والأخرى جزئية، ومنها أن تكون لا كليّة ولا جزئية، ولكن يكون بينها سائر الوُصَل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمة والمقدّمة (ف، ب، ٨٤، ٤)

- ايقاع التصديق، فهو بالمقاييس وما جَرَى مجراها وكان في قوّتها (ف، ب، ٨٤، ١٩)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقعُ التصديقُ بها ولأجل شهرتها يأخذ الإنسانُ ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجبٌ خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ١٠)

- المصادرةُ على الموضوع الأول قد يكون فيما يُقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يُقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)

- (ايقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قِبَل أنها فرح. ومنها أن يُبَدَّل قولٌ مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعات، ومنها أن يُبَدَّل قولٌ مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعات، وكلا هذين الشيئين يدلّ على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظنّ أصناف، منها أن يُؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوعُ الأول أن علمَ الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيَظنُّ أنه أخذَ المطلوب الأول. ومنها أن تُؤخذَ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبيِّنَ أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن نأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

- القياسُ فإنّ شأنَه أن يوقعَ التصديق بالشيء فقط (ف، أ، ٨٧، ١٦)

- إنّ أحد ما يُوقع لنا التصديق به أن نتصفّح جزئيّات ذلك الموضوع إمّا كلّها وإمّا أكثرها، فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئيّاته وقعَ لنا التصديقُ بأنّ الذي حُكم به على هذا الموضوع هو كما حُكم (ف، أ، ٩٣، ١٠)

- كل تصديق فيكون مع تصوّر، ولا ينعكس (س، د، ١٧، ١٤)

- التصديق هو أن يحصل في الذهن نسبةُ هذه الصورة (التأليف) إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقةٌ لها، والتكذيب يخالف ذلك (س، د، ١٧، ١٦)

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء؛ فإنّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكمًا واحدًا في إيقاع ذلك التصديق؛ فإنه إن كان التصديق يقع، سواء فرض المعنى موجودًا أو معدومًا، فليس للمعنى مدخلٌ في إيقاع التصديق بوجه؛ لأن موقع التصديق هو علّة التصديق، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علّةً لشيء في حالتي عدمه ووجوده (س، د، ٢١، ٣)

- العلم المُكْتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريٍّ قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلاً لنا بقياسٍ ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلاً لنا بحدٍّ ما (س، ب، ٣، ١١)

- إنّ التصديق على مراتب: فمنه يقين يعتقد معه إعتقاد ثانٍ - إمّا بالفعل وإمّا بالقوّة القريبة من الفعل - ومنه شبيه باليقين وهو الذي إنّما يعتقد فيه إعتقادٌ واحد، ومنه إقناعيّ ظنيّ دون ذلك (س، ب، ٣، ١٣)

- التصديق تتقدّمه معلومات ثلاثة: أحدها تصوّر المطلوب وإنْ لم يصدّق به بعد، والثاني تصوّر القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة، والثالث تصديق القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة (س، ب، ١١، ٩)

- التصديق (في مبادىء القياسات) إمّا أن يكون على وجه ضرورة، أو على وجه تسليم لا يختلج في النفس مُعانِدُه، أو على وجه ظنّ غالب (س، ب، ١٧، ٩)

- إنّ التصديق لا يكون إلاّ بالتصوُّر، فمسلّم لا على أنّ ذلك التصوُّر من جهة البرهان، بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان (س، ب، ٢٠٠، ١٣)

- من عادتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٣)

- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أوّلاً إلاّ ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلاّ والأمر مطابق للمتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنّما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان إعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٤)

- التصديق إنّما يُكتسب بالقياس، وما يجري مجراه، كالمثال والإستقراء (مر، ت، ٤، ٥)

- التّصديق يسبقه لا محالة تصوّر، فإنّ معاني الألفاظ المفردة متصوَّرة وغير مصدَّق بها. وكذلك الألفاظ المركّبة التي تركيبها تركيب تقييد. والأقوال الجازمة متصوَّرة أوّلاً ثم يصدَّق بها (مر، ت، ١٩٣، ٦)

- في التصديق تتقدّم مقدّمات معلومات ثلاثة: تصوّر المطلوب، وتصوّر القول الذي مقدِّمة في المرتبة، وتصديق القول الذي مقدِّمة في المرتبة. وأمّا التصوّر فيجب أن يتقدّم تصوّر أجزاء الحدّ والرسم لا غير (مر، ت، ١٩٤، ١)
- العلوم وإن إنشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصوّر والتصديق (غ، م، ٤، ٢)
- التصديق: فكعلمك بأن العالم حادث والطاعة يُثاب عليها والمعصية يُعاقب عليها. وكل تصديق فمن ضرورته أن يتقدّمه تصوّران فإن من لم يفهم العالم وحده، والحادث وحده، لم يُتصوّر منه التصديق بأنّه حادث (غ، م، ٤، ٦)
- يُنالُ التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- العلمُ بنسبة هذه الذوات المتصوّرة، بعضها إلى بعض، إمّا بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنّك تفهمُ «الإنسان» و«الحجر» فهمًا تصوريًا لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدَهما مسلوب عن الآخر، أو ثابت له. ويُسمّى هذا تصديقًا؛ لأنّه يتطرّق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ٦٧، ٢١)
- الموصل إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٧)
- التصديق بالنتيجة؛ فإنه يستدعي تقدّم العلم بالمقدّمات لا محالة (غ، ع، ٢٣٠، ٢٥)
- الوصول إلى التصديق بالحجّة (غ، ع، ٢٦٥، ٤)
- أقلُّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٢)
- التصديق هو العلم بنسبة الذوات المتصوّرة بعضها إلى بعض، سلبًا، أو إيجابًا. والتصديق يصلح أن يكون موضوعًا للموافقة والمخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٩)
- يستحيلُ التصديقُ والتكذيبُ في المفردات بل إنّما يتطرق ذلك إلى الخبرِ ولا يَنْتَظِمُ خبرٌ إلاّ بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)
- يتطرّقُ التصديق إلى خبرٍ وأقلّ ما يتركّب منه جزآن مفردَان وصف وموصوف فإذا نُسِبَ الوصفُ إلى الموصوفِ بنفي أو إثباتٍ صَدَق أو كَذِبَ (غ، ص، ١١، ٦)
- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، وسمّى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسّيًا بقولِ النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)
- كلُ علم تطرّق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص، ١١، ١٤)
- كل عاقل صدّق بالمقدّمتين فهو مضطر إلى التصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال (غ، ص، ٣٩، ٣)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- قد سُمّي معنى الصدق تصديقا (ب، م، ٣٦، ٩)
- التصديق يختلف فمنه تصديق مُكتَسب من تصديق يُكتَسب من تصديق حتى ينتهي إلى

تصديق لا يُكتسب من تصديق قبله (ب، م، ٢٠٤، ٦)

- التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصوّرين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر، واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصوّر في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما إذا قيل الإثنان نصف الأربعة فصدّقت (سي، ب، ٢٦، ١٥)

- كل تصديق فيتقدّمه تصوّران لا محالة، وربما يزيد عليه، كما في قولنا الإثنان نصف الأربعة (سي، ب، ٢٦، ١٩)

- التصوّر سابق على التصديق طبعًا، فيستحق التقديم وضعًا (سي، ب، ٣٠، ٧)

- كل تصديق فيتقدمه تصوّرات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصوّرات هي الحواس (سي، ب، ٢٤٨، ٢)

- كل تصديق بقول فإنه إنما يكون: إما من قِبَل القياس، وإما من قِبَل الإستقراء والتمثيل (ش، ب، ٣٦٩، ١٠)

- عِلْمُ بأن الشيء موجود أو غير موجود... هو الشيء الذي يُسَمّى التصديق (ش، ب، ٣٧٠، ١)

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ٩)

- العلم إما تصوّر فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصوّر معه حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ٢، ١٠)

- جرت العادة بأن يُسمّى الموصل إلى التصوّر قولاً شارحًا والموصل إلى التصديق حجة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضعًا لتقدم التصوّر على التصديق طبعًا (ن، ش، ٣، ١٨)

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك. والحكم لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)

- التصديق موقوفٌ على التصوّر، فإذا لم يحصل تصوّر لم يحصل تصديق؛ فلا يكون عند بني آدم علم في عامة علومهم. وهذا من أعظم السفسطة (ت، ر١، ٣٦، ١٧)

- التصديق لا يقف على التصوّر التام الذي يحصل بالحد الحقيقي، بل يكفي فيه أدنى تصوّر ولو بـ«الخاصة» (ت، ر١، ٣٧، ٥)

- أقل ما يشتمل عليه «التصديق» تصوّران (ت، ر١، ٤٨، ٤)

- في باب «التصديق» مبادىء أوليّة يقع التصديق بها لذاتها، ويكون التصديق لغيرها بسببها (ت، ر١، ٦٦، ١٤)

- ما يسمّونه (المنطقيون) «تصوّرًا» يمكن جعله «تصديقًا»، وما يسمّونه «تصديقًا» يمكن جعله «تصوّرًا» (ت، ر١، ١٠٠، ٢٧)

- ما نبّهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصوّر» إلاّ بـ«الحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد»، ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر٢، ٥، ٤)

- العلم إمّا «تصوّر» وإمّا «تصديق»، وكل منهما إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ر٢، ٣١، ٢)

- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ر٢، ٣١، ٧)

- قول القائل «التصديق مسبوق بالتصوّر» مثل قوله «القول مسبوق بالعلم». فليس لأحد أن يتكلّم بما لا يعلم، كذلك لا يصدّق ولا يكذّب لما لا يتصوّره (ت، ر٢، ١٠٢، ٥)
- إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأوّل يُسمّى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمّى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٤)
- إنّ التصديق إدراك الماهيّة مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات، ومذهب الحكماء أنّه مجرّد إدراك النسبة خاصة (ض، س، ٢٣، ٢٤)
- مذهب الحكماء أنّ التصديق من قولك العالم حادث مجرّد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم، ومذهب الإمام أنّه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصوّر العالم والحدوث والنسبة (ض، س، ٢٣، ٢٧)
- التصديق جازم وغير جازم، فالأوّل إن لم يقبل التغيّر فعلم، كالحكم بأنّ الجبل حجر والإنسان متحرّك، وإن قُبِلَ فاعتقاد، إمّا صحيح إن طابق كتوحيد المقلّدين من المسلمين، وإمّا فاسد إن لم يطابق، كإعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم، وغير الجازم ما قارنه إحتمال إمّا ظنّ أن ترجّح على مُقابلة، أو وهم وهو مقابلة أو شك إن تساويا (ض، س، ٢٣، ٢٨)
- كل تصديق لا بد معه من تصوّر إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره (ض، س، ٢٣، ٣٥)

تصديق بلاغي

- التي تسكن إليها النفس (من التصديق البلاغي) هي إما المقبولات، وإمّا اللازم عن قياس أُلّف عن مقبولات، وإما اللازم عن قياس أُلّف عن مقدّمات ممكنة (ف، ب، ٢١، ١)

تصديق تام

- التصديق التام هو اليقين، والتصوّر التام هو تصوّر الشيء بما يلخّص ذاته بنحو ما يخصّه، وذلك أن يتصوّر الشيء بما يدلّ عليه حدّه (ف، ب، ٢٠، ١)

تصديق جازم

- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط، ش، ٥١١، ٨)
- التصديق الجازم غير الحق هو السفسطة (ط، ش، ٥١١، ٩)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًّا أو غير حق، بل يعتبر فيه عموم الإعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلّا فهو الشغب، وهو مع السفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

تصديق جدلي

- (أمور التصديق الجدلي) إما المشهورات وما جرى مجراها، وإمّا اللازم عن قياسات أُلّفت عن مقدّمات مشهورة، وإما اللازم عن الاستقراء الذي لا يُتيقّن فيه استيفاء الجزئيّات التي تُصُفِّحت (ف، ب، ٢٠، ٢٠)

تصديق معلوم

- التصديق المعلوم أولاً: فكالحكم بأن الإثنين أكثر من واحد وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، ويضاف إليه الحسّيات والمقبولات وجملة من العلوم التي تشتمل النفوس عليها من غير سبق طلب وتأمّل فيها (غ، م، ٥، ٢)

تصديقات

- أقسام التصديقات بالاعتبار المذكور هي: علمي، وظنّي، ووضعي، وتسليمي لا غير. ومبدأ البرهان، علمي. ومبادىء الجدل والخطابة والسفسطة هي الأقسام الباقية. وأما الشعر فلا تدخل مباديه تحت التصديق، إلاّ بالمجاز (ط، ش، ١٧٣، ١٣)
- أمّا التصديقات: فهي المقدّمات التي منها تؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادىء على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبيّن في علم آخر، وهي مبادىء بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك سمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٤)
- الفاضل الشارح (الرازي) قال: (والتصديقات): إمّا واجبة القبول، وتسمّى تلك مع الحدود أوضاعًا. ومنها مسلّمة: على سبيل حسن الظنّ بالمعلم، وهي تصدر في العلم، وهي التي تُسمّى «مصادرات» (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)
- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضًا لا قريبًا أو بعيدًا فهي موضوع المنطق (م، ط، ٢٠، ١)
- «إنّه لا يعلم شيء من التصديقات إلاّ بالقياس» – الذي ذكروا (المنطقيون) صورته ومادّته – قضيةٌ سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهة (ت، ر، ١، ١٠٣، ٤)
- التصديقات أي العلم بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه (و، م، ٢٦، ٢)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٤)
- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصوّرات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٣)

تصريف محمول لموضوع

- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٢)

تصفح

- التَصَفُّحُ، إما أن لا يُسمّى استقراء أصلاً وإما أن يسمّى استقراء علميًا، فيُشْبِهُ أن تكون الحالُ في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)

تصور

- المعارفُ صنفان: تصوّر وتصديق، وكلُّ واحد من هذين، إما أتمّ وإمّا أنقص (ف، ب، ١٩، ٤)
- تحرّي الكفاية من المعرفةِ في علم علم هو في التصوّر فقط (ف، ب، ٧٣، ١٦)
- الكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وإنما هي على قدرِ علم علم من العلوم. والتصديق على حسب الطاقة هو المقاربُ لليقين فقط (ف، ب، ٧٣، ٢٦)
- التصوّر فإنه يتفاضل، فمنه ما يُعرِّفه الحدّ،

وبليه المقاربُ لما يُعَرِّفُه الحدّ (ف، ب، ٧٤، ١)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تُصُوِّرَ قبل ذلك تصوّرًا ما ويجهل له حيال آخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صُدِّق به من قبل تصديقًا ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- كيف القولُ في تصوّر الأشياء البسيطة التي يَعتقدُ وجودها قوم، وهي في الحقيقة غير موجودة، ولا تنحلّ الى أجزاء، إذ كانت ليست مركّبة؟ فيشبه أن تكون تلك غير متصوّرة إلّا بالمناسبة (ف، ب، ٨١، ٥)

- يلزم. . . ضرورة أن يكون كلّ تعليم يُقصد به تصوّر شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلّمين، فاعل للتصوّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصيرّ مطلوبًا (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التصوّر منه تصوّر معنى الاسم، ومنه تصوّر الأمر الذي هو وجود الشيء، وذلك هو ماهيّة الشيء (ف، ب، ٨٤، ١٠)

- تصوّر معنى الاسم هو تصوّر يعمّ ما هو موجود وما هو غير موجود. ومعنى الاسم ينبغي أن يُعلمَ إمّا باسم آخر أو بقول، وظاهر أنّ ما يُعرّف معنى اسمه باسم آخر أو بقول، فإنّ ذلك الشيء متصوّر بأعمّ ما يمكن، من قِبَل أنّه إنما تصوّر أنه شيء يمكن أن يتخيّل (ف، ب، ٨٤، ١١)

- تعرّف الماهيّة (في التصوّر)، فهو فيما قد علم وجوده وتُصوِّر نحوًا ما من التصوّر، وطُلبَ فيه أن يُتصوَّر بنحوٍ آخر (ف، ب، ٨٤، ١٤)

- (ايقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قبل أنها فرح. ومنها أن يُبدَّل قولٌ مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعاتِ، ومنها أن يُبدَّل قولٌ مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفزعات، وكلا هذين الشيئين يدلّ على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظنّ أصناف، منها أن يُؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوعُ الأول أن علمَ الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيَظنُّ أنه أخذَ المطلوبُ الأول. ومنها أن تُؤخذَ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبيِّنَ أنّ العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن نأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

- إنّ الشيء متى يُخيَّلُ شبيهُه سَهُلَ تصوّرُ الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)

- ربّما عَسُرَ تصوّرُ الشيء فينبغي فيه أن يؤخذَ لفظُه بدلَ خيال ذلك الشيء (ف، أ، ٩٠، ٤)

- متى عَسُرَ تصوّر شيء ما وكان ذلك الشيء كليًّا، أُخِذَ جزء ذلك الشيء بدَل ذلك الشيء فاكتُفي بتخيُّله عن تخيُّلِ الكلّي (ف، أ، ٩٠، ٧)

- إن عَسُرَ تصوّرُ أمر ما وسهل تصوّر جنس ذلك الأمر أو نوعه، أُخِذَ جنسُ ذلك الأمر أو نوعه بدل الأمر فاكتُفي به وأُقيم مقامه إلى أن يقوى ذهن المتعلّمُ على تخيّلِ الشيء بذاته (ف، أ، ٩٠، ٩)

- التصوّر فإنّه كثيرًا ما يقع بمعنى مُفرد، . . . وذلك في قليل من الأشياء؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص رديء؛ بل المُوقع للتصوّر في أكثر الأشياء معانٍ مؤلّفة (س، د، ٢١، ١٠)

- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريّ قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلاً لنا بقياسٍ ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلاً لنا بحدٍّ ما (س، ب، ٣، ١١)

- إنّ التصوّر المكتسب على مراتب: فمنه تصوّر الشيء بالمعاني العرضيّة التي يَخُصُّه مجموعها أو على وجهٍ يعمّه وغيره؛ ومنه تصوّر الشيء بالمعاني الذاتيّة على وجهٍ يخصّه وحده أو على وجهٍ يعمّه وغيره (س، ب، ٤، ١٢)

- التصوّر فيجب أن يتقدّمه تصوُّرُ أجزاء الحدّ أو الرسم لا غير (س، ب، ١١، ١٥)

- التصوّر الذي لا يصحبه تصديق مثل تصوّرنا معنى قول القائل «إنسان» وقولنا «الحيوان الناطق المائت» وقولنا «هل تمشي؟» (س، ش، ٩، ٨)

- التصوّر الذي يصحبه التصديق هو مثل تصوّرنا قول القائل «الأربعة زوج» إذا صدّقناه أيضًا فإنّه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا «الأربعة زوج» مما يتقدّم فيتصوّر معناه (س، ش، ٩، ١٠)

- إذا حصل لنا التصوّر حصل لنا التصديق به، لكن التصوّر هو المقدّم (س، ش، ٩، ١٢)

- التصوّر هو العلم الأوّل ويُكتسب بالحدّ؛ وما يجري مجراه، كالرّسم (مر، ت، ٤، ٤)

- معنى التصوّر هو تصوّر أنّ تلك الأقوال الجازمة وجودها وعدمها في الأعيان كما هو متصوَّر في النفس، كذلك الحال في الوجود في الأعيان، وبوجه ما في نفس الأمر (مر، ت، ١٩٣، ٩)

- العلوم وإن إنشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصور والتصديق (غ، م، ٤، ٢)

- أمّا التصوّر: فهو إدراك الذوات التي يُدلّ عليها بالعبارات المفردة على سبيل التفهيم والتحقيق (غ، م، ٤، ٣)

- يُنالُ التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)

- العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك. ويُسمّى هذا العلم تصوّرًا (غ، ع، ٦٧، ١٤)

- الموصِلُ إلى التصوّر يُسمّى «قولاً شارحًا». فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٤)

- التصوّر بالحدّ، وأجزاء الحدّ ينبغي أن تُعلَم قبل الحدّ (غ، ع، ٢٣٠، ١٨)

- الوصول إلى التصوّر التام بالحدّ (غ، ع، ٢٦٥، ٥)

- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصلَ من التصوّر الكامل، وقد يُنتفع به في بعض المواضع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)

- التصوّر هو العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء، وغير ذلك، ولا يصلحُ أن يكون موضوعًا للموافقة أو المخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٦)

- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، وسمّى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسّيًا بقولِ النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها

بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- قد يتقرّر للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنّها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يُدَلّ بالألفاظ أوّلا، وبتوسطها تدل الألفاظ على موجودات الأعيان ثانيا... وتَمثُّلُ هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمَّى تصوُّرًا، ومن مدلولات الألفاظ يُسمَّى فهمًا،وموافقتها بعد التَمثُّل لمُدْركاتِها يُسمَّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢)

- التصوُّر لا محالة متقدم على المعرفة والفهم (ب، م، ٣٥، ٣)

- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوُّر والتصوّر بمفهوم المعرفة من غير تَميُّز والتميُّز أولى (ب، م، ٣٥، ١٢)

- إنَّ التصوُّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلّفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب، م، ٣٥، ١٦)

- التصوّر هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط، مثل ما إذا كان له اسم فنطق به، تمثّل معناه في الذهن، مثل تمثّل معنى المثلث أو الإنسان في الذهن دون أن يقترن به حكم بوجودهما أوعدمهما أو وجود حالة أو عدمها لهما (سي، ب، ٢٦، ١١)

- التصوّر فقد لا يفتقر إلى تقدّم التصديق عليه، فلذلك يُسمّى العلم الأول (سي، ب، ٢٦، ٢١)

- التصوّر سابق على التصديق طبعًا، فيستحق التقديم وضعًا (سي، ب، ٣٠، ٧)

- التصوّر الذي حكمنا في أول الكتاب (البصائر النصيرية) بتقدّمه على التصديق فهو تصوّر بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات (سي، ب، ٨٥، ٨)

- التصوّر بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به (سي، ب، ٨٥، ٩)

- التصوّر بحسب الذات فلا يشترط تقدّمه على التصديق بل هو بعده (سي، ب، ٨٥، ١٤)

- التصوّر هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود (سي، ب، ٢٣٢، ١٣)

- عِلْمٌ بماذا يدلّ عليه اسم الشيء... يُسمّى تصوّرًا (ش، ب، ٢٧٠، ١)

- إنّ المراد بالتصوّر ما يقابل التصديق كما هو المتبادر (هـ، م، ٤٨، ٨)

- إنّ تصوّر الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها أكمل من بعض، فالمركّب من العَرَض العام والخاصّة أكمل من الخاصّة وحدها، والمركّب من الفصل والخاصّة بل المركّب من العَرَض اعلام والفصل أكمل من الفصل وحده، فإذا أريد الإطلاع على الشيء بوجه أكمل يكون العَرَض العام مفيدًا (هـ، م، ٥٤، ١٠)

- إنّ التصوّر قد يكون بحسب الإسم، وقد يكون بحسب الذات والأول: قد يتعرّى عن التصديق. والثاني: لا يتعرّى؛ لأنّه متأخر عن العلم بهيأة التصوّر، فلا يحسن التمثيل به في التصوّر الساذج (ط، ش، ١٨٢، ٣)

- الموصل إلى التصوّر قريبًا يُسمّى قولاً شارحًا وإلى التصديق حجّة (م، ط، ٢٢، ١)

- جرت العادة بأن يُسمّى الموصل إلى التصوّر قولاً شارحًا والموصل إلى التصديق حجّة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضعًا لتقدم

التصوّر على التصديق طبعًا (ن، ش، ٣، ١٨)

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك. والحكم لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)

- إن تصوّر كل ماهية يستلزم تصوّر أنها ليست غيرها فممنوع (ن، ش، ٤، ٩)

- ما من تصوّر إلاّ وفوقه تصوّر أتمّ منه (ت، ر١، ٣٧، ٩)

- تصوّر المعاني لا يفتقر إلى الألفاظ (ت، ر١، ٣٨، ١١)

- ما نبّهنا عليه خطأهم (المنطقيون) في منع إمكان «التصوّر» إلاّ بـ«الحدّ»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحدّ». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر٢، ٥، ٣)

- العلم إمّا «تصوّر» وإمّا «تصديق»، وكل منهما إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ر٢، ٣١، ٢)

- الذي ينال به التصوّر هو «الحدّ» (ت، ر٢، ٣١، ٦)

- تصوّر المحدود بالحدّ لا يمكن بدون العلم بصدق قول الحادّ، وصدق قوله لا يعلم بمجرّد الخبر، فلا يعلم المحدود بالحدّ (ت، ر٢، ٦٢، ١٢)

- تصوّر كون الشيء جزءًا لغيره بدون تصوّر ذلك الغير ممتنع (ت، ر٢، ٩٤، ١٧)

- ما يسمّونه (المنطقيون) «تصوّرًا» يمكن جعله «تصديقًا»، وما يسمّونه «تصديقًا» يمكن جعله «تصوّرًا» (ت، ر٢، ١٠٠، ٢٧)

- قول القائل «التصديق مسبوق بالتصوّر» مثل قوله «القول مسبوق بالعلم». فليس لأحد أن يتكلّم بما لا يعلم، كذلك لا يصدّق ولا يكذّب لما لا يتصوّره (ت، ر٢، ١٠٢، ٥)

- ليس كل من تصوّر ماهية مّا وعقلها نوعًا من العقل والتصوّر يكون قد عقلها وتصوّرها عقلاً تامًّا وتصوّرًا تامًّا (ت، ر٢، ١٤٣، ٢٢)

- التصوّر المجمل فلا يجب فيه استحضار شيء من الصفات (ت، ر٢، ١٥١، ٢٢)

- إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأوّل يُسمّى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمّى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)

تصور تام

- التصديق التامّ هو اليقين، والتصور التامّ هو تصوّر الشيء بما يلخص ذاته بنحو ما يخصّه، وذلك أن يتصوّر الشيء بما يدلّ عليه حدّه (ف، ب، ٢٠، ١)

تصور ساذج

- إنّ الشيء قد يُعلم تصوّرًا ساذجًا، مثل علمنا بمعنى إسم المثلث، وقد يعلم تصوّرًا معه تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإنّ زواياه مساوية لقائمتين (س، آ، ١٨٢، ١)

تصور صادق

- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أوّلاً إلاّ ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلاّ والأمر مطابق للمتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنّما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنّما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان إعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من

القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٤)

تصور الماهية

- تصوّر الماهية إنّما يحصل عندهم بالحد الذي هو الحقيقي المؤلّف من الذاتيات المشتركة والمميِّزة، وهو المركّبُ من «الجنس» و«الفصل» (ت، ر١، ٣٦، ١٩)

تصور مع تصديق

- إنّ الشيء قد يُعلم تصوّرًا ساذجًا، مثل علمنا بمعنى إسم المثلث، وقد يعلم تصوّرًا معه تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإنّ زواياه مساوية لقائمتين (س، أ، ١٨٢، ٢)

تصورات

- أنقص التصورات ما أوقعته الألفاظ المفردة الدالّة على الشيء وما جرى مجراها، وأكملها ما أوقعته الحدود (ف، ب، ٤٥، ٢)
- تصوّرات النّفس دلالة غريزيّة على أعيان الأشياء (مر، ت، ٣٩، ٥)
- التصوّرات المفردة أعني العريَّة من أسبابها (ش، ب، ٤٤٥، ١٦)
- التصوّرات: هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي: إمّا موضوع العلم، كقولنا في الطبيعي: الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، وإمّا جزء منه، كقولنا: الهيولى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط، وإمّا جزئيّ تحته، كقولنا: الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من أجسام مختلفة الصور، وإمّا عرضيّ ذاتيّ له، كقولنا: الحركة كمال أول، لما بالقوة، من حيث هو بالقوة (ط، ش، ٥٢٥، ٤)
- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضًا لا قريبًا أو بعيدًا فهي موضوع المنطق (م، ط، ٢٠، ١)
- قولهم (المنطقيون): إنّ التصوّرات غير البديهية لا تنال إلاّ بالحد (ت، ر١، ٣٥، ١)
- التصوّرات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة، فيمتنع أن تُطلب بالحد (ت، ر١، ٨١، ١٩)
- إذا لم تكن التصوّرات المفردة مطلوبة، فإما أن تكون حاصلة للإنسان، فلا تحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإمّا أن لا تكون حاصلة، فمجرّد حصول الحد لا يوجب ذِكرَ الأسماء تصوّر المسمّيات لمن لا يعرفها (ت، ر١، ٨٢، ١٩)
- التصوّرات أي معرفة الحقائق المفردة وتميزها عن غيرها (و، م، ٢٥، ٧)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٢)
- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٠)

تصورات ساذجة

- التصوّرات الساذجة لا تُنسب إلى الصواب والخطأ ما لم تقارنْ حكمًا (ط، ش، ١٧٦، ٦)

تضاد

- كما يوجدُ التضاد في أنواع أن يَنْفعلَ كذلك يوجد في أنواع أن يَفْعَلَ، فكما أن ينهدمَ مضادٌّ

لأن ينبني، كذلك أن يهدم مضاد لأن يبني (ف، م، ١١٦، ٩)

- إنّ التضاد إنّما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلي الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة؛ فإنّ كل واحد منهما معقول بنفسه، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدًا لها؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة المضادّة (س، م، ١٣٧، ٤)
- إنّ تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف؛ وإن كان التضايف كالتضاد، من حيث هو تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)
- إنّ التضاد، من حيث هو تضاد، من باب التضايف لا محالة. فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيءٌ هو الذي لا تضايف فيه، وذلك التضاد، حيث هو تضاد، متضايف فبقي أنّ الشيء الذي في التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعها، أي الموضوعات التي هي في أنفسها أمور معقولة؛ إذا قيس شيء منها إلى شيءٍ آخر، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الإجتماع (س، م، ١٣٨، ٧)
- لفظ التضاد؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدِهما الموضوع، وبينهما غاية البعد (س، م، ١٤١، ١١)
- إن (القضيتين) المتَّفقين في الكمّ إذا اختلفا في الكيف فليس يجب أن يقتسما الصدقَ والكذب في كلّ مادّة، بل يقتسمان الصدقَ والكذبَ في الواجب والممتنع، وأمّا في الممكن فإن الكميّة إذا كانت كليّة كَذِبا جميعًا، كقولنا: كلُّ إنسان كاتب ولا واحدٌ من الناس بكاتب. وهذا النّحو من التقابل يسمّى تضادًّا (مر، ت، ٧٨، ١٩)
- قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين (ش، م، ٥٩، ١٩)
- إن التضاد الموجود في الإعتقاد... يُشبِه التضاد الموجود خارج النفس في الموادّ (ش، ع، ١٢٨، ٦)
- التضاد الذي يوجد في الإعتقاد من قِبَل الايجاب والسلب... ليس ذلك موجودًا فيه من قِبَل غيره بل من قِبَل ذاته ومن قِبَل حالة موجودة فيه في الذهن (ش، ع، ١٢٨، ١٧)
- ... الذي التضاد فيه من قِبَل ذاته أحرى بأن يكون مضادًّا من الذي التضاد فيه من قِبَل غيره (ش، ع، ١٢٨، ١٩)
- علم تضادّ المعنيين علم أنّهما لا يجتمعان. وإن لم يعلم تضادّهما لم يغنه العلم بالقضيّة الكليّة - وهي علمه بأنّ «كل ضدّين لا يجتمعان» (ت، ر١، ١٢٢، ١)

تضاد في الاعتقادات

- إنّ نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في الإعتقادات، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة في الإعتقادات (س، ع، ١٢٦، ٦)

تضاعف مفهوم

- قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين، كما قلنا في باب المراء، مغلطًا بسبب تضاعف المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

تضايف

- إنّ تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف؛ وإن كان التضايف كالتضاد، من حيث هو

تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)

- التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان، وليس كل متضايفين متضادين (سي، ب، ٦٤، ٢١)

تضايف على تعادل

- إنّ المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضايفًا على التعادل فهما معًا؛ إذ الشيء إنّما تقال ماهيته بالقياس إلى شيء يكون معه. وأمّا إذا أُخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)

تضرع

- الأمر والتضرع والطلبة أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٣)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركبٌ من اسمٍ وكلمةٍ مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبًا والأمرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحدٍ من متقابليه اسمٌ يخصُّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِلْبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

تضليل

- التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود، بل المراء موجود في كل جنس (أ، س، ٨٥٧، ١٠)

- التبكيتُ المغالطيّ، وهو القياسُ الذي يَعْمله المتشبهُ بالجدليّ أو التعليميّ لينتج نقيضَ وضعٍ ما، . . . وبالحري أن لا نسمّيه تبكيتًا وتوبيخًا بل تضليلاً (س، س، ١، ٨)

- أمّا التضليل الواقع من جَمْع المسائل في مسألةٍ واحدةٍ، فهو أن تجمع المسائل في مسألةٍ واحدةٍ لِيُلتمس عنها جواب واحد، وأحكامها مختلفة لا تحتمل جوابًا واحدًا، فيغلط، فيجاب، فينتج منه المحال (س، س، ٢٥، ١٠)

- إنّ التضليل من جهة المعنى إمّا أن يقع من جهة أجزاء القول القياسيّ، وإمّا أن يقع من جهة جملة القياس؛ وأجزاء القول القياسيّ إمّا أن تكون قضايا، أو أجزاء القضايا، وأجزاء القضايا لا صدق فيها ولا كذب. والتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب، فإذن ليس عنها وحدها لذاتها تضليل (س، س، ٢٧، ٤)

تضليل عارض

- أمّا التضليل العارض من وضع ما ليس بعلّة علّة، فهو في القياسات الخُلْفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئًا، وحاول أن يبيِّن فساده بخُلْفٍ يتبعه ثم لا يكون هو علّة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازمًا كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

تضليل في القضايا

- أمّا (التضليل في) القضايا فإمّا أن يكون الغلط وقع في القضيّة من جهة نقيضها، أو من جهة نفسها لا من جهة نقيضها (س، س، ٢٧، ٩)

تضليل كائن بعرض

- التضليل الكائن بالعرض، فهو أن يؤخذ شيء عَرَض له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضًا غير واجب فيؤخذ واجبًا، أو تعرض له أعراض كثيرة فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع، أو يعرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه (س، س، ٢٠، ٨)

تضليل لفظي

- إنّ الألفاظ أكثر تضليلاً من المعاني، ولذلك ما يقع الغلط في المحاورة أكثر منها في الفكرة. والتضليل اللفظيّ يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة، لأنّ السماع اللفظيّ أدخل في المحاورة، واستلاخة المعنى أدخل في الفكرة؛ على أنّه قد يقع عند الفكرة أيضًا، فإنّ الفكرة قد تقع بألفاظ متخيّلة لا محالة (س، س، ٣٤، ٣)

تضليلات خارجة عن القول

- أنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة: فالأول المأخوذ من الأعراض؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة. والثالث يكون من عدم العلم بالتبكيت. والرابع الذي يكون من اللوازم. والخامس من الأمور المأخوذة بدءًا. والسادس من وضع ما ليس بعلّة على أنه علّة. والسابع أن يجعل السؤالات الكثيرة سؤالاً واحدًا (أ، س، ٧٦٩، ٢)

تضمن

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. إمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنًى جزؤه الشكل. وإما على الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالًّا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة (س، أ، ١٨٧، ٧)
- دلالة اللفظ على المعنى على ثَلَثة أصناف: فأوّلها يُسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمُّن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النّوع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٤)
- إعلمْ بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى له بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه يباين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٨)

- (الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ «البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)
- (التضمن) دلالة كل «وصف أخصّ» على «الوصف الأعم الجوهري» (غ، ع، ٧٢، ٨)
- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح، ٩، ١٣)
- التضمن وهي دلالته على جزء من أجزاء المعنى المطابق له، كدلالة الإنسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده، وكدلالة البيت على الجدار أو السقف (سي، ب، ٣٣، ٨)
- المستعمَل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- اللفظ إمّا أن يعتبر من حيث إنّه يدل على تمام مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من حيث إنّه جزء وهو التضمُّن، أو على ما يكون خارجًا عن مُسمّاه لازمًا له في الذهن وهو الإلتزام (ر، ل، ٣، ٥)
- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنّه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط بالتضمن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٧)
- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٤، ٢)
- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط، وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقّن لأن وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوّرها تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)
- تبيّن عدم إستلزام التضمن الإلتزام وأما هما فلا يوجدان إلا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبوع (ن، ش، ٤، ١١)
- جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي، وإنّما يعودُ ذلك إلى جعلِ الداخل ما دلّ عليه اللفظ بِ«التضمن»؛ والخارج اللازم ما دلّ عليه اللفظ بِ«اللزوم» (ت، ر، ١، ٣٧، ١٣)

تعادل القسمة

- على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد، مثل أنّه إذا كان معقول ومحسوس، وغير مائت ومائت، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصّة للمائتات، لم يكن الحيوان المعقول خاصّة لما لا يموت، كالملائكة؛ وإن كان المحسوس خاصّة للمائتات كان المعقول خاصّة للملائكة (س، ج، ٢٢٧، ٥)

تعاليم

- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قِبَل أنه لا يوجد فيها ولا عَرَض واحد، لكن حدود. وبهذا المعنى أيضًا قد تخالف الأمور الجدلية (أ، ب، ٣٤٨، ٧)
- التعاليمُ أربعةٌ: علمُ العدد وعلمُ الهندسة وعلمُ

النجوم وعلمُ الموسيقى (ف، د، ٥٩، ١)

- ما كان في التعاليم ممّا شأنه أن يلحقَ بموضوعاته بحسب ما يُمكن أن يُقدّر أو يُقدّر به، لم يُمكن أن ينظر فيه الطبيعي ولا صاحب الفلسفة الأولى (ف، ب، ٦٩، ٢١)

تعاند

- كلّما كان التعانُد والتناقضُ أكثر وتداولوا (جماعة مختلفي الآراء) في زمان بعد زمان وامتدّ الزمان بذلك وطال ودأبوا عليه، كان أقرب إلى أن يَخْلُصَ الصادق من الكاذب في كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج، ٢٥، ١٩)

- قد تُعاندُ المقدمة الكلية بقياس شرطي متصل بأن تؤخذَ مقدّمًا ويُردَفُ التالي، ثم يُستثنى بمقابل التالي فترتفع المقدمة الكلية، وبقياس شرطي منفصل بأن تؤخذَ مقدّمًا ويُردفُ التالي، ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٢)

- إن كانت (أجزاء التعاند) ثلاثًا أو أكثر، ولكنها تامة العناد، فإستثناء عين واحدة، يُنتجُ نقيض الأخرين (غ، ع، ١٥٧، ١٢)

- إستثناء نقيض واحدة (في التعاند)، لا ينتج إلا إنحصار الحق في الجزءين الآخرين (غ، ع، ١٥٧، ١٧)

- لا يُشترط أن تنحصر المقدّمة (بالتعاند) في قسمين بل شرطه أن تُستوفى أقسامه، وإن كان ثلاثًا فإنا نقول هذا الشيء إمّا مساوٍ وإمّا أقل وإمّا أكثر، فهذه ثلاثة ولكنها حاصرة. فإثبات واحد ينتج نفي الآخرين، وإبطال إثنين ينتج إثبات الثالث، وإبطال واحد ينتج إنحصار الحق في الآخرين أحدهما لا بعينه، والذي لا ينتج فهو أن لا يكون محصورًا (غ، ح، ٤٣، ١٠)

تعريف

- تعريف الشيء باسم له آخر أعرف من الأول، ليس بتحديد ولكنه يجري مجرى التحديد، وذلك إنهما يدلاّن على واحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٦، ٩)

- إنّ التعريف للمجهول، والخاصّة إنّما يعطاها المعلوم، ويبيّن وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصّة المركّبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ٩)

- التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصوّر شيئًا ما هو المُعرّف. وذلك الفعل قد يكون كلامًا، وقد يكون إشارة (س، ش، ٢٩، ٢)

- التعريف الذي يكون بالمحمولات فقد يكون بمحمول مفرد، إذا كان ذلك المحمول خاصًا بالشيء. وقد يكون بمحمولات تركّب معًا. وكل واحد قد يكون بمحمول مُقوّم وقد يكون بغير مُقوّم، بل لازم أو عارض (س، ش، ٢٩، ١٨)

- بالجملة أنّ التعريف يقتضي التخصيص لا غير (س، ش، ٣٠، ٥)

- من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب، كما أن من الإحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب (س، ش، ٣٧، ٢)

- تعريف المعنى بلفظ يُطلق على المعنى، ومن قنع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من العلوم بقشورها (غ، ح، ١٢١، ٨)

- لا يجوز تعريف الشيء بالأخص منه (هـ، م، ٥١، ٢٠)

- إذا وضع الجنس دلّ على أصل الذات، ثم يتم التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به (ط، ش، ٢٥٧، ٥)
- التعريف التام إنما يكون بالقول والناقص قد لا يكون (م، ط، ١٠٢، ٨)
- التعريف بـ«الوصف» هو التعريف بـ«الحد»، فإنّه لا بد أن يذكر من الصفات ما يميّز الموصوف والمحدود من غيره، بحيث يجمع أفراده وأجزاءه ويمنع أن يدخل فيه ما ليس منه (ت، ر١، ٧٨، ٢)
- التعريف بالخاصة وحدها يُسمّى في الإصطلاح رسمًا ناقصًا... التعريف بالخاصة مع جنس من الأجناس يُسمّى رسمًا تامًا قريبًا كان ذلك الجنس أو بعيدًا (و، م، ١١٣، ١٢)
- التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد يُسمّى حدًّا ناقصًا... التعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة يُسمّى حدًّا تامًا (و، م، ١١٣، ٢٣)
- التعريف من الأقوال المؤلّفة (ض، س، ٢٧، ٢٢)

تعريف الأشياء

- أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضعَ فيه الجنسُ القريب أصلاً، ثم تُذكر الأعراض الخاصة المشهورة، فصولاً؛ فإن الخاصة الخفيّة، إذا ذُكِرَت لم تفدْ التعريف على العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)

تعريف بالخارج

- التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالإختصاص إذ العلم بالخاصّة قد يوجب العلم بالماهيّة وإن لم يعلم الإختصاص سلّمنا ذلك (م، ط، ٩٩، ٢١)

تعريف بالعارض

- التعريف بالعارض لا يليق إلاّ في زمان ما ولشخص ما (س، ش، ٢٩، ٢١)

تعريف بقرينة

- إنّ التعريف بالفصل لذات النوع إمّا غير تام تعريف وإمّا تعريف بقرينة على سبيل نقل الذهن من شيء إلى آخر يلزمه لا يطابقه ولا يتضمّنه، والتعريف بالخاصّة وحدها أبعد في هذا المذهب من الفصل، فإذا قرن بذلك أمر ما آخر، جنس أو كجنسي مخصص به، وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة، ووقع بالخاصة إن كان إجتماعها ما إجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والإلتزام، وإلاّ كان القول خاصّة مركّبة (س، ش، ٣٣، ١٧)

تعريف بالمثال

- التعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصّة فهو الرسم أيضًا (م، ط، ٩٨، ١)

تعريف بمثل مثال

- إنّ التعريف بمثل مثال الذي أورد للتمثيل ربّما أوهم أنّ الحيوان لا يكون إلاّ ذا رجلين أو أرجل وأنّ عديم الرجل ليس بحيوان، وكيف لا والقائل «أنّ الحيوان هو كالفرس والإنسان» قد قال قولاً مبهمًا حين لم يبيّن أنّه كالفرس والإنسان في (ماذا)، فإن بيّن أنّه كالفرس والإنسان في أنّه ذو جسم حساس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل، بل لشيء

مما سلف، وكان التمثيل نافعًا، لا في تصوّر المعنى، بل في تسهيل سبيل تصوّره وفي أنّ للمعنى والوجود ما يطابقه (س، ش، ٣١، ١٦)

تعريف بالنظائر
- أمّا التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد (ب، م، ٤٨، ١٥)

تعريف بالوصف
- (التعريف بالوصف) يذكر من الصفات المشتركة بينه وبين غيره ما يكون مميّزًا لنوعه (ت، ر١، ٧٨، ٦)

تعريف تام
- التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود إلى معرفة شيء غيره وغير أوصافه (ب، م، ٥٢، ٨)

تعريف تمثيلي
- التعريف التمثيلي... تعريف معنى بمعنى غيره (ب، م، ٤٤، ٢٠)

تعريف حدي
- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحدّ، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإمّا خاصة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسميّ خاصيّ، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٢١٤، ٦)

تعريف شيء
- يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهلة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد (ن، ش، ١٠، ١٠)
- تعريف الشيء إنّما هو بتعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه (ت، ر١، ٨٠، ٢٤)

تعريف مركب
- كل تعريف مركّب مساوٍ ومن مُقوّمات فهو حدّ تام، أو جزء حدّ وحدّ خدّاج. فإن المقوّمات محققة الوجود للشيء وبيّنة له فإنّها أجزاء لماهيّته، ومحال أن تدخل ماهيّته في الذهن ولم تدخل معه أجزاؤه ومقوّماته (س، ش، ٣٠، ١٢)
- تعريف المفرد لكون تعريف المركّب بالإيجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقّل ذلك الأمر المسلوب (و، م، ٦٧، ٢٤)

تعريف مركب بمقوم
- (التعريف المركّب بالمُقوّم) هو الذي إذا وجدت شرائط نقولها كان حدًّا محققًا، وإن تساوى وفقد بعض الشرائط كان حدًّا خدّاجًا، أو كان جزء حدّ (س، ش، ٣٠، ٨)

تعريف مركب لا من مقوم صرف
- (التعريف المركّب لا من المُقوّم الصرف) هو الذي إذا وجد شرائط نوردها كان رسمًا محققًا، وإن نقصه بعضها كان رسمًا خدّاجًا (س، ش، ٣٠، ١٠)

تعريف المفرد

- تعريف المفرد لكون تعريف المركَّب بالإيجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يحقل سلب أمر إلا بعد تعقّل ذلك الأمر المسلوب (و، م، ٦٧، ٢٣)

تعريف مفرد بلازم

- (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصّة (س، ش، ٣٠، ٦)

تعريف مفرد بمقوم

- (التعريف المفرد بالمُقوِّم) هو تعريف الشيء بفصله، فإنّ الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ما هو نوعه، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الأحوال، وإن توهّم بعض الناس أنّه قد يقع به تعريف ما (س، ش، ٣٠، ٣)

تعريف مقول

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإمّا خاصة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٢١٤، ٥)

تعريف من أعراض وخواص

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإمّا خاصة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٢١٤، ٧)

تعريف من باب لوازم ولواحق

- تعريف من باب اللوازم واللواحق، فإنّ النسبة من لواحق الأشياء ولوازمها، والشيء قد يكون له إعتبار بذاته، وقد يكون له إعتبار بحسب حاله من عارض ولازم، فيكون مثلاً باعتبار ذاته إنسانًا وباعتبار حاله أبيض وأبًا وغير ذلك (س، ش، ٣٢، ٥)

تعريف من جنس وخاصة

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساو فهو إمّا حدّ وإما رسم وإمّا خاصة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه جنس (س، ج، ٢١٤، ٦)

تعريفات

- المعتبَر في التعريفات، دلالة «المطابقة» و«التضمن» (غ، ع، ٧٢، ١٢)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٣)

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١١)
- التعريفات لا بد لها من أجزاء تتركّب منها وهي الكليات الخمس وهو مرادنا بمباديها (و، م، ٣٣، ١٤)
- مبادىء التعريفات وإن كانت هي الكلّيات الخمس لما كانت لها ألفاظ تدلّ عليها وبها يتصرّف في التعريفات احتيج أولاً إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في فن المنطق وما لا يعتبر (و، م، ٣٦، ٨)
- التعريفات ما هو مفرد محض كالحدّ والرسم الناقصين إذا كان الحدّ بالفصل وحدّه والرسم بالخاصة وحدّها أعني الفصل والخاصة المفردين لا المركّبين (و، م، ١٠٨، ١)
- قدّموا (المناطقة) التعريفات على الحجج لأن المفاد بالتعريفات هي التصوّرات والمفاد بالحجج هي التصديقات والتصوّرات سابقة على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

تعلم

- أمّا التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمانيًا علمًا بشيء مستقبل، كالكسوف المنتظر (س، ج، ١٢٤، ١٢)
- التعلّم كالرويّة إلاّ إنّ التعلّم يكون بينك وبين غيرك، والرويّة تعلّم يكون بينك وبين نفسك (مر، ت، ١٦٠، ١٦)
- التعلّم والرويّة سيان لأن يتصل بهذا العقل الفعّال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس الأوّليّات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

تعلم وتعليم حدسي

- (التعلّم والتعليم) الحدْسي فهو أن يكون المطلوب إذا سنح للذهن تمثّل الحدُّ الأوسط من غير طلب وهذا كثيرًا ما يكون، أو تكون إحدى المقدّمتين سانحةً للذهن فينضاف إليها دفعةً حدٌّ: إمّا أصغر وإمّا أكبر، فتتخلق نتيجته من غير فكرٍ ولا طلب (س، ب، ١٣، ٦)

تعلم وتعليم ذهني

- (التعلّم والتعليم) الذهني أعمّ من الفكري والحَدْسي والفهمي (س، ب، ١٣، ٣)

تعلم وتعليم فكري

- (التعلُّم والتعليم) الفكريّ هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مطلوب، ثم تتحرّك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في إكتساب القياس، فلا تزال تستعرض الأمورَ المناسبة إلى أن تجد حدًّا أوسط (س، ب، ١٣، ٤)

تعليم

- كل تعليم وكل تَعَلُّم ذهني إنما يكون من معرفةٍ متقدّمة الوجود (أ، ب، ٣٠٩، ٩)
- التعليم قد يقع على كلّ فعل فعلَه الانسان و قَصَدَ به الى أن يحصلَ به لآخر علم شيء ما، أو قصدَ به الى أن يحصلَ به لآخر ملكة اعتيادية يصدرُ عنها فعلٌ ما (ف، ب، ٧٧، ٥)
- التعليم صنفان: تعليم يحصلُ عنه ملكةُ فعلٍ، فهو إما تعليم باحتذاء، وإما بمخاطبة أو، يقوم

مقامَ المخاطبة من اشارة أو كتابة (ف، ب، ٧٨، ١٠)

- التعليم الذي يحصل عنه علم فقط، إنما يكونُ بالمخاطبةِ وما جرى مجرى المخاطبة (ف، ب، ٧٨، ١٩)

- من المخاطبة صنفٌ يُقصد به أن يحصلَ في ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا بالفعل التامّ ولا بالقوّة القريبة. والتعليم داخل في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٦)

- التعليم هو مخاطبةٌ يُرادُ بها معرفة شيء قد كان يُجهل من قبل الجهل الذي يُشعر به أنه جهل (ف، ب، ٧٩، ١٥)

- إن التعليم الذي يُقصد به التفهّمُ لشيء هو مخاطبةٌ يقع عنها في أمر مفروض تصوّر لم يكن قبل (ف، ب، ٨٢، ٩)

- يلزم. . . ضرورة أن يكون كلّ تعليم يُقصد به تصوّر شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلّمين، فاعل للتصوّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصيرَ مطلوبًا (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظٍ يُقتصرُ به على الأمر الذي يُطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- كلُّ تعليم فكريّ، كان تصديقًا أو تصوّرًا، فإنما يكون عن علم قد تَقَدَّمَ وجودُه عند المتعلّم. وهذا العلمُ المُتَقَدِّمُ صنفان: صنفٌ يتواطأ به الأمر المطلوب تَعرُّفُه لأن يكون مطلوبًا، وصنف فاعلٌ للعلم المطلوب (ف، ب، ٨٤، ٧)

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدُها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارةُ عن تلك المبادئ وما يقومُ مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- التعليمُ قد يكونُ بسماع وقد يكونُ باحتذاء. والذي بسماع هو الذي يَستعملُ المعلّم فيه القولَ، وهذا يُسمّيه أرسطاطاليس التعليم المسموع. والذي يكون باحتذاء هو الذي يلتئمُ بأن يرى المتعلّم المعلّم بحال ما في فعل أو غيره، فيَتَشَبَّهَ به في ذلك الشيء أو يفعلُ مثل فعله، فيحصلُ للمتعلّم القوّة على ذلك الشيء أو الفعل (ف، أ، ٨٦، ١١)

- منها (الأمور في التعليم) استعمال الألفاظ الدالّة على الشيء وحدُّ الشيء وأجزاءُ حدِّهِ وجزئيّاته وكلّيّاته ورسومُ الشيء وخواصّه وأعراضه وشبيه الشيء ومقابله والقسمة والمثال والاستقراء والقياس ووضع الشيء بحذاء العين (ف، أ، ٨٧، ١٢)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- المجاراة فليس القصد فيه إلاّ ما في التعليم ولكن المجاراة تتم بالمشاركة، كأنّ الإنسان الواحد لمّا كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلمًا لنفسه ومتعلمًا من نفسه من وجهين وإعتبارين - على ما علمت - عسر عليه ذلك (س، ج، ١٥، ٨)

- التعليم لا ينفع فيه أيضًا إلاّ الحق (س، ج، ١٥، ٨)

- السؤال على طريق التعليم. . . قد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلّم إصلاح السؤال

بتفصيل ما يدلّ ذلك الاسم المشترك عليه (ش، ع، ١١٢، ٧)

- الأمور التي تنظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الأشياء المشار اليها عند الحسّ (ش، ب، ٤٠٤، ١٧)

تعليم القياس

- جرت العادة بأن يُسمّى تعليم القياس علم التحليل (س، ق، ٨، ٩)

تعليم وتعلم

- التعليم والتعلّم منه صناعي مثل تعلم النجارة والصباغة؛ . . . ومنه تلقيني مثل تلقين شعرٍ ما أو لغةٍ ما. ومنه تأديبي. . . ومنه تقليدي، وهو أن يألف الإنسان إعتقاد رأي ما؛ ومنه تنبيهي، كمن يعلم أن المغناطيس يجذب الحديد، لكنه غافلٌ عنه في وقته ولا يفطن له. ومنه أصناف أُخَر، وليس شيءٌ منها بذهني أو فكري (س، ب، ١٠، ٧)

- (التعليم والتعلم) الذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع إعتقادًا أو رأيًا لم يكن، أو يوقع تصوُّرًا ما لم يكن (س، ب، ١٠، ١٥)

- التعليم والتعلُّم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسانٍ واحدٍ ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدس بالحدّ الأوسط في القياس مثلًا - معلّمًا، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلّمًا. والتعليم والتعلّم بالذات واحدٌ، وبالإعتبار إثنان. فإنّ شيئًا واحدًا - وهو إنسياقٌ ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمّى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - تعلّمًا، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلّة الفاعليّة - تعليمًا، مثل التحريك والتحرُّك (س، ب، ١١، ٢)

- كل تعليم وتعلُّم ذهني وفكري فإنّما يحصل بعلم قد سَبَق (س، ب، ١١، ٦)

- كل تعليم وتعلّم فبعلم قد سبق، لا سبقًا زمانيًا، بل سبقًا ذاتيًا، حتّى الصّناعات أيضًا (مر، ت، ١٩٣، ١٣)

- التعليم والتعلّم الذّهني إنّما يكونان بعد قول قد تقدّم: مسموع أو معقول. ويجب أن يكون ذلك القول المعقول أوّلاً يعقل بوجه يؤدّي إلى العلم بما بعده، إن لم يكن بالفعل فبالقوّة (مر، ت، ١٩٣، ١٦)

- يُسمّى المستفاد من المعارف والعلوم برويّة وطلب تعليما وتعلُّمًا ذهنيًا، أي اراديًا قصديًا (ب، م، ٤٠، ١٨)

- كل تعليم وكل تعلّم فكري. . . يكون بمعرفة متقدّمة للمتعلّم وإلاّ لم يمكنه أن يتعلّم شيئًا (ش، ب، ٣٦٠، ٦)

تعيين

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر١، ٧٧، ١٢)

- «التعيين» فإنّه بحضور الشيء المُسمّى ليراه إن كان ممّا يرى، أو يذوقه، أو يلبسه، ونحو ذلك، بحيث يُعرّف المسمّى كما عرفه المتكلّمون بذلك الاسم (ت، ر١، ٧٧، ١٣)

تغير

- التغيّر بالمكان يضادّه السكون في المكان (أ، م، ٥٣، ٣)

تفاضل

- (من التفاضل) أن يُنظر في محمول الوضع فإن كان وجودُه أكثر في الشيء الذي يُوجد فيه موضوعه أكثر وكان أبدًا يتزيّد فيما يتزيّد فيه موضوعه فإنه موجود للموضوع وإن كان وجودُه أقل في الشيء الذي يُوجد فيه موضوعه أكثر، وكان أبدًا ينقصُ في الشيء الذي يتزيّد فيه موضوعه فإنه غير موجود في الموضوع (ف، ق، ١٢٥، ٨)
- من (التفاضل) مقايسة الواحد إلى الاثنين وهو أن ننظرَ في محمولِ الوضع فإن كان وجودُه في شيء آخر أقل وفي موضوع المطلوب أكثر، أو كان لا وجوده في شيء ما أحرى من لا وجوده في موضوع المطلوب. ثم كان موجودًا في ذلك الآخر، فإنه موجود في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٥، ١٧)
- من (التفاضل) مقايسة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجودِ محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أحرى من لا وجود محموله في موضوعه ثم كان ذلك الشيء موجودًا في موضوع المطلوب، فإن محمولَه موجودٌ في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٧)
- من (التفاضل) مقايسة اثنين إلى اثنين وهو أن ننظرَ فإن كان محمول ما آخر وجوده في أمر ما آخر أقل من وجودِ محمول المطلوب في موضوعه، وكان ذلك المحمول موجودًا في ذلك الأمر فإن محمولَ المطلوب موجودٌ في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٢٠)
- (من التفاضل) إن كان محمولٌ ما آخر وجوده في أمر ما آخر أكثر من وجود محمول المطلوب في موضوعِه، أو كان وجودُ ذلك المحمول في أمر ما آخر أحرى من وجودِ محمول المطلوب في موضوعه. ثم كان ذلك المحمول غيرَ موجود في ذلك الأمر، فإن محمولَ المطلوب غير موجود في موضوعه (ف، ق، ١٢٧، ١)
- المواضعُ المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف، ق، ١٢٨، ٥)
- التفاضل ليس يقع بحسب الجنس، بل بحسب النوع (س، ج، ٢٢٤، ٧)

تفاوت

- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميّات، لا كميّات، ولا بينها مقابلة التضاد (س، م، ١٣٦، ١٥)

تفريق

- التفريق فهو تكثير الوحدات العَرَضيّة وتمييز الآحاد الاجتماعيّة الإختلاطيّة التركيبيّة والتأليفيّة (ب، م، ٥٥، ٢٠)

تفسير

- «التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلاّ الله (ت، ر١، ٧٦، ١٠)

تفطن

- (التفطن) ملاحظة الترتيب والهيأة المذكورين؛ لأنّ حصول المبادىء وحدها لو كان كافيًا،

لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها، عالمًا بجميع العلوم (ط، ش، ١٨٥، ١٤)

تقابل

- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه. مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب، ٤٥٣، ١٤)

- تقابلُ الإيجاب والسلب أكملُ من تقابل الموجبات التي توضع محمولاتها أضدادًا (ف، م، ١٢٦، ٨)

- إنّ تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف، وإن كان التضايف كالتضاد، من حيث هو تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)

- الأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها؛ وصور هذه الأشياء متخالفة، فإنّ الفرس جوهر، ويقابله اللافرس لا محالة، على قياس مقابلة الفرسيّة، إن كانت عرضًا (س، م، ٢٤٣، ٥)

- ليس يُعنى بالتقابل، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق، بل أمّا الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس، وذلك موجود في الجوهر والعرض؛ فإن الجوهر لا عرض، والعرض لا جوهر (س، م، ٢٤٩، ١)

- إنّ كل تقابل من حيث هو تقابلٌ مضاف، وليس كل تقابل بمضاف؛ وفرق بين قولنا: إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف، وبين قولنا: إن كل تقابل مضاف. وذلك لأن التضاد من التقابل، وقد علم أن الموضوع له، ليس هو الموضوع للمضاف، كما بيّنا. لكنّ الموضوع له، من حيث هو تقابل، يصير موضوعًا للمضاف. فلذلك ليست الأمور المتضادة مقولة الماهية بالقياس إلاّ أن تقال من حيث هي متضادة، ولا الملكة والعدم من المضاف (س، م، ٢٥١، ٩)

- أمّا التقابل، فليس جنسًا لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضايف، ماهيّته أنّه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهيّة أن تكون مقابلًا ليس أنّها تتقوّم بهذا (س، م، ٢٥٢، ١١)

- أمّا التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع من جهة أنّ المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب (س، م، ٢٥٨، ٧)

- تقابلٌ هو تقابل الأصدقاء والأعداء، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة والإحسان (س، ج، ١٢٧، ١٧)

- التقابل أن تراعي في كل واحدة من القضيّتين ما تراعيه في الأخرى، حتى تكون أجزاء القضيّة في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى، وعلى ما في الأخرى حتى يكون معنى: الموضوع والمحمول وما يشبههما والشرط والإضافة، والجزء والكل والقوّة والفعل. والمكان والزمان. وغير ذلك مما عددناه، غير مختلف (س، أ، ٣٤٧، ١١)

- التقابل في الإيجاب والسلب هو إذا كان السالب فيهما يَسْلُب الموجب كالموجب، فإنّه إذا أُوجب شيء فكان لا يَصْدُق، فأوّلاً يصدق هو أنّ الأمر ليس كما أُوجب، وبالعكس إذا سُلِب شيء ولم يَصْدُق فمعناه أن مخالفة الإيجاب كاذب (مر، ت، ٧٨، ٢)

- تقابل الجزئيّات (القضايا) بعضها مع بعض أعني سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها فإنّه لا يوجب تناقضًا ولا تضادًا بل قد يصدقان في

المادة الممكنة، . . . وقد تصدق احداهما وتكذب الأخرى، أمّا في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة، وأمّا في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة (ب، م، ٩٣، ١٢)

- التقابل في القول بين الأمر الإثباتي والسلبي، كان ذلك إثباته في نفسه أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره (سي، ب، ٧٤، ٨)
- تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٧٤، ١٢)
- تقابل العدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقي (سي، ب، ٧٥، ٤)

تقابل اضافة

- تقابل الإضافة، فمن ذلك أنّه إن كان النوع مضاف الذات، أو لازمًا له الإضافة، فكذلك الجنس؛ ولا ينعكس. ومنع هذا الإنعكاس إنّما هو في المشهور؛ كما علمت من حال جزئيّات العلم، وما قيل فيها (س، ج، ١٨١، ١٤)

تقابل اول

- جميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة، من حيث إنّ كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابُل أوّل، ثم نقل التقابل عن إعتبار الحمل على موضوع إلى إعتبار الوجود في الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاصّ، تكون موجودة فيه بالقوّة معًا، ولا تجتمعان بالفعل معًا، تقابلاً (س، م، ٢٤٤، ١٢)

تقابل التضاد

- تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد، بشرائط ذكرت (س، م، ٢٤٣، ١٠)

تقابل حقيقي

- إذا إتفقت القضيّتان في مفهوم الأجزاء التي منها تؤلّف، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وإضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوّة أو بالفعل واحدًا، ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر، كان في المخصوصة تقابل حقيقي ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر (س، ش، ٧٥، ١٢)

تقابل العدم والقنية

- أمّا (المتقابل) الذي ليست ماهيّته مقولة بالقياس إلى غيره، فإمّا أن يكون الموضوع صالحًا للإنتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير إنعكاس، وإمّا أن لا يكون كذلك، بل يكون صالح الإنتقال من كل واحد منهما إلى الآخر، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له؛ فيُسمّى القسم الأول تقابل العدم والقنية، ونعني بالقنية، لا مثل الإبصار بالفعل، ولا مثل القوّة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر، بل القنية أن تكون القوّة على الإبصار، متى شاء صاحبها، موجودة، فإنّ فَقْد القوّة الأولى ليس بعمة، ولا فقد الإبصار بالفعل، بل الإبصار بالفعل، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوّة، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون؛ إنما ذلك هو فقد ما سمّيناه قنية، فحينئذ، لا يمكن أن يبصر البتّة، بل عمى لا يعود الموضوع معه

إلى الإبصار مرة أخرى (س، م، ٢٤٥، ١٦)

تقابل عدمي

- إنّما العدم المقصود فيه، هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوّة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادمًا للقوّة، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم، كالعمى؛ وأما القنية فستزول إلى العدم. فهذا هو التقابل العدميّ المذكور في قاطيغورياس (س، م، ٢٤٧، ٦)

تقابل على سبيل الحمل

- تقابل: أنّ فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو من القسم الأول الذي هو (تقابل) على سبيل الحمل؛ فلذلك يحمل على التفاحة أنّ فيها رائحة، فيقال إنّ التفاحة فيها رائحة، ولا تحمل الرائحة على التفاحة، حتى يقال: إنّ التفاحة رائحة؛ فلذلك هي موجودة «في»، لا محمولة «على» (س، م، ٢٤٤، ٨)

تقابل متضايفين

- أمّا (إذا تقابل) المتضايفان، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع، أو إشتراكهما في موضوع، حتى يكون الموضوع، الذي هو علّة لأمر ما، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولاً، أو يكون هناك موضوع مشترك (س، م، ٢٤٣، ١٦)

تقابل مضاف

- القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه: المتقابل إمّا أن تكون ماهيّته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له، وإمّا أن لا تكون. فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، فهو تقابل المضاف كالأبوّة والبنوّة (س، م، ٢٤٥، ٩)

تقابل نقيض

- لأنّ الصحيح، وما ليس بصحيح، إذا قرنا بأي موضع شئت، وبالمعدوم، قرنا على شرط النقيض، ثبت تقابل النقيض، وصدق أحدهما، وكذب الآخر (س، م، ٢٥٨، ١٥)
- المواضع المأخوذة من تقابل النقيض. ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معًا، وهو جعل التالي عكس نقيض المقدّم، أو جعل نقيض اللازم ملزومًا لنقيض الملزوم؛ وهو موضع لا مرد له؛ مثاله: إن كان اللذيذ حسنًا فما ليس بحسن ليس بلذيذ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ، فكل لذيذ حسن (س، ج، ١٣١، ١٤)

تقال على موضوع

- التي تقال على موضوع... هي الجواهر الثواني (ش، م، ١٨، ٥)
- كل ما سوى الجواهر الاول... إما أن تكون مما يقال على موضوع، وإما ان تكون مما يقال في موضوع (ش، م، ١٨، ١٨)

تقال في موضوع

- التي تقال في موضوع... هي الاعراض (ش، م، ١٨، ٨)

تقدم

- ليس أن يكون الشيء متقدّمًا عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدّمًا هو معنى واحدًا بعينه (أ، ب، ٣١٤، ٣)

- يُمكنُ أن يجتمعَ في الشيء التقدّم في المعرفة والتقدّم في الوجود معًا، وقد يمكن ألا يجتمع. لكن قد يكون الشيءُ أقدمَ في المعرفة، وهو متأخرٌ في الوجود، ويكون متأخرًا في المعرفة ومتقدمًا في الوجود (ف، ب، ٤٠، ٩)

- قد يمكن أن يجتمعَ في الشيء الواحد أنحاءُ التقدّم في المعرفة، وقد يمكن ألاّ يجتمع (ف، ب، ٤٠، ١١)

- التقدم. . . إنما نعني به تَقَدُّمُ سبب الشيء على الشيء (ف، ب، ٤٦، ١٧)

- إنّ التقدّم والتأخر جزئيّات يشملها معنى واحد لا يخلوان إمّا أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أمّا الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدّم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإنّ الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علّة لأن كان العرض موجودًا حاصلاً له المعنى المفهوم من الموجود. وأمّا الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الإبن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معًا؛ فإن الأب يتقدّم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلاً في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلاً فيها (س، م، ٧٤، ١٦)

- الجنس. . . يقال على أنواعه بالسويّة فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ ليكونَ الجنسُ جنسًا (س، م، ٧٥، ١٥)

- الوجه الأول من التقدّم هو الذي يكون بالزمان، فإن الأكبر سنًا أقدم من الأحدث. والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع. . . وأما الثالث فهو المتقدّم في المرتبة على الاطلاق (س، م، ٢٦٦، ١)

- أمّا «التقدّم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدّم إسم (س، ش، ٥٨، ٥)

- التقدّم يقال بالطبع، وهو الذي إذا إرتفع شيء إرتفع بارتفاعه شيء ثانٍ، ولا يرتفع بارتفاع الثاني الأوّلُ؛ وذلك مثل الواحد والاثنين، فإنّ الواحد متقدّم على الاثنين بالطّبع ولو وُجدا في زمانٍ واحد (مر، ت، ٣٦، ١)

- تقدُّمُ الجزء على الكلّ بالطبع والزّمان (مر، ت، ٣٦، ٣)

- يقال (التقدّم) بالعلّيّة وذلك كتقدُّم وجود الحركة في يد زيد على وجود حركة القلم في الكَتْب، فإنّ الحركة لا تَتَقَدّم الحركة ههنا، ولكنّ وجود حركة اليد متقدّم على وجود حركة القلم، وإن كانتا أيضًا موجودتين في زمان واحد (مر، ت، ٣٦، ٧)

تقدم علّي

- التقدّم العِلّي؛ فإنّ العلّة، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدّم ولا تتأخر، ولا يكونان معًا، وكانت، من حيث هي علّة، لزمها الإضافة، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدّم أحدهما أيضًا ولا يتأخر، بل هما معًا. فإنّ الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدّم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير

متوسط فيها وجود الآخر، والآخر لا نسبة له إلى الوجود إلاّ ومتوسط فيها وجود الأول (س، م، ٢٦٩، ٦)

تقدم وجود

- إن قيل: إنّ طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد، فنقول: إنّا لم نأخذ ماهيّة الجوهر، من حيث هي ماهيّة، بل أخذناها، من حيث هي ماهيّة كليّة؛ ثم حكمنا هذا الحكم؛ فهذا نَحْوُ تقدّم الوجود (س، م، ٩٧، ١٢)

تقديم وتأخير

- التقديم والتأخير، فإن القائل إذا قال: «إنّ العالم شريف» أمكن أن يختلف الإعتبار، فإنّه يجوز أن يكون «العالم» أخذه موضوعًا، و«الشريف» أخذه محمولاً، ويجوز أن يكون المحمول هو «العالم»؛ لكن أخره كما يقال: «عالم زيد». ومثال ذلك لو قال: «الساكت متكلم» أمكن أن تفهم أنّ الساكت متكلّم، وأن تفهم أنّ المتكلّم ساكت (س، س، ١١، ١١)

تقريرات

- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطِب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادىء العلوم، إمّا مع استنكار ما، ويسمّى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، ويُسمّى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١١١، ١٠)

تقسيم

- التقسيم ينقسم سبعة أقسام: أحدها كالجنس للصور، بمنزلة الحيوان الناطق وغير الناطق. والثاني كالصّور للأشخاص، بمنزلة الإنسان كعمرو وسعيد وزيد. والثالث كالكلّ للأجزاء وهو قسمان: أمّا إلى أجزاء متشابهة، كالعود عيدانًا، والعظم عظامًا. وأمّا إلى أجزاء غير متشابهة كالجسد رأسًا ويدين وجبهة ووجه ورجلين. والرّابع كالإسم الواقع على أشياء مختلفة، كإسم الكلب الواقع على كلب البرّ وكلب الماء والكلب المصوّر والمنحوت والرجل وكلب الجبار. والخامس كالجوهر والأعراض بمنزلة الإنسان والجسم الأبيض والأسود والحار والبارد. والسّادس كالأعراض للجوهر بمنزلة الأبيض للحسس واللبن والأسود الناطق وغير الناطق. والسّابع كالعرض للأعراض، بمنزلة الأبيض حارّ وبارد (به، ح، ١٠١، ١٠)

- إنّ القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمني، والتقسيم بإعتبار الذات لا المفهوم، وذات المفرد سابق على ذات المركّب (هـ، م، ٦، ٦)

- إثبات العلّة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢٦)

- ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل» إنما يثبت بـ«الدوران» أو «التقسيم»، وكلاهما لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٣٠، ١٨)

- «التقسيم» فإنّهم يسلمون أنه يفيد اليقين إذا كان حاصرًا. وإذا كان كذلك فإنّه يمكن حصر المشترك في أقسام لا يزيد عليها وإبطال التعليل بجميعها إلاّ بواحد. وإن لم يمكن ذلك لم يمكن جعل ذلك المشترك «حدًّا أوسط»، فلا يفيد اليقين، ولو استعمل فيه «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٣٠، ٢٠)

- إما أن يكون «التقسيم» في «العقليات» قد يفيد

اليقين، وإما أن لا يفيده بحال. فإن كان الأول بطلَ جعلهم (المنطقيون) «الشرطي المنفصل» من صور القياس البرهاني. وإن كان الثاني بطل كلامهم هذا (ت، ر١، ٢٣٢، ١٨)

- «التقسيم» قد يكون مانعًا من الجمع والخلوّ، كما يقال: العدد إمّا شفع وإمّا وتر. وهما في معنى النقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان. فقد يكون مانعًا من الجمع دون الخلوّ، كالضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان، كما يقال: هذا إمّا أسود وإمّا أحمر، وقد يخلو منهما. وقد يكون مانعًا من الخلو دون الجمع، كعدم المشروط ووجود الشرط. والمراد بالشرط هنا ما يلزم من عدمه عدم الحكم، سواء عرف ذلك بالشرع، أو بالعقل (ت، ر٢، ٤٨، ١٣)

تقييد

- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئًا، وبين الموجود وبين الموجود شيئًا، وبين الحسن بحالٍ والحسن مطلقًا، والقبيح بحال والقبيح مطلقًا، أي في مثال الحلف والإستحلاف والطاعة. وليس ببعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم (س، س، ٩٩، ٥)

تكافؤ في الوجود

- قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معًا من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس أي الإدراكان ليس القوّتان المشاركتان لهما في الإسم، فإنّ ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائمًا أن يكون مضافًا إلى المعلوم موجودًا معه، وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك، فإنّه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدّم أحدهما على الآخر. وليس الغرض ذلك، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايفة أبدًا، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضايف (س، م، ١٥٠، ١٩)

تكثّر

- التكثّر... إن وقع وليس بسبب الإستقراء، وغير ذلك من هذه الوجوه، فهو بسبب تركيب القياس (س، ق، ٤٣٤، ١١)

تكثير

- أمّا التكثير، فبأن تكون مواضع إستنباط الحجة لنا معلومة معدّة، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكّل على الخاطر والحدس (س، ج، ٤٨، ١٤)

تكثير المقول

- تكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة: إمّا أن يكثر تكثر المتواطىء في موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والإشتراك، أو تكثُّر المشكك (س، م، ٥٩، ١٠)

تكذيب

- يستحيلُ التصديقُ والتكذيبُ في المفردات بل إنّما يتطرق ذلك إلى الخبر، ولا يَنْتَظِمُ خبرٌ إلاّ بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)
- الحكم على المؤلّف من ذلك بموافقته للموجود، ولما عليه الأمر في نفسه هو التصديق، وبمُباينته لذلك هو التكذيب (ب، م، ٣٦، ٩)
- إنّ الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الأقاويل

الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

تكرار

- التكرار قد يقع للحدود في الحدّ. وقد يقع للحدّ. وقد يقع لبعض أجزائه. وأيضًا قد يقع بحسب الحاجة له. وقد يقع بحسب الضرورة. وقد يقع لا بحسبها (ط، ش، ٢٦٢، ١)

تكوّن

- أما التكوّن فيضادّه الفساد (أ، م، ٥٣، ٢)
- التكوّن هو المُصَيِّرُ من لا جسم إلى أن يحصلَ جسمًا، أو من لا جوهر إلى أن يحصلَ جوهرًا (ف، م، ١١٤، ١٢)
- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوّن الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)
- ما كان وجوده أن يكون في التكوّن، كالرقص وما أشبه ذلك، فإنّه يكون غاية على نحو وجوده؛ وما كان وجوده هو أن يستقر، فإنّما تكون الغاية حاصلة، إذا تم واستقر (س، ج، ٢٧٣، ٨)
- ليس يكون التكوّن من موجود إلا بالعرض (ش، ع، ١٢٩، ١١)

تلازم

- هذا النمط (التلازم) يتطرّق إليه أربع تسليمات ينتج منها إثنان ولا يُنتج إثنان. أمّا المنتج فتسليم عين القضية التي سمّيناها مقدّمًا، فإنه ينتج عين اللازم، مثاله قولنا إن كانت هذه الصلاة صحيحة فالمصلّي متطهّر ومعلوم أن هذه الصلاة صحيحة فيلزم أن يكون المصلّي متطهّر. وأمّا المنتج الآخر فهو تسليم نقيض اللازم فإنه ينتج نقيض المقدّم، ومثاله قولنا إن كانت هذه الصلاة صحيحة فالمصلّي متطهّر ومعلوم أن المصلّي غير متطهّر فينتج أن الصلاة غير صحيحة، فانظر كيف أنتج تسليم نقيض اللازم نقيض المقدّم (غ، ح، ٣٩، ١٦)
- مهما جُعِلَ شيء لازمًا لشيء فينبغي أن لا يكون الملزوم أعمّ من اللازم بل إمّا أخصّ وإمّا مساويًا ومهما كان أخصُّ فبثبوت الأخص يلزم بالضرورة ثبوت الأعمّ (غ، ح، ٤١، ١٣)
- المراد بـ«الافتقار»: التلازم؛ والمراد بـ«الغير»: ما هو داخل في المجموع، إمّا الذات وإمّا الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقته له، وغايته أن يراد أنّ الصفة لا بدّ لها من الموصوف (ت، ر١، ٢٢٣، ١٩)
- ليس في هذا التلازم الذي سمّيتموه «افتقارًا» ولا في هذه الصفات التي سمّيتموها «أغيارًا» ما يوجب أن يكون شيء من ذلك مفعولاً لفاعل ولا لعلّة فاعلة (ت، ر١، ٢٢٣، ٢٢)
- «التلازم» استثناء عين المقدّم يُنتجُ عين التالي، واستثناء نقيض التالي يُنتجُ نقيض المقدّم. وهو قول نظّار المسلمين: «وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم» (ت، ر٢، ٤٧، ٢١)
- «التلازم» و«التقسيم» إذا قيل «هذا مستلزم لهذا، حيث وجد وجد»، فإنّ هذا قضية كلّية، فتستعمل على وجه التمثيل»، وعلى وجه «الشمول» بأن يُقاس بعض أفرادها ببعض ويجعل القدر المشترك هو مناط الحكم (ت، ر٢، ١١٥، ٢٦)

تلازم مقدمات متصلة شرطية

- تلازم المقدّمات المتصلة الشرطيّة وتقابلها . . . الإشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف المنفصلات التي من حمليّات، والتي من أخلاط، والتي من جزأين، والتي من أجزاء، وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها، وكمياتها، وجهاتها، وإعتبار أحوال مقدّماتها، وتالياتها، إنّها لا تخلو من أن تكون أحد الثمانية. وتلك الثمانية إمّا محصّلة، وإمّا معدولة، وبعد ذلك إمّا ثنائيّة، وإمّا ثلاثيّة. وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر الثلاثة. وتكون مطلقة أو منوّعة. ونوعها وجوب، أو إمتناع، أو إمكان، وسائر ما أشبه هذه الإعتبارات. ثم يركّب بعضها مع بعض، ويجمع ما يحصل من أعدادها، وأن يُسمّى كل صنف بإسم (س، ق، ٣٦١، ٥)

تلقين

- التلقين قد يسمّى تعليمًا. والتلقين صنفان: أحدهما أن يتلفّظ القائلُ بلفظ يَقصدُ به أن يَتلفّظ السامع بذلك اللفظ بعينه مرارًا كثيرة، ليحصلَ له حفظُ اللفظ نفسه. وذلك مثل تلقين اللغة والأغاني. وهو داخل في تعليم الاحتذاء. والصنف الثاني أن يُقصدَ به مع ذلك أن تُرتَسمَ معاني تلك الألفاظ في نفس السامع. وقد يفعل أيضًا أفعالاً سوى اللفظ تحصلُ عنها العلوم، فتُسمّى تعليمًا، مثل الإشارة (ف، ب، ٧٨، ٤)

تماثل

- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسيّة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقدَيْن، وغير ذلك (ت، ر٢، ١٢٣، ٤)

تمثيل

- التمثيل إنما يكون بأن يُؤخذ أو يُعلم أولاً أن شيئًا موجود لأمر ما جزئي، فينتقل الإنسان ذلك الشيء من ذلك الأمر إلى أمر ما آخر جزئي شبيه بالأول فيُحكم به عليه إذا كان الأمران الجزئيان يعمّهما المعنى الكلّي الذي من جهته وُجدَ الحكم في ذلك الجزئي الأول، وكان وجود ذلك الحكم في الأول أظهر وأعْرَف وفي الثاني أخفى (ف، ق، ٣٦، ١)

- التمثيل هو نقلة الحكم من جزء إلى جزء آخر شبيه به متى كان وجودُه في أحدهما أعرف من وجوده في الآخر، وكانا جميعًا تحت المعنى الكلّي الذي من أجله وجهته وُجِدَ الحكم للأعرف (ف، ق، ٣٦، ٨)

- قد يستعمل التمثيل في تصحيح المطلوب مثل أن يكون المطلوب هل كل (ج) هو (أ) أو لا فيلتمس تصحيحه بأن يكون قد عَرَفنا أولاً وجود (أ) في كل (د)، ونجد حد (ج) نظيرًا وشبيهًا بحد (د) في معنى كلي يشتركان فيه (ف، ق، ٤٢، ١٠)

- التمثيل وحده ليس يَصُحّ به اضطرارًا وجود (أ) في (ج) ولا إن رُفِدَ بالاستقراء، على أنه إن رُفِدَ بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار الاستقراء وحده هو المُصَحّح، فلا يكون مرفدًا بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق، ٤٣، ٧)

- إن صحّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من

القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (أ) في (ج) قياسًا ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)

- إنّ مقدّمات الإستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم... والإستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادّة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطرارًا، أي ليس دائمًا كما ظنّوا (س، ق، ٦٥، ٤)

- أمّا التمثيل، فإنّه إذا حُقّق يكون من أربعة حدود: أكبر كليّ، وأوسط كليّ وهذا الأوسط محمول على الأصغر، وعلى شبه الأصغر (س، ق، ٥٦٨، ٤)

- أمّا التمثيل فهو الذي يعرّفه أهل زماننا بالقياس. وهو أنْ يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه وهو حكم على جزئيّ بمثل ما في جزئيّ آخر يوافقه في معنى جامع. وأهل زماننا يسمّون المحكوم عليه [فرعًا]. والشبيه [أصلاً] وما اشتركا فيه [معنى وعلة] (س، أ، ٤١٩، ١)

- أمّا التمثيل فليس بتعريف حقيقيّ، بل هو كتعريف، وقد يقع فيه الغلط كثيرًا (س، ش، ٣١، ١٥)

- التمثيل... هو الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشاهد. وربما اختلف، وأوثقه ما يكون المثل به او المشترَك فيه علّة للحكم في الشاهد. وليس بوثيق، فربما كان علّة للحكم في الشاهد لأجل ما هو شاهد، وربما كان المشترك معنى كليًا ينقسم إلى جزئين فيكون علّة الغائب أو الحاضر أحد الجزئين (مر، ت، ١٨٩، ١)

- أهل زماننا يعرّفون التمثيل قياسًا، ويسمّون المحكومَ عليه فرعًا، والسبيبة أصلاً، وما اشتركا فيه معنًى وعلةً (مر، ت، ١٨٩، ٩)

- إن طريق التمثيل غير وثيق في إفادة اليقين، وإنْ كان عند العوام حسنًا (مر، ت، ١٩٠، ١٢)

- الجزئيّ إذا علم وجود حكم عليه ظُنّ بالقوّة أنّه كذلك في جزئيّ يشاركه في معنى، وذلك بالتّمثيل (مر، ت، ١٩٤، ١٢)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)

- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلّي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإمّا حكم من جزئيّات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٤)

- (التمثيل) وهو الذي تسمّيه الفقهاء قياسًا. ويُسمّيه المتكلمون ردّ الغائب إلى الشاهد. ومعناه: أن يوجدَ حكمٌ في جزئي معيّن واحد، فينقلُ حكمُه إلى جزئي آخر يُشابهه بوجه ما (غ، ع، ١٦٥، ٧)

- التمثيل فإنّه تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والكُلِّي المعقول بجزئيّاته وأشخاصه ومحسوساته (ب، م، ٤٨، ١٤)
- إنّ التمثيل هو أن يُنقل حكم إلى شبيه بيّن التشابه مستغن عن إثبات التشابه (ب، م، ٢٤٤، ١٢)
- التمثيل فيكون إمّا لإشتراك في معنى عام وإمّا لتشابه في النسبة (ب، م، ٢٧٢، ٦)
- التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما (سي، ب، ٢١٢، ١)
- (في التمثيل) يُسَمّو(ن) الأصغر فرعًا والشبيه أصلاً والأكبر حكمًا والأوسط المتشابه فيه جامعًا (سي، ب، ٢١٢، ٦)
- من التمثيل نوع يسمّونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسّ وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)
- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضًا أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)
- كل تصديق: إما أن يكون بالقياس وما يجانس القياس هو المُسمّى ضمير، وإما بالإستقراء وما يجانس الإستقراء وهو المُسمّى تمثيلاً (ش، ق، ٣٥١، ٨)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجّة وهو القياس والإستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)
- التمثيل فهو الحكم على جزئيّ بمثل ما وجد في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع (ر، ل، ٣٠، ١٢)
- (التمثيل).. وهو أن يُستدل بجزئي على جزئي آخر لاشتراكهما في علّة الحكم، كما يقال النبيذ حرام كالخمر لاشتراكهما في علّة الحرمة وهو الإسكار (هـ، م، ٦٨، ١١)
- التمثيل؛ فإنّ إيراد الجزئي الواحد في التمثيل؛ لاثبات الحكم المشترك، يوهم مشاركة سائر الجزئيّات له في ذلك، حتى يظنّ أنّه إستقراء (ط، ش، ١٧٦، ١٦)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإنْ لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٣)
- التمثيل وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما (ن، ش، ٣١، ١٨)
- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر١، ١٦٨، ١٥)
- الفراسة البدنيّة هي عين «التمثيل»، غير أنّ الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المسمّى في عرف الفقهاء بـ«قياس الدلالة» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢٠)
- قولهم (المنطقيون): «إنّ بُيّن أن ذلك الوصف يستلزم الحكمَ، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»، فيقال: لا بعد

في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنّه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفًا مشتركًا بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر١، ٢٣٨، ٢٥)

- التمثيل... يذكر للإيضاح، وليتصوّر للفرع نظير، لأنّ الكلّي إنما وجوده كلّي في الذهن لا في الخارج، فإذا عرف تحققه في الخارج كان أيسر لوجود نظيره. ولأنّ المثال قد يكون ميسّرًا لإثبات التعليل، بل قد لا يمكن بدونه (ت، ر١، ٢٣٨، ٢٨)
- يتصوّر بـ«التمثيل» و«التشبيه». ويتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ر٢، ٨٠، ١٠)
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيّنا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر٢، ٩٤، ٤)
- من «التمثيل» ما يفيد اليقين، ومنه ما لا يفيده، كـ«الشمول» (ت، ر٢، ١٠٧، ٩)
- التمثيل والإستقراء فإن مقدّماتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء لا مكان تخلّف مدلوليهما عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)
- التمثيل إثبات حكم في جزئيّ لوجوده في جزئيّ لمعنى مشترك بينهما، وهو ضعيف أيضًا لأن الدليل إذا قام في المُستَدلّ عليه أغنى عن النظر في جزئيّ غيره، لكن يصلح لتطييب النفس وتحصيل الإعتقاد (ض، س، ٣٥، ١٣)

تمثيلات

- التمثيلات لا تُعرِّفُ بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتيّة ولا عرضيّة وانما تورد في لواحق الأقاويل المُعرِّفة ومعها (ب، م، ٤٩، ١٩)

تمييز

- إذا كان المطلوب التميز فإنّما ذاك بالمميِّز فقط دون مشترك (ت، ر١، ٣٨، ٦)
- التمييز قد يحصل بـ«الفصل» و«الخاصة» (ت، ر١، ٤٩، ١١)

تناسب

- الأشياء التي هي بالتناسب واحدةٌ بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضًا على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٨)
- التناسب أربعة أقسام: أحدهما في الطبيعة، كالأب والإبن. والثاني في العرض كالمالك والمملوك. والثالث في المهنة كالمعلّم والمتعلّم. والرابع في الشّبه كالأصفياء والأخلاّء (يه، ح، ١٢٣، ١٢)

تناقض

- كلّما كان التعانُد والتناقضُ أكثر وتداولوا في زمان بعد زمان وامتدّ الزمان بذلك وطال ودأبوا عليه، كان أقرب إلى أن يَخلُصَ الصادق من الكاذب في كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج، ٢٥، ١٩)
- بيّن أنّ لكل إيجاب سلبًا يقابله، ولكل سلب إيجابًا يقابله. وهذا هو التناقض، أعني أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة (س، ع، ٤٣، ٨)
- حال التناقض... يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لا لأجل مادّة دون مادّة (س، ع، ٦٦، ١٣)

- التناقض هو إختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب إختلافًا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا بعينه أو بغير عينه، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب إختلافًا تامًّا محصّلاً يختلفان أيضًا في الكميّة إن كان موضوعهما كليًّا. وأمّا ذات الموضوع الشخصيّ فيكفي فيها الإختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعيّن الموضوع (س، ع، ٦٧، ١)
- يبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض (س، ع، ٦٧، ٨)
- إنّ جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضدّ، فإنّا إذا قلنا: كذا مربع، وجدنا بإزائه أنّه ليس بمربع، ولم نجد أنّه كذا الذي هو ضد المربع (س، ع، ١٢٩، ٥)
- إنّ التناقض هو إختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب، على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما بعينها، أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما، وإن لم يتعيّن ذلك في بعض الممكنات، عند جمهور القوم (س، أ، ٣٤٥، ٤)
- التناقض «هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (س، ش، ٧٤، ٢٠)
- التناقض هو اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسّلب على جملة (جهة) تقتضي لذاتهما أن يكون أحديهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة، ومعنى قولي: «بغير عينها» أن الممكن لا يتعيّن فيه الصدق والكذب، وإن كان لا يخرج الصدق والكذب من الطرفين من دون أن يتعيّن في أحدهما (س، ت، ٧٧، ٩)
- (التناقض) أن يكون الموضوع واحدًا بالحقيقة كما أنّه واحد بالإسم (غ، م، ٢٣، ٥)
- (التناقض) أن لا يختلفا (القضيتان المتناقضتان) في الجزئيّة والكليّة (غ، م، ٢٣، ١٣)
- (التناقض) أن لا يختلفا (القضيتان المتناقضتان) في القوّة والفعل (غ، م، ٢٣، ١٦)
- (التناقض) أن يتساويا في الإضافة فيما يقع في جملة المضافات (غ، م، ٢٣، ١٩)
- (التناقض) أن يتساويا في الزمان والمكان (غ، م، ٢٤، ٣)
- التناقض: القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكونَ إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (غ، ع، ٣٥٣، ١٢)
- التناقض من ذلك هو أن يكون تقابلهما (القضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع) بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الأحوال، بل يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ومن كذب إحداهما صدق الأخرى (ب، م، ٨٩، ١٣)
- التناقض نوع من التقابل (سي، ب، ١٢١، ٨)
- (التناقض) اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظًا ومعنى واتفقتا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان (سي، ب، ١٢١، ٩)
- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة

التضادّ وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)

- التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة (ر، ل، ٢٠، ١٢)

- من جملة أحكام القضايا التناقض (وهو اختلاف القضيتين) (هـ، م، ١٧، ١)

- عرّفوا (المناطقة) التناقض بأنّه اختلاف القضيّتين، وصرّح بعضهم بأنّه لا تناقض في التصوّرات، كذا حققه المرتضى قدّس سره في حواشي شرح التجريد، (وأجيب عنه بوجه آخر وهو أنّه ليس مرادهم هنا تعريف مطلق التناقض بل تعريف التناقض بين القضايا) (هـ، م، ٦٣، ٢)

- يشترط في تحقق التناقض في المحصورات الإختلاف بالكليّة والجزئيّة قوله (لا إتحاد في الموضوع فيهما) أي في الكليّة والجزئيّة لأنّ موضوع الكليّة جميع الأفراد وموضوع الجزئيّة بعضها، والجميع غير البعض (هـ، م، ٦٥، ٢)

- التناقض وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحديهما صادقة، والأخرى كاذبة، كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، ولا يتحقق ذلك إلاّ بعد إتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط (هـ، م، ٧٨، ٨)

- التناقض: هو إختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة (ط، ش، ٣٤٦، ١٠)

- التناقض وهو إختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب بحيث يُقتضى لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى؛ فقولنا لذاته إحتراز عن إختلاف القضية ولازمها المساوي بالإيجاب والسلب فإنه يُقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى لا لذاته كقولنا هذا إنسان، هذا ليس بناطق وعكسه (م، ط، ١٦٤، ٢)

- التناقض وحده بأنه اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحديهما صادقة والأخرى كاذبة. ولا يتحقّق في المخصوصتين إلا عند إتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل والجزء وعند إتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة والفعل. وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الإختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلّيين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول (ن، ش، ١٧، ١٩)

- التناقض في القضايا هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي تجرد ذلك الإختلاف لزوم صدق إحداهما وكذب الأخرى (و، م، ٢٠٥، ٢٥)

- التناقض لا يكون إلا مشتركًا بين إثنين فلا ينفرد بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولي وبالعكس (و، م، ٢١٥، ٢١)

- التناقض وهو إختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٢٩)

- التناقض عبارة عن إختلاف قضيّتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب، فشرطه أن لا يختلفا إلاّ بالإيجاب والسلب، ولا بد أن لا تكون إحدى القضيّتين صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٣٥)

تناقض بحقيقة

- إن قال أحدهما الزنجي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه، أو قال أحدهما أن النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتًا آخر، أو فعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو تقييد وغير ذلك فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الإيجاب والسلب، وهو التناقض بالحقيقة (س، ش، ٧٥، ٢١)

توابع

- أمّا التوابع غير المقوّمة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائيّة المباثنة للجوهر، والمتضائفات وما يلازم وجود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده، ونحو إستعماله وأفعاله وأعراضه العامّة والخاصّة وزمانه ومكانه (ب، م، ٢٤٢، ١)

توابع اسماء وافعال

- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى السماء نسبة الكلمات الوجوديّة إلى الأفعال، ويشتركان في أنّها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٥)

تواتر

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختصُّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركةٌ يحتجّ بها على المنازع (ت، ر١، ١٠٦، ١٢)
- الأمور المعلومة بـ«التواتر» و«التجارب» قد يشترك فيها عامة الناس، كاشتراك الناس في العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛ واشتراكهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رآه (ت، ر١، ١٠٧، ٣)

تواطؤ

- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعمّ أشياء كثيرة ويدلّ على معنى واحد يعمّها (ف، ق، ٥٥، ٨)
- التواطؤ أن يكون الإسم لها (الأمور المختلفة المتكثرة) واحدًا وقولُ الجوهر، أعني حدّ الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الإسم، واحدًا من كل وجه؛ مثل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور؛ فإن جميع ذلك يسمّى حيوانًا (س، م، ٩، ٦)
- نعني ههنا بالإسم كل لفظ دالّ، سواء كان ما يُخَصُّ باسم الإسم، أو كان ما يُخصُّ بإسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلّ إلاّ بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ (س، م، ١٠، ٣)
- ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنّه باتفاق الإسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنّه إمّا أن يكون المعنى فيها واحدًا في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإمّا أن لا

يكون واحدًا، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإمّا أن لا يكون واحدًا، ولا يكون أيضًا بينهما مشابهة (س، م، ١٠، ٤)

- ليس ما يُظَنُّ من أنّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء؛ وذلك لأنّ التواطؤ لم يكن تواطؤًا بسبب كون المعنى ذاتيًا، بل بسبب كونه واحدًا في المعنى غير مختلف. وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي، وقد توجد فيما هو عرضيّ من الخواص والأعراض العامّة (س، م، ١٥، ١٣)

- (الألفاظ) إنّما تدلّ بالتواطؤ، أعني أنه ليس يلزم أحدًا من الناس أن يجعل لفظًا من الألفاظ موقوفًا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه، بل قد أوطأ تاليهم أولهم على ذلك وسالمه عليه، بحيث لو توهمنا الأول إتفق له أن إستعمل بدل ما إستعمله لفظًا موروثًا أو مخترعًا إخترعه إختراعًا ولقّنه الثاني، لكان حكم إستعماله فيه كحكمه في هذا، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ (س، ع، ٣، ١٠)

- قد علمت أنّ نوع مقولةٍ ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة أخرى قولاً مقوّمًا، وأنّ الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقالان عليه قول التواطؤ البتّة (س، ج، ٢٦٣، ١٧)

تواطؤ مطلق

- أمّا الذي يختلف بالشدّة والضعف فذلك إنّما يكون في المعاني التي تقبل الشدّة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق (س، م، ١٠، ١٨)

توافي

- التوافي على وجهين: وجه في الأصول، كقول القائل: توافي الأجساد أخلاطه الحرّ والبرد واليبس والبلّة. ووجه في المواقيت، كقول القائل: ساعة يلتقي الشفران تظلم العين (ق، م، ٢٢، ٧)

توهم وغلط

- التوهّم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفنّنة وهو بسيط مركّب كما أن سببه بسيط (ش، ب، ٤١٤، ٩)

ث

ثبوت

- الثبوت هو الذي عُبّر عنه هنا بالصدق والنفي هو الذي عُبّر عنه هنا بالكذب (و، م، ١٢٢، ١٤)

ثلاثية

- القضايا... منها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ١٠١، ٥)
- سُمِّيَت التي محمولها إسم ثلاثية لأنها مؤلّفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول (ش، ع، ١٠١، ٧)
- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١٠٢، ١١)
- في الثلاثية فالقضية موجبة إن قُدّمت الرابطة على حرف السلب وسالبة إن أُخّرت عنها (ن، ش، ١٣، ٣)

ثنائية

- (القضايا) الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعًا بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين: (أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبًا. (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)
- القضايا... منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة... (ش، ع، ١٠١، ٥)
- سُمِّيَت التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلّفة من محمول وموضوع فقط (ش، ع، ١٠١، ٦)
- في الثنائية فبالنسبة أو بالإصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس (ن، ش، ١٣، ٤)

ج

جازم

- أما الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبًا والأمرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحدٍ من متقابليه اسمٌ يخصُّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

جامع

- «القياس» حيث قام الدليل على أنّ الجامعَ مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في أي شيء كان (ت، ر١، ١٣٠، ٧)
- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى بـ«الجامع»، و«العلّة»، أو «دليل العلّة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدّمة الصغرى (ت، ر١، ٢١١، ١٢)
- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفترقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساوٍ، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ر١، ٢٣٩، ٦)
- في «قياس الشمول» إذا أرادوا إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبيّن ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ر٢، ١٠٨، ١٨)

جامع مشترك في التمثيل

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلّة في الفرع (ت، ر١، ٢١١، ٩)

جِدَة

- وجدنا أشياء أُخرى تجري في الكلام، كقول القائل: كاس طاعم اهل، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الجِدة، وهو كل شيء يقع عليه ذو مال (ق، م، ١٠، ١٩)
- إنّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجِدَة (س، م، ٨٦، ٩)

جدل

- إن كان شيء ما بالحقيقة متوسطًا بين آ وبَ، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذي يقيس بمثل هذا قد قاس على طريق الجدل (أ، ب، ٣٦٧، ٣)
- ينتفع به (الجدل) في ثلاثة أشياء: في الرياضة، وفي المناظرة، وفي علوم الفلسفة (أ، ج، ٤٧٢، ٤)
- أيّما منها (المواضع) متعاندة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيُستعمل المشهور منها في

الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضًا ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- فعلُ هذه الصناعة هي المجادلة، والجدلُ وهو مخاطبة بأقاويل مشهورة يَلتمسُ بها الإنسان إذا كان سائلاً إبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلّمه بالسؤال عن مجيب تضمّن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)
- إذا سلم المجيب من المقدمات (في الجدل) ما ظنّ أن السائلَ لا ينتفعُ به فجمَعَ عليه السائل مِمّا سلّمه مقدمات كما سَلَّمها وألَّفها وخاطَبَه بها على أنها أنتجت نقيض الوضع، فللمُجيب أن ينظرَ في شكل القول الذي ألّفه عليه السائل، هل هو شكل منتج أو لا (ف، ج، ١٥، ٤)
- في الجدل أمكنةٌ يجوز فيها للسائل أن يُطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنعَ المجيبُ من تسليمه، وعندها يحتاج المجيبُ إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)
- أنجحُ ما في الجدل استعمالُ الطريق التي بها يتسلّمُ السائلُ مقدمة مقدمة على انفراد ثم يجمعُ من ذلك ما يُنتِجُ نقيض ومقابل مذهب المسؤول وأن يخفي عند سؤاله موضع التقابل ويستره لئلا يحسّ به المسؤول (ف، ج، ١٦، ١٦)
- المحسوسات لا تُستعمل مبادئ في الجدل لأن موضوعاتها أشخاص إلا في الاستقراء لتصحيح المقدمات الكلية التي أشخاصُ موضوعاتها محسوسة وليست هي بالمقدّمات المحسوسة (ف، ج، ١٩، ١٧)
- السوفسطائية محاكية للجدلية ومشبّهة لها، ومظنونة إنها هي الجدل (ف، ج، ٢٧، ١٦)
- الفلسفةُ غرضُها الأقصى هي السعادةُ القصوى، والجدلُ فغرضُه الأقصى أن يحصلَ للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملة فإنّ غايةَ صناعةِ الجدل إرفادُ صناعة الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائية فغرضُها الأقصى أن يُوهِمَ في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضميرُ من يوهم ذلك وسرائره وغرضُه في باطن نفسه أن يحصلَ له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)
- كلّ شيء هو في الجدل بالحقيقة هو بعينه في السوفسطائية بتمويه (ف، ج، ٢٩، ٧)
- الجدلُ يستعملُ قياسًا في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٢)
- الجدلُ ليس فيه مظنون بل قياس في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٤)
- الجدل «نافعٌ» في خمسة أشياء. منها: أن يُرَوِّضَ الإنسانَ ويُعِدَّ ذهنه نحو العلوم اليقينية (ف، ج، ٢٩، ١٦)
- منها (منفعة الجدل) أنه يُوطئ للعلوم اليقينية وتُعِدُّ جميع موضوعاتها ويعدّها لها، فإنه يُعِدُّ لها جميع المقدمات المشهورة، وهي التي في جملتها تُوجدُ المقدمات الصادقة الكلية الأولى، وهي مبادئ العلوم اليقينية (ف، ج، ٣١، ١٤)
- منها (منفعة الجدل) أن العلوم اليقينية ضربان: ضربٌ موضوعاته هي التي تُرشدُ الإنسان الناظر فيه والفاحص عنه إلى الصواب بسهولتها على الذهن وسرعة تخلّصها في النفس عن الأعراض التي تقارنها، ولأنها ميسّرة في ذواتها لأن يتخيّلها الإنسان ويتصوّرها مجردة

عن المادة، من غير أن يحوجَ الإنسانُ فيها إلى قوة من ذهنه كبيرة، وذلك علوم التعاليم. وضربٌ موضوعاته تمنع جانب الصواب فيه لعسر تخلّصها في الذهن عن المادة، بل إنها لا تتخلص وإنما تفهم أبدًا مع موادها وفي موادها (ف، ج، ٣٢، ١١)

- منها (منفعة الجدل) الأمور المعقولة متى لم تتميَّز بعضُها عن بعض في النفس تمييزًا تامًا، حتى يخلص كلُ واحد منها في الذهن بطبيعته التي تخصّه مجردة، لم يخلص الموضوع فيها موضوعًا للمحمول فيها كليًا على التمام، بل يبقى فيه موضع شريطة ما أو شرائط (ف، ج، ٣٢، ٢١)

- منها (منفعة الجدل) إذا كانت المقدماتُ المشهورة التي عندنا في هذه العلوم مشهورةً معلومة من أول الأمر وفي بادئ الرأي، واستعملناها مقدمات كبرى وقرَنَّا إليها مقدمات صغرى أنتجَت لنا لا محالة نتائج متضادة ومتناقضة (ف، ج، ٣٣، ١٥)

- لمّا كان الجدلُ هو الذي يُعطي في كل واحد وجود المتضادين وهو الذي به يقدرُ على وجود قياسين متضادين، وكان البرهانُ والصناعة البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات المتضادة، ولا تُبيِّن لنا وجود أمرين متضادين في شيء واحد، لم يُمكنْ الفحص عن هذه الأشياء بالصناعة البرهانية (ف، ج، ٣٤، ٩)

- منها: (منفعة الجدل) أن مبادئ العلوم اليقينية لمّا كانت كلية قد عقلت منذ أول الأمر، وكان كثير منها أو جلّها إنما تكون معطّلة غير مستعملة منذ أول الأمر لتشاغل الإنسان في أول أمره بما سبيله أن يؤدَّب به في حداثته، إلى أن يأتي عليه الثالث من الأسابيع وسائر الصنائع التي سبيلها أن لا تستعمل فيها تلك المعقولات (ف، ج، ٣٤، ٢١)

- قد ينفعُ أيضًا الجدلُ في مبادئ العلوم اليقينية، فإنه لا يمتنع أن يكون في الناس من يتشكّكُ في الأشياء الظاهرة البيّنة بأنفسها، على مثال ما نجدُ قومًا لا يعترفون أن التناقضات لا تصدق معًا (ف، ج، ٣٦، ٨)

- منها (منفعة الجدل) أنه ليس يمكن أحد من أهل الصنائع العلمية أن يدافع بالقوة التي يستفيدها من صناعته الأقاويل السوفسطائية التي تبكّت ويعاندها في صناعته. ولا أن يحلَّ التشكيكات السوفسطائية التي يقصد بها تحيير صاحب تلك الصناعة وقطعه وتزييف صناعته وتهوين شأنها، بل إنما يقدرُ على تلقي الأقاويل السوفسطائية صاحبُ الجدل فقط (ف، ج، ٣٧، ١٢)

- الجدلُ هو ارتياض ما للإنسان لمشاركته لغيره يصير به الإنسان مُعدًّا للعلوم اليقينية (ف، ج، ٣٧، ١٨)

- الجدل ارتياضٌ ما. فصناعة الجدل صناعة رياضية، مثل سائر الصنائع التي هي رياضيات وتوطئات لأشياء أخر، مثل المصارعة والمحاضرة والمثاقفة وسائر الصنائع الرياضية التي أفعالُها يُقايَسُ بها بين المرتاضين، ويقع فيها التنافس وطلب الغلبة (ف، ج، ٣٩، ١)

- الغالط أو المغالط من غير أهل صناعته فليس يُمكنه بصناعته أن يُخاطبَ واحدًا منهما، لا أن يُعاند ذا ولا أن يُدافع هذا، اللّهم إلا أن يكون مع براعته في صناعته له قوة على الجدل (ف، ج، ٥١، ٣)

- في الجدل فإن السؤال الذي يسلِّم به الوضع معناه، أي جزئي النقيض، يختارُ المجيب أن يحفظه، وليس في ذلك ما يقتضي أن يصلَ

بإخباره عن الوضع الحجة التي تثبت بها ذلك الوضع، فإنه لم يسأله عمّا يثبت به الوضع، لأنه ليس قصده أن يتعلمّ ذلك من المجيب وإنما قصدُه أن يُبطلَ عليه الوضع (ف، ج، ٥٣، ٩)

- رأى الرواقيون أن الجدل هو الفلسفة وأنه لا فرق بين صناعة الجدل وبين صناعة الفلسفة، إذ كانت فلسفة الرواقيين مركّبة (ف، ج، ٦٢، ٨)

- المقدمة الجدلية هي التي سبيلها أن تسلّم بالسؤال، لتجعل جزء قياس يُلْتَمس به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زِيدَ فيه على جهة الجدل لتَخْرُجَ عنها المقدمة السوفسطائية والامتحانية (ف، ج، ٦٤، ٢٢)

- المواضع (المشتركة) منها ما يعمُّ اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعًا. ومنها ما هي مشهورة تعمّ المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعمّ السوفسطائية والجدل (ف، ج، ٦٨، ١٦)

- إذا نُظِرَ فيه (الانسان) على طريق الجدل لزِمَ فيه بوجهٍ ما أن تُوجدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتُها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)

- الاستقراءُ يُصارُ فيه أبدًا من الجزئيات إلى كُلّيها، وذلك أن الاستقراءَ إنما يُستعملُ ليُصَحَّحَ به مقدمة كلية، وإنما يُستعملُ الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)

- الشرطي المتّصل ربما لم يُجعلْ التالي فيه لازمُ المقدَّم، بل يُجعل شبيه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهيْن حجّةً للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)

- المتشابهات إنما تُستعملُ في الجدل على طريق الشرطي لا على طَريق الحملي، وذلك أن استعمالَها على طريق تأليف الحملي هو خطبي لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)

- المعاندةُ بالشبيه فينبغي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)

- الأفضلُ في الجدل والأنجحُ أن يكونَ الإبطالُ بالنقيض، إذ كان الإبطال بالنقيض أصحّ وأوثق وأعمّ من الإبطال بالمضادّ (ف، ج، ١٠٧، ١٥)

- إذا نُقِلَ الجدلُ أو السوفسطائيّة إلى أمّة لها ملّة مستقرّة ممكّنة فيهم فإنّ كلّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الملّة ويهوّنُها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوّة كلّ واحدة منهما فعلُها إثباتُ الشيء أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائيّة فلا تُستعمَل فيها (الألفاظ) إلاّ على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أوّلاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- السوفسطائيّة فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله. فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله السوفسطائيّة بتمويه ومغالطة (ف، ح، ٢١٠، ١٦)

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقادَ للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينقادَ للشيء بطريق خطبيّ، وكذلك الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقادَ لِما هو حقٌّ يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقادَ للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

- الجدل فإنّه يدلّ على تسلّط بقوّة الخطاب في

الإلزام، مع فضل قوّة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن الجدل الصرف يسيرًا. فليس بمخطىء من جعل القياس المؤلّف من مقدّمات مشهورة مخصوصًا بإسم القياس الجدليّ، بل عمل الواجب (س، ج، ٢٠، ٧)

- في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقّيات أوليّات بيّنة، بل مما هو بيّنٌ في المشهور. وأكثر بيان المقدّمات في المشهور، إنّما هو في الإستقراء، فإذا أتى باستقراء يعمّ الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدليّ (س، ج، ١٠٩، ٤)
- الجدل لا يتضمن من المطالب إلاّ ما هو قريب المكان من المقدّمات (س، ج، ٣١٦، ١١)
- القياس المقبول الغير المتناسب هو للجدل (س، س، ٣٦، ٣)
- أمّا الجدل، فكيف تكون له مبادٍ محدودة؟ وإنّما له ما يتسلّمه، وما يكون مشهورًا، مناسبًا كان أو غير مناسب. والمشهور فقد يتبدّل، ثم قد تجتمع الشهرة في طرفي النقيض (س، س، ٦١، ٤)
- (فوائد الجدل) إفحام كل فضولي ومبتدع يسلك غير طريق الحق ويكون فهمه قاصرًا عن معرفة الحق بالبرهان، فيعدل معه إلى المشهورات التي يُظن أنها واجبة القبول كالحق، ويبطل عليه رأيه الفاسد (غ، م، ٥٣، ١)
- (فوائد الجدل) إن من أراد أن يتلقّن الإعتقاد الحق وكان مرتفعًا عن درجة العوام ولا يقنع بالكلام الخطابي الوعظي؛ ولم ينتهِ إلى ذروة التحقيق بحيث يطيق الإحاطة بشروط البرهان فإنه يمكن أن يغرس في نفسه الإعتقاد الحق بالأقيسة الجدليّة، وهو حال أكثر الفقهاء وطلبة العلم (غ، م، ٥٣، ٥)
- (فوائد الجدل) إن المتعلمين للعلوم الجزئيّة مثل الطب، والهندسة وغيرهما لا يذعن أنفسهم أن يعرفوا مقدّمات تلك العلوم ومبادئها هجومًا بالبرهان في أول الأمر، ولو صودروا عليها لم تسمح نفوسهم بتسليمها فتطيب نفوسهم لقبولها بأقيسة جدليّة من مقدّمات مشهورة إلى أن يمكن تعريفها بالبرهان (غ، م، ٥٣، ١٠)
- (فوائد الجدل) إن من طباع الأقيسة الجدليّة أنه يمكن أن ينتج منها طرفا النقيض في المسألة. فإذا فعلَ ذلك وتأمّل موضع الخطأ منهما ربّما انكشف له وجه الحق بذلك التفتيش، ويكفي هذا القدر من صناعة الجدل، وإلاّ فهو كتاب برأسه، ولا حاجة إلى الإشتغال بحكاية ذلك (غ، م، ٥٣، ١٥)
- الجدل صناعة معدّة لمخاطبة كل إنسان وفي كل مسئلة كليّة على طريق الإنصاف بالعقل العاميّ، ولا يُتوصل إلى ذلك إلا بالمقدّمات المشهورة المُتَسلّمة من الخصوم، ولهذا كان ملاك الأمر في القياس الجدليّ هو المسئلة والجواب، والمسئلة صورتها صورة مُقدّمة مُحوَّلة عن صيغة الإخبار إلى صيغة الإستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدّمات (ب، م، ٢٣٤، ٢٠)
- إنّ الجدل ينظر في الأمور الكلّية فقط وهي موضوعاته، وعمدتها القياسات المنتجة التأليف ومباديها، ومادتها المقدّمات المحمودة في الحقيقة (ب، م، ٢٦٩، ١٥)
- هذه الصناعة (الجدل) هي بالجملة الصناعة التي نقدر بها إذا كنا سائلين أن نعمل من مقدّمات مشهورة قياسًا على إبطال كل وضع يتضمّن المجيب حفظه، وعلى حفظ كل وضع كلّي يروم إبطاله إذا كنا مجيبين، وذلك بحسب ما يمكن في وضع وضع (ش، ج، ٤٩٩، ١٠)
- إسم الجدل عند الجمهور... يدلّ على

مخاطبة بين إثنين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع إتفق من الأقاويل (ش، ج، ٥٠٠، ٤)

- (الجدل وهو قياس) جنس مؤلّف من مقدّمات مشهورة، ويختلف باختلاف الأزمان والأمكنة والإقتران وغيرها (هـ، م، ٢٦، ١٥)

- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًّا أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلاّ فهو الشغب، وهو مع السفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

- الجدل ما تألّف من مقدّمات مشهورة، وهي ما اعترف بها الجمهور ولمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح (ض، س، ٣٥، ٢٧)

جدلي

- الجدلي هو الذي يمكنه أن يأخذ من الأمور العامّية كم الأسباب التي عنها تكون: إما أسباب التبكيت، أو التي لِمَا تُظنّ تبكيتًا أو أسباب التي تُظنّ جدلية أو الممتحنة (أ، س، ٨٢٥، ١٧)

- أما الذي ينظر في الأمر من قِبَل الأشياء العامّية فهو جدلي (أ، س، ٨٤٢، ٦)

- الجدلي ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبَرهِن لشيء أصلاً (أ، س، ٨٥١، ١٢)

- المجرِّب الذي يستعمل الصناعة القياسية هو جدلي (أ، س، ٨٥٣، ٥)

- شأنُ الجدلي أولاً إبطال الأقاويل على أن الإبطال إنما هو بإنتاج مقابل ما يَلتمسُ أبطاله، ولكن شأنه على القصد الأول هو الإبطال، وأما الإثبات فهو من شأنه على القصد الثاني (ف، ج، ١٤، ٧)

- إن الجدلي غرضه إنتاج ضد ما يراه خصمه؛ فهو يسأل رأي خصمه، ومقدّمات ينتج عليه منها نقيض أو ضد رأيه (ز، ق، ١٠٧، ٢٤)

- الجدلي مقدّماته مأخوذة من الآراء المشهورة (ز، ق، ١٠٨، ١)

- الجدلي ليس غرضه الحق، لكن غرضه عناد مُناظرِه وإلزامه ضد أو نقيض ما يراه ويعتقده فهو لسبيل الرأي، ويتوصل بعده إلى أخذ مقدّمات من خصمه ينتج بها عليه ضد رأيه أو نقيضه (ز، ب، ٢٢٢، ٣)

- الجدلي يبني قياسه من المقدّمات التي اقتصها من السؤال (ز، ب، ٢٤٤، ١٢)

- الجدلي يسأل عن أي شيء إتفق (ز، ب، ٢٤٤، ١٥)

- الجدلي يروم تبيّن مبادىء الصنائع بالآراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢٠)

- ليس يجوز أن يسأل الجدليّ عن المائيّة وعن اللميّة، فإنّ هذا سؤالُ تَعَلُّم، بل له أن يسأل عن المائيّة بوجهين: إمّا مائيّة دلالة لفظ يستعمله المجيب في خلال ما يتكلم به، أو أن يقلب المائيّة إلى الهليّة فيقول: هل تقول إنّ مائيّة كذا كذا، حتى يناقضه ويقابله. فأمّا أن يبتدىء ويطلب مائيّة لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك، ليس على أن يقيس عليه قياسًا يؤدي إلى إبطال ما يقوله، فهو تعلّم. فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له: هل تقول إن مائيّة كذا كذا، حتى يخرجه إلى قول واحد فيقصده أو يقصد به. وكذلك له أن يسأله عن اللميّة من وجهين؛ أحدهما أن يقول له: لِمَ قلت ما قلت؟ من غير أن يؤاخذه بلميّة الأمر في نفسه. والآخر أن يقول له مثلاً: هل السبب في كون

كذا كذا أو لا؟ (س، ج، ٧٩، ١٥)

- أمّا الذي يأتي بما تسلّمه من ذات الأمر فهو الجدلي، فإنّ الجدلي إنّما ينتج أن الوضع كذب عن مقدّماته بحسب تسليم المجيب إياها (س، س، ٣٧، ٣)
- المبرهن لا يسأل عن طرفي النقيض، بل يضع الحق. إنّما الممتحن يفعل ذلك، وهو بالحقيقة جدليّ (س، س، ٥٥، ١٥)
- الجدليّ ليس يختص بموضوع محدود، وكذلك المشاغبي... والجدليّ أيضًا ليس حكمه حكم الصناعة الكليّة البرهانيّة التي هي الفلسفة، فإن تلك تبرهن، والجدليّ لا يبرهن؛ وذلك لأن الجدليّ ليس عمومه كعموم الفيلسوف الأوّل؛ وذلك لأن الفيلسوف الأوّل ليس عمومه بأن يتكلم في أي شيء كان، بل عمومه لأن موضوعه - وهو الموجود بما هو موجود - أعمّ من كل شيء. والجدليّ ليس عمومه بأنّ له موضوعًا ذلك الموضوع واحد عام، بل عمومه بأن كل شيء موضوعه ويتكلّم فيه من الأمور المشتركة (س، س، ٦٠، ٣)
- «الجدلي» هو الذي موادّه ما يسلمها المجادل سواء كانت علمية أو ظنية، أو مشهورة أو غير مشهورة (ت، ر١، ١٦٩، ٩)
- الجدلي إذا كان برهانيًا صلح للبرهان والجدل (ت، ر٢، ١٧٠، ١٣)

جدلي ارتياضي

- (من القياسات) جدليّ إرتياضيّ يتم بإيراد قياسين على متقابلين (س، ج، ٣٣١، ١٢)

جدلي امتحاني

- (من القياسات) جدليّ إمتحاني، كما يورد من القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور (س، ج، ٣٣١، ١٣)

جدليات

- أمّا الجدليّات لا من جهة الحق والباطل، بل من جهة أنّ الغَرَض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقًا أو لم يكن، وإنّما هو طلب ما يُفحم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الإحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق أو بغيره، والحق فيه لا يراد لعينه ولا يردُّ لعينه بل يراد او يردُّ لما قيل (ب، م، ٢٣٣، ١٧)

جدلية

- (المقدمة) الديالقطقية، أعني الجدلية، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة: أيّهما كان (أ، ب، ٣١٤، ١٤)
- الجدلية هي التي تقيس مرارًا (أ، س، ٧٥٠، ٥)
- لزِمَ أن تكون القوى الجدليّة والسوفسطائيّة والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينيّة، وهي البرهانيّة (ف، ح، ١٣١، ٤)
- لأنّ السوفسطائيّة تشبه الجدليّة، يستعملُ كثير من الناس الطرق السوفسطائيّة في الفحص عن الآراء وفي تصحيحها. ثمّ يُستقَرُّ في النظر في الأمور النظريّة والفحص عنها وتصحيحها على الطرق الجدليّة وتُطرَح السوفسطائيّة ولا تُستعمَل إلاّ عند المحنة (ف، ح، ١٥١، ٣)
- تبيّنَ بالطرق الجدليّة أنها ليست هي كافية بعد في أن يحصلَ اليقين. فيحدث حينئذ الفحص عن طرق التعليم والعلم اليقين (ف، ح، ١٥١، ٨)

جدليون

- الذين يقيسون: إمّا على الظن، وهم الخطابيّون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليّون، فليس يجب أن ينتهي تحليل قياسهم إلى مقدّمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س، ب، ١٦٢، ٢٠)
- الجدليون... شأنهم أن يثبتوا إثباتًا كليًا (ش، ج، ٥٣٠، ١١)

جزء

- من الكاذب في الجزء ما إنما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائمًا أو في وقت آخر دون ذلك الوقت (س، ب، ٢٨٠، ١٤)
- إنّ الجزء لا يُحمل على الكل، بل هو جزء من حدّه. ولا يوجد من حيث هو كذلك إلاّ في العقل، ويتقدمه في العقل بالطبع، لكنه في الخارج متأخر عنه؛ لأن الإنسان ما لم يوجد، لم يُعقل له شيء، يعمه وغيره، وشيء يخصه ويحصله، ويصير هو هو بعينه (ط، ش، ٢٣٠، ١٠)
- «الجزء» و«القسمة» فإنما يمكن تصوّرهما بـ«الكثرة» (ت، ر١، ٧٠، ٤)
- فهم الجزء هو فهم الكل سواء وُضع للكل لفظ أو لم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أو لم يذكر (و، م، ٤٦، ٥)
- الجزء ما تركّب منه ومن غيره كل (ض، س، ٢٦، ١٨)

جزء لفظ مركب

- جزء اللفظ المركّب، فإنّه يدلّ على شيء لا حين ما يوجد جزءًا من جملة المركّب مدلولاً بالمركّب على ما دلّ به عليه كقولك «عبد الملك» فإنّه حينئذ لا يتوقّع أنْ يدلّ بانفراده، من حيث هو جزء لفظ، حتى يكون إنّما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة (س، ع، ٨، ١٠)

جزئي

- الجزئي ما قيل على بعض الشيء، أو لم يُقلْ على بعضه، أو لم يقل على كل الشيء (أ، ق، ١٠٥، ١)
- كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلّي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)
- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئًا آخر هو آثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضًا، وأما هذا فلا يعلم الكلّي. فالكلّي إذن على هذا القياس آثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٦)
- المفهوم من قولنا إنّ كذا جزئيّ كذا، فنقول: إنّ قولنا كذا جزئيّ كذا، معناه أنّه أحد ما يوصف بكذا، فيكون كذا، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئيّ به وحده، فيكون كذا صفةً له ولغيره بفعل أو قوّة. فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوّة معًا، إن كان كذلك لم يكن هو جزئي ذلك الوصف. وأمّا إذا كان يوصف به هو وغيره وصفًا بمفهوم واحد، وحدٌّ واحد، ووصفًا على سبيل أنه هو من غير إشتقاق، فهو أعمّ في الوقوع منه، وذلك أخصّ منه؛ فإن زيدًا أخصّ من «يمشي» و«يمشي» أعمّ من زيد. فإنّ زيدًا لا يقال إلاّ على واحد، و«يمشي» يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره؛

فيكون زيد أحد الأمور الجزئيّة التي يحمل عليها «يمشي». وإنّما نعني بالجزئيّ هذا (س، م، ٢٥، ٤)

- المعنى الخاص جزئيّ (س، م، ٢٧، ١٣)

- الجزئيّ ما ليس مقولاً على كثيرين، بل هو واحد بالعدد؛ كزيدٍ وعمرو (س، م، ٩٧، ١)

- الجزئيّ. كتصوّرنا معنى قولنا: «زيد» أي شخص بعينه مشارًا إليه. أو «هذا الشكل العشريني» أو «هذه الشمس» (س، ش، ١٢، ١٠)

- الجزئي لا يُعرِّف الكلّي (مر، ت، ٢٧، ٤)

- الجزئي ما يمنع نفس مفهومه من الشركة فيه، كقولك زيدٌ وهذا الفرس وهذه الشجرة (غ، م، ٩، ٧)

- الكليّ لا بدّ أن يكون أولاً حتى يكون الجزئيّ الموضوع تحته حاصلاً إمّا في الوجود أو في الذهن (غ، م، ١٢، ٩)

- الجزئي ما يمنعُ نفس تصوّر معناه، عن وقوع الشركة في مفهومه كقولك: «زيد» و«هذه الشجرة» و«هذا الفرس» (غ، ع، ٧٣، ٣)

- الجزئيّ يُستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلّي يُقال له جزئي بالإضافة إلى الكلّي. والجزئي بهذا المعنى يُغاير الأوّل من وجهين: أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلّي، وبالأوّل غير مضاف. والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كليًا كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلّي. وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليًا (سي، ب، ٣٥، ١٢)

- الجزئي ليس مقولاً على موضوع، فإن المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليًا (سي، ب، ٥٥، ١٤)

- الجزئي ليس قوامه بالكلّي، فإن من الأشياء ما ليس يُقال عليه كلّي بل هو وحده لا مشارك له (سي، ب، ٥٩، ١٥)

- الجزئي هو الذي ليس بمضاف، وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونه (سي، ب، ٥٩، ١٧)

- (المعنى) الجزئي... يُحْمَلُ على أكثر من واحد (ش، ع، ٩١، ٦)

- يدلّ على أن الجزئي أحرى بالوجود من الكلّي أن الذين يُثبِتون وجوده إنما يُثبِتون بوجوده في الجزئي (ش، ب، ٤٣٤، ١٩)

- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئيّ من قِبَل الكلّي بالقوة القريبة؛ وأما الذي يعلّم الجزئي فليس عنده من قِبَله علم الكلّي لا بالقوّة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- الكلّي أشرف من الجزئي من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا (ش، ب، ٤٤٥، ١٤)

- من أبطل الكلّي فقد أبطل الجزئي ومن أثبت الكلّي فقد أثبت الجزئي (ش، ج، ٥٥٨، ١٥)

- الجزئيّ هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة، وأمّا الذي لا يكون كذلك فهو الكلّي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ٣، ١٥)

- إنّ الجزئيّ من حيث هو جزئيّ، لا يُحمل على جزئيّ آخر إلاّ في اللفظ (ط، ش، ٤٥٧، ١٦)

- المفهوم إن منع نفس تصوّره من الشركة فهو الجزئي (م، ط، ٤٥، ٨)

- الجزئي أيضًا يقال على المندرج تحت الكلّي ويُسمّى جزئيًا إضافيًا والأول حقيقيًا، وهذا غير الأول لإمكان كونه كليًا دون الأول وأعم منه مطلقًا إذ كل جزئي حقيقي، يندرج تحت كلّي

من غير عكس وليس جنسًا له لإمكان تصوّر الأول دونه ومن الكلّي من وجه، إذ الإضافي قد يكون كلّيًا وبالعكس. والحقيقي يباين الكلّي (م، ط، ٤٨، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، وكلي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يُسمّى جزئيًا وكليًا بالعَرَض (ن، ش، ٥، ١٤)

- الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمّى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخصّ تحت الأعم، ويُسمّى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيق فهو جزئي إضافي دون العكس. أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهية الكلية المعرّات عن المشخصات. وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كليًا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (ن، ش، ٨، ١٩)

- المراد بالجزئي ما يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه (ت، ر٢، ٩٠، ١٤)

- الجزئي مقابله وهو الذي يمنع مجرّد تصوّر مدلوله من صدقه على كثيرين كزيد وعمرو ونحوهما من الأعلام الموضوعة لمتشخّص لا يقبل التعدّد (و، م، ٧٧، ١٦)

- يُطلق الجزئي... على كل ما اندرج تحت كلّي ويسمّى هذا جزئيًا إضافيًا وهو أعمّ مطلقًا من الجزئي الحقيقي (و، م، ٧٨، ٣٢)

- الجزئي يُطلق... على كل مفهوم مندرج تحت كلّي سواء كان في نفسه جزئيًا حقيقيًا أو كليًا فيصدق على الإنسان بهذا الإعتبار الثاني أنه جزئي لأنه يندرج تحت كلي بل تحت كليات كثيرة (و، م، ٧٩، ٦)

جزئي اضافي

- الجزئي الإضافي وهو أعم مطلقًا من الجزئي الحقيقي أي الجزئي الحقيقي فرد من أفراده لأنه يصدق عليه وعلى الكلّي الذي إندرج تحت كلي. فيلزم على هذا أن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي لأنه لا بد أن يندرج تحت كلي لأنه لا يخلو إما أن يكون موجودًا أو معدومًا. فإن كان موجودًا إندرج تحت الكلّي الذي هو الموجود وإن كان معدومًا إندرج تحت الكلّي الذي هو المعدوم (و، م، ٧٩، ٢٤)

جزئي حقيقي

- إنّ الجزئي الحقيقيّ لا يحمل على كُلّه بالمواطأة (ط، ش، ٢٠١، ٢)

- الجزئي الحقيقي وإنه ينقسم إلى علم شخص وعلم جنس (و، م، ٧٩، ٢)

جزئي سالب

- الجزئي السالب فيمكن بيانه الخلفي بالأشكال الثلاثة. والمقدّمة الصادقة المضافة إلى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة في الأول والثالث، لكنها إن كانت موجبة واستُعملت كبرى فيهما ارتد عند الإستقامة منهما إلى الثاني، وإن استُعملت صغرى فيهما ارتد من الأول إلى الثالث ومن الثالث إلى الأول، وإن كانت سالبة ولا يمكن استعمالها فيهما إلا كبرى ارتد إلى الثاني عند الإستقامة منهما (سي، ب، ١٧٧، ٢)

جزئي محرف عن كلي

- جزئيّ محرّف عن كلّي، وهو الجزئيّ الذي يصدق معه الكليّ، إذا كان الحمل إذا صدق

على الكل صدق على البعض (س، ق، ٢٧٥، ١٦)

جزئي معين

- ليس في الخارج إلاّ «جزئي معيّن»، ليس في الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقًا عامًا» (ت، ر١، ٩٩، ٢٥)

جزئي موجب

- الجزئي الموجب الضروري ينعكس جزئيًا مطلقًا عامًا، وبالجملة فقد يصحّ أن يحمل شيء على شيء بالضرورة ثم لا يكون حمل الثاني على الأوّل بالضرورة (مر، ت، ٩٣، ١٠)

- الجزئي الموجب فيمكن البيان الخُلفي فيه بالأشكال الثلاثة، فإذا ارتد إلى الإستقامة صار الأول ثالثًا والثالث أولاً. وفي الثاني إن استعملت المقدّمة الصادقة كبرى ارتد إلى الأول، وإن استعملت صغرى ارتد إلى الثالث (سي، ب، ١٧٦، ٤)

جزئي يدل على الدوام

- مناقض السالب الكليّ المطلق والموجب الكليّ المطلق العام للجميع، هو الجزئي الذي يدلّ على الدوام (س، ق، ٩٠، ٤)

جزئيات

- كثيرٌ من الكليات التي تُؤخذ مكان جزئيات قد يُوقع على الجزئيات التي قُصِدت بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمّل. وكثيرٌ منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٧)

- التجربة هي أن نَتَصفّح جزئيات المقدّمات الكلّية، هل محمولها في واحد منها، ونتّبعه في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإنّ ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- إنّ الجزئيّات غير متناهية ولا محدودة. والكلّيّ بسيطٌ محدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

- الكلّيات كلّها تقع على الجزئيّات التي تشترك فيها بالسّوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل والنّوع وحدها، لأن التّواطؤ لم يكن تواطؤًا بسبب كون المعنى ذاتيًا، بل بسبب كونه واحدًا في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضيّ (مر، ت، ٢٤، ١٤)

- الجزئيات إذا حُصرت فإما أن يُحمل الحدّ عليها على أنه حدّ لكلٍ واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب، فليس حدّ النوع حدًّا للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص، أو يُحمل على أنه حدّ نوعها وهو مصادرة على المطلوب الأوّل، أو يحمل مطلقًا لا على أنه حدّ فموجَبه أن يكون محمولاً أيضًا على النوع من غير زيادة أنه حدّه (سي، ب، ٢٦٤، ١٥)

جزئيات استقرائية

- ربّما نوقض المستقري، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب، والمستقرأ لأجل المطلوب، فيتعلّق المجيب بالتخصيص، ولا يلتفت إلى النقض. مثلاً إذا كان قال: كل حيوان يحرّك لحيه الأسفل فأورد جزئيّات إستقرائيّة مثل الفرس والإنسان، وما يجري مجراهما فنوقض بالتمساح، فله أن يقول: إنّي

لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فيا إستقريته، بل إلى الحيوان الماشي البرّي (س، ج، ٣١٢، ١٧)

جزئيات فاسدة

- الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها، لأن اليقين دائمًا لا يتغيّر، والجزئيات متغيّرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم (سي، ب، ٢٥٩، ١)

جزئية

- الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والإشتراطات، وإن كان المقدّم والتالي كلّيين، واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا، وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل، والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلّما، وعلى السلب الجزئي المنفصل ليس دائمًا (سي، ب، ١٦٣، ٢٧)
- الجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها أن تُبيّن عن طريق الخُلْف بالكلّية التي في الشكل الثاني (ش، ق، ١٧٣، ٩)
- جزئية وهي ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتبعض (و، م، ١٦١، ١٠)
- الجزئيّة هي الحكم على بعض الأفراد (ض، س، ٢٦، ١٧)

جزئية سالبة

- الجزئية السالبة هي: إما سلب المحمول عن بعض الموضوع... وإما سلب الكلّية عن الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٧)
- السالبة الجزئية لها عبارتان: إحداهما رفع البعض والثانية رفع الكل الموجود فيها (ش، ق، ١٣٨، ٩)
- الجزئيّة السالبة... جزئية بالطبع أعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلّية وهي التي تُسمّى جزئية بالوضع (ش، ق، ١٥٧، ١٧)
- الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (و، م، ٢٣٤، ١)

جزئية شرطية

- الجزئية (الشرطية) أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع (ن، ش، ١٧، ٦)

جزئية موجبة

- الجزئيّة الموجبة بالمعنى العامّ يُشْبِه أن يكون نقيضُه الدّائم (مر، ت، ٨٢، ٩)
- الجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٦)
- الجزئية الموجبة متى صدقت وهو جزئي والسالبة الكلّية على العكس (و، م، ٢٦٨، ٨)

جزئية موجبة حقيقية

- الجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه إلا الكلّية الموجبة الخارجية فهي أعمّ منها مطلقًا (و، م، ١٨٢، ٦)

جزئيتان

- إن كانتا (القضيتان) جزئيتين جاز صدقهما معًا وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكلّيتان، فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ١)

جزاء

- الجزاء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزاء مع الشرط في الزمان (ت، ر٢، ١١٨، ١٠)

جزم

- يفعل الذهن في مفردات التصوّرات جمْعًا وتأليفًا بين مفرداتها هو الذي يُدَلّ عليه بمؤلّفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ٢١)

جزمية

- الجزميّة ما بُتّ فيها الحُكْمُ وجُزِمَ عليه إثباتًا كان أو نفيًا (ف، ق، ٧١، ١٠)

جسم

- الشيء الذي يمكنك أن تفرض فيه بعدًا، ثم بعدًا آخر يقاطعه على قائمةٍ، ثم ثالثًا يقاطع الأولين على التقاطع الأول على قوائم، فهو الجسم (س، م، ١١٣، ١٣)
- الجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرِض له أن يختلف بحسب الكميّة ولا يختلف بحسب الصورة (س، م، ١١٤، ٥)
- الجسم: إسمٌ مشترك قد يُطلَقُ على المسمّى به، من حيث إنه متّصل محدود ممسوح في أبعاد ثلاثة بالقوّة، أعني أنه ممسوح بـ(القوة) وإن لم يكن بـ(الفعل) (غ، ع، ٢٩٩، ٢٤)
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتصل (ش، م، ٢٩، ١٧)
- الكم الذي هو متقوّم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

جسم الذي هو جنس

- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتّة، فلا يوجب أن تكون جسميّته بجوهريّة مصوّرة بهذه الأقطار فقط، بل جوهريّة كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوّم لخاصيّة تلك الجوهرية وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطارٍ ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلة في هويّة ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهرية تَمُتُّ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجةً عن الشيء الذي قد تمّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)
- أمّا هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنّه محمول على كل مجتمِع من مادّة وصورة واحدة كانت أو ألفًا، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسميّة التي هي كالمادّة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٥٠، ٦)

جسم تعليمي

- الجسم التعليمي وهو البُعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حدّ واحد تقاطعًا قائميًا، ويُرسم بأنه طول وعَرْض وعمق (سي، ب، ٦٢، ٣)

جسم مادة

- إنّا إذا أخذنا الجسم (المادّة) جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس حاصلاً فيه معنى غير هذا، وبحيث لو إنضمّ إليه معنى غير هذا مثل حسٍّ أو إغتذاء أو غير ذلك كان معنى خارجًا عن الجسمية محمولاً في الجسميّة، مضافًا إليها، كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادّة (س، ب، ٤٩، ١٤)
- الجسم (المادّة) إذ هو جزءٌ من الجوهر المركّب من الجسم والصور التي بعد الجسميّة التي بمعنى المادّة فليس بمحمولٍ، لأنّ تلك الجملة ليست بمجرّد جوهرٍ ذي طول وعرض وعمق فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

جمع

- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع رداءته في أنّه جعل المركّب تركيبًا، فليس يدلّ على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيوانًا، أو الحيوان تركيبًا، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ١)
- الجمع فهو إكتساب المفردات المتكثّرة الذوات وحدة عرَضيّة وهو على وجهين تأليفيّ وتركيبيّ (ب، م، ٥٥، ٧)
- الجمع التأليفيّ هو الذي آحاده متميّزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلاً وحسًّا، كالعسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الألفاظ (ب، م، ٥٥، ٨)
- (الجمع) التركيبيّ هو الذي تختلط آحاده وتتحد اجزاؤه ولا يُدرَك كل منها على حياله كتركيب بدن الإنسان من أخلاطه والأخلاط من إسطقساتها (ب، م، ٥٥، ١٠)
- الجمع إما أن يكون بالغاء الفارق وإمّا أن يكون بإبداء الجامع. وهذا يكون في العقليات قطعيًا وظنيًا، كما يكون في الشرعيات (ت، ر٢، ١٠٩، ٧)

جمع مسائل في مسألة

- في جمع المسائل في مسألةٍ يغفل شيء يسير من إعتبار ما يزيده مفهوم الجمع، أو يزيده مفهوم التفصيل. وبالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو، إذا كان يسيرًا (س، س، ٣٥، ٧)

جنس

- الجنس، ألاّ يوضع إن كان وجوده ظاهرًا، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضًا في أمر التأثيرات ألاّ يوجد على ماذا يدلّ إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ١)
- الجنس هو هذا، أعني أنه موجود بالقوّة لأكثر؛ فإن كان هذا ليس موجودًا ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة، فقد يكون هذا هو معنى الوجود للثلاثية (أ، ب، ٤٤٣، ٣)
- متى قصد الإنسان إلى تحديد جملةٍ ما وكلٍّ، أن يقسّم الجنس إلى غير المتجزئة الأوّل بالنوع مثال ذلك أن يقسّم العدد إلى الثلاثية والثنائية؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما (أ، ب، ٤٤٣، ٩)
- إذا ما أُخذ الجنس الأوّل فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلى فإنه لا يقع الكل في هذه (أ، ب، ٤٤٥، ٧)
- الجنس هو الأوّل، وهو المأخوذ مع الفصول معًا، والفصول هي جميعًا لازمة، فلا يكون

حينئذٍ شيء هو أشدُّ تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)

- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع: ما هو؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان (أ، ج، ٤٧٦، ١١)

- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيسًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جنسٌ للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)

- ليس يلزم ضرورةً أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)

- الجنس يُحمل على جميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد بعينه (أ، ج، ٥٥٢، ١٢)

- جنس جميع الأشياء - التي لا تختلف بالنوع - واحدٌ بعينه. فإن تبيّن أنه جنس لواحدٍ منها، فمن البيّن أنه جنسٌ لجميعها. وإن تبيّن أنه ليس هو جنسًا لواحد منها، فمن البيّن أنه ولا لواحد منها مثال ذلك إن وضع واضع خطوطًا لا تتجزأ وقال: إن ما لا يتقسم جنسٌ لها. وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنسًا للخطوط المنقسمة، إذ كانت غير مخالفة في النوع، لأن جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع (أ، ج، ٥٥٦، ١٠)

- الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل، وألاّ يكون يشارك الفصل (أ، ج، ٥٦١، ١٦)

- الجنس ليس يحلّ في وقت من الأوقات، ويشارك أيضًا ضدّه، أو يمكن أن يَشْرَكه (أ، ج، ٥٦٢، ١٣)

- الجنس إن كان ضدّ الشيء، فالنوع أيضًا كذلك، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعَدْل والجور (أ، ج، ٥٦٥، ٦)

- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأنّا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)

- كل جنس فإنّ أنواعه مختلفة (أ، ج، ٥٧٨، ٦)

- الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع (أ، ج، ٥٧٩، ٢)

- الجنس يُحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ (أ، ج، ٥٧٩، ٤)

- الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل (أ، ج، ٥٨٢، ٣)

- واجبٌ أن يكون الجنس يَفْصِل من الأشياء الأُخَر (أ، ج، ٦٢٨، ٦)

- كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضُها بعضًا، بمنزلة ما ينقسم الحيّ بالمشاء والطائر وذي الرجلين (أ، ج، ٦٣٩، ١١)

- الجنس... يقبل قول النوع (أ، ج، ٦٤٠، ٩)

- إن الجنس يقال أوّلاً على جنس لجماعة قومٍ لهم نسبةٌ بوجهٍ من الوجوه إلى واحد ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قِبَل نسبتهم إلى واحد، أعني من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قِبَله قد يدعى جنسًا بانفصالهم من سائر الأجناس الأُخر. وقد يُقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» لمبدأ كون كل واحدٍ واحدٍ: إما من الوالد، أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة

نقول إن جنس أورسطس من طنطالس، وأولس من إيرقلس... وقد يقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» للذي يُرتَّب تحته النوعُ. وخليقٌ أن يكون إنما سُمّي جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين، لأن هذا الجنس هو مبدأٌ ما للأنواع التي تحته، ويُظنّ به أنه يحوي كل الكثرة التي تحته (في، أ، ١٠٢٢، ٥)

- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو - مثال ذلك: «الحي» لأن الأشياء التي تُحمل: منها ما يُقال على واحدٍ فقط كالأشخاص - بمنزلة سقراط، وهذا الشخص، وهذا الشيء؛ - ومنها ما يُقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخواص والأعراض التي تعرض على جهة العموم، لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص. فالجنس: كالحيّ؛ والنوع: كالإنسان، والفصل: كالناطق، والخاصة: كالضحّاك، والعرض: كالأبيض والأسود والقيام والجلوس (في، أ، ١٠٢٤، ٨)
- أما الجنس فليس إنما يُحمل على نوع واحد، لكن على أنواع كثيرة مختلفة (في، أ، ١٠٢٥، ١٧)
- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس في ذلك أكثر جمعًا منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)
- إن الجنس أبدًا يُحمل على النوع، وكل ما هو فوق يُحمل على ما تحته (في، أ، ١٠٣٣، ١٤)
- الجنس يُحمل على النوع وعلى الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ١٠)
- الجنس الذي قبل نوع الأنواع يُحمل على جميع الأنواع، وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٣٤، ١٣)
- إن الجنس لا يُحمل على ما هو له جنس بالأكثر والأقل، ولا فصول الجنس أيضًا التي بها ينقسم، لأن هذه الفصول هي المتمّمة لحدّ كل واحد (في، أ، ١٠٣٩، ٣)
- الشيء الذي يخصّ الجنس أنه يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصّة والعرض. وذلك أن «الحيوان» يُحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية (في، أ، ١٠٥٣، ٧)
- إن الجنس يحوي الفصل بالقوّة، لأن «الحيّ»: منه ناطق، ومنه غير ناطق (في، أ، ١٠٥٤، ١)
- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن إرتفعت كلّها بقي الجوهر المتنفّس الحسّاس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحيّ. (في، أ، ١٠٥٤، ٥)
- إن الجنس يُحمل: من طريق ما الشيء (في، أ، ١٠٥٤، ٧)
- إن الجنس في كل واحدٍ من الأنواع واحدٌ، بمنزلة «الحيّ» في «الإنسان» (في، أ، ١٠٥٤، ٩)
- إن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخِلقة (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)
- إن الجنس يحوي الأنواع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)
- الأنواع تُحْوَى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضُل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٩)
- كما أن الجنس يُحمل على الأنواع الخاصّة به على طريق التواطؤ، كذلك تُحمل الخاصّة على ما هي خاصّة له (في، أ، ١٠٥٧، ١)
- إن الجنس يختلف عن الفصل، والنوع، والخاصّة، والعرض (في، أ، ١٠٥٩، ٥)
- الجنس كل اسم يجمع أسماء مختلفة الصور كقول القائل: الدّوابّ، فيجمع بذلك ما بين

الفيل والنملة على اختلاف صورهما (ق، م، ٤، ١٢)

- أعمُّ المحمولين البسيطين اللذين يَتشابه به شيئان في جوهريهما يُسَمَّى الجنسُ، وأخصُّهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- كلُ محمولٍ مركَّب من جنس وفصل أو جنسٍ وفصلين أو أكثر متى كان مساويًا في الحملِ لنوعٍ ما فإنه حدٌّ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٣)

- إن الأعمّ من كل اثنين منها (المتوسطات) جنسٌ والأخصّ نوعٌ، وأعمُّها الذي لا أعمَّ منه هو الجنسُ العالي وأخصُّها الذي لا أخصَّ منه هو النوعُ الأخير (ف، د، ٧٧، ٢)

- الجنسُ بالجملة هو أعمُّ كلّيَّين يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوعُ أخصُّهما (ف، د، ٧٧، ١٧)

- كل جنس فهو أعمُّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحملُ على أكثرِ من نوعٍ واحد، وكذلك كل نوعٍ أخير فإنه يُحملُ على أكثر من شخصٍ واحد (ف، د، ٧٧، ٢٠)

- كل جنس إذ كان يُحملُ على أكثرِ من نوعٍ واحد وعلى أشخاصٍ كل واحد منها فإنه يُحمَلُ على أشخاصٍ مختلفة بالنوعِ من طريق ما هو (ف، د، ٧٨، ٣)

- النوع الأخير إنما يُحملُ أبدًا على أشخاصٍ مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاصٌ كثيرة، كل شخص منها تحت نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنسٍ منها تحت جنس آخر أعمّ منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كلُ جنسٍ منها على هذا الترتيب إلى جنسٍ عالٍ غير العالي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٧٨، ٧)

- الجنس يُعَرِّف من النوع جوهرَه الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرِّف جوهرَه بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ٧٩، ١٠)

- الفصلُ يُعرِّف منه جوهرَه الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرِّف جوهرَه بما ينحازُ به وينفردُ عن غيره، إذ كان الجنسُ يُعرِّفُ ما هو كل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصّه، والفصلُ يُعرِّف جوهرَ كل واحد منها بما يخصّه (ف، د، ٧٩، ١٢)

- إذا كان الجنسُ المقرونُ بأي قريبًا من النوع الذي قصدْنا معرفتَه فالذي يليق أن يُجابَ به حينئذ فصلٌ لذلك النوع يُميّزه في جوهرِه عن قسيمه (ف، د، ٨٠، ٤)

- تجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقَيَّدًا بفصلِه؛ فعند ذلك نرى أنّا قد عَرَّفنا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ٨٠، ١٠)

- الجنسُ المقيّدُ بالفصل هو حدّ النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانيًا بحرف أيّ (ف، د، ٨٠، ١١)

- الفصلُ يُنسبُ إلى النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ للنوع فإنه المُقَوِّمُ لحدِّه، ويُنسبُ أيضًا إلى جنس ذلك النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيِّدُ به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٥)

- الجنسُ يُردَفُ بالفصول على أحدِ وجهين: إما أن يُقيَّد بفصول متضادة أو متقابلة في الجملة

يُقرن بها حرف الانفصال، كقولنا الثوب إما من صوف وإما من كتان وإما من قطن، والجسمُ إما متغذٍ وإما غيرُ متغذٍ، وهذه قسمة الجنس بالفصول. وإما أن يُردفَ بفصلٍ فصلٍ دون مقابلة ودون حرفِ الانفصال، كقولنا ثوب من صوف وثوب من قطن وثوب من كتان، وكقولنا جسم متغذٍ وجسم غيرُ متغذٍ (ف، د، ٨٠، ١٦)

- لا يمتنعُ أن يوجدَ جنسٌ مُردَفٌ بفصلٍ ولا يوجدُ له إسمٌ أصلاً في ذلك اللسان يُساويه في الدلالة، فيكون ذلك حدًّا لنوعٍ لا اسمَ له مثلُ قولِنا الجسمُ المتغذّي، فإنه لا يوجدُ له اسمٌ يساويه في الدلالة، فيُقامُ حدُّ ذلك النوع مقامَ اسمِه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسمِ أن يُستعملَ فيها. فالفصولُ التي بها ينقسم الجنسُ هي بأعيانها تُتمِّمُ حدودَ الأنواع التي تحته (ف، د، ٨١، ٢)

- كلُّ فصلٍ قوّمَ نوعًا ما فإنه يَقسمُ جنسَ ذلك النوعِ، وكل ما قَسَم جنسًا ما فإنه يُقوِّم نوعًا تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)

- إذا كان الجنسُ المقرونُ بحرف أي جنسًا بعيدًا عن النوعِ المطلوبِ معرفته فإن الذي يَليقُ أن يُجابَ به ينبغي أن يكون فصلاً مُقوِّمًا لأقرب نوعٍ إلى ذلك الجنس، فيُردَفُ به فيحصلُ منه حدُّ جنسٍ متوسطٍ دون الجنسِ الأول الذي كنّا قرنّا به حرفَ أي. ويُقرنُ حرفُ أي أيضًا بهذا الثاني فيكون الجوابُ عنه بفصلٍ مُقوِّمٍ لأقرب نوعٍ إلى هذا الثاني فيحصل منه حد أيضًا. فإن كان ذلك الحدّ مساويًا للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كنّا قصدْنا له (ف، د، ٨١، ١٤)

- العَرَضُ... قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخصٍ، ولكن لا يُميِّزُ شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشاركُ الفصلَ في تمييز نوعٍ عن نوعٍ ويُخالفُه في أنه يُميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)

- الجنسُ يُقسَّمُ بالفصولِ، وقد يُقسَّمُ أيضًا بخواصِ أنواعِه، كقولنا الحيوان منه صهّالٌ ومنه نابحٌ وقد يُقسَّمُ بالأعراض أيضًا، كقولنا الحيوانُ منه أبيض ومنه أسود (ف، د، ٨٥، ٤)

- الرسمُ يؤلف من جنسٍ وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوانٌ ضحّاكٌ، ومن جنسٍ وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوانٌ يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٢)

- الجوهرُ هو جنسٌ واحد عالٍ، وتحته أنواعٌ متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحتَ كلٍ واحدٍ منها أشخاصه (ف، م، ٩٠، ١٠)

- أما جنس الجنس والفصل المقوّم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأُوَل (ف، ب، ٣٠، ١)

- أما جنس الفصل المقوّم فإنه إن لم يكن جنسًا له ولجنسه معًا، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً، وكذلك الفصل المقوّم لفصل الشيء (ف، ب، ٣٠، ٢)

- ليس يَظُنُّ أحدٌ من أولئك (الناس) أن الجزء الذي يُسمّونه الجنس يُعرِّفُ الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأما الجزء الذي يُسمّونه الفصل، فقد يُظنّ بكثير منها أنه يعرّف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يظنّ به ذلك (ف، ب، ٤٨، ١٧)

- التي تُستعملُ أجناسًا وفصولاً في الحدود صنفان، أحدُهما بمنزلة ما يُقال في الحيوان انه جنس، وفي الناطق انّه فصل (ف، ب، ٤٨، ٢٣)

- الجنس، فيدلّ إمّا على ما يَجري منه مَجرى نتيجة برهان أو يَدُلُّ على جملة المجتمع، إلاّ أن دلالته على ما يَجري منه مجرى نتيجة برهان أحْرَى وأكثر وأقوى (ف، ب، ٤٩، ٦)

- (ما كان من الحدود المؤلَّفة) الجنسُ منه يدلُّ من المحدود على ما يَدُلُّ عليه الجنس في الصنف الأوّل، وكذلك الفصل منه (ف، ب، ٤٩، ١٩)

- الموضوع في الحدّ مكان الجنس، إمّا أن لا يكون جنسًا أصلاً، بل اسمًا مشتركًا أو مشكّكًا، أو أن يُقال فيه إنه جنس بنحو آخر غير النحو الذي يُقال في الحيوان إنه جنس للانسان (ف، ب، ٤٩، ٢١)

- الجنسُ صنفان: أحدُهما ما خُيِّلَ الشيءُ تخييلاً عامًا فقط على نحو ما، والآخر ما خُيِّل تخييلاً عامًا ودلّ مع ذلك على جزء ما به قوام الشيء (ف، ب، ٥٠، ١)

- إذا حَصَلَ الجنسُ مقسومًا، احتجنا إلى أن نعلم بعد ذلك أن المجتمِعَ من ذلك الجنس وأحد الفصلين المتقابلين محمولٌ على الذي يُطلب حدّه، ثم أن نعلمَ بعد ذلك بيقين أنه مساوٍ له، أو أنه أعمّ منه (ف، ب، ٥٤، ٤)

- في التحديد، فإنها (القسمة) تفيدُ جودة نظام أجزاء الحدّ، من قِبَل أن الجنسَ، إذا قُسِّمَ بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قُسِّمَ المجموعُ من الجنس، وأحد ذَيْنِكَ الفصلين بفصلين، وقُرِنَ أحدُ الفصلين الثانيين بمجموع الجنس والفصل الأوّل، ثم لم يزل يفعل ذلك الى أن اجتمع من جملة ذلك أمور مرتّبة، فإنها توجدُ منظومةً على توالي مراتبِ الفصول القاسمة بعضها من بعض، فيؤخذُ الجنسُ متقدِّمًا لجميعها في المرتبة، وذلك حقُّ الجنس، ثم كل فصل من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حَقُّه أن يُرَتَّبَ فيه من القول (ف، ب، ٥٤، ٩)

- يختلفان (الفصل والجنس) في أن الفصلَ يُمَيِّزُ النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يتلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٨٧، ٦)

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدُها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحدُ بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحدُ بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابعُ هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسبِ قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقابلُ كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحد بعينه في الجنس يُقابله الغير في الجنس، وهما اللذان يدخلان تحت جنسين عاليين (ف، ج، ٩٠، ١)

- يشتركُ الجنسُ والخاصة والحدّ في أن كلَّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائمًا، وبهذا تُفارق العَرَض أولاً لأن العَرَض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)

- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بَطُلَ أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو بَطُلَ أن يكون

جنسًا واحدًا (ف، ج، ٩٢، ١٣)

- الجنس لا يخلو إما أن يكون جوهرًا وإما كمية وإما غير ذلك من باقي المقولات (ف، ج، ٩٥، ٥)

- كلُّ إنسان إنّما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٦)

- يخيّلُ أنّ الحدَّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرضَ لكلّ واحد منهما عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلاً، غيرُ الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعُقّب تبيّن أنّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصلَ له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢٠)

- تبيّنَ أنّ جنسَ النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أيّ»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنّه إنّما كان يؤخذُ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيثُ هو مميّزٌ له بل من حيث هو مُعَرِّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- إنّ تقييدنا الجنس بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركًا له ولغيره بل يجعله خاصًّا به، وإنّما يصيّره خاصًّا به من حيث هو مقيّدٌ به (ف، ح، ١٩٠، ٨)

- إن كان النوعُ أخصّ الكلّيّات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنس أعمّ من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوع هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطّرِدٌ في كلّ جنس، كان جنسًا قريبًا أو متوسّطًا أو عاليًا (ف، أ، ٧٠، ٥)

- كلّ جنس يُرتّبُ تحت جنس فإنّه من جهة ما يُرتّبُ تحت شيء يُسمّى أيضًا نوعًا، ومن جهة أنّه يُرتّبُ تحته شيء آخر يُسمّى أيضًا جنسًا (ف، أ، ٧٠، ١٣)

- الجنسُ وخاصّتُه متساويان في الحمل، يُحمَل كلٌّ منهما على الآخر حملا مطلقًا (ف، أ، ٧٦، ٤)

- النوعُ وخاصّته ينعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته (ف، أ، ٧٦، ٨)

- متى أخذنا الجنسَ، وقرَنّا به الفصول التي قسَّمته، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقترَن الجنس والفصول كلّ واحد على حياله، فإنّ الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتيّة هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)

- يمكن أن يُقسّم الجنس بالخواصّ التي توجد لأنواعه (ف، أ، ٨٥، ١٦)

- لمّا كان المعنى الذي يُسمّى الآن عند المنطقيين جنسًا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه، ولم يكن له في الوضع الأول إسم، نُقِل له من إسم هذه الأمور المتشابهة له إسم، فسُمّي جنسًا، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيّون ويرسمونه بأنّه المقولُ على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو (س، د، ٤٧، ١٨)

- إنّ كلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام

شيء (س، د، ٦٥، ٩)

- أمّا الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأوّل المشهورات منها هو أنّ الجنسَ يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعَرَض (س، د، ٩٣، ١)

- إنّ الجنس يحوي الفصل بالقوّة (س، د، ٩٣، ١٢)

- إنّ الجنسَ أقدمُ من الفصل (س، د، ٩٣، ١٧)

- إنّ النوعَ مَحْوِي للجنس، والجنس ليس بمحوي للنوع (س، د، ٩٨، ١٢)

- إنّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، د، ٩٨، ١٤)

- إنّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملاً كليًّا، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملاً كليًّا (س، د، ٩٨، ١٨)

- مباينة أخرى متكلّفة، وهي أنّه ليس في النوع جنس أجناس، ولا في الجنس نوع أنواع، وإنْ كان في كل واحد منهما متوسط (س، د، ٩٩، ١٤)

- إنّ الجنسَ يُحمل على كل واحد من الأنواع حَمْلاً كليًّا، ولا ينعكس (س، د، ١٠١، ٤)

- إنّ الجنس يرفع الخاصّة برفعه، من غير عكس (س، د، ١٠١، ١٢)

- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقوِّم جنسًا مُقوِّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوِّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٧)

- الجنس إنّما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهيّة ماهيّة (س، م، ٦٢، ٢)

- الجنس يدلّ على طبيعة الأشياء وماهيّتها في أنفسها، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة (س، م، ٦٥، ١٤)

- الجنس... يقال على أنواعه بالسويّة فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنسُ جنسًا (س، م، ٧٥، ١٥)

- إنّ الجنس علّة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علّة له في حمل جنس الجنس عليه (س، ب، ٣٤، ٢)

- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتّة، فلا يوجب أن تكون جسميته بجوهريّة مصوّرة بهذه الأقطار فقط، بل جوهريّة كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوّم لخاصيّة تلك الجوهرية وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطارٍ ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلة في هويّة ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهرية تَمُتّ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجةً عن الشيء الذي قد تمّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)

- أمذا هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنّه محمول على كل مجتشمع من مادّة وصورة

واحدة كانت أو ألفًا، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٥٠، ٦)

- أي معنى أخذته مما يشكّل الحال في جنسيته أو ماديته فوجدته قد يجوز إنضمام الفصول إليه - أيّها كان - على أنّها فيه ومنه - كان جنسًا؛ وإن أخذتها من جهة بمض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيءٌ آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجًا، لم يكن جنسًا بل مادّة فإن أوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعًا (س، ب، ٥٠، ٢٢)
- إنّ الجنس لا يكون للأنواع إلاّ واحدًا، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، ب، ٩٦، ١٩)
- إنّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، ب، ٩٨، ١٤)
- أمّا الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنّه موجود، ويثبت أنّه مقوّم، ويثبت أنّه أعمّ (س، ج، ٦٣، ١٤)
- هو (الجنس) جزء دائمًا من مفهوم النوع، لا شك فيه (س، ج، ٩٠، ١٠)
- الجنسُ أصلُ التشابه في الأمور الذاتيّة؛ والرسوم قد يوجد فيها إمّا أجناس، وإمّا بدل الأجناس أمورٌ مناسبةٌ للأجناس (س، ج، ٩٨، ٨)
- إن اختلفت المقولة للجنس والنوع، فكان النوع من الكيف بالذات مثلاً، والجنس من الجوهر، أو بعكس ذلك، فليس ما فرضنا جنسًا. وهذا يصلح للإبطال فقط. ومثال هذا البياض والثلج، فإن البياض كيفية، والثلج جوهر (س، ج، ١٦٦، ١٧)
- إنّ الجنس ربّما حُمِل على نوعين، ثم عرض أحدهما للآخر، فكان الجنس الأعلى مقولاً على النوع من طريق ما هو، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محمولاً على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٧)
- المشهور هو أنّ الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسمًا بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو، هو ما كان ليس البتّة مقولاً في جواب أي شيء هو، وإن كان المقول في طريق ما هو أعمُّ من الأمرين. فههنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما (س، ج، ١٧٢، ٣)
- إنّ الجنس إمّا مع النوع معًا في المعرفة، وإمّا أقدم من النوع (س، ج، ٢١٣، ٤)
- أخذُ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلّ وأشدّ تعريفًا، والأدلّ أفضل، فإذن أخذه أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصًا أنك إذا ميّزت، فيجب أن تدلّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّزت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)
- إنّ الجنس يدلّ على أصل الماهيّة المشتركة (س، ج، ٢٤٢، ٣)
- لا بدّ من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلبًا مقابلًا للفصل، فكما أنّ ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبًا لازمًا في الطبع. وجميع المعاني العدميّة تحدّ بالسلب لا محالة (س، ج، ٢٥٧، ٥)
- إنّ الجنس أقدم في الوجود في أكثر المواضع من الفصل (س، ج، ٢٦٠، ١٨)

- كل محمول كلّي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإمّا أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإمّا أن تكون بالعدد مختلفة. فأمّا ما يُتقوّم به من الذاتيّات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمّى جنسًا لما تحته. والثاني: يُسمّى نوعًا (س، أ، ٢٣٣، ١٢)

- الجنس يرسم بأنّه كلّي يُحمَل على أشياء مختلفة الحقائق في «جواب ما هو؟» (س، أ، ٢٤٧، ٤)

- الجنس هو الكلّيّ الدالّ على ماهيّة مشتركة لذوات حقائق مختلفة (س، ش، ١٨، ٦)

- الألفاظ الكلّيّة خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

- الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو؛ وقولنا مختلفين بالأنواع أي بالصور والحقائق الذاتيّة (مر، ت، ١٦، ٣)

- إنّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلاّ لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)

- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال العَرَض العام (اللاّزم) على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكنّه كالمادّة للفصل (مر، ت، ٢٠، ٣)

- الجنس يكون نسبته إلى الفصل كنسبة عَرَض عام (مر، ت، ٢٠، ٧)

- الجنس جزء من معنى النّوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٢١، ٤)

- الجنس ليس يُحمل على شيء أعم من النّوع الذي تحته ثم يُحمل على النوع، إلاّ أن يكون جنس الأجناس (مر، ت، ٢١١، ٦)

- من الخطأ في الجنس، أن يوضع الفصل مكانه، كقول القائل «إنّ العشق إفراط المحبّة» وإنّما هو «المحبّة المفرطة». ومن ذلك أن يوضع المادّة مكان الجنس، كقولهم للكرسيّ إنّه «خشب يُجْلس عليه». وللسّيف إنّه «حديد يُقْطع به». فإنّ هذين، قد أُخذ فيهما المادّة مكان الجنس. ومن ذلك أن يؤخذ الهيولى مكان الجنس، كقولك للرّماد إنّه «خشب محترق». ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم «إنّ العشرة خمسة وخمسة» (مر، ت، ٢٦٠، ٦)

- أقسام الكلّيّات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)

- الجنس: يُرْسَمُ بأنه كلّي يُحمل على أشياء مختلفة الذوات والحقائق في جواب: ما هو (غ، ع، ١٠٦، ٩)

- لم يعرفْ صورة الشيء، بالحدّ، إلاّ من عَرَفَ أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٣)

- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ١٩)

- الحدّ يلتئم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

- الجنس هو الجزء الأعم بين مجموعة ذاتيّات الشيء (غ، ع، ٣٥٤، ١٢)

- الخللُ في الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله كما يُقال في حدّ العشق إنه إفراط المحبة (غ، ح، ١٠١، ١٧)

- الخللُ من جهة الجنس فأن يؤخذَ الفصلُ بدله

(غ، ص، ١٨، ٨)

- الكلّي الأعمّ من الكُلّيين المقولين في جواب ما هو يُسمّى جنسا لذلك الأخصّ، والأخصّ يُسمّى نوعًا له (ب، م، ١٤، ٢١)

- أمّا الجنس فيُعرّف بأنّه المحمول الأعمّ من محمولين مقولين في جواب ما هو، أو بأنّه المقول في جواب ما هو على كليّات تختلف بأوصاف ذاتيّة (ب، م، ١٦، ٢٠)

- الجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسًا لكل شيء، بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما عَلِمتَ، ويكون لأشياء عَرَضًا كاللون فإنّه جنسٌ للبياض والسواد وعَرَضٌ للحيوان وخاصة للجسم، وكذلك في غيره على هذا النحو (ب، م، ١٨، ١٧)

- مراتب الجنس فهذه: جنس عالٍ ليس بنوع البتة، وجنس متوسط هو نوع، وجنس تحته أجناس، وجنس سافل هو نوع، وجنس ليس تحته جنس (سي، ب، ٤٣، ١)

- طبيعة الجنس إذا تقوّمت بالفصل نوعًا استعدّت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)

- الذي هو جنس ليس جنسًا في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنسًا للأمور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه (سي، ب، ٤٦، ١٦)

- الجنس ليس جنسًا لأحد جزئيّاته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنسًا للفصل ولا الفصل نوعًا له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ٩)

- ما لم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسًا، فلا يكون أحدهما موضوعًا للآخر (سي، ب، ٥٤، ٣)

- من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطؤ، ومع التواطؤ أن يكون ذاتيًا، والمعنيان معدومان فيهما (سي، ب، ٥٧، ١٠)

- طبيعة الجنس إنما تتقوّم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها (سي، ب، ٥٩، ٢)

- إذا كان الحدّ مركّبًا من مقوّمات الشيء، فإن كانت المقوّمات أجناسًا وفصولاً فالحدّ مركّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولاً كان الحدّ مركّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)

- ما هو في الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس، أو كالعَرَض في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع (سي، ب، ٨٩، ١٠)

- يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوّة والقوّة بدل الملكة (سي، ب، ٨٩، ١٤)

- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرَّف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- إنْ كان الجنس بتواطؤ كان الحدّ الأوسط بتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ٩)

- كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على أنه موجود في ذلك الجنس وداخل تحته... هو أفضل مما ليس هو جزءًا من ذلك الجنس (ش،

ج، ٥٤٨، ٢٠)

- إنْ كان المتقدِّم في هذا الجنس في الفضل أفضل من المتقدِّم في جنس آخر فإن الجنس أفضل من الجنس (ش، ج، ٥٥٣، ١٠)

- متى كانت فضيلة الجنس آثر من فضيلة جنس آخر فإن الجنس آثر من الجنس (ش، ج، ٥٥٦، ٣)

- البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة (الجدل) وفي صناعة البرهان (ش، ج، ٥٥٩، ٨)

- إن كان (الجنس) مساويًا كان خاصّة (ش، ج، ٥٥٩، ١٦)

- إبطال الجنس أسهل من إثباته (ش، ج، ٥٦٠، ٤)

- إن كان الموضوع جنسًا لا يُحْمَل على ما وُضِع أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)

- ما وُضِع جنسًا... إن كان ينطبق عليه حدّ العَرَض فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ٢٣)

- متى وُضِع جنسان لشيء واحد... يلزم أن يكون أحدهما حاصِرًا للآخر (ش، ج، ٥٦٢، ١٨)

- وضع الفصل على أنه جنس... ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)

- الجنس يُحْمَل من طريق ما هو لا من طريق أي شيء هو (ش، ج، ٥٦٣، ٢٤)

- إن أخذ الجنس على أنه فصل فليس بفصل (ش، ج، ٥٦٤، ١٢)

- تأمل ما وُضِع جنسًا فإن كان الإسم يُقال عليه بطريق الإستعارة فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٦، ٣)

- إن كان الأقلّ في الظنّ أنه جنس فالأكثر في الظنّ جنس (ش، ج، ٥٧٦، ٢٣)

- الجنس يُحْمَل على أكثر مما يُحْمَل عليه الفصل (ش، ج، ٥٧٧، ٢)

- إنْ كان الجنس واحدًا ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها فليس بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٣)

- الكلّي المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهيّة وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)

- الجنس هو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (ر، ل، ٦، ١٣)

- الجنس هو كمال الجزء المشترك (ر، ل، ٦، ١٥)

- إنّ فرفريوس رأى أنّ أرسطاطاليس قال: الجنس هو الكلّيّ المقول على كثيرين مختلفين بالنوع (ر، ل، ٨، ١٢)

- الذاتيّ... أقسام ثلاثة: لأنّه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معًا وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٤)

- الذاتي إمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس وهو الجنس، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٧)

- الجنس... إنّه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو. فالمقول كالجنس البعيد، والمقول على كثيرين كالجنس للخمسة، وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع،

وقولنا في جواب ما هو الثلاثة الباقية (م، ط، ٧١، ٢)

- الجنس إما فوقه وتحته جنس وهو الجنس المتوسط، أو لا فوقه ولا تحته وهو الجنس المفرد، أو تحته فقط وهو جنس الأجناس، أو فوقه فقط وهو الجنس السافل (م، ط، ٧٦، ١)

- تقسيم «الجنس» بـ«الفصول الأخرية» دون الأوليّة مثل تقويم «النوع» بـ«الأجناس الأوليّة» دون الآخرية (ت، ر١، ٥١، ٢٢)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلّي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ. وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلّي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتّفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٨، ١)

- مراتب الجنس فأربعة: الجنس العالي ويُسمّى أيضًا جنس الأجناس وهو ما لا جنس فوقه تحته الأجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحته جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر (و، م، ٩٦، ٥)

- كل ما يقوّم به الأعلى جنسًا كان أو نوعًا يقوّم به ما تحته من غير عكس لأن الأعلى جزء ممّا تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ٩٨، ١٢)

- الجنس فقد علمت أنه الجزء الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى. فإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية، وإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد (و، م، ١٠٠، ٩)

- الجنس إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حال الشركة (ض، س، ٢٥، ٢٠)

جنس الاجناس

- جنس الأجناس هو الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ١٠٢٨، ١١)

- إن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه، إذ هو أعلى الأجناس كلّها، وليس له نسبة إلى شيء قبله، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأوّل (في، أ، ١٠٣٠، ١)

- قد يحدّون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع. ويحدّونه أيضًا بأنه الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ١٠٣٠، ٩)

- جنس الأجناس يُحمل على الجنس أو الأجناس (إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة)، وعلى النوع، وعلى الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ١٠)

- من الأجناس ما يُسمّى جنس الأجناس (ق، م، ٤، ١٧)
- سُمّي جنس الأجناس ما ليس فوقه جنس (ق، م، ٥، ٣)
- الجنس العالي أيضًا يُسمّى جنس الأجناس - ويُعنى به الجنس الذي تُرتَّبُ تحته الأجناس (ف، أ، ٧١، ١٥)
- الارتقاء إلى جنس لا جنس فوقه... يُسمّى جنس الأجناس (مر، ت، ١٧، ١٧)
- الذي لا جنس فوقه جنس الأجناس (غ، م، ١٤، ١٤)
- الذاتي العام لا أعمّ منه يُسمّى جنس الأجناس (غ، ح، ٩٤، ١٣)
- الذاتي ينقسمُ إلى عام ويُسمّى جنسًا وإلى خاص ويُسمّى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا أعمّ منه سُمّي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي الخاص لا أخصّ منه سُمّي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٨)
- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمّى جنسا، وكأنّ النوع الذي بهذا المعنى أوّل نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أنّ أعمّ الأجناس أعني آخر جنس مَقُول عليها يُسمّى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأنّ ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أوّل هذه وجنسها (ب، م، ١٥، ٣)
- الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعًا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر، إذ لا ذاتي أعم منه ويُسمّى جنس الأجناس، وهو الذي ينتهي الارتقاء إليه (سي، ب، ٤٢، ١٨)
- جنس الأجناس نوع الأنواع (م، ط، ٧٦، ٣٤)
- العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يُسمّى جنس الأجناس (ن، ش، ٩، ٩)

جنس اخص

- الجنسُ الأخصُّ يُسمّى الجنسُ القريب من النوع، والأعمُّ الذي لا أعمَّ منه يُسمّى الجنسُ البعيد والجنس العالي، والذي هو أزيدُ عمومًا من الجنس القريب وأخصُّ من الجنس العالي يُسمّى الجنس المتوسّط من قِبَل أنّه متوسّط بين الجنس الذي لا أخصّ منه وبين الجنس الذي لا أعمّ منه (ف، أ، ٦٧، ٣)
- الجنس الأخصّ الذي شأنه أن يكونَ موضوعًا في الحمل لجنس أعمّ منه يُقال إنّه مُرَتَّبٌ تحت ما هو أعمّ منه (ف، أ، ٦٧، ١٧)

جنس اعم

- كلُّ جنسٍ أعمّ يُشاركُ جنسًا آخر أخصّ منه في الحمل على أنواع أُخَر، فإنّه أيضًا يُشارك جنسًا آخر أخصّ منه في الحمل على أنواع أُخَر، ويُحمَل هذا الجنسُ الأعمُّ على الجنسين الأخصّين جميعًا وعلى الأنواع الموضوعة لهما وعلى الأشخاص التي تحت تلك الأنواع (ف، أ، ٦٨، ٩)
- الجنس الأعمّ عندنا هو الجوهر (غ، ح، ٩٦، ٢)

جنس اول

- إن الأجناس الأوّل على ما في كتاب «المقولات» عشرة، وإنها بمنزلة عشرة مبادىء أول، ومتى سمّاها إنسان موجودات، فإنما يسمّيها باتفاق الإسم، لا بالتواطؤ. وذلك أن الموجود، لو كان جنسًا واحدًا عامًّا لجميعها، لقد كانت تسمّى كلها موجودات

على طريق التواطؤ. فإذ كانت الأوائل عشرة، فإن الإشتراك بينها إنما هو في الإسم فقط؛ لا في القول الذي بحسب الإسم: فأجناس الأجناس إذًا عشرة. (في، أ، ١٠٣١، ٦)

جنس بعيد

- إذا أخذ (الجنس) «البعيد» كان «الفصل» يدل على «القريب» بالتضمن أو الالتزام كدلالة «القريب» على «البعيد» (ت، ر١، ٤٩، ١٧)

جنس الشيء

- جنس الشيء يصوِّره في النفس ويُفهِمه بوجه يعمّه وغيرَه، ونوعه يُفهِمه بوجه أخصّ من جنسه (ف، ح، ١٦٨، ٢٠)

جنس طبيعي

- الجنس الطبيعيّ، يعنون به الشيء الطبيعيّ الذي يصلح أنْ يصير في الذهن جنسًا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنّه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أنْ يُخصّص لهذا المعنى بإسم، وأن يُجعل ذلك الإسم من إسم الشيء الذي يعرض له بحالٍ وهو الجنسيّة (س، د، ٦٧، ٣)
- الجنس الطبيعي يقوّم النوع الطبيعي الإضافي دون الحقيقي لجواز كونه بسيطًا ولا يقوّم النوع المنطقي لأن مقوّم المعروض لو كان مقوّمًا للعارض لم يكن العارض بالحقيقة إلا ذلك القيد الآخر، ويقوّم النوع العقلي لما عرفت (م، ط، ٧٥، ١٢)

جنس عالي

- ليس يمكن أن يكون الجنس العالي يشارك واحدًا من التي تحته (أ، ج، ٥٥٨، ٣)
- الجنسُ العالي جنسٌ ليس بنوعٍ وهو جنسٌ للأجناس التي تحته، والنوعُ الأخير ليس بجنسٍ وهو نوعٌ للأنواع التي فوقه (ف، د، ٧٧، ١٦)
- الجنس العالي لا يُمكن أن يكونَ له فصلٌ يُقوِّمُه بل فصول تُقسِّمه، وأنّ النوعَ الأخيرَ لا يُمكن أن يكون له فصولٌ تقسّمه بل فصولٌ تَقوِّمُه (ف، د، ٨١، ١٢)
- الجنس العالي لا يُمكن أن يكونَ له فصلٌ يُقوِّمُه بل فصول تُقسِّمه، وأنّ النوعَ الأخيرَ لا يُمكن أن يكونَ له فصولٌ تقسّمه بل فصولٌ تَقوِّمُه (ف، د، ٨١، ١٢)
- الجنس العالي يُحمَلُ على جميع الأجناس التي تُشاركه في الحمل على النوع، وهي التي هي أخصّ من الجنس العالي (ف، أ، ٦٧، ١٤)
- يلزم في كلّ جنس عالٍ أن يُحمَلَ على أجناس متوسّطة، وعلى أنواع تحت المتوسّطة، وعلى الأشخاص التي تحت الأنواع (ف، أ، ٦٩، ١)
- الجنس العالي ليس يَترَتَّبُ تحت جنس أصلاً بل يَترَتَّبُ تحته الأجناس، والأجناس المتوسّطة فكلّ واحد منها يَترَتَّبُ تحت جنس ويُرتَّب تحته جنس آخر، والجنس القريب يُرتَّب تحته نوع ويُرتَّب هو تحت جنس آخر فوقه (ف، أ، ٧٠، ١٠)
- الجنس العالي إذ كان ليس يُرتَّبُ تحت كلّيّ من طريق ما هو، فالجنسُ العالي ليس يُسمّى نوعًا أصلاً. والمتوسّطات تُسمّى أنواعًا إذ كانت تُرتَّبُ تحت كلّيّ يُحمَلُ عليها من طريق ما هو (ف، أ، ٧١، ٢)
- الجنس العالي يُسمّى جنسًا فقط ولا يُسمّى

نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يُسمّى نوعًا فقط ولا يُسمّى جنسًا، ويُسمّى أيضًا النوع الأخير، ويُسمّى أيضًا نوع الأنواع - ويُعنى به النوع المرتّبُ تحت الأنواع -، ويُسمّى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ، ٧١، ١١)

- الجنس العالي أيضًا يُسمّى جنس الأجناس - ويُعنى به الجنس الذي تُرتَّبُ تحته الأجناس (ف، أ، ٧١، ١٥)

- هل حدُّ النوع يحمل على الجنس الأعلى؛ فإنْ حُمِل، فليس الجنس جنسًا. وأمّا المُثبِتُ، فإنْ بيّن أن الجنس العالي أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة، ثم بيّن أن الموضوع جنس موجود للشيء، كان مثبتًا لأنّه جنس. فإنّه لا يمكن أن يكون العالي يحمل من طريق ما هو، والوسط يحمل لا من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٣)

- الجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه لجواز تركّبه من أمرين متساويين أو أمور متساويين (ن، ش، ٩، ١٩)

- مراتب الجنس فأربعة: الجنس العالي ويُسمّى أيضًا جنس الأجناس وهو ما لا جنس فوقه تحته الأجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنسه كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحته جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متّفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر (و، م، ٩٦، ٥)

جنس عام

- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح والقسمة ونجري فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العامّ لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)

جنس عرض

- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقوّم جنسًا مُقوّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

جنس عقلي

- الجنس العقلي لا يقوّم شيئًا من الأنواع وإلا لقوّمه الجنس المنطقي (م، ط، ٧٥، ٢٤)

جنس فصل

- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقوّم جنسًا مُقوّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٩)

جنس قريب

- الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة (سي، ب، ٨٣، ١٤)
- الوقوف على الجنس القريب صعب جدًا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب، وربما اشتبهت اللوازم البيّنة للشيء بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويُركّب الحدّ منها (سي، ب، ٨٩، ٤)

جنس محمول

- نأخذُ جنس المحمول أو فصله المقوّم له أو خاصته، فإن وجدنا شيئًا من هذه مسلوبًا عن جميع الموضوع لزمَ أن يُسلبَ المحمول عن الموضوع وائتلف ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني، وكان الحدّ الأوسط أحد الأشياء الثلاثة الموجودة في المحمول (ف، ق، ١٠٠، ١١)

جنس معقول

- الجنسيّة المعقولة المجرّدة، فمن حيث هي مقرّرة في العقل، هي أيضًا جنس معقول (س، د، ٦٧، ٩)

جنس منطقي

- يُسمّون معنى الجنس جنسًا منطقيًا، ومفهومه أنّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك، مثل أنّ الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أنْ يعقل أنّه ثوب وأنّه خشب، فإذا عُقِلَ معه ذلك عُقِل شيءٌ يلحقه الأبيض؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول، فأمّا أنّه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنّه واحد. فالجنس المنطقيّ هو هذا (س، د، ٦٦، ١٦)
- الجنس المنطقيّ تحته شيئان: أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها (س، د، ٦٧، ١٤)
- الجنس المنطقي لا يقوّم النوع الطبيعي لأنه نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي فيتأخر عنه ولا النوع المنطقي، أما الإضافي فلتضايفهما وأما الحقيقي فلا مكان تصوّره دونه ولا العقلي لتركّبه من جزئين هذا خارج عنهما (م، ط، ٧٥، ٢)

جنس نوع

- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكنّ هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقوّم جنسًا مُقوّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

جنس وخاصة

- الجنس والخاصّة يعمّهما أنهما تابعان للأنواع: وذلك أنه متى كان الإنسان موجودًا، فالحيّ موجود؛ ومتى كان الإنسان موجودًا فالضحّاك موجود. ويعمّهما أيضًا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسويّة، وكذلك الخاصّة على الأشياء التي تشترك فيها: وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسويّة، وأنرطوس وميلوطس ضحّاكان بالسوية (في، أ، ١٠٥٦، ٦)

- إن الجنس أسبق والخاصّة لاحقة: فيعطى أوّلاً أنه حيوان، وبعد هذا يُقسَّم إلى فصوله وخواصّه (في، أ، ١٠٥٧، ٤)
- الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة، أما الخاصّة فإلى نوع واحد، هي له خاصّة (في، أ، ١٠٥٧، ٥)
- إن الخاصّة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصّة، بينما الجنس لا تبادل فيه: فإن وجد حيوان، فليس من الضروري أن يكون ثمّة إنسان، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحّاكًا؛ أما إذا وجد إنسان، فثمّة ضحّاك، وبالعكس (في، أ، ١٠٥٧، ٧)
- إن الخاصّة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصّة، وإليه وحده دائمًا؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس، لكن لا إليه وحده (في، أ، ١٠٥٧، ١٠)
- الجنسُ وخاصّتُه متساويان في الحمل، يُحمَل كلٌّ منهما على الآخر حملا مطلقًا (ف، أ، ٧٦، ٤)

جنس وعرض

- يشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود، .... سواء أكانت الأعراض قابلة للإنفصال أم غير قابلة: فمثلاً التحرّك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغربان والأحباش وبعض الكائنات غير الحيّة (في، أ، ١٠٥٧، ١٧)
- يختلف الجنس عن العَرَض في كون الجنس سابقًا على الأنواع، وكون الأعراض لاحقةً على الأنواع: فحتّى لو أُخذ عرض غير مفارق، فإن الموضوع الذي إليه يضاف العَرَض يكون أيضًا سابقًا على العَرَض (في، أ، ١٠٥٨، ٣)
- إن الحدود المشاركة في الجنس تشارك فيه كلّها بالسوية، أما الحدود التي تشارك في العرض فلا تشارك فيه بالسوية، لأن المشاركة في الأعراض تقبل الزيادة والنقصان، أما المشاركة في الأجناس فلا تقبل ذلك (في، أ، ١٠٥٨، ٦)
- إن الأجناس تضاف من حيث الماهيّة إلى الحدود التي تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تضاف إلاّ من حيث الكيفيّة أو أحوال كل فرد: فإذا سُئل: «مَنْ» الحبشي؟ قيل: إنه أسود، وإذا سئل: «ما حال» سقراط؟ أجيب بأنه: جالس أو يتريض (في، أ، ١٠٥٨، ١١)

جنس وفصل

- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٣)
- يَعُمُّ الجنس والفصل أنهما أيضًا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما. فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق (في، أ، ١٠٥٣، ٣)
- إن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخِلقة (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)
- الجنسُ والفصلُ يشتركان في أن كل واحد منهما يُعَرِّف من النوعِ ذاتَه وجوهرَه (ف، د، ٧٩، ٩)
- الجنسُ المقيّدُ بالفصل هو حد النوع الذي عنه سألنا أولًا بحرف ما هو وثانيًا بحرف (ف، د، ٨٠، ١١)
- يخيَّلُ أنّ الحدَّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن تعرضَ لكلّ واحد منهما

عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلًا، غيرُ الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعُقّب تبيّن أنّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانَ قد حصلَ له الموجود معقولًا (ف، ح، ١٨٥، ٢١)

- إنّ الفصلَ يُحْمل من طريق أي شيء هو، والجنس يُحْمل من طريق ما هو (س، د، ٩٤، ٤)
- إنّ الجنس لا يكون للأنواع إلاّ واحدًا، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، د، ٩٦، ١٩)
- إنّ الجنس كالمادّة، والفصل كالصورة (س، د، ٩٧، ١٥)
- الجنس ليس جنسًا للفصل البتّة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلاّ لاحتاج إلى فصل آخر (س، د، ١١٠، ٥)
- إنّ الجنس يحوي الفصل بالقوّة (س، ب، ٩٣، ١٢)
- إنّ الجنس كالمادّة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)
- إنّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- (الجنسُ) و(الفصلُ) عبارةٌ عن الحقيقة نفسها تفصيلاً (غ، ع، ١٠٢، ١٣)
- إذا كان الحدّ مركّبًا من مقوّمات الشيء، فإن كانت المقوّمات أجناسًا وفصولًا فالحدّ مركّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولًا كان الحدّ مركّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- أُلِّفت الحدود من أجناس وفصول. فإن الفصل والجنس أمران متقدّمان على النوع المحدود وبهما قِوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريبًا لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيدًا (و، م، ١٠٠، ٦)

جنس ونوع

- ينبغي أن يكون الجنس والنوع تحت قسمة واحدة أبدًا. وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضًا. وإن كان النوع كيفًا، فينبغي أن يكون الجنس مِثْله كيفًا - مثال ذلك: إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيفٌ وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأُخَر (أ، ج، ٥٥٣، ١٧)
- من البيّن أن الأنواع تشارك الأجناسَ، والأجناس لا تشارك الأنواع. وذلك أن النوع يقبل حدَّ الجنس، والجنس لا يقبل حدّ النوع (أ، ج، ٥٥٤، ٧)
- ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس، وهو غير مشاركٍ لشيء من الأنواع، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده (أ، ج، ٥٥٥، ٢)
- الجنس والنوع متواطئان (أ، ج، ٥٦٣، ٢)
- كل جنسٍ يُحمل على الأنواع حملاً حقيقيًا (أ، ج، ٥٦٣، ٧)
- إن كان النوع أيضًا من المضاف، فإن الجنس من المضاف، كالحال في الضِّعْف والكثير الأضعاف: فإن كلَّ واحد منهما من المضاف (أ، ج، ٥٦٨، ٥)
- النوعُ يُحمَل على أقل مما يحمل عليه الجنس (أ، ج، ٥٧٨، ١٣)

- إن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر، والنوع لا يقبل: لا هو، والذي يقال عليه، لم يكن الموصوف جنسًا (أ، ج، ٥٨٠، ٥)
- المتوسطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمّونها أجناسًا بعضها تحت بعض ، ويجعلون كل واحدٍ منها نوعًا وجنسًا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)
- الجنس والنوع قد يعمّهما. . . . أنهما يقالان على كثيرين (في، أ، ١٠٥٥، ٢)
- إنّ كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه؛ فالجنس يفضل بالعموم، إذ يحوي أمورًا وموضوعات غير موضوعات النوع، والنوع يفضل بالمعنى، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدًا عليه (س، د، ٩٩، ٨)
- ما كان. . . لم يُحدِث طبيعة أخص من الجنس، فلم يُحدِث نوعًا (س، ج، ٢٥٤، ١١)
- الجنس أعمّ من النّوع من حيث يُحْمَل عليه وعلى غيره، والنوع أعمّ من الجنس فانه يشتمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٢١، ٤)
- النوع والجنس مقولان. . . في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)
- النوع والجنس. . . وُضِعا ليُفرِزا الشيء في جوهره عن غيره إلاّ أن الجنس أكثر حصرًا من النوع (ش، م، ٢٣، ٦)
- الجنس. . . غير موجود في النوع الذي من جنس آخر (ش، ق، ٢٨٨، ٣)
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو (ش، ج، ٥٠٥، ٥)
- الجنس يُحْمَل على النوع حَمْلاً يُوافق إسمه وحدّه ولا حمل الخاصّة والحدّ (ش، ج، ٥٣١، ١٤)
- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ٥٣٤، ١٣)
- كل ما يُسْلَب عن الجنس يُسْلَب عن النوع (ش، ج، ٥٣٤، ١٨)
- ما وُضِع جنسًا ونوعًا. . . إنْ لم نلفِهما في مقولة واحدة أبطلنا أن يكون جنسًا (ش، ج، ٥٦١، ١)
- الجنس إذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو (ش، ج، ٥٦١، ٤)
- إنْ كان حدّ النوع يصدق على الجنس كما يصدق حدّ الجنس على النوع فما وُضِع جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ١١)
- الجنس يجب أن يُحمل على أكثر من النوع (ش، ج، ٥٦١، ١٢)
- إن كان ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الأنواع التي ينقسم إليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ولا هو مشارك لها، فما وُضِع جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ١٥)
- إنْ كان النوع يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس فليس بجنس (ش، ج، ٥٦١، ٢٣)
- ما وُضِع أنه جنس لصنف ما . . . إنْ ألفيناه ليس جنسًا لواحد من الأشياء التي لا تختلف بالنوع. . . لم يكن ما وُضِع جنسًا جنسًا؛ فإنْ ألفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع (ش، ج، ٥٦٢، ٤)
- الجنس واحد بعينه لجميع الأشياء الواحدة بالنوع، وإن كان لبعضها فهو لكلّها لأنه إنما هو جنس للبعض من جهة ما هو جنس للكل (ش، ج، ٥٦٢، ١٠)
- أن نتأمل الجنس الأعلى للذي وُضِع أنه جنس

فإنْ لم يكن محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وُضِع أنه جنس جنسًا؛ وإنْ كان محمولاً عليه من طريق ما هو فإن الذي وُضِع أنه جنس هو جنس (ش، ج، ٥٦٣، ٥)

- حدّ الجنس. . . إنْ لم يكن يطابق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٦)
- حدّ الجنس. . . يجب أنْ يُطابِق نوعه (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- حدّ الجنس. . . يجب أنْ يُطابِق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتّبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- كل ما يُحْمَل عليه الجنس من طريق ما هو: إما أن يكون شخصًا وإما نوعًا (ش، ج، ٥٦٤، ١)
- الجنس يقال أبدا على أكثر مما يقال عليه النوع أو الفصل أو أنه يحمل على الفصل من طريق ما هو (ش، ج، ٥٦٤، ١٥)
- إنْ لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يُحْمَل على النوع فإن الجنس لا يُحْمَل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- النوع الذي وُضِع تحت الجنس يُطابِقه فصل من فصول الجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٠)
- إنْ كان النوع متقدّما بالطبع على الجنس. . . فإن الذي وُضِع جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٤)
- إنْ كان الجنس قد يرتفع والنوع لا يرتفع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٣)
- إنْ كان النوع يشارك ضد ما وُضِع جنسًا له أو يمكن فيه ذلك فليس بجنس، فإنه إنْ كان جنسًا أمكن أن يوجد الضدان معًا في النوع لأن الجنس لا يُفارق (ش، ج، ٥٦٥، ١٠)
- إن كان النوع يشارك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للجنس فما وضِع جنسا فليس جنس (ش، ج، ٥٦٥، ١٦)
- لما كان الجنس ينقسم إلى أكثر من نوع واحد فمن البيّن أنه إنْ لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذي وضع جنسًا له فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٢٠)
- إنْ كان للنوع ضد فلا يخلو أن يكون الجنس له ضد أو لا يكون (ش، ج، ٥٦٦، ٩)
- إنْ كان ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس لكنه جنس عالٍ بذاته فإن النوع ليس له جنس وهو أيضًا عالٍ بذاته (ش، ج، ٥٦٦، ١١)
- إنْ كان لمضادة النوع متوسِّط فينبغي أن يكون داخلاً في الجنس وإلاّ فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٤)
- إنْ كان الجنس ضدًا لشيء ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٩)
- إنْ كان ضد النوع في الجنس المذكور ولم يكن الجنس ضد فإنه جنس للنوع (ش، ج، ٥٦٧، ٢٣)
- إنْ كان المتوسِّط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور (ش، ج، ٥٦٨، ١)
- إنْ كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ووُجد ضد النوع في ضد الجنس فإن الجنس يوجد للنوع (ش، ج، ٥٦٨، ٣)
- عدم النوع إذا كان في الجنس نفسه فما وضع جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٩، ٣)
- إنْ كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ووُضِع النوع في الجنس فينبغي أن يكون المقابل في المقابل (ش، ج، ٥٦٩، ٥)

- إنْ كان النوع مضافًا فينبغي أن يكون جنسه من المضاف (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- النوع والجنس... يلزم أن يكونا من مقولة واحدة (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- الجنس إذا كان من المضاف بذاته فنوعه أيضًا من المضاف (ش، ج، ٥٧٠، ١)
- إنْ كان النوع يُقال بالقياس إلى شيء ما بعينه فينبغي أن يُقال الجنس بالقياس إلى ذلك الشيء وإلاّ فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢)
- إذا كان النوع يُنسَب إلى شيء ما على طريق الإضافة بحرف من حروف النِسَب فينبغي أن يكون الجنس يُنسَب إليه بذلك الحرف من النسبة (ش، ج، ٥٧٠، ٨)
- الذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس وإلاّ فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ٤)
- النوع إن كان يوجد في موضوع ما على أن بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه (ش، ج، ٥٧٣، ٨)
- إنْ كان الجنس ليس يُحْمَل على النوع بإطلاق بل إنما يُحْمَل عليه بتقييد وإشتراط فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ١٣)
- إنْ كان النوع مما شأنه أن يوجد في أكثر من جنس واحد فوُضِع في جنس واحد فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٤، ٣)
- الجنس يَصْدُق على الأنواع من طريق ما هي (ش، ج، ٥٧٤، ١٥)
- الجنس يُحْمَل على أكثر مما يُحْمَل عليه النوع (ش، ج، ٥٧٥، ٨)
- إنْ كان الجنس الموصوف يُقال في موضوع لا على موضوع والنوع على موضوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٥، ١١)
- إنْ كان الذي يُظَنّ به أنه جنس أكثر أو على التساوي ليس بجنس فما وُضِع جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ١٥)
- الجنس يلزم أن يكون محمولاً على كل النوع وإنّ ما حُمِل على البعض ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ١٨)
- الجنس يجب أن يفضل في الحمل على النوع وإنّ ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ٢١)
- الجنس يجب أن يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو وإنّ ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٨، ٧)
- إنْ كان الجنس والنوع من شأنهما أن يوجدا في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس (ش، ج، ٥٧٩، ٥)
- متى قسّمنا الجنس بنوعين متقابلين وقسّمناه أيضًا بلاحقين متقابلين ولواحق متقابلة، ولم يكن أحد قسمي تلك اللواحق خاصّة لأحد قسمي تلك الأنواع، فليس اللاحق الآخر بخاصّة للنوع الآخر (ش، ج، ٥٩١، ١١)
- إن كان الجنس يُحْمَل على الفصل فليس هو فصلاً لأن الجنس إنما يُحْمَل على الذي تُحْمَل عليه الفصول وهو النوع (ش، ج، ٦٠٥، ٧)
- إنْ كان الجنس المُضاف ينبغي أن يُوفّى في حدّه الجنس المُقابِل له فإن النوع الذي تحت ذلك الجنس المُضَاف يُقال بالقياس إلى نوع ما مما تحت الجنس المُضَاف إليه (ش، ج، ٦٠٨، ٤)

جنسية

- الجنسيّة المعقولة المجرّدة، فمن حيث هي مقرّرة في العقل، هي أيضًا جنس معقول (س، د، ٦٧، ٩)

- إنّ الجنسيّة - كما علمت - أمر ما يعرض للطبيعة الجنسيّة، فيكون النظر في هذه المحمولات من جهةٍ نظرًا أخصّ من النظر في الوجود، ونظرًا في أنّه هل الشيء عَرَض (س، ج، ١٠٥، ١)

جهات

- حذفُ الجهات كلها يُدَلُّ به أنه لا اضطراري ولا ممكن، وجُعِلَ رفعُ الأمرين دالاً على أنه كالمتوسط بين الطرفين اللذين قد رُفِعا، وهو في الحقيقة متوسط بين الممكن وبين الضروريّ (ف، ع، ١٥٨، ١٤)
- أما عدد الجهات فثلاثة: ضروري، ممكن، ممتنع (ز، ع، ٦٩، ٤)
- الجهات، ما في الأذهان التي هي الظنون والإعتقادات على الحقيقة (ب، م، ٨٤، ١٦)
- أجناس ألفاظ الجهات جهتين: إحداهما الضروري... والثانية الممكن (ش، ع، ١١٧، ٨)
- صارت ألفاظ الجهات جهتين لأنه إنما قُصِدَ بها أن تكون دلالتها مطابِقة للموجود (ش، ع، ١١٧، ١٣)
- إنّ الجهات ثلاثة: الوجوب. والإمتناع. والإمكان الخاص (ر، ل، ١٩، ١٠)

جهات اربع

- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة والإمتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)

جهات اول

- الجهاتُ الأول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

جهات القضايا

- جهات القضايا: كل قضيّة فإمّا مطلقة عامة الإطلاق وهي التي بيِّنٌ فيها حكم من غير بيان ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من كونه حينًا من الأحيان، أو على سبيل الإمكان. وإمّا أن يكون قد بيِّن فيها شيء من ذلك، إمّا ضرورة، وإمّا دوام من غير ضرورة، وإمّا وجود من غير دوام أو ضرورة (س، أ، ٣٠٨، ٣)

جهادية سوفسطائية

- الجهادية السوفسطائية هي التي يُلتمسُ بها الغَلبة باستعمال المقدمات التي هي في ظاهر الظن مشهورة، من غير أن تكون في الحقيقة مشهورة، وبالأشياء التي تُلَبِّسُ وتُمَوِّه حتى توهم فيما ليس بمشهور أنه مشهور، وفيما هو مشهور أنه ليس بمشهور (ف، ج، ٢٦، ١٣)

جهة

- الألفاظ التي تُوخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)
- إنّ الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بأحد حدود المقدّمة تنبيء وتخبر عن حال المحمول عند الموضوع هل هو ضروري له أو ممتنع أو ممكن (ز، ع، ٦٩، ١)

- إن الجهة لفظة تُنبيء عن حال المحمول عند الموضوع (ز، ع، ٦٩، ١٢)
- مثال الجهة أن يقال إنّ الجسم مكيّف أي بلونه ليس بمكيّف أي بمقداره (س، ع، ٤٤، ٢)
- الجهة لفظ يدلّ على النسبة التي للمحمول عند الموضوع، فتعيّن أنّها نسبة ضرورة أو لا ضرورة، فتدلّ على تأكد أو جواز؛ وقد تسمّى الجهة نوعًا (س، ع، ١١٢، ٦)
- الفرق بين الجهة والمادّة أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرّح بها تدلّ على قوّة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربّما كذبت، وأمّا المادّة وقد تسمّى عنصرًا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفيّة وجوده الذي لو دلّ عليه لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٠)
- إنّ حق الجهة أن تقرن بالرابطة، وذلك لأنّها تدلّ على كيفيّة الربط للمحمول على شيء مطلقًا أو بسور معمّم أو مخصّص (س، ع، ١١٤، ١٨)
- إعلمْ أنّ إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم؛ فإنّه قد يصدق أحدهما دون الآخر (س، أ، ٣٣٦، ٧)
- أن تكون لها (القضيّة) في نفسها مادّة لم تصرّح باللفظ الدالّ على ذلك سواء كان صادقًا أو كاذبًا وتسمّى (جهة)، مثل أن تقول «زيد يجب أن يكون كاتبًا» أو «يمكن» أو «يمتنع» (س، ش، ٧٠، ١٨)
- كل واحد من الضرورة واللزوم والوقتيّة جهة لكنّه ربّما كان ترك الجهة من بعضها دليلاً على الجهة (س، ش، ٧١، ٣)
- الجهة لفظة تدلّ على وثاقة الرّابطة وضعفها، ويناسب معناها معنى المادّة (مر، ت، ٥٩، ١٠)
- يقال ايضا جهة لقضيّة وتُسمّى مطلقة ووجوديّة وهي القضيّة التي لم يذكر فيها إمكان ولا ضرورة ولا إمتناع (ب، م، ٨٥، ١٠)
- أمّا ذوات الجهة من القضايا ويسمّونها رباعيّة لأنها تنضاف فيها إلى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن أن يكون عادلاً، وذوات الاسوار أيضًا كذلك رباعيّة إلّا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في عرفهم (ب، م، ١٠٦، ١٦)
- الجهة لفظة تدل على حال المحمول عند موضوعه وهل هو له بالضرورة أو بالإمكان (ب، م، ١٠٦، ٢٠)
- حق السور أن يتّصل بالموضوع متقدّمًا عليه، وحق الرابطة أن تتّصل بالمحمول متقدّمة عليه، فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لأنها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه (سي، ب، ١١٠، ١٣)
- الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها، ويختلف المعنى فيهما، فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجّهة بتلك الجهة، وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلبًا للجهة (سي، ب، ١١١، ١٥)
- الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة، فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة، فإن عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه (سي، ب، ١٢١، ٣)

- الجهة هي جهة الإتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلّية والجزئية، فالمتصلة الكلّية الضرورية هي أن يكون الإتصال فيها دائمًا مع أيّ وضع كان للمقدّم، سواء كان إتصال موافقة أو إتصال لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٥)
- الجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع (ش، ع، ١١٧، ٦)
- متى حُمِل شيء حملاً على الكل بجهة فيجب أن يُحْمَل على الجزء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٣)
- متى حُمِل . . . الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب أن يُحْمَل الكلّ على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)
- إنّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظيّة زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتيّة. ومن الذاتيّة ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصوريّة، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)
- الجهة كما تكون للحمل أي كيفية للنسبة كما عُرِفَت فقد تكون جهة للسور أي كيفية للعموم والخصوص. وبينهما فرق فإن قولنا كل إنسان كاتب بالإمكان لا نشك في صدقه وقد شُك في صدق قولنا عموم الكتابة للكل ممكن (م، ط، ١٥٦، ١)
- تُسمّى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيّدين بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك مادة ويُسمّى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ١٣٧، ٥)
- الجهة لا تقيّد بالمحمول إشارة إلى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم موجود بالضرورة ما دام موجودًا لأن هذا وإن كان حقًا إلا أنه معلوم أن الشيء لا يجتمع مع نقيضه، وأيضًا فيوهم هذا التقييد أن الجواز الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الأحوال، كيف وجواز العدم مثلاً لا يفارق الممكنات ولو في أزمنة وجودها بمعنى أنه لو قدّر عدمها بدلاً عن وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي (و، م، ١٥١، ١٠)

جهة الامكان

- جهة الإمكان إنما هي في المتصلات الإتفاقية، وجهة الوجود في اللزومية، وجهة الضرورة فيهما جميعًا (سي، ب، ١٦٥، ٧)

جهة ممتنعة

- (ما) تدلّ على إستحقاق دوام اللاوجود وهي الجهة الممتنعة (س، ع، ١١٢، ٩)

جهة ممكنة

- (ما) تدلّ على أنّه لا إستحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة الممكنة (س، ع، ١١٢، ١٠)
- الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة الإهمال إلى الأسوار الجزئيّة والكلّية (ب، م، ٨٥، ١٤)

جهة واجبة

- الجهات . . . واحدة تدل على إستحقاق دوام الوجود وهي الجهة الواجبة (س، ع، ١١٢، ٨)

جهة ومادة

- الفرق بين الجهة والمادة فهو أن المادة بالقوة

والجهة بالفعل. وأيضًا فإن المادة صادقة أبدًا والجهة سائغ أن تكون كاذبة (ز، ع، ٦٩، ٩)

- إعلم أنّ (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما: أنّ (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر. و(الجهة) هي ما يفهم ويتصوّر عند النظر في تلك القضيّة من نسبة محمولها إلى موضوعها، سواء تلفظ بها، أو لم يتلفظ، وسواء طابقت المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ١١)

جهل

- يُجْهَل من وجهين: أحدهما من جهة التصوّر، والثاني من جهة التصديق (س، د، ١٧، ١٧)
- ما جهلناه فإنّه داخل في علمنا بالقوّة لا بالفعل، فالجهل به لا يكون جهلاً بالفعل بما عندنا. وإذا حصل عندنا أن الذي في يده إثنان، وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا، عرفنا في الحال أن الذي في يديه زوج. فإذن مجهولنا غير معلومنا (س، ب، ٢٧، ٢١)
- كلُّ خطإٍ جهلٌ، وليس كلُّ جهلٍ خطأً (س، ب، ١٣٥، ٢٢)
- إنّ الجهل المضادّ للعلم، وهو الذي ليس إنّما يُعْدَمُ معه العلمُ فقط بل أن يعتقد ويرى صورة مضادّة لصورة العلم كما يقع العلم كما يقع في الوجه الثاني من وَجْهَيْ اللاعلمي واللاهندسي (س، ب، ١٣٦، ٢١)
- إن كان الرأي ليس يقينًا، وليس ظنًّا، بل هو عقد قوي يشبه اليقين، فهو بالحقيقة أيضًا جهل (س، ج، ١١، ٩)
- الجهل منه بسيط ومنه مركّب. فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأي في المسألة البتة، والمركّب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل يضاد العلم حصولاً بتًّا (سي، ب، ٢٧٥، ١٠)
- الجهل الذي على طريق المَلَكَة... يعرض بجهتين: إحداهما بقياس، والجهة الثانية بغير قياس بل بتوهّم مجرّد فقط (ش، ب، ٤١٤، ٤)
- الجهل (صنفان): جهل على طريق السَّلْب والعَدَم وهو الجهل الذي ليس معه إعتقاد شيء من الأشياء، وجهل على طريق المَلَكَة والحال وهو الإعتقاد الكاذب (ش، ب، ٤١٤، ٦)
- الجهل... صنفان... الجهل الذي على طريق العَدَم و... الجهل الذي على طريق الغلط (ش، ج، ٦١٢، ٥)

جهل بسيط

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ١٠)
- الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكة، ومعه قد يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٥)

جهل مركب

- سُمّي هذا الجهل مركّبًا لأن فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين: أحدهما أن النفس خالية عن العلم، والثاني أن مع خلوّها عن العلم قد حدث فيها ضدُّ العلم (س، ب، ١٥٤، ٥)
- الجازم غير المطابق: هو الجهل المركب (ط، ش، ١٧٢، ٣)
- الجهل المركب يقابله تقابل الضدين، ومعه لا يمكن أن يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٦)

جواب ما هو

- الأمرُ الذي ينبغي أن يُستعمَلَ في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظٍ مركّب فإنّه يُسمّى ماهيّة الشيء، ويُسمّى أيضًا القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهرِ الشيء أو على إنّيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)

- النوعُ يُحملُ على الشخص ويليقُ أن يُجابَ به في جواب ما هو، ولا يُحمَلُ على كلّيّ أصلًا في جواب ما هو حملًا مطلقًا، لكن إنّما يُحمَلُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ٦٦، ١٩)

- الأجناسُ فإنّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملًا مطلقًا وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بَطُلَ عن الذهن التصديقُ بثبوته بَطُلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو، إذ كل ذاتيّ مقول في طريق ما هو لأنه متضمّن في الدلالة، ولكن ليس وَحْدَهُ مقولًا في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)

- المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولًا بحال الشركة، أو يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمّى جنسًا. والثاني يُسمّى نوعًا (سي، ب، ٤٢، ٩)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفًا للشخص المشار إليه، وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)

- صارت أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمل عليها من جهة أنه متى أجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرِّفًا له، وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا (ش، م، ٢٠، ١٠)

- المسئول عنه بما هو إن كان شخصًا كان الجواب ذكر جميع أجزاء الماهيّة، وهذا يسمّى جواب ما هو بحسب الخصوصيّة فقط (ر، ل، ٤، ١٧)

- الكلّي: إما تمام ماهيّة الشيء وهو ما به هو هو أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية المحضة إن صلح جوابًا له حالة أفراد الشيء بالسؤال عن ماهيّته دون الجمع بينه وبين غيره فيه كالحدّ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب الشركة المحضة إن كان بالعكس كالجنس بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبهما إن صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفراده (م، ط، ٥٧، ٢٣)

- المراد بالمقول في جواب ما هو ما يدلّ على الماهية بالمطابقة وكل جزء منه مقول في طريق ما هو إن ذكر مطابقة وداخل في جواب ما هو إن ذكر تضمّنًا (م، ط، ٥٩، ١٧)

- المقول في جواب ما هو إن كان مذكورًا بالمطابقة يُسمّى واقعًا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق... وإنْ كان مذكورًا بالتضمن يُسمّى داخلًا في جواب ما هو كالجسم النامي أو الحسّاس أو المتحرّك بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)

- الذي يقال له «حدّ بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر٢، ٧٣، ١٤)

جوامع

- الجوامع، كقوله: إذا كان كذا وكذا، كان كذا. فإنّ هذا الكلام نحو من الكلام يجمع بعضه إلى بعض (ق، م، ٢٦، ١٢)

جواهر

- مما للجواهر أيضًا أنه لا مُضادَّ لها. فماذا يضاد الجوهر الأوّل، كإنسانٍ ما، فإنه لا مضادّ له؛ ولا للإنسان أيضًا، ولا للحيوان مضادٌّ (أ، م، ١٢، ١٠)
- يلحق كلّيّات سائر المقولات أن تكون جواهرُ مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهرُ ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق؛ فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)
- قالوا في الأجزاء التي لا تنقسم إنّها هي من الجواهر، أو أحرى أن تكون جواهر (ف، ح، ١٠٤، ٥)
- الجواهر فإنّها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة؛ بل إنما تستحق لأمور وأحوال فيها تختص بها (س، م، ٨٥، ١٢)
- إن الأشخاص في الأعيان جواهر (س، م، ٩٥، ١)
- الجواهر صنفان: أُوَلٌ وثوانٍ (ش، م، ١٥، ٤)
- أشخاص الجواهر أوْلى بالجوهرية من كلّيّاتها (ش، م، ٢٣، ٢٠)
- أوْلى الخواص بالجواهر هو أن الواحد منها بالعدد هو بعينه القابل للمتضادات (ش، م، ٢٤، ٥)
- أما في الجواهر فإن الواحد بعينه يوجد قابلاً للمتضادات (ش، م، ٢٤، ٩)
- الأشياء الموجودة منها ما لا يُحمَل على الشيء البتة إلاّ بالعَرَض وعلى غير المجرى الطبيعي، ويُحْمَل عليها غيرها وهي أشخاص الجواهر المحسوسة (ش، ق، ٢٤٧، ١١)
- الجواهر... يُحْمَل عليها أحد أمرين... إما أشياء تُعْرَف ماهياتها وإما أشياء هي واحد في المقولات التسع (ش، ب، ٤٢٩، ١٢)

جواهر اول

- الجواهر الأُوَل لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلّها، وسائرُ الأمور كلّها محمولةً عليها أو موجودةً فيها، فلذلك صارت أَوْلى وأحق بأن تُوصَف جواهرَ (أ، م، ٨، ١٨)
- قياس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس، إذ كان النوع موضوعًا للجنس (أ، م، ٩، ٢)
- ليس الواحد من الجواهر الأُوَل أوْلى من الآخر بأن يوصف جوهرًا (أ، م، ٩، ١٠)
- الجواهر الأُوَل تقبل قول أنواعها وأجناسها (أ، م، ١١، ١١)
- أما الجواهر الأُوَل فبالحق الذي لا مِرْيَةَ فيه أنها تدلّ على مقصودٍ إليه بالإشارة، لأن ما يُستدلُّ عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد (أ، م، ١١، ١٨)
- أنواعُ الجواهر الأول أحرى... أن تكون جواهر من أجناسها (ف، م، ٩٢، ١٣)
- تعريف الأنواع لماهيات الجواهر الأُوَل أخصُّ وأكملُ من تعريف أجناسها لها (ف، م، ٩٢، ١٤)
- حاجةُ أنواعها (الجواهر الاول) في أن تكون موجودة إلى موضوعات أقل من جهة ما هي موضوعات، وحاجةُ أجناسها إلى موضوعات أكثر، من جهة ما هي موضوعات، فأنواعُها إذًا

أحرى أن تكون مكتفية في وجودها من أجناسها. وهما جوهران، فأنواعها إذًا أحرى أن تكون جواهر من أجناسها (ف، م، ٩٢، ١٨)

- الجواهر الأولى هي الشخصيّات (س، م، ٩٥، ١٥)
- الجواهر صنفان: أُوَلٌ وثوانٍ (ش، م، ١٥، ٤)
- كل ما سوى الجواهر الأُوَل فإنه مضطر في وجوده إلى الجواهر الأُوَل (ش، م، ١٥، ١٠)
- الجواهر الأُوَل... هي أشخاص الجوهر (ش، م، ١٥، ١٣)
- الجواهر الأُوَل... أوْلى (بأن تكون جوهرًا) من النوع (ش، م، ١٥، ١٣)
- أما الجوهر الموصوف بأنه أوَل... فهو شخص الجوهر... أعني الذي لا يُقال على موضوع ولا هو في موضوع (ش، م، ١٧، ٥)
- لو لم توجد الجواهر الأُوَل لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ١)
- الجواهر الأُوَل... بإسم الجوهر وبإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٣)
- الجواهر الأُوَلُ ليس بعضها أحق بإسم الجوهرية من بعض (ش، م، ٢٠، ٦)
- قياس الجواهر الأُوَل إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كليّات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٨)
- الجواهر الأُوَل... يجب أن تُحمَل عليها أنواعها وأجناسها كما تُحمَل عليها أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٧)
- الجواهر الأُوَل... تدلّ على الأشخاص المُشار إليها (ش، م، ٢٢، ٢١)
- الجواهر الأُوَل... ليس لها أسباب خارجة عنها تُعطي وجودها وماهيتها (ش، ب، ٤٦٨، ٣)

جواهر ثوان

- الموصوفة بأنها جواهرُ ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أُوَل. ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضًا. ومثال ذلك أن إنسانًا ما هو في نوع، أي في الإنسان؛ وجنسُ هذا النوع الحي. فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحيّ (أ، م، ٧، ٤)
- الجواهر الثواني قد يظهر بهذا الوجه أنه ليس شيءٌ منها في موضوع. فإن الإنسان يقال على موضوع، أي على إنسانٍ ما؛ وكذلك أيضًا الحي يقال على الموضوع، أي على إنسانٍ ما، وليس الحيُّ في إنسانٍ ما (أ، م، ١٠، ٧)
- الجواهر الثواني فإنه يُحمَل على الموضوع قولُها وإسمُها، فإنك تحمل على إنسانٍ ما قولَ الإنسان وقولَ الحي (أ، م، ١٠، ١٣)
- أما الجواهر الثواني فقد يُوهم إشتباهُ شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصودٍ إليه بالإشارة كقولك: الإنسانُ الحيوانُ وليس ذلك حقًا، بل الأولى أنها تدلّ على أي شي، لأن الموضوع ليس بواحدٍ كالجوهر الأول، لكن الإنسان يقال على كثير، كذلك الحيوان (أ، م، ١١، ١٩)
- المشارُ إليه الذي لا في موضوع «الجوهر الأوّل» وكلّياته «الجواهر الثواني»، إذ كانت تلك هي الموجودة خارج النفس وهذه إنّما تحصلُ في النفس بعد تلك (ف، ح، ١٠٢، ٨)
- الجواهر الثواني... يخصّها أن يُحمَل إسمها وحدّها على موضوعها (ش، م، ١٥، ٧)
- النوع من الجواهر الثواني أوْلى بأن يكون

جوهرًا من الجنس (ش، م، ١٥، ١٢)
- الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها أوْلى بأن يكون جوهرًا من بعض (ش، م، ١٥، ١٦)
- الخواصّ التي تُفارِق بها الجواهر الثواني الأعراض تُشاركها فيها الفصول (ش، م، ١٦، ١)
- جميع الجواهر الثواني... هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)
- أما التي يُقال فيها في أنها جواهر ثوانٍ فهي الأنواع التي توجد فيها الأشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل (ش، م، ١٧، ٩)
- الأنواع من الجواهر الثواني أوْلى بأن تُسمّى جوهرًا من الأجناس (ش، م، ١٩، ٥)
- صارت أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها يُقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمَل عليها من جهة أنه متى أُجيبَ بواحد منها في جواب ما هو الجوهر كان معرِّفًا له وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا (ش، م، ٢٠، ٩)
- الذي يخصّ الجواهر الثواني أن تقال على موضوع لا في موضوع (ش، م، ٢١، ٩)
- مما يخصّ الجواهر الثواني والفصول أن جميع ما يُحْمَل منها فإنما يُحْمَل على نحو حمل الأشياء المتواطِئة أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٣)
- الجواهر الثواني... تدلّ على أي مشار إليه (ش، م، ٢٢، ٢٢)

جواهر شخصية

- الجواهر الشخصيّة ليست أوّلاً في حقيقة الجوهرية، وإن كانت أوْلى. وفرق بين الأوّل والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قَبْلٌ به؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره (س، م، ٩٦، ١)
- الجواهر الشخصيّة أوْلى بالجوهريّة؛ لأنّها أوّل من جهةِ الوجود، ومن جهةِ تقرر الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرًا، وهو الحصول في الأعيان لا في موضوع، ومن جهةِ الكمال والفضيلةِ أيضًا، ومن جهةِ السبقِ إلى التسمية (س، م، ٩٦، ٥)

جواهر عالية

- يقولون: إذا توجّه المستشفع إلى من يعظّمه من «الجواهر العالية» كـ«العقول» و«النفوس» والكواكب والشمس والقمر، أو إلى «النفوس المُفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنّه يتّصل بذلك المعظَّم المستشفَع به. فإذا فاض على ذلك ما يفيض من جهة الرب فاض على هذا المستشفع من جهة شفيعه (ت، ر١، ١١٧، ٦)

جواهر عقلية

- النوع والجنس جواهر عقليّة (س، م، ١٠٠، ١١)

جواهر محسة

- الجواهرُ المُحَسَّة إذا أخذت كلّية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة، فهذه خاصّية بعض الجواهر وهي المُحَسَّة الجزئية (سي، ب، ٦٠، ٢١)

جواهر مفارقة

- الجواهر المفارقة لا إشارة إليها كانت جزئية أو كلّية (سي، ب، ٦٠، ٢١)

جواهر وفصول

- مما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها، فإنّ كل حَمْلٍ يكون منهما فهو إما أن يُحمَل على الأشخاص، وإما على الأنواع (أ، م، ١١، ٦)

جوهر

- الجوهر على طريق المثال كقولك: إنسان، فرس (أ، م، ٦، ٥)
- الجوهر الموصوف بأنه أوّل بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما، ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك: إنسان ما، وفرسٌ ما (أ، م، ٧، ٢)
- الجوهر ليس هو مما في موضوع (أ، م، ١٠، ١٦)
- إن ما هو في جوهر جوهرٌ ليس يقال أكثر ولا أقل. مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنسانًا فليس يكون إنسانًا أكثر ولا أقل، ولا إذا قيس بنفسه، ولا إذا قيس بغيره؛ فإنه ليس أحد من الناس إنسانًا بأكثر من إنسانٍ غيره، كما أن الأبيضَ أبيضُ بأكثر مما غيره أبيض، والخَيِّر خيرٌ بأكثر مما غيره خَيِّر (أ، م، ١٢، ١٨)
- أما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادات، مثال ذلك: «إنسانٌ ما»، فإن هذا الواحد هو بعينه يكون أبيضَ حينًا وأسودَ حينًا، وحارًا وباردًا، وطالحًا وصالحًا (أ، م، ١٣، ١٥)
- أما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد. وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها (أ، م، ١٥، ٣)
- الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر (أ، ب، ٣٢٣، ٧)
- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، ممّا تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه هو ذاك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذاك الشيء الذي هو ذاك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ٨)
- يبيّن الجوهر، عندما يفصل ويحدِّد، معنى ما هو موجود. وذلك أن ليس فعله كفعل الذي يبيّن من الأشياء المُقَرّ بها (أ، ب، ٤٢٢، ٦)
- ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما (أ، ج، ٦٤٤، ٦)
- إن الجوهر هو أيضًا جنس، وتحته: الجسم، وتحت الجسم: الجسم المتنفِّس، وتحت الجسم المتنفِّس: الحي، وتحت الحيّ: الحيّ الناطق (في، أ، ١٠٢٨، ١٥)
- كما أن الجوهر هو جنس الأجناس، لأنه في أعلى منزلة، إذ ليس قبله شيء - كذلك الإنسان، فإنه نوع فقط والنوعُ الأخير ونوع الأنواع كما قلنا، إذ هو نوع ليس دونه نوع ولا شيء من الأشياء التي يتهيّأ فيها أن تنقسم إلى أنواع، بل إنما دونه الأشخاص، فإن سقراط وألقيبيادس وفلاطن أشخاص (في، أ، ١٠٢٩، ٨)
- الكلياتُ ضربان: ضربٌ يُعرَف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يُعرَف من موضوع أصلاً شيئًا

خارجًا عن ذاته، وهي كلّي الجوهر، وضربٌ يَعرِّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرَ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّي العَرَض (ف، م، ٨٩، ٢)

- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعَرِّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعَرِّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضربٌ لا يُعَرِّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئًا خارجًا عن ذاته، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٦)

- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٧)

- الجوهرُ هو جنسٌ واحد عالٍ، وتحته أنواعٌ متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحتَ كل واحدٍ منها أشخاصه (ف، م، ٩٠، ١٠)

- الأجناسُ العالية كلّها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الجوهرُ... مثلُ السماء والكواكب والأرض وأجزائها والماء والحجارة وأصناف النبات وأصناف الحيوان وأعضاء كل حيوان منها (ف، م، ٩١، ١)

- إن الموجودَ يُقال على الجوهر أولاً ثم على كل واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧)

- الجوهر هو إذا بَطَلَ بَطَلَ العَرَض الذي قِوامه به (ف، ق، ١١٢، ١٠)

- إذا نُظِرَ فيه (الانسان) على طريق الجدل لزمَ فيه بوجهٍ ما أن تُوجدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتُها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)

- لا يمتنعُ من ان تجعلَ مطلوبات العَرَض جائزًا أن يكون في مقولة الجوهر (ف، ج، ٩٦، ١٥)

- ما يُعرِّف ما هو هذا المشار إليه، الجوهرُ على الإطلاق، كما يُسمّونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)

- معنى جوهرُ الشيء هو ذات الشيء وماهيّته وجزء ماهيّته، فالذي هو ذاتٌ في نفسه وليس هو ذاتًا لشيء أصلاً هو جوهر على الإطلاق، كما هو ذاتٌ على الإطلاق، من غير أن يُضافَ إلى شيء أو يُقيَّد بشيء (ف، ح، ٦٣، ٩)

- ما يُعرِّفُ ما هو هذا المشار إليه هو جوهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)

- الجوهرُ على الإطلاق هو الذي ليس في موضوع، والعَرَضُ معناه هو الذي في موضوع (ف، ح، ٩٣، ٢٠)

- المحمولاتُ على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ٩٧، ١٦)

- الجوهرُ عند الجمهور يُقالُ على الأشياء المعدنيّة والحجاريّة التي هي عندهم بالوضع والاعتبار نفيسة، وهي التي يتباهون في اقتنائها ويغالون في أثمانها (ف، ح، ٩٧، ٢٠)

- يستعملون (الجمهور) اسم الجوهر في مثل قولنا «زيد جيّدُ الجوهر»، ويعنون به جيّد الجنس وجيّد الآباء وجيّد الأمّهات (ف، ح، ٩٨، ١٠)

- الجوهرُ يعنون به الأمّة والشعب والقبيلة التي منهم آباؤه وأمّهاته (ف، ح، ٩٨، ١١)
- «فلانٌ جيّد الجوهر»، يعنون به جيّد الفطرة التي بها يفعل الأفعال الخلقيّة أو الصناعيّة، وبالجملة الأفعال الإراديّة (ف، ح، ٩٩، ٥)
- الفطرةُ التي كان الناس يعنون بقولهم «الجوهر» إنّما هي ماهيّةُ الإنسان، وهي التي بها الإنسانُ إنسانٌ بالفعل (ف، ح، ٩٩، ١٩)
- المعاني التي يُقالُ عليها الجوهرُ عند الجمهور. وهي كلّها تنحصر في شيئين، أحدهما الحجارة التي في غاية النفاسة عندهم، والثاني ماهيّة الشيء وما به ماهيّته وقِوامُ ذاته وما به قِوامُ ذاته إمّا مادته وإمّا صورته وإمّا هما معًا (ف، ح، ١٠٠، ١٣)
- في الفلسفةِ فإنّ الجوهرَ يُقالُ على المشار إليه هو لا في موضوعٍ أصلاً. ويُقال على كلّ محمولٍ عَرَّفَ ما هو هذا المشار إليه من نوع أو جنس أو فصل، وعلى ما عَرَّفَ ماهيّة نوع من أنواع هذا المشار إليه وما به ماهيّته وقِوامه (ف، ح، ١٠٠، ١٧)
- «الحدُّ» يُعرِّفُ جوهر الشيء، ويدلّ «قِوام» على جوهر الشيء (ف، ح، ١٠١، ٣)
- يعنون (المتفلسفون) بالجوهر ههنا الأشياء التي بالتئام بعضِها إلى بعض تحصل ذات الشيء، وهي التي إذا عُقِلَت يكون قد عُقِلَ الشيءُ نفسه ملخّصًا بأجزائه التي بها قِوام ذاته أو ملخّصًا بالأشياء التي بها قِوام ذاته (ف، ح، ١٠١، ٤)
- باقي المقولات محتاجةٌ في أن تحصلَ لها ماهيّتها إلى هذه المقولة (الجوهر)، فإنّ ماهيّة كلّ واحدة منها لا بدّ أن يكون فيها شيءٌ ممّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤)
- تكون هذه المقولة (الجوهر) هي بالإضافة إلى باقيها مستغنيةً عنها وباقيها مفتقر إليها فهي لذلك أكملُ وأوثقُ وجودًا وأنفسُ وجودًا بالإضافة إلى باقيها وأنّه ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كنسبة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)
- المعنى الذي تُسمّي الفلاسفة جوهرًا على الإطلاق إنّما نُقل إليه اسم الجوهر عن الذي يُسمّيه الجمهور جوهرًا على الإطلاق (ف، ح، ١٠٢، ١٤)
- يلحقُ الكلّيّات التي تُعرِّف من مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع أن يُقالَ لها جواهر من جهتين، من جهة أنّها جواهر على الإطلاق ومن جهة أنّها جواهر مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع (ف، ح، ١٠٢، ١٨)
- الشيء الذي يظنّه ظانّ أنّه هو صورة شيء والذي يظنُّه مادّته، فإيّاه يُسمّي الجوهر، أو يجعله أحرى أن يكون جوهرًا من المشار إليه أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)
- إذا كان المشارُ إليه الذي لا في موضوع أحرى أن يكون جوهرًا بالإطلاق لا جوهرًا بالإضافة إلى ما يُعرِّف فيه ما هو، إذا كان لا يُحمَل ولا على موضوع وإذا كان ليس جوهرًا لشيء آخر، وكان كلّ ما سواه يُحمَل عليه إمّا حملاً على موضوع وإمّا حملاً في موضوع، وكان هذا الموضوعَ الأخير الذي للمقولات كلّها ولا موضوع له، كان الذي هو لا على موضوع ولا هو موضوع لشيء أصلاً بوجه من الوجوه أحرى أن يكون جوهرًا، إذ كان أكملُ وجودًا وأوثق (ف، ح، ١٠٤، ١٩)
- صار ما يُقال عليه الجوهر في الفلسفة ضربين، أحدُهما الموضوع الأخير الذي ليس له موضوع

أصلاً، والثاني ماهيّة الشيء أيّ شيء اتّفق ممّا له ماهيّة (ف، ح، ١٠٥، ٨)

- الجوهر على ثلاثة أنحاء: أحدها ما ليس له موضوع من المقولات أصلاً ولا هو موضوع لشيء منها - اللّهمّ إلاّ أن يكونَ لإضافة ما، فإنّه ليس يُعرَّف شيء أصلاً أن يوصف بنوع منها. الثاني ما ليس به موضوع من المقولات أصلاً وهو موضوع لجميعها. الثالث ماهيّة أيّ شيء اتّفق ممّا له ماهيّة من أنواع المقولات، وأجزاء ماهيّته (ف، ح، ١٠٥، ١٣)

- المشار إليه الذي في موضوع ليس يُقالُ إنّه جوهر أصلاً لا بإطلاق ولا بإضافة (ف، ح، ١٠٦، ١٠)

- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنّه «جوهر لذلك الشيء» الذي إذا عُقِلَ المحمولُ يكون قد عُقِلَ و «معرِّف بجوهره»، و «ليس بجوهر لذلك الشيء» الذي ليس يُحمَلُ عليه من طريق ما هو ولا معرِّفًا بجوهره بل عَرَضًا له (ف، ح، ١٧٦، ١٨)

- ما كان إنّما يُحمَل أبدًا على أيّ شيء ما يُحمَل ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحمَل على شيء أصلاً إلاّ بما هو، فإنّ ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كلّ جهة، فهو جوهرُ كلّ شيء حُمِلَ عليه ومعرِّف بجوهر كلّ ما يُحمَلُ عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلاّ أنّه جوهر لكلّ ما يُحمَلُ عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢٣)

- ليس يُعنى بالجوهر ههنا شيء غير المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمولُ يكون قد عُقِلَ الشيءُ نفسه (ف، ح، ١٧٧، ٥)

- إن كان قد يُوجدُ شيءٌ محمول على أمر ما لا بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَل على أمر آخر بجهة ما هو أصلاً بل كان حَمْله أبدًا على أيّ شيء ما حُمِلَ هو حَمْلٌ لا بطريق ما هو، كان هو العَرَض على الإطلاق، وهو مقابل بالكلّيّة لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ١٠)

- ما كان يُحمَلُ بجهتين على موضوعين مختلفين فهو جوهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَضٌ للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)

- إن كنّا نعني بالجوهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتًا لكن ليس بذات لغيره بل ذاتًا لنفسه، كان جوهرًا بنفسه وكان هو الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)

- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّيّاته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائرَ المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيّات أو لم تكن كلّيّات والمحمولات على كلّيّات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنّها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٦)

- ربّما سُمّي وجودُ الشيء إنّيّته، ويُسمّى ذاتُ الشيء إنّيّته. وكذلك أيضًا جوهر الشيء يُسمّى إنّيّته. فإنّا كثيرًا ما نستعمل قولنا إنّيّة الشيء بدل قولنا جوهر الشيء، فنرى أنّه لا فرق بين أن نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنّيّته (ف، أ، ٤٥، ٨)

- إذا أراد أحد أن يحدّ أو يرسم، وبالجملة أن يأتي بقول الجوهر، أي اللفظ المفصّل الدالّ على معنى الذات فيها كلها (الأمور المختلفة المتكثرة) كان رسمًا أو حدًّا، فإن القول أعمّ من كل واحد منهما، وحدُّه واحد فيها من كل

وجه؛ أي يكون واحدًا بالمعنى، وواحدًا بالإستحقاق، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى، والتقدّم والتأخر، والشدّة والضعف (س، م، ٩، ٩)

- ما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسمّيه الجوهر (س، م، ٢٣، ٣)

- إنّا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتّة أي حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتّة لا كجزء منه وجودًا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته إيّاه وهو قائم وحده (س، م، ٤٦، ٩)

- إذا لم يكن الشيء في كذا كائنًا في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائنًا في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنّه في موضوع، بل على أنّه في المركّب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ٤٩، ٩)

- في مقولة الجوهر: فزعم قوم أنّ لفظة الجوهر، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها، أمكن أن تقال على التواطؤ والقول الجنسي. وأمّا على معنى أعمّ من الجسم، فإنّما تقع بالإتفاق أو التشكيك وقوع الموجود. وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهريّة من المركّب والمفارق الذي هو سبب وجودهما؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك؛ وأنّ المبادىء لا تقع مع ذوات المبادىء في مقولةٍ واحدةٍ. ومع ذلك فقد إعترفوا بأنّ كونها موجودة لا في موضوع أمر تشترك فيه جميعها، وإن كان الموجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض (س، م، ٩١، ٧)

- الجوهر إمّا بسيط وإمّا مركّب؛ أعني من الأشياء التي منها تركّب الجوهر، أعني المادّة والصورة (س، م، ٩٤، ٥)

- نعني بالجوهر الشيء الذي حقّ وجود الماهيّة الخاصيّة له في الأعيان أن يكون لا في موضوع، وجب أن تكون هذه الماهيّة، كالإنسان مثلاً، لحقيقتها جوهرًا (س، م، ٩٤، ١٣)

- المعقول الكلّي أيضًا جوهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهيّة حقّها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنّه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربّما شُكّك في أمره فَظُنّ أنه علم وعرض؛ بل كونه علمًا أمر عرض لماهيّته؛ وهو العرض؛ وأمّا ماهيّته فماهيّة الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهيّته جوهر (س، م، ٩٥، ١)

- الجسم الذي يُحمل عليه هو الذي إذا إعتبر بذاته كان جوهرًا كيف كان، ولو كان مركّبًا من ألف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق (س، ب، ٥٢، ٥)

- الجوهر، . . . إنّه الموجود لا في موضوع (س، ب، ١٠٣، ١)

- الجوهر وهو ما وجوده ليس في موضوع. وذلك كالأجسام، ومعنى ذلك أنّه الشيء الذي إذا وجد كان وجوده لا في موضوع (مر، ت، ٢٩، ١٤)

- الجوهر هو موجود من غير اعتبار كونه في الزّمان أو المكان، بل هذا الكون هو حالة توجد في الجسم، كالسواد الموجود له؛ ووجود هذا الكون له غير حقيقة الكون، لأن الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ٣)

- كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمسِ ويسمّي (أرسطو) هذه المقولة متى (مر، ت، ٣٣، ١٣)
- الجوهر جنس الأجناس إذ ليس شيء أعمّ منه إلا الوجود وهو عرضي وليس بذاتي، والجنس عبارة عن الذاتي الأعمّ، ثم ينقسم إلى الجسم وغير الجسم، والجسم ينقسم إلى النامي وغير النامي (غ، م، ١٤، ١٥)
- الجوهر: إسم مشترك: يُقال (جوهر) لذات كل، كـ(الإنسان) أو كـ(البياض) فيُقالُ: جوهر البياض وذاته. ويقال (جوهر) لكل موجود، وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخر تقارنها، حتى يكون بالفعل. وهو معنى قولهم: الجوهر قائمٌ بنفسه (غ، ع، ٣٠٠، ١٧)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)
- الموجود ينقسمُ بنوع من القسمة إلى: الجوهر والعَرَض (غ، ع، ٣١٣، ١٠)
- الجوهر على إصطلاح المتكلمين عبارة عمّا ليس في محل (غ، ع، ٣١٤، ١٠)
- الجوهر ينقسمُ: إلى ما ليس في الموضوع، ولا يُمكنُ أن يكونَ محمولاً. وإلى ما ليس في موضوع، ويُمكنُ حملُه على موضوع (غ، ع، ٣١٤، ١٥)
- الجوهر يُقالُ جوهر لذات كل شيء كالإنسان، ويُقالُ جوهر لكل موجود وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخرى تقارنها حتى يكون بالفعل، وهو معنى قولهم الجوهر قائم بنفسه (غ، ع، ٣٥٥، ١٠)
- الجنس الأعمّ عندنا هو الجوهر (غ، ح، ٩٦، ٢)
- الجوهر هو الموجود لا في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٦)
- الجوهر منه جزئي كزيد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجَمَل، ومنه كلّي كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٥٤، ١٧)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- الجوهر إما بسيط وإما مركب، والبسيط هو الفرد الذي لا يتركّب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه. والمركّب ما يتركّب من أشياء هي أيضًا جواهر (سي، ب، ٥٨، ١)
- الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع، بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الأعيان أن يكون لا في موضوع وكانت جوهريته لحقيقته وماهيته، وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التي تلحقه، والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهيته الإنسانية (سي، ب، ٥٨، ٢٢)
- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والعَرَض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدّم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٥)
- الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص، فإن المشتدّ يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها، واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيرًا يسيرًا متوجهًا إلى أخرى يكتسبها يسيرًا

يسيرًا، وهذا لا يكون إلّا بين ضدّين، ولا تضادّ في الجوهر (سي، ب، ٦٠، ٧)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٤)
- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرًا يسيرًا (سي، ب، ٧٣، ٢٤)
- جزء الجوهر يوجب رفعُه رفعَ الجوهر، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر (سي، ب، ١٤٠، ١٧)
- الجوهر بالجملة سَوَاء كان عامًا أو شخصًا هو الذي ليس في موضوع أصلاً (ش، م، ٨، ٣)
- (من الموجودات) ما ليس يُحْمَل على موضوع أصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المُشَار إليه (ش، م، ٩، ١)
- ينفصل كلّي الجوهر من شخصه بأن كلّيه يُقال على موضوع وشخصه لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- الجوهر على طريق المثال هو مثل إنسان وفرس (ش، م، ١٠، ١٧)
- الذي يعمّ كل جوهر شخصًا كان أو كليًا إنه ليس يوجد في موضوع (ش، م، ٢١، ٤)
- مما يخصّ مقولة الجوهر أنه لا مضاد لها... لكن هذه الخاصّة قد يُشارِكها فيها غيرها من المقولات (ش، م، ٢٣، ١١)
- مما يخصّ الجوهر أنه لا يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٢٣، ١٨)
- من خواصّ الكَلِم... ألاّ يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر (ش، م، ٢٧، ١٧)
- ليس من الجوهر شيء يُحدّ من المضاف (ش، م، ٣٦، ١٦)
- الذي بالذات... هو المقول على أشخاص الجوهر (ش، ب، ٣٨١، ٢٥)
- ... ما ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء... قيل في رسم الجوهر (ش، ب، ٣٨٢، ١)
- فصل الجوهر جوهر (ش، ج، ٦٠٧، ٣)
- إنّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَضَ (ط، ش، ١٩٤، ١)
- أن يقال: إنّ «الجوهر» مركّب من أعراض؛ أو مركّب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حسّاس»، والآخر «نام»، والآخر «متحرّك بالإرادة»؛ وإنّ هذا الإنسان المعيّن فيه جواهر متعدّدة بتعدّد هذه الأسماء؛ وإنّ الجوهر الذي هو «الحسّاس» ليس هو الذي هو «متحرّكًا بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «ناطق» ولا «الناطق» هو «الحسّاس»؛ فهذا ممّا يعلم فساده بعد تصوّره بالصورة (ت، ر٢، ٦٤، ١١)

جوهر اول

- الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع (أ، م، ١٠، ٦)
- المشارُ إليه الذي لا في موضوع «الجوهر الأوّل» وكلّيّاته «الجواهر الثواني»، إذ كانت تلك هي الموجودة خارج النفس وهذه إنّما

تحصلُ في النفس بعد تلك (ف، ح، ١٠٢، ٧)

جوهر جزئي

- الجوهر الجزئي فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع. أما أنه ليس موجودًا في موضوع فلجوهريته، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلأن الموضوع الذي يُقال هو عليه إما أن يكون كلّيًا أو جزئيًا، ولا يجوز أن يكون كلّيًا لأن الكلّي هو ما يشترك في معناه كثيرون (سي، ب، ٥٤، ٢٣)

جوهر عام

- الموجودات منها ما يُحمَل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجواهر العام (ش، م، ٨، ٩)

جوهر كلي

- الجوهر الكلّي (...) قِوامه بالشخصيّات؛ إذ لولاها لم تكن الكليّات موجودة؛ فالشخص في الرتبة متقدّم عليه، لكن الشخص في صيرورته معقولاً يفتقرُ إلى الكلّي، ولا يفتقر في الوجود إليه (غ، ع، ٣١٥، ٢٥)
- الجوهر الكلّي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع. أما كونه مقولاً على موضوع فلكلّيته، وأما أنه ليس في موضوع فلجوهريته (سي، ب، ٥٤، ١٩)

جوهر وكيف

- الجوهر والكيف ليس يوجد فيهما معنى التساوي (ز، ق، ١٨٣، ٢٠)

جوهري

- إذا كان العرض في شيء لا لا كجزء بل كجزء، وهو مقوّم له، فهو جوهريّ فيه وليس جوهرًا (س، م، ٥٠، ١٠)

جوهري ذاتي

- معنى الجوهريّ الذاتيّ؛ فإنّ ذات كل شيء، كان عرضًا أو جوهرًا، فقد يُسمّى جوهرًا؛ فيكون لفظ الجوهر الذي نسب إليه الجوهريّ ليس يدلّ على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوبًا إلى ذلك الجوهر؛ بل يدلّ على الذات فيكون الجوهريّ مكانَ الذاتيّ (س، م، ٥٠، ١٢)

جوهرية

- معنى الجوهريّة هو أنّه ليس في شيء من الأشياء البتّة كائنًا في موضوع، لا أنّه ليس في شيء كذا كائنًا في موضوع (س، م، ٤٩، ٦)
- إنّ الجوهريّة لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنّه في نفسه كذلك (س، م، ٤٩، ١٣)
- إنّ الجوهريّة هي الماهيّة التي من شأنها، إذا وجدت، أن لا تحتاج إلى موضوع (س، م، ٩٨، ١)
- النوع أحق بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ١٢)

ح

حاد

- الحاد ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعَرَضية (غ، ح، ٩٤، ٣)
- إن الحادّ ينبغي أن يكونَ بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية (غ، ص، ١٣، ٧)

حادث

- الحادث بحسب الزمان: هو الذي لزمان وجوده إبتداء. وبحسب الذات: هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة (غ، ع، ٣٣٤، ١٥)

حال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حالٌ للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٤)
- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في المتنفس بما هو متنفس (ف، م، ٩٩، ٩)
- وأما الهيئات التي للمُتنفّس بما هو مُتنفّس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حالٍ، ولم تُسَمّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)
- إنّ الكيفيّات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيِّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الإنتقال، فيسمّى حالاً (س، م، ١٨١، ٨)
- إنّ الفرق بين الملَكة والحال أنّ هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحركًا (س، م، ١٨٣، ٢)
- الحال هي كيفيّةٌ سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)
- المتكلمون يُسمّون اللونية حالاً، لأن مُنكِر الحال إذا ذكرَ الجنسَ واقتصرَ بَطُلَ عليه الحدّ وإن زاد شيئًا للإحتراز فيُقال له إن الزيادة عين الأول أو غيره. فإن كان عينه فهو تكرار فاطرحه وإن كان غيره فقد إعترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

حال الامور

- إنّ حال الأمور على أربعة أوجه: إمّا ثابتة بأعيانها، وإمّا ثابتة في هموم القلب، وإمّا في الكلام، وإمّا في الكتاب. فإثنان من هذه الأسماء الأربعة متفقان، وإثنان مختلفان. فالمتفقان الأعيان والهموم، فإنّه ليست السماء بفارس بغير السّماء بالرّوم، ولا الأرض بغير الأرض ولا ما سوى ذلك من أعيان الأشياء. وكذلك الهموم فليس المعروف عند الرّوم أنّه فرس يظنون بفارس حمارًا، ولا الذي يعرفه هؤلاء قمرًا يظنون عند الآخرين شمسًا. والمختلفان الكلام والكتاب. فإنّ كلام فارس مخالف لكلام الرّوم، وكذلك كتابهم مخالف لكتابهم (ق، م، ٢٥، ٤)

حال الوجود

- موضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود، بل حال الوجود؛ وذلك أنّ الشيء كونه موجودًا للموضوع غير كونه له دائمًا، وأكثريًا أو أقليًا؛ وغير كونه له كله أو لبعضه، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا. وليس إذا سلم وجود؛ فقد سلم من كل وجه (س، ج، ١٢٧، ٥)

حالة الاكثرية

- إذا سئل عن الذي أصفر للوجل، أنّه كيف هو في هذه الحال، فقيل أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذبًا؛ وإذا سئل عنه، أنّه كيف هو مطلقًا، فلا يجاب في العادة بأنّه أصفر إذا كان محمار الخلقة. والسبب في ذلك أنّ المجيب يستشعر أنّ السائل يسأله، أنّه كيف هو في طبعه الصحيحة، وفي حالة الأكثرية، ويكون عنده أنّ السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقًا أيضًا، أنّه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إستثمار، أو كان السؤال يوهم المجيب أنّه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ١٩٩، ٧)

حاوي

- إنّ الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويَفْضُل عليه (س، د، ٩٣، ١٦)

حجة

- إن كان إنما استدعى الحجة لينتقل أبدًا على طريق التحليل بالعكس إلى الحجة وإلى حجة الحجة، عسى أن يعثرَ في طريقة على شيء يُبطلُ به على المجيب أو ليوهم بكثرة الانتقال وبالمطاولة أنه يتكلّم في الوضع بما يُبطله، أو يطولُ ليتقضّى الزمانُ وينصرمُ المجلس. فهو إما مُغالط وإما هازل (ف، ج، ٥٦، ٩)

- أن المجيب إذا أتى بالحجة التي تثبت الوضع وضعوا بإزائها مقدمات مضادة لمقدمات الحجة التي جاء بها المجيب، وأنتجوا عنها ضد الوضع، وطالبوا المجيب بالفرق بينهما (ف، ج، ٥٧، ٥)

- إن كانت المعارضةُ بشبيه تأليف الحجة وكان يُنتجُ مقابل ما تُنتجُه الحجة التي تُثْبتُ الوضع أمكن أن يجعلَ مبطلاً لشكل القول الذي جعله المجيب حجة (ف، ج، ٥٨، ١)

- أمّا الشيء الذي يترتب أولاً معلومًا، ثم يُعْلم به غيره على سبيل التصديق، فإنّ ذلك الشيء يُسمّى - كيف كان - حجّة (س، د، ١٨، ٨)

- يُسمّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب [حجّة]: فمنها [قياس]. ومنها [إستقراء] ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١٨٥، ١)

- من عادتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٣)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- يُنالُ التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٢)
- المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدّي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
- الحجة هي قول مؤلّف من أقوال يقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٦)
- القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين، فيُقال للأفكار المؤلّفة في النفس تأليفًا مؤدّيًا إلى التصديق بشيء آخر، وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر، فمادة أحدهما إذن المعاني المعقولة، ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة (سي، ب، ٢١٩، ٢)
- كل حجة فهي إنّما تتألف عن قضايا، وتتجه إلى مطلوب يستحصل بها. ولا يصح أن تكون كل قضيّة مطلوبة بحجة، وإلاّ لتسلسل أو دار؛ فلا بد من الإنتهاء إلى قضايا ليس من شأنها أن تكون مطلوبة؛ بل هي المبادىء للمطالب. وهي التي يرجع فيها إلى القبول والتسليم مما عددناه في النهج المتقدم قبولاً (ط، ش، ٤١٥، ٣)
- كل حجّة، فإنّما هي حجّة بالقياس إلى شيء هو كذلك (ط، ش، ٤١٦، ١٩)
- حجّة الله برسله قامت بالتمكّن من العلم. فليس من شرط حجّة الله تعالى علمُ المدعوّين بها (تت، ر١، ١١٣، ٦)
- الموصل إلى التصديقات يسمّى حجّة كالقياس والإستقراء والتمثيل (ض، س، ٢٤، ١١)
- لا يتوصّل إلى التصديق إلاّ بالحجّة وهي البراهين (ض، س، ٢٦، ٢٧)

حجة جدلية

- الحجة الجدليّة هي أعمّ من القياس الجدليّ؛ فإنّها قياسيّة وإستقرائيّة، وليس واحدة منهما هو صناعة الجدل، بل فعل من أفعال صناعة الجدل (س، ج، ٢٥، ٣)

حجج

- قد تكون الحجج كاذبة، والشيءُ في نفسه صحيح أو يكون مطلوبًا موقوف الأمر، وهل في بطلان تلك الحجة أكثر من أن يبقى ذلك الشيء بلا حجة، فيعود إلى ما كان عليه قبل أن يُصادف قياسه (ف، ج، ٥٦، ٥)
- تركيب المفردات أوّلاً في أمور هي قضايا، ثم تُركَّب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٩٦، ٤)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإنْ لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٦، ٢٠)
- ما يكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٥)

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٤)
- الحجج لا بد لها من أجزاء تتركّب منها وهي القضايا وهو مرادنا أيضًا بمباديها (و، م، ٣٤، ٣)
- قدّموا التعريفات على الحجج لأن المفاد بالتعريفات هي التصورات والمفاد بالحجج هي التصديقات والتصورات سابقة على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

حجج خطبية

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة - وهذا هو الإستقراء - وإما بالأنثوميما أي القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ، ب، ٣١٠، ١)
- إنّ الحجج الخطبيّة إمّا ضمائر حذفت فيها الكبريات، فإذا ردّت عادت إلى شكل من الأشكال؛ وإمّا مثالات مظنونة الصدق غير معتقديّة، أو مظنونة الإنتاج في التأليف غير معتقديّة، سواء كانت صادقة أو كاذبة، ولكنها معدة نحو إلزام خصم منازع، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين أو مكاتبين؛ وأكثرها في الأمور الجزئيّة (س، ق، ٥٥٥، ٧)

حد

- الذي نسمّيه الحدّ هو ما إليه تنحلّ المقدّمة، وذلك كالمقول. والذي يقال عليه المقول إما بزيادة ولا توجد، أو بانقسام يوجد ولا يوجد (أ، ق، ١٠٧، ٣)
- أثبتنا أننا إذا قنعنا بأن نضعَ حدًّا واحدًا، أنه لا عندما توضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوّلين متى أردنا أن نقيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٤)
- الحدّ قد نظنّ أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلّي وموجب (أ، ب، ٤١٢، ٢)
- الحدّ مبني ومُعَرِّف كجوهر الشيء (أ، ب، ٤١٢، ١٣)
- الحدّ لما هو الشيء وللجوهر (أ، ب، ٤١٣، ١١)
- الحدّ يعرِّف ما هو الشيء (أ، ب، ٤١٤، ٣)
- لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضًا لكل ما له برهان يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٤، ١٠)
- لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضًا أحدهما أيّهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرتَّبة تحتهما، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)
- الحدّ لا يكون قياسًا (أ، ب، ٤٢٠، ٣)
- الحدّ والبرهان يدلاّن على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)
- ليس الحدّ والقياس شيئًا واحدًا بعينه، ولا أيضًا القياس والحدّ لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٢٤، ١٣)
- الحدّ بما يقال إنه قول ما هو، فمن البيّن أن أخْذَ ذلك هو أن يُقالَ على ماذا يدلّ الإسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الإسم (أ، ب، ٤٢٩، ٦)
- قد يوجد حدّ آخر وهو قول يعرِّف: لمَ هو الشي؟ فذلك المُتَقَدِّم قد يدلّ دلالة، فأما بيانًا فلا يبيّن. وهذا الآخر فمن البيِّن أنه كالبرهان

على ما هو، وإنما يخالف البرهان بالوضع (أ، ب، ٤٢٩، ١٤)

- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٧)
- في إثبات الحدّ بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتّب في هذه أيّما هو الأوّل والثاني وأن جميعها هي هذه (أ، ب، ٤٤٨، ٤)
- ينبغي أن يبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحدًا بعينه، ويكون البحث إلى أن ينتهي إلى قول واحد، وذلك أن هذا هو حدّ الأمر (أ، ب، ٤٥٠، ٣)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء. وقد يوصف أيضًا بأنه قولٌ مكانَ إسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء التي يستدل عليها بقول. فأما الذين يجعلون الصفة بالإسم كيفما كان فمن البيّن أنهم ليس يوفّون تحديد المعنى، لأن كل تحديد فهو قول ما (أ، ج، ٤٧٤، ١٦)
- لما كان الحدّ إنما يوفّي لمكان المعرفة بالأمر المحدود، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أي شيء إتفق، لكن من أشياء هي أقدم وأعرَف، كما هو في البراهين، لأن بهذا الوجه يجري أمر كل تعليم وتعلّم، كان من الظاهر أن ما لم يَحُدّ بما يجري هذا المجرى لم يَحُدّ (أ، ج، ٦٣٢، ٦)
- من البيّن أن الذي يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حُدّ أيضًا بأفضل ما يكون (أ، ج، ٦٣٢، ١١)
- الحدّ لذلك عند كل واحدٍ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يُعمل الحدّ من الأشياء التي هي أعرف عند كل واحد (أ، ج، ٦٣٤، ١٠)
- الحدّ إنما يراد لمكان المعرفة (أ، ج، ٦٦٢، ٢)
- من شأن الحدّ الموفّي أن يكون خاصّيًا للشيء المحدود (أ، ج، ٦٨٦، ٤)
- الحدّ الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حدّ الإنسان وحدّ إنسانٍ واحد فقط (أ، س، ٨٠٧، ٢)
- الحدّ جامع لما تعرفه التحصيل، وحاجز بينه وبين غيره، ويحيط بها إحاطة يمنعه من أن يدخل فيه شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه، مثل حدود الأرضين والدور التي يحدّ بها كل امرء أرضه وداره (ق، م، ١، ١١)
- الحدّ في صنعة الأمور، هو الكلام الجامع الوجيز المحيط. كقول القائل في حدّ الأنس: الإنسان حيّ ناطق مائت (ق، م، ١، ١٤)
- الحدّ إسمٌ بُني على أحرف معلومة. ثم هو بعد ذلك كلام صار لذلك الإسم تفسيرًا (ق، م، ٢، ٦)
- من صفة الحدّ أن الزيادة فيه نقصان، والنقصان فيه زيادة. وذلك أنّا إذا قلنا في حدّ الإنسان: إنه حيّ ناطق ميّت، فلو زدنا في هذا الحدّ، فقلنا: حيّ ناطق ميّت كاتب؛ لكنّا قد نقصنا من الحدّ، فلم يُحِطْ إلاّ كلّ كاتب من الناس. ولو نقصنا من الحدّ فقلنا: حيّ ميّت؛ لزاد ذلك في الحدّ، حتى يجاوز الناس إلى البهائم والطير وسائر الحيوان، فكلّها حيّ ميّت (ق، م، ٢، ١٢)
- محنة الحدّ التي بها يُعرف صحّته أن يدور منقلبًا

على نفسه، ولذلك يفعل النسبة الخالصة. فقد قيل في حدّ الإنسان: هو حيّ ناطق ميّت، فإذا امتحن الحدّ، فالإنسان هو حيّ ناطق ميّت؛ امتحن بالإنقلاب، فقيل: كل حيّ ناطق ميّت إنسان، قلب ذلك فقيل: كل إنسان حيّ ناطق ميت، لاستقام (ق، م، ٧، ١٠)

- الحدّ مقال وجيز دالّ على ذات الشيء المحدود (به، ح، ١٠٢، ٢)

- قوام الحدّ من أربعة أشياء: أحدها من الجنس والفصول المنشئة للصور، وهو تامّ، كالإنسان حيّ، وهو جنس يعمّ الناطق وغير الناطق والمائت وغير المائت. والثاني من عنصر الشيء، كقولنا في الطبّ إنه معافاة أجساد الأنس. والثالث من غايته، كقولنا في الطبّ: إنه إفادة الأجساد الصحة. والرابع العنصر والتمام جميعًا، وهو كامل، كقولنا فيه أيضًا: إنه معافاة أجساد الأنس ليفيدها الصحة (به، ح، ١٠٢، ٥)

- الحدُّ مع جميع تلك الأشياء (الرسم والنوع والاسم) يدلُّ على جوهر الشيء وعلى كل ما به قِوامُ الشيء (ف، د، ٦٢، ٨)

- الحدُّ قولٌ تركيبه تركيبُ تقييد يَشرحُ المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قِوامُ ذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٥)

- الجزءُ الأول من حدّ كل نوع هو جنسُه والجزء الثاني منه هو فصلُه، وهو المُتمِّمُ لحدِّه، وهو المقوّم له، إذ كان يُعرِّفه بما يخصُّه في جوهره (ف، د، ٨٠، ١٣)

- إن كان ذلك الحدّ أعمّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسّطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فَنَقرُنُ به أيضًا حرفَ أي فيُجابُ عنه بفصلٍ يَرْدِفُ هذا الجنس الثالث. ولا نزال نجري على هذا الترتيب إلى أن يكونَ المجتمعُ من الفصل الذي يُجاب به الآن ومن جميع ما تقدَّمَ مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٨١، ٢٠)

- الحدُّ يؤلَّفُ من جنسٍ وفصلٍ، كقولنا في الإنسان إنه حيوانٌ ناطق (ف، د، ٨٥، ١٣)

- إذا اتفق في حد ما أن يكونَ فيه جنسٌ وفصولٌ أكثر من واحد كما في حدِ الحيوان، إنه جسم متغذٍ حسّاس. فينبغي أن تعلمَ أن الفصلَ المقوِّمَ لذلك النوع هو الفصلُ الأخير (ف، د، ٨٥، ١٤)

- القولُ الذي ليس بحدٍّ ولا رسمٍ قد يُؤلَّف من نوعٍ وعَرَضٍ، كقولنا في زيد إنهُ إنسان أبيض، وقد يُؤلَّف من أعراضٍ كقولنا في زيد إنه كاتب مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)

- الحدّ مساوٍ للمحدود في الحملِ، كقولنا كلُّ إنسان حيوانٌ ناطق وكل حيوان ناطق انسان (ف، د، ٨٦، ١٩)

- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظُر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفَناه في الشكل الأول بأن نعكسَ المحمولَ على حدِّه، فيلزمُ عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع ألّفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)

- الأعراض الذاتيّة، فمنها ما هو محمولٌ أوّل، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائمًا خاصّ بالموضوع من الذاتيّة فالحدّ، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)

- إنّ الشيء يُؤخذ في حدّ الشيء على جهات، منها على مثال ما يُؤخذ الحيوان في حدّ الانسان، ومنها على مثال ما يُؤخذ الناطقُ في

حدّ الانسان، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ الانسان في حدّ الضحّاك، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ العدد في حدّ الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)

- الذي أجزاؤه (الحدّ) أقدم من المحدود هو الذي يُفهِمُ ذات الشيء مفصّلاً بالتي هي وجود ذلك الشيء بالذات لا بالعَرَض (ف، ب، ٤٦، ٨)

- (الحدّ) الذي يُفهِمُ الشيءَ مفصّلاً بالتي بها وجوده وهي في الشيء يقع عليه اسم الحدّ أكثر ممّا يقعُ على ما أجزاؤه خارجة عن الشيء (ف، ب، ٤٦، ١٢)

- أقدمُ أجزاء الحدّ مرتبة من القول أشدّ تأخرًا. والمتأخّر من أجزائه ينبغي أن يكون الأقدم؛ فالأقدمُ في الترتيب (ف، ب، ٤٦، ١٦)

- الأقدم من أجزاء الحدّ قد يُمكن أن يبرهنَ به المتأخر، إمّا وجوده للمحدود وإما وجوده على الاطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)

- أجزاء الحدّ التامة منها ما يدلُّ عليه لفظ مركّب، ومنها ما يدلُّ عليه لفظ مفرد، ومنها ما يدلّ عليه قول (ف، ب، ٤٦، ٢١)

- أمّا ما يدلّ عليه لفظ مركّب (من اجزاء الحد)، فإنما يمكن أن يُبرهنَ وجودُه للمحدود بالأجزاء الأُخر، وإن كانت هذه الأجزاء الأُخر، فيها أيضًا ما يُمكن أن يحملَ بعضها على بعض، أمكن أن يُبرهنَ وجودُ أحد جزئيه للآخر ببرهان حملي، ويُجعل الحدّ الأوسط فيه الجزء الآخر (ف، ب، ٤٦، ٢٢)

- أجزاءُ الحدّ التامّة التي تدلُّ على كلّ واحد منها بقول، منها ما هو أعمّ من المحدود ومنها ما كل جزء منه مساوٍ للمحدود (ف، ب، ٤٧، ٦)

- أجزاء الحدّ التامّة التي يُدلّ عليها بقول، فالمساويات للمحدود قد يُمكن أن يُؤخذ كلُّ واحد منها على انفراده حدًّا للمحدود. فالمتأخرُ من هذين الجزئين يُسمّى الحدّ الذي هو نتيجة برهان، والأقدم منهما يُسمّي الحدّ الذي هو مبدأ برهان. ومجموعهما يسمّى الحدّ الذي هو برهان متغيّر في الوضع (ف، ب، ٤٧، ٧)

- متى اتفق في شيء واحد ان اجتمع في حدّه جزء دالّ على غايته وجزء يدلّ على ما فيه الشيء، إن الذي يدلُّ على الغاية هو مبدأُ برهان في ذلك الحدّ، والجزءُ الآخر هو نتيجةُ برهان (ف، ب، ٤٨، ٣)

- الموضوع في الحدّ مكان الجنس، إمّا أن لا يكون جنسًا أصلاً، بل اسمًا مشتركًا أو مشكّكًا، أو أن يُقال فيه إنه جنس بنحو آخر غير النحو الذي يُقال في الحيوان إنه جنس للانسان (ف، ب، ٤٩، ٢١)

- أجزاء الحدّ، ينبغي أن تكونَ إما محمولات على الشيء من طريق ما هو، أو أمورًا بها وُجود الشيءِ بذاته، لا بالعَرَض (ف، ب، ٥١، ١٦)

- تأليفُ الحدّ يلتئمُ بعد ذلك بجمع الأجزاء التي حالها هذه الحال، وترتيبُها متتالية على نظم محصّل، الى أن يجتمعَ من جملتها ما يساوي المحدود. فحينئذ نكون قد وَفّينا الشيءَ حدّه (ف، ب، ٥١، ١٩)

- ترتيبُ أجزائه (الحد) هو أن يُقايسَ بين تلك الأجزاء، فأيّها كان أقدمَ في الوجود أُخّرَ في الترتيب، وأيُّها كان متأخّرًا في الوجود قُدّمَ في الترتيب. وكذلك أيُّها كان أعمّ قُدّمَ في الترتيب، وأيُّها كان أخصُّ أُخّرَ، ويَتحرّى في كلّ ما يُقصدُ تحديده أن يؤخذَ أولاً جنسه،

فيُرَتَّبَ أوّلاً، ثم يُرْدَفَ بسائر الباقية على الترتيب الذي قلناه. فإذا اجتمع من جملة ذلك ما يُساوي المحدود حَصَلَ لنا حينئذ حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥١، ٢٢)

- أخذُ الحدّ بطريق القسمة، فهو هكذا. وهو أنّا متى قصدنا لتحديد شيء ما، نظرنا تحت أي جنس هو داخل. فإن كان له جنسٌ ما أقرب إليه من جنسه العالي، أخذناه، وإن لم نعلمْ له جنسًا أقرب إليه من العالي أخذنا جنسَه العالي وقسّمناه بفصلين متقابلين أوّلَين، ثمّ نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين هو داخل (ف، ب، ٥٣، ١٣)

- إن انحاز (الحدّ) في أحد المتقابلين (من الفصلين)، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل: هل هو مساوٍ في الحملِ للمقصودِ تحديده؟ فإذا وجدناه مساويًا، كان ذلك المُجتَمِع حدًّا لذلك الشيء، وإن كان أعمّ منه نظرنا، فإن كان للمُجتمِع اسمٌ مفرد أخذناه مدلولاً عليه باسمه المفردِ وقسّمناه أيضًا بفصلين متقابلين، ونُجري منه المجرى الذي جريناه في الأوّل الى أن يجتمعَ لنا جملة مؤتلفة، إما من شيئين أو أكثر، مساوية للمقصود تحديده، فنكون حينئذ قد حصّلنا حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥٣، ١٨)

- أخذُ الحدّ بطريق التركيب، فهو على هذه الجهة، وهو أن نَتَصَفَّحَ أشخاص الشيء المقصود تحديده، ونأخذَ المحمولات على أشخاصه، ونتحرّى أن تكون تلك المحمولات محمولات على أشخاصه، من طريق ما هو. حتى إذا حصَلَ لنا جميعه، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس، ثم قايَسْنَا بين الأجناس، واطّرحنا منها الأعمّ فالأعمّ، الى أن يَتَحَصَّلَ لنا أخصّها، ثم ننظر في سائر المحمولات، فما كان منها أعمّ من ذلك الجنس أو مساويًا له اطّرحناه (ف، ب، ٥٥، ١٤)

- أمّا ترتيب أجزائه (الحد)، فإنّا ننظر الى ما عدا الجنس، فنقدِّم في الترتيب الأعمّ فالأعمّ، إن كان عمومُها على نظام. وأمّا إن كان عمومُها ليس متواليًا على نظام، فهما، إمّا متساويان، وإما كلّ واحد منهما أعمّ من الآخر، بوجه ما. فأمّا إن كانا متساويين، نُظِرَ أيّهما منزلته من الآخر بمنزلة المادّة، فيُقدَّم ذلك في الترتيب، ويؤخَّر ما منزلته بمنزلة الصورة. وإن كان كل واحد منهما أعمّ من الآخر بوجه وأخصّ منه بوجه آخر، أو كان كلُ واحد منهما يدلّ من وجوده على الكمال بالسواء، أو على النقص بالسواء، قُدِّمَ أيّهما شاء المحدِّد. وإن كان أحدُهما يدلّ من وجوده على شيء أكمل والآخر على ما هو أنقص، أنه يجب أو الأفضل في التحديد أن يقدّم الدالّ على الأكمل في الترتيب (ف، ب، ٥٥، ٢٤)

- الحدُّ يُعَرِّف ذات الشيء مفصّلة بما هو أقدم منها. فإذا كان كذلك أمكنَ أن يكونَ في الحدّ إمّا الأسباب الخاصّة كلّها أو بعضها (ف، ب، ٦٨، ٥)

- الحدّ قد يمكن أن يكون مُعَرِّفًا لما يُعرِّفه الاسم نحوًا ما من التعريف. فيكون حينئذٍ كأنّه اسم آخر ورديفٌ للاسم الأوّل. فمتى أُخِذَ هكذا لم يكن مقدمة ولا جزء مقدّمة. ومتى رُكِّب إلى المفهوم عن الاسم وصار مجموعهما في صيغة قول جازم صار المفهوم عن الاسم جملة المعنى، والمفهوم عن الحدّ تلخيص ذلك المعنى (ف، ب، ٨٩، ١٤)

- الحد قولٌ دَالّ على معنى الشيء الذي به وجوده (ف، ج، ٨٥، ١)
- حدّ الجنس إذا حُمِلَ على النوع كان قولاً دالًا على ما هو الشيء ولم يكُنْ حدًّا لذلك الشيء، لأن حدَ الجنس أعمُ من النوع إذ كان يقومُ مقام الجنس (ف، ج، ٨٥، ٤)
- يلزمُ أن يكونَ حدُّ الشيء خاصًا بالشيء ومنعكِسًا عليه في الحمل مُميّزًا له عن كلّ ما سواه ومُعطيًا لأسبابه التي بها قِوام ذاته (ف، ج، ٨٥، ٧)
- ينبغي أن تكونَ أجزاءُ حدّ الشيء أقدمَ من الشيء بالطبع، وينبغي أن تكون أعرف من الشيء، وينبغي أن لا يكون فيه شيءٌ زائدٌ على ما به قِوام ذاته (ف، ج، ٨٥، ٩)
- الحد قد يكون لما يدلّ عليه اسم وقد يكون لما يدلُّ عليه قول (ف، ج، ٨٥، ١١)
- قد يؤخذُ القولُ مكان الحد بأن تؤخذَ حدود أجزاء الحد، فيصيرُ مجموعها دالاً على ما يدلّ عليه مجموع أجزاء الحد (ف، ج، ٨٦، ١)
- يؤخذُ الحد أيضًا مكان الرسم والرسمُ قولٌ فيكون الحدُّ دالاً على ما يَدلُّ عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)
- حدّ الشيء ورسمه يدلاّن على واحد بعينه، وكذلك حدُّ الشيء والقولُ الدالُّ عليه كان ذلك القولُ يقوم مقام الاسم فيما ليس اسم مفرد، مثل الخط المستقيم والعدد الزوج. أو كان ذلك مجموعُ حدود أجزاء الحد أو كان ذلك القولُ رسمًا فإن الحدّ وذلك القول هما واحد بعينه في العدد، إذ كانا يدلان على شيء واحد بعينه (ف، ج، ٨٦، ٥)
- الحد أسهلها إبطالاً وأعسرها تصحيحًا، وحالُ المواضع هذه الحال، فإن منها مواضع مشتركة لجميعها وهي تُثبتُ وتُبطِلُ وجود المحمول في الموضوع، ومواضع يخصّ كلّ واحد منها، ومواضع يشترك فيها اثنان أو ثلاثة (ف، ج، ٨٩، ١)
- يشتركُ الجنسُ والخاصة والحدّ في أن كلّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائمًا، وبهذا تُفارق العَرَض أولاً لأن العَرَض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)
- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بَطُلَ أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو بطُلَ أن يكون جنسًا واحدًا (ف، ج، ٩٢، ١٣)
- كان معنى الحدّ معنى واحدًا بعينه كلّيًا في جميع الحدود كانت متناهية أو غير متناهية (ف، ح، ٦٦، ٥)
- «الحدُّ» يُعرِّفُ جوهر الشيء، ويدلّ «قِوام» على جوهر الشيء (ف، ح، ١٠١، ٣)
- كلُ إنسان إنّما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)
- يخيَّلُ أنّ الحدّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرضَ لكلّ واحد منهما عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلاً، غيرُ الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعُقِّب تبيّن أنّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصلَ له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢١)
- الجواب عنه (أي نوع هو) إمّا بنوع ما قُرِنَ به

حرف «أيّ» وإمّا بحدّ ذلك النوع وإمّا برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)

- متى شاركَ النوعَ في الحمل على الأشخاص كلّيٌ يدلُّ عليه لفظ مركّبٌ يليقُ أن يُجابَ به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلُّ على جنس ذلك النوع وبعضُها يدلُّ على فصله، وكان مساويًا للنوع في الحمل، فإنّ ذلك الكلّيّ يُسمّى حدَّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)

- متى كان الكلّيّ... غير مساوٍ للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يُسمّى حدًّا ناقصًا لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)

- متى أُخِذَ حدّ لجنس متوسّط له اسم أو لا اسم له فجُعِلَ حدًّا لنوع تحته كان ذلك الحدّ حدًّا ناقصًا للنوع الأسفل، فيكون أعمّ منه (ف، أ، ٧٨، ١٧)

- الحدّ يُعرِّفُ من الشيء أمرين اثنين، أحدُهما أنّه يُعرِّف ذات الشيء وجوهره، والثاني أنّه يُعرِّفُ ما يَتَميَّزُ به عن كلّ ما سواه (ف، أ، ٧٨، ٢١)

- الحدّ الكامل قد يكون من جزئين - أعني من جنس واحد وفصل واحد - وقد يكون من أكثر من جزئين - ومن ثلاثة أو أكثر (ف، أ، ٧٩، ٢٣)

- الحدّ أبدًا فإنّ أوّل أجزائه في الترتيب هو الجنس. ومتى كان من ثلاثة أجزاء أو أكثر، فنقصَ منه جزؤه الأوّل - وهو الجنس فقط - كان الباقي مساويًا أيضًا للنوع في الحمل (ف، أ، ٨٠، ٢)

- قولُنا في الحدّ إنّه بحسب الاسم ينبغي أن يُفهَمَ منه معنيان، أحدُهما أن يصدقَ على جميع ما يصدقُ عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلّ الحدُّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)

- لفظ الشيء وحدّه وأجزاء حدّه ورسمه وخاصّته وعَرَضه وشبيهه وجزئياته وكلّياته، فإنها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- إبدالُ الحدّ مكان اسم الشيء يُسمّى تحليل الاسم إلى الحدّ (ف، أ، ٨٩، ٩)

- أما الحدّ فهو الذي إليه تنحلّ المقدمة. وهذا إما موضوع وإما محمول وذلك إما أن يكون بزيادة بوجوده أو بنقصانه (ز، ق، ١٠٨، ٩)

- الحدّ يُفهم منه ذات الشيء ومعناه، سوى أن ليس بمقدّمة لكنه جزء من مقدّمته ومن حدود (ز، ب، ٢٤٢، ٥)

- الحدّ يوقف منه على الأشياء التي أثبتت منها طبيعة الشيء. وهذه موجودة على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي (ز، ب، ٢٦٩، ١٧)

- إن الحدّ إنما إثباتًا عن ذوات الأمور عن الأشياء التي أثبتت عنها طبائعها (ز، ب، ٢٧٠، ٩)

- الحدّ لا يوقف عليه لا ببرهان ولا بقسمة (ز، ب، ٢٧٢، ١١)

- إن الحدّ هو قول وجزئيتين عن ذات الشيء ومعناه (ز، ب، ٢٧٢، ١٤)

- الحدّ لا يمكن بيانه بطريق القسمة ولا بالإستقراء، ولا بطريق القسمة التي كانت تُدعى طريقًا قياسيًا، ولا بالقياس الشرطي، ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحدّ ولا مؤمن الأشياء التي تظهر للحس (ز، ب،

٢٧٣، ٧)

- إن الحدّ لا يدلّ على أن الشيء موجود أو غير موجود (ز، ب، ٢٧٤، ٣)

- إن الحدّ هو قول مبني عن ذات الشيء ومعناه، أعني أنه دال على الأشياء التي منها تقوّمت طبيعة كل واحد من الأمور (ز، ب، ٢٧٥، ١٩)

- الشروط التي بها يتم تصيّد الحدّ... الأول منها أن يكون كل جزء من أجزاء الحدّ أعمّ من المحدود. والثاني أن تكون جملتها مساوية له. والثالث أن تكون محمولة عليه من طريق ما هو. والرابع أن تكون ضرورية وكلّية ومعنى هذا أن تكون أولاً للموضوع. والخامس أن تكون تحت جنسه لا خارجًا عنه (ز، ب، ٢٧٩، ١١)

- إن الحدّ يتم إستخراجه من القسمة بأن يعيد الإنسان إلى جنس الشيء المحدود فيقتضبه ثم يقسمه بفصلين جوهريين، من ثم يقتضب أحدهما وهو الموجود للمحدود ويضيفه إلى الجنس ويحصل من الجميع جنسًا قريبًا. ويفعل ثانيًا هكذا حتى ينتهي في القسمة إلى فصل الشيء الخاص به، فيصنّفه إلى الجنس القريب ويجتمع من الجميع حدّ المحدود (ز، ب، ٢٨٠، ١٨)

- الحدّ مؤلّفٌ من جنس وفصل، والمحدود بفصله يفترق من جميع الموجودات (ز، ب، ٢٨١، ١٠)

- إن الحدّ ينبغي أن يكون لذات معيّنة وطبيعة واحدة (ز، ب، ٢٨٢، ١٤)

- الحدّ إنما يكون لذات معيّنة لا لإسم (ز، ب، ٢٨٢، ١٩)

- الحدّ يكون لطبيعة كلّية لا لشخصية إذ كان الشخص لا يقدّم عليه برهان على ما تقدّم (ز، ب، ٢٨٢، ٢٠)

- حدٌّ، وهو القول الذي يُؤَلّف من المعاني التي منها تحصل ماهيّته حتى تحصل ماهيّته (س، د، ٤٨، ١٣)

- يجب أن يكون الحدُّ مؤلّفًا من الجنس والفصل (س، د، ٤٨، ١٧)

- الحدُّ بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتيّة للشيء، فيدلّ عليه إمّا دلالة مطابقة، فعلى المعنى الواحد المُتحصِّل من الجملة، وإمّا دلالة تضمن، فعلى الأجزاء (س، د، ٤٩، ٣)

- إنّ «الحدّ قولٌ دالٌّ على الماهيّة» (س، ب، ٥، ١١)

- الحدُّ إنّما هو بالحقيقة للموجود، ولكن لا يُوقَف في أول الأمر أنّ هذا القول حدٌّ بحسب الإسم أو بحسب الذات إلاّ بعد أن يعرف أنّ الذات موجودة. ولذلك توضع في التعاليم حدودُ أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربّع وأشكال أخرى حُدّت في أول كتاب «الاسطقسات الهندسيّة» وكان حدًّا بحسب شرح الإسم، ثم أثبت وجودها بعد فصار الحدّ ليس بحسب الإسم فقط، بل بحسب الذات، بل صار حدًّا بالحقيقة (س، ب، ٢٢، ١٧)

- إنّ كل حدّ فإمّا أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجته، أو يكون برهانًا متغيّرًا متقلبًا وتكون الأجزاء التي للحدّ مشتركة بين البرهان والحدّ؛ وإذ لا برهان عليها فلا حدّ لها (س، ب، ١١٤، ٦)

- إنّ الحدّ شيء غير البرهان وأنّه ليس كل محدودٍ مبرهَنًا بحدّه، ولا كل مبرهن محدودًا ببرهانه (س، ب، ٢٠٠، ٧)

- الحدُّ يقتضب إقتضابًا ويُوضَع وضعًا (س، ب، ٢٠٠، ١٥)

- الحدّ يُعطي الأمور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعةً مساويةً لذاته في المعنى وفي الإنعكاس عليه معًا... والحدّ لا يعطي المحدود أجزاء حدّه بتأليف حَمْلٍ، بل بتأليف تقييد وإشتراط،... والحدُّ للشيء لا يكون لغيره ولا يكون فيه أولٌ وثانٍ. وإن كان حدّ الأعمّ يحمل على الأخصّ، فليس على أنّه حدٌّ للأخصّ (س، ب، ٢٠٠، ١٦)

- الحدُّ لا يُصطاد بالإستقراء. وقد تبيّن لك هذا من أنّ الإستقراء الحقيقي هو من الجزئيّات المحسوسة، وهذه لا حدود لها على ما أوضحنا. والثاني أنّه إن إستقرىء منها قولٌ على أنّه حدّ فإنّ ذلك القول إمّا أن يؤخذ على أنّه حدٌّ لكل واحدٍ من الأشخاص فينقل إلى أنه حدٌّ للكلّيّ كما إذا وُجِد حكمٌ في الجزئيّات نُقِل إلى الكليّ، أو على أنّه حدٌّ لنوع الأشخاص. ولا يمكن أن يكون حدًّا لكل واحدٍ من الجزئيّات،... ويبقى أنّه إنّما يستقرىء على أنّه حدٌّ لنوع الأشخاص، وليس شيء من الأشخاص يدلّ لوجود معنى فيه على أنّه حدٌّ لنوعه إلاّ أنْ يُعرف نوعه أولاً ويعرف الحدُّ له فيكون الإستقراء باطلاً (س، ب، ٢١١، ١)

- إنّ الحدّ إنّما يُبْنَى على أمورٍ داخلةٍ في ماهيّة المحدود (س، ب، ٢١٢، ١٥)

- الحدُّ بجملته علّة صوريّة للمحدود؛ وإن كان بعض أجزائه علّة لبعضٍ. فإذا كان الحدّ بالجملة علّة صوريّة للمحدود فكل جزءٍ منه هو علّة لا محالة. وإنّما يكون البرهان مفيدًا للحدّ إذا كان فيه جزءٌ هو علّة، وجزء هو معلول (س، ب، ٢١٧، ٧)

- يقال: «حدّ» بوجهٍ ما لما هو قولٌ يشرح الإسم ويُفهِّم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الإسم، لا بالعَرَض، ولا يدلّ على وجود ولا على سبب وجود اللهمّ إلاّ أن يتفق أن يكون معنى الإسم موجودًا معروف الوجود، فتكون فيه حينئذ دلالة ما بالعَرَض على سبب الوجود، وذلك لأنّه من جهة ما هو شرح الإسم ليس حدّ ذاتٍ، وإن كان لا يكون حدّ ذاتٍ إلاّ وهو شرح إسم (س، ب، ٢١٧، ١٦)

- الحدّ المقولُ بحسب الإسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان إتحاد أجزائه شيئًا معتبرًا من وجه (س، ب، ٢١٨، ٨)

- الحدّ الذي يكون بحسب الإسم فيشبه أن يكون إتحاد أجزائه ما دام ليس مطابقًا لموجودٍ واحد إتحادًا بالأربطة، إلاّ أن يؤخذ بالقياس إلى خيالٍ واحدٍ في النفس (س، ب، ٢١٨، ١٢)

- الحدُّ الكائن بحسب الذات فهو متّحد الأجزاء بالحقيقة لأنّه لخيالٍ أو لمعنى أو لموجود واحدٍ بالحقيقة بوحدةٍ طبيعيّة. وهذا وجه مما يقال عليه الحدّ (س، ب، ٢١٨، ٢١)

- يؤخذ في حدّ الشيء أسبابُه لأنّ جوهره متعلّق بتلك الأسباب وإضافته إليها ذاتيةٌ له في جوهره (س، ب، ٢٢٨، ٣)

- أمّا أن يكون المحمول مقوّمًا ذاتيًا، مقولاً من طريق ما هو - لست أقول في جواب ما هو، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعمّ أو لا يكون. فإن كان ذاتيًّا، فإمّا أن يكون دالاً على جزء من الذات، أو دالًّا على حقيقة معنى الذات. فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحد (س، ج، ٥٤، ١٦)

- أمّا الحدّ فهو قول دالّ على ما به الشيء هو ما

هو (س، ج، ٥٧، ١٣)

- الحدُّ يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنّه موجود، ويثبت أنّه مقوّم ذاتي؛ ويثبت أنّه مساو، ويثبت أنّه هو الإسم في المعنى، أي أنّ المدلول به هو هو المدلول بالإسم (س، ج، ٦٣، ٧)

- أمّا في البرهان فلا نحتاج أن نثبت أنّه (الحدّ) موجود، بل لا يمكن، وقد علمت هذا وذلك لأنّ الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة، بل بحسب الشهرة، وربّما لم يكن ما ظُنَّ حدًّا بحدّ، بل ربّما لم تكن جملة بحق، ولكن تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط زائد، وهو أنّه يكون مع المساواة في العموم مساويًا في المعنى حتى يكون حدًّا تامًّا (س، ج، ٦٣، ١٠)

- إنّ النظر في الجنس قبل النظر في الحدّ، إذ الحدُّ إنّما يتم حدًّا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسًا جنسًا (س، ج، ١٦٥، ٥)

- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج، ٢٢٤، ١٦)

- أوّل ما يجب أن يراعى من أمر الحدّ أن تنظر هل هو أوّلاً صادق على المحدود، فإنّه إن لم يكن صادقًا، فقد كفى سائر البحث، وعلم أنه ليس بحدّ. والثاني أن تنظر هل دُلّ فيه على الماهيّة المشتركة وهو الجنس القريب (س، ج، ٢٤١، ١٢)

- الوجوه التي بها يكون الحدُّ غير جيّد الصنعة هي مثل أن يكون الحادّ لم يحسن تأليفه أو خلط به؛ أو أغلق في اللفظ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي. وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحدّ على ما ينبغي (س، ج، ٢٤٣، ١)

- إنّ للشيء من حيث هو بالعَرَض حدًّا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات. وهذا الموضع إمّا أن يقع فيه كذب على المحدود، أو يجعل غير المحدود مشاركًا (س، ج، ٢٨١، ١٣)

- إنّ الحدّ يقصد به أن يكون معناه ومعنى إسم المحدود واحدًا بعينه (س، ج، ٢٩٣، ٧)

- الحدُّ قول دال على ماهيّة الشيء (س، أ، ٢٤٩، ٤)

- من عادة الناس أن يسمّوا ما يحصل به التصوّر «قولاً شارحًا» أو «قولاً» بحسب الإسم. فمنه ما يسمّونه «حدًّا» ومنه ما يسمّونه «رسمًا» (س، ش، ١٠، ٢)

- الشيء الذي يقال له (الحدّ) إمّا أن يكون بحسب الإسم، وإمّا أن يكون بحسب الذات. والذي بحسب الإسم «هو القول المُفصّل الدالّ على مفهوم الإسم عند مستعمله». والذي بحسب الذات «فهو القول المُفصّل المُعرِّف للذات بماهيّته» (س، ش، ٣٤، ٦)

- أمّا حدّ الشيء بحسب الذات التي له مطلقًا، أو بحسب الذات التي له على أنّه بحال فيجب في الأوّل منهما أن يتناول أوّل شيء ممّا يقوم بالفعل نوعًا من أنواع الأشياء سواء كان نوعًا فوقه جنس، أو كان نوعًا باعتبار كليّته في نفسه بالقياس إلى ما يعرض تحته، أو كان معنى كليًّا غير نوع فيدلّ على ماهيّته تلك، حتى يحصل المصوّر له هو ماهيّته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أوّل تقوّمه، وفي الثاني أن يلحظ الذات، وتلك الحال والماهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى لوازم أخرى، فإن ألّف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما

حدّدناه فربّما فعل رسمًا ما، وأمّا حدًّا فكلاّ (س، ش، ٣٥، ٩)

- يجب أن يكون الغرض من الحدّ تصوّر ذات الشيء، فإنّ التمييز يتبعه (س، ش، ٤٠، ١٩)

- يجب أن يتوقّع من الحدّ أن يكون دالًا على ماهيّة الشيء، ومطابقًا لمفهوم اللفظ، ليس مأخوذًا من أمور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ يخصّه القول المجموع منها، وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الإسم (س، ش، ٤١، ٦)

- إنّ الحدّ يدلّ على حقيقة الشيء، وحقيقة الشيء واحدة (مر، ت، ٤٦، ١٤)

- الحدّ ما إليه تنحلّ المقدّمة، أعني إذا حُلّ المقدّمة فلا يبقى إلاّ ما كان محمولاً وموضوعًا، ويُسمّى عند الانحلال حدًّا (مر، ت، ١٠٧، ١٢)

- الحدّ هو الدّالّ على الماهيّة، والمعنيّ بالماهيّة حقيقة الشيء، التي بها هو ما هو (مر، ت، ١٩٣، ٥)

- الحدّ هو الدّالّ على الماهيّة، والمعنيّ بالماهيّة حقيقة الشيء، التي بها هو ما هو (مر، ت، ١٩٣، ٥)

- إنّ الحدّ والمحدود متساويان (مر، ت، ٢٤٢، ٤)

- إنّ حدّ الفصل والخاصّة وإن كانا يقالان على النّوع فإنّه يحمل لا من طريق أنّه حدّ للنّوع، ولكن من طريق أنّه موجود للنوع، وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودًا لشيء وبين أن يكون حدًّا له (مر، ت، ٢٤٣، ٩)

- الحدّ لا يُكتسَب بالقسمة، فإنّ القسمة تضع أقسامًا ولا يحمل من الأقسام شيء بعينه، إلاّ أن يوضع وضعًا من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل (مر، ت، ٢٤٤، ٤)

- ليس كل مجموع ذاتيّات على الصواب في الترتيب حدًّا، إذ يعسر أن لا يقع في القسمة طفرة أو يدخل ما ليس بذاتيّ (مر، ت، ٢٤٤، ١٤)

- لا يكتسب الحدّ بالإستقراء، لأنّ الإستقراء لا يفيد علمًا كليًّا فكيف يفيد الحدّ؟ لأنّ الإستقراء يكون من الجزئيّات المحسوسة، وهذه لا حدود لها، ولأنّك إذا استقريت أنّ الحدّ حدّ لكلّ شخص حتى تجعله حدًّا للنّوع، فقد كذبت (مر، ت، ٢٤٥، ١٤)

- الحدّ هو على ماهيّة الشيء ولا يصحّ أن يُجْهل الشيء (مر، ت، ٢٤٧، ٣)

- الحدّ يُقتَنَصُ بالتركيب، وذلك بأن تعمد إلى الأشخاص التي لا تنقسم، وتنظر من أيّ جنس هي من المقولات العشر (مر، ت، ٢٤٧، ٥)

- الحدّ عنوان الذّات وبيان له، فيجب أن يقوِّم الحدّ في النّفس صورةً معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها، فحينئذ يعرض له أن يتميَّز أيضًا المحدود (مر، ت، ٢٤٨، ١٠)

- لا حدّ بالحقيقة لما لا وجود له إنّما ذلك قول وجيز يشرح الإسم، ولذلك يأخذ الفيلسوف الحدّ بأنّه: «قول دالّ على الماهيّة.» (مر، ت، ٢٤٨، ١٤)

- يكون تأليف حدّ النّوع من الجنس القريب والفصل (مر، ت، ٢٤٩، ٥)

- الحدّ يقال بالتشكيك على خمسة أشياء: فمن ذلك الحدّ الشارح لمعنى الإسم، ولا يُعتبر به وجود الشيء، فإن كان وجود الشيء مشكوكًا أُخذ الحدّ اوّلاً على أنّه شارح للإسم، كتحديد المثلّث المتساوي الأضلاع في افتتاح كتاب اوقليدس. فإذا صحّ لشيء وجود، عُلِمَ حينئذ أنّ الحدّ لم يكن بحسب الإسم فقط. ويقال

حدّ لما كان بحسب الذات، فمنه ما هو نتيجة برهان، ومنه ما هو مبدأ برهان، ومنه ما هو حدّ لأمور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها، مثل تحديد النقطة والوحدة والحدّ وما أشبه ذلك. فإنّ حدودها لا بحسب الإسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا هو مركّب منهما (مر، ت، ٢٥٢، ٥)

- كل ما لا بدّ في تصوره من طلب فلا ينال إلاّ بذكر الحدّ (غ، م، ٥، ٩)
- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)
- الحدُّ فيطلب به حقيقة ذات الشيء فلا يحصل إلاّ بذكر الفصول الذاتيّة (غ، م، ١٦، ٤)
- الكلام في الحدّ فلننبه على مثارات الغلط وهي بَعْدَ الجمع بين الجنس الأقرب وجميع الفصول الذاتيّة على الترتيب تَرجع إلى تعريف الشيء بما ليس أوضح منه بأن تُعرّف الشيء بنفسه أو بما هو مثله في الغموض أو بما هو أغمض منه أو بما لا يُعرَفُ إلاّ به (غ، م، ١٦، ١١)
- يُنالُ التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- الموصلُ إلى التصوّر يُسمّى «قولاً شارحًا». فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٥)
- أجزاء الحدّ يتقدّم العلم بها، على العلم بالمحدود (غ، ع، ٢٥٢، ٨)
- الحدّ إذا تُرِكَ فيه بعضُ الفصول الذاتيّة، سُمّي حدًا ناقصًا (غ، ع، ٢٦٧، ٣)
- المخلصون إنّما يطلبون من الحدّ تصوّر كنه الشيء، وتمثّل حقيقته في نفوسهم، لا لمجرد التمييز، ولكن مهما حصَلَ التصوّر بكماله تَبِعَه التمييز (غ، ع، ٢٦٧، ٧)
- الحدّ قولٌ دالٌ على ماهية الشيء (غ، ع، ٢٦٧، ٢٤)
- الحدّ عنوان المحدود فينبغي أن يكونَ مساويًا له في المعنى؛ فإن نقص بعض هذه الفصول سُمّي حدًا ناقصًا وإن كان التمييز حاصلاً به (غ، ع، ٢٦٩، ٣)
- الشيء الواحد لا يكون له إلاّ حدّ واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٩)
- قد يوجدُ الحدّ للشيء الذي هو مركّب من صورة ومادة بذكر أحدهما (غ، ع، ٢٦٩، ١٩)
- آخر الحدّ يجري مجرى مقدّمات القياس، من غير فرق (غ، ع، ٢٧٢، ٢)
- الحدّ يتركّب لا محالة من جنس الشيء وفصله الذاتي (غ، ع، ٢٧٢، ٣)
- الحدّ يُطلق بالتشكيك على خمسة أشياء: الأول: الحدّ الشارح لمعنى الإسم، ولا يلتفت فيه إلى وجود الشيء وعدمه، بل ربّما يكون مشكوكًا ونذكر الحدّ. الثاني: بحسب الذات، وهو نتيجة برهان. والثالث: ما هو بحسب الذات، وهو مبدأ برهان. والرابع: ما هو بحسب الذات والحدّ التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. القسم الخامس: ما هو حدّ لأمور ليس لها علل وأسباب، ولو كان لها علل، لكانت عللها غير داخلة في جواهرها (غ، ع، ٢٧٣، ١)
- الحدّ لا يُقتنصُ بالبرهان ولا يُمكنُ إثباته به عند النزاع (غ، ع، ٢٧٥، ١)
- إن ما ليس بحدّ، ولا هو ذاتي مقوّم، كيف صار أعرفَ من الذاتي المقوّم؟ وكيف يُتصوّر أن تعرفَ من الإنسان، أنه ضحّاك، أو ماش، ولا

يعرف أنه جسم وحيوان (غ، ع، ٢٧٦، ١)

- الحدّ لا يُكتسبُ بالبرهان (غ، ع، ٢٧٦، ١٠)

- (يُكتسب الحدّ بـ) التركيب، وهو أن تأخذَ شخصًا من أشخاص المطلوب حدّه، بحيث لا ينقسم، وتنظر من أي جنس من جملة المقولات العشر؟ فتأخذ جميع المحمولات المقوّمة لها، التي في ذلك الجنس، ولا يُلتفتُ إلى العَرَض واللازم، بل يُقتصرُ على المقوّمات، ثم يُحذف منها ما تكرّر. ويُقتصرُ من جملتها على الأخير القريب، وتضيف إليه الفصل. فإن وجدناه مساويًا للمحدود، من وجهين، فهو الحدّ، ونعني بأحد الوجهين: الطردُ والعكس، والتساوي مع الاسم في الحمل. فمهما ثبتَ الحدّ إنطلق الإسم، ومهما انطلقَ الإسمُ، حصلَ الحدُّ. ونعني بالوجه الثاني: المساواة في المعنى، وهو أن يكون دالًا على كما حقيقة الذات، لا يشذ منها شيء (غ، ع، ٢٧٦، ١٢)

- أقلُّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)

- الحدّ يلتئم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)

- الحدّ هو جزء مقدّمة القياس (غ، ع، ٣٥٦، ٥)

- الحدّ قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء وهو يُطلق على خمسة أشياء: الأول: الحدّ الشارح لمعنى الإسم. الثاني: بحسب الذات. الثالث: ما هو بحسب الذات وهو مبدأ برهان. الرابع: ما هو بحسب الذات والحدّ التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. الخامس: ما هو حدّ لأمور ليس لها علل وأسباب (غ، ع، ٣٥٦، ٩)

- القياسُ الصحيح والحَدُّ الصحيح والتنبيه على مثارات الغلط فيها وقفت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)

- الحدّ يُذكرُ جوابًا عن سؤال في المحاورات ولا يكون الحدّ جوابًا عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ح، ٩٢، ٤)

- الحدّ الذي سمّيناه حقيقيًا وليس ذلك إلاّ ذكر كمال المعاني التي بها قِوام ماهية الشيء أعني بالماهية ما يطلب القائل بقوله ما هو وإن هذه صيغة طالب لحقيقة الشيء (غ، ح، ٩٤، ٨)

- أن تجمعَ أجزاء الحدّ من الجنس والفصول (غ، ح، ٩٧، ٤)

- الحدُّ مأخوذ من المنع (غ، ح، ١٠٩، ٥)

- حدّه (حدّ الحدّ) عند من لا يطلق إسم الحد إلاّ على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطرد والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض للازم والعَرَضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلاّ الذاتيّات (غ، ح، ١١٠، ٨)

- الخلاف في الحدّ يُتصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ بكتاب الله أو سنة رسوله أو قول إمام من الأئمة ويكون ذلك اللفظ مشتركًا فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارد فالخلاف تباين بعد التوارد، الثاني أن يقع الخلاف في مسئلة أخرى على وجه مُحقّق ويكون المطلوب حدّه أمرًا بائنًا ولا يُحدُّ حدّه على المذهبين (غ، ح، ١١٢، ٥)

- الحدّ الحقيقي تصوّر كُنهِ الماهية في نفس المستفيد الطالب بأي لفظ كان (غ، ح، ١١٥، ٩)

- من يُطلق إسم الحدّ على كل لفظ جامع مانع

فهذا عنده لا محالة حدّ (غ، ح، ١١٧، ٦)

- الحدّ إنّما يُذكر جوابًا عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحدّ جوابًا عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ص، ١٢، ٥)

- لنسمّ الأول حدًّا لفظيًا إذ السائل لا يَطلبُ به إلاّ شرح اللفظ، ولنسمّ الثاني حدًّا رسميًا إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير متشوّف إلى دَرْكِ حقيقة الشيء، ولنسمّ الثالث حدًا حقيقيًا إذ مطلب الطالب منه دَرْكُ حقيقة الشيء وهذا الثالث شرطه أن يشتمل على جميع ذاتيات الشيء (غ، ص، ١٢، ١٦)

- (اعلم) أن الحدَّ لا يحصلُ بالبرهان (غ، ص، ١٧، ٥)

- المتكلمون يُسمّون اللونية حالاً، لأن منكر الحال إذا ذكرَ الجنسَ واقتصرَ بَطُلَ عليه الحدّ وإن زاد شيئًا للإحتراز فيُقال له إن الزيادة عين الأول أو غيره، فإن كان عينه فهو تكرار فاطرحه وإن كان غيره فقد إعترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

- الحدّ مأخوذ من المنع وإنّما إستعير لهذه المعاني لمشاركته في معنى المنع (غ، ص، ٢٢، ٥)

- الإختلاف في الحدّ يُتصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو قول إمام من الأئمة يقصد الإطلاع على مراده به فيكون ذلك اللفظ مشتركًا فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارُد، فالخلاف تباينٌ بعد التوارُد وإلاّ فلا نزاع بين من يقول السماء قديمة وبين من يقول الإنسان مجبورٌ على الحركات، إذ لا توارد؛ فلو كان لفظ الحدّ في كتاب الله تعالى أو في كتاب إمام لجاز أن يتنازع في مراده ويكون إيضاح ذلك من صناعة التفسير لا من صناعة النظر العقلي. الثاني أن يقع الإختلاف في مسئلة أخرى على وجه محقّق ويكون المطلوب حدّه أمرًا ثابتًا لا يتّحد حدّه على المذهبين فيختلف (غ، ص، ٢٣، ١٧)

- إختلف في حدّ العلم فقيل إنه المعرفة وهو حدّ لفظي وهو أضعف أنواع الحدود فإنه تكرير لفظ بذكر ما يرادفه كما يقال حد الأسد الليث (غ، ص، ٢٤، ١٠)

- ما قيل ببسائط المُركَّبْ وصورة تركيبه وهو المُسمّى حدًّا، وهو الذي يُعرِّف المطلوب بأوصافه الذاتيّة (ب، م، ٤٤، ١٣)

- الأوّل (الحدّ) يفيد معرفة حقيقية ذاتيّة، والثاني (رسم) يفيد معرفة عرَضيّة، ومحصول هذين هو الذي يُسمّى المعرفة الإكتسابية (ب، م، ٤٤، ١٤)

- أمّا الحدُّ فإنّه قول مُعرِّفٌ بجُملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمُفردات ألفاظه على آحاد معانيه الذاتيّة التي هي أجزاء مُقوِّمة لحقيقته (ب، م، ٤٧، ١٢)

- يكون الحدُّ قولاً واحدًا مؤلّفًا من ألفاظ يدل بجملته على حقيقة واحدة مؤلّفة من حقائق، ويدل على كل واحدة من بسائط حقائقه بلفظة من تلك الألفاظ، والتئام الحدّ في مسموعه من مفردات ألفاظه محاذ لإلتئام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها، وتلك الحقائق المفردة التي تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله أو فصوله، وتلك الألفاظ المفردة هي الدالّة على واحد واحد منها (ب، م، ٤٧، ٢٣)

- الحدُّ حقيقة ذهنيّة، وبسائطه أجزاء تلك الحقيقة، وهي التي بها المحدود هو ما هو،

أعني هي التي بها سُمّي بذلك الإسم (ب، م، ٦٣، ١)

- إنّ الحدّ وإن كان بحسب الإسم فإنّما يكون حدًا من حيث هو لمُسمّى موجود حتى يكون محصول حقيقة وجوديّة، وإنّما هو حدُّ بالإضافة إليه أي لمحدود (ب، م، ٦٣، ١٥)
- الحدُّ حدّ لمحدود وجوديّ (ب، م، ٦٣، ٢٠)
- إنّ العارف يُسمّي ما عرف من حيث عرف، ويحدُّ ما سُمّي من حيث سُمّي، فالحدُّ حد بحسب الإسم، والإسم والحدُّ بحسب المعرفة، فالذي يُسمّي من حيث يعرف يفسر الإسم بالحدّ الذي هو تفصيل المعرفة (ب، م، ٦٦، ٨)
- إن الحدّ يُقال لِتُصوّر فقط (ب، م، ٢١٩، ٢٢)
- يُسمّى الحدُّ وضعًا (ب، م، ٢٢٠، ٢)
- يُسمّى الأمر المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التصوّر قولاً شارحًا، فمنه حدّ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)
- إذا كان الحدّ مركّبًا من مقوّمات الشيء، فإن كانت المقوّمات أجناسًا وفصولاً، فالحدّ مركّب من الجنس والفصل؛ وإن لم تكن أجناسًا وفصولاً كان الحدّ مركّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٥)
- الواجب في الحدّ دلالته على الماهية وتألُّفه من المقوّمات كلها كانت أجناسًا وفصولاً أو لم تكن (سي، ب، ٨٢، ١١)
- معنى الحدّ في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود (سي، ب، ٨٣، ٢)
- الحدّ ليس من قبيل المضافات فيسوغ في تحديده استعمال اللفظ الإضافي (سي، ب، ٨٤، ٤)
- كون الحدّ دالاً على الماهية مفيدًا لتصوّر الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء (سي، ب، ٨٥، ٥)
- من لا يفهم المراد بلفظ الحدّ لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه (سي، ب، ٨٥، ١٣)
- (الخطأ) في الحدّ إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما، فالمشترك بينهما يشارك الحدّ فيه الرسم (سي، ب، ٨٩، ٩)
- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- الحدّ لا يمكن إكتسابه بالبرهان، لأن الوسط المترتّب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساويًا للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر في موضوع مّا، ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فإن الأكبر يكون إما أعمّ منه أو مساويًا ومساوي الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون الوسط لا محالة مساويًا (سي، ب، ٢٦١، ٦)
- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حدّ آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)
- حدّ الشيء هو حقيقته وذاته، فإنه القول الدال على حقيقته وماهيته، ولا أعْرَفَ للشيء من

حقيقته (سي، ب، ٢٦٢، ١٠)
- الحدّ قول مفصّل دال على ماهية الشيء ولا يسلّم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حدّ له (سي، ب، ٢٦٤، ٩)
- الحدّ الشارح لمعنى الإسم، وهو الذي لا يلتفت فيه إلى وجود الشيء في نفسه (سي، ب، ٢٦٨، ٢٢)
- الحدّ بحسب الذات. فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان، ومنهه ما هو تام مجتمع منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٥)
- ما هو حدّ لأمور لا علل لها ولا أسباب، أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحدّ وما أشبه ذلك، فإن حدودها لا بحسب الإسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركّب منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٦)
- الحدّ يُدَلُّ به... على الشيء الذي تنحلّ إليه المقدّمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدّمة (ش، ق، ١٣٩، ٧)
- الحدّ المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة: أحدها أن يكون موضوعًا للطرفين أو محمولاً عليهما أو موضوعًا للأكبر ومحمولاً على الأصغر أو عكس ذلك (ش، ق، ١٥٢، ٢)
- الحدّ... ليس يتضمّن بذاته أن الشيء موجود أو غير موجود... من جهة ما هو حدّ (ش، ب، ٣٧٥، ١٧)
- نسبة أجزاء الحدّ إلى المحدود نسبة ضرورية (ش، ب، ٣٨٢، ١٢)
- الحدّ جزء مقدّمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه (ش، ب، ٤٠٠، ٣)
- الحدّ لا يكون إلاّ كليًا (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)
- ماهيّة الشيء... هو الحدّ (ش، ب، ٤٥٨، ٣)
- ليس يُمكن أن يُعلم كل شيء بالبرهان وبالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)
- ليس كل ما عليه برهان فله حدّ ولا كل ما له حدّ فله برهان (ش، ب، ٤٥٨، ٩)
- الحدّ لا يُعرِّف شيئًا سالبًا وإنما يعرِّف الذوات (ش، ب، ٤٥٨، ١١)
- الحدّ هو كلّي (ش، ب، ٤٥٨، ١٢)
- الحدّ... يعرِّفنا جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- ليس الحدّ مغايرًا للبرهان على جهة ما يغاير الكلّي المعنى الداخل تحته (ش، ب، ٤٥٩، ١٢)
البرهان والحدّ ليس يغاير أحدهما الآخر... ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٩، ١٨)
- حدّ الشيء منعكِس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو (ش، ب، ٤٦٠، ٥)
- ... قد يُستخرَج الحدّ بطريق القِسْمَة من الإضطرار (ش، ب، ٤٦٢، ٨)
- ليس يمكن... إستنباط الحدّ بالمقاييس التي تكون على طريق القياس الشرطي وذلك في الأمور المتضادة (ش، ب، ٤٦٣، ١٤)
- الحدّ لا يتبيَّن بالبرهان ولا... يتبيَّن الحدّ بالإستقراء (ش، ب، ٤٦٥، ٥)
- الحدّ... ليس هو من الأشياء المحسوسة فيُبيَّن بالإشارة إليه (ش، ب، ٤٦٥، ١٠)
- الذي يروم أن يبيِّن حدّ أمر من الأمور يلزمه أن يعلم قبل ذلك أن ذلك الأمر موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٢)
- من شرط الحدّ أن يكون موجودًا للمحدود (ش، ب، ٤٦٥، ١٦)

- العلم بالحدّ الذي هو علم واحد يتضمّن شيئين مختلفين: أحدهما ماهية الشيء والثاني أنه موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٧)
- معنى حدّ الشيء ومعنى أنه موجود شيئان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- ليس يتضمّن مفهوم بيان الحدّ أنه موجود للمحدود (ش، ب، ٤٦٦، ٧)
- الحدّ والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- الحدّ يقال على ضروب شتى: أحدها القول الشارح للإسم والنائب عنه دون أن يدلّ على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود. والثاني هو الحدّ بالحقيقة وهو الذي يكون مُفْهِمًا للذات الموجودة بعلّتها... وهذا الحدّ... يُسمّى برهانًا متغيّرًا في الوضع. ولا فرق بين الحدّ والبرهان الذي يُعطي لِمَ الشيء إلاّ في الترتيب فقط... (ش، ب، ٤٦٩، ٢)
- الحدّ بالحقيقة... هو الذي يكون مُفْهِمًا للذّات الموجودة بعلّتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)
- من الحدود ما هي معروفة بنفسها وهي مبادىء العلوم التي لا برهان عليها ولا تُستَنْبَط من البرهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٣)
- من الحدود... الحدّ الذي هو نتيجة برهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٥)
- ينبغي إن كان الحدّ يوجد للأنواع والأجناس أن يكون وجوده للأجناس من قِبَلِ وجوده للأنواع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)
- ينبغي للمقسِّم إذا قصد إلى تصيّد الحدّ بالقسمة ألاّ يتخطّى الفصل الأعمّ الذاتي إلى الفصل الأخصّ (ش، ب، ٤٧٩، ١٩)
- الحدّ ليس يمكن فيه أن يكون أكثر من واحد إذ كان هو المُنْبِىء عن ذات واحدة (ش، ب، ٤٨٦، ٤)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهيّة الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه (ش، ج، ٥٠٤، ٢)
- الحدّ... يوجد معرّفًا في أحد موضعين: إما معرّفًا لما يدلّ عليه اسم مفرد... وإما معرّفًا لما يدلّ عليه قول (ش، ج، ٥٠٤، ٣)
- الحدّ من شرطه أن يكون خاصًا (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحدّ لا بدّ من وجود الجنس فيه (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحدّ لا بدّ أن يكون موجودًا للمحدود (ش، ج، ٥٢٨، ٤)
- متى لم يَبِن من الحدّ الشيء المقصود تحديده لم يكن حدًّا جيدًا (ش، ج، ٥٩٨، ١٢)
- ينبغي أن يُعمَل الحدّ من أشياء هي أعرف على الاطلاق (ش، ج، ٦٠٠، ٨)
- الذي يحدّ الشيء بجهة من الجهات فقد حدّ أشياء كثيرة (ش، ج، ٦٠٩، ٢٤)
- الحدّ ينبغي أن يكون وما يدلّ الإسم عليه واحدًا (ش، ج، ٦٢١، ٥)
- ظهر... أنه يكون للحدّ قياس (ش، ج، ٦٢٣، ١٩)
- سمّوا ما يوصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحًا وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)
- الحدّ هو القول الدال على ماهيّة الشيء (ر، ل، ٦، ٢٠)
- إنّما سمّي (قولاً) شارحًا لشرحه الماهيّة إمّا بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عمّا عداها وهو الرسم (هـ، م، ١٠، ٢٧)
- إنّ القول الشارح إمّا حد أو رسم، لأنّه إن كان بمجرّد الذاتيات فحد، وإلاّ فرسم، فعُرّف

(الحدّ) بأنّه قول دال على كُنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفًا بمجموع الذاتيات فحد تام، وإن كان ببعضها فناقص (هـ، م، ١١، ١٤)

- الحد في اللغة المنع وتمامه ونقصانه باعتبار الذاتيّات (هـ، م، ١١، ١٦)

- الحد قول دال على ماهيّة الشيء (هـ، م، ٧٧، ١١)

- إعلم أنّ الحدّ يتألف من الذاتيّات، والرسم من العرضيّات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)

- الحدُّ في اللغة المنع، ويقال للحاجز بين الشيئين حدّ. وحدّ الشيء طرفه. وإنّما سُمّي الطرف حدًّا، لأنّه يمنع أن يدخل فيه خارج، أو يخرج عنه داخل (ط، ش، ١٨٤، ١٨)

- الحدُّ: قد يكون بحسب الإسم، ويجاب به عمّا هو طالب تفسير الإسم. وقد يكون بحسب الحقيقة، ويجاب به عمّا هو طالب الحقيقة. وربما يجاب بحدٍّ واحد في الموضعين، باعتبارين (ط، ش، ٢٢٤، ٢١)

- الحدّ منه تام يشتمل على جميع المقوّمات، كقولنا، للإنسان: إنّه حيوان ناطق. ومنه ناقص يشتمل على بعضها، إذا كان مساويًا للمحدود، كقولنا له: إنّه جسم، أو جوهر، ناطق. والتام لا يكون إلاّ واحدًا. وأمّا الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء. وأيضًا منه ما يكون بحسب الإسم. ومنه ما يكون بحسب الماهيّة (ط، ش، ٢٤٩، ٣)

- الظاهريون يرون أنّ الغرض من التحديد هو التمييز فحسب؛ ولذلك يجعلون كل قول «يطرد وينعكس» على الشيء، حدًّا له (ط، ش، ٢٥٢، ٢)

- إعلم أنّ الحدّ مضاف إلى المحدود، إلاّ أنّ الإضافة عارضة له، ليست داخلة في ماهيته. ومن جعل الوجيز جزءًا من حدّه، جعلها داخلة في ماهيّته (ط، ش، ٢٥٥، ١)

- الذي ينال به التصوّر هو «الحدّ» (ت، ر١، ٣١، ٧)

- «الحدّ» اسم جامع لكل ما يُعرّف التصوّر، وهو «القول الشارح»، فيدخل فيه «الحقيقي» و«الرسمي» و«اللفظي» (ت، ر١، ٣١، ٨)

- الحد اسم للحقيقي والرسمي دون اللفظي (ت، ر١، ٣١، ١٠)

- «الحد» إنّما يتألّف من الصفات «الذاتية» إن كان «حقيقيًا»، وإلاّ فلا بدّ من «العَرَضية» (ت، ر١، ٣١، ٢٠)

- الحد يفيد العلم بالتصوّرات (ت، ر١، ٣٣، ١١)

- يقال: الحد يُرادُ به «نفس المحدود» (ت، ر١، ٣٥، ١٠)

- (الحد هو) القول الدال على ماهية المحدود (ت، ر١، ٣٥، ١١)

- «الحد» قولُ الحاد، فالحاد إما أن يكون قد عرّف المحدود بحد، وإمّا أن يكون عرّفه بغير حد (ت، ر١، ٣٥، ١٣)

- إذا أمكنَ معرفة هذه (التصوّرات) بلا حد فمعرفة تلك «الأنواع» أوْلَى، لأنها أقرب إلى الحس، وأنّ أشخاصها مشهودة (ت، ر١، ٣٧، ٣)

- مستمع الحد يسمع الحد الذي هو مركب من ألفاظ كل منها لفظ دال على معنى (ت، ر١، ٣٧، ٢٠)

- الحد يفيد تفصيل ما دلَّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر١، ٣٨، ١)

- ليس الحد في الحقيقة إلاّ اسمًا من الأسماء،

أو اسمين، أو ثلاثة (ت، ر١، ٣٨، ٧)

- لا بدَّ من اتفاق الحد والمحدود في العموم والخصوص (ت، ر١، ٣٩، ٤)

- المستمع للحد يُبطله بـ«النقض» تارة، وبـ«المعارضة» أخرى (ت، ر١، ٤٠، ١٤)

- المحقِّقون من النظار يعلمون أنّ الحد فائدته «التمييز بين المحدود وغيره» كالاسم (ت، ر١، ٤٢، ١)

- لا يجوِّزون أن يُذكرَ في الحد ما يعمّ المحدود وغيره، سواء سمّي «جنسًا» أو «عرضًا عامًّا»، وإنّما يحدّون بما يلازم المحدود «طردًا وعكسًا» (ت، ر١، ٤٣، ١)

- الحد قول الحاد المنبيء عن الصفة التي تشترك فيها آحاد المحدود (ت، ر١، ٤٤، ٦)

- الإطراد والانعكاس من شرائط الحد (ت، ر١، ٤٤، ١٤)

- الحد هو «القولُ الجامع المانع» ولم يشترطوا فيه إلاّ التميز (ت، ر١، ٤٧، ٢٤)

- يمتنع أن يحصلَ بمجرد الحد تصوير المحدود (ت، ر١، ٤٩، ٥)

- ليس ما وضعوه من الحدّ طريقًا لتصوّر الحقائق في نفس من لا يتصوّرها بدون الحد (ت، ر١، ٥٤، ١٢)

- الحدّ قد يفيد من تنبيه المخاطب وتميز المحدود ما قد تُفيده الأسماء (ت، ر١، ٥٤، ١٣)

- الفرق بين «الحد» و«شرح الاسم» فتلخيصه أنّ المحدود المميَّز عن غيره إذا تصوّرت حقيقته فقد يكون هو الموجود الخارجي، وقد يكون هو المراد الذهني (ت، ر١، ٥٤، ١٥)

- الحد يكون تارة بحسب اسم الشيء، وتارة بحسب حقيقته (ت، ر١، ٥٥، ١٥)

- إن كان الحد بحسب الاسم قد يكون مطابقًا للخارج (ت، ر١، ٥٥، ١٥)

- الحد لا يفيد تصوير المحدود (ت، ر١، ٥٥، ٢٤)

- الحد مجرّد قول الحاد ودعواه. فإنّه إذا قال: حدّ «الإنسان» مثلاً: إنّه «الحيوان الناطق أو الضاحك»، فهذه قضية خبرية، ومجرد دعوى خلية عن حجة (ت، ر١، ٥٦، ٢٤)

- يجعلون الحد هو المفرد المقيّد كالاسم، وهو الذي يسمّونه «التركيب التقييدي»، كما يذكر ذلك الرازي ونحوه. قيل: التكلّم بالمفرد لا يفيد، ولا يكون جوابًا لسائل، سواء كان موصوفًا مركبًا تركيبًا تقييديًا أو لم يكن كذلك (ت، ر١، ٥٧، ٨)

- الحدّ تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر١، ٥٨، ١١)

- الحدّ لا يمنع ولا يقوم عليه دليل، وإنّما يمكن إبطاله بـ«النقض» و«المعارضة» (ت، ر١، ٦١، ١٦)

- إذا لم يكن الحادّ قد أقام دليلاً على صحّة الحدّ امتنع أن يعرف المستمعُ المحدودَ به، إذا جوّز عليه الخطأ (ت، ر١، ٦١، ١٩)

- تصوّر المحدود بالحدّ لا يمكن بدون العلم بصدق قول الحادّ، وصدق قوله لا يُعلم بمجرّد الخبر، فلا يعلم المحدود بالحدّ (ت، ر١، ٦٢، ١٢)

- لو كان الحدّ مفيدًا لتصوُّر المحدودِ لم يحصل ذلك إلاّ بعد العلم بصحّة الحدّ، فإنّه دليل التصوُّر وطريقُهُ وكاشفُهُ، فمن الممتنع أن نعلمَ صحّة المعرِّف المحدود قبل العلم بصحّة المعرِّف (ت، ر١، ٦٢، ١٨)

- الحدُّ قد ينبّه على تصوُّر المحدود، كما ينبّه

الاسم (ت، ر١، ٦٣، ١٢)

- الحدّ هو أن تصف المحدود بما تفصل به بينه وبين غيره (ت، ر١، ٦٥، ١٨)

- الحدّ لمن لم يعرف العين إنّما يفيد معرفة «النوع»، لا معرفة «العين»، كما يتصوّر «اللذّة» بشرب «الخمر» من لم يشربها قياسًا على «اللذّة» بـ«الخبز» و«اللحم»، ومعلوم فرق ما بين «اللذّتين» (ت، ر١، ٦٦، ١)

- هذا الحد، هم متفقون على أنّه من «الحدود اللفظية» مع أنّ هذا هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنفة، بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات (ت، ر١، ٧١، ٢١)

- الذي يقال له «حد بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر١، ٧٣، ١٤)

- من عرف عين الشيء لا يفتقر في معرفته إلى حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلّف له من الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرَّف (ت، ر١، ٨٠، ٢٥)

- إذا لم تكن التصوّرات المفردة مطلوبة، فإما أن تكون حاصلة للإنسان، فلا تحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإمّا أن لا تكون حاصلة، فمجرّد حصول الحد لا يوجب ذِكرَ الأسماء تصوّر المسمّيات لمن لا يعرفها (ت، ر١، ٨٢، ٢٠)

- الحد إذا تعدّدت فيه الألفاظ كان كتعدد الاسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ر١، ٨٢، ٢٣)

- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدد - فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أنّ تصوّر «المعيّن» لا يستلزم مثل هذا (ت، ر١، ٩٨، ١٠)

- المطلوب من الجمع والمنع الذي هو مقصود الحدّ لا يحصل بتصوّر أعيان معيّنة، ولكن يحصل منه تصوّر الحقيقة في الجملة (ت، ر١، ١٠٢، ١)

- إنّ القوم (المنطقيون) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدًّا» و«برهانًا» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر١، ١٨٠، ١٨)

- ما نبّهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصوّر» إلّا بـ«الحد»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر٢، ٥، ٣)

- «الحدّ» فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود، لا تعريف الماهية. وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميّز أخفى، وقد يكون أجلى (ت، ر٢، ٧٧، ٣)

- كل ما يتكلّم به في «الحد» و«القياس» هو قضية تامة، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت، ر٢، ١٠١، ٦)

- نظّار المسلمين، فالحد عندهم يكون بالوصف الملازم، والوصف الواحد الملازم كافٍ، لا يذكرون معه الوصف المشترك، لا «الجنس»، ولا «العرض العام» (ت، ر٢، ١٠٤، ١١)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلّي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ. وجواب لا يكون إلا عند

السؤال عن متعدّد عن كلّيّين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلّي، كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف، كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتّفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٧، ١٨)

حد اصغر

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمّى حدًّا أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)
- الذي يصير موضوعًا في النتيجة اللازمة وهو المقصود بأن يُخبر عنه يُسمّى حدًّا أصغر (غ، م، ٢٧، ٢)
- أن يراعى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)
- سُمّي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحدّ الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)
- الحدّ الأصغر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٧)
- جزءا المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول يُسمّيان في المُجتَمِع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمّى الحدّ الأصغر ومحمول المطلوب هو الحدّ الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣)
- المقدّمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمّى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمّى الكبرى، وتأليف المقدّمتين يُسمّى اقترانًا (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- لنتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إمّا أن يكون مجرّد تصوّر موضوع القضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدُّ الأصغر، ومحموله يسمى الحدُّ الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمّى إقترانيًا، وهيئة ذلك التأليف تسمّى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٠)
- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يسمّى حدًّا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يسمّى حدًّا أصغر لأنه في الغالب أقل إفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمّى حدًّا أكبر لأنه في الغالب أكثر إفرادًا (هـ، م، ٢١، ٨)
- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٨)

حد اقناعي

- الحدّ الاقناعي يُسمَّى رسمًا (مر، ت، ٥، ٩)

حد اكبر

- الذي يصيرُ محمولاً في النتيجة وهو الحكم يُسمّى حدًّا أكبر (غ، م، ٢٧، ٢)
- أن يراعى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)
- سُمّي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحدّ الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)
- الحدّ الأكبر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٨)
- جزءا المطلوب اللذان هما لموضوع والمحمول يُسمّيان في المُجتَمِع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمّى الحدّ الأصغر ومحمول المطلوب هو الحدّ الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣)
- المقدّمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمّى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمّى الكبرى، وتأليف المقدّمتين يسمّى اقترانًا (سي، ب، ١٤٢، ٩)
- لنتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إمّا أن يكون مجرّد تصوّر موضوع القضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدُّ الأصغر، ومحموله يسمى الحدُّ الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمّى إقترانيًا، وهيئة ذلك التأليف تسمّى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢١)
- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يسمّى حدًّا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يسمّى حدًّا أصغر. لأنه في الغالب أقل إفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمّى حدًّا أكبر لأنه في الغالب أكثر إفرادًا (هـ، م، ٢١، ٩)
- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٢)
- الحد الأكبر في قياس الشمول هو الحكم في قياس التمثيل، والحد الأوسط هو الجامع المشترك، ويسمّى «المناط»، والحد الأصغر هو الفرع (ت، ر٢، ٩٩، ١٠)

حد اوسط

- الحدّ الأوسط... هو علّة في الأشياء التي العلّة فيها المحرّكُ الأوّل (أ، ب، ٤٣٢، ٦)
- الحدُّ الأوسط يُرتّب في المقدّمتين المقترنتين على ثلاثة أنحاء، وذلك إما أن يكون محمولاً

فيهما جميعًا أو موضوعًا فيهما جميعًا أو محمولاً في أحديهما وموضوعًا في الأخرى (ف، ق، ٢١، ٥)

- ترتيبُ الحد الأوسط في المقدّمتين المقترنتين يُسمّى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس الحملية ثلاثة، فالذي يكون الحد الأوسطُ محمولاً في أحديهما وموضوعًا في الأخرى هو الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما جميعًا هو الشكل الثاني، والذي يكون الحد الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا هو الشكل الثالث (ف، ق، ٢١، ٧)

- الحدّ الأوسط هو الذي السبب والعلّة لأنه سببُ اجتماع الطرفين وسببُ علمنا بالنتيجة، وهو الذي يُقْرَنُ به لأنه وُجِدَ في جواب لِمَ كذا هو كذا (ف، ق، ٢٤، ١٠)

- الأمر الذي في جميعه يَصُحُ الحكمُ يُسَمّيه أهل زماننا العلة وهو الحد الأوسط (ف، ق، ٤٧، ٩)

- الجزء المشترك في القياس يُسمّى الحد الأوسط، والجزءان الآخران يُسمّيان طرفا القياس (ف، ق، ٧٦، ٩)

- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تُؤلّف» وتَرَتَّبَ الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمّى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف، ق، ٧٧، ٢)

- ما كان من المقاييس تَرَتَّبَ فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين «تُسمّى» مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامّية والصغرى هي موجبة عامّية (ف، ق، ٧٧، ١٣)

- إذا كان الحد الأوسط جنس الموضوع أو فصله المقوّم له أو خاصّته فإن الموجبَ منها يأتلفُ في الموجب الكلي من الشكل الأول والسالب في الضرب الكلي السالب منه (ف، ق، ١٠٠، ٦)

- إن كان الحد الأوسط عرضًا لازمًا للموضوع وكان مع ذلك كلّيًا فيه كان القياسُ في أحد الضربين الكلّيين إما موجبٌ وإما سالب (ف، ق، ١٠٠، ٨)

- يكون الأمر الذي يوجد حدًّا أوسط إذا ارتفع ارتفع المحمول، وإذا وُجِدَ وُجِدَ المحمول (ف، ق، ١٠٦، ٦)

- الحدّ الأوسط في أحدهما غير الحدّ الأوسط في الآخر، فإمّا أن يكونَ في أحدهما دليلاً وفي الآخر سببًا، وإما أن يكون فيهما جميعًا سببًا (ف، ب، ٦٧، ١٣)

- الحدّ الأوسط لا مدخل له في النتيجة (ز، ق، ١٧٩، ١٦)

- الحدّ الأوسط يجب أن يكون ضروريًا ذاتيًا (ز، ب، ٢٣٤، ٢)

- أمّا الحدّ الأوسط فهو العلّة، ويقع فيها طلب «الما» بعد «الهل» على وجهين: أحدهما بالقوّة، والآخر بالفعل. أمّا بالقوّة فلأنّ طالب «الهل» في مثل هذا إنّما يطلب عمّا هو مشكوكٌ فيه. فيقتضي طلب الهلّ أنّه يطلب بالقوّة: هل هناك حدٌّ أوسط؟ مثل من سأل: هل القمر منكسف؟ فإنّما يطلب: هل شيء يوجب العلم بأنّ القمر منكسف؟ فإذا أعطي الهل وقيل: نعم! فطلب ثانيًا: لِمَ كان القمر منكسفًا؟ أو: لم قلتَ إنّ القمر منكسف؟ فإنّه يطلب ما علّة القياس في أنّه قياس؟ وهو الحدّ الأوسط كيف كان؛ أو ما علّة القياس في أنّه برهان؟ وهو

الحدّ الأوسط الذي هو علّة الأمر في نفسه (س، ب، ١٩٤، ١٨)

- الذي يقعُ مكررًا في القضيتين ومشتركًا يُسمّى الحد الأوسط (غ، م، ٢٦، ٢٠)
- الحد الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعًا في الأخرى ويُسمّى الشكل الأول (غ، م، ٢٧، ١١)
- يلاحظ الحدّ الأوسط ويتأمّله تأمّلاً شافيًا ليكون وقوعه في المقدّمتين على وجه واحد. فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان فَسَدَ القياس وأنتج غلطًا (غ، م، ٥٥، ٥)
- الحدّ المشترك، فيسمّى (الحدّ الأوسط) (غ، ع، ١٣٢، ١٩)
- الحدّ الأوسط: إمّا أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعًا في الأخرى، فيُسمّى (شكلاً أولاً). وإمّا أن يكون محمولاً في المقدّمتين جميعًا، ويُسمّى (الشكل الثاني). وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما، ويُسمّى (الشكل الثالث) (غ، ع، ١٣٤، ١١)
- الحدّ الأوسط إذا سلبته عن شيء فالحكم عليه بالنفي، أو بالإثبات، لا يتعدّى إلى المسلوب عنه (غ، ع، ١٣٦، ١١)
- الحدّ الأوسط إن كان علّة للحد الأكبر سمّاه الفقهاء (قياس العلة) وسمّاه المنطقيون (برهان اللِمّ) أي ذكر ما يُجابُ به عن لِمَ (غ، ع، ٢٤٣، ١)
- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علّة، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علّته (غ، ع، ٢٤٣، ٣)
- الحدّ الأوسط هو الحد المشترك (غ، ع، ٣٥٦، ٦)
- السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه، ولزوم التالي لمُقدَّمه أو عناده له، يحتاج أنْ تكون له نسبة إليهما أعني إلى المحمول والموضوع، أو إلى المُقدَّم والتالي، من تلك النسبة لزوم هذا لهذا، فهو أعني السبب الموجب للعلم، شيء له وصلة بالمحمول والموضوع أو التالي والمُقدَّم،... ويُسمَّى هذا الواصل الموجب حدًّا أوسط (ب، م، ١١١، ١١)
- يُسمّى حدًّا أوسط كما يقال في البيان كل إنسان حسّاس، وكل حسّاس حيوان، فينتج من ذلك ويتبيّن أنّ كل إنسان حيوان، فيكون الحساس هو الحدُّ الأوسط الذي صارت به القضيّة المطلوبة قضيتين لتكراره فيهما واشتراكهما فيه (ب، م، ١٢٣، ١٨)
- سُمّي الذي يكون مُقدَّمًا في البرهان أي الحدّ الأوسط حدًّا هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)
- ... الرِّباط... هو الحدّ الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٦)
- الحدّ المشترك بينهما (الأصغر والأكبر) هو... الحدُّ الأوسط (ش، ق، ١٥١، ١٨)
- الحدّ الأوسط في القياس يكون أبدًا أخصّ من الطرف الأول... وفي القِسْمة الأمر بالعكس أعني أن الحدّ الأوسط أعمّ من الطرف الأعظم (ش، ق، ٢٥٦، ٢٠)
- الحدّ الأوسط... هو الحدّ المُشْتَرَك للحدّين اللذين هما طرف المطلوب (ش، ق، ٢٦١، ١٠)
- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ٢٦١، ١١)
- إن ألفينا الحدّ الأوسط محمولاً على الأصغر

وموضوعًا للأكبر أو محمولاً على الأصغر ومسلوبًا على الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحدّ الأوسط محمولاً في أحدهما (الطرفين) مسلوبًا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحدّ الأوسط موضوعًا للطرفين إما على طريق الايجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث... قد تبرهن أنه ليس ها هنا نسبة رابعة للحدّ الأوسط إلى الطرفين (ش، ق، ٢٦١، ١٣)

- إذا لم يكن هنالك حدّ أوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢٣)

- العلامة التي تدلّ على وجود الشيء تُحْمَل على ثلاث جهات على مثال ما تُحْمَل الحدود الوُسْط في الأشكال الثلاثة (ش، ق، ٣٥٨، ٢١)

- الحدّ الأوسط الذي يكون من السبب الكلّي الأعلى هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن أسباب ذلك الشيء ويكفّ التسوّق الطبيعي (ش، ب، ٤٣٦، ٩)

- الحدّ الأوسط... هو علّة في كون... المحمول موجودًا (للموضوع) أو غير موجود (ش، ب، ٤٥٦، ٦)

- إن كان الحدّ الأوسط هو ماهية الشيء... إنه ليس يُعطي ماهية الشيء (ش، ب، ٤٦٧، ٤)

- إذا كان الحدّ الأوسط شيئًا خارجًا عن ماهية الشيء فقد يمكن أن يعطي ماهية الشيء ووجوده معًا (ش، ب، ٤٦٧، ٥)

- إذا كان الحدّ الأوسط هو علّة الطرف الأكبر فقد يمكن أن يُبَيَّن به ماهيّة الطرف الأكبر ووجوده معًا، أو الماهية فقط إذا كان الوجود معلومًا (ش، ب، ٤٦٧، ٨)

- إذا كان (الحد) الأوسط سببًا متقدّمًا على الشيء وخارجًا عنه، فقد يمكن أن يُصار منه إلى معرفة ماهيته ووجوده معًا، أو إلى الماهية فقط إن كان الوجود معلومًا (ش، ب، ٤٦٧، ١٢)

- الحدّ الأوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس (ش، ب، ٤٧١، ٨)

- إن كان... الجنس مقولاً بتناسب... يكون الحدّ الأوسط فيه مقولاً بتناسب (ش، ب، ٤٨٧، ٩)

- إن كان الجنس بتواطؤ كان الحدّ الأوسط بتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ١٠)

- لنتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إمّا أن يكون مجرّد تصوّر موضوع القضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدُّ الأصغر، ومحموله يسمى الحدُّ الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمّى إقترانيًا، وهيئة ذلك التأليف تسمى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٠)

- الحدّ الأوسط لا بد وان يكون علّة لتصديق

ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللم، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٧)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يسمّى حدًّا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يسمّى حدًّا أصغر لأنه في الغالب أقل إفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمّى حدًّا أكبر لأنه في الغالب أكثر إفرادًا (هـ، م، ٢١، ٦)

- الحدّ الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علّة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلاّ فلم يكن البرهان برهانًا على ذلك المطلوب، هذا خُلف. ثم إنّه لا يخلو: إمّا أن يكون مع ذلك علّة أيضًا لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لِمّ (ط، ش، ٥٣٤، ١٤)

- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٤)

- الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحدّ الأوسط عند الجزئين الآخرين تسمّى شكلاً (ن، ش، ٢٤، ٧)

- الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول (ن، ش، ٢٤، ٨)

- إن كان (الحد الأوسط) محمولاً فيهما (المقدمتان) فهو الشكل الثاني وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ٩)

- «الوسط» المذكور في هذه المواضع (الأقيسة والتصديقات) هو عند ابن سينا ومحقّقيهم هو «الدليل»، وهو «الحد الأوسط» (ت، ر١، ١٠٤، ٢١)

- «الحد الأوسط» فيه هو الذي يُسمّى في «قياس التمثيل» «علّة» و«مناطًا» و«جامعًا» و«مشتركًا» و«وصفًا» و«مقتضيًا» ونحو ذلك من العبارات (ت، ر١، ١٢٨، ١٤)

- المشترك بينهما (الأكبر والأصغر) هو «الحدّ الأوسط»، وهذا الذي يسمّيه الفقهاء وأهل أصول الفقه «المطالبة بتأثير الوصف في الحكم» (ت، ر١، ١٢٨، ٢٦)

- قسّموا «الاقتراني» إلى الأشكال الأربعة لكون «الحد الأوسط» إما محمولاً في «الأولى» موضوعا في «الصغرى»، وهو في الشكل الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة - الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبي. وإما أن يكون «الأوسط» محمولاً فيهما، وهو الثاني، ولا ينتج إلاّ السلب. وإما أن يكون موضوعًا فيهما، ولا ينتج إلاّ الجزئيات. والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه بعيد عن الطبع (ت، ر١، ١٦٧، ١٦)

- الدليل هو «الحد الأوسط»، وهو أعمّ من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعمّ منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر١، ٢٠٣، ٢١)

- قولهم: «إنْ بيّن أن ذلك الوصف يستلزم

الحكمَ، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»، فيقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنّه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفًا مشتركًا بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر١، ٢٣٨، ٢٦)

- الطرف المكرّر المشترك بينهما (بين المقدّمتين الكبرى والصغرى) يسمّى الحدّ الأوسط وهو الجامع بينهما (ض، س، ٣١، ١٥)

حد بسيط

- الحدّ البسيط هو مبدأ الكل؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبسائط وحدها فقط، وأما وجودها لتلك الأُخر فإنما هو من أجل هذه (أ، ب، ٤٤٤، ٥)

حد تام

- القول المفصّل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرَّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعَرَضيّات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيّات فهو حدٌّ ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيات فهو رسم تامٌ، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدٌّ تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيات إشتمالاً لا يشذّ به منها شيءٌ فهو حدٌّ تامٌّ، وإن كان يشذ منها شيء فليس حدًّا تامًّا (س، ب، ٥، ٣)

- إنّ البرهان إنّما يكون برهانًا تامًّا إذ أعطى العلّة القريبة الخاصّة التي بالذات وبالفعل. فالحدّ التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهيّة فيوردها بتمامها لا يخلي منها شيئًا إن كانت ذاتيّة (س، ب، ٢٢٦، ٢٢)

- كل تعريف مركّب مساوٍ ومن مُقوّمات فهو (حدّ تام)، أو جزء حدّ وحدّ خدّاج. فإن المقوّمات محققة الوجود للشيء وبيّنة له فإنّها أجزاء لماهيّته، ومحال أن تدخل ماهيّته في الذهن ولم تدخل معه أجزاؤه ومقوّماته (س، ش، ٣٠، ١٢)

- الحدّ التام هو القول الدال على ماهية الشيء (سي، ب، ٨١، ١٠)

- الحدّ التام هو المؤلّف من جميع ذاتيات الشيء (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)

- الحدّ التام إنما هو حدّ واحد (ش، ج، ٦٠٧، ٨)

- إنّ القول الشارح إمّا حد أو رسم، لأنّه إن كان بمجرّد الذاتيات فحد، وإلاّ فرسم، فعُرِّف (الحد) بأنه قول دال على كُنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفًا بمجموع الذاتيات فحد تام، وإن كان ببعضها فناقص (هـ، م، ١١، ١٥)

- الحد التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الإنسان (هـ، م، ١١، ١٧)

- الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحدّ التام (هـ، م، ٧٧، ١٢)

- الحد التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه، ويتعلق بشيء لا بعينه في زمان من الأزمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

- الحد التام يلتئم من مقوّمات الماهيّة، دون مقوّمات الوجود (ط، ش، ٢١٧، ١٨)

- (الحدّ) التام دال على الماهيّة بالمطابقة

كالإسم؛ إلّا أنّ الإسم مفرد، والحدّ مؤلف (ط، ش، ٢٤٩، ١٠)

- الحدّ التام لا يقبل الزيادة والنقصان معنى وغيره قد يقبلهما، والعامّ لمكونه أعرف من الخاصّ يجب تقديمه في التعريف (م، ط، ١٠٢، ١١)
- يُسمّى حدًّا تامًّا إن كان بالجنس والفصل القريبين وناقصًا إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد (ن، ش، ١٠، ٧)
- المفيد لتصوّر الحقيقة عندهم هو «الحد التام»، وهو «الحقيقي»، وهو المؤلّف من «الجنس» و«الفصل» من «الذاتيات» المشتركة والمميّزة، دون «العرضيات» التي هي «العرض العام» و«الخاصة» (ت، ر١، ٨٢، ٢٥)
- إنّ إيجابهم في الحدّ التامّ «الجنس القريب» دون غيره تحكّم محض (ت، ر١، ٩٢، ١)
- إذا وقع السؤال عن كلّي واحد نحو ما الإنسان فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضمّنًا حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحدّ التام (و، م، ٨٦، ١٨)
- الحدّ التام هو المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين كالحيوان الناطق (و، م، ١١٢، ٢١)
- سُمّي الحدّ التام تامًّا لكونه بالذاتيّات، والناقص منه أي من الحدّ ما كان ببعض الأجزاء وسمّي ناقصًا لنقص بعضها (ض، س، ٢٧، ١٠)

حد الجنس

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضًا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشك فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م، ٩٥، ٥)
- معنى الصدق على كثيرين في حدّ الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لباين غيرها فلا يكون مشتركًا بين حقيقتين وهذا خلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفراده على الإنفراد تعيّن أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدّد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٨)

حد الحد

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل علي بذلك أن أحدّ حدّ الحدّ؛ لأنّ حدّ حدّ الحدّ لفظ مؤلّف من جزأين كل واحد منهما حدٌّ. فإذا حصل لي حدُّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنّه مؤلّف من حدّ الجزأين (س، ج، ٥٨، ١٣)
- حدُّ الحدّ ورسمه أنّه: قول يقوم مقام إسم؛ أي في الدلالة على الجوهر (س، ج، ٦٠، ١٣)
- حدّ الحدّ فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقته ونفسه وذاته، ومن قائل يقول حدُّ الشيء هو اللفظ المُفَسِّر لمعناه على وجه يجمع ويمنع، ومن قائل ثالث يقدّر هذه مسئلة خلافية فينصر أحد الحدّين على الآخر (غ، ح، ١٠٧، ١٥)
- حدُّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة والعلم هو المعرفة هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ١١٠، ١)

- حدُّ الحدّ إنه اللفظ الجامع المانع (غ، ح، ١١٠، ١)
- حدُّ الحدّ عند من يقنع بالرسميّات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعديد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يَطّرد وينعكس (غ، ح، ١١٠، ٣)
- حدُّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ، كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة، والعلم هو المعرفة، هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ١١٠، ٥)
- حدُّ الحدّ عند من يقنع بالرسميّات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعديد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يَطّرد وينعكس (غ، ح، ١١٠، ٦)
- حدّه (حدّ الحدّ) عند من لا يطلق إسم الحد إلّا على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطردل والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض للّازم والعَرَضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلّا الذاتيّات (غ، ح، ١١٠، ٨)
- إختلف الناسُ في حدّ الحدّ: فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقة وذاته، ومن قائل يقول حدّ الشيء هو اللفظ المفسّر لمعناه على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل ثالث يقول هذه المسئلة خلافية فينصر أحد الحدّين على الآخر (غ، ص، ٢١، ١١)
- حدّ الحدّ أنه اللفظ الجامع المانع، إلاّ أن الذين أطلقوه على اللفظ أيضًا إصطلاحهم مختلف كما ذكرناه في الحدّ اللفظي والرسمي والحقيقي (غ، ص، ٢٢، ١٢)
- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقولك الموجود هو الشيء والعلم هو المعرفة والحركة هي النقلة هو تبديل اللفظ بما هو أوضح عند السائل على شرط أن يجمع ويمنع (غ، ص، ٢٢، ١٣)
- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات فإنه اللفظ الشارح للشيء بتعديد صفاته الذاتية أو اللازمة على وجه يميّزه عن غيره تميزًا يطّرد وينعكس (غ، ص، ٢٢، ١٥)
- حدّ الحدّ وقد يرسم بأنّه قول يقوم مقام الإسم المطابق في الدلالة على الذات (ط، ش، ٢٤٩، ١)

حد حد الحد

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل علي بذلك أن أحدّ حدّ الحدّ؛ لأنّ حدّ حدّ الحدّ لفظ مؤلّف من جزأين كل واحد منهما حدٌّ. فإذا حصل لي حدُّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنّه مؤلّف من حدّ الجزأين (س، ج، ٥٨، ١٣)
- حَدُّ حَدِّ الحدّ ليس هو قولاً دالاً على الماهيّة كيف كان، بل قولاً دالاً على ماهيّة الحدّ (س، ج، ٥٨، ١٠)

حد حقيقي

- إنّما يكون الحدّ حقيقيًا إذا كان ممّا هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق (س، ج، ٢٥٠، ٣)
- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سمّيناه الحدّ الحقيقي، فإن هذا ممّا لا يكون البتّة، وإن ظنّ قوم أنّه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامّة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما

تضيف الفصل إلى الجنس (س، ش، ٣٦، ١٩)

- لنسمّ الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلاّ شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسمّ الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ١٠)
- (الحدّ الحقيقي) أن تذكر جميع ذاتياته وإن كان ألفًا ولا تبالي بالتطويل ولكن ينبغي أن تُقدّم الأعمّ على الأخصّ (غ، ح، ٩٧، ٨)
- إجتهد (في الحدّ الحقيقي) أن تفصّل بالذاتيّات إلاّ إذا عسر عليك وهو كذلك في أكثر الحدود، فاعدِلْ بعد ذكر الجنس إلى ذكر اللوازم واجتهد أن يكون ما ذكرتَه من اللوازم الظاهرة المعروفة (غ، ح، ٩٨، ٢)
- الحدّ الحقيقي فلا يُتصوّر إلاّ واحدًا لأنّ الذاتيّات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حقيقيًا، وإن ذكر بعضها فالحدّ ناقص، وإن ذكر مع الذاتيات زيادة فالزيادة حشو فإذًا لا يتعدّد هذا الحدّ (غ، ح، ١١٥، ١٥)
- إذا فهمتَ الفرق بين الذاتي واللازم فلا توردُ في الحدّ الحقيقي إلاّ الذاتيات، وينبغي أن توردَ جميعَ الذاتيّات حتى يُتصوّر بها كنه حقيقة الشيء وماهيته (غ، ص، ١٤، ٦)
- (الحدّ الحقيقي) أن تجمعَ أجزاء الحدّ من الجنس والفصول (غ، ص، ١٥، ١٢)
- (الحدّ الحقيقي) أن تذكرَ جميع ذاتيّاته وإن كانت ألفًا ولا تبالي بالتطويل لكن ينبغي أن تُقدِّم الأعمّ على الأخصّ (غ، ص، ١٥، ١٥)
- (الحدّ الحقيقي) أنّك إذا وجدتَ الجنسَ القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكرّرًا (غ، ص، ١٥، ١٧)
- (الحدّ الحقيقي) أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشتركة المتردّدة واجتهد في الإيجاز ما قَدِرْتَ وفي طلب اللفظ النص ما أمكنك (غ، ص، ١٦، ١١)
- الحدّ الحقيقي فلا يتصوّر أن يكون إلاّ واحدًا لأن الذاتيّات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حدًّا حقيقيًا (غ، ص، ٢٨، ١٤)
- لا يكفي في الحدّ التام الحقيقي أن يُذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيدًا بالفصل المختص بالنوع المحدود (سي، ب، ٨٤، ٩)
- الحد الحقيقي إذا أريد به ما زعموه فإنّه لا حقيقة له في الخارج (ت، ر١، ٥٥، ٤)

حد ذاتي

- الحدّ الذاتيّ يكون المطلوب منه ذكر ماهيّة الشيء كما هي لا يحتمل الاطناب والإيجاز، لأنّ مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان، ثم الأولى أن يذكر الجنس القريب أولاً، لأنّه يدل بالتضمن على الأجناس البعيدة ثم يردف الجنس القريب بكل ماله من الفصول (ر، ل، ٧، ٤)

حد رسمي

- لنسمّ الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلاّ شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسمّ الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٨)
- الحدّ الرسمي أيضًا فيجوز أن يتعدّد لأن لوازم الأشياء ليست محصورة (غ، ح، ١١٥، ١٤)
- (حدّ) الرسمي فيجوز أيضًا أن يكثر لأن

عوارض الشيء الواحد ولوازمه قد تكثر (غ، ص، ٢٨، ١٣)

حد زائد

- إعلمْ أنّ الحدّ الزائد، يدخل في جانب الحدّ الأصغر، وفي جانب الحدّ الأكبر، وفي الوسط (س، ق، ٤٤٣، ١٤)

حد الشيء

- الذي لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ (أ، ج، ٦٣٢، ١٧)
- يجب على الذي يحدّ (الشيء) على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول (أ، ج، ٦٣٤، ٢)
- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيدُ الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعةٌ: مادّةُ الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاءُ حَدِّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعلُ وما يُعدُّ معه، والغايةُ وما يُعدّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعَرَض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٦)
- حدّ الشيء يُصَيِّرُهُ معقولاً ويُفهِمه بأجزائه التي بها قِوامه (ف، ح، ١٦٩، ٢)
- إن كان المحمول لفظًا مفردًا فهو إسم الشيء. وإن كان المحمول ليس لفظًا مفردًا بل هو قولاً فهو حدّ الشيء. مثاله «الإنسان» فإنّه إسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض، أو «الحيوان الناطق» وهو حدّ تلك الطبيعة (س، ش، ١٥، ١٣)
- يُحدّ الشيء بجميع علله الأربع، إن كانت ذاتيّة له، كمن يحدّ القدوم بأنّه آلة صناعيّة من حديد، شكلها كذا ليقطع الخشبة نحتًا. فآلة جنس، والصناعة تدلّ على المبدأ الفاعل، والشكل على الصورة، والنحت على الغاية، والحديد على المادّة (مر، ت، ٢٥٦، ٤)

حد عرض

- قيل في حدّ العَرَض ما لا يبقى أو ما يستحيل بقاؤه أو لا يقوم بنفسه، وهذا مختل لأنه ذِكْرُ لازم ليس يتعرّض للذات (غ، ح، ١١٦، ١)

حد العلم

- حدّ «العلم» - مع منعه التركيب - هو «ما أوجب كون محله عالمًا» (ت، ر١، ٤٥، ٧)
- «ما حدّ العلم، عندكم؟» قلنا: حدّه «معرفة المعلوم على ما هو به» (ت، ر١، ٤٦، ٩)

حد لفظي

- لنسمِّ الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلاّ شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسمِّ الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٧)
- هل يُتصوّرُ أن يكونَ للشيء الواحد حدّان؟ قلت أمّا الحدّ اللفظي فيُتصوّر أن يكون له ألف وذلك يختلف بكثرة الأسامي في بعض اللغات وقلتها في البعض ويختلف باختلاف الأمم (غ، ح، ١١٥، ١٢)
- إنّ الحدّ اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن، وهو الذي بحسبه وضع الإسم وحصلت الوحدة الذهنيّة (ب، م، ٦٨، ١٣)
- «العلم هو المعرفة»؛ وهذا حدّ لفظيّ (ت، ر١، ٩٧، ٥)

حد لفظي ورسمي

- الحدّ اللفظي والرسمي فمؤنتهما خفيفة إذ طالبهما قانع بتبديل لفظ العُقار بالخمر وتبديل لفظ العلم بالمعرفة أو بما هو وصف عَرَضي جامع مانع وإنّما العويص المتعذّر هو الحدّ الحقيقي وهو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير (غ، ص، ١٥، ٨)

حد محض

- إنّ الحدّ المحض يكون بالمقوّمات (س، ش، ٥٦، ٥)

حد محمول

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحد المحمول، والحد الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)

حد مطلق

- ليس الحدّ المطلق هو حدّ الحدّ، وإن كان حدّي للحدّ المطلق حدًّا مني بالقوّة لحدّ الحدّ، إذ حدّ الحدّ حدّ، لكنّه ليس بالفعل (س، ج، ٥٨، ٩)

حد موضوع

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحد المحمول، والحد الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٥)

حد ناقص

- الحدّ الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساويًا له في المعنى بل في العموم، فيحصل منه التمييز الذاتي فحسبُ دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته (سي، ب، ٨٥، ٢)

- الحدّ الناقص وهو الذي يتركّب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان (هـ، م، ١١، ١٩)

- الحدّ الناقص ما كان التعريف فيه بالفصل وحده أو بالفصل مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق (و، م، ١١٣، ١)

حد النوع

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضًا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشك فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م، ٩٥، ٥)

حد وسط

- كل قياس إقتراني لا بد فيه من مقدّمتين يشتركان في حدّ، لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحملي ونسبة تاليه إلى مقدّمه في القياس الشرطي لما كانت مجهولة احتيج إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة المجهولة، ويسمّى هذا الأمر الثالث الحدّ الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبته إليهما وجبت المقدّمتان (و، م، ٢٧٩، ٧)

حد وقياس

- الحدّ والقياس هما آلتان يُكتَسب بهما المطلوبات الّتي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرَّويّة (مر، ت، ٤، ٨)
- كلّ واحد من الحدّ والقياس فإنّه معمول ومؤلَّف من معانٍ معقولة بتأليف محدود (مر، ت، ٤، ١٤)
- الفساد العارض في الحدّ والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادّة، وقد يقع من جهتيهما معًا (مر، ت، ٥، ٥)

حدس

- الحدس جودة حركةٍ لهذه القوّة (النفس) إلى إقتناص الحدّ الأوسط من تلقاء نفسها، مثل أن يرى الإنسان القمر وأنّه إنّما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على أشكاله، فيقتنص ذهنُه بحدسه حدًّا أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس (س، ب، ١٩٢، ٢)
- الحدس حركة النّفس إلى إصابة الحدّ الأوسط - إذا وضع المطلوب - أو إصابة الحدّ الأكبر - إذا أصيب الأوسط - وبالجملة سرعة انتقال من معلوم إلى مجهول، كمن يرى شكل استنارة القمر، عند أحوال قربه وبعده من الشمس، فيحدس أنّه يستنير من الشمس (مر، ت، ٢٦٤، ٣)
- الحدس جودة حركة لهذه القوّة إلى اقتناص الحدّ الأوسط من تلقاء نفسها (سي، ب، ٢٧٦، ١)
- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختصُّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركةٌ يحتجّ بها على المنازع (ت، ر١، ١٠٦، ١٣)

حدسي

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبيًّا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيًّا» (ت، ر١، ١٠٧، ١٧)

حدسيات

- الحدسيّات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدسٌ من النّفس قويٌ جدًّا، فزال معه الشك وأذعن له الذّهن؛ فلو أنّ جاحدًا جحد ذلك لأنّه لم يتولّ الاعتبار الموجب لقوّة ذلك الحدس، أو على سبيل المتأكدة (المناكرة) لم يتأتَ أن يُحقّق له ما تَحقّق عند الحادس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشّمس بهيآت تشكل النّور فيه. ففيها أيضًا قوّة قياسيّة، وهي شديدة المناسبة للمجرّبات (مر، ت، ٩٧، ٤)
- الحدسيات: وهي القضايا المصدّق بها بواسطة الحس وحدس قوي يُذعن الذهن من معلوم إلى مجهول، وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس (سي، ب، ٢٢١، ١١)
- أمّا الحدسيّات فهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس في النفس قوي جدًّا مع إنّه لا يمكن إثباته بالبرهان، مثل قضائنا بأن نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف هيآت تشكل النور فيه (ر، ل، ٢٦، ١٢)
- أمّا حس السمع فالمتواترات، فإنّها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقف على تكرار المشاهدات فالمجرّبات، وإن توقف على

الحدس فالحدسيات، وهذا ووجهه الضبط لا الحصر العقلي (هـ، م، ٢٥، ٢٢)

- حدسيّات أي مقدّمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادي والمطالب للذهن دفعة واحدة، وهو المعني بالحدْس (هـ، م، ٢٦، ٣)
- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفيْ الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليّات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. (ط، ش، ٣٩٢، ٢)
- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربّات وما معها، من الحدسيّات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)
- حدسيات وهي قضايا يُحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم (ن، ش، ٣٢، ١٠)
- الحدسيات إن جُعلت يقينية فهي نظير المجرّبات إذا الفرق بينهما لا يعود إلى العموم والخصوص، وإنما يعود إلى المجرّبات تتعلق بما هو من أفعال المجرّبين والحدسيات تكون عن أفعالهم (ت، ر٢، ٥٥، ١)
- الحَدسيّات هي كذلك. فبالحس يعرف أعيانها، ثمّ يتكرّر فتعلم بالعقل القدر المشترك (ت، ر٢، ١٢٥، ١٣)
- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات وتسمّى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرّد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٧)

حدود

- ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد (أ، ق، ٢١٣، ١٢)
- في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة، لأن المقاييس التي بالخُلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها (أ، ق، ٢٧٢، ١٦)
- الحدود فليست الأصل الموضوع، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدّمات (أ، ب، ٣٤١، ٦)
- الحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط، وهذا ليس هو أصلاً موضوعًا، اللهم ألاّ أن يكون الإنسان يسمّي السماع أصلاً موضوعًا (أ، ب، ٣٤١، ٨)
- المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود

قولا واحدً من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٤)

- قد يقع بين حدّين حدودٌ من بلا نهاية (أ، ب، ٣٨١، ١٣)

- أن تكون الحدود في جنس واحد بعينه ومن غير متجزّئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مُزْمَعًا أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها (أ، ب، ٣٨٢، ٢)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودًا، كذلك يجب أن يكون في الحدود الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٥)

- الحدود هي أقسام المقدّمات التي يقسم إليها، فذلك الإسم الموضوع، وما يحمل عليه (ق، م، ٦٤، ١٢)

- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجود والأسباب إنما تُوجد حدودُها الوسطى أحد أصناف الأسباب التي ذكرت، وكانت أنحاء حمل أجزاء البراهين هي هذه، لَزِمَ ضرورة أن تكون الأسبابُ التي تُؤخذ، حدودًا وسطى، حالها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلّها، إمّا حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما، أولها شركة في حدودهما بوجه من الوجوه، إما شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)

- الحدود والأشياء المحدودة، فهي إما أن تَدُلَّ عليها ألفاظ مثل الانسان والشمس والقمر، وإما أن يَدُلَّ عليها قولٌ ليست صيغة تركيبه تركيب قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٤)

- الحدود تؤلّف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلّف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب، ٤٥، ٦)

- تأليفُ أجزاء الحدود، فهو النحو الذي صيغته ليست صيغة يكون بها بعض أجزائه حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويصلح أن تجعل جملته جزء قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٨)

- أقلُّ ما منه تأتلف الحدود جزآن، ومن جملة أجزاء الحدود ما يمكن أن يُحمل على المحدود، ومنها ما لا يمكن أن يُحمل على المحدود (ف، ب، ٤٥، ١٠)

- أجزاء الحدود التي هي حدود على الاطلاق، فكلُّ واحد فيها أقدم من المحدود، وبعضها أقدم من بعض (ف، ب، ٤٦، ١٣)

- تقدّمُ أجزاء الحدود للمحدود على مثال تقدّم أجزاء البراهين للنتائج (ف، ب، ٤٦، ١٥)

- إذا تبرهن الشيءُ بالبرهان على الاطلاق أمكن أن تؤخذَ أجزاءُ البرهان بأعيانها أجزاء حدود. وإذا حُدَّ الشيءُ أمكن أن تؤخذ أجزاءُ حدوده أجزاء براهين (ف، ب، ٤٧، ١٣)

- الحدود التي تؤخذ أجزاؤها أمورًا خارجة عن المحدود، فإنّ تلك الأمور الخارجة ثلاثة أصناف: إمّا غاياتٌ للشيء، وإما فاعلاتٌ له، أو شيءٌ فيه المحدود (ف، ب، ٤٨، ١)

- الحدود التي أجزاؤها متقدّمة هي الحدودُ على الاطلاق، وهي أحرى أن يقعَ عليها اسمُ الحدّ (ف، ب، ٥١، ٧)

- الحدود المتأخّرة الأجزاء، فإنها لا تُسمّى الحدود على الاطلاق، أقل ذلك، لكن إنما تُسمّى رسومًا أو حدودًا متأخرة (ف، ب، ٥١، ٨)

- الحدود فهي التي ليس للمتعلّم والسامع أن يشاحّا فيها المعلّم والقائل. فإنه ليس يمكن أن يشاحّ الانسان في أن يُوقع أي اسم شاء على المعنى الذي يشرحه لنا بقول (ف، ب، ٨٩، ٥)

- الحدود أوّل ما تؤخذ بذاتها إنما تؤخذ مُعَرَّفة. ولهذا السبب لا تعدّ أولاً في المقدّمات. ولأن الحدّ ممكن أن يُستعملَ مقدّمة أو جزء مقدّمة، فإنه يُعدُّ أيضًا في المقدّمات (ف، ب، ٩٠، ١)
- لمّا كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتيّة فقط، لزم فيما لا جنس له ألاّ يكون له حدّ، وكذلك ما لا فصول له ذاتيّة يلزم ألاّ يكون له حدّ (ف، أ، ٧٩، ١٢)
- إنّ الحدودَ من الأجناس والفصول (س، م، ٤، ١١)
- المحدود قد يعرض فيها إختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى، كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلاً، فإنّه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر. وربّما خصّ أنواع الكميّة في التحديد خواصُّ هي لها دون أنواع الكيفيّة (س، م، ٦، ١)
- أمّا الحدود المتعيّنة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنّها أيضًا تكون متضادة؛ لا لأنها مقادير، بل لأنها مقارنة لكيفيّات، ولأجل أنّها أطراف طبيعية؛ مثل أنّ لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدارٍ فيها. وليس إنّما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير، بل في نفسه، وبالقياس إلى طبيعةِ نوعِهِ، وكذلك الحال في الصغيرِ منها (س، م، ١٤٠، ١٢)
- أوّل ما يجب أن يُطْلَبَ في الحدود هو الشيء المتشابه فيه، لأنّ أوّل ما يُطلب هو الجنس (س، ج، ٩٨، ٧)
- للحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات، والتي تحاذيها الأسماء (س، ج، ٢٦٨، ٨)
- أجزاء هذه، التي تُسمّى مقدّمة، الذاتيّة التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول التي لا تتركّب القضيّة من أقل منها، تسمّى حينئذ حدودًا (س، أ، ٤٢٣، ٥)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(ا) حدود. وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة. والمركّب من المقدّمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٣)
- أن يتأمّل في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما إسم مشترك، فإن الإسم ربّما يكون واحدًا والمعنى متعدّد فلا يصح القياس (غ، م، ٥٦، ١)
- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ١٧)
- منها (الغلط في الحدود): أن يوضع الفصلُ بدل الجنس (غ، ع، ٢٧٨، ١)
- منها (الغلط في الحدود): أن تؤخذَ الهيولى مكان الجنس (غ، ع، ٢٧٨، ٩)
- منها (الغلط في الحدود): أن تؤخذَ الأجزاءُ بدل الجنس (غ، ع، ٢٧٨، ١٥)
- منها (الغلط في الحدود): أن توضعَ الملكةُ مكان القوة (غ، ع، ٢٧٨، ٢٢)
- منها (الغلط في الحدود): أن يوضعَ (النوعُ) بدلَ (الجنس) (غ، ع، ٢٧٩، ٥)
- مداخلُ الخللِ في الحدود وهي ثلاثة: فإنه تارة يدخل من جهة الجنس، وتارة من جهة الفصل، وتارة من جهة أمر مشترك بينهما (غ، ح، ١٠١، ١٥)

- (الخلل في الحدود) أن يؤخذ الجزء بدَلَ الجنس (غ، ص، ١٨، ١٣)
- (الخلل في الحدود) أن يضعَ اللوازمَ التي ليست بذاتية بدل الجنس (غ، ص، ١٨، ١٥)
- (الخلل في الحدود) أن يضع النوع مكان الجنس (غ، ص، ١٨، ١٦)
- (الخلل في الحدود) من جهة الفصل فأن يأخذ اللوازم والعرضيّات في الإحتراز بدل الذاتيّات وأن لا يورد جميع الفصول (غ، ص، ١٨، ١٧)
- (الخلل في الحدود ب) الأمور المشتركة فمن ذلك أن يُحدَّ الشيء بما هو أخفى منه (غ، ص، ١٨، ١٨)
- طالبُ حدود الأوليّات إنّما يطلبُ شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبوت حقيقة الوجود في العقل (غ، ص، ٢١، ٦)
- افضل الأقاويل المُعرِّفة هي الحدود لأنّها تفيد المعرفة الذاتيّة التامة (ب، م، ٤٩، ١٦)
- إنَّ الحدود لا يتوجه فيها بقصد أوّل إلى التميز بالأوصاف المشهورة، وإنّما يُتوَجه فيها إلى تقرير الأوصاف الذاتيّة التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس (ب، م، ٥٢، ١)
- الحدود معقولات مؤلّفة من معانٍ، فتحصيلها إنّما يتم بتحصيل المعاني المفردة التي تؤلّف منها (ب، م، ٥٧، ١٠)
- إنَّ الحدود إنّما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ٦٢، ١)
- الأسماء والحدود داخلة في المواضعات والمواطيات، فقد يجوز إختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)
- الحدود مفردات لا حكم فيها أعني حدود القضايا كالمحمول والموضوع، وتُسمّى حدودًا لأنّها أجزاء القضايا وأطرافها، وقد تكون ألفاظًا مفردة كقولك الإنسان حيوان، وقد تكون حدودًا على الحقيقة لأنَّ كل واحد منها مؤلّف من ألفاظ تدلُّ دلالة الحدّ على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق المائت جسم حسّاس متحرّك بالإرادة (ب، م، ١١٥، ١٢)
- الحدود تقال للتصوُّر وتفهيم معنى الكلام لا لتصديق وقبول بوجه من الوجوه (ب، م، ٢١٩، ٧)
- ربما لم تكن الحدود ألفاظًا مفردة بل مركّبة، وربما كان في إحداهما مفرد وفي الأخرى مركّب، فلا ينبغي أن يتشوّش عليك التحليل بسبب هذا الإختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد (سي، ب، ١٩٣، ٥)
- الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به (سي، ب، ٢٣٧، ١٧)
- الحدود التي ينحلّ إليها القياس... ليس ينبغي أن نطلبها أبدًا من حيث يدلّ عليها إسم مفرد لأن كثيرًا ما يُدَلّ عليها بقول مركَّب (ش، ق، ٢٦٤، ٢)
- ليس يجب أن نطلب للحدود الموجودة في القياس إذا حُمِل بعضها على بعض، إما على جهة السلب وإما على جهة الإيجاب، نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ٢٦٤، ١٠)
- الحدود التي تُكرَّر في المقدّمات في بعض المواضع ثلاث مرات فينبغي أن تُكرَّر الثلاثة

مع الحدّ الأكبر لا مع الحدّ الأوسط (ش، ق، ٢٦٧، ٢)

- إذا أخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن نتحفّظ فيها بالمقول على الكلّ (ش، ق، ٢٦٧، ١٩)

- متى كانت ثلاثة حدود أوّل وثانٍ وثالث، وكان الثاني يلزم الأوّل والثالث يلزم الثاني، فإن الثالث يلزم الأول (ش، ق، ٢٩٥، ١٢)

- الحدود... غير كائنة ولا فاسدة (ش، ب، ٣٩٢، ٧)

- الحدود إنما هي إما مبادىء برهان أو نتيجة برهان أو برهان متغيّر في وضعه (ش، ب، ٣٩٢، ٨)

- الحدود ليس فيها حكم بأنّ شيئًا موجود أو غير موجود (ش، ب، ٤٠٠، ٢)

- الحدود... هي كلّية (ش، ب، ٤١٠، ٨)

- الحدود تركيبها على جهة الإشتراط والتقييد (ش، ب، ٤٥٩، ٩)

- الحدود ليست للأمور الجزئية (ش، ب، ٤٦٥، ٦)

- إذا كانت الحدود لا تتضمّن أنها موجودة لمحدوداتها فدلالتها دلالة الأسماء بعينها (ش، ب، ٤٦٦، ١١)

- كما أن البراهين لا تقوم على أن الإسم دالّ أو غير دالّ كذلك يلزم أن يكون الأمر في الحدود (ش، ب، ٤٦٦، ١٧)

- الحدود تأتلف... من جنس وفصل (ش، ج، ٥٥٩، ٤)

- الشروط المُعْتَبَرة في صحّة الحدود خمسة: أحدها أن يكون الحدّ موجودًا للمحدود... والثاني أن يكون الجنس مأخوذًا في الحدّ مُضَافًا إليه الفصل... والثالث أن يكون الحدّ مُسَاوِيًا للمحدود... والرابع أنْ يكون قد أتي بهذه الثلاثة الأشياء في الحدّ إلاّ أنه مع ذلك لم يُحَدّ ولا أتى بمعنى ما هو الشيء. والخامس أن يكون أتى بالحدّ إلاّ أنه لم يأتِ به جيّدًا ولا حسنًا بل ما أتى به ناقصًا عن الكمال (ش، ج، ٥٩٦، ٤)

- إنْ كان المحدود له ضد فينبغي أن يكون حدّ ضدّه بيّنًا من حدّه وإلاّ فقد وُضِعَ الحدّ وضعًا غامضًا (ش، ج، ٥٩٨، ٩)

- البراهين المطلقة هي حدود بالقوّة... ولذلك أَلْفَتَ الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٦٠٠، ٢٠)

- لو كانت الحدود تأتلف من الأشياء المعروفة عندنا فقط وهي الأمور المتأخرة لأمكن أن يكون للشيء حدود كثيرة (ش، ج، ٦٠١، ٢)

- الحدود هي الأجزاء التي تبقى من المقدمة بعد تحليلها وهي الإفراد الأولُ التي لا تتركب القضيّة من أقل منها (ر، ل، ٣٠، ١٩)

- أجزاء العلوم البرهانيّة ثلاثة. المبادىء والموضوعات والمطالب: أمّا المبادىء فهي الحدود والمقدّمات التي تؤلّف منها قياساته... أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتيّة، وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ر، ل، ٤٥، ١٠)

- الحدود هي الذاتية الباقية بعد التحليل إلى أجزاء القضيّة. وإنّما سميت حدودًا؛ لأنّها تشبه حدود النِّسَب المذكورة في الرياضيات، وهي الأركان التي تقع النسبة بينها (ط، ش، ٤٢٤، ٣)

- الحدود للأنواع بالصفات، كالحدود للأعيان

بالجهات (ت، ر١، ٦٣، ١٦)

- الحدود المصوّرة للمحدود لمن لا يعرفه إنّما هي مؤلّفة من الصفات المشتركة، لا يدخل فيها وصف مختص به، إذ المختص - وإن كان لا بدّ منه في الحد المميّز - فهو لم يتصوّره. وأنها لا تفيد تعريف عينه، فضلاً عن تصوير ما يتنبّه له، وإنّما يفيد تعريفه بطريق «التمثيل المقارب»، إذ لو عرف «المثل المطابق» لعرف حقيقته (ت، ر١، ٧٨، ١٥)

- الحدود لا تجوز إلاّ بـ«الملازم» في الطرفين: النفي والإثبات، لا بمجرّد «اللوازم» كما يطلقه بعضهم، ولا بمجرّد «الملزومات» (ت، ر١، ١٠١، ١٦)

- الحدود بمنزلة الأسماء، وهو تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال، وأنّ المطلوب من الحدّ هو التميز بين المحدود وغيره. وذلك يكون بالوصف الملازم له طردًا وعكسًا بحيث يكون الحد جامعًا مانعًا (ت، ر٢، ١٠٢، ١٨)

- لا يتوصّل إلى التصور إلاّ بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

حدود امور مركبة

- حدود الأمور المركّبة، مثل الخط المتناهي، ومثل الإنسان العالم، وغير ذلك؛ فإنّه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصّة أحد الأمرين أن يكون لا أقلّ من أن يبقى الباقي صادقًا على الباقي، بل حدًّا أو رسمًا للباقي. مثلاً إذا قيل: إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصوّرة لحقائق الأشياء، ثم أسقط تصوّر نفسه لحقائق الأشياء، بقي الباقي مقولاً على الباقي صادقًا، بل حدًّا له (س، ج، ٢٧٨، ٦)

حدود الانواع

- متى أخذنا حدودَ أنواع ما ولم نجد لها شيئًا مشتركًا مساويًا في الدلالة لاسم ذلك الذي ظُنّ أنه جنس لها، تَبيّنَ أنّ ذلك الاسم إسمٌ مشترك لها، وإن كان الباقي مفردًا، كان ذلك جنسًا لها. فإن أردنا أخذَ حدّه سلكنا المسلك الذي تسلك في أخذ حدّ نوعه (ف، ب، ٥٧، ٢)

- حدود الأنواع كثيرًا ما تُستعمَلُ بدَلَ أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)

حدود اوليات

- طالب حدود الأوليّات إنّما يطلب شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبوت حقيقة الوجود في العقل (غ، ح، ١٠٧، ٩)

حدود حقيقية

- الحدود الحقيقيّة فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس (س، ع، ٩، ١)

- إنّ الحدود الحقيقيّة إنّما تصنع من شرائط الماهيّة ومقوّماتها، لا من شرائط الوجود ومقوّماته، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حدّ شيء وهو المفيد لوجود الأشياء (س، ش، ٤٤، ١٧)

حدود موجبة

- الحدود الموجبة للشيء ليست تكون أبدًا مُفْرَدَة ولا مُطْلَقَة بل قد تكون مركّبة كما تكون مُقَيَّدَة... وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب (ش، ق، ٢٦٥، ١٩)

حدود موضوعة

- الحدود الموضوعة... ينبغي أن تؤخذ بالجهة التي بها تؤخذ مفردة (ش، ق، ٢٦٥، ١٣)

حرف

- الحرف كقوله: يمشي (ق، م، ٢٦، ١١)
- الحرف هو الصوت المخبر الموضوع الموقّت الذي لا يبيّن الجزء منه على شيء، ولا يكون إلاّ محمولاً على غيره مُسندًا إليه، كقول القائل: صحيح. فإنّ الصّحة إسم، والصّحيح حرف (ق، م، ٢٨، ١١)
- حرف الانفصال حرفُ أو، أو ما قام مقامه، وحرفُ السؤال عن الوجود هو حرف هل وما قام مقامه (ف، ق، ١٩، ١١)
- الحرف الذي يُقرَنُ بالشيء فيدلُّ على أنّه مطلوب معرفة صيغته بالجملة فهو حرف كيف (ف، أ، ٥١، ٧)
- الحرف: وهو الأداة، فهو كل ما يدلّ على (معنى) لا يمكن أن يُفْهم بنفسه، ما لم يقدر إقتران غيره به (غ، ع، ٨٠، ١١)
- الحرف: أو الأداة، ما لا يدلّ على معنى إلاّ باقترانه بغيره (غ، ع، ٨٠، ٢٠)
- من الألفاظ: ما هو دالّ في نفسه، ودالّ في غيره. والأخير: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)
- الحرف لفظٌ مُفرد يدل بالوضع على معنى في غيره (ط، ش، ١٩٥، ١٧)

حرف الألف

- حرف الألف أعني الألف التي تُستعمَلُ في الاستفهام تقومُ مقامَ «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)

حرف أليس

- إذا كان السؤال سؤال مَن إنّما يُريدُ أن يتسلَّم إحدى المتقابلتين دون الأخرى، فإنّه يُستعملُ فيه حرف «أليس» ويَقرُنُه بالذي يلتمسُ تسلّمه فقط، وليس يجوز أن يذكر معه مقابله (ف، ح، ٢٠٢، ٤)

حرف إمّا

- حرف إمّا يميّزُ في عِدّة محدودة واحدًا عن واحد على غير تحصيل له وتعيين، وحرف «أيّ» يُطلّبُ به أن يميّز في عِدّة محدودة واحدًا عن واحد بتحصيل وتعيين (ف، ح، ١٩٢، ١٢)

حرف أي

- حرف «أيّ» يُستعمَلُ أيضًا سؤالاً يُطلَب به علم ما يتميّز به المسؤول عنه وما ينفردُ وينحاز به عمّا يُشاركه في أمر ما (ف، ح، ١٨١، ١٦)
- نستعملُ (حرف أي) في السؤال عن ما تصوّرناه بما يدلّ عليه اسمه وبجنسه، والتمسنا بعد ذلك أن نتصوّره ونعقلَه ونفهَمه في أنفسنا بما يتحازُ وينفردُ ويتميّزُ به عن كلّ ما يُشاركه في ذلك الجنس، وبما إذا عرفناه كنّا عرفنا به ذلك النوع (ف، ح، ١٨٢، ١)
- إن كان (النوع) إنّما يُتصوَّر بأقرب أجناسه وقُرِنَ حرف «أيّ» بذلك مثل أن نقولَ في الإنسان «أيّ حيوان هو» والنخلة «أيّ شجر هي» فإنّنا إنّما نطلبُ به ما ينحازُ به عن سائر الأنواع القسيمة له (ف، ح، ١٨٢، ٧)
- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن حرف «أيّ» بالعَرَض لا بالذات (ف، ح، ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أيّ» هو سؤالٌ عن ذات نوع عرضَ له أن يتميّزَ بماهيّته عن سواه. والسؤالُ بحرف «ما» يُطلَب به ماهيّته بغير هذا العارض، بل لتحصلَ لنا معرفتُه وفهمَه وتصوّره ملخَّصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح، ١٨٤، ١)
- حرف «أيّ» أحرى أن تُلتمَسَ به ماهيّته من حيث عَرَضَ لتلك الطبيعة أن كانت مشتركة. وهذه إن كانت مميّزة فإنّ تلك لو لم تكن مشتركة لم تكن هذه مميّزة (ف، ح، ١٨٤، ١٣)
- حرف «أيّ» التُمِس به على القصد الأوّل أن يؤخذَ الأمرُ الذي عرضَ له أن كان مميّزًا من حيث له هذا العارض (ف، ح، ١٨٥، ٢)
- إذا كان حرف «أيّ» عند السؤال عن النوع مقرونًا بجنسه الأبعد مثل أن يُقالَ في الإنسان «أيّ جسم هو» أو يُقالُ في النخلة «أيّ نبات هي»، كان الجوابُ عنه بفصلٍ إذا أُردِفَ بالجنس المقرون به حرف «أيّ» حدًّا لذلك الجنس أقرب من ذلك الجنس إلى المسؤول عنه بحرف «أيّ» (ف، ح، ١٨٦، ٥)
- تبيّنَ أنّ جنسَ النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أيّ»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنّه إنّما كان يؤخذُ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيثُ هو مميّزٌ له بل من حيث هو مُعَرِّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)
- الجواب عنه إمّا بنوع ما قُرِنَ به حرف «أيّ» وإمّا بحدّ ذلك النوع وإمّا برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)
- يلحقُ كلُّ ما نسألُ عنه بحرف «أيّ» أن نكونَ قد عرفناه بشيء يعمّه وغيره، ونلتمس أن نعرفَه مع ذلك بما يخصُّه ويميّزُه عن غيره المشارك له في الشيء العامّ الذي عرفناه به (ف، ح، ١٩٠، ٣)
- يُستعمَل (حرف أي) سؤالاً يُلتمَسُ به أن يُعلَمَ على التحصيل واحد من عِدّة محدودة معلومة على غير التحصيل، كانت العِدّةُ اثنين أو أكثر (ف، ح، ١٩٠، ١٧)
- حرف «أيّ» يُطلَبُ به فيما عُلِمَ بما يعمُّه ويعمّ غيره أن يُعلَمَ بما ينحاز به وحده عن غيره (ف، ح، ١٩٢، ٥)
- حرف «أيّ» يُطلَبُ به علامة خاصّة في المسؤول عنه يتميّزُ بها عن شيء ما آخر فقط وفي وقت ما فقط (ف، ح، ١٩٢، ٧)
- يُستعمَلُ حرف «أيّ» سؤالاً فيُطلَبُ في واحد من عِدّة محدودة عُلِمَ انحيازه على غير تحصيل له أن يُعلَم انحيازه بذلك على تحصيل له (ف، ح، ١٩٢، ٩)
- يُستعمَل حرف «أيّ» في المطلوبات التي تكون بالمقايسة، وهي التي يُطلَبُ فيها فَضْلُ أحد الأمرين على الآخر، ويُستعمَلُ فيها حرف «هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩)
- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتيّة والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أيّ» يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١٦)
- الذي يُسألُ عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليقُ أن يُطلَبَ بحرف «أيّ» ويليقُ أن يجابَ به في جواب «أيّ» (ف، ح، ١٩٩، ٤)
- حرف «أيّ» وحرف «كيف» فربّما استعملتهما (المخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملُهما إنّما تستعملُهما أيضًا على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)

حرف الجزاء

- الحرف المضاف إلى القضيّة الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إنْ ونظائره يُسمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١١)

حرف سلب

- إن حرف السلب في المهملات والشخصيات يضاف إلى المحمول وفي ذوات الأسوار إلى السور، بمنزلة قولنا الإنسان يمشي، ليس كل إنسان يمشي (ز، ع، ٤٣، ١٥)
- ليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل (ش، ع، ١٠٥، ٢٢)
- حرف السلب إذا قُرن بموضوعه صَدَقَ أو كَذَبَ (ش، ع، ١٠٦، ٧)
- حرف السلب في ذوات الأسوار... يرفع الحكم الكلّي... أو الحكم الجزئي (ش، ع، ١٠٦، ٢٢)
- حرف السلب... يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية (ش، ع، ١٠٨، ١٢)
- حرف السلب في... القضايا... ذوات الجهات لا ينبغي أن يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب أن يوضع مع الجهة (ش، ع، ١١٨، ٢١)
- ليس حرف السلب جزأ من المقدّمة (ش، ق، ٢٧٥، ٣)
- إنّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظيّة زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتيّة. ومن الذاتيّة ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصوريّة، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

حرف الشرط

- الحرف المضاف إلى القضيّة الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إنْ ونظائره يُسمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١٠)

حرف شرطي

- الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي (ش، ع، ٨٨، ٣)

حرف العدل

- ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة (ش، ع، ١٠٦، ٦)
- حرف العدل يرفع الموضوع الكلّي أو المحمول الكلّي لا الحكم الكلّي (ش، ع، ١٠٦، ٢٦)

حرف كيف

- ننظرُ في حرف «كيف»، فنأخذ الأمكنة التي يُستعمَلُ فيها هذا الحرف سؤالاً ونتأمّل أيّ أمر هي، وماذا يُطلَبُ به في موضع موضع من المواضع التي يُستعمَلُ فيها هذا الحرف سؤالاً (ف، ح، ١٩٤، ٨)
- نقرنه (حرف كيف) بشيء مفرد وما يجري مجرى المفرد من المركّبات التي تركيبها تركيب اشتراط وتقييد. فنقول «كيف فلان في جسمه» (ف، ح، ١٩٤، ١١)
- إذا قُرن (حرف كيف) بنوع صياغة الخاتم وبنوع نساجة الديباج وبنوع بناء الحائط فإنّ الجوابَ عنه بحسب الأسبق إلى ذهن السامع وبحسب بادئ الرأي عند الجميع هو أن توصفَ للسائل الأجزاءُ التي بها تلتئم صيغة ذلك الشيء وتركيب تلك الأجزاء شيئًا شيئًا وترتيبها واحدًا

بعد آخر، إلى أن يؤتى على جميع ما يحصل به ذلك الشيء بالفعل مفروغًا منه (ف، ح، ١٩٥، ٥)

- احتاج أن يقتصّ (المجيب) أمر مادّته ليحصل من ذلك علم ماهيّته التي هي صيغته، وصيغته هي ترتيب أو تركيب أو شكل ما من الأشكال. فإذا كان كذلك فإنّما يكون السؤال بحرف «كيف» على القصدِ الأوّل عن ماهيّة الشيء التي هي فيه كالصيغة والهيئة، لا التي هي كالمادّة (ف، ح، ١٩٦، ١٨)
- إذا كان السؤال بحرف «كيف» عن نوع نوع لكان الذي يليق أن يُجابَ به أن توصفَ لنا أجزاؤه التي بها التامه وترتيب تلك الأجزاء أو أشكالها إلى أن يجتمعَ لنا من تلك الجملة ذلك الجسم بالفعل (ف، ح، ١٩٧، ١٠)
- إنّ الصِيَغ والخِلَق التي هي ماهيّة نوع نوع هي التي عنها نسأل بحرف «كيف» في نوع نوع (ف، ح، ١٩٧، ١٦)
- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتيّة والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أيّ» يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)
- الذي يُسألُ عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليقُ أن يُطلَبَ بحرف «أيّ» ويليقُ أن يجابَ به في جوابِ «أيّ» (ف، ح، ١٩٩، ٤)
- حرف «أيّ» وحرف «كيف» فربّما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملُهما إنّما تستعملُهما أيضًا على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)

حرف لا

- غير المحصّل... هو الإسم الذي يركّب من اسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١٣)

حرف لأن

- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأنّ (ف، ح، ٢١٢، ١٨)

حرف لم

- حرف «لِمَ» هو حرف سؤال يُطلَبُ به سببُ وجود الشيء أو سبب وجود الشيء لشيء (ف، ح، ٢٠٤، ٨)
- (حرف لِمَ) هو مركّبٌ من اللام ومن «ما» الذي تقدّم ذكره، وكأنّه قيل «لماذا» (ف، ح، ٢٠٤، ٩)
- إذا كان المطلوبُ بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحيانًا المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحيانًا المطلوب بـ «هل هو» منطويًا فيه «لِمَ هو» و «ما هو» جميعًا (ف، ح، ٢٠٦، ٧)
- سؤالُ المتعلّم ليس بفحصٍ ولا تغير ولا تعقّب لما يقوله المعلّم بل إنّما يسألُه إمّا لتصوُّر وتفهُّم معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقّن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل. فالأوّل بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوّته قوّة «هل» و «لِمَ» معًا إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ١١)
- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأنّ (ف، ح، ٢١٢، ١٨)
- الخطابة تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أوّلاً، وتستعملُه على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنّها لا تستعملها في السؤال إلاّ على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)
- هذا الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان

في أن الشيء الذي يُقرنا به ينبغي أن يكون معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي يُقرن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

حرف ما

- حرف ما الذي يُستعمَلُ في السؤال، فإنّه وما قام مقامه في سائر الألسنة إنّما وُضِعَ أوّلاً للدلالة على السؤال عن شيء ما مفرد (ف، ح، ١٦٥، ١٧)

- قد يُقرَن (حرف ما) باللفظ المفرد والذي للدلالة عليه أوّلاً وَضَعنا اللفظ دالاً عليه، وهو الشيء الذي جُعِلَ ذلك اللفظُ دالاً عليه، فإنّ «الشيء» هو أعمُّ ما يُمكنُ أن نعلَمَه (ف، ح، ١٦٦، ١)

- قد يُقرَنُ (حرف ما) بمحسوسٍ أدرِكَ ما أحِسَّ فيه من الأحوال أو الأعراض في الجملة، وجُهِلَ منه شيء آخر، كقولنا «ما الذي نراه» و «ما الذي بين يديك» (ف، ح، ١٦٦، ٥)

- قد يُقرَن (حرف ما) باسم معقول المعنى عُرِفَ ضربًا من المعرفة، كقولنا «الإنسان ما هو»، فيُطلَب معرفته وإقامة معناه في النفس وأن تحصلَ ذاتُه معقوله بضرب أزيد ممّا عُرِفَ به أوّلاً (ف، ح، ١٦٦، ٧)

- الذي سبيله أن يجابَ به عن مثل هذا السؤال (عند استعمال حرف ما سؤالاً) هو بعضُ الكلّيّات التي هي صفات لذلك الشيء المسؤول عنه (ف، ح، ١٦٦، ١٤)

- قد يُجابُ عن هذا السؤال (عند استعمال حرف ما) بقول مؤلّف من جنس لذلك المسؤول عنه يُقيَّدُ بصفات ومحمولات أخر. مثل أن يُقالَ لنا «هو شجرة تحمل الرطب» (ف، ح، ١٦٧، ٨)

- قد يُقرَنُ حرف «ما» بنوع من الأنواع بعد أن فهمنا ما يَدلُّ عليه اسمه الذي وُضِعَ أوّلاً دالاً عليه. فنقولُ «الإنسانُ ما هو» و «النخلةُ ما هي»، فيجابُ عنه بجنس ذلك النوع أو حدّه (ف، ح، ١٦٧، ١٨)

- قد يُقرَنُ حرف «ما» بلفظ مفرد عُلِمَ أنّه دالّ على شيء ما، غير أنّه لم يُعلَم النوع والجنس الذي هو دالّ عليه أوّلاً، وإنّما يُلتمَسُ به تفهّم معنى النوع الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظ وتصوّره وإقامته في النفس (ف، ح، ١٦٩، ١٦)

- يقترن... حرف «ما» بجنس الشيء، وذلك متى عُرِفَ الشيءُ بجنسه ولم يُعرَف النوع الأخصّ الذي هو منسوب إلى الذي أخذ منسوبًا إليه (ف، ح، ١٧١، ١٧)

- أربعةُ أمكنة يُستعمَلُ فيها حرف «ما» على جهة السؤال. ويعمّها كلّها أنّه يُطلَب بها معرفة ذات الشيء المسؤول عنه وأن يُتصوَّر ذاته وأن يُعقَل ذاته وأن تُجعَل ذاته معقولة (ف، ح، ١٧٢، ٣)

- المسؤولُ عنه بحرف «ما» في هذين (النوع والحدّ) هو معروفٌ لا محالة حين ما يُسألُ عنه معرفةً أنقص، إمّا بجنسه الأبعد جدًّا أو بجنسه الأقرب، أو ما يقومُ في العموم مقامَ جنسه الأبعد أو بحال له خارج عن ذاته، مثل أنّه «متحرّك» أو أنّه «أسود» أو غير ذلك من أعراضه. وكذلك النوع المسؤول عنه، فإنّه عَرَفَ وتَصَوّر وعَقَلَ ما يدلُّ عليه اسمه، وهو التصوُّر المجمَل (ف، ح، ١٧٢، ٢٠)

- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن حرف «أيّ» بالعَرَض لا بالذات (ف، ح، ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أيّ» هو سؤالٌ عن ذات نوعٍ

عرضَ له أن يتميّز بماهيّته عن سواه. والسؤال بحرف «ما» يُطلَب به ماهيّته بغير هذا العارض، بل لتحصلَ لنا معرفتُه وفهمَه وتصوّره ملخَّصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح، ١٨٤، ١)

- حرف «ما» لم يُلتَمسْ به أخذ الأمر الذي وافق أن كان جنسًا من حيث عَرَض له أن كان جنسًا، بل كان ذلك على القصد الثاني. (ف، ح، ١٨٤، ٢٢)

- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتيّة والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أيّ» يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)

- سؤالُ المتعلّم ليس بفحص ولا تنقير ولا تعقّب لما يقوله المعلّم بل إنّما يسأله إمّا لتصوّر وتفهّم معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقّن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأوّل بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوّته قوّة «هل» و «لِمَ» معًا إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ١٠)

- الخطابة تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أوّلاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنّها لا تستعملها في السؤال إلاّ على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

- حرف ما الذي يُدَلُّ به على أنّ الشيء مطلوبٌ معرفة ذاته إنّما يُقرَنُ أبدًا بالاسم المفرد أو ما كان بمنزلة المفرد (ف، أ، ٤٩، ٦)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان في أنّ الشيء الذي يُقرَنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا والشيء الذي يُقرَن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان في أن الشيء يُقرنا به ينبغي أن يكون معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي يُقرن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرن أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

حرف ماذا

- حرف «ماذا» وجوده فالذي يدلُّ عليه حدّ الشيء وهو ماهيّته ملخَّصة وإنّما يكون بأجزاء ذاته وبالأشياء التي إذا ائتُلِفت تَقَوَّمت عنها ذاته، وإنّما يكون فيما ذاته منقسمة (ف، ح، ٢٠٥، ٣)

- حرف «ماذا» و «بماذا» هما يتّفقان في أن يكونا عبارة عن أشياء واحدة بأعيانها. إلاّ أنّ «ماذا» يدلُّ عليها من حيث هي بالإضافة علينا ومن حيث هي معقول ذلك الشيء عندنا، و «بماذا» يدلُّ عليها من حيث هي بالإضافة إلى الشيء نفسه (ف، ح، ٢٠٥، ١٦)

حرف هل

- يُستعمَل حرف «أيّ» في المطلوبات التي تكون بالمقايسة، وهي التي يُطلَبُ فيها فَضْلُ أحد الأمرين على الآخر، ويُستعمَلُ فيها حرف «هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩)

- قد نقول «كيف وجود هذا المحمول في هذا الموضوع» نعني به أسالب هو أم موجب، وهو يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح، ١٩٩، ١٧)

- حرف «هل» هو حرف سؤال إنّما يُقرَنُ أبدًا في

المشهور وبادئ الرأي بقضيّتين متقابلتين بينهما أحد حروف الانفصال وهي أو وأم وإمّا وما قام مقامها (ف، ح، ٢٠٠، ١٦)

- حرفُ «هل» إنّما يُقرَنُ بمتقابلتين عُلِمَ أنّ إحداهما لا على التحصيل صادقة أو معروف بها عند المجيب، ويُطلَبُ به أن تُعلَم تلك الواحدة منهما على التحصيل (ف، ح، ٢٠١، ١٠)

- يُستعمَل (حرف هل) في السؤال عمّا ليس يدري السائل بأيّهما يُجيبُ المجيب وعن ما لا يُبالي السائلُ بأيّهما أجاب المجيب (ف، ح، ٢٠١، ١٨)

- إذا كان المطلوبُ بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحيانًا المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحيانًا المطلوب بـ «هل هو» منطويًا فيه «لِمَ هو» و«ما هو» جميعًا (ف، ح، ٢٠٦، ٧)

- السؤال بحرف «هل» هو سؤال عامّ يُستعمَلُ في جميع الصنائع القياسيّة. غير أنّ السؤال به يختلف في أشكاله وفي المتقابلات التي يُقرَنُ بها هذا الحرف وفي أغراض السائل بما يلتمسه بحرف «هل» (ف، ح، ٢٠٦، ١٦)

- في الصنائع العلميّة إنّما يُقرَنُ حرف «هل» بالقولين المتضادّين، وفي الجدل يُقرَنُ بالمتناقضين فقط، وفي السوفسطائيّة بما يُظَنُّ أنّهما في الظاهر متناقضان، وأمّا في الخطابة والشعر فإنّه يُقرَنُ بجميع المتقابلات وبما يُظَنُّ أنّهما متقابلان من غير أن يكونا كذلك (ف، ح، ٢٠٦، ١٩)

- سؤالُ المتعلّم ليس بفحص ولا تقرير ولا تعقّب لما يقوله المعلّم بل إنّما يسألُه إمّا لتصوُّر وتفهُّم معنى شيء ما في الصناعة، وإمّا للتيقّن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأوّل بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوّته قوّة «هل» و «لِمَ» معًا إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ٧)

- حرف «هل» فإنّها (الخطابة) تستعمل أحيانًا في السؤال على التحقيق وعلى ما للدلالة عليه وُضِعَ أوّلاً، وتستعمله أيضًا في السؤال استعارة، وتستعمله أيضًا في الإخبار (ف، ح، ٢١١، ٦)

- حرف «هل» يُستعمَل في العلوم في عدّة أمكنة. أحدها مقرونًا بمفرد يُطلَب وجوده، كقولنا «هل الخلاء موجود» و«هل الطبيعة موجودة» (ف، ح، ٢١٣، ١٨)

- كلُّ طلبٍ علميّ يُقرَنُ بحرف «هل» هو طلبُ سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمَلُ المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمَلُ على موضوع ما وما ذلك السبب، فإنّ حرف «هل» في العلوم فيما عُلِمَ صدقه ينتظمُ هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)

- في العلم الإلهيّ فإنّه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهيّة من الأسباب التي بها قِوامُ الشيء الفاعلَ، والماهيّةَ التي بها الشيء بالفعل، والغايةَ، صارت المطلوباتُ بحرف «هل» عن ما يوجدُ الموضوع فيه الإله أو شيئًا ما إلهيًّا هي التي بها قِوامُ المحمول من جهة الشيء الذي أُخِذَ موضوعًا (ف، ح، ٢١٧، ١٥)

- صناعة الجدل فإنّها إنّما تستعملُ السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدُهما يلتمس به السائل أن يتسلّم الوضعَ الذي يختار المجيب وضعه

ويتضمّن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرّى في ذلك لا أن يكون صادقًا ولا أن يكون كاذبًا (ف، ح، ٢٢٢، ٤)

- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن يتسلّم به من المجيب مقدّمات يستعملُها في إبطالِ الوضع الذي حفظه من غير أن يُبالي كيف كانت المقدّمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن تكونَ مشهورة أو إن لم تكن مشهورة - كانت مقدّمات يعترفُ بها المجيب، ويجمع بين المتناقضين ليفوّضَ إلى المجيب النظر فيما يختار تسليمه منها ليكون إذا سلّمَ سلّمَ بعد تأمّلها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة، ليسلّمَ ما يظنُّ بعد تأمّلها أنّها غير نافعة للسائل في أن يُناقِضَ بها المجيبُ في وضعه (ف، ح، ٢٢٢، ١٥)

- (الصناعة) السوفسطائيّة فإنّها تستعملُ السؤال بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدُها عند التشكيك السوفسطائي، فإنّه يُسألُ بالمتقابلين وبما هو في الظاهر والمغالطة متقابلين، ويلتمسُ إلزامَ المحال من كلّ واحد منهما. والثاني عندما تَتَشبّهُ بصناعة الجدل أو تُغالطُ وتُوهم أنّ صناعتَها هي صناعة الارتياض. فيُستعملُ السؤال بحرف «هل» عند تسلّم الوضع ويستعمله أيضًا عندما يلتمس تسلّم المقدّمات التي يُبطل بها على المجيب الوضع الذي تضمّن حفظه. والثالث عندما تتشبّه بالفلسفة وتُوهمُ أنّها هي صناعة الفلسفة (ف، ح، ٢٢٤، ٨)

- كلّ موضع تَستعملُ الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتَطلبُ به الحقَّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإنّ السوفسطائيّة تطلبُ فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حقّ يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٦)

- الخطابة تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أوّلاً، وتستعملُه على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنّها لا تستعملها في السؤال إلاّ على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

حركات

- الحركات الجزئية يضادّها السكون الجزئي (ش، م، ٧٤، ٤)
- الحركات مثل التغيّر في المكان يضادّه السكوت في المكان (ش، م، ٧٤، ٥)
- أنواع الحركات. . . هي النقلة، أو الإستحالة، أو النمو، أو الكون والفساد (ش، ج، ٥٣٥، ٤)

حركة

- أنواع الحركة ستة: التكوُّن، والفساد، والنمو، والنقص، والإستحالة، والتغيّر بالمكان (أ، م، ٥١، ١٥)
- الحركة على الإطلاق يضادّها السكون. وأما الحركات الجزئية فتضادّها الجزئيات (أ، م، ٥٣، ١)
- الحركة على ستة أوجه: فوجهان في أعيان الأشياء، وهما النشوء والبلى. . . ووجهان في الحساب، وهما الزّيادة والنّقصان في الطّول والعرض والوزن. ووجهان في الصّفة، وهما في التحوّل والتنقّل. فالتحوّل كاستحالة الشّيء الى غير حاله، كما يبيضّ الأسود، ويسودّ الأبيض. والتنقّل تنقّل الأشياء في المواضع على وجهين: إمّا في الإستدارة، وإمّا في الإستقامة (ق، م، ٢٢، ١١)

- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوّن الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)
- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)
- الذبول، مثل إضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضًا تحت معنى حركة من كمّ إلى كمّ ونوعاه (س، م، ٢٧١، ١٤)
- الحركة هي كون المتحرّك فيما بين المبدأ والمنتهى بحيث لا يكون قبله ولا يكون بعده فيه (مر، ت، ٣٥، ٤)
- الحركة: كمالٌ أوّل بالقوّة، من جهة ما هو بالقوّة، وإن شئت قلت: هو خروج من القوّة إلى الفعل، لا في آن واحد. وكل تغيّر عندهم يُسمّى حركة (غ، ع، ٣٠٣، ٣)
- الحركة قد تعرض لمقولات أربع: وهي الكم والكيف والأين والوضع (سي، ب، ٧٣، ٧)
- الحركة في الكيف فتُسمّى استحالة مثل التبيض والتسوّد والتسخّن والتبرّد وتعرض في جميع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه (سي، ب، ٧٣، ١٧)
- الحركة في الأين فمعروفة، وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلّية إلى مكان آخر (سي، ب، ٧٣، ١٩)
- الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكلّيته المكان إن كان في مكان، بل أن تتبدل أجزائه إلى أجزاء حاوية أو محوية، وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرًا على مركز نفسه (سي، ب، ٧٣، ٢١)
- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرًا يسيرًا (سي، ب، ٧٣، ٢٤)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد، والنمو مقابله النقص، والاستحالة، والتغيّر في المكان وهو المُسمّى... نَقْلَة (ش، م، ٧٣، ٣)
- الحركة الواحدة متّصلة بالذات (ش، ب، ٤٧٥، ٥)

حركة على الاطلاق

- الحركة على الإطلاق، يضادها السكون على الإطلاق، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب (قاطيغورياس)، ولا يوجد لها مضاد غير السكون. فالحركة مطلقًا في المكان، لا يخفى الأمر في أنّها يضادها السكون في المكان وفي الكميّة والكيفيّة والحركات الجزئيّة من كل باب مما ذكر، يضادها حركات مقابلة لها جزئيّة أيضًا، فللكون الفساد، وللنمو الذبول (س، م، ٢٧٢، ٩)
- الحركة على الإطلاق التي هي الجنس يضادّها السكون على الإطلاق الذي هو الجنس أيضًا للأشياء الساكنة (ش، م، ٧٤، ٣)

حركة في الوضع

- الحركة في الوضع، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أينه، فربّما لم يكن له أين فتغير أينه، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدّل عليه بحركته (س، م، ٢٧٢، ٦)

حروف

- إن أهل العلم به يُسَمُّون المقاطع المقصورة الحروف المتحركة والمقاطع الممدودة وما

تجري مجراها الأسباب، وما يمكن أن يتركب في لسانهم من صنفي المقاطع يسمّونه الأوتاد (ف، م، ٩٤، ١٨)

- هذه الحروف (المعجمة) إذا جعلوها علامات أوّلاً كانت محدودة العدد، لم تفِ بالدلالة على جميع ما يتّفقُ أن يكونَ في ضمائرهم. فيضطرّون إلى تركيب بعضِها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصلُ في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضًا لأشياء أخر (ف، ح، ١٣٧، ٣)

- الحروف والألفاظ الأُوَل علاماتٌ لمحسوسات يُمكنُ أن يُشارَ إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشارَ إليها، فإنّ كلَّ معقول كلّيّ له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ح، ١٣٧، ٦)

- أصنافُ الحروف التي تُطلَبُ بها أسباب وجود الشيء وعلله على ما يظهر ثلاثة: «لماذا» وجوده، و «بماذا» وجوده، و «عن ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٥، ١)

- الحروف هي أيضًا أصنافٌ كثيرة، غير أنّ العادة لم تجرِ من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يُفرَدَ لكلّ صنف منها اسم يخصّه، فينبغي أن نستعملَ في تعديدِ أصنافها الأسامي التي تأدّتْ إلينا عن أهلِ العلم بالنحو من أهل اللسان اليونانيّ (ف، أ، ٤٢، ٨)

- صنف منها (الحروف) يسمّونه الخوالف، وصنف منها يسمّونه الواصلات، وصنف منها يسمّونه الواسطة، وصنف منها يسمّونه الحواشي، وصنف منها يسمّونه الروابط (ف، أ، ٤٢، ١٢)

- الحروفُ منها ما قد يُقرَنُ بالأسماء، ومنها ما قد يُقرَنُ بالكلم، ومنها ما قد يُقرَنُ بالمركّب منهما (ف، أ، ٤٢، ١٤)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مشكوك فيه، مثل قولنا ليت شعري (ف، أ، ٤٦، ٣)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه قد حُدِسَ حدسًا، مثل قولنا كأن ويُشبه أن يكون ولعلّ وعسى (ف، أ، ٤٦، ٤)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة مقداره، مثل قولنا كم (ف، أ، ٤٦، ٦)

- منها (الحروف) ما يدلّ على أنّه مطلوب معرفة زمان وجوده، مثل قولنا متى (ف، أ، ٤٦، ٨)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة مكانه، مثل قولنا أين (ف، أ، ٤٦، ٩)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوبٌ معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه، مثل قولنا هل (ف، أ، ٤٧، ١٣)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّ المطلوبَ من الشيء تصوّرُ ذات الشيء فقط، لا معرفة وجوده ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه. وذلك مثلُ قولنا ما وما هو (ف، أ، ٤٨، ٥)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب معرفة صيغته وهيئته. وصيغةُ الشيء قد تكون صيغة نفسه - أعني صيغته التي بها أُثبِتَتْ ذاتُ الشيء نفسه. (ف، أ، ٥٠، ٨)

- من الحروف ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه مطلوب تمييزه عن غيره أو مطلوب معرفة ما يتميّز به عن غيره، مثل قولنا أيّ شيء هو وأيّما هو (ف، أ، ٥٢، ٥)

- من الحواشي الحروف التي متى قُرِنَت بالشيء

دلّت على أنّه مطلوب معرفة سببه، مثل قولنا لِمَ وما بال وما شأن وما أشبه ذلك (ف، أ، ٥٣، ١٠)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه غاية لشيء سبقه، مثل قولنا كي واللام التي تقوم مقامه (ف، أ، ٥٦، ٣)

- منها (الحروف) إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه، مثل قولنا لأنّ ومن أجل ومن قِبَل (ف، أ، ٥٦، ٥)

- منها (الحروف) ما إذا قُرِن بالشيء دلّ على أنّ ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به وقد سبقه، مثل قولنا فإذن وما قام مقامه (ف، أ، ٥٦، ٦)

- لو سأل سائل فقال: من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرَض له أو كيف هو، كان الجواب بأنّه من أو إلى أو في أو على جوابًا مستقلاً بمفهومه في دلالته، وهذه وأمثالها تُسمّى أدوات وحروفًا لا يَتلفَّظ بها في المحاورة إلاّ مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)

- الحروف التي تُكتَب هي دالّة أوّلاً على... الألفاظ (ش، ع، ٨١، ٩)

- التمثيل بالحروف هو أحرى لئلا يُظَنّ بما يبيّن... أنه إنما لزم من قِبَلْ المادة، أعني من قِبَلْ مادة المثال الموضوع فيه لا من قِبَلْ الأمر في نفسه (ش، ق، ١٤٤، ٢٤)

- الحروف... أسهل في التعليم (ش، ق، ٢٦٩، ٢)

حروف السؤال

- حروف السؤال كثيرة: «ما» و «أيّ» و «هل» و «لِمَ» و «كيف» و «كم» و «أين» و «متى» (ف، ح، ١٦٤، ٨)

- (حروف السؤال) قد تُستعمَل دالّة على معانيها التي للدلالة عليها وُضِعت منذ أوّل ما وُضِعت، وتُستعمَل على معان أخر على اتّساع ومجازًا واستعارة، واستعمالها مجازًا واستعارة هو بعد أن تُستعمَل دالّة على معانيها التي لها وُضِعت من أوّل ما وُضِعت (ف، ح، ١٦٤، ٩)

- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنّما تستعملها في السؤال على جهة الاستعارة والتجوّز وعلى جهة إبدالِ حرف مكان حرف. وهذا أيضًا ضرب من الاستعارة والتجوّز وتستعملُها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تُستعمَلَ في الإخبار على ما قد بيّناها كلّها (ف، ح، ٢١١، ٢)

حس

- الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية (أ، ب، ٣٩٨، ٥)

- من الحسّ يكون حفظ... ومن تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة (أ، ب، ٤٦٣، ١٧)

- الحسّ إنما يحصل فيها (الأوائل) الكلي بالإستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٧)

- الحسّ بالأشياء التي هي واحدةٌ بعينها في النوع واحدٌ بعينه (أ، ج، ٤٩٢، ٣)

- إنّ الحسّ معرفة والعقل علم (س، ب، ٢٣، ٦)

- الحسُّ يحدُّ حكمًا في جزئيّ في آن بعينه وأينٍ (س، ب، ١٨٣، ٢٢)

- إنّ الحسّ في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحسّ علمًا ليس حقًّا بيّنًا بنفسه، بل ربّما كان

مشهورًا (س، ج، ١٣٤، ١)

- الحسّ إنّما يدرك الجزئيّات الشخصيّة (مر، ت، ٢٦٤، ٧)

- إنّ الذي يُحسّ بالجزئي، فقد يُحسّ بوجه ما الكلّي، فإنّ الذي أحسّ سقراط، فقد أحسّ إنسانًا، ويؤدي الحسّ إلى النّفس سقراطًا أو إنسانًا، إلاّ أنّه إنسان منتشر مخالط بعوارض الإنسان. ثم العقل يقشّره ويميط عنه العوارض - أعني الأعراض الغريبة - فيبقى له الإنسان المجرّد الذي لا يتفاوت به سقراط وأفلاطون (مر، ت، ٢٦٦، ١٣)

- الحس يفيد العلم الجزئيّ فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئيّ وهي واحدة في الكلّي والجزئيّ فيصير الحكم كليًّا (ب، م، ٢١٤، ١٩)

- الحس لا يُدرك إلا الشخص، لكن الشخصيات إذا استقرّت في الخيال متأدّية إليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والأين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلّية ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدّق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ٢٤٨، ١٦)

- الحسّ... من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)

- قد يُظنّ أن المحسوس أقدم من الحس لأن المحسوس إذا فُقِدَ فُقِدَ معه الحسّ؛ فأما الحسّ فليس يُفْقَد معه المحسوس (ش، م، ٤١، ٧)

- لا سبيل... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسّ وذلك أن الحسّ إنما يُدرِك الأشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان (ش، ب، ٤٤٥، ٢)

- الحسّ لا يُدرِك الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ١٠)

- ليس المعنى الذي تُدرك بالحسّ والمعنى الذي تُدرِكه بالبرهان معنًى واحدًا (ش، ب، ٤٤٥، ١٨)

- الحسّ مبدأ للأمر الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ٢٠)

- في كل حيوان قوة الحسّ (ش، ب، ٤٩٠، ٣)

- نسبة الحسّ إلى المحسوس شبيهة بنسبة العلم إلى المعلوم (ش، ج، ٥١٠، ٧)

- الحسّ بالمتضادات واحد (ش، ج، ٦٣٠، ٩)

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه (بعض الناس) «تجريبيًّا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيًّا» (ت، ر١، ١٠٧، ١٥)

الحس لا يدرك أمرًا كليًّا عامًّا أصلاً (ت، ر٢، ٥٢، ٢٢)

- الحسّ لا يدرك إلاّ شيئًا خاصًّا (ت، ر٢، ٥٣، ١١)

- الحسّ يدرك المعيّنات أولاً، ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة (ت، ر٢، ١٠٦، ٧)

- القضاء الكلّي الذي يقوم بالقلب هو مركّب من الحسّ والعقل (ت، ر٢، ١٢٥، ٧)

- الحس به تعرف الأمور المعيّنة، ثمّ إذا تكرّرت مرّة بعد مرّة أدرك العقل أنّ هذا بسبب القدر المشترك الكلّي (ت، ر٢، ١٢٥، ١٠)

حس وخيال وذكر

- الحسّ والخيال والذّكر تنال الجزئيّات، فإنّ الحس لا ينال الإنسان المقول على كثيرين، وكذلك الخيال؛ فإنّك أيّ صورة أحضرتها في الخيال أو في الحسّ الإنساني، لم يمكنك أن تشترك فيها سائر الصور الشخصيّة. لأن ما يرتسم في الحسّ والخيال يكون مع عوارض

من الكمّ والكيف والأين والوضع غير ضرورية في الإنسان مطلقًا ولا مساوية لها (مر، ت، ٢٦٥، ٨)

حسن وقبح

- أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يثبتونه كما يثبته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم. بل القائلون بالتحسين والتقبيح من أهل السُّنّة والجماعة من السلف والخلف، كمن يقول به من الطوائف الأربعة وغيرهم، يثبتون القدر والصفات (ت، ر٢، ١٥٢، ١٨)
- الحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم. وهذا مما لا ريب فيه أنه يعرف بالعقل (ت، ر٢، ١٥٤، ١٠)
- المراد بقولنا «حسَن» أنّه ملائم نافع (ت، ر٢، ١٦١، ٢)

حسيات

- أن يُحترز عن الوهميّات والمشهورات والمشبّهات فلا تَصدُقُ إلاّ بالأوّليات والحسّيات (غ، م، ٥٧، ١٠)
- «الحسّيات» الظاهرة والباطنة تنقسم أيضًا إلى خاصة وعامة (ت، ر١، ١٠٦، ١٦)
- بعض «الحسّيات» قد تكون مشتركة بين الناس، كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر والكواكب (ت، ر١، ١٠٦، ١٨)
- «الحسّيات» كذلك قد يحصل فيها اختصاص واشتراك (ت، ر١، ١١٢، ٨)

حشو

- الحشو... هو أن يدخل في أثناء المقدّمات النافعة في النتيجة مقدّمات غير نافعة (ش، ج، ٦٣٠، ٢٠)

حصر

- قولنا الضحّاك هو كل إنسان فإنّما ذلك الحصر للموضوع (ب، م، ٧٥، ١٩)
- الحصر والإهمال فيها (القضيّة الشرطيّة) ليس هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد يُجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه (ب، م، ٧٦، ٥)

حصر جزئي

- الحصر الجزئي فكقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا (ب، م، ٧٦، ٩)

حصر سالب

- أمّا السلب فكقولنا ليس البتّة إذا كان كذا كان كذا، وهو الحصر السالب الكلّي (ب، م، ٧٦، ١١)
- ليس كلّما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئي، وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المُهمل، فهذا في المتصل (ب، م، ٧٦، ١١)

حصر كلي

- المحصور حصرًا كليًا فهو كقولنا كلّما كان كذا كان كذا (ب، م، ٧٦، ٨)

حصول اولي

- كلُّ ذاتين يَحصُل أحدهما في الآخر حصولاً

أوليًّا لا يتميّز منه شيء عن الآخر، لا كالوتد في الحائط، إذ باطن الوتد متبرىء عن الحائط، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعًا، فأيّهما جعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت، فإنّه إمّا عرضٌ في صاحبه وإمّا صورة؛ وذلك لأنّه إنْ كان صاحبه المتصف به متقوّم الذات، وهذا إنّما يتقوّم به، فهو عرضٌ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوّم بعد إلاّ به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة؛ ويشتركان في أنهما في محل؛ لكنّ محل أحدهما يسمّى مادةً، ومحل الآخر يسمّى موضوعًا (س، م، ٤٥، ١)

حق

- أمّا الحق والصدق فهو واحد (س، ج، ١٩، ١٠)
- أمّا الحق فإنّه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك في جنسيّة الأمور المشتق أسماؤها من أعراض (س، ج، ٢٠٣، ١١)
- إنّ من الأمور حقًا ومتشبهًا، مثل ما أن من الناس من هو تقيّ الجيب، طيّب السريرة، ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكنّه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، س، ٢، ١)
- الحق هو الذي عند الإعتقاد، وعلى أن يجعل الذي عند الإعتقاد جنسًا للأقاويل الصحيحة (س، س، ٥٢، ١٧)
- إنّ الحق تناهي المقدّمات إلى أوّليّات؛ فإنّ إمّا أن يكون كلّ شيء مجهولاً، أو يكون كل شيء معلومًا إمّا بذاته أو ببرهان. ولكن ليس كلّ شيء مجهولاً ولا كل شيء معلومًا ببرهان؛ ولو كان كل شيء يُعلم ببرهان لكان كل برهان يُعلم ببرهان، فكيف يكون على كلّ شيء برهان؟ (مر، ت، ٢٠٤، ٢)
- الأمور في أنفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)
- ليس يمكن أن يكون حق ضدًا لحق (ش، ع، ١٣١، ٢١)
- الحق... شاهد لنفسه (ش، ق، ٢٥٩، ١٥)

حقائق

- الفرق بين الحقائق لا يكون بمجرد أمر وضعي، بل بما هي عليه الحقائق في نفسها (ت، ر١، ٥٠، ١٩)

حقيقة

- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا كذلك (غ، ح، ١٠٩، ٩)
- هو ما به الشيء هو، يعني حقيقته (ط، ش، ٢٢٣، ٤)
- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات - بشرط كونها كليات - إنّما توجد في الذهن، والعلم بـ«المعيّن» لا يستلزم العلم بالكلي - بشرط كونه كليًّا (ت، ر١، ٩٧، ٢٥)

حقيقية

- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقية إنما تتركب من النقيضين أو ما يساويهما أما النقيضان فتنافرهما في الصدق والكذب معًا جليّ (و، م، ١٢٢، ٣٣)
- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقية لا تتركب من أكثر من جزأين إذ لا واسطة بين النقيضين وبين مساويهما (و، م، ١٢٦، ١٩)

- قد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما في قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين الموجبتين الكليتين إذا كانت إحداهما حقيقية والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه (و، م، ١٧٣، ٤)
- تصدق الحقيقية والخارجية معًا حيث يكون الموضوع موجودًا والحكم صادق على جميع أفراده الموجودة والمقدَّرة كقولنا كل إنسان حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)
- الحقيقية في هاتين الجزئيتين أعمّ مطلقًا من الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض الإفراد الخارجة صدق على بعض الأفراد المقدَّرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٤)
- إن كانتا (القضيتان) سالبتين كلّيتين فالخارجية أعم مطلقًا من الحقيقية (و، م، ١٧٤، ٢٤)

حكم

- الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة (أ، ب، ٣١٤، ١٦)
- ما كان تركيبُه تركيب إخبار فإن أصحابَ المنطق يُسمّونه القولَ الجازم ويُسمّونه القضية ويُسمّونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يمشي الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٥)
- أن الشيء الذي بارتفاعه يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وُجِدَ في شيء ما أن يُوجد الحكم (ف، ق، ٤٣، ١٩)
- صحة الحكم على أمر ما من التي شابة بها الغائب الشاهد قد تُعلم في كثير من الأشياء بأنفسها لا بقياس ولا بفكرٍ ولا تأمل أصلاً على مثال ما نَعْلَم المقدماتِ الأول بأحد تلك الوجوه البيّنة (ف، ق، ٤٧، ٩)
- متى فُرِضَ الحكمُ موجودًا في كل ذلك الأمر أمكن بهذا الطريق وجود الحكم العام (ف، ق، ٤٨، ٦)
- إذا ارتفعَ الحكمُ ارتفعَ الشيءُ، أم لا، فإن الشيءَ إذا كان يرتفعُ بارتفاع الحكمِ لزمَ ضرورة إذا وُجِدَ الشيءُ أن يُوجد الحكمُ (ف، ق، ٥٠، ١٣)
- إن ارتفاعَ الحكم ليس هو غير أن يُسلَب الحكمُ عن الأمر، وكذلك ارتفاع الشيء (ف، ق، ٥٠، ١٧)
- الشيء إذا كان يرتفع فيرتفع الحكم ويوجد فيوجد الحكم. يلزمُ عن الأول أن يكون الحكمُ إذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء، ويلزمُ عن الثاني أن الحكمَ إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)
- يُوجدُ الحكمُ بوجود الشيء الذي يُفرضُ علة حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)
- متى ظَنَّ ظانٌّ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه أمرٌ جزئي حُكِمَ عليه بحكم ما فتصفحنا ما تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم، إيتلف صنف من ذلك هو قياس في الشكل الثالث ولزم عنه ما يَبطل به عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٥)
- الذي عُلِمَ حكمهُ مثال، لِمَ لم يعلم حُكمه، فُينقل الحُكْمُ الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبيه الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به على أحدهما هو حُكْمٌ عليه من جهة الذي به تَشابها حتى يكون ذلك الأمر الذي صَرَّحَ بحكمه كأنه أُبْدِلَ بَدَلَ الشيء الذي به تشابها (ف، ق، ٦٢، ٣)
- وجودُ الحكم المُشاهَدِ في المحسوس لجميع ما يُوصفُ بالمعنى الذي به شابَهَ فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فَتَحْصَلُ له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجودَ الأمر تحت موضوعها

فتحصلُ مقدمةٌ أخرى فيُنتِجُ عنها وجودُ الحكم لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)

- متى حُكم بحكم على موضوع فلم يُعلَم هل ذلك الحكم صادق على ذلك الموضوع أم لا، فإن أحد ما يُوقع لنا التصديق به أن نتصفّحَ جزئيّات ذلك الموضوع إمّا كلّها وإمّا أكثرها، فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئيّاته وقعَ لنا التصديقُ بأنّ الذي حُكم به على هذا الموضوع هو كما حُكم (ف، أ، ٩٣، ١١)

- موضوع القضيّة لا يخلو إمّا أن يكون كليًّا أو جزئيًّا، فالحكم إمّا على الكليّ وإمّا على الجزئيّ. فإذا كان الموضوع جزئيًّا كقولك: زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأمّا إن كان الموضوع كليًّا فإمّا أن يكون الحكم عليه كليًّا أي يكون قد بيّن أنّ الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا إيجاب على شيء البتّة مما تحته، أو بيّن أن الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك ذلك تركًا ولم يتعرّض له، وإنّما تعرّض للكيف دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)

- فرق بين حكم يصدق لو حكم به، وبين حكم قد حكم به بالفعل، وبين حكم توجبه صورة القضيّة وبين حكم تريده مادّة القضيّة على موجب صورته (س، ع، ٦٩، ٧)

- إذا كان حصل عندنا حكم على كُلّي أول حصوله إمّا بيّنًا بنفسه مثل أنّ كل إنسان حيوان، والكل أعظم من الجزء؛ أو بيّنًا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي يصدق بها بالأشياء من غير إستعانة بقياس، فقد علمنا بالقوّة الحكم على كل جزئيّ تحته، ولكن جهلناه بالفعل (س، ب، ٢٦، ١١)

- (قد) يكون الحكم على الكُليّ حاصلاً عندنا بقياسٍ، والحكم على الجزئيّ حاصلاً بقياس آخر. فإذا إجتمعا حصل العلم الثالث. ولكن، وإن كان كذلك، فإنّ القياسات الأولى تكون من مقدّمات بيّنة بنفسها أو مُكْتسَبَة بالإستقراء والتجربة والحسّ من غير قياسٍ (س، ب، ٢٧، ٤)

- هذا كلام جدليّ كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛ لكنّه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه. لكنّه إذا صار هذا الوجه من الإحتجاج مشهورًا ومستعملاً، كان من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما، وأمّا في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك، لأنّه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو كنفس الدعوى (س، ج، ٩٧، ٣)

- الحكم بالكلّ والجزء يكون بالحمل لا في كمّيّة الموضوع أو المحمول (مر، ت، ٤٩، ١٥)

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٢)

- الحكم المنسوبُ إلى المحكوم عليه في القضية لا يخلو عن ثلاثة أقسام وهي الإمكانُ والوجودُ والإستحالة (غ، ح، ٢٥، ١٥)

- الواسطة هي التي تنسبُ الحكمَ إلى المحكوم

عليه فيجعل خبرًا عنه فيصدُق به وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبرًا عنه فيصدق به، فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)

- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)
- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعًا وتأليفًا بين مفرداتها هو الذي يُدَلّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ٢)
- إنّ الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها، وهو العلم (ب، م، ٧٠، ٤)
- الحكم باللزوم في المتصلة يُسمّى إيجابًا ولو كان بين سالبتين (ب، م، ٧٣، ١٢)
- الحكم برفعه (اللزوم) فيها (المتصلة) يُسمّى سلبًا ولو كان بين موجبتين (ب، م، ٧٣، ١٤)
- صورة القضية... هي الحكم (ب، م، ٧٧، ٦)
- كل علم وحكم كما قيل إنّما هو بوجود محمول لموضوع في الحمليّات، أو لا وجوده لكلّه أو لبعضه، أو لزوم تالٍ لمُقدَّم في الشرطيّات المتصلة، أو عناده له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣)
- الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد إلى مثله بأنه هو أو ليس هو (سي، ب، ٩٩، ٢٢)
- الحكم بأن معنًى محمول على معنًى أو ليس محمولاً عليه (سي، ب، ٩٩، ٢٣)
- حال الحكم في عمومه وخصوصه يُسمّى كمية القضية، وحاله في الإيجاب والسلب يُسمّى كيفيّة القضية؛ وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب (سي، ب، ١٠١، ١٨)
- ليس يجب أن يكون كل حكم معلّلاً بغير ذات ماله الحكم، بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلّة غير ذاته (سي، ب، ٢١٣، ١٥)
- القول الذي يصدُق أو يكذب... يُسمّى الحكم (ش، ع، ٨٩، ١)
- متى حَكَمْنا بإيجاب أو سلب لشيء... يكون ذلك الحكم: إما المعنى من المعاني الشخصية، وإما المعنى من المعاني الكلّية (ش، ع، ٩١، ٨)
- الحكم... هو بأي جزء إتفق من المتقابلين بالإيجاب والسلب (ش، ب، ٣٧٥، ٢)
- ليس يمكن أن يحصل لنا الحكم الصادق من قِبَل الظن الكاذب (ش، ب، ٤٥٠، ١٢)
- نقلة الحكم من شيء إلى شيء لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... والثاني نقلة الحكم من أكثر الجزئيات أو جميعها إلى الكلّي... والثالث النقلة من جزئي إلى جزئي يُشْبِهُ به (ش، ج، ٥١٣، ١٥)
- لأنّ صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع أو للإعتقاد أو لهما معًا وعدمها، ولا حكم في الانشائيات والتقييديات، لأنّ الحكم أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة ماضيًا أو حالاً أو استقبالاً، ولا أداء في الإنشائيات والتقييديات (هـ، م، ١٣، ٢)
- إنّ الحكم في اصطلاح المنطقيين، إمّا نفس النسبة الحاصلة في الذهن، أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها (هـ، م، ٥٦، ١)
- إن قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعى

تصوّره بوجه ما صدق المجهول المطلق يمتنع الحكم عليه وهو كاذب لأن المحكوم عليه فيه إن كان مجهولاً مطلقًا تناقض وكذب، وإن كان معلومًا من وجه وكل معلوم من وجه يمكن الحكم عليه فقد كذب أيضًا (م، ط، ٢٤، ١)

- وجود الحكم بلا علّة فيسمّى «عدم عكس» و«عدم تأثير» (ت، ر١، ٣٩، ١٣)

- إذا كان قاطعًا بأنّ الحكم لا بدّ له من علّة، وقاطعًا بأنّه لا يصلح للعلّة إلاّ الوصف الفلانيّ (ت، ر١، ١٠٨، ٣)

- «حكم الشيء حكم مثله»، كما إذا عَرَفنا أنّ «هذه النار محرقة» علمنا أنّ «النار الغائبة محرقة»، لأنّها مثلها (ت، ر١، ١٢٧، ٥)

- الحكم قد عُلم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا يكفي في «قياس التمثيل» إثباتُه في أحد الجزئيّين لثبوته في الجزئي الآخر لِ«اشتراكهما في أمر لم يقم دليل على استلزامه للحكم»، كما يظنّه هؤلاء الغالطون، بل لا بدّ من أن يُعلم أنّ «المشترَك بينهما مستلزمٌ للحكم» (ت، ر١، ١٢٨، ٢٣)

- يتصوّر (الذهن) المعيّنَين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثمّ ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثمّ إلى لازم اللازم وهو «الحكم» (ت، ر١، ١٣٢، ٥)

- الحكم يعلّل تارة بِ«علّة متعدّية» وتارة بِ«علّة قاصرة». والتعليل بِ«القاصرة» إذا كانت «منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر١، ٢٣١، ٥)

- قولهم (طائفة من الفلاسفة) «ثبوت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلّف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل ممّا لا يوجب استقلاله بالتعليل لجَواز أن يكون الحكم في تلك معلّلاً بعلّة أخرى»، فيقال: هذا غلط (ت، ر١، ٢٣٨، ٨)

- متى ثبت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلّف غيره من الأوصاف، يمتنع أن تكون الأوصاف الزائدة المقارنة له في الأصل مؤثّرة في الحكم. فإنها مختصّة بالأصل، فلو كانت مؤثّرة لم يجزْ أن يوجد الحكم في غير الأصل (ت، ر١، ٢٣٨، ١٠)

- قولهم: (طائفة من الفلاسفة) «إنّ تبيّن أن ذلك الوصف يستلزم الحكمَ، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»، فيقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنّه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفًا مشتركًا بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر١، ٢٣٨، ٢٤)

- الحكم على مجموع أفراد الأعم لا يجب أن يكون حكمًا على مجموع أفراد الأخص. فإنك إذا قلت مجموع الإنسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وحمار وغيرهما لم يصح أن يكون مجموع الإنسان كذلك (و، م، ١٨٨، ١)

حكم الاصل

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود. وكما أنّه لا شيء من الحجارة حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا. فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق، ٧٧، ٤)

حكم أولي

- من أراد أن لا يضلّ في معرفة أنّ الحكم أوّلي فيجب إذا كان الحكم مقارنًا لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أوّلية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلاّ واحدًا منها ويبدّل ذلك الواحد دائمًا. فأما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن إرتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - إرتفع الحكم، فالحكم له أوّلاً. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاسٍ، وهو أيضًا شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدتَ كون ثلاث زوايا منه مساويًا لقائمتين ثابتًا. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتًا؛ ولكن إنّما لا يبقى لأنّ المثلث لا يبقى، ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبقَ هذا الحكمُ. فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتًا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعًا مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانين أن الحكم كليّ للمثلث لا غير (س، ب، ٩٤، ١)

حكم بالإنفصال

- قوله ليس البتّة إذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالإنفصال والعناد (ب، م، ٧٨، ٧)

حكم بإيجاب كلي

- الحكم بالإيجاب الكليّ على الموضوع الكليّ قولك في الحمليّات: كل إنسان حيوان، فقد أوجبت الحيوانيّة على كل واحد مما يوصف بأنّه إنسان (س، ع، ٤٥، ١٣)

حكم بسلب كلي

- (الحكم) بالسلب الكليّ على الموضوع الكليّ قولك: ليس ولا واحد من الناس بحجر (س، ع، ٤٦، ٣)

حكم بسيط

- الحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسبِ قِسْمة الأزمان (أ، ع، ٦٥، ٣)
- الحكم البسيط هو الذي يدل على أنّ شيئًا موجودًا لشيء أو ليس بموجود له (س، ع، ٤٢، ١٣)
- الحكم البسيط يُشبِه الإيجاب منه حمل شيء على شيء، والسلب انتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)
- الحكم البسيط... لفظ يدلّ على أن الشيء موجود أو غير موجود (ش، ع، ٨٩، ٣)

حكم بطرف راجح

- الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط، ش، ١٧١، ١١)

حكم بالعناد

- الحكم بالعناد في المنفصلة يُسمّى إيجابا (ب، م، ٧٣، ١٥)

حكم جازم

- الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن

تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط، ش، ١٧١، ١٤)

- (الحكم) الجازم: إمّا أن تعتبر مطابقته للخارج، أو لا تعتبر. فإن إعتُبِرت: فإمّا أن يكون مطابقًا، أو لا يكون. والأوّل: إمّا أن يمكن للحاكم أن يحكم بخلافه، أو لا يمكن. فإن لم يمكن، فهو اليقين، ويستجمع ثلاثة أشياء: الجزم والمطابقة والثبات؛ وإن أمكن، فهو الجازم المطابق غير الثابت (ط، ش، ١٧١، ١٦)

حكم جزئي

- الحكم الكلّي... تَضَمَّنَه السور الكلّي... والحكم الجزئي... تَضَمَّنَه السور الجزئي (ش، ع، ١٠٦، ٢٣)

حكم حملي

- إنّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنّه إمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له حكم المفرد - إلى مثله بأنّه هو أو ليس هو. مثل قولك «الجسم مُحْدَث أو ليس بمحدث». ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا (حكمًا حمليًا). وإمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلّفة تأليف القضايا إلى مثلها. وقوم يسمّون جميع هذا (حكمًا شرطيًا) (س، ش، ٦٠، ٢٠)

حكم شرطي

- إنّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنّه إمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له حكم المفرد - إلى مثله بأنّه هو أو ليس هو. مثل قولك «الجسم مُحْدَث أو ليس بمحدث». ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا (حكمًا حمليًا). وإمّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلّفة تأليف القضايا إلى مثلها. وقوم يسمّون جميع هذا (حكمًا شرطيًا) (س، ش، ٦٠، ٢٢)

حكم شيء على شيء

- إنّ الذهن يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى بحسب إختلاف اللفظ، فتارة يظن أنّ المشارك في اللفظ مشاركٌ في المعنى، وتارة يظن أنّ المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأنّ حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء، وأنّ اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض، كأنّ النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في المعنى، ومن قدّر على التميّز بادر فلاحظ الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى، حتى إنّه إذا قال: «موجود وواحد»، تميّز له مثلاً ما هو الأَوْلى بذلك والأخصّ به كالجوهر الشخصيّ (س، س، ٣٣، ٨)

حكم ضروري

- إنّ الحكم الضروريّ إنّما يكون بحسب ذات الموضوع، لا بحسب وصفه؛ فإنّا إذا قلنا: «الكاتب بالضرورة إنسان» عنينا أنّه ما دام موجود الذات إنسان حال كونه كاتبًا، وحال كونه غير كاتب (ط، ش، ٣٢٨، ٦)

حكم العكس

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود. وكما أنّه لا شيء من الحجارة

حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا. فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق، ٧٧، ٤)

حكم كلي

- أعني بقولي حكمًا كليًّا على معنى كلّي مثل قولك: «كل إنسان أبيض» وقولك: «ولا إنسان واحدًا أبيض» (أ، ع، ٦٦، ٩)
- الحس يفيد العلم الجزئيّ فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئيّ وهي واحدة في الكلّي والجزئي فيصير الحكم كليًّا (ب، م، ٢١٤، ١٩)
- الحكم الكلّي... تَضَمَّنَه السور الكلّي. والحكم الجزئي... تَضَمَّنَه السور الجزئي (ش، ع، ١٠٦، ٢٣)
- لا بدّ أن يعرف كلّ فرد من أفراد الحكم الكلّي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت، ر١، ١٥٩، ٩)

حكم المثال

- إذا تبيَّنَ في شيء أنه تحت موضوع تلك المقدمة نُقِلَ حُكْمُ المثال إلى ذلك الشيء (ف، ق، ٦٢، ١٨)

حكم مظنون صرف

- الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط، ش، ١٧١، ١٥)

حكم ممتنع

- أن تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرّد النظر فيهما، ولا يحتاج في ذلك إلى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده، كالقول بأنّ الجزء اعظم من كلّه، فيكون ذلك علمًا حاصلًا أوّليًا ويُسمّى حكمًا ممتنعًا، ولا يكون فيه موضع إمكان ولا جواز ولا إحتمال نظر (ب، م، ٧٩، ٢٢)

حكم منقول

- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلّي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإمّا حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٠)

حكم يقيني

- الحكم اليقيني البيّن الأوّلي كالحكم بأنّ الكل أعظم من جزئه (ب، م، ٢١٥، ١)
- الحكم اليقينيّ هوالواجب في نفسه، الذي لا يتغيّر، وهو الذي يجب قبوله. فكل حكم عرف بعلته فهو يقينيّ، وما لا يعرف بعلّته، فهو ليس بيقيني، سواء كان له علّة أو لا (ط، ش، ٣٩٢، ٢١)

حكمان سلبيان

- (الحكمان) السلبيّان هما أنّا لا نعني بقولنا: كل (ج) كليّة (ج) ولا الجيم الكلّي، ولا الكلّي المنطقيّ؛ فإنّ الكليّة هي العموم، ولا العقليّ،

وإنّما لم يذكر الكليّ الطبيعي؛ لأنّه قد يكون موضوعًا، وذلك في المهملات، وقد يكون جزءًا من الموضوع وذلك في الخصوصيات، والمحصورات. وبيانه: أنّه إذا أُخِذ مع لاحق شخصي مخصّص كما في قولنا: هذا الإنسان، كان موضوعًا لمخصوصة. وإن أُخِذ مع لاحق يقتضي عمومه ووقوعه على الكثرة فلا يخلو: إمّا أن ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث يقع على الكثرة، أو ينظر إلى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها (ط، ش، ٣٢٥، ٧)

حكمة

- الحكمة قسمان: قسم هو تبصّر القلب وتفكيره ويُسمّى العلم، وقسم هو حركة القلب وقوّته ويسمّى العمل (ق، م، ٢، ٢١)
- سوفيا وهو الحكمة واسطس وهو التمويه (ف، د، ٥٧، ٩)
- العلم المدعو بالحكمة يبيّنها بإلزام المحال نقيضها (ز، ب، ٢٤٤، ٢)
- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدّي العلم والعمل: أمّا في جانب العلم فأن يكون متصوّرًا للموجودات كما هي ومصدّقًا بالقضايا كما هي؛ وأمّا في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمّى العدالة. وربّما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية، وإن لم يحصل خلق (س، ب، ١٩٢، ٧)
- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أمّا في جانب العلم، فبأن يكون متصوّرًا للموجودات كما هي، ومصدّقًا بالقضايا كما هي. وأمّا في جانب العمل، فبأن يكون قد حصل عنده الخُلُق الذي يسمّى العدالة والملكة الفاضلة (مر، ت، ٢٦٥، ٢)
- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أما في جانب العلم فأن يكون متصوّرًا للموجودات كما هي ومصدّقًا بالقضايا كما هي. وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخُلق الذي يسمّى العدالة (سي، ب، ٢٧٦، ٥)
- ربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية (سي، ب، ٢٧٦، ٧)
- «الحكمة عند العرب العلم والعمل» (ت، ر٢، ١٥٦، ١٣)

حكمة مرائية

- الحِكْمَة المُرائِيَّة... هو الذي يُعْنَى بإسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين (ش، س، ٦٧٠، ٢٢)

حكيم

- الحكيم بالحقيقة هو الذي إذا قضى بقضية - يخاطب بها نفسه أو غير نفسه - يعني أنّه قال حقًّا صدقًا، فيكون قد عقل الحق عقلاً مضاعفًا؛ وذلك لاقتداره على قوانين تُميِّز بين الحق والباطل، حتى إذا قال صدقًا، فهذا هو الذي إذا فكر وقال أصاب، وإذا سمع من غيره قولاً، وكان كاذبًا، أمكنه إظهاره؛ والأوّل له بحسب ما يقول، والثاني بحسب ما يسمع (س، س، ٦، ١)

حمل

- أجناس الحَمْل الذي بحسب الإسم: هل هي واحدة بعينها في الجميع؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها، فمن البيّن أن الموصوف إسم مشترك مثال ذلك المحمود، فإنه في الأطعمة ما يُحدِث اللذة، وفي الطب ما يُحدِث الصحة، وفي النفس ما تكون به بحالٍ ما، أعني عفيفة أو شُجاعة أو عادلة. وكذلك في الإنسان أيضًا. ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات، مثل الكائن في وقته (أ، ج، ٤٩٤، ١٥)

- كل ما يُحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يُحمل على ما تحته من الأنواع، وكل ما يُحمل على الفصل من طريق ما هو فصلٌ فإنه يُحمل على النوع الذي عنه تحدث (في، أ، ١٠٥٢، ٥)

- الكلّيّاتُ التي لا تشتركُ في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يُحمَلُ بعضُها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكلّيّاتُ التي هي مشتركة في الحملِ على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيّات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- الحَمْلُ على وجهين: حمْلُ مواطأة، كقولك: زيد إنسان؛ فإنّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة؛ وحمل إشتقاق، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان؛ فإنه يقال: إنّ الإنسان أبيض أو ذو بياض، ولا يقال: إنه بياض. وإن إتفق أن قيل: جسم أبيض، ولون أبيض، فلا يُحمل حَمْلَ المحمول على الموضوع (س، د، ٢٨، ٥)

- إذا حُمِل شيءٌ على شيءٍ حَمل المقولِ على موضوع، ثم حُمِل ذلك الشيءُ على شيءٍ آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه ووسط، فإنّ هذا الذي قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمِل عليه المقول الأول. مثال ذلك أنّ الحيوان لما قيل على الإنسان حَملُ المقول على الموضوع؛ وقيل الإنسان على زيدٍ وعمرو هذا القول بعينه، فإنّ الحيوان أيضًا يقال على زيدٍ هذا القول بعينه؛ إذْ زيدٌ حيوانٌ، ويشترك مع الحيوان في حدّه؛ أي حدُّ الحيوان يُحمَل عليه، لأنّ الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان (س، م، ٣٨، ١٠)

- الحَمْلُ بالحقيقة هو إضافة المعنى المحمول إلى موضوعه وإعتباره بقياسه عند الذهن، وذلك ممكن لكل شيء بقياس كل شيء، أعني أنّ كل معنى ذهني قد يُمكِّن الذهن إعتباره بقياس كلّما يَقدِرُ موضوعًا، فيكون في إعتباره مُمكنًا أن يُحمل عليه وأن يُحملَ من حيث هذا مُتصوَّر ذهني، وهذا موضوع أعني مُقَدَّر الموضوعية، وقد تُسمّى هذه الإضافة والإعتبار التقديري حمْلا (ب، م، ١٣، ٢)

- الحمْلُ إنّما هو قول لفظ بمعناه على الموضوع الواحد أو على الموضوعات الكثيرة (ب، م، ١٣، ١٩)

- أمّا الحمْلُ فإنّه يُقال على الإيجاب منهما بالحقيقة، وعلى السلب مجازًا من حيث أنّ فيه تقدير حمْلٍ قبل حصول العلم، رفعه السلب في العلم، فليس كل معنيين يخطران بالبال يلزم عند الذهن إيجاب أحدهما على الآخر أو سلبه عنه، بل إنّما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالإيجاب أو السلب فيهما (ب، م، ٧٠، ١٧)

- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي، ب، ٢٦٥، ١٥)

- اللفظ الذي يدلّ على إرتباط المحمول بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي والمستقبل أو الحال... وربما يدلّ على ارتباط غير مقيَّد بزمان وهذا هو الحمل الضروري (ش، ع، ٨٨، ٢٠)

- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعَرَض ولا كان أحدهما منطويًا في الآخر ومنحصرًا فيه... فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنًى واحدًا (ش، ع، ١١٣، ٢٦)

- متى احتجنا أن نُبيِّن أن شيئًا موجود في شيء... يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ٣)

- (الحمل) الذي بالذات... يقال على وجوه أربعة: أحدها على المحمولات التي تؤخذ في حدود موضوعاتها إما على أنها حدود تامة لها أو أجزاء حدود. والثاني... المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها على أنها أجزاء حدّ. والمعنى الثالث... هو المقول على أشخاص الجوهر. والمعنى الرابع... هو المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها (ش، ب، ٣٨١، ١٢)

- الحمل الحقيقي... هو حمل العَرَض على الجوهر (ش، ب، ٤٢٩، ٤)

- كل حمل حقيقي... هو متناهٍ من الجهتين جميعًا أعني المحمول والموضوع (ش، ب، ٤٢٩، ٢٠)

- قد يُستعمل الذاتيّ بمعنى آخر... فيخصص هذا بإسم المقوّم، وهو: إمّا ما تتألف منه الذات فيكون ذاتيًا بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى. وإمّا ما هو نفس الذات، فهو ذاتيّ بالقياس إلى جزئيّات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايرًا لوجود الماهيّة فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٧)

- إنّ كون الشيء محمولاً على شيء، أمرٌ عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإنّ الموجود في الموضوع ليس إلاّ البياض مثلاً. أمّا كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمرًا زائدًا على البياض، وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ٢٠٧، ١٧)

حمل اشتقاق

- نوع آخر من الحمل يسمى حمل الإشتقاق وهو حمل «هو ذو هو» وهو كالبياض على الجسم، والمحمول بذلك الحمل لا يُحمل على الموضوع وحده بالمواطأة، بل يحمل مع لفظ «ذو» كما يقال: الجسم ذو بياض، أو يشتق منه إسم كالأبيض، فيُحمل بالمواطأة عليه، كما يقال: الجسم أبيض. والمحمول بالحقيقة هو الأول (ط، ش، ١٩٠، ٧)

حمل اولي

- الحمل الأوّلي يقال على وجهين: (إحدهما) أن يكون التصديق به حاصلاً في أول العقل لا

بواسطة، مثل أن الكل أعظم من الجزء. (والثاني) أن لا يُحمل أوّلاً على ما هو أعم من الموضوع، كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان. فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه، لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان (سي، ب، ٢٤١، ١١)

حمل بالإيجاب

- إنَّ التأمل والحكم العقلي إنْ أوجبَ فيما قَدَر حمْلُه الحمل بالحقيقة سُميَّ ذلك حملا بالإيجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء كالكاتب لزيد في قولنا زيد كاتب (ب، م، ١٣، ١٠)

حمل بالسلب

- ان مُنِعَ (التأمل والحكم العقلي) من حمْلِ ما قَدَر حمله سُمّي ذلك حملا بالسلب، وذلك هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (ب، م، ١٣، ١٢)

حمل على كل

- الحمل على الكل... هو المحمول الذي جمع ثلاثة شروط: أحدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع... والثاني أن يكون محمولاً على الموضوع بالذات. والثالث أن يكون محمولاً عليه حملاً أوّلاً (ش، ب، ٣٨٣، ٢)
- الحمل الذي على الكل يكفي فيه أن يقال أنه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قِبَلْ أنه لا فرق بين قولنا أن هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته وموجود له أوّلاً (ش، ب، ٣٨٣، ١١)
- إن أُخِذَ الموضوع أخصّ من الحدّ الأوسط، والحدّ الأوسط أخصّ من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٩)

حمل غير المطلق

- الحملُ غير المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ كَذَبَ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٥)

حمل كلي

- يُعتبر في حمل الكلّي على جزئياته حمل المواطأة وهو أن يُحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا حمل الإشتقاق وهو أن لا يُحمل عليه بالحقيقة بل يُنسب إليه كالبياض بالنسبة إلى الإنسان إذ لا يقال الإنسان بياض بل ذو بياض أو إشتق منه ما يحمل بالحقيقة كالأبيض (م، ط، ٤٧، ١)

حمل ما بالعرض

- حمْلُ ما بالعَرَض، وهو إنّما أن يقلب ما من شأنه أن يكون محمولاً في طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعًا في طباعه، فيقال: أبيضُ ما إنسانٌ فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرّتين بالقوّة، وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعًا. ولكن الموضوع هو الشيء الذي عَرَض له أن كان أبيض، وهذا هو الإنسان الذي عَرَض له البياض فهو أبيض (س، ب، ١٦٣، ١٦)

حمل مطلق

- الحمل المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ صَدَقَ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٤)

- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على نوع ما حملاً مطلقًا وذلك الشيء بعينه يُحمَلُ على جنس ذلك النوع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)
- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على جنس ما حملاً مطلقاً ويُحمَلُ على ذلك بعينه على جنس ذلك الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياء واحدة بأعيانها تُحمَلُ على كلّيين أحدُهما تحت الآخر، فتُحمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقًا وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٦)
- الجنسُ وخاصّتُه متساويان في الحمل، يُحمَل كلٌّ منهما على الآخر حملا مطلقًا (ف، أ، ٧٦، ٤)
- (العَرَض) صنفان. أحدُهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملاً مطلقًا، فلذلك يُسَمَّى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم (ف، أ، ٧٦، ٢٢)
- شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة... هو أن يكون على أشياء موجودة بالفعل لا بالقوة (ش، ق، ١٩٧، ٨)

حمل مطلقة على عرفية

- حمل المطلقة على العرفية، وهو أن يكون الحكم دائمًا بدوام وصف الموضوع وحينئذ يكون هذا الوقت المطلق أخص من "المطلق العام، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف في العموم؛ فإنّه يشمل الضروري والدائم، بخلاف المطلق الخاص (ط، ش، ٣٥٩، ٢)

حمل مواطاة

- القول الذي بمعنى المصدر لا الذي هو لفظ مؤلَّف يُسمَّى حَمْلاً. والمعنى المحمول فقد يُحمَلُ باسمه ويقال بنفسه حتى يقال أنَّ الموضوع هو المحمول، كما يقال إنَّ زيدًا هو إنسان ويُسمَّى حَمْل مواطأة (ب، م، ١٢، ٢٣)
- حمل «هو هو» المسمى بحمل المواطأة، ومعناه كما قال: إنّ الشيء الذي يقال له «المثلث» هو بعينه يقال له: «إنّه شكل» سواءًا كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثًا مغايرًا للمثلث والشكل، أم كان في نفسه هو المثلث بعينه، أو الشكل بعينه. فهذا الحمل يستدعي إتحاد الموضوع والمحمول من وجه، وتغايرهما من وجه. وما به الإتحاد غير ما به التغاير (ط، ش، ١٨٩، ٣)

حمل الموصوف

- حمل الموصوف على الصفة حمل المواطأة وعكسه حمل الإشتقاق (م، ط، ٤٧، ٢٤)

حملي

- الذي يُسمّى الحملي، وهو الذي يحكم فيه بأنّ معنى محمولٌ على معنى، أو ليس بمحمول عليه. مثاله قولنا: إن الإنسان حيوان، وإن الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمّى بـ«الموضوع» وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو المسمّى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ١)
- نجد للحملي جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٨)
- الحملي... يدلّ على ربط واحد، والربط في

الحملي أن تقول الموضوع هو المحمول (مر، ت، ٤٧، ٣)

- الحملي فيشتملُ على جزئين يُسمّى أحدهما موضوعًا وهو المخبَر عنه كالعالم من قولك العالم حادث. ويُسمّى الثاني محمولاً وهو الخبر كالحادث من قولك العالم حادث (غ، م، ١٨، ٨)

- الحملي، وهو الذي حُكِمَ فيه، بأن معنى محمولٌ على معنى، أو ليس بمحمول عليه (غ، ع، ١١٠، ١٧)

حمليات

- أمّا الحمليّات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا: زيد كان كذا ويكون كذا، وكأنّه ليس يجب ذلك في لغة العرب (س، ع، ٣٧، ١٣)

- في الحمليّات قضيّة تسمّى (قضيّة مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرًا شخصيًّا واحدًا بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأنّ الحمليّة أقلّ القضايا تركيبًا فالبحري أن يقدّم القول فيها وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)

- تأليف الحمليات إنما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات (سي، ب، ١٦٠، ١٢)

حمليات معدولية

- الحمليات معدوليّة وهي التي موضوعها أو محمولها أو هما إسم عُرِفَ لسلب شيء من الأشياء، لا بمعنى مُحصَّل يدل عليه نصًا أو كلمة (ب، م، ٧١، ١٨)

حملية

- كلُ قضية فهي إمّا حمليةٌ وإما شرطيّةٌ (ف، د، ٧٥، ٣)

- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بَتَّاتٍ، كقولنا الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت هو ليل، والشرطية كل ما ضُمِّنَ الحُكْمُ فيها بشريطة وهي ضربان: متصلة ومنفصلة (ف، ق، ١٣، ٦)

- قُسِّمتْ القضايا إلى الحمليّة والشرطيّة، والحمليّة منها هي التي يحكم بشيء ويُسمَّى محمولا، إنّه لشيء يُسمّى موضوعا، أو إنّه ليس له حُكمًا فصلاً، والحكم بأنّه له يُسمّى إيجابًا، وبأنّه ليس له يُسمّى سلبًا (ب، م، ٧٠، ١٤)

- تُقسم القضايا الحمليّة إلى بسيطة ومعدوليّة (ب، م، ٧١، ٢٢)

- إنّ الحمليّة من القضايا بسيطة باعتبارها إذا قيست إلى الشرطيّة (ب، م، ٧٣، ٢٣)

- الحملية هي هذه الأربع: مخصوصة ومهملة ومحصورة كلّية ومحصورة جزئية (سي، ب، ١٠١، ١٧)

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه، ويُسمّى موضوعًا، ومحكوم به ويُسمّى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويُسمّى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية حينئذ ثلاثة وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ١١، ٦)

- الحملية ما تركّبت من مفردين أو ما في قوتهما كقولك زيد قائم وزيد قام أبوه (و، م،

١١٥، ٢٨)

- قد يُقصد في الحملية أن ما وجد من أفراد الموضوع أو يوجد يثبت له المحمول كقولنا كل مؤمن فهو مخلد في الجنة (و، م، ١٣٦، ٣)

حملية ضرورية

- الحملية الضرورية هي التي محمولاتها ضرورية لموضوعاتها (ف، ب، ٢٧، ١٨)

حواشي

- الحواشي هي أصناف كثيرة. منها الحروف التي تُقرَنُ بالشيء فتدل على أنّ ذلك الشيء ثابتُ الوجود وموثوقٌ بصحّته، مثل قولنا إنّ مشدَّدة النون. ومثال ذلك قولنا إنّ الله واحد وإنّ العالم متناه (ف، أ، ٤٥، ٤)

حينية مطلقة

- الحينية المطلقة وهي التي قيّدت نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب (و، م، ١٤٢، ١)
- المطلقة التي قُيِّد إطلاقها أي نسبتها الفعلية بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب فهو متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب. وتُسمّى هذه في الاصطلاح حينية مطلقة (و، م، ١٥٠، ٢١)



خ

خارجية

- قد يجتمع صدق الحقيقية والخارجية كما في قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين الموجبتين الكلّيتين إذا كانت إحداهما حقيقية والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه (و، م، ١٧٣، ٤)
- تصدق الخارجية دون الحقيقية حيث يكون الموضوع موجودًا ويصدق الحكم على جميع الأفراد الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلاً من الأشكال إلا المثلث فإنه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون إعتبار الحقيقة (و، م، ١٧٣، ٢٥)
- تصدق الحقيقية والخارجية معًا حيث يكون الموضوع موجودًا والحكم صادق على جميع أفراده الموجودة والمقدَّرة كقولنا كل إنسان حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)
- الحقيقية في هاتين الجزئيتين أعمّ مطلقًا من الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد الخارجة صدق على بعض الأفراد المقدَّرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٦)
- إن كانتا (القضيتان) سالبتين كليتين فالخارجية أعمّ مطلقًا من الحقيقية (و، م، ١٧٤، ٢٣)

خاص

- الخاصّ هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا (أ، ب، ٣٣٨، ١٢)
- الخاص أن يوجب الشيء لبعض الشيء وإبطاله عن بعض. كقوله: بعض الناس حيّ، وقوله: ليس كل الناس بحيّ، أو قوله: بعض الناس غير حيّ (ق، م، ٦٣، ١١)
- إنّ العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشتق من المادّة وما يجري مجراه. والخاصّ المضاف إليه هيئة وصورة يتصوّر بها الموضوع، فيقوم منهما ثالث قيامًا طبيعيًا. وأمّا في هذا المعنى الثاني فإنّ العام هو الهيئة والصورة للخاص، والخاص هو المتصوّر بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث (س، ش، ٢٤، ١)
- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضًا لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)
- إذا وُجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام (ش، ع، ١٠٤، ٢)
- يلزم من وجود الخاصّ وجود العامّ المطلق، أي حصّة المعيّن من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر١، ١٦٠، ٧)

خاصة

- الخاصّة هي ما لم يدلّ على ماهيّة الشيء وكان موجودًا للأمر وحده وراجعًا عليه في الحمل. مثال ذلك: قبول علم النحو للإنسان: فإنه مهما كان الإنسان موجودًا، فالقابل لعلم النحو موجود. ومهما كان القابل لعلم النحو

موجودًا، فالإنسان موجود (أ، ج، ٤٧٥، ١٤)

- الخاصّة توصف إما بذاتها ودائمًا، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات: مثال ذلك إن قولنا حيوان آنِس بالطبع خاصّةٌ للإنسان بذاتها. فأما الخاصّة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصّة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة، وذاك خادم (أ، ج، ٥٨٤، ٦)

- الخاصّة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء، وتفترق المخصوص من كل شيء بمنزلة قولنا: حيٌّ ناطق مائت قابل للعلم، للإنسان. فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل المخصوص من كل شيء، بل من شيء معلوم، بمنزلة خاصّة الفضيلة بالقياس إلى العلم. فإن الفضيلة توجد في كثير، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري (أ، ج، ٥٨٥، ٥)

- الخاصّة دائمًا هي التي تَصْدُقُ في كل زمان ولا تخلو في وقت من الأوقات، كقولنا: خاصّة الحي أنه مركَّب من نَفْسٍ وبدن. فأما الخاصّة التي في بعض الأوقات فهي التي تَصْدُقُ في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورةً، كالمشي في السوق خاصّة لإنسان من الناس (أ، ج، ٥٨٥، ١٠)

- الخاصّة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصةٌ بالقياس إلى الشهواني والغضبي: أن ذلك يأمر، وهذان يأتمران (أ، ج، ٥٨٦، ٣)

- التي هي خاصّة دائمًا فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة. وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصّة. فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛ فليس الأقاويل إذًا بحسبها كثيرة (أ، ج، ٥٨٦، ١٦)

- الخاصّة ليست تدل على ماهيّة الشيء. مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصّة الإنسان أنه حيوان مَشّاء ذو رجلين، إنما جعل ما يدلّ على الماهيّة خاصّة للإنسان، لم يكن وضع الخاصّة على ما يجب (أ، ج، ٥٩٧، ٢)

- الخاصّة بالجملة إذا أضيف إليها شيء - أيّ شيء كان - صادقًا، فإن القول بأسره يكون خاصًّا (أ، ج، ٦٢٩، ١٣)

- أما الخاصّة فقد يُخالفها الجنس، من قِبَل أن الخاصّة إنما تُحمَل على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصّة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع - كالضحّاك، فإنه يُحمل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس (في، أ، ١٠٢٥، ١٤)

- يقسمون (الفلاسفة القدماء) الخاصّة على أربع جهات: وذلك أن منها ما يعرض لنوعٍ ما وحده وإن لم يعرض لكلّه، كالطب والهندسة للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع كلّه، وإن لم يعرض له وحده، كذي الرِّجلين للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع وحده ولجميعه وفي بعض الأوقات، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة؛ والخاصّة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنّها تعرض لجميع النوع وله خاصّةً وفي كل وقت، كالضحك للإنسان، وإن لم يضحك دائمًا، ولكن يقال له «ضحّاك» من طريق أن من شأنه أن يضحك، لا لأنه يضحك دائمًا (في، أ، ١٠٤٩، ٥)

- الذي يُبَايِنُ به شيءٌ شيئًا آخر لا في جوهره فهو الخاصة (ف، د، ٦١، ٣)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:

جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٣)

- الخاصة هو الكليُّ المفرد الذي يوجدُ لنوع ما وحده ولجميعه، ودائمًا من غير أن يُعَرِّف ذاتَه وجوهرَه، مثل الصّهال للفرس والنابح للكلب (ف، د، ٨٣، ١٢)

- (الخاصة) تشاركُ الفصلَ في تمييز نوع عن نوع وتخالفُه في أنها لا تُميِّزه في جوهره (ف، د، ٨٣، ١٤)

- قد يُشارِك (العرض) الخاصةَ في أنه يُميِّز نوعًا عن نوع لا في جوهرِهِ، ويُخالفُها في أن الخاصةَ تُميِّز النوعَ كلَّه عن جميع ما سواه دائمًا، والعَرَضُ يُميِّز النوعَ لا عن جميع ما سواه بل عن بعضِ الأشياء وفي بعضِ الأوقاتِ (ف، د، ٨٤، ١٠)

- الرسمُ يؤلف من جنسٍ وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوانٌ يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٢)

- لمّا كانت الخاصةُ والفصل المساوي ينعكسان على الموضوع رَجَعَ الاقترانُ إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فأنتَجَ (ف، ق، ١٠١، ٧)

- الخاصة هو المحمول الذي لا يدلُّ على ما هو الشيء ويوجد لجميعه وله وحده ودائمًا، وهذه الخاصة الحقيقية (ف، ج، ٨٦، ١٢)

- الخاصة تنعكسُ على موضوعها في الحملِ وتُمَيِّزه عن كل ما سواه وفي كلّ وقت، ولا تدلُّ على ماهية الشيء (ف، ج، ٨٦، ١٣)

- الخاصةُ ربما كان قولاً وربما كان لفظه مفردة (ف، ج، ٨٦، ١٤)

- الخاصة غير الحقيقية فمنها ما يُوجدُ للنوع وحده لا لجميعه، مثل الشيب للإنسان والملاحة للإنسان، ولست أعني قبول الملاحة فهي خاصة حقيقية. ومنها ما هو خاصة بالإضافة على نوع ما آخر، مثل ذي الرجلين فإنه خاصة تميّز الإنسان عن الفرس. ومنها الخاصة التي بالإضافة وفي وقت ما، مثل قولنا إن زيدًا هو الذي عن يمينه عمرو، فإنه خاصة له في وقت ما (ف، ج، ٨٦، ١٥)

- الخاصة الحقيقية تشاركُ الحدَّ في أنها موجودة للموضوع وله وحده ولجميعه ودائمًا وتنعكس عليه في الحملِ وتُمَيِّزه عن كلّ ما سواه، وتُخالِفُه في أنها لا تدلّ على جوهره (ف، ج، ٨٦، ٢٠)

- يشتركُ الجنسُ والخاصة والحدّ في أن كلّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائمًا، وبهذا تُفارِق العَرَض أولاً لأن العَرَض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)

- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو «إنّه حيوان يبيع ويشتري» والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي «إنّها الشجرة التي تورق الخوص» كان الذي يُردَفُ به الجنس هو خاصّة ذلك النوع (ف، ح، ١٨٣، ٤)

- متى شاركَ الجنس كلّيٌ بهذه الصفة فإنّه خاصّة للجنس (ف، أ، ٧٦، ٣)

- كلُّ ما حُمِلَ على النوع حملاً غير مطلق ولم يكن يُحمَلُ على نوع آخر أصلاً، فإنّه يُسمّى أيضًا خاصّة ذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ١٠)

- متى شارك النوعَ أو الجنسَ كلّيٌ يدلُّ لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في

الحمل، ولم يكنْ يليقُ به أن يُجابَ به في جواب ما هو، وكانت أجزاءُ لفظِهِ تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعضُ أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على أعراضه أو على خواصّه، فإنّ ذلك يُسمّى رسمَ ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة (ف، أ، ٧٩، ٦)

- إنّ كلّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)

- أمّا الخاصة فإنّها تستعمل عند المنطقيين أيضًا على وجهين: أحدهما أنّها تقال على كل معنى يخصُّ شيئًا، كان على الإطلاق، أو بالقياس إلى شيء؛ والثاني أنّها تقال على ما خصَّ شيئًا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى... والخاصّة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين - فيما أظن - هي الوسط من هذه، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات، سواء كان نوعًا أخيرًا أو متوسطًا، سواء كان عامًا في كل وقت، أو لم يكن (س، د، ٨٣، ٣)

- لا يبعد أنْ نعني بالخاصّة كل عارض خاص بأي كليّ كان، ولو كان الكليّ جنسًا أعلى، ويكون ذلك حسنًا جدًا (س، د، ٨٣، ١٤)

- (الخاصّة) قد تتركّب مع العرض العام، فإنّ المبصر خاصة الملون، والملون عرضٌ عام للإنسان (س، د، ١١٢، ١٤)

- إنّ النوع متقدّمٌ في الوجود، والخاصّة متأخرةٌ (س، ب، ١٠٨، ٤)

- إنّ النوع موجود بالفعل دائمًا، وأمّا الخاصّة فتوجد في بعض الأوقات (س، ب، ١٠٨، ٦)

- إنّ الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسويّة، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسويّة (س، ب، ١٠٩، ٣)

- الخاصّة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيّته (س، ج، ٦١، ٢)

- لمّا ثُلّثَت القسمة في التعليم الأوّل، عُنِيَ بالخاصّة ما يعمّ الحدَّ، والرسم، والخاصّة التي هي إحدى الألفاظ المفردة. ثم لما رُبّعَت القسمة عُنِيَ بالخاصّة ما يعم الرسم والخاصّة المفردة (س، ج، ٦٢، ٦)

- لفظة الخاصّة تدلّ تارة على معنى عام وهو الذي يعمّ الحدّ والرسم والخاصة المشهورة في «إيساغوجي»؛ وعلى معنى أخصّ منه، وهي التي تعمّ الرسم والخاصة المشهورة؛ وعلى معنى أخصّ من الجميع، وهي التي تذكر في كتاب «إيساغوجي»؛ وقد تركت ههنا (س، ج، ٦٢، ١٢)

- الخاصّة تحتاج أن تثبت أنّها موجودة، وأنّها مساوية، وأنّها ليست في الجوهر (هذا في الجدل) (س، ج، ٦٣، ١٥)

- إنّ الخاصّة إذا أضيفت إلى الحدّ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتيّة والتقويم، فانحلّت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العَرَض؛ ومواضع الآثر، ومواضع الجنس، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصّة، ومواضع الحدّ، ومواضع الهو هو (س، ج، ٦٦، ٥)

- أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنّه خاصّة هو أخفى من الشيء نفسه (س، ج، ٢٠٨، ١)

- من الخاصّة ما هو أعرف بالذات من المخصوص، كالحركة إلى فوق، والإضاءة، فإنّها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقيّة بالقياس إلى أوهامنا (س، ج، ٢٠٨، ١١)
- إنّ التعريف للمجهول، والخاصّة إنّما يعطاها المعلوم، ويبيّن وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصّة المركّبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ٩)
- يجب أن تكون الخاصّة مميّزة كالفصل، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء (س، ج، ٢١٢، ١)
- ينبغي أن تورد الخاصّة على أنّها خاصّة واحدة، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصّتان على أنّها خاصّة واحدة (س، ج، ٢١٢، ٥)
- أن تجعل الخاصّة ما لا يلزم دائمًا، كمن يجعل خاصّة الإنسان أنّه كاتب، فلا يكون دلّ على كل إنسان (س، ج، ٢١٣، ٥)
- ينبغي أن تكون الخاصّة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه، ويكون لنوعه لما هو نوعه؛ وبالجملة لماهيّته ومن طريق ماهيّته (س، ج، ٢٣٠، ١٦)
- لا ينبغي أن تكون الخاصّة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصّة لشيء أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)
- الخاصّة والعرض العام فمن المحمولات العرضيّة (س، أ، ٢٤١، ٤)
- قد يكون الشيء بالقياس إلى كلّي، خاصّة، وبالقياس إلى ما هو أخصّ منه، عرضًا عامًّا؛ فإنّ «المشي والأكل» من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامّة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٧)
- الخاصّة تُرسم بأنّها كليّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتيّ (س، أ، ٢٤٨، ١)
- كل ما كان فيما لا يقوّم، ولا يوجد إلاّ للشيء، فقد جرت العادة بأن يُسمّى «خاصة» سواء كان لكله أو لبعضه، ولازمًا أو مفارقًا (س، ش، ٢٠، ٥)
- أصناف الخاصّة ثلاثة: اللازمة للجميع دائمًا. واللازمة للبعض دائمًا كالضحك بالقياس إلى الحيوان. والذي لا يلزم ولا يكون إلاّ للشيء وحده كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٠، ٩)
- الألفاظ الكلّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الخاصّة هو الكلّي المقول على نوع واحد في جواب أيّ شيء هو، لا بالذات بل بالعرض، إمّا نوع هو جنس... إمّا نوع ليس هو بجنس (مر، ت، ١٨، ٨)
- أقسام الكليّات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الخاصة: تُرْسَمُ بأنها كليّة تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط، حملاً غير ذاتي (غ، ع، ١٠٦، ١٧)
- الخاصة كليّة تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط حملاً غير ذاتي (غ، ع، ٣٥٧، ٣)
- العَرَضيّ أيضا ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٣)
- أمّا الخاصة فإنّها تُعرف بأنّها الكُلّي العَرَضي

المَقُول على كُلّي واحد (ب، م، ٢١، ٢)

- العَرَض فإما أن يكون خاصًا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازمًا أو عارضًا مفارقًا، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخيرًا أو متوسطًا، ويُسمّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٧)

- الخاصة إنما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده (الفصل) (سي، ب، ٤٦، ٢٠)

- المساوي للمحدود وإما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)

- الخاصة هي ما لم تدلّ على ماهية الشيء وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة عليه في الحمل (ش، ج، ٥٠٤، ٢١)

- المشهور من أمر الخاصة أنه ليس يمكن أن توجد لغير ذي الخاصة (ش، ج، ٥٠٤، ٢٣)

- قد يُسمّى خاصة ما يوجد في بعض النوع لكنه لا يوجد في غيره (ش، ج، ٥١٥، ٢)

- الخاصة بالجملة ثلاثة أنواع: إما خاصة بذاتها ودائمًا... وإما خاصة تقال بالقياس إلى موجود آخر... وإما خاصة تقال بالقياس إلى وقت ما (ش، ج، ٥٨٠، ٤)

- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَض (ش، ج، ٥٨١، ٣)

- الخاصة والحدّ... يُستعملان في تعريف الشيء وتمييزه من جميع ما سواه (ش، ج، ٥٨١، ١٠)

- إن كانت الخاصة أعْرَف من الشيء الذي وُضِعتْ له خاصة فقد أُجيدَ في وضعها، وإن لم تكن أعْرَف فلم يُجَدْ في وضعها ولا أُحْسِنَ (ش، ج، ٥٨١، ١٦)

- الخاصة تحتاج في أن يُعْرَفَ من أمرها شيئين: أحدهما أن تكون في نفسها أعرف وجودًا من ذي الخاصة، والثاني أنْ تكون أعْرَف وجودًا لذي الخاصة من ذي الخاصة (ش، ج، ٥٨١، ٢١)

- الخاصة ينبغي أن تكون واحدة (ش، ج، ٥٨٣، ١٥)

- الخاصة إذا أُخِذَت على جهة العَدَم والمَلَكَة... المَلَكَة أعْرَف من العدم (ش، ج، ٥٨٤، ٨)

- ما ليس بخاصة يقال على وجهين: أحدهما أن يكون قد عَدُم معنى ما يقال خاصّ بأي وجه قِبلَه الخاصة. والثاني أن يكون عَدُم ما يقال عليه خاصة بالتقديم (ش، ج، ٥٨٤، ١٤)

- الخاصة ليس من شأنها أن توجد لشيئين اثنين (ش، ج، ٥٨٧، ٤)

- ... إنْ كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضد الشيء الذي وُضِعَتْ له الخاصة فما وُضِع خاصة فليس بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ١٤)

- إن كان مُضايف الخاصة ليس بخاصة لمُضايف ذي الخاصة فإن الخاصة ليست بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ٢٠)

- إن كان مُضايف الخاصة خاصة لمضايف ذي الخاصة فإن الخاصة خاصة (ش، ج، ٥٩٠، ٢)

- ... إن كانت الخاصة التي تُقال بالمَلَكَة ليست خاصة لما يُقال بالمَلَكَة... فما يُقال بالعدم ليست خاصة لما يُقال بالعدم... وإنْ كان ما يُقال بالعَدَم ليس خاصة للعَدَم فإن ما يُقال بالمَلَكَة لا يكون خاصة لما يُقال بالمَلَكَة (ش، ج، ٥٩٠، ٦)

- كل وصف خارج عن الماهيّة سواء كان لازمًا أو مفارقًا، فإن اعتبر من حيث أنه مختص

بواحد وليس لغيره فهو خاصّة، سواء كان ذلك نوعًا أخيرًا أو غير أخير. وسواء عمّ الجميع أو لم يعم، وإن اعتبر من حيث أنّه موجود في غيره فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٧)

- الخاصّة كليّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولاً غير ذاتيّ (ر، ل، ٦، ١٨)

- ترسم الخاصّة بأنّها كليّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط (هـ، م، ١٠، ١٢)

- أمّا العرضيّ فإمّا أن يمتنع إنفكاكه عن الماهيّة وهو العرض اللازم أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما... يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (هـ، م، ٧٧، ٧)

- الخاصّة. قد تعتبر، من حيث كونها خاصّة فقط. وقد تعتبر من حيث وقوعها في التعريفات. وتوجد الخواص متفاوتة في الجودة والرداءة، بكل واحد من الإعتبارين. فأفضلها بالإعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع، خاصة به، لا بالقياس إلى غيره، بل على الإطلاق، لازمة لها غير مفارقة. وبالإعتبار الثاني: ما تكون مع ذلك بيّنة الوجود له؛ فإنّ التعريف بالخفي غير منجح (ط، ش، ٢٤٣، ٨)

- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتيّ، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إمّا الخاصـة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٦)

- الخاصّة وهي الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي خرج بالقيد الأول العرض العام بالأخير الثلاثة الباقية (م، ط، ٨٩، ١١)

- قد يقال الخاصّة لما يخصّ الشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره، ويُسمّى خاصّة إضافية الأول خاصة مطلقة (م، ط، ٨٩، ١٨)

- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العرض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٥)

- الخاصة... كليّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضيًا (ن، ش، ٧، ٦)

- يُعبّر بـ«الخاصة» عمّا يعرض لـ«النوع»، وإن لم يكن عامًا لأفراده (ت، ر١، ٣٢، ٤)

- الخاصة لا يحصل بها التمييز (ت، ر١، ٣٢، ٥)

- الخاصة الكلّي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان وإن شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو قولاً عَرَضيًّا (و، م، ١٠٣، ١)

- كل من الخاصة والعرض العام إما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق. والمفارق إما بطيء المفارقة أو سريعها، وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة. واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن افتقر العلم باللزوم إلى ثالث وإما بغير وسط إن لم يفتقر (و، م، ١٠٣، ٢٦)

- إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته فالخاصّة (ض، س، ٢٥، ٢٢)

- الخاصّة معنى كليّ يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجيّة (ض، س، ٢٧، ٥)

خاصة الجنس

- الخاصة قد تتركّب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد تتركّب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصّة النوع، وربّما كان أعمّ من خاصّة النوع، وذلك إذا كان

الفصل أعمّ، مثل المنقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصةٌ لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٠)

خاصة لفصل

- الخاصة قد تتركّب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد تتركّب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصّة النوع، وربّما كان أعمُّ من خاصّة النوع، وذلك إذا كان الفصل أعمّ، مثل المنقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصةٌ لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٣)

خاصة مجهولة

- مثال الخاصّة المجهولة كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، فإنّ هذين إذا كانا مجهولَيْن فقلت مثلاً في تعريف المثلث أنه المساوي لما هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدلّ على المثلث دلالة حاضرة معرفة إلاّ أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن تفهمه معنى لفظة المثلث ومفهومها، بل يجب أن يكون المعرف به بيِّن الوجود في نفسه والثبات لمعناه (س، ش، ٣٧، ٦)

خاصة مركبة

- إنّ التعريف للمجهول، والخاصّة إنّما يعطاها المعلوم، ويبين وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصّة المركّبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ١٠)

خاصة وعرض

- الشيء الذي يعمّ الخاصّة والعَرَض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها: وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد. وكما أن الخاصّة توجد للشيء كله ودائمًا، كذلك العَرَض غير المفارق (في، أ، ١٠٦٧، ١١)
- يختلفان في أن الخاصّة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان، والعَرَض غير المفارق، كأنك قلت: السواد، فليس يوجد للزنجي وحده (في، أ، ١٠٦٨، ٢)
- إن الخاصّة قد تكافىء في الحمل ما هي له خاصة، وأما العَرَض غير المفارق فليس يكافىء في الحمل الشيء الذي يوجد له (في، أ، ١٠٦٨، ٥)
- الإشتراك في الخواص بالسويّة، فأما الإشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر والأقل (في، أ، ١٠٦٨، ٧)
- أمّا الخاصّة والعَرَض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائمان لموضوعاتهما (س، د، ١٠٨، ٢٠)

خاصتان

- (القضيتان) الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيّدة باللادوام (ن، ش، ٢٠، ١٦)
- (القضيتان) الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ٢٢، ٧)
- (القضيتان) الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ٢٢، ١٣)
- (القضيتان) الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما ينعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١٠)

خاصية

- الخاصّية هي تلك التي يُؤخَذ أيضًا أنها موجودة؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته (أ، ب، ٣٣٩، ٤)
- إنّ معنى الخاصّية ما عَرَض للنوع دون غيره أي بعد تنوعه بما يُنوِّعُ به (ب، م، ٢٧، ١٥)

خالفة الاسم

- في عُرفِ اليونانيين . . . كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في العربية أيضا، وكانوا يسمّونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمّى في القضية رابطة، فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول، وإنْ تقدّم عليها كان سلبًا للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدوليّة (ب، م، ٧٢، ٥)

خبر

- الخبرُ يُسمّى المحمول والمُخبَرُ عنه يُسمّى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)
- الخبر قد يكون اسمًا مثل قولنا زيد ذاهب وقد يكون فعلاً مثل قولنا زيد يمشي أو مشى (ف، ق، ٧٠، ١٠)
- يكون قضيّة وخبرًا، . . . الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذِب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض ذلك ليس قضيّة وخبرًا؛ وهو الذي لا يصلح لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ وكالتركيب الذي يكون للحدودِ والرسوم (س، م، ٨٧، ١٢)
- الخبر، ويُسمّى قضيّة وقولاً جازمًا وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (غ، م، ١٧، ١٣)
- الخبرُ هو الذي يُقال لقائله: إنه صادق أو كاذب فيه، بالذات لا بالعَرَض (غ، ع، ١٠٩، ٦)
- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)
- كلُّ لفظ يلزمُه الصدق والكذب فهو مُؤلَّفٌ ويُسمّى خبرًا وقولاً جازمًا (ب، م، ١١، ٢٤)
- خاصّة الكلمة أنها تكون أبدًا خبرًا لا مُخبَرًا عنه (ش، ع، ٨٤، ٦)
- الخبر هو الذي يقال لقائله إنّه صادق فيما قاله أو كاذب، وأقول: معناه أنّ الخبر هو الذي يُخبر عنه بأنّه صادق أو كاذب. فقوله الخبر والذي يخبر عنه تعريف الشيء بنفسه. وأمّا الصدق فهو الخبر المطابق للمخبر عنه فاستعماله في تعريف الخبر يكون دورًا (ر، ل، ٩، ٢)
- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحمليّ وهو الذي يقال فيه إنّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطيّ وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبريْن قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأنّ الآخر يلزمه وهو الشرطيّ المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبرا بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إمّا زوج وإمّا فرد (ر، ل، ٩، ٦)

- إنّا نعني بالخبر التركيب الذي يشتمل حدّ الصدق والكذب عليه. كما لو وقع إشتباه في معنى الحيوان مثلاً، فيمكننا أن نقول: إنّا نعني به ما يقع في تعريف الإنسان موقع الجنس، ولا يكون دورًا (ط، ش، ٢٦٧، ١١)
- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وإن لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥، ٨)
- الخبر المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا سيّما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفًا فبطائفة من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر٢، ١٢٤، ١٠)
- الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته (ض، س، ٢٦، ١١)

خدعة

- الخدعة التي في الحدّ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي، ولا الخدعة التي في كلا الحدّين مضادة أيضًا للعلم القياسي (أ، ق، ٢٨٩، ١٣)

خصوص

- إنّ المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركّبان على وجوه: من ذلك أن يكون المعنى العام ممّا يلزمه قسيمة ما لزومًا أوليًّا يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة، فإذا اقترن به الفصل تهيأ حينئذ أن يكون موجودًا، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازمًا للآخر في مفهومه، بل إنّما يلزمه في أن يكون موجودًا (س، ش، ٢٠، ١٤)
- المتكلّمون قد اتفقوا على أنّه لا يجوز الجمعُ بين وصفين متساويين في العموم والخصوص، فلا يجمع بين "فصلين" (ت، ر١، ٥١، ١٦)

خصوص الشرطية

- خصوص الشرطية بأن يخص اللزوم في المتصلة أو العناد في المنفصلة بحالة معيّنة أو زمن معيّن. مثال المتصلة المخصوصة قولنا كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار (و، م، ٢٠١، ٣)

خط

- الخطّ وهو بُعدٌ واحدٌ لا يقبل التجزئة إلا في جهة واحدة. وهو الذي يُرسم في مبادىء الهندسة بأنه طول لا عَرْض له (سي، ب، ٦١، ٢٣)
- (الكم) المتّصِل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)
- الخطّ والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتّصِل (ش، م، ٢٩، ١٧)
- أجزاء الخطّ موجودة معًا وكل واحد منها في جهة محدودة ويتّصل بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه (ش، م، ٣٠، ١٣)

خطأ

- كلُّ خطإٍ جهلٌ، وليس كلُّ جهلٍ خطأً (س، ب، ١٣٥، ٢١)
- إنّ الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادته، وتارة يكون بخطأ صورته (ض، س، ٣٦، ١٨)

خطابة

- الخطابةُ جودةُ إقناع الجمهور في الأشياء التي يُزاولُها الجمهور، وبمقدار المعارف التي لهم،

وبمقدّمات هي في بادئ الرأي مؤثّرة عند الجمهور، وبالألفاظ التي هي في الوضع الأوّل على الحال التي اعتاد الجمهور استعمالها (ف، ح، ١٤٨، ١٦)

- الخطابةُ والشعرُ فإنّ الألفاظ تُستعمَل فيهما بالنوعين جميعًا (ف، ح، ١٦٤، ١٣)

- الخطابة فإن أكثر مخاطباتها اقتصاصٌ وابتداء و إخبار لا بسؤال ولا بجواب، وربّما استعملت السؤال والجواب. وتستعمل جميع حروف السؤال سؤالات وفي الإخبار (ف، ح، ٢١٠، ٢٢)

- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنّما تستعملها في السؤال على جهة الاستعارة والتجوّز وعلى جهة إبدال حرف مكان حرف، وهذا أيضًا ضرب من الاستعارة والتجوّز، وتستعملُها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تُستعمَلَ في الإخبار على ما قد بيّنّاها كلّها (ف، ح، ٢١١، ٢)

- حرف «هل» فإنّها (الخطابة) تستعمل أحيانًا في السؤال على التحقيق وعلى ما للدلالة عليه وُضِعَ أوّلاً، وتستعمله أيضًا في السؤال استعارة، وتستعمله أيضًا في الإخبار (ف، ح، ٢١١، ٦)

- الخطابة تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أوّلاً، وتستعملُه على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنّها لا تستعملها في السؤال إلاّ على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

- حرف «أيّ» وحرف «كيف» فربّما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملُهما إنّما تستعملُهما أيضًا على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)

- صناعة الخطابة والشعر... فإن موضوعيهما الأمور الجزئيّة، وإن تقلت إلى الأمور الكلية طلبت هي والأمور الكليّة (س، ب، ٩، ١٤)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- أمّا الخطابة، فإنّ الخطيب، هو المقتدر على إقناع الناس في الأمور الجزئيّة (س، ج، ١٧، ٧)

- الذي يسمّونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علميّة كلاميّة غرضها في المحاورة إقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق (ب، م، ٢٦٩، ١٠)

- الخطابة لا تختص بالأمور الكلّية وأكثر منفعتها في الأمور الجزئيّة، والواقعات الاختياريّة، ويُكتفى فيها من القياسات بما يقنع إنتاجه وإن لم يكن ضروريّ الإنتاج، ومن المقدّمات والمبادئ بما يحمد في بادئ الرأي وإن لم يكن عند التعقب محمودًا في الحقيقة (ب، م، ٢٦٩، ١٧)

- الخطابة يستعان بها تارة في الدعوة إلى العقائد الالهيّة، وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعيّة وتارة الى العقائد الخلقيّة، وتارة في تمكين الإنفعالات النفسانيّة في الأنفس مثل الإستعطاف والإستمالة والإرضاء والإغضاب والتشجيع والتحذير، وتارة في المخاصمات الواقعة في الحوادث الجزئيّة (ب، م، ٢٧٠، ١٢)

- الغرض في الخطابة الإقناع لا في اليقين (ب، م، ٢٧٢، ١)
- الخطابة قياس مؤلف من مقدّمات مقبولة من شخص معتقد فيه كنبي وولي (أو مظنونة) (هـ، م، ٢٦، ١٧)
- للتصديق الغالب غير الجازم، هو الخطابة (ط، ش، ٥١٢، ١)
- الخطابة ما تألّف من مقدّمات مقبولة، وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي، أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد، أو من مقدّمات مظنونة (ض، س، ٣٥، ٢٣)

خطابي

- «الخطابي» فموادّه هي المشهورات التي تصلح لخطاب الجمهور سواء كانت علمية أو ظنية (ت، ر٢، ١٦٩، ٨)

خطابيات

- كون الخطابيات هي الظنيات مطلقًا فهذا خطأ عند القوم (ت، ر٢، ١٧٠، ٨)

خطابيون

- الذين يقيسون: إمّا على الظن، وهم الخطابيّون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليّون، فليس يجب أن ينتهي تحليل قياسهم إلى مقدّمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س، ب، ١٦٢، ٢٠)

خطبي

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينقادَ للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بطريق خطبيّ، وكذلك الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ للشيء بمخالطة غير الأمور التي تسوقُه إلى أن ينقادَ بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينقادَ لِما هو حقٌ يقين غير التي تسوقه إلى أن ينقادَ للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

خطبية

- (الطرق) الخطبيّة والشعريّة هما أحرى أن تُستعمَلا في تعليم الجمهور ما قد استقرَّ الرأيُ فيه ويصحُّ بالبرهان من الأشياء النظريّة والعمليّة (ف، ح، ١٥٢، ٤)

خلاف

- الخلافُ الذي يُوقع بينهما (السائل والمخاطب) تباينَ الماهية في الحقيقة ولا يُوقع ذلك في الظن فهي الخلافات التي بين الأشياء التي يُظنُّ أنه لا فرق بينهما مثل الكلي والجزئي والمتشابهات أو المتلازمة والجملة وأجزائها متى كانت حال بعضها من بعض ظاهرة بأنفسها (ف، س، ١٥٠، ١٤)

خلف

- أما القياس الذي يكون بالخُلف فإنه يبيِّن إذا وُضعتْ نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدّمة أخرى. ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المنعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)
- كل المسائل تتبيَّن في الشكل الأوّل بالخُلف ما خلا الكلّية الموجبة، فإنها لا تتبيَّن في هذا الشكل بالخُلف، ولكنها تتبيَّن في الشكل الثاني والثالث (أ، ق، ٢٦٦، ١٣)
- (إذا) كذبت السالبة، ولم يجب أن يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفًا (س، ق، ٨٩، ١٧)

- طريق الخلف والتشنيع، فكما يقوله قائلهم: لو جاز أن يكون كذا، لجاز أن يكون كذا؛ أعني لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولاً إلى خارج لجاز أن يرسل اللمس رسولاً أيضًا إلى الملموس، وتكون لفظة «لو» ههنا أحسن في الإستعمال، ولفظة «إنْ» هناك (س، ج، ٩٧، ١٢)
- إنّ الخلف على وجهين: خلف إستحالته تُتَبيّن لا من جهة التناقض، كمن ينتج مثلاً أنّ زوايا المثلث أكثر من قائمتين، والثاني خلف إستحالته تُتَبيّن من جهة التناقض، كمن ينتج أن المثلث ليس بمثلث، أو أن الأعمى ليس بأعمى (س، س، ٨٣، ١٣)
- فأنت حادث الآن لست حادثًا الآن؛ هذا خلف (س، س، ٨٦، ٥)
- نقول: إنّه إن لم يكن ليس بعض [ج] [ا] فكل [ج] [ا] وكان كل [ب] [ج] فكل [ب] [ا] وكان ليس كل [ب] [ا] هذا خلف (س، أ، ٤٨٠، ١١)
- أمّا الخلف فقياس مُبتدأ لا يدري بعد ما يُنتِجه حتى ينتج محالاً ولا يلزم أنْ يتقدمه قياس وإنْ إتفق، لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (ب، م، ١٨٥، ١)
- أمّا الخلف فإنّه يُقصد فيه في أول الأمر أنْ ينتج شيئًا غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب إمّا على الإطلاق أو عنده وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ٢٠)
- أمّا في الخلف فإنّ النتيجة توضع أولاً ويوضع نقيضها، وإذا كان الخلف مؤلفًا من نقيض المطلوب ومن صادقة تُنتِج محالاً (ب، م، ١٨٧، ٢)
- المطلوبات الأربعة كلها إلا الكلّي الموجب يمكن أن تبيّن من كل شكل بالخُلف (سي، ب، ١٧٤، ١٢)
- الخُلف معًا يمكن ردّه إلى المستقيم بأن يؤخذ نقيض التالي المحال، ويُقرَن بالمقدّمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوبَ الأولَ، ولا يجب أن يرتد عند الإستقامة إلى الشكل المستعمل في الخُلف معًا (سي، ب، ١٧٥، ٩)
- عكس القياس لم يخفَ عليك مشابهة الخُلف معًا إياه لأنّا نأخذ في الخُلف معًا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرًا، ونقرنه بمقدّمة صادقة وينتج منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ١٧٩، ٣)
- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه. والخُلف يكون مبتدأ، لكن رد الخُلف إلى الإستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخُلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)
- كل خُلف كما علمته يرجع إلى المستقيم (سي، ب، ١٨٨، ٤)
- الخُلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلّة علّة (سي، ب، ٢٨٢، ١٧)
- ... الخُلف... أن نأخذ نقيض النتيجة ونُضيف إليها إحدى المقدّمتين فيلزم عنها نقيض المقدّمة وما لزم عنه الكذب فهو كذب (ش، ق، ١٦٥، ١٨)
- كل قياس يقبل الإنعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخُلف (ش، ق، ٣١٢، ١٨)
- جميع المطالب الأربعة تبيّن بالخُلف في كل

الأشكال ما خلا الموجبة الكلّية فإنها لا تبيّن بالشكل الأول وتبيّن بالثاني والثالث (ش، ق، ٣١٢، ١٩)

- جميع المطالب تبيّن بالخُلف في الشكل الأول ما عدا الموجب الكلي (ش، ق، ٣١٥، ١)

- جميع المطالب تُبيّن بالخُلف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)

- ما تبيّن بالخُلف في الشكل الثاني فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول وذلك في جميع المطالب (ش، ق، ٣٢٢، ٢٢)

- البرهان المستقيم أفضل بالجملة من السائق إلى الخُلف (ش، ب، ٤٣٩، ٤)

- الخلف، وإن كان موضع ذكره في القياسات الشرطيّة، فهو قياس بيّن بنفسه إنّما يذكره تجريده عن العادة في ذلك الموضع؛ لكونه أحد تلك الأنواع، لا لأنّها محتاجة إلى بيان أورد هناك (ط، ش، ٣٧١، ٩)

- إعلم أنّ الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين؛ لأنّه مبني على نقيض المطلوب المعيّن، فكيف يفيد تعين المطلوب؟ بل يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه، وإن كان أعمّ منه. واعتبر هذا الخلف؛ فإنّه يطرّد مع دعوى الإمكان العام للعكس إضطراده مع الإطلاق (ط، ش، ٣٨٠، ٣)

- إنّ العكس ضروريّ. وهو أنّهم يقولون: ذلك العكس إمّا أن يكون ضروريًا كالأصل. أو لا يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلاّ فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضروريّ؛ لأنّ الضروري لما انعكس إلى غير الضروريّ، فغير الضروري أولى بأن ينعكس إليه. وغير الضروريّ يضاد الأصل. وذلك خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنّه مبني على أنّ عكس غير الضروريّ، غير ضروريّ، وهو ليس ببيّن، بل الضروريّ وغير الضروريّ ينعكسان إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣٨٤، ٩)

- إنّ الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال لازم نقيضه، المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته (ط، ش، ٥٠٦، ٢٣)

- الخلف إسم للشيء الردي، والمحال؛ ولذلك سمّي القياس به، وهذا التفسير أشبه مما يقال: إنّه سمّي به؛ لأنّه يأتي المطلوب من خلفه، أي من ورائه الذي هو نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ٧)

- الخلف لا يتوجه إلى إثبات المطلوب أولاً، بل إلى إبطال نقيضه. ويشتمل على ما يناقض المطلوب، ولا يشترط فيه التسليم، بل تكون المقدمات بحيث لو سلّمت أنتجت. ويكون المطلوب فيها موضوعًا أولاً، ومنه ينتقل إلى نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ١٣)

خلف جدلي

- قياس الخلف الجدلي هو الذي ينتهي إلى المُشنّع، لأن المشنّع في الجدل يقوم مقام المحال في العلوم (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

خلف سوفسطائي

- في الخُلُفِ السوفسطائي، ووضع ما ليس بعلّة علّة؛ وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال، يجهل أنّ المسألة قضيّة، والقضيّة واحدة ذات محمول واحد وموضوع واحد، أو ما في حكمه، فيزلّ من إغفاله مراعاة أجزاء المقدّمة (س، س، ٣٩، ١٤)

خلف علمي

- قياسُ الخلف العلمي هو الذي ينتهي إلى

المُحال (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

خلق

- حدّ الخلق: هو إسم مشترك، فقد يُقال: (خلق) لإفادة وجود كيف كان. وقد يُقال (خلق) لإفادة وجود حاصل عن مادة وصورة كيف كان. وقد يُقال: (خلق) لهذا المعنى الثاني، لكن بطريق الإختراع، من غير سبق مادّة، فيها قوة وجوده، وإمكانه (غ، ع، ٢٩٤، ١٦)

خلقة

- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصًا بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملّون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)
- حال الخلقة، وأنّها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنّما هي لون وشكل معًا (س، م، ٢٠٧، ٦)

خواص

- إن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواصُ خواصَّ: وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواصُ خواصَّ لها، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواصُ (في، أ، ١٠٥٧، ١٢)
- العوامّ والجمهور هم أسبقُ في الزمان من الخواصّ (ف، ح، ١٣٤، ١٧)
- الكلّيّاتُ التي تُحمَلُ على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركَتْها كلّيّاتٌ أُخَر في تلك الأشخاص، وكانت تليقُ أن تؤخذَ في جواب المسألة عن الكلّيّات الأوَل بكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأوّل في الحمل، وكان الدالُّ عليها لفظًا مفردًا، فإنّها تُسمّى خواصّ الكلّيّات الأوَل (ف، أ، ٧٥، ١٥)
- متى شاركَ النوع في الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوع كلّيّاتٌ بهذه الصفة فإنّ تلك تُسمّى خواصّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٥، ١٧)
- الخواصّ كلُّها تؤخذُ في جواب أيّ شيء هو، ويُفاد بها تمييز الشيء عن غيره في أحواله فقط لا في جوهره، والذي يُميّزه في جوهره فهو الفصل الذاتيّ (ف، أ، ٧٦، ١٦)
- أجمع الناس على أنّ الخواص والأعراض كلّيّة؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيّات قريبة عنها؛ فإنّ الضحّاك بالقياس إلى هذا الضحّاك، من حيث هو هذا الضحّاك، ليس خاصّة، بل نوع ومقوّم لماهيته كما علمت، بل هو خاصّة للإنسان. وجزئيّات الضحّاك، من حيث هو خاصّة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تتقوم بالضحّاك؛ فإنّه غير داخل في ماهيّتها؛ وذلك لأنّه ليس يُقوّم ماهيته، ومع ذلك فهو كلّي مَقول على كثيرين هي جزئيّاته، من حيث هو خاصّة (س، م، ٢٥، ١٤)
- إنّ الخاصة الأولى للكميّة هي التي منها ينقدح لنا الوقوف على معنى الكميّة أنّها لذاتها، لا لشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير. وأمّا أنّها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفطن بماهيّة الكم. وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكميّة؟ فإنّها من الخواص التي بالقياس، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكميّة لا مضاد لها مما يجب أن

يوضع في المنطق وضعًا (س، م، ١٣٥، ١)

- إنّ الحدّ ليس يكتسب أيضًا ببرهانٍ وبحدّ أوسط على أن يكون المحدود حدًّا أصغر في القياس، والحدّ حدًّا أكبر. ولو كان ذلك مما يُكتسَب، لم يكن بدٌّ من حدٍّ أوسط. ولمّا كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسًا على الأصغر، فيجب أن يكون منعكسًا على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسًا عليه. فالأوسط لا محالة شيء من الخواصّ: إمّا خاصّة مفردة، أو فصل مساوٍ، وإمّا رسم، وإمّا حدّ. وتسمّي جميع هذه في هذا الموضع في التعليم الأوّل، لمساواتها، «خواصّ» (س، ب، ٢٠١، ١٢)

- أفضل الخواص ما عمّ النوع واختصّ به، وكان لازمًا لا يفارق الموضوع وأنفعها في تعريف الشيء به ما كان بيِّن الوجود له... مثال الخاصّة، الضاحك... للإنسان، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث (س، أ، ٢٤٣، ٥)

- أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع، وحدّها أنها كلّية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي، وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان ومساوي الزوايا القائمتين للمثلث (سي، ب، ٤٦، ٧)

- إنّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلاّ على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

خواص المضافات

- من خواص المضافات أنّها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ، وينعكس بعضها على بعض، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس (س، م، ١٤٨، ١٨)

خوالف

- الخوالفُ نعني بها كلّ حرفٍ معجم أو كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يُصرَّح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا ضربَهُ والياء من قولنا ثوبي والتاء من قولنا ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ وأشباه ذلك من الحروف المعجمة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، ومثل قولنا أنا وأنت وهذا وذلك وما أشبه ذلك، وهي كلّها تُسمّى الخوالف (ف، أ، ٤٤، ٦)

خيال

- الخيال يتصرّفُ في المحسوسات، وأكثر تصرّفه في المبصَّرات (غ، ع، ٩١، ٣)

خيالات الأشياء

- خيالات الأشياء في النفس فإنها تَغلَطُ من قِبَل أن كثيرًا من الأشياء في كثير من الأوقات إنما يُتصور بصورة شيء ما آخر، فمن هذه ما لا يمكن أو يَعْسُرُ أن يُتصور بصورته الخاصة، مثل تصورنا ما قبل العالم (ف، س، ١٦١، ٤)

د

دائم

- إعلمْ أنّ الدائم غير الضروريّ (س، أ، ٣٢٣، ١)
- إنّ الدائم أعمّ من الضروريّ (ط، ش، ٣٣٤، ٣)

دائم كلي

- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروريّ والدائم. لأن كل دائم كلّي، فهو ضروري؛ فإنّ ما لا ضرورة فيه، وإن إتفق وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما يمكن أن يوجد. وقد بيّنا أنّ كل ضروريّ فهو دائم. فالضروريّ والدائم متساويان في الكليات. وأمّا في الجزئيات فقد يختلفان، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم فيها يعم الضروري وغيره (ط، ش، ٣١٥، ١٠)

دائمة

- الدائمة قضيّة تكون نسبة المحمول إلى الموضوع فيها إيجابًا أو سلبًا بالدوام من غير إعتبار ضرورة، والضروريّة قضيّة تكون النسبة فيها إيجابًا أو سلبًا بالضرورة، وهي استحالة الإنفكاك بينهما كقولك دائمًا أو بالضرورة كل إنسان حيوان، ودائمًا أو بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر (هـ، م، ٥٨، ٨)
- كلما حصل الدوام حصلت الضرورة، فلا يكون الدائمة أعمّ من الضروريّة (هـ، م، ٥٨، ١٥)
- أعميّة الدائمة من الضروريّة أنّ كل مادة يصدق فيها الضروريّة يصدق فيها الدائمة أيضًا، وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورية. وتوضيحه أنّ كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام وهو ظاهر، وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالضرورة، لجواز أن يكون النسبة دائمة ولا تكون ضروريّة (هـ، م، ٥٨، ١٩)
- الضرورية والدائمة المطلقتان تنعكسان دائمة كلية (ن، ش، ١٩، ٩)

دائمة مطلقة

- الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودًا (ن، ش، ١٣، ١٦)
- الدائمة المطلقة وهي ما يدوم محمولها لموضوعها بحسب ذاته كقولنا من جوزي بدخول الجنة فهو منعم دائمًا (و، م، ١٤٠، ٥)
- الدائمة التي لم يقيّد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذّب في الآخرة دائمًا وكقولنا كل فلك فهو متحرّك دائمًا، وتُسمّى هذه في الإصطلاح دائمة مطلقة (و، م، ١٤٧، ١٩)
- (القضيتان) الدائمتان وهما الضرورية المطلقة

والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٥)

- (القضية) الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتنعكسان كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

دائمتان

- (القضيتان) الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٤)

دال

- إنّ الدالّ على الماهيّة قد قيل فيه: إنّه هو الدالّ على ذاتيّ مشترك كيف كان (س، د، ٣٧، ٨)
- لأنّ الدالّ على ماهيّة الشيء هو الذي يدلّ على المعنى الذي به الشيء هو ما هو. والشيء إنّما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتيّة المشترك فيها، والتي تخص أيضًا (س، د، ٣٧، ١٢)
- إنّ الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر، اللّهم إلاّ أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقعًا على دلالة الإسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياح البهيمة أيضًا باشتراك الإسم (س، ع، ١٠، ٧)
- ليس يُعنى بالدالّ إلاّ ما اصطلح عليه الناس (س، ع، ١٠، ١٦)
- يكون الدالّ على ما هو: إمّا في الحقيقة فما علمت؛ وإمّا في المشهور فما يدلّ على أصل الذات الذي هو كالهيولى لمعنى الذات، وهو المشترك (س، ج، ٢٠٣، ٣)
- ما يُتلفظُ به، ويراد به معنى ما، ويفهم منه ذلك المعنى، يقال له: إنّه دال على ذلك المعنى (ط، ش، ١٩٢، ١١)
- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فُهم أو لم يُفهم. والدالّ ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)
- الإعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضي تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)

دال على ما هو

- إنّ قومًا قالوا: إنّ قولنا «دال على ما هو» غير قولنا «دال على ما به الشيء هو ما هو»؛ فإنّ الجنس دالّ على ما هو؛ وأمّا على ما به الشيء هو ما هو، فليس دالًا؛ إذ ليس يدل على كمال ماهيّة الشيء؛ وعلى فصله الذي هو به ما هو؛ فإن كان هذا حقًّا، فيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالًا على ما به الشيء هو ما هو. إلاّ أنّي كلما أردت، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا، وبين ما يصلح لجواب ذلك، تعذّر على كل التعذّر، ورأيت هذا الكلام نوعًا من التكلّف (س، ج، ٥٧، ١٦)

دالة على غير ماهية

- (الدالة على غير الماهيّة) إذا قيل: «ضحّاك

بالطبع» فقد دلّ على مساوٍ ولكن لم يدل على الماهيّة، لأن مفهوم «الحساس» على سبيل المطابقة هو أنّه شيء ذو حسّ فقط، ومفهوم «الناطق» هو أنّه شيء ذو نطق فقط، فإن دلّ ذلك على معان أخرى من حيث يعلم أنّ الحسّاس لا يكون إلاّ جسمًا ذا نفس، وكذلك الناطق، فذلك دلالة على سبيل الإلتزام لا على سبيل التضمن (س، ش، ١٥، ١٦)

دالة على ماهية

- كل محمول يدلّ على موضوع، فأمّا أن يدلّ على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالته شيء من المقوّمات له، بل يدل على جميعها بسبيل التضمّن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقيّة. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالّة على الماهيّة) أو (الدالّ على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

دعوى

- ما كان من الأوضاع دعوى فقط، لا هو حقّ ولا مشهور، ولا يؤيّد بالمشهور على سبيل قياس أو إستقراء، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه، فبالحريّ أن يُخصّ بإسم الوضع، إذ هو دعوى فقط (س، ج، ٧٧، ١٧)

دلائل

- الأقاويلُ هي التي تُسمّى القياسات، وتُسمّى أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)
- البراهينُ التي تُعطي الوجودَ فقط تُسمّى الدلائل (ف، ب، ٤١، ٢٢)
- كثيرًا ما تؤخذ في الإقناع الجدليّ كواذب مشهورة ينتج بها صادق، وكثيرًا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوادق، مثل إحتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر بُرْءًا، مِنْ قِبَلِ أن المستدير أكثر إحاطة. فتكون أمثال هذه دلائل، لا براهين حقيقيّة لأنّها غير مناسبة (س، ب، ٥٥، ٩)

دلالة

- الدلالة إمّا أن تراد لذاتها وإمّا أن تراد لشيء آخر يُتوقّع من المخاطب ليكون منه. والتي تُراد لذاتها هي الأخبار، إمّا على وجهها، وإمّا محرَّفة كتحريف التمني والتعجب وغير ذلك، فإنّها كلها ترجع إلى الأخبار. والتي تُراد لشيء يوجَد من المخاطَب فإمّا أن يكون ذلك أيضًا دلالةً أو فعلاً غير الدلالة. فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة إستعلامًا وإستفهامًا، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة، فيقال إنّه من المساوي إلتماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهيٌ، ومن الأدنى تضرّعٌ ومسألةٌ (س، ع، ٣١، ٩)
- الدلالةُ من حيث المطابقة، كالإسم الموضوع بإزاء الشيء؛ وذلك كدلالة لفظ «الحائط» على «الحائط» (غ، ع، ٧٢، ٤)
- (الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ «البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)
- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلاً إقناعيًا وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (هـ، م، ٣، ٢٢)

- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيثُ يفهم منه أمر فُهم أو لم يُفهم. والدالّ ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)
- الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الأقدمين لها واعترضه بعض المتأخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١١)
- الدلالة وصف للأمر الدال والفهم الذي فُسِّرت به وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١٦)
- الدلالة إنما هي الحيثية أي هي كون أمر بحيث يصحّ أن يُفهم منه أمر سواء فُهِمَ منه ذلك الأمر أم لا وجوابه أن هذا غلط نشأ من تفصيل المركب (و، م، ٣٧، ١٩)
- الدلالة هي كون أمر يُفهم منه أمر ولا شك أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدّال لا غيره، والذي اتّصف به غيره إنما هو الفهم لأمر أي كونه فاهمًا له لا الفهم منه بمعنى أنه فهم منه أمر (و، م، ٣٨، ٤)
- الإعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسَّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)
- ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أي لم تشُبْها عملية لصح طرد حدّ المركب وعكس حدّ المفرد (و، م، ٦٦، ١٤)

دلالة الاتصال

- إعلمْ أنّ المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الإنفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والإنفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إمّا في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

دلالة الاسم

- الألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الإسم، ولا تدلّ على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الإسم ولا دلالة المعنى (س، م، ٥٨، ٩)

دلالة اسم

- إذا قلت «هو» أو «موجود» فقد تدلّ به دلالة الإسم (س، ش، ٥٨، ١٩)

دلالة اسم على ذي معنى

- إنّ جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يُدَلّ عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنّها: إمّا أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإمّا أن تدلّ على كميّة، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإمّا أن تدلّ على كيفيّة، كقولنا: أبيض؛ وإمّا أن تدلّ على إضافة، كقولنا: أب؛ وإمّا أن تدلّ على أين، كقولنا: في السوق؛ وإمّا أن تدلّ على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإمّا أن تدلّ على الوضع، كقولنا جالس وقائم؛ وإمّا أن تدل على الحدة والملك، كقولنا: متنعل ومتسلح؛ وإمّا أن تدلّ على يفعل كقولنا: يقطع؛ وإمّا أن تدلّ على ينفعل، كقولنا: ينقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الإسم على المعنى، بل دلالة

الإسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم ننتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٨، ٢)

دلالة الالتزام

- دلالة الإلتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق والأب على الإبن والسقف على الحائط والإنسان على الضاحك، وذلك أن يدلّ أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي يدلّ عليه أولاً، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن أيضًا إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأوّل ويصحبه (س، ش، ١٤، ٢١)

- دلالة الإلتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط) (غ، ع، ٣٥٨، ١)

- يُفهَم منه (اللفظ) أيضًا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جُملَتِه لكنّه لازم له ومُقارِنٌ غير مُنفَكٍ عنه وتسمّى دلالة إلتزام. كما تدلّ لفظة المُتحرِّك على معنى المُحرِّك والسقف على الحائط، فإنّ المُتحرِّك لا يَنفكُّ عن مُحرِّك وإنْ لم يكن هو المُحرِّك ولا مفهوم المُحرِّك جزءًا من مفهومه (ب، م، ٨، ١٢)

- (دلالة) إلتزام (مثل دلالة لفظ السقف على الحائط، والإنسان على قابل صنعة الكتابة) ذكر له (ابن سينا) مثالين: أحدهما: لازم لا يحمل على ملزومه. والثاني: لازم يحمل. وإنّما قال: (قابل صنعة الكتابة) ولم يقل (الكاتب) لأن الأول يلزم الإنسان، والثاني لا يلزمه (ط، ش، ١٨٨، ١)

- دلالة إلتزام وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسمّاه لازمًا له لزومًا ذهنيًا بيّنًا (و، م، ٤٤، ٢)

- دلالة الإلتزام بكون اللزوم ذهنيًا بيّنًا لتعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلالتي التضمن والإلتزام وبين دلالة المطابقة عمومًا وخصوصًا بإطلاق كلما وُجدت دلالة التضمن أو الإلتزام وجدت دلالة المطابقة لإستنادهما إليها (و، م، ٥٢، ٦)

- في فن الأصول أو في فن البيان فإنهم لا يشترطون في دلالة الإلتزام أن يكون اللزوم ذهنيًا بل مطلق اللزوم بأي وجه كان بذلك (و، م، ٥٨، ٣٢)

- دلالة الإلتزام لاستلزام المعنى للمدلول (ض، س، ٢٤، ١٩)

دلالة التزامية

- يشترط في الدلالة الإلتزامية كون الأمر الخارج بحالة يلزم من تصوّر المسمّى تصوره وإلا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقّق المسمّى في الخارج تحقّقه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج (ن، ش، ٤، ٣)

دلالة الانفصال

- إعلمْ أنّ المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الإنفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والإنفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إمّا في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

دلالة بالفاظ

- الدلالة بالألفاظ إنّما إستمرّ بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضروريّ حتى إنّه وإن فرضناه بحسب المعلِّم الأول ضروريًا من عند الله أو من جهة أخرى، فإنّه بحسب المشاركة إصطلاحي (س، ع، ٤، ١)

دلالة تامة

- من اللفظ المُفرَد ما دلالته دلالة تامة وهو كلُّ لفظٍ يكون السؤال عنه والجواب به مُستقِلًا بمفهومه في دلالته، وتلك هي الأسماء والأفعال، أعني الكَلِمُ كقولنا زيدٌ وعمر وفَعَل ويَفعَلُ (ب، م، ١٠، ٤)

دلالة التضمن

- دلالة تَضَمُّن، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم (س، د، ٤٣، ١٤)
- دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء ما وُضِع له، ضمن دلالته على تمام ما وُضِعَ له كدلالة لفظ (البيت) على (الحائط) (غ، ع، ٣٥٧، ١٩)
- قد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملته كما تدل لفظة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، فإنَّ في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منهما وتُسمّى دلالة التضمُّن (ب، م، ٨، ١١)
- دلالة تضمن وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه إن كان مركبًا كدلالة الأربعة مثلاً على إثنين نصفها أو واحد ربعها أو ثلاثة ثلاثة أرباعها (و، م، ٤٣، ٣)
- دلالة التضمّن سمّيت بذلك لتضمّن المعنى لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني، لزم مع ذلك في الخارج أم لا (ض، س، ٢٤، ١٨)

دلالة الحد

- دلالة الحدّ كدلالة الاسم (ت، ر١، ٥٨، ١١)

دلالة طبيعية

- دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف، لا الدالّ ولا المدلول عليه، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني؛ فإنّ المدلول عليه، وإن كان غير مختلف، فإنّ الدال مختلف؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة، فإنّ الدالّ والمدلول عليه جميعًا قد يختلفان (س، ع، ٥، ٦)
- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا أن الطبيعة يمكن تغيّرها والعقلية لا يمكن فيها التغيّر (و، م، ٤٠، ٥)

دلالة عقلية

- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا أن الطبيعة يمكن تغيّرها والعقلية لا يمكن فيها التغيّر (و، م، ٤٠، ٥)
- الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون لفظ بل هي مشتركة بين جميع الألفاظ بل وبين جميع الأصوات وإن لم تكن ألفاظًا بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للألفاظ فإنهما مختصان ببعض الألفاظ دون بعض (و، م، ٤١، ٢٠)

دلالة العلامة

- نقول: إنّ دلالته (الموضع) دلالة العلامة، كأنّ المستعين بذلك يقول: إنّ مرادي فيما أقوله هو

الشيء الذي منه كذا ومنه كذا. والشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا فيعرّفه بأمور خارجة عنه، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله، ويكون ذلك كالخاصّة له؛ وهو بيان ضعيف، فإنّه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تُعرّف جوهره، لكان بعيدًا عن أن يكون تعريفًا حقيقيًا، فكيف هذا التعريف الذي إنّما يعرّف الشيء بعارض لا يعمّه (س، ج، ٢٧١، ١٤)

دلالة على ماهية

- أصناف الدلالة على الماهيّة ثلاثة: أحدها على سبيل الخصوص والإنفراد. مثل دلالة «الحيوان الناطق» على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس. وإمّا على الشركة. مثل «الحيوان» فإنّه لا يدلّ على ماهيّة الإنسان ولا على ماهيّة الفرس، ولكن إذا طلبت الماهيّة المشتركة لها، فسأل سائل، «ما هذه المتحركات من الإنسان والفرس والطائر؟» فقيل: «الحيوانات» كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتها المشتركة. وإمّا على سبيل الإنفراد والشركة معًا. مثل «الإنسان» فإنّه ماهيّة لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة، وذلك لأنّ زيدًا ليس ينفرز عن عمرو وبمعنى مقوّم، بل بأحوال عرضت لمادته لو توهم فقدانها لم يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده على ما تحقق في العلم الكليّ، وليس إنفرازه كانفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوّم لجوهره (س، ش، ١٦، ٧)

دلالة غير تامة

- ما دلالته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مُسْتَقِلّ بمفهومه في دلالته كقولنا في وإلى ومِنْ وعلى (ب، م، ١٠، ١٠)

دلالة كتابة

- دلالة الكتابة على الألفاظ أيضًا وضعية والدال والمدلول فيها جميعًا يختلفان، فالأعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف (سي، ب، ٩٥، ١٦)

دلالة لزوم

- دلالة لزوم كما تدلّ لفظة السقف على الأساس (س، د، ٤٣، ١٤)

دلالة لفظ

- إنّ معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ إسمًا لذلك المعنى على سبيل القصد الأول، فإنْ كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول، فليس اللفظ دالاً عليه بالقصد الأول؛ وربّما كان ذلك المعنى محمولاً على ما يُحمل عليه معنى اللفظ، كمعنى الجسم مع معنى الحساس؛ وربّما لم يكن محمولاً كمعنى المحرّك مع المتحرّك (س، د، ٤٢، ١٩)
- دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع إسم إرتسم في النفس معنى. فتعرف النفس أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم؛ فكلما أورده الحس على النفس إلتفتت إلى معناه (س، ع، ٤، ٨)
- إعلمْ بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص،

فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه يباين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٥)

- المعتبر في دلالة الألفاظ، طريقُ المطابقة والتضمن (غ، ع، ١٠٥، ٧)
- لا يجوز الجوابُ عن الماهية بالخواص البعيدة، وإن كانت تدل بطريق الإلتزام (غ، ع، ١٠٥، ٨)
- دلالة اللفظِ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والالتزام (غ، ح، ٩، ١٢)
- دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ (سي، ب، ٣٤، ٩)
- دلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ، لو تواطؤا على غيرها لناب منابها (سي، ب، ٩٥، ١٤)
- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٣، ٢٣)

دلالة اللفظ الوضعية

- دلالة اللفظ الوضعية... اعتبروا هذا القسم لانضباطه وعموم فائدته في العقليات والنقليات والطبيعيات وغيرها والتعلم والتعليم (و، م، ٤٢، ٢٠)

دلالة لفظية

- إنّ الدال إن كان لفظًا فالدلالة لفظيّة وإلاّ فغير لفظيّة (هـ، م، ٣، ٢٥)

دلالة لفظية موضعية

- الدلالة اللفظيّة الموضعيّة على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع، وهي المنقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال (اللفظ الدال بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل (يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته إيّاه، (وعلى جزءه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له، (إن كان له) أي لما وضع له (جزء) (هـ، م، ٤، ٢)

دلالة المطابقة

- دلالة مطابقة، كما يدلّ الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس (س، د، ٤٣، ١٣)
- دلالة المطابقة فمثل ما تدلّ لفظة «الإنسان» على الحيوان الناطق (س، ش، ١٤، ١٨)
- دلالة التضمّن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق، فإنّ كل واحد منهما جزء ما يدلّ عليه الإنسان دلالة المطابقة (س، ش، ١٤، ١٩)
- دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له كدلالة لفظ الحائط على الحائط (غ، ع، ٣٥٧، ١٧)
- قد يَدلُّ اللفظُ عند السامع على معناه المقصود عند القائل، كما يُفهَم الحيوان الناطق من لفظةِ الإنسان ويُسمّى ذلك دلالة المطابقة (ب، م، ٨، ٩)

- دلالة المطابقة وضعيّة صرفة (ط، ش، ١٨٧، ٢)
- دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضع له كدلالة لفظ الأربعة مثلاً على ضعف إثنين (و، م، ٤٢، ٢٧)
- لمعنى المفهوم فيها (دلالة المطابقة) من اللفظ هو عين المعنى الذي وُضع له اللفظ أي عين له بالوضع الحقيقي أو المجازي (و، م، ٤٥، ١)
- سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعلّيته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمّى الذي وُضع له اللفظ (و، م، ٤٩، ١)
- دلالة اللفظ على ما وافقه... دلالة المطابقة (ض، س، ٢٤، ١٥)
- اللفظ إمّا أن يدلّ على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدالّ على المدلول أو على جزء معناه (ض، س، ٢٤، ١٧)

دلالة المطابقة والتضمن والالتزام

- إنّ تسمية الدلالة مطابقة وتضمنًا والتزامًا إنّما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمامه أو لجزئه أو للزومه (هـ، م، ٤، ٢٨)

دلالة معنى على معنى

- إذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئًا ذا بياض، دلّك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر (س، م، ٥٨، ٦)

دلالة وضعية

- الدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أي من غير قرينة إذا كانت حقيقة أو بقرينة إذا كانت مجازًا فالدلالة فيها إختيارية تتغيّر بتغيّر الوضع (و، م، ٣٩، ٢٢)
- الدلالة الوضعيّة وهي التي يكون للوضع فيها مدخل (ض، س، ٢٤، ١٦)

دلالتا التضمن والالتزام

- دلالتا التضمن والإلتزام باشتراك العقل، والوضع، ويشترط فيهما أن لا يكون الإسم دالاً بالإشتراك على المعنى وعلى جزئه، كالممكن على العام والخاص، أو عليه وعلى لازمه، كالشمس على الجرم والنور بل يكون بانتقال عقلي عن أحدهما إلى الآخر (ط، ش، ١٨٧، ٣)

دليل

- يسمّى المتأخّر الذي يؤخذ حدًّا أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)
- يسمّى بالدليل ما يكون مؤلّفًا من مقدّمتين، كبراهما مقدّمة محمودة، يراها الجمهور ويقول بها، وتؤخذ حجة ودليلاً لا على سبيل أنّ جزءًا منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار، بل على أنّ نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل. وربّما كان على أمر مستقبل، وربّما كان على أمر حاضر، وربّما كان عامًّا، وربّما كان على الأكثر، مثل قولهم: إنّ الحسّاد ممقوتون، والمنعمون مودودون. فإنّ هاتين المقدّمتين دليلان أو منهما يُتّخذ الدليل (س، ق، ٥٧٣، ٤)
- دليل أي متّبع مقبول محمود مرجوع إليه (س، ق، ٥٧٣، ١١)

- الدليل أقوى من العلامة، وكأنّ العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)

- إن كان الأوسط في برهان إنّ، مع أنّه ليس بعلّة لنسبة حدّي النتيجة، هو معلول لنسبة حدّي النتيجة لكنّه أعرف عندنا سُمّي دليلاً (س، أ، ٥٣٦، ٥)

- الدليل... هو في... قياس إضماري حدّه الأوسط شيء إذا وُجد في الأصغر دائمًا تبعه وجود شيء للأصغر دائمًا كيف كان، ويكون على نظام الشكل الأوّل لو صُرِّح بمقدمته. ومثاله: هذه المرأة ذات لَبَن فهي إذن قد وَلَدَتْ. وربما يسمّى القياس نفسه دليلاً وربما يسمّى له الحدّ الأوسط (مر، ت، ١٩١، ٤)

- إذا كان الأوسط معلول الأكبر ولكنّه يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط والأكبر معلولي علّة واحدة ولكنّ الأوسط يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمّى برهان «إنّ» مطلقًا. إذا كان الأوسط معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر يُسمّى «دليلاً» (مر، ت، ٢٢٧، ١٢)

- وجه الدليل عين المدلول أو غيره فنقول كل مفردين جمعتهما القوّة المفكّرة ونسبتْ أحدهما إلى الآخر بنفي أوإثبات وعرضته على العقل لم ينحل العقل فيه من أحد أمرين: إمّا أن يصدق به أو يمتنع من التصديق. فإن صدّق فهو الأولى المعلوم بغير واسطة ويُقال إنه معلوم بغير نظر ودليل وحيلة وتأمّل وكل ذلك بمعنى واحد، وإن لم يصدق فلا مطمع في التصديق إلاّ بواسطة وتلك الواسطة هي التي تُنسب إلى الحكم فيكون خبرًا عنها وتنسب إلى المحكوم عليه فتجعل خبرًا عنه فيصدق، فيلزم من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ص، ٥٢، ٦)

- لمّا كان السبب الخاص لحصول النتيجة في الذهن التفطّن لوجود النتيجة بالقوّة في المقدّمة أُشكِلَ على الضعفاء فلم يعرفوا أن وجهَ الدليل عين المدلول أو غيره (غ، ص، ٥٣، ٩)

- الدليل: وهو في هذا الموضع قياس إضماري حدّه الأوسط شيء إذا وجد للأصغر تبعه وجود شيء آخر للأصغر دائمًا كيف كان ذلك الإتباع، ويكون على نظام الشكل الأول لو صُرِّح بمقدّمتيه (سي، ب، ٢١٦، ٥)

- إن ها هنا نوعًا من البرهان يُسمّى برهانًا بالإضافة إلينا وهو الذي يُسَمّى «الدّليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه (ش، ب، ٣٧٨، ١٩)

- البرهان المسمّى برهان إنّ، وهو لا يخلو: إمّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمى دليلاً. والثاني: لا يُخصّ باسم. والدليل يشارك برهان لِمَ، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٩)

- أمّا في الدليل، فلا يمكن أن يكون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر، علّة لوجود الأكبر؛ لأنّه يلزم من ذلك تقدّم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده مطلقًا، وهو محال (ط، ش، ٥٣٨، ٩)

- الدليل لا يجب انعكاسه (ت، ر١، ٤٠، ٨)

- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفتقر إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بيّن (ت، ر١، ١٠٥، ٢٢)

- لا تجد أحدًا من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء يُنَظِّم دليله من «المقدّمتين» كما ينظّمه

هؤلاء. بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول (ت، ر١، ١٢٣، ٤)

- الدليل قد يكون مقدّمة واحدة، وقد يكون مقدّمتين، وقد يكون مقدّمات، بحسب حاجة الناظر المستدلّ، إذ حاجة الناس تختلف (ت، ر١، ١٢٣، ٥)

- ما يعتبر في كونه «دليلاً» هو كونه «مستلزمًا للحكم لازمًا للمحكوم عليه (ت، ر١، ١٣١، ٢٠)

- لا بدّ أن يعرف كلّ فرد من أفراد الحكم الكلّي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت، ر١، ١٥٩، ١٠)

- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر١، ١٦٨، ١٥)

- «الدليل» هو المُرشد إلى المطلوب؛ وهو الموصل إلى المقصود؛ وهو ما يكون العلم به مستلزمًا للعلم بالمطلوب (ت، ر١، ١٧٠، ٢٥)

- يسمّى «الدليل» لِما كان من شأنه أن يستلزم المدلول، وإنّما يتخلّف استلزامه لفوات شرط أو وجود مانع (ت، ر١، ١٨٠، ٢٤)

- الذين يجعلون «العلّة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلاّ من مقدّمتين (ت، ر١، ١٨١، ٥)

- لما علموا (المنطقيون) أنّ «الدليل» قد يحتاج إلى مقدمات، وقد يكفي فيه مقدمة واحدة، قالوا: إنّه ربما أدرجَ في «القياس» قول زائد، أي مقدمة ثالثة زائدة على مقدمتين لغرض فاسد أو صحيح، كبيان المقدمتين، ويسمّونه «المركّب» (ت، ر١، ١٩٠، ٩)

- الدليل هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ر١، ١٩٢، ٩)

- وجه الدليل «العلم بلزوم المدلول له» سواءً سُمّي «استحضارًا» أو «تفطّنًا» أو غير ذلك. فمتى استحضر في ذهنه لزوم المدلول له علم أنّه دالّ عليه (ت، ر١، ١٩٤، ١٥)

- «الوسط» هو الدليل، وهو الواسطة في العلم بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإنّ الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكمًا له (ت، ر١، ١٩٤، ٢١)

- إن جاز أن يدّعي (النظّار المتأخرون) في الدليل الذي لا يحتاج إلاّ إلى مقدّمة أنّ الأخرى مضمرة محذوفة جاز أن يدّعي فيما يحتاج إلى إثنتين أنّ الثالثة محذوفة، وكذلك فيما يحتاج إلى ثلاث، وليس لذلك حدّ (ت، ر١، ٢٠٠، ١٢)

- إذا كان المدلول لازمًا للدليل فمعلوم أنّ اللازم إمّا أن يكون مساويًا للملزوم، وإمّا أن يكون أعمّ منه. فالدليل إمّا أن يكون مساويًا للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإمّا أن يكون أخصّ منه، لا يكون الدليل أعمّ منه (ت، ر١، ٢٠٣، ١)

- الدليل هو «الحدّ الأوسط»، وهو أعمّ من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعمّ منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر١، ٢٠٣، ٢١)

- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإنّ الدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود (ت، ر٢، ٧، ٢٤)

- الدليل ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى

علم أو ظن (ت، ر٢، ٨، ٢)

- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، ويسمّى ما يوصل إلى الظن «أمارة». وهذا اصطلاح من اصطلح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ر٢، ٨، ٣)

- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ر٢، ٨، ٧)

- قد يكون الدليل مقدّمة واحدة متى عُلمت عُلم المطلوب. وقد يحتاج المستدل إلى مقدّمتين، وقد يحتاج إلى ثلاث مقدّمات، وأربع، وخمس، وأكثر، ليس لذلك حدّ مقدر يتساوى فيه جميع الناس في جميع المطالب (ت، ر٢، ٨، ٨)

- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل. فمن عرفَ دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواءً نظَمَهُ بقياسهم أم لا (ت، ر٢، ٩، ١٣)

- الدليل الذي يُصوّر بصورة القياس «الاقتراني» يُصوّر أيضًا بصورة «الاستثنائي»، ويُصوّر بصور أخرى غير ما ذكروه (المنطقيون) من الألفاظ وترتيبها (ت، ر٢، ٤٨، ١٠)

- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ر٢، ٥٠، ٥)

- تنازع النظّار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في الشبع مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمى «التضمن» بحيث لا يمكن الانفكاك عنه كما يمتنع وجود العلم والإرادة بدون الحيوة (ت، ر٢، ٨٨، ٢٤)

- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتضٍ له، وموجب له، بحكم سنّة الله تعالى في عباده (ت، ر٢، ٨٩، ٣)

- «الدليل» أعمّ من «القياس». فإنّ الدليل قد يكون بمعيّن على معيّن، كما يستدلّ بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة (ت، ر٢، ٩١، ٩)

- لا بدّ في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخصّ من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعمّ منه (ت، ر٢، ٩٤، ٧)

- النظر في الدليل، وهو العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه. وهو تصوّر الحدّ الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر (ت، ر٢، ٩٧، ٦)

- الدليل الذي يقيمه صاحب قياس الشمول على صحة المقدّمة الكبرى الكلية يقيمه صاحب قياس التمثيل على علّية الوصف (ت، ر٢، ٩٩، ٦)

- الدليل هو وسط في الذهن للمستدل، ليس هو وسطًا في نفس ثبوت الصفة للموصوف (ت، ر٢، ١٣٥، ٢٢)

- «الدليل» باتّفاق العقلاء أعمّ من «العلّة»، بل كل ملزوم يستلزم غيره يمكن الاستدلال به عليه مطلقًا (ت، ر٢، ١٣٧، ١١)

- كلّ دليل فهو ملزوم لمدلوله. فكونه مستلزمًا لمدلوله صفة له لازمة له (ت، ر٢، ١٤٠، ١٧)

- «الدليل» هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ر٢، ١٩٢، ٩)

دليل اقناعي

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلاً إقناعيًا

وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (هـ، م، ٣، ٢٤)

- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو الظن به الظن بشيء آخر (هـ، م، ٣٥، ٧)

دليل برهاني

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلاً إقناعيًا وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (هـ، م، ٣، ٢٣)

- الدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم أو الظن به العلم بشيء آخر (هـ، م، ٣٥، ٦)

دهر

- الدهر: هو المعنى المعقول، من إضافة الثبات إلى النفس في الزمان كله (غ، ع، ٣٠٣، ٨)

دوام

- الدوام شمول النسبة جميع الأزمان والأوقات (هـ، م، ٥٩، ٣)

- الدوام ثلاثة: (الدوام) الأزلي إما مطلقًا أو مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية. الثاني الذاتي إما مطلقًا أو مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي. الثالث الوصفي إما مطلقًا أو مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي. فهو ثلث عشر قضية ونسبة بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص (م، ط، ١٤٧، ١)

- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تُسمّى تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها يُسمّى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

دور

- النتائج قد ترجع بالتساوي، فإن معنى الدور هو هذا (أ، ب، ٤٤٠، ١)

- بيانُ الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)

- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدّمتين، فتنتج المقدّمة الثانية. فإن أدخل حدٌّ غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضًا شيء غريب، لم يكن بيان الدور؛ بل بيان الدور أن يبيّن الشيء بما بُيّن به (س، ق، ٥٠٧، ١٨)

- إنّ الدور نفسه ذهابٌ إلى غير نهاية، ولكن في موضوعاتٍ متناهية العدد (س، ب، ٦٨، ١٢)

- الدور أنْ تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين، فتُنتج المقدمة الثانية مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - (ب، م، ١٧٨، ١١)

- الدور هو أن يبيّن الشيء بما يبيّن بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم في تخصيص إسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد، وإن كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني بعينه (سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دورًا عند أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور (سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الدور توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه إمّا

بمرتبة أو بمراتب، فالأولى أن يقال فإنّ كون النظر ترتيب أمور مبني على كون النظر مركبًا كليًّا، إذ الواجب تطبيق المُعرِّف بالكسر على المُعرَّف بالفتح لا العكس، وكون النظر مركبًا كليًّا مبني على كون المُعرِّف مركبًا كليًّا (هـ، م، ٤٦، ٢٣)

- حقيقة قولهم (المنطقيون) أنّه لا يعلم «الذاتي» من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم «الماهية» حتّى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي منها تؤلّف «الماهية». وهذا دَور (ت، ر١، ٩٤، ١٢)
- لو عُرِّف العلم بغيره لزم الدور (ت، ر١، ٩٨، ١١)
- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأنّ المعلوم مشتقّ من العلم، والمشتقّ لا يعرف إلاّ بعد معرفة المشتقّ منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقّف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاءَ الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)
- الدور توقّف كل واحد من الشيئين على الآخر (ض، س، ٣٣، ٢٤)

دور قبلي

- «الدور القبلي» الذي يذكر في العلل، وفي الفاعل المؤثر، ونحو ذلك. مثل أن يقال: «لا يجوز أن يكون كلّ من الشيئين فاعلاً للآخر، لأن يفضي إلى الدور» (ت، ر٢، ١٤، ٨)

دور كوني

- «الدور الكوني» الذي يذكر في الأدلّة العقلية أنّه «لا يكون هذا حتى يكون هذا ولا يكون هذا حتّى يكون هذا» (ت، ر٢، ١٤، ٤)

دور معي

- «الدور المعي» فهو كدَور الشرط مع المشروط، وأحد المتضائفين مع الآخر إذا قيل: «صفات الرب لا تكون إلاّ مع ذاته، ولا تكون ذاته إلاّ مع صفاته» (ت، ر٢، ١٤، ١٣)

دوران

- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبّره (العقل)، كحصولِ الأثر المعيّن دائرًا مع المؤثّر المعيّن دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرّة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضمّ «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر١، ١٠٧، ٢٢)
- إثبات العلّة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢٦)
- ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل» إنما يثبت بـ«الدوران» أو «التقسيم». وكلاهما لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٣٠، ١٨)

ذ

ذائع

- ليس الذائع هو الصادق بل قد يذيع غير الصدق، ويصدق غير الذائع (ب، م، ٢٣٤، ١٧)

ذات

- (الشيء) الذي بالذات مثل الموت التابع للذبح فإنه يُوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٦٦، ١)
- يُقالُ إن الأمرَ في الشيء أو به أو له أو منه أو إليه أو عنه أو عنده أو عليه أو معه بالذات، إذا كان في طباع الأمر أن يكون منسوبًا إلى ذلك الشيء، أو أن يكون في طباع الشيء أن يُنْسَبَ إليه ذلك الأمر بأحد تلك الأنحاء، أو أن يكون ذلك في طباعِهما جميعًا (ف، م، ١١٧، ١٤)
- اللازم قد يكون لازمًا بالعَرَض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات، واللازمُ بالذات قد يكون لازمًا على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشِعْرى العبور بالغداة اشتدّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازمٌ لطلوع الشِعْرَى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازمًا باضطرار وهو الدائم اللزوم الذي لا يُمكن أن يُفارقَ الشيء الذي بوجوده وُجِد. وهو أن يكون في أي وقت وُجِد الشيءُ وُجِدَ اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه (ف، م، ١٢٧، ٤)
- معنى جوهر الشيء هو ذات الشيء وماهيّته وجزء ماهيّته، فالذي هو ذاتٌ في نفسه وليس هو ذاتًا لشيء أصلاً هو جوهر على الإطلاق، كما هو ذاتٌ على الإطلاق، من غير أن يُضاف إلى شيء أو يُقيَّد بشيء (ف، ح، ٦٣، ٩)
- كلُّ ما هو بالعَرَض في شيء ما فإنّه موجود فيه على الأقلّ. وكلّ ما هو بالذات لا بالعَرَض فهو إمّا دائم فيه وإمّا في أكثر الأوقات (ف، ح، ٩٧، ١٠)
- الذات يُقالُ على كلّ مشار إليه لا في موضوع. ويُقالُ على ما يُعرِّف في مشار مشار إليه ممّا ليس في موضوع ما هو، ممّا تدلُّ عليه لفظةٌ مفردة أو قول (ف، ح، ١٠٦، ٢)
- يُقالُ أيضًا (الذات) على كلّ مشار إليه في موضوع. ويُقالُ على كلّ ما يُعرِّف في مشار مشار إليه ممّا في موضوع ما (ف، ح، ١٠٦، ٤)
- يُقالُ (الذات) على كلّ ما يُقالُ عليه الجوهر وعلى ما لا يُقالُ عليه الجوهر (ف، ح، ١٠٦، ٩)
- ذات الشيء فهو ذاتٌ مضافة. فإنّه يُقالُ على ماهيّة شيء وأجزاء ماهيّته وبالجملة لكلّ ما أمكن أن يُجابَ به في أيّ شيء كان في جواب «ما هو» ذلك الشيء»، كان الشيء مشارًا إليه لا في موضوع أو نوعًا له أو كان مشارًا إليه في موضوع أو نوعًا له (ف، ح، ١٠٦، ١١)
- يقال (الذات) في المحمول إنّه محمولٌ على الموضوع «بذاته» متى كانت ماهيّةُ الموضوع أو جزءُ ماهيّته هي أن يوصفَ بذلك المحمول، مثل أنّ الحيوانَ محمولٌ على الإنسان «بذاته»

(ف، ح، ١٠٧، ١٦)

- الماهيّة والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير منقسمة. فما كانت ماهيّته منقسمة فإنّ التي يُقالُ إنّها ماهيّته ثلاثة، إحداها جملته التي هي غير ملخَّصة، والثانية الملخَّصة بأجزائها التي بها قِوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة كلّ واحد بجملته على حياله (ف، ح، ١١٦، ٨)

- ربّما سُمّي وجودُ الشيء إنّيّته، ويُسمّى ذاتُ الشيء إنّيّته. وكذلك أيضًا جوهر الشيء يُسمّى إنّيّته. فإنّا كثيرًا ما نستعمل قولنا إنّيّة الشيء بدل قولنا جوهر الشيء، فنرى أنّه لا فرق بين أن نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنّيّته (ف، أ، ٤٥، ٧)

- المعاني التي يقال عليها ما بالذات... أربعة: الأول منها سائر المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات بمنزلة الحيوان للإنسان. فإنك إذا حدّدت الإنسان أخذت الحيوان في حدّه من قِبَل أنه ذاتي له. والثاني سائر المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها بمنزلة الإستقامة والإنحناء للخط والفرد والزوج في العدد. فإنك إذا رُمتَ تحديد أي هذه أردت أخذت موضوعه في حدّه. وذاك أنك إذا حدّدت الزوج قلت إنه عدد ينقسم بقسمين متساويين. والثالث هو سائر الأشخاص، أعني الجواهر الأوَل، فإنه قد يقال بالذات لكل واحد من الجواهر الأوَل. وذلك أن سائر الجزئيات منها جواهر ومنها أعراض، وجزئيات الأعراض لا يقال فيها إنها بالذات لأنها موجودة في غيرها. فأما الأشخاص الجواهر التي غير موجودة في غيرها يقال إنها بذاتها. والرابع هو المعلولات التي هي لازمة لعللها من الإضطرار بمنزلة الموت تابع للجزء المُنحَر، وذلك أن الموت تابع للنحر من الإضطرار (ز، ب، ٢٢٧، ١٥)

- ذات كل شيء واحد ربّما كان معنى واحدًا مطلقًا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة، إذا التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة (س، د، ٢٨، ١٤)

- ربّما كان واحدًا ليس بمطلق، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهيّة الشيء، مثال ذلك الإنسان. فإنّه يحتاج أن يكون جوهرًا، ويكون له إمتداد في أبعاد تفرض فيه طولاً وعرضًا وعمقًا، وأن يكون مع ذلك ذا نفس، وأن تكون نفسه نفسًا يغتذي بها ويحس ويتحرك بالإرادة، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهّم المعقولات، ويتعلّم صناعات ويعلمها - إن لم يكن عائق من خارج - لا من جملة الإنسانيّة؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الإنسان (س، د، ٢٩، ٧)

- إنّ الذات اذا حصلت بالفعل، فما يلحقها لا يحدث لها نوعيّة مخصوصة، ولا جنسيّة مخصوصة، لأنّ ماهيّتها الذاتيّة تكون واحدة مستقرة، ولا يصير لها ماهيّات أخرى بالنسب والإضافات العرضيّة (س، م، ٧٩، ٣)

- إنّ الذات مطلقًا غير موضوعة لتخصيص، وإذا خُصّصت فتخصّص ببعض أمثال الإنسان والضحّاك، والكلام في ذلك كالكلام في الإنسان والضحّاك، بل الذات من أحوال ذلك الخاصيّ. وهو في خاصيّته شيء وفي كونه ذاتًا شيء (س، ش، ١٣، ٦)

- إنّ حقيقة الذات هي ما هي بجميع ما تتقوّم به (س، ش، ٤٠، ١٥)

- إذا دُلَّ على حقيقة الذات فيدلّ على سبيل نقل الذهن من ناقص إلى تامّ ومن شيء إلى لازمه الخارج عنه، لا على سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته (س، ش، ٤٠، ١٧)
- ذات كل شيء واحدة (م، ت، ٢٣، ٥)
- الحدّ بالحقيقة... هو الذي يكون مُفهِمًا للذّات الموجودة بعلّتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)
- من المعقولات: معقولاً بنفسه هو الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٢)
- توقف معرفة الذات على معرفة الذاتيات وبالعكس يستلزم الدّور (ت، ر١، ٩٤، ٥)
- يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهية» - على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة «الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات» لهذه «الماهية» دون غيرها من «اللوازم» - على معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ر١، ٩٥، ٤)
- من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوُّره أتمّ ممّن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر١، ١٠٥، ١٠)

ذات الشيء

- إن كنّا نعني بالجوهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتًا لكن ليس بذات لغيره بل ذاتًا لنفسه، كان جوهرًا بنفسه وكان هو الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)
- إنّ قولنا: لفظ ذاتيّ، يدلّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبًا إلى ذات الشيء، إنّما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحريّ أنْ يظن أنّ لفظ الذاتيّ إنّما الأولى به أن يشتمل على المعاني التي تقوّم الماهيّة، ولا يكون اللفظ الدالّ على الماهيّة ذاتيًّا، فلا يكون الإنسان ذاتيًّا للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيّين للإنسان (س، د، ٣١، ٢)
- ذات الشيء حقيقته، ولا يطلق على غير الموجود (ط، ش، ٥٤٠، ١)

ذات وسط

- غير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدمُ منها (أ، ب، ٣١٤، ١٢)

ذاته

- قولي «بذاته» وقولي «بما هو موجود» هما أشياء واحدة بأعيانها (أ، ب، ٣٢٤، ١٢)
- يُقالُ أيضًا في المحمول إنّه محمول على الموضوع «بذاته» متى كان الموضوعُ إذا حُدَّ لزِمَ من حدِّه أن يوجدَ له ذلك المحمول، وهو أن تكون ماهيّة الموضوع توجب دائمًا أو على أكثر الأمر أن يوجدَ له ذلك المحمول حتّى تكون ماهيّة، وحدُّه هو السبب في أن يوجدَ له ذلك المحمول (ف، ح، ١٠٨، ١١)
- يُقال في شيء إنّه منسوب إلى شيء آخر «بذاته» أيّ نسبة كانت متى كان أحدُهما أو كلّ واحد منهما محتاجًا في أن تحصلَ ماهيّتُه إلى أن تكون له تلك النسبة، أو إن كانت ماهيّة أحدهما أو كلّ واحد منهما توجبُ أن تكونَ له تلك النسبة (ف، ح، ١٠٨، ٢٠)
- (يُقال على معنى بذاته) مستغنٍ في أن يُحَصِّلَ ماهيّتَه بنفسه من غير حاجة إلى مقولة أخرى (ف، ح، ١٠٩، ٧)
- قولُنا في الشيء إنّه «بذاته» قد يُقال على ما

وجودُه لا يُنسَبُ أصلاً لا لفاعل ولا مادّة ولا صورة ولا غاية أصلاً (ف، ح، ١٠٩، ٢١)

ذاتي

- إذا اتفقَ أن سبقَ للإنسان معرفةَ ما هو ذاتي بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له بالعَرَض فكان ما هو له بالعرض صادقًا عليه مثل صدق الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٥)

- قيل في التمييز بين الذاتيّ والعرضيّ: إنّ الذاتي مقوِّمٌ والعرضيُّ غيرُ مقوّم، ثم لم يُحَصَّل، ولم يتبين أنّه كيف يكون مُقوّمًا، أو غير مقوّم. وقيل أيضًا: إنّ الذاتي لا يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء، والعرضيّ يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)

- إنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصحّ سلبه توهّمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصحّ سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصحّ سلبه وهو ذاتيّ، لكن يتميّز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبوت الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأمّا العرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا، وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- كل ذاتيّ لا يدل بوجه على ماهيّة الشيء فهو دالّ على الإنيّة (س، د، ٤٤، ٨)

- إنّ الذاتيّ للشيء، كاللون للبياض، قد يكون عرضيًا لشيء آخر، كما هو للجسم، وهذا لا يوجب منعَ قولنا: إنّ الذاتيّ لا يكون عرضيًا؛ فإن غَرَضنا يتوجه إلى أنّه لا يكون عرضيًا لذلك الشيء الذي هو له ذاتيّ (س، د، ٤٥، ٦)

- الذاتيّ للشيء لا يكون له بعلّةٍ خارجة عن ذاته؛ وما يكون بعلّةٍ خارجةٍ فليس مقوّمًا ذاتيًا (س، م، ٦١، ١٧)

- يقال: ذاتيّ من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو، وهو داخل في حدّه، حتى يكون سواء قلت «ذاتيّ» أو قلت مقول من طريق ما هو، وهو داخل في حدّه. وهذا هو جنس الشيء، وجنسُ جنسه، وفصلُه، وفصل جنسه، وحدُّه، وكل مقوّم لوجود الشيء مثل الخط للمثلث، والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناهٍ (س، ب، ٧٣، ٤)

- قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتيّ» ويعنى به العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما يقوّمه على ما قيل. وربّما قيل على معنى أخصّ وأشدّ تحقيقًا، فيعني به ما يَعرُض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمرٍ أعمّ منه، ولا لأجل أمرٍ أخصّ منه. وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأوّل فقد يتضمّن شرط الأوّليّة، وكذلك من غير استثناء وشرط، أُنتجَ منه أنّه يجب أن يكون أوّليًا (س، ب، ٧٥، ٢١)

- إنّ الذاتيّ من حيث عُلِمتْ ذاتيّته لا يشك في وجوده لما هو موجود له، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبلِ بأنْ يجري مجرى ما يعرض (س، ج، ٦٥، ١٣)

- إنّ الذّاتي ليس بمعنى ما يفتقر الشيء إليه في وجوده، ككون الإنسان مولودًا، بل يُعنى به ما أقوله: وهو أنّ ذلك قد يكون بحسب الحَمْل والوضع (مر، ت، ٩، ٢)

- يكون الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي له (مر، ت، ٩، ٤)

- الذّاتي هو الّذي يُقَوِّم ماهيّة ما يُقال عليه (مر، ت، ٩، ١٦)

- معنى الذّاتي هو أنّه إذا فُهِمَ الشيء وفُهِمَ

الجزئيات الّتي تحته فُهمت معها ثلاثة أشياء: أولها أنّ ذلك الجزئي له ذلك المعنى. وثانيها أن يكون المعنى الذّاتي متقدّمًا على ما هو ذاتيّ له من جزئيّاته. وثالثها أن لا يكون الشيء قد استفاد المعنى الذي هو الذّاتي له من غيره... فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتي للشيء وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عَرَضيّ (مر، ت، ١٠، ١٤)

- الذاتي الذي يدخل الموضوع فيه حدّه فهو مثل الزوجيّة للاثنيّة، ومساواة الزوايا الثّلث من المثلّث لقائمتين (مر، ت، ١١، ٢١)

- الفرق بين العرضيّ اللاّزم والذاتي أن العرضيّ يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدّمًا على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٥)

- الذّاتيّ منه ما هو مَقولٌ في جواب ما هو ومنه ما ليس بمَقُولٍ في جواب ما هو (مر، ت، ١٣، ٧)

- إصطلح قوم على أن يُسمُّوا الذاتي مقولاً في جواب أيّ ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٦)

- نعني بالذّاتي شيئين: أحدهما أن يكون المحمول مأخوذًا في حدّ الموضوع، مثل الحيوان في حدّ الإنسان. والثاني أن يكون الموضوع مأخوذًا في حدّ المحمول أو جنسُ الموضوع أو موضوعُ المعروض له - ومثاله الجسم الذي هو موضوع الأبيض بالقياس إلى ما يعرض للأبيض من حيث هو أبيض - أو موضوع جنسه كموضوع اللّون بالقياس إلى الأبيض (مر، ت، ٢٠٩، ٤)

- الذاتي بمعنى المقوّم قد يكون أوّليًا كنسبة الجسم إلى الحيوان، وقد يكون غير أوّلي كنسبة الجسم إلى الإنسان فإنه يُحمل عليه بواسطة الحيوان (مر، ت، ٢١٣، ٥)

- الذاتي قد يكون بالإمكان كالضاحك بالفعل للإنسان. وقد يكون بالضرورة كالضّاحك بالقوّة للإنسان (مر، ت، ٢١٣، ١٤)

- الذاتي لا يمكن أن يعلَّل فلا يمكن أن يقال أي شيء جعل الإنسان حيوانًا (غ، م، ١٢، ١٩)

- الذاتي ينقسم باعتبار العموم والخصوص إلى ما لا أعمّ فوقه ويُسمّى جنسًا، وإلى ما لا أخصّ تحته ويُسمّى نوعًا، وإلى ما هو متوسط ويُسمّى نوعًا بالإضافة إلى ما فوقه وجنسًا بالإضافة إلى ما تحته (غ، م، ١٤، ١٠)

- الذاتيّ باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات، وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأوّل يُسمّى جنسًا أو نوعًا، والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١٠)

- الذاتيّ فهو احتراز من الأعراض الغريبة فإن العلوم لا ينظر فيها للأعراض الغريبة (غ، م، ٦٣، ١٧)

- الذاتيّ يطلق ههنا لمعنيين. (أحدهما): أن يكون داخلاً في حدّ الموضوع كالحيوان للإنسان فإنه ذاتي فيه لأنه يدخل فيه إذ معنى الإنسان أنه حيوان مخصوص. (والثاني) أن يكون الموضوع داخلاً في حدّه لا هو داخلاً في حدّ الموضوع كالفطوسة للأنف والإستقامة للخط (غ، م، ٦٤، ٦)

- ما لا يرتفعُ في الوجود والوهم جميعًا، فهو (ذاتي) (غ، ع، ٩٦، ٧)

- إذا فهمتَ ما الإنسان؟ وما الحيوان؟ فلا تفهم الإنسان إلاّ وقد فهمت أولاً، أنّه حيوان. فاعلمْ أنّه (ذاتي) (غ، ع، ٩٧، ٣)

- لمّا كان المقوّمُ مخصوصًا بإسم (الذاتي) في إصطلاح النُّظّار، صار ما يقابله يُسمّى (عَرَضيًا)

مفارقًا كان، أو لازمًا (غ، ع، ٩٨، ١)

- إنقسم الذاتي إلى: الجنس والنوع والفصل (غ، ع، ١٠٠، ٥)

- الذاتي فيُطلق على وجهين: أحدهما: أن يكون المحمولُ مأخوذًا في حدّ الموضوع، مقوّمًا له، داخلاً في حقيقته، وإمّا أن يكون الموضوعُ مأخوذًا في حدّ المحمول (غ، ع، ٢٤٩، ١٧)

- (الذاتي) ما هو أوّلي في العقل، أي لا يحتاج في معرفته إلى وسط، كقولنا: الإثنان أكثر من الواحد. والثاني: أن يكون بحيث لا يمكنُ إيجابُ المحمول، أو سلبه، على معنى آخر أعمّ من الموضوع (غ، ع، ٢٥٠، ٩)

- الذاتي فإنّي أعني به كل شيء داخل في حقيقة الشيء وماهيته دخولاً لا يُتصوّرُ فهمُ المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد وكالجسمية في الفرس والشجر (غ، ح، ١٧، ١٤)

- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمّى جنسًا، وإلى أخص ويُسمّى فصلاً، وإلى خاص ويسمّى نوعًا (غ، ح، ٩٤، ١١)

- الذاتي فإنّي أعني به كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصوّر فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد (غ، ص، ١٣، ٩)

- الذاتي ينقسمُ إلى عام ويُسمّى جنسًا وإلى خاص ويُسمّى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا أعمّ منه سُمّي جنس الأجناس وإن كان الذاتي الخاص لا أخصّ منه سُمّي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٨)

- الكُلّي فإمّا أنْ يُقال على ما هو كُلّي له بمعنى مُقوّم له حتى يكونَ هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان للإنسان ويُسمّى ذاتيا، وإمّا أنْ لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنّما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمّى عرضيًا (ب، م، ١٤، ٤)

- كل ذاتيّ لا يُقال في جواب ما هو، فإنّهُ يُقال في جواب أي شيء هو، وذلك أنّ الذاتيّ إمّا أن يكون هو النوع، وإمّا أن يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع (ب، م، ١٥، ١٥)

- كل ذاتيّ هو إمّا نوع لما هو ذاتيّ له، وإمّا جنس، وإمّا فصل (ب، م، ١٥، ٢١)

- الذاتيّ هو الوصف الذي إذا فَهمتَه وأخْطَرتَه ببالك، ثم فهمت الموصوف به وأخطرته ببالك معه، لم يُمكِنْكَ أن تَرفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجرّدًا عن ذلك الوصف (ب، م، ٢٢، ٢٠)

- إنّ الذاتيّ هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان وكالناطق كل منهما للإنسان (ب، م، ٢٣، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمّى ذاتيًا لمفهوم الذاتي الذي كان داخلا في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُملتها تُسمّى ذاتيّة للشيء بمفهوم الذاتيّ الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)

- إنّ الذاتيّ من أوصاف الشيء كلُّ داخل في ماهيّته، والعَرَضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ١)

- الذاتي هو الذي يفتقر إليه الشيء في ذاته وماهيته، مثل الحيوان للإنسان (سي، ب، ٣٦، ١٥)

- الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء

وجودًا وتوهمًا. وهذا غير كافٍ في تمييز الذاتي عن غيره، فإن من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه (سي، ب، ٣٧، ٣)

- الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولاً للشيء ممتنع الرفع عنه يسبق تصوّره على تصور ما هو ذاتي له (سي، ب، ٣٧، ٦)

- الذاتي إذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمتنع سلبه عنه، وبعض اللوازم أيضًا كذلك (سي، ب، ٣٧، ١٨)

- الذاتي متقدّم في التصوّر على ما هو ذاتي له، وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم (سي، ب، ٣٧، ٢٠)

- (الذاتي) لا يكون مستفادًا للشيء من غيره فليس الإنسان حيوانًا لعلّة جعلته حيوانًا بل لذاته هو حيوان (سي، ب، ٣٧، ٢٢)

- الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء، وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه (سي، ب، ٣٨، ٢٤)

- ما ليس بدالٍ على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إما مساويًا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه، فيصلح إذن التمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس مّا (سي، ب، ٤٣، ١٦)

- القسم من الذاتي الذي ليس بدالٍّ على الماهية مميِّز لا محالة فكان صالحًا لهذا الجواب. وقد يُسمّى باسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٠)

- الذاتي ما إذا أُخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يُتصوّر أن يُفهم الموصوف بالذاتي، إلا أن يُفهم الذاتي له أوّلاً، وليس الموجود والعَرَض بهذه الصفة (سي، ب، ٥٧، ١١)

- المنطقيون خصصوا إسم الذاتيّ بجزء الماهيّة، فالبسيط لا ذاتيّ له على هذا الإصطلاح، فلهذا السبب قالوا الذاتيّ هو الذي لا يمكن تصوّر الماهيّة إلاّ بعد تصوّره (ر، ل، ٣، ١٩)

- قد يطلق المنطقيون لفظ الذاتيّ على معنى آخر وهو كل وصف خارج عن الماهيّة يلحق الماهيّة بسبب أمر أعمّ منها كلحوق الحركة للأبيض، أو بسبب أمر أخص منها كلحوق الضحك للحيوان سواء كان ذلك الوصف أعمّ أو مساويًا أو أخصّ (ر، ل، ٤، ٩)

- إعلم أنّ الذاتيّ يُطلق بالإشتراك على معنيين ما يكون داخلاً وما لا يكون خارجًا، فالنوع على الأول ليس بذاتيّ لأنّه تمام حقيقة الجزئيّات، وعلى الثاني ذاتيّ (هـ، م، ٧، ٥)

- الذاتيّ في مشرع التقسيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأمّا عرضيّ وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزءاً أو بأن يكون خارجًا (كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنّه خارج لأنّ القاعدة أنّ نوعًا ما إذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فأقدمها يعتبر ذاتيًا لأنّ الذاتيّ أقدم (هـ، م، ٧، ١٣)

- الذاتيّ... أقسام ثلاثة: لأنّه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معًا، وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٢)

- الذاتيّ إمّا مقول في جواب ما هو بحسب

الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٥)

- قد يُستعمل الذاتيّ بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا باسم المقوّم، وهو: إمّا ما تتألف منه الذات فيكون ذاتيًا بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتيّ له بهذا المعنى. وإمّا ما هو نفس الذات، فهو ذاتيّ بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايرًا لوجود الماهيّة فلا يكون محمولاً عليها، إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢)

- لا يخلو تعريف الذاتيّ من عسر ما، والقدماء قد ذكروا له ثلاث خاصيّات: إحداها: أنّه لا يمكن أن يُتصوّر الشيء، إلا إذا تصوّر ما هو ذاتيّ له أولاً. وثانيها: أنّ الشيء لا يحتاج في إتصافه بما هو ذاتي له إلى علة مغايرة لذاته؛ فإنّ السواد هو لون لذاته، لا لشيء آخر يجعله لونًا؛ فإنّ ما جعله سوادًا جعله أولاً لونًا. وثالثها: أنّ الذاتيّ يمتنع رفعه عما هو ذاتيّ له وجودًا وتوهمًا. وهذه الخاصيات إنّما توجد للذاتيّ، عند إحضاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتيّ له (ط، ش، ٢٠٠، ١٠)

- إنّ الذاتيّ يلحق الشيء الذي هو ذاتيّ له قبل ذاته؛ فإنّه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والعرضيّ اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنّه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)

- الذاتي يُحمل على الماهية، بل إنّما يكون اللفظ الدال عليه جزءًا من حدّها، فهو يشبه الجزء لذلك (ط، ش، ٢٠١، ٢)

- الذاتيّ أيضًا محمول لا ينفك عنه الموضوع في حال من الأحوال بسبب معلوم، إلا أنّه ليس خارجًا عنه، فهو لازم بحسب اللغة دون الإصطلاح (ط، ش، ٢٠٦، ١٢)

- كل ذاتيّ: إمّا أن يكون مقولاً في جواب ما هو، بالقياس إلى ما هو ذاتيّ له. أو لا يكون. والثاني: إمّا أن يكون داخلاً فيما يقال في جواب «ما هو» أو يكون خارجًا عنه. ولمّا كان المقول في جواب «ما هو؟» على الكثرة: إمّا تمام ماهيتها مطلقًا. أو تمام ماهيتها المشتركة بينها... فالذاتيّ الخارج عمّا يقال في جواب «ما هو؟» لا يوجد إلاّ في القسم الأخير، ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة، بالضرورة، وما يختص بالبعض مقوّمًا له، فهو ما يفيده الإمتياز عما يشاركه، فهو صالح للتمييز الذاتيّ لذلك البعض، والداخل في جواب «ما هو؟» إنْ كان واقعًا في جواب «ما هو؟» على كثرة أخرى قبل الأولى، فحكمه حكم المقول في جواب «ما هو؟» وإنْ لم يكن واقعًا فحكمه حكم الخارج المذكور (ط، ش، ٢٣٨، ١)

- الذاتي إما جنس أو فصل لأنّه إن لم يكن مشتركًا بين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلاً لها لأنّه تصلح للتمييز الذاتي عمّا يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإن كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما يخالفها كان جنسًا لأنه يصلح أن يقال في جواب ما هو، وإن كان بعضًا من تمام المشترك وجب كونه مساويًا لتمام المشترك بينها وبين نوع آخر دفعًا للتسلسل فكان فصلاً للجنس لصلاحيته للتميز المذكور (م، ط، ٦٠، ١)

- الذاتي يمتنع دفعه عن الماهية أي إذا تُصُوِّر مع الماهيّة إمتنع الحكم بسلبه عنها ويجب إثباته لها أي لا يمكن تصوّرها إلا مع تصوّره موصوفة به ويتقدّم عليها في الوجود الذهني والخارجي. وكذا في العدمين لكن بالنسبة إلى جزء واحد ويجب كونه معلومًا عند العلم بالماهيّة (م، ط، ٦٢، ١)

- الذاتيّ في غير كتاب إيساغوجي يقال للمحمول الذي يمتنع إنفكاكه عن الشيء أو عن ماهيّته، أو يمتنع رفعه عن ماهيّته، أو يجب إثباته لها وكلّ منها أخصّ مما قبله (م، ط، ٦٤، ١)

- ليس بين ما سمّوه (المنطقيون) «ذاتيًا» وما سمّوه «لازمًا» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ر١، ٥٠، ٢٠)

- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» هو الذي تتوقّف الحقيقة عليه، بخلاف «العرضي». ويقسمون العرضي إلى «لازم» و«عارض» (ت، ر١، ٨٣، ٨)

- «الذاتي» ما كان معلولاً للماهية، بخلاف «اللازم» (ت، ر١، ٨٣، ١٥)

- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من الفرق بين «العرضي اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنّ «الزوجية والفرديّة» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرس (ت، ر١، ٨٨، ٢٢)

- ما جعلوه (المنطقيون) هو «الذاتي يتقدّم تصوّره في الذهن لتصوّر الموصوف، دون الآخر» فباطل (ت، ر١، ٨٩، ٢٥)

- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» يتقدّم على الماهية في الذهن وفي الخارج، ويسمّونه «الجزء المقوّم لها». ويقولون: أجزاء الماهية متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأنّ الماهية مركّبة منها، وكل مركّب فإنّه مسبوق بمفرداته (ت، ر١، ٩٠، ٩)

- اشتراطهم (المناطقة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر١، ٩٤، ٢)

- حقيقة قولهم (المنطقيون) أنّه لا يعلم «الذاتي» من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم «الماهية» حتّى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي منها تؤلّف «الماهية». وهذا دَور (ت، ر١، ٩٤، ١٢)

- الكلّي إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سمّي ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتهما، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سمّي عرضيًا كالكاتب مثلاً، فإنّه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتيًا ولا عرضيًا بل واسطة ونوعًا كالإنسان فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقية (ض، س، ٢٥، ٥)

ذاتي خاص

- الذاتي الخاص لا أخصّ منه يُسمّى نوع الأنواع (غ، ح، ٩٤، ١٣)

ذاتي الشيء

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بَطُلَ عن الذهن التصديقُ بثبوته بَطُلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

ذاتي عام

- الذاتي العام لا أعمّ منه يُسمّى جنس الأجناس (غ، ح، ٩٤، ١٢)

ذاتي مشترك

- الذاتي المشترك وإن لم يكن دالًّا على الماهية ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٣)

ذاتي مقوم

- الذاتيّ المقوّم: إعلمْ أنّ كل شيء له ماهيّة فإنّه إنّما يتحقّق موجودًا في الأعيان. أو متصوّرًا في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٢)

- الذاتي المقوّم: فينقسم إلى ما لا يُوجد شيء أعمّ منه، وهو داخل في الماهية، أي يُمكن أن يُذكر في جواب ما هو، ويسمّى جنسًا. وإلى ما يوجد أعمّ منه دون ما هو أخصّ منه ويُمكن أن يُذكر في جواب ما هو ويُسمّى (نوعًا). وإلى ما يذكر في جواب أي شيء هو، ويُسمّى (فصلاً) (غ، ع، ٩٩، ٢٢)

- الذاتي المقوّم هو الداخل في مفهوم الشيء وحقيقته. والذاتي هو الذي يلحق الشيء لا لمعنى أعمّ منه، ولا لمعنى أخصّ منه، بل لذاته (غ، ع، ٣٥٨، ٥)

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إمّا داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو الذاتيّ المقوّم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٦، ١)

ذاتي وعرضي

- نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها (م، ط، ٥٩، ٢٤)

ذاتيات

- الذاتيّات للشيء بحسب عرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقوّمات. ولأنّ الطبيعة الأصلية التي لا يختلف فيها إلاّ بالعدد، مثل الإنسانيّة. فإنّها مقوّمة لشخصٍ شخصٍ تحتها. ويفضل عليها الشخص بخواص له. فهي أيضًا ذاتيّة (س، أ، ٢٠٤، ٣)
- الأعمُّ من الذاتيات يُسمّى (جنسًا). والأخصُّ يُسمّى (نوعًا) (غ، ع، ١٠٠، ١٤)
- جميع الذاتيات المقوّمة للماهية، لا بد أن تدخل مع الماهية في التصوّر، ولكن قد لا تخطر بالبال مفصّلة، فكثيرٌ من المعلومات لا تخطر بالبال مفصّلة، ولكنها إذا أخطرت تمثّلت وعلم أنها كانت حاصلة (غ، ع، ١٠٥، ٢٠)
- الذاتياتُ، التي هي أجناس وأنواع، تترتّب متصاعدة إلى أن تنتهي إلى جنس الأجناس، وهو الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس. وتترتّب متنازلة حتى تنحطّ إلى النوع الأخير الذي إن نزلت منه، إنتهت إلى الأشخاص والأعراض (غ، ع، ١٠٧، ٢)
- إبدال الذاتيّات باللوازم والعرضيات، فذلك قادحٌ في كمال التصوّر (غ، ع، ٢٧٠، ١٤)
- يسهلُ دركُ بعض الذاتيّات ويعسرُ بعضها، فإن دَرْكَ جميع الذاتيات حتى لا يشذّ واحد منها عسر. والتمييز بين الذاتي واللازم عسر. ورعاية الترتيب حتى لا يبتدأ بالأخصّ قبل الأعمّ عسر وطلب الجنس الأقرب عسر (غ، ص، ١٦، ٨)

- الذاتيات هي أمور داخلة، وتدل على شيء هي ماهيته (ط، ش، ١٨٥، ٢)
- قالوا: «الذاتيات» هي «أجزاء الماهية» وهي متقدِّمة عليها في الذهن وفي الخارج. و«الاجزاء» هي هذه الصفات، فجعلوا صفة الموصوف متقدِّمة عليه في الخارج. وهذا ممّا يُعلم بصريح العقل بطلانه (ت، ر١، ٩١، ٣)

ذاتية

- كلّ واحد من صنفَي الذاتية التي تُحمل على موضوعاتها حملاً كلّيًا، إما أوّل وإمّا غير أوّل (ف، ب، ٢٩، ٧)
- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضروريّة وأوّليّة وذاتيّة (غ، م، ٦٢، ٢٠)
- كل ذاتيّة ضروريّة ذاتيّة (ش، ب، ٣٨٨، ٨)

ذكاء

- الذكاء فهو حُسْن حدس ما يكون في وقت لا يؤاتي للبحث عن الأوساط (أ، ب، ٤٠٦، ٣)
- الذكاء جودة حَدْسٍ من هذه القوّة (النفس) يقع في زمانٍ قصير غير ممتد (س، ب، ١٩٢، ٥)
- الذكاء استعداد للحدس (مر، ت، ٢٦٤، ٢)
- الذكاء شدّة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع (سي، ب، ٢٧٦، ٢)
- الذكاء... هو الوقوع على الحدّ الاوسط أي التنبّه له في زمان يسير (ش، ب، ٤٥٢، ٢)

ذكر وخيال

- الذكر والخيال يحفظان ما يؤدّيه الحسّ على شخصيّته: أمّا الخيال فيحفظ الصّورة، وأمّا الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ معه، وذلك كالمعنى الذي صار به الذّئب مهروبًا عنه (مر، ت، ٢٦٤، ٨)

ذهن

- الذهن قوّة النفس المهيّأة المستعدّة لاكتساب الحدود والآراء (س، ب، ١٩١، ٢٣)
- إنّ الذهن يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى بحسب إختلاف اللفظ. فتارة يظن أنّ المشارك في اللفظ مشاركٌ في المعنى، وتارة يظن أنّ المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأنّ حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء، وأنّ اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض، كأن النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في المعنى. ومن قدر على التميّز بادر فلاحظ الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى، حتى إنّه إذا قال: «موجود وواحد»، تميّز له مثلاً ما هو الأولى بذلك والأخصّ به كالجوهر الشخصيّ (س، س، ٣٣، ١٠)
- الذّهن قوّة للنّفس، معدّة نحو اكتساب العلم (مر، ت، ٢٦٤، ١)
- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضدّه، أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع، ١٢٧، ١٤)
- الذهن يتصوّر ما يمتنع وجوده في الخارج، كما يتصوّر الجمع بين النقيضين والضدّين (ت، ر٢، ٧١، ١٤)

ذهني

- الذهني هو الذي يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه (و، م، ٥٥، ٩)

ذو كيفية

- ربّما كان لذي الكيفيّة إسم، ولا يكون للكيفيّة إسم موضوع أصلاً (س، م، ٢١٩، ١)

ذوات الأسوار

- أما في ذوات الأسوار فمع السور، فإذا لم يكن حرفُ السلب مع الوجوديّة فيما ليس فيها سور ولا جهة ولا مع السور أو الجهة فيما لها سور أو جهة كانت القضيةُ حينئذٍ عندهم موجِبة، كان محمولُها إسمًا مُحَصَّلاً أو إسمًا غير مُحَصَّل (ف، ع، ١٤٨، ١٣)
- أما في ذوات الأسوار فإن الموجبةَ البسيطة تحدثُ بأن لا يُقْرَنَ حرفُ السور لا بالسور ولا بالمحمول ولا بالكلمة الوجودية ولا بالجهة (ف، ع، ١٥٦، ١٤)
- أمّا في الثنائية ذوات الأسوار فبأن يُرَتَّبَ حرفُ السلب مع المحمول فقط، دون السور (ف، ع، ١٥٦، ٢٠)
- الموجبةُ المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سَلَفَ في المهملة والشخصية، إما بأن يكون حرفُ السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو معهما جميعًا (ف، ع، ١٥٧، ٢)
- القضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس، وإنعكاس القضية هو أن يتبدّل ترتيب جزئيها، فيصير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعًا. وتبقى كيفيتها وصدقها محفوظين دائمًا في أيّ مادة كانت في جهة (ف، ق، ١٧، ٩)

ذوات الجهات

- القضايا التي تكون فيها جهات تسمّى ذوات الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب، والسلب إنما يَحدثُ فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)
- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

ذوات الجهة

- قد يكون في ذوات الجهة قضايا بسيطة ومعدولات، فالموجبةُ البسيطة في الشخصية والمهملة منها يكون بأن لا يُرَتَّبَ حرفُ السلب لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ولا مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ١)

ذوات الكيفية

- أمّا ذوات الكيفيّة، فهي التي لها هذه، إمّا أولاً، وإمّا ثانيًا، كانت جواهر أو كانت كميّات، فيشتق لها الإسم منها كما يشتق من الكميّة وغيرها (س، م، ٢١٨، ١٠)

ذوات الماهيات

- أمّا المركّبات العقليّة، فهي التي تُحدُّ بالحدود التامة المذكورة، وهي ذوات الماهيّات (ط، ش، ٢٥٠، ١٩)



ر

رابط

- لمّا كان الرابط المصرّح به أو المضمر هو الذي يحدث من الكثرة وحده، فإذن إنّما يكون القول الجازم واحدًا، أمّا في الحمل فأن يكون الرباط المصرّح به أو المضمر يدل على ربط واحد (س، ع، ٤٠، ١)

رابطة

- اللفظة الدالّة على النسبة تسمّى رابطة، وحكمها حكم الأدوات (س، ع، ٣٩، ٥)
- الرابطة إنّما يُحتاج إليها لتدلّ على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان إسمًا هو في نفسه منفرد (س، ع، ٧٦، ١١)
- الرابطة تدلّ على نسبة المحمول (س، ع، ٧٧، ١٥)
- الرابطة قد يبدّل موضعها الذي لها، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلاً وتارة الإنسان يوجد عادلاً وتارة الإنسان عادلاً يوجد؛ وإنّما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول (س، ع، ٩٤، ١٢)
- الفرق بين الجهة والمادّة، أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع، والرابطة مصرّح بها تدلّ على قوّة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربّما كاذبة، وأمّا المادّة وقد تسمّى عنصرًا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفيّة وجوده الذي لو دلّ عليه لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١١)
- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعًا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد بـ«هو» و«الموجود» ما يراد بالإسم، بل أردت به تابعًا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي»، وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد بـ«كان» وجوده في نفسه فيكون الكَلِم تامًّا، وتارة تقول «زيد كان كاتبًا» فتدخل كان على أنّها تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)
- القضيّة الحمليّة ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنّما تؤلّف منها قضيّة. فإنّه ليس كون الإنسان إنسانًا هو كونه موضوعًا، ولا كون الحيوان حيوانًا هو كونه محمولاً، بل ذلك لعلاقة بينهما، وربّما دلّ عليها لفظ ثالث فقيل «الإنسان هو حيوان أو يكون حيوانًا» أو غير ذلك وتسمّى (رابطة) (س، ش، ٦٥، ٢٢)
- لفظة الرّابطة قد تكون دالّة على متعيّن كما تقول: زيد هو حيّ، وقد تكون غيرَ دالّة كما تقول: زيد كان حيًّا (مر، ت، ٥٤، ١٣)
- الرّابطة تدلّ على نسبة المحمول (مر، ت، ٥٤، ١٤)
- الرّابطة فإنّها لا تبقى، فلا تكون من جملة ما ينحلّ إليه المقدّمة (مر، ت، ١٠٧، ١٣)
- في عُرفِ اليونانيين كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في العربية أيضا، وكانوا يسمّونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمّى في القضية

رابطة، فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول، وإنْ تقدّم عليها كان سلبًا للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدوليّة (ب، م، ٧٢، ٦)

- الدال على هذه العلاقة (بين الموضوع والمحمول) يُسمّى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية (سي، ب، ١٠٣، ٢١)

- القضية التي صُرّح فيها بالرابطة تسمّى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)

- إنّ الرابطة في المعنى أداة؛ لأنّ معناها إنّما يتحصل في أجزاء القضية؛ إلاّ أنّها قد يعبّر عنها تارة بصيغة «إسم»، كما يقال: زيد هو كاتب. وقد يعبّر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال: زيد «يوجد» أو «يكون» كاتبًا. ويحذف تارة في بعض اللغات، كما يقال: زيد كاتبًا (ط، ش، ٢٨٦، ٣)

- إنّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظيّة زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتيّة. ومن الذاتيّة ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصوريّة، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

- القضية تلتئم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يُدلّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمّي ذلك اللفظ رابطة. فإن ذُكرت سُمّيت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٥)

- (الرابطة) أداة قد تكون في قالب الإسم كهو. والأولى تسمّى زمانية، والأخرى غير زمانية. وقد تختلف اللغات في إستعمالهما معًا أو بالتفريق وجوبًا وجوازًا وامتناعًا (م، ط، ١٠٦، ١٠)

- الرابطة تُعتبر بنسبة المحمول إلى الموضوع، ولذلك كانت كيفيتها جهة القضية وبينهما تناقض والظاهر الأول لكون الجهة كيفية الموضوع (م، ط، ١١٢، ٦)

رأي

- الرأيُ الذي نتكلُ عليه في المعقولات ربما كان رأيُ إنسان واحد فقط أو طائفة فقط، وهو الرأيُ المقبول. وربما كان رأيُ جميع الناس وهو الرأي المشهور (ف، ج، ١٨، ٣)

- الرأي فهو مقدّمة كليّة يميل إليها السامعون ولا تردها الأذهان ببديهتها توخذ في قياسات خطبيّة وجدليّة فيروج بها ما يراد ترويجه على السامعين (ب، م، ٢٠٢، ١)

- الرأي: وهو مقدّمة محمودة كلّية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائمًا في الخطابة مهملة. وإذا عُمل منها قياس ففي الأغلب يصرّح بتلك المقدّمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى (سي، ب، ٢١٦، ٢)

رأي نافع

- كثيرًا ما يكون الرأي النافع إعتقاده غير حق، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحقّ، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف، إذا إتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات، ويضطر إلى الإحتراز والمخادعة (س، ج، ١٩، ٤)

رباط

- القول المركّب يكون واحدًا برباط يربطه،

ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه (ش، ع، ٨٧، ٢٠)

- الشرطيّة هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... أما الحمليّة فهي بالرباط الذي هو الحدّ الاوسط (ش، ع، ٨٨، ٣)
- الأشياء التي تُزاد في المقدِّمة لموضع الرباط... هي الكَلِمُ الوجوديّة (ش، ق، ١٣٩، ٩)

ربط في الحملي

- الربط في الحمليّ هو أن تقول إنّ الموضوع هو المحمول (س، ع، ٤٠، ٤)

ردف

- ما حَصَلَتْ معرفتُه عن قياس فإنه يُسمَّى النتيجة والردف (ف، ق، ٧٥، ١٣)

رسم

- الرسمُ لا يدلُّ على جوهر الشيء ولا على الذي به قوامُ الشيء (ف، د، ٦٢، ٧)
- الرسمُ إنما هو قولٌ تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي ليس بها قِوامُ ذلك المعنى، بل بأحواله أو بالأشياء التي قِوامُها بذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٧)
- الرسمُ يؤلَّف من جنسٍ وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوانٌ يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٢)
- القولُ الذي ليس بحدّ ولا رسم قد يُؤلَّف من نوعٍ وعَرَضٍ، كقولنا في زيد إنّه إنسان أبيض، وقد يُؤلَّف من أعراضٍ كقولنا في زيد إنه كاتب مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)
- ما له رسمٌ واسمٌ، فإنهما يتساويان في الدلالة، غيرَ أن الرسمَ يُعَرِّفُ ما يتميَّزُ به الأمرُ من غيره بأشياء، ليس بها قِوامُه، وما لم يوجد له اسم استعملَ حدُّه أو رسمُه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)
- يؤخذُ الحد أيضًا مكان الرسم والرسمُ قولٌ، فيكون الحد دالًّا على ما يَدلُّ عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)
- القدماءُ يسمّون هذا الصنف من الأقاويل المعرِّفة للشيء «الرسم» ويُسمّون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرِّفُ ما هو بل تعرِّف منه شيئًا خارجًا عن ذاته وشيئًا ليس به قِوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٦)
- الرسم الذي إذا كان إنّما أُرْدِفَت الأعراضُ فيه بجنسه كان أقرب إلى الحدّ من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)
- الجواب عنه إمّا بنوع ما قُرِنَ به حرف «أيّ» وإمّا بحدّ ذلك النوع وإمّا برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)
- متى شارك النوعَ أو الجنسَ كلّيٌ يدلُّ لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكنْ يليقُ به أن يُجابَ به في جواب ما هو، وكانت أجزاءُ لفظِهِ تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعضُ أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على أعراضه أو على خواصّه، فإنّ ذلك يُسمّى رسمُ ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة (ف، أ، ٧٩، ١)
- متى كان الكلّيُّ الذي هو بهذه الصفة غير مساوٍ للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير كامل. وما

كان غير مساو فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ (ف، أ، ٧٩، ٩)

- لفظ الشيء وحدّه وأجزاء حدّه ورسمه وخاصّته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّيّاته، فإنّها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- أمّا الرسم فإنّما يتوخّى به أن يؤلّف قول من لواحق الشيء يساويه، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره، حتى يدلّ عليه دلالة العلامة (س، د، ٤٩، ٥)

- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د، ٥١، ١٢)

- إذا قيل: «مثلث»، فلم يُفهم، فعرف بأنّه شكل زواياه مساوية لقائمتين، ففهم حينئذ، كان هذا القول رسمًا، وإن كان تصوّر حدّ المثلث أسبق من وجود هذه الخاصّة؛ لكنّه إذا كان الأمر من حيث دلالة الإسم عليه في هذا الموضع مجهولاً، فيدل على المعلوم من حدّه أو المتصوّر منه على وجه من الوجوه. فهذه الخاصّة تفهم حينئذ معنى الإسم، فهذا رسم (س، ج، ٢٠٩، ٢)

- الرسم إنّما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتيّ، ولكن بعلامة (س، ج، ٢٠٩، ٦)

- أخذُ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلّ وأشدّ تعريفًا، والأدلّ أفضل، فإذن أخذه أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصًا أنك إذا ميّزت، فيجب أن تدلّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّزت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)

- ربّما إنحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب، أو يرفعونه لوضع المطلوب؛ وربّما إنحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متّصلاً بالنتيجة كأنّه ظاهر لا يحتاج إلى التسلّم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمّون متكلمين (س، س، ٧٥، ٩)

- إذا عُرِّف الشيء بقول مؤلّف من أعراضه وخواصه التي تختص جملتها بالإجتماع فقد عُرِّف ذلك الشيء برسمه (س، أ، ٢٥٥، ٥)

- يجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بيّنة للشيء (س، أ، ٢٥٧، ٦)

- إنّ ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسمًا له لا حدًّا، وإنّما يحصل للحيوان الفصل المنوّع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه إنضمامًا أوليًا، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية - مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ٩)

- إذا كان الرسم مأخوذًا من اللوازم التي هي المقوّمات للوجود، وإن لم يكن للماهيّة والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود، وإن لم تكن الماهيّة والمفهوم، وكثيرًا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضًا، وكثيرًا ما يريدون ذلك (س، ش، ٣٩، ٧)

- إنّ الرّسم هو أن يعرّف الشيء بقول مؤلّف من أعراضه وخواصّه. وأجود الرّسوم ما يكون الجنس فيه قريبًا. مثاله في رسم الإنسان إنّه «حيوان ضحّاك عريض الأظفار.» (مر، ت، ٢٥٩، ٧)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا

أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس، ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)

- الموصلُ إلى التصوّر يُسمّى «قولاً شارحًا». فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٦)

- يُفهِمُ الشيء مما يتميّز به عن غيره، بحيث ينعكس على إسمه، وينعكس الإسم عليه، ويتميّز بالصفات الذاتية المقوّمة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيُسمّى ذلك (رسمًا) (غ، ع، ٢٦٦، ١٧)

- من يطلبُ التمييز المجرّد يقتنع بالرسم (غ، ع، ٢٦٧، ٩)

- عرفت إنقسام تصوّر الشيء: إلى تصوّر له بمعرفة ذاتياته المفصّلة. وإلى تصوّر له بمعرفة أعراضه. وأن كلّ واحد منهما: قد يكون تامًّا مساويًا للإسم في طرفي الحمل. وقد يكون ناقصًا، فيكون أعمّ من الإسم (غ، ع، ٢٦٧، ١٣)

- الرسمُ هو القول المؤلّف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجتماع وتساويه (غ، ع، ٢٦٧، ٢٥)

- أقلُّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

- الرسم هو القولُ المؤلّف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجتماع وتساويه (غ، ع، ٣٥٨، ١٠)

- ما يُسمّى رسمًا وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة أو لاحقة ليست هي أجزاء لحقيقته. والأول يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني يفيد معرفة عرضية (ب، م، ٤٤، ١٣)

- الرسم فإنّه قول مُعرِّفٌ بجملته لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات ألفاظه على أوصاف له يتميّز بها عن جميع ما عداه تميُّزًا عَرَضيا (ب، م، ٤٨، ٥)

- إنّ الشيء إذا كان له إسم واحد... بحسب أعراض ولواحق للماهيّة الموجودة يُسمّى رسمًا (ب، م، ٦٣، ٢٤)

- سمّينا الرسم رسمًا للأصل وبحسب الإسم الجوهريّ من حيث هو مُنبِّه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم (ب، م، ٦٤، ٥)

- يُسمّى الأمر المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التصوّر قولاً شارحًا، فمنه حدّ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)

- الرسم فهو قول يعرّف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالإجماع (سي، ب، ٨٥، ٢١)

- الفاضل منه (الرسم) ما وضع فيه أوّلاً الجنس القريب للشيء ثم قُيِّد بخواصه كلها، كقولنا في حد الإنسان أنه حيوان ضحاك مستعدّ للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسمًا ناقصًا (سي، ب، ٨٥، ٢٢)

- الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب إذا كان مؤلّفًا من خواص بيّنة ينتقل الذهن منها إلى معرفة الشيء اعتدّ بكونه رسمًا (سي، ب، ٨٦، ٢)

- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية

والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- الإنسان حيوان، والإنسان ذو رِجْلَيْن، فإن المجتمع هو رسم للإنسان (ش، ع، ١١١، ١)
- سمّوا (المنطقيون) ما يوصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحًا وهو الحد والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)
- التعريف بالعارض رسم (هـ، م، ٨، ١١)
- إنّما سمّي (قولاً) شارحًا لشرحه الماهيّة إمّا بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عمّا عداها وهو الرسم (هـ، م، ١١، ١)
- إن كان تصوّره سببًا لاكتساب تصوّر الشيء بكنهه فحدّ، وإن كان سببًا لاكتساب تصوّر الشيء بوجه يميّزه عما عداه فرسمٌ (هـ، م، ٥٢، ٦)
- إعلم أنّ الحدّ يتألف من الذاتيّات، والرسم من العرضيّات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)
- الرسم هو الأثر (ط، ش، ١٨٥، ١)
- الرسم منه تام، يفيد التمييز عن كل ما يغاير المرسوم. ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغايره. وقيل التام هو الذي يشتمل على الذاتيّات والعرضيّات، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيّات. وأيضًا منه جيّد يساوي المرسوم، ويكون أبين منه. ومنه رديء وهو ما يخالفه (ط، ش، ٢٥٥، ٦)
- الرسم إنّما هو باللوازم الخارجيّة وسمّي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها (ض، س، ٢٧، ١١)

رسم تام

- القول المفصّل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرَّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعَرَضيّات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيّات فهو حدٌّ ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيّات فهو رسم تامٌ، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيّات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدٌّ تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيّات إشتمالاً لا يشذّ به منها شيءٌ فهو حدٌّ تامٌّ، وإن كان يشذ منها شيء فليس حدًّا تامًّا (س، ب، ٥، ٢)
- أمّا تعريف الشيء بالخاصّة المساوية اللازمة البيّنة فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس القريب أولاً ثم أقيمت الخاصّة مقام الفصل فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان ضاحك (ر، ل، ٧، ١١)
- الرسم التام هو الذي يتركّب من جنس الشيء القريب وخواصّه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان (هـ، م، ١١، ٢٧)
- (رسم تام) إن كان بالجنس القريب والخاصة (ن، ش، ١٠، ٨)
- الرسم التام هو المركّب من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك (و، م، ١١٣، ٢)

رسم الجنس

- رسم الجنس في التعليم الأول بأنّه: القول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب «ما هو؟» (ط، ش، ٢٦٥، ٧)

رسم الشيء

- (رسم الشيء) يُفهِم الشيء ملخَّصًا بصفاته التي ليس بها قِوامَ الشيء وبالتي هي خارجة عن ذات الشيء، وهي أعراضه (ف، ح، ١٦٩، ٦)

رسم ناقص

- القول المفصّل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرَّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعَرَضيّات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيّات فهو حدٌّ ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيّات فهو رسم تامٌّ، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيّات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدٌّ تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيّات إشتمالاً لا يشذّ به منها شيءٌ فهو حدٌّ تامٌّ، وإن كان يشذ منها شيء فليس حدًّا تامًّا (س، ب، ٤، ١٨)
- أمّا تعريف الشيء بالخاصّة المساوية اللازمة البيّنة فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس القريب أولاً ثم أقيمت الخاصّة مقام الفصل فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان ضاحك (ر، ل، ٧، ١٠)
- الرسم الناقص وهو الذي يتركّب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة سواء لم يختص شيء من آحادها أو اختصت الواحدة الأخيرة (كقولنا في تعريف الإنسان أنه ماش على قدميه) (هـ، م، ١١، ٢٨)
- الرسم الناقص يصدق على المركّب من العَرَض العام والخاصّة بلا تأويل، وعلى المركّب من الفصل والخاصّة بالتأويل، مع أنّ شيئًا منهما لم يُعدّ من المعرِّفات فضلاً عن أن يكون رسمين ناقصين بناء على زعم أنّ الغرض من التعريف إمّا الإطلاع على المعرَّف بما هو ذاتيّ له جميعًا أو بعضًا أو تميزه عن جميع ما عداه (هـ، م، ٥٣، ١٩)
- كان رسمًا ناقصًا إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ن، ش، ١٠، ٩)
- الرسم الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة وحدها أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك (و، م، ١١٣، ٣)

رسم النوع

- رسم النوع بأنه: المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب «ما هو؟» (ط، ش، ٢٦٦، ١)

رسميات

- أحسن الرسميّات ما وُضِعَ فيها الجنسُ الأقرب وأُتِمّ بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ح، ٩٨، ١٢)
- حدُّ الحدّ عند من يقنع بالرسميّات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعديد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يُميّزه عن غيره تمييزًا يَطرّد وينعكس (غ، ح، ١١٠، ٦)
- أحسن الرسميات ما وُضِعَ فيه الجنسُ الأقرب وتُمِّمَ بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ص، ١٦، ١١)

رسوم

- الرسوم من الأجناس والخواص والأعراض، وهي في أكثر الأمر للأنواع (س، م، ٤، ١١)
- أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضعَ فيه

الجنسُ القريب أصلاً، ثم تُذكر الأعراض الخاصة المشهورة، فصولاً؛ فإن الخاصة الخفيّة، إذا ذُكِرَت لم تُفِدْ التعريف على العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)

- الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للأشكال متقدّمة في مرتبة التعليم لما يريدون أن يبرهنوا عليه (ش، م، ٦٩، ١١)

رسوم الشيء

- قد تختلف رسوم الشيء بإختلاف الإعتبارات. فمنها: ما يكون بحسب ذاته فقط. ومنها: ما يكون بحسب ذاته مقيسًا إلى غيره، كفعْلِه، أو فاعله، أو غايته، أو شيء آخر (ط، ش، ١٦٧، ١٠)

رفع

- إنّ العدم والرفع إنّما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدّد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

ركن

- الركن: هو جوهر بسيط، وهو جزء ذاتي للعالم مثل الأفلاك والعناصر (غ، ع، ٢٩٨، ٢٣)

روابط

- الروابط هي أيضًا أصناف. منها الحرف الذي يُقرَن بألفاظ كثيرة فيدلُّ على أنّ معاني تلك الألفاظ قد حُكِمَ على كلّ واحد منها بشيء يخصّه، مثل قولنا إمّا مكسورة الألف مشدَّدة الميم (ف، أ، ٥٤، ٨)

- منها (الروابط) ما يُقرَن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدلُّ على أنّ شيئًا ما تاليًا له يلزمه، مثل قولنا إن كان وكلّما كان ومتى كان وإذا كان وما أشبه ذلك (ف، أ، ٥٤، ١٠)

- من (الروابط) الحروف المضمّنة ما إنّما يُقرَنُ أبدًا بالشيء الذي قد وُثِقَ بوجوده أو بصحّته فيدلُّ على أنّ تاليًا ما لازم له، مثل لَمّا وإذ (ف، أ، ٥٤، ١٨)

- منها (الروابط) الحرف الذي يُقرَن بألفاظ فيدلُّ على أنّ كلّ واحد منها قد تَضَمَّنَ مباعدة الآخر، مثل قولنا أمّا، فإنّ هذا يدلّ على أنّ الأشياء التي قُرِن بها هذه قد تَضَمَّنت تباعدَ بعض عن بعض بوجه ما، فلذلك يُسمّى الرباط الدالّ على الانفصال والرباط المفصّل، لأنّه يدلُّ على أنّ الأوّلَ قد تَضَمَّنَ الانفصال عن التالي له (ف، أ، ٥٥، ٥)

- منها (الروابط) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّه خارج عن حكم سابق في شيء قُدِّمَ في القول فظُنَّ أنّه يلحق هذا الثاني، مثل قولنا لكن - المشدَّدة والمخفَّفة جميعًا - وإلاّ أنّ (ف، أ، ٥٥، ١٠)

- الروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها (س، ع، ١٠٩، ٣)

- الرّوابط يتغيّر حكمها بحسب الموضوعات والمحمولات (مر، ت، ٤٧، ٤)

- إذا كانت (الكَلِمُ) روابط فإنه لا يُفْهَم منها معنى مستقل بذاته (ش، ع، ٨٥، ٢٦)

- الكَلِمُ الروابط... تُسمّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٤)

روية

- التعلّم كالرويّة إلاّ إنّ التعلّم يكون بينك وبين غيرك، والرويّة تعلّم يكون بينك وبين نفسك (مر، ت، ١٦٠، ١٦)

- التعلّم والرويّة سيان لأن يتصل بهذا العقل

الفعّال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس الأوّليّات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

- الرويّة هي اكتساب المقدّمات في باب التصديق (مر، ت، ١٦١، ٤)

رياضة

- لفظ «الرياضة» يستعمل في ثلاثة أنواع: في رياضة الأبدان بالحركة والمشي، كما يذكر ذلك الأطبّاء وغيرهم؛ وفي رياضة النفوس بالأخلاق الحسنة المعتدلة، والآداب المحمودة؛ وفي رياضة الأذهان بمعرفة دقيق العلم والبحث عن الأمور الغامضة (ت، ر٢، ١٢، ١٩)



ز

زمان

- الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودًا ولا غير محدود (أ، ب، ٤٣٧، ٢)
- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجودُ الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)
- الكمّ المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على بسيطه الخاص، مُطيفٌ به من حوله، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م، ٩٧، ١٤)
- متى هو نسبةُ الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوقُ وجودُه وجودَه، وتنطبق نهاياتاه على نهايتي وجوده، أو زمان محدود يكون هذا جزءًا منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)
- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيءٌ مركّب من جوهر وزمان، على ما ظَنَّه قومٌ (ف، م، ١٠٨، ١٦)
- الزمانُ المحدودُ هو الذي حُدَّ بحسب بُعْدِهِ من الآن، إما في الماضي وإما في المستقبل (ف، م، ١٠٩، ٢)
- الفرق بين المُنْطَبق والمُقدَّر أن المُنْطَبق قد يكون أيضًا نهايات الزمان والمُقدَّر ليس يكون إلاّ الزمان فقط (ف، م، ١١٠، ٣)
- المساوقُ ليس يكون إلا الزمان فقط، لأن المساوق والمُقَدَّر إنما يكونان شيئًا منقسمًا، والمنطبقُ قد يكون أيضًا ما لا ينقسم، ونهايةُ الزمان غير منقسمة، وكذلك نهايةُ الوجود غير منقسمة (ف، م، ١١٠، ٥)
- معًا يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدُها في الزمان، وهما اللذان وجودُهما في الآن واحد، واللذان بُعدُهما من الآن يُعدُّ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثلُ الضعف والنصف. والثالثُ هما الشيئان اللذان يشتملُ عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحدِ وجهين: إما ألاّ يكون بين نهايتَيْهما بُعْدٌ أصلاً، وهذان هما أحرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعْدٌ ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتملَ على الجسمين إلا على رأي من يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعْدٌ واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣٠، ١٦)
- الزمانُ لا يُفارقُ الكلمة أصلاً، واشتُرط أن تكون دلالتُها على الزمان ببنيتها لتخرج عنها الألفاظُ الدالّةُ على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو (ف، ع، ١٣٤، ١٢)
- اشتُرِطَ فيه (الزمان) أنه دالٌ على زمان مُحصَّلٍ لتخرج عنها الألفاظُ الدالّةُ من الأسماء على

أزمنة فيها غير مُحصَّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٢)
- الزمان متصِل بالذات وبالعرض أيضًا، ومنفصل بالعرض. أمّا أنه متصِل بالذاتِ، فلأنّه في نفسه مقدار للحركة، وأمّا أنّه متصل بالعرض، فلأنّه يقدّر بالمقايسة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارِض من غيره... وأمّا أنّه منفصل بالعرضِ، فذلك لما يعرِض له من الإنفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك (س، م، ١٣٣، ١)
- الزّمان مقدار الحركة (مر، ت، ٣٠، ١٨)
- أجزاء الزّمان هو الماضي والمستقبل ولا يوجدان معًا (مر، ت، ٣٠، ١٩)
- لفظ الزّمان يدلّ على معنًى هو الزّمان، وتجرّد من زمانٍ يدلّ اللّفظ على أنّه كان فيها الزّمان (مر، ت، ٤٠، ٧)
- الزمان: هو مقدارُ الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٠٣، ٩)
- الزمان المحدود إمّا أوّل، وإمّا ثانٍ له (متى). فزمانه الأوّل: هو الذي يُغلّف وجوده، وانطبق عليه غير منفصل عنه. وزمانه الثاني: هو الزمان المحدود الأعظم الذي نهاية الأول جزء منه، مثل أن يكون الحرب في ست ساعات من يوم... من شهر... من سنة (غ، ع، ٣٢٤، ٢٢)
- الزمان هو مقدارُ الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٥٩، ١)
- بالآن يتّصل جزءا الزمان الذي هو الماضي والمستقبل (ش، م، ٣٠، ٣)
- أجزاء الزّمان... ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدّم (ش، م، ٣٠، ٢١)
- لا يقال... في زمان أنه زمان أكثر من زمان آخر (ش، م، ٣٣، ٩)
- ليس للزمان الحاضر صيغة خاصّة في لسان العرب، وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب صيغة مشتركة بين الحاضر والمستقبل (ش، ع، ٨٥، ١٢)
- الزمان الحاضر هو الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا إليه... ولذلك قيل إسم الزمان على هذا باطلاق (ش، ع، ٨٥، ١٦)
- الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى... واجب ضرورةً أن يكون اقتسامها الصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب (ش، ع، ٩٥، ٣)
- ما كان أطول زمانًا وأكثر ثباتًا فهو آثر مما كان أقصر زمانًا وأقل ثباتًا (ش، ج، ٥٤٨، ٤)

زوج

- إنّ الزوج هو المنقسم بمتساويين (س، ج، ٢٥٣، ٤)
- الزوج بالحقيقة ليس نوعًا للعدد، بل عارضًا يوجد فيه (س، ج، ٢٥٨، ٥)

زوجية

- إنّ الزوجيّة والفرديّة كيفيّات في الكم؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كيفيّات متضادة، فتصير لأجلها الكميّات متضادة بالعرض كالجواهر (س، م، ١٣٦، ١١)
- ليست الزوجيّة فصلاً للعدد، ولا جنسًا لأنواعه. وقد علم هذا من مواضع أخرى، وعلم أنّ الزوجيّة من اللوازم الغير المقوّمة لأنواع العدد (س، ج، ٢٥٣، ٥)
- الزوجيّة: إنقسام بمتساويين في العدد (ط، ش، ٢١٨، ٦)

زيادة

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب فإن كان إذا زيد على شيء ما جُعِلَ محمولُه موجودًا في ذلك الشيء فإن محمولَه موجودٌ في موضوعه، وأيضًا فإنه إن كان محمولُه في شيء ما ثم كنّا إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزْيَد وأكثر ممّا كان قبل ذلك، كان محموله موجودًا في موضوعه (ف، ق، ١٢٨، ١٤)
- لا تكون الزيادة الفصليّة فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن إتفق أن يكون مع ذلك واقعًا في أنواع كثيرة من غير أن يعمّ شيئًا منها، مثل البياض إذا أخذ في حدّ الإنسان أو النور فيجعله أخصّ؛ مع أنّ البياض من وجه أعمّ (س، ج، ٢٤٦، ١٠)



س

سؤال

- السؤال عن شيء: ما هو ليس سؤالاً منطقيًا، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة - أيهما شاء - حتى يحكم به. وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول: هل الإنسان كذا، أو ليس هو كذا؟ (أ، ع، ٨٣، ١)
- السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الإضطرار إما تبكيت أو ما يخالف الرأي المشهور. أما إن أسلم فيبكت؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشبيه بالتبكيت (أ، س، ٨٨٩، ١)
- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن المقدمات مقدمة مقدمة بترك ذكر النتيجة (ف، ج، ١٦، ٥)
- السؤال عن الشيء منه ما يستدعى به تعليمه وهو السؤال العلمي، ومنه ما يستدعى به تسليمه. وهذا قد يستعمل في الجدل وفي السوفسطائية، وليس تختلف إلا باختلاف القضايا المسؤول عنها (ف، ج، ٤٣، ١)
- منه السؤال الذي يستدعى به علم جوهره الذي يُشارِكُ به غيره وهو استدعاء علم جنسه (ف، ج، ٤٣، ٢٠)
- منه (السؤال) ما يستدعى به علم جوهره الذي يدُلُّ عليه حدّه (ف، ج، ٤٤، ١)
- منه السؤال الذي يستدعى به علم ما يتميَّز به الشيء عمّا سواه في عَرَضٍ من أعراضه (ف، ج، ٤٤، ٢)
- منه (السؤال) ما يستدعى به علمه بخاصته أو بعَرَضٍ له آخر مفارق أو غير مفارق (ف، ج، ٤٤، ٣)
- السؤال الذي يستدعى به تعليم وجود الشيء هو الذي به يستدعى برهانه، لأن علمَ وجودِه لا يُمكن أن يحصلَ دون علم برهانه (ف، ج، ٤٤، ٦)
- السؤال على طريق الفحص هو استدعاءُ المسؤول بطلب القياس على مطلوب ليس عندهما قياسه، فهو وضع مشترك بينهما (ف، ج، ٤٥، ١٢)
- السؤال على طريق الفحص هو سؤال عمّا علمَ السائل أنه ليس عنده ولا عند المسؤول قياس الشيء الذي عنه يسأل، أو سؤال عمّا ليس عند السائل أن قياسَه عند المسؤول أم لا (ف، ج، ٤٦، ٨)
- الألفاظ التي تدلّ على أصناف السؤال فإنّ حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعى به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئَي التضادّ. وفي السؤال العلمي عن المطلوب الذي يُفحص عن قياسه (ف، ج، ٤٦، ١٧)
- حرف كيف يُستعملُ في السؤال عن هيئة الشيء وصيغته، مثل قولنا كيف زيد في جسمه أو كيف هو في خُلُقه (ف، ج، ٤٧، ٤)
- السؤال عن المطلوب العلمي بجمع استدعاء أمرين: الإخبار عن الجزء الصادق من جزئَي المطلوب وعن برهانه جميعًا (ف، ج، ٥٢، ١٧)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِلْبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)
- كلّ صناعة من الصنائع القياسيّة الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاصّ بها، ففي الفلسفة سؤال برهانيّ، وفي الجدل سؤال جدليّ، وفي السفسطة سؤال سوفسطائيّ، وفي الخطابة سؤال خطبيّ، وفي الشعر سؤال شعريّ (ف، ح، ٢٢٦، ١٢)
- للسؤال في كلّ صناعة أمكنة ينجحُ فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف، ح، ٢٢٦، ١٦)
- أمّا السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل، وإن كان شيئًا لا بد منه؛ بل إنّما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك (س، ج، ٣٠، ٥)
- إنّ السؤال للتسلّم، والتسلّم بعد التسليم، والتسليم على الإختيار، فالسائل إمّا أن ينتفع بكل ما يسلّم له، أو لاتكون له فائدة من السؤال (س، س، ٦٠، ١١)
- إنّما السؤال سؤال من جهة ما يلزم تسليم أحد طرفيه، وذلك باعتبار حال الحق في نفسه، لا باعتبار فائدةٍ أو غيرها، فإذا تركت الفائدة وراجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقًا (س، س، ٦٨، ١٠)
- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك (ش، ع، ١١٢، ٧)

سؤال برهاني

- أما (السؤال) البرهاني فهو سؤال عن الماهيّة، والجواب ينبغي أن يقع بها لا بغيرها (ز، ع، ٦٥، ٦)

سؤال تعليمي

- السؤال التعليمي هو استدعاء المسؤول الذي عَلِمَ السائل أن عنده برهان المطلوب الذي يستدعيه تعليم برهانه (ف، ج، ٤٦، ٢)

سؤال التقرير

- سؤال التقرير هو الذي يطالب به المجيب أن يُسَلِّم أحد جزئي النقيض على التحصيل دون مقابلة، ويعمل فيه على أن ذلك الجزء وحده هو الذي سبيله أن يسلّمه المجيب (ف، ج، ٤٣، ٧)

سؤال جدلي

- السؤال الجدلي، إما سؤال تخيير، وإما سؤال تقرير، وكذلك السوفسطائي ينقسم هذه القسمة، فسؤال التخيير هو الذي يَفرضُ به إلى المجيب أن يُسلّم أي النقيضين شاء، ويجعل الأمر إليه في أن يختار أيُّهما أحب أو رأى أنه هو الأجودُ له فيسلّمه (ف، ج، ٤٣، ٤)
- المستعملُ في السؤال الجدلي جزء التناقض، وفي السؤال العلمي جزءا التضاد، والمُستدعى بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيّهما أحبّ المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقين بالجزء الصادق من جِزئَي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)
- السؤال الجدلي هو استدعاء المسؤول تسليم قضية يقصدُ السائل إبطالها أو استعمالها في إبطال أخرى تَسلّمها من قبل (ف، ج، ٤٦، ٣)
- السؤال الجدليّ يُستعمَلُ في المكانين، أحدُهما سؤالاً يُلتمَسُ به تسلّم وضع يقصدُ السائلُ إبطاله والمجيب حِفْظه أو نُصْرته، والثاني

سؤالاً يُلتمَسُ به تسلّم المقدّمات التي يقصد بها السائل إبطال الوضع (ف، ح، ٢٠٧، ١١)

- إن السؤال الجدلي يتضمن جزئي التناقض وللمجيب أن يجيب بأيهما شاء (ز، ع، ٦٥، ٥)

سؤال علمي

- السؤال العلمي منه السؤال الذي يستدعى به تفهيم المعنى الذي يدُلُّ عليه الاسم وتصويره في النفس، ومنه السؤال الذي يستدعى به علم وجود الشيء (ف، ج، ٤٣، ١٠)

- المستعملُ في السؤال الجدلي جزء التناقض وفي السؤال العلمي جزءا التضاد، والمُستدعى بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيُّهما أحبّ المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقين بالجزء الصادق من جزئَي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)

- (السؤال) العلمي من هذه الثلاثة (السؤالات) هو استدعاء قياس عن مقدمات يقينية، والجدلي الذي يستدعى به الوضع هو استدعاء ما يلتمس السائل إبطاله. وأما الذي يستدعى به قضية تستعمل في إبطال الوضع فهو استدعاء قضية مشهورة (ف، ج، ٤٦، ١٠)

- حرف لِمَ يُستعملُ فِيم السؤال العلمي الذي يستدعى به تعليم سبب وجود الشيء (ف، ج، ٤٧، ٣)

سؤال فاحش

- السؤال الفاحش هو الذي يسأل عمّا لا فائدة فيه، فيكون جوابه لا فائدة فيه (س، س، ١٠٥، ٤)

سؤال قياسي

- إن كان السؤال القياسي والمقدّمة المأخوذة من النقيض هما واحدًا بعينه، وكانت المقدّمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مُناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)

سؤال منطقي

- لما كان السؤال المنطقي يقتضي جوابًا إما بالمقدّمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة؛ وكانت المقدّمة جزءًا ما من مناقضة واحدة، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذه واحدًا؛ إذ كان السؤال أيضًا ليس بواحد ولو كان حقًّا (أ، ع، ٨٢، ١٢)

سؤال وجواب

- ينبغي أن يكون السؤال محدودًا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودًا (ش، ع، ١١٢، ١٤)

سائل

- إذا سكتَ المجيبُ بعد إخباره عن الجزء الصادق وَجَبَ أن يطالبَه السائلُ بالبرهان، وإلا كان سؤاله الأول باطلاً (ف، ج، ٥٣، ٥)

- إنّ المجيب يقيس من المشهورات، والسائل من المتسلّمات؛ بل المجيب إنّما هو مجيب، من حيث هو حافظُ وضعٍ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقضُ الوضع. فإذا قاس قايس على رأيٍ هو وضعٌ يحفظه، كان مجيبًا؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم مقدّماته. وإذا قاس قايس على مقابل وضع

بمقدّمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً، ولكل واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

- الأمر الطبيعي للسائل - من حيث هو سائل - أن يُكَوِّنَ قياسًا من مقدّمات قد تَسَلَّمها، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولاً فيتسلّمها (س، ج، ٣٠، ١)

- السائل إنّما يقيس على الإبطال لما يقوله المجيب (س، ج، ١٠٥، ٧)

سائل جدلي

- «سائل جدليّ» يعنى به غير ما يعنى في زماننا بقولهم: «سائل جدليّ»؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعني به الآن. فإنّ السائل الجدليّ إنّما يسمّى الآن سائلاً من جهة أنّه يقصد فيبتدىء فيسأل مخاطبًا له عن رأيه في أمر؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبًا، وكان الأوّل سائلاً، ومسألته هي ما سأل من نفس الرأي. ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئًا، وعلى مجرى العادة، بل يأتي بقياس من تلقاء نفسه، أو إستقراء، أو غير ذلك، مما هو عندهم حجّة، فينتج بذلك نقيض وضعه من غير أن يسأله شيئًا. لكنهم كثيرًا ما يسمّون إيراد هذه الحجة الموجبة نحو إستجابة المخاطب سؤالاً، بمعنى أنّه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوّة، كأنّه يقول: أليس يلزمك عن هذا كذا؟ وهل عندك جواب هذا؟ وما أشبه ذلك (س، ج، ٢٦، ٨)

سائل جدلي حقيقي

- السائل الجدليّ الحقيقيّ، والذي كان في الزمان القديم يُسمّى سائلاً، . . . كان يتسلّم من المجيب مقدّمة مقدّمة، فإذا إستوفاها تسلّمًا، عمد حينئذ فجعلها على صورة ضرب منتج، فكان المجيب لا يجد محيصًا عن إلزامه في مدّة قصيرة، إذ كان تقدّم فسلّم المقدّمات (س، ج، ٢٧، ١)

سائل ومجيب

- المُجيب على طريق الجَدَل ليس عليه أن يُصْلِحَ على السائل سؤاله (ش، ع، ١١١، ٢٤)

- المُجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران (ش، ع، ١١١، ٢٦)

سالب

- السالب الذي أُضيف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد نُفِيَ عن جميعه، فكقولنا ولا إنسان واحد طائر، وهذه «تُسمّى» السالبة العامية (ف، ق، ٧٢، ١٤)

- السالبُ الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمولَ قد نُفِيَ عن بعضه، فكقولنا ليس كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض أو إنسان ما ليس بأبيض، «وتُسمّى» هذه السالبة الجزئية (ف، ق، ٧٢، ١٦)

- من لا يميّز بين السالب والموجب، كثرَ غلطُه في البراهين (غ، ع، ١١٤، ١٣)

سالب جزئي

- السالب الجزئي ينتج في الأشكال كلّها (ش، ق، ٢٤٤، ١٠)

- السالب الجزئي أسهلها (القضايا) إثباتًا إذ كان يُثْبَت بأكثرها طرقًا (ش، ق، ٢٤٤، ١٤)

سالب جزئي ضروري

- السالب الجزئيّ الضّروريّ. . . لا ينعكس، ومثاله بالضّرورة ليس كل حيوان إنسانًا، ثم كل

إنسان حيوان (مر، ت، ٩٣، ١٣)

- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)

سالب كلي

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم عكسه، لا أنّه لا ينعكس في مادّة من المواد. فبيّن من هذا أن السالب الكليّ المطلق الحقيقيّ لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)
- السالب الكلي... يتبيّن في شكلين: في الأول وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦)
- السالبُ الكلّي يَثْبُت في شكلين ويَبْطُل في شكلين (ش، ق، ٢٤٤، ١٦)
- السالب الكلّي يتبيّن بطرق أكثر من التي يتبيّن بها الموجِب الكلّي (ش، ق، ٢٤٤، ٢٥)
- إن أردنا أن ننتج سالبًا كليًا فإن ذلك يتفق بأحد وجهين: إما بأن ننظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما لا يمكن أن يكون موضوعًا لمحمول المطلوب... والوجه الثاني أن ننظر في لواحق الحدّ المحمول... (ش، ق، ٢٥١، ٤)
- ما يُبيَّن في شكلين... هو السالب الكلّي (ش، ق، ٢٦١، ٢٥)
- ما كان من سالب كلّي... يمكن فيه أن يحلّ القول المنتج له الى الشكل الثاني وإلى الشكل الاول... (ش، ق، ٢٧٠، ١٧)

سالب كلي ضروري

- أمّا السالب الكليّ الضروريّ سواء جعلته قولك «بالضرورة كل ب ليس جـ» أو قلت «لا شيء من ب جـ» فمعناه كل واحد مما يوصف بـ ب كيف وصف وأي وقت وصف فإنّه مسلوب عنه ما دام موجود الذات إنّه جـ (س، ش، ٦٩، ١٢)

سالبة

- في السالبة فحيث يكون موجودًا لشيء ما فولا واحد من هذا يقع خارجًا (أ، ب، ٣٨٣، ١٦)
- تكون الموجبة العدمية أعمُّ كذبًا من السالبة وحالُ الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)
- السالبةُ تحدث بأن يُرَتَّبَ حرفُ السلب مع المحمول ومع السور، كقولنا كل انسان يمكن ألّا يمشي (ف، ع، ١٥٦، ٢١)
- السالبةُ تحدُثُ بأن يُرَتَّبَ في كل واحد من الأنحاء حرفُ السلب مع السور (ف، ع، ١٥٧، ٤)
- الموجبةُ والسالبةُ قد تكونان متقابلتين وقد تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١)
- السالبة لا تنتجها إلاّ سالبة وموجبة، لا موجبتان (س، ق، ٤٣٢، ١٢)
- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)
- السالبة هي المنفصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)
- الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعًا بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين: (أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينوِ ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبًا. (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا

تستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)

- احتيل لصدق هذا العكس حيلتان: إما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفًا بوصفه الذي وضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين (سي، ب، ١٣٠، ١٥)

- السالبة... تفهم بالإضافة الى الموجبة (ش، ب، ٤٣٨، ١٥)

- السالبة (تدلّ) على العدم (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)

- متى كانت الموجبة خاصة لشيء ما فإنه لا تكون السالبة خاصة له (ش، ج، ٥٩٠، ١٦)

- القضية إمّا موجبة كقولنا زيد كاتب، وإمّا سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إمّا مخصوصة كما ذكرنا، وإمّا محصورة (هـ، م، ٧٧، ٢٤)

- السالبة فإن كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد إنعكست أصلاً إلا المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيتين فإنهما تنعكسان كأنفسهما كالكليتين (و، م، ٢٤١، ١٦)

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٦)

- السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في العكس المستوي فتنعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٢)

- السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما إلا في النية والتسمية. فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سمّيت معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول سمّيت سالبة وهما متساويان فالصغرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة (و، م، ٢٩٦، ١)

سالبة الاضطرار

- سالبةُ الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن سالبةَ الاضطرار هي التي تَسْلِبُ الاضطرار وتُوجِبُ الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار يوجد عادلاً، والسالبةُ الاضطرارية هي التي تُوجِبُ الاضطرار وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا الثلاثة باضطرار ليس تُوجد زوجًا (ف، ع، ١٥٩، ١٢)

- سالبةُ الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن سالبةَ الاضطرار هي التي تَسْلِبُ الاضطرار وتُوجِبُ الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار يوجد عادلاً، والسالبةُ الاضطرارية هي التي تُوجِبُ الاضطرار وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا الثلاثة باضطرار ليس تُوجد زوجًا (ف، ع، ١٥٩، ١٢)

سالبة بسيطة

- الموجبة العدمية التي تحت السالبةِ البسيطة أخصُّ صدقًا من السالبة البسيطة (ف، ع، ١٥٠، ٦)

- حالُ الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدقِ كحالِ الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالُها في الكذب فإنا إذا أخذنا

المحمولَ وهو العالم كاذبًا على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حالِ كهولته إذا كان غيرُ عالمٍ وفي حالِ طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)

- تكون الموجبة العدمية أعمُّ كذبًا من السالبة وحالُ الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبةُ البسيطة المُقَاطِرة لها (ف، ع، ١٥١، ٣)

- تحدثُ السالبة البسيطة بأن يُرَتَّبَ حرفُ السلب مع الجهة فقط (ف، ع، ١٥٦، ٣)

- السالبةُ البسيطة تحدث بأن يُقْرَنَ حرفُ السلب بالسور، كقولنا كل انسان يمكن أن يمشي (ف، ع، ١٥٦، ١٥)

- أما السالبة البسيطة فإنها لا تختص بمادة بمنزلة قولنا: هذا هو لا مساوٍ وقولنا هذا ليس هو بمساوٍ (ز، ق، ١٨٣، ١٨)

- إنّ السالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة، في أن السّالبة يصدق على المعدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة عليه، فإنّه يصحّ أن يقال: إنّ زيدًا المعدوم ليس هو بصير، ولا يصدق أن يقال هو غير بصير (مر، ت، ٥٥، ٢)

- السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس (ش، ع، ١٠٤، ٥)

- السالبة البسيطة أعمّ صدقًا من الموجبة المعدولة (ش، ع، ١٠٤، ٧)

- تَلاَزُم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب ينعكس تَلاَزُمُها في الصدق (ش، ع، ١٠٤، ١٧)

- سالبة الممكن البسيطة... يلزمها اثنان... أحدهما موجبة لواجب المعدولة... والثانية موجبة الممتنع البسيطة (ش، ع، ١٢٠، ٥)

- السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فإن الإيجاب لا يصح إلا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدّر كما في الحقيقة الموضوع (ن، ش، ١٢، ٢١)

سالبة جزئية

- السالبة الجزئية هي التي يدلُّ سورُها على أن المحمولَ مسلوبٌ عن بعض الموضوع أو مسلوبٌ لا عن كله، كقولنا بعض الناس ليس بأبيض أو ليس كل انسان أبيض (ف، ق، ١٤، ٧)

- السالبة الجزئية: فلا تنعكس. فإنّه إذا صدق قولنا ليس بعض الناس كاتبًا لم يلزم أن يصدق قولنا إن بعض الكاتب ليس إنسانًا (غ، م، ٢٥، ٤)

- السالبة الجزئيّة... لا تنعكس أصلاً (غ، ع، ١٢٧، ١٦)

- السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب، ١٣٣، ١٢)

- السالبة الجزئية ليس تنعكس (ش، ق، ٢٨٠، ٢)

سالبة ضرورية

- إعلمْ أنّ السالبة الضروريّة غير سالبة الضرورة (س، أ، ٣٢٣، ٤)

- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ١٩)

- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت

ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ٢٠)
- عكس الضروريات فالسالبة الكلّية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

سالبة عامية

- السالبة العامية «تصحّ» بصحة عكسها ومتى لم يَصُحُ عسكها لم «تصح» هي (ف، ق، ٧٨، ٢)

سالبة عدمية

- إن الموجبة البسيطة إنما يصدقُ محمولُها على موضوعها في وقت ما يُوجد فيه المحمول فقط، والسالبةُ العدمية التي تحتها تصدُقُ على ذلك الموضوع حين ما تُوجدُ فيه الملكة وحين ما لا يُمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٤)
- حالُ السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدقِ كحالِ السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ٢)
- السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبةُ البسيطة المُقاطرة لها (ف، ع، ١٥١، ٢)

سالبة كلية

- السالبة الكلية هي التي يدلّ سورُها على أن المحمولَ مسلوبٌ عن جميع الموضوع، كقولنا ولا انسان واحد حجر (ف، ق، ١٤، ٤)
- السالبة الكلية تنعكس كمّيتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزآها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمرٍ أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)
- السالبة الكليّة إنّما تنعكس إذا أُخِذَ المطلق على أنّه هو الضّروريّ بعينه، أو أُخِذَ علي أنّ المطلق ما يكون الحكم فيه على ما وُجِد في زمان ما من الموضوع، أو دائمًا غيرَ ضروريّ، فينعكس بالشرائط المذكورة. وأنت تعلم أنّ المطلق لا يُعتبر فيه شيء من هذه الشرائط، فليس يجب أن ينعكس السالب المطلق فيه دائمًا، بل ربّما ينعكس في مادّة ولا ينعكس في أخرى (مر، ت، ٨٨، ١٢)
- السالبة الكليّة المطلقة لا تنعكس (مر، ت، ٨٩، ٤)
- السالبة الكليّة الضّروريّة عكسها سالب كلّي ضروريّ (مر، ت، ٩٢، ٥)
- سالبة كليّة: وهي تنعكس مثل نفسها سالبة كليّة (غ، م، ٢٤، ١٨)
- السالبة الكليّة، وتنعكس مثل نفسها بالضرورة (غ، ع، ١٢٦، ٩)

سالبة كلية حقيقية

- السالبة الكلّية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لأنها أخص من سالبتها الكلّية وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين (و، م، ١٨٠، ١٥)

سالبة اللزوم

- سالبة اللزوم تُسمّى سالبة لزومية، وسالبة العناد تسمّى سالبة عنادية سالبة الإتفاق تسمّى سالبة اتفاقية (ن، ش، ١٦، ١٥)

سالبة مطلقة

- السالبة المطلقة فهي أن يتناول كل واحد واحد من الموصوفات بالموضوع، الوصف المذكور، تناولاً غير مبيَّن الحال والوقت، فيكون معناه كلُّ واحد واحد ممّا هو [ج] يُنْفى عنه [ب]، من غير بيان وقت النفي (مر، ت، ٦٩، ٩)

سالبة معدولة

- حالُ السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدقِ كحالِ السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ١)

- السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها (ش، ع، ١٠٣، ٢)

- السالبة المعدولة أعمّ صدقًا من الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٠٤، ١)

- سالبة الممكن المعدولة... يلزمها اثنان أحدهما موجبة الواجب البسيطة... والثانية موجبة الممتنع المعدولة (ش، ع، ١٢٠، ٨)

- السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصّلة (و، م، ١٦٩، ١٤)

سالبة الممكن

- سالبةُ الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سالبةَ الممكنِ هي التي تَسْلِبُ الإمكان وتُوجِبُ الوجود، كقولنا كل انسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنةُ هي التي توجِبُ الإمكان وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا كل انسان ممكن أن لا يوجد عادلاً (ف، ع، ١٥٩، ٩)

سالبة ممكنة

- السالبة الممكنة غير سالبة الإمكان (س، أ، ٣٢٤، ١)

- السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٢١، ١٠)

- السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة (ش، ع، ١٢١، ١٣)

سالبة وجودية

- السالبة الوجوديّة التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام (س، أ، ٣٢٤، ٢)

سالبتان

- أما السالبتان (عند تقابل القضايا) فليس يلزم إذا كَذَبت إحداهما أن تصدقَ الأخرى لأن البسيطة منهما لمّا كانت إذا كذبت لم يلزمْ ضرورةً أن تصدُقَ مقابلتها إذا كانت متضادتين في المادة المُمكنة (ف، ع، ١٥١، ٨)

- إن السالبتين في هذا الإختلاط (المطلق والضروري في الشكل الثاني) تنتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية، فإن كانت عامة يجوز إشتمالها على الضرورة فلا يتألّف قياس من سالبتين أو موجبتين كما لا يتألّف إذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين (سي، ب، ١٥٢، ١٩)

سالبتان متقاطرتان

- إذا صدَقَتْ إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيُّهما اتفق كَذَبَتْ الأخرى لا محالة، وكانت تلك حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كَذَبَتْ إحدى السالبتين المتقاطرتين صَدَقَ نقيضهما لا محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين، فتَكْذِب لأجل ذلك المُوجِبَةُ المقاطرة لها، فيكون نقيضُها صادقًا (ف، ع، ١٥٢، ١٧)

- إذا كَذَبَت إحدى السالبَتين المتقاطرتين صَدَقَتْ الأخرى لا محالة، وإذا أُخِذَتْ إحداهما صادقة لم يلزمْ ضرورةً أن تَكْذُبَ الأخرى، بل يمكن أن تَصْدُقا معًا (ف، ع، ١٥٢، ١٩)

سبب

- السبب فيؤخذ في إحدى المقدّمتين أن شيئًا آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها أنه غير موجود له (أ، ب، ٣٦٦، ٣)

- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإمّا بالفضل والشرف والكمال وإمّا بأنه سبب وجودُ الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)

- الأمر إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر (ف، ق، ١٠٤، ١٢)

- يستعملونه (السبب) في استنباط الصفات والأحوال التي من جهتها يوجد شيء لشيء (ف، ق، ١٠٥، ٤)

- إما أن السببَ الذي هو بالفعلِ ودائمًا سبب لشيء ما يلحقه ضرورة أن يكون إذا ارتفع ارتفع الشيء وإذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء، فذلك بيّن، وإمّا أن يكون كل ما إذا ارتفع رفع الشيء وإذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء سببًا لذلك الشيء، فليس يصحّ من قِبَل أنه ليس يجب عن هذا شيء أكثر من أنهما يتكافآن في لزوم الوجود، وذلك يتبيّن من أنّا إذا جعلنا ارتفاع الأمر هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي (ف، ق، ١٠٦، ٩)

- ينبغي أن يُعلَم أنّ سببَ وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٢١٢، ٦)

- سبب الذي به قِوامُ كذا هو أيضًا السببُ في أن يوصفَ أنّه كذا (ف، ح، ٢١٥، ٥)

- إنّ جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إمّا أن يكون سببًا لنفس الحدّ الأكبر مع كونه سببًا لوجوده للأصغر، أو لا يكون سببًا لوجود الحدّ الأكبر في نفسهن لكنّ لوجوده للأصغر فقط (س، ب، ٣٣، ١٣)

- كثيرًا ما يكون السبب المُعطى أولاً ليس سببًا قريبًا أو ليس سببًا وحده بالذات، بل هو بالحقيقة جزء سبب (س، ب، ٣٤، ١٠)

- كل ما هو بذاته فهو سببٌ لما ليس بذاته (س، ب، ٥٤، ١)

- العلم بالسبب. . . يحصل من جهة الأمر الكليّ (ش، ب، ٤٤٥، ٩)

- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق الهيولى وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرِّك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- عَلِمْنا الشيء متى عَلِمْناه بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- السبب الذي على طريق الغاية. . . متأخّر بالزمان في الوجود عن النتيجة (ش، ب، ٤٧٢، ٤)

- بطل أن يكون في الوجود سبب يقارن مسبَّبه في الزمان، بل لا يكون إلاّ قبله (ت، ر٢، ١١٩، ٢٨)

سبب معين

- إن كل مجوّز كما علمته وتعلمه قد يعرض له سببٌ به يجب، وهو السبب المعيَّن (س، ب، ٥٢، ٧)

سبر وتقسيم

- (يفسد السبر والتقسيم) أنه يحتمل أن يُقالَ ليس الحكمُ معلّلاً في الأصل بعلّة من هذه العلل التي هي أعم بل بعلّة قاصرة على ذاته لا تتعداه (غ، م، ٤١، ٤)

- (يفسد السبر والتقسيم) أن هذا إنّما يصح إذا إستقصى جميع أوصاف الأصل حتى لا يشذّ شيء والحصر والإستقصاء ليس بيّن، فلعلّه شذّ وصفٌ عن السبر ويكون هو العلّة (غ، م، ٤١، ٨)
- (يفسد السبر والتقسيم) أنه وإن سلّم الإستقصاء فيها وكانت الأوصاف أربعة فإبطال ثلاثة لا يوجب ثبوت الرابع (غ، م، ٤١، ١٧)
- (يفسد السبر والتقسيم) أنه إن سلّم الإستقصاء وسلّم أنّه إذا بطل ثلاث ولم يبقَ إلا أربع. فهذا يدلّ على أن الحكم ليس في الثلاث وأنّه لا يعدو الرابع لكنه لا يدلّ على أنه منوط بالرابع لا محالة بل يحتمل أن ينقسم المعنى الرابع إلى قسمين ويكون الحكمُ في أحد القسمين دون الآخر فإبطال ثلاث يدلّ على أن المعنى لا يعدو الرابع ولا يدل على أنه العلة (غ، م، ٤٢، ٩)
- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمّونه الشرطي المنفصل ويسمّون ما قبله الشرطي المتصل، وهو أيضًا يرجع إلى مقدّمتين ونتيجة، ومثاله العالم إمّا قديم وإمّا حادث وهذه مقدّمة وهي قضيتان، الثانية أن تسلم إحدى القضيتين أو نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)
- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبّره، كحصولِ الأثر المعيّن دائمًا مع المؤثّر المعيّن دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرّة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضمّ «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر١، ١٠٧، ٢٢)
- «السبر والتقسيم» فحاصله يرجع إلى دعوى حصر أوصاف الأصل في جملة معيّنة وإبطال كلّ ما عدا المستبقى (ت، ر١، ٢٠٩، ٨)

ستر

- الستر إنما يُراد من أجل أن يُضلّ، ولأن يُضلّ تضليلاً (أ، س، ٨٨٤، ٨)

سطح

- السطح وهو البُعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حدّ واحد تقاطعًا قائمًا، ويُرسم بأنه طول وعَرْض فقط (سي، ب، ٦٢، ١)
- بالسطح تتّصل أجزاء الجسم (ش، م، ٣٠، ٣)
- الكمّ الذي هو متقوّم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

سفسطة

- المغالطة وهو (قياس مؤلّف من مقدّمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقًا وتسمّى سفسطة (أو) شبيهة بالمقدّمات المشهورة وتسمّى مشاغبة (أو) مقدمات وهميّة كاذبة كما يقال إنّ وراء العالم فضاء لا يتناهى (هـ، م، ٢٦، ٢٢)
- التصديق الجازم غير الحق هو السفسطة (ط، ش، ٥١١، ٩)
- السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس، وهي جحد الحق. وهي لفظة معرّبة من اليونانية، أصلها «سوفسطيا»، أي «حكمة مموّهة». فلما عُرّبت قيل «سَفْسَطة» (ت، ر٢، ٧٧، ١٦)
- من كان به سفسطة ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلّة النظرية، بل

يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية (ت، ر٢، ٧٩، ٢)

- السفسطة ما تألّف من مقدّمات شبيهة بالحقّ وليست به، وتسمّى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس، وكل فرس صهّال، فهذا صهّال (ض، س، ٣٥، ٢٩)

سلب

- السّلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (أ، ع، ٦٥، ٦)

- السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد، وذلك أن السلب إنما يجب أن يَسْلُبَ ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجابُ، ومن شيء واحد بعينه: من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكليّة، وكلّيًا كان أو جزئيًا، وأعني بذلك ما أنا مُمَثِّله: «زيد أبيض»، «ليس زيد أبيض» (أ، ع، ٦٨، ١٣)

- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللّهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبيّن أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)

- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء لشيء ويدخله الصدق والكذب. أما السلب فنجده أنه صوت دالّ بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٢٧، ٣)

- أوّل القضايا الحمليّ، وأوّله الإيجاب لأنّه مؤلّف من منسوب إليه يُسمّى موضوعًا ومنسوب يسمّى محمولاً على نسبة وجود، وأمّا السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- إنّ السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- أمّا السلب، فأمّا في الحمليّ كقولك زيد ليس بحي. وأمّا المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم (س، ع، ٤٢، ٤)

- قيل إنّ السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء فإنّ النفي والسلب واحد (س، ع، ٤٣، ١)

- إنّ مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء، وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١١)

- أمّا السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم، فالفرق المقدّم بين السالبة والموجبة المعدوليّة (س، ع، ٨١، ١)

- السلبُ وكل معنًى عدميّ فإنّه إنّما يُعرف بالوجوديّ. فما لم يُعْرَف الوجود لم يعرف اللاوجود، وما لم تُعْرَف الملكة لم يعرف العدمُ. فالسلب إنّما يعرف إذن إذا عُرِف الإيجاب، فإنه إذا لم يُعْرَف ما هو لم يعرف ما ليس هو (س، ب، ١٧٩، ١٢)

- إنّ حرف السلب لا يقرن إلاّ بالمحمول (س، ش، ٦٧، ١١)

- السلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر (مر، ت، ٤٧، ١٤)

- السلب الواحد يقابل الإيجاب الواحد (مر، ت، ٤٨، ١١)

- إنّ السلب الضروريّ والسلب المطلق والسلب الممكن غير سلب الضرورة وسلب الاطلاق وسلب الإمكان (مر، ت، ٦٧، ٣)

- السلب في الشرطيّة المتّصلة أن تَسلُبَ الإتصال بأن تقول ليس إن كانت الشمس طالعةً فالليلُ

موجود والسلب في المنفصلة أن تسلبَ الإنفصال (غ، م، ٢٠، ٣)

- السلب يصح على المعدوم (غ، م، ٢٠، ١٦)
- السلب يأتي في القضية الحمليّة مثل: الإنسان ليس بحيوان، وفي القضية المتّصلة مثل: ليس إن كان الإنسان ناطقًا، كان حيوانًا، وفي القضية المنفصلة مثل: الإنسان ليس إمّا أن يكون أبيض أو حيوانًا (غ، ع، ٣٥٩، ٣)
- السلْب هو العناد في المنفصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)
- إنّ السلب يصدق في كل قضيّة لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه أو لموضوع ما وسواء كان الموضوع الذي سُلِب عنه موجودًا أو معدومًا (ب، م، ٩٦، ٧)
- السلب يصح عن المعدوم والموجود (ب، م، ٩٦، ١٠)
- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)
- لا تكاذُب بين السلب الكلّي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كليًّا فكيف إذا كان جزئيًا فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلاً عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادّعوه خُلفًا بخلف (سي، ب، ١٣٠، ١)
- الإرتفاع في السلب... هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات (ش، ع، ١٢٩، ١٩)
- السلب إذا أضيف إلى الجنس لم يُحدِث نوعًا ما إلاّ أن يكون السلب قوته قوة العدم (ش، ج، ٦٠٤، ١٣)
- السلب مثل قولك الإنسان ليس بحجر (ر، ل، ٩، ١٣)
- السلب بلا علم فهو قول بلا علم (ت، ر١، ٣٥، ٥)

سلب الاطلاق

- إنّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أنّ سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)
- إنّ سلب الإطلاق الذي هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذي هو أحد قسمي الإطلاق. فإنّ سلب الإطلاق العام يقع على الضرورة المخالفة وسلب الإطلاق الخاص يقع على الضرورتين جميعًا. وإطلاق السلب لا يقع عليها (ط، ش، ٣٥٨، ٤)

سلب الاطلاق الخاص

- إن كان المطلق مأخوذًا بحسب المعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ٤٧، ١٢)

سلب الامكان

- إنّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أنّ سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٤)

سلب بالسواء

- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء (س، ع، ٦٣، ١٤)

سلب حملي

- السلب الحملي: هو مثل قولنا: الإنسان ليس بجسم وحاله تلك الحال (س، أ، ٢٧١، ١٣)
- السلب الحملي: إعلمْ أنّك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع، فلذلك إن كانت القضيّة ثلاثيّة - إذ قد ذكر فيها الرابطة - تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «زيد ليس هو بعاقل» فإن لم تفعل هذا بل قلت «زيد هو ليس بعاقل» دخل هو بين «زيد» وبين «ليس بعاقل» دخول رابطة الإثبات فجعل الحكم إثبات الداخل فيه حرف النفي فأثبت اللاعاقلية على زيد لأنّ «هو» للربط لا لفصل الربط (س، ش، ٦٦، ٦)

سلب السلب

- سلب السلب إيجاب (ب، م، ١٥٧، ١)

سلب الضرورة

- إنّ قولنا بالضرورة ليس، ليس سلب الضرورة؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة (س، ق، ١٠٤، ٤)

سلب طبيعي

- أن تقول: ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة، فإنّ هذا سلب طبيعيّ سابق إلى الذهن. وكذلك الحال في قولنا: ليست النفس بمائتة، أو ليست النار المجرّدة بمرئيّة (س، ق، ١١٩، ١٣)

سلب عن كل

- ليس كل إنسان بكاتب، فهو صيغة السلب عن الكل، لا للسلب الكلّي، ولا للسلب الجزئيّ. أعني أنّه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس، لا عن كل واحد منهم، ولا عن بعضهم (ط، ش، ٢٧٦، ١)

سلب عناد

- سلب العناد كقولك: ليس إمّا أن يكون الإنسان ناطقًا وإمّا أن يكون ضاحكًا (س، ع، ٤٢، ٦)

سلب كلي مع اطلاق

- إنّ المفهوم من صيغة السلب الكلّي مع الإطلاق في المتعارف من لغتي العرب والعجم، وهو سلب المحمول عن جميع آحاد الموضوع في جميع أوقات كونها موصوفة بما وضع معه، على وجه يعم الدائم واللادائم. والضروريّ واللاضروريّ، وبحسب الذات، وهو أعمّ من الضروريّ المشروط بالوصف (ط، ش، ٣٣٣، ٤)

سلب متصل

- السلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم، أو الصحبة. مثل قولنا: ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود (س، أ، ٢٧٣، ١)
- لا يراد في السلب المتصل أكثر من سلب الإتصال المذكور، كقولنا ليس إذا كان أو ليس كلمّا كان (ب، م، ٧٨، ٤)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل

كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٧)

سلب مطلق

- إنّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)
- الفاضل الشارح (الرازي): قال: السلب المطلق يوهم الدوام، بخلاف الموجب، فهذا الفرق إنّما ظهر في المطلقة، ولم يظهر في الضرورية؛ إذ الضرورة لا تعقل إلّا مع الدوام (ط، ش، ٣٣٦، ٥)

سلب منفصل

- السلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد. مثل قولنا: ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون منقسمًا بمتساويين (س، أ، ٢٧٣، ٥)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٩)

سلوب

- إنّ السلوب لوازمُ للأشياء بالقياس إلى إعتبار معان ليست لها (س، د، ٧٩، ٣)
- السلوب لا تكون معانيَ مُقَوِّمة للأشياء من حيث هي سلوب، بل هي عوارض ولوازم إضافيّة بعد تقرُّر ذواتها (س، د، ٧٩، ١٣)

سوالب

- السوالب كلّية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلّية لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة (ن، ش، ٢٢، ٢٣)
- السوالب... فتتعدّد فيها السالبة اللزومية بعدد أجزاء المقدّم (و، م، ٢٥٨، ٣)

سور

- إذا كانت (القضية) السالبة ذات سور وُضع حرفُ السلب مع السور لا مع الكلمة الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض (ف، ع، ١٤٨، ١٠)
- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُنبيء وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي السور (ز، ع، ٤٠، ١٤)
- إن السور لا يجوز أن يُقرن بالشخص لكن لطبيعة كلّية بمنزلة الإنسان (ز، ع، ٤٠، ١٧)
- إن السور لا يمكن إقرانه إلى المحمول لكن إلى الموضوع (ز، ع، ٤٤، ١٣)
- السور لفظة تُقرَن بالموضوع تُنبيء وتُخبر بوجود

المحمول له هل هو لكله أو لبعضه (ز، ع، ٦٩، ١٣)

- السور يدل على كميّة الموضوع (س، ع، ٧٧، ١٥)

- أمّا السور فقد يُبدَّل مكانه، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرًّا، فيؤخر السور، ويفرّق بينه وبين الموضوع؛ وإنّما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع (س، ع، ٩٤، ١٠)

- السور مبيّن لكميّة حمل مكيّف الربط (س، ع، ١١٥، ١)

- إنّ اللفظ الحاصر يُسمّى سورًا، مثل [كل] و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض] وما يجري هذا المجرى، مثل [طرًّا] و[أجمعين] في الكليّة الموجبة (س، أ، ٢٧٧، ١)

- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميّته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمّى (سورًا)، مثاله في الحمل: أمّا الموجبة فقولك «الإنسان كاتب» وأمّا السالبة فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش، ٦٣، ١٩)

- السّور يدلّ على كمّيّة الموضوع فمكانه الموضوع (مر، ت، ٥٠، ٢)

- (اللفظُ الحاصر) يُسمّى سورًا (غ، ع، ١١٧، ٥)

- السور هو اللفظُ الحاصِرُ المبيّنُ لكمية الموضوع مثل (كل) في قولنا: كل إنسان حيوان (غ، ع، ٣٥٩، ١٤)

- السور هو قولك كل وبعض وما يقوم مقامهما فإن سكت عنهما بقيت القضية مهملة (غ، ح، ٢٤، ١٥)

- لفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يُسمّى كلٌ منهما سورًا (ب، م، ٧٥، ١٠)

- السور في الحكم إنّما يعتبر إثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول، لأنّ الكليّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة، وبنسبه إليها من حيث هي كثيرة، فلا كليّة للمحمول قبل حمله، حتى تعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب، م، ٧٥، ١٢)

- اللفظ المبيّن لكمية الحكم يُسمّى سورًا وحاصرًا، وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل (سي، ب، ١٠٢، ٦)

- حق السور أن يتّصل بالموضوع متقدّمًا عليه، وحق الرابطة أن تتّصل بالمحمول متقدّمة عليه، فكذلك حق الجهة أن تتّصل بالرابطة لأنها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه (سي، ب، ١١٠، ١٢)

- السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية، والرابطة وإن كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الإرتباط ولا يبقى الإرتباط بعد الإنحلال (سي، ب، ١٤١، ١٥)

- أعني بالسور لفظ كل وبعض (ش، ع، ٩١، ١٠)

- السور متى قُرِن بالمحمول كان إما كذبًا وإما فضلاً (ش، ع، ٩٢، ١١)

- السور الكلّي المقرون بالقضية ليس يدلّ على أن المعنى الموضوع كلّي (ش، ع، ١٠٧، ١)

- السور أبدًا يجب أن يُقرَن بموضوع المقدّمة المستنبطة لا بمحمولها (ش، ق، ٢٤٩، ٩)

- اللفظ الحاصر يُسمّى سورًا، مثل كل وبعض ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى،

مثل طرا وأجمعين، ومثل هيج بالفارسية في الكليّ السالب (ر، ل، ١٠، ١٤)

- سور الموجبة الكليّة في المتّصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائمًا (ن، ش، ١٧، ٧)
- ليس معنى السور لازمًا في القضايا بدليل أن الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فإنهما لازمان لكل قضية كموضوعها ومحمولها (و، م، ١٣٢، ١٢)
- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدّد أو متّحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلّي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم، وهو المحمول الكلّي، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعًا كان أو محمولاً، فقد انحرف السور عن موضعه اللائق به ووجب أن تسمّى القضية التي انحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٥)
- إنحراف السور عن موضعه أوجب الكذب في بعض هذا العدد ولم يوجبه في بعضه (و، م، ١٦٥، ٢)
- سُمّي اللفظ الدال على التعميم أو التبعيض سورًا لإحاطته بجميع الأفراد أو ببعضها كإحاطة السور الحسي بكل المدينة أو ببعضها فإنه أيضًا يُسمّى سورًا (و، م، ١٨٦، ١٤)
- سور الإيجاب الكلّي في المتصلة كلما ومهما وفي المنفصلة دائمًا، وسور السلب الكلي فيهما ليس البتة، وسور الإيجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كلما وليس دائمًا وقد لا يكون، والإهمال بإطلاق إن ولو وإذا في المتصلة ولفظة إما في المنفصلة (و، م، ٢٠٣، ٢٠)
- إن السور هو اللفظ الدالّ على كميّة الأفراد وهو أربعة أقسام (ض، س، ٢٨، ٢٧)

سور ايجاب جزئي

- سور الإيجاب الجزئي بعض وواحد (و، م، ١٨٥، ١٠)
- سور إيجاب جزئيّ كبعض الإنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

سور ايجاب كلي

- سور إيجاب كليّ ككل إنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

سور سلب جزئي

- سور السلب الجزئي ليس كل، وبعض ليس وليس، بعض (و، م، ١٨٥، ١٣)
- سور سلب جزئيّ كليس بعض الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

سور سلب كلي

- سور السلب الكلّي لا شيء ولا واحد وما في معناهما (و، م، ١٨٥، ٢)
- سور سلب كليّ كلا شيء من الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

سور كلية موجبة

- سور الكلّية الموجبة في الجميع كل وجميع وما في معناهما (و، م، ١٨٤، ٣٢)

سوفسطائي

- السوفسطائي وهو الذي له لقب من حكمة تُظَنّ موجودة وليست كذلك (أ، س، ٧٤٥، ٩)
- السوفسطائي هو الذي يتراءى بالحكمة، ويدّعي أنّه مُبرهِنٌ ولا يكون كذلك، ما أكثر ما يناله أن يُظَن به ذلك (س، س، ٥، ١١)
- أوّل ما يصرف إليه السوفسطائي وكدّه أن يستقرىء الألفاظ المشتركة، ويجمعها، وينصبها حذاء عينه، بل أن يحيط علمًا بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية وأصنافها، لتكون مادّة معدّة له لما يفعله. ويكاد أن يكون إشتراك الإسم هو أنفع شيء له في أن يظن به أنّه حكيم (س، س، ٦، ٦)
- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف إتفقت مشاغبيًا، وأن يُسمّى المتظاهر بالمعرفة ولبست له مغالطيًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)
- السوفسطائي فقد طرّدَ قياسُه في إنكار المعرفة الكليّة (غ، ع، ٢٤١، ١٩)
- السوفسطائي فهو المشبّه الملبّس، وهو الباطل الذي أخرج في صورة الحق (ت، ر٢، ١٧٠، ٢١)

سوفسطائية

- معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك (أ، س، ٨٤٧، ١٠)
- السوفسطائية صناعة يحصلُ بها للإنسان القدرة على أن يعملَ من مقدمات مشهورة في الظاهر قياسًا في الحقيقة، أو من مشهورة في الحقيقة ما هو في الظن قياس، أو ممّا هي في ظاهر الظن مشهورة قولاً هو في ظاهر الظن قياس، يلتمسُ به إبطال كلّ ما يتضمّن المجيب حفظه، وعلى حفظ كل ما يتضمّن السائل إبطاله (ف، ج، ٢٧، ٥)
- المعاندةُ بالشبيه فينبغي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)
- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها سوفسطائية وكانت قوّته في السوفسطائية على حسب قوّته على التشابه وضعفه عن الباقية. ومن ضَعُفَ عن التشابه وقوي على التباين أشْبَه ذلك بهيمية ما، ومن ضَعُفَ مع ذلك عن دلالات الألفاظ أبهَمَ بهيمة (ف، س، ١٦٤، ٤)
- لزِمَ أن تكون القوى الجدليّة والسوفسطائيّة والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينيّة، وهي البرهانيّة (ف، ح، ١٣١، ٥)
- لأنّ السوفسطائيّة تشبه الجدليّة يستعملُ كثير من الناس الطرق السوفسطائيّة في الفحص عن الآراء وفي تصحيحها. ثمّ يُستقرُّ في النظر في الأمور النظريّة والفحص عنها وتصحيحها على الطرق الجدليّة وتُطرَح السوفسطائيّة ولا تُستعمَل إلاّ عند المحنة (ف، ح، ١٥١، ٣)
- إذا نُقِلَ الجدلُ أو السوفسطائيّة إلى أمّة لها ملّة مستقرّة ممكّنة فيهم فإنّ كلّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الملّة ويهوّنُها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوّة كلّ واحدة منهما فعلُها إثباتُ الشيء أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)
- الفلسفة والجدل والسوفسطائيّة فلا تُستعمَل فيها (الألفاظ) إلاّ على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أوّلاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)
- السوفسطائيّة فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله. فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله السوفسطائيّة بتمويه ومغالطة (ف، ح، ٢١٠، ١٦)

- السوفسطائيّة فإنّها تستعملُ السؤال بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدُها عند التشكيك السوفسطائي، فإنّه يسألُ بالمتقابلين وبما هو في الظاهر والمغالطة متقابلين، ويلتمسُ إلزامَ المحال من كلّ واحد منهما. والثاني عندما تَتشبَّهُ بصناعة الجدل أو تُغالطُ وتُوهم أنّ صناعتَها هي صناعة الارتياض. فيُستعملُ السؤال بحرف «هل» عند تسلّم الوضع ويستعمله أيضًا عندما يلتمس تسلّم المقدّمات التي يُبطل بها على المجيب الوضع الذي تضمّن حفظه. والثالث عندما تتشبّه بالفلسفة وتُوهمُ أنّها هي صناعة الفلسفة (ف، ح، ٢٢٤، ٨)
- كلّ موضع تَستعملُ الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلُبُ به الحقَّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإنّ السوفسطائيّة تطلبُ فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حقّ يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٧)
- من (العلوم) السوفسطائيّة من أنكرَ العلومَ الأوليّة والحسيّة (غ، ع، ٢١٨، ١٦)
- (خيال السوفسطائيّة) ما يرجع إلى صورته القياس (غ، ع، ٢١٩، ١٤)
- (خيال السوفسطائيّة) الشكوكُ التي سببها الغلط في المقدّمات (غ، ع، ٢٢٥، ٤)
- (خيال السوفسطائيّة) شكوكٌ تتعلق بالنتيجة من وجه، وبالمقدّمات من وجه (غ، ع، ٢٢٩، ٢١)

سوفسطس

- سُوفُسْطَسْ معناه حكمة مموّهة وعلم مموّه أو مظنون بها أنّها حكمة (ف، أ، ١٠٥، ١١)

سوفسطيقا

- القياسات المغالطيّة وسمّاها (ارسطو) بلغته سوفسطيقا أي تبكيت المغالطين (ب، م، ٢٦٤، ٧)

سوية

- الجنس... يقال على أنواعه بالسويّة فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأمّا إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكونُ الجنسُ جنسًا (س، م، ٧٥، ١٤)

ش

شاذ

- الرأي الذي ليس هو لإنسان ولا عليه قياس... هو الذي يُسمّى الشاذّ (ش، ج، ٥١١، ٢١)

شاهد

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمِّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهدِ على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدُهما على طريقةِ التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)
- إذا أردنا أن نستدلّ على الغائب بالشاهد بطريق التحليل فينبغي أن نعلمَ الحكمَ الذي يُطلبُ في الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجدُ ذلك الحكمُ، فإذا علمنا المحسوسَ الذي فيه ذلك الحكم أخذنا عند ذلك الأمورَ التي بها يُشابِهُ الغائبُ ذلك المحسوس، ثم ننظرُ أي أمر من تلك الأمور يَصْحُّ على جميعه الحكمُ المشاهَدُ في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)
- إعتبار الغائب بالشاهد يُسمّى مثالاً (غ، م، ٢٦، ١)
- لا خيرَ في ردّ الغائب إلى الشاهد، إلاّ بشرط، مهما تحقّق سقَطَ أثرُ الشاهد المعيّن (غ، ع، ١٦٦، ١٦)
- التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضًا أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)

شاهد على غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمِّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهدِ على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدُهما على طريقةِ التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)
- نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب نظرنا في المحسوس الذي شُوهد فيه حكمٌ ما وأخذنا الأمورَ الأُخَر الموجودة في ذلك المحسوس، ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يَصْحُّ ذلك الحكمُ على جميعه، فإذا حَصَلَ ذلك معنا ثم وجدنا شيئًا غير معلوم الحكم داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورةً أن ينتقلَ إليه الحكمُ الذي كان قد صَحَّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)
- من التمثيل نوع يسمّونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسّ وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسّ فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)

شبه

- الشبه يكون في تسعة أوجه: الأوّل في الجوهر، والثّاني في الوجه، والثّالث في الفعل، والرّابع في الشكل، والخامس في اللون، والسّادس في الطعم، والسّابع في العرف، والثّامن في الصّوت، والتّاسع المجسّة (به، ج، ١٢٢، ١٠)
- إسم (الشبه) في إصطلاح أكثر الفقهاء مخصوصٌ بالتشبيه (غ، ع، ١٧٤، ٢٢)

شبهة

- الشبهة إنّما هي فيما يقع التكوّن منه، فإنّه وإن كان الخير ليس بطائر، وأيضًا ليس بشرير، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه، فأحدهما قد يكون عنه التكوّن، والآخر لا يكون عنه التكوّن (س، ع، ١٢٦، ١٤)

شبيه

- إن كان لموضوع المطلوب شبيه وكان المحمولُ موجودًا في ذلك الشبيه لَزِمَ من ذلك أن يكون المحمولُ موجودًا في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٣، ١)
- من أين يُعلم أن ذلك الأمر (الذي به يكون التشابه) هو الذي من جهته وُجِدَ المحمولُ للشبيه، فإنّا ربما بيّنا ذلك باستقراء أشياء له كثيرة، وربما بيّنا ذلك بمواضع الوجود والإرتفاع (ف، ق، ١٢٣، ٧)
- إن كان الأمر الذي به تشابهًا إذا وُجِدَ في الشبيه وُجِدَ المحمول، وإذا ارتفع عنه ارتفع المحمول، تبيّن أن ذلك الأمر هو العلة لوجود ذلك المحمول (ف، ق، ١٢٣، ٩)
- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك الوضع لم نتعقبه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جدًا وإن تعقّبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّ إنما صَحَّ بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القولُ مركّبًا من مثال واستقراء، أو يكون إنما صَحَّ ذلك بالاستقراء دون الشبيه (ف، ق، ١٢٣، ١٦)
- شبيه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يُوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يُوجد للثلج واللبن والاسفيذاج. وإما بالمناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ١٢٤، ٢)
- شبيه الشيء إذا استُعْمِلَ فإنما ينبغي أن يُسْتَعْمَلَ مقرونًا بالشيء الذي هو شبيه به إذا كان أعرف (ف، ج، ٦٧، ١٧)
- قد يكون شبيه أقلّ من شبيه وأكثر (ش، م، ٣٧، ٥)
- الشبيه... هو شبيه لشيء (ش، م، ٣٧، ١٠)
- الشبيه على ضربين: إما شبيه في غَرَض... وإما شبيه على جهة المُنَاسَبَة (ش، ج، ٥٤٢، ٢)

شبيه وغير شبيه

- الشبيه وغير الشبيه من المضاف (ش، م، ٣٨، ٤)
- الشبيه وغير الشبيه هي الخاصّة التي تخصّ (الكيفية) (ش، م، ٤٦، ٨)

شخص

- الشخص يُحمل على واحدٍ فقط من الجزئيات (في، أ، ١٠٣٤، ١٥)

- الذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة: سقراط، وذاك الأبيض، وهذا المُقبِل، كأنك قلت: إبن سفرونسقوس، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده. وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص، من قِبَل أن كل واحدٍ منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها وقتًا من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية (في، أ، ١٠٣٥، ١)
- يُسمّى الشخص الواحد غير مقسوم ولا مقطوع (ق، م، ٥، ٤)
- الشخصُ ما لا يمكنُ أن يكون به تشابه بين اثنين أصلاً (ف، د، ٧٥، ٧)
- الشخصُ هو ما ليس من شأنه أن يُحملَ على أكثر من واحد (ف، د، ٧٥، ٨)
- (القضية) التي محمولها شخصٌ واحد ففي التمثيل، وأما التي محمولُها أشخاصٌ كثيرة ففي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)
- كل جنس فهو أعمُّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحملُ على أكثرِ من نوعٍ واحد، وكذلك كل نوعٍ أخير فإنه يُحملُ على أكثر من شخصٍ واحد (ف، د، ٧٨، ١)
- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخص، ولكن لا يُميِّزُ شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصلَ في تمييز نوعٍ عن نوعٍ ويُخالفُه في أنه يُميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)
- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعْرَف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعْرَف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضربٌ لا يُعْرَف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئًا خارجًا عن ذاته، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٥)
- ضربٌ يُعْرَف مع ذلك من جميع موضوعاته ذواتها، وهو كُلّي الجوهر، وضربٌ لا يُعْرَف من موضوع أصلاً ذاته، وذلك شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٩)
- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٩)
- المعنى الكلي هو الذي يتشابهُ به عدة أشياء والشخصُ هو ما لا يُمكِنُ أن يتشابه به إثنان أصلاً (ف، ق، ١٣، ١٥)
- النوع مرتَّبٌ تحت الجنس القريب منه، والشخصُ مرتَّبٌ تحت النوع (ف، أ، ٦٧، ٢٢)
- إنّ الشخص إنّما صار متقدّمًا على النوع لأنّه موضوع للجنس والنوع، فكذلك حال النوع من الجنس، وهو بعد الشخصِ أيضًا، موضوع للأعراض الكليّة، فيوجد فيه. فإن الإنسان موضوع لأعراضٍ كثيرة: مثل الماشي وذي الرجلين، والغراب للأسود (س، م، ٩٩، ٢)
- الشخص يتميَّز عن الشّخص بأوصاف لا يُخرِجُ أضدادُها ذلك الشخص عن النوع، كإنسان أبيض وإنسان أسود (س، ت، ٢١، ٧)
- معنى الشّخص هو ما يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه. فمن الموجودات ما يتشخّص بذاته ولا تشخّص له غير ذاته، وهو واجب الوجود بذاته، ومنها ما يتشخّص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس، ومنها ما يتشخّص بأعراض

جزئية غريبة كزيد؛ فإن الأعراض التي تُشخّصه لم يوجد في عمرو (مر، ت، ٢٠٧، ٧)
- الحس لا يُدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرّت في الخيال متأدّية إليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والأين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلّية، ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدّق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ٢٤٨، ١٦)
- ... الشخص بالجملة سواء كان عَرَضًا أو جوهرًا هو الذي لا يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- الشخص أحقّ باسم الجوهر من النوع (ش، م، ١٥، ١٥)

شخصان

- كلُّ شخصين كانا تحت جنسين عاليين فإنّه ليسَ يُمكنُ أن يوجدَ كلّيٌ أصلاً يُحمَلُ عليهما معًا من طريق ما هو، بل يكون جميع الكلّيات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع الكلّيات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٣)
- كلّ شخصين أمكنَ أن تكون الكلّيات التي تُحمَلُ على أحدهما هي بأعيانها الكلّيات التي تُحمَلُ على الشخص الآخر، فإنّه إمّا أن يكونَ بعضُ الكلّيات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض تلك الكلّيات التي تُحمَلُ من طريق ما هو على الآخر، وإمّا أن تكونَ جميعُ الكلّيات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تُحمَلُ على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٦)

شخصي

- كل معنى يَدلُّ عليه لفظٌ فهو إمّا كلي وإمّا شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

شخصي معين

- الشخصي المعيّن فلا يطلب حكمه في العلوم إذ لا يطلب حُكْمُ زيد بل يُطلبُ حكم الإنسان (غ، م، ٢١، ١٠)

شخصيات

- الشخصياتُ التي محمولاتها أمورٌ متضادة إنّما تقتسم الصدقَ والكذب، إذا كانت موضوعاتُها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)
- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

شخصية

- المعاني صنفان: إما كلّية وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)
- الشخصية... تقتسم الصدق والكذب دائمًا (ش، ع، ٩٢، ١٤)
- ما يُقتَسَم من... المتقابلات الصدق والكذب دائمًا في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)
- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئيًا سُمّيت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٢)
- شخصية وهي ما موضوعها جزئي (و، م، ١٦١، ٧)

شخصيتان

- الشخصيتان هما اللتان موضوعُهما شخص من الأشخاص، كقولنا زيد أبيض زيد ليس بأبيض (ف، ق، ١٥، ١٥)
- الشخصيتان تقتسمان الصدق والكذب دائمًا ولا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا (ف، ق، ١٦، ٧)
- الشخصيتان إذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في التحصيل أو العدول تناقضتا وبالعكس تعاندتا في الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة (و، م، ١٩٥، ٨)

شرط

- حقيقة الشرط هي تعليق أحد الحكمين بالآخر، وهو موجود في كليهما على السواء، فلذلك سمّيا شرطيين (ط، ش، ٢٧٠، ٢)
- «الشرط» ينقسم إلى الثلاثة فقد غلط. فإنّه قد يجتمع عدم المشروط ووجود الشرط، إذ وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط. ولكن لا يرتفعان جميعًا، فلا يرتفع وجود الشرط وعدم المشروط، لأنّ حينئذٍ يعدم الشرط ويوجد المشروط، وهذا لا يكون (ت، ر٢، ٤٨، ٢٢)
- الجزاء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزاء مع الشرط في الزمان (ت، ر٢، ١١٨، ١٠)
- الشرط قد يقارن المشروط في زمانه بخلاف الفاعل، فإنه لا بد أن يتقدم فعله على المعيّن (ت، ر٢، ١٢٠، ١٢)
- ليس الشرط وسطًا ملزومًا للازم الثاني كما ادّعيته، بل الذات مستلزمة للجميع، ومتى تحقّقت تحقّق الجميع (ت، ر٢، ١٤٢، ١٣)

شرط التناقض

- (شرط التناقض) أن تكون إحدى القضيتين سالبة، والأخرى موجبة (غ، ع، ١٢٢، ٣)
- (شرط التناقض) أن يكون موضوعُ المقدمتين واحدًا، فإذا تعدّد لم يتناقضا (غ، ع، ١٢٢، ٨)
- (شرط التناقض) أن يكون المحمول واحدًا (غ، ع، ١٢٢، ١٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون (المحمول) في جزأين مختلفين من الموضوع (غ، ع، ١٢٣، ٢)
- (شرط التناقض) أن لا يختلف ما إليه الإضافة، في المضافات (غ، ع، ١٢٣، ٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين (غ، ع، ١٢٤، ٦)
- (شرط التناقض) أن لا يكون في زمانين مختلفين (المحمول) (غ، ع، ١٢٤، ١٥)
- (شرط التناقض) وهذا في القضية التي موضوعها كلّي - على الخصوص - فإنه يزيد في التي موضوعها كلّي أن تختلف القضيتان بالجزئيّة والكليّة، مع الاختلاف في السلب والإيجاب، حتى يلزم التناقض لا محالة، وإلاّ أمكن أن يصدقا جميعًا، كالجزأيتين في مادة الإمكان مثل قولنا: بعض الناس كاتب - بعض الناس ليس بكاتب (غ، ع، ١٢٥، ٤)

شرطي

- الشرطي: وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك، ثم قرن بينهما، ليس على سبيل أن يقال: إنّ أحدهما هو الآخر، كما كان في الحمليّ،

بل على سبيل أنّ أحدهما يلزم الآخر ويتبعه. وهذا يسمّى الشرطي المتصل، والوضعي. أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه. وهذا يسمّى الشرطي المنفصل (س، أ، ٢٧٠، ١)

شرطي متصل

- الشرطي المتصل ضربان أولان، والشرطي المنفصل ثلاثة أضرب أول، فالشرطيةُ الأول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)

- الضربُ الأول من الشرطي المتّصل إن كان هذا المرئي إنسانًا فهو حيوان، لكنه إنسان، يُنتج فهو إذًا حيوان. فالكبرى من مقدمتي هذا القياس قولُنا إن كان هذا المرئي إنسانًا فهو حيوان وهي شرطية واحدة رُكِّبَتْ عن قولين هما جزآها، أحدُهما هذا المرئي إنسان والثاني إنه حيوان، وقُرِنَتْ بالأولى منهما شريطة وهي إن كان وتَضَمَّنَت اتّصال الجزء الثاني وهو إنه حيوان بالجزء الأول وهو إن كان هذا المرئي إنسانًا (ف، ق، ٣١، ١١)

- الضربُ الأول من الشرطي المتصل الذي يُستثنى فيه المقدّم بعينه، فينتج التالي بعينه (ف، ق، ٣٢، ٣)

- الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يُستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم (ف، ق، ٣٢، ٥)

- الشرطي المتصل وهو صنفان: أحدُهما هذا، إن كان العالم مُحدثًا فَلَهُ مُحدِث لكن العالم مُحْدَث يلزم عنه العالم له مُحْدِث (ف، ق، ٨٢، ١٠)

- الصنف الثاني من الشرطي المتصل فهو، ليس يُخالف الأول في المقدمة الكبرى وإنما يُخالفه في المقدمة المستثناة، فإنه متى اسْتُثنِيَ في الشرطي المتّصل الجزء المُقدّم بعينه حَدَثَ الشرطي الأول، وإذا استُثنِي مقابل التالي أحدَثَ الشرطي الثاني ويُنتج مقابل المقدّم (ف، ق، ٨٣، ١٤)

- يكون التالي في القياس الثاني (الشرطي المتصل) أقاويل متعاندة (ف، ق، ٨٣، ١٨)

- الشرطيّ المتّصل ربما لم يُجعلْ التالي فيه لازمُ المقدَّم، بل يُجعل شبيه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهيْن حجّةً للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)

- الشرطي المتصل ربما كان الاتصالُ فيه بيّنًا بنفسه، وربما كان غير بيّن بنفسه ويحتاج إلى أن يَتَبيَّنَ صحة الاتصال فيه (ف، ج، ١٠٤، ١)

- ملاكُ الأمر في الشرطي المتصل صحةُ الاتصال وصحةُ ما يُسْتَثنَى (ف، ج، ١٠٤، ٢)

- مثال الشرطيّ المتصل قولنا: إذا وقع خط على خطين متوازيين، كانت الخارجة من الزوايا، مثل الداخلة المقابلة ولولا «إذا» و«كانت» لكان كل واحد من القولين خبرًا بنفسه (س، أ، ٢٧٠، ١٠)

- أمّا الشرطي المتصل فمثاله قولك إن كان العالم حادثًا فله مُحدِث فهذه مقدّمة إذا إستثنيت عينَ المقدَّم منها لزِمَ عين التالي، وهو أن تقول: ومعلوم أن العالم حادث وهو عين المقدَّم فيلزَمُ عنه التالي وهو أن له مُحدِثًا، وإن استثنيت نقيض التالي لزِمَ منه نقيض المقدَّم وهو أن تقول: ومعلوم أنه ليس له مُحدِث فلزِمَ أنّه ليس بحادث، فأمّا إذا استثنيت نقيض المقدَّم لم يلزم منه لا عين التالي ولا نقيضه وكذلك إن استثنيت عين التالي لم ينتج (غ، م، ٣٦، ١٢)

- (الشرطي المتصل) كقولنا: إن كان العالم

حادثًا، فله مُحْدِث. سُمّي شرطيًا؛ لأنه شَرَطَ وجود المقدَّم لوجود التالي، بكلمة الشرط، وهو (إن) و(إذا) وما يقوم مقامهما (غ، ع، ١١٠، ٢٢)

- (الشرطيّ المتصل) يتركّب من مقدّمتين: إحداهما: مركّبة من قضيّتين قُرِنَ بهما صيغة شرط. والأخرى: حملية واحدة، هي المذكورة في المقدّمة الأولى بعينها، أو نقيضها، ويَقْرِنُ بها كلمة الإستثناء (غ، ع، ١٥١، ١٩)

- المقدّمة الثانية لهذا القياس (الشرطي المتصل)، إستثناء لإحدى قضيّتي المقدّمة الأولى: إمّا المقدّم أو التالي. والإستثناء إمّا أن يكون: لعين التالي أو لنقيضه. أو لعين المقدّم أو لنقيضه. والمنتجُ منه إثنان، وهو: عينُ المقدّم ونقيضُ التالي. وأمّا عين التالي، ونقيض المقدّم، فلا ينتجان (غ، ع، ١٥٢، ٢١)

- يتطرقُ إلى مقدّمات هذا القياس (الشرطي المتصل) أيضًا السلب والإيجاب (غ، ع، ١٥٥، ١)

- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحمليّ وهو الذي يقال فيه إنّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطيّ وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأنّ الآخر يلزمه وهو الشرطيّ المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطيّ المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنّه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إمّا زوج وإمّا فرد (ر، ل، ٩، ٩)

- إنّ ما يسمّونه «الشرطي المتصل» مضمونه الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، سواء عُبّر عن هذا المعنى بصيغة الشرط أو بصيغة الجزم (ت، ر١، ١٧١، ٢٤)

- «الشرطي المتصل» استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدّم، وهو الشرط، على ثبوت اللازم الذي هو التالي، وهو الجزاء؛ أو بانتفاء اللازم وهو التالي، الذي هو الجزاء، على انتفاء الملزوم الذي هو المقدّم، وهو الشرط (ت، ر٢، ٢٠٥، ١١)

شرطي منفصل

- الشرطي المتصل ضربان أولان والشرطي المنفصل ثلاثة أضرب أول، فالشرطيةُ الأُول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)

- كلُّ شرطي منفصل كانت معانداته اثنين فقط وكان عنادها تامًا فإنه إذا استثني أيّهما اتفق أنْتج مقابل الآخر وإذا استثني مقابل أيّهما اتفق أنْتج الآخر بعينه (ف، ق، ٣٢، ١٨)

- إذا كانت (معاندات الشرطي المنفصل) أكثر من اثنين وكان عنادها تامًا فإنه إذا استثني أحدها أيّها اتفق أنْتج مقابلات الباقية (ف، ق، ٣٣، ٢)

- الثاني من القياسات الشرطية يُسمّى الشرطي المنفصل وأصناف هذه كثيرة، والشريطة هَهُنا قولنا إما وما جرى مجراها وهي «تدلّ» على عناد أحد الأمرين للآخر ومُباينته له وانفصاله عنه، فالمقدّم من جزئي المقدمة الشرطية هو أيّهما اتفق من هذين أن قُدِّمَ في القول وأيّهما قُدِّمَ جاز (ف، ق، ٨٤، ٣)

- جزءا الشرطية يكونان ههنا (في الشرطي المنفصل) أبدًا متعاندين، وكذلك إن كانت أجزاؤها أكثر من اثنين فإنها «تكون» أيضًا متعاندة (ف، ق، ٨٤، ٩)

- كلُّ شرطي منفصل كانت «متعانداته اثنتين» فقط وكان عِنادُهما تامًّا، فإنه إذا اسْتُثْني أيّهما اتّفق أنتج مقابل الآخر، وإذا اسْتُثْني مقابل أيهما اتّفق أنتج الآخر بعينه (ف، ق، ٨٤، ١٧)

- إذا كانت (متعاندات الشرطي المنفصل) أكثر من «اثنتين» وكان عنادُهما تامًّا، فإذا اسْتُثْني أحدهما أنتج مُقابلات الباقية، وإذا استُثْني مقابلات «اثنتين» منها أنتجت الباقية (ف، ق، ٨٥، ٤)

- مثال الشرطيّ المنفصل قولنا: إمّا أن تكون هذه الزاوية حادّة، أو منفرجة، أو قائمة. وإذا حذفت «إمّا» و«أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة (س، أ، ٢٧١، ٢)

- الشرطي المنفصل وهو أن تقول العالم إمّا حادثٌ وإمّا قديم فهذا ينتج منه أربع إستثناآت، فإنّك تقول لكنه حادثٌ فليس بقديم، لكنه ليس بحادث فهو قديم، لكنه قديم فليس بحادث، لكنه ليس بقديم فهو حادث، فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخر، وإستثناء نقيض كل واحد ينتج عين الآخر (غ، م، ٣٧، ١٧)

- إنّ كان (الشرطي المنفصل) في ثلاثة فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخرين كقولك هذا العدد إمّا أكثر أو أقل أو مساوٍ ولكنه أكثر فبَطَلَ أن يكون أقل أو مساويًا؛ فأمّا إستثناء نقيض الواحد يوجب أحد الباقين (غ، م، ٣٨، ٢)

- (الشرطي المنفصل) كقولنا: (العالم إمّا حادث، وإمّا قديم) فهما قضيتان حمليتان جُمعتا، وجعلت إحداهما لازمة الإنفصال للأخرى. وكانت فيما قبل، الشرطي المتصل، لازمة الإتصال، ولأجله سُمّي منفصلاً. والمتكلمون يسمون هذا (سبرًا وتقسيمًا) (غ، ع، ١١١، ١٣)

- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمعَ والخلو جميعًا، كقولنا: العالم إمّا حادث أو قديم؛ فإنه يمنع إجتماع القِدَم والحدوث، والخلو من أحدهما (غ، ع، ١١٢، ٢)

- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمعَ دون الخلو، كما إذا قال قائلٌ: هذا حيوان وشجر، فتقول هو: إمّا حيوان، وإمّا شجر: أي لا يجتمعان. جميعًا، وإن جاز أن يخلو عنهما بأن يكون حمارًا مثلاً (غ، ع، ١١٢، ٥)

- (من الشرطي المنفصل) ما يمنع الخلو، ولا يمنع الجمعَ، كما إذا أخذتَ بدلَ أحد الجزأين، لازمه، لا نفسه، بأن قُلتَ مثلا: إمّا أن يكون زيد في البحر، وإمّا أن لا يغرق. فإن هذا يمنع ولا يمنع الجمع؛ إذ يجوز أن يكون في البحر ولا يغرق. ولا يجوز أن يخلو من أحد القسمين (غ، ع، ١١٢، ٩)

- (الشرطي المنفصل) وهو الذي تسمّيه الفقهاء، والمتكلمون (السبر والتقسيم) (غ، ع، ١٥٦، ١)

- استثناء عين إحداهما، (في الشرطي المنفصل) ينتج نقيض الأخرى. وإستثناء نقيض إحداهما، يُنتجُ عين الأخرى (غ، ع، ١٥٧، ١٠)

- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمّونه الشرطي المنفصل ويسمّون ما قبله الشرطي المتصل وهو أيضًا يرجع إلى مقدّمتين ونتيجة، ومثاله العالم إمّا قديم وإمّا حادث وهذه مقدّمة وهي قضيتان الثانية أن تسلّم إحدى القضيتين أو

نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)

- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحمليّ وهو الذي يقال فيه إنّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطيّ وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأنّ الآخر يلزمه وهو الشرطيّ المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنّه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إمّا زوج وإمّا فرد (ر، ل، ٩، ٩)

- «الشرطي المنفصل»، هو الذي يسمّيه الأصوليون «السبر والتقسيم»، وقد تسمّيه أيضًا الجدليون «التقسيم والترديد»، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر. وبانتفائه على ثبوته؛ أو الاستدلال بثبوت أحد الضدّين على انتفاء الأمر الآخر. وأقسامه أربعة (ت، ر١، ٢٠٥، ١٤)

- «الشرطي المنفصل» الذي هو «التقسيم والترديد» إذا قيل «هذا إمّا أن يكون شفعًا أو وترًا» ونحو ذلك، قيل «هذا لا يخلو من كونه شفعًا أو وترًا، ولا يجتمع هذا وهذا معًا»، و«هو شفع فلا يكون وترًا» أو «هو وتر فلا يكون شفعًا» (ت، ر٢، ١١٦، ١٩)

شرطيات

- الشّرطيّات بالحقيقة قضايا كثيرة، لا قضيّة واحدة، وإنّما صارت واحدةً برباط الشرط الذي لحقه وجزئه، فجعله غير صادق ولا كاذب (مر، ت، ٤٥، ٥)

- الشّرطيّات أيضًا قد يوجد فيها إهمال وحصر (مر، ت، ٥٠، ٨)

- المتّصلات والمنفصلات من الشرطيّات قد تكون مؤلّفة من حمليّات، وشرطيّات، ومن خلط (مر، ت، ٥١، ٢٠)

- الشرطيات فلا تُنتج إلاّ عن الشرطية سواء كانت مقدّماتها شرطيّة صرفة أو مخلوطة بحمليات (سي، ب، ١٦٠، ٤)

- تأليف الشرطيّات فهو من المؤلّفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بإدخال حروف الشرط والجزاء والحرف الدال على الإنفصال والعناد فيها، فصارت جزء قضية إذا ارتبطت بها الأخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب (سي، ب، ١٦٠، ١٣)

- أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلّف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضًا شرطيات (سي، ب، ١٦٠، ١٦)

- الحصر والإهمال في الشرطيات فليس كلّيتها أن يكون المقدم أو التالي كليًا، بل الكلمة في المتصلات أن يكون الإتصال كليًا أي محكومًا به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم. وفي الإنفصال كذلك ينبغي أن يكون الإنفصال كليًا، أي محكومًا بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له (سي، ب، ١٦٣، ١٩)

- الإقترانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدّمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان تاليًا في الصغرى مقدّمًا في

الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدّمًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدّمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)

- الشرطيات فهي كالحمليات تكون مخصوصة وهي أن تخصّ فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة أو زمن معيّن، كقولنا إن جئتني اليوم ماشيًا أو راكبًا أكرمتك، كقولنا إما أن تكون إذا كنت حيًّا عالمًا أو جاهلاً وغير مخصوصة وهي ما لم يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون مهملة ومسوّرة كلية وجزئية (و، م، ٢٠٠، ٥)

شرطية

- كلُّ قضية فهي إمّا حمليةٌ وإما شرطيّةٌ (ف، د، ٧٥، ٣)

- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بَتّاتٍ، كقولنا الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت هو ليل. والشرطية كل ما ضُمِّنَ الحُكْمُ فيها بشريطة وهي ضربان: متصلة ومنفصلة (ف، ق، ١٣، ٨)

- الجزء الأول من الشرطية يُسمّى المقدّم والثاني يُسمّى التالي، وهذه الشريطة وهي إن كان وما شاكلها مثل، إذا وإذا كان ولو كان، وما قام مقام هذه يتضمّن اتّصال التالي بالمقدم والمنفصل يتضمّن بشريطته انفصال التالي عن المقدم (ف، ق، ٣١، ١٦)

- الشرطية كلّ ما ضُمِّنَ الحكم فيها الشريطة (ف، ق، ٧١، ١١)

- الشرطية مركّبة من جزئين أحدُهما المقدّم والآخر التالي، والصغرى من المقدمتين هي جزمية قرن بها حرف الاستثناء، وهي بعينها أحد جزئي القول الشرطي يُسمّى المستثنى، وقد يستثنى المقدّم ويستثنى التالي (ف، ق، ٨٣، ٣)

- الشرطيّة تركيب، لأنّ أجزاء القضية الشرطيّة قضيتان حمليّتان قد صارتا قضية واحدة من أجل الحكم (ب، م، ٧٣، ٢٤)

- الشرطية تشارك الحملية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء إلى شيء، لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو الأول، وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تُسمّى نسبة المتابعة، وفي المنفصلة نسبة المعاندة (سي، ب، ١٦٠، ٩)

- الشرطية إما متّصلة وهي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان وليس إن كان هذا إنسانًا فهو جماد، وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين في الصدق والكذب معًا أو في أحدهما فقط أو بنفيه، كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجًا أو فردًا فليس إما أن يكون هذا الإنسان كاتبًا أو أسود (ن، ش، ١٠، ٢٢)

- الشرطية الجزء الأول منها يُسمّى مقدّمًا والثاني تاليًا (ن، ش، ١٥، ٢٢)

- الشرطية قد يتركّب عن حمليتين، وعن متصلتين، وعن منفصلتين، وعن حملية ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة (ن، ش، ١٧، ١٢)

- كل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة (الشرطية) تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدّمها عن

تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فإن مقدّمها إنما يتميّز عن تاليها بالوضع فقط (ن، ش، ١٧، ١٢)

- الشرطية فنقيض الكلّية منها الجزئيّة الموافقة في الجنس أو النوع المخالف في الكيف وبالعكس (ن، ش، ١٨، ٢١)

- الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلّية أو جزئية تنعكس وموجبة جزئية والسالبة الكلّية سالبة كلّية إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياسًا منتجًا للمحال، وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس (ن، ش، ٢١، ١١)

- الشرطية ما تركّبت من قضيتين يعني أن كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية، فإن كان طرفاها مفردين أو مافي قوتهما سُمّيت في إصطلاح أهل المنطق حملية، وإن تركّبت من قضيتين سُمّيت شرطية. مثال الحملية التي تركّبت من مفردين قولك مثلاً زيد قائم وعمرو ضاحك وقام زيد وضحك عمرو، ومثال الحملية التي تركّبت مما في قوة المفردين قولك زيد قام أبوه فإنه في قوة قولك زيد قائم الأب أو قام أبو زيد. والمراد هنا بالمفرد ما يضاد الجملة لا ما يضاد المركّب (و، م، ١١٥، ٣١)

- القضيتان اللتان تركّبت منهما الشرطيّة تارة يحكم بينهما بالصحبة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية. وتارة يُحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي، وإمّا فيهما إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٢)

- الشرطية المستعملة. . . إن كانت متصلة إشترط فيها أن تكون موجبة كلّية لزومية. فلو كانت المتصلة الكلّية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس الإستثنائي شيئًا، أي لا يلزم من وضع المقدَّم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدَّم رفع التالي، أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضًا بالقوة من وضع التالي رفع المقدَّم لاقتضاء العكس المستوي. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لأنها حينئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الإستثنائية فلا تجتمع المقدمتان معًا على الصدق فلا يحصل الإنتاج (و، م، ٣٢٦، ٧)

- إن لم تكن الشرطية كلّية وإن كانت المتصلة الموجبة الكلية إتفاقية لم تنتج لأن العلم بصدق الإتفاقية موقوف على العلم بصدق جزأيها فلو إستفدنا العلم بصدق أحد جزأيها من صدقها لزم الدور (و، م، ٣٢٨، ١)

شرطية متصلة

- المتلازمة هي التي تؤلَّفُ منها الشرطية المتصلة، والمتقابلاتُ هي التي تؤلَّفُ منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ٩)

- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أُخذا في موضوعين، فتؤلَّفُ منهما الشرطية المتصلة وإذا أُخذا في موضوع واحد أُلِّف منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٨)

- الشرطيّة المتصلة: فلها أيضًا جزآن ولكن كل جزء منهما يشتمل على قضيّة. «أمّا الجزء الأول» وهو قولك إن كانت الشمس طالعة فيُسمّى مقدّمًا ولو حُذف منه حرف الشرط وهو قولك (إن) بقي قولك الشمس طالعة وهو قضيّة، فكأن حرف الشرط أخرجها عن كونها قضية قابلة للتصديق والتكذيب. «وأما الجزء

الثاني»: وهو قولك الكواكب خفيّة يُسمّى تاليًا ولو حُذف منه حرف الجَزاء وهو الفاء لبقي قولك الكواكب خفية وهي قضية (غ، م، ١٨، ١٦)

- الشرطية المتصلة إنتظمت من جزئين لا يمكن أن يدلّ على كل واحد من جزئه بلفظ مفرد بخلاف الحملية. «والثاني»: أنّه يمكن أن يُسأل عن الموضوع أنّه هو المحمول (غ، م، ١٩، ٥)

- التالي إذا جُعِلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطيّة المتصلة، وربّما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٦)

- الشرطية المتصلة أيضًا تنقسم إلى كليّة كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإلى جزئيّة كقولك ربّما إن كانت الشمس طالعة كان الغيم موجودًا (غ، م، ٢١، ١٦)

- الشرطية المتصلة إذا حلّلتها رجعتْ بعد حذف حرفي الجزاء والشرط منها، إلى حمليتين، ثم ترجع كل حملية إلى محمول مفرد، وموضوع مفرد (غ، ع، ١١١، ٩).

- الشرطيّة المتصلة قد شاركت الحملية في ثبوت هذه اللوازم لها وهي العكوسات، وانفردت الشرطيّة بزيادة لوازم أخر وإليه أشار بقوله فتستلزم المتصلة الموجبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد أجزاء التالي لأن جزء التالي لازم والتالي لازم للمقدّم فلازم اللازم لازم؛ ولا تتعدّد بعدد أجزاء المقدّم إن كانت كلّية لأن جزأه ليس ملزومًا له، وتتعدّد الإتفاقية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع، والسالبة على العكس في الجميع (و، م، ٢٥٤، ٣٠)

شرطية منفصلة

- المتلازمة هي التي تؤلّفُ منها الشرطيّة المتّصلة، والمتقابلاتُ هي التي تؤلّفُ منها الشرطيّة المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)

- المتقابلاتُ كلُها إذا أُخِذَ كلُ متقابلين منها في موضوع واحد، كانت متعاندةً، وأُلِّفت منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٤)

- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أُخذا في موضوعين، فتؤلّفُ منهما الشرطية المتصلة وإذا أُخذا في موضوع واحد أُلّف منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٩)

- (الشرطيّة) المنفصلة أيضًا تشتمل على جزئين. كل واحد أيضًا قضية إذا حُذِفَت عنها كلمة الشرط، ولكن لا ترتيب بين جزئيه إلاّ من حيث الذكر، فإنّك تقول العالم إمّا حادث وإمّا قديم، ولو عكست وقلت إمّا قديم وإمّا حادث لم يتبدّل المعنى (غ، م، ١٩، ١٢)

- (الشرطيّة) المنفصلة فالكلية منها أن تقول كل جسم فإمّا متحرك وإمّا ساكن، والجزئيّة أن تقول الإنسان إمّا أن يكون في السفينة وإمّا أن يغرق (غ، م، ٢١، ١٨)

- إن كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إمّا أن تكون حقيقية، وهي التي تمنع الخلو والإجتماع معًا أو غير حقيقية، والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية (سي، ب، ١٧٠، ٦)

- (الشرطية منفصلة) الغير الحقيقية فإن كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عينَ الآخر ولا ينتج فيها استثناءُ العين، مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق، لكنه ليس في البحر فينتج أنّه لا يغرق، لكنه يغرق، فينتج أنه في البحر، وتعني بالبحر كل ماء مغرق

(سي، ب، ١٧٠، ٢٠)

- إن كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلا بد أن تكون موجبة كلّية عنادية، وأن تكون مركّبة من شيء ومساوٍ لنقيضه، إذ لو كانت مركّبة من الشيء وعين نقيضه لم يفد الإنتاج لأن النتيجة حينئذ تصير عن الإستثنائية وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب. والنتائج في هذا القياس أربعة إثنان في وضع الإستثنائية لأحد الطرفين وإثنان في رفعها لأحدهما (و، م، ٣٢٩، ١١)

شريطة

- الشريطة إما أن «تتضمّن» اتصال شيء بشيء، وإما أن يتضمن انفصال شيء عن شيء ومباينته (ف، ق، ٧١، ١١)

شعر

- الخطابةُ والشعرُ فإنّ الألفاظ تُستعمَل فيهما بالنوعين جميعًا (ف، ح، ١٦٤، ١٣)
- صناعة الخطابة والشعر موضوعيهما الأمور الجزئيّة، وإن نقلت إلى الأمور الكليّة طلبت هي والأمور الكليّة (س، ب، ٩، ١٤)
- الشعر الذي يتكلم فيه أرسطوطاليس ههنا هو الكلام القياسيّ المؤلف من المقدّمات المذكورة ويقول أنّ هذه المقدّمات ليس من شرطها أن تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا شنعة، بل شرطها أن تكون مخيّلة (ب، م، ٢٧٧، ٢٠)
- الشعر قياس مؤلّف من مقدّمات تنبسط منها النفس (هـ، م، ٢٦، ١٩)
- للتخييل دون التصديق، هو الشعر (ط، ش، ٥١٢، ٢)
- الشعر ما تألّف من مقدّمات متخيّلة لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه (ض، س، ٣٥، ٢٥)

شعرية

- (الطرق) الخطبيّة والشعريّة هما أحرى أن تُستعمَلا في تعليم الجمهور ما قد استقرّ الرأيُ فيه ويصحّ بالبرهان من الأشياء النظريّة والعمليّة (ف، ح، ١٥٢، ٤)

شغب

- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلاّ فهو الشغب، وهو مع السفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

شك

- الشك عدم الكمال (س، ج، ١١، ٨)

شك محض

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ٨)

شكل

- ترتيبُ الحد الأوسط في المقدّمتين المقترنتين يُسمّى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس الحملية ثلاثة. فالذي يكون الحد الأوسطُ محمولاً في أحديهما وموضوعًا في الأخرى هو الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط

محمولاً فيهما جميعًا هو الشكل الثاني، والذي يكون الحد الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا هو الشكل الثالث (ف، ق، ٢١، ٨)

- كل واحد، (شكل) من هذه التسعة، إما أن تكونا (مقدمتاه) موجبتين معًا أو سالبتين معًا أو تكون الكبرى موجبة والصغرى سالبة أو الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فتُضاعف تلك التسعة بهذه الأربعة فيحصلُ في كل شكل ستة وثلاثون اقترانًا (ف، ق، ٢١، ١٦)

- (الشكل) الذي من سالبتين لا ينتج في شيء من الأشكال كيف ما كانت كميتها ولا التي من جزئيتين ولا التي من مهملتين ولا ما كبراه جزئية وصُغراه مهملة ولا ما كُبراه مهملة وصُغراه جزئية، فتصير غيرُ المنتجة في الأشكال كلها أحدًا وعشرين اقترانًا في كل شكل (ف، ق، ٢٢، ١)

- الشكل، فالمشهور من أمره أنّه ما أحاط به حدّ أو حدود؛ أمّا حد، فمثل ما للكرة والدائرة؛ وأمّا حدود، فمثل ما للمربع والمكعب (س، م، ٢٠٥، ٨)

- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصًا بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملّون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- إنّ الشكل من الكيف وليس من الوضع (س، م، ٢٠٧، ٥)

- هيئة نسبة (الحد) الأوسط إلى الطرفين (موضوع المطلوب ومحمول المطلوب) يسمّى شكلاً (س، ق، ١٠٨، ٤)

- إن وجدت كل مقدّمة تشارك النتيجة، فاطلب الحدّ الأوسط، فتجد الشكل (س، ق، ٤٦٢، ٨)

- هيأة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين تُسمّى شكلاً (س، أ، ٤٢٩، ١١)

- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصّغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمّي شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٢)

- هيئة تأليف المقدّمتين يُسمّى شكلاً (غ، م، ٢٧، ١٠)

- الشكلُ هو القياسُ ملحوظًا فيه وضعُ الحدّ الأوسط من الحدّين الآخرين (غ، ع، ٣٦٠، ١)

- لنسمّ ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل (ش، ق، ١٥١، ٢٠)

- كل شكل... فيه مقدّمة موجبة ومقدّمة كليّة (ش، ب، ٤١٠، ١١)

- لنتكلم الآن في الموجب العلميّ فنقول: إمّا أن يكون مجرّد تصوّر موضوع القضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث

يُسمّى الحدُّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدُّ الأصغر، ومحموله يسمى الحدُّ الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمّى إقترانيًا وهيئة ذلك التأليف تسمّى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٢)

- (المقدّمة التي فيها الأكبر يسمّى الصغرى) لأنّها ذات الأصغر وصاحبته (والتي فيها الأكبر يسمّى الكبرى) لأنّها ذات الأكبر ومشتملة عليه (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمّى شكلاً) تشبيهًا لها بالهيئة الجسميّة الحاصلة من إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالمقدار (هـ، م، ٢١، ١٢)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعُد عن الطبع جدًّا (م، ط، ٢٥٥، ٢)

- (الشكل) إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول وعكسه الشكل الرابع، وإن كان محمولاً أو تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني وعكسه الشكل الثالث (و، م، ٢٧٨، ١٦)

- المقدُّر في كل شكل ستة عشر ضربًا (و، م، ٢٧٨، ٢٦)

- المقدَّر في كل شكل من الضروب ستة عشر ضربًا لأن الصغرى إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه أربعة أضرب مضروبة في مثلها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربًا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج للإيجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية، فاحتيج إلى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل (و، م، ٢٨٢، ٢٠)

- في الشكل الأول والثاني فشرط إنتاجهما من أصلهما كلية الكبرى (و، م، ٢٨٦، ١٦)

شكل اوسط

- في الشكل الأوسط فأن تكون المقدّمتان كلتاهما كاذبة بكليتهما، فغير ممكن (أ، ب، ٣٥٩، ١٣)

- إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة بكليتهما (أ، ب، ٣٦٣، ١١)

شكل اول

- قد تظهر في هذا الشكل القضايا كلّها: وهي: الكلّ، ولا واحد، والبعض، ولا كلّ. فإنّا نسمي ما كان كذلك الشكل الأوّل (أ، ق، ١١٨، ١١)

- إن كان الحدّ الأوسط محمولاً في المقدّمة

الواحدة، وآخرُ محمولٌ عليه في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأول (أ، ق، ٢٠٥، ٤)

- في الشكل الأوّل ليس يكون من مقدّمات متقابلة قياسٌ بتةً: لا موجبٌ ولا سالبٌ (أ، ق، ٢٧٣، ١٤)

- أصحّ العلم وأشدّ يقينًا من الأشكال هو الشكل الأوّل (أ، ب، ٣٥٣، ١١)

- العلوم التعليمية بهذا الشكل (الأول) تأتي براهينها (أ، ب، ٣٥٣، ١٢)

- القياس على «لِمَ» الشيء إنما يكون بهذا الشكل (الأول): إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة جدًّا. فهو بهذا السبب أيضًا أشدّ الأشكال يقينًا، والعلم بلِمَ الشيء هو أكثر تحقيقًا. - وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتَصَيَّد. وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب، والعلم بما هو الشيء هو موجب. وأما في الأخير فقد يكون، لكنه ليس هو بكلّي (أ، ب، ٣٥٣، ١٥)

- الشكل الأوّل أحقّ الأشكال جدًا في باب العلم (أ، ب، ٣٥٤، ٩)

- يُخَصُّ الشكل الأول ألا يُنْتَجَ فيه من الخمسة عشر الباقية ما صُغْراه سالبة ولا ما كُبراه جزئية أو مُهملة (ف، ق، ٢٢، ٤)

- (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)

- إذا إبتُدِئت ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)

- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تُؤلَّف» وتَرَتَّبَ الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمَّى» مقاييس الشكل الأول (ف، ق، ٧٧، ٤)

- المقاييس الكاملة (في الشكل الأول)، وما عدا هذه فليس بيّن فيها بأنفسها أنَّ التي «تَعْرِض» نتايج لها لازمة عنها، لكن إنما تُبيَّن بردّها ورجوعها إلى هذه الأربعة الكاملة (ف، ق، ٧٧، ٦)

- الشروط التي تخصّ الشكل الأول أما في مقدّماته فهو أن تكون الكبرى كلّية والصغرى موجبة وأخصّ من هذا هو أن لا تكون فيه سالبة جزئية. والذي يخصّه في وسطه أن يكون الأوسط فيه وسط بالطبع موضوعًا للأكبر محمولًا على الأصغر. والذي يخصّه في نتائجه أنه ينتج المطالب الأربعة على الإيجابين الكلي والجزئي والسلبين الكلي والجزئي. وأخصّ من هذا أنه ينتج الإيجاب الكلي (ز، ق، ١٢٤، ١٠)

- إن الشكل الأول إستحق الأوّلية لخمسة أسباب: الأول منها أنه كامل، أعني أن نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدّماته، والإثنان والآخران غير كاملين. والثاني أنه يتبيّن به جميع المطالب الأربعة. والثالث أن الحدّ الأوسط فيه لازم لمرتبته، أعني أنه بالطبع أوسط من قِبَل أن موضوع الأكبر محمول على الأصغر. والرابع أن العلوم البرهانية إياه تستعمل وهو الذي في طبائع الناس كأنه مركوز فيها. والخامس أن عنه يتولّد الشكلان الآخران (ز، ق، ١٢٧، ٣)

- الشكل الأول (من القياس) هو الذي أوسطه موضوع في أحدهما محمول في الآخر (س، ق، ١٠٧، ٥)

- إنّما سُمّي الشكل الأوّل (من القياس) شكلاً أوّلاً لأنّ إنتاجه بيّن بنفسه، وقياساته كاملة، ولأنّه ينتج جميع المطالب (س، ق، ١٠٨، ٥)

- الشكل الأوّل: (من القياس الإقتراني الحملي) هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياسًا ينتج... القرينة: أن تكون صغراه موجبة، أو في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت وجوديّة، تصدق إيجابًا، كما تصدق سلبًا فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كليّة؛ ليتأدّى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط. وقرائنه القياسيّة بيّنة الإنتاج (س، أ، ٤٣٧، ١)

- القسمة أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعًا لهما جميعًا. فالقسم الأوّل يُسمّى الشكل الأوّل، والثاني ملغًى فإنّه بعيد عن الطبع قياسه، والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانيًا، والقسم الرابع يسمّى شكلاً ثالثًا (مر، ت، ١١٣، ٣)

- الشكل الأوّل لما كان صغراه موجبة صار الحدّ الأصغر فيه داخلاً فيما يقال عليه الأوسط، فإذا كان في الكبرى إيجاب كلّي على كلّ ما يقال عليه الأوسط، أو سلب كلّي عن كلّ ما يقال عليه الأوسط - كيف قيل - دخل فيه الأصغر؛ فإن لم يكن كلّيًا أمكن أن يفوته الأصغر، إذا الحكم على الأوسط كان حكمًا جزئيًا، فيجوز أن يكون الأوسط أعمّ من الأصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الأصغر - بإيجاب أو بسلب - فيكون الحكم على ما ليس للأصغر (مر، ت، ١١٣، ٨)

- الشكل الأول: الضرب الأول منه من كلّيتين موجبتين، ينتج موجبة كلّية، كقولك كل [ج ب] وكل [ب أ]، فتبين أن كل [ج أ]. ومثاله من الحدود كلّ جسم مؤلّف، وكلّ مؤلّف مُحْدَث، فكل جسم مُحدَث. الضرب الثاني من كلّيتين والكبرى سالبة، ينتج سالبةً كلّيةً، كقولك: كل [ج ب]، ولا شيء [من ب أ]، فتبيّن أنّه لا شيء من [ج أ]. ومثاله من المواد كل جسم مؤلّف ولا شيء من المؤلّف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية، يُنتج موجبة جزئية، مثاله بعض [ج ب]، وكل [ب أ]، فبعض [ج أ]؛ ومثاله من الموادّ: بعض الفصول مقادير وكلّ مقادير كمّيّة، فبعض الفصول كمّيّة. الضرب الرابع من جزئيّة موجبة صغرى وكليّة سالبة كبرى. مثاله بعض [ج ب] ولا شيء من [ب أ]، ينتج ليس [كل ج أ]. ومثاله من الموادّ بعض الفصول كمّيّة، ولا شيء مما هو كمّيّة بكيفيّة، فليس كلّ فصل بكيفيّة (مر، ت، ١١٤، ٧)

- القياس الكلّي في الشكل الأوّل إذا قام بالفعل على الحدّ الأصغر قام بالقوّة على ما يشاركه تحت الأوسط، أعني كلّ موضوع مثله الأوسط، وعلى كل موضوع للأصغر، فإذا أُحضرت هذه الموضوعات في الذّهن انعقدت قياسات أخرى في الحقيقة، كأنّها القياس الأول لاتصالها به في الذهن معًا، فالوجه الأوّل يكون نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة (مر، ت، ١٧٢، ٥)

- الحدّ الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعًا في الأخرى ويُسمّى الشكل

الأول (غ، م، ٢٧، ١٢)

- الشكل الأول: هذا الشكل يفارق الآخرين بفصلين: أحدهما أنّه لا يحتاج في لزوم نتيجته إلى الردّ إلى شكل آخر وسائر الأشكال تُرَدُّ إلى هذا الشكل حتى يظهر لزوم النتيجة، ولذا سُمّي هذا أولاً. والآخر أنّه يُنتج المحصورات الأربع أعني الموجبة الكليّة والجزئيّة والسالبة الكليّة والجزئيّة (غ، م، ٢٧، ٢٠)

- شرط إنتاج هذا الشكل أعني به الشكل الأول أمران: أحدهما أن تكون الصغرى موجبة والآخر أن تكون الكبرى كليّة (غ، م، ٢٨، ٧)

- الضرب الأول (من الشكل الأول) من كلّيتين موجبتين (غ، م، ٢٨، ٢٠)

- الضرب الثاني (من الشكل الأول) كليّتان كبراهما سالبة (غ، م، ٢٩، ٢)

- الضرب الثالث (من الشكل الأول) هو الأول بعينه ولكن يجعل موضوع المقدمة الأولى جزئيًا (غ، م، ٢٩، ٥)

- الضرب الرابع (من الشكل الأول) هو الثالث بعينه ولكن تُجعل الكبرى سالبة، وتُبدل صيغة الإيجاب بالسلب (غ، م، ٢٩، ١١)

- المنتجُ من هذا الشكل (الأول)، بحسب هذا الإعتبار، أربع تركيبات: الأول: موجبتان كليّتان، كما سبق. الثاني: موجبتان، والصغرى جزئيّة. الثالث: موجبة كليّة صغرى، وسالبة كليّة كبرى. الرابع: موجبة جزئيّة صغرى، وسالبة كليّة كبرى (غ، ع، ١٣٥، ٢٠)

- في هذا الشكل (الأول) على الخصوص. يُشترط أن تكون الصغرى موجبة، ليثبت الحدّ الأوسط للأصغر، فيكون الحكمُ على الأوسط حكمًا على الأصغر. ويجبُ أن تكون الكبرى كليّة، حتى ينطوي تحت الأكبر، الحدّ الأصغر لعمومه جميع ما يدخلُ في الأوسط (غ، ع، ١٣٧، ٥)

- خاصيةُ الشكل الأول: فإمّا في وسطه، وهو أن يكون محمولاً في المقدمة الأولى، موضوعًا في الثانية. وإمّا في مقدّماته، وهو أن تكون الصغرى موجبة، والكبرى كليّة. وإمّا في نتائجه، وهو أن ينتجَ المطالب الأربعة، وهي: الإيجاب الكلّي. والسلب الكلّي. والإيجاب الجزئي. والسلب الجزئي. والخاصية الحقيقية التي لا يُشاركُه فيها شكلٌ من الأشكال: أنه لا يكون فيها - أي مقدّماته - سالبة جزئيّة (غ، ع، ١٤٧، ١٨)

- الشكل الأول هو ما كان الحدّ الأوسط فيه محمولاً في إحدى المقدّمتين موضوعًا في الأخرى (غ، ع، ٣٦٠، ٣)

- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان كليّتان (غ، ع، ٣٦١، ١٠)

- الضرب الثاني (الشكل الأول) منه موجبتان، والصغرى جزئيّة (غ، ع، ٣٦١، ١٢)

- الضرب الثالث (الشكل الأول) منه موجبة كلّية صغرى، وسالبة كلّية كبرى (غ، ع، ٣٦١، ١٤)

- الضرب الرابع (الشكل الأول) منه موجبة جزئيّة صغرى، وسالبة كلّية كبرى (غ، ع، ٣٦١، ١٦)

- الحدّ الأوسط إذا كان محمولاً على موضوع المطلوب، وموضوعاً لمحمول المطلوب، كقولنا كل - آب - وكل - ب ج - كان قياساً كاملاً، تبيّن منه بذاته، أنّ كل - ا ج - ويسمّى شكل القرينة بالشكل الأول (ب، م، ١٢٤، ٤)

- الشكل الأول سُمّي أوّلاً لأن إنتاجه بيّنٌ بنفسه وقياساته كاملة وتتبيّن به جميع الأشكال، ولأنه ينتج جميع المطالب الأربعة: الكلي الموجب والكلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب، ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره (سي، ب، ١٤٣، ١)
- إشترط كون الصغرى موجبة لأن لزوم النتيجة فيه (الشكل الأول) بدخول الأصغر تحت الأوسط بأن يُقال عليه ما قيل على الأوسط، فإذا كان الأوسط مسلوبًا عنه فلم يكن من الموصوفات بالأوسط فلا يلزم أن يتعدّى إليه ما قيل على الأوسط (سي، ب، ١٤٣، ٧)
- الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الأول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى، وإذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك (سي، ب، ١٥١، ١٠)
- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يُنتَفع بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥)
- إذا رُتّب الحدّ الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الأصغر والأكبر محمولاً عليه، فهو من البيّن بنفسه أن هذا الترتيب قياسي، وأنه يوجد لنا بالطبع. وأرسطو يُسمّي هذا الترتيب الشكل الأول (ش، ق، ١٥٢، ١٦)
- الذي من كلّيتين سالبتين في هذا الشكل (الأول) ليس يُنتِج أصلاً شيئًا من الأشياء (ش، ق، ١٥٤، ١٧)
- إن الصنفين الكلّيين من الشكل الأول... أكمل الأشكال كلّها (ش، ق، ١٧٣، ٥)
- الذي من كلّيتين... في الشكل الأول يكون صنفين: أحدهما أنْ تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية، والصنف الثاني عكس هذا (ش، ق، ١٧٧، ٤)
- إذا كانت المقدّمة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فإن النتيجة تكون ضرورية، وإن لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية (ش، ق، ١٧٧، ١٢)
- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية) ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٥)
- جميع أجناس المقاييس إنما يتمّ بالشكل الأول (ش، ق، ٢٣٧، ٥)
- النتيجة الجزئية قد تبيَّن من مقدّمتين، إحداهما جزئية، وذلك في الشكل الأول والثاني (ش، ق، ٢٣٨، ١٤)
- الموجِب الكلّي... لا يتبيّن إلاّ في الشكل الأول وذلك في صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥)
- السالب الكلي... يتبيَّن في شكلين: في الأول وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦)
- الموجِب الجزئي... يتبيَّن... أنه يُنتِج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨)
- السالب الجزئي... يُنتِج في الأشكال كلّها، أما في الأول ففي صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ١٠)
- ... إن ألفَينا الحدّ الأوسط محمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو محمولاً على الأصغر مسلوبًا عن الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٣)
- متى كانت المقدّمة الصغرى في الشكل الأول معدولة فليس ينبغي أن يُظَنّ به أنه غير مُنتِج (ش، ق، ٢٧٤، ٢٦)
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل

الأول (ش، ق، ٢٨١، ١٦)

- أولىٰ الأشكال وأحقها أن يكون شكل البرهان هو الشكل الأول (ش، ب، ٤١٠، ٢)

- العلم بسبب الشيء... يأتلف في الشكل الاول (ش، ب، ٤١٠، ٤)

- الحدود لا تُنتج إلاّ في هذا الشكل (الأول) (ش، ب، ٤١٠، ٦)

- الشكل الأول هو غير محتاج إلى الشكلين الآخرين (ش، ب، ٤١٠، ٨)

- الغلط الموجِب الكلّي... لا يكون إلاّ في الشكل الاول (ش، ب، ٤١٤، ١٤)

- في الشكل الأول يمكن أن يُنتَجَ سالب كاذب يكون نقيضه موجبًا غير ذي حدّ (ش، ب، ٤١٦، ١٨)

- إنّ الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب. (هـ، م، ٢١، ١٥)

- الشكل الأول هو الذي جُعل معيار العلوم أي ميزانها والعيار الموزون: فنورده ههنا ليُجعل دستورًا أي مرجعًا يُكتفى به (هـ، م، ٢٢، ١٩)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٤)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعُد عن الطبع جدًّا (م، ط، ٢٥٥، ٤)

- الشكل الأول فيشترط لإنتاجه إيجاب الصغرى وكلّية الكبرى وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط فلم يتعدَّ الحكم منه إليه والإختلاف لتحققه (م، ط، ٢٥٦، ١)

- الشكل الأول فيشترط لإنتاجه فعلية الصغرى وإلاّ لجاز أن يكون الأصغر خارجًا عما هو أوسط بالفعل فلم يتعدَّ الحكم منه إليه (م، ط، ٢٦٧، ٢)

- الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول (ن، ش، ٢٤، ٩)

- الشكل الأول فشرطه إيجاب الصغرى وإلا لم يندرج الأصغر في الأوسط، كلّية الكبرى وإلا إحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر. وضروبه الناتجة أربعة (ن، ش، ٢٤، ١١)

- المختلطات: أما الشكل الأول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا فكالصغرى محذوفًا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن

كانت الكبرى أحد العامتين ويُضم اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٢٧، ١٧)

- الشكل الأول يمكن أن يستعمل فيه جميع المواد الثبوتية والسلبية، الكلية والجزئية، وقد عرفت انتفاء فائدته. فانتفاء فائدة فروعه التي لا تفيد إلاّ بالرد إليه أولى وأحرى (ت، ر٢، ٨٦، ١٥)

- الوسط إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٢٨٠، ٣)

- منتج للمطالب الأربعة (الشكل الأول) ولأشرف المطالب الذي هو الإيجاب الكلّي لاشتماله على الشرفين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب، فإنّ الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي أشرف من الجزئية لأنها أنفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف الجزئية ولأنها أخص، والأخص أكمل من الأعم لاشتماله على أمر زائد (و، م، ٢٨٠، ١٨)

- الشكل الأول فشرط إنتاجه إيجاب صغراه ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراه والإيجاب كون ما ثبت له الأكبر غير الأصغر. فضروبه المنتجة أربعة: كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة، مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (و، م، ٢٨٢، ٣٢)

- هيئة الشكل الأول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلّية أو جزئية، إذ بذلك يندرج الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفراده وذلك مستلزم لاندراجه في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ما صدق عليه الوسط. ويشترط أيضًا أن تكون كبراه كلّية سواء كانت موجبة أو سالبة، إذ بذلك يتعدّى حكمها إلى الأصغر لأنها لما حكمت بالأكبر إيجابًا أو سلبًا على كل ما صدق عليه الأوسط دخل في هذا الحكم الأصغر لأنه من جملة ما صدق عليه الأوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الأوسط على الأصغر فلا يتعدّى حكم الكبرى إليه. ولو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصغر لعدم تعيّن ذلك البعض فلم يلزم أيضًا تعدّي حكم الأكبر إلى الأصغر (و، م، ٢٨٣، ٢)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٠)

شكل باطل

- الذي يرسم شكلاً باطلاً ليس يعمل قياسًا من مقدّمات صادقة أوّلية، ولا من مقدّمات ذائعة: إذ كان ليس يدخل في الحدّ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه أكثرهم، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًّا منهم، لكنه يعمل القياس من المقدّمات التي تخص الصناعة، إلا أنها ليست صادقة (أ، ج، ٤٧١، ٤)

شكل ثالث

- إن كانا جميعًا مقولَين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه، أو كلاهما موجودين في كلّه أو غير موجودين في شيء منه، فإني أسمّي هذا الشكل الثالث. والأوسط هو الذي يقالان عليه؛ والرأسان (هما) المقولان؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط، والصغير أقربهما منه، والأوسط يوضع خارجًا من الرأسين أخيرًا في الوضع. وليس يكون في هذا الشكل أيضًا قياس كامل؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياسٌ إذا ما كانت الحدودُ عند الأوسط كليّةً أو غير كليّة (أ، ق، ١٢٤، ١١)
- إن كان الحدّان محمولين على الحدّ الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوبًا، فإنه يكون الشكل الأخير (الثالث) (أ، ق، ٢٠٥، ٧)
- أما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقًا إذا كانت المقدّمتان كلتاهما كذبًا، أو بعضُها، أو كانت الواحدة كلّها صدقًا والأخرى كذبًا، أو كان بعضُ الواحدة كلّها كذبًا والأخرى كلُّها صدقًا وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغيَّر المقدّمات (أ، ق، ٢٤٣، ٢)
- في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجبًا أن تكون المقدّمات متقابلة للعلّة التي قيلت في الشكل الأوّل. وأما إذا كان القياس سالبًا، فإنه قد يكون من مقدّمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلّية (أ، ق، ٢٧٥، ٨)
- يُخصُّ (الشكل) الثالث ألا يُنتج فيه منها ما صُغراه سالبة (ف، ق، ٢٢، ٧)
- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (آ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، يُنتج (آ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (آ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)
- الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من موجبتين كلّيتين يُنتج موجبة جزئية. والثاني كُبراه سالبة كلّية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج سالبة جزئية. والثالث كُبراه موجبة كُلّية وصُغراه موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة جزئية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج موجبة جزئية. والخامس كُبراه سالبة كلّية وصُغراه موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية. والسادس كُبراه سالبة جزئية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)
- الذي يخصّ الشكل الثالث في مقدّماته هو أن تكون الصغرى فيه موجبة وأن تكون إحديهما كلّية. وأخصّ من هذا هو أنه سائغ فيه أن تكون كبراه جزئية. والذي في وسطه أن يكون موضوعًا للطرفين جميعًا، والذي يخصّه في نتائجه هو أن جميع نتائجه جزئية موجبات وسالبات (ز، ق، ١٢٥، ٣)
- أمّا (الشكل الثالث من القياس) فهو الذي يكون حدّه الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا (س، ق، ١٠٧، ١٥)

- (الشكل الثالث من القياس) لا ينتج إلاّ الجزئيّ، ولأنّه ينتج أفضل المطالب وهو الكليّ الموجب (س، ق، ١٠٨، ٧)

- الشكل الثالث (من القياس) خاصيّة هذا الشكل في تأليفه ما علمت، وخاصيّته في إنتاجه أنّه لا ينتج إلاّ جزئيًا، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحداهما كليّة (س، ق، ١١٦، ١٣)

- الشكل الثالث (من القياس الإقتراني الحملي) الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة... أن تكون الصغرى موجبة، أو على حكمها كما علمت، وفيهما كليّ أيّهما كان وأنت تعلم أن قرائنها حينئذ تكون حينئذ ستة لكنّ الستة تشترك في أنّ نتائجها إنّما تكون جزئيّة، ولا يجب فيها كلّي؛ فإنّك إذا قلت: كل إنسان حيوان. وكل إنسان ناطق. لم يلزم أن يكون كل حيوان ناطقًا. ولزم أن يكون بعضه ناطقًا. بأن تعكس الصغرى. فاجعل هذا معيارًا لك في المركّبات من كليّين وأمّا إذا كانت الكبرى جزئيّة، لم ينفعك عكس الصغرى؛ لأنّها إذا عُكِسَتْ صارت جزئيّة. فإذا قرنت به الأخرى، كان الإقتران من جزئيّين، فلم ينتج، بل يجب أن تعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت (س، أ، ٤٧٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعًا لهما جميعًا. فالقسم الأوّل يُسمّى الشكل الاوّل، والثاني ملغى فإنّه بعيد عن الطبع قياسيّته، والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانيًا، والقسم الرابع يسمّى شكلاً ثالثًا (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثالث: ... في إنتاجه إنّه لا ينتج إلا جزئيًا، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصُغرى موجبة وإحدى المقدمتين كليّة (مر، ت، ١٢٢، ١٣)

- (الشكل الثالث) الضرب الأول من كلّيتين موجبتين ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب ج] وكلّ [ب أ]، لا يلزم من هذا أن كلّ [ج أ]... الضرب الثاني من كلّيتين والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب ج] ولا شيء من [ب أ]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من جزئيّة موجبة صغرى وكليّة موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب ج] وكل [ب أ]، ينتج بعض [ج أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كليّة موجبة صغرى وجزئيّة موجبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وبعض [ب أ] فبعض [ج أ]... الضرب الخامس من كليّة موجبة صغرى وجزئيّة سالبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]... الضرب السادس من جزئيّة موجبة صغرى وسالبة كليّة كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ١٢٣، ٨)

- (الأوسط) إمّا أن يكون موضوعًا فيهما (المقدمتان) ويسمّى الشكل الثالث (غ، م، ٢٧، ١٤)

- الشكل الثالث: لا يُنتج كليًا أصلاً (غ، م، ٢٨، ٦)

- الشكل الثالث هو أن يكون الأوسط موضوعًا في المقدّمتين ويرجع حاصله إلى أن كل قضية موجبة فالحكم على موضوعها حكم على بعض محمولها، سواء كان الحكم سلبًا أو إيجابًا وسواء كانت القضية موجبة جزئيّة أو كليّة. وذلك واضح وله شرطان: (أحدهما) أن تكون

الصغرى موجبة. (والآخر) أن يكون إحداهما كلّية إمّا الصغرى وإمّا الكبرى (غ، م، ٣٤، ١٨)

- الضرب الأول (من الشكل الثالث) من كلّيتين موجبتين كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فيلزم أن بعض الحيوان ناطق لأن الصغرى تنعكس جزئيّة (غ، م، ٣٥، ٥)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث) من كلّيتين والكبرى سالبة كقولك كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد فرس فلا كل حيوان فرس وذلك لأنك إذا عكست الصغرى صارت جزئيّة موجبة (غ، م، ٣٥، ٩)
- الضرب الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئيّة (غ، م، ٣٥، ١٣)
- الضرب الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئيّة (غ، م، ٣٥، ١٦)
- الضرب الخامس (من الشكل الثالث) من كلّية موجبة صغرى وجزئيّة سالبة كبرى (غ، م، ٣٦، ١)
- الضرب السادس (من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كلّية (غ، م، ٣٦، ٧)
- (الشكل الثالث) هو أن يكونَ الحدّ المشترك موضوعًا في المقدّمتين. وهذا يوجب نتيجة جزئيّة (غ، ع، ١٤١، ١٦)
- ينتظمُ في هذا الشكل (الثالث) ستة أضرب منتجة (غ، ع، ١٤٢، ١١)
- الشكل الثالث: فخاصيته في الوسط: أن يكون موضوعًا للطرفين. وفي المقدّمات: أن تكون الصغرى موجبة. وأخصّ خواصه: أنه يجوز أن تكون الكبرى منه جزئيّة. وأمّا في الإنتاج: فهي أن الجزئيّة هي اللازمة منه، دون الكلّية (غ، ع، ١٤٨، ٨)
- الشكل الثالث هو أن يكون الحدّ الأوسط موضوعًا في المقدّمتين (غ، ع، ٣٦٠، ١٣)
- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كلّيتين (غ، ع، ٣٦٢، ٤)
- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كلّيتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٣٦٢، ٨)
- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين صغراهما جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ١١)
- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ١٤)
- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدّمتين مختلفتين في الكمّية والكيفيّة، صغراهما موجبة جزئيّة. كبراهما سالبة كلّية (غ، ع، ٣٦٢، ١٧)
- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدّمتين مختلفتين أيضًا في الكمّية والكيفيّة: صغراهما كلّية موجبة وكبراهما سالبة جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ٢١)
- إنْ كان الحد الأوسط محمولاً في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمّى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل. وإنْ كان الحد الأوسط موضوعًا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمّي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ١٤)
- (الشكل) الثالث لا ينتج إلا الجزئي (سي، ب، ١٤٣، ٤)
- الشكل الثالث هو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين، وخاصيته في إنتاجه أنه لا يُنتج إلا جزئيًا، وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدّمتين كلّية (سي، ب، ١٤٨، ١١)
- (الشكل الثالث) وينتج من المطلقتين

والممكنتين بخلاف الثاني وقرائه ستة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلّية حصلت اقترانات أربع كما في الأول، لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل إقترانان آخران (سي، ب، ١٤٨، ٢١)

- إنما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الأعم فيه ويحمل عليه الأخص. فإذا قُرن بهذه القضية أخرى كلّية فربما لا يلتئم منها قياس إلاّ على هيئة الشكل الثالث (سي، ب، ١٥١، ٥)

- الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة، وبيان ذلك أما فيما يرجع إلى الأول بعكس الصغرى فبالعكس، وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى أو لا يرجع إليه البتة بالعكس فبالإفتراض (سي، ب، ١٥٣، ١)

- الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية، ويبيّن ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد وأما فيما يرجع إليه بعكسين فلا يبيّن بالعكس، لأن النتيجة إذا عُكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبيّن بالإفتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامية (سي، ب، ١٥٨، ١٠)

- الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لأن الجهة جهتها عند الرد إلى الأول إلا في موضعي الإستثناء في الأول هذا تمام القول في المختلطات، وتمّ بتمامه القول في صورة الأقيسة الحملية من جملة الإقترانات (سي، ب، ١٥٩، ١٥)

- الشكل الثالث فلا يمكن أن يُبيّن فيه كلّية البتة لأن النتيجة الجزئيّة مع عكس مقدّمة كيف كانت لا تنتج إلا جزئيّة (سي، ب، ١٨٢، ١٢)

- ... إذا كان الحدّ الأوسط موضوعًا لطرفي المطلوب والطرفان محمولان عليه، فإنه يسمّى هذا الشكل الشكل الثالث (ش، ق، ١٦٥، ٣)

- ليس يكون... في هذا الشكل (الثالث) قياس كامل (ش، ق، ١٦٥، ١٠)

- جميع أصناف الشكل الثالث (ترجع) إلى الجزئيّة التي في الشكل الأول (ش، ق، ١٧٣، ٨)

- جميع أصناف الشكل الثالث إنما تُنتِج جزئية (ش، ق، ١٧٣، ٩)

- الشكل الثالث... جهة النتيجة تكون فيه أبدًا تابعة لجهة المقدّمة التي لا تنعكس (ش، ق، ١٨٥، ٤)

- إن كان الحدّ الأوسط موضوعًا للطرفين، إما على طريق الايجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث (ش، ق، ٢٦١، ١٧)

- الشكل الثالث... لا يمكن في الأصناف الموجِبة منه أن يكون القياس يأتلف من المتقابلات، لأن المتقابلتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ش، ق، ٣٢٥، ١٣)

- الشكل الثالث وإن كان قد يُنْتِج موجبة فهو لا يُنْتِج كلّية (ش، ب، ٤١٠، ٧)

- إنّ الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول لأنّه بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى

الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل (الثالث) كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق. (هـ، م، ٢١، ٢١)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعُد عن الطبع جدًّا (م، ط، ٢٥٥، ١٩)

- الشكل الثالث فيشترط لإنتاجه إيجاب صغراه للإختلاف (م، ط، ٢٦١، ١)

- الشكل الثالث فشرط إنتاجه وجهة نتيجته كما في الأول إلا فيما يتبع الصغرى وأنه يتبع فيه عكسها دون قيد الوجود (م، ط، ٢٨٧، ١)

- إن كان (الحدّ الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ١٠)

- الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى وإلا لحصل الإختلاف وكلّية إحدى مقدّمتيه، وإلا لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلم تجب التعدية. وضروبه الناتجة ستة (ن، ش، ٢٥، ١٤)

- الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الأربع، وإلا فعكس الصغرى محذوفًا عنها قيد الدوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين، ومضمومًا إليه إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٢٨، ٤)

- (الشكل) الثالث أيضًا ينتج الإيجاب وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج إلا الجزئي والكلّي وإن كان سلبًا أشرف من الجزئي وإن كان إيجابًا لأنه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل (و، م، ٢٨١، ١)

- الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لأنه لا ينتج إلا حيث تكون صغراه موجبة والأصغر فيها محمول، وإنما يصير موضوعًا في العكس وعكس الموجبة جزئية أبدًا ومن ثم لم ينتج الثالث إلا جزئية (و، م، ٢٨٥، ٧)

- الشكل الثالث فشرط إنتاجه إيجاب صغراه وكلّية إحداهما وإلا جاز عدم إلتقاء الأكبر بالأصغر ولا ينتج الجزئية لجواز كون الأوسط أخص من الأصغر ومساويًا للأكبر أو مندرجًا معه تحت الأصغر، فيلزم فيهما أن يكون الأصغر أعم من الأكبر (و، م، ٢٩٦، ٢٧)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى

كلّية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلّية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلّية سالبة ينتج جزئية سالبة (و، م، ٢٩٨، ٣٠)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنّه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)

شكل ثانٍ

- إذا كان شيءٌ واحدٌ بعينه مقولاً على شيء بكلّيته وغير مقولٍ على آخر البتّة، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما، فإني أسمّي ما كان مثل هذا الشكل الثاني، وأسمّي القول على كليهما: الأوسط، واللذين يقال هذا عليهما: الرأسين، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع عند الأوسط، والصغير البعيد من الأوسط، والأوسط متقدّمًا في الموضع على الرأسين (أ، ق، ١١٨، ١٥)

- قد عُرف أنه لا يكون في هذا الشكل (الثاني) قياس موجب، ولكن كلها سالبة: الكلّية منها والجزئية (أ، ق، ١٢٤، ٦)

- في الشكل الثاني: إذا أخذت كلتا المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ: موجبتين كانتا أم سالبتين أم كلّيتين أم جزئيتين. وأما إذا كانت الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الموجبة مطلقة، فإنه لا يكون البتّةَ قياسٌ. وأما إذا كانت السالبة الكلّية مطلقة، فإن القياس يكون أبدًا (أ، ق، ١٦١، ٢)

- إن كان الحدّ الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوبًا في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأوسط (الثاني) (أ، ق، ٢٠٥، ٥)

- أما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدّمات كاذبة: سواءٌ كانت كل واحدة من المقدّمتين كلّها كذبًا أو بعضها، أو كانت الواحدة كلها صدقًا والأخرى كلّها كذبًا: أيما منهما إتفق، أو كانت الواحدة كلّها كذبًا وبعض الأخرى كذبًا. وذلك يكون إما في القياسات الكلّية وإما في الجزئية (أ، ق، ٢٣٩، ٢)

- في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدّمات متضادة ومتناقضة (أ، ق، ٢٧٤، ٥)

- يُخَصُّ (الشكل) الثاني ألا يُنْتِجَ فيه منها ما مقدمتاه موجبتان ولا ما كُبراه جزئية أو مُهملة (ف، ق، ٢٢، ٦)

- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (آ) و(ب) في كل (ج)، يُنْتج (آ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (آ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كُبراه سالبة كلية وصُغراه موجبة كلية، فيُنتج سالبة كلية. والثاني كُبراه موجبة كلية وصُغراه موجبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة كلية وصُغراه سالبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٢٧، ١٣)

- ما كان من المقاييس تَرَتَّبَ فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين «تُسمّى» مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامّية والصغرى هي موجبة عامّية (ف، ق، ٧٧، ١٤)

- أما الشكل الثاني فالذي يخصّه في مقدّماته هو أن تكون الكبرى كلية والصغرى مخالفة لها في الكيفية. وفي وسطه أن يكون الوسط فيه محمولاً على الطرفين وفي نتائجه أن ينتج السوالب حسب (ز، ق، ١٢٤، ١٥)

- أمّا (الشكل الثاني من القياس) فهو الذي يكون حدّه الأوسط محمولاً على الطرفين (س، ق، ١٠٧، ١٤)

- (الشكل الثاني من القياس) لا ينتج إلاّ السالب (س، ق، ١٠٨، ٦)

- الشكل الثاني (من القياس) هذا الشكل خاصيّته في نظمه أنّ الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيته في إنتاجه أنّ الموجبتين منه لا تنتجان (س، ق، ١١١، ٨)

- يجب في شرط إنتاج هذا الشكل (الثاني من القياس) أن تكون إحدى المقدّمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كليّة (س، ق، ١١٤، ٢)

- الشكل الثاني (من القياس الإقتراني الحملي) إعلمْ أنّ الحقّ في هذا الشكل هو أنّه لا قياس فيه، عن مطلقتين بالإطلاق العام. ولا عن ممكنتين. ولا عن خلط منهما (س، أ، ٤٥٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعًا لهما جميعًا. فالقسم الأوّل يُسمّى الشكل الاوّل، والثاني ملغًى فإنّه بعيد عن الطبع قياسيّه، والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانيًا، والقسم الرابع يسمّى شكلاً ثالثًا (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثاني: هذا الشكل يظهر فيه أنّ الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيّته أنه لا يُنتج إلا سالبة كلّية، وسالبة جزئيّة، وأن تكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفيّة وأن تكون الكبرى كليّة (مر، ت، ١١٧، ٨)

- (الشكل الثاني): الضرب الأول من كلّيتين، والكبرى سالبةٌ، ينتج كلّيةً سالبةً، مثاله كل [ج ب] ولا شيء من [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثاني من كلّيتين والصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج ب] وكلّ [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كلّية، مثاله: بعض [ج ب] ولا شيء من [أ ب]، فليس كل [ج أ]... الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئيّة وكبرى موجبة كلّية، مثاله ليس كل [ج ب] وكل [أ ب] فليس كل [ج ب] (مر، ت، ١١٩، ٤)

- في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما تحتها ولا معها لأن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط (مر، ت، ١٧٢، ١٠)

- (الأوسط) إمّا أن يكون محمولاً فيهما جميعًا

ويسمّى الشكل الثاني (غ، م، ٢٧، ١٣)

- الشكل الثاني: فلا ينتج موجبة أصلاً (غ، م، ٢٨، ٥)

- الشكل الثاني يرجع حاصله إلى أن كل قضية أمكنَ أن تُحملَ على محمولها ما لم يوجد لموضوعها فهي قضية سالبة لا موجبة (غ، م، ٣٢، ١٧)

- الضرب الأول (من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة (غ، م، ٣٣، ٧)

- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) كليّان لكن الصغرى سالبة (غ، م، ٣٣، ١٣)

- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) من جزئيّة موجبة صغرى وكليّة سالبة كبرى (غ، م، ٣٣، ١٩)

- الضرب الرابع (من الشكل الثاني) جزئيّة سالبة صغرى وكليّة موجبة كبرى (غ، م، ٣٤، ٤)

- (الشكل الثاني) وهو ما كان الحدّ الأوسط فيه محمولاً على الطرفين. لكن إنّما يُنتجُ إذا كان محمولاً على أحدهما، بالسلب، وعلى الآخر بالإيجاب. فيشترط إختلاف المقدمتين في الكيفيّة، أي في السلب والإيجاب. ثم لا تكون النتيجة إلا سالبة (غ، ع، ١٣٨، ٤)

- (الضربان) الثالث والرابع: (من الشكل الثاني): فأن تكون الصغرى سالبة: إمّا جزئيّة وإمّا كليّة. وتكون الكبرى موجبة (غ، ع، ١٣٩، ٢٢)

- الشكل الثاني: فخاصيته في وسطه: أن يكون محمولاً على الطرفين. وفي مقدّماته: أن لا يتشابها في الكيفيّة، بل تكون أبدًا: إحداهما: سالبة. والأخرى: موجبة. وأمّا في الإنتاج: فهو أنه لا يُنتج موجبة أصلاً، بل لا يُنتج إلاّ السالب (غ، ع، ١٤٨، ٢)

- الشكل الثاني ما كان الحدُّ الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين (غ، ع، ٣٦٠، ١٢)

- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلَّف. ولا أزلي واحد مؤلّف (غ، ع، ٣٦١، ١٨)

- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلَّف. ولا أزلي واحد مؤلّف (غ، ع، ٣٦١، ٢٠)

- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، ع، ٣٦١، ٢٢)

- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، ع، ٣٦٢، ٢)

- إنْ كان الحد الأوسط محمولاً في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمّى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل، وإنْ كان الحد الأوسط موضوعًا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمّي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ٨)

- الشكل الثاني لا ينتج إلا السالب (سي، ب، ١٤٣، ٣)

- الشكل الثاني لا تتبيّن قياسيته إلا بعكس أو عمل آخر يردّه إلى الشكل الأوّل فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعدُه عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (سي، ب، ١٤٥، ٢)

- الشكل الثاني هو الذي فيه الأوسط محمول على الطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا سالبًا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب

والإيجاب، وأن تكون الكبرى كلّية والموجبتان لا تنتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجَب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالإنسان والناطق، والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة، والسالبتان كذلك لا تنتجان (سي، ب، ١٤٦، ٧)

- إن المطلقتين تنتجان في هذا الشكل (الثاني) وكذا الممكنتان. والحق أنه إنما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفًا بما وصف به. وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً (سي، ب، ١٤٧، ٦)

- إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ١٥٧، ٧)

- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دورًا عند أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور (سي، ب، ١٨١، ١٠)

- متى حُمِلَ الحدّ الأوسط على الطرفين جميعًا، أعني على موضوع المطلوب وعلى محموله... فلنسمِّ مثل هذا التأليف الشكل الثاني (ش، ق، ١٥٩، ١٠)

- هذا الشكل (الثاني) ليس يوجد فيه قياس كامل وتوجد فيه قياسات مُنْتِجَة (ش، ق، ١٥٩، ١٦)

- في هذا الشكل (الثاني)... الكبرى كلّية والثانية مُخَالِفة لها في الكيفية (ش، ق، ١٦٤، ١٨)

- كل قياس يكون في هذا الشكل (الثاني)... هو غير كامل (ش، ق، ١٦٤، ٢٢)

- من الإضطرار أن يكون في هذا الشكل (الثاني) قياس (ش، ق، ١٦٤، ٢٢)

- لا يكون في هذا الشكل (الثاني) نتيجة مُوجِبَة وإنما تكون سالبة كلّية او جزئية (ش، ق، ١٦٤، ٢٥)

- إن كان الحدّ الأوسط محمولاً في أحدهما مسلوبًا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ٢٦١، ١٥)

- في الشكل الثاني... قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة عن مقدِّمات كاذبة (ش، ق، ٢٨٩، ٥)

- جميع المطالب تُبيَّن بالخُلف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)

- الشكل الثاني... يمكن أن يكون فيه قياس من مقدِّمتين متقابلتين: إما على طريق التضاد وإما على طريق التناقض (ش، ق، ٣٢٤، ١٨)

- الشكل الثاني ليس يُنتِج موجبة (ش، ب، ٤١٠، ٧)

- إذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قِبَل سلب الطبيعة المحيطة به عن الموضوع، إئتلف ذلك في الشكل الثاني (ش، ب، ٤١١، ١٢)

- الغلط الذي هو سالب كلّي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب، ٤١٥، ١٥)

- في الشكل الثاني... ليس يمكن أن يُنتَج فيه سالب كاذب من مقدِّمتين كلتاهما كاذبة بالكلّ (ش، ب، ٤١٦، ٢٢)

- إنّ الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه

بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، أو محمولاً فيهما فهو الشكل (الثاني) كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر وإنما كان هذا ثانيًا وما قبله ثالثًا لأن هذا يشارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب، وذلك يشاركه في أخسّ مقدمتيه وهي الكبرى بخلاف الرابع إذ لا شركة له أصلاً مع الأول (هـ، م، ٢١، ١٩)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعُد عن الطبع جدًّا (م، ط، ٢٥٥، ٩)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه إختلاف مقدّمتيه في الكيف لجواز إشتراك المختلفات والمتفقات في السلب والإيجاب فلم يستلزم شيئًا منهما، والمعنى بالإنتاج إستلزام القياس لأحدهما وكلّيته كبراه للإختلاف (م، ط، ٢٥٨، ١)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه أمران: أحدهما دوام الصغرى أو كون الكبرى مما تنعكس سالبة لأن الصغرى الوقتية والمشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية لا تنتجان (م، ط، ٢٧٨، ١)

- إن كان (الحدّ الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ٩)

- الشكل الثاني فشرطه إختلاف مقدّمتيه بالكيف وكلّية الكبرى، وإلّا يحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى، وضروبه الناتجة أيضًا أربعة (ن، ش، ٢٤، ٢٢)

- الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران: أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب. وثانيهما لا يستعمل الممكنة إلا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبريين المشروطتين، والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدّمتيه وإلا فكالصغرى محذوفًا عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (ن، ش، ٢٧، ٢١)

- (الشكل) الثاني لأنه يوافق الأول في الصغرى وهي أشرف المقدّمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب أو مقدّمه وهما أشرف من المحمول والتالي لأن المحمول والتالي، في الأغلب

يكونان عارضين تابعين والمتبوع المعروض أشرف من التابع العارض، ولأن المحمول والتالي إنما هما مذكوران مطلوبان في القضية لأجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالإيجاب أو السلب، وإنما تلاه أيضًا لأنه ينتج الكلّي وهو أشرف من الجزئي (و، م، ٢٨٠، ٣١)

- الشكل الثاني فشرط إنتاجه اختلاف كيف مقدّمتيه وكلية كبراه لأن وجه إنتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في لازم واحد فيلزم تباين أحدهما للآخر. ولا يحصل هذا إلا بمجموع الشرطين إذ لو لم يختلفا في الكيف لما لزم تباين الأصغر والأكبر ولا توافقهما لجواز إشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم إيجابي أو سلبي لو لم تكن الكبرى كلية لما لزم التباين في اللوازم. يعني أنه لا يشترط لإنتاج الشكل الثاني بحسب كمية المقدمات وكيفها شرطان أحدهما إختلاف كيف مقدّمتيه أي كون إحداهما موجبة والأخرى سالبة لأنهما لو إتفقتا في الكيف فهما إما موجبتان أو سالبتان. وأيًّا ما كان لزم الإختلاف الموجب للعقم، أما إذا كانتا موجبتين فلجواز إشتراك المتوافقين أي المتساويين والمتباينين في لازم واحد إيجابي لهما معًا أو سلبي عنهما (و، م، ٢٨٦، ٢٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلّية موجبة مع كلّية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلّية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلّية وجزئية سالبة مع موجبة كلّية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

- الحق أن إنتاج الشكل الثاني لا يحتاج إلى ردّ للأول ولا لتكلف أصلاً لأن حاصله راجع إلى الإستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات. فيكفي فيه أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتنافى الملزومان، وإلا اجتمع المتنافيان لأن إجتماع الملزومين يستلزم إجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه (و، م، ٢٩٠، ١٥)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣١)

شكل رابع

- الشكل الثاني لا تبيَّن قياسيّته إلا بعكس أو عمل آخر يردّه إلى الشكل الأوّل فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعدُه عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (سي، ب، ١٤٥، ٤)

- الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي وهو أن

يكون الحدّ الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم موضوعًا للأصغر (ش، ق، ١٥٢، ٨)

- الشكل الرابع... ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ٦)

- ليس يوجد شكل رابع (ش، ق، ٢٣٣، ١٢)

- (الشكل الرابع) ليس تقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني (ش، ق، ٢٣٣، ٢٤)

- إنّ الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، (وإن كان بالعكس) أي موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل (الرابع) كقولنا على إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. (هـ، م، ٢١، ١٨)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعًا فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٤)

- كل شكل يرتدّ إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلّي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلّي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدّمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعُد عن الطبع جدًّا (م، ط، ٢٥٥، ٢١)

- الشكل الرابع فيشرط لإنتاجه أن لا يجتمع فيه خسّتان إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية (م، ط، ٢٦٤، ١)

- الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه ثلاثة أمور: أحدها فعلية الموجبة بما يقرب مما عرفته في الأول. الثاني إنعكاس السالبة فإن السالبة الوقتية لا تنتج مع الضرورية... الثالث أن تكون الصغرى السالبة دائمة أو كبراها مما ينعكس سالبة (م، ط، ٢٨٨، ١)

- الشكل الرابع فشرطه بحسب الكميّة والكيفيّة إيجاب المقدمتين مع كلّية الصغرى أو إختلافهما في الكيف مع كلية إحديهما وإلا لحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج. وضروبه الناتجة ثمانية (ن، ش، ٢٦، ١١)

- الشكل الرابع فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمور خمسة: الأول كون القياس فيه من الفعليات. الثاني إنعكاس السالبة المستعملة فيه. الثالث صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث والعرفي العام على كبراه. الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب. الخامس كون الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى ممّا يصدق عليها العرفي العام. والنتيجة في ضربين (ن، ش، ٢٨، ٧)

- (الشكل) الرابع لمخالفته الأول في مقدّمتيه معًا وهو في غاية البعد من الطبع، ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي عن الإعتبار. ولهذا كانت الثلاثة وهي ما عدا الرابع كلها

موجودة في القرآن (و، م، ٢٨١، ١٣)

- الشكل الرابع يشترط لإنتاجه إن لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان بحسب الكم أو بحسب الكيف أو بهما معًا ولو في مقدّمة واحدة، وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب وإن كانت صغراه جزئية موجبة فشرط إنتاجه أن تكون الكبرى كلّية سالبة (و، م، ٣٠٣، ٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الرابع) خمسة: كلّية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلّية مع كلّية موجبة ينتج سالبة كلّية لرده إلى الأول بتبديل المقدّمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضًا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلّية ينتج جزئية سالبة لرده إلى الأول بعكس المقدّمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنّه إمّا أن يكون موضوعًا في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنّه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٤)

شكل القول

- إن كان (شكل القول) غير قياسي لم يَلزم المجيب تبكيت، وإن كان قياسيًا بطلَ وضعُ المجيب ولزمه التبكيت (ف، ج، ١٥، ١٠)

شكلان ثان وثالث

- لم يكن هذان الشكلان (الثاني والثالث) يُبَيِّن القياسية بنفسهما إلا بالأول فلا فائدة لهما بل لهما خاصّةً فائدةٌ (سي، ب، ١٥٠، ٢٣)

شكلية

- إذا تصوّرت معنى المثلث فنسبت إليه الشكليّة ونسبت إليه الوجود، وجدت الشكليّة داخلة في معنى المثلث؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنّه مثلث إلاّ وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلاً (س، م، ٦١، ٤)

شنع

- الشَنِع هو الرأي المطّرح عند الجميع أو الرأي المشهور اطّراحه، ويقابله الرأيُ المشهور إيثاره (ف، ج، ١٠٥، ١٥)

- المشهور إيثاره كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشَنِع ليس اطّراحُه لأجل إنه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأن الناسَ يرون اطّراحه فقط، كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ج، ١٠٥، ١٦)

- ولا الشَنِع هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع (ب، م، ٢٣٤، ١٧)

شيء

- الشيء ليس إنما يكون أوْ لا يكون، من قِبَل أنه قد أوجِبَ أو قد سُلِب، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره (أ، ع، ٧٣، ١٢)
- كل شيء فوجوده الآن أو غيرُ وجودِه واجبٌ ضرورةً؛ ووجودُه فيما يستقبِلُ أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً (أ، ع، ٧٥، ٢)
- إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة شيء لا يقال هذا عليه. وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه (أ، ق، ١٠٨، ٩)
- الشيء يُبيَّن جزمًا يكون أن يتبيّن برفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة، والذي يتبيَّن برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبيَّن جزمًا (أ، ق، ١٩٦، ٥)
- تتبيَّن الأشياء الكلّية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية (أ، ق، ١٩٨، ٣)
- ما كان على شيء فهو موجِبه؛ وأما ما كان من شيء فهو سالبه (أ، ب، ٣١٥، ١)
- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أوْ لا كان في وقت ما موجودًا وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ٣٢٢، ١)
- ليس يلزم دائمًا أن يكون شيء واحد بعينه موجودًا لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط (أ، ب، ٣٨٢، ١)
- قد توجد مبادىء يبيّن بها أن هذا الشيء ليس هو موجودًا أمرًا ما، ولا أيضًا هذا الشيء موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)
- تكون إذن مبادىء: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)
- الشيء الذي عن الإتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالإتفاق ليس هو ضروريًا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجًا عن هذين (أ، ب، ٣٩٧، ٤)
- يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الإضطرار - مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح (أ، ب، ٤٣٣، ٨)
- إن لم يوجد سبيلٌ إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسمّيه صَدَفَةً وشوكًا وعظمًا، غير أنه قد يكون عندنا الأشياءُ اللازمة لهذه أيضًا، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة (أ، ب، ٤٥٣، ٩)
- إن أنت أخذت الشيء الذي العلّة علّته في الجزئية فهو أكثر، مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيَد ممّا المثلث والمربع)، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٩، ١٠)
- الشيء إذا لم يُعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألاّ يجتمع فيه رأي السائل والمجيب على شيء واحدٍ بعينه. فإذا تنبّه على كم نحوٍ يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم يَنْحُ بالقول نحوه (أ، ج، ٤٩٩، ١٢)
- وجود الموضوع من الإضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن يثبت الشيء. وذلك أنه إن تبيّن أن ذلك الشيء موجود، صار

الموضوع متبيّنًا (أ، ج، ٥١٣، ١٤)

- كل من قال شيئًا من الأشياء - أي شيء كان - فقد قال بوجهٍ من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل واحد من الأشياء من الإضطرار له لوازم كثيرة، مثال ذلك أن من قال إنسانًا موجودًا فقد قال إن حيوانًا موجودٌ، وإن متنفسًا موجودٌ، وإن قابلاً للعلم موجود، وإن ذا رجلين موجودٌ. فأي شيء من اللوازم إذا ارتفع، إرتفع معه أيضًا الأمر الأوّل (أ، ج، ٥١٥، ١٥)

- الشيء الذي هو ممكن في شيء من الأشياء، قد يكون ممكنًا على الإطلاق (أ، ج، ٥٢٩، ١٦)

- ليس يقال في شيء من الأشياء إن الجنس ذات له، متى لم يكن موجودًا في الجنس - مثال ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتًا له، وكذلك في الأشياء الأُخر. والمأثور من أجل نفسه آثر من المأثور من أجل غيره - مثال ذلك أن الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورةٌ من أجل نفسها، وهذه من أجل غيرها (أ، ج، ٥٣٤، ٩)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة. وذلك أن تينك نافعتان دائمًا، وهذه في بعض الأوقات (أ، ج، ٥٣٨، ١٠)

- الشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره أصلاً آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي، كالحال في العدالة والشجاعة. وذلك أن الناس كلّهم إذا كانوا عدولاً لم ينتفع بالشجاعة؛ وإذا كانوا كلهما شجعانًا انتُفع بالعدالة (أ، ج، ٥٣٨، ١٢)

- الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وآثر، والذي هو أكثر شَبَهًا به هو أفضل وآثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضًا بالأفضل آثر (أ، ج، ٥٣٩، ٤)

- الشيء الذي هو أظهر آثر مما هو دونه في هذه الحال؛ والشيء الذي هو أصعب أيضًا آثر. وذلك أنّا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر. وكذلك أيضًا ما هو أكثر خصوصًا، آثرُ مما هو أكثر عمومًا (أ، ج، ٥٤٠، ٣)

- إن كان شيء يفعل خيرًا بمن يَحْضُرُه وآخر لا يفعل، فإن الذي يفعل آثر، كما أن المسخِّن أسخن مما لا يُسخِّن. وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك، فأكثرهما فعلاً آثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرًا (أ، ج، ٥٤٢، ٩)

- إذا كان لشيءٍ واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه في الجودة، فإن الأجود آثر؛ وإن كان أحد الإثنين أجود بكثير (أ، ج، ٥٤٣، ٤)

- الشيء إن كان يوجد للكل، فقد يوجد لواحدٍ أيضًا. وإن كان لا يوجد ولا لواحدٍ، فليس يوجد لواحد (أ، ج، ٥٤٧، ٤)

- إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضًا يكون بتلك الحال مثال ذلك أنه إن كان علمٌ ما خيرًا أكثر من اللذة، ولم يكن علم من العلوم خيرًا، فليس لذةٌ ما أيضًا تكون خيرًا. وكذلك أيضًا ما يوجد من الأقل وما يجري على مثالٍ واحد. وذلك أنه قد يمكن أن نُثْبِت بها وأن نُبطِل. غير أن الأمرين جميعًا ممكنان من الذي يجري على مثال واحد (أ، ج، ٥٤٨، ٥)

- الشيء الذي فيه المتوسِّطات فيه تكون الأطراف (أ، ج، ٥٦٥، ١٥)

- الشيء الذي يوجد فيه النوعُ قد يوجد فيه الجنس أيضًا (أ، ج، ٥٧٣، ١١)
- الشيء الذي يقال في الخواصّ ينبغي أن يكون بفصل كالشيء الذي يقال في الحدود (أ، ج، ٥٩١، ١٧)
- الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي يعرض له، وللعَرَض إذا أخذ معه الذي له عَرَض. مثال ذلك أن الخاصّة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض؛ والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان (أ، ج، ٦٠٣، ١٣)
- كل شيء هو لنفسه يدل على إنّيّه، والدالّ على الإنيّة ليس هو بخاصّة لأحد. مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصّة لنفسه، إذ كان الجميل واللائق شيئًا أحدًا، لم يكن اللائق خاصة للجميل (أ، ج، ٦٠٨، ١٣)
- إن الشيء الذي يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل. مثال ذلك أن يُنظر إن كانت النار ألطفَ الأجسام أجزاء، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء. وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحدٍ بعينه أكثر لو كانا شيئًا واحدًا (أ، ج، ٦٤٨، ١٥)
- ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معًا (أ، س، ٩٣٨، ١٥)
- الشيء الواحد قد يدخل في أبواب كثيرة، ولكن على وجوه شتى: فالرجل داخل في باب العين بأنه عين رجل، وداخل في باب العدد بأنه ستة أشياء أو سبعة، وداخل في باب الصفة بأنه أبيض وأسود، وداخل في باب المضاف بأنه والد وولد، وداخل في المكان بأنه بفارس أو بالروم، وداخل في الوقت بأنه في زمان ملك فلان، وداخل في باب الجدة بأنه ذا أهل ومال، وداخل في باب النصبة بأنه قائم أو قاعد، وداخل في باب الفعل بأنه آكل أو شارب، وداخل في باب المفعول بأنه مضروب أو مشتوم، فالرجل واحد ولكن الأنحاء التي صرفته في هذه الأسماء أشياء (ق، م، ١١، ٢٤)
- كلّ شيء إنما يلتمس حدوده من قِبَل الجنس والفرقان المتقدّمين له، ولم نجد العين يقدّمه شيء (ق، م، ١٢، ٩)
- الشيء قد يوجد في أمرٍ ما أو به أو عنده أو له أو معه أو عنه إما بالذاتِ وإما بالعَرَضِ (ف، د، ٦٥، ١٣)
- (الشيء) الذي بالذاتِ مثل الموت التابع للذبح فإنه يُوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٦٦، ١)
- الشيء الذي بالعَرَضِ هو مثل أن يَبرقَ برقٌ في موضعٍ ما ويموتَ ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقةَ الموت لبرق البرق هو بالعَرَضِ لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)
- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجودُ الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)
- إن الشيءَ قد يتميَّزُ عن الشيء لا في جوهره بل ببعض أحواله، كتميُّزِ الثوب عن الثوب بأن أحدَهما أبيضُ والآخرَ أحمرُ (ف، د، ٧٩، ٢)
- الشيءُ إنما يصيرُ معقولاً بأن تُعرَف ماهيته، وأشخاصُ الجوهر إنما تصيرُ معقولة بعقل كليّاتها (ف، م، ٩١، ١٩)
- إن الشيء الذي بارتفاعه يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وُجِدَ في شيء ما أن يُوجد الحكم

(ف، ق، ٤٣، ١٩)

- يلزمُ عن الأول أن يكونَ الحكمُ إذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء ويلزمُ عن الثاني أن الحكمَ إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)

- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدَّم والشيء المصادف هو التالي، ونستثني بمقابل التالي وهو مقابلُ الشيء الذي صادفنا فنُنتِجُ مقابلَ الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٨)

- إنما صادفنا الشيء الذي يرتفع بارتفاع القضية التي وضعناها جعلنا ارتفاع القضية هو المقدَّم وارتفاع الشيء هو التالي، ثم نستثني بمقابل التالي فيَنتجُ وجودُ الوضع فيكون الموضع الذي تقدم لإبطال الوضع وهذا لإثباته (ف، ق، ١٠٢، ١٥)

- الشيء الذي يرتفعُ الوضعُ بوجوده وهو مبطل له، فالمقدّم هو وجود ذلك الشيء والتالي هو رفع الوضع ونستثني المقدم (ف، ق، ١٠٨، ٤)

- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضًا مبطل، فالمقدّم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ويُستثنى مقابل التالي (ف، ق، ١٠٨، ٦)

- لمّا كان قد يُوجد شيءٌ واحد يُحملُ على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حُملت الملكة على الملكة أن يُحمل عدمها على عدمها، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعًا وما كان عنادُه منها غير بيّنٍ عند السامع (ف، ق، ١١٦، ١)

- إن كان شيء ما يُنسب إلى أمرين أو يُظنّ أنه يوجد لهما على السواء، وعلى مثال واحد، فإنه إن كان لا يُوجد لأحدهما فهو غير موجود للآخر، وإن كان موجودًا لأحدهما فهو موجود للآخر (ف، ق، ١٢٨، ٥)

- إذا كان محمولُه (الشيء) يوجد في موضوعه أكثر منه في شيء آخر أو أقلّ منه فإنه موجود أيضًا على الإطلاق من غير أن يُقال إنه فيه بالأكثر والأقل (ف، ق، ١٢٨، ١٨)

- إذا كان محموله (الشيء) موجودًا في موضوعه بشريطة ما فإنه موجود فيه على الإطلاق، وذلك أنه ليس يكون موجودًا فيه بشريطة إلا وهو موجود فيه، لأن ما ليس بموجود في شيء من الموضوع فليس يُقال إنه يوجد فيه بشريطة (ف، ق، ١٢٨، ٢٠)

- إنّ الشيء يُؤخذ في حدّ الشيء على جهات، منها على مثال ما يُؤخذ الحيوان في حدّ الانسان، ومنها على مثال ما يُؤخذ الناطق في حدّ الانسان، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ الانسان في حدّ الضحّاك، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ العدد في حدّ الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)

- اعتاد كثيرٌ من الناس أن يقولوا في الشيء الذي اذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، واذا وُجِدَ لم يلزمْ ضرورة أن يوجد الآخر، واذا ارتفع ذلك الآخر لم يَرتَفِعْ هو بارتفاعه، إنه أقدمُ من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ١٨)

- الشيء الذي إذا عُرِف لم يلزمْ ضرورة أن يُعرَفَ الشيء الآخر، وإذا عُرِفَ الشيءُ الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرِف الأول، فيُقال فيه إنه أعرفُ من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ٢٠)

- الشيءُ الواحد قد يكون له أسبابٌ كثيرة بحسب

كثرة أصناف الأسباب التي ذكرناها، والأشياءُ الكثيرة قد يُمكن أن يكونَ لها أسبابٌ واحدة (ف، ب، ٤٣، ١٤)

- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصلُ إمّا لا عن برهان ولا عن قياس أصلاً، وإمّا عن برهان (ف، ب، ٥١، ١٢)

- ما كان من شيء يَتَبَرْهَن في العلوم فقد يُوجد له مقدماتٌ مشهورة تُثبته أو تُبطله أو تفعل الأمرين جميعًا (ف، ج، ٧٩، ١٩)

- إذا تَبَيَّنَ في شيء إنه يحملُ على أكثر ممّا يحمل عليه موضوعه بَطَلَ أن يكونَ ذلك الشيء خاصة أو حدًا (ف، ج، ٩٢، ١٢)

- الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدُهما مثل لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء الشيء عن وضع جملته (ف، س، ١٤٦، ١٥)

- الشيء الذي يظنُّه ظانٌ أنّه هو صورة شيء والذي يظنُّه مادّته، فإيّاه يُسمّي الجوهر، أو يجعله أحرى أن يكون جوهرًا من المشار إليه أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)

- الشيءُ قد يُقالُ على كلّ ما له ماهيّة ما كيف كان، كان خارج النفس أو كان متصوَّرًا على أيّ جهة كان، منقسمة أو غير منقسمة (ف، ح، ١٢٨، ٦)

- الموجود يُقالُ على القضيّة الصادقة، والشيءُ لا يُقالُ عليها (ف، ح، ١٢٨، ١٠)

- أنقصُ ما يُفهَم به الشيء هو أن يُفهمَ بأبعد أجناسه أو أن يُفهَم بأبعد محمولاته عن ماهيّته أو جزء ماهيّته (ف، ح، ١٦٩، ٨)

- أكملُ ما يُفهَم به الشيء هو حدّه (ف، ح، ١٦٩، ٩)

- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيُظَنّ إمّا ببادئ الرأي وإمّا بتموّه الشيء به أنّه نوع له، حتّى إذا تُعُقِّب بالطرق البرهانيّة يتبيّنُ أنّه عَرَضٌ له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)

- إن كان قد يُوجدُ شيءٌ محمول على أمر ما لا بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَل على أمر آخر بجهة ما هو أصلاً، بل كان حَمْله أبدًا على أيّ شيء ما حُمِلَ هو حَمْلٌ لا بطريق ما هو، كان هو العَرَض على الإطلاق، وهو مقابل بالكلّيّة لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)

- إن كان ذلك الشيء يُحمَلُ لا من طريق ما هو على شيء ما، فإنّ ذلك الشيء أيضًا تكون حاله هذه في أنّه لا يمكن أن يُحمَلَ على شيء أصلاً يُحمَل ما هو، بل إن كان ولا بدّ يُحمَلُ لا من طريق ما هو، إلى أنْ ينتهي على هذا الترتيب إلى موضوع لا يمكن أن يُحمَلَ حَمْلاً أصلاً لا بطريق ما هو ولا حَمْلاً لا بطريق ما هو. فينتهي إذن إلى الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٨٠، ٧)

- الشيء قد يتميّزُ عن الشيء في ذاته بما هو ذاته أو جزء ذاته أو بشيء به قِوام ذاته مثل تميّز الحرير عن الصوف، وقد يتميّزُ ببعض أحواله كتميّز الصوف بعضه عن بعض مثل أن يكونَ بعضُه أحمر وبعضُه أسود وبعضه أصفر (ف، ح، ١٨٢، ١٣)

- الصنفُ الذي به تُثبتُ ذات الشيء تُسمّى صيغ ذات الشيء، والصنف الآخر الذي لا تُثبتُ به تُسمّى الصيغ الخارجة عن ذات الشيء (ف، أ، ٥١، ٤)

- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على نوع ما حملاً مطلقًا وذلك الشيء بعينه يُحمَلُ على جنس ذلك النوع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)

- شيء واحد بعينه يُحمَلُ على جنس ما حملاً مطلقاً ويُحمَلُ على ذلك بعينه على جنس ذلك

الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياءُ واحدة بأعيانها تُحمَلُ على كلِّيَين أحدُهما تحت الآخر، فتُحمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقًا وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٥)

- الشيءُ الواحدُ قد تصدقُ عليه أسامي كثيرة. وصُدْقُ الأسامي الكثيرة على شيء واحد هو بإحدى جهتين. إمّا أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معنى واحد فقط، وإمّا أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معان مختلفة (ف، أ، ٨٠، ١١)

- إذا كانت الأسامي الكثيرة الصادقة عليه (الشيء) تدلُّ منه على معان مختلفة، وكان كلُّ واحد من تلك المعاني يُدَلُّ عليه أيضًا بحدّ، كان جزءُ جزء من حدوده يدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم من أسمائه (ف، أ، ٨٠، ١٥)

- يمتنعُ أن يُظَنَّ في حدّ الشيء أنّه حدّ له بحسب أيّ اسم اتّفق من الأسامي التي تصدقُ عليه (ف، أ، ٨١، ٢)

- كلّ شيء شأنه أن يُتعلَّمَ بقول، فإنّه يلزمُ ضرورةً أن يكونَ للمتعلّم في ذلك الشيء أحوال ثلاثة. أحدها أن يُتصوّر ذلك الشيء ويُفهم معنى ما سمعه من المعلّم، وهو المعنى الذي قصدَه المعلّم بالقول. والثاني أن يقعَ له التصديق بوجود ما تصوّره أو فهمه عن لفظ المعلّم. والثالث حفظ ما قد تصوّره ووقع له التصديق به (ف، أ، ٨٦، ١٧)

- إنّ الشيء متى يُخيَّلُ شبيهُه سهلَ تصوّرُ الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)

- إن عَسُرَ تخيُّلُ أمر ما فأخذنا كلّيَ ذلك الشيء بدل الشيء، ثمّ أبدلنا مكان الكلّيّ اسمه فقام اسم الكلّيّ مقام الكلّيّ، وقد كنّا أقمنا الكُلّيّ مقام الأمر المقصود، فيصيرُ اسم كلّيّ الأمرِ مأخوذًا بَدَل الأمر (ف، أ، ٩٠، ١٤)

- إن الشيء موجود ليس يخلو أن يكون إما بالسبب الموجب لوجوده أو بعَرَض لازم له. فإن كان بوسط هو عَرَض لم يكن إستخراج الحدّ منه، وإن كان ذاتيًا أمكن ذلك من قِبَل أن الوسط هو حدّ الشيء، بمنزلة قولنا: الإنسان حي ناطق مائت / وكل حي ناطق مائت موجود / فالإنسان موجود (ز، ب، ٢٧٥، ٨)

- إنّ كلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام شيء (س، د، ٦٥، ٩)

- إنّ الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسًا أو كجنس، وفصلاً ونوعًا وخاصة وعرضًا (س، د، ١٠٩، ٢١)

- إنّ الشيء، إذا كان فيه اللون الأبيض، كان فيه جميع الأمور التي تقال على اللون قولاً كلّيًا، ويوصف بها اللونُ وصفًا عامًا؛ وإلاّ كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون، وكان ذلك البياض ليس بلون؛ فلم يكن حَمْلُ اللون على البياض كلّيًا، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عَرَض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها . . . مثاله: أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول «على» حتى يقال إنّ البياض واحد، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه، فإنّ الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول «على»؛ وليس من جهة البياض، لأنّ الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض؛ إذ البياض هو ذلك الواحد؛ فإذْ البياض في موضوعه، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع

لا مقول عليه، حتى يكون من جهته واحدًا، بل هو من جهته ذو واحدٍ لا واحدٌ؛ وإنْ كان في نفسه واحدًا فهو واحد آخر. فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه، إذ ذلك الواحد، الذي هو البياض، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع، بل فيه؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه، بل هو موجود فيه، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض (س، م، ٤١، ١٨)

- بيِّنٌ أنه لا يمتنع... أن يكون الشيءُ موصوفًا بصفة، وشيءٌ آخر فيه هو أيضًا موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإنْ لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأمّا إذا كان الوصف المقول على العرض خاصًا به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنّه يكون موجودًا في الموضوع لا غير. وأمّا إذا قلبنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجودًا «في» والطرف الأوسط مقولاً «على» فالجواب المشهور أنّه تارة يُحمل حمل «في» كالبياض في القَقنس، والقَقنس على ققنس ما، والبياض في ققنس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ٤٢، ١٨)

- لأنّ الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود، والمحدود بالذات هو المقدار، والمقدار بالذات هو كم، والشكل كيف، والكيف ليس بكم، فليس إذن من تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفيّة؛ لكنّ الهيئة الحاصلة من وجود الحدّ والمحدود على نسبة ما هو الشكل (س، م، ٢٠٩، ٦)

- إنّ الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئًا هو معنى معقول متعيّن، وإن كان ما يقع عليه من جزئيّات تكون تحته غير متعيّن، وهو من حيث يتعيّن يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن كان بعضها يقال عليها، فمتى صرّح بذلك المضمر المَنْوي في النفس صار القول حينئذ صدقًا أو كذبًا. وقلبه ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٢٣، ١)

- الشيء الذي إذا وَقَعَ التصديق به كان تصديقًا بالقوّة لشيء آخر فهو: إمّا ملزومه، وإمّا معانده، وإمّا كُليّ فوقه، أو جزئيّ تحته، أو جزئيّ معه (س، ب، ١٤، ٩)

- ما لم يوجد الشيء، لم يوجد ما يتعلق وجوده به (س، ب، ٤٩، ٧)

- إنّ الشيء إنّما يصير معروفًا بعارفه وعارفه إمّا نحن بالعقل أو كل ما هو ذو عقل (س، ب، ٥٧، ١٦)

- كثيرًا ما يقع الإنتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه، تكون إذا صحّت أو بطلت إنتقل منها إلى الحكم في الشيء (س، ج، ١٢٥، ١)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو آثر بالإعداد، كالعفّة والعدالة فإنّهما آثر من الشجاعة. لكن ربّما كانت الشجاعة آثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ١٦٠، ٥)

- إنّ الشيء يُفهم بوجهين: من وجه وذلك لأنّ سقراط، وإنْ كان فاضلاً، فليس في كل شيء، بل في الخُلُق، فإن كان رديًا فليس في كل شيء

بل في الدباغة؛ وهذا لا يتناقض بل يجتمعان إنّما يتناقض مفهوم آخر وهو أن يكون فاضلاً ورديًا في شيء واحد. فسقراط فاضل وردي كقضيتين إثنتين لا كقضيّة واحدة، وعلى ما علمنا في موضع آخر. وكذلك ليس يتناقض «خير في نفسه» و«شر في شيء آخر»، ولا يلزم أن يجعل أحدهما شرطًا في الآخر، أو متجهًا معه نحو حدٍ واحد (س، س، ٨٦، ١٠)

- كل شيء تُحمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء وأمور مقترنة به: إمّا أجزاء من هويّته وماهيّته وحقيقته، وإمّا لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم (س، ش، ١٣، ١٥)
- إنّ التعلّق بالشيء في الوجود أمر غير التعلّق بالشيء في المفهوم (س، ش، ٤٤، ٢٤)
- إنّ الشيء الواحد قد يكون له أوصافٌ كثيرةٌ كلّها ذاتيّة، لكنّه إنما هو ما هو لا بواحد منها، بل بجملتها؛ فليس الإنسان إنسانًا بأنّه حيوان، بل لأنّه مع حيوانيته ناطق أو مائت أو شيء آخر (مر، ت، ١٣، ١١)
- الشيء يدلّ على الزّمان بوجوه ثلثة: أحدها أن يكون الزّمانُ نفسَ المعنى. والثاني أن يكون الزّمان من حدّ المعنى. والثالث أن يكون الزمان شيئًا خارجًا من المعنى يلحقه فيقترن به (مر، ت، ٤٠، ٢)
- الشّيء الذي إذا وقع التّصديق به كان تصديقًا بالقوّة لشيء آخر، فهو إمّا ملزوم: كقولك «إنْ كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود»، فإنّ وجود الشّمس طالعة هو ملزوم وجود النّهار، وإمّا معاندة (مر، ت، ١٩٤، ٤)
- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٢)
- وجودُ الشيء: إمّا في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيّات المقوّمة. وإمّا في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلاّ بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ١٩)
- يُفهمُ الشيء مما يتميّز به عن غيره، بحيث ينعكس على إسمه، وينعكس الإسم عليه، ويتميّز بالصفات الذاتية المقوّمة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيُسمّى ذلك (رسمًا) (غ، ع، ٢٦٦، ١٥)
- الشيء الواحد لا يكون له إلاّ حدّ واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٨)
- لم يعرفْ صورة الشيء، بالحدّ، إلاّ من عَرَفَ أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٢)
- الشيء قد ينفصلُ عن غيره بالعَرَض الذي لا يُقوّم ذاته (غ، ع، ٢٧٢، ١٤)
- الشيء الواحد لا يكون له حدّان تامّان؛ لأن الحدَّ ما يُجْمَعُ من الجنس والفصل؛ وذلك لا يقبل التبديل (غ، ع، ٢٧٥، ١١)
- بالفصول ينقسمُ الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسمُ إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٣)
- الشيء إنّما يُمكنُ أن يكون محمولاً، باعتبار كونه كليًّا، عَرَضًا كان أو جوهرًا (غ، ع، ٣١٥، ٢٠)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبَّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلّ عليه وهي العبارة الدالّة على

المثال الذي في النفس، والرابعة تأليفُ رقوم تُدرك بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تَبعُ اللفظ إذ تدلُّ عليه واللفظُ تَبعُ العلم إذ يدل عليه والعلم تَبعُ المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلاّ أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٣)

- إنّ الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعًا (ب، م، ١٢، ٢٠)

- إنّما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المُسمَّى والموصوف بأشياء مُعيَّنة، وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمَّى ذاتيًا لمفهوم الذاتي الذي كان داخلًا في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُملتها تُسمَّى ذاتيّة للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)

- إنّ الشيء من حيث هو ما هو في التصوُّر والفهم لا يفتقر في الرفع والوضع إلى غير الأوصاف الذاتيّة بمعنى الداخلة في ماهيته... وأمّا في الوجود فقد يرفعه غير الداخلات في ماهيّة من الأشياء التي هي أسبابها، وامّا المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م، ٣٢، ٩)

- الأوصاف الذاتيّة للشيء... هي الأصول في الموجودات، والمعاني الأول في المفهومات، ولا تُكتَسب بالبرهان (ب، م، ٢٣١، ٢٢)

- قد يكون شيء بالإضافة إلى أنواع عَرَضًا عامًا، وبالإضافة إلى ما فوقها خاصة، كالمشي فإنه عَرَض عام بالقياس إلى الإنسان وخاصة للحيوان، بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنسًا ونوعًا وخاصة وعرضًا عامًا بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للإنسان والفرس (سي، ب، ٤٨، ١)

- كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء. فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه (سي، ب، ٥٤، ٤)

- إذا قيل شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضًا على الموضوع الأوّل، مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان، وقيل الجسم على الحيوان، فالجسم مقول أيضًا على الإنسان (سي، ب، ٥٥، ١٧)

- إذا كان شيء موجودًا في موضوع وآخر مقولاً عليه فلا يُقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضًا، بل يكون موجودًا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم لا عليه (سي، ب، ٥٦، ٩)

- إن كان الشيء موجودًا في موضوع وآخر موجودًا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وليس هذا بيّنًا بنفسه ولا لازمًا من حدّ العَرَض ولا قام على استحالته برهان، بل الوجود يشهد بخلافه

(سي، ب، ٥٦، ١٢)
- معرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته (سي، ب، ٨٥، ٢)
- الشيء الواحد لا يكون له حدّان تامان (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)
- الشيء الذي ليس يُعقل بذاته وإنما يُعقل بالقياس إلى غيره ليس يمكن أن يكون له مضادّ (ش، م، ٣٢، ٤)
- ليس يبعد أن يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة (ش، م، ٥٣، ٦)
- إن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتّصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨١، ١٦)
- ربما كان المعقول من الشيء يتّصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)
- . . . واجب في كل شيء أن يكون إما موجودًا وإما غير موجود. . . (ش، ع، ٩٥، ١٦)
- يظهر. . . في الأمور التي لا تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها معدّة لأن يكون عنها الشيء ومقابله على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)
- الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- كل ما يبيّن أن الشيء موجود أو غير موجود: فإما أن يبيّنه على جهة الحمل، وإما أن يبيّنه على جهة الإشتراط، وإما أن يبيّنه بقياس مركّب من هذين وهو الذي يُدعى بقياس الخُلْف (ش، ق، ٢٣١، ١١)
- متى احتجنا أن نبيّن أن شيئًا موجود في شيء. . . يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ١)
- (أخْذُ) الشيء في بيان نفسه. . . مستحيل (ش، ق، ٢٣٢، ٤)
- ما لَحِقَ الشيء. . . هو لاحق لما يُحيط به ذلك الشيء (ش، ق، ٢٤٩، ١٩)
- متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء. . . ليس ينبغي أن نتوهّمه قياسًا تامًا إلاّ اذا وجدنا فيه المقدّمتين معًا (ش، ق، ٢٦١، ٨)
- إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكل إلى الجزء فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٨، ٢٦)
- الشيء المجهول. . . لا يمكن أن يبيّن إلاّ بغيره (ش، ق، ٣٢٨، ٢٠)
- الشيء المستفاد بالتعلّم. . . مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الأمر الكلّي المحيط به (ش، ب، ٣٧١، ١١)
- لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولاً من جميع الجهات لما أمكننا أن نتعلّمه (ش، ب، ٣٧١، ١٢)
- الشيء المعلوم بالبرهان. . . يقع لنا التصديق اليقيني به من قِبَل القياس البرهاني (ش، ب، ٣٧٥، ٢١)
- الشيء الذي من أجله وُجد شيء ما بصفة ما هو أحقّ بوجود تلك الصفة له، من الشيء الذي وُجِدَتْ له تلك الصفة من قِبَله (ش، ب، ٣٧٦، ٣)
- يجب في الشيء المعلوم مع أنه موجود على الصفة التي عُلِم أن يكون غير ممكن أن يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الأوقات، وذلك هو أن يكون ضروريًا ودائمًا (ش، ب، ٣٨٠، ٤)
- متى سُلِبَ شيء عن شيء من قِبَل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه، فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء

(ش، ب، ٤٠٨، ٤)

- الوجود للشيء إنما هو مع الهيولى (ش، ب، ٤٠٩، ١٤)
- يجب إذ كان شيء مسلوبًا عن شيء ما، أن يُسْلَب كل واحد منهما عما دخل تحت الآخر حتى يكون سلبه عما تحته بوساطة عن نفسه (ش، ب، ٤١٢، ١٤)
- إذا كان شيء واحد بعينه يُحْمَل على شيئين من قِبَل حمله على شيء عام لهما أن ذلك لا يمرّ الى غير نهاية... بل يقف ذلك (ش، ب، ٤٣٢، ٢)
- الشيء الذي يُعْلَمُ بالشيء الذي هو أحقّ في السببية هو أفضل من الشيء الذي يُعْلَمُ بالشيء الذي ليس هو أحقّ بإعطاء السبب (ش، ب، ٤٣٥، ١٧)
- لا يمكن ان يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)
- الحدّ يعرّفنا جوهر الشيء والبراهين... قد تعرّفنا أمورًا خارجة عن جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- حدّ الشيء... محال أن يبيّن بالبرهان (ش، ب، ٤٦٠، ٤)
- إنه ليس يمكن أحدًا أن يقول في شيء لا يُعْلَمُ وجوده ما هو (ش، ب، ٤٦٥، ١٣)
- معرفة ماهية الشيء ومعرفة وجوده شيئان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ١)
- يبيّن بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢)
- معنى حدّ الشيء ومعنى أنه موجود شيئان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- لا يكون لشيء واحد قياس واحد و... الحدّ ليس يبيّن أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- ليس يمكن أن يبيّن ماهية شيء هو مجهول (ش، ب، ٤٦٧، ٩)
- عَلِمْنا الشيء متى عَلِمْنَاه بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- ليس يمتنع أن يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي من الإضطرار (ش، ب، ٤٧٢، ٦)
- الشيء الذي يُسمّى اتّفاقًا وبختًا متى حدث عن الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)
- إن لم يكن للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة، وكان الشيء لا يمكن أن يوجد دون علّته، فقد يبيّن كل واحد منهما بصاحبه (ش، ب، ٤٨٥، ٩)
- إن كان للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة... ليس يلزم أن يبيّن وجود العلّة من قبل وجود المعلول (ش، ب، ٤٨٥، ١٤)
- المُنْبِئ عن ذات الشيء الواحد يجب أن يكون واحدًا (ش، ب، ٤٨٦، ٤)
- ليس ها هنا شيء يدرك به ما هو أكثر تحقيقًا من البرهان إلاّ العقل (ش، ب، ٤٩٠، ٢٦)
- الذي يُثْبِت أن الشيء حدّ للشيء، فقد أثبت أنه هو هو بعينه (ش، ج، ٥٠٤، ١٧)
- الشيء إن حكم به على أمر فإن حكم ضدّه ضدّ حكمه (ش، ج، ٥١٠، ٢٣)
- متى أردنا أن نبيّن أن شيئًا ما موجود لأمر ما أو منفي عنه، نقلنا ذلك البيان إلى شبيه ذلك الشيء علمًا منا أن الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه (ش، ج، ٥٢٢، ١٧)

- (كانت) لواحق الشيء: إما أعراضًا وإما خواصّ (ش، ج، ٥٢٩، ٥)
- إذا وصف الشيء بوصف... لم يُحْتَج فيه إلى زيادة وتقييد فهو الموصوف بذلك الشيء على الإطلاق (ش، ج، ٥٤٥، ١٦)
- الشيء الذي هو أكثر شبهًا بالشيء الأفضل هو أفضل (ش، ج، ٥٥٢، ٨)
- نعني بالشيء الذي يوجد من جهة الأفضل ما كان ليس ضروريًا في وجود الشيء المتّصِف به وإنما وجوده له على جهة التمام والكمال (ش، ج، ٥٥٤، ٤)
- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد الشيء خلوًا منه (ش، ج، ٥٥٤، ٦)
- قد يُحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير أن يكون جنسًا، لكن يكون اسمًا يبدل مكان اسم أو قولاً يبدل مكان اسم (ش، ج، ٥٦٠، ٥)
- إن كان شيء واحد يُنْسَب إلى شيئين نسبة واحدة، وكان أحدهما أشرف من الآخر، فوضع الأشرف في الأخسّ لا في الأفضل، فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ٣)
- إذا كان الشيء الواحد توجد له خواصّ كثيرة، فمتى وُضِع الشيء نفسه خاصّة فقد وُضِع خاصّة واحدة لأشياء كثيرة وذلك محال (ش، ج، ٥٨٥، ١٩)
- إن تبيَّن في شيء أنه واحد بالعدد تبيَّن أنه واحد بالنوع والجنس (ش، ج، ٦٢٣، ١٣)
- كل شيء إما أن يصدق عليه الموجبة أو السالبة (ش، ج، ٦٣٩، ١١)
- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار اليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)
- تبيين الشيء مع الفكرة أسهل من تبيينه على البديهة (ش، س، ٧١١، ٥)
- لأنّ الشيء إنّما هو هو لا بما به يشارك غيره فقط، وإلاّ لكان هو غيره بل به وبما يمتاز به عن غيره (ر، ل، ٤، ١٤)
- للشيء: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة (ط، ش، ١٨٠، ١٣)
- الشيء قد تكون حقيقته هو الوجود الخاص به، وهو واجب الوجود لذاته، وقد لا يكون، وهو ما عداه؛ لكنّه إذا أخذ موجودًا كان الوجود مقوّمًا له من حيث هو كذلك (ط، ش، ٢٠٢، ٥)
- وجود الشيء في الخارج عين ماهيته في الخارج، كما اتّفق على ذلك أئمة النظّار المنتسبين إلى أهل السنّة والجماعة، وسائر أهل الإثبات من المتكلّمة الصفاتية وغيرهم، كأبي محمد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأبي عبدالله بن كرّام، وأتباعهم (ت، ر١، ٨٥، ٧)
- قد يكون الشيء حسنًا في حالٍ قبيحًا في حال، كما يكون نافعًا ومحبوبًا في حال وضارًا وبغيضًا في حال (ت، ر٢، ١٥٤، ٦)

شيء بعينه

- إعتدنا أن نقول في الشيء بعينه إنه كذلك: إما في العدد، وإمّا في النوع، وإما في الجنس. أما في العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدًا بعينه، بمنزلة الثوب والرداء. وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس. وذلك أن جميع

الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع. وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحدٍ يقال فيها إنها شيء واحدٍ بعينه في الجنس بمنزلة الإنسان والفرس: فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس (أ، ج، ٤٧٩، ٧)

- الشيء بعينه ينقسم... على ثلاثة أنحاء: فأوّل التصديق... هو الذي يكون بالإستقراء. وذلك أن باحثًا إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من المقدّمات والمسائل يبيّن له أنها تحدث: إما عن الحدّ، وإما عن الخاصّة، وإما عن الجنس، وإما عن العَرَض. والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس. وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألا يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حدّ، وإما خاصّة. وذلك أنه إن كان يدلّ على ماهية الشيء فهو حدّ؛ وإن لم يكن يدلّ على ماهيّته فهو خاصّة، إذ كانت الخاصّة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدلّ على ماهيّته. وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حدّ الموضوع، أو ليس منها. فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول. وإن لم يكن مما يقال في الحدّ فمن البيِّن أنه عَرَض، لأنّا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض (أ، ج، ٤٨١، ٢)

شيء جزئي

- (الشيء) الجزئيّ إذا علم وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب، كان ذلك ظنًّا بالقوّة بالكليّ الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض الجزئيّات، وذلك بالإستقراء الناقص، أو كان علمًا بالقوّة بالكليّ الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض يعمُّ كلَّ جزئيّ، وذلك بالإستقراء التام (س، ب، ١٤، ١٥)

شيء عام

- الشيء العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعًا؛ وذلك أن الفصل أيضًا يحوي أنواعًا، وإن لم يكن يحوي جميعَ ما تحويه الأجناس. وذلك أن «الناطق»، وإن لم يكن يحوي غير الناطق، كالحيوان فإنه يحوي الإنسان والمَلَك: اللذين هما أنواع (في، أ، ١٠٥٢، ٢)

- الشيء العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها تشترك بالسوية: وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون في الإنسان وفي فصل الناطق بالسوية. ويعمّهما أيضًا أنهما يوجدان للأشياء التي تشترك فيهما دائمًا: فإن سقراط ناطق أبدًا وإنسانٌ أبدًا (في، أ، ١٠٦٠، ٢)

شيء كلي

- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٣٩٨، ٦)

- (الشيء) الكلّي إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل، كان ذلك علمًا بالقوّة بالجزئيّ الذي تحته بطريق القياس (س، ب، ١٤، ١٣)

شيء معاند

- (الشيء) المعاند إذا عُلِم بالفعل كان ذلك العلم علمًا بالقوّة بمعانده: إمّا برفعه عند وضع ذلك،

أو وضعه عند رفع ذلك. وذلك بالقياس الإستثنائي من شرطيّات منفصلة (س، ب، ١٤، ١٢)

شيء ملزوم

- (الشيء) الملزوم إذا عُلِم بالفعل كان ذلك العلم علمًا بالقوّة بلازِمِه، وذلك بالقياس الإستثنائي من شرطيّات متصلة (س، ب، ١٤، ١٠)

شيئان

- إن الشيئين اللذين شأنهما أن يجتمعا معًا في رأيٍ واحدٍ واعتقادٍ واحد أو خُلُق واحد أو سيرة واحدة يجعلان متلازمين (ف، ق، ١١٦، ١٣)

- الشيئان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا أصلاً في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدا أبدًا في اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندين (ف، ق، ١١٦، ١٤)

- إذا كان شيئان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما واحد وكان وجودُ أحدهما في ذلك الأمر أقل من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما في ذلك الأمر أكثر وأحرى من لا وجود الآخر فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أحرى بأن لا يوجد فيه. فبالحريّ أن يوجدَ فيه ما وجوده فيه أحرى (ف، ق، ١٢٦، ١٣)

- إن كان شيئان يُقالان على واحد أو يُظَنُّ أنهما له على مثال واحد وعلى السواء، ثم كان أحدهما غير موجود فيه، فالآخر غير موجود فيه أيضًا، وإن كان أحدهما موجودًا فيه فالآخر موجود فيه أيضًا (ف، ق، ١٢٨، ٧)

- إذا كان شيئان يُقالان على أمرين أو يُظَنُّ بهما أنهما في أمرين، على مثال واحد، فإن كان أحدهما لا يوجد لأحد الأمرين، فإن الباقي لا يوجد للأمر الباقي، وإن كان أحد الشيئين يوجد لأحد الأمرين، فإن الشيء الباقي يوجد للأمر الباقي (ف، ق، ١٢٨، ١٠)

- متى كان شيئان فاعلان فإن الذي غايته أفضل فهو آثر (ش، ج، ٥٤٩، ٢٠)

- إذا كان شيئان أحدهما أجود من شيء واحد بعينه والآخر أقلّ جودة فالأجود آثر (ش، ج، ٥٥٥، ١٨)

- متى كان شيئان في موضوعين مختلفين، وكان يُحْمَل عليهما أمر واحد عام لهما، ثم كان ذلك الشيء العام خاصة لأحد الشيئين إذا اشترط وجوده في موضوع ذلك الشيء، فإنه خاصة لذلك الآخر إذا اشترط وجوده في موضوعه أيضًا (ش، ج، ٥٩١، ١٥)

- إن كان شيئان خاصّين لشيئين على مثال واحد، ثم لم يكن أحدهما خاصّة لأحدهما لم يكن الآخر خاصّة، وإن كان أحدهما خاصّة كان الآخر خاصّة (ش، ج، ٥٩٤، ٢٣)

- إذا كان شيئان خاصّيان لشيء واحد على مثال واحد، ثم لم تكن إحداهما خاصة، لم تكن الاخرى خاصّة (ش، ج، ٥٩٥، ٤)

- إن كان شيئان كل واحد منهما مع شيء واحد واحد بعينه فكلاهما واحد بعينه (ش، ج، ٦٢٢، ٥)

- إن كان شيئان إذا زيد كل واحد منهما على شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فإنهما ليسا بواحد، وكذلك إن نقص من كل واحد منهما شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٩)

شيئية

- إن لم تشترك الماهيتان إلاّ في الشيئيّة كان الإمتياز بتمام الماهية، لأنّ الشيئيّة صفة عرضيّة لا ذاتيّة، فههنا جواب أي شيء، هو بعينه جواب ما هو (ر، ل، ٥، ٢٢)



ص

صادق

- الصادق والموجود مترادفان (ف، ح، ١١٦، ٦)

- الموجودُ... يُقالُ على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهيّة ما خارج النفس تُصوِّرت أو لم تُتصوَّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)

- كلّ صادق فهو منحاز بماهيّة ما خارج النفس. والمنحاز بماهيّة ما خارج النفس هو أعمّ من الصادق (ف، ح، ١١٧، ٢٠)

- إذا قُلنا في الشيء «إنّه موجود» و «هو موجود» فينبغي أن يُسألَ القائل لذلك أيّ المعنيين عنى، هل أراد أنّ ما يُعقَل منه صادق أو أراد أنّ له ماهيّة ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)

- الصادق إنّما يُقالُ فيه «إنّه موجود» لأجل إضافته إلى الذي له ماهيّةٌ خارج النفس (ف، ح، ١٢٢، ٦)

- ليس كلُّ ما تشهدُ به الفطرة قطعًا هو صادق بل الصادق ما تشهد به قوّةُ العقلِ فقط (غ، ح، ٥٣، ١٦)

- الصادق هو غير الضروري (ش، ق، ٢٠٢، ٢٥)

صادقة

- الصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه (أ، ب، ٤٠٣، ٤)

- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضروريّة وأوّليّة وذاتيّة (غ، م، ٦٢، ٢٠)

- الصادقة فنعني بها اليقينيّة كالأوليّات والمحسوسات وما معها (غ، م، ٦٣، ١)

صحة القياس

- لما كان القياس كالمقدَّم، والنتيجة كالتالي، وجب من وضع المقدَّم وهو صحة القياس أي صدق مقدّماته وصواب تأليفه أن تكون النتيجة لا محالة صادقة (مر، ت، ١٧٣، ٧)

صحيح فاصل

- الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما يشتمل عليه من المعاني أعرف من الشيء الذي يُعرَف بها، إمّا في نفسه وإمّا عند المُعرِّف، وإمّا من الوجهين جميعا، حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التأليفيّ مُوجبة لمعرفة الشيء الذي يُعرَف بها (ب، م، ٥٠، ٤)

صدق

- إذا أردنا أن نُبيِّن صدق قضية ما فإنا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا ائتلف منهما قياس وأنتج نتيجة كاذبة بيّنة الكذب والامتناع تَبيَّنا بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ٣٤، ١٠)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق

والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقعُ التصديقُ بها ولأجل شهرتها يأخذ الإنسانُ ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجبٌ خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- إنّا إذا قلنا للخير إنّه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنّه ليس بشر، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنّه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنّه ليس بشر، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

- أمّا الحق والصدق فهو واحد (س، ج، ١٩، ١٠)

- الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق (س، ج، ١٩، ١١)

- إنّما يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى، فحينئذ لا تنفذ حيلة المغالطة (س، س، ٩٢، ٧)

- الأمور في أنفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)

- قد سُمّي معنى الصدق تصديقا (ب، م، ٣٦، ٩)

- إذا صدق الأخص صدق الأعم، وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص (سي، ب، ١٠٧، ٤)

- ما صدق أي حمل وأخبر به... هو جنس في الحدّ (و، م، ٨٩، ٢٦)

- معنى الصدق على كثيرين في حدّ الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لباين غيرها فلا يكون مشتركًا بين حقيقتين وهذا خُلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفراده على الإنفراد تعيّن أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٧)

- صدق الموضوع على أفراده تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد إبن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)

صدق تام في ذاته

- إنّا إذا قلنا للخير إنّه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنّه ليس بشرّ، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنّه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنّه ليس بشر، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

صدق الشرطية

- صدق الشرطية إنما هو بصدق المعنى الذي دلّت عليه من إثبات لزوم أو عناد أو نفيهما على العموم أو الخصوص، ولا عبرة في ذلك بصدق أجزائها أو كذبها (و، م، ٢٠٣، ١)

صدق وكذب

- لمّا كان الكلام جازمًا بإثبات الثابت وإبطال الباطل وبإبطال الثابت وإثبات الباطل؛ لم يكن بدّ من أن يكون الصّدق لونين: أحدهما

إثبات الثّابت والآخر إبطال الباطل، والكذب لونين: أحدهما إثبات الباطل والآخر إبطال الثّابت (ق، م، ٢٩، ١٦)

- تقتسمُ (الصدق والكذب) الموجباتُ والسوالبُ الشخصية المتقابلة (ف، م، ١٢٤، ٣)

- الشخصياتُ التي محمولاتها أمورٌ متضادة إنما تقتسم الصدقَ والكذب، إذا كانت موضوعاتُها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)

- سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحالُ في القضايا التي تشبه المتناقضاتِ من التي محمولاتها أضداد، كقولنا كل نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتنعة، وقولُنا كلُّ انسان أبيض انسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقتسم الصدقَ والكذبَ متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكلّها كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)

- الموجبة والسالبة التي هي نظائر هذه في المتناقضاتِ فإنها تقتسمُ الصدقَ والكذبَ، كانت موضوعاتُها موجودة أو غير موجودة (ف، م، ١٢٤، ١٥)

- الأقاويلُ التي تتقابلُ على أنها موجبةٌ وسالبةٌ هي أعمُّ من نظائرها التي تتقابل بأن تُؤخذَ محمولاتها أضدادًا، إذ كانت تلك تقتسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتُها موجودة أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة (ف، م، ١٢٦، ٧)

- تخليصُ الصدق واطراحُ الكذب إنما يكون بعناد المقدمة الكاذبة، وهو بعد لم يشعر بالمقدمات المقابلة التي بها يُمكن أن يعاندَ المقدمات التي عنده (ف، ج، ٢٤، ٩)

- إنّ الصدق والكذب يلزمها بنسبتها (الأقاويل الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٢)

- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث الأمران جميعًا، أعني الإيجاب والسلب والصدق والكذب (ش، م، ١١، ٧)

- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما... (ش، م، ٢٥، ٢)

- الصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالّة عليها متى رُكّب بعضها إلى بعض أو فُصِل بعضها من بعض (ش، ع، ٨٢، ٣)

- الصدق قد ينتج عن الكذب (ش، ج، ٦٥٤، ١٨)

- إنّ الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٢٦٧، ٣)

- يمتنع أن تكون طريقهم (المتفلسفة) مميّزة للحق من الباطل والصدق من الكذب باعتبار ما هو الأمر عليه في نفسه، ويمتنع أن تكون منفعتها مشتركة بين الآدميين (ت، ر٢، ١٩٩، ٥)

صغرى

- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الاول لم يُنْتَفع بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥)

- نسمّي المقدّمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)

- إذا كانت وسائط المقدّمة الصغرى كثيرة لم يسمَّ البيان المستعمَل في ذلك إستقراء... ولا إذا كانت المقدّمة الصغرى معلومة بنفسها (ش، ق، ٣٥٦، ٤)

- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٠)

صفات

- الصفات وهي المحمولات منها بسيطٌ ومنها مركّب، والبسيطُ ما دُلَّ عليه بلفظة مفردة مثل الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود، والمركّبُ ما دُلَّ عليه بلفظ مركّب مثل قولنا الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د، ٦٠، ٥)
- جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي، وإنّما يعودُ ذلك إلى جعلِ الداخل ما دلَّ عليه اللفظ بِ«التضمن»؛ والخارج اللازم ما دلَّ عليه اللفظ بِ«اللزوم» (ت، ر١، ٣٧، ١١)
- ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات الذاتية المقوِّمة الداخلة في الماهية والصفات الخارجة اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت، ر١، ٤٩، ٦)
- الصفات تفيد معرفة الموصوف خبرًا، و«ليس المخبَر كالمعاين» (ت، ر١، ٦٥، ١٩)
- فرّقوا (الفلاسفة) بين الصفات المتماثلة، فجعلوا بعضها «ذاتيًا» داخلاً في الحقيقة، وبعضها «عرضيًا» خارجًا لازمًا للحقيقة (ت، ر١، ٨٧، ٢٨)
- علم الناس بلزوم الصفات للموصوف وعدمُ لزومها أمر يتفاوت فيه الناس (ت، ر١، ٨٨، ٢)
- جميع الصفات «اللازمة» منها ما هو خاصّ بالموصوف يصلحُ أن يكون «فصلاً»، ومنها ما هو مشتركٌ بينه وبين غيره، وكلّ منهما في الخارج واحد (ت، ر١، ٨٩، ٢٠)
- صفات الموصوف قائمة به (الذاتي) يمتنع أن تكون مقدمة عليه في الخارج (ت، ر١، ٩٠، ١٢)
- لا بدّ من التمييز بين الصفات «الذاتيّة» - التي لا تتصوّر «الذات» إلاّ بها - وبين «العرضيّة» - التي تتصوّر بدونها. ولا يمكن التمييز بين هذين النوعين إلاّ إذا عُرفت «ذاته» المؤلّفة من الصفات «الذاتيّة»، ولا تعرف «ذاته» حتى تُعرف الصفات «الذاتيّة»، ولا يُميَّز بين «الذاتيّات» وغيرها حتّى تعرف «ذاته». فصار معرفة «الذات» موقوفًا على معرفة «الذات»، وهذا هو الدّور (ت، ر١، ٩٦، ٦)
- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركّب الذات من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من وصف عامّ ووصف خاصّ، كالمركّب من «الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من «ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من «المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من «الجواهر المنفردة». وقد بيّنا أن ما يدّعونه من «التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن «الجنس» و«الفصل»، باطل. وأمّا تركيب الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون: الجسم ليس مركّبًا، لا من «المادة» و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم يبق إلاّ «ذات لها صفات» (ت، ر٢، ٦٥، ١٥)
- جعلوا (الفلاسفة) ما يوصف بالصفات «تركيبًا»، وهذا اصطلاح لهم. وحقيقة الأمر

تعود إلى «موصوف له صفات متعدّدة» (ت، ر٢، ٦٥، ١٩)

- عمدوا (الفلاسفة) إلى الصفات اللازمة للموصوف، ففرّقوا بينها وجعلوها ثلاثة أصناف: ذاتية داخلة في الماهية، وخارجة لازمة للماهية دون وجودها، وخارجة لازمة لوجودها. وهذا كله باطل إذا أريد بِ«الماهية» الموجودات الخارجية، وهي التي تقصد بالحد والتعريف (ت، ر٢، ١٠٣، ٢٤)
- الصفات تنقسم إلى قسمين - لازمة للموصوف وغير لازمة. والذي عليه نظّار أهل السنّة وسائر المثبتين للصفات والقدر أن وجود كل شيء في الخارج عين حقيقته (ت، ر٢، ١٠٤، ١٤)
- أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف (ت، ر٢، ١١٢، ٢١)
- ليس شيء من الصفات هو وسطًا للأخرى كما ادّعيته من أنّ بعض اللوازم لازم للذات، وبعضها لازم اللازم، وبعضها لازم لازم اللازم. بل جميعها لازمة للذات، وهي أيضًا متلازمة (ت، ر٢، ١٤٢، ١٨)
- صفات الإنسان اللازمة، كلّها متلازمة. فحيوانية الإنسان، وناطقيته، وضاحكيته، متلازمة - لا يوجد واحد منها دون الآخر (ت، ر٢، ١٤٢، ٢٣)
- كون بعض الصفات اللازمة تفتقر إلى علّة دون بعض باطل (ت، ر٢، ١٥٠، ٢٠)

صفات ذاتية

- ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات الذاتية المقوّمة الداخلة في الماهية والصفات الخارجة اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت، ر١، ٤٩، ٦)
- الصفات الذاتيّة «مادة» الحدّ الوضعي (ت، ر١، ٥٤، ٤)
- اشتراط الصفات الذاتية المشتركة أمر وضعي محض (ت، ر١، ٩١، ١٢)
- لا بدّ من التمييز بين الصفات «الذاتيّة» - التي لا تتصوّر «الذات» إلّا بها - وبين «العَرَضيّة» - التي تتصوّر بدونها. ولا يمكن التمييز بين هذين النوعين إلّا إذا عُرفت «ذاته» المؤلّفة من الصفات «الذاتيّة»، ولا تعرف «ذاته» حتى تُعرف الصفات «الذاتيّة»، ولا يُميَّز بين «الذاتيّات» وغيرها حتّى تعرف «ذاته». فصار معرفة «الذات» موقوفًا على معرفة «الذات»، وهذا هو الدّور (ت، ر١، ٩٦، ٦)

صفات لازمة

- الصفات اللازمة للموصوف تنقسم إلى ما لزومه بيّن للإنسان، وإلى ما ليس هو بيّنًا بل يفتقر ملزومه إلى دليل (ت، ر٢، ١٣٦، ١)

صفة

- وجدنا أشياء أُخَر لا صفة بالأعيان لم يدخل في هذا الباب (الاسم)، كالبياض والسواد والحلاوة والمرارة وما أشبه ذلك فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الصفة. وهو كل شيء يقع عليه كيف (ق، م، ١٠، ٥)
- الصّفة ذات ضروب شتّى: فمنها ما يكون في الأشياء المفعولة الفاعلة، كالمذاقات والألوان والأعراف والأصوات والملامس... ومنها ضروب يسمّيها الفيلسوفيون الوثاقة والضّعف. أما الوثاقة فكالرّجل يكون ماهرًا بالكتاب، فذلك منه وثيق لا يكاد يتغيّر. وأمّا الضعف فالصبي الذي علم من الكتاب شيئًا يسيرًا،

فذلك منه الضعف غير مأمون الذهاب، بترك المواظبة عليه والتعهّد له. ومنها ضروب يسمّونه القوّة والعجز. أما القوّة فكالرّجل يكون معتدل الأخلاط ذكيّ الفطنة، فيقال: هو قويّ على اقتناء الأدب. وأما العجز فأن يكون مخالفًا لهذه الصّفة، فيوصف بالعجز عن ذلك. ومنها ضروب يسمّونه الصّيغة كالمثلّث والمربّع والمدوّر وما سوى ذلك من الصّيغ (ق، م، ١٧، ١١)

- إن في جلّ ضروب الصّفة التضادّ، وذلك كالبياض والسّواد، والحلاوة والمرارة، وما أشبه ذلك (ق، م، ١٨، ٢٢)

- الحلية الجامعة العامّة لجميع باب الصّفة أن يقال: شبيه وغير شبيه، كأنّه يقال: هذا اللّون شبيه بهذا اللّون أو غير شبيه (ق، م، ١٩، ٨)

- الصّفة تضم... الجدة والنصبة. والجدة كقول القائل: غنيّ، والنّصبة كقوله: قائم. فإنّا نقول: كيف فلان، أغنيّ أم فقير، قائم أو قاعد؟ وكيف من باب الصّفة (ق، م، ٢٠، ٥)

- الصفة «فلتَسَمْ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)

- في الفلسفة فإنّ العَرَضَ يُقالُ على كلّ صفة وُصِفَ بها أمر ما ولم تكن الصفة محمولاً حُمِلَ على الموضوع، أو لم يكن المحمولُ داخلاً في ماهيّة الأمر الموضوع أصلاً، بل كان يُعرّفُ منه ما هو خارج عن ذاته وماهيّته (ف، ح، ٩٥، ١٣)

- يُسمّون الموصوف المسنَد إليه ويسمّون الصفة مسنَدًا، وربما سمّوا الصفة الخبر والمخبَر به والموصوفَ المخبَر عنه (ف، أ، ٥٧، ٥)

- جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمّى المعنى الموصوف والمسنَد إليه والمخبَر عنه موضوعًا، والمعنى المُسنَد والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)

- (إن) من المعقولات: معقولاً بنفسه هو الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٢)

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره (الشخص)، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر١، ٧٧، ١٢)

- تبيّن أنّ كل صفة من هذه الصفات - الحيوان، والناطق، والمائت - ليس منها واحد مختص بنوع «الإنسان». فبطل قولهم: إنّ «الفصل» لا يكون إلاّ بالصفات المختصة بـ«النوع»، فضلاً عن كونها «ذاتية». وإنّما يحصل التميز بذكر المجموع - إما الوصفين، وإمّا الثلاثة (ت، ر١، ٧٩، ٢٣)

- الصفة التي تختص المحدود لا تتصوّر بدون تصوّر المحدود، إذ لا وجود لها بدونه (ت، ر١، ٨٠، ٧)

- الصفة لا تتقدّم على الموصوف في الخارج أصلاً. وأما في الذهن فقد تتصوّر الصفة والموصوف جميعًا فلا يتقدّم تصوّر الصفة، وبتقدير التقدّم فهذا يختلف باختلاف التصوّر التام والناقص لا باختلاف اللوازم نفسها (ت،

ر٢، ١٥٠، ٢٦)

- الصفة القائمة بالموصوف والعرض القائم بالجوهر لا يعقل تقدّمه عليه بوجه من الوجوه. بل إذا اعتبر تقدّم عقلي أو غيره فالذات متقدّمة على الصفات (ت، ر٢، ١٥١، ٦)

صفة ذاتية

- الفرق بين الصفة الذاتية والعرضية اللازمة أنّ ما ليس بذاتي يمكن رفعه في الوهم فيمكن تصوّر الموصوف بدون تصوّره بخلاف الذاتي (ت، ر٢، ١٥٠، ١٤)

صفة محمولة

- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء وتُسمّى مقوّمة ذاتية، أو لا تكون داخلة في ذاته بل توجد بعده وتُسمّى عرضية، فمنها ما يلزم الذات ويخُص باسم العرضي اللازم وإن كان المقوّم أيضًا لازمًا، ومنها ما يفارق ويُسمّى العرضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ٨)

صنائع

- الصنائع الصحيحة صنعتان: مكتفية ومحتاجة. قال (ارسطو طاليس): فالصنعة المكتفية أن يقدّم المتكلم أشياء بيّنها، فيظهر من تبيينها غيرها، يكون إمّا صحيحًا لا يحتاج تبيينه إلى الزيادة في الشهود التي قدّمت له، ولا إلى تحريك شيء منها. والصنعة المحتاجة أن يكون الشيء الذي يظهر من بين الأشياء المقدّمة محتاجًا في تبيينه إلى أن يزاد في الأشياء التي قدّمت له شيء أو أشياء، حتى تبيّن صحّته (ق، م، ٦٤، ٢٤)

- إنّ صنائع التّحقيق لا يعلم حتى يعرف الصّنائع الكلّية، وإن الصّنائع لا يصاغ إلا من المقدمات (به، ح، ١٢٠، ١٧)

- الصنائعُ منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمَتْ واستكْمَلَتْ أجزاؤها كان فعلُها بعد ذلك استعمالَ القياس، وغيرُ القياسية هي التي إذا التأمَتْ واستكْمَلَتْ أجزاؤها كان فعلُها وغايتُها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)

- المبدأ في هذه الصنائع (القياسية) هو المبدأ الكلي (ف، ق، ٦٤، ٩)

- الصنائع والعلوم صنفان: صنفٌ موضوعاتُه أمور كلّيّة، مثل الشيء والموجود على الاطلاق، والواحدُ والكثير، وصنفٌ موضوعاتُه موجوداتٌ أخصّ، مثل العدد والعِظَم. وهذه تُسمّى الصنائعُ البرهانية الجزئيّة (ف، ب، ٦٢، ٣)

- الصنائع التي موضوعاتُها الأمور العامّة، منها صنائع الحكمة، أعني الفلسفة الأولى، ومنها الجدل، ومنها السوفسطائية (ف، ب، ٦٢، ٥)

- الصنائع والعلوم تختلفُ باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتُها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفةً كانت مختلفة (ف، ب، ٦٤، ٥)

- موضوعاتُها (الصنائع والعلوم) تختلفُ إمّا بالأحوال وإمّا بذواتها. والتي تختلفُ بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، ومنها ما إحداها جزئ

للأخرى ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءًا لها (ف، ب، ٦٤، ٧)

- يُظن بأمثال هذه الصنائع أنها جدلية وعلمية، إذ كانت مركّبة وكان الغرضُ منها غرض الصناعة العلمية، وطرقها بعضها خطبية وبعضها جدلية. فيجمعُ أصحابُها الطرقَ الجدلية والخطبية جميعًا، فيُسمّونها كلها الطرق الجدلية (ف، ج، ٦٢، ٤)

- التجوّز والمسامحة إنّما تُستعمَلُ في الصنائع التي يحتاجُ الإنسان فيها إلى إظهار القوّة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرّف أنّ له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاصّ به لأدنى تعلّق يكون له بالذي تُجعَلُ العبارةُ عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخصُّ شيئًا ما على ما له تعلّق به ولو يسيرًا من التعلّق، وليُبيِّنَ عن نفسه أنّ له قدرة على أخذِ اتّصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتّصال اليسير، ويبيّنُ أنّ عباراتِه وإبانتَه لا تزول ولا تضعف وإن عُبّرَ عن الشيء بغير لفظه الخاصّ بل بلفظ غيره. وأمّا الاستعارة فلأنّ فيها تخييلا وهو شعريّ (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

- الصنائع... قد يعرض فيها الغلط من قِبَل صورة القياس ومن قِبَل مادته، وبخاصّة من قبل اشتراك الإسم الواقع في الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٠٤، ١٣)

- الصنائع مختلفة بالأجناس الأوَل إختلافًا ليس يُترقّى به إلى جنسٍ عالٍ يعمّها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي إلى أنواعه الداخلة تحته (ش، ب، ٤٤٩، ٣)

صنائع علمية

- (الصنائع) العلمية هي التي تشتمل على السعادة والأشياء التي بها تُنال، والأشياء التي بها تعوق عنها أو تؤدّي إلى أضدادها (ف، ج، ٦٩، ٥)

صنائع عملية

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكونَ النتائجُ قد قُرِّرَت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)

- المعارف المشتركة التي هي بادئ رأي الجميع هي أسبقُ في الزمان من الصنائع العمليّة ومن المعارف التي تخصُّ صناعة صناعة منها، وهذه جميعًا هي المعارف العاميّة (ف، ح، ١٣٤، ١٨)

صنائع فكرية

- الصنائع الفكرية الجهادية التي يُقصدُ بالمخاطبة فيها أن يظهَر فضلُ قوة الإنسان على إبطال الشيء وإثباتِه، وذلك إما لمحبة الغلبةِ فقط وللكرامة التي يتبعها أو لخير آخر من الخيرات الأنسيّة (ف، ج، ٢٦، ٨)

صنائع قياسية

- الصنائعُ منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمَتْ واستكمَلَتْ أجزاؤها كان فعلُها بعد ذلك استعمالَ القياس وغيرُ القياسية هي التي إذا التأمَتْ واستكمَلَتْ أجزاؤها كان فعلُها وغايتُها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة

والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)

- (الصنائع) القياسيةُ خمسةٌ: الفلسفةُ وصناعةُ الجدل والصناعةُ السوفسطائية وصناعةُ الخطابة وصناعة الشعر (ف، د، ٥٦، ٨)

- نسبةُ صناعة الشعر إلى سائر الصنائع القياسيّة كنسبة عمل التماثيل إلى سائر الصنائع العملية (ف، د، ٥٧، ١٣)

- صناعةُ المنطق تُعطى في كل واحدة من الصنائع القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئمُ كلُ واحدة منها، وقوانينُ بها يُمتحن ويُميّز ما وُضِعَ أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د، ٥٨، ٣)

- قد يُمكن أن توجَد صنائع قياسية مركّبة من أشياء، بعضها علمية وبعضها جدلية وبعضها خطبية وبعضها من سائر الصنائع القياسية البسيطة (ف، ج، ٥٨، ١٦)

- منها (مركّبات الصنائع القياسية) أن يجهلَ الناظر في الأشياء العلمية مثل الطبيعيات أو الإلهيات، وغير ذلك من الصنائع العلمية فصول ما بين هذه الخمس القياسية وبين أصناف المقاييس، فيرُومُ استخراج ما يُريدُ استخراجه بأي شيء اتفق مما يَسْنَحُ في قريحته من الأقاويل أحيانًا تقع له وتتفق أقاويل خطبية وأحيانًا جدلية وأحيانًا تتّفق له أقاويل تقرب من البراهين وأحيانًا سوفسطائية (ف، ج، ٥٩، ١)

- منها (مركّبات الصنائع القياسية) أن العادة قد جرت أن يُظهر الإنسانُ الأجمل من الأمور والأفعال، ويُضمرَ الأنفع أو الألذّ. فالأجمل في المخاطبات القياسية التعليم والتعلّم والتماس استفادة الحق وإفادة الحق. والأنفع أو الألذّ أن يُظَنّ به البراعة في العلم وفي المخاطبة القياسية والاقتدار والقوة عليها، وأن يُظَنّ به أنّه الأفضل في الحكمة وفي معرفة الحق، إمّا بالقياس إلى البعض. وإمّا بالقياس إلى الجميع (ف، ج، ٥٩، ٨)

- منها (مركّبات الصنائع القياسية) أن كثيرًا من الأشياء التي سبيلها في العلوم اليقينية أن يتيقّنَ بها بعد معرفة أشياء كثيرة على ترتيب، وفي زمان طويل، يُمكن أن يُبيّنَ في الجدل وفي الخطابة بأشياء قليلة وفي زمان يسير، إلا أنها لا تعطي اليقين. وكثير من الأشياء الكاذبة يُمكنُ أن تصحّح بأشياء جدلية وخطبية وسوفسطائية خفية، فتصير مقنعة وفي صورة ما هي صادقة (ف، ج، ٥٩، ١٨)

- كلّ صناعة من الصنائع القياسيّة الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاصّ بها، ففي الفلسفة سؤال برهانيّ وفي الجدل سؤال جدليّ وفي السفسطة سؤال سوفسطائيّ وفي الخطابة سؤال خطبيّ وفي الشعر سؤال شعريّ (ف، ح، ٢٢٦، ١٢)

صنائع منطقية

- (الصنائع) المنطقية هي التي تشتمل على الأشياء التي شأنها أن تُستعملَ آلات ومُعِينةً في استخراج الصواب في كل واحد من العلوم (ف، ج، ٦٩، ١٨)

صنائع نظرية

- الصنائع النظرية، فإنّ معارفَها كلّها ينبغي أن تكونَ بحيث ينطق عنها، وتكون غير مُعَدّة نحو العمل (ف، ب، ٧٣، ٤)

- الصنائع النظرية تتفاضل في مقادير التصوّرات، فإنّ لكلّ صناعة منها مقدارًا ما من التصوّر، ونحوًا ما بحسب الكفاية في ذلك العلم، ولا

سيّما في تصوّر الأشياء التي تشترك في الفحص عنها والنظر فيها، مثل مشاركة التعاليم للعلم الطبيعي (ف، ب، ٧٣، ٥)

- (الصنائع) النظرية تشتمل على الأشياء التي بها وعنها، وفيها يحصل علم الحق (ف، ج، ٦٩، ٤)

صنائع يقينية

- الصنائع اليقينية ثلاثة: نظرية وعلمية ومنطقية (ف، ج، ٦٩، ٤)

صناعات

- الصناعات التي تحصلُ المعرفة بمعلوماتها لا عن مزاولة أعمال، فلتُسَمَّ الصناعات النظرية (ف، ب، ٥٩، ٤)

- جميعُ الصناعات التي تترقّى الى أن تتمّ بالتجربة فقط، فهي إنما تُعطي من علم الشيء الذي يشتملُ عليه إنَّ الشيء ووجودَه فقط، لا علم لِمَ الشيء (ف، ب، ٧٢، ١)

صناعة

- الصناعة تكون جزء صناعة متى كان موضوعُها نوعًا في الحقيقة لموضوع صناعة أخرى. وتكون الصناعة تحت صناعة أخرى، متى كان موضوعُها أخصّ من موضوع تلك، إلاّ أنه مأخوذٌ بحالٍ تجعلُه أخصّ من غير أن يصيرَ بتلك الحال نوعًا لموضوع الصناعة التي هي أعمّ (ف، ب، ٦٤، ١١)

- كل صناعة أعطت أسبابَ مبادئ صناعة أخرى، فإنها رئيسة لتلك الصناعة (ف، ب، ٧٠، ١٢)

- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إمّا أن تكونَ صناعةً تقتصرُ على ما يَخرج بالتجربة فقط، من غير أن تَستعمل ما حصلَ لها بالتجربة، في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعملَ ما حصلَ لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تفعلَ الأمرين جميعًا (ف، ب، ٧١، ١٦)

- الكمال في الصناعة هو أن يحصلَ للإنسان أصولُ تلك الصناعة، وتكون له قوّة على استنباط ما يلزمُ عن تلك الأصول، واقتدارٌ على تبصير غيره ما عَلِمَه منها، وعلى مُغالطة غيره بالجهات التي يُمكن أن يُغالط بها في تلك الصناعة، وعلى فسخ المُغالطات الذاتيّة الواردة عليه من غيره (ف، ب، ٩٤، ١٧)

- القدرةُ على فسخ المغالطات التي ليست ذاتيّة، فليست جزءًا من الكمال في الصناعة، ولكنها جزءٌ من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف، ب، ٩٤، ٢٠)

- الكاملُ في الصناعة يَشعرُ بمواضع التمويه والتلبيس فلا يُسلّمها، ويكشف عمّا فيها من التمويه. وهذه المخاطبةُ شبيهة بالجدل (ف، ح، ٥٠، ١٩)

- كلُّ صناعة من الصنائع العلميّة استُعملَ فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يُستعمَلُ في الصنائع العلميّة فإنّه ينبغي أن يُفهَمَ منه طلبُ تلك الأسباب التي تُعطيها تلك الصناعةُ في الأشياء التي فيها تَنظرُ (ف، ح، ٢١٦، ١٩)

- للسؤال في كلّ صناعة أمكنة ينجحُ فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف، ح، ٢٢٦، ١٦)

- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة شيءٌ أسبق من المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٢٣)

- الصناعة ملكة نفسانيّة تصدر عنها أفعالٌ إراديّة

بغير رويّة نتحو تمامًا مقصودًا (س، ب، ١٩٢، ٦)

- الصناعة مَلَكة نفسانيّة يقتدر بها على إستعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض، على سبيل الإرادة، صادرة عن بصيرة، بحسب الممكن فيها (س، ج، ٢١، ٦)

- ليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض، تكون الملكة النفسانيّة المُقتدَر بها على إستعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة؛ فإنّا لم نقل إن هذه الملكة النفسانيّة - التي هي الصناعة - هي التي يقتدر بها على إستعمال كل موضوع بل على إستعمال ما يكون موضوعًا قابلاً مقوّيًا عليه، وعنينا قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب (س، ج، ٢٢، ١١)

- إن كان حدُّ الصناعة هو الحدّ الموجب لأن تكون للصناعة إصابة في كل غرض، خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمّى صنائع؛ وإن كانت تسمّى صنائع، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة (س، ج، ٢٣، ١٧)

- الصناعة ملكة نفسانيّة يصدر عنها أفعال إراديّة بغير رويّة (مر، ت، ٢٦٥، ١)

- الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبيّن من ذلك الشيء سببه، والصناعة التي هي دونها تبيّن من ذلك الشيء وجوده (ش، ب، ٣٩٧، ١)

- ليس يمكن أن يتكلّم صاحب صناعة مع من ليس هو من أهل تلك الصناعة، فإن فعل الإنسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة (ش، ب، ٤٠٣، ١٣)

- ... إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان لمكان شيء من الأشياء وهو الخير الذي تؤمّه الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

صناعة امتحانية

- إن الصناعة الجدليّة (والصناعة) الإمتحانيّة ليستا يتحدّدان بأنّ لهما موضوعًا، بل بسلب الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما غير محدودي المبادىء والأغراض معًا، صار العامي أيضًا يجادل وينازع، وربّما ظن أنّه يمتحن (س، س، ٦١، ١١)

صناعة برهانية

- الصناعة البرهانية إنما تحلُّ الشكَّ بأن تُعطي الجهات التي من أجلها لحق الأمرُ الواحد محمولات متضادة، حتى يزول التضاد عما ظُنَّ به التضادّ (ف، ج، ٣٤، ١٣)

- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي المتضادين تتقدّمُ ضرورةَ الصناعة البرهانية التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف، ج، ٣٤، ١٦)

صناعة التحديد

- إنَّ صناعة التحديد صعبة... لأنّ الحدود إنّما تتم بالأجناس الحقيقيّة والفصول الذاتيّة جميعها حتى لا يشذّ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر (ب، م، ٦٤، ١٥)

صناعة الجدل

- أما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء، بل في الأمور المتقدّمة، وليس تسأل عن المبادىء الخاصّية:

فليس لها أيضًا أن تأتي بقول فيه مقاومة، ما لم يسلَّم لها. وهذه هي حال الصناعة المجرِّبة؛ وليس إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه الحال كالهندسة، بل هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم (أ، س، ٨٥٢، ٤)

- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية فينبغي أن توضعَ القضيةُ كلية إلا أن يُعانِدَ الخصمُ ويُبيِّنَ بقياس ما أن المحمولَ مسلوبٌ عن شيء شيء من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)
- صناعة الجدل هي الصناعةُ التي بها يَحصلُ للإنسان القوة على أن يعملَ من مقدماتٍ مشهورة، قياسًا في إبطال وضع موضوعه كلي يتسلّمه بالسؤال عن مجيب يتضمَّنَ حفظه، أي جزء من جزئَيْ النقيض اتفق، وعلى حفظ كل وضع موضوعه كلي يَعرضه لسائل بتضمّن إبطاله، أي جزئين من جزئي النقيض اتفق ذلك (ف، ج، ١٣، ١)
- (صناعة الجدل) طريق، يتهيأ لنا بها أن نعملَ من مقدماتٍ مشهورة قياسًا في كل مسألة تُقصَدُ، وأن يكون إذا أجبْنا جوابًا لم نأتِ فيه بشيء مضاد (ف، ج، ١٣، ٥)
- فعلُ هذه الصناعة (الجدل) هي المجادلة، والجدلُ وهو مخاطبة بأقاويل مشهورة يَلتمسُ بها الإنسان إذا كان سائلاً إبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلّمه بالسؤال عن مجيب تضمّن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)
- المقدمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهملة، وهي كلية يُوثق بها، وتُقبل ويعتقد فيها أنها كذلك، وتستعمل من غير أن يعلم منها شيء آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)
- صناعة الجدل لها قدرةٌ على أن تُثبتَ وضعًا وتُبطله بعينه، وعلى أن تؤلفَ قياسين على جزئي النقيض معًا وقياسين يُثبتانِ المتضادين معًا. ويكون القياسان جميعًا جدليين ولا يمكن ذلك في العلوم اليقينية (ف، ج، ٢١، ١٣)
- يُمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُنتجان نتيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦)
- نمتحنُ القياسات التي أعطتها صناعة الجدل، فما انطبقَ عليه من المقاييس شرائط البرهان جُعِلَت براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)
- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي المتضادين تتقدَّمُ ضرورةً الصناعة البرهانية التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف، ج، ٣٤، ١٦)
- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل (ف، ج، ٣٦، ٧)
- صناعة الجدل بها يكون. . . صيانة الفلسفة عن السوفسطائيين ومدافعتهم عنها. فهذه منافع صناعة الجدل في الفلسفة (ف، ج، ٣٧، ١٦)
- تخدم (صناعة الجدل) العلوم اليقينية في أن تعطي مبادئها. . . وتخدمها أيضًا في أن تُعطيها الأقاويل التي بها يسهلُ أن يُعلِّم الجمهور من الآراء المستنبطة من العلوم اليقينية ما هو نافع لهم، ويُنقلون عمّا لا نراهم يصيبون القول فيه وعمّا يضرّهم من الآراء، وتخدُمها أيضًا في أن تصونها عن السوفسطائيين (ف، ج، ٣٧، ٢٠)
- الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجودَ بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤)

- قياس الخُلف تضعفُ قوتُه في صناعة الجدل ما لم تكنْ الشَنِعة ظاهرة جدًا، أو تبلغُ من قوة الشَنِعة إلى حيث لا يُمكن أن يُوجدَ قياسٌ جدلي يشدّه، أو لا يوجدُ فيه رأيٌ نبيّهٌ أصلاً (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)
- ليس يُستفادُ من صناعة الجدل إلاّ القدرة على الفحص والتنقير تعقّب ما يخطرُ بالبالِ وكلُّ ما يقوله قائلٌ أو يضعه واضعٌ من الأشياء النظريّة والعلميّة الكلّيّة، وليس نقتصر على شيء منها دون شيء (ف، ح، ٢٠٨، ٥)
- صناعة الجدل فإنّها إنّما تستعملُ السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدُهما يلتمس به السائل أن يتسلّم الوضعَ الذي يختار المجيب وضعه ويتضمّن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرّى في ذلك لا أن يكون صادقًا ولا أن يكون كاذبًا (ف، ح، ٢٢٢، ٤)
- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن يتسلّم به من المجيب مقدّمات يستعملُها في إبطالِ الوضع الذي حفظه من غير أن يُبالي كيف كانت المقدّمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن تكونَ مشهورة أو إن لم تكن مشهورة - كانت مقدّمات يعترفُ بها المجيب، ويجمع بين المتناقضين ليفوّضَ إلى المجيب النظر فيما يختار تسليمه منها ليكون إذا سلّمَ سلّمَ بعد تأمّلها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة، ليسلّمَ ما يظنُّ بعد تأمّلها أنّها غير نافعة للسائل في أن يُناقِضَ بها المجيبُ في وضعه (ف، ح، ٢٢٢، ١٥)
- أما صناعة الجدل فبيّنها بالآراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢)
- صناعة الجدل هي الملَكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور، أو الإستقراء على النحو المذكور (س، ج، ٢٥، ٨)
- إنّ صناعة الجدل تفيدنا القوّة على إكتساب القياس، وعلى المناقضة، وعلى المعارضة بالإحتجاج، والتوصّل إلى المقاومات، والشعور بصحة السؤال أو سقمه (س، ج، ٣٣٥، ١٤)
- صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع (ش، ب، ٤٠٢، ١٤)

صناعة جدلية

- صارت الصناعة الجدلية ارتياضًا وتوطئةً لها وآلةً وخادمة للصناعة العلمية (ف، ج، ٢٧، ١٥)
- هذه الصناعة - أعني (الصناعة) الجدليّة - قد يعين على حصولها الإستعداد الجِبليّ في بعض الناس، وقد يعين على حصولها الممارسة والإستعمال للجزئيّات (س، ج، ٢١، ٨)
- إن الصناعة الجدليّة (والصناعة) الإمتحانيّة ليستا يتحدّدان بأنّ لهما موضوعًا، بل بسلب الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما غير محدودي المبادىء والأغراض معًا، صار العامي أيضًا يجادل وينازع، وربّما ظن أنه يمتحن (س، س، ٦١، ١١)

صناعة الحد

- أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة: وذلك أنه إما ألّا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الإسم، فإنه ينبغي أن يكون حدّ الإنسان يصدق على كل إنسان؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس، أو لم يضعه في الجنس الذي يخصّه، فإنه يجب على من يحُدّ

أن يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنه أوْلى بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحدّ. وإما ألّا يكون القول خاصًا بالشيء فإنه ينبغي أن يكون حدّ الشيء خاصًا به، كما قلنا أيضًا، وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحدّ ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصِبْ في التحديد (آ، ج، ٦٢٤، ٥)

- صناعة (الحد) وضعية اصطلاحية، ليست من الأمور الحقيقيّة العلميّة (ت، ر، ١، ٥١، ٢٦)

صناعة الخطابة

- من الصنائع القياسيّة صناعة الخطابة (ف، ح، ١٤٢، ١٠)
- صناعة الخطابة فإنّ أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنّما تستعملُ السؤال حيث ترى أنّ السؤال انجحُ في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)
- صناعة الخطابة تستعملُ جميع هذه الحروف على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

صناعة الشعر

- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضًا على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)
- صناعة الخطابة فإنّ أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنّما تستعملُ السؤال حيث ترى أنّ السؤال انجحُ في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)

صناعة شعرية

- الصناعة الشعريّة تُخيِّلُ بالقول في هذه الأشياء بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٨)

صناعة علم اللسان

- يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يتشوّقَ إنسانٌ إلى أن يحفظَ ألفاظهم المفردة الدالّة بعد أن يحفظَ الأشعارَ والخُطَب والأقاويل المركّبة، فيتحرّى أن يُفردَها بعد التركيب، أو أراد التقاطَها بالسماع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأفصح من ألفاظهم (ف، ح، ١٤٥، ١)
- صناعة علم اللسان إنّما تشتمل على الألفاظ التي هي في الوضع الأوّل دالّة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

صناعة عملية

- الصناعة العملية منها ما معارفُها حاصلةٌ عن التجربة فقط، ومنها ما ليس يُكتفَى فيها بالتجربة دون أن يوجدَ لها مبادئ آخر، وذلك مثل الطبّ (ف، ب، ٧٥، ٩)

صناعة الفقه

- ما صرّح به في الملّة واضعُها من الأشياء العمليّة الجزئيّة مسلّمة ويلتمس أن يستنبط عنها ما لم يتّفق أن يصرّح به، محتذيًا بما يستنبط من ذلك حذو غرضه بما صرّح به، حدثت من ذلك صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)

صناعة الكلام

- صناعة الكلام والفقه متأخّرتان بالزمان عنها (الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

- احتاجَ أهل الكلام إلى قوّة ينصرون بها تلك الملّة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون الأغاليط التي التُمس بها إبطال ما صُرِّحَ به في الملّة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح، ١٥٣، ٦)
- ظاهر في كلّ ملّة كانت معاندةً للفلسفة فإنّ صناعة الكلام فيها تكون معاندة للفلسفة، وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار معاندة تلك الملّة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)

صناعة مصارعية

- من الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الأقصى فيها، هو المنفعل، أو الآلة، أو نفس الغرض. أمّا المنفعل، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل، فإن كان فوق قوّة الفاعل، لم يبلغ الفاعل في تلك المادّة المخصوصة غايتها؛ وإن كانت المعاوقة دون ذلك، بلغ مبلغًا ما، مثل الصناعة المصارعيّة (س، ج، ٢٢، ٤)

صناعة ممتحنة

- الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود؛ فإنها من أجل جميع الأشياء: وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية (أ، س، ٨٥٢، ١٣)

صناعة المنطق

- صناعة المنطق وهي الصناعةُ التي تشتملُ على الأشياء التي تُسدِّدُ القوة الناطقة نحو الصواب (ف، د، ٥٥، ٢)
- صناعةُ المنطق تُعطي في كل واحدة من الصنائع القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئمُ كلُّ واحدة منها، وقوانينُ بها يُمتحن ويُميّز ما وُضِعَ أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د، ٥٨، ٣)
- صناعةُ المنطق آلةٌ إذا اسْتُعْمِلَتْ في أجزاء الفلسفة حَصَلَ بها العلمُ اليقين لجميع ما تشتمل عليه الصنائع العلمية والعملية (ف، د، ٥٩، ٨)
- صناعةُ المنطق واسمها مُشْتَقٌّ من النطقِ (ف، د، ٥٩، ١١)
- صناعةُ المنطق تُعطي قوانين في الألفاظ مشتركة لجميع الألسنة (ف، د، ٦٠، ٣)
- أهلُ صناعةِ المنطقِ يُسمّون الصفاتِ محمولات والموصوفات موضوعات (ف، د، ٦٠، ٥)
- هذا الكمال (في صناعة المنطق) إنّما يحصلُ بالوقوف على جميع الجهات والأمور التي بها ينقادُ الذهن إلى أنّ الشيء هو كذا أو ليس هو كذا، أو بالوقوف على أصناف انقيادات الذهن كم هي وعلى كم جهة هي وبالوقوف على أصناف الجهات وأصناف الأمور التي صنف صنف منها سبب لصنف من أصناف انقيادات الذهن (ف، أ، ٩٦، ٢)
- المقصودُ الأعظمُ من صناعة المنطق هو الوقوفُ على البراهين (ف، أ، ٩٩، ١٣)
- منفعة (صناعة المنطق) أنّها هي وحدها تُكسبنا القدرةَ على تمييز ما تَنقادُ إليه أذهاننا هل هو حقّ أو باطل، وبالجملة فإنّها تُكسبُ القوّة أو الكمال الذي ذكرناه في الكتاب الذي قبل هذا (ف، أ، ١٠٤، ٩)
- الجزء الأوّل (من صناعة المنطق) هو الذي يشتمل على المعقولات المفردة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى كتاب المقولات (ف، أ، ١٠٤، ٢١)
- الجزء الثاني (من صناعة المنطق) هو الذي

يشتملُ على المقدّمات، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى كتاب بَاري ميناس، ومعناه العبارات (ف، أ، ١٠٤، ٢٢)

- الجزء الثالث (من صناعة المنطق) يشتمل على تَبيين أمر القياس المطلق، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى كتاب أنالوطيقا الأولى، ومعناه كتاب التحليلات بالعكس (ف، أ، ١٠٥، ١)

- الجزء الرابع (من صناعة المنطق) يشتمل على تبيين أمور البراهين وعلى التي بها تلتئم البراهين وعلى ما هي مضافة إلى البراهين، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى أنُولُوطيقا الثانية والأخيرة (ف، أ، ١٠٥، ٣)

- الجزء الخامس (من صناعة المنطق) يشتملُ على الأشياء الجدليّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى طُوبيقا، ومعناه المواضع، ويَعني الأمكنة التي بها يُتطرّق في كلّ مسألة إلى انتزاع الحجج في إثباتها وإبطالها (ف، أ، ١٠٥، ٥)

- الجزء السادس (من صناعة المنطق) يشتملُ على الأمور المغالطيّة والأشياء المضافة إليها، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى سُوفَسْطيقا، ومعناه المغالطات التي قصد مستعملوها أن يُظَنّ بها علمًا أو فلسفة من غير أن يكونوا كذلك (ف، أ، ١٠٥، ٨)

- الجزء السابع (من صناعة المنطق) يشتملُ على ما به تلتئمُ الأشياء التي تسوق الذهن إلى التصديقات الخطبيّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى كتاب ريطُوريقا، ومعناه الخطبيّات والبلاغيّات (ف، أ، ١٠٦، ٣)

- الجزء الثامن (من صناعة المنطق) يشتملُ على الأشياء التي بها يلتئمُ انقياد الذهن إلى الشعريّة، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمّى أبوطيقا، ومعناه الشعريّات (ف، أ، ١٠٦، ٥)

- (صناعة المنطق) آلةٌ يقوى بها الإنسان على معرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ٥)

- صناعة المنطق وإن كان ما تشتملُ عليها هي أحدُ الموجودات فليست تنظرُ فيها على أنّها أحد الموجودات، لكن على أنّها آلة نتوصّل بها إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنّها شيءٌ آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنّها آلة لمعرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ١٣)

- صناعة المنطق فإنّها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور، من حيث هي على أحد نحوَيّ الوجود الذي في الأعيان والذي في الأذهان، ولا أيضًا في ماهيّات الأشياء، من حيث هي ماهيّات، بل من حيث هي محمولات وموضوعات وكليّات وجزئيّات، وغير ذلك مما إنّما يعرض لهذه المعاني (س، د، ٢٢، ٨)

- الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلّفة ليتوصّل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألّف عنها شيء يفيد علمًا بمجهول، فهذا هو من صناعة المنطقيين (س، ع، ٥، ١٧)

صناعة النحو

- صناعة النحو تنظرُ في أصنافِ الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم (ف، أ، ٤٣، ٥)

- صناعة النحو تشتملُ على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تُعقَل، لكنّ صناعةَ النحو ليست تنظر فيها على أنّها أحد الأشياء المعقولة، وإلّا فقد كانت تكون صناعةُ النحو وبالجملة صناعةُ علم اللغة تشتملُ على

المعاني المعقولة وليست كذلك (ف، أ، ١٠٧، ٦)

صناعة نظرية

- كل صناعة نظرية فإنها تشتملُ بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)
- المنطق هو الصّناعة النظريّة الّتي تُعرّف أنّ من أيّ الصور والموادّ يكون الحدّ الصّحيح الّذي يُسمّى حدًّا والقياس الصحيح الّذي يُسمّى برهانًا (م، ت، ٥، ٧)

صناعتان

- كلّ صناعتين كان موضوعُهما أمرين تحت جنس واحد، وكانتا ليس تقتصران على النظر في ما يُؤخذُ موضوعاهما في حدودهما فقط، بل كانتا تُبرْهِنَان أجناس موضوعهما على بعض ما تحتها، أو كانتا تنظران في الأعراض الذاتيّة لأجناس موضوعيهما الأول، أمكن أن يُبَرْهِنَ كل واحد منهما شيئًا واحدًا بعينه على موضوعين مختلفين بالكليّة، بحدّين أوسطين مختلفين (ف، ب، ٦٧، ٣)

صنعة عامة

- الصنعة العامة تنقسم خمسة أقسام: أوّلها صادق ولا يكذب كالبرهان هو صفة البرهان واليقين الّتي وصف في كتاب التحقيق. والثاني كثير ما يصدق وقليل ما يكذب وهو صنعة البلغاء الّتي وصفت في كتاب ريطوريقي وكتابه ريطوريقا أي البلاغة. والثالث معتدل الصّدق والكذب بالسّويّة، وهو صنعة الجدل الّتي وصفت في كتاب طوبيقى وكتابه طوبيقا أي مواضع الكلام. والرابع كثير ما يكذب وقليل ما يصدق، وهو صنعة الشّعر التي وصف في كتاب فويطيقى، أي الشعر. والخامس كلّه كاذب كذب لا يصدق، وهو صنعة أهل الشّغب والمراء الّتي وصف في كتاب سوفسطيقى، أي تصنيف أهل المرى وهي صنعة السفسطة (به، ح، ١٢١، ١)

صور شخصية

- إنّ الصور الشخصيّة أقدم من الصور النوعيّة، مثلاً إنّ صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٢)

صور نوعية

- إنّ الصور الشخصيّة أقدم من الصور النوعيّة، مثلاً إنّ صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٣)

صورة

- الصورة كل إسم يقع على أسماء متباينة الأشخاص، تجمعها صورة واحدة. كقول القائل: الناس، فيجمع بذلك فلانًا وفلانًا المتباينة أشخاصها، وإن جمعتها صورة الأنس (ق، م، ٤، ١٤)
- إنّ الصورة ليس لها موضوع البتّة هي فيه. لأنها إمّا أن تكون في المادة، وإمّا أن تكون في المركّب وهي في المركّب كجزء منه، فليست فيه كالشيء في الموضوع (س، م، ٤٦، ٢٠)
- ليست الصورة عرضًا البتّة، بل هي جوهر على الإطلاق. فإنّ الطبيعة التي هي صورة في النار، ليست، أعني هذه الكيفيّة المحسوسة، وجودها في النار كالجزء في المركب؛ وهي في مادة

النار لا كشيء في موضوع، بل كشيءٍ في مادّة (س، م، ٤٧، ٥)

- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعيّ أو صناعيّ، وخصوصًا بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملوّن خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- الصورة كل هيئة لمادّة لا تقوم دونها تلك المادّة، بل تتقوّم بها (س، ب، ١٠٣، ٢)

- الصورة: هي تأليف المقدّمات على نوع من الترتيب مخصوص، ولا بد من معرفته (غ، ع، ١٣٠، ١٨)

- الكمالُ الذي به يُستكملُ النوع إستكماله الثاني، فإنه يُسمّى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ٤)

- ماهيةُ الشيء كيف كان قد تُسمّى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ٧)

- الحقيقة التي تقوم المحل بها وحده بهذا المعنى: أنه الموجود في شيء آخر لا كجزء منه، ولا يصحّ وجوده مفارقًا له. لكن وجوده هو بالفعل حاصلٌ له، مثل صورة الماء في هيولى الماء (غ، ع، ٢٩٧، ١٢)

- الصورة التي تقوّم النوع تُسمّى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ١٥)

- الكمالُ المفارق، وقد يُسمّى صورة، مثل النفس للإنسان (غ، ع، ٢٩٧، ١٩)

- الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٤)

- الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

- الصورة الطبيعية لا يمكن أن تكون إلاّ في هيولى (ش، ب، ٤٧٢، ١٩)

- إن كانت العبرة بالصورة لم يكن تخصيص صورة الدليل بخمسة أو ستة صوابًا (ت، ر٢، ٥٠، ٦)

صورة جسمية

- الجسم إنّما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعادٍ فيه على الأطلاق متقاطعةً على حدّ واحدٍ مشترك تقاطعًا على قوائم وهذه صورة الجسميّة (س، م، ١١٣، ١١)

- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسميّة هي الجسميّة التي هي الكميّة، بل الجسمية التي هي الكميّة التي هي عرض، هي جِسمية بمعنى آخر (س، م، ٢١٥، ٥)

صورة الصور

- من الصورة ما يُسمّى صورة الصور (ق، م، ٤، ١٨)

- سُمّي صورة الصورة ما ليس تحته صورة الأشخاص المتباينة التي يجمعها صورة واحدة (ق، م، ٥، ٣)

صورة القياس

- مادّة القياس هي مصدّقات أو أمور في حكم مصدّقات سلف بها التصديق. وصورة القياس هي الرصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق، ٧، ٥)

- صورة القياس إذا كانت موادّه معلومة فلا ريب أنه يفيد اليقين (ت، ر٢، ٤٧، ١١)

- صورة «القياس» لا يتكلّم على صحّتها (المواد). فإنّ ذلك ظاهر، سواء في ذلك

«الاقتراني» المؤلف من الحمليات الذي هو قياس «التداخل»، و«الاستثنائي» المؤلّف من الشرطيّات المتصلة والمنفصلة الذي هو «التلازم» و«التقسيم» (ت، ر٢، ٤٧، ١٤)



ض

ضد

- الفرق بين العدمِ والضدّ أن الضدّين كل واحد منهما أمر موجود، إذا ارتفعَ أحدُهما عن الموضوع فوَرَدَ ضدُّه خلفَه في ذلك الموضوع، فيجتمع فيه أن يرتفعَ الأولُ عنه ويوجدُ مكانَه الثاني. وأما العدمُ فليس هو أمرًا يَخلفُ في الموضوع الأمرَ الذي ارتفع، بل هو فقدُ الأمر الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يَخلُفَ بدلَه أمرٌ موجود (ف، م، ١٢٢، ١٦)
- الضدُّ في الضدِّ المأخوذ على استقامة ومن جانبٍ واحد، كقولنا إن كان الأذى شرًّا فاللذة خيرٌ (ف، ق، ١١٥، ١)
- الضدُّ في الضدِّ المأخوذ من جانبين على خلاف، كقولنا إن كان المريضُ رديء السحنة فالذي هو جيدُ السحنة صحيح (ف، ق، ١١٥، ٣)
- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع لزمَ أن يكون المحمولُ في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)
- كون ضدّ الموضوع في ضد المحمول هو البيِّنُ أخذنا على الخلافِ فألزمْنا أن المحمول موجودٌ في الموضوع. وإن كان أيضًا البيِّنُ سلبَ ضدّ الموضوع عن ضد المحمول ألزمْنا عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٨)
- إذا استُعْمِلَ الضد فينبغي أن يُستعملَ موضوعًا إلى جانب ضده، فإنها إنما تصير مقبولة وتُبَيَّنَ شهرتها، إذا استعملت هكذا (ف، ج، ٦٧، ١٩)
- إنّ الضدّ هو ذات تخلّف المعنى الوجوديّ في الموضوع، إنّ العدم ليس بذات، بل هو، أن يعدم المعنى الوجوديّ، فيكون الموضوع خاليًا عنه فقط. فإنّ الضدّ الذي يقال في هذا الكتاب (قاطيغورياس)، ليس يعني به هذا، فإنّ الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين، ولا الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر ههنا (س، م، ٢٤٨، ٥)
- الضدُّ بالذات للواحد واحد. وتحصيل هذا، أنّ النظر في هذه الملكات هو على وجهين: نظر في طبائعها ومعانيها، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنّها تفيدها حالاً يلزم موضوعاتها لأجلها محمّدة أو مذمّة أو منفعة أو مضرّة، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن والتهور، مارًّا على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما، فحينئذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين، بل تكون أمرًا متوسطًا، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد، وبينهما غاية البعد، فيكونان هما الضدّان فقط؛ والثاني، نظر فيهما من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها، وذلك باعتبار أنّها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لا تناسبه، وهذا إعتبار أمر يعرض للكيفيّات، من جهة إضافات

لها وليس في ذواتها (س، م، ٢٦٢، ٢)

- الضد موجود ما (ش، ع، ١٢٩، ١٠)

- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له وإنما هو شيء يَعْرُضُ عن حدوثه في الموضوع (ش، ع، ١٢٩، ١٥)

- إن ما كان ضده يتجنّبه أكثر من الضد الآخر فهو آثر (ش، ج، ٥٥٧، ٨)

- ما كان أقل مخالطة للضد فهو آثر (ش، ج، ٥٥٨، ٧)

- الضد ليس يجب أن يكون خاصة للنوع الواحد في الجنس (ش، ج، ٥٨٦، ١٥)

ضدان

- يُحملُ الضدان على الضدين معًا والضدان على كل واحد منهما وكل واحد منهما على الضدين معًا، فيصير كل واحد من الثلاثة على ضربين، فتصير الإزدواجات الحادثة عنه ستة (ف، ق، ١١٧، ٥)

- أن الضدّين لا يجتمعان في موضوع واحد. وأنه إذا وُجِدَ أحدُهما فيه ارتفع عنه الآخر. وأما الضد في الضد فإن من المشهور أيضًا أن الشيء إن حُكِمَ به على أمر ما فإن حكم ضده ضد حكمه (ف، ج، ٦٧، ٩)

- إن الضدين في الوجود لا يجتمعان معًا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معًا (ب، م، ٩١، ٧)

- الضدّان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٦٠، ١)

- ضدان، أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد (سي، ب، ٦٤، ١٨)

- إن الضدين لا يجتمعان معًا في الوجود وقد يرتفعان معًا ويكذبان معًا في القول أيضًا، كما تقول زيد أبيض، زيد أسود، ولا يجتمعان في صدق القول البتة (سي، ب، ١٢٢، ٥)

- إن كان أحد الضدين مجهولاً فالآخر مجهول، وإن كان معلومًا فالآخر معلوم (ش، ب، ٤٦٣، ١٩)

- إن الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد (ش، ج، ٥١٠، ٢١)

- إن الضدين لا محالة: إما أن يكونا تحت جنس واحد بعينه، وإما أن يكونا تحت جنسين متضادين، وإما أن يكونا جنسين لأشياء متضادة (ش، ج، ٥٦٦، ١٥)

ضرب

- (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)

- (الضرب) الثاني (من الشكل الأول) (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) موجودة في بعض (ج) (ف، ق، ٢٣، ٤)

- (الضرب) الثالث (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء ممّا هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء ممّا هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٦)

- (الضرب) الرابع (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء ممّا هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج) (ف، ق، ٢٣، ٧)

- إذا إئتُلِفَت ضروب الشكل الأول من الأخير

إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (آ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (آ) (ف، ق، ٢٣، ٩)

- (الضرب) الثاني (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (آ)، ينتج بعض ما هو (ج) فهو (آ) (ف، ق، ٢٣، ١٢)

- (الضرب) الثالث (من الشكل الأول) كل ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء ممّا هو (ب) هو (آ)، ينتج ولا شيء ممّا هو (ج) هو (آ) (ف، ق، ٢٣، ١٣)

- (الضرب) الرابع (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء ممّا هو (ب) هو (آ)، ينتج بعض ما هو (ج) ليس هو (آ) أو ليس كل ما هو (ج) هو (آ) (ف، ق، ٢٣، ١٤)

- (في الشكل الأول) (الضرب) الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصُغراه موجبة جزئية، يُنتج موجبة جزئية. والثالث كُبراه سالبة كلية وصُغراه موجبة كلية، يُنتج سالبة كلية. والرابع كُبراه سالبة كلية وصُغراه موجبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٢٤، ١١)

- ضروب الشكل الثاني: أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (آ) و(ب) في كل (ج)، يَنْتُج (آ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (آ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) هو هذا (ب) في كل (آ) و(ب) ولا في شيء من (ج)، يَنْتج (آ) ولا في شيء من (ج)، لأن السالبة الكلية منها إذا انعكست صارت (ج) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (آ) فترْجعُ إلى ذلك الضرب بعينه من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ٥)

- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) (ب) ولا في شيء من (آ) و(ب) في بعض (ج)، يُنْتج (آ) ليست في بعض (ج) أو (آ) ليست في كل (ج)، لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (آ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١١)

- الضرب الرابع من الشكل الثاني (ب) في كل (آ) و(ب) ليست في بعض (ج)، يُنْتج (آ) ليست في بعض (ج) أو (آ) ليست في كل (ج). وهذا ليس يتبيّن بالعكس ولكن قد وُضعت (ب) ليست في بعض (ج) فيتبيّن أن (ب) مسلوبة عن جميع ذلك البعض. فلنفرض ذلك البعض مفردًا على حياله وليكن ذلك حرف (د) فيصير (ب) في كل (آ) و(ب) ولا في شيء من (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل بعينه (ف، ق، ٢٥، ١٤)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كُبراه سالبة كلية وصُغراه موجبة كلية، فيُنتج سالبة كلية. والثاني كُبراه موجبة كلية وصُغراه موجبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة كلية وصُغراه سالبة جزئية، يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٢٧، ١٣)

- الضرب الثاني (في الشكل الثاني) (آ) ولا في شيء من (ب) (ج) في كل (ب)، يَنْتج (آ) ليس في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة تنعكس جزئية فتصير معنا (آ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترْجع الى الضرب الرابع

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٤)

- الضرب الثالث (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في كل (ب) (ج) في بعض (ب)، يُنتج (أ) في بعض (ج) لأن الموجبة الجزئية الصغرى إذا انعكست جزئية صار معنا (أ) في كل (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجعُ إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٧)

- الضرب الرابع (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في بعض (ب) (ج) في كلّ (ب)، يُنْتِج (أ) في بعض (ج) لأن الكبرى الجزئية إذا انعكست صار معنا (ج) في كل (ب)، و(ب) في بعض (أ)، يُنْتج (ج) في بعض (أ)، ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير (أ) في بعض (ج) (ف، ق، ٢٨، ١٠)

- (الضرب) الخامس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ولا في شيء من (ب)، (ج) في بعض (ب)، يُنتج (أ) ليست في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة الجزئية تنعكس فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١٣)

- (الضرب) السادس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ليست في بعض (ب)، (ج) في كل (ب)، يُنتج (أ) ليست في بعض (ج)، ونرجع إلى الشكل الأول لا بالعكس لكن بأن بعض (ب) الذي سُلِبَ عنه (أ) فإنما يُسْلَبُ عن جميع البعض فلنفرض ذلك البعض (د)، و(ج) إذا كانت في كل (ب) فهي في كل (د) فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (د) و(ج) في كل (د) فتَرجعُ إلى الضرب الثاني من هذا الشكل (ف، ق، ٢٨، ١٦)

- الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من موجبتين كلّيتين يُنتج موجبة جزئية. والثاني كُبراه سالبة كلّية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج سالبة جزئية. والثالث كُبراه موجبة كُلّية وصُغراه موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة جزئية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج موجبة جزئية. والخامس كُبراه سالبة كلّية وصُغراه موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية. والسادس كُبراه سالبة جزئية وصُغراه موجبة كلّية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)

- (الشكل الثاني): الضرب الأول من كلّيتين، والكبرى سالبةٌ، ينتج كلّيةً سالبةً، مثاله كل [ج ب] ولا شيء من [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثاني من كلّيتين والصّغرى سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج ب] وكلّ [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئيّة، وكبرى سالبة كلّية، مثاله: بعض [ج ب] ولا شيء من [أ ب]، فليس كل [ج أ]... الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئيّة وكبرى موجبة كلّية، مثاله ليس كل [ج ب] وكل [أ ب] فليس كل [ج ب] (مر، ت، ١١٩، ٤)

- (الشكل الثالث) الضرب الأول من كلّيتين موجبتين ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب أ]، لا يلزم من هذا أن كلّ [ج أ]... الضرب الثاني من كلّيتين والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب ج] ولا شيء من [ب أ]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكليّة موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب ج] وكل [ب أ]، ينتج بعض [ج أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كليّة موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، مثاله: [ب ج] وبعض

[ب أ] فبعض [ج أ]. . . الضرب الخامس من كلّيّة موجبة صغرى وجزئيّة سالبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]. . . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلّيّة كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ١٢٣، ٨)

- الضربُ هو وضعٌ خاص من أوضاع الشكل من حيث كلّية المقدّمات وجزئيتها، وإيجابها وسلبها (غ، ع، ٣٦١، ٦)

- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان كليّتان (غ، ع، ٣٦١، ٩)

- الضرب الثالث من (الشكل الأول) منه موجبة كلّية صغرى، وسالبة كلّية كبرى (غ، ع، ٣٦١، ١٣)

- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلّف. ولا أزلي واحد مؤلّف (غ، ع، ٣٦١، ١٧)

- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، ع، ٣٦١، ١٩)

- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، ع، ٣٦١، ٢١)

- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، ع، ٣٦٢، ١)

- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كليّتين (غ، ع، ٣٦٢، ٣)

- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كليّتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٣٦٢، ٧)

- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين صغراهما جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ١٠)

- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ١٣)

- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدّمتين مختلفتين في الكميّة والكيفيّة، صغراهما موجبة جزئيّة. كبراهما سالبة كليّة (غ، ع، ٣٦٢، ١٦)

- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدّمتين مختلفتين أيضًا في الكميّة والكيفيّة: صغراهما كليّة موجبة وكبراهما سالبة جزئيّة (غ، ع، ٣٦٢، ٢٠)

- في ضروب القياسات المنتجة المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضروب الشكل الأول فالمنتج منها أربعة ضروب وإثنا عشر ضربًا غير منتجة، الأول من: موجبتين كلّيتين كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - فتنتج موجبة كلّية وهي قولنا كل - أج - (ب، م، ١٢٦، ١٤)

- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من كلّيتين والكبرى منهما والصغرى مُجبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ب ج - فينتج سالبة كلّية وهي قولنا فلا شيء من - أ - ج - (ب، م، ١٢٨، ٥)

- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من موجبتين، والصغرى منهما جزئية والكبرى كليّة كقولنا بعض - أب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئيّة وهي قولنا بعض - أج - (ب، م، ١٢٩، ٦)

- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة كقولنا بعض أ - ب - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئيّة كقولنا ليس كل - أ - ج - (ب، م، ١٣٠، ١٧)

- الضرب الآخر من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كلّيتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة (ب، م، ١٣٢، ٢٠)

- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة جزئيّة كقولنا كل أب - وبعض - ب ج - (ب، م، ١٣٣، ١٣)

- الضرب الرابع منها (قياس غير منتج من الشكل الأول) هكذا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى (ب، م، ١٣٤، ١٥)

- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الأول)، من كبرى موجبة جزئيّة وصغرى سالبة كليّة (ب، م، ١٣٥، ٢)

- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالبتين صغراهما كليّة وكبراهما جزئيّة (ب، م، ١٣٥، ٩)

- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كبرى موجبة كليّة وصغرى سالبة جزئيّة (ب، م، ١٣٥، ١٢)

- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالبتين صغراهما جزئيّة والكبرى كليّة (ب، م، ١٣٦، ٥)

- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من جزئيّتين، والصغرى سالبة والكبرى موجبة، وحكمه معلوم في أنّه لا ينتج من أجل جزئيّة الكبرى، ومن أجل سلب الصغرى مما سبق تعليما وتمثيلاً، وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالبتين جزئيّتين. وفي الحادي عشر وهو من جزئيّتين موجبتين، والثاني عشر من جزئيّتين والكبرى سالبة من أجل جزئيّة الكبرى (ب، م، ١٣٦، ١٥)

- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) هي من كليّتين، والكبرى سالبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ج ب - يَنْتُج سالبة كليّة وهو قولنا لا شيء من - أج - لأنّ الأصغر دخل تحت حكم الأوسط بكليّته وإنتفى الأوسط عن الأكبر بكليّته فانتفى الأكبر عنه بكليّته فانتفى عن الأصغر بكليته (ب، م، ١٣٧، ٧)

- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من كليّتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - أب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كليّة وهي قولنا لا شيء من - أ ج - ويتنوه بتبديل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى (ب، م، ١٣٧، ٢١)

- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني)، من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة كقولنا بعض أب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئيّة وهي قولنا ليس كل - أ ج - (ب، م، ١٣٨، ١٢)

- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كليّة مثاله ليس كل أب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئيّة كقولنا ليس كل أ ج - (ب، م، ١٣٩، ٢)

- (قياس غير منتج من الشكل الثاني) في هذا الشكل إثنا عشر ضربًا، فمنها أربعة من سالبتين، لأنّ الأصغر والأكبر فيهما يخرجان عن حكم الأوسط... وأربعة من جزئيّتين لا يلزم منهما حكم لخروج البعضين غير المتعيّنين عن حكم الأوسط (ب، م، ١٣٩، ١٧)

- الضرب الأوّل من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالبتين كليّتين يقع على هذه الاشكال والصور الثلث (ب، م، ١٤٠، ١)

- الضرب الثاني (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالبتين كبراهما كليّة وصغراهما جزئيّة (ب، م، ١٤٠، ١٣)
- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالبتين صغراهما كليّة وكبراهما جزئيّة (ب، م، ١٤٠، ٢٢)
- الضرب الرابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالبتين جزئيّتين (ب، م، ١٤١، ١٣)
- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كليّتين (ب، م، ١٤٢، ٢)
- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كبراهما كليّة والصغرى جزئيّة (ب، م، ١٤٢، ١٥)
- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين صغراهما كليّة وكبراهما جزئيّة (ب، م، ١٤٣، ٢)
- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين جزئيّتين (ب، م، ١٤٣، ١٦)
- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة جزئيّة (ب، م، ١٤٣، ١٨)
- الضرب العاشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى سالبة كليّة وكبرى موجبة جزئيّة (ب، م، ١٤٣، ٢١)
- الضرب الحادي عشر والثاني عشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) وهما اللذان من جزئيّتين موجبة وسالبة كبرى وصغرى (ب، م، ١٤٣، ٢٣)
- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كليّتين موجبتين كقولنا كل - ب أ - وكل - ب ج - (ب، م، ١٤٤، ١١)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كليّتين والكبرى سالبة (ب، م، ١٤٥، ٦)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئيّة كقولنا بعض - ب أ - وكل ب ج - (ب، م، ١٤٥، ١٧)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئيّة كقولنا كل - ب أ - وبعض ب ج - (ب، م، ١٤٦، ٥)
- الضرب الخامس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة كقولنا بعض - ب أ - ولا شيء من - ب ج - (ب، م، ١٤٦، ١٧)
- الضرب السادس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة جزئيّة كقولنا كل - ب أ - وليس كل - ب ج - (ب، م، ١٤٧، ٩)
- في الشكل الثالث من القياس فإنّ الضرب الأول منه وهو الذي من كليتين موجبتين إنْ كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضروريّة، فالنتيجة ضروريّة، وإنْ كانت الصغرى هي الضروريّة وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكمها الإمكان الذهنيّ (ب، م، ١٤٩، ١٨)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث من القياس) وهو الذي من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة كذلك ايضا إمّا إن كانت الضروريّة هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضروريّة مثلها،

وإن كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الأول من انتاج الإمكان الذهني الذي يعم الممكن السلب (ب، م، ١٤٩، ٢٤)

- الضرب الثالث (من الشكل الثالث من القياس) حكمه كحكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضروريًا، وممكنة ذهنية إذا كانت الصغرى هي الضرورية (ب، م، ١٥٠، ٥)

- الضرب الرابع (من الشكل الثالث من القياس) فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنيّة لأنها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة إن كانت التي تصير له الكبرى هي الضروريّة إلى الامكان الذهني، وعن الإمكان الذهني إذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية إلى الإمكان الذهني أيضا (ب، م، ١٥٠، ٧)

- الضرب الخامس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة إن كانت كبراه ضروريّة (فنتيجته ضرورية) وإن كانت صغراه هي الضروريّة فنتيجته ممكنة ذهنيّة (ب، م، ١٥٠، ١١)

- الضرب السادس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة جزئيّة إن كانت السالبة هي الضروريّة كانت النتيجة مثلها ضروريّة، وإنْ كانت الموجبة هي الضروريّة حتى تنتج أو لا ضروريّة، وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية، وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنيّة لإختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة (ب، م، ١٥٠، ١٤)

- القياس يقتضي ستة عشر ضربًا حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات (هـ، م، ٢٢، ٢٢)

- الضرب الأول (من الشكل الأول) موجبتان كليّتان ينتج موجبة كليّة كقولنا (كل جسم مؤلّف، وكل مؤلّف محدث، فكل جسم محدث) (هـ، م، ٢٢، ٢٦)

- (الضرب) الثاني كليّتان، والكبرى سالبة كليّة ينتج سالبة كليّة كقولنا (كل جسم مؤلّف، ولا شيء من المؤلّف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم) (هـ، م، ٢٣، ١)

- (الضرب) الثالث موجبتان والصغرى جزئيّة ينتج موجبة جزئيّة كقولنا (بعض الجسم مؤلّف، وكل مؤلّف حادث، فبعض الجسم حادث) (هـ، م، ٢٣، ٣)

- (الضرب) الرابع موجبة جزئيّة صغرى وسالبة كليّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة كقولنا (بعض الجسم مؤلّف، ولا شيء من المؤلّف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم) (هـ، م، ٢٣، ٤)

- الضرب الأول فينتج موجبة كليّة تابعة للكبرى في الضروريّ واللاضروريّ (ط، ش، ٤٤٠، ١)

- الضرب الثاني وينتج سالبة كليّة كذلك (ط، ش، ٤٤٠، ٣)

- (الضرب) الثالث ينتج موجبة جزئيّة (ط، ش، ٤٤٠، ٧)

- (الضرب) الرابع سالبة جزئيّة (ط، ش، ٤٤١، ١)

- الضرب الثاني: بعكس الصغرى، وجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى؛ لينتجا عكس المطلوب من الأول، ثم عكس النتيجة، لتحصل النتيجة المطلوبة به (ط، ش، ٤٦٠، ٨)

- بيّن (ابن سينا) الضرب الثالث: بما بيّن به الضرب الأول (ط، ش، ٤٦١، ١)
- لم يمكن بيان (الضرب) الرابع بالعكس؛ لأنّ السالبة الجزئيّة لا تنعكس، والموجبة الكلية تنعكس جزئيّة، ولا قياس عن جزئيّتين (ط، ش، ٤٦١، ٢)
- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)
- إنّ المناطقة اصطلحوا على تسمية قضيّتي القياس من غير إعتبار الأسوار شكلاً، ومع إعتبارها ضربًا أيّ نوعًا من أنواع الشكل (ض، س، ٣١، ٢١)
- يشار لمجموع القضيّتين بالضرب فيسمّى ضربًا (ض، س، ٣١، ٢٤)
- الضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه (ض، س، ٣٢، ٦)

ضروب

- إذا إبتُدِئت ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)
- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، يَنْتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)
- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (أ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، يُنْتج (أ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (أ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)
- في ضروب القياسات المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضروب الشكل الأول فالمنتج منها أربعة ضروب وإثنا عشر ضربًا غير منتجة، الأول من: موجبتين كلّيتين كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - فتنتج موجبة كلّية وهي قولنا كل - أج - (ب، م، ١٢٦، ١٤)
- (الضروب) الباقية (من الشكل الأول) غير منتجة وهي التي صغراها سالبة وكبراها جزئية أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٤)
- في ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثاني: والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة، أيضًا وهي التي كبراها كلّيّة سواء كانت الصغرى كلّيّة أو جزئيّة وإحدى مقدمتيه مُوجبة والأخرى سالبة أيّهما كانت وما عداها لا يُنتج (ب، م، ١٣٧، ٣)
- ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثالث،... ستة أضرب وهي التي صغراها موجبة وفيها كلّيّة سواء كانت صغرى أو كبرى (ب، م، ١٤٤، ٦)
- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلّية موجبة مع كلّية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلّية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلّية

وجزئية سالبة مع موجبة كلّية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

- إختلفوا في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث فقيل إن بيان إنتاجها موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الأول لوضوح إنتاج الأول بنفسه وهو قول الأكثر. وقيل إن إنتاجها يتبيّن لذاتها من غير رد للأول (و، م، ٢٨٩، ١٨)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى كلّية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلّية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلّية سالبة ينتج جزئية سالبة (و، م، ٢٩٨، ٣٠)

- ضروبه المنتجة (الشكل الرابع) خمسة: كلّية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلّية مع كلّية موجبة ينتج سالبة كلّية لرده إلى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضًا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلّية ينتج جزئية سالبة لرده إلى الأول بعكس المقدّمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

ضروب القرائن

- إن ضروب القرائن التي منها يكون الصنايع ثلاثة... أحدهما الضرب الذي يكون حاشيته الأولى محمولة على الواسطة، والواسطة محمولة على حاشيته الأخرى. وذلك أن يوجب شيئًا لشيء، ثم يوجب ذلك الشيء لشيء آخر، كقول القائل: النفس لكلّ ذي حيوة، والحيوة لكل إنسان... والضرب الثاني الذي يكون واسطته محمولة على حاشيته كليهما. وذلك أن يوجب شيئًا لشيئين، كقول القائل: الحيوة لكل إنسان، والحيوة لكل حمار. الحيوة مشترك في حدّ محمول فيهما جميعًا، وذلك الحدّ هو الحيوة... والضرب الثالث الذي يكون حاشيتاه كلتيهما محمولتين على واسطته. وذلك أن يوجب شيئان لشيء، كقول القائل: الحيوة لكل إنسان، والضحك لكل إنسان، مشتركين في حدّ موضوع فيهما جميعًا، وذلك الحدّ هو الإنسان (ق، م، ٧٠، ١)

ضرورة

- لفظ الضرورة وهو الدوام (س، ق، ٣٢، ٧)

- الضرورة تدلّ على وثاقة الوجود (س، ق، ١٦٩، ٨)

- الضرورة قد تكون على الإطلاق، كقولنا: الله تعالى موجود. وقد تكون معلّقة بشرط (الضرورة) الشرط إمّا دوام وجود الذات، مثل قولنا الإنسان بالضرورة جسم ناطق، ولسنا نعني به أنّ الإنسان لم يزل ولا يزال جسمًا ناطقًا، فإنّ هذا كاذب على كل شخص إنساني. بل نعني به أنّه ما دام موجود الذات إنسانًا فهو جسم ناطق. وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب. وأمّا دوام كون الموضوع موصوفًا بما وضع معه، مثل قولنا كل متحرّك متغير، فليس معناه على الإطلاق، ولا ما دام موجود الذات، بل ما دام ذات المتحرّك متحركًا (س، أ، ٣١٠، ١)

- معنى قولنا «بالضرورة» أن يكون الحكم ما دام ذات الموضوع موجودًا (س، ش، ٧١، ٥)

- أمّا لفظة الضرورة وهي الدوام فإنّما تُستعمَل في مواضع: من ذلك أنّا نقول: إنّ الله حيّ بالضرورة أي دائمًا لم يزل ولا يزال. والثاني أن يكون ما دام ذات الموضوع موجودًا ثمّ يفسد كقولنا: كلّ إنسان بالضرورة حيوان أي كُلُّ واحد من الناس دائمًا حيوان ما دام ذاته موجودةً، ليس دائمًا بلا شرط... وأمّا الثالث فمثل قولنا كلُّ أبيض فهو ذو لون مفرّق للبصر بالضرورة لا دائمًا... والرابع أن تكون الضرورة بالشرط أي ما دام الحمل موجودًا كقولنا: زيد بالضرورة ماش ما دام ماشيًا، إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشيًا وهو يمشي. والخامس أن تكون الضرورة وقتًا ما معيّنًا لا بدّ منه كقولنا: إنّ القمر ينكسف بالضرورة لا دائمًا بل وقتًا بعينه (معيّنًا). والسادس أن تكون الضرورة وقتًا ما ولكن غير معيّن كقولنا: كلُّ إنسان فإنّه بالضرورة متنفّس، أي وقتًا ما ليس دائمًا ولا وقتًا بعينه (مر، ت، ٦٢، ٧)

- الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والإمتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)

- إذا شُرطت الضرورة في مقدّمات البرهان الناتج للضروري كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدّم في فن العبارة (سي، ب، ٢٤٥، ٣)

- الضرورة تقال على ضربين: أحدهما الضرورة الطبيعية التي هي من قِبَل صورة الموجود... والضرب الثاني الذي من قِبَل الهيولى (ش، ب، ٤٧٢، ١٦)

- نعلم بالضرورة أنّ المفهوم من الضرورة غير المفهوم من الدوام (ر، ل، ١٥، ٢)

- إنّ الضرورة إستحالة الإنفكاك (هـ، م، ٥٩، ٣)

- الضرورة أخصّ من الدوام، لأنّ كل ضروريّ، دائم ما دامت الضرورة حاصلة ولا ينعكس؛ إذ من المحتمل أن يدوم شيء إتفاقًا من غير ضرورة؛ فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام، وقيّده باللاضرورة، لئلا يتكرر الضروريّ (ط، ش، ٣٠٩، ١٧)

- نعني بالضرورة إستحالة إنفكاك المحمول عن الموضوع وهي خمس: الأولى الضرورة والأزلية. الثانية الضرورة الذاتية أي الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجودًا إما مطلقةً أو مقيدةً بنفي الضرورة أو الدوام الأزليين؛ والقسم الأول أعمّ من الثاني وهو من الثالث، والضرورة الأزلية أخصّ من الأول ومباينة للآخرين. الثالثة الضرورة الوصفية أي الحاصلة من وصف الموضوع إما مطلقةً أو مقيّدةً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي، والقسم الأول أعم من الأربعة الباقية والثاني من الثالثة الباقية والثالث والرابع من الخامس وبينهما عموم من وجه، (وكذا) بين الضرورة الوصفية والذاتية إذ الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف مدخل في الضرورة... الرابعة الضرورة بحسب وقت معيّن أو غير معيّن إما مطلقًا أو مقيّدًا بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي أو الوصفي وعلى كل تقدير فهو وقت الذات أو الوصف. الخامسة الضرورة بشرط المحمول ولا فائدة فيها لضرورة كل محمول بشرط وجوده للموضوع (م، ط، ١٤٢، ١)

- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تسمّى

تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها يسمّى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

ضرورة ذهنية

- الضرورة الذهنية أخصّ من الخارجية لأن كل ما وجب جزم الذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصوّر طرفيها كان في نفس الأمر كذلك، وإلا ارتفع الإمكان عن البديهيات ولا ينعكس كما في النظريات، ويُعلم منه أن الإمكان الذهني أعمّ من الخارجي (م، ط، ١٦١، ٤)

ضرورة مشروطة

- الضرورة المشروطة فإما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفًا بما وضع معه، وقد يكون هذا الوصف دائمًا ما دام موجودًا كما قلناه من مثال الإنسان والحيوان (سي، ب، ١١٢، ٩)
- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة. (ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنّما فسّر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطًا: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

ضرورة مطلقة

- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة. (ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنّما فسّر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطًا: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

ضرورة وصفية

- الضرورة الوصفية تعتبر لزوم الضرورة للوصف من حيث هو هو (م، ط، ٢٩٢، ٢)

ضروري

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمَّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجودِ محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٨)
- الجهاتُ الأُول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)
- الضروري هو الدائمُ الوجودِ الذي لم يزلْ ولا يزال، ولا يمكن ألا يوجدَ ولا في وقت من الأوقات (ف، ع، ١٥٧، ١٤)
- الضروري يُقالُ باشتراك الاسم على ثلاثة أنحاء: أحدُها الموجود الدائم الوجود الذي لم

يزل ولا يزال، والثاني الموجودُ في الموضوع ما دام موضوعُه موجودًا مثل الزرقة في العين والفطوسة في الأنف، والثالثُ الموجود في موضوع أو الموجود في موضوع ما دام هو موجودًا، مثل القعود في زيد، فإنه موجودٌ في زيد ما دام القعود موجودًا أي ما دام زيد قاعدًا، وكذلك زيدٌ الموجود ما دام موجودًا (ف، ع، ١٦٢، ١٥)

- يُقسم الضروري إلى الذي بالطبع وبحسب صورة الشيء أو الذي بالقسر (ز، ب، ٢٧٧، ١٨)

- الضروريّ «الموجود» ما دام ذات الموضوع موجودًا (س، ق، ٣٥، ٩)

- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)

- إنّ الضروري في هذا الفن (الرابع) من المنطق يعنى به معنى أعمّ من وجوب الوجود (س، ق، ١٦٦، ١٦)

- إنّ الضروريّ هو الأمر الذي وجوده يستحق الدوام، إمّا مطلقًا، وإمّا عند وجود الشرط، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إمّا مطلقًا وإمّا عند وجود الشرط (س، ق، ١٦٩، ٦)

- الضروريّ أيضًا هو الذي لا يمكن أن لا يكون، وهو المحال أن لا يكون (س، ق، ١٧٠، ٤)

- إنّ الضروري إمّا أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتّة أن يُفْرَض معلومًا في وقت من الأوقات؛ وإمّا أن يقال بحسب العَدَم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتّة أن يفرض موجودًا في وقت من الأوقات؛ وإمّا أن يقال بحسب وجود حملٍ ما أو عدد حملٍ ما وهو سلبه (س، ب، ٦٨، ١٩)

- الضروريّ يطلق كلّيته لشيئين: أحدهما أن يكون واحد من الموضوع ليس الحكم عليه بالمحمول موجودًا، أو يقال أن من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان بالمحمول. وقد تُحذف جهة الضرورة في العلوم من المقدّمات، إستبانةً إلى الذهن والعادة (مر، ت، ٢٠٥، ١٤)

- يقال ضروريّ لما هو على الوصف الذي بحسبه قيل أنّه ضروري ولا بد من كونه عليه، وذلك في الوجود والذهن أيضًا (ب، م، ٨٠، ١٨)

- يقال ضروري أيضًا لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري، لأنّه حصل على الوصف الذي قيل بحسبه أنّه ضروري في وقت وجوده وأمتنع أن لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك... فهذا هو الضروري بإعتبار الوجود (ب، م، ٨١، ١٥)

- الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس. فإنّا نعني بالضروري ههنا ما تكون ضرورته ما دام الموضوع موصوفًا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائمًا ما دام موجودًا أو لم يكن (سي، ب، ٣٤٤، ٢١)

- المواد الثلاث... هو الممكن والضروري والممتنع (ش، ع، ١٠٢، ٩)

- أجناس ألفاظ الجهات... الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويُعَدّ معه وهو الواجب

والممتنع (ش، ع، ١١٧، ٨)

- الضروري: إما ضروري الوجود وإما ضروري العدم وهو الممتنع (ش، ع، ١١٧، ٩)
- الضروري يقال على ما بالفعل (ش، ع، ١١٧، ١٤)
- أعني بالضروري جميع أصناف ما يقال عليه الضروري، أعني الضروري المطلق والضروري بالإضافة الى وقت ما . . . (ش، ق، ١٨٧، ٧)
- الضروري . . . هو الذاتي (ش، ق، ٢٠٢، ٢٣)
- الضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما وغير ممكن أن يكون بخلاف تلك الحال (ش، ب، ٤٥٠، ٣)
- نعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد الشيء خلوًا منه (ش، ج، ٥٥٤، ٣)
- لا شك أنّ الضروري أخصّ من الدائم، فيكون اللاضروريّ أعمّ من اللادائم لا محالة (ر، ل، ١٥، ٧)
- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إمّا في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الإستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ٢)
- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروريّ والدائم. لأن كل دائم كلّي، فهو ضروري؛ فإنّ ما لا ضرورة فيه، وإن إتفق وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما يمكن أن يوجد. وقد بيّنا أنّ كل ضروريّ فهو دائم. فالضروريّ والدائم متساويان في الكليّات. وأمّا في الجزئيات فقد يختلفان، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم فيها يعمّ الضروري وغيره (ط، ش، ٣١٥، ١٣)
- إنّ الضروريّ إذا اختلط بغير الضروريّ، أفاد التباين الذاتيّ بين حدّي المطلوب، وأنتج الضروريّ السالب، وإنْ إتفقت المقدمتان في الكيف، فضلاً عن أن تختلفا فيه (ط، ش، ٤٧١، ٦)

ضروري بشرط وجود الذات

- الضروريّ بشرط وجود الذات هو الذي يجب أن يكون موصوفًا بالمحمول ما دام موجود الذات (ر، ل، ١٤، ٨)

ضروري كلي

- الضّروريّ الكلّيّ هو الذي يُحكم فيه بسلب المحمول أو إيجابه دائمًا على كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفًا كيف كان، دائمًا أو غير دائم (مر، ت، ٧١، ٥)

ضروري مشروط

- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه دوام وجود الموضوع (غ، ع، ١١٩، ٢٦)
- (الضروري المشروط) ما شُرِط فيه دوام كون الموضوع موصوفًا بعنوانه، كقولنا: كل متحرك متغيّر (غ، ع، ١٢٠، ١)
- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه وقت مخصوص: إمّا معيّن أو غير معيّن. فإنّ قولنا: القمر بالضرورة منخسف. مقيّد بوقت معين،

وهو وقت وقوعه في ظل الأرض، محجوبًا بذلك عن ضوء الشمس. وقولنا: الإنسان بالضرورة متنفس. فمعناه: أنه في بعض الأوقات، وذلك البعض غير متعيّن (غ، ع، ١٢٠، ١٣)

ضروري مطلق

- الضروري المطلق خارج عن هذا الممكن (ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعًا) وداخل في الممكن العامي، لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط (سي، ب، ١١٣، ١٢)
- إنّ الضروريّ المطلق هو الذي يجب أن يكون موصوفًا بالمحمول لم يزل ولا يزال (ر، ل، ١٤، ٧)

ضروري موقت

- الضروري الموقت يقال له ممكن أيضًا بالإمكان المطلق من حيث أنّ ذات الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه (ب، م، ٨١، ١٠)

ضروريات

- الضروريات المتأخرة عن الشيء تتفاضَلُ في القرب والبعد. وكل ما كان أقرب كان تعريفه للمحدود تعريفًا أكمل، وكل ما كان أبعد كان تعريفه أنقص (ف، ب، ٥٠، ١٥)
- عكس الضروريات فالسالبة الكلّية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

ضروريات مشروطة

- الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت إنقسامها إلى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفًا بما وصف به، وإلى ما لا يدوم، ولكن لا يثبت إلا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف، والتي يدوم محمولها ما دام الموضوع موصوفًا فقد يكونُ إتصاف موضوعها بذلك الوصف ما دام موجودًا، وقد لا يكون ما دام موجودًا، بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية (سي، ب، ١٢٧، ٣)
- الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتّصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتًا آخر فلا يخلو إمّا أن يكون ذلك الوقت معيّنًا أو غير معيّن. فإن كان معيّنًا فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين، وإن لم يكن الزمان معيّنًا فنقيضها كنقيض الوجودي لا غير (سي، ب، ١٢٨، ١١)

ضروريات وهمية

- أمّا الضروريّات الوهميّة فإنّها بالحريّ أنْ تكون أقوى من المشهورات، لا في النفع، بل في شدّة إذعان النفس الغير المقوّمة لها (س، ب، ٢٠، ١٩)

ضرورية

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)
- (القضية) التي جهتُها ضرورية هي التي تُقرَنُ بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنةُ المادة (ف، ع، ١٥٨، ٥)

- الضرورية القريبة، إذا حُدَّ بها الشيء، عَرَّفَتْ، أمّا الذي لا يوجد شيء أقدمُ منه فتعريفًا تامًّا، وأما ما يمكن أن يُوجدَ شيءٌ أقدمُ منه، فتعريفه تعريف قريب من التام (ف، ب، ٥٠، ١٢)
- الضرورية القريبة يُمكن أن تنتقلَ منها أجزاء الحدّ الأقدم. وكلّما كانت المتأخّرة أقرب، كانت النقلةُ منها إلى الأقدم أسهل وأسرع، على أن تُجعلَ المتأخرة دلائل على المتقدّمة (ف، ب، ٥٠، ١٨)
- ما ليست ضروريّة، فليس يُمكنُ النقلةُ منها الى الأقدم إلا بعسر أو بالعَرَض (ف، ب، ٥٠، ٢١)
- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضروريّة وأوّليّة وذاتيّة (غ، م، ٦٢، ٢٠)
- الضرورية فنعني بها أن تكون مثل الحيوان للإنسان لا مثل الكاتب للإنسان (غ، م، ٦٣، ٣)
- الضرورية... منها ضرورية بإطلاق..ومنها ضرورية لا بإطلاق (ش، ع، ٩٨، ١٨)
- الأصناف المنتِجَة من المطلقة وغير المنتِجَة على عدد المنتِجَة وغير المنتجة من الضرورية (ش، ق، ١٧٥، ١٦)
- الضرورية لا يخطر... بالبال (إمكان عدمها في الأقلّ من الزمان المستقبل) لأن الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع (ش، ق، ١٩٩، ١٩)
- الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة كلّية (ن، ش، ١٩، ٨)
- الضرورية أخصّ البسائط والوقتية أخصّ المركّبات الباقية ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت أن إنعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص (ن، ش، ٢٠، ٧)

ضرورية مطلقة

- الضرورية المطلقة وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للمحمول أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً (ن، ش، ١٣، ١٣)
- الضرورية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دامت ذاته كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة (و، م، ١٣٧، ٦)
- الضرورية التي لم تقيّد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، وتسمّى هذه في الإصطلاح ضرورية مطلقة (و، م، ١٤٦، ٨)
- الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٥)

ضلالة

- الضلالة أيضًا تكون من قِبَل التشابه، والتشابه إنما يقع في اللفظ. فأما التي تكون من العَرَض فلأنّا لا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحَمْل. وجميع هذه أعراض للأمور (أ، س، ٨١٣، ٨)

ضمائر

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلّية عقلاً، وإنما عرضت لها الجزئية عند

الإستعمال بواسطة أمور صاحبتها (و، م، ٧٨، ٢٠)

ضمير

- الضمير . . . هو قياس تُذكر صغراه فقط وتطوى الكبرى، إما لظهوره والاستغناء عنها كقولك في التعاليم: خطَّا [أ ب] و[أ ج] خرجا من المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان، فقد حُذفت الكبرى. وإما لإخفاء كذب الكبرى إذا صُرِّح بها كليّة كقول الخطابي: هذا الإنسان يطوف بالليل فهو إذن مخلّط. ولو صُرِّح بالكبرى لعلّه ما كان يجب هذه النتيجة (مر، ت، ١٩٠، ١٥)
- الضمير: وهو قياس حُذفت مقدّمته الكبرى، إما لظهورها والإستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطا أ ب أ ج خرجا من المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان، وإما لإخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدوّ فهو إذن خائن مُسلِّم للثغر، ولو قال كل مخاطب للعدوّ فهو خائن لشُعر بكذبه ولم يسلَّم (سي، ب، ٢١٥، ١٣)
- كل تصديق . . . يكون بالقياس وما يجانس القياس . . . هو المسمّى ضميرًا (ش، ق، ٣٥١، ٧)
- الضمير والعلامة . . . ليس هما شيئًا واحدًا لأن الضمير يكون من المقدّمات المحمودة (ش، ق، ٣٥٨، ١٥)
- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال (ش، ج، ٥١٤، ١٠)

ط

طبائع

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنّها واحدة أو كثيرة، أو جزئيّة أو كليّة، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئيّة، أو كليّة، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئًا واحدًا؛ فإنّها تسمّى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تسمّى بالكليّ الطبيعيّ. ويسمّى عارضها الذي يجعلها واقعًا على كثيرين بالكلّي المنطقيّ والمركّب منهما بالكلّي العقليّ (ط، ش، ٢٠٤، ١٤)
- إنّ المعاني الأصليّة التي سمّيناها بالطبائع، فإنّها من حيث هي، لا كلّية، ولا جزئيّة، ولا عامّة، ولا خاصّة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا. ويحصل من الأول قضيّة مهملة. ومن الثاني (قضيّة) محصورة كليّة أو جزئيّة. ومن الثالث (قضيّة) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٦، ١٢)

طبائع الاجناس

- طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع، أعني بالقياس إلى عقولنا الإدراك المحقق لها (س، ب، ٥٦، ٧)

طبائع الاضداد

- طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايف؛ وتجد الجوار والجوار لا يتضادان (س، م، ١٣٨، ٦)

طبائع الانواع

- إنّ طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة وإن كان الجنسُ أقدمَ بالطبع من النوع (س، ب، ٥٦، ٦)

طبائع جزئية

- الطبائع الجزئيّة التي ليست ذاتيّة لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصيّة. والجنس داخلٌ في القصد بالضرورة أو بالعرض (س، ب، ٥٦، ٤)

طبائع كلية

- الطبائع الكليّة الممسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعيّة (س، ب، ٥٦، ٣)

طبائع نوعية

- الطبائع الكليّة الممسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعيّة (س، ب، ٥٦، ٣)

طبع

- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجودُ الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- معًا يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدُهما في الزمان، وهما اللذان وجودُهما في الآن واحد، واللذان بُعدُهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثلُ الضعف والنصف. والثالثُ هما الشيئان اللذان يشتملُ عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحدِ وجهين: إما ألاّ يكون بين نهايتَيهما بُعدٌ أصلاً، وهذان هما أحرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعدٌ ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتملَ على الجسمين إلا على رأي من يُجوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعْدٌ واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣٠، ١٦)

- الطبع: هو كل هيأة يُستكملُ بها نوع من الأنواع، فِعْلِيةً كانت أو إنفعالية، وكأنها أعمّ من الطبيعة (غ، ع، ٢٩٩، ١٨)

طبيعة

- الطبيعة تقصد الكامل المحصّل الذي هو الغاية (س، ب، ٥٥، ٢٤)

- الطبيعة تقصد بفعلها غاية (ش، ب، ٤٧٢، ١٥)

- . . . إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان لمكان شيء من الأشياء، وهو الخير الذي تؤمّه الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

طبيعة شخصية

- إنّ الطبيعة الشخصيّة على الإطلاق لا تعلّق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي كليّة، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأمّا الطبيعة الكلّية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة (س، م، ٩٧، ٧)

طبيعة كلية

- إنّ الطبيعة الشخصيّة على الإطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي كليّة، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأمّا الطبيعة الكلّية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة (س، م، ٩٧، ٨)

طبيعيات

- غالب الطبيعيات إنما هي عادات تقبل التغيّر، ولها شروط وموانع (ت، ر، ٢، ٦٢، ٢٠)

طرد

- طردُ ذلك الحكم (الذي أوجبته العلّة) أو إجراؤه في المعلولات هو تصفّحه في واحد واحد من الأشياء التي تحتَ الأمرِ المفروض علة (ف، ق، ٤٨، ١٠)

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب. وذلك الأوّل يسمّونه طردًا، وهذا الثاني يسمّونه عكسًا، ويسمّون

العلامة علّة (س، ق، ٥٧٥، ١٧)
- «الطرد» فهو أنّه حيث وُجِدَ الحد وُجِدَ المحدود، فيكون الحد مانعًا. فإذا بُين وجود الحد، ولا محدود، لم يكن مطّردًا، ولا مانعًا، بل دخل فيه غيره (ت، ر١، ٣٨، ٢٤)
- معنى الطرد أنه كلما وُجد الحدّ وُجد المحدود (و، م، ١١١، ١٤)
- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و، م، ١١١، ٢٦)

طرد وعكس

- إن وجدناه مساويًا للمحدود، من وجهين، فهو الحدّ، ونعني بأحد الوجهين: الطردُ والعكسُ، والتساوي مع الإسم في الحمل. فمهما ثبتَ الحدّ إنطلق الإسم، ومهما انطلقَ الإسمُ، حصلَ الحدُّ. ونعني بالوجه الثاني: المساواة في المعنى، وهو أن يكون دالاً على كمال حقيقة الذات، لا يشذ منها شيء (غ، ع، ٢٧٦، ١٨)
- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى (سي، ب، ٢١٢، ١٨)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يتصوّر القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبّهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- (طردًا وعكسًا) أي ثبوتًا وعدمًا (هـ، م، ٥٧، ٢٣)
- «الطرد» هو «تحقّق المحدود مع تحقّق الحدّ» و«العكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحدّ» (ت، ر١، ٤٤، ١٦)
- «الطرد والعكس» فلا معنى له غير تلازم الحكم والعلّة وجودًا وعدمًا، ولا بدّ في ذلك من «الاستقراء» (ت، ر١، ٢٠٩، ١)
- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و، م، ١١١، ٢٧)

طرف

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمّى حدًّا أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)

طرفان

- جزءا المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول يُسميّان في المُجتَمِع طرفين وحدّين (ب، م، ١١١، ١٢)

طلبة

- الأمر والتضرع والطلبة أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٤)
- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركبٌ من اسم وكلمةٍ مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٦)
- أمّا الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبًا والأمرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبة، إلا أن هذين ليس لكل واحدٍ من متقابليه اسمٌ يخصّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

ظ

ظن

- يكون الظن بالصدق أو بالكذب، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه؛ وهذا هو الإعتقاد في المقدّمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضروريًا (أ، ب، ٤٠٣، ٥)
- الظن هو شيء غير ثابت (أ، ب، ٤٠٣، ٧)
- الظن هو طريق ومسلك توقف به على الأشياء الممكنة بتوسط أشياء غير ممكنة مشهورة الصدق لا ضرورية (ز، ب، ٢٦٧، ٩)
- الظنّ موضوعه الحقيقيّ الأمور الممكنة المتغيّرة التي لا تضبط، فيكون حال الأمر بحسب القياس على الموجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحّة. وقد يكون الظنّ المركّب بالجهل المركّب واقعًا أيضًا في الأمور الضروريّة والإعتقاد المؤكّد ليس يجب، من حيث هو مؤكّد، أن لا يعدّ في الظن. فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عددناه داخلةً في إعتبار الظنّ: أحدها الإعتقاد بالشيء الموجود مثلاً أنّه موجود، والإعتقاد معه أنّه لا يمكن أن لا يكون موجودًا مع جواز إستحالة هذا الإعتقاد بالشيء الموجود. فإنّ هذا بالحقيقة ليس علمًا، بل ظنًّا. والثاني الذي سمّيناه الظنّ الصادق المركّب بالجهل المركّب، والثالث الذي سمّيناه الظنّ الصادق المركّب بالجهل البسيط. وتشترك هذه كلّها في شيء واحدٍ وهو أنّه: عقْدٌ في الشيء أنّه كذا، ممكن أن يلحقه العقد أنّه لا يكون كذا (س، ب، ١٩٠، ٢)
- ما دون اليقين فأكثره ظن، والظن مخلوط دائمًا بشك قوي أو ضعيف (س، ج، ١١، ٧)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول، وأنّه هو الذي يكون حذّاه بعينه حذّي المطلوب. وأمّا الذي بالظن، فهو الذي يخالف حذّاه في الحقيقة حذّي المطلوب، لكنّه يؤخذ في الظنّ مكانه، ويقال لمستعمله إنّك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله (س، ج، ٣٣٣، ١٠)
- الظنّ الحقّ هو رأي في شيء أنّه كذا، ويمكن أن لا يكون كذا (مر، ت، ٢٦٣، ٨)
- اليقين في النظريات أعزّ الأشياء وجودًا. وأمّا الظن فأسهلها منالاً، وأيسرها حصولاً (غ، ع، ١٧٦، ١١)
- الظن الحق هو إعتقاد أن الشيء كذا مع إعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا (سي، ب، ٢٧٥، ٥)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع به لآخر ظن (ش، ق، ٤٥١، ١)
- الظن الصادق... يكون أولاً وبالذات للأمور الممكنة (ش، ب، ٤٥٠، ٤)
- الظن منه صادق ومنه كاذب (ش، ب، ٤٥٠، ٩)
- الظن... هو أن يُعْتَقَد في الشيء أنه كذا أو ليس كذا (ش، ب، ٤٥٠، ١٦)
- الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد، وأحدهما مخالف للآخر بالماهية (ش،

ب، ٤٥١، ١١)

- . . . الظن الصادق والعلم يكونان واحدًا بمعنى واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد، ولا يكونان واحدًا بمعنى آخر. وذلك أنهما قد يكونان واحدًا بالموضوع، ولا يكونان واحدًا من جهة الاعتقاد (ش، ب، ٤٥١، ١٣)
- لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)
- الظن منه صادق، وهو الظن الممكن الأكثري، ومنه كاذب وهو الظن الممكن الأقلّي. والصادق أفضل من الكاذب (ش، ج، ٦٤١، ١٦)
- قد يكون ظن أفضل من ظن (ش، ج، ٦٤١، ١٨)
- قد يطلق الظنُّ بإزاء اليقين: عليهما، وعلى المظنون الصرف، لخلوها: إمّا عن الثبات وحده، أو عنه وعن المطابقة. أو عنهما وعن الجزم (ط، ش، ١٧٢، ٤)
- إنّ الظنّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علّته، كاعتقاد المقلّد. وعلى الجازم الغير المطابق، أعني الجهل المركّب. وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر، مع تجويز الطرف الآخر جميعًا. ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده،ن وهو المُسمّى بالظن الصرف (ط، ش، ٤٠٦، ٦)

ظن صرف

- إنّ الظنّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علّته، كاعتقاد المقلّد. وعلى الجازم الغير المطابق، أعني الجهل المركّب. وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر، مع تجويز الطرف الآخر جميعًا. ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده،ن وهو المُسمّى بالظن الصرف (ط، ش، ٤٠٦، ١٢)

ظن غالب

- متى لم تُكمَّل التجربة بالتكرار في الأشخاص والأوقات والأحوال المختلفة في غير السبب المُوجِب المتفقة في السبب الموجب لم تفد علمًا كليًّا يقينيًّا بل ظنًّا غالبًا (ب، م، ٢١٤، ٢١)
- الإقناع تصديق بالشيء مع إعتقاد أنّه يمكن أن يكون له عناد وخلاف، إلاّ أنّ النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن أميل إلى التصديق به من عناده وخلافه، وذلك هو الظن الغالب (ب، م، ٢٦٩، ١٣)

ظن مكتسب

- كل صنف من العلم المكتسب والظن المكتسب إذا كان إكتسابه ذهنيًّا فهو بعلم أو بظنٍّ سابق، سواء كان بتعلُّم من الغير أو باستنباط من النفس (س، ب، ٦٥، ٤)

ظن وعلم

- الظن والعلم ليسا شيئًا واحدًا (أ، ج، ٦٦١، ٧)

ظنون صرفة

- إنّ الظنون الصرفة إنّما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئيّة (س، ج، ١٠، ٦)

ع

عارض

- العارضُ غير العَرَض وغير ما بالعَرَض. فإنّ العارض يُقال على كيفيّات ما توجدُ في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال، مثل الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)

- إنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصحّ سلبه توهّمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصحّ سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصحّ سلبه وهو ذاتيّ، لكن يتميّز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبو الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبقَ ثبوت الذاتيّ. وأمّا العرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا، وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- العارض هو الذي قد وصف به الشيء، إلاّ أنّه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائمًا (س، ش، ١٤، ٣)

- يشترك اللازم والعارض في أنّ كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)

- مثال العارض شيب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهيّة فلا مقوّمات له، ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساعدهم عليه في العلم الظاهر (س، ش، ١٤، ١٢)

- العارضُ فأعني به ما ليس من ضرورته أن يُلازِمَ بل يُتصوّر مفارقته إمّا سريعًا كحمرة الخجل أو بطيئًا كصفرة الذهب وزرقة العين وسواد الزنجي، وربما لا يزول في الوجود كزرقة العين ولكن يمكن رفعه في الوهم (غ، ص، ١٤، ١)

- من الكليّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائدًا عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنّما يتحصّل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصّلاً بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال – حين يقال – على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذان يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلاّ أنّ اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمّى «فصلاً» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمّى «عارضًا». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنسًا». وبالإعتبار الثالث: «نوعًا» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)

عارض ذاتي

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنّه إذا كان

شيءٌ عارضًا لشيء، وكان يؤخذ في حدّ العارض: إمّا المعروض له كالأنف في حدّ الفطوسة، والعدد في حدّ الزوج، والخط في حد الإستقامة والإنحناء، أو موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساوي زواياه من جهةٍ لقائمتين، أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر. فإنّ جميع ذلك يقال له إنّه عارِضٌ ذاتيٌّ وعارِض للشيء من طريق ما هو هو (س، ب، ٧٣، ١٩)

عارض عام

- العارض العام فإنّه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصّة، وبالقياس إلى النوع عَرَضًا عامًا (س، د، ١١٠، ١٨)

عالم

- العالم: هو مجموعُ الأجسام الطبيعية البسيطة كلها. ويُقالُ (عالم) لكل جملة موجودات متجانسة، كقولهم: (عالم الطبيعة) و(عالم النفس) و(عالم العقل) (غ، ع، ٣٠٢، ٢٣)

عام

- العام لها كلّها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضًا يُحمل على ذلك المثال؛ والنوع يُحمل على الأشخاص التي تحته، والخاصّة تُحمل على النوع التي هي له خاصّة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع؛ والعَرَض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)
- العامّ أن يكون الشيء في كل الشيء، ولا يكون في شيء منه، كقول القائل: كل إنسان حيّ، وقوله: ليس أحد من الناس بحيّ (ق، م، ٦٣، ٩)
- العامُ هو الذي تتشابه به عدة أعيان، والعين هو الذي لا يُمكن أن يقعَ به تشابهٌ بين اثنين أصلاً، مثل زيد وعمرو (ف، ق، ٧٢، ١)
- العام لا يُحمَل عليه الفصل، ولا العَرَض المقابل لعَرَضٍ يخص واحدًا مما تحته قد جعل له بحسبه إعتبار وإسم، كما لا يقال: والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح (س، م، ١٨٣، ٢)
- إنّ العامّ قد يكون مقوّمًا للشيء وقد يكون عارضًا (س، ب، ٩، ٢)
- أصناف العام أربعة: اللازم للشيء كلّه، ويكون لغيره. واللازم لبعض الشيء - كالأنوثة لبعض الناس - وقد يكون لغيره. والعارض للشيء كله، وقد يكون لغيره. والعارض لبعض الشيء وقد يكون لغيره كالمتحرك لبعض الحيوان (س، ش، ٢٠، ٦)
- إنّ العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشتق من المادّة وما يجري مجراه. والخاصّ المضاف إليه هيئة وصورة يتصوّر بها الموضوع، فيقوم منهما ثالث قيامًا طبيعيًا. وأمّا في هذا المعنى الثاني فإنّ العام هو الهيئة والصورة للخاص، والخاص هو المتصوّر بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث (س، ش، ٢٣، ٢٤)
- لا يكون لذلك العام قِوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يُتصوَّر حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركّب

جنسًا له والخاص فصلاً (سي، ب، ٨٢، ١٦)

- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضًا لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)
- العام بالجملة سواء كان جوهرًا أو عرضًا هو الذي يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٥)
- إنّ الكلّي أخصّ من الجنس لأنه جنس الجنس، وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس لأنّه فرد من أفراد مطلق الجنس، ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصّه، أي أفراده كتعريف الحيوان بالإنسان مثلاً، فلا يجوز تعريف الجنس بالكلّي (هـ، م، ٤٤، ٧)
- «الكلي الطبيعي في الخارج» فمعناه أنّ ما هو كليّ في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة «العامّ» لأفراده (ت، ر١، ١٤٤، ٦)
- يلزم من وجود الخاصّ وجود العامّ المطلق، أي حصّة المعيّن من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر١، ١٦٠، ٧)
- من علم العامّ فقد علم شموله لأفراده (ت، ر٢، ٨٦، ٢٧)

عام وخاص

- العام والخاص هما الكل والبعض (ق، م، ١١، ١٠)
- الكلام الذي يفرّق بين العامّ الّذي هو الكل، وبين الخاص الّذي هو البعض أربعة: منها «كلّ» كقول القائل: كلّ إنسان حيّ. ومنها «بعض» كقوله: بعض النّاس حيّ. ومنها «ولا واحد» كقوله: ليس أحد من النّاس بحيّ. ومنها «لا كلّ» كقوله: ليس كلّ النّاس بحيّ (ق، م، ٣٦، ٦)
- إذا وُجِد العام ليس يلزم أن يوجد الخاصّ كما يلزم عن وجود الخاصّ وجود العامّ (ش، ع، ١٠٤، ٢)
- إذا وُجِد الخاصّ وُجِد العام وليس ينعكس ذلك (ش، ع، ١٣٠، ٨)
- العام متقدِّم. . . بالطبع على الخاصّ (ش، ع، ١٣٠، ٨)

- يلزم من وجود الخاصّ وجود العامّ المطلق، أي حصّة المعيّن من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجودُ «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر١، ١٦٠، ٧)

عامتان

- (القضيتان) الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٦)

عامية

- العاميّة هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم (أ، ب، ٣٣٨، ١١)
- العاميّة فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية (أ، ب، ٣٣٨، ١٣)
- أعني بالعاميّة مثل أن القول على كل شيء إما موجبة وإما سالبة (أ، ب، ٤٠٠، ١٠)

عبارة

- العبارة وما قام مقامها وأعانها على وجوه، فمنها العبارة الشعرية، ومنها العبارة البلاغية، ومنها العبارة العلمية (ف، ب، ٨٧، ٣)

عجمة

- العُجمة هي أن يجعل المجيب من قِبَل اللغة أعجميّ اللفظ. والآخر هو أن يكون القول الواحد بعينه مرارًا كثيرة (أ، س، ٧٥٥، ١٥)

عد

- العدُّ تقدير المنفصِل (س، م، ١٣٢، ١٤)

عدد

- وجدنا بعد أعيان الأشياء أشياء لا صفة بها كالواحد والاثنين والعرض والطول وما أشبه ذلك. فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، وجدناه العدد. وهو كلّ شيء يقع عليه كمّ (ق، م، ١٠، ١)
- العدد منه المنظوم ومنه المقطوع. فالمنظوم ما كان بعضه ملصقًا ببعض، وذلك الخط والبسيط والجثة والوقت والمكان. والمقطوع ما كان بعضه مباينًا لبعض، وذلك الحساب والكلام (ق، م، ١٢، ١٦)
- إن العدد يضم... أين ومتى. لأنّ أين ومتى يُخبران عن المكان والوقت من باب العدد (ق، م، ٢٠، ٤)
- العدد لمّا كان في غاية البُعْدِ عن العلم الطبيعي لم يكن في شيء منه عُسْرٌ أصلاً، فلذلك لم يقع فيه اختلاف أصلاً (ف، ج، ٣٣، ٢٣)
- لأنّ خواص هيئات العدد، كالفرديّة، والزوجيّة، والتربيع، والتكعيب، والتثليث، وغير ذلك، ليست هي بأعداد، ولا أيضًا فصولٍ للأعداد، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة، كما تحقق في الفلسفة الأولى، وكما هو مشهور؛ وليست من مقولة المضاف، أو أين، أو غير ذلك. فهي إذن من مقولة الكيفيّة، ومن هذا الجنس منها، إذ ليست بملكات ولا حالات، بل ولا هي قوّة، ولا عجز، بل ولا إنفعاليّات ولا إنفعالات (س، م، ٢٠٦، ١٣)
- إنّ المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما فرض نوعًا آخرًا تحت الكمّ قولاً بالتواطؤ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال، وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الإسم، فلا يقال إن المقدار عدد، أو إنفصال، أو منفصل لذاته، بل محدود، أو منفصل بعدد وإنفصال (س، ج، ١٧٠، ٨)

عدد زوج

- إنّ العدد الزوج هو المتقسم بنصفين، والنصفان من جملة الإثنين (س، ج، ٢٥٣، ٢)

عدد فرد

- إذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنّه عدد ذو فرديّة، أي شيء ذو كيفيّة لا ينقسم معها العدد بمتساويين، فيكون العدد الثاني المأخوذ في بيان حدّ الفرد ليس على سبيل أنّه محمول، بل على سبيل أنّه جزء حدّ لجزء حدّ (س، ج، ١٧٣، ١٦)

عدل

- العدل، كالتسوية بين المتماثلَين والتفصيل بين

المختلفين، هو تحقيق الأمور على ما هي عليه وتكميلها. ولهذا مبني الوجود كله على العدل، حتى في المطاعم والملابس والأبنية ونحو ذلك (ت، ر٢، ١٦٦، ٢٢)

عدم

- العدمُ على أصناف: منها ألاّ يوجد في الموضوع ما شأنه أن يُوجدَ فيه، في الحين الذي شأنه أن يُوجدَ فيه، غير أنه يمكن أن يُوجدَ له فيما بعد في أي وقت اتفق من المستقبل، مثل الغنى والفقر، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، من غير أن يمكن وجوده له في المستقبل، مثل العمى والصلع، ومنها ألا يوجدَ في الموضوع ما شأنه أن يُوجدَ فيه في الحين الذي أن يوجدَ فيه، كما من شأنه أن يوجدَ فيه، مثل الحَوَلِ في العين والزَمَانة في الأعضاء (ف، م، ١٢٠، ٦)

- الفرق بين العدم والضدّ أن الضدّين كلُ واحد منهما أمر موجود، إذا ارتفعَ أحدُهما عن الموضوع فوَرَدَ ضدُّه خلفَه في ذلك الموضوع، فيجتمع فيه أن يرتفعَ الأولُ عنه ويوجدُ مكانَه الثاني. وأما العدمُ فليس هو أمرًا يَخلفُ في الموضوع الأمرَ الذي ارتفع، بل هو فِقْدُ الأمر الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يَخْلُفَ بدَلَه أمرٌ موجود (ف، م، ١٢٢، ١٦)

- إنّ العدم قد يقال على الضدّ وقد يقال على العدم الذي ليس بضد (س، م، ٧٧، ٨)

- العدم غير الضدّ (س، م، ١٣٦، ٣)

- يقال للشيء عدم كذا، ويشار إلى حال ما للمادة في كونها خالية من الشيء الذي يخليها، والشيء الذي له معنى وجوديّ سواء كان قارنها ما خالف ذلك الشيء الوجوديّ، أو لم يكن، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود، سواء كان هناك بياض خالف السواد في موضوعه أو لا يكون، بل يكون إشفاف مثلاً فقط ولا لون البتّة فإنّه إذا كان هناك بياض، فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئًا واحدًا، ولو كانا أيضًا متلازمين، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد، فهذا وجه من وجوه إعتبار العدم ومقابله. والآخر العدم الذي يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجوديّ ولا يخلفه شيء، كالسكون. فإنّ الذي ينزل، إنّما يقال له في وقت آخر إنّه ساكن عادم الحركة، لا إذا كان ليس ينزل، فقط، إنّما هو يصعد، ولكن عندما لا يكون فيه حركة مكانية البتّة، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس، الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة. وقد يقال عدم، بشرط فقدان الشيء الذي من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات، وفي الوقت الذي من شأنه أن يكون له، حتى لا يقال إنّ في النطفة عدم الإنسانيّة بهذه السبيل، ولا في الصبيّ عدم الإيلاد إذ ليس وقته. ومن العدم ما يقال قبل الوقت، كالمرد، فإنه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد. ومنه ما يقال بعد الوقت، كالصلع، يكون بعد وقت الوقور، والغمم؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس، لا إلى النوع، مثل العجمة بإزاء الناطق؛ أو إلى النوع، لا إلى الشخص، مثل حال المرأة إلى الرجل؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة (س، م، ٢٤٦، ٤)

- العدم ... هو فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوّة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادمًا للقوّة، فلا يصلح بعد ذلك أن

يزول العدم، كالعمى؛ وأما القنية فستزول إلى العدم. فهذا هو التقابل العدميّ المذكور في قاطيغورياس (س، م، ٢٤٧، ٣)

- إنّ الضدّ هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع، وإنّ العدم ليس بذات، بل هو، أن يعدم المعنى الوجوديّ، فيكون الموضوع خاليًا عنه فقط. فإنّ الضدّ الذي يقال في هذا الكتاب (قاطيغورياس)، ليس يعني به هذا، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين، ولا الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر ههنا (س، م، ٢٤٨، ٥)

- الحقيقي من العدم، أن يكون الشيء معدومًا في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك، سواء كان المعدوم ما سمّيته ههنا ملكة أو شيئًا آخر، وسواء عاد أو لم يعد، وسواء كان قبل الوقت أو بعده، أو فيه (س، م، ٢٦٥، ١)

- كل عدم فإنّه يتحدّد ويتحقق بالوجود (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إنّ العدم والرفع إنّما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدّد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

- إنّ مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء، وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١٢)

- إن كان العدم جزء حدّه الجنس الذي المعنى الوجوديّ فيه، ثم له زيادة معنى فصليّ، فإنْ كان فصلاً وجوديًا فهو ضد لا عدم، وإنْ كان فصلاً عدميًا فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أي فصل شئت بعينه من فصول أنواع الجنس، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع. فإنّه ليس عدم البياض لونًا عادمًا لصفة البياض، فإنّ لونا عادم صفة أيضًا، أمر مقابل، موجود الذات، واقف بإزاء البياض؛ فإنّه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضًا لا يكون الخالف عدمًا، بل إنّما يكون عدمًا إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البتّة، ولم يحصل هناك إلاّ مادّة وفقدان البياض (س، ج، ١٧٩، ١٨)

- إنّ العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إمّا أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقيّة من معنى الجنسيّة (س، ج، ١٨٠، ٧)

- العدم: الذي هو أحد المبادىء للحوادث، هو الاّ يكون في شيء ذاتُ شيء من شأنه أن يقبله ويكون فيه (غ، ع، ٣٠٣، ٢٤)

- العدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذي شأنه أن يوجد فيه (ش، ع، ١٠٤، ١٠)

- العدم أشدّ مقابلة للوجود من الضدّ للضدّ (ش، ع، ١٢٩، ١٠)

عدم مقابل

- في المشهور؛ فإنّه لا توجد للأجناس أضداد حقيقيّة البتّة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلاً؛ ولكل مرض جزئيّ مقابل جزئيّ، وربّما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)

عدم وملكة

- أما «العدم» و«الملكة» فإنهما يقالان في شيء واحدٍ بعينه، مثال ذلك البَصَر والعمى في العين، وعلى جملةٍ من القول: كلُّ ما كان من

شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما (أ، م، ٤١، ٣)
- العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف (أ، م، ٤٢، ٩)
- التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابُلَ المُضادّة، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورةً أن يكون أحدُهما موجودًا دائمًا في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تنعت بها (أ، م، ٤٢، ١٧)
- أما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيّر من البعض إلى البعض، فإن التغيّر من الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمَّة، ولا من كان أدرد تَنْبُتُ له الأسنانُ (أ، م، ٤٥، ٣)
- التي تقال على طريق العَدَم والمَلَكة: فإن أحَدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاءٍ كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن (أ، ج، ٤٩٣، ١٦)
- حالُ العدم والملكة... حالُ المتضادَّين، إلا أن العدمَ والملكةَ موضوعُهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعاتٌ خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)
- إنّ العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إمّا أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقيّة من معنى الجنسيّة (س، ج، ١٨٠، ٩)
- موضع من العدم والملكة، أنّه إذا لم يكن عدم الحسّ خاصّة للصمم، لم يكن وجود الحسّ خاصة للسمع؛ ويصلح للأمرين. وكذلك المشتق إسمه من الأمرين، مثل أن يعدم الحسّ ويصم، وأن يجد الحسّ ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)
- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)
- العدم يحدُّ بالملكة، ولا ينعكس. وقد عرفت هذا، وعرفت أنّه لو إنعكس لكان قد أُخذت الملكة في حدّ نفسها، إذا أخذت في حدّ عدم يوجد في حدّه الملكة. وكذلك السلب والإيجاب (س، ج، ٢٧٦، ٤)
- الأشياء ذوات العدم والملَكة... تتقابل... كما يتقابل العدم والملَكَة (ش، م، ٥٩، ١٠)
- الأشياء ذوات العدم والملَكَة ليست هي العدم نفسه والملَكَة (ش، م، ٥٩، ١٠)
- تَقَابُل العدم والمَلَكة ليس على نحو تَقَابُل المضاف (ش، م، ٦٢، ٩)
- العدم والمَلَكة... يوجدان في شيء واحد بعينه (ش، م، ٦٢، ١٢)
- المَلَكة هي التي تتغيَّر إلى العدم وليس يمكن أن يتغيَّر العدم الى المَلَكة (ش، م، ٦٥، ٤)

عدمي
- أمّا العدميّ والنافي السالب، فإنّما يتم تعريفهما بالوجوديّ، فلا يمكن أن نتصوّر العمى إن لم نتصوّر أنّه للبصر، فيقال إنّ العمى عدم البصر، لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم تلتفت إلى أنّه عدم البتة في شخص (س، ج، ٢٥١، ٤)

عدول

- إنّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول، فيشبه أن يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)

- بيان الفرق بين «العدول» و«السلب» بحسب اللفظ، وبحسب المعنى. أمّا بحسب اللفظ فبتقدم الربط على السلب، وتأخره عنه، كما مر. وقد أفاد بقوله (أو كان مربوطًا بها كيف كان) أنّ الإعتبار بالعدول، إنّما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع، سواء تأخر الحرف عن الرابطة، كما في لغة العرب، أو تقدم عليها، كما في لغة الفرس مثل قولهم: «زيد نا بينا است». وأمّا بحسب المعنى، فبأنّ موضوع الموجبة، معدولة كانت أو محصلة، يجب أن يكون شيئًا ثابتًا، عند من يحكم بالإيجاب عليه. وموضوع السالبة لا يجب أن يكون كذلك؛ وذلك لأنّ غير الثابت لا يصح أن يثبت له شيء، ويصح أن ينفي عنه، كـ«زيد» المعدوم؛ فإنّه لا يصح أن يقال: (إنه حي) ويصح أن يقال: (إنّه ليس بحي) لأنّه ليس بموجود، فلا يكون حيًا (ط، ش، ٢٨٩، ٥)

- العدول والتحصيل: حرف السلب إن كان جزءًا من الموضوع كقولنا اللاحي جمادًا، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعًا كقولنا اللاحي لا عالم سمّيت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءًا لشيء منهما سمّيت محصّلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

- معنى العدول في قولنا زيد هو لا عالم مثلاً أن زيدًا يتّصف بكونه لا عالم، ومعنى السلب في قولنا زيد ليس هو بعالم أن زيدًا لا يتّصف بكونه عالمًا (و، م، ١٩٦، ٢٣)

عرض

- الأشياء التي بالعرض ليست ضرورية (أ، ب، ٣٢٨، ١٤)

- قد وُضِع أن المحمول واحد على واحد. وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت بأجمعها أعراضًا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس هو شيئًا موضوعًا (أ، ب، ٣٧٧، ١٣)

- العَرَض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه: لا حدًا، ولا خاصةً، ولا جنسًا، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ بعينه كائنًا ما كان وألاّ يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيءٌ واحد بعينه مرةً أبيض، ومرة غير أبيض (أ، ج، ٤٧٧، ٣)

- أما العرض فإن الكلّي منه إبطالُه أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيّن أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيِّن أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبيِّن أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبيِّن أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

- العَرَض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له. وهو ينقسم قسمين: وذلك أن

منه مفارقًا، ومنه غير مفارق. فإن النوم عَرَضٌ مفارق، والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي؛ وقد يمكن أن يُتَوَهَّم غراب أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه، من غير فساد الموضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٥)

- العَرَض هو الذي يمكن فيه أن يوجد لشيء واحدٍ بعينه وألا يوجد، أو هو الذي ليس بجنسٍ ولا فصل ولا نوع ولا خاصّة، وهو أبدًا قائم في موضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٩)

- العَرَض كل محمول على العين (ق، م، ٨، ١)

- العَرَض تحت كل منعوت (ق، م، ١١، ٦)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- العَرَضُ هو الذي يُحمَلُ على أنواعٍ كثيرة لا من طريق ما هو (ف، د، ٦١، ١٠)

- الشيء الذي بالعَرَضِ هو مثل أن يَبرقَ برقٌ في موضعٍ ما ويموتَ ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقةَ الموت لبرق البرق هو بالعَرَضِ لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٣)

- العَرَضُ هو الكلّي المفرد الذي يوجد لجنس أو نوع، إمّا أعمُّ منه وإمّا أخصُّ، من غير أن يُعرّف في شيء منها ذاته وجوهره (ف، د، ٨٣، ١٧)

- العَرَضُ منه ما شأنه ألاّ يوجد إلاّ في نوع واحد لكن لبعضِه، مثلُ الفطوسة في الأنف فإنها لا توجدُ إلاّ فيه لكن ليس في كلِ أنفٍ، وكذلك الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجدَ في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والساكن (ف، د، ٨٤، ٣)

- العَرَضُ... قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخصٍ، ولكن لا يُميِّزُ شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصلَ في تمييز نوعٍ عن نوعٍ ويُخالفُه في أنه يُميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٦)

- قد يُشارك (العرض) الخاصةَ في أنه يُميِّز نوعًا عن نوعٍ لا في جوهرِه، ويُخالفُها في أن الخاصةَ تُميِّز النوعَ كلَّه عن جميع ما سواه دائمًا، والعَرَضُ يُميِّز النوعَ لا عن جميع ما سواه بل عن بعضِ الأشياء وفي بعضِ الأوقاتِ (ف، د، ٨٤، ١٠)

- الرسمُ يؤلَّف من جنسٍ وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٣)

- الكلياتُ ضربان: ضربٌ يُعرِّف من موضوعاته كلِّها ذواتها، ولا يُعرِّف من موضوع أصلاً شيئًا خارجًا عن ذاته، وهي كلّي الجوهر، وضربٌ يَعرِّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرَ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّي العَرَض (ف، م، ٨٩، ٣)

- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعَرِّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعَرِّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَض، وضربٌ لا يُعَرِّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئًا خارجًا عن ذاته، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٥)

- العَرَضُ بالجملة هو الذي يُعَرِّف من موضوع ما شيئًا خارجًا عن ذاته، وذلك ضربان: ضربٌ يُعَرِّف مع ذلك من موضوع آخر ذاته، وهو

كلّيه، وضربٌ لا يُعَرّف من موضوع أصلاً ذاته، وهو شخصُه (ف، م، ٨٩، ١٠)

- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٨)

- العَرَضُ تسعة أجناس عالية؛ تحتَ كلٍ واحدٍ منهاأيضًا أنواعٌ متوسطة، ينحدر كل نوع منها على ترتيب إلى أن ينتهي جميعها إلى أنواع أخيرة (ف، م، ٩٠، ١٣)

- يُقالُ إنه بالعَرَض متى كان منسوبًا إليه بأحد هذه الأنحاء ولم يكن ذلك ولا في طباع واحدٍ منهما، بل يكون قد اتّفق ذلك اتفاقًا، مثل أن يُذْبَح حيوان فيموت فيُوافقُ ذلك لمعان برق أو طلوع شمس، فإنه يُقالُ في الموت إنه كان عند الذبح أو عنه أو به (ف، م، ١١٧، ١٦)

- اللازمُ قد يكون لازمًا بالعَرَض، مثل ما نقول إن جاء زيد انصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض، وقد يكون بالذات. واللازمُ بالذات قد يكونُ لازمًا على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشِعْرى العبور بالغداة اشتدّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازمٌ لطلوع الشِعْرى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازمًا باضطرار وهو الدائم اللزوم الذي لا يُمكن أن يُفارقَ الشيء الذي بوجوده وُجِد. وهو أن يكون في أي وقت وُجِد الشيءُ وُجِدَ اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه (ف، م، ١٢٧، ٢)

- ما كان من المقاييس يُفيد علم السبب الذي هو سبب بالعَرَض، فليس هو داخلاً في البراهين أصلاً، اللّهم إلاّ أن يُسمّى البرهان بالعَرَض (ف، ب، ٢٧، ١)

- العرضُ يُرسمُ برسمين أحدهما إنه ما كان موجودًا للشيء من غير أن يكون جنسًا ولا نوعًا ولا فصلاً ولا حدًا ولا خاصة. والثاني إنه الذي يُمكنُ أن يوجدَ لشيء واحد بعينه أي شيء كان، وأن لا يوجد له، وإنما رُسِمَ برسمين لأنه ليس واحد منهما على انفراده كافيًا في معرفة العَرَض (ف، ج، ٨٧، ١٧)

- أن العَرَض لمّا كان منه مفارق ومنه غير مفارق، كان الثاني إنما يُحيطُ بالمفارق فقط، والأول يحيط بالمفارق وغير المفارق، إلا أنه لا يُعطي طبيعة العَرَض، والثاني يُعطي طبيعته، إلا أنها طبيعة المُفارق (ف، ج، ٨٧، ٢٠)

- مخالفة العَرَض لتلك الأشياء الأخر بيّنةٌ، فإنه لا يُشاركها إلا في أنه موجود للنوع. فأما باقي فصولها فإن العَرَضَ مخالفٌ لها فيها كلها (ف، ج، ٨٨، ٢)

- العَرَضُ قد يُمكنُ أن يوجدَ لبعض النوع، وتلك ليس يُمكنُ أن يوجد شيء منها لبعضه (ف، ج، ٨٨، ٤)

- العَرَضُ قد يكون منه ما يوجد في النوع حينًا ولا يُوجد فيه حينًا، والنوعُ باقٍ على ماهيته (ف، ج، ٨٨، ٥)

- العرضُ من بينها (الكليات) أشد مباينة لأنه ليس يُشاركها إلا في أنه موجود فقط، والباقية تشترك في أشياء أخر وتختلف (ف، ج، ٨٨، ١٥)

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدُها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس

هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحدُ بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحدُ بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابعُ هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الغيرُ في العَرَض هي التي أعراضها على عددها (ف، ج، ٩٠، ٧)

- جعلَ (ارسطو طاليس) العَرَضَ ضربين: ضربًا عَرَضًا بإطلاق وضربًا عَرَضًا أزيد من عرض، وعرضًا أنقص من عرض (ف، ج، ٩١، ٩)

- العرض إنما يبطل بأن يُسلبَ عن موضوعه سلبًا كليًا ولا يبطلُ بأن يُسلبَ سلبًا جزئيًا، من قِبَل إن العَرَض قد يكون في بعض الموضوع، ثم تشترك الخاصة والحد في أنهما ينعكسان في الحمل دون الجنس والعرض (ف، ج، ٩٢، ٩)

- العَرَض فإنه يُشارك الحدّ في أنه موجود، فيكوْن الموضع الذي يثبتُ في العَرَض إنه موجود إثباتًا لشيء ممّا هو في الحد (ف، ج، ٩٣، ٥)

- لا تَخلُصُ في موجود من الموجودات طبيعة العَرَض ولا طبيعة الجوهر، بل يكون كلّ محمول فهو بعينه عَرَضٌ وجوهر (ف، ج، ٩٦، ٤)

- لا يمتنعُ من ان تجعلَ مطلوبات العَرَض جائزًا أن يكونَ في مقولة الجوهر (ف، ج، ٩٦، ١٥)

- إذا اتفقَ أن سبقَ للإنسان معرفة ما هو ذاتي بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له بالعَرَض فكان ما هو له بالعرض صادقًا عليه مثل صدق الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٦)

- جَرَت العادةُ أن يُسمّى هذا المشار إليه المحسوس الذي لا يُوصفُ به شيءٌ أصلاً إلاّ بطريق العَرَض وعلى غير المجرى الطبيعيّ (ف، ح، ٦٣، ٦)

- الجوهرُ على الإطلاق هو الذي ليس في موضوع، والعَرَضُ معناه هو الذي في موضوع (ف، ح، ٩٣، ٢٠)

- ليس معنى العَرَض جنسًا يعمُّ التسعة، ولكنّه إضافة ما لكلّ واحدة من هذه المقولات إلى المشار إليه (ف، ح، ٩٤، ٢)

- العَرَضُ عند جمهور العرب يُقالُ على كلّ ما كان نافعًا في هذه الحياة الدنيا فقط؛ أمّا ما كان نافعًا في الحياة الآخرة فقط، أو نافعًا مشتركًا يُستعمَلُ لأجل الحياة في الدنيا ويُستعمَلُ لأجل الحياة في الآخرة، فإنّه لا يُسمّى عرضًا (ف، ح، ٩٥، ٤)

- في الفلسفة فإنّ العَرَضَ يُقالُ على كلّ صفة وُصِفَ بها أمر ما ولم تكن الصفة محمولاً حُمِلَ على الموضوع، أو لم يكن المحمولُ داخلاً في ماهيّة الأمر الموضوع أصلاً، بل كان يُعرِّفُ منه ما هو خارج عن ذاته وماهيّته (ف، ح، ٩٥، ١٣)

- ما بالعَرَض والموجودُ بالعرض غير قولنا العَرَضُ على الإطلاق (ف، ح، ٩٦، ١١)

- إنّ الذي هو بالعَرَض في شيء أو له أو عنده أو معه أو به أو منسوبًا إليه بجهة ما هو أن لا يكون ولا في ماهيّة واحدة منها أن يُنسَب إليه تلك النسبة (ف، ح، ٩٦، ١٢)

- العارضُ غير العَرَض وغير ما بالعَرَض. فإنّ العارض يُقال على كيفيّات ما توجدُ في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال، مثل

الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)

- كلُّ ما هو بالعَرَض في شيء ما فإنّه موجود فيه على الأقلّ. وكلّ ما هو بالذات لا بالعَرَض فهو إمّا دائم فيه وإمّا في أكثر الأوقات (ف، ح، ٩٧، ١٠)

- المحمولاتُ على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ٩٧، ١٦)

- العَرَض يُقالُ على المقولات التسع التي ليس بواحدة منها تُعرّف ما هو هذا المشار إليه الذي لا في موضوع (ف، ح، ٩٧، ١٧)

- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيُظَنّ إمّا ببادئ الرأي وإمّا بتموّه الشيء به أنّه نوع له، حتّى إذا تُعُقّب بالطرق البرهانيّة يتبيّنُ أنّه عَرَضٌ له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)

- ليس ينبغي أن تظنّ أنّ العَرَضَ عند الجمهور أو عندنا حدٌّ يُستعمَلُ في الجواب عن «ما هو الشيء»، لكن ينبغي أن تعلمَ أنّ ذلك إذا استعملتَه في الجواب عن «ما هو الشيء» استعملتَه على أنّه علامة للذات التي سبيلها أن تكونَ هي التي سُئل عنها بحرف «ما هو»، لا على أنّ ذلك العَرَض أو العلامة إذا عُقلت تكون ذاته قد عُقِلَت (ف، ح، ١٧٥، ٧)

- يصلحُ أن يُجابَ بالذي هو عَرَض وهو يُعرَفُ أنّه عَرَض في جواب «ما هو الشيء»، و كان الذي يُجابُ به رسمًا أو عَرَضًا مفردًا (ف، ح، ١٧٥، ١٨)

- ما كان يُحمَلُ بجهتين على موضوعين مختلفين فهو جوهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَضٌ للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)

- متى شاركَ النوعَ أو الجنسَ كلّيٌّ آخر أعمّ من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليقُ أن يؤخذَ في جواب أيّ شيء هو في حاله لا في ذاته، فإنّ ذلك الكلّيّ يُسمّى عَرَضًا لذلك الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)

- (العرض) صنفان: أحدُهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملاً مطلقًا، فلذلك يُسمّى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمّى العَرَض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)

- كلّ واحد من هذين (العَرَض اللازم والمفارق) قد يُستعمَل في إفادة تمييز شخص عن شخص، فيسمّى لذلك فصولاً، لا على التحقيق لكن على طريق التشبيه بالفصول الذاتيّة (ف، أ، ٧٧، ١٤)

- قولنا فيه (العَرَض) إنّه أعمّ ميّزه من خاصّة النوع، وقولُنا أيّ شيء هو في حاله ميّزه من الأجناس ومن الفصول (ف، أ، ٧٧، ٢١)

- العَرَضُ قد يُمكنُ أن يُقسَّمَ بأجناس الأنواع التي توجد لها الأعراض متى (كان) أعمّ من تلك الأنواع ومن أجناسها، وبتلك الأنواع بأعيانها (ف، أ، ٨٦، ٤)

- إبدال عَرَضِ الشيء بدل الشيء، فإنّ أرسطاطاليس يتجنّبُ في الفلسفة هذا النحو من التعليم كلّ التجنّب (ف، أ، ٩٠، ١٨)

- إنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصحّ سلبه توهّمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصحّ سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصحّ سلبه وهو ذاتيّ، لكن يتميّز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبقَ ثبوتِ ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبوت الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأمّا العرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا،

وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- إنّ الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسويّة، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسويّة (س، د، ١٠٩، ٣)

- كل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عَرَض؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع؛ فإنّ العرض إسم موضوع لهذا المعنى (س، م، ٢٢، ١٢)

- العرضُ فإنّما هو عرضٌ، لأنّه في شيء؛ فإن إتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء، فليس هو عرضًا من أجل ذلك، بل من أجل أنّه في شيء (س، م، ٣١، ١)

- إنّ المادّة، لكونها مادّة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها، بل ربّما وجب لها ذلك لنوعيةٍ أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأمّا العرض، فتعلقه بالموضوع لأعمّ معانيه، وهو كونه عرضًا (س، م، ٣٦، ١٩)

- أمّا العَرَض، فإنّ معنى أنّه لا يفارق أنّه لا يصح قوامه بنفسه مفارقًا؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق (س، م، ٣٧، ٣)

- إنّ العرض هو الأمر الذي لا بدّ لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أنّ ماهيته لا تحصل موجودة إلاّ أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة (س، م، ٤٦، ١١)

- إنّ العرض ليس في المركّب على أنّ المركّب موضوعه وهو فيه في موضوع (س، م، ٤٨، ١٠)

- إذا لم يكن الشيء في كذا كائنًا في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائنًا في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنّه في موضوع، بل على أنّه في المركّب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ٤٩، ١٢)

- أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع سائر الأعراض؛ بل على أنّ له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أنّ ذاته تقتضي هذه النسبة (س، م، ٦٥، ١٢)

- إنّ الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسويّة، والتي تحت العَرَض لا تشترك فيه بالسويّة (س، ب، ١٠٢، ٤)

- أمّا العَرَضُ فإنّه الذي يجوز إن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون، أي الذي تتقوّم دونها طبيعة الشيء؛ ثم يمكن أن تعرض - وإن كان لكليّة وتلزمه - وأن لا تعرض، بل تفارق؛ إذ هو كلي ليس هو أحد الثلاثة (س، ج، ٦١، ٣)

- يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أنّ العَرَضَ إمّا أن لا يحفظ موضوعه بالكيف؛ بل يشتدّ ويضعف، وإمّا أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها، فليس كل عَرَضٍ كذلك (س، ج، ٦١، ١٢)

- العرض يحتاج أن يثبت أنّه موجود، وأنّه غير مقوّم، وأنّه غير منعكس (هذا في الجدل) (س، ج، ٦٣، ١٦)

- إنّ الإسم والعَرَضَ قد يقعان موقع هو هو، فيدلّ عليه أنّا إذا إلتمسنا من خادم لنا أن يدعو إلينا صديقًا حاضر محفل، قلنا: إدع إلينا ذلك الجالس الوسيم، فيدعوه؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات

التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)

- ليس يجب أن يكون ما بالعَرَض لازمًا للشيء حتى يكون كل واحدٍ منهما هو الآخر (س، س، ٣٠، ٢)

- إنّ سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصحّ أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرة تحته (س، س، ٣١، ٨)

- العَرَضي بإزاء الذّاتي، والعَرَض بإزاء الجوهر (مر، ت، ١٩، ٥)

- الموجود في الموضوع هو العَرَض المقابل للجوهر (مر، ت، ٢٨، ٤)

- العَرَض ينقسم إلى لازم لا يفارق أصلاً كالضحّاك للإنسان، وكالزوجيّة للاثنين، وككون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين، فإنّه لا يفارق المثلث وهو لازم وليس بذاتي. والذي يفارق ينقسم إلى ما هو بطيء المفارقة ككونه صبيًا وشابًا وإلى ما هو سريع المفارقة كصفرة الوجل وحمرة الخجل (غ، م، ١٣، ١٥)

- (العَرَض) الذي يفارق ينقسم إلى ما يفارق في الوهم دون الوجود كالسواد للزنجي وإلى ما لا يُتصوّر أن يفارق أيضًا في الوهم كالمحاذاة للنقطة والزوجيّة للأربعة وقد يفارق في الوهم دون الوجود (غ، م، ١٣، ١٩)

- العَرَض قد يكون جوهرًا كالأبيض للإنسان؛ فإن معنى الأبيض هنا، جوهر ذو بياض (غ، ع، ٩٨، ١٥)

- العَرَض: إسم مشترك فيُقال لكل موجود في محل (عَرَض). ويُقالُ (عَرَض) لكل موجود في موضوع. ويقال (عَرَض) للمعنى الكلّي المفرد المحمول على كثيرين حملاً غير مقوّم (غ، ع، ٣٠١، ١١)

- الموجود ينقسمُ بنوع من القسمة إلى: الجوهر والعَرَض (غ، ع، ٣١٣، ١٠)

- المتكلمون... يعنون بالعرض ما هو في محل. وهذه الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٣)

- العَرَض الذي يُعبّر عنه بـ(له) وقد يُسمّى بـ(الجده) ولما مثل هذا بـ(المنتقل) و(المتسلّح) و(المتطلّس) فلا يتحصّل له معنى سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)

- العَرَض هو الذي ليس وجوده شرطًا لوجود الشيء. وهو ينقسم إلى لازم، وإلى مفارق وإلى ما يعمّ الشيء وغيره، فيُسمّى عَرَضًا عامًا، وإلى ما يخصّ الشيء فيُسمّى خاصة وإلى ذاتي وغير ذاتي (غ، ع، ٣٦٣، ١٦)

- (العَرَض) يُقال عنه: إنه كلّي يُطلق على حقائق مختلفة (غ، ع، ٣٦٣، ٢١)

- يُقال (عَرَض): لكل موجود في موضوع ويقال (عَرَض) للمعنى الكلّي المفرد المحمول على كثيرين حملاً غير مقوّم (غ، ع، ٣٦٣، ٢٢)

- يُقال (عَرَض) لكل معنى موجود للشيء خارج عن طبعه (غ، ع، ٣٦٤، ١)

- يُقال (عَرَض) لكل معنى يحملُ على الشيء لأجل وجوده في آخر يفارقه (غ، ع، ٣٦٤، ٣)

- يُقال (عَرَض) لكل معنى وجوده في أول الأمر لا يكون (غ، ع، ٣٦٤، ٥)

- الكُلّي فإمّا أنْ يُقال على ما هو كُلّي له بمعنى مُقوّم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان

للإنسان ويُسمّى ذاتيا، وإمّا أنْ لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنّما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمّى عرضيًا (ب، م، ١٤، ٦)

- العَرَضيّ أيضا ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٤)

- أمّا أنَّ العَرَضي لا يلزمْ أنْ يكون أبدًا عَرَضًا فهو حق، لأنَّ الجوهر للعَرَض عَرَضيّ، كما أنَّ العَرَض للجوهر عَرَضيّ، والمال عَرَضيّ للذي المال، وهو جوهر أيضًا، لكن ليس كل عَرَضيّ وصفًا لما هو عَرَضيّ له، فإنَّ العَرَض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم (ب، م، ٢٢، ١١)

- العَرَض فإما أن يكون خاصًا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازمًا أو عارضًا مفارقًا، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخيرًا أو متوسطًا، ويُسمّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٥)

- العَرَض هو الموجود في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٧)

- العَرَض... لا يفارق موضوعه الذي له بعينه، لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك (سي، ب، ٥٤، ٨)

- العَرَض منه جزئي كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلّي كالبياض والعلم (سي، ب، ٥٤، ١٨)

- إن كان الشيء موجودًا في موضوع وآخر موجودًا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وليس هذا بيّنًا بنفسه ولا لازمًا من حدّ العَرَض ولا قام على استحالته برهان، بل الوجود يشهد بخلافه (سي، ب، ٥٦، ١٣)

- الحركة عَرَض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عَرَض، وكذلك السطح عَرَض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عَرَض (سي، ب، ٥٦، ١٧)

- العَرَض هو الموجود في الموضوع (سي، ب، ٥٧، ١٨)

- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والعَرَض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٥)

- العَرَض بالجملة سواء كان عامًا أو شخصًا هو الذي يقال في موضوع (ش، م، ٩، ٤)

- ينفصل شخص العَرَض من كلّيه بأن الكلّي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٧)

- كل عَرَض يُحْمَل فهو ضرورة: إما محمول على الجوهر من جهة أنه كيف، أو كم، وبالجملة واحد من المقولات التسع (ش، ب، ٤٢٩، ٧)

- العَرَض هو ما لم يوجد واحدًا من هذه الثلاثة لا حدًّا ولا خاصّةً ولا جنسًا، وهو موجود في الشيء (ش، ج، ٥٠٥، ١٢)

- مسائل الأحرى والأخلق... داخلة في باب العرض (ش، ج، ٥٠٥، ١٧)

- العَرَض... قد يوجد جزئيًا في الموضوع (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو الذي يقبل الأقلّ والأكثر (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو المقول في موضوع لا على موضوع

(ش، ج، ٥٤٦، ١٧)

- إن كان (الجنس) مفارقًا كان عَرَضًا (ش، ج، ٥٥٩، ١٢)

- إن لم يكن (الجنس) من طريق ما هو كان عَرَضًا (ش، ج، ٥٦٠، ٢)

- العَرَض والشيء الذي من قِبَله يوجدان في شيء واحد بعينه، فإن لم يكونا في شيء واحد فليس بعَرَض (ش، ج، ٥٧٣، ١٠)

- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَض (ش، ج، ٥٨١، ٣)

- إنّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَضُ (ط، ش، ١٩٤، ١)

- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتيّ، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إمّا الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٦)

- العَرَض المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وإما بطيء الزوال كالشيب والشباب (ن، ش، ٧، ٣)

- العَرَض وسمّيت عرضًا لأنه لا بقاء لها (و، م، ١٩٣، ٧)

- إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام (ض، س، ٢٥، ٢٢)

عرض جزئي

- أما العرض فإن الكلّي منه إبطالُه أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيّن أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيّن أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبيّن أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبيّن أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

- العَرَض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولاً على موضوع. أما وجوده في الموضوع فلعرضيته، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلجزئيته (سي، ب، ٥٥، ١٥)

عرض خاص

- العَرَض الخاص كقوله: هذا البياض (ق، م، ١١، ١١)

- أمّا العَرَض الخاصّ فيكون: إمّا الخاصّ على الإطلاق مثل ما مَثّلنا من قبل، وإمّا أخصّ من وجه وأعمّ من وجه مثل المساواة (س، ب، ٨٦، ١٠)

- العَرَضيّ أيضا ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٣)

عرض الخاصة

- العَرَض قد يتركّب مع الجنس فلا يفارق عرضَ النوع، لأنّه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصةً للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصّة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٨)

عرض دائم

- عَرَضٌ دائم، غير مفارقٍ للشيء الذي فيه يُوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يُوجد مثل الأسود الذي لا يُفارق القار والحارُّ الذي لا يفارق النار. وعَرَضٌ مفارقٌ، يوجد حينًا ويفقد حينًا

وموضوعُه باقٍ، مثلُ القائم والقاعد اللذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)

- العَرَض قد يكونُ دائم الوجود وقد يكون غير دائم الوجود، وليس يُسمّى عرضًا للدوام وجوده ولا لسرعة زواله، بل معنى أنّه عَرَضٌ هو أنّه لا يكون داخلاً في ماهيّة موضوعه (ف، ح، ٩٦، ٧)

عرض ذاتي

- العَرَضُ الذاتيّ هو الذي يكونُ موضوعُه ماهيّته أو جزء ماهيّته، أو تُوجبُ ماهيّة موضوعه أن يوجد له على النحو الذي توجبُ ماهيّة أمرٍ ما أن يوجدَ له عَرَضٌ ما (ف، ح، ٩٥، ١٦)

- العرض الذاتيّ ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه، كالتعجب والحركة بالإرادة والضحك للإنسان (هـ، م، ٣٢، ٧)

عرض ذاتي خاص

- العَرَض الذاتيّ الخاص قد يكون مساويًا، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق. وأمّا المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنّه مساوٍ للمثلث. وأمّا الأنقص فمثل الزوج للعدد (س، ب، ٨٦، ٨)

عرض عام

- العرض العام كقول القائل: البياض (ق، م، ١١، ١١)

- العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات، وهو أيضًا كالأبيض لا كالبياض. وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنّه أكثر الناس؛ فإنّ ذلك لا يحمل على موضوعه بأنّه هو، بل يُشتق له منه الإسم (س، د، ٨٥، ٧)

- قولهم (المنطقيون): «إنّ العَرَض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أي حامله»؛ ومثل هذا قولهم: «هو الذي يمكن أنْ يوجد لشيء واحد بعينه وأنْ لا يوجد، وأنّه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع، وهو أبدًا قائم في موضوع» (س، د، ٨٦، ٥)

- العرض العام إنّما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض، لا لهذا الأبيض، من حيث هو هذا الأبيض (س، د، ١١١، ١٥)

- يُسمّى جميع ما ليس خاصّة مساوية في هذا الكتاب (الجدل) عرضًا عامًّا، وإن كان لا يوجد مثلاً في نوع غير النوع الواحد إذا لم تعمّ أشخاصه. وقد علمت أن هذا العرض ليس نعني به ما نعني بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما (س، ج، ٥٧، ٥)

- أما الخاصّة والعرض العام فمن المحمولات العَرَضيّة (س، أ، ٢٤١، ٤)

- أمّا العرض العام فهو ما كان موجودًا في كلّي وغيره، عمّ الجزئيّات كلها أو لم يعمّ (س، أ، ٢٤٣، ١)

- قد يكون الشيء بالقياس إلى كلّي، خاصّة، وبالقياس إلى ما هو أخصّ منه، عرضًا عامًا؛ فإنّ «المشي والأكل» من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامّة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٨)

- العرض العام يُرسم بأنّه كليّ يقال على ما تحت حقيقة واحدة، وعلى غيرها قولاً غير ذاتيّ (س، أ، ٢٤٨، ٣)

- إعلمْ أن كل معنى لا يقوّم الشيء، وهو قد

يوجد له ولغيره، فإنّه قد جرت العادة بأن يسمّى «عرضًا عامًا» سواء كان لازمًا أو مفارقًا (س، ش، ٢٠، ٣)

العَرَض العام هو كل لفظ مُفْرَد عرضيّ - أي غير ذاتي - يشترك في معناه أنواع كثيرون، كالبياض للثلج والقُقْنُس والجُصّ (مر، ت، ١٩، ٢)

- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال العَرَض العام (اللازم) على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكنّه كالمادّة للفصل (مر، ت، ٢٠، ٣)

- أقسام الكليّات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)

- العَرَض العام: يُرْسَمُ بأنه كلّي يُطلق على حقائق مختلفة (غ، ع، ١٠٧، ١)

- العَرَضيّ أيضا ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٤)

- أمّا العَرَضُ العام فإنّه يُعرَف بأنّه الكُلّي العَرَضي المقول على أكثر من نوع واحد (ب، م، ٢١، ١٢)

- لا يكون خاصًا بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازمًا لتلك الأنواع أو مفارقًا، وسواء عمّ جميع آحادها أو لم يعمّ ويسمى العَرض العام، وحدّه أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي، وهو كالأبيض للثلج والجص (سي، ب، ٤٦، ١٠)

- العَرَض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره (سي، ب، ٤٦، ٢١)

- منها (الموجودات) ما يُحمَل على موضوع وهو أيضًا في موضوع. . . وهذا هو العَرَض العام (ش، م، ٨، ١٥)

- كل وصف خارج عن الماهيّة سواء كان لازمًا أو مفارقًا، فإن اعتبر من حيث أنّه مختص بواحد وليس لغيره فهو خاصّة، سواء كان ذلك نوعًا أخيرًا أو غير أخير. وسواء عمّ الجميع أو لم يعم، وإن اعتبر من حيث أنّه موجود في غيره فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٩)

- العرض العام كليّ يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً غير ذاتيّ (ر، ل، ٦، ١٨)

- أن يعمّ حقايق فوق واحدة وهو العَرَض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للإنسان وغيره من الحيوانات (هـ، م، ٧٧، ٩)

- العرض العام هو الكلّي المقول على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي خرج بالقيد الأول الخاصة وبالأخير الثلاثة الباقية. وهذا العرض الغير العرض القسيم للجوهر لأنه قد يكون جوهرًا ومحمولاً على الجوهر حملاً حقيقيًا دون ذلك. وذلك قد يكون جنسًا دون هذا الثاني كلٌّ من الخاصّة. والعَرض العام قد يكون شاملاً لازمًا وغير لازم وقد يكون غير شامل وقد تخص الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة (م، ط، ٨٩، ٢٢)

- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العَرَض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٦)

- العَرَض العام. . . كلّي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضيًا (ن، ش، ٧، ٧)

- العرض العام الكلّي الخارج عن الماهيّة الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك

للإنسان (و، م، ١٠٣، ٢٢)

- كل من الخاصة والعرض العام إما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق. والمفارق إما بطيء المفارقة أو سريعها، وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة. واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن افتقر العلم باللزوم إلى ثالث وإما بغير وسط إن لم يفتقر (و، م، ١٠٣، ٢٦)

عرض غير ذاتي

- العَرَض غير الذاتيّ هو الذي لا يدخلُ موضوعه في شيء من ماهيّته، وماهيّةُ موضوعه لا توجبُ أن يوجدَ له ذلك العَرَض (ف، ح، ٩٥، ٢٠)

عرض الفصل

- العَرَض قد يتركّب مع الجنس فلا يفارق عرضَ النوع، لأنّه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصةَ للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصّة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عَرَض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٧)

عرض كلي

- أما العرض فإن الكلّي منه إبطالُه أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيّن أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيّن أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهلُ من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبيّن أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبيّن أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

- العَرَض الكلّي مقول على موضوع وموجودٍ في موضوع (سي، ب، ٥٤، ٢٣)

عرض لازم

- إن كان العَرَضُ اللازم موجودًا في بعض المحمول ومسلوبًا عن جميع الموضوع لم يأتلف منه قياسٌ على المطلوب (ف، ق، ١٠٠، ١٧)

- إذا كان العَرَضُ اللازم للمحمول كليًا له وكان مسلوبًا عن بعض الموضوع ائتلف على المطلوب قياسٌ في الضرب الرابع من الشكل الثاني، وأنتَجَ سلب المحمول عن بعض الموضوع (ف، ق، ١٠١، ٢)

- (العرض) صنفان: أحدُهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فلذلك يُسمّى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمّى العَرَض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)

- الماهيّة الموجودة كالسواد للحبشي (وهو العرض اللازم) (هـ، م، ١٠، ٥)

- أمّا العرضيّ فإمّا أن يمتنع إنفكاكه عن الماهيّة وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنع وهو العَرَض المفارق، وكل واحد منهما إمّا أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (هـ، م، ٧٧، ٥)

عرض مطلق

- ما كان من المحمولات لا مأخوذًا في حدّ الموضوع ولا الموضوع أو ما يقوّمه مأخوذًا في حدّه فليس بذاتيّ، بل هو عَرَضٌ مطلق غير داخلٍ في صناعة البرهان مثل البياض للقُقْنُس

وإن كان لازمًا (س، ب، ٧٥، ٥)

عرض مفارق

- عَرَضٌ دائم، غير مفارقٍ للشيء الذي فيه يُوجد أو لبعضِ الأشياء التي فيها يُوجد مثل الأسود الذي لا يُفارق القار والحارُ الذي لا يفارق النار. وعَرَضٌ مفارقٌ، يوجد حينًا ويفقد حينًا وموضوعُه باقٍ، مثلُ القائم والقاعد اللذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)
- (العرض) صنفان: أحدُهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فلذلك يُسمّى العَرَض غير المفارق والعَرَض اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمّى العَرَض المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)
- لازم الوجود (او لا يمتنع) إنفكاكه عن الماهيّة (وهو العرض المفارق) لإمكان مفارقته (هـ، م، ١٠، ٧)
- أمّا العرضيّ فإمّا أن يمتنع إنفكاكه عن الماهيّة وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنع وهو العَرَض المفارق، وكل واحد منهما إمّا أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (هـ، م، ٧٧، ٦)

عرض النوع

- العَرَض قد يتركّب مع الجنس فلا يفارق عرضَ النوع، لأنّه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصةُ للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصّة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٦)

عرض وعرضي

- (الشيء) إنّما هو عرض لأنّه في نفسه في موضوع يعمّ العرضيّة والجوهريّة، أعني كون الشيء عرضيًّا للشيءِ أو جوهريًّا له، فذلك مما يكون على هذا الإعتبار؛ فإنّه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضيّ. أمّا عرض فلأنّ ذاته قد حصل موجودًا في موضوع، لأنه موجود في هذا الموضوع؛ فدَلّ ذلك على أنّه محتاج في نفسه إلى موضوع ما، إذ احتاج إلى هذا الموضوع. وأمّا عرضيّ فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع؛ فإنّه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوّم له ولا جزء من وجوده فهو عرضيّ (س، م، ٤٩، ٢٠)

عرضي

- قيل في التمييز بين الذاتيّ والعرضيّ: إن الذاتي مقوّمٌ والعرضيّ غيرُ مقوّم، ثم لم يُحَصِّل، ولم يتبين أنه كيف يكون مُقوّمًا، أو غير مقوّم. وقيل أيضًا: إنّ الذاتي لا يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء، والعرضيّ يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)
- من العرضيّ ما هو خاص ومنه ما هو عام، فإنّ العرضيّ بإزاء الذاتيّ والجوهريّ، والعَرَض بإزاء الجوهر. والذاتيّ قد يكون عرضًا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض، وقد يكون جوهرًا، والعرضيّ قد يكون عرضًا وقد يكون جوهرًا؛ وفي هذا الموضع إنّما نعني بالعَرَض العَرَضيّ (س، د، ٨٥، ١٩)
- قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلّةٍ خارجةٍ عن الماهيّة، بل تكون الماهيّة موجبة له ومقتضية إياه (س، م، ٦١، ١٨)

- لما كان المُقوِّم يسمّى ذاتيًا، فما ليس بمقوِّم - لازمًا كان، أو مفارقًا - فقد يُسمّى عرضيًا ومنه ما يُسمّى عرضًا (س، أ، ٢١٣، ١١)

- معنى الذّاتي هو أنّه إذا فُهِمَ الشيء وفُهِمَ الجزئيات الّتي تحته فُهِمت معها ثلاثة أشياء: أولها أنّ ذلك الجزئي له ذلك المعنى. وثانيها أن يكون المعنى الذّاتي متقدّمًا على ما هو ذاتيّ له من جزئيّاته. وثالثها أن لا يكون الشيء قد إستفاد المعنى الذي هو الذّاتي له من غيره... فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتي للشيء وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عَرَضيّ (مر، ت، ١١، ١٢)

- العَرَضيّ هو كلّ ما عدّدناه مما ليس بذاتي (مر، ت، ١٢، ٩)

- العَرَضي قد يكون لازمًا لحقيقة الشيء وقد يكون لازمًا لوجوده (مر، ت، ١٢، ١١)

- إنّ العَرَضيّ قد يكون جوهرًا، كالأبيض، وقد لا يكون جوهرًا، كالبياض (مر، ت، ١٢، ١١)

- الفرق بين العَرَضيّ اللّازم والذاتي أن العرضيّ يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدّمًا على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٤)

- العَرَضي قد يكون غير لازم في الوجود ولا في التوهّم لجواز زواله، إمّا سريعًا كالقيام، وإما بطيئًا كالشباب (مر، ت، ١٢، ١٨)

- العَرَضي بإزاء الذّاتي، والعَرَض بإزاء الجوهر (مر، ت، ١٩، ٤)

- العَرَضي قد يكون عَرَضًا وقد يكون جوهرًا (مر، ت، ١٩، ٦)

- العَرَضي مُعَلّل إذ يقال ما الذي جعل الإنسان موجودًا فيصحّ السؤال (غ، م، ١٣، ٥)

- ما يرتفع في الوجود والوهم، فهو (عَرَضي) (غ، ع، ٩٦، ٨)

- العَرَضي: بهذا المعنى، وهو الذي ليس بمقوّم، ينقسم بالإضافة إلى ما هو عَرَضي له. إلى ما يعمّه وغيره. وإلى ما يختصّ به، ولا يوجد لغيره، فيُسمّى (خاصة) سواء كان لازمًا، أو لم يكن وسواء كان ما نُسِبَ إليه نوعًا أخيرًا أو لم يكن، وسواء عمَّ جميع ذلك الجنس، أو وُجِدَ لبعضه (غ، ع، ٩٨، ٤)

- ينقسمُ العَرَضي قسمة أخرى: إلى ما يُسمّى أعراضًا ذاتيّة. وإلى ما لا يُسمّى ذاتية (غ، ع، ٩٨، ١٩)

(إنقسم) العَرَضي إلى: الخاصة والعَرَض العام (غ، ع، ١٠٠، ٧)

- العَرَضيّ أيضًا ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضا وعَرَضيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٤)

- قد يُقسَم العَرَضي بحسب غَرَضٍ ستعلمه إلى ما يَعرُض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للأرض والخفة للنار وتُسمّى أعراضًا ذاتيّةً (ب، م، ١٦، ١١)

- أمّا أنَّ العَرَضي لا يلزمُ أنْ يكون أبدًا عَرَضًا فهو حق، لأنَّ الجوهر للعَرَض عَرَضيّ، كما أنَّ العَرَض للجوهر عَرَضيّ، والمال عَرَضيّ لذي المال، وهو جوهر أيضًا، لكن ليس كل عَرَضيّ وصفًا لما هو عَرَضيّ له، فإنَّ العَرَض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم(ب، م، ٢٢، ١١)

- إنَّ الذاتيّ من أوصاف الشيء كلُّ داخل في ماهيّته، والعَرَضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ٢)

- عَرَضي عام، نظير عموم الجنس (ب، م، ٥٣، ٥)
- العَرَضي ينقسم إلى لازم ومفارق (سي، ب، ٣٨، ٢١)
- الذاتيّ في مشرع التقسيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأمّا عرضيّ وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزأ أو بأن يكون خارجًا (كالضاحك بالنسبة الى الإنسان) فإنّه خارج لأنّ القاعدة أنّ نوعًا ما إذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فأقدمها يعتبر ذاتيًا لأنّ الذاتيّ أقدم (هـ، م، ٧، ١٣)
- أمّا العرضيّ فقسمان: خاصّة وعرض عام لأنّه إن اختص بحقيقة واحدة فخاصّة، وإن اشتمل على الحقايق فعَرَض عام (هـ، م، ١٠، ١)
- أمّا العرضيّ فإمّا أن يمتنع إنفكاكه عن الماهيّة وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما إمّا أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (هـ، م، ٧٧، ٥)
- الكليّ إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سمّي ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سمّي عرضيًا كالكاتب مثلاً، فإنّه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتيًا ولا عرضيًا بل واسطة ونوعًا كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)

عرضي غير لازم

- العرضيّ غير اللازم: وأمّا المحمول الذي ليس بمقوّم، ولا لازم فجميع المحمولات التي يجوز أن تفارق الموضوع، مفارقة سريعة أو بطيئة، سهلة أو عسرة، مثل كون الإنسان شابًا، وشيخًا، وقائمًا، وجالسًا (س، أ، ٢١٣، ٣)
- العَرَضيّ قد يكون غير لازم في الوجود ولا في التوهّم لجواز زواله، إمّا سريعًا كالقيام، وإما بطيئًا كالشباب (مر، ت، ١٢، ١٨)

عرضي لازم

- الفرق بين العَرَضيّ اللّازم والذاتي أن العرضيّ يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدّمًا على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٤)
- لمّا كان المقوِّمُ مخصوصًا بإسم (الذاتي) في إصطلاح النُظّار، صار ما يقابله يُسمّى (عَرَضيًا) مفارقًا كان، أو لازمًا (غ، ع، ٩٨، ١)
- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته (الكلّي) يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء وتُسمّى مقوّمة ذاتية، أو لا تكون داخلة في ذاته بل توجد بعده وتُسمّى عَرَضية، فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العَرَضي اللازم وإن كان المقوّم أيضًا لازمًا، ومنها ما يفارق ويُسمّى العَرَضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٠)
- إنّ الذاتيّ يلحق الشيء الذي هو ذاتيّ له قبل ذاته؛ فإنّه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والعرضيّ اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنّه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)
- العرضي اللازم لازم لها (للماهية) بوسط. والوسط عند أئمّتهم كابن سينا وغيره هو ما يقرَن بـ«اللام» في قولك، «لأنّه» ومعناه الدليل، وفهم بعض متأخّريهم كالرازي أنّه صفة تقوم بالموصوف، فزاد الاضطراب فسادًا (ت، ر١، ٨٣، ٢٥)
- إنّ ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضي

اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنّ «الزوجية والفرديّة» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرس (ت، ر١، ٨٨، ٢١)

- اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهيّة غير ممكن (ت، ر١، ٩٤، ٢)

عرضي مفارق

- إن كان يرتفعُ وجودَه. إمّا سريعًا، كالقيام والقعود للإنسان. أو بطيئًا، ككونه شابًّا، فاعلم أنه (عَرَضي) مفارق (غ، ع، ٩٧، ١٠)
- لمّا كان المقوّمُ مخصوصًا باسم (الذاتي) في إصطلاح النُّظّار، صار ما يقابله يُسمّى (عَرَضيًا) مفارقًا كان، أو لازمًا (غ، ع، ٩٨، ١)
- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته (الكلّي) يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء وتُسمّى مقوّمة ذاتية، أو لا تكون داخلة في ذاته بل توجد بعده وتُسمّى عرضية، فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العَرَضي اللازم وإن كان المقوّم أيضًا لازمًا، ومنها ما يفارق ويُسمّى العَرَضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١١)

عرضيات

- أمّا العرضيّات، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو، فلا شيء غير الجنس موصوفًا بهذه الصفة (س، د، ٥٠، ١١)
- أمّا العرضيّات فإمّا أن تكون خاصّة بالشيء مساوية له، وإمّا أن لا تكون (س، ج، ٥٧، ٤)
- العرضيّات خارجة، وتدل على شيء هي آثاره وعوارضه (ط، ش، ١٨٥، ٣)
- إنّ الفصول تُحصِّل الماهيّة، والعرضيّات تلحقها بعد تحصّلها. فأمّا الشيء الذي يتحصّل بها، أو يكون موضوعًا لها، فهو خارج عن مفهوماتها، إذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الإشتراك داخلاً فيما به الإمتياز، أو الأشياء الداخلة في الخارجة. هذا خلف (ط، ش، ٢٢٦، ١٣)

عرضية

- إنّ العرضيّة ليس معناها إلاّ أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما نقرره بعد. وإذ تقرر هذا فنقول: إنّ ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو الجزئي، وبالعكس (س، م، ٢٣، ١)
- العرضيّة ليست لأنّ الشيء بالقياس إلى شيء بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنّه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأي شيء كان (س، م، ٤٩، ١٤)
- إنّ العرضيّة من لوازم الأمور التي هي الأعراض، ليس من مقوّماتها، فلا يجب إذن أن يلتفت إليها في حدودها إن وجد لها حدود (س، ش، ٤٥، ٦)

عرفي

- إنّ «العرفي» يمكن أن يؤخذ متناولاً للضروري ويكون عامًا. ويمكن أن يكون غير متناول لها، ويكون خاصًا. فالمطلق العام العرفيّ يوافق الرأي الأول والخاص، وهو العرفيّ الوجوديّ (ط، ش، ٣٦٠، ٢٠)
- ليس إذا صدق العرفيّ، يجب أن يصدق الضروريّ الذاتيّ، بل قد يصدق العرفيّ ولا

يصدق الضروريّ، وذلك حين كونه وجوديًّا (ط، ش، ٣٦١، ١)

عرفي عام

- إعلم أنّ العرْفيّ العام يصدق مع إحتمالات كثيرة ككون الجهة ضروريّة في الكل، ودائمة في الكل أو وجوديّة عرفيّة في الكل، أو ضروريّة في البعض ودائمة في البعض، أو ضروريّة في البعض ووجوديّة في البعض، أو دائمة في البعض ووجوديّة في البعض، أو ضروريّة ودائمة ووجوديّة معًا في الأبعاض (ط، ش، ٣٧٥، ٢٤)

عرفي وجودي

- العرْفيّ الوجوديّ مطلق غير ضروري، ذهب إليه الإسكندر، مع أنّه يتناقض في جنسه، ونقيضه هو نقيض العرفيّ العام، مضافًا إلى الضروري الذاتيّ الموافق (ط، ش، ٣٦١، ٣)

عرفية

- المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلّية (ن، ش، ١٩، ١٣)
- المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)
- المشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)
- المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلّية (ن، ش، ٢٢، ٣)

عرفية خاصة

- العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ١٣)
- إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عبّر به عن الموضوع من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات سمّيت عرفية عامة، وإن قُيّدت به سُمّيت عرفية خاصة ومثالهما أبدًا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٥)
- مع التعرض لنفي دوام المحمول للموضوع عند مفارقة الوصف له كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم ما دام آكلاً لا دائمًا وتسمّى هذه في الإصطلاح عرفية خاصة (و، م، ١٤٧، ٣٢)
- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما ينعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١١)

عرفية عامة

- العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ٢٢)
- إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عبّر به عن الموضوع من غير تقيد بنفي الدوام بحسب الذات سُمّيت عرفية عامة، وإن قُيّدت به سُمّيت عرفية خاصة ومثالهما أبدًا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٤)
- إن يقيّد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرّض فيها لنفي دوام المحمول له عند مفارقة الوصف كقولنا كل آكل فهو متحرك الفم ما دام آكلاً. وتسمّى هذه في الاصطلاح عرْفيّة عامّة (و، م، ١٤٧، ٢٧)
- الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرْفيّة العامة، فذهب كثير منهم (الفلاسفة المنطقيون) إلى أنها تنعكس إلى أخص من

المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

- الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتنعكسان كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

عروض

- العَروض ميزان للشعر، يُعرف به أوزان الشعر ليتميّز منزحفه عن مستقيمه؛ وهو أشدّ روحانية من الموازين المجسّمة، ولكنه غير متجرّد عن علائق الأجسام، لأنه ميزانُ الأصواتِ ولا ينفصلُ الصوتُ عن الجسم (غ، ق، ٤٧، ١١)

عقائد أولية

- إذا أحسّ (الإنسان) بأمور جزئية تنبّه لمشاركات بينها ومُباينات ينتزع منها عقائد أوّلية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما. مثل أن الكل أعظم من الجزء، وأنّ الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية (سي، ب، ٢٥، ٣)

عقل

- أعني بالعقل مبدأ العلم (أ، ب، ٤٠٣، ٢)

- ليس يوجد جنس آخر أشدّ إستقصاءًا وأتقن من العلم إلا العقل (أ، ب، ٤٦٥، ٤)

- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدءًا للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٤٦٥، ٨)

- علمُ المنطق يُقَوِّمُ العقلَ حتى لا يَعْقِلَ إلاّ الصواب، فيما يمكن أن يغلط فيه (ف، د، ٥٥، ٦)

- العقل من شأنه أن يتوصّل إلى الوقوف على الأشياء الخفيّة بالأشياء الظاهرة (ز، ق، ١٠٩، ٩)

- العقل هو المستنبِط للأمور الكلّية والمستخرج لها من المتشابهات التي يجدها في الأمور الطبيعية عند تصوّره لها (ز، ب، ٢١٧، ١١)

- إنّ الحسّ معرفة والعقل علم (س، ب، ٢٣، ٦)

- الوهم لا يخالف العقل في الأوّليّات، بل يعترف به؛ وأمّا العقل فربّما يخالف الأحكام الوهميّة بالبديهة، فإن لم تكن تلك الأحكام ممّا يخالفه فيها بديهةً تَوَقَّفَ وسكت، إلى أن يؤلِّف قياسات بالمقدّمات التي يعترف فيها الوهم، فيُبطِل بتلك القياسات الأحكامَ الوهميّةَ التي كانت عند الوهم أوّليّةً (مر، ت، ١٠١، ٣)

- العقل إعتقاد بأنّ الشيء كذا وأنّه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعًا بلا واسطة، كاعتقاد المبادىء الأولى للبراهين. وقد يقال لتصوّر الماهيّة بذاتها بلا تحديدها لتصوّر المبادىء الأولى للحدّ (مر، ت، ٢٦٣، ١١)

- يحصلُ للعقل من الجزئيّات الخياليّة، مفردات كليّة تُناسب الخيال من وجه وتُفارق من وجه (غ، ع، ٢٣٤، ٢٣)

- (العقل) يُرادُ به صحة الفطرة الأولى في الناس، فيُقال لمن صحّت فطرته الأولى: إنه (عاقل) فيكون حدّه أنه: قوّة بها يجود التميز بين الأمور القبيحة والحسنة (غ، ع، ٢٨٦، ١٨)

- (العقل) يُراد به ما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلّية، فيكون حدّه أنه: معانٍ مجتمعة في الذهن، تكوّن مقدّمات تُستنبط بها المصالح والأغراض (غ، ع، ٢٨٦، ٢١)

- (العقل) معنى آخر يرجع إلى وقار الإنسان وهيأته، ويكون حدّه أنه: هيأة محمودة للإنسان في حركاته، وسكناته وهيأته، وكلامه،

واختياره (غ، ع، ٢٨٦، ٢٤)

- (العقل) (عند المتكلمين) هو التصوّرات والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة و(العلم) ما يحصلُ للنفس بالإكتساب، ففرّقوا بين المكتسب والفطري، فيُسمّى أحدُهما (عقلاً) والآخر (علمًا) (غ، ع، ٢٨٧، ١٢)

- (العقل) إدراك هذه المفردات المجرّدة ليس إلاّ بقوة أخرى إصطلحنا على تسميتها عقلاً فيدركُ ويقضي بقضايا ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)

- كلُّ عقلٍ صَدَّقَ المقدّمتين فهو مضطر للتصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال (غ، ح، ٣٣، ١٠)

- يستعين العقل بالحس في الأوّليات بطريق الإستقراء أيضًا تنبيهًا لا احتجاجًا، كمن يستقرىء جزئيات أمور بيّنة الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يُحس هذا الكل وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي، ب، ٢٤٨، ١٩)

- أعني بالعقل القوة التي تُدرَك بها المقدّمات الأُوَل الضرورية (ش، ب، ٤٥٠، ١٠)

- العقل إنّما يجرّد «الكليات» إذا تصوّر بعض «جزئياتها». فمن لم يتصوّر الشيء الموجود كيف يتصوّر جنسه ونوعه (ت، ر١، ٨٠، ٨)

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبيًا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيًا» (ت، ر١، ١٠٧، ١٥)

- أخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان ما ينفعه ويفعله، ويعلم ما يضرّه ويتركه. والمراد بالحَسَن هو النافع، والمراد بالقبيح هو الضارّ (ت، ر١، ١٦٠، ٢٠)

- العقل في لغة المسلمين مصدرُ عَقَلَ يَعقِلُ عَقلاً. وهو أيضًا غريزة في الإنسان، فمُسمّاه من باب الأعراض، لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها. وعند المتفلسفة مُسمّاه من النوع الثاني (ت، ر١، ١٩٨، ٧)

- العقل إنّما ينظر في المعاني، لا في مجرّد اللفظ (ت، ر١، ٢٢١، ١٩)

- الذي يعلم بالحسّ والعقل الصريح لا يخالفه شرع، ولا عقل، ولا حسّ (ت، ر٢، ٢٣، ٨)

- «العقل» في لغة الرسول وأصحابه وأمّته عرَض من الأعراض، يكون مصدق عَقَلَ يَعقِلُ عَقلاً كما في قوله «لَعَلَّهُمْ يَعْقِلُونَ»، و«لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»، و«لَهُمْ قُلُوبٌ لاَ يَعْقِلُونَ بِهَا»، ونحو ذلك. وقد يراد به «الغريزة» التي في الإنسان (ت، ر٢، ٣١، ٨)

- «العقل» في لغة فلاسفة اليونان جوهر قائم بنفسه (ت، ر٢، ٣١، ١٢)

- أخصّ صفات العقل التي فارق بها الحسّ، إذا الحس لا يعلم إلاّ معيّنًا، والعقل يدركه كلّيًا مطلقًا، لكن بواسطة «التمثيل» (ت، ر٢، ٦٧، ٤)

- أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف (ت، ر٢، ١١٢، ٢١)

- القضاء الكلّي الذي يقوم بالقلب هو مركّب من الحسّ والعقل (ت، ر٢، ١٢٥، ٧)

- ليس كل من تصوّر ماهية مّا وعقلها نوعًا من العقل والتصوّر يكون قد عقلها وتصوّرها عقلاً تامًا وتصوّرًا تامًا (ت، ر٢، ١٤٣، ٢٢)

- العقل يحب الحق ويلتذّ به، ويحب الجميل

ويلتذّ به، وأنّ محبة الحمد والشكر والكرم هي من العقليات. وهذا صحيح، فإنّ للإنسان قوّتين - قوّة علمية فهي تحب الحق، وقوّة عملية فهي تحب الجميل، والجميل هو الحسن، والقبيح ضده (ت، ر٢، ١٦٤، ٦)

- يصح أن يخلق الله العقل ولا يخلق له شيئًا من العلوم أصلاً (و، م، ١٧، ١)

- العقل ليس نفس العلوم الضرورية (و، م، ١٩، ٦)

- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٥)

عقل بالفعل

- حدّ العقل بالفعل: أنه إستكمال للنفس بصور ما، أي صور معقولة، حتى متى شاء عَقَلَها، أو أحْضَرها بالفعل (غ، ع، ٢٨٩، ١)

عقل بالملكة

- حدّ العقل بالملكة: أنه إستكمال العقل الهيولاني، حتى يصير بالقوة القريبة من الفعل (غ، ع، ٢٨٨، ٢٤)

عقل عملي

- العقل العملي: فقوّة للنفس، هي مبدأ التحريك للقوّة الشوقيّة إلى ما تختاره من الجزئيّات؛ لأجل غاية مظنونة، أو معلومة (غ، ع، ٢٨٨، ٤)

عقل فعال

- إنّه كما أنّ البصير منّا لا يُبصِر ما عنده إلاّ بعد حضور نور، كالشّمس أو النّار؛ ويُبصِر المنير من دون حضور شيء آخر، فكذلك لا يعقل شيئًا إلا بهداية موجود ليس بجسم ولا في داخل العالم ولا في خارجه، يسمّى العقل الفعّال؛ نسبة ذلك إلى عقولنا نسبة الشمس إلى أبصارنا، وبالحقيقة لولاه لما كان يُحسّ ولا يُبصر ولا يُدرك أصلاً (مر، ت، ١٦٠، ١٢)

- التعلّم والرويّة سيان لأن يتصل بهذا العقل الفعّال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس الأوّليّات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

- المراد بالعقل الفعّال: كلُّ ماهية مجرّدة عن المادة أصلاً (غ، ع، ٢٨٩، ٦)

- حدّ العقل الفعّال: أما من جهة ما هو عقل أنه: جوهر صوري، ذاته ماهيّة مجرّدة في ذاتها - لا بتجريد غيرها لها - عن المادّة، وعن علائق المادّة، بل هي ماهيّة كليّة موجودة. فأمّا من جهة ما هو فعّال؛ فإنه: جوهر بالصفة المذكورة، من شأنه أن يُخرِجَ العقل الهيولاني من القوّة إلى الفعل، بإشراقه عليه (غ، ع، ٢٨٩، ٧)

عقل كلي

- العقل الكلّي، وعقل الكلّ، والنفس الكلّي، ونفس الكلّ: فبيانه أن الموجودات عندهم (الفلاسفة) ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أخسّها، وعقول فعّالة: وهي أشرفها؛ لبراءتها عن المادّة، وعلاقة المادّة؛ حتى إنها لا تحرّك المواد أيضًا إلاّ بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تنفعل من العقل، وتفعل في الأجسام، وهي واسطة (غ، ع، ٢٩١، ١٠)

عقل مستفاد

- حدّ العقل المستفاد: أنه ماهية مجردة عن المادّة، مرتسمة في النفس على سبيل الحصول من خارج (غ، ع، ٢٨٩، ٣)

عقل نظري

- العقل النظري: فهو قوّة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكليّة، من جهة ما هي كليّة (غ، ع، ٢٨٧، ٢٢)

عقل هيولاني

- حدّ العقل الهيولاني: أنه: قوّة للنفس مستعدّة لقبول ماهيات الأشياء، مجرّدة عن المواد، وبها يُفارق الصبي الفرسَ، وسائر الحيوانات، لا بعلم حاضر، ولا بقوّة قريبة من العلم (غ، ع، ٢٨٨، ٢١)

عقليات

- ليس كل العقليّات هي أنواع وأجناس، بل في العقليّات مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه؛ وهذه المفردات العقليّة أولى بالجوهريّة من كل شيء (س، م، ١٠٠، ١١)
- العقلياتُ الصرفة المتعلّقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيات، ولا يبلغُ اليقينُ فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقليات وفِطام العقل عن الوهميّات والحسّيات، وإيناسها بالعقليات المحضة (غ، ع، ٢٤٧، ١٢)
- ما يثبتونه من «العقليات» إذا حُقّق الأمر لم يكن لها وجود إلاّ في العقل. وسُمّيت «مجرّدات» و«مفارقات»، لأن العقل يجرّد الأمور الكلية عن المعيّنات (ت، ر٢، ٥٩، ١١)
- ما يثبتونه من «العقليات» إذ حُقّقت لم تكن إلاّ ما يثبت في عقل الإنسان، كالأمور الكلية، فإنّها عقلية مطابقة لأفرادها الموجودة في الخارج (ت، ر٢، ٦٠، ١٢)

عقليات محضة

- «العقليّات المحضة»، كقولنا: «الواحد نصف الإثنين»؛ و«الكلّ أعظم من الجزء»؛ و«الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية»؛ و«الضدّان لا يجتمعان»؛ و«النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان» (ت، ر١، ١٢١، ٩)

عقول

- يقولون (الفلاسفة): إذا توجّه المستشفع إلى من يعظّمه من «الجواهر العالية» كـ«العقول» و«النفوس» والكواكب والشمس والقمر، أو إلى «النفوس المُفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنّه يتّصل بذلك المعظَّم المستشفَع به. فإذا فاض على ذلك ما يفيض من جهة الرب فاض على هذا المستشفع من جهة شفيعه (ت، ر١، ١١٧، ٦)
- ليست الملائكة هي «العقول» و«النفوس» التي تثبتها الفلاسفة المشّاؤون أتباع أرسطو ونحوهم (ت، ر٢، ٣٠، ١٣)
- ما يدّعونه (الفلاسفة) من «المجرّدات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر٢، ٣٣، ٩)

عقول عشرة

- أثبتوا (الفلاسفة) «العقول العشرة»، وظنّوا

وجودها في الخارج. وهم غالطون في ذلك، وأدلّتهم عليها في غاية الفساد (ت، ر١، ٦٠، ٨)

عكس

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدّمات، حتى إذا وُقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا، مع بقاء الكيفيّة والصدق على حاله. والقضيّة المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٧)
- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنّه كما يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود. وكما أنّه لا شيء من الحجارة حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا. فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق، ٧٧، ١)
- العكس هو أن يجعل المحمول من القضيّة موضوعًا، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفيّة، وبقاء الصدق والكذب (س، أ، ٣٦٨، ٨)
- معنى العكس هو تصيير المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع بقاء الكيفي - أعني الإيجاب والسلب - والصدق على حاله، أعني أن يكون حكم الأصل كحكم العكس، هذا في الحمليّ. وأمّا في الشرطيّ فبأن يُجْعَلَ المقدَّم تاليًا والتالي مقدَّمًا، مع الشرائط الأخرى (مر، ت، ٨٧، ١١)
- الكلّي إذا عُلم وجود حكم عليه كان ذلك علمًا بالقوّة بالجزئيّ الذي تحته بطريق العكس (القياس) (مر، ت، ١٩٤، ٩)
- نعني بالعكس أن يُجعلَ المحمولُ موضوعًا والموضوع محمولاً فإن بقي الصدق بعينه قيل هي قضية معكوسة (غ، م، ٢٤، ١٥)
- العكس أن يُجعلَ (المحمول) من القضية (موضوعًا) و(الموضوع) (محمولاً) مع حفظ الكيفيّة، وبقاء الصدق بحاله (غ، ع، ١٢٦، ٥)
- إن لم يبقَ الصدق (في العكس) سمّي إنقلابًا، لا إنعكاسًا (غ، ع، ١٢٦، ٧)
- بعض المقاييس يظهر وجه إنتاجها بالعكس، وربما يُنتج القياس شيئًا، ومطلوبنا عكسه (غ، ع، ١٢٨، ٢٦)
- العكسُ هو جعلُ المحمول من القضيّة موضوعًا، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفيّة وبقاءِ الصدقِ بحاله (غ، ع، ٣٦٤، ٦)
- العكسُ أن تجعلَ الحكمَ محكومًا عليه والمحكومَ عليه حكمًا ولا تتصرّف فيه إلاّ هذا القدر وتُبقي القضية صادقة، فعند ذلك تقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضًا صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)
- تغيير التأليف بتغيير المقدّمات وتبديل محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحمولاتها ويُسمّى ذلك عكسا (ب، م، ١١٦، ٩)
- العكس في المقدّمة هو تصيير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً مع بقائها على ما كانت عليه من الإيجاب والسلب (ب، م، ١١٧، ٩)
- من العكس ما يسمّونه عكس النقيض، ويصدق مع الأصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول، فيكون عكس النقيض كقولنا كل

انسان حيوان أن ما ليس بحيوان ليس بانسان (ب، م، ١٢٢، ١٠)

- (العكس) أن يصير المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت (سي، ب، ١٢٩، ١٥)

- احتيل لصدق هذا العكس (المطلق والوجودي) حيلتان: إما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفًا بوصفه الذي وُضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معيّن فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين (سي، ب، ١٣٠، ١٥)

- عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عُرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)

- القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه (سي، ب، ١٣٧، ١)

- العكس، أما في الإتصال فهو جعل التالي مقدّمًا والمقدّم تاليًا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، فعكس السالب الكلي سالب كلي، وعكس الموجب الكلي موجب جزئي، وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي، ولا عكس للسالب الجزئي. وأما الإنفصال فليس هناك مقدّم وتالٍ بالطبع، بل كل واحد منهما يجوز أن يقدّم ويؤخر والإنفصال بحاله (سي، ب، ١٦٥، ١٤)

- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه. والخُلف يكون مبتدأ، لكن رد الخُلف إلى الإستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخُلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويُقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)

- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى (سي، ب، ٢١٣، ١)

- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يُتصوّر القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبّهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)

- العكس... يراد به... أن تبطل بمقابل النتيجة وإحدى المقدّمتين المقدّمة الأخرى من القياس وكأنه ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٦)

- العكس أن يجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحاله، وهذا حدّ عكس الحمليّات (ر، ل، ٢٢، ١٦)

- من أحكام القضايا العكس وهو أن يصيّر بتشديد الياء لأنّ العكس يطلق على معنيين: على القضية الحاصلة من التبديل المذكورة وعلى نفس التبديل، فلو لم يشدّد صار معنى ثالثًا أي يجعل (الموضوع) في الذكر أو ما يقوم مقامه من الشرطيّة وهو المقدّم (محمولاً والمحمول) أو ما يقوم مقامه من الشرطيّة وهو التالي موضوعًا مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (هـ، م، ١٨، ١٤)

- (طردًا وعكسًا) أي ثبوتًا وعدمًا (هـ، م،

٥٧، ٢٣)

- إنّ العكس جعل عنوان الموضوع محمولاً وجعل المحمول عنوان الموضوع (هـ، م، ٦٥، ١٥)

- العكس وهو أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعًا مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (هـ، م، ٧٨، ١٩)

- إنّ العكس ضروريّ. وهو أنّهم يقولون: ذلك العكس إمّا أن يكون ضروريًا كالأصل. أو لا يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلاّ فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضروريّ؛ لأنّ الضروري لما انعكس إلى غير الضروريّ، فغير الضروري أولى بأن ينعكس إليه. وغير الضروريّ يضاد الأصل، وذلك خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنّه مبني على أنّ عكس غير الضروريّ، غير ضروريّ، وهو ليس بيّن، بل الضروريّ وغير الضروريّ ينعكسان إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣٨٤، ٣)

- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقًا للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ١٧٣، ١)

- «العكس» وهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعًا (ت، ر١، ٣٩، ١)

- «الطرد» هو «تحقّق المحدود مع تحقّق الحدّ» و«العكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحدّ» (ت، ر١، ٤٤، ١٦)

- معنى العكس كلما انتفى الحدّ إنتفى المحدود (و، م، ١١١، ٢٠)

- في العكس لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ١١١، ٢٠)

- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و، م، ١١١، ٢٧)

- أما العكس فثلاثة أقسام: عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٢٢٨، ٣٣)

- العكس في اللغة مطلق التحويل وفي الإصطلاح يطلق بإزاء معنيين المصدر والقضية التي وقع التحويل إليها. وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٢٢٩، ٢٩)

- يُطلق العكس أيضًا بالإشتراك العرفيّ على نفس القضية المنعكس إليها (و، م، ٢٣٢، ٣٢)

- عكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة كأنفسهما (و، م، ٢٣٣، ٣٣)

- الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (و، م، ٢٣٤، ١)

- حكم العكس باعتبار الكم والكيف، وأما حكمه باعتبار الجهة في الحمليات فالممكنتان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة وموجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٢٣٥، ٨)

- إعلم أن المقصود من العكس، ما كان لازمًا من جهة الترتيب، لا ما يتّفق في بعض الأمور، وإن لم يلزم في القانون الكليّ. وكل قضيّة يلزمها العكس، فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم، إلاّ الموجبة الكليّة فتنعكس موجبة جزئيّة (ص، س، ٣٠، ٢٠)

- إنّ العكس لا يكون إلاّ في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقولنا والعكس في القضية مرتّب بالطبع إحترازًا من المنفصلات، فإن تحويل طرفيها ليس عكسًا لأنّ كلًّا من طرفيها صالح لأن يكون مقدّمًا

وتاليًا، فلا يتعيّن ترتيبها إلاّ بالوضع، بخلاف الحمليّة والمتّصلة فإن ترتيبها طبيعي وإن إنعكس طرفاها فهي مرّتبة بالقوّة واحترز بالمستوى من عكس النقيض (ض، س، ٣٠، ٢٩)

عكس الحمليات

- جعل عنوان المحمول عنوان الموضوع هذا في عكس الحمليّات (هـ، م، ٦٥، ١٦)

عكس الضروري

- ليس يجب أن يكون عكس الضروريّ ضروريًّا. ومثال ذلك أنّ كل متنفس حيوان بالإضطرار، وكل إنسان يتنفس لا بالإضطرار، أي دائمًا ما دام موجود الذات (س، ق، ١٥٦، ١١)

عكس الضروريات والممكنات

- في عكس الضروريّات والممكنات (القضايا) نقول: إذا قلنا بالضرورة لا شيء من جـ ب، فيجب أن يكون بالضرورة لا شيء من ب جـ. قالوا: وإلاّ أمكن أن يكون بعض ب جـ، فأمكن أن يكون بعض جـ ب، فأشكل ههنا شيء وهو أنّه إستعمل عكس الممكن فيه. وهذا ما لم يبن بعد. فقال لبعضهم: إنّ إنعكاس هذا الممكن بيّن بنفسه. فإنّه إذا أمكن أن يكون شيء شيئًا، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء. ولمّا كان هذا بيّنًا بنفسه، جاز تعريف غيره به، غير متوقّف فيه أن يبيّن حاله. وعندي أنّه يحتاج هذا العكس إلى بيان ما أيضًا (س، ق، ٩٥، ٣)

عكس في مطلقتين

- إنّ العكس في المطلقتين جميعًا لا يجب إلاّ مطلقًا عامًا. وذلك لأنّك إن أخذت المطلقة خاصّة، وجدتها قد تنعكس خاصّة، وقد تنعكس ضروريّة. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ، وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه: أنّ بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذ عرفت حال الكليّ الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئيّ الموجب، وأنّه ينعكس مثل نفسه جزئيًا موجبًا (س، ق، ٩٢، ٨)

عكس القضية

- القضية التي لا تنعكس منها فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٧، ١٣)
- القضية التي تنعكس منها ما تنعكسُ كمّيتها فتبقى كمّيتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تتبدّل كمّيتها (ف، ق، ١٧، ١٦)
- صارت (القضية) السالبة الكلية تنعكس كمّيتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزآها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمرٍ أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)
- إنّ (القضية) السالبة الكليّة لا تنعكس... وأمّا السالبة الجزئيّة فإنّها لا تنعكس، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانًا، أو كل إنسان كاتبًا، وجب أن لا يكون كل إنسان حيوانًا، أو كل كاتب إنسانًا (س، ق، ٩٣، ٣)
- (القضية) السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب، ١٣٣، ١٢)
- إنّ عكس القضيّة يعتبر فيه لزومه لها ولهذا

عرّفوه (المنطقيون) بأنّها أخصّ قضية لازمة للقضيّة بطريق التبديل، موافقة لها في الكيف والصدق (هـ، م، ٦٥، ٢٢)

عكس القياس

- عكس القياس، وهو أخذ نقيض النتيجة أو ضدها وإضافته إلى إحدى المقدّمتين لإنتاج الضد أو نقيض المقدّمة الأخرى بمنزلة قولنا: آ على كل ب/ وب على كل ج/ فآ على كل ج (ز، ق، ١٨٩، ١٧)

- عكس القياس يؤخذ فيه نقيض النتيجة تارة وضدها تارة (ز، ق، ١٩٠، ١٨)

- أمّا عكس القياس، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدّمتين مقابل المقدّمة الأخرى (س، ق، ٥٠٧، ٥)

- إنّ عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إمّا نقيضها، وإمّا ضدها؛ ويضاف إلى إحدى المقدّمتين، وينتج مقابل المقدّمة الأخرى (س، ق، ٥١٣، ٤)

- عكس القياس هو أن يؤخذ مقابلُ النتيجة - إمّا نقيضها وإمّا ضدّها - ويُضاف إلى إحدى المقدّمتين، وينتج مقابل المقدّمة الأخرى (مر، ت، ١٧٨، ٤)

- يعرض للقياس عارض يُسمّى عكس القياس. ولأجل مشابهته الخُلف معًا أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف إلى إحدى المقدّمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى، ويُستعمل في الجدل احتيالاً لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الأشكال (سي، ب، ١٧٨، ٥)

- عكس القياس لم يخفَ عليك مشابهة الخُلف معًا إياه لأنّا نأخذ في الخُلف معًا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيرًا، ونقرنه بمقدّمة صادقة وينتج منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ١٧٩، ٣)

- عكس المقاييس... هو أن نأخذ مُقابِل النتيجة ونضيف إليها إحدى مقدّمتي القياس فينتج بذلك نقيض المقدّمة الأخرى (ش، ج، ٦٥٧، ٣)

- عكس القياس يشبه الخُلف؛ لأنّه أيضًا ينعقد من إقتران ما يقابل نتيجة قياس بإحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدّمة الأخرى، ويفارقه الخلف بأنّه لا يُشترط فيه أن يكون بعقب قياس، ولا أن ينتج ما يقابل مقدّمة قياس، بل يمكن أن يبتدأ به، ويكفي فيه إنتاج ما هو ظاهر الفساد، ولا يستعمل فيه إلّا المقابل بالمناقضة. ويستعمل في العكس مقابلة للمتضاد أيضًا (ط، ش، ٥٠٧، ١٦)

عكس مستوي

- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقًا للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ١٧٣، ٢)

- العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيًا والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف. أما السوالب فإن كانت كلية فسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع في أخصها وهي الوقتية (ن، ش، ١٨، ٢٣)

- العكس المستوي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع

بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١)

- (القضايا) الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٩)

- العكس المستوي عبارة عن تحويل جزأيّ القضيّة مع بقاء الصدق والكيف والكم، إلاّ الإيجاب الكليّ فيعوّض عنه الإيجاب الجزئيّ (ض، س، ٣٠، ١٣)

عكس مطلق

- العكس المطلق قلت أن يجعل المحكوم عليه محكومًا به والمحكوم به محكومًا عليه (ر، ل، ٢٢، ١٨)

عكس المطلقات

- في عكس المطلقات فلنبيّن أنّ الكليّة الموجبة هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكليّة موجبة أو جزئيّة؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟ فنقول: إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج: مثاله كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسان. وأيضًا نقول: كل إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان. فليس يجب إذن للكليّة الموجبة عكس كليّ موجب، فإنّه ربما كان المحمول أعمّ. وأما عكسها الجزئي فواجب، فإنّا إذا قلنا: كل ج ب لزم أن بعض ب ج. وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال: إنّه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج. وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شيء من ج ب، وقد قلنا: كل ج ب، وهذا خُلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٣)

عكس المقدمات

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدّمات، حتى إذا وُقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا، مع بقاء الكيفيّة والصدق على حاله. والقضيّة المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٦)

عكس المقدمة المتصلة

- عكس المقدّمة المتصلة لنشتغل من العكس بعكس المتصل، ونقول: إن عكس المتصل على وجهين: أحدهما عكس إستقامة، والآخر عكس نقيض. وعكس الإستقامة، هو أن يجعل المقدّم تاليًا، والتالي مقدّمًا، مع حفظ الكيفيّة، على أن يكون مع ذلك حافظًا للصدق. وأما عكس النقيض، فأن تجعل بدل التالي، نقيض التالي، وبدل المقدّم، نقيض المقدّم (س، ق، ٣٨٥، ٣)

عكس الممكن

- أما عكس الممكن الذي على الأكثر فهو إشتراك مقدّمتين في حدودهما وإختلاف الكيفية وبقاء الترتيب والصدق (ز، ق، ١٤٩، ٨)

عكس النتائج

- عكس النتائج: إعتبارات تعرض للقياس والمقدّمات بسبب أحوال في الحدود (س، ق، ٥٤٩، ٣)

عكس النقض

- عكس النقض وهو جعل نقيض المحمول

موضوعًا وعين الموضوع محمولاً مخالفًا للأصل في الكيف، أو جعل نقيض المحمول محمولاً موافقًا له في الكيف (م، ط، ١٨٩، ٢)

عكس النقيض

- يلزمُ بحسب عكس النقيض أن يكون ما هو موجودٌ فيه بشريطة موجودًا فيه على الإطلاق (ف، ق، ١٢٩، ١)
- عكس النقيض، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً (س، ق، ٩٣، ١٠)
- معنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول، بالإيجاب والسلب موضوعًا، ومقابل الموضوع محمولاً. مثل أنه إذا أنتج: كل آ ب، أنتج: ما ليس ب، ليس آ. ولكن ينتج الأول بالذات، وأولاً؛ وهذه بالعرض، وثانيًا؛ على سبيل اللزوم (س، ق، ٤٩٧، ٥)
- عكس النقيض هو أن يُجْعَل نقيضُ المحمول موضوعًا ونقيضُ الموضوع محمولاً (مر، ت، ٩٠، ١٣)
- عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعًا ومقابل الموضوع محمولاً (سي، ب، ١٩٤، ٨)
- أمّا عكس النقيض فهو أن يصير نقيض الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعًا، كما إذا أردنا عكس قولنا: كل إنسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان (هـ، م، ٦٥، ١٨)
- عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفته الأصل في الكيف وموافقته في الصدق (ن، ش، ٢١، ١٧)
- عكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ٦)
- عكس النقيض المخالف تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١١)
- عكس النقيض الموافق فحقيقته تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وقيوده موافقة لقيود العكس المستوي إلا أن التبديل هنا بالنقيض، والمراد منه أن يُجعل نقيض المحمول موضوعًا ونقيض الموضوع محمولاً في الحمليات ويُجعل نقيض التالي مقدمًا ونقيض المقدم تاليًا في الشرطيات المتصلات (و، م، ٢٣١، ١٨)
- عكس النقيض المخالف فحقيقته تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٣٢، ١١)
- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)
- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتنعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م، ٢٥٠، ٤)
- السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في

العكس المستوي فتنعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات، وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٣)

علاقة

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم؛ إمّا أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبيّن واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)
- إذا كان الشيء إذا حضر في الذهن، لزم أن يحضر في الذهن شيء آخر، فبيّن أنّ بينهما علاقة ما. وكل علاقة بين معنيين معقولين، إمّا أن تكون علاقة لزوم، أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع؛ وإمّا أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع (س، ق، ٤٢٧، ٥)

علامة

- العلامة فهي مقدّمة برهانية: إما إضطرارية وإما محمودة؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده (أ، ق، ٣٠٢، ١)
- العلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال، لأنها إما أن تكون في الشكل الأوّل وإما في الثاني وإما في الثالث (أ، ق، ٣٠٢، ٦)
- أما العلامة فهي المقدّمة البرهانية المحمول فيها ضروريّ للموضوع (ز، ق، ١٩٨، ١٥)
- قد تكون على العدم علامة كما على الوجود علامة. وعلامة العدم كثيرًا ما تكون عدم علامة الوجود (س، ق، ٥٧٥، ٥)
- الدليل أقوى من العلامة، وكأنّ العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)
- العلامة... هو قياس إضماريّ حدّه الأوسط إمّا أعم من الطرفين معًا حتّى لو صُرِّح بمقدّمته كان قياسًا من موجبتين في الشكل الثاني، كقولك هذه المرأة مُصفارّ فهي إذن حبلى. فإنك لو صَرَّحتَ بمقدّمتيه كانت صورته أنّ هذه المرأة مُصفارّ والحبلى مُصفارّ. وإمّا أخصّ من الطرفين حتى لو صُرِّح بمقدّمتيه كان من الشكل الثالث، كقولك الشجعان ظَلَمَةٌ لأن الحجّاج كان شجاعًا. وصورته لو صَرَّحتَ بالمقدّمتين: الحجّاج شجاع والشجاع ظالم (مر، ت، ١٩١، ٨)
- العَلامة هي قضيّة إمّا ضروريّة وإمّا محمودة مظنونة يكون الحدُّ الأوسط في القياس الكلّي منها علامة لوجود شيء (ب، م، ٢٠٢، ٤)
- العلامة: وهي قياس إضماري حدّه الأوسط شيء، إما أعم من الطرفين معًا حتى لو صُرّح بمقدّمتيه كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني (سي، ب، ٢١٦، ٩)
- الضمير والعلامة... ليس هما شيئًا واحدًا (ش، ق، ٣٥٨، ١٥)
- العلامة التي تدلّ على وجود الشيء تُحْمَل على ثلاث جهات... إما أن تكون محمولة على الأصغر موضوعة للأكبر فتأتلف العلامة في الشكل الاول، وإما أن تكون محمولة عليهما فتأتلف في الشكل الثاني، وإما أن تكون موضوعة للطرفين فتأتلف في الشكل الثالث (ش، ق، ٣٥٨، ٢٠)
- العلامة التي تأتلف في الشكل الأول... هي

أصدق العلامات وأحمدها وهي التي تُخصّ بإسم الدليل (ش، ق، ٣٥٩، ٢٠)

- «الآية» هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، لا يكون مدلوله أمرًا كلّيًا مشتركًا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، كما أنّ الشمس آية النهار (ت، ر١، ١٥٨، ١٦)

علة

- قد يظنّ بنا أنّا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السوفسطائيين الذي هو بطريق العَرَض، متى ظُنَّ بنا أنّا قد تَعَرَّفنا العلّة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلّة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى (أ، ب، ٣١٢، ١١)
- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علّة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلّة؛ ولذلك قد يوجد بتوسّط هذا برهان (أ، ب، ٣٤٩، ٧)
- الوسط هو العلّة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)
- علّة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العَرَض هو الأوسط (أ، ب، ٤١٠، ١)
- العلّة التي يُقال فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست عند أخذ مقدّمة واحدة، لكن عندما هي، أقل ما تكون، إثنتان. وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد (أ، ب، ٤٣١، ٣)
- أما جميع الأشياء التي العلّة لها هي معنى: نحو ماذا؟ - فمثل أن يقال: لِمَ يمشي؟ فيقال: لكيما يَصِحّ (أ، ب، ٤٣٢، ٨)
- العلّة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمِعَةٌ بالكون (أ، ب، ٤٣٥، ١)
- العلّة... والشيء الذي العلّة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معًا، وموجود متى كانت موجودة (أ، ب، ٤٣٥، ٩)
- متى وُجِدَ المعلول فالعلّة أيضًا موجودة (أ، ب، ٤٥٤، ١١)
- إن كانت العلّة والمعلول موجودين معًا، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضًا فينثر ورقه - فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معًا، ويوجد السبيل إلى أن يتبيّن بعضها من بعض (أ، ب، ٤٥٥، ٤)
- ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على «أنّه» (أ، ب، ٤٥٦، ٥)
- العلّة هي كلٌّ ما، والأمر الذي العلّة علّته هو كلّي (أ، ب، ٤٥٧، ٧)
- إن كان قد تبيّن من أمر العلّة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن (أ، ب، ٤٥٨، ٥)
- يجوز أن نبحث عن الأمر الذي العلّة علّته، وعن الأمر الذي العلّة له على طريق العَرَض؛ وليس يُظنّ بهذه أنها مسائل (أ، ب، ٤٥٨، ٧)
- إن أنت أخذت الشيء الذي العلّة علّته في الجزئية فهو أكثر. مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيَد ممّا المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٩، ١٠)

- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلّة، أن العلّة في أن يكون الأوّل الذي تحت الكلّي موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٣)
- الأمر الذي في جميعه يَصُحُّ الحكمُ يُسمّيه أهل زماننا العلة وهو الحد الأوسط (ف، ق، ٤٧، ٩)
- يُوجدُ الحكمُ بوجود الشيء الذي يُفرضُ علة حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)
- إن العلّة أعرف عند الطبيعة من المعلول لأن منها يبتدىء وعند المعلول تنتهي (ز، ب، ٢٢١، ٩)
- يقال علّة للفاعل ومبدأ الحركة، مثل النجّار للكرسي والأب للصبيّ. ويقال علّة للمادّة وما يحتاج أن يكون حتّى تقبل ماهيّة الشيء، مثل الخشب ودم الطمث. ويقال علّة للصورة في كلّ شيء يكون، فإنّه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء. ويقال العلّة للغاية والشيء الذي نحوه ولأجله الشيء مثل الكِنّ للبيت (مر، ت، ٢٥٣، ٣)
- المعلول يدلُّ على العلّة والعلّة أيضًا تدلّ على المعلول ولكنّ المعلول لا يوجب العلّة والعلّة توجبه (غ، م، ٥٩، ١٣)
- العلّة تُطلقُ على أربعة معانٍ: الأول: ما منه بذاته الحركة، وهو السبب في وجود الشيء: كالنجّار للكرسي، والأب للصبي. الثاني: المادة، وما لا بد من وجوده لوجود الشيء: مثل الخشب للكرسي، ودم الطمث والنطفة للصبي. والثالث: الصورة، وهي تمام كل شيء، وقد تُسمّى علّة صورية: كصورة السرير من السرير، وصورة البيت للبيت. الرابع: الغاية الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخرًا. كالسكن للبيت، والصلوح للجلوس من السرير (غ، ع، ٢٥٨، ٨)
- حدّ العلّة: عندهم أنها كل ذات وجودُ ذاتٍ آخر، إنّما هو بالفعل من وجود هذا الفعل. ووجودُ هذا بالفعل ليس من وجودِ ذلك بالفعل (غ، ع، ٢٩٣، ٩)
- العلّة: قد تكون بالذات. وقد تكون بالعَرَض. وقد تكون بالقوّة. وقد تكون بالفعل. وقد تكون قريبة. وقد تكون بعيدة (غ، ع، ٣٣٢، ٢)
- العلّة كل ذات وجود ذات آخر إنّما هو بالفعل من وجود هذا بالفعل، ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل (غ، ع، ٣٦٤، ٩)
- نصطلح على تسمية المكرّر في المقدّمتين علّة وهو الذي يمكن أن يُقرنَ بقولك لأنه في جواب المطالبة، فإنه إذا قيل لك لِم قلتَ أن النبيذَ حرامٌ فتقول لإنه مسكر ولا تقول لأنه حرام (غ، ح، ٣٢، ٨)
- العلّة إمّا أن توضع بحيث تكون حكمًا في المقدّمتين، أو محكومًا عليه في المقدّمتين، أو توضع بحيث تكون حكمًا في إحدى المقدّمتين محكومًا عليه في الأخرى وهذا الآخر هو النظم الأول (غ، ح، ٣٤، ١٥)
- العلّة هي الحجاج فإنه متكرر في المقدّمتين (غ، ح، ٦٠، ١١)
- العلّة أخصّ من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم إلاّ نتيجة جزئيّة وهو معنى النظم الثالث (غ، ح، ٦٠، ١٦)
- العلّة أعمّ من المحكوم عليه وأخصّ من الحكم أو مساويًا للحكم كان من النظم الأول وأمكن أن تستنتج منه القضايا الأربعة (غ، ح، ٦٠، ١٨)
- العلّة أعمّ من الحكم والمحكوم عليه جميعًا

كان من النظم الثاني ولم ينتج منه إلاّ النفي (غ، ح، ٦١، ٢)

- العلّة والمعلول يتلازمان وإن شئت قلت السبب والمسبّب وإن شئت قلت الموجِب والموجَب (غ، ح، ٧٠، ٨)

- إن إستدللت بالعلّة على المعلول فقياسك قياس علّة (غ، ح، ٧٠، ٩)

- إن إستدللت بالعلّة على المعلول فالبرهان برهان علّة (غ، ص، ٥٤، ١٤)

- إن إستدللتَ بالمعلول على العلّة فهو برهان دلالة وكذلك لو إستدللت بأحد المعلولين على الآخر (غ، ص، ٥٤، ١٥)

- يسبرون (الجدليون) أوصاف الأصل ويتصفّحونه ويُبطلون أن يكون واحدٌ واحد منها علّة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكون علّة (سي، ب، ٢١٣، ١١)

- إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضًا إلى الإستقراء وليس هو بِهَيّن، بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصفٌ هو العلّة (سي، ب، ٢١٣، ١٨)

- العلة تقال على أربعة معان: الأول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسي والأب للصبي. الثاني ما يحتاج إليه ليقبل ماهية الشيء وهو المادة مثل الخشب للكرسي ودم الطمث والنطفة للصبي. الثالث الصورة في كل شيء فإنه ما لم تقرن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء مثل صورة الكرسي. الرابع الغاية التي لأجلها الشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسي (سي، ب، ٢٦٩، ٣)

- كل علّة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما، لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض (سي، ب، ٢٦٩، ٨)

- إذا كانت (العلّة) بالفعل كانت سببًا لكون المعلول بالفعل، وأما إذا كانت بالقوّة فليست سببًا لكون المعلول بالقوّة فإن ذلك للمعلول من نفسه (سي، ب، ٢٧٠، ٥)

- الخُلف يتميّز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلّة علّة (سي، ب، ٢٨٢، ١٨)

- متى كانت العلّة هي السبب القريب في وجود الشيء فإن سلبها هو السبب القريب في سلب ذلك الشيء (ش، ب، ٤٠٨، ٨)

- ليس بين العلّة المتقدّمة بالزمان والمعلول المتأخّر، أعني القريب، وسط (ش، ب، ٤٧٥، ١٤)

- العلّة ما يتوقف عليه الشيء (هـ، م، ٧٣، ٤)

- «العلّة» إن كانت تامة وجبَ طردها، وإن لم تكن تامة جاز تخلّف الحكم عنها لفوات شرط، أو وجود مانع، ويُسمّى ذلك، «تخصيصًا» و«نقضًا» (ت، ر١، ٣٩، ١٢)

مجردُ عدم الانعكاس لا يدلّ على فساد العلّة إلاّ إذا وجد الحكم بدون العلّة من غير أن تخلفها علّة أخرى (ت، ر١، ٣٩، ١٦)

- الحكم لا بدّ له من علّة (ت، ر١، ١٠٨، ٣)

- إن أثبت (المعترض على الفقهاء) العلّة كان «برهان علّة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر١، ١٢٩، ١٠)

- «اقتران المعلول بعلّته» فإذا أريد بـ«العلّة» ما يكون مُبدِعًا للمعلول فهذا باطل بصريح العقل (ت، ر١، ١٥٥، ٢١)

- إذا أُريد بـ«العلّة» ما ليس كذلك، كما يمثّلون به (الفلاسفة) من حركة الخاتم بحركة اليد، وحصول الشعاع عن الشمس، فليس هذا من باب «الفاعل» في شيء (ت، ر١، ١٥٦، ٣)

- الذين يجعلون «العلّة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلاّ من مقدّمتين (ت، ر١، ١٨١، ٥)
- العلّة المستلزمة للمعلوم يمكن الاستدلال بها (ت، ر١، ١٩٥، ١٠)
- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إمّا أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أنّ علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر١، ٢٠٤، ٤)
- إثبات العلّة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢٦)
- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى بـ«الجامع»، و«العلّة»، أو «دليل العلّة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدّمة الصغرى (ت، ر١، ٢١١، ١٢)
- إنّ «العلّة» إنّما يراد بها «المعرّف»، وهو الأمارة، والعلامة، والدليل؛ لا يراد بها «الباعث» و«الداعي» (ت، ر١، ٢١٢، ٨)
- (العلّة) يراد بها «الداعي»، وهو «الباعث» - وهذا قول أئمّة الفقهاء وجمهور المسلمين - فإنّه يقول ذلك في علل الأفعال. وأمّا غير الأفعال فقد تُفسّر «العلّة» فيها بـ«الوصف المستلزم»، كاستلزام الإنسانيّة لـ«الحيوانيّة»، والحيوانيّة لـ«الجسمية»، وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر (ت، ر١، ٢١٢، ١٠)
- قولهم (الفلاسفة): «وإن كان لا علّة له سواه فجائز أن يكون علّة لخصوصه لا لعمومه». فيقال: هذا هو في معنى السؤال الأول. وهو أن يكون الحكمُ ثَبَتَ لذات المحل، لا لأمر منفصل، وهو التعليل بالعلّة القاصرة الواقفة على مورد النص (ت، ر١، ٢٣٨، ٢١)
- سائر ما تثبت به العلّة من «الدوران والمناسبة» وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبر والتقسيم» أمكن كون «القياس» قطعيًا (ت، ر١، ٢٣٩، ٣)
- لفظ «العلّة» فيه إجمال - يراد به «الفاعل»، ويراد به «القابل» و«الشروط» (ت، ر٢، ٩٣، ٢١)
- القدر المشترك الذي هو العلّة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لنزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا نفرّق بين المتماثلَين (ت، ر٢، ١١٤، ١)
- ما ذكروه (الفلاسفة) من اقتران العلّة العقلية لمعلولها، كـ«العلم» و«العالمية»، فجوابه أنّه عند جماهير العقلاء ليس هنا علّة ومعلول، بل العلم هو العالمية. وهذا مذهب جمهور نظّار أهل السنّة والبدعة، وهو نفي الأحوال، فلا علّة ولا معلول (ت، ر٢، ١١٨، ١٩)
- قد يستدل بالمعلول على العلّة، كما يستدل بالعلّة على المعلول، ويستدلّ بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وبثبوت أحد المتلازمين على تحقّق الآخر (ت، ر٢، ١٣٥، ٢٤)
- العلّة نفسها لازمة لمعلولها المعيّن، لا يوجد

المعلول المعيّن إلاّ بتلك العلّة. وإن قدّر وجود ما هو من جنسه بغير تلك العلّة فليس هو ذلك المعيّن والعلّة لا تكون معلولة لمعلولها، وهي لازمة له (ت، ر٢، ١٣٩، ١٨)

- العلّة وحدها هي الموجبة للمعلول، وإلاّ لم تكن علّة له، بل جزء علّة (ت، ر٢، ١٤٥، ١٠)
- إذا لم تكن ذات العلّة مستقلّة باقتضاء حصول صفة العلّيّة لا جرم لم يكن العلم بذات العلّة كافيًا في حصول العلم بالعلّيّة (ت، ر٢، ١٤٦، ١٩)
- صدور المعلول المتغيّر عن علّة غير متغيّرة ممتنع بالضرورة (ت، ر٢، ٢٠٠، ١٦)

علة اولى

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنّما يقولون «العلّة الأولى» و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن بنفسه مع كونه قديمًا أزليًّا»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلاّ «محدثًا». وإنّما قسّمه هذه القسمة متأخّروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضًا عن تقسيم المتكلّمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر٢، ٥٦، ٨)

علة ذاتية

- العلّة الذاتيّة مقوّمة للشيء، فهي إذَنْ داخلة في الحدّ وفي جواب ما هو، فيتّفق إذن الداخل في الجوابين، مثاله: لمَ انكسف القمر؟ فنقول: «لأنّه توسّط بينه وبين الشمس الأرض فانمحى نوره» ثمّ نقول: «ما كسوف القمر؟» فنقول: «هو انمحاء نور القمر لتوسّط الأرض» (مر، ت، ٢٥٠، ١٠)

علة صورية

- الصورة (علّة صورية) (غ، ع، ٣٣١، ٨)
- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلاً فيه فإمّا أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، فإن كان الأوّل فهي العلّة المادّيّة كالخشب للسرير، وإن كان الثاني فهي العلّة الصورية كالهيئة السريرية، (هـ، م، ٧٣، ٦)

علة غائية

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلّة الفاعلية، كـ(النجّار) لـ(السرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلّة (الغائية) كـ(الصلوح) لـ(الجلوس للكرسي والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٢)
- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلاً فيه، فإمّا أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجًا عنه، فإن كان ما منه الشيء فهو العلّة الفاعليّة، وإن كان ما لأجله الشيء فهو (العلّة) الغائيّة (هـ، م، ٧٣، ١٠)

علة فاعلية

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلّة الفاعلية، كـ(النجّار) لـ(السرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلّة (الغائية) كـ(الصلوح) لـ(الجلوس للكرسي والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٠)
- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلاً

فيه، فإمّا أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجًا عنه فإن كان ما منه الشيء فهو العلّة الفاعليّة، (هـ، م، ٧٣، ٨)

علة قابلية

- يُسمّى العنصر (علّة قابلية) (غ، ع، ٣٣١، ٧)

علة قاصرة

- الحكم يعلّل تارة بـ«علّة متعدّية» وتارة بـ«علّة قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت «منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر١، ٢٣١، ٥)

علة مادية

- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلاً فيه، فإمّا أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، فإن كان الأوّل فهي العلة الماديّة كالخشب للسرير (هـ، م، ٧٣، ٦)

علة متعدية

- الحكم يعلّل تارة بـ«علّة متعدّية» وتارة بـ«علّة قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت «منصوصة» جائز باتفاق الفقهاء (ت، ر١، ٢٣١، ٥)

علل

- كانت العلل أربعًا: إحداها: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ والأخرى: عندما يكون: أيّ الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة: العلّة التي يُقال فيه: ما الأوّل الذي حرّك؟ والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟ - فإن جميع هذه تُرى في المتوسط (أ، ب، ٤٣٠، ١٤)

- أما في الأشياء التي ليست معًا أترى هي موجودة في الزمان المتصل، كما يظنّ أن أشياء أُخَر هي علل لأشياء أُخر، وهذه هي العلّة لأن قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها علّة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعًا، وهي أيضًا لمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب، ٤٣٦، ٢)

- يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع (أ، ب، ٤٦١، ١٠)

- العلل أربعة... هيولى وصورة وفاعل وغاية (ز، ب، ٢٧٦، ١٤)

- إنّ العلل أربعة: أحدها «الصورة» للشيء في حقيقة وجوده في نفسه؛ والآخر الشيء أو الأشياء التي يحتاج إليها أن تكون أولاً موجودة قابلة لصورة وجوده إذا حملته بالفعل حصل هو، وهو «المادّة»؛ والثالث مبدأ الحركة وهو «الفاعل»؛ والرابع الشيء الذي لأجله يجمع بين مادّة الكائن وصورته وهو «التمام». وكلها تصلح أن توضع حدودًا وسطى، وذلك لأن كل علّة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما (س، ب، ٢٢٣، ٢)

- من العلل ما هي بالذات، ومنها ما هي بالعَرَض. أمّا التي بالذات فكالثقل لانهدام الحائط، وهو من باب المبدأ الفاعلي، وكالصقالة العكس الشبح وهو مثلاً من باب المبدأ العنصري، ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين مبدءًا لإثبات كون الخطّ عمودًا وهو من باب المبدأ الصوري، وكالصحّة لإثبات أنه يمشي قبل الطعام وهو من

باب المبدأ التمامي. وأمّا التي بالعَرَض فكزوال الدعامة: لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعليّ (س، ب، ٢٢٤، ١٥)

- إنّ العلل للموضوعات الخاصّة هي العلل الخاصّة، والعلّة للموضوع العامّ هي العلّة العامّة. وأيضًا إذا كان بين الطرفين أوساطٌ متعاكسة بعضها علّة لبعض، فالعلّة للأصغر هي الأقرب عليها منها لأنّها علّة لوجود العلّة الثانية لها التي هي أقربُ من المحمول. والعلّة للأكبر هي الأقرب من الأكبر. وقد عَرَفْتَ الفرقَ بين علّة النتيجة وعلّة الأكبر وحده: فإنّ الأوّل هو علّة النتيجة؛ فما هو أقربُ من الأصغر فهو أولى بالعلّية للنتيجة؛ والثاني هو علّة الأكبر وحده. ولستُ أعني بعلّة النتيجة في هذا الموضع علّة التصديق بها، بل علّة وجودها في نفسها (س، ب، ٢٥٣، ١٧)

- العلل أربع: الفاعل: كالنجّار للباب، والصّورة: كصورة الباب الموجودة في الخشب، والمادّة: كالخشب في الباب، الغاية: كالفائدة التي تحصل بوجود الباب (مر، ت، ٣٦، ١٨)

- كلّ واحدة من (العلل) إمّا قريبة كالعفونة للحُمّى، وإمّا بعيدة - كالسُّدَّة، وإمّا بالقوّة وإما بالفعل، وإمّا خاصّة كالبنّاء للبيت، وإمّا عامّة كالصانع للبيت. وإمّا بالذات مثل «السُّقمونيا يُسهل فإنّه يسخّن بذاته» وإمّا بالعرض «مثل السّقمونيا يبرّد لأنّه يُزيل سخونة المسخّن - أعني الصفراء - بإسهالها»، أو «شرب الماء البارد يسخّن لأنّه يجمع السخن» (مر، ت، ٢٥٣، ٨)

- العلل الأربع قد تقع حدودًا وسطى في البراهين لإنتاج قضايا محمولاتها أعراض ذاتيّة. وأمّا العلّة الفاعليّة والقابلية، فلا يجب من وضعهما وضع المعلول وإنتاجه، ما لم يقترن بذلك ما يدلّ على صيرورتها علّة بالفعل مثل اقتران انفعال الأفيون عن الحرارة الغريزيّة التي في الأبدان بالقوّة المبرِّدة التي فيه، فإنّه حينئذ يجب عن قوته التبريد، وكذلك نجد في كثير من الموادّ (مر، ت، ٢٥٤، ٣)

- بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبًا يوهم الدور (سي، ب، ٢٧٣، ٨)

- أما دخولها (العلل) في الحدود فإن كان الغرض من الحدّ تصوّر الشيء من جهة ماهيته فيتمّ من هذه العلل بما هي أجزاء القوام، ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء (سي، ب، ٢٧٤، ١)

- أما (العلل) التي هي أخص مثل انطفاء النار وانكسار القُمْقُمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت فليس شيء منها يدخل في حدود ما هو أعم منها. وإن دخلت في البرهان فإن وُجد لها معنى عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حدّ الصوت (سي، ب، ٢٧٤، ٥)

- حال العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال العلل التي على طريق الفاعل، وذلك أن العلل التي على طريق الفاعل هي الأمور المتقدّمة على المعلولات في الوجود بالزمان (ش، ب، ٤٧١، ١٩)

- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها . . . وهذه العلل هي موجودة مع الأمور الموجودة وكائنة مع الأشياء الكائنة (ش، ب، ٤٧٤، ٥)

- العلل التي ليس توجد مع معلولاتها، وهي

الفاعل والهيولى، فليست هذه حالها مع معلولاتها، أعني إن كانت موجودة فمعلولاتها موجودة، وإن كانت مُزْمَعَة أن توجد فمعلولاتها مُزْمَعَة أن توجد (ش، ب، ٤٧٤، ١٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهم وموافقيه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سببًا للآخر ولا مولّدًا له (ت، ر١، ١٠٨، ١٠)

علل خاصة

- العلل الخاصّة، حدود أنواع الشيء مثل انطفاء النّار لحدّ الرعد، لا لحدّ الصوت المطلق (مر، ت، ٢٥٦، ٢)

- العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك (سي، ب، ٢٧٢، ٥)

- العلل الخاصة التي لا تشترك فلا تُجعل حدودًا وسطى إلا لموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص (سي، ب، ٢٧٢، ٦)

علل ذاتية

- إنّ العلل الذاتيّة مقوّمة (مر، ت، ٢٥٥، ١١)

- العلل التي هي أخصّ من الشيء... فليس شيء منها يدخل في الحدّ ويدخل في البرهان (مر، ت، ٢٥٥، ١٣)

علل فاعلة

- العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللاً للماهيّة (س، ب، ١٩٦، ١٢)

علل الوجود

- أمّا علل الوجود فليس يجب أن تكون عللاً في الماهيّة، ولذلك لا تدخل علل الوجود، وهي العلل الفواعل والغايات، في الحدود، بل تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود. ولو كان جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود، لكنّا نعلم حدوث كل مُحْدَثٍ ومُحْدِثٍ كل مُحْدَث من حدّه (س، ب، ١٩٦، ١٥)

علم

- يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهانٌ على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٧)

- ليس كل علم فهو برهانًا، لكن العلم الذي من غير توسّط هو غير مبرهن (أ، ب، ٣١٨، ١٠)

- يوجد أيضًا مبدأ ما للعلم هو الذي به تُتَعَرَّفُ الحدودُ (أ، ب، ٣١٨، ١٥)

- العلم بأن الشيء موجود، والعلم «بِلِمَ هو» قد يخالف بعضهما بعضًا: أما أولاً ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلّة الأولى، والعلم بِلِمَ هو إنما يكون بالعلّة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلّة نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو

بأشياء هي أعرف (أ، ب، ٣٤٩، ١)

- العلم من الأشياء التي هي أقلّ هو أفضل وهو بالكلّية هذا، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد، وكانت التي هي أقدم هي أعرف؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط (أ، ب، ٣٩١، ٣)

- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بِلِمَ الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأنّ الشيء الذي هو خلو من العلم بِلِمَ الشيء (أ، ب، ٣٩٥، ٢)

- لا سبيل إلى قبول العلم بالحسّ (أ، ب، ٣٩٧، ١٠)

- لمّا كانت البراهين من الأشياء الكلّية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البيّن أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس (أ، ب، ٣٩٨، ٢)

- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٣٩٨، ٥)

- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللّهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّي العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٤)

- العلم يكون على طريق الكلّي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه (أ، ب، ٤٠٢، ٨)

- العلم والمعلوم هو مخالف للظنّ والمظنون (أ، ب، ٤٠٢، ٨)

- العلم - كما نقول - بما هو وبِلِمَ هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)

- العلم على طريق البرهان هو أن نقتني البرهان (أ، ب، ٤١٢، ٧)

- العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد (أ، ب، ٤١٣، ٣)

- العلم بما هو والعلم بعلّة ما هو هما كما قلنا شيئًا واحدًا بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٤٢٥، ٦)

- العلم الذي بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه، أم ليس هو كذلك - فللإنسان أن يتشكّك في ذلك (أ، ب، ٤٦٢، ١٣)

- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدءًا للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٤٦٥، ٨)

- العلم ثلاثة: علم يُسمّى علم الأجساد، وهو علم منافع الدنيا من الطب والصناعات والتجارات، وكل ما يقع على جسد قائم معلوم. وإذا نُسب هذا العلم، قيل العلم الأسفل. وعلم يسمّى علم الغيب وهو المعرفة بالغيب عن الأبصار وتبصرة العقول. فإذا نسبت هذا العلم، قيل العلم الأعلى. وعلم يُسمّى علم الأدب، وهو علم الحساب والهندسة والنجوم وتأليف اللحون... وإنما سُمّي الأدب، لأنه رياضة للقلوب وجلاء وصفاء وبهاء وبلغة ووصلة إلى العلم الأعلى (ق، م، ٢، ٢٣)

- العلم الرئيسي على الإطلاق من بين العلوم التي تُعطي الأسباب، فإنّه هو الذي يُعطي أسباب الموجودات القصوى وهذا العلم ينبغي أن يكونَ هو الفلسفة الأولى (ف، ب، ٧٠، ١٣)

- العلم لا يحصلُ إلا ببرهان (ف، ج، ٥٣، ٢)

- يصيرُ العلمُ نفسه الذي هو لاحق للشيء إذا حصل في النفس أن يكون معلومًا أيضًا، والمعلوم أيضًا نفسه يكون معلومًا؛ ويصير المعقول معقولاً أيضًا، (والمعقول) أيضًا (معقولاً)؛ والعلمُ الذي بمعنى العلم أيضًا

معلومًا، وذلك لعلم آخر، وهكذا إلى غير النهاية (ف، ح، ٦٥، ١)

- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)

- العلم هو طريق ومسلك توقف به علم الأشياء الخفية وقوفًا متيقنًا بتوسط أشياء ظاهرة، أي ذاتية وضرورية ومناسبة (ز، ب، ٢٦٧، ٧)

- إنّ الشيء يُعْلَم من وجهين: أحدهما أن يُتصوّر فقط حتى إذا كان له إسم فنُطِق به، تمثّل معناه في الذهن، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب، والثاني أن يكون مع التصوّر تصديق (س، د، ١٧، ٧)

- العلم بالمفردات يكون على وجهين: لأنه إمّا أن يكون علمًا بها، من حيث هي مستعدة لأن يؤلّف منها التأليف المذكور، وإمّا أن يكون علمًا بها، من حيث هي طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى (س، د، ٢١، ١٧)

- ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود؛ فمن العلم التصوّر، وقد تتصوّر أمور ليس يجب لها الوجود، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات، فإنّا نتصوّر مثل هذه حق التصوّر ولا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا في الأعيان. وبالجملة لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا غير الذي في الذهن. وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه، وإنّما بحثنا عن علم مضاف إلى مضايف له، والمضايف شيء ثان (س، م، ١٥٢، ٢)

- لا بدّ من مقدّمة أو مقدّمات يحصل العلمُ بها من وجهين: من جهة التصور أولاً، والتصديق ثانيًا حتى يُكْتَسَب بها تصديقٌ لم يكن (س، ب، ١١، ١٤)

- أمّا المعرفة فهو ما كان من الحسّ. وأمّا العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأمّا العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)

- إذا سبق منّا العلم بأنّ كل ما هو هكذا فهو هكذا من غير طلب، بل بفطرة عقل أو حسّ أو غير ذلك من الوجوه فقد أحطنا بالقوّة علمًا بأشياء كثيرة. فإذا شاهدنا بالحسّ بعض تلك الجزئيّات من غير طلب، فإنّها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأوّل... فإنّا نعلم المطلوب بالتصوّر أوّلاً ونعلم ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق (س، ب، ٢٩، ٦)

- ليس كل علم ببرهان، وأن بعض ما يُعلَم يعلم بذاته بلا وسط، فتكون عنده النهاية في التحليل، فيكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي إليه مقدّمات البراهين (س، ب، ٦٦، ٢٣)

- قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب. وقد يكون غير مفرد، بل تكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء يتآخذ به، وذلك على وجوه (س، ب، ١٠٠، ٧)

- العلم موضوعُه هو الضروريّ: إمّا الضروريّ على الدَّوْم فيكون العلم على الدَّوْم؛ وإمّا الضروريّ بالشرط فيكون العلم أيضًا بالشرط (س، ب، ١٩٠، ١)

- كل علم فإمّا تصوّر وإمّا تصديق (مر، ت، ٤، ٤)

- قد يمكن أن يُعلم الشيء بالقوّة ويُجْهل بالفعل، بأن يكون إنما تُعْلَم المقدّمة الكبرى الكلّيّة بل الصغرى أيضًا، ولا تُعلم النتيجة، وذلك لأنّ العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة، ولكنّه علّة للعلم بالنتيجة (مر، ت، ١٨٦، ٦)

- إن كل علم فإنما يتبيّن بوسط (مر، ت، ٢٠٤، ١٢)

- العلم اعتقاد بأنّ الشيء كذا، وأنّه لا يمكن أن لا يكون كذا، وبواسطة توجبه والشيء كذلك في ذاته، وقد يقال لتصوّر الماهيّة بتحديد (مر، ت، ٢٦٣، ٩)

- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق (غ، م، ٢٥، ١٥)

- العلم بذواتِ الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك. ويُسمّى هذا العلم تصوّرًا (غ، ع، ٦٧، ١٣)

- العلمُ بنسبة هذه الذوات المتصوّرة، بعضها إلى بعض، إمّا بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنّك تفهمُ «الإنسان» و«الحجر» فهمًا تصوريًّا لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدهما مسلوبٌ عن الآخر، أو ثابت له. ويُسمّى هذا تصديقًا؛ لأنّه يتطرّق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ٦٧، ١٥)

- العلمُ قسمان: أحدهما: علمٌ بذوات الأشياء ويُسمّى تصوّرًا. والثاني: علمٌ بنسبة الذوات بعضها إلى بعض، بسلب أو إيجاب ويُسمّى تصديقًا (غ، ع، ٢٦٥، ١)

- العلمُ الحاصلُ بمجرّدِ الإسم يُسمّى علمًا جمليًا (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)

- إن حقّ الأمورِ المختلفة أن تختلف ألفاظُها، إذ الألفاظُ مثل المعاني فحقُّها أن يُحاذي بها المعنى، فلنسمِّ الأول معرفة ولنسمِّ الثاني علمًا (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيدًا، والظنُّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا والعلمُ أيضًا يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٣)

- العلم ينقسم إلى أولي وإلى مطلوب، فالمطلوب من المعرفة لا يُقْتَنَصُ إلاّ بالحدّ، والمطلوب من العلم الذي يتطرّق إليه التصديق أو التكذيب لا يُقْتَنَصُ إلاّ بالحجّة والبرهان وهو القياس (غ، ح، ٦، ٧)

- المعلوم بأصل العلم كالعلم بوجوب الكفارة على من أفطر بالجماع في نهار رمضان ويكون الأصل فيه إمّا قول أو فعل أو إشارة أو تقدير من صاحب الشرع (غ، ح، ٨٤، ١٣)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلُّ عليه وهي العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليفُ رقوم تُدركُ بحاسّة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تَبَعُ اللفظ إذ تدلُّ عليه واللفظُ تَبَعُ العلم إذ يدل عليه والعلم تَبَعُ المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلاّ أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار، والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٨)

- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا كذلك (غ، ح، ١٠٩، ١٠)

- المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقول عرفت زيدًا، والظنّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقول ظننت زيدًا عالمًا، ولا تقول ظننت زيدًا ولا ظننت عالمًا والعلمُ من باب الظنّ فتقول علمت زيدًا عدلاً (غ، ص، ١١، ١٢)

- كلُّ علم تطرّق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص،

١١، ١٤)
- العلم ينقسمُ إلى أولي كالضروريات وإلى مطلوب كالنظريات (غ، ص، ١٢، ١)
- المطلوب من المعرفة لا يُقتنصُ إلاّ بالحدّ والمطلوب من العلم الذي يتطرّق إليه التصديق والتكذيب لا يُقتنص إلاّ بالبرهان (غ، ص، ١٢، ٢)
- تَقرُّرُ محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الأذهان يُسمَّى علمًا (ب، م، ٣٦، ٤)
- إنَّ المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلّفات (ب، م، ٣٦، ٤)
- في كل علم معرفة هي تصوُّر مفرداته (ب، م، ٣٦، ٥)
- يقال علم لمحصول المعاني الكلّية كمعنى الإنسان والحيوان (ب، م، ٣٦، ١٨)
- العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس (ب، م، ٧٠، ٤)
- كل علم وحكم كما قيل إنّما هو بوجود محمول لموضوع في الحمليّات أو لا وجوده لكلّه أو لبعضه أو لزوم تال لمُقدَّم في الشرطيّات المتصلة أو عناده له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣)
- يتم العلم بأربعة أشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شيء من هذه الأربعة ويخالف بشيء منها (ب، م، ٢٢٢، ٨)
- موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته، وتُسمّى تلك الأحوال أعراضًا ذاتية (سي، ب، ٢٩، ١)
- العلم لصورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود، فتكون الأجزاء سابقة في التصوّر كما هي في الوجود (سي، ب، ٣٧، ١١)
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا يستحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأنّ العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)
- العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقادًا لا يمكن زواله إذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هذا الإعتقاد بواسطة أوجبته، ويقال علم لتصوّر الماهيات بالحدّ (سي، ب، ٣٧٤، ١٥)
- العلم (داخل) تحت جنس الكيفية (ش، م، ١٠، ١)
- العلم من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)
- العلم... يقع بالشيء في أكثر الاشياء بعد تقدّم وجوده، وأما مع وجوده فأقلّ ذلك (ش، م، ٤٠، ٢٣)
- العلم الذي يجب أن يتقدّم على كل ما شأنه أن يدرك بفكر وقياس على ضربين: إما علم بأن الشيء موجود او غير موجود وهو الشيء الذي يُسمّى التصديق، وإما علم بماذا يدلّ عليه اسم الشيء وهو الذي يُسمّى تصوّرًا (ش، ب، ٣٦٩، ١٧)
- العلم بوجود الشيء غير العلم بماذا يدلّ عليه اسمه، فقد يُعْلَم ما يدلّ عليه الاسم ولا يُعْلَم وجوده (ش، ب، ٣٧٠، ٨)
- من شرط العلم المحقَّق أن تكون النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٨٠، ٩)
- الذي ليس يعلم الشيء أنه ضروري بأمر ضروري فليس يعلم أنه أمر ضروري بعلّته (ش، ب، ٣٨٩، ١٤)

- من ليس يعلم الشيء بعلّته فليس عنده علم به إلاّ بطريق العرض (ش، ب، ٣٨٩، ١٦)
- جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له: إما بالإستقراء وإما بالبرهان (ش، ب، ٤٢٢، ٣)
- الذي يعلم أن كذا هو كذا من قِبَل أنه مشار إليه فهو إنما يعلمه بطريق العَرَض لا من جهة ما هو (ش، ب، ٤٣٥، ٢)
- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئيّ (ش، ب، ٤٣٥، ٦)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئيّ من قِبَل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الذي يعلم الجزئي... ليس عنده من قِبَله علم الكلّي إلاّ بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلّته أوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بأمر متأخّر عنه (ش، ب، ٤٤١، ٤)
- العلم الذي يكون موضوعه أشد تبريًا من المادة... هو أوثق علمًا (ش، ب، ٤٤١، ٦)
- العلم الذي مبادئ موضوعاته أبسط براهينه أوثق من العلم الذي مبادئ موضوعاته مركّبة من ذلك المعنى الأبسط ومعنى زائد إليه (ش، ب، ٤٤١، ٩)
- العلم يكون في الأمر الكلّي الضروري وبحدود وسط ضرورية (ش، ب، ٤٥٠، ٢)
- العلم يخالف الظن الصادق (ش، ب، ٤٥٠، ٢)
- العلم هو أن يُعتقد في الشيء الموجود أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه (ش، ب، ٤٥٠، ٦)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع به لآخر ظنّ (ش، ب، ٤٥١، ٢)
- ليس يلزم من كون الظنّ والعلم قد يكونان لشيء واحد أن يكونا شيئًا واحدًا (ش، ب، ٤٥١، ١٠)
- إذا كان العلم والظنّ... يمكن أن يكونا واحدًا من جهة الموضوع لا الاعتقاد، فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظنّ معًا (ش، ب، ٤٥١، ١٩)
- العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علمًا حاصلاً عن قياس، ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس (ش، ب، ٤٦٢، ١١)
- كل ما لم يُعلم من قِبَل سببه... لم يُعلم وجوده بالحقيقة (ش، ب، ٤٧٠، ٤)
- العلم بالمتضادّات واحد والعلم بالمضاف واحد (ش، ج، ٥١٦، ٣)
- خاصّة العلم أنه ظن لا يتغيّر التصديق به من القياس إذ هو واحد ثابت لا يزول (ش، ج، ٥٨٣، ٦)
- العلم هو ظنّ لا يتغيّر، والعالِم إنسان لا يتغيّر علمه (ش، ج، ٥٨٧، ٧)
- العلم إما تصوّر فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصوّر معه حكم وهو إسناد أمر إلى أخر إيجابًا أو سلبًا ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ٢، ٨)
- العلم بأنّ اللفظ دالّ على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصوّر المعنى (ت، ر١، ٣٧، ٢٢)
- كون العلم بديهيًا أو نظريًا هو من الأمور النسبية الإضافية، مثل كون «القضية» يقينية أو ظنّية» (ت، ر١، ٤٠، ١٩)
- الغرض بالسؤال عن «العلم» التعرّضُ لتفصيله، وإنّما الغرض «معرفة العلمية بأخصّ وصف العلم» (ت، ر١، ٤٣، ٢٣)

- «العلم هو المعرفة»؛ وهذا حدّ لفظيّ (ت، ر١، ٩٧، ٥)
- لو توقف تصوّر «العلم» على غيره لزم الدور (ت، ر١، ٩٧، ١٦)
- حصر حصولِ العلم على «القياس» قول بغير علم (ت، ر١، ١٠٣، ٣)
- «عدم العلم» ليس «علمًا بالعدم»، و«عدم الوجدان» لا يستلزم «عدم الوجود» (ت، ر١، ١١٤، ١٢)
- العلم بـ«النتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم بالمقدّمة الكبرى - وهو أنّ «كل ضدّين لا يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس الذي خصّوه (الفلاسفة) باسم «البرهان» (ت، ر١، ١٢٢، ٥)
- العلم بالأعيان - معيّنة وبأنواع الكليات - يحصل أيضًا في النفس بالبديهة والضرورة (ت، ر١، ١٢٧، ١٩)
- لا يجوز أن يقال: إنّ العلم بـ«الأشخاص» موقوف على العلم بـ«الأنواع والأجناس»، ولا أنّ العلم بـ«الأنواع» موقوف على العلم بـ«الأجناس» (ت، ر١، ١٢٧، ٢٥)
- العلم باستلزام المعيّن للمعيّن المطلوب أقرب إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معيّن من معيّنات القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ر١، ١٥٩، ٤)
- «إنّ العلم المطلوب لا يحصل إلاّ بمقدّمتين، لا يزيد ولا ينقص» قولٌ لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر١، ١٦٨، ١٦)
- لو لزم أن يذكر كل ما يتوقف عليه العلم وإن كان معلومًا كانت المقدمات أكثر من اثنتين، بل قد تكون أكثر من عشر (ت، ر١، ١٧٧، ١٠)
- المطلوب من الأدلة والبراهين بيان العلم، وبيان الطرق المؤدّية إلى العلم (ت، ر٢، ٦، ١٨)
- العلم بالمعيّنات قد يكون أبْيَنَ من العلم بالكليات (ت، ر٢، ٩، ١١)
- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل. فمن عرفَ دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواءٌ نظَمَهُ بقياسهم أم لا (ت، ر٢، ٩، ١٣)
- العلم إمّا «تصوّر» وإمّا «تصديق»، وكل منهما إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ر٢، ٣١، ٢)
- العلم يحصل بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالمًا به قط، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد علمه ثم نسيه (ت، ر٢، ٨٨، ٣)
- تنازع النظار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في الشبع مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمى «التضمن» بحيث لا يمكن الانفكاك عنه كما يمتنع وجود العلم والإرادة بدون الحيوة (ت، ر٢، ٨٨، ٢٤)
- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتضٍ له، وموجب له، بحكم سنّة الله تعالى في عباده (ت، ر٢، ٨٩، ٢)
- العلم بالقضية العامة، إما أن يكون بتوسط قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية عامة، لزم أن لا يعلم العام إلاّ بعام، وذلك يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبديهة، وهم يسلّمون ذلك (ت، ر٢، ١٠٦، ١٢)
- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به

الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسيّة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقدَيْن، وغير ذلك (ت، ر٢، ١٢٣، ٣)

- العلم لا يمنع تصور حقيقته من وجودها في أشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما، ومع ذلك لا يصحّ أن يُحمل العلم بنفسه على تلك الأفراد فلا يقال مالك إبن أنس علم ولا الشافعي علم بل إنما يتوصل إلى حمله على تلك الأفراد بالإشتقاق منه أو الإضافة، فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم (و، م، ٧٤، ٤)
- ليس العلم كليًّا بالنسبة إلى الأشخاص المتّصفين بالعلم لعدم صدقه عليها أي حمله عليها حمل مواطأة أي حملاً عليها بنفسه من غير إشتقاق ولا إضافة، وإنما هو كلّي بالنسبة إلى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لأنه يحمل على كل واحد منها حمل مواطأة (و، م، ٧٤، ١٦)
- قال إمام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذّره، بل بالقسمة والمثال، وقال الرازي هو ضروريّ يستحيل أن يكون غيره كاشفًا له، واختير أنّه معرفة المعلوم، فيشمل الموجود والمعدوم (ض، س، ٢٣، ٣٢)
- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأنّ المعلوم مشتقّ من العلم، والمشتقّ لا يعرف إلّا بعد معرفة المشتقّ منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقّف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاء الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)

علم اشد استقصاء

- إنّه قد يكون علمٌ أشدّ إستقصاءً من علم من وجوهٍ ثلاثة: أحدها أن يكون أَحَدُ العلمين قد جمع مع «الأنّ» «اللمّ» ووقف على السبب القريب الذاتيّ، والعلم الآخر إقتصر على «الأنّ» فقط. والثاني أن يكون أحدُ العلمين أَخَذَ الشيء المنظور فيه مجرّدًا بصورته عن المادّة، والثاني يقعد عن ذلك، فيكون المجرَّد أشدّ إستقصاءً من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنًا بمادّة. ولذلك فإنّ علم الحساب أشدّ إستقصاء من علم الموسيقى، وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة. والثالث أن العلم الذي موضوعه الأوّل معنى بسيط بشرط أنّه مسلوب عنه سائر الزوائد أشدُّ إستقصاء من العلم الذي موضوعه الأوّل ذلك المعنى موجب له زيادة (س، ب، ١٨٠، ١٨)

علم اعلى

- قد يفيد العلم الأعلى الأسفل مقدّمات ثابتة في الأسفل من مقدّمات بيّنة بالحسّ أو بالتّجربة فلا يكون البيان في العلم دورًا (مر، ت، ٢٣٧، ٤)
- الذي عمومه اللوازم فهو العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود والواحد، ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزأ من عمله لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي، فلا العام يؤخذ في حدّ الخاص ولا بالعكس، بل هي موضوعة تحته (سي، ب، ٢٥٤، ٥)
- العلم الأعلى عند المنطقيين ليس علمًا بـ«موجود» في الخارج (ت، ر١، ١٤٠، ١١)

علم الهي

- العلم الإلاهي يشتملُ على النظر فيما ليس بجسم ولا هو في جسم وعلى النظر في الأسباب القصوى لكلِ ما يشتملُ عليه سائر العلوم الأخر (ف، د، ٥٩، ٣)

- في العلم الإلهيّ فإنّه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهيّة من الأسباب التي بها قِوامُ الشيء الفاعلَ، والماهيّةَ التي بها الشيء بالفعل، والغايةَ، صارت المطلوباتُ بحرف «هل» عن ما يوجدُ الموضوع فيه الإله أو شيئًا ما إلهيًّا هي التي بها قِوامُ المحمول من جهة الشيء الذي أُخِذَ موضوعًا (ف، ح، ٢١٧، ١٥)

علم الالهيات

- علم الألهيّات وهو العلم الكُلّي ينظر في المبادئ الأوّل وبداية الخلق كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو موجود (ب، م، ٢٢٦، ٨)

علم اولي

- إنّما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب. ولا بد في ذلك من علم أوّلي لا يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليّات لا محالة، وهذه إكتسابيّات (ب، م، ٤٦، ٣)
- القول بأن الكل أعظم من جزئه فيكون ذلك علمًا أوليًّا ويُسمّى حُكمًا ضروريًا ولا يكون فيه موضع إمكان ولا جواز ولا إحتمال نظر (ب، م، ٧٩، ١٨)

علم باختصاص

- العلم بالإختصاص يتوقف على العلم بالماهية من وجه لا بها من حيث هي هي إذ قد يُعلم إختصاص جسم معيّن بشغل حقيقته ولا حقيقة جزء معيّن ولا يُعلم ما عداه مفصّلاً (م، ط، ٩٩، ٢٧)

علم ببرهان

- لا سبيل... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسّ (ش، ب، ٤٤٥، ٢)
- العلم بالبرهان... يكون على الأمر الكلّي وبالأمر الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ٣)
- ليس يمكن أن يُعْلَم كل شيء بالبرهان وبالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)
- ليس كل شيء يمكن أن يُعْرَف بالبرهان يمكن أن يُعْرَف بالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ١٧)
- العلم بالبرهان لا يمكن أن يحصل إلاّ بأن تُعلَم مبادئه التي هي مقدِّمات الغير ذوات أوساط (ش، ب، ٤٨٩، ٦)

علم بذات

- العلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه أفضل من الذي يكون للشيء من قِبَل غيره (ش، ب، ٤٣٤، ٩)

علم برهاني

- يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أعْرَفَ من النتيجة، وأكثر تقدّمًا منها، وأن يكون عللها (أ، ب، ٣١٣، ٤)
- من كان عازمًا على إقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرّفه وتصديقه بالمبادىء فقط أكثر من تعرّفه وتصديقه لما يتبيّن منها (أ، ب، ٣١٦، ١٤)
- العلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه (أ، ب، ٣٢١، ١٠)

- لمّا كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فمن الإضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون بالعلم البرهاني (أ، ب، ٣٢١، ١٠)

- إن كان العلم البرهاني من مبادىء ضرورية وذلك أن ما يعلمه الإنسان علمًا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور إذ كان بعضها موجودًا في حدود الأمور، وبعضها - وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور للأمور نفسها - موجودة في حدود المحمولات عليها - فمن البيّن أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه (أ، ب، ٣٢٨، ٧)

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامّية وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحدٍ منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدّق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٢)

- اليقين بالوجود والسبب معًا يُسمّى على الاطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)

- العلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس (ز، ق، ١٠٦، ٦)

- العلم البرهاني خاصّته لا تقبل التغيّر ولا الفساد ولا يحضر ببال المعتقد له إمكان مقابله ما دام المعتقِد له صحيح العقل موجودًا (ش، ب، ٣٧٦، ١٤)

علم بسبب

- العلم بسبب الشيء إنما هو العلم المحقّق الذي يكون على طريق الايجاب (ش، ب، ٤٣٠، ٤)

- العلم بالسبب. . . يحصل من جهة الأمر الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ٩)

علم بشيء

- العلم بالشيء يستدعي العلم بامتيازه عن غيره (م، ط، ٦٢، ١٩)

علم بلم

- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بِلِمَ الشيء الذي هو هو بعينه، لا العلم بأنّ الشيء الذي هو خلو من العلم بِلِمَ الشيء (أ، ب، ٣٩٥، ٢)

- العلم - كما نقول - بما هو وبِلِمَ هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)

- العلم بِلِمَ هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرّد من الهيولى او أقرب إلى التجريد (ش، ب، ٤٠٩، ٩)

علم بما هو

- العلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلّية (أ، ب، ٣٥٤، ٥)

- العلم - كما نقول - بم هو وبِلِمَ هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)

- العلم بما هو والعلم بعلّة ما هو هما كما قلنا شيئًا واحدًا بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٤٢٥، ٣)

- العلم بالمركّب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكأن تركيب الحجة من القضايا

المركّبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ١٣٩، ٢)

- العلم بما هو وبِلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)

علم بمركب

- العلم بالمركّب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكان تركيب الحجة من القضايا المركّبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ١٣٩، ٢)

علم تصديقي

- العلم التصديقيّ هو أن يعتقد في الشيء أنّه كذا (س، ب، ١٨٩، ٤)
- العلم التصديقي، هو العلم بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض، بالإيجاب أو بالسلب (غ، ع، ١٨٢، ٩)

علم تصوري

- العلم التصوّري مادة الحدّ (غ، ع، ١٨٢، ٨)

علم التعاليم

- يشترك علم التعاليم والعلم الطبيعي في شيء واحد، فيُعطي أحدهما فيه سببًا، ويُعطي الآخر سببًا آخر (ف، ب، ٦٨، ٢٢)
- علم التعاليم فإنّه إنّما ينظرُ من هذه في أصناف ما هو كمّ، وفيما كانت ماهيّات تلك الأنواع من الكمّ توجب أن يوجدَ فيها من سائر المقولات، بعد أن يُجرّدَها في ذهنه ويخلّصها عن سائر الأشياء التي تلحقها وتَعْرُضُ لها (ف، ح، ٦٧، ١٩)

علم جزئي

- العلم الجزئيّ إنّما هو جزئيّ لأنّه يعرض موضوعًا من الموضوعات ويبحث عمّا يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع. فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلمُ الجزئيّ جزئيًا (س، ب، ٨٠، ٩)
- الحسّ يفيد العلم الجزئيّ فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئيّ وهي واحدة في الكلّي والجزئيّ فيصير الحكم كليًّا (ب، م، ٢١٤، ١٧)
- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئيّ (ش، ب، ٤٣٥، ٦)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئيّ من قِبَل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الذي يعلم الجزئي... ليس عنده من قِبَله علم الكلّي إلّا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

علم حادث

- إنّ العلم الحادث قسمان: ضروريّ ونظريّ. فالضروريّ ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظريّ ما يحصل بالنظر والإستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأنّ العالم حادث (ض، س، ٢٤، ٣)

علم الحساب

- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالكم المتّصل»، علم يقينيّ لا يحتمل النقيض البتّة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر١، ١٤٣، ٤)
- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هل «علم بالكم المتّصل»، علم يقينيّ لا يحتمل النقيض البتّة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر١، ١٤٣، ٤)

علم حقيقي

- العلم الحقيقي في الغاية... يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلّته (ش، ب، ٣٧٤، ٨)

علم ذاتي

- العلم الذاتيّ إنّما هو للكليّ، وهو أكثر في معنى المعلوميّة، وأولى بأن يكون المقصود بالبرهان. وإذا كان هو أولى بالبراهين، فالبراهين أيضًا أَوْلَى به لأن الأَوْلَى من باب المضاف. وإذا كان هذا أولى به، منه بغيره، فذلك أيضًا أولى من ذلك الغير به منه (س، ب، ١٧٦، ١٩)

علم شرطي

- (القضية) التي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين: تعلّق اللزوم وتعلّق العناد المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم والمعاند، فإنْ عُلِما جميعا كانا حمليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او الشمس طالعة والليل غير موجود، وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم، فان عُلِم اللزوم وجُهِل حال الملزوم، أو العناد وجُهِل حال المُعانِد، كان العلم الشرطيّ (ب، م، ٧٣، ٣)

علم طبيعي

- العلم الطبيعي يشتملُ على النظر في الأجسام وكلِ ما هو في جسم بالطبع، أي لا بإرادة الإنسان (ف، د، ٥٩، ٢)
- يشترك علم التعاليم والعلم الطبيعي في شيء واحد، فيُعطى أحدهما فيه سببًا، ويُعطى الآخر سببًا آخر (ف، ب، ٦٨، ٢٢)
- العلمُ الطبيعيّ فإنّه ينظرُ في جميع ما هو شيءٌ شيءٌ من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات التي تُوجِبُ ماهيّة أنواع ما هو هذا المشار إليه أن توجد لها (ف، ح، ٦٨، ٦)
- العلمُ الطبيعيّ يُعطي جميع أسباب كلّ ما ينظر فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)
- العلم الطبيعيّ فإنّه يُعطي أيضًا في أسبابه أمورًا غيرها خارجة عن المقولات. فإنّه يُعطي في الأمكنة التي سبيله أن يُعطي فيها الفاعل فاعلاً غيره خارجًا عن المقولات الفاعلة، أو يَرقى إلى أن يُعطي غاية الغاية، وغاية غاية الغاية، حتّى يروم المصيرُ إلى حصول الغايات والأغراض التي لها كونٌ ما تشتملُ عليه المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)
- العلمُ الطبيعيّ يهجمُ... عند نظرِهِ في المقولات على أشياء خارجة عن المقولات غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء خارجة عنها ومفارقة لها. فعند هذه يتناهى النظر الطبيعيّ (ف، ح، ٦٩، ١٤)
- في العلم الطبيعيّ فإنّه إذا كان يعطي من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعيّة كلّ ما به قِوامُ الشيء،

الخارج منها -الفاعل والغاية- والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كلّ ما يُسألُ عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنّما يُطلب فيه كلّ شيء كان به وجودُ ذلك الشيء من فاعل أو مادّة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٢١٧، ٨)

- العلم «الطبيعي» - وهو «العلم بالأجسام الموجودة في الخارج، ومبدأ حركاتها، وتحوّلاتها من حال إلى حال، وما فيها من الطبائع» - أشرف من «مجرّد تصوّر شكلاً مدوّرًا، أو مثلّثًا، أو مربّعًا - ولو تصوّر كل ما في أقليدس - أو، لا يتصوّر إلاّ أعدادًا مجرّدة، ليس فيه علم بموجود في الخارج، وليس ذلك كمالاً للنفس (ت، ر٤، ١٤٢، ١٨)

علم الطبيعيات

- علم الطبيعيات يشتمل على علوم بأصناف المحسوسات الوجوديّة (ب، م، ٢٢٦، ٦)

علم العدد

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللنقط (أ، ب، ٣٣٩، ٥)
- يظنّ علم العدد من بين التعاليم أنه يشتمل إمّا على المفارقة، وإمّا على أشدّها مفارقة للمادّة (ف، ب، ٧٠، ٤)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)

علم عملي

- العلم العمليّ فينظر في الموضوع لأجل عمل يعمله وتأثير يؤثره فيه وفي أعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم المقصود (ب، م، ٢٢١، ١٢)

علم كلي

- (إذا) دخل كلُّ علمٍ في كل علم، وصار النظرُ ليس في موضوع مخصوص، بل في الوجود المطلق، فكان العلم الجزئيّ علمًا كليًا ولم تكن العلوم متباينة (س، ب، ٨٠، ١٢)
- إنّ العلم بالكليّ علمٌ بالقوّة بالجزئي ومبدأ للبرهان على الجزئي. أمّا العلم بالجزئيّ فليس فيه البتّة علمٌ بالكليّ (س، ب، ١٧٧، ١١)
- . . . العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٤٣٥، ٦)
- الذي يعلم الجزئي. . . ليس عنده من قِبَله علم الكلّي إلّا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئيّ من قِبَل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- العلم بالكلّي - وهو القدر المشترك بين الجزئيات - لا يفيد العلم بشيء من الجزئيات البتّة (ت، ر٢، ٢٠٢، ٩)

علم اللسان

- تحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يتشوّق إنسانٌ إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالّة بعد أن يحفظ الأشعارَ والخُطَب والأقاويل المركّبة، فيتحرّى أن يُفردَها بعد التركيب، أو أراد التقاطَها بالسماع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأفصح من ألفاظهم (ف، ح، ١٤٥، ١)
- صناعة علم اللسان إنّما تشتمل على الألفاظ

التي هي في الوضع الأوّل دالّة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

علم متعارف

- العلم المتعارَف هو المقدّمة المذكورة في الفطرة الواجب قبولها بمنزلة القول بأن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب (ز، ب، ٢٢٢، ١٣)

- العلم المتعارَف هو مقدّمة غير ذات وسط، والعقل مطّلع على أن محمولها موجود لموضوعها بغير وسط، بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق إمّا الإيجاب أو السلب، بمنزلة قولنا إذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية (ز، ب، ٢٤١، ١٣)

- المقدّمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتّة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمّى «العلم المتعارف» و«المقدّمة الواجب قبولها». وأمّا كل شيء بعد هذا مما يلقّن في إفتتاحات العلوم تلقينًا - سواءً كان حدًّا أو مقدّمة - ففي الظاهر أنهم يسمّونها وضعًا (س، ب، ٥٨، ١٥)

- المقدّمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقّن في افتتاحات العلوم تلقينًا فإمّا أنْ يكون حدًّا ويسمّى وضعًا، وإمّا أن يكون قضيّة مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّ بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعًا، وإما يظنّ المتعلم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميّت مصادرة (مر، ت، ٢٠١، ٧)

علم متواتر

- الخبر المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا سيّما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفًا. فبطائفة من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر٢، ١٢٤، ١٠)

علم مدني

- العلمُ المدني يشتملُ على النظر في السعادةِ التي هي بالحقيقةِ سعادةٌ، وفيما هو سعادة بالظن لا بالحقيقة، وفي الأشياء التي إذا استعملت في المدن عَدَلَتْ بأهلها عن السعادة (ف، د، ٥٩، ٥)

علم مكتسب

- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريٍّ قسمين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلاً لنا بقياسٍ ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلاً لنا بحدٍّ ما (س، ب، ٣، ١٠)

- يقال: علم مُكْتَسَب للتصوّر الواقع بالحدود وللمصادرات والأوضاع التي تفتتح بها العلوم (س، ب، ٣٠، ١٧)

علم المناظر

- ما كان من علوم التعاليم أقرب إلى العلم الطبيعي... علم المناظر وعلم الموسيقى وعلم الحيل (ف، ج، ٣٣، ٢١)

علم المنطق

- نسبةُ علم النحو إلى اللسانِ والألفاظِ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٥٥، ٧)

- غاية علم المنطق... وهو أن يعرف الإنسان

أنّه كيف يجب أن يكون القول المُوقِعُ للتصوّر، حتى يكون مُعَرِّفًا حقيقة ذات الشيء؛ وكيف يكون، حتى يكون دالاً عليه، وإنْ لم يُتوصل به إلى حقيقة ذاته؛ وكيف يكون فاسدًا، مُخَيِّلاً أنّه يفعل ذلك، ولا يكون يفعل ذلك، ولمَ يكون كذلك، وما الفصول التي بينها؛ وأيضًا أن يعرف الإنسان أنّه كيف يكون القول الموقع للتصديق، حتى يكون موقعًا تصديقًا يقينيًّا بالحقيقة لا يصحّ إنتقاضه؛ وكيف يكون حتى يكون موقعًا تصديقًا يقارب اليقين؛ وكيف يكون بحيث يُظَن به أنه على إحدى الصورتين، ولا يكون كذلك، بل يكون باطلاً فاسدًا؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظَنٌّ وميلُ نفسٍ وقناعة من غير تصديق جَزْم؛ وكيف يكون القول حتى يُؤَثِّرَ في النفس ما يؤثره التصديق والتكذيب من إقدام وإمتناع، وإنبساط وإنقباض، لا من حيث يوقع تصديقًا، بل من حيث يُخيِّل، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق (س، د، ١٨، ١٠)

- العلم الذي يُطلَب ليكون آلة قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يُسمّى (علم المنطق)، ولعل له عند قوم آخرين إسمًا آخر، لكننا نؤثر أن نسمّيه الآن بهذا الإسم المشهور (س، ش، ٥، ١٧)

- علم المنطق هو القانون الذي به يُميّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ٩)

- علم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن في قوله (و، م، ٢٧، ٩)

- يعرف العقل به (علم المنطق) صحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتسب به ما جهله من التصديقات. والطريق الأول هو المسمّى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالحجج (و، م، ٢٨، ٧)

- لمّا أدخل في علم المنطق زيادات صعبة وتفريعات متكاثرة لا يحتاج إليها في غالب تصرفات العقل فرّ بسبب ذلك كثير من الناس من تعلم ما يحتاج إليه من فن المنطق وربما صرح بتحريمه من لا معرفة له بحقيقته (و، م، ٢٨، ١٥)

- الغرض من علم المنطق التوصل إلى المطالب المجهولة وهي منحصرة في التصور والتصديق (و، م، ٢٧٣، ٢)

علم النجوم

- علم النجوم أعسر كثيرًا من الهندسة والاختلاف فيه أكثر (ف، ج، ٣٤، ٢)

علم نظري

- العلم النظريّ فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع (العلم الواحد بالنوع) ويبحث عن أوصافه حتى يحصل له معلومه (ب، م، ٢٢١، ١٠)

- إنّ العلم الحادث قسمان: ضروريّ ونظريّ. فالضروريّ ما يدرك بديهة بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظريّ ما يحصل بالنظر والإستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأنّ العالم حادث (ض، س، ٢٤، ٣)

علم الهندسة

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللنقط (أ، ب، ٣٣٩، ٥)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)
- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالكم المتّصل»، علم يقينيّ لا يحتمل النقيض البتة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر١، ١٤٣، ٤)

علم واحد

- العلم الواحد فهو الذي يبيّن في جنس واحد جميع الأشياء المركّبة من مبادىء أول وهي أجزاء لهذه، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها (أ، ب، ٣٩٥، ٩)

علم الوجود

- علم الوجود قد يُمكنُ أن يوصلَ إليه بسؤالين يتقدّمُ أحدهما الآخر: أوّلهما أن يستدعى به أولاً أن يُخبِرَ المعلمُ أخبارًا لا ببرهان بالجزء الصادق الذي عليه البرهان من جزئَي التضاد. والثاني أن يستدعى البرهان على ذلك الجزء الصادق وإن أجابَ المعلمُ عن السؤال الأول بأن يُخبِرَ عن الجزء الصادق من جزئَي التضاد، ويصل ذلك بالبرهان عليه من غير أن يُحوِجَ المتعلّمَ إلى سؤال ثان كان سالكًا لطريق العلم الحادث في الجواب (ف، ج، ٤٥، ١)

علم وظن

- أن يكون العلم والظنّ شيئًا واحدًا، فذلك ليس لا محالة يوجد (أ، ب، ٤٠٤، ١٢)
- قد يكون العلم والظن علمًا وظنًا لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٠٤، ١٤)
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا يستحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)

علم يقين

- العلم (اليقين) الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يُعتقد فيه أنّ كذا كذا ويعتقد أنّه لا يمكن أنْ لا يكون كذا إعتقادًا لا يمكن أن يزول. فإنْ قيل للتصديق الواقع إنّ كذا كذا من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنّه يقين فهو يقين غير دائم، بل يقين وقتًا ما (س، ب، ٣١، ٧)
- (العلم) اليقينيّ هو أن يعتقد في الشيء أنّه كذا، ويعتقد أنّه لا يمكن أن لا يكون كذا إعتقادًا وقوعه من حيث لا يمكن زواله. فإنّه إن كان بيّنًا بنفسه، لم يمكن زواله. وإن لم يكن بيّنًا بنفسه، فلا يصير غير ممكن الزوال، أو يكون الحدُّ الأوسطُ اللاّمليّ أوقعه. على أنّا نعني بالعلم هاهنا المكتسب (س، ب، ١٨٩، ٤)

علم يقيني

- العلم اليقينيّ ما اجتمع فيه اليقين بالوجود والسبب معًا (ف، ب، ٢٦، ٢)
- العلم اليقيني هو أن تعرفَ أن الشيء بصفة كذا، مقترنًا بالتصديق بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا؛ فإنك لو أخطرت ببالك إمكان الخطأ فيه،

والذهول عنه، لم يتقدح ذلك في نفسك أصلاً؛ فإن إقترن به تجوّز الخطأ وإمكانه، فليس بيقيني (غ، ع، ٢٤٦، ٦)

- إنّ العلم اليقينيّ المكتسب يحصل بالبرهان والإستقراء (ب، م، ٢٣٠، ١٤)

علوم

- العلوم التي موضوعاتها أمور خاصّة، فهي مثل التعاليم والعلم الطبيعي والعلم الإلهي والعلم الأخلاقي (ف، ب، ٦٢، ٢٤)
- العلوم العامّة تستعمل المبادئ المشتركة مشتركة على الاطلاق، والعلوم الجزئية تستعمل المشتركة مخصوصة (ف، ب، ٦٣، ١)
- الصنائع والعلوم تختلفُ باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتُها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفةً كانت مختلفة (ف، ب، ٦٤، ٥)
- موضوعاتُها (الصنائع والعلوم) تختلفُ إمّا بالأحوال وإمّا بذواتها. والتي تختلفُ بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، ومنها ما إحداها جزء للأخرى ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءًا لها (ف، ب، ٦٤، ٧)
- العلوم التي تحت علوم أخر، فإنّ مباديها الأول صنفان: أحدُهما مبادئ تخصّها، والثاني مبادئ مأخوذة عن الصنائع التي هي أقدمُ منها (ف، ب، ٦٥، ١)
- (العلوم) تشتركُ إمّا بأن تَستَعمِلَ مقدّماتٌ واحدة بأعيانها، وإمّا بأن تشترك في موضوع واحد، وإمّا أن تُبَرْهِنَ شيئًا واحدًا بعينه، وإمّا أن تَستَعمِلَ بعضَها ما تَبَرْهَنَ في الآخر، وإما أن تَترَكَّبَ بعضُ هذه مع بعض (ف، ب، ٦٥، ١٤)
- العلوم العامّة تشتركُ في الموضوعات وفي المطلوبات وفي جُلِّ المقدّمات، إلاّ أنها تختلف بالأحوال (ف، ب، ٦٥، ١٧)
- العلوم الجزئيّة، فإنها كلّها تحت الفلسفة الأولى، فهي تشاركُها بأن موضوعاتها كلّها تحت الموجود على الاطلاق (ف، ب، ٦٥، ١٩)
- العلوم الجزئيّة، فإنّ فيها ما قد يشتركُ في الموضوعات على الجهات (ف، ب، ٦٦، ١)
- (العلوم) المتقدّمة فإنها تُعطي في العلوم المتأخرة معرفةَ الأسباب أو الأسباب والوجود معًا، والمتأخرة تُعطي في المتقدّمة الوجود (ف، ب، ٦٦، ١٤)
- تشتركُ العلوم الجزئية في أن يُبَرْهِنَ بعضُها ما يُبَرْهِنُه الاخر، فإنّا نقول فيه الآن: فإنه إما أن يكون على ذلك الموضوع بعينه أو على موضوع آخر (ف، ب، ٦٦، ٢٠)
- (العلوم) المنسوبة منها الى النظر فقط هي التي تقتصرُ ممّا تشتملُ عليه على المعرفة وحدها، وتكونُ هي غايتها القصوى (ف، ب، ٧٢، ١٤)
- (العلوم) المنسوبة الى العمل فقط، فمقصودها العمل وليس الاقتصارُ على علم ما شأنه أن يُعلَمَ (ف، ب، ٧٢، ١٦)
- أصناف العلوم إمّا أن تتناول إذن إعتبارَ الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوّرًا وقوامًا، وتتعلق بمواد مخصوصةِ الأنواع، وإمّا أن تتناول إعتبارَ الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصوّرًا لا قِوامًا،

وإمّا أن تتناول إعتبارَ الموجودات، من حيث هي مفارقة قوامًا وتصورًا (س، د، ١٤، ٣)

- مبادىء العلوم: تختلف في تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها. ففي بعضها إنّما يوضع أنّ الأمر موجود أو غير موجود فقط، وفي بعضها إنّما يوضع أوّلاً ماذا يدل عليه الإسم، ثم من بعد ذلك يبيّن وجوده؛ وفي بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعًا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد. ونحن نزيد هذا إستقصاءً فنقول: إنّ الأمور التي تذكر في المبادىء منها معانٍ مركّبة، ومنها معانٍ مُفْرَدة (س، ب، ٢٣، ٧)
- العلوم إمّا جزئيّة وإمّا كليّة (س، ب، ٨٠، ٩)
- العلوم وإن إنشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصور والتصديق (غ، م، ٤، ١)
- العلوم إدراكُ الذواتِ المفردة كعلمك بمعنى الجسم والحَرَكة والعالَم والحادِث والقديم وسائِر المفردات، وادراكُ نسبة هذه المفردات بعضها إلى البعض بالنفي والإثبات (غ، ح، ٤، ١٦)
- العلوم منها أوليّة لم تُستَفَد بعلوم قبلها، وإنمّا الحكم العلميّ يبدو في مُتصورّاتها من الذهن إبتداء أوليًّا، ومنها إكتسابيّة يوجب الحكم العلميّ عند الذهن في مُتصوراتها غيرها من العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٢)
- صنّفوا (الفلاسفة) العلوم الذهنيّة إلى ذهنيّة صرفة لا يتعدّى حكمها ما في الإذهان، وإلى ذهنيّة يتعلق حكمها بأشياء وجوديّة (ب، م، ٢٢٦، ٩)
- المُستعمَل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- من يفقد حسًّا من الحواسّ... يفقد علمًا من العلوم (ش، ب، ٤٢٢، ٢)
- العلوم يفضل بعضها بعضًا في باب استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم أوثق من علم (ش، ب، ٤٤١، ٢)
- العلوم المختلفة هي التي مبادئها الاول مختلفة وموضوعاتها مختلفة (ش، ب، ٤٤٢، ٢)
- قولهم (الفلاسفة) «العلوم الكسبية لا تحصل إلاّ بقياسهم البرهاني» قول باطل، بل هو من أبطل الأباطيل (ت، ر، ١، ٢٤٠، ٩)

علوم برهانية

- لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث (أ، ب، ٣٧٩، ٦)
- العلوم البرهانيّة وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتيّة، والمسائل، والمبادىء (غ، م، ٦٠، ٤)
- المطلوب في العلوم البرهانية هي الأعراض الذاتية، فالوسط لو كان غريبًا خارجًا عن موضوع العلم كان الأكبر إما مساويًا له أو أعم منه. ومساوي الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضًا، فكيف إذا كان أعم منه (سي، ب، ٢٤٣، ٣)

علوم تصديقية

- العلوم الحقيقية التصديقيّة، هي مواد القياس؛ فإنها إذا أُحضرت في الذهن، على ترتيب مخصوص، إستعدّت النفس، لأن يحدُثَ فيها العلم بالنتيجة من عند اللّه تعالى (غ، ع، ١٨٣، ٢١)
- العلوم التصديقيّة غير متناهية، وهي تابعة لـ«التصوّرات» (ت، ر، ١، ٤٨، ٣)

علوم تعاليمية

- كل العلوم التعاليمية فمعلوم من أمرها أنها لا تستعمل من المقاييس إلا القياس البرهاني، وإنما تتبيّن مطالبها بأسرها بالشكل الأول ويُسرّ ما تبيّن بالشكل الثاني (ز، ب، ٢٥٠، ٨)

علوم عقلية

- العلوم العقلية تُعلم بما فَطَرَ الله عليه بني آدم من أسباب الإدراك، لا تقف على ميزان وضعي لشخص معيّن (ت، ر١، ٥٢، ١١)

علوم فلسفية

- العلوم الفلسفية وهي اليقينية هي التي تُستعمل أبدًا في بيان مطلوباتها كلّها القياسات العلمية التي ذكرناها... والطريق المختلط الذي ذكرناه هو الذي كان طريقُ المتفلسفين في القديم إلى أن تميَّزتْ الطرقُ الثلاثة بعضها عن بعض، فانقسمت إلى علمية وجدلية وسوفسطائية (ف، ج، ٢٧، ١١)

علوم متعارفة

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامّية وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحدٍ منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٤)
- ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلّم... يُسمّى العلوم المتعارفة (ش، ب، ٣٧٥، ١٠)

علوم مشتركة

- إنّ العلوم المشتركة إمّا أن تشترك في المبادىء، وإمّا أن تشترك في الموضوعات، وإمّا في المسائل (س، ب، ١١٠، ٩)
- إنّ العلوم المشتركة، إمّا أن تشترك في المبادىء، وإمّا أن تشترك في الموضوعات، وإمّا أن تشترك في المسائل. ولسنا نعني بالمشترك في المبادىء، المشترك في المبادىء العامّة لكلّ علم، بل بالمشتركة في المبادىء التي تعمّ علومًا ما مثل علوم الرّياضيّة المشتركة في أنّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (م، ت، ٢٣٤، ٣)
- العلوم المشتركة في موضوع واحد فإما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الإنسان مطلقًا يُنْظَر فيه جزءٌ من العلم الطبيعي ويُنْظَر فيه الطب أيضًا وهو علم تحت العلم الطبيعي، ولكنه لا على الإطلاق بل إنما يُنْظَر فيه من جهة أنه يصح ويمرض (سي، ب، ٢٥٦، ٣)
- (العلوم المشتركة) في المبادىء: فإما أن يكون إشتراكًا في المبادىء العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا، وإما أن يكون إشتراكًا في المبادىء العامة لعلوم عدّة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألةً في علم آخر (سي، ب، ٢٥٦، ١١)
- (العلوم المشتركة) في المسائل فإنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الانّ والآخر برهان اللّمّ (سي، ب، ٢٥٧، ٧)

علوم مكتسبة

- العلوم المكتسبة يسبقها شيئان: أحدهما عدم التصوّر، والثاني عدم الوسط. والأوّليّ لا يسبقه قبل أن يُعلم إلاّ عدم التصوّر فقط (مر، ت، ٢٦٦، ١٠)

علوم المنطق

- علوم المنطق عقليّة محضة فكثير منها مركوز في قلب كل عاقل وإن لم يعبّر عنه باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فإنه نقلي محض، فغير العربي الفصيح لا يصل إلى معانيه وأحكامه إلا بالتعلم (و، م، ٣١، ٩)

علوم يقينية

- العلومُ اليقينية ثلاثة: أحدها اليقين بوجود الشيء فقط، وهو علم الوجود، وقوم يسمّونه علم أنّ الشيء، والثاني اليقين بسبب وجود الشيء فقط، وقوم يُسمّون هذا العلم علم لِمَ الشيء، والثالث اليقين بهما جميعًا (ف، ب، ٢٥، ١٥)
- حصول العلوم اليقينيّة الكليّة والجزئيّة لا يفتقر إلى «برهانهم» (الفلاسفة) أن يقال: إذا كان لا بدّ في «برهانهم» من «قضية كلية» فلم بتلك القضيّة الكليّة لا بدّ له من سبب (ت، ر١، ١٢٧، ٣)

عمل

- العمل، وهو التدبير والسياسة، ثلاثة أقسام: منها سياسة العامّة كسياسة الأمصار والكور. ومنها سياسة الخاصّة كسياسة الرجل أهل بيته. وسياسة خاصّة الخاصّة كسياسة الرجل على أخلاقه وأعماله (ق، م، ٣، ١٧)

عملية

- (الأشياء) العملية هي الكليات التي يُمكن الإنسان أن يعملَ جميع أشخاصها بإرادته (ف، ج، ٢٠، ٧)

عمود

- كلّ أصلٍ كفةٌ، والجزءُ المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ٦٨، ١٨)
- «كل مسكر حرام» كفّة؛ وقولُنا «وكل نبيذ مسكر» كفّةٌ أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فههنا في الأصلين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أمّا النبيذ فإنّه يوجد في أحد الأصلين فقط، فهو كفة؛ وأمّا الحرام فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأمّا المسكر فمذكور في الأصلين جميعًا، وهو مكرّر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ٢٣)
- فساد هذا الميزان (التعاند) تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلّق الكفّة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

عموم

- إنّ الكليّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وبنسبته إليها من حيث هي كثيرة (ب، م، ٧٥، ١٣)
- الحكم بأنّ هذا إنسان يلزمه الحكم بأنّه حيوان، فإذا أردنا في ذلك العموم وكليّة اللزوم لم يكن إلاّ لزوم ذلك الحكم لكل ذلك الحكم، وذلك ليس له كلٌ وبعضٌ، ولا يتكثّر إلاّ بأحوال وأزمان، فيكون العموم أن يُقال كل وقت وحال يكون فيه هذا إنسانًا (ب، م، ٧٧، ٩)
- المتكلّمون قد اتفقوا على أنّه لا يجوز الجمعُ

بين وصفين متساويين في العموم والخصوص، فلا يجمع بين «فصلين» (ت، ر١، ٥١، ١٦)

عموم المحمول

- عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه بأسره (ب، م، ٧٧، ٣)

عن

- عن يدلّ على فاعل، وعلى هذه الجهة يُقالُ «عن شَتْم فلان لفلان كانت الخصومة» (ف، ح، ١٣٠، ٥)
- (عن) يدلّ على المادّة، وعلى هذه الجهة يُقالُ «الإبريق عن النحاس» (ف، ح، ١٣٠، ٦)
- (عن) يدلّ على «بعدُ» كقولنا «عن قليل تعلم ذاك»، وعلى هذه الجهة يُقالُ «كان الموجود عن لا موجود» أو «عن العدم» أو «وُجد الشيء عن ضدّه» (ف، ح، ١٣٠، ٧)

عن ماذا

- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادّة. و «لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)

عناد

- إن كان العناد غير تام فإن العادة قد جرت بأن لا يستعمل فيها حرف إما، ولكن يقرن بالقول ما يدل على أن المتعاندين لا يمكن أن يكونا معًا (ف، ق، ٣٣، ٩)
- العناد هو القياس الذي ينتج عنه المجيب مقابل المقدمة التي يطالبه السائل بتسليمها (ف، ج، ١٦، ١١)
- في الجدل أمكنةٌ يجوز فيها للسائل أن يُطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنعَ المجيبُ من تسليمه، وعندها يحتاج المجيبُ إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)
- التبكيت فعلُ السائل، والعناد فعلُ المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٣)
- العنادُ هو القياسُ الذي يَلتمِسُ به المجيب إبطالَ القياس الذي يأتي به السائل لإبطال وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٥)
- يمكنُ العنادُ والتبكيتُ أيضًا بقياس خُلف بأن تُضافَ المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويَنتجُ عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشنعة، فترتفع المقدمةُ الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٤)
- أمّا العناد فكقولك إمّا أن يكون كذا وإمّا أن لا يكون كذا، وذلك في الشرطيّ المنفصل (س، ع، ٤٢، ٣)
- الذي مباينته أقدم فعناده أشدّ، فالسالبة أشدّ عنادًا، وما هو أشد عنادًا فهو الضدّ، فالسالبة هي الضد (س، ع، ١٢٦، ٣)
- إنّ العناد منه ناقص، ومنه تام. فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر، أن يكون نقيض كل واحد منهما قائمًا مقام عين الآخر، كقولنا: كل عدد إمّا زوج وإمّا فرد (س، ق، ٢٣٢، ١٧)
- الدالّ على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إمّا (س، ق، ٢٤٢، ٧)
- أمّا الدلالة على صريح العناد فقد تكون بألفاظ الإتصال وبالحمل، وإن كان من شرط لفظة إمّا أن تدلّ على العناد (س، ق، ٢٤٤، ١٧)
- العناد أن تجعل المقدّمة الكبرى في القياس

الذي تقابل به المقدّمة الكليّة أشدّ عمومًا من تلك المقدّمة ومخالفة لها في الكيفيّة (س، ق، ٥٧٠، ٥)

- الإستفهام يوهم العناد (س، س، ٧٨، ٨)
- العناد فمقابل ذلك في الحكم، كقولنا إمّا أنْ تكون الشمس طالعة، وإمّا أنْ يكون الليل موجود، أو تُسمَّى قضيّة شرطيّة منفصلة (ب، م، ٧٢، ١٩)
- السلب هو العناد في المنفصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)

عناد برهاني

- (العناد البرهاني) أن يعتقد سلب ما هو في وجوده موجب، ويعتقد إيجاب ما هو في وجوده سالب، وهو الجهل الذي يُسمّى الجهل على طريق الحال (ف، ب، ٩٠، ٢٠)

عناد تام

- إنّ كل مقدار إمّا ناقص وإمّا زائد وإمّا مساو ثلاثة؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساويًا، أو إستثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج أن يستثنى منها، كانت الأقسام إثنين. فإنّ المقدار بهذا الشرط يكون إمّا زائدًا وأمّا ناقصًا فقط، ويكون العناد تامًا؛ إذ أيّهما أوجب رفع الآخر، أو رفع أوجب الآخر (س، ق، ٢٨٨، ١١)

عناد جدلي

- أمّا عناده الجدليّ، فأن يقول قائل: إنّ خمود الشهوة خير من الفجور؛ ومع ذلك فليس خيرًا على الإطلاق. فهذا مقبول في المشهور؛ وأمّا في الحقيقة فإنه ليس خيرًا من الفجور، فإنّه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز أن تكون حصّته منه أوفر، بل هو أقل إيجابًا لأمور شريّة منه (س، ج، ١٤١، ٩)

عناد سلب

- كل قضيّة موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضيّة موجبة لها من الموجب معاند. فعناد السلب عناد للقضيّة الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)

عناد علمي

- أمّا أنّه ليس له عناد علميّ، فهو أنّه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر. فإنّ الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودًا، حتى يكون قليلاً، أو يكون كثيرًا (س، ج، ١٤١، ٦)

عناد ناقص

- (العناد) الناقص هو أن يكون العناد حاصلاً، وليس نقيض أحد الأمرين يقوم مقام عين الآخر، كقولنا: الستة إمّا أن تكون عددًا تامًّا، وإمّا أن تكون عددًا زائدًا، ويقف، فإنّه ليس إذا لم يكن زائدًا كان تامًّا، بل ربّما كان ناقصًا (س، ق، ٢٣٣، ١)

عنادات

- ينبغي أن يكون أحرى العنادات بأن تكون برهانية ما كانت عنادات كليّة (ف، ب، ٩٣، ٢)

عنصر

- الأسطقس سمّوه «العنصر» وسمّوا الهيولى

«العنصر» أيضًا - وأمّا الأسطقس فلا يسمّى «المادّة» و «هيولى» - وربّما استعملوا «الهيولى» وربّما استعملوا «العنصر» مكان «الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

- العنصرُ: إسم للأصل الأول في الموضوعات، فيُقالُ (عنصرٌ) للمحل الأول الذي باستحالته يقبل صورًا، تتنوّع بها الكائنات الحاصلة منه. إمّا مطلقًا، وهو العقل الأول. وإمّا بشرط الجسمية، وهو المحل الأوّل من الأجسام الذي تتكون عنه سائر الأجسام الكائنة لقبول صورها (غ، ع، ٢٩٨، ١٥)

عوارض

- يُسمّون (جمهور العرب) العوارض «إنفعالات» أيضًا، فالنفسانيّة منها «انفعالات نفسانيّة» والجسمانيّة «انفعالات جسمانيّة». وقد يلحقُ كلّ ما يُقالُ إنّه عوارض أن يكون عَرَضًا، إذ كانت كيفيّة ما، والكيفيّةُ لا تعرّفُ من المشار إليه الذي لا في موضوع ما هو، بل كيفيّة خارجة عن ذاته (ف، ح، ٩٧، ٣)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

عوارض غريبة

- ما يَعْرِضُ له من غيره، وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للماء... ويُسمّى أمثالها لواحق خارجية وعوارض غريبة (ب، م، ١٦، ١٦)

عوارض غير لازمة

- العوارض الغير اللازمة هذا مثل كون الإنسان شابًا مرة وشيخًا مرة، وكونه متحركًا مرة وساكنًا مرة. فبعض هذه من الطبع ومن الإرادة مثل ما قلنا، وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلحق من الألوان بسبب الا هوية، وأيضًا بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب، وبعضها سريعة المفارقة كالقيام والقعود، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الإنسان وغيره، وبعضها خاصة به مثل الإستشاطة غضبًا بالإنسان. وقد توجد من هذه محمولات، فيقال مثلاً للإنسان شاب وشيخ ومتحرك وساكن وأبيض وضاحك (س، ش، ١٩، ١٥)

عوام

العوامّ والجمهور هم أسبقُ في الزمان من الخواصّ (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

عي

- العيّ: منه ما هو عيّ بالحقيقة وهو الكلام المستحيل المفهوم، ومنه ما هو عيّ في الظن (ش، س، ٧٠١، ٢)

عين

- وجدنا أشياء لها أشخاص وقوام، من سماء وأرض وإنسان ودابّة وطائر وشجرة وماء وريح ونار، وأشياء سوى ذلك كثيرة. فالتمسنا إسمًا جامعًا فوجدناه العين. لأن هذه الأسماء إنما يخبر عن أعيان الأشياء، ولا يدلّ على صفاتها (ق، م، ٩، ١٦)

- العين إسم كل جوهر مسمّى (ق، م، ١١، ٦)

- العين قسمان: عام وخاص (ق، م، ١١، ١٢)

- الجزء من العين عين، وليس بأنه جزء من العين كان عينًا، ولكنه تحقق له الدخول في باب

العين أنه عين شيء، وإن كان هو أصله ونسبته، فلما وقع عليه إسم الجزء، أدخله ذلك في باب المضاف، لأن الجزء مضاف إلى كماله (ق، م، ١١، ١٧)

- العين قسمان: عام مرسل، خاص مشار إليه، يحملان الإختلاف. فنسبة العين إنه حامل الاختلاف القابل لكل عمل الموصوف بصفة (ق، م، ١٢، ١٤)

- العامُ هو الذي تتشابه به عدة أعيان، والعين هو الذي لا يُمكن أن يقعَ به تشابهٌ بين اثنين أصلاً، مثل زيد وعمرو (ف، ق، ٧٢، ٢)

- عينُ هذا الشخص، ليس هو عينُ الشخص الآخر، إلاّ أنّها تتشابَهُ بأمور، كتشابه هذه الثلاثة في الجسمية، وكتشابه الفرس والإنسان، دون الشجرة، في الحيوانية. فما به التشابه للأشياء يُسمّى الكليّات، والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ٩)

- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتب وهذا السواد المشارُ إليه باليد عَرَضٌ (غ، ح، ٢٤، ٨)

عين خاص

- العين الخاص كقول القائل: هذا الإنسان (ق، م، ١١، ١٠)

عين الشيء

- من عرف عين الشيء لا يفتقر في معرفته إلى حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلِّف له من الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخصّ المعرَّف (ت، ر١، ٨٠، ٢٥)

عين عام

- العين العام كقول القائل: الأنس (ق، م، ١١، ١٠)

غ

غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمِّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهدِ على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدُهما على طريقةِ التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)
- إذا أردنا أن نستدلَّ على الغائب بالشاهد بطريق التحليل فينبغي أن نعلمَ الحكمَ الذي يُطلبُ في الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجدُ ذلك الحكمُ، فإذا علمنا المحسوسَ الذي فيه ذلك الحكم أخذنا عند ذلك الأمورَ التي بها يُشابِهُ الغائبُ ذلك المحسوس، ثم ننظرُ أي أمر من تلك الأمور يَصُحُّ على جميعه الحكمُ المشاهَدُ في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)
- ينظر (المعتقد) في الأمور التي بها شابَهَ المحسوسُ الغائبَ أو في سائر الأمور التي يُوصف بها المحسوسُ سوى ذلك الحكم أيّها إذا وُجِدَ واحد منها في أي شيء كان وحيث كان وُجِدَ الحكم (ف، ق، ٤٩، ١٢)
- إعتبار الغائب بالشاهد يُسمّى مثالاً (غ، م، ٢٥، ١٧)
- لا خيرَ في ردّ الغائب إلى الشاهد، إلاّ بشرط، مهما تحقّق سقَطَ أثرُ الشاهد المعيّن (غ، ع، ١٦٦، ١٦)
- من التمثيل نوع يسمّونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسّ وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسّ فيُثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)
- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضًا أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)
- قاسوا (الفلاسفة) الغائب على المشاهدة به بالجامع المشترك الذي يجعلونه كليًّا (ت، ر٢، ١١١، ٣)

غالط

- يحتاج (الغالط) إلى صنفين من الأقاويل: صنفٌ يُعاندُ به في كل ما غلط فيه من نتيجة وقياس. وصنف يبرّهن به على الصادق من المتضادين (ف، ج، ٤٩، ٢١)
- يُخاطب الغالط على طريق السؤال وكان الغلط في النتيجة وفي القياس معًا، إبتداء فسأل أولاً عن النتيجة وعن البرهان، وقَدَّمَ عناد النتيجة، ثم صار إلى معاندة البرهان. وذلك إما أن يُعاندَ شكله، وإما أن يُعاندَ مقدمتيه أو إحداهما، وإما أن يُعاندَ جميع هذه (ف، ج، ٥٠، ٢)
- الذي يُعلِّمُ الغالطَ في الصناعة فإنه ينبغي أولاً أن يبتدئ بإبطال ما هو عند الغالط صادق ويتبيّن كذبه، فإنه إذا تَبَيَّنَ في النتيجة أنها كاذبة لزِمَ ضرورة أن يكون في البرهان كذب (ف، ج، ٥٣، ٢٠)

- يلزمُ معاندَ الغالط أن يُبيّنَ أولاً كذب النتيجة ثم يُبيّنَ الكاذبَ من مقدمات البرهان أو يُزيّف شكلَ القول الذي ظُنّ به أنه قياس (ف، ج، ٥٣، ٢٢)

- إن كان قصدَ (السائل) بسؤاله إزالة غلط غالط في أمر فينبغي أن يكون قد عَرَفَ قبل ذلك القياس الذي يُبطلُ به الوضع، والقياسُ الذي غلَّط المجيب حتى ظنّ أن الوضع صحيح، فسبيله إذن أن يبتدئ بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي ظَنّ المجيب أنه يُصحّح الوضع فيُبطله (ف، ج، ٥٥، ١٥)

غايات

- الغايات، إنّه إذا قال: فلان الكاتب في الدّار، كان قوله: في الدّار، هو الغاية الّتي يصير إليها جمع كلامه، وإيّاها أراد أن يثبت، فأشباه هذا من الكلام يسمّى الغايات (ق، م، ٢٦، ٢٤)

غاية

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيدُ الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعةٌ: مادةُ الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاءُ حَدِّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعلُ وما يُعدُّ معه، والغايةُ وما يُعدّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعَرَض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

- الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

غلبة

- الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجودَ بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤)

غلط

- الغلط قد يكون في مبادئ الصناعات، وقد يكون فيما بعد المبادئ. وهو في كل واحد منها، إمّا توهُّمٌ مطلق لا عن قياس وإمّا توهّمٌ عن قياس (ف، ب، ٩١، ٣)

- الغلطُ متى كان في الشيء عن توهّم مطلق لا عن قياس، فإنما يُعاند ذلك الأمر فقط. ومتى كان عن قياس فإنه يُعاندُ الأمر والقياس الذي يُظنّ أنه ألزمه (ف، ب، ٩٢، ٢٠)

- الغلط في القياس يقع من جهتين، إمّا في شكله أو في مقدّماته. والقياسُ يُنْقَضُ بهاتين الجهتين، إما بأن يُبيّنَ أن شكله شكلٌ لا يُنتج، وإما بأن تُعاندَ مقدّماته (ف، ب، ٩٢، ٢٣)

- الغلط في البرهان هو: بما ليس بحق، وفي الجدل: بما ليس بمشهور. والمغالطة البرهانية تقع لسهوٍ من القائس، وقد تقع لقصد الإمتحان، وقد تقع لسوءٍ ورداءة نفسٍ (س، ب، ٦٤، ١٣)

- أمّا (الغلط) المتعلّق بشكل اللفظ: فأن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريف، والتأنيث والتذكير، والفاعل والمفعول، حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلاً سببًا أو الوجع، ويكون قول القائل إن الهيولى قابلة بطبعها فعلاً ما (س، س، ١٨، ٧)

- كيف يقع الغلط الأوّل، فقد علمته وتحققت أنّه من العجز عن التفرقة بين الهو هو والغير (س، س، ٢٣، ١٠)

- أمّا الغلط من جهة ما بالعرض فلأنّه يعجز عن التفصيل بين الذي هو هو بالعَرَض وغير بالحقيقة، وبين ما هو هو بالحقيقة (س، س، ٣٤، ٨)
- الغلط من طريق الإطلاق والتقييد غلط في الأجزاء؛ وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في أجزاء القياس من طريق المعنى (س، س، ٤٠، ٢)
- يقع الغلط بسبب تأحيد الأمرين اللذين لا يتأحدان إلاّ بالعَرَض (س، س، ٩٦، ٦)
- أخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل وبالعكس، فهذه أنواع الغلط في المقدّمات من جهة كذبها (سي، ب، ٢٨١، ١)
- الغلط في صورة القياس فإما أن يكون بشركة مع المقدّمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها (سي، ب، ٢٨١، ٩)
- الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة، فأما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الإشتراك الخاص بها وانتفاء الإشتراك إما في الظاهر والحقيقة معًا، وهذا مما لا يشتبه على عاقل خلوُّه عن الصورة القياسية، أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظًا مشتركًا (سي، ب، ٢٨٢، ٩)
- التوهّم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفنّنة (ش، ب، ٤١٤، ٩)
- الغلط الذي يكون بقياس... إن له اسبابًا كثيرة. وذلك أن هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب (ش، ب، ٤١٤، ١١)
- الغلط الموجب الكلّي... لا يكون إلاّ في الشكل الأول (ش، ب، ٤١٤، ١٤)
- الغلط الذي هو سالب كلّي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب، ٤١٤، ١٥)
- الغلط يقع لسبب يرجع: إمّا إلى التأليف القياسي. وإمّا إلى أجزائه التي هي المقدّمات، ثم الحدود (ط، ش، ٥٤٥، ١)

غلط بتركيب

- الغلط بالتركيب، فيغلط من تركيب القسمة، وإن كان من القسمة فيحلّ بالتركيب (س، س، ٩١، ٧)

غلط في الحد

- مثارات الغلط في الحدّ: المثار الأول: الجنس، وذلك من وجوه، المثار الثاني: من جهة الفصل، وذلك من وجوه، المثار الثالث: ما هو مشترك، وهو على وجوه (غ، ع، ٣٧٩، ٢٢)

غلط في القياس

- مثارات الغلط في القياس سبعة: المثار الأول: أن لا تكون المقدّمات على شكل من الأشكال الثلاثة، بألاّ يكون من الحدود حدّ مشترك. المثار الثاني، ألاّ تكون المقدّمات على ضرب منتج من ضروب الأشكال الثلاثة. المثار الثالث: أن لا تكون الحدود الثلاثة متمايزة متكاملة، المثار الرابع: أن لا تكون المقدّمات متفاضلة. المثار الخامس: أن تكون المقدّمة كاذبة، وذلك إمّا أن يكون لالتباس اللفظ، أو لالتباس المعنى. المثار السادس: أن لا تكون المقدّمات غير النتيجة، فتُصادِر على المطلوب. المثار السابع: أن لا تكون المقدّمات أعرف من النتيجة (غ، ع، ٣٧٨، ٨)

غلط في اللوازم

- سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكليّ، وذلك يحوج إلى التلفّت نحو الكثرة، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر، وإن كان كل إعتبار بابًا برأسه ليس جزءًا للآخر يقسم منه؛ لكنّهما يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س، ٣١، ١٠)

غلط لسبب في المقدمات

- يكون الغلط لسبب في المقدّمات أفرادًا، أو في أجزائها التي هي الحدود، وينقسم: إلى ما يكون السبب لفظيًّا. وإلى ما يكون معنويًا (ط، ش، ٥٤٩، ٥)

غلط لفظي

- إنّ الغلط: (لفظيًّا) إمّا أن يكون لاشتراك في جوهر اللفظ المفرد. أو في هيئة في نفسه. أو في هيئته اللاحقة به من خارج. أو في التركيب المتحمل لمعنيين. أو في وجود التركيب وعدمه (ط، ش، ٥٤٩، ٩)

غلط معنوي صرف

- ذكر الشيخ (ابن سينا) في الغلط المعنوي الصرف، خمسة أشياء: إيهام العكس، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وهما القسمان المذكوران من الثلاثة. والثالث: أخذ اللاحق للشيء مكانه، وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما مر في (النهج السادس). والرابع: أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، وعكسه يجري مجراه. والخامس: إغفال توابع الحمل، وهي الأمور المتعلقة بالمحمول، كما مر، وبـ(الرابطة) و(الجهة) و(السور) وغير ذلك مما يغير أحوال الحكم في القضيّة (ط، ش، ٥٥٤، ٦)

غلط من جهة العقل

- قد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحسّ، مثل ما وقع لرجل يقال له ماليسوس، لمّا كان عنده أن كان غير ذي مبدأ فهو غير مكوّن، أخذ أن كل غير مكوّن فهو غير ذي مبدأ، وكان عنده الكل غير مكوّن فجعله غير ذي مبدأ (س، س، ٢٤، ٩)

غلط من جهة اللوازم

- الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس (س، س، ٢٣، ١٢)

غناء

- إنما تجعلُ الغناء للمقدّمة الكلية التي ائتلفت من الحكم والأمر الذي به كان التشابه فقط (ف، ق، ٦٢، ٢٠)
- الصنفُ هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قبل أنه يُبَيِّنَ فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شَابَهَ المثالُ غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحُكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ٦٣، ١٧)

غير

- الغيرُ في العَرَض هي التي أعراضها على عددها (ف، ج، ٩٠، ٧)
- الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعمّ من الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما يخالف شيئًا فهو آخر، إذا عنيْت بالآخر المخالف في جوهره (س، د، ٧٥، ١٦)

- إنّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول فيشبه أو يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب، ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)
- لفظة «غير» أدلُّ على العدول (مر، ت، ٥٤، ١٩)
- الواحد والغير إسم مشترك يقال على أنحاء كثيرة (ش، ج، ٥٠٧، ٤)
- الغير يقال على عدتها (أنحاء ما يقال عليه الواحد) وذلك أن كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش، ج، ٥٠٨، ١)

غير التام

- غير التام فهو إما تقييد كالحيوان الناطق وإما غير تقييدي كالمركّب من إسم وأداة أو كلمة وأداة (ن، ش، ٥، ١١)

غير ذاتي

- إن أمكنكَ أن تفهمَ ذات الشيء، دون أن تفهمَ المعنى، أو أمكنك الغفلة عن المعنى بالتقدير، فاعلم أنه (غير ذاتي) (غ، ع، ٩٧، ٦)

غير الذهني

- غير الذهني هو البيّن الذي لا يلزم فيه من مجرد تصوّر الملزوم العلم باللزوم (و، م، ٥٦، ٣)

غير متناه

- الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه، غيرُ معلوم، وإنّما يعلم المتناهي المحدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

غير المحصلة

- لنخصّص هذا الجنس من الموجبة بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصلة) وكأنها عُدِلَ بها عن قانونها، فأبرزَت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)
- الغير المحصّلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ٢٠)

غير الموجود

- «غير الموجود» و «ما ليس بموجود» تُقالُ على نقيض ما هو موجود، وهو ما ليست ماهيّته خارج النفس (ف، ح، ١٢١، ٧)
- ما يحدثُ يسبقُ إلى النفس أنّه يحدثُ عن غير موجود، وكان الأسبقُ إلى النفس عن غير الموجود أنّه لا ماهيّة له أصلاً، لزمَ عندهم محال، إذ كان يلزم أن يحدث موجود عن غير موجود (ف، ح، ١٢٣، ٥)
- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٧)

غيران

- «الغيران» بما ليس أحدهما هو الآخر، أو بما يجوز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر، فلا ريب أنّ صفة الموصوف التي يمكن معرفتها بدونه «غير» له بهذا الاعتبار (ت، ر١، ٢٢٣، ٣)

ف

فاء

- إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود... الفاء هي التي صيّرت هذين القولين البسيطين... قولاً واحدًا (ش، ع، ٨٨، ٤)

فاسد

- أمّا الفاسد الناقص مثل أنْ يُعرَف فيها الشيء بمساويه في المعرفة، أو بما هو أعرف منه ومتأخر عنه في المعرفة أو لا يُعرَف إلّا به، أو يُقدَّم الأخصُّ فيها على الأعمّ، أو غير الأعرف على الأعرف، أو بأنْ يُذكَر فيها الألفاظ المجازيّة والاستعاريّة والمشتركة (ب، م، ٥١، ١)

فاعل

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيدُ الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعةٌ: مادّةُ الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاءُ حَدِّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعلُ وما يُعدُّ معه، والغايةُ وما يُعدّ معها. وكلٌّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعَرَض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)
- الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول (سي، ب، ٢٧١، ١٣)
- لا يعرف قط أنّ الفاعل يقارنه مفعوله (ت، ر٢، ١١٨، ١٨)

فاعل وقابل

- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها معدّة لأن يكون عنها الشيء ومقابله على السواء... وذلك من جهة الفاعل والقابل معًا (ش، ع، ٩٨، ٦)
- ليس كل ما يُقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل ففيه قوة على ألاّ يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

فراسة

- الفراسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعي في صفات الحيوان وخواصه (ب، م، ٢٠٢، ١١)

فرد

- إنّ الفرد فصلٌ للعدد، لا نوع (أ، ج، ٥٦٠، ١٠)

فردية

- إنّ الزوجيّة والفرديّة كيفيات في الكم؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كيفيّات متضادة، فتصير لأجلها الكميّات متضادة بالعرض كالجواهر (س، م، ١٣٦، ١٢)
- إنّ الفرديّة جزء حدّ الشيء ذي الفرديّة الذي هو الفرد، والعدد جزء حدِّ الفرديّة الجزء الذي لا يحمل عليه في ذاته، ولا يحمل أيضًا على الشيء ذي الفرديّة في ذاته، بل يعلم من خارج أنّ هذا الشيء لا يوجد إلاّ عددًا (س، ج، ١٧٤، ١)

فرض

- ليس معنى الفرض أنّك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل، بل إنّه إذا صحّ فرضه صحّ ما يتلى إيّاه (س، ق، ٢٧١، ٥)

فرع

- يتصوّر (المتكلّم) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثمّ ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثمّ إلى لازم اللازم وهو «الحكم» (ت، ر١، ١٣٢، ٤)

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إمّا أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أنّ علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر١، ٢٠٤، ٤)

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلّة ولا دليلها. فإنّه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر١، ٢٠٤، ١٢)

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفترقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساوٍ، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ر١، ٢٣٩، ٥)

فرقان اخص

- الفرقان الأخصّ هو الّذي بين الصورتين والجنسين، كالحيوان والموات والناطق وغير الناطق. وبهذا الفرقان يُفرِّق بين النّاس والدّوابّ وغيرها من الأجساد المتحرّكة وغير المتحرّكة (ق، م، ٦، ٦)

فرقان خاص

- الفرقان الخاصّ، فإنّه يفرق بين الشّيء وبين غيره من أهل صورته، كالغبي والفطن والبخل والحرص والطّول والقصر. فإنّ هذا الفرقان يفرق بين فلان وفلان. وإنما يفرق بين هذه الصّفة وبين الّتي قبلها، إن هذه لا تزايل من كانت فيه وبه، وتلك تزايل (ق، م، ٦، ٣)

فرقان عام

- الفرقان العامّ لا يفرق بين الشّيء وبين غيره، ولكنّه يفرّق بين حالاته نفسه، كالشّباب والهرم والقيام والقعود. فإنّ بين هذه الأشياء فصلاً وفرقانًا، ولكنّها يجمع في شخص واحد، ويفرّق بين حالاته (ق، م، ٥، ١٦)

فساد

- الفسادُ هو المُصَيِّرُ من جسم إلى أن يَحصلَ لا جسمًا، أو من جوهر إلى أن يحصل لا جوهرًا (ف، م، ١١٤، ١٣)
- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)
- الفساد العارض في الحدّ والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادّة، وقد يقع من جهتيهما معًا (مر، ت، ٥، ٤)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد،

والنمو ومقابله النقص، والاستحالة، والتغيّر في المكان وهو المُسمّى... نقلة (ش، م، ٧٣، ٣)

فساد الحد

- فساد الحد من وجهين: أحدهما الزيادة فيه التي هي النقصان من المحدود. كقولنا: الإنسان حيّ ناطق مائت كاتب، فإنه يخرج كل من ليس بكاتب عن الإنسان. والآخر النقصان منه الذي هو زيادة في المحدود. كقولنا: الإنسان حيّ ناطق، فنقصان المائت جعل الملائكة في جملة الأنس. (به، ح، ١٠٢، ١٢)

فصل

- الفصل... محمول على الذي يقال عليه الفصل، مثال ذلك أنّ المَشّاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول «المَشّاء» محمول على الإنسان، وذلك أن الإنسان مَشّاء (أ، م، ١٠، ١٩)
- الفصل أبدًا يقال على النوع: إما على التساوي، وإما على الأكثر (أ، ج، ٥٦١، ٩)
- الفصل يَفْصِل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد (أ، ج، ٦٢٨، ٧)
- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ، ج، ٦٤٣، ١)
- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع (أ، ج، ٦٤٣، ٤)
- ليس يجب ضرورةً أن يكون الفصل يُردف بالجنس الذي يخصّه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصلٌ واحدٌ بعينه لجنسين لا يحوي أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورةً هو أن يُردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي فوقه، كما يُردف ذو الرجلين بالحيّ المشاء أو الطائر (أ، ج، ٦٤٤، ١)
- الفصل يُظن به أنه يحفظ الشيء الذي هو له فصل (أ، ج، ٦٤٤، ١٤)
- أما الفصل فيقال عامًا، وخاصًا، وخاصّ الخاصّ. لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة: فإن سقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضًا إذ كان صبيًا فصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئًا وأمسك عنه وفي اختلاف الأحوال دائمًا (في، أ، ١٠٣٦، ٢)
- إن كل فصل قد يُحدث للشيء الذي يوجد فيه اختلافًا، غير أن الفصل الخاصّ والعام يُحدثان غيرًا، وخاصّ الخاصّ يُحدث آخر، وذلك أن من الفصول ما يُحدِث غيرًا، ومنها ما يُحدِث آخر (في، أ، ١٠٣٧، ١)
- إن الفصل هو الذي به يفضل النوع على الجنس. وذلك أن الإنسان له شيء يفضُل به على الحيّ وهو الناطق والمائت، لأن الحيّ ليس هو واحدًا من هذين (في، أ، ١٠٤٢، ٧)
- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أيّ شيء هو، لأن الناطق والمائت محمولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أيّ شيء هو، لا من طريق ما هو. وذلك أنّا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأَوْلى أن نقول: إنه حيوان. وإذا سئلنا عنه أي شيء هو فإن الأَوْلى أن نصفه بأنه: ناطق مائت (في، أ، ١٠٤٦، ٤)
- الفصل هو الذي من شأنه أن يفرّق بين ما تحت جنس واحدٍ بعينه، لأن الناطق وغير الناطق قد يفرّقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت

جنسٍ واحدٍ، أي: الحيّ (في، أ، ١٠٤٧، ٦)

- الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس. فإن الإنسان والفرس لا يختلفان في الجنس، لأنّا نحن وغير الناطقين حيوان. ولكن إذا أضيف إلى الحيوان: «الناطق» فُصِلنا منها، ونحن والملائكة ناطقون. ولكن إذا أضيف إلينا: «المائت» فُصِلنا منهم (في، أ، ١٠٤٧، ١٠)

- إن الفصل ليس هو أيّ شيء إتفق مما يفترق بين أشياء تحت جنسٍ واحدٍ بعينه، لكن هو الشيء النافع في الآنية، وفيما هو الشيء، والشيء الذي هو جزء من المعنى. لأن ليس قولنا في الإنسان أن من شأنه إستعمال الملاحة - فصلاً له، وإن كان خاصًا للإنسان (في، أ، ١٠٤٨، ١)

- الفصل يُحمل... من طريق أي شيء هو (في، أ، ١٠٥٤، ٧)

- الذي يُباينُ به الشيءُ شيئًا آخر في جوهره هو الفصلُ (ف، د، ٦١، ٢)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- كلُّ محمول مركّب من جنس وفصل أو جنسٍ وفصلين أو أكثر متى كان مساويًا في الحملِ لنوعٍ ما فإنه حدٌّ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٣)

- الفصلُ هو الكليّ المفردُ به يتميّزُ كل واحد من الأنواع القسيمة في جوهرِه عن النوعِ المشارِكِ له في جنسه (ف، د، ٧٩، ١)

- الجنسُ والفصلُ يشتركان في أن كلَّ واحد منهما يُعرِّف من النوعِ ذاتَه وجوهرَه (ف، د، ٧٩، ٩)

- الفصلُ يُعرّف منه جوهرَه الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرِّف جوهرَه بما ينحازُ به وينفردُ عن غيره، إذ كان الجنسُ يُعرِّفُ ما هو كل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصّه، والفصلُ يُعرِّف جوهرَ كل واحد منها بما يخصّه (ف، د، ٧٩، ١١)

- إذا كان الجنسُ المقرونُ بأي قريبًا من النوع الذي قصدْنا معرفتَه فالذي يليق أن يُجابَ به حينئذ فصلٌ لذلك النوع يُميّزه في جوهرِه عن قسيمه (ف، د، ٨٠، ٥)

- الجنسُ المقيّدُ بالفصل هو حدُّ النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانيًا بحرف أي (ف، د، ٨٠، ١١)

- الفصلُ يُنسبُ إلى النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ للنوع فإنه المُقوِّمُ لحدِّه، ويُنسبُ أيضًا إلى جنس ذلك النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيِّدُ به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٤)

- لا يمتنعُ أن يوجدَ جنسٌ مُردَفٌ بفصلٍ ولا يُوجدُ له إسمٌ أصلاً في ذلك اللسان يُساويه في الدلالة، فيكون ذلك حدًا لنوعٍ لا إسمَ له مثلُ قولنا الجسمُ المتغذّي، فإنه لا يوجدُ له إسمٌ يساويه في الدلالة، فيُقامُ حدُّ ذلك النوع مقامَ اسمِه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسمِ أن يُستعملَ فيها. فالفصولُ التي بها ينقسم الجنسُ هي بأعيانها تُتَمِّمُ حدودَ الأنواع التي تحته (ف، د، ٨١، ٢)

- كلُّ فصلٍ قَوَّمَ نوعًا ما فإنه يَقسِمُ جنسَ ذلك النوع، وكل ما قُسِم جنسًا ما فإنه يُقوِّم نوعًا تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)

- (الخاصة) تشاركُ الفصلَ في تمييز نوعٍ عن نوعٍ

وتخالفُه في أنها لا تُميِّزه في جوهره (ف، د، ٨٣، ١٤)

- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخصٍ، ولكن لا يُمَيِّزُ شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصلَ في تمييز نوع عن نوعٍ ويُخالفُه في أنه يُميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٨)

- إذا اتفق في حد ما أن يكونَ فيه جنسٌ وفصولٌ أكثر من واحد كما في حدِ الحيوان، إنه جسم متغذٍ حسّاس. فينبغي أن نعلمَ أن الفصلَ المقوِّمَ لذلك النوع هو الفصلُ الأخير (ف، د، ٨٥، ١٦)

- لمّا كانت الخاصةُ والفصل المساوي ينعكسان على الموضوع رَجَعَ الاقترانُ إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فأنتَجَ (ف، ق، ١٠١، ٧)

- أما جنس الجنس والفصل المقوِّم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول (ف، ب، ٣٠، ١)

- الفصلُ القريب قد يُمكن أن يكون خاصًا بالموضوع (ف، ب، ٣٠، ١)

- ليس يَظُنُّ أحدٌ من أولئك (الناس في القديم والحديث) أن الجزء الذي يُسمّونه الجنس يُعرِّفُ الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأمّا الجزء الذي يُسمّونه الفصل، فقد يُظَنّ بكثير منها أنّه يعرّف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يظنّ به ذلك (ف، ب، ٤٨، ١٦)

- التي تُستعملُ أجناسًا وفصولاً في الحدود صنفان: أحدُهما بمنزلة ما يُقال في الحيوان انه جنس، وفي الناطق انّه فصل. والثاني ما تدل عليه المشككات التامة التشكيك، مثل الواحد والموجود والكمال والقوة والنسبة وما أشبه ذلك (ف، ب، ٤٨، ٢٣)

- الفصل منه (الجنس)، فيدلّ إما على ما يَجري منه مَجرى مبدأ برهان أو يَدُلُّ على جملة المجتمع، لكن دلالته على ما يَجري منه مجرى مبدأ برهان أكثر (ف، ب، ٤٩، ٨)

- ما فصلُه دالّ على أمر خارج عن المحدود، فإنّ ذلك الفصل صنفان، أحدُهما أن يكون حدًّا لما منزلته من الشيء منزلة الصورة، فيُستعمل حدُّ الصورة بدل إسم الصورة، إذا اتفق أن لم يكن للصورة إسم. والصنف الثاني أن تكون فصولها دالّة على أشياء خارجة (ف، ب، ٤٩، ١٠)

- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع على طريق أي شيء هو في جوهره (ف، ج، ٨٧، ٣)

- الفصل يُشاركُ الجنس في أكثر الأشياء، فإنه يُعَرِّفُ جوهرَ الشيء كما يُعَرِّفُه الجنس، وإنه يحملُ أيضًا على كثيرين مختلفين بالنوع، وإنه يكون جزءًا لحد كما يكون الجنس جزء الحد (ف، ج، ٨٧، ٤)

- يختلفان (الفصل والجنس) في أن الفصلَ يُمَيِّزُ النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يتلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٨٧، ٦)

- ينبغي أن تعلَم أن الفصلَ إذا استُقْصِي أمرُه على طريق البرهان لم يُمكن أن يحملَ على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٧)

- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو «إنّه حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي «إنّها الشجرة التي تُثمرُ الرَطبَ» - كان الذي أُجيب به حقه، والذي قُيِّد به الجنس وأُردف به هو الفصل (ف، ح،

١٨٢، ١٧)

- صار لا يُجابُ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُ به مقرونًا بالجنس، ويُجابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)

- إذا تُعُقّب يتبيّنُ أنّ الفصلَ أكملُ تعريفًا بما هو النوع المسؤول عنه من الجنس، وأنّه لا بدّ من كليهما (ف، ح، ١٨٥، ١٦)

- يخيّلُ أنّ الحدّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرضَ لكلّ واحد منهما عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلاً، غيرُ الحدّ الكائن عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعُقّب تبيّن أنّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصلَ له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢١)

- إنّ تقييدنا الجنس بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركًا له ولغيره بل يجعله خاصًا به، وإنّما يصيّره خاصًا به من حيث هو مقيّدٌ به (ف، ح، ١٩٠، ٨)

- الكلّي المحمولُ على الشخص هو النوع، وشاركةٌ في الحملِ على الشخص كلّيٌ آخر، وكان على الصفة التي وَصَفناها، فإنّ ذلك الكلّي هو فصلٌ ذاتيّ للنوع (ف، أ، ٧٢، ٣)

- الفصل المقوّم للجنس الذي هو أعلى يُحمَلُ على الجنس الذي هو أسفل حملاً مطلقًا (ف، أ، ٧٣، ١٨)

- الفصل يُحمَلُ من طريق كيف هو، لزمَ أن تكونَ الفصولُ الذاتيّة للنوع تؤخذُ في جواب المسألة عن ذلك النوع بأيّ شيء هو (ف، أ، ٧٤، ١)

- الفصلُ يُقال فيه إنّه هو المحمول على كلّيّ من طريق أيّ شيء هو، ويُقال إنّه هو الذي يُميّزُ بين ما تحت جنس واحد بعينه، ويُقال إنّه هو الذي تختلفُ به الأشياء التي لا تختلف بالجنس (ف، أ، ٧٤، ٦)

- لمّا كانت المحمولاتُ المساوية لنوع ما ليست تُحمَلُ على أكثر ممّا يُحمَلُ عليه ذلك النوع، وكان النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصلُ المساوي لذلك النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد (ف، أ، ٧٥، ٢)

- الفصلُ الأعمُّ من النوع فإنّه يُحمَلُ على أشخاص ذلك النوع وعلى أشخاص نوع آخر (ف، أ، ٧٥، ٥)

- الفصل الأعمُّ ليس يُحمَلُ على المختلفين بالعدد فقط لكن على المختلفين بالنوع (ف، أ، ٧٥، ٦)

- أمّا الفصل، فإنّه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنّه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنْ إتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)

- إنّ كلّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)

- يُسَمّون (المنطقيون) كل معنى يتميّز به شيء عن شيء - شخصيًا كان أو كليًا - فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميّز به الشيء في ذاته (س، د، ٧٢، ١٣)

- من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

ومنه ما هو خاص الخاص (س، د، ٧٢، ١٦)

- الفصل الذي يُقال له خاص الخاص، فإنّه الفصل المقوّم للنوع، وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمه نوعًا، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه، ويعرض له ما يعرض له، فهو ذاتيّ لطبيعة الجنس المقوّم في الوجود نوعًا، وهو يقرّرها ويفرزها ويعيّنها، وهذا كالنطق للإنسان (س، د، ٧٤، ١١)

- إنّ الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس؛ وأيضًا: إنّه الذي يفضل به النوع على الجنس؛ وأيضًا: إنّه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس؛ وأيضًا: إنّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو (س، د، ٧٦، ١٠)

- إنّ الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان. وأمّا سائر الفصول فإنّها لما كانت بعد الذات، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان (س، د، ٨١، ١٠)

- الفصل أقدم من النوع (س، د، ١٠٤، ١)

- الفصل ليس يجب أن يكون فصلاً لكل شيء، بل إمّا من حيث هو مقسّم فلجنسه، وإمّا من حيث هو مُقوّم فلنوع ذلك الجنس (س، د، ١٠٩، ٢٠)

- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (س، د، ١١٠، ٦)

- إنّ طبيعة كل فصل - وإن كانت في الوجود مساويةً لنوع واحد - فهي صالحة لأن تقال على أنواعٍ كثيرة (س، ب، ٥٣، ٦)

- إنّ الجنس يحوي الفصل بالقوّة (س، ب، ٩٣، ١٢)

- إنّ الجنسَ أقدمُ من الفصل (س، ب، ٩٣، ١٧)

- إنّ الفصلَ يحمل من طريق أي شيء هو، والجنس يحمل من طريق ما هو (س، ب، ٩٤، ٤)

- إنّ الجنس كالمادّة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)

- إنّ حمْلَ النوع من طريق ما هو، وحمْلَ الفصل من طريق أي شيء هو (س، ب، ١٠٣، ١٣)

- الفصل أقدم من النوع (س، ب، ١٠٤، ١)

- إنّ معنى الفصل في كل موضوع غير معنى النوع، وأن الجنس ليس البتّة جزءًا من مفهوم الفصل (س، ج، ٩٠، ٩)

- الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس، فضلاً عن أن يقال على أكثر ممّا يقال عليه الجنس. لكن الموجود والواحد أعمّ من المقولات (س، ج، ١٩٩، ٧)

- إنّ الفصل لا يدل على ماهيّة النوع، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهيّة الخاصّة (س، ج، ٢٤٢، ٤)

- التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حدّ التعيير: إنّه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإنّ الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدلّ على قلّة خطره، وهو نوع من الشتم، لأنّ الشتم قول مؤذٍ للمخاطب يدلّ على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيرًا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)

- الفصل في الوجود لا يوجد إلاّ فيه (الجنس)، وفي بعضه، وقد يوجد الجنس مفارقًا له (س، ج، ٢٦٠، ١٨)

- إنّ الفصل غير جزء الفصل، وأنّ الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت (س،

ج، ٢٦٣، ١٠)
- الفصل هو قولك في الكيفيّة (س، ج، ٢٦٣، ١٣)
- إنّه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنّه مضاف إضافة خاصّة، على أنّ إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلًا، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلًا. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)
- الذاتيّ الذي ليس يصلح أن يقال على الكثرة التي كليّته بالقياس إليها، قولاً في جواب «ما هو؟» فلا شك في أنّه يصلح للتمييز عما يشاركها في الوجود، أو في جنس ما ولذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب أي شيء هو؟ فإنّ «أي شيء» إنّما يُطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى «الشيئيّة» فما دونها، وهذا هو المُسمّى بالفصل (س، أ، ٢٣٩، ٤)
- كل فصل فإنّه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مُقوّم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع، مُقسِّم (س، أ، ٢٤٠، ٨)
- الفصل يُرسم بأنّه كليّ يُحمل على الشيء في جواب «أي شيء هو؟» في جوهره (س، أ، ٢٤٧، ٥)
- إنّ الوجود لا يعمّ الأشياء كلها عموم المقوّم لها الداخل في ماهيتها، وكيف كان فإنّه صالح للتمييز الذاتي، وهو الذي جرت العادة بتسميته بـ(الفصل) (س، ش، ١٧، ٢٢)
- الفصل هو الكليّ الذي يميّز به كليّ عن غيره تميّزًا في ذاته (س، ش، ١٨، ٩)
- الفصل هو المحمول المُقوِّم للجنس، لا الجنس للفصل، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مُقوِّم، بل على سبيل مُتقوِّم (س، ش، ٢٦، ٢٣)
- إصطلح قوم على أن يُسمُّوا الذاتي مقولاً في جواب أيّ ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٧)
- الألفاظ الكليّة خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الفصل هو الكلّي الذّاتي الذّي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنّه أيّ شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)
- إنّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (مر، ت، ١٩، ١٨)
- كل فصل مقوّم للجنس العالي فهو مقوّم للجنس الذي دونه، ولا ينعكس (مر، ت، ٢٠، ٢٠)
- الفصل المقسّم للجنس الأعلى مقوّم للجنس الأسفل (مر، ت، ٢١، ١)
- كل فصل فله نوع واحد (مر، ت، ٢١، ١٤)
- الفصل إنّما هو مَقُولٌ قولاً أوّليًا على نوع واحد دائمًا، وإنّما يُقال على أنواع كثيرة في جواب أيّ شيء هو قولاً ثانيًا بتوسّط (مر، ت، ٢١، ١٦)
- ما كان مقوّمًا لذاته أعني الفصل فإنّه لا يحتمل الزيادة والنّقصان (مر، ت، ٢٢، ١٢)
- أقسام الكليّات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الفصلُ ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع، ١٠٢، ٤)

- (الجنسُ) و(الفصلُ) عبارةُ عن الحقيقة نفسها تفصيلاً (غ، ع، ١٠٢، ١٣)
- الفصلُ: يُرْسَمُ بأنه كلّي يُحمل على الشيء في جواب: أي شيء هو في جوهره (غ، ع، ١٠٦، ١١)
- لم يعرفْ صورة الشيء، بالحدّ، إلاّ من عَرَفَ أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٣)
- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ٢٠)
(الغلط) من جهة الفصل. وذلك بأن يوضعَ ما هو جنسٌ مكان الفصل. أو ما هو خاصّة، أو لازم، أو عَرَضي، مكان الفصل (غ، ع، ٢٧٩، ٨)
- إن الفصلَ مُقَوِّم للنوع، ومُقَسِّم للجنس، وإذا لم يُراعَ شرطُ التقسيم أُخِذَ في القسمة فصولاً ليست أوليّة للجنس، وهو عسير غير مُرْضيّ في الحدّ (غ، ع، ٢٨١، ٢٠)
- الحدّ يلتئم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)
- الفصل هو ما يُقال في جواب أي شيء هو؟ ويُقالُ أيضًا: إنه كلّي يحملُ على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره (غ، ع، ٣٦٦، ١٩)
- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الأنواع، والفصل الذي به يتميّز عن غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب، م، ١٥، ١٨)
- الفصل هو المقول في جواب أيُّ شيء هو (ب، م، ١٥، ١٩)
- أمّا الفصل فإنّه يُعرَف بأنّه الكُلّي الذاتي المقول في جواب أيّما هو، أو أي شيء هو، وبأنّه الذاتي الذي به تختلف الأنواع التي جنسُها واحد (ب، م، ١٨، ٢٠)
- الفصل إنّما هو فصلٌ للشيء الذي هو له بالقياس إلى ما ليس هو له، إذ يقع به التمييز والخلاف بين ما هو له وبين ما ليس هو له، سواء كان ذلك الشيء الذي ليس هو له كل شيء حتى يكون تميّزه عن جميع الأشياء كالضاحك للإنسان او كالإحراق للنار، أو كان ذلك الذي ليس هو له إنّما هو له لبعض الأشياء كالبياض للفقنس دون الغراب (ب، م، ١٩، ٧)
- إنَّ الفصل ليس ذاتيًا لطبيعة الجنس المطلقة، فإنَّ الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيَّه باعتبار كونه ذاتيا للمُركَّب منه ومن الجنس (ب، م، ٢٤، ١٧)
- القسم من الذاتي الذي ليس بدالٍ على الماهية مميّز لا محالة فكان صالحًا لهذا الجواب. وقد يُسَمّى بإسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٢)
- الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمها نوعًا، فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوّم الحيوان نوعًا هو الإنسان (سي، ب، ٤٤، ١٤)
- كون الفصل ذاتيًا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيًا للنوع المقوّم به (سي، ب، ٤٥، ٥)
(ذاتية الفصل) بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه. وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة هذا النوع فغير داخل في معناها، بل مقوّم لها في الوجود فقط. إذ لولا الفصل لما تُصوِّر تقوّمها أصلاً (سي، ب، ٤٥، ٦)
- طبيعة الجنس إذا تقوّمت بالفصل نوعًا استعدّت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض

الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)

- الفصل وإن لم يكن ذاتيًا مقوّمًا لطبيعة الجنس المطلقة فهو مُقسِّم لها (سي، ب، ٤٥، ١٥)
- كل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوِّم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مُقسِّم، وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصّصة في الوجود أيضًا مقوِّم (سي، ب، ٤٥، ١٦)
- الفصل فصل بالقياس إلى ما يتميّز به في ذاته (سي، ب، ٤٦، ١٩)
- الجنس ليس جنسًا لأحد جزئيّاته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنسًا للفصل ولا الفصل نوعًا له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ١٠)
- إذا كان الحدّ مركّبًا من مقوّمات الشيء، فإن كانت المقوّمات أجناسًا وفصولاً فالحدّ مركّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولاً كان الحدّ مركّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والإفراط فصل له وجنسه المحبة فقد وُضع الفصل مكان الجنس، والجنس مكان الفصل (سي، ب، ٨٩، ١٢)
- الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات، وأن تأخذ الجنس مكان الفصل، وأن تحسب الانفعالات فصولاً، والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء، والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء (سي، ب، ٩٠، ٢١)
- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حدّ آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)
- الفصل... هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع (ش، م، ٢١، ١٢)
- قد يوجد للفصل... أن يصدق اسمه وحدّه على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني (ش، م، ٢١، ١٥)
- الفصل هو الذي يتميّز به النوع في جوهره عن النوع المقاسم له في الجنس (ش، ج، ٥٢٢، ٨)
- إن وضع الفصل على أنه جنس فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)
- إن لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يُحمل على النوع فإن الجنس لا يُحمَل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- الفصل والجنس أمران متقدّمان على النوع المحدود وبهما قوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- الفصل: إما ان يُحمَل على أكثر مما يُحمَل على النوع، وإما أن يكون مساويًا له (ش، ج، ٦٠٥، ١٥)
- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع (ش، ج، ٦٠٦، ٩)
- كل فصل فإنّه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوّم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسّم (ر، ل، ٦، ٤)
- الفصل هو الكلّي الذي يحمل على الشيء في

جواب أي شيء هو في جوهره (ر، ل، ٦، ١٤)

- الفصل هو كمال الجزء المميّز (ر، ل، ٦، ١٥)

- الذاتيّ... أقسام ثلاثة: لأنّه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصيّة معًا وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٣)

- في الإشارات.. إنّ الفصل أعمّ من أن يميّز الشيء عن المشاركات الجنسيّة أو المشاركات الوجوديّة، وهذا الخلاف مبني على إمتناع تركّب الماهيّة من أمرين متساويين عند المتقدمين، وجوازه عند المتأخرين (هـ، م، ٩، ١٦)

- إنّ ما يُحصِّل الماهيّة - أعني الفصل - لا يحتمل التبدل أيضًا مع بقاء الماهيّة (ط، ش، ٢٣١، ٨).

- كل ذاتيّ لا يصلح في جواب ما هو، فهو صالح للتمييز الذاتيّ، وهو الفصل (ط، ش، ٢٣٨، ١٦)

- الفصل قد يكون خاصًا بالجنس، كالحسّاس للنامي مثلاً، فإنّه لا يوجد لغيره. وقد لا يكون، كالناطق للحيوان، عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات، كبعض الملائكة مثلاً. وعلى التقديرين، فإنّ الجنس إنّما يتحصّل ويتقوّم به نوعًا، وذلك النوع إنّما يمتاز بذلك الفصل (ط، ش، ٢٣٩، ١)

- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتيّ، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إمّا الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٥)

- الفصل... إنه الكلّي المحمول على الشيء في جواب أيّ شيء هو في جوهره (م، ط، ٨٢، ٢)

- الفصل منتسبًا إلى النوع مقوِّم له ومقوِّم العالي مقوِّم السافل من غير عكس، ومقيسًا إلى الجنس مقسِّم له ومقسِّم السافل مقسِّم العالي من غير عكس ومقيسًا إلى حصّة النوع من الجنس (م، ط، ٨٥، ١)

- الفصل الواحد بالنسبة إلى النوع الواحد لا يكون جنسًا أيضًا لامتناع كون المعلول علّة علّته، ولا يقارن إلا جنسًا واحدًا ولا يقوِّم إلا نوعًا واحدًا لئلا يختلف معلوله عنه، ولا يكون القريب إلا واحدًا لئلا يتوارد علّتان على معلول واحد بالذات (م، ط، ٨٦، ٢)

- ليس لكل فصل فصل مقوِّم لوجوب إنتهاء المركّب إلى البسيط، وعدم دخول الجنس في ماهية ليس فصلاً له يميّزه عن النوع المشارك في طبيعته لأنّه ليس ذاتيًا له وإلاّ لكان ذاتيًا للنوع (م، ط، ٨٨، ٥)

- الفصل المميِّز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب إن ميّزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميّزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (ن، ش، ٦، ١٧)

- تبيّن أنّ كل صفة من هذه الصفات - الحيوان، والناطق، والمائت - ليس منها واحد مختص بنوع «الإنسان». فبطل قولهم: إنّ «الفصل» لا يكون إلاّ بالصفات المختصة بـ«النوع»، فضلاً عن كونها «ذاتية». وإنّما يحصل التميز بذكر المجموع - إما الوصفين، وإمّا الثلاثة (ت، ر١، ٧٩، ٢٤)

- إذا جعل «الفصل» مميِّزًا له (للمحدود) عن غيره فلا ريب أنه يكون بالصفات المختصة (ت، ر١، ٧٩، ٢٨)

- الفصل جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي ما هو كالناطق باعتبار ماهية الإنسان، وإن شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو (و، م، ٩٨، ٢١)
- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريبًا لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيدًا (و، م، ١٠٠، ٦)
- الفصل فإن كان مساويًا للماهية وكان هو تمام الجزء المميّز لها فهو فصل قريب لها، وإن كان مساويًا لها ولم يكن تمام المميّز فهو جزء من تمام المميّز ومساوٍ له لأنهما معًا يساويان الماهية فهو أيضًا فصل لتمام المميّز. فإن كان تمامًا لمميّزه فهو فصله القريب وإلا فهو جزء من تمام المميّز لا مساوٍ له ولا بد أن ينتهي إلى أن يكون جزأ مساويًا لبعض الفصول (و، م، ١٠١، ٣٠)
- الفصل إن كان مقولاً على كثيرين متّفقين بالحقيقة (ض، س، ٢٥، ٢٠)
- الفصل كالحيوان الناطق للإنسان (ض، س، ٢٧، ٢)

فصل بسيط

- الفصل البسيط، فلا يمنع أن يكون نوعًا (س، ج، ١٧٤، ١٠)

فصل الجنس

- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقوِّم جنسًا مُقوِّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقوِّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ٢٠)
- الفصل أيضًا قد يتركّب مع الجنس، كالحسّاس فإنّه فصل جنس الإنسان؛ ويتركّب مع الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنّه فصلُ خاصّة المثلث؛ وقد يتركّب مع العَرَض، كالمفرق للبصر فإنّه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٦)

فصل حقيقي

- أن تكون الفصول مأخوذة عن علل مختلفة، وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها، وكل واحد منها هو جزؤه. وربما يكون الفصل الحقيقي شيئًا لا يدل على ذاته إلاّ بعَرَض ذاتيّ له، فيشتق له الإسم من ذلك العرض، كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الإنسان. فإن وجد له عَرَضان يشتبه تقدم أحدهما على الآخر، فقد يشتق له عن كل واحد منهما إسم؛ وحينئذ ربما يظن أنّ المفهوم من الفصلين فصلان متغايران لتغاير معنييهما (ط، ش، ٢٢٦، ١)

فصل خاص

- أمّا الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيّات، فإنّه إذا وقع الإنفصال بعَرَض غير مفارق للمنفصل به، فإنّه لا يزال إنفصالاً خاصًا له، مثل إنفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادي البشرة (س، د، ٧٣، ٨)

فصل ذاتي

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يُؤخذان من حيث هما مُقوِّمان لذات الأمر من غير أن يؤخذ التميز بين ذلك الأمر وبين آخر مُشارِكٍ له في شيء ما. فإذا أُخِذا مُقوِّمين فقط من غير أن يُؤخذا مُميِّزين كان السؤال عنهما بحرف كيف. وإذا أخذا مُميِّزين كان السؤال عنهما بحرف أي (ف، ج، ٤٧، ١١)
- الكلّيّ المحمولُ على الشخص هو الجنسُ وشاركَهُ كلّيّ آخر بهذه الصفة، فإنّ ذلك الكلّيّ فصلٌ ذاتيّ لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)
- الفصل الذاتيّ المقوِّم لنوع ما هو بعينه فصلٌ ذاتيّ مقسِّم لجنس ذلك النوع، وكذلك المقوِّم لجنس ما يكون هو بعينه مقسِّمًا لجنس ذلك الجنس (ف، أ، ٧٣، ٢)
- الفصلُ ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع، ١٠٢، ٤)

فصل عام

- الفصل العام هو الذي يجوز أنْ ينفصل به شيء عن غيره، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه، ويجوز أن ينفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين، مثال ذلك: العوارض المفارقة كالقيام والقعود (س، د، ٧٣، ١)

فصل عرض

- الفصل أيضًا قد يتركّب مع الجنس، كالحسّاس فإنّه فصل جنس الإنسان؛ ويتركّب مع الخاصة،مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنّه فصلُ خاصّة المثلث؛ وقد يتركّب مع العَرَض، كالمفرق للبصر فإنّه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٩)

فصل قسيم

- يجب لكل فصل أن يكون له في الجنس قسيم، إمّا محصّل كما المفرق للبصر تحت اللون، أو غير محصّل، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان، فإن الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسيم، فليس ذلك بفصل (س، ج، ٢٥٤، ٩)

فصل منطقي

- إنّ الفصل المنطقيّ لا يكون البتّة نوعًا لشيء إلاّ على وجه ما لفصل منطقي آخر، وهو الذي يكون له مكان جنس. وكثيرًا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلاً للجنس الأعلى الذي فيه الشيء (س، ج، ٩١، ٧)
- إنّ الفصل المنطقيّ في الجواهر ليس نوعًا للجواهر بأتمّ بيان، وإنْ كان يحمل على ما يحمل عليه النوع (س، ج، ١٧٤، ٩)

فصل منوع

- إنّ ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسمًا له لا حدًّا، وإنّما يحصل للحيوان الفصل المنوّع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه إنضمامًا أوليًا، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية - مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ٩)

فصل النوع

- فصل النوع المحصّل يجب كونه وجوديًا دون النوع الإعتباري (م، ط، ٨٨، ١)

فصل واعراض

- يعمّ الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائمًا ولجميعه. وذلك أن «ذا الرجلين» يوجد دائمًا للغربان، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد (في، أ، ١٠٦٣، ٨)
- إن الفصل يحوي ولا يُحْوَى - وذلك أن الناطق يحوي الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجهٍ تحوى من قِبَل أنها في كثيرين، ومن وجهٍ تحوي، أعني من قِبَل أن الموضوعات ليست قابلة لعرضٍ واحدٍ، بل لأعراض كثيرة (في، أ، ١٠٦٤، ٢)
- الفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان (في، أ، ١٠٦٤، ٥)

فصل وخاصة

- يعم الفصل والخاصّة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية: فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحّاكين ضحّاكون بالسوية (في، أ، ١٠٦٢، ٦)
- يخصّ الفصل أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمر، بمنزلة الناطق: فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصّة إنما تقال على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصّة (في، أ، ١٠٦٣، ٢)
- الفصل يتبع أبدًا تلك الأشياء التي هو لها فصل، إلّا أنه لا ينعكس، فأما الخواص فإنها تكافىء في الحمل الأشياء التي هي لها خواصّ، من قِبَل أنها تنعكس عليها (في، أ، ١٠٦٣، ٤)
- أمّا الفصل والخاصّة فيشتركان في أنّهما يُحملان على ما تحتهما بالسويّة. ويجب أن تعلم أنّ هذا إنّما هو في بعض الخواص التي منها الخاصّة العامّة الدائمة الصوريّة (س، د، ١٠٤، ١٥)
- الفصل أيضًا قد يتركّب مع الجنس، كالحسّاس فإنّه فصل جنس الإنسان؛ ويتركّب مع الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنّه فصلُ خاصّة المثلث؛ وقد يتركّب مع العَرَض، كالمفرق للبصر فإنّه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٨)

فصل ونوع

- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ، ج، ٦٤٣، ١)
- يخصّ الفصل أن يُحمل من طريق أي شيء، ويخصّ النوع أنه يُحمل على طريق ما الشيء: وذلك أن الإنسان، وإن كان قد يوجد من طريق أيّ شيء، غير أنه ليس هو على الإطلاق أيّ شيء، لكن من قِبَل أن الفصول لما دخلت على الجنس قوّمته، أي قوّمت النوع (في، أ، ١٠٦٠، ٧)
- إن الفصل في أكثر الأمر يوجد في أنواع أكثر من واحد، كذي أربعة أرجل في حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنما هو في الأشخاص التي تحته فقط (في، أ، ١٠٦١، ٢)
- إن الفصل أقدمُ من نوعه، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود المَلَك (في، أ، ١٠٦١، ٤)

- إن الفصول تأتلف مع فصلٍ آخر، فإن الناطق والمائت قد إئتلفا لقوام الإنسان. فأما النوع فلا يأتلف مع نوعٍ حتى يحدث عنهما نوع آخر، فإن فَرَسًا ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل. فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل (في، أ، ١٠٦٢، ١)

فصلان

- إن انحاز في أحد المتقابلين (من الفصلين)، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل: هل هو مساوٍ في الحملِ للمقصودِ تحديده؟ فإذا وجدناه مساويًا، كان ذلك المجتمع حدًّا لذلك الشيء، وإن كان أعمَّ منه نظرنا، فإن كان للمجتمع إسمٌ مفرد أخذناه مدلولاً عليه باسمه المفردِ وقسّمناه أيضًا بفصلين متقابلين، ونُجري منه المجرى الذي جريناه في الأوّل الى أن يجتمعَ لنا جملة مؤتلفة، إما من شيئين أو أكثر، مساوية للمقصود تحديده، فتكون حينئذ قد حصّلنا حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥٣، ١٧)
- إنّ فصلين يأتلفان فيُقَوِّمان نوعًا، والنوعان لا يأتلفان فيقوّم منهما نوع (س، ب، ١٠٤، ٩)

فصلية

- إنّ الفَصْلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه (س، د، ١٠٧، ٤)

فصول

- الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصولَ الجنس الموضوع (أ، م، ٥، ١٥)
- من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد (من الموجودات) (أ، ب، ٤٤٧، ٣)
- قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع، لكن ليس في الجوهر ولا بالذات (أ، ب، ٤٤٧، ٧)
- القول بأنه يقع الكلّ في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط، فليس هو مصادرة، وذلك أنه قد يلزم ضرورةً أن يكون موجودًا في أحدها إن كان فصلاً لذاك (أ، ب، ٤٤٨، ١)
- الجنس هو الأوّل، وهو المأخوذ مع الفصول معًا، والفصول هي جميعًا لازمة، فلا يكون حينئذ شيء هو أشَدُّ تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)
- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أُخَر أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)
- تصير الفصول كلُّها إما نوعًا وإما شخصًا إن كانت حيوانات، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص (أ، ج، ٦٤٢، ١٦)
- كل واحدٍ من الفصول يُردف بالجنس الذي يخصّه، كما أن المَشّاء ذا الرجلين يُردف بالحيّ (أ، ج، ٦٤٣، ٩)
- الفصول المتضادّة بحقٍّ تُرى أن تُحمَل على المتضادات: بمنزلة الأبيض والأسود، فإن هذا جامع للبصر وذاك مفرّق للبصر (أ، ج، ٦٨١، ١٢)
- من الفصول إذًا ما يُحدِث آخر، ومنها ما يُحدِث غيرًا فقط. فالفصول التي تُحدِث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع، وبها تُستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التي تُحدِث غيرًا فإنها تُحدِث عنها غيرية فقط وتغايير

الأحوال (في، أ، ١٠٣٨، ٥)

- إن الفصول منها ما هي مفارقة، ومنها غير مفارقة. فالتحرّك، والسكون، وأن يصحّ الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - فصولٌ مفارقةٌ. فأما أن يوجد أقنى أو أفطس أو ناطق أو غير ناطق - ففصولٌ غير مفارقة (في، أ، ١٠٣٨، ٩)

- الفصول أيضًا التي هي بذاتها منها ما بها تُقسم الأجناس إلى الأنواع، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعًا، مثال ذلك أنّه لما كانت الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه: المتنفّس، والحسّاس، والناطق، وغير الناطق، والمائت، وغير المائت - صار فصلا المتنفّس والحسّاس مُقوِّمَيْن لجوهر الحيّ، لأن الحيّ هو جوهر حسّاس متنفّس (في، أ، ١٠٤١، ١)

- إن هذه الفصول المقسّمة للأجناس قد تكون متمّمة ومقوّمة للأنواع، لأن الحيّ ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق، وبفصل الميت أيضًا وغير الميت (في، أ، ١٠٤١، ٧)

- الفصول... المحدِثة للأنواع هي التي تُحدِث نوعًا آخر والتي توجد فيما هو الشيء (في، أ، ١٠٤٩، ١)

- الفصول ليس تحوي الأجناس (في، أ، ١٠٥٤، ٢)

- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن إرتفعت كلّها بقي الجوهر المتنفّس الحساس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحيّ (في، أ، ١٠٥٤، ٥)

- أما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت: ناطق، مائت، قابل للعلم والعقل، وهذه الفصول التي بها يخالف الإنسان سائر الحيوان (في، أ، ١٠٥٤، ١٠)

- الفصول كلها من حيث هي فصول تدلّ عليها الأسماء المشتقة كانت فصولُ الجوهر أو فصولُ المقولات الأخر (ف، ق، ١١٣، ٥)

- الفصول الكثيرة التي تُحمَلُ على جنس واحد حملاً غير مطلق صنفان: صنفٌ منها يُمكنُ أن يُحمَلَ بعضُها على بعض حملاً ما، وصنفٌ منها لا يُمكنُ أن يُحمَلَ بعضها على بعض أصلاً، لا مطلقًا ولا غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٧)

- الفصولُ التي تُقوِّمُ أنواعَها هي بأعيانها تُقسِّمُ جنسها إلى تلك الأنواع (ف، أ، ٨٣، ١٤)

- الفصول التي تُقسِّمُ جنسًا ما إلى أنواع هي بأعيانها تُقوِّمُ الأنواع التي إليها قُسِّم الجنس (ف، أ، ٨٣، ١٥)

- إنّ من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتيّ، ومنها ما هو عرضيّ (س، د، ٧٥، ١٣)

- إنّ من الفصول ما يُحْدث غَيْرِيّة، ومنها ما يُحْدِث آخريّة (س، د، ٧٥، ١٥)

- إنّ الفصول لها نسبتان: نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس، ونسبة إلى ما تُقسِّم إليه وهو النوع (س، د، ٧٨، ٦)

- إنّ لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان، بل طبيعة الفَصْلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان، وكون الشيء عَرَضًا لا يمنع ذلك (س، د، ١٠٧، ١)

- أمّا الفصول فإنّها من جهةٍ تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهةٍ أخرى، فإنّ الفصول إمّا أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق، وهذه غير محمولة على زيدٍ وعمروٍ، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في إعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة

والتركيب... وأمّا الفصول التي هي فصول منطقيّة حقيقيّة كالناطق، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلاّ جوهرًا، فإن معنى الجوهريّة، كما علمت، غير مضمَّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)

- الفصول في الحدود والرسوم إنّما تُطلب بحسب المعاني، لا بحسب الألفاظ (س، ع، ١٠، ١١)

- الفصول... زوائد تلحق الأجناس... والأجناس لا تدخل في تقويمها؛ فنفس تصوّر الفصل كالناطق لا يمنع أن يوقع خارجًا عن الجنس، كما نفس تصوّر الشمس لا يمنع أن يوقع على غير الشخص المشار إليه وخارجًا عنه (س، ج، ٥٦، ٦)

- النقصان بترك بعض الفصول؛ فإنه نقصان في التصوّر (غ، ع، ٢٧٠، ١١)

- إذا شرطنا أن تكونَ الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبه بالذاتي غاية الإشتباه، ودركُ ذلك من أغمض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)

- إذا شرطنا أن نأتي بجميع الفصول الذاتيّة حتى لا نخلّ بواحد. ومن أين نأمنُ من شذوذِ واحد عنه؛ لاسيما إذا وَجَدَ فصلاً حصل به التميز والمساواة للإسم في الحمل (غ، ع، ٢٨١، ١٤)

- بالفصول ينقسمُ الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسمُ إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٣)

- الفصول التي بها ينقسم الحيوان... غير الفصول التي ينقسم بها العلم (ش، م، ٩، ٢٠)

- الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي محمولة ولا بدّ على الأجناس التي تحت الجنس الأعلى لأنه يُحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحته (ش، م، ١٠، ٦)

- جميع... الفصول هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

- مما يخصّ... الفصول أن جميع ما يحمل منها فإنما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٣)

- تُحمل حدود الفصول على الأشخاص والأنواع كما تُحمل الأسماء (ش، م، ٢٢، ١٢)

- القوة على أخذ الفصول... ذلك يحصل بالرياضة في أخذ فصول الأشياء الشديدة التشابه (ش، ج، ٥١٩، ١٥)

- إنّ الفصول تُحصِّل الماهيّة، والعرضيّات تلحقها بعد تحصلها. فأمّا الشيء الذي يتحصّل بها، أو يكون موضوعًا لها، فهو خارج عن مفهوماتها، إذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الإشتراك داخلاً فيما به الإمتياز، أو الأشياء الداخلة في الخارجة. هذا خلف (ط، ش، ٢٢٦، ١٣)

- إنّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلاّ على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

- اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر١، ٩٤، ١)

فصول بسيطة

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنّها أيضًا ليست في شيء من الأشياء،

كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنّها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإنّ طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادّة لها (س، م، ٤٧، ٨)

فصول الجواهر

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنّها أيضًا ليست في شيء من الأشياء، كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنّها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإنّ طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادّة لها (س، م، ٤٧، ٨)

فصول جوهرية

- الفصول الجوهريّة قد علمت أنّها جواهر (س، ج، ٦٩، ١٣)

فصول ذاتية

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسِّمَ بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أوّلاً (ف، ب، ٥٤، ١٩)
- تكون أشياء بأعيانها تُحمل كلّيين أحدهما تحت الآخر، فتُحمل على الأسفل منهما حملًا مطلقًا وعلى الأعلى حملًا غير مطلق. وهذه الأشياء هي الفصول الذاتيّة لهما جميعًا، غير أنها هي لِما تُحمَلُ عليه حملاً مطلقًا فصولٌ ذاتيّة مقوّمة، ولِما تُحمَلُ عليه حملاً غير مطلق فصول ذاتيّة قاسمة (ف، أ، ٧٢، ١٩)

فصول الكيف

- فصول الكيف... قد تكون كيفًا، على ما علمت. وربّما كانت الكيفيّة فصلاً، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر (س، ج، ٦٩، ١٤)

فصول متقابلة

- الصنف (من الفصول) الذي لا يُحمَلُ بعضها على بعض أصلاً فإنّها تُسمّى فصولاً متقابلة. والصنفُ الذي يُحمَلُ بعضها على بعض حملاً ما فإنّها فصول غير متقابلة (ف، أ، ٧٣، ١٠)
- الفصول المتقابلة منها ما يُدَلُّ عليها جميعًا بألفاظ مختلفة حتّى يكون اللفظ الدالّ على أحدهما غير اللفظ الدالّ على المقابل الآخر، ومنها ما يُدَلُّ على أحد المتقابلين منهما بلفظ ما ويُدَلُّ على مقابله بذلك اللفظ مقرونًا به حرف لا. وأقلّ الفصول المتقابلة اثنان (ف، أ، ٧٣، ١٢)

فصول مجردة

- الفصول المجرّدة، التي هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركّبة منها، كانت أولى بالجوهريّة بسبيل القدمة، ولم تكن أولى بالجوهريّة بسبيل الكمال (س، م، ١٠٢، ٥)

فصول مقسمة

- أمّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي يوجد لها فصول مقوّمة وفصول مقسّمة. ففصولها المقوّمة هي التي تقسِّم أجناسًا فوقها؛ وفصولها المقسّمة هي التي تقوِّم أنواعًا تحتها؛ وكل ما قوم جنسًا هو فوق فإنّه يقوِّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوّلي لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسّم جنسًا أو

نوعًا هو تحت فإنّه يقسّم ما فوقه (س، م، ٥٥، ١٥)

- إنّ الفصول المقسّمة للجنس الأسفل، ربّما لم تكن مقسّمة لما فوقه قسمة أوليّة ولا قسمة مستوفاة؛ والفصول المقسّمة لما فوق، في الأكثر من الأمر، لا تقسّم ما تحت، بل تقوّمه. مثل الجسم ذي النفس الحسّاس، فإنّ الحسّاس لا يُقسّم شيئًا من أنواع الجسم ذي النفس (س، م، ٥٦، ١٠)

فصول مقومة

- الفصولُ المقوّمة لنوعٍ ما فإنّها تُحمَلُ على أشخاص ذلك النوع، وكذلك المقوّمة لجنسٍ ما فإنّها تُحمَلُ على أنواع ذلك الجنس، حملاً مطلقًا (ف، أ، ٧٣، ١٦)

- الفصولُ المقوّمة لجنس ما، فإنّها تؤخذُ في جواب المسألة عن ذلك الجنس أيّ شيء هو. وتلك حال كلّ فصل مقوّم، فإنّه يؤخذ في التمييز بين ما يقوّم وبين آخر يشاركه في الجنس الذي هو أعلى منه (ف، أ، ٧٤، ٣)

- ربّما وُجِدَ في الفصول المقوّمة ما هو مساوٍ في الحملِ للكلّيّ الذي قوّمَهُ، وقد يوجد أيضًا فيها ما هو أعمّ من الكلّيّ الذي قوّمه (ف، أ، ٧٤، ١٦)

- لمّا كانت الأنواعُ تأتلفُ حدودُها من الأجناس والفصول، صارت الفصولُ التي تليقُ أن تؤخذَ جزء حدّ النوع يُقالُ إنّها فصول مقوّمة للنوع، وهي الفصول الذاتيّة التي تُحمَل على النوع حملاً مطلقًا (ف، أ، ٨١، ١٤)

- أمّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي يوجد لها فصول مقوّمة وفصول مقسّمة. ففصولها المقوّمة هي التي تقسّم أجناسًا فوقها؛ وفصولها المقسّمة هي التي تقوّم أنواعًا تحتها؛ وكل ما قوم جنسًا هو فوق فإنّه يقوّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوّلي لما قُسّم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسّم جنسًا أو نوعًا هو تحت فإنّه يقسّم ما فوقه (س، م، ٥٥، ١٥)

فصول منطقية

- أمّا الفصول فإنّها من جهةٍ تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهةٍ أخرى، فإنّ الفصول إمّا أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق، وهذه غير محمولة على زيدٍ وعمروٍ، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في إعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة والتركيب... وأمّا الفصول التي هي فصول منطقيّة حقيقيّة كالناطق، فإنّ مثلها وإن كان لا يكون إلّا جوهرًا، فإن معنى الجوهريّة، كما علمت، غير مضمَّنٍ فيها بل معنى مثل الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)

- أمّا المنطقيّة من الفصول، فإنّها متأخرة في الجوهريّة من وجهٍ آخر؛ لأنّ الجوهريّة لازمة لها لا داخلة في مفهومها؛ إذ قد علمت أنّ الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطقٍ، بل شيئًا ذا نطقٍ (س، م، ١٠٢، ٦)

- الفصول المنطقيّة... هي أيضًا جواهر (س، م، ١٠٣، ٨)

- إنّ الفصول المنطقيّة كلها تحمل على الأنواع؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع، ولكن تكون غيرها بالإعتبار. فإن كان الفصل المنطقيّ مشتقًا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع، كان النوع منفصلاً بفصل غيره؛ كالإنسان الذي هو ناطق؛ وإنّما هو

ناطق بنطقٍ هو موجود حاصل فيه، والنطق لا يحمل على الإنسان، فلا يقال: إن الإنسان نطق لا بالإعتبار فقط بل وبالموضوع؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع، بحيث لا يحمل عليه (س، م، ١٣٤، ٣)

فصول واعراض

- قد يُخالف أيضًا الجنسُ الفصولَ والأعراض العاميّة، من قِبَل أن الفصول والأعراض التي تعرض على جهة العموم، وإن كانت تُحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تُحمل «من طريق ما هو» إذا سُئلنا عن ذلك الشيء الذي تُحمل عليه هذه، بل إنما تُحمل «من طريق أي شيء هو» - وذلك أنّا إذا سُئلنا عن الإنسان: أيّ حيوان هو؟ - قلنا: ناطق؛ وإذا سئلنا عن الغراب: أي حيوان هو؟ - قلنا: أسود؛ والناطق فصل، والأسود عرض. - فأما إذا سُئلنا عن الإنسان: ما هو؟ - أجبنا بأنه: حيوان، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان. فيصير قولنا في الجنس إنه «محمول على كثيرين» يفصله من الأشياء التي تُحمل على شيء واحد، وهي التي لا تتجزأ. وقولنا: «مختلفين بالنوع» يفرّق بينه وبين ما يحمل كحمل الأنواع والخواص. وقولنا إنه يحمل «من طريق ما هو» يفصله من الفصول ومن الأعراض العاميّة التي ليست تُحمل «من طريق ما هو»، لكن «من طريق أيّ شيء هو» أو «كيف حاله» (في، أ، ١٠٢٦، ٢)

- الفصول المتضادة فغير مختلطة، والأعراض المتضادة قد تختلط (في، أ، ١٠٦٤، ٦)

فضل

- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إمّا بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإمّا بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)

فعل

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: يأكل ويشرب ويجيء ويذهب، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الفعل (ق، م، ١٠، ٢٤)

- لفظ الفعل الدّال على الحاضر في اللسان العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف، ق، ٧٠، ١٢)

- إعلم أنه إنّما قيل «أن ينفعل» و«أن يفعل»، ولم يُقل إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضًا للحاصل الذي قد إنقطعت الحركة إليه، فإنّه يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل وإستقرّ، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل، قد يقال عند إستكماله، وقد يقال حين ما يقطع (س، م، ٢٣٦، ٩)

- ليس يُراد بالفعل الوجود في الأعيان فقط، فربّما لم يُلْتَفَتْ في الموضوع إلى الوجود، كقولنا كلُ كُرَةٍ تحيط بذي عشرين قاعدةً مثلثات فهو كذا، بل من حيث هو معقول بالفعل على أنّ العقل يصف وجوده بالفعل أنّه أبيض دائمًا أو في وقت أيّ وقت كان (مر، ت، ٦١، ١٥)

- المنطقي يُسمّي (الفعل) كلمة (غ، ع، ٧٨، ١٣)

- الفعل: وهو الكلمة؛ فإنه صوت دال بتواطؤ، على الوجه الذي ذكرناه في (الإسم) إنما يُباينه

في أنّه يدلّ على معنى وقوعه في زمان، كقولنا (قام) و(يقوم) (غ، ع، ٨٠، ٣)

- الفرقُ بين (الإسم) و(الفعل) تضمّن معنى (الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)

- الفعل الذي بإزاء القوّة الفاعلة، معناه: نسبة إستحالة، أو كون، أو حركة. إلى مبدأ لا ينفعل بها (غ، ع، ٣٣٣، ١٩)

- الفعل الذي بإزاء القوّة الأخرى يُوصف بها كل شيء، من قبيل الموجودات الحاصلة، وإن كان: إنفعالاً، أو حالاً لا فعلاً، ولا إنفعالاً (غ، ع، ٣٣٣، ٢٢)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٨)

- الفعل... لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي أو الحاضر أو المستقبل (ش، ع، ٨٤، ٣)

- كل قول جازم... لا بدّ فيه من كلمة أعني فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)

- الفعل، ويسميه المنطقيون «كلمة». والفعل عند النحاة أعم منه عند المنطقيين؛ فإنهم يسمون الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي، أيضًا، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)

- الفعل لا يُخبَر عن معناه معبّرًا عنه بمجرّد لفظه والمُخبَر عنه في قولنا الفعل لا يُخبَر عنه معنى الفعل لكنّ ما عُبّر عنه بلفظة بل الإسم وهو قولنا الفعل (م، ط، ٤٢، ٩)

فعل تام

- الحد التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه، ويتعلق بشيء لا بعينه في زمان من الأزمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

فعليات

- الفعليات وهي ما عدا الممكنتين وحكمها أنها تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٧)

فقه

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها (الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

فقهيات

- لا يُشترطُ في الفقهيات الحصر القطعي، بل الظني فيه، كالقطعي في غيره (غ، ع، ١٥٨، ١١)

- في الفقهيات، فالجزئي المعيّن يجوزُ أن يُنقَلَ حكمُه إلى جزئي آخر، باشتراكهما في وصف (غ، ع، ١٧٠، ٢٢)

- نحكم في الفقهيات الظنّية، بأن العملَ عند ظهور الظن، واجب قطعًا (غ، ع، ٢٥٦، ٢٣)

فكر

- المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونيّة تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره. وأعني بالفكر هاهنا ما يكون عند إجماع

الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، مُتصوَّرة أو مُصدَّق بها، تصديقًا علميًا، أو ظنيًا، أو وضعًا وتسليمًا إلى أمور غير حاضرة فيه (س، أ، ١٦٩، ١)

- يمكن أن يتناقض الفكر والوهم، فإن الوهم تبع للحسّ. فكلّ شيء خالف المحسوس فإما أن يمنع الوهم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)

- الفكر حركة ذهن الإنسان نحو المبادىء للمطالب، ليصير منها إلى المطالب (مر، ت، ٢٦٤، ١٣)

- الفكر فإنّه تدريجي لا دفعيّ، ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطىء (هـ، م، ٢٦، ٤)

- إنّ الفكر هو الإنتقال من المطلوب المشعور به بوجه ما إلى المبادي، ومنها بعد الترتيب إلى المطلوب (هـ، م، ٧٤، ٢)

فكر عقلي

- الفكر العقلي ينال الكليّات مجرّدة، فإنّه يدرك الإنسان المشترك لا زيدًا بعينه (مر، ت، ٢٦٥، ٦)

فكرة

- الفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادىء للمطالب يرجع منها إلى المطالب (س، ب، ١٩٢، ٦)

- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول (س، ق، ٢٨١، ١٥)

فلسفة

- الفلسفةُ أربعةُ أقسام: علمُ التعاليم والعلمُ الطبيعي والعلمُ الإلهي والعلمُ المدني (ف، د، ٥٨، ١٦)

- الفلسفةُ غرضُها الأقصى هي السعادةُ القصوى، والجدلُ فغرضُه الأقصى أن يحصلَ للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملة فإن غايةَ صناعةِ الجدل إرفادُ صناعة الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائية فغرضُها الأقصى أن يُوهمَ في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضميرُ من يوهم ذلك وسرائره وغرضُه في باطن نفسه أن يحصلَ له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)

- لزِمَ أن تكون القوى الجدليّة والسوفسطائيّة والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينيّة، وهي البرهانيّة (ف، ح، ١٣١، ٥)

- الملّة إذا جُعلت إنسانيّة فهي متأخّرة بالزمان عن الفلسفة، وبالجملة، إذ كانت إنّما يُلتمَسُ بها تعليمُ الجمهور الأشياء النظريّة والعمليّة التي استُنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتّى لهم فَهْمُ ذلك، بإقناع أو تخييل أو بهما جميعًا (ف، ح، ١٣١، ٦)

- إذا كانت الفلسفة لم تصرْ بعد برهانيّة يقينيّة في غاية الجودة، بل كانت بعد تُصحّح آراؤها بالخطبيّة أو الجدليّة أو السوفسطائيّة، لم يمتنع أن تقع فيها كلّها أو في جلّها أو في أكثرها آراء كلّها كاذبة لم يُشعَرْ بها، وكانت فلسفة مظنونة أو مموّهة (ف، ح، ١٥٣، ١٥)

- إن كانت الفلسفة قد انتقلتْ إليهم (الأمّة الثانية)

من أمّة أخرى، فإنّ على أهلها أن ينظروا إلى الألفاظ التي كانت الأمّة الأولى تُعَبِّر بها عن معاني الفلسفة ويعرفوا عن أيّ معنى من المعاني المشتركة معرفتها عند الأمّتين هي منقولة عند الأمّة الأولى. فإذا عرفوها أخذوا من ألفاظِ أمّتهم الألفاظ التي كانوا يُعبِّرون بها عن تلك المعاني العاميّة بأعيانها، فيجعلوها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١٩)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائيّة فلا تُستعمَل فيها (الألفاظ) إلاّ على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أوّلاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- كلّ موضع تَستعملُ الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلبُ به الحقَّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإنّ السوفسطائيّة تطلبُ فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حقّ يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٦)

فلسفة اولى

- الفلسفة الأولى... موضوعها الموجود بما هو موجود (ش، ب، ٣٩٧، ١٥)

فلسفة خارجة وبرانية

- أن نخاطبَهم بالأقاويل المشهورة فيهم المعروفة عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعرَفُ بالفلسفة الخارجة والبرّانيّة (ف، ج، ٣٧، ٤)

فلك

- الفلك: هو ركن وليس بـ (اسطقس) ولا (عنصر) لصورة. ولصورته موضوع، وليس له (عنصر) مهما عنى بالموضوع محل، لأمر هو فيه بالفعل، ولم يعنَ به محلّ متقدّم (غ، ع، ٢٩٩، ٤)

فهم

- الفهم جودة تهيّؤ لهذه القوّة (النفس) نحو تصوّر ما يرد عليها من غيرها (س، ب، ١٩٢، ١)
- قد يتقرّر للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنّها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يُدَلّ بالألفاظ أوّلا، وبتوسطها تدل الألفاظ على موجودات الأعيان ثانيا... وتمثُّل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمّى تصوّرًا، ومن مدلولات الألفاظ يُسمّى فهمًا، وموافقتها بعد التمثُّلُ لمُدركاتِها يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢)
- إنّ التصوُّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلّفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب، م، ٣٥، ١٦)

فهمي

- الفهمي فهو أن لا يكون الحدُّ الأوسط حصل بطلب ولا بسنوحٍ، بل بأن يسمع من معلّم من خارج، والذهنُ هو الذي يتلقّى جميعَ هذا (س، ب، ١٣، ٩)

ق

قائم بذاته

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٤)

قائم بغيره

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٥)

قاصر الاسباب

- القاصر الأسباب ليس هو لا أوليّ فقط، بل ممتنع أن يوجد (س، ج، ١٤٩، ١)

قانون

- القانون: مُعرَّب رومي الأصل، وهو كل صورة كليّة يُتعرَّف منها أحكام جزئيّاتها المطابقة لها (ط، ش، ١٦٨، ٢٦)

قانون تعليمي

- القانون التعليمي هو أنّ علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكميّة علميّة لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بـمفارقتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ١١٠، ٢٠)

قانون صناعي

- إن تَعَرُّفَ المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقرٌ إلى قانون صناعي يقايس به، فهذا القانون في نفسه من جملة الأوّليات البيّنة المستغنية عن الفكر، أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب، ٢٧، ١٦)

قبل

- القبل: فإنه إسم مشترك في محاورات النظّار والجماهير؛ إذ قد يُطلقُ: ويُراد القبلية بالطبع، كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلاّ وهو موجود، ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (بَعْدُ) وكأنه مستعار ومجاز (غ، ع، ٣٣٦، ١٠)
- يُقال (قبل) للتقدّم في المرتبة: كتقدّم الجنس على النوع، بالإضافة إلى الجنس الأعلى. وقد يكون بالنسبة إلى شيء معيّن، كما يقال: الصف الأول قبل الصف الثاني (غ، ع، ٣٣٦، ١٦)
- يُقال: (قبل) بالشرف، كما يُقال: (محمد) صلى الله عليه وسلم، قبل (موسى) وقبل (أبي بكر) و(عمر) (غ، ع، ٣٣٦، ٢١)
- يُقالُ (قبل) للعلّة بالإضافة إلى المعلول، مع أنهما في الزمان معًا، وفي كونهما بالقوة أو بالفعل، يتساويان، ولكن من حيث إن لأحدهما الوجود غير مستفاد من الآخر، ووجود الآخر مستفاد منه، فهو متقدّم عليه (غ، ع، ٣٣٦، ٢٣)

قبيح

- المراد بقولنا «قبيح» إنّه ضارّ مؤذٍ. وهذا أمر فطري (ت، ر٢، ١٦١، ٣)

قدر مشترك

- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم. . . يسمّى العلّة، والمناط، والجامع، والمشترك، والمقتضي، والموجب، والباعث، والأمارة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ر٢، ١٠٧، ٢٢)

قدم

- القِدَم بالقياس: هو شيء زمانه في الماضي، أكثر من زمان شيء آخر، فهو قديم بالقياس إليه (غ، ع، ٢٩٥، ٥)
- القِدَمُ المطلق: فهو أيضًا يُقَالُ على وجهين: يُقال بحسب الزمان. وبحسب الذات. فأمّا الذي بحسب الزمان، فهو الشيء الذي وُجِدَ في زمان ماض غير متناهٍ وأمّا القديم بحسب الذات، فهو الذي ليس لوجود ذاته مبدأ به وُجِبَ (غ، ع، ٢٩٥، ٧)

قديم

- القديمُ فهو إسم مشترك: بين القديم بحسب الذات. وبين القديم بحسب الزمان. فالذي بحسب الزمان، هو الذي لا أوّل لزمان وجوده. وأمّا الذي بحسب الذات، فهو الذي ليس لذاته مبدأ وعلّة، هو به موجود (غ، ع، ٣٣٤، ٧)

قرائن

- القرائن في كل ضرب من هذه الضروب الثلاثة ستة عشرة، لأن القرينة قضيتان مقترنتان (ق، م، ٧٠، ٢٧)

قرائن قياسية

- القرائن القياسيّة تتألف على ضروب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم بمجهول، وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيده ولا ينتج (ب، م، ١١٣، ٢٠)

قرائن منتجة

- (القرائن المنتجة) تختلف من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل، فمنها ما علمه يقيني لا ريب فيه، والقرائن التي تتألف منها تُسمّى نتائجها برهانيّة (ب، م، ١١٣، ٢٢)
- (القرائن المنتجة) مظنونة الصدق ظنًا غالبًا مشهورة القبول عند الأكثرين، والقرائن التي تتألف منها تُسمّى نتائجها جدليّة (ب، م، ١١٣، ٢٤)
- (القرائن المنتجة) مقنعة للأذهان مُحسّنة للظنون، والقرائن التي تتألف منها تُسمّى نتائجها خطابيّة (ب، م، ١١٤، ٢)
- (القرائن المنتجة) موهمة مغلطة والقرائن التي تتألف منها تُسمّى نتائجها سوفسطائيّة (ب، م، ١١٤، ٣)
- (القرائن المنتجة) مُخيِّلة مُؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول، والقرائن التي تتألف منها تُسمّى نتائجها شعريّة (ب، م، ١١٤، ٣)

قرينة

- تأليف مقدّمتين بالإقتران يسمّى قرينة (س، ق، ١٠٨، ٣)
- ما يُنبّه عليه ويُكسب له الحمد، إلحاقه

(المتسلّم) بمشهورات أخرى إلحاقًا مشهورًا على سبيل التالي للمقدّم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دلّ عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولاً، لظهور مناسبته للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة إنتقالاً في المشهور، وإن لم يكن إلاّ إنتقالاً واجبًا بحسب الحقّ - وهذه هي التي تشتهر بالقرينة - ولا كان الإنتقال إنتقالاً عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تنبه وجوب حمد شيء وإستحقاقه للقبول في نفسه، لا أنّه لزم عنه لزوم المجهولات التي تصدق بالقياس (س، ج، ٧٣، ١٢)

- قرينة مثل «لا» و«في» فإنّ القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دلّ على كمال ما يدلّ عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأنّ «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ١)

- إنّ القرينة تكون من قولين هما مقدّمتان، وفي كل مقدمة حدّان، حدٌّ موضوع وحدٌّ محمول (ب، م، ١٢٣، ٩)

- لما كانت الأداة لا تدل إلاّ على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوّم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة (ط، ش، ١٩٦، ٥)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

قرينة قياسية

- ان معنى القرينة القياسيّة قد تخطر ببال من يحفظ ألفاظها ولا يتصوّر معانيها، فلا يوجب عنده حُكمًا ولا يمنع، وقد تُتصوّر معانيها تصورًا مطلقًا من غير مقايسة إلى المطلوب ولا نظر في الحكم، حيث لا يتسع ذهنه لذلك أو لا يتفطن له، فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه، وإنّما الشرط تصوّر المعاني على صورتها في نظامها مع أحكامها ونسبتها إلى المطلوب في الطلب النظريّ للإيجاب والسلب فيه، فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم في المطلوب (ب، م، ١١٢، ١٥)

- القرينة القياسيّة هي قول مؤلّف من أقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب (ب، م، ١٢٢، ١٩)

قرينة مركبة

- المقدّمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقرينة المركّبة من المقدّمات وهيئة تأليفها كالمركّب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١٢)

قسطاس مستقيم

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي أنزلها الله تعالى في كتابه، وعلّم أنبياءه الوزن بها (غ، ق، ٤٣، ١)

- القسطاس المستقيم والميزانُ الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩)

قسمة

- القسمة كأنها قياس ضعيف، لأنها تقدّم ما

ينبغي أن يُبرهن وتُنتج أبدًا شيئًا فوقانيًا (أ، ق، ٢٠٠، ٨)

- ليس للقسمة أن تبرهن شيئًا (أ، ق، ٢٠٢، ٨)
- القسمة بالفصول فقد يُنْتَفع بها في الإمعان (أ، ب، ٤٤٤، ٧)
- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح والقسمة وتجري فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العامّ لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)
- القسمة بها تكون تحصيل الأشياء. كقول القائل: دار فلان فيها من الحجر كذا وكذا، ومن البيت كذا وكذا (ق، م، ١، ٩)
- أخذُ الحدّ بطريق القسمة، فهو هكذا. وهو أنّا متى قصدنا لتحديد شيء ما، نظرنا تحت أيّ جنس هو داخل. فإن كان له جنسٌ ما أقرب إليه من جنسه العالي، أخذناه، وإن لم نعلمْ له جنسًا أقرب إليه من العالي أخذنا جنسَه العالي وقسّمناه بفصلين متقابلين أوّلين، ثمّ نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين هو داخل (ف، ب، ٥٣، ١٣)
- القسمةُ التامّة هي أن تجري القِسَمُ الثواني هذا المجرى، وهو أن تُجعلَ بفصول ذاتية للفصول التي بها انقسم الجنس (ف، ب، ٥٥، ٨)
- متى أُخِذَ كلّيٌّ وقُرِنَ به أمور متقابلة تُحمَلُ على ذلك الكلّيّ حملاً غير مطلق، ووُضِعَ بين كلّ اثنين منها حرف إمّا، مثل قولنا الحيوان إمّا مَشّاء وإمّا لا مَشّاء، فإنّ هذا الفعل يُسمّى قسمة (ف، أ، ٨١، ١٨)
- متى أخذنا الجنسَ، وقرَنّا به الفصول التي قَسَّمته، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقترَن الجنس والفصول كلّ واحد على حياله، فإنّ الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتيّة هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)
- متى قَسَّمنَا جنسًا إلى أنواعٍ وكان تحت كلّ واحد من تلك الأنواع أنواع أخر، فإنّ تلك قد يُمكننا أن نَقسِّمَ كلَّ واحد منها إلى الأنواع التي تحته، فيحدث من قسمة كلّ واحد منها أنواع أخر (ف، أ، ٨٤، ٤)
- بالقسمة ننحدرُ من الجنس العالي إلى الأنواع الأخيرة، وبالتركيب نَترقّى من الأنواع الأخيرة إلى الجنس العالي (ف، أ، ٨٥، ٩)
- النحو الذي بطريق القسمة فإنّما يُستعمَلُ متى عَسُرَ تخيّلُ الشيء بسبب أمر عَمَّ ذلك الشيء وغيره، فسبَقَ إلى الذهن فهمُ الشيء العامّ له ولغيره، فظُنَّ لذلك (الشيء) أنّ الشيءَ المقصود هو المشارك له في ذلك الأمر العامّ (ف، أ، ٩٢، ١١)
- القسمة توقعُ الشيء تحت العدد، فيسهل حفظ الأشياء ذوات العدد (ف، أ، ٩٣، ٦)
- القسمة تضعُ المتقابلات بعضها بحذاء بعض، فيسهل لذلك فهم كلّ واحد من المتقابلات وحفظه (ف، أ، ٩٣، ٧)
- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى إكتساب العلم بالمجهول (س، م، ٤، ٧)
- ظنّ قوم أن القسمة هي سبيل إلى إكتساب القياس، بل إنّها هي القياس. فمنهم من جعلها قياسًا على كل شيء. ومنهم من جعلها قياسًا وبرهانًا على الحدّ، وجعل الحدّ محتاجًا إلى البرهان، وجعل برهانه القسمة (س، ق، ٤٥٥، ٤)
- القسمة إنّما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت، وأمّا على غيرها وعلى الحدّ فلا. وليست أيضًا قياسًا، بل مقدّمات قياس (س، ق، ٤٥٥، ٧)

- القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج، خصوصًا في الحدّ. ومع ذلك فإنّها لا تخلو عن جدوى؛ فإنّها تنبه على ترتيب الفصول؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشيء لأنّه ولما هو هو، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض (س، ق، ٤٥٨، ٨)

- إنّ القسمة تدلّ على ما هو أعمّ وما هو أخصّ فتستنبط من هذا كيفيّة ترتيب أجزاء الحدّ فتجعل الأعمّ أوّلاً والأخصّ ثانيًا (س، ب، ٢٣٨، ٨)

- إنّ القسمة تدلك على أن تقرن كل فصلٍ مع جنسٍ فوقه فتجعله جنسًا لما تحته، فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنّما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط (س، ب، ٢٣٨، ١٤)

- (القسمة) إذا وفّيت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيءٌ من الداخلات في ماهيّة الشيء إلاّ وقد ضمّن فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً وأعطيناها بتمامها ولو عَرْضًا (س، ب، ٢٣٨، ١٨)

- يجب أن يراعى في إختيار القسمة النافعة في التحديد أغراضٌ ثلاثة: (أحدها) أن يُتَحَرّى أن تكون القسمة داخلةً في الماهيّة، أعني أن تكون الفصول ذاتيةً للأنواع. . . والغرض (الثاني) أن يستفاد من القسمة الترتيبُ: فما هو في ترتيب القسمة أوّل نجعله في ترتيب الحدّ أوّلاً، فنجعل الأعمّ أوّلاً والأخصّ ثانيًا: فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدّم ما هو أشبه بالمادّة وأُخّر ما هو أشبه بالغاية. فإن لم يختلفا في هذا فلك أن تقدّم أيّهما شئت وتؤخّر أيّهما شئت. و(الثالث) أن لا يزال يقتسم حتى يبلغ الشيء المحدود إن كان نوعًا متوسّطًا، أو ينتهي إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها إلاّ القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة (س، ب، ٢٤١، ١)

- القسمة أيضًا قد تورد على مقتضى الضرورة، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه، حتى يقول مثلاً: إنّ العلم قد يكون أشرف من علم إمّا لقوّة برهانه، وإمّا لشرف موضوعه، وإمّا لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن يبيّن أنّ العلم شريف، ثم يتعدّاه إلى عدّ وجوه شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدّمات للإستقراء الإستظهاريّ دون (الإستقراء) الضروريّ، والقسمة التي لا ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١١)

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأنّ يكون الشيء عند التحليل صادقًا، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول: إمّا أنْ يكون القولُ صادقًا على أجزاء الشيء مجموعة ويجعل صادقًا على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربّما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادقٌ من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٦)

- القسمة أن يكون الحدّ الأوسط إمّا محمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعًا لهما جميعًا. فالقسم الأوّل يُسمّى الشكل الأوّل،

والثاني ملغًى فإنّه بعيد عن الطبع قياسيّه، والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانيًا، والقسم الرابع يسمّى شكلاً ثالثًا (مر، ت، ١١٣، ١)

- القسمة المستوفاة الأوّليّة إمّا أن تكون بالفصول أو بالأعراض الذّاتية. والتي بالأعراض الذاتية إمّا أن تكون بتقابل كقولنا كل خطّ إمّا مستقيم وإما منحنٍ، وإمّا أن تكون بغير تقابل كقولنا: والحيوان إما طائر وإمّا سابح وإمّا زاحف. وقد يكون بعوارض هي للجنس أيضًا أوّليّة مثل كل كمّ إما مساوٍ وإما غير مساوٍ، أو لا يكون للجنس أوّليّة وإن كانت القسمة بها أوليّة (مر، ت، ٢١٣، ٧)

- القسمة... معيّنة في الحدّ، إذا كانت القسمة بالذاتيّات - أعني المقوّمات - فكانت القسمة للأعم قسمة من طريق ما هو، فإن قسمت الحيوان إلى «ذي رجلين» و«كثير الأرجل» ليس قسمة له من طريق ما هو حيوان، بل من طريق ما هو ماشٍ (مر، ت، ٢٤٩، ١٠)

- تفريق آحاد التأليف ويُسمّى قسمةً وتفريقًا، وتمييز آحاد التركيب ويُسمّى تحليلا (ب، م، ٥٦، ١)

- القسمة على ضربين قسمة كلّي إلى جزئيّاته وقسمة كل إلى أجزائه (ب، م، ٥٦، ٢)

- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى اقتناص العلم بالمجهول، والقسمة الفاصلة هي التي للأجناس بفصولها المقسّمة إلى الأنواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيخلّ بالمتوسطات (سي، ب، ٥٠، ٥)

- القسمة عندهم (المنطقيون) ثلاثية واجب وممتنع وممكن (سي، ب، ١١٣، ٨)

- القسمة وإن عزلناها عن رتبة إفادة الحدّ فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة: أحدها دلالتها على ما هو الأعم والأخص من المحمولات فليُستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحدّ في البداية بالأعم وتقييده بالأخص. والثاني دلالتها على انقسام الشيء من طريق ما هو فنجعل الشيء لما يليه في الرتبة، ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز إلى فصول الأجناس الأخص منه فيجري ترتيب الأجناس على هذا التوالي. والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عَرْضًا كما دلت عليها طولاً فإن الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسمًا أحدهما تحت قسمي الآخر كانقسام الجسم ذي النفس إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك مرة وإلى الحساس وغير الحساس أخرى (سي، ب، ٢٦٦، ١)

- القسمة... قياس ضعيف لا قياس حقيقي (ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي أن يُبَرْهَن بالقياس ويَنْتُجُ فيها أبدًا شيئًا خارجًا عن المقدّمات غير منطوٍ فيها، وذلك بخلاف ما عليه الأمر في القياس (ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- القسمة ليست قياسًا بوجه من الوجوه لا في مطلوب مطلق... ولا في مطلوب هل الشيء عَرَض، أو جنس، أو خاصة، أو حدّ (ش، ق، ٢٥٧، ١٢)

- لا... طريق القسمة نافع في أن يقاس منه، أعني في أن يُستنبط منه مجهول من شيء معلوم (ش، ب، ٤٦١، ٢)

- القسمة... الذي يجتمع منها هو (القياس) والأشياء التي توضع فيها على وتيرة واحدة (ش، ب، ٤٦١، ٥)

- طريق القسمة وإن كان ليس بقياس فهو نافع

جدًا في القياس، وذلك أن بها يمكننا أن نقف على جميع الأشياء التي يمكن أن توجد للشيء بطريق القياس أو لا توجد (ش، ب، ٤٦١، ١٣)

- الحدّ قد يمكن استنباطه بطريق القسمة (ش، ب، ٤٦٢، ٢٢)

- طريق القسمة إنما ينفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود (ش، ب، ٤٧٩، ٧)

- فرق كبير في القسمة بين أن يجعل الفصل الاول في مرتبة والفصل الأخير في مرتبة (ش، ب، ٤٧٩، ١٠)

قسمة الجنس

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أُولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسِّمَ بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أوّلاً (ف، ب، ٥٤، ١٩)

قسمة فاصلة

- القسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظًا فيها الترتيب، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها. وقد تكون أيضًا بالخواص والأعراض (س، م، ٤، ٧)

قسمة الكل

- قسمة الكل إلى أجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب إلى أجزاء كثيرة (ب، م، ٥٦، ١٣)

قسمة الكلي

- قسمة الكُلّي إلى جزئياته على ثمانية أضرب: قسمة جنس الى انواعه، وقسمة نوع إلى أشخاصه... وقسمة جنس إلى أصناف... وقسمة صنف إلى أجناس تحت عمومه... وقسمة نوع إلى أصناق تحت عمومه... وقسمة صنف إلى أصناف تحت عمومه... وقسمة صنف إلى أنواع تحته... وقسمة صنف إلى ما تحته من الأشخاص (ب، م، ٥٦، ٤)

قضايا

- سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحالُ في القضايا التي تشبه المتناقضاتِ من التي محمولاتها أضداد، كقولنا كلّ نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتنعة، وقولُنا كلُ انسان أبيض انسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقتسم الصدقَ والكذبَ متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكلّها كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)

- جَرَتْ العادةُ في الألسنة التي تُستَعْمَلُ فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكَلِم الوجودية مصرّحًا بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكَلِم الوجودية، كقولنا زيدٌ ليس يُوجد عالمًا والإنسان ليس يوجدُ عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)

- القضايا التي تكون فيها جهات تسمّى ذوات الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب، والسلب إنما يَحدثُ فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

- القضايا التي موضوعاتها معانٍ كلّية منها ما هي

محصورة بأسوار، ومنها ما هي مهملة بلا أسوار (ف، ق، ١٣، ١٥)

- القضايا منها ما يحصل معرفتها لا عن قياس ومنها ما يحصل معرفتها عن قياس (ف، ق، ١٨، ١٥)

- (القضايا) التي يحصل معرفتها لا عن قياس أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات كلية أُوَل (ف، ق، ١٨، ١٥)

- قوم يسمّون القضايا التي يدخل فيها كان ويكون وما جرى مجراها المقدمات الثلاثية، وما لا يدخل فيها هذه يُسمّونها الثنائية (ف، ق، ٧١، ٢)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة الشبه جدًا تُعَدُّ مع المشهورات إذا ذكرت مع أشباهها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- كلّ واحد منهما (الموضوع والمحمول) إمّا أن يكونَ معنى الوجود الرابط فيهما بالقوّة فقط، وهي القضايا التي محمولاتها كَلِم، وإمّا أن يكونَ معنى الوجود الرابط فيهما بالفعل، وهي التي محمولاتها أسماء (ف، ح، ١٢٧، ١٥)

- مراتب القضايا... ثلاث: مرتبة ما دلّ فيه على تعيين النسبة، ومرتبة ما دلّ فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً. وهذا القسم الأخير هو الثنائي التام، والقسمان الآخران ثلاثيان، لكن أوّلهما ثلاثيّ تام، والثاني ثلاثيّ لم تتمّ ثلاثيّته (س، ع، ٧٧، ٨)

- جميع القضايا التي يوردها الجدليّ قسمان: ضروريّة، وغير ضروريّة (س، ج، ٣٠٢، ١٠)

- القضايا التي قياساتها معها فهي قضايا إنّما يُصَدَّق فيها لأجل وسط. لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب من الذهن فيحوج فيه الذهن إلى طلب، بل كلّما أخطرت حدّي المطلوب بالبال، خطر الوسط بالبال مثل قضاتنا بأنّ الإثنين نصف الأربعة (س، أ، ٣٩٩، ١)

- جميع القضايا إمّا واجب أو ممكن أو ممتنع، وإذا استُعْمِل شيءٌ من هذه الموادّ في القضيّة سمّي جهةً (مر، ت، ٥٩، ٧)

- الأوّليّات هي القضايا التي يوجبها العقل الصّريح، لذاته ولغريزته، لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه، فإنّه كلّما وقع للعقل التصوُّر بحدودها بالكنه وقع له التصديق، فلا يكون للتصديق فيه توقّف إلاّ على التصوّر، والفطانة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جليّ للكلّ لأنّه واضحٌ تصوّرُ الحدود، ومنه ما ربّما خَفِيَ وافتقر إلى تأمّل لخفاء في تصوّر حدوده، فإنّه إذا إلتبس التصوّر إلتبس التصديق، وهذا القسم لا يتوعّر على الأذهان المشتعلة النافذة في التصوّر (مر، ت، ٩٦، ٣)

- المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي إنّما نستفيد بها من الحسّ، مثل حكمنا بوجود الشّمس وكونها مضيئة، وحكمنا بأن النّار حارّة، وكقضايا اعتباريّة بمشاهدة قوى غير الحسّ، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأنّ لنا خوفًا وغضبًا، وأنّنا نشعر بذواتنا وأفعال ذواتنا (مر، ت، ٩٦، ٩)

- المجرّبات هي قضايا وأحكام تتّبع مشاهدات منّا متكرّرة، فتفيد إذكارًا، فيتأكّد منها عقد قويّ لا يُشَكّ فيه. وليس على المنطقيّ أن يطلب السّبب في ذلك بعد أن لا يُشَكُّ في وجوده، فربّما أوجبت التجربة قضايا أكثريًا أو جزمًا، ولا يخلو عن قوّة قياسيّة خفيّة تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

- الحدسيّات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدسٌ من النّفس قويٌّ جدًّا، فزال معه الشك وأذعن له الذّهن؛ فلو أنّ جاحدًا جحد ذلك لأنّه لم يتولّ الاعتبار الموجِب لقوّة ذلك الحدس، أو على سبيل المتأكدة (المناكرة) لم يتأتَّ أن يُحقَّقَ له ما تَحقّق عند الحادس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشّمس بهيآت تشكل النّور فيه. ففيها أيضًا قوّة قياسيّة، وهي شديدة المناسبة للمجرّبات (مر، ت، ٩٧، ٤)

- القضايا التي معها قياساتها هي قضايا إنّما يُصدَّق بها لأجل وسط، لكنّ ذلك الوسط ليس ممّا يَعْزُب عن الذّهن فيحوج فيه الذّهن إلى طلبه، بل كلما أُخطِرَ بالبال إحدى مقدّمتي المطلوب خَطَر الوسط بالبال، مثل قضائنا بأنّ الاثنين نصف الأربعة (مر، ت، ٩٨، ٥)

- المتخيّلات هي قضايا تقال قولاً فتؤثّر في النّفس تأثيرًا عجيبًا، من قبضٍ وبسط؛ وربّما زاد على تأثير التّصديق، وربّما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولُنا وحكمُنا في النّفس: «إنّ العسل مُرّة مهوّعة» على سبيل محاكاته للمُرّة، فتأباه النّفس وتنقبض عنه (مر، ت، ١٠٤، ٥)

- القضايا التي قياساتها في الطبع معها فهي القضايا التي لا تثبت في النفس إلاّ بحدودها الوسطى، ولكن لا يَعْزُب عن الذهن الحدّ الأوسط فيظن الإنسان أنّها مقدّمة أوّليّة عرفت بغير وسط وهي على التحقيق معلومة بوسط (غ، م، ٤٨، ١١)

- من القضايا ما صيغتها صيغة السلب، ومعناها معنى الإيجاب، فلا بد من تحقيقها (غ، ع، ١١٤، ١٥)

- القضايا أيضا هي الأقاويل الجازمة، وتُسمّى من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخبارا (ب، م، ٧٠، ١٢)

- قُسّمتْ القضايا إلى الحمليّة والشرطيّة، والحمليّة منها هي التي يحكم بشيء ويُسمّى محمولا، إنّه لشيء يُسمّى موضوعا، أو إنّه ليس له حُكمًا فصلاً، والحكم بأنّه له يُسمّى إيجابًا، وبأنّه ليس له يُسمّى سلبًا (ب، م، ٧٠، ١٤)

- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة والامتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)

- تشترك القضايا إمّا في الموضوع وإمّا في المحمول وإمّا فيهما، وكذلك في السور والجهة، وقد تتباين في كل ذلك أو في بعضه (ب، م، ٨٩، ٩)

- القضايا تُسمّى موادّ القياس، والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس (سي، ب، ١٤١، ٦)

- القضايا إذا رُكّب منها القياس وصارت أجزاءه تُسمّى حينئذ المقدّمات، وأجزاء المقدّمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تُسمّى حدودًا (سي، ب، ١٤١، ١٣)

- القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ١٠١، ٥)

- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١٠٢، ١١)

- القضايا التي محمولها أو موضوعها إسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحدًا ولا الجواب جوابًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ١٧)

- القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هي غير ذوات جهات (ش، ع، ١١٧، ٥)

- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربات وما معها، من الحدسيّات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٤)

- (القضايا) الموجّهة ثلاث عشرة: الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والمشروطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب بشرط وصف الموضوع، والمشروطة الخاصّة المحكوم فيها بهذه الضرورة لا دائمًا، والوقتية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ معين لا دائمًا، والمنتشرة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ غير معيّن لا دائمًا، والدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والعُرفيّة العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع، والعُرفيّة الخاصّة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع لا دائمًا، والمطلقة العامّة لمحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل مطلقًا أو الوجوديّة اللادائمة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا دائمًا، والوجوديّة اللاضروريّة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا بالضرورة، والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم، والممكنة الخاصّة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين. ولا يخفى عليك نسبة بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد إحاطتك بمعانيها (م، ط، ١٥٣، ١)

- نسبة طبقات مواد القضايا التي هي الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص وتقايضها وجوب الوجود يلزمه إمتناع العدم وبالعكس، وهما متغايران إذ أحدهما نسبة إلى الوجود والآخر إلى العدم ويلزمهما سلب الإمكان العام عن الطرف المخالف لهما، وبالعكس إذا فسرنا الإمكان العام بما يلازم سلب الضرورة (م، ط، ١٥٩، ٦)

- أما (القضايا) الموجبات والوجوديّتان والوقتيّتان والمطلقة العامة بأية كمية كانت، كانت تنعكس جزئية في الكمّ لاحتمال كون المحمول أعمّ ومطلقًا عامًا في الجهة (م، ط، ١٧٤، ١)

- أما (القضايا) السوالب الكلية فالعامتان والدائمة تنعكس كأنفسها بالوجوه المتقدمة، والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما ذكرنا في عدم إنعكاس الممكنة الموجبة، والخاصّتان تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض، وإلاّ ثبت الدوام في الكل وانعكس إلى الأصل دائمة، هذا خُلف (م، ط، ١٨٠، ١)

- أما (القضايا) السوالب الجزئية فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعمّ إلاّ الخاصّتين فإنهما تنعكسان كنفسيهما (م، ط، ١٨٨، ١)

- أما (القضايا) الموجبات الكلية الخارجية فالوقتيّتان والوجوديّتان والممكنتان والمطلقة العامة تنعكس إلى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع (م، ط، ١٩٠، ١)

- أما (القضايا) الدائمة والعامتان فتنعكس كأنفسها في الكم والجهة إلى سالبة الموضوع ومعدولته إلى السالبة لإنتاج نقيضها مع الأصل

حمل الشيء على نقيضه دائمًا أو حين تحققه ولانعكاس نقيضها إلى ما يُنافي الأصل، ولا تنعكس إلى الموجبة لجواز أن يكون لنقيض أحد الطرفين تحقق كقولنا كل ما له الإمكان العام دائمًا ولا يصدق بعض ما ليس له الإمكان العام ليس له الإمكان الخاصّ (م، ط، ١٩٣، ١)

- (القضايا) الضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما عُرفت في عكس السالبة الضرورية عكس الاستقامة. والخاصّتان تنعكسان إلى عكس عاميّتهما مع قيد اللادوام في البعض (م، ط، ١٩٣، ٢٠)

- أما (القضايا) الموجبات الجزئية الخارجية فما عدا الخاصّتين لا تنعكس إلى السالبة لأن الموضوع قد يكون أعم من المحمول عمومًا، يلزم الوجود ويكون المحمول لازمًا لبعض أفراد الموضوع حتى يصدق الدوائم الأربع أو مفارقًا حتى يصدق السبع الباقية مع كذب العكس سالبة ولا إلى الموجبة لما عرفت الكلّية (م، ط، ١٩٧، ١)

- قضايا قياساتها معها وهي التي يُحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم عن هذه الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين (ن، ش، ٣٢، ١٧)

- القضايا «الحسيّة» و«المتواترة» و«المجرّبة» قد تكون مشتركة، وقد تكون مختصّة (ت، ر١، ١١٢، ٢١)

- أخرجوا (الفلاسفة) القضايا التي يسمّونها «الوهميات» والتي يسمّونها «الآراء المحمودة» عن أن تكون يقينيات. وقد بيّنا في غير هذا الموضع أنّها وغيرها من العقليات سواء، ولا يجوز التفريق بينهما، وأنّ اقتضاء الفطرة لهما واحد (ت، ر٢، ١٣٣، ١)

قضايا تجريبية

- القضايا التجريبيّة زائدةٌ على الحسّية ومن لم يُمعِنْ في تجربة الأمور تعُوزه جملة من القضايا العينية فيتعذّر عليه دَرْكُ ما يلزم منها من النتائج (غ، ح، ٥١، ١٢)

قضايا تواترية

- القضايا التواتريّة وهي التي تسكن إليها النفس سكونًا تامًّا يزول عنه الشك لكثرة الشهادات، مع إمكانه بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الإتفاق والتواطؤ. وهذا مثل إعتقادنا بوجود «مكّة» ووجود «جالينوس» و«إقليدس» (س، أ، ٣٩٧، ٧)

- القضايا التّواتريّة هي التي تسكن إليها النّفس سكونًا تامًّا يزول معه الشك لكثرة الشهادات على سبيل الإتفاق بالتواطؤ، وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكّة ووجود جالينوس، واقليدس، وغيرهم. ومن حاول أن يَحْصِر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد أحال، فإنّه ليس معلّقًا بعدد يؤثّر النقصان والزيادة فيه، وإنّما الرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين، فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات، لا عدد الشهادات؛ وهذه أيضًا لا يمكن أن يُقْنِعَ جاحدها لو يُشكّكَ بكلام (مر، ت، ٩٧، ١٠)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بِـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختصُّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركةٌ يحتجّ بها على المنازع (ت، ر١، ١٠٦، ١٢)

قضايا حسية

- القضايا «الحسيّة» لا تكون إلاّ «جزئيّة» (ت، ر١، ١٢٥، ٢٠)

قضايا حمليات

- أمّا (القضايا) الحمليّات فإنّها هي التي تنحلّ إلى البسائط أو إلى ما في قوّة البسائط، أو إلى إنحلالها (س، أ، ٢٨٣، ٧)

قضايا حملية

- القضايا الحملية: منها ما موضوعاتها معانٍ كلية، كقولنا الانسان حيوان، ومنها ما موضوعاتها أشخاص كقولنا زيد حيوان (ف، ق، ١٣، ١٣)
- تُقسم القضايا الحمليّة إلى بسيطة ومعدولة (ب، م، ٧١، ٢٢)

قضايا ذائعة

- القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويحمدها الجمهور (ب، م، ٢٠٧، ٥)

قضايا شرطية

- أمّا الشرطيّات (القضايا الشرطيّة) فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضيّة واحدة، وإنّما صارت واحدة برباط الشرط الذي لمّا لحق المقدَّم من فصيلتها أو فصولها حرّفه، فجعله غير صادق ولا كاذب، كما لحق «إن كان» بقولنا «الشمس طالعة»، وكما لحقت لفظةُ «إمّا» بالمثال الآخر («إمّا أن تكون الشمس طالعة»)، فصار كل مقدَّم موقوفًا في أن يُتعرَّف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقًا أو كاذبًا، وإذا ألحق به الآخر فتمّ الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدّم وحده، وكذلك حال التالي فإنّه لا يُعتبر في صدق الشرطيّة وكذبها صدقُ أجزائها وكذبُها، كانت واحدة أو كثيرة (س، ع، ٣٣، ١٦)
- إنّ (القضايا) الشرطيّات كلّها تنحلّ إلى الحمليّات، ولا تنحلّ في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة (س، أ، ٢٨٣، ٥)
- (القضايا) الشرطيات أيضًا قد يوجد فيها إهمال وحصر، مثل قولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (ر، ل، ١١، ١)

قضايا كثيرة

- إنّ الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنّه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت، كانت هذه قضايا كثيرة (س، ع، ٩٧، ١٦)
- تكثُّر المحمول ففيه إعتبار، فإن كان تكثُّره لأنّه يشتمل على المحمول وأوصاف، أو وصف للمحمول، فقد قيل إنّ القضيّة تكون واحدة أيضًا، وامّا إنْ لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة، فإنّ القضايا كثيرة وبعدد المحمولات (ب، م، ١٠٨، ٧)
- أمّا القضايا الشرطيّة، أمّا المتصلات، فإن القول الذي يشتمل منها على توالٍ فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثُّر المحمولات في الحمليّة، وتكون القضايا كثيرة (ب، م، ١٠٨، ١٨)

قضايا كلية

- ما من قضيّة من هذه القضايا الكليّة التي تُجعل «مقدّمة» في «البرهان» إلاّ والعلمُ بـ«النتيجة» ممكنٌ بدون توسّط ذلك «البرهان». بل هو الواقع كثيرًا (ت، ر١، ١٢١، ١٢)
- القضايا الكلية إن لم تُعلم معيّناتها بغير التمثيل، وإلاّ لم تعلم إلاّ بالتمثيل فلا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحدّ الأوسط (ت، ر١، ١٥٩، ٦)
- القضايا الكلية البرهانية التي يجب القطع بكليّتها التي يستعملونها (المنطقيون) في قياسهم لا تُستعمل في شيء من الأمور الموجودة المعيّنة، وإنّما تستعمل في مقدّرات ذهنية (ت، ر٢، ٥٥، ٨)
- القضايا الكليّة العامة لا توجد في الخارج كليّة عامة، وإنّما تكون كليّة في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر٢، ٩٠، ٩)

قضايا متضادة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرُها بيّنٌ أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمعُ في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

قضايا متعارفة

- أمّا التصديقات: فهي المقدّمات التي منها تؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادىء على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبيّن في علم آخر، وهي مبادىء بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٥)

قضايا متعاندة

- القضايا المتعاندة المؤتلفة عن الأضداد بأن تكون موضوعاتُها أضدادًا ومحمولاتُها أضدادًا، مثل أن يكون الموضوعات مثلاً العدل والجور والمحمولات الخير والشر (ف، ق، ١١٧، ٣)

قضايا متقابلة

- القضايا المتقابلة فإنه ليس إذا صَدَقَتْ الموجبةُ منهما لزِمَ ضرورةً أن تَصدقَ السالبة، وذلك بيّنٌ في القضايا المتضادة وفي المتناقضة، وكذلك فيما تحت المتضادين إذا كانا في المواد الضرورية والممتنعة، وأما في الممكنة فإنه قد يُخيّلُ في ظاهر الناظر أن قولَنا بعض الناس أبيضُ يُفْهَم معه أن بَعضَهَم ليس بأبيض، وأن قولَنا ليس كلُ إنسانٍ أبيض يُفْهَمُ معه أن بعضَهم أبيض، لكن ليس ذلك بالضرورة (ف، م، ١٢٢، ٣)
- القضايا المتقابلة قد يُوجد فيها ما يقتسمُ الصدقَ والكذب (ف، م، ١٢٣، ١١)
- القضايا التي محمولاتها باقي الأمور المتقابلة هي لا محالة إمّا صادقة وإمّا كاذبة (ف، م، ١٢٣، ١٤)

قضايا متناقضة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرُها بيّنٌ أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمعُ في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

قضايا محرفة

- من القضايا التي تسمى (محرّفة) وهي ما تخلو عن أدوات الإتصال أو العناد. وتكون في قوة الشرطيّات. ومعناه لا يكون النهار موجودًا، إلاّ أن تكون الشمس طالعة. وهي من المتصلات في قوة قولنا: كلما كان النهار موجودًا، كانت الشمس طالعة. ومن المنفصلات في قوة قولنا: إمّا أن لا يكون النهار موجودًا، وإمّا أن تكون الشمس طالعة. قيل: والأخير أقرب؛ لأنّه لا يغيّر أجزاءها (ط، ش، ٣٠٢، ٢)

قضايا محصورات

- (القضايا) المحصورات إذا قلنا كل (ج) (ب) لا نعني به الجيم الكلّي ولا الكلّ من حيث هو كل بل كل واحد واحد (م، ط، ١٢١، ١)

قضايا مخيلات

- أمّا (القضايا) المخيّلات فهي قضايا تقال قولاً وتؤثّر في النفس تأثيرًا عجيبًا من قبض وبسط وربما زاد على تأثير التصديق. وربّما لم يكن معه تصديق (س، أ، ٤١٢، ٧)

قضايا مسلمات

- (القضايا) المسلّمات: إمّا معتقدات. وإمّا مأخوذات. والمعتقدات أيضًا أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها والمشهورات. والوهميّات. والواجب قبولها: أوليّات ومشاهدات. ومجرّبات، وما معها، من الحدسيّات والمواترات، وقضايا قياساتها معها (س، أ، ٣٩٠، ١)

قضايا مشبهات

- أمّا (القضايا) المشبّهات فهي التي تشبه شيئًا من الأوليّات، أو المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها. وذلك الاشتباه: يكون إمّا بتوسّط اللفظ. وإمّا بتوسط المعنى. (س، أ، ٤٠٨، ٩)

قضايا مطلقة

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصّ بإسم (القضايا) المطلقة. وقد تُخصّ بإسم (القضايا) الوجوديّة، كما خصصناها به (س، أ، ٣١٦، ٨)
- القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم (سي، ب، ١٥١، ٦)

قضايا مظنونات

- أمّا (القضايا) المظنونات فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتج بها جزمًا؛ فإنّه إنّما يتبع فيها مع نفسه غالب الظنّ، من دون أن يكون جزم وفي نسخة «جزم من» العقل منصرفًا عن مقابلها (س، أ، ٤٠٦، ٧)

قضايا معدولة

- حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدميّة مع البسيطة في التلازم أيضًا... (ش، ع، ١٠٢، ٢٤)
- القضايا التي موضوعها إسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها إسم محصل (ش، ع، ١٠٩، ٦)
- إذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب، وإذا قيست القضايا البسيطة

والمعدولة والموجبات منها والسوالب ظهر لبعضها إلى بعض نسبتان: نسبة تقابل ونسبة لزوم (ش، ق، ٢٧٢، ٢٢)

قضايا معدوليات

- القضايا التي يحكم فيها بإيجاب معنى نفي يسمّونها (قضايا معدوليات) (س، ش، ٦٧، ٣)

قضايا منحرفات

- أمّا الذي قال إنّ السور الكليّ إذا قرن بالمحمول كان أيضًا صادقًا، كقولك: كل إنسان قابل كل صناعة، فهذا أيضًا غلط، وذلك لأنّ قولنا السور قرن بالمحمول في المنحرفات ليس قولاً حقيقيًا، فإنّ القول الحقّ فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر محمولاً ويكون ذلك الشيء له حكم، أو جعل وحده محمولاً ولم يدخل السور... فإن حاولت أن تقرن هناك سورًا فقد إنحرفت القضيّة وصار المحمول ليس بمحمول، بل جزءًا من المحمول، فانتقل إعتبار الصدق إلى النسبة التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع. فلذلك سمّيت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول (س، ع، ٦٥، ١)

قضايا مهملات

- إنّ المهملات (القضايا) ليست في حكم المحصورات الكليّة وأنّها في حكم المحصورات الجزئيّة، وهي الأولى بها أن تسمّى داخلة تحت المتضادة، وأنّها تصدق في الممكنة معًا ولا تكذب البتّة في موضع معًا (س، ع، ٦٦، ٦)

قضايا مهملة ومحصورة

- (قضايا) مهملة ومحصورة أي مذكورة السور (س، ع، ٥٤، ٤)

قضايا موجبة

- القضايا الموجبة، إذا تزيد البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة (أ، ب، ٣٩٢، ١)

قضايا موجهة

- القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضًا لزومًا متعاكسًا، أي تلزم كل واحد منهما الأخرى (سي، ب، ١١٥، ١٤)

- القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركّبت حقيقتها من إيجاب وسلب (ن، ش، ١٣، ١٠)

- القضايا الموجهة تسعة عشر وكلها مستعملة محتاج إليها إلا أنها لا تسمّى في الإصطلاح موجهة إلا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية النسبة، ويسمّى ذلك اللفظ الدال على كيفية النسبة جهة وهو قد يكون موافقًا لمادة القضية وهي كيفية نسبتها في نفس الأمر فتكون القضية الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة، وقد يكون مخالفًا لمادتها فتكون القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلد في الجنة بالضرورة (و، م، ١٥٠، ٢٢)

- تركيب القضايا الموجهة بعضها مع بعض إنما أعرض عنها قلة استعمال الناس لها في العلوم وكثرة التشعيب فيها (و، م، ٣١٦، ٢٨)

قضايا نبوية

- القضايا النبوية لا تحتاج إلى القياس العقلي الذي سمّوه «برهانًا»، وما يستفاد بالعقل من العلوم أيضًا لا يحتاج إلى «قياسهم البرهاني» (ت، ر١، ١٢٥، ١٦)

قضايا وجودية

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصّ بإسم (القضايا) المطلقة. وقد تخصّ بإسم (القضايا) الوجوديّة، كما خصصناها به (س، آ، ٣١٦، ٩)

قضايا وقتية

- القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعيّن الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي، فيتعيّن الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعًا (سي، ب، ١٢٦، ٦)

قضايا وهمية

- أمّا القضايا الوهميّة الصرفة، فهي قضايا كاذبة، إلاّ أنّ الوهم الإنساني يقضي بها قضاءً شديد القوّة؛ لأنّه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أنّ الوهم تابع للحسّ (س، أ، ٤٠٣، ١)
- القضايا الوهميّة الصّرفة فهي قضايا كاذبة، إلاّ أنّ الوهمَ الإنساني يَقْضي بها قضاءً شديد القوّة، لأنّه ليس يَقْبَل ضدَّها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحسّ، فما لا يوافق المحسوسَ لا يقبله الوهمُ (م، ت، ١٠٠، ٣)

قضية

- لا بدّ للقضيّة من أن تكون موجبة أو سالبة عامّة أو خاصّة أو مهملة، ظاهرة فيها قوة الوجوب أو الإمكان أو الإمتناع، أو غير ظاهرة ذلك فيها (ق، م، ٦٨، ١)
- ما كان تركيبُه تركيب إخبار فإن أصحابَ المنطق يُسمّونه القولَ الجازم ويُسمّونه القضية ويُسمّونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يمشي الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٤)
- كلُّ قضية فهي إمّا حمليةٌ وإما شرطيّةٌ (ف، د، ٧٥، ٢)
- القضيةُ قد يكون جزآها جميعًا كليين كقولنا الإنسان حيوان، وأمثالُ هذه هي التي تُستعملُ في العلوم والجدل وفي الصناعة السوفسطائية وفي كثير من الصنائع الأخر (ف، د، ٧٥، ٩)
- (القضية) يكون موضوعُها شخصًا ومحمولها كليًّا كقولنا زيد انسان، وهذه تُستعملُ كثيرًا في الخطابة والشعر وفي الصنائع العملية (ف، د، ٧٦، ٢)
- (القضية) يكون موضوعها كليًا ومحمولها شخصًا أو أشخاصًا، كقولنا الإنسان هو زيد والإنسان هو زيد وعمرو وخالد؛ وهذان يُستعملان في التمثيل وفي الاستقراء عندما يُردّان إلى القياس (ف، د، ٧٦، ٤)
- (القضية) التي محمولها شخصٌ واحد ففي التمثيل، وأما التي محمولُها أشخاصٌ كثيرة ففي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)
- القضيةُ التي محمولها أسماءٌ مترادفة فإن تلك الأسماء كلها محمولها واحد، وكذلك القضية التي موضوعها أسماء مترادفة فإنه موضوع واحد «لأن معناها معنى واحد» (ف، ع، ١٤٥، ٢٢)
- القضيةُ التي محمولها إسم غير مُحَصّل قضية موجبة وليست سالبة، والفرقُ بينها وبين السلب أن السلبَ هو أعمُّ صدقًا من غير المُحَصّل

(ف، ع، ١٤٧، ١٥)

- كلُ قضية كان محمولُها إسمًا مُحَصَّلاً دالاً على ملكة ما فإنها القضية البسيطة، وإن كان محمولُها اسمًا محصّلاً دالاً على عدم سُمِّيَتْ قضيةً عدمية، وإن كان محمولُها إسمًا غير مُحَصَّل سُمِّيَت قضيةً معدولة سالبة، كانت هذه كلها أو موجبة (ف، ع، ١٤٨، ١٦)

- القضية التي محمولها اسم غير محصّل دالّ على هذا المعنى موجبةً معدولة أيضًا ويُفَرّق بينها وبين السلب بأن يُجعلَ السلبُ رفعَ الشيء عن أي موضوع اتّفق محدودًا كان أو غير محدود، موجودًا كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)

- القضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في جهتها ضرورية، فالتي مادتُها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يُفارق موضوعَها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ١)

- (القضية) التي مادتُها ممكنةٌ فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ويتهيأ في المستقبل أن يوجدَ فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ١٥٨، ٣)

- (القضية) التي جهتُها ضرورية هي التي تُقْرَنُ بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنةُ المادة (ف، ع، ١٥٨، ٥)

- (القضية) التي جهتها ممكنةٌ هي التي تُقْرَنُ بها لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولَنا كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع، ١٥٨، ٨)

- القضية والقول الجازم قولٌ حُكِمَ فيه بشيء على شيء وأُخْبِرَ فيه بشيء عن شيء (ف، ق، ١٢، ١٠)

- القضية التي محمولها اسم ليست تدلّ بذاتها على أن محمولها يوجدُ لموضوعها في شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يُقْرَنَ بها الكَلِم التي تُسمّى الوجودية، وهي كان ويكون وصار ويصير ووجد ويوجد وسيوجد وهو الآن وما قام مقامها (ف، ق، ١٢، ١٥)

- القضية التي تدلّ بذاتها على أن محمولَها في موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يدخلَ فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمّى الثنائية (ف، ق، ١٣، ١)

- (القضية) التي لا تدلّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمّى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)

- كل قضية فهي إما أن تكون موجبة شيئًا لشيء، كقولنا الانسان هو أبيض، وإما سالبة شيئًا عن شيء، كقولنا الانسان ليس هو أبيض. وكلُ واحدة منهما إما حملية وإما شرطيّة (ف، ق، ١٣، ٤)

- القضية التي لا تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٧، ١٣)

- القضية التي تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) ما تنعكسُ كمّيتها فتبقى كمّيتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تتبدّل كمّيتها (ف، ق، ١٧، ١٦)

- (القضية) التي تنعكس كمّيتها اثنتان: إحداهما السالبة الكلية، والثانية الموجبة الجزئية (ف، ق، ١٧، ١٧)

- القضية التي تتبدل كمّيتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقُه محفوظًا دائمًا في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)

- كل قضية جُعِلَتْ جزء قياس أو أُعِدَّتْ لتُجعَل جزء قياس فإنها بما هي جزء له أو مُعَدَّة لأن تُجعل جزءًا له تُسمّى مقدمة، وجزء المقدمة يُسمّى حدًا محمولاً كان أو موضوعًا (ف، ق، ٢٠، ٧)

- إذا أردنا أن نُبَيِّنَ صدق قضية ما فإنّا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدّمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا ائتلف منهما قياس وأنتج نتيجة كاذبة بيّنة الكذب والامتناع تَبَيَّنَّا بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ٣٤، ١٠)

- القضية قولٌ حُكِمَ فيه بشيء على شيء مثل قولنا زيد ذاهب وعمرو منطلق والإنسان يمشي (ف، ق، ٧٠، ٧)

- كل قضية فهي إمّا أن يُثْبَتَ فيها شيء لشيء مثل قولنا عمرو منطلق، وإمّا أن «يُنفَى» فيها شيء عن شيء، كقولنا زيد ليس بمنطلق (ف، ق، ٧١، ٧)

- ليست تتركبُ في النفس قضية إلا على الكيفية والكمية التي هي لها خارج النفس. فالمعلومة صادقة من حيث هي معلومة ضرورة بالذاتِ لا بالعَرَضِ، والمشهورةُ من حيث هي مشهورة، فالصادقة فيها صادقة بالعَرَض لا بالذات (ف، ج، ١٩، ٢)

- إن القضية التي موضوعها شخص خارجة عن صناعة الجدل (ف، ج، ٩٥، ١٢)

- المؤتلفُ من الشيئين اللذين يأتلفُ أحدُهما إلى الآخر هذا الائتلاف هو القضية، وفيها يكون الصدق والكذب. فمنه موجبةٌ ومنه سالبة (ف، ح، ١٢٧، ١٢)

- إن كان المضمَرُ أحدَ جزأي القضيّة، تمّت القضيّة من الجزء المصرَّح به ومن الجزء الذي في ضميريهما غير مصرَّح بلفظه. وإن كان المضمَرُ إحدى المتقابلتين، فالمتقابلتان إنّما تلتئمان بالتي صُرِّح بها وبالتي فُهمت من ضمير القائل (ف، ح، ٢٠١، ٦)

- يكون قضيّة وخبرًا... الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذِب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض ذلك ليس قضيّة وخبرًا؛ وهو الذي لا يصلح لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ وكالتركيب الذي يكون للحدودِ والرسوم (س، م، ٨٧، ١٢)

- إنّ قولنا الإنسان يمشي، قضيّة فإنّه ليس يُلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشي عليه، بل إلى الجملة التي يجوز أن تُسمّى قضيّة (س، ع، ٣٣، ٦)

- إنّ للقضيّة من حيث هي قضيّة أحكامًا (س، ق، ٣١، ٨)

- إنّ القضيّة إذا كانت مقصودة بالقياس العلمي سمّيت مطلوبًا؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدليّ سمّيت وضعًا (س، ج، ٥٣، ١٧)

- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أوّلاً إلاّ ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلاّ والأمر مطابق للمتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنّما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان اعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٦)

- إنّ كل قضيّة فإمّا أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة، وإمّا أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض» (س، ش، ٧٠، ١٥)
- كلّ قضيّة لم تُبيَّنْ فيها كمّيّةُ الحكم سُمّيت مهملةً، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- القضيّة: إمّا مهملة أو محصورة (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- الذي يجب أن يصدُق في القضيّة المهملة هو الحكم في البعض، وأمّا أن يصدُق الحكم في الكلّ فممكن، فلهذا جُعلتْ المهملة في قوّة الجزئيّة المحصورة، وذلك حال الجزئيّة المحصورة أيضًا هذه الحال (مر، ت، ٤٨، ١٦)
- القضيّة إما أن تكون ثنائيّةً مطلقة، كما تقول: زيد كاتب، وإمّا أن تكون ثلاثيّةً بغير تعيين كما تقول زيد كان كاتبًا، أو بتعيين كما تقول زيد هو كاتب (مر، ت، ٥٤، ١٧)
- الخبر، ويُسمّى قضيّة وقولاً جازمًا وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (غ، م، ١٧، ١٣)
- القضيّة تنقسمُ إلى حمليّة كقولك العالم حادث، وإلى شرطيّة متصلة كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإلى شرطيّة منفصلة كقولك العالم إمّا قديم وإمّا حادث (غ، م، ١٨، ٥)
- القضيّة باعتبار محمولها تنقسم إلى موجبة كقولك العالم حادث، وإلى سالبة كقولك العالم ليس بحادث (غ، م، ٢٠، ١)
- القضيّة باعتبار موضوعها تنقسم إلى شخصيّة كقولك زيد عالم وإلى غير شخصيّة وهي تنقسم إلى مهملة ومحصورة (غ، م، ٢٠، ٢٠)
- القضيّة باعتبار نسبة محمولها إلى موضوعها تنقسم إلى ممكنة كقولك الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب، وإلى ممتنعة كقولك الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر وإلى واجبة كقولك الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان (غ، م، ٢٢، ٣)
- لكل قضيّة نقيض في الظاهر يُخالفها بالإيجاب والسلب، ولكن إن قاسَمَها الصدق والكذب سُمّيتا متناقضتين، وقيل إن إحداهما نقيضة الأخرى، وتعني به أن يكذب إذا صدقت القضيّة، ويصدق إذا كذبت القضية (غ، م، ٢٢، ٢٠)
- كل قضية فلها عكس من حيث الظاهر، ولكنّه ينقسم إلى ما يلزم صدقه من صدق القضية، وإلى ما لا يلزم (غ، م، ٢٤، ١٣)
- القضيّة التي فيها الحدّ الأصغر يُسمّى المقدّمة الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر يُسمّى المقدّمة الكبرى (غ، م، ٢٧، ٤)
- المعاني إذا رُكّبت حصّلَ منها أصناف، كـ(الإستفهام) و(الإلتماس) و(التمني) و(الترجي) و(التعجب) و(الخبر). وغرضنا من جملة ذلك، الصنف الأخير، وهو الخبر؛ لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلى العلوم، وهي نوع من القياس المركّب من المقدّمات، التي كل مقدّمة منها، خبر واحد، يُسمّى قضيّة (غ، ع، ١٠٩، ٥)
- القضيـة باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين: أحدهما: خبر. والآخر: مخبَر عنه (غ، ع، ١٠٩، ١٣)
- كل قضية من هذه الأصناف الثلاثة (الحمل

والاتصال والانفصال) تنقسم إلى سالبة وموجبة ونعني بهما: النافية والمثبتة (غ، ع، ١١٣، ١)

- القضية... أربعة: شخصية ومهملة. ومحصورة كليّة ومحصورة جزئيّة (غ، ع، ١١٦، ١٨)

- القضية... إمّا مطلقة وإمّا مُقيّدة (غ، ع، ١١٩، ١٢)

- القضية التي عُرِفَت بالإستقراء، إن أثبتت لمحمولها حكمًا ليتعدّى إلى موضوعها فلا بأس. وإن نُقِلَ محمولُها إلى بعض جزئيّات موضوعها لم يجز؛ إذ تدخل النتيجة في نفس الإستقراء، فتسقط فائدة القياس (غ، ع، ١٦٤، ٧)

- القضيّة قولٌ يُقال لصاحبه إنه صادق فيه أو كاذب (غ، ع، ٣٦٧، ٢)

- قضية لأنه قضى على شيء بشيء (غ، ح، ١٤، ١٨)

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)

- القضية بعد إنقسامها إلى النافية مثل قولنا العالم ليس بقديم وإلى المُثبتةِ مثل قولنا العالمُ حادثٌ تنقسم بالإضافة إلى المحكوم عليه إلى التعيين والخصوص والعموم والإهمال (غ، ح، ٢٤، ٥)

- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتب وهذا السواد المشارُ إليه باليد عَرَضٌ (غ، ح، ٢٤، ٨)

- ليس للحسِّ إلاّ قضية في عين (غ، ح، ٥٠، ٨)

- إنّ القضية إمّا أنْ تكون معلومة الحكم بذاتها أو في ذاتها أو يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها، فالمعلومة يكون الحكم فيها حمليًّا (ب، م، ٧٢، ٢٠)

- القضية التي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين، تعلُّق اللزوم وتعلّق العناد المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم والمعاند، فإنْ عُلِما جميعا كانا حمليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او الشمس طالعة والليل غير موجود، وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم، فان عُلِم اللزوم وجُهِل حال الملزوم، أو العناد وجُهِل حال المُعانِد، كان العلم الشرطيّ (ب، م، ٧٢، ٢٢)

- القضيّة إنّما تكون قضيّة من جهة الحكم لا غير (ب، م، ٧٤، ١٥)

- لا تكون قضيّة عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع، فلا قضيّة ثنائيّة في الأذهان، كذلك لا قضيّة مطلقة في الأذهان (ب، م، ٨٥، ٢٢)

- القضية التي حكمها الإيجاب تُسمّى موجبة، والتي حكمها السلب تُسمّى سالبة (سي، ب، ١٠١، ٢)

- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءًا من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئًا واحدًا محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تُسمّى معدولة ومتغيرة (سي، ب، ١٠٤، ٤)

- القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما إسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدّتها على عدّة المعاني التي يدلّ عليها الإسم المشترك (ش، ع، ٩٤، ١١)

- القضيّة لا تكون قضيّة إلاّ إذا أسندنا محمولها إلى موضوعها بالإيجاب أو السلب (ر، ل، ١٣، ٧)

- القضية قول يصح أن يقال لقائله إنّه صادق فيه، أو كاذب فيه وهي إمّا حملية كقولنا زيد كاتب، (وإمّا شرطية متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود،) (وإمّا شرطيّة منفصلة كقولنا العدد إمّا أن يكون زوجًا أو فردًا) (هـ، م، ٧٧، ١٩)

- القضية إمّا موجبة كقولنا زيد كاتب، وإمّا سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إمّا مخصوصة كما ذكرنا، وإمّا محصورة (هـ، م، ٧٧، ٢٤)

- القضية لا بدّ فيها من محكوم به ومحكوم عليه، فإن كانا قضيتين عند التحليل أي عند حذف ما يدلّ على العلاقة بينهما من التسمية الحكمية سُمّيت شرطية وسمّيا بالمقدّم والتالي، وإلاّ سمّيت حملية وسمّيا بالموضوع والمحمول (م، ط، ١٠٣، ٩)

- القضـية تلتئم من الموضوع والمحمول ونسـبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذُكرت سُمّيت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتُسمّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ١)

- القضية التي محمولها كلمة أو إسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها تضمّنًا فذكرها يوجب التكرار (م، ط، ١١٠، ١)

- موضوع القضـية إن كان جزئيًا سُمّيت مخصوصة موجبة وسالبة، وإن كان كلّيًا فإن لم يذكر فيها السور وهو اللفظ الدالّ على كمية أفراد الموضوع سُمّيت مهملة موجبة وسالبة، وإن ذُكر سمّيت محصورة ومسوّرة (م، ط، ١١٣، ٦)

- (القضية) إما موجبة كلّية وسورها كلّ، أو جزئيّة وسورها بعض وواحد، وإما سالبة كلّية وسورها لا شيء ولا واحد، أو جزئية وسورها ليس كلّ وليس بعض (م، ط، ١١٧، ١)

- محمول القضية إن كان وجوديًا سُمّيت محصّلة موجبة وسالبة، وإن كان عدميًا سُمّيت معدولة ومتغيّرة وغير محصّلة موجبة وسالبة (م، ط، ١٣٤، ٣)

- وضع القضية الطبيعي أن يجاور السور الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول في الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية، ولم تُجعل القضية خماسية باعتبار السور كما جُعلت رباعية باعتبار الجهة مع خروجها عنها للزوم الجهة إيّاها دونه (م، ط، ١٤١، ٦)

- مهما تعدّد معنى موضوع القضية أو محمولها أو تركّب أحدهما من الأجزاء المحمولة تعدّدت القضية وإلاّ فلا. والتعدّد بحسب أجزاء المحمول يحفظ كمية الأصل وكيفيته وجهته لا التعدّد بحسب أجزاء الموضوع، فإنه لا يحفظ الكلّية لجواز كون الجزء أعمّ من الكل واحتُرز بالأجزاء المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف وجدار وعكسه، إذ لا تعدّد فيه وبيان الكل ظاهر (م، ط، ١٦١، ٢٠)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، واقتران الصغرى

بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٢٥)

- القضية قول يصحّ أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حملية إن إنحلت بطرفيها إلى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية إن لم ينحل (ن، ش، ١٠، ٢٠)

- القضية إن كانت شخصًا معينًا سميت مخصوصة وشخصية، وإن كان كليًا فإن بيّن فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمّى اللفظ الدال عليها سورًا سميت محصورة ومسوّرة (ن، ش، ١١، ١٤)

- القضية التي جُعلت جزء قياس تُسمّى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكرّر بينهما حدًّا أوسط، واقتران الصغرى بالكبرى تسمّى قرينة وضربًا (ن، ش، ٢٤، ٣)

- القضية - سواء كانت سلبيةً أو إيجابية - إذا لم تكن بديهية فلا بدّ لها من دليل (ت، ر١، ٣٥، ٤)

- إذا كانت القضية مقيّدة بقيود كثيرة لم تكن مؤلّفة من لفظين، بل من ألفاظ متعدّدة ومعانٍ متعدّدة (ت، ر١، ١٧٨، ١٥)

- يستدل عليها (القضية) بـ«نقيضها»، وبـ«عكسها»، وبـ عكس نقيضها». فإنّها إذا صحّت بطلَ «نقيضها»، وصحّ «عكسها» و«عكس نقيضها» (ت، ر٢، ٣٢، ١٤)

- «القضية» إما «حملية» وإما «شرطية متصلة» وإمّا «شرطية منفصلة» (ت، ر٢، ٣٢، ١٧)

- هم (المناطقة) يستدلون بصحة القضية على بطلان نقيضها وعلى ثبوت عكسها المستوى وعكس نقيضها (ت، ر٢، ٥٠، ٢٦)

- كون القضية برهانية معناه عندهم (المناطقة) أنها معلومة للمستدلّ بها، وكونها جدلية معناه كونها مسلّمة، وكونها خطابية معناه كونها مشهورة أو مقبولة أو مظنونة. وجميع هذه الفروق هي نسب وإضافات عارضة للقضية، ليس فيها ما هو صفة ملازمة لها (ت، ر٢، ١٩٨، ١٠)

- تنقسم (القضية) إلى حملية وشرطية (و، م، ١١٥، ٢٧)

- كل قضية أثبتت أفرادًا للجزئي موضوعًا كان أو محمولاً لهي كاذبة كقولنا كل زيد عمرو أو زيد كل عمر (و، م، ١٦٦، ٢٩)

- قد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الإله ممتنع فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية. هذه القضية زادها الأثير لأن ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود أفراد هذه في الخارج، وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضًا لأن الأفراد المقدّرة في موضوع الحقيقية لا بد أن تكون أفرادًا ممكنة الحصول بالإمكان العام. وأفراد هذه القضية المزيدة مستحيلة الحصول في الخارج فوجب أن تزاد في تقسيم القضايا لأن تقسيم القضايا إلى الخارجية والحقيقية غير حاصر (و، م، ١٨٢، ٢٣)

- كل قضية كان السلب جزءًا من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ٩)

- القضية إذا كانت مسوّرة بالسور الكلي أو الجزئي أو كانت في حكم المسوّرة وهي أن تكون مهملة، فإنّها في قوة الجزئيّة موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم في المخصوصة من

وجوب الإختلاف في الكيف ووجوب الإتفاق في الثمانية الأمور أن يختلفا في السور (و، م، ٢١١، ٢٤)

- إنّ القضيّة قسمان شرطيّة وحمليّة (ض، س، ٢٨، ٢٤)

قضية بسيطة

- القضيّة إمّا بسيطة أو مركّبة، لأنّها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضيّة) مركّبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائمًا، وإنّ معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضيّة) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإنّ معناه ليس إلاّ إيجاب الحيوانيّة للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإنّ معناها ليس إلاّ سلب الحجريّة عن الإنسان (هـ، م، ٦٧، ٢٤)

- القضيّة البسيطة نقيضها بسيط (م، ط، ١٦٧، ١)

قضية ثلاثية

- (القضية) التي لا تدلّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمّى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)

- القضيّة إمّا أن يكون مصرّحًا فيها بالرابط المذكور زمانيًا كان أو غير زمانيّ، وإمّا أن لا يكون، فإن صرّح به فإنّها تُسمّى (قضيّة) ثلاثيّة، وإن لم يصرّح به فإنّها تُسمّى (قضيّة) ثنائيّة (س، ع، ٧٦، ٩)

- إنّ (القضيّة) الثلاثيّة هي التي يُصرّح فيها بالرابطة كقولنا: الإنسان يوجد عدلاً، أو قولنا: إنّ الإنسان هو عدل. فإنّ لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنّها بنفسها محمول، بل لتدل على أنّ المحمول موجود للموضوع. وأمّا لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل. وأمّا لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقًا (س، ع، ٧٧، ١١)

- القضيّة التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو إنسان تُسمّى قضيّة ثلاثيّة والتي لا يُذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تُسمّى قضية ثنائيّة (ب، م، ٧٢، ١٠)

- القضيّة التي صُرّح فيها بالرابطة تُسمّى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)

- القضايا الثلاثيّة... ضعف القضايا الثنائيّة ومقابلاتها ضعف مقابلاتها (ش، ع، ١٠٢، ١١)

- القضية تلتئم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سميت القضيّة ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٦)

قضية ثلاثية تامة

- القضيّة إذًا إما ثلاثية تامة دُلّ فيها على النسبة إلى موضوع معيّن كالمذكور فيها رابطة غير زمانية، أو غير تامة دُلّ فيها على النسبة إلى موضوع غير معيّن كالمذكور فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط، ١٠٦، ٢٩)

قضية ثلاثية غير تامة

- القضية إذًا إما ثلاثية تامة دُلّ فيها على النسبة إلى موضوع معيَّن كالمذكور فيها رابطة غير زمانية، أو غير تامة دُلّ فيها على النسبة إلى موضوع غير معيَّن كالمذكور فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط، ١٠٦، ٣٣)

قضية ثنائية

- القضية التي تدلّ بذاتها على أن محمولَها في موضوعِها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يَدخلَ فيها شيء من الكلم الوجوديّة تُسمّى الثنائية (ف، ق، ١٣، ١)
- القضيّة إمّا أن يكون مصرّحًا فيها بالرابط المذكور زمانيًا كان أو غير زمانيّ، وإمّا أن لا يكون، فإن صرّح به فإنّها تُسمّى (قضيّة) ثلاثيّة، وإن لم يصرّح به فإنّها تُسمّى (قضيّة) ثنائيّة (س، ع، ٧٦، ٩)
- القضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو إنسان تُسمّى قضيّة ثلاثيّة، والتي لا يُذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تُسمّى قضية ثنائيّة (ب، م، ٧٢، ١٠)
- كل قضيّة ثنائية هي مؤلّفة: إما من إسم محصَّل وكلمة محصَّلة... وإما من إسم غير محصَّل وكلمة غير محصَّلة... وإما من إسم محصَّل وكلمة غير محصَّلة... وإما من إسم غير محصَّل وكلمة محصَّلة (ش، ع، ١٠١، ٩)
- كل واحدة من القضايا الثنائية: إما أن تكون الكلمة منها دالّة على الزمان الحاضر. وإما أن تكون دالّة على الزمان المستقبل، وإما أن تكون دالّة على الزمان الماضي (ش، ع، ١٠٢، ٥)
- القضية تلتئم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يُدَلّ عليها أيضًا بلفظ ويُسمّى ذلك اللفظ رابطة. فإن ذكرت سُمّيت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمّى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٩)

قضية جزئية

- تُسمّى القضيّة جزئيّة أي جزئيّة الحكم، لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وإنْ كان الموضوع في نفسه كليًّا (ب، م، ٧٥، ٨)

قضية جزمية

- (القضية) الجزمية ما بُتَّ فيها الحكم وجُزم عليه إثباتًا كان أو نفيًا. مثل قولنا: زيد يمشي وعمرو ليس يمشي (ف، ق، ٧١، ١٠)

قضية حقيقية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تسمّى قضية خارجية، وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة تسمّى قضية حقيقية (و، م، ١٧١، ٢٠)

قضية حملية

- كلُ قضية حملية فإنها تأتلفُ من محمول وموضوع وإليها تنقسم (ف، د، ٧٥، ٤)
- القضيةُ الحمليةُ إنما تكون واحدة إذا «كان» محمولُها واحدًا بالمعنى لا بالاسم وموضوعُها واحد أيضًا في المعنى لا في الاسم (ف، ع، ١٤٦، ٤)
- نعني بالموجود ههنا كلمة وجوديّة يرتبطُ بها المحمول بالموضوع حتى يصير القولُ قضيّة

حمليّة، ونعني به هل هذه القضيّة صادقة وهل ما تركّب منها في النفس هو على ما هو عليه خارج النفس (ف، ح، ٢١٤، ١٧)

- إنّ القضيّة الحمليّة تتم بأمور ثلاثة فإنّها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما. وليس إجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب (س، ع، ٣٧، ١٥)

- إنّ حق كل قضيّة حمليّة، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع، معنى الإجتماع بينهما، وهو ثالث معنييهما (س، أ، ٢٨٥، ٥)

- القضيّة الحمليّة ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنّما تؤلّف منها قضيّة. فإنّه ليس كون الإنسان إنسانًا هو كونه موضوعًا، ولا كون الحيوان حيوانًا هو كونه محمولاً، بل ذلك لعلاقة بينهما، وربّما دلّ عليها لفظ ثالث فقيل «الإنسان هو حيوان أو يكون حيوانًا» أو غير ذلك وتسمّى (رابطة) (س، ش، ٦٥، ١٨)

- القضيّة الحمليّة تتمّ بأمور ثلثة: فإنّها تتمّ بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٦، ٧)

- القضية الحمليّة... وهي ما حُكِمَ فيها بأن معنى محمول على معنى (غ، ع، ٣٦٧، ٥)

- في (القضيّة) الحمليّة لا يكون في القضيّة قضايا بالفعل، وفي (القضيّة) الشرطيّة تكون (ب، م، ٧٤، ١٣)

- كل قضيّة حمليّة فموضوعها إما جزئيّ وإما كلّي، والقضيّة الجزئيّة الموضوع تُسمّى مخصوصة (سي، ب، ١٠١، ١٤)

- القضيّة الحمليّة إنّما تتم بأمور ثلاثة: الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما (سي، ب، ١٠٣، ١٣)

- إنّ القضيّة لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضيّة القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حمليّة، وإن كانت بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معاينة مفهوم عن مفهوم آخر فالقضيّة القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضيّة) شرطيّة (هـ، م، ١٣، ٧)

- إنّ (القضيّة) حمليّة كانت أو شرطيّة متصلة أو منفصلة إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحمليّة زيد كاتب وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- (قضية) حمليّة لثبوت الحمل في بعض أفرادها وهي في الموجبات، وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو سلبه متصلة، وتسمية ما يحكم فيها بثبوت مباينة مفهوم عن مفهوم آخر أو سلبها منفصلة لوجود الإتصال والإنفصال في الموجبات (هـ، م، ٥٦، ١٦)

- لما كانت (القضية) الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحملية سُمّيت (القضية) الحملية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافًا إلى إيجابه فهو مسبوق بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ١٠٥، ٣)

- القضية الحملية تتركب من ثلاثة أمور: محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما. ويسمّى الأول في اصطلاح أهل المنطق موضوعًا ويسمّى الثاني محمولاً ويسمّى اللفظ الدال على النسبة

بينهما رابطة (و، م، ١٣١، ٢)

- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئيًا سمّيت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٥٩، ٦)

- (القضية الحملية) إن كان موضوعها كليًّا وقرن بما يدلّ على تعميم الحكم أو تبعيضه سمّيت مسوّرة ومحصورة موجبة كانت فيهما أو سالبة وإن لم يُقرن موضوعها بما يدل على التعميم أو التبعيض سمّيت مهملة وهي أيضًا موجبة أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٥)

- (القضيّة) الحملية إمّا شخصيّة وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيًّا معيّنًا كزيد كاتب، وإمّا أن تتميّز جزئيته بذكر السور كبعض الإنسان كاتب، المحصورة الجزئيّة، أو تتميّز كليّة بذكره ككل إنسان حيوان، فالمحصورة الكليّة، وإمّا أن تكون مهملة كالإنسان كاتب، وهي في قوّة الجزئيّة لتحقّقها فيها. فتلك أربع وكلّها إمّا موجبة أو سالبة فصارت ثمانية (ض، س، ٢٨، ٢٤)

- (القضيّة) الحمليّة هي التي ينحل طرفاها إلى مفردين وهي ثمانية (ض، س، ٢٩، ٥)

قضية حملية متأحدة

- إنّ القضيّة الحمليّة المتأحدة إنّما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإنّ تكثّر الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثّر المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإنّ القضيّة لا تكون واحدة بل (قضيّة حمليّة متكثّرة) (س، ع، ٩٦، ٨)

قضية حملية متكثرة

- إنّ القضيّة الحمليّة المتأحدة إنّما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإنّ تكثّر الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثّر المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإنّ القضيّة لا تكون واحدة بل (قضيّة حمليّة متكثّرة) (س، ع، ٩٦، ١٠)

قضية خارجية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تُسمّى قضية خارجية، وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة تُسمّى قضية حقيقية (و، م، ١٧١، ١٦)

قضية ذائعة

- يكون من الذائعات المشهورات ما هو إكتسابيّ برهانيّ وما هو أوليّ عقليّ وتُسمّى قضية ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها، وعقليّة اكتسابيّة أو ضروريّة أوليّة من جهة شهادة الخواص لها إمّا بالفطرة وإمّا بالإكتساب (ب، م، ٢٠٧، ١٣)

قضية رباعية

- أقلّ أحوال القضايا أن تكون ثنائيّة، ثم يصرّح بالرابطة فتصير ثلاثيّة، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير (قضية) رباعيّة (س، ع، ١١٢، ٦)

قضية سالبة

- إذا كانت (القضية) السالبة ذات سور وُضع حرفُ السلب مع السور لا مع الكلمة

الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض (ف، ع، ١٤٨، ١٠)

- (القضية) السالبة من القضايا وهي التي يُحكم بنفي المحمول عن الموضوع (ب، م، ٧١، ٢٣)

- إذا قلت: زيد ليس بصيرًا، فإن قدّمت الرابطة على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيرًا كانت القضية موجبة، لأنّ لفظ هو دل على إتصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإن آخرت حتى قلت زيد ليس هو بصيرًا كانت القضية سالبة، لأنّ حرف السلب رفع تلك الرابطة وأعدمها هذا إذا صرّحت بالرابطة (ر، ل، ١١، ١٥)

- إنّ (القضيّة) حمليّة كانت أو شرطيّة متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحمليّة زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- قول القائل «إنّه لا تحصل هذه التصوّرات إلاّ بالحدّ» قضية سالبة (ت، ر٢، ٣٥، ٦)

قضية سالبة بسيطة

- إنّ موضوع (القضيّة) السالبة البسيطة قد يكون موجودًا وقد يكون معدومًا ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم (س، ع، ٨١، ٣)

قضية سالبة خاصة

- القضية السالبة الخاصّة لا يصحّ لها الإنقلاب. فإن القائل إن استطاع أن يقول: ليس كل حيّ بإنسان، فلن يستطيع أن يقول ليس كل إنسان بحيّ (ق، م، ٦٨، ٨)

قضية سالبة عامة

- إن القضيّة السالبة العامة ينقلب سالبة عامة. وذلك أنه إن لم يكن أحدٌ من النّاس برًّا، فليس أحد من الأبرار بإنسان (ق، م، ٦٨، ٣)

قضية سالبة محصلة

- بين (القضية) الموجبة المعدولة والسالبة المحصّلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت ثلاثية وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط الرابط ما بعدها بالموضوع، وإن تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابط الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلاّ بالنيّة أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة «غير» بالعدول وليس بالسلب (م، ط، ١٣٥، ٣)

قضية سالبة معدولية

- إنّ القضيّة التي محمولها إسم غير محصّل أو كلمة غير محصّلة تسمّى (قضيّة) معدوليّة ومتغيّرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضيّة موجبة معدوليّة، وإن سلب كانت (قضيّة) سالبة معدوليّة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضيّة ثنائيّة فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ٧٨، ١٣)

- إن (القضيّة) السالبة المعدوليّة لشيء ما، والسالبة العدميّة لمقابله الأخص من قبيل الموجبة البسيطة أو الموجبة المعدوليّة له أو الموجبة العدميّة لمقابله من قبيل السالبة البسيطة

له (ب، م، ٩٦، ١)

قضية سالبة وموجبة

- القضيّة السالبة والموجبة... يخصّهما أنهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من أحدهما شيء من الأشياء (ش، ق، ٢٧٢، ١٥)

قضية شخصية

- القضية الشخصية: القضية الحملية تكون شخصية مثل: زيد كاتب (غ، ع، ٣٦٧، ١٥)

قضية شرطية

- كلُّ (قضية) شرطية فإنها من قضيتين حمليتين يُقرَنُ بهما حرفُ الشريطة (ف، د، ٧٥، ٣)
- القضيةُ الشرطية تكون واحدة إذا كانت من حمليتين كلُّ واحدة منهما حملية واحدة ورُبطتا بشريطة واحدة، وإذا بُدِّلَ ترتيب أجزاء القضية في القول فقُدِّمَ الموضوع وأُخِّرَ المحمول أو قُدِّمَ المحمولُ وأُخِّرَ الموضوعِ بعد أن يبقى الموضوعُ موضوعًا والمحمولُ محمولاً، لم تتغير القضية فتصير غير الأولى (ف، ع، ١٤٧، ٣)
- (القضية) الشرطية كل ما ضمن الحكم فيها الشريطة. والشريطة إما أن تتضمن اتصال شيء بشيء كقولنا: إن طلعت الشمس كان نهارًا... وإما أن تتضمن إنفصال شيء عن شيء ومباينته، مثل قولنا: هذا الوقت إما ليل وإما نهار (ف، ق، ٧١، ١١)
- القضيّة الشرطيّة توافق الحمليّة في أنّها: قول جازم موضوع لأن يصدّق به أو يكذب، وفيه تصوّر لمعنى مع تصوّر نسبته إلى خارج على سبيل المطابقة (س، ق، ٢٣١، ١٢)
- إنّ (القضيّة) الشرطيّة بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب (س، ق، ٢٣٣، ٥)
- الجزء الأوّل من كلّ قضيّة شرطيّة وهو الذي يُقرَن به حرف الشرط يُسمّى مقدّمًا، والثّاني يسمّى تاليًا (مر، ت، ٥٢، ٧)
- الحكم بالإثبات والنفي في القضايا إنْ كان جزمًا حتمًا غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليًا كما قيل، وإنْ كان غير جازم بل مشروطًا بشرط مجهول الحكم والحصول، معلوم اللزوم أو العناد، سُمّيت القضيّة شرطيّة (ب، م، ٧٢، ١٥)
- في القضية الحمليّة لا يكون في القضيّة قضايا بالفعل، وفي القضية الشرطيّة تكون (ب، م، ٧٤، ١٣)
- (القضيّة) الشرطيّة لا بد وأن تكون مركّبة من قضيتين، والقضايا إمّا شرطيّة أو حمليّة، فالشرطيّات إن كانت مركّبة من شرطيتين لم تتسلسل، بل لا بد وأن تنتهي بالآخرة إلى شرطيّات غير مركّبة من الشرطيّات، فتكون بالآخرة مركّبة من الحمليّات، فثبت أنّ الشرطيّات لا بد وأن تنحل بالآخرة إلى الحمليّات (ر، ل، ١١، ٩)
- إنّ القضيّة لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضيّة القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حمليّة، وإن كانت بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معاينة مفهوم عن مفهوم آخر فالقضيّة القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضيّة) شرطيّة (هـ، م، ١٣، ٧)
- أمّا تسميتها (قضيّة) شرطيّة فلوجود الشرط في المتصلة صريحًا وفي المنفصلة معنى، لأنّ قولنا العدد إمّا زوج وإمّا فرد في قوة قولنا إن

كان العدد زوجًا فلا يكون فردًا، وإن كان فردًا فلا يكون زوجًا (هـ، م، ٥٦، ١٩)

- (القضية) الشرطية إما متصلة إن حكم فيها باستصحاب أحدهما الآخر في الصدق أو بسلبه، وإما منفصلة إن حكم فيها بعناد أحدهما الآخر في الصدق أو في الكذب أو فيهما أو بسلبه. والمقدّم في المتصلة وهو المستصحب متميّز عن التالي بالطبع، فقد يكون الشيء ملزمًا لغيره من غير عكس، وفي المنفصلة لا يتميّز إلا بالوضع لأن عناد أحدهما الآخر في قوة عناد الآخر له (م، ط، ١٠٤، ١)

- لما كانت (القضية) الشرطيّة تنتهي بالتحليل إلى الحملية سُمّيت (القضية) الحملية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافًا إلى إيجابه فهو مسبوق بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ١٠٥، ٣)

- (القضية) الشرطية إما متصلة حُكِم فيها بثبوت قضية على تقدير أخرى إيجابًا أو بسلب هذا الثبوت سلبًا، وإما منفصلة حُكِمَ فيها بمعاندة قضية لأخرى إما ثبوتًا فقط وتسمّى مانعة الجمع أو إنتفاء فقط وتسمى مانعة الخلو إيجابًا أو سلبًا هذه المعاندة سلبًا. والمحكوم عليه فيهما يُسمّى مقدّمًا والمحكوم به تاليًا، وهما إما أن يتشاركا بطرفيهما أو بأحد طرفيهما أو يتباينا فيهما (م، ط، ٢٠٢، ٥)

- (القضية) الشرطية إن كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللزوم أو العناد فهي لزومية وإلاّ إتفاقية (م، ط، ٢٠٤، ٢٠)

- قد يؤخّر حرف الإتصال والإنفصال عن موضوع المقدَّم فتصير (القضية) الشرطية شبيهة بالحملية، لكنهما تتلازمان في المتصلة دون المنفصلة لأن الحقيقية المركّبة من كلّيتين مشتركتين في الموضوع إذا قُدِّم حرف الإنفصال عليه صارت مانعة الجمع دون الخلو (م، ط، ٢١٥، ٤)

- القضيّة الشرطيّة هي التي يحكم فيها على التعليق، أي وجود إحدى قضيّتيها معلّق على وجود الأخرى، أو على نفيها، وهي قسمان متّصلة ومنفصلة، والجزء الأوّل منهما يسمّى مقدّمًا، والثاني تاليًا (ض، س، ٢٩، ١١)

قضية شرطية كلية

- إنّ القضيّة الشرطيّة الكليّة، إنّما تكون كليّة، إذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدّم، لا في المراد فقط، بل في الأحوال (س، ق، ٢٧٢، ١٤)

قضية شرطية متصلة

- في الشرطيّات يجب أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم. فإن كان الإتصال محكومًا به على كل إشتراط ووضع للموضوع كيف كان، فالقضية الشرطيّة المتصلة كليّة (س، ق، ٢٦٣، ١)

- إمّا أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم والإتصال مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإنّ قولك الشمس طالعة قضيّة في نفسه، وقولك فالنهار موجود قضيّة أيضًا وقد وُصلت إحداهما بالأخرى. ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضيّة شرطيّة متصلة) و(قضيّة وضعيّة) (س، ش، ٦١، ٢)

- القضية الشرطية المتّصلة... وهي ما شُرِط فيها وجود المقدّم لوجود التالي (غ، ع، ٣٦٧، ٧)

- قولنا إنْ كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالحكم بوجود النهار في هذه القضيّة

غير جازم بل متوقف على شرط مجهول هو طلوع الشمس، فإذا عُلِمَ عُلِمَ معه هذا في اللزوم، وتسمّى (قضية) شرطية متصلة (ب، م، ٧٢، ١٨)

- إنّ الشرطيّة أيضًا... متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، حكم فيها (قضيّة شرطيّة متصلة) بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع، وكقولنا ليس وإن كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (هـ، م، ١٣، ٩)

- إنّ (القضيّة) حمليّة كانت أو شرطيّة متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحمليّة زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- (القضيّة الشرطيّة) المتّصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضيّة لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزأيها، نحو لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا، وكقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فجزآهما متلازمان (ض، س، ٢٩، ١٢)

قضية شرطية متصلة لزومية

- (القضية الشرطية) المتصلة اللزومية الصادقة تتركّب من صادقين وكاذبين وتالٍ صادق ومقدّم كاذب وعكسه محال إذ الكاذب لا يلزم الصادق. هذا في الكلية، وأما في الجزئية فهو ممكن (م، ط، ٢٠٥، ١)

قضية شرطية منفصلة

- إمّا أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والإنفصال مثل قولك «إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون هذا العدد فردًا» فإنّ قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد كل في نفسه قضيّة. وقد قرن بينهما مباينة ومعاندة ومحاجزة. ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضيّة شرطيّة منفصلة) (س، ش، ٦١، ٦)

- القضية الشرطية المنفصلة... كقولنا: العالم إمّا حادث وإما قديم (غ، ع، ٣٦٧، ٩)

- أما في العناد فمقابل ذلك (مقابل الشرطية المتصلة) في الحكم، كقولنا إمّا أنْ تكون الشمس طالعة، وإمّا أنْ يكون الليل موجود، أو تُسمّى (قضيّة) شرطيّة منفصلة (ب، م، ٧٢، ٢٠)

- شرطيّة منفصلة... كقولنا العدد إمّا أن يكون زوجًا أو فردًا حكم فيها بأنّ مباينة فردية العدد لزوجيته واقعة، وكقولنا ليس إمّا أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا بمتساويين حكم فيها بأن مباينة الإنقسام بمتساويين للزوجية غير واقعة (هـ، م، ١٣، ١٣)

- إنّ (القضيّة) حمليّة كانت أو شرطيّة متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحمليّة زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢١)

- (القضيّة الشرطيّة) المنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيّتين فأكثر في الصدق، وهي التي جزآها متعاندان، نحو العالم إمّا قديم أو حادث، وزيد إمّا حيّ أو ميت (ض، س، ٢٩، ١٤)

قضية شرطية منفصلة حقيقية

- (القضية الشرطية) المنفصلة الحقيقية الصادقة

إنما تتركّب عن صادق وكاذب ومانعة الجمع منه، ومن كاذبين أيضًا ومانعة الخلو منه، ومن صادقين أيضًا. والحقيقية الإتفاقية الكاذبة عن صادقين وكاذبين، ومانعة الجمع عن صادقين، ومانعة الخلو عن كاذبين، والعنادية واللزومية الكاذبة في الأقسام الثلاثة عن صادقين وكاذبين وصادق وكاذب. هذا حكم الموجبات، وحكم السوالب بالعكس من ذلك (م، ط، ٢٠٩، ١)

قضية صغرى

- القضيّة التي فيها موضوع المطلوب هي القضيّة الصغرى (ب، م، ١٢٤، ١٩)

قضية ضرورية

- ما كان بالقوّة فهو ما دامَ بالقوّة يُقالُ فيه «إنّه قضيّة ممكنة»، وإذا حَصَلت بالفعل قيل فيها «قضيّة وجوديّة»؛ وما كان فيه إيجابُ هذا الوجود دائمًا قيل فيه «إنّه قضيّة موجبة ضروريّة»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائمًا قيل فيه «قضيّة سالبة ضروريّة» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- إنّ كونها (قضيّة) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوّرًا حذفًا، بمعنى أنّه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصوّر، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضيّة غيرها، وهو أنّ الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنّه موجود فقط فهي (قضيّة) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنّها (قضيّة) ضروريّة (س، ق، ٢٨، ١٠)

- القضيّة الضّروريّة: فإنّه يزيد فيها جهة الضرورة، فنقول كل واحد مما يوصف بـ[ج] دائمًا أو غير دائم فإنّه ما دام موجود الذات بالضرورة [ب] (مر، ت، ٦٨، ٨)

- القضيّة الضروريّة: تنقسم: إلى ما لا شرطَ فيه؛ كقولنا: اللّه حي؛ فإنه لم يزل، ولا يزال كذلك. وإلى ما شُرِطَ فيه وجود الموضوع، كقولنا: الإنسان حي؛ فإنه ما دام موجودًا فهو كذلك، فوجود الموضوع مشروط فيه (غ، ع، ١١٩، ١٨)

قضية طارئة

- إنّه فرق بين قولك «المتنقل متغيّر ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنّه متنقل فإنّه متغيّر ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنّه متنقل متغيّر ما دام متنقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفًا بـ ب من غير دوام ذلك (قضيّة طارئة)، ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضيّة مفروضة) وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف الضروريّ في أنّه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

قضية عامة

- العلم بالقضية العامة، إما أن يكون بتوسط قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية عامة، لزم أن لا يعلم العام إلاّ بعام، وذلك يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي

الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبديهة، وهم يسلّمون ذلك (ت، ر٢، ١٠٦، ١٢)

قضية عدمية

- (القضية) العدميّة فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المعنى المحمول في الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب (ب، م، ٩٥، ٩)
- (القضية) العدميّة إنّها التي تدل على المعنى الأخس من معنيين متقابلين (ب، م، ٩٥، ١٥)
- (القضية) العدميّة إنّها التي تدل لا على أي عدم كان مطلقًا بل على عدم ما من شأنه أن يكون للموضع أو لنوعه أو لجنسه (ب، م، ٩٥، ١٧)

قضية كبرى

- القضيّة التي فيها موضوع المطلوب هي القضيّة الصغرى، والتي فيها محموله هي (القضيّة) الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضيّة التي هو فيها محمولاً أو موضوعًا (ب، م، ١٢٤، ١٩)

قضية كلية

- إن كان بيّن أنّ الحكم عام، سُمّيت القضيّة كليّة، وهي: إمّا موجبة، مثل قولنا: كل إنسان حيوان. وإمّا سالبة مثل قولنا: ليس واحد من الناس بحجر (س، أ، ٢٧٥، ٢)
- القضية الكليّة... مثل: كل إنسان حيوان (غ، ع، ٣٦٧، ١٨)
- إنّ الحكم بالمحمول على كُلّه ... كقولنا كل كذا كذا تُسمّى القضية كُليّة، أي كُليّة الحكم (ب، م، ٧٥، ٧)
- القضية الكلّية تستدعي مقولاً على الكل، ولكلّيتها شرائط في جانب الموضوع والمحمول (سي، ب، ١١٧، ٤)
- ليس في الموجودات ما تعلمُ الفطرة له قضية كلّية بغير قياس إلاّ وعلمها بالمفردات المعيّنة من تلك القضية الكلّية أقوى من علمها بتلك القضية الكلّية (ت، ر١، ٦٦، ٤)
- إذا كان لا بدّ في كلّ ما يسمّونه «برهانًا» من «قضيّة كليّة» فلا بدّ من العلم بتلك «القضيّة الكليّة»، أي من العلم بكونها «كليّة» (ت، ر١، ١٢٠، ١٥)
- لم يكن لنا طريق يُعلم به صدق هذه القضيّة الكليّة علمًا يقينيًا إلاّ والعلم بذلك ممكنٌ في «الأعيان المعيّنة» بطريق الأولى (ت، ر١، ١٢٦، ٢)
- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو بديهة من واهب العقل... فحصول تلك القضية المعيّنة في الذهن من واهب العقل أقرب (ت، ر١، ١٥٩، ٢٦)
- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلاّ وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر١، ٢١٥، ٢٣)
- إذا كانت القضية الكلّية معلومة بنص المعصوم، فهنا يكون الاستدلال بها أوْلى من الاستدلال بـ«قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعيًا لم تعلم إحدى مقدّمتيه إلاّ بالنص المعصوم أو الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرّد العقل (ت، ر١، ٢٣٩، ٢٢)
- القضية الكلّية إذا جاز انتقاضها لم يكن عندهم (المنطقيون) مادّة للبرهان، بل للجدل والخطابة (ت، ر٢، ٧٦، ١٤)

قضية كلية سالبة لازمة

- أمّا (القضيّة الكليّة السالبة) اللازمة فمثل قولك «لا شيء من ب جـ» إذا لم تعنِ ما دام موجود الذات عنيت ما دام موصوفًا بأنّه ب فقط (س، ش، ٦٩، ١٧)

قضية كلية سالبة موافقة

- أمّا (القضيّة الكليّة السالبة) الموافقة فأن لا تشترط في السلب المذكور (السلب الكلي الضروري) عموم أوقات كونه ب، واللغة لا تطيع في إيراد المثال لهذا (س، ش، ٦٩، ١٩)

قضية كلية سالبة وقتية

- أمّا (القضيّة الكليّة السالبة) الوقتيّة فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة «ليس أحد من الناس بكافر»، وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجودًا لا محالة ثم يسلب عنه، فإنّه إذا اتفق في وقت من الأوقات مثلاً أن «لا يكون شيء من المنكسفات موجودًا» فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول «ليس إلى الآن شيء ممّا هو منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عامًا لكل وقت. وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا أحد من الناس بحيوان» إذا كان وقتًا ما مثلاً لا إنسان فيه البتّة، فلم يكن حينئذ إنسان حيوانًا، وكيف يكون حيوانًا وهو غير موجود (س، ش، ٦٩، ٢١)

قضية كلية ضرورية

- أمّا (القضيّة) الكليّة الضروريّة فمثل قولك بالضرورة كل ب جـ أي كل واحد ممّا يوصف بالفعل بأنّه ب سواء كان يوصف دائمًا أنّه ب أو غير دائم أنّه ب فهو موصوف أنّه ما دام ذاته موجودًا فهو جـ مثل قولك «بالضرورة كل متحرّك جسم» (س، ش، ٦٨، ٦)

قضية كلية موجبة حاضرة

- أمّا (القضيّة الكليّة الموجبة) الحاضرة فمثل قولك «كل إنسان مسلم» في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر. ولا يبعد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال «كل حيوان إنسان»، لو كان في وقت من الأوقات كذلك. وشرط هذه القضيّة الوقتيّة في الإيجاب أن يكون الموضوع موجودًا. وأمّا الوجوديّة فما يعمّ جميع ما لا ضروريّة فيه حقيقة (س، ش، ٦٨، ١٦)

قضية كلية موجبة لازمة

- أمّا (القضيّة الكليّة الموجبة) اللازمة فهو مثل قولك «كل ب جـ» بضرورة قلت أو لم تقل، أي كل موصوف - دائمًا أو غير دائم - بأنّه ب فما دام موصوفًا بأنّه ب - لا ما دام ذاته موجودًا - فإنّه موصوف أيضًا بأنّه جـ (س، ش، ٦٨، ٩)

قضية كلية موجبة مطلقة

- أمّا (القضيّة) الكليّة الموجبة المطلقة التي هي أعمّ في مثل قولنا كل ب جـ فمعناه كل واحد ممّا يفرض أنّه بالفعل، من غير أن يشرط أنّه دائم بالفعل أو غير دائم، موصوف بأنّه ب فذلك بعينه موصوف بأنّه جـ بالفعل من غير بيان شيء (س، ش، ٦٨، ٣)

قضية كلية موجبة مفروضة

- أمّا (القضيّة الكليّة الموجبة) المفروضة فمثل

قولك «كل قمر ينكسف» أو «كل كوكب يطلع» (س، ش، ٦٨، ١٤)

قضية كلية موجبة منتشرة

- أمّا (القضيّة الكليّة الموجبة) المنتشرة فمثل قولك «كل إنسان يتنفس» (س، ش، ٦٨، ١٥)

قضية كلية موجبة موافقة

- أمّا (القضيّة الكليّة الموجبة) الموافقة فمثل قولك «كل ب جـ» أي عندما يكون ب فيكون جـ من غير زيادة أنّه يكون كذلك دائمًا ما دام ب أو غير دائم (س، ش، ٦٨، ١٢)

قضية لازمة مشروطة

- الناس لا يفرّقون في زماننا بين (القضيّة) المطلقة والوجوديّة وما يكون المفهوم منه أنّ ب جـ ما دام موجود الذات ضروريّة وما يكون المفهوم منه ما دام موصوفًا بأنّه ب لازمة، فإن إشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضروريّة، فلتخص بإسم (القضيّة اللازمة المشروطة) (س، ش، ٦٥، ٨)

قضية محصورة

- إذا كانت القضيّة حمليّة وموضوعها شيء جزئيّ، سُمّيت (قضيّة) مخصوصة: إمّا موجبة، وإمّا سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كليًّا، ولم تتبيّن كميّة هذا الحكم، أعني الكليّة والجزئيّة، بل أهمل، فلم يدلّ على أنّه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُمّيت (قضيّة) مهملة، مثل قولنا: الإنسان في خُسر، الإنسان ليس في خُسر وفي نسخة «ليس الإنسان في خُسر»، وإذا كان موضوعها كليًّا وبيّن قدر الحكم فيه وكميّة موضوعه فإنّ القضيّة... محصورة (س، أ، ٢٧٥، ١)

- كل قضيّة قد بُيّنَ فيها كمّيّةُ الحكم من عمومها وخصوصها حتى عُرِفَ أنّ الايجاب والسّلب في الكل من الموضوع أو البعض، سمّيت محصورة؛ واللّفظ الذي به البيان سمّي سورًا (مر، ت، ٤٩، ٩)

- (القضية) المحصورة إمّا أن تقع كلّيّةً موجبةً، سورها كلّ؛ وكلّيّةً سالبةً، وسورها لا واحد؛ وجزئيّةً موجبةً، وسورها بعض أو واحد؛ وجزئيّةً سالبةً، وسورها ليس بعض أو ليس كلّ (مر، ت، ٤٩، ١٢)

قضية محصورة جزئية

- (القضيّة) المحصورة جزئيّة: إمّا موجبة، كقولنا: بعض الناس كاتب. وإمّا سالبة كقولنا ليس بعض الناس بكاتب (س، أ، ٢٧٥، ٨)

قضية محصورة كلية او جزئية

- إنّ المعاني الأصليّة التي سمّيناها بالطبائع، فإنّها من حيث هي، لا كلّية، ولا جزئيّة، ولا عامّة، ولا خاصّة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا. ويحصل من الأول قضيّة مهملة. ومن الثاني (قضية) محصورة كليّة أو جزئيّة. ومن الثالث

(قضيّة) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٤)

قضية مخصوصة

- هذه (قضيةٌ) مخصوصة أي جزئيّة الموضوع (س، ع، ٥٤، ٤)

- إذا كانت القضيّة حمليّة وموضوعها شيء جزئيّ، سُمّيت (قضيّة) مخصوصة: إمّا موجبة، وإمّا سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كليًّا، ولم تتبيّن كميّة هذا الحكم، أعني الكليّة والجزئيّة، بل أهمل، فلم يدلّ على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُمّيت (قضيّة) مهملة، مثل قولنا: الإنسان في خُسر، الإنسان ليس في خُسر وفي نسخة «ليس الإنسان في خُسر»، وإذا كان موضوعها كليًّا وبيّن قدر الحكم فيه وكميّة موضوعه فإنّ القضيّة... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٤)

- في الحمليّات قضيّة تسمّى (قضيّة مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمرًا شخصيًّا واحدًا بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأنّ الحمليّة أقلّ القضايا تركيبًا فبالحري أن يقدّم القول فيها وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)

- كل قضيّة شخصيّة الموضوع تُسمّى مخصوصةً، وهي إمّا موجبة أو سالبة (مر، ت، ٤٩، ٨)

- من القضايا الحمليّة ما يكون موضوعها جزئيًّا أي شخصًا واحدًا معيّنًا كقولنا زيد، وقد سُمّيت(قضيّة) مخصوصة (ب، م، ٧٥، ٥)

- موضوع القضية الحمليّة إن كان شخصًا معيّنًا سمّيت القضيّة مخصوصة موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كليًّا لكنّه لم يبين فيه كميّة الحكم سمّيت (قضية) مهملة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ٩، ٢١)

- إنّ المعاني الأصليّة التي سمّيناها بالطبائع، فإنّها من حيث هي، لا كلّية، ولا جزئيّة، ولا عامّة، ولا خاصّة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا. ويحصل من الأول قضيّة مهملة. ومن الثاني (قضية) محصورة كليّة أو جزئيّة. ومن الثالث (قضيّة) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٥)

- إن كانت القضية مخصوصة كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والإضافة (و، م، ٢٠٩، ٣١)

قضية مركبة

- القضيّة إمّا بسيطة أو مركّبة، لأنّها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضيّة) مركّبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائمًا، وإنّ معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإن معناه ليس إلّا

إيجاب الحيوانيّة للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإنّ معناها ليس إلاّ سلب الحجرية عن الإنسان (هـ، م، ٦٧، ٢٢)

قضية مستحيلة

- القضية المستحيلة: وقد تكون نسبته إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) نسبة الضروري العدم (غ، ع، ٣٦٧، ٢٢)

قضية مسورة

- القضيـة المسـوَّرة إن كانت موجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض المسوَّرة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة لأنهما لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معًا أو كذبهما معًا (و، م، ٢١٥، ١)

قضية مطلقة

- (القضية) المطلقةُ قد جَرَت العادةُ فيها أن تُجْعَلَ علامتُها حذفُ الجهات كلّها وألاّ يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهبُ إليه الاسكندر ويُصَحِّحُ أنه رأي أرسطوطاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)

- القضيةُ قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها، كقولنا كل انسان عادل، وقد تكون مادتُها مطلقةً وجهتُها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتُها اضطرارية ولا يُصَرَّحَ بها لا باضطرار ولا بإمكان، فتكون مطلقةً في جهتها اضطراريةً في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ٢١)

- إنّ كونها (قضيّة) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصورًا حذفًا، بمعنى أنّه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصوّر، حتى أنّ قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضيّة غيرها، وهو أنّ الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضيّة) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنّها (قضيّة) ضروريّة (س، ق، ٢٨، ٤)

- إنّ (القضيّة) المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكليّة (س، ق، ٤٧، ٢)

- تكاد اللغات تقتضي في عادتها إذا قيل ب جـ أنّه عندما يوصف بـ ب فيسمّي ما يقتضيه المعنى نفسه (قضيّة مطلقة)، فإن إشترط فيها في النفس ما يخرج الضروريّة الحقيقيّة التي نذكرها منه ويعمّ جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحًا ما دام الذات موجودة، بل وقتًا ما أو بشرط وحال (وجوديّة) (س، ش، ٦٥، ٢)

- القضيّة المطلقة... هي أن تُحذف الجهة عنها قولاً وتصوّرًا، بمعنى أنّه لا يُلتَفَت إلى الجهة التي وجب لها في التصوّر (مر، ت، ٦٢، ٤)

- القضيـة المطلقة: ما لم ينصّ فيها على كيفية النسبة بشيء من ضروريّة الوجود، أو ضروريّة العدم، أو لا ضروريّتهما (غ، ع، ٣٦٨، ٦)

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعضُ الناس كاتبٌ وبعضُ الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)

- قضية مطلقة عامة كقولك كلُّ جسم متحيّز وكل سواد لون وكل حركة عَرَض (غ، ح، ٢٤، ١٠)

- القضيّة مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة

من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن أن توجد فيما بعد (ب، م، ١٦٧، ٢٢)

- (القضية) المطلقة هي التي يبيّن فيها حكم إيجابيّ أو سلبيّ فقط، من غير بيان شيء آخر. من ضرورة أو دوام، أو ما يقابلهما (ط، ش، ٣٠٨، ٣)

- (القضية) المطلقة ونعني بها المشترك بين الموجّهات الفعلية وهي التي نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة بالفعل لا المشترك بين الموجّهات ولا يمتنع تسمية مقيّد بإسم المطلق إذا غلب ذلك المقيد (م، ط، ١٥٠، ١٠)

- قد يقال (القضية) المطلقة للوجودية اللادائمة أو للعُرفية وهي التي فيها الدوام الوصفي لفهم أهل العُرف من السالبة المطلقة (م، ط، ١٥٠، ٢١)

- نعني (بالقضية) الموجّهة ما فيها النسبة بالثبوت الأعمّ من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥١، ١)

قضية معدولة

- القضية المعدولة قد تكون موجبة... وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة، مثل قولك زيد ليس هو غير بصير (سي، ب، ١٠٤، ٩)

- القضيّة المعدولة تفارق السلب: إما حينًا فبأنها توجد هي ومقابلتها معًا في شيء واحد، وإما حينًا فبأنه قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما (ش، ق، ٢٧٢، ١٤)

- إنّ القضية المعدولة، إذا أطلقت فهم عنها معدوليّة المحمول، وهذه إنّما تقيّد بالموضوع (ط، ش، ٢٨٨، ١)

قضية معدولية متغيرة

- إنّ القضيّة التي محمولها إسم غير محصّل أو كلمة غير محصّلة تسمّى (قضيّة) معدوليّة ومتغيّرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضيّة موجبة معدوليّة، وإن سلب كانت (قضيّة) سالبة معدوليّة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضيّة ثنائيّة فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول، ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ٧٨، ١٢)

قضية معيّنة

- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو بديهة من واهب العقل... فحصول تلك القضية المعيّنة في الذهن من واهب العقل أقرب (ت، ر١، ١٥٩، ٢٧)

قضية مفروضة

- إنّه فرق بين قولك «المتنقل متغيّر ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنّه متنقل فإنّه متغيّر ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنّه متنقل متغيّر ما دام متنقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفًا بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضيّة مفروضة) وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف

الضروريّ في أنّه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٣)

قضية مقيدة

- القضية المقيّدة: ما نصّ فيها على أن نسبة المحمول إلى الموضوع ضروريّة الوجود أو ضروريّة العدم، أو لا ضروريّة الوجود ولا ضروريّة العدم (غ، ع، ٣٦٨، ٣)

قضية ممكنة

- ما كان بالقوّة فهو ما دامَ بالقوّة يُقالُ فيه «إنّه قضيّة ممكنة»، وإذا حَصَلت بالفعل قيل فيها «قضيّة وجوديّة»؛ وما كان فيه إيجابُ هذا الوجود دائمًا قيل فيه «إنّه قضيّة موجبة ضروريّة»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائمًا قيل فيه «القضيّة سالبة ضروريّة» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- القضيّة الممكنة قولنا كل واحد واحد ممّا يقال له [ج] على أيّ الأحوال كان فإنّه يمكن أن يوصف [ب] بالإمكان العامّ والخاصّ والأخصّ (مر، ت، ٦٨، ١٠)

- القضية الممكنة: أن تكونَ نسبته إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم (غ، ع، ٣٦٨، ١)

- أعم القضايا هي القضية الممكنة بالإمكان العامي، فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري، وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود، فهو أعم من المطلق العام (سي، ب، ١٢٠، ١٧)

قضية منتشرة

- إنّه فرق بين قولك «المتنقّل متغيّر ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنّه متنقل فإنّه متغيّر ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنّه منتقل متغيّر ما دام منتقلًا» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمِّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفًا بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة) ولنسمِّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضيّة مفروضة)، وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمِّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف الضروريّ في أنّه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

قضية منحرفة

- القضية منحرفة وأقسامها أربعة لأن المحمول المسوّر إما جزئي أو كلّي وكيف كان فموضوعه كذلك. وشرط صدق المنحرفة إن كان أحد طرفيها شخصًا مسوّرًا أو محمولها موجبًا أو سلبًا جزئيًا في اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليهما وإلا فهو في مادة الإمتناع، وما يوافقها في الكيف في مادة الإمكان ونقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الإمكان (م، ط، ١١٨، ١٠)

- السور لمّا كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد، لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلّي، أو

دخل على ما لا أفراد له أصلًا وهو الجزئيّ موضوعًا كان أو محمولًا، فقد إنحرف السور عن موضعه اللائق به ووجب أن تُسمّى القضية التي إنحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)

- القضية المنحرفة إن دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كليًّا وجزئيًّا والسور أيضًا إما كلّي أو جزئيّ (و، م، ١٦٣، ١)

- تكذب المنحرفة مهما دلّت على إجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان، وإنّما كانت كاذبة لاستحالة إجتماع الجزئيات في جزئيّ واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

قضية منعكسة

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدّمات، حتى إذا وُقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعًا، مع بقاء الكيفيّة والصدق على حاله. والقضيّة المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٩)

- القضيّة المنعكسة ما يلزم عكسها لزومًا من جهة الصورة، لا ما ينعكس في مادّة من المواد. وقد جرت العادة بأن يُقدِّم السالبةُ الكليّة المطلقة (مر، ت، ٨٧، ١٤)

- العكسُ أن تجعلَ الحكمَ محكومًا عليه والمحكومَ عليه حكمًا ولا تتصرّف فيه إلّا هذا القدر وتُبقي القضية صادقة، فعند ذلك تقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضًا صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)

قضية منفصلة

- القضيّة المنفصلة القائلة إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا (ب، م، ٧٧، ٢٠)

قضية مهملة

- إذا قيل: إنْ كان كذا، فكذا كذا؛ وإذا كان كذا، فكذا كذا؛ فالقضيّة مهملة؛ إلاّ أنّه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما بنحو مخصوص (س، ق، ٢٦٣، ٦)

- إذا كانت القضيّة حمليّة وموضوعها شيء جزئيّ، سُمّيت (قضيّة) مخصوصة: إمّا موجبة، وإمّا سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كليًّا، ولم تتبيّن كميّة هذا الحكم، أعني الكليّة والجزئيّة، بل أهمل، فلم يدلّ على أنّه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُمّيت (قضيّة) مهملة، مثل قولنا: الإنسان في خُسر، الإنسان ليس في خُسر وفي نسخة «ليس الإنسان في خُسر» وإذا كان موضوعها كليًّا وبيّن قدر الحكم فيه وكميّة موضوعه فإنّ القضيّة... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٨)

- كلّ قضيّة لم تُبيَّنْ فيها كمّيّةُ الحكم سُمّيت مهملةً، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)

- قضية مهملة كقولنا الإنسان في خُسر (غ، ح، ٢٤، ١١)

- ما لم يذكر فيه السور من القضايا تُسمّى (قضيّة) مهملة (ب، م، ٧٥، ١١)

- موضوع القضية الحمليّة إن كان شخصًا معيّنًا سمّيت القضية مخصوصة موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كليًّا لكنّه لم يبين فيه كميّة الحكم

سمّيت (قضية) مهملة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ١٠، ١)

- إنّ المعاني الأصليّة التي سمّيناها بالطبائع، فإنّها من حيث هي، لا كلّية، ولا جزئيّة، ولا عامّة، ولا خاصّة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إمّا أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا. ويحصل من الأول قضيّة مهملة. ومن الثاني (قضيّة) محصورة كليّة أو جزئيّة. ومن الثالث (قضيّة) مخصوصة. و(الألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٣)

- (القضية) المهملة وحكمها مفهوم الإنسان مثلاً لم يقتضِ الكلّية وإلاّ امتنع حمله على زيد ولا الجزئية وإلاّ امتنع حمله على كثيرين، بل هو في نفسه معنىً ومأخوذًا كلّيًا معنىً ومأخوذًا جزئيًا معنىً ومأخوذًا عامًا معنىً وهو في نفسه صالح لكل ذلك (م، ط، ١٣٣، ١)

- (القضية) المهملة ما موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو، فعلى هذا قولنا الإنسان نوع لا يكون مهملة لأنه مأخوذ باعتبار واحد معيّن (م، ط، ١٣٣، ١٢)

قضية موجبة

- القضيّة الموجبة العامّة والموجبة الخاصّة ينقلبان موجبتين خاصّتين أيضًا. فإنّه إن كان واجبًا أن يكون كل إنسان برًّا، فهو واجب أن يكون بعض الأبرار إنسانًا. وكذلك إن كان واجبًا أن يكون بعض الناس برًّا، فهو واجب أن يكون بعض الأبرار إنسانًا (ق، م، ٦٨، ١٣)

- إذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو إنفرد كان محمولاً وحده أخذًا كشيء واحد، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات، كانت القضيّة موجبة من حيث تأليفها (س، ع، ٨٢، ٦)

- إذا قلت: زيد ليس بصيرًا، فإن قدّمت الرابطة على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيرًا كانت القضيّة موجبة، لأنّ لفظ هو دل على اتصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإن أخرت حتى قلت زيد ليس هو بصيرًا كانت القضية سالبة، لأنّ حرف السلب رفع تلك الرابطة وأعدمها، هذا إذا صرّحت بالرابطة (ر، ل، ١١، ١٤)

- إنّ (القضية) حمليّة كانت أو شرطيّة متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحمليّة زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتزاع كقولنا فيها (زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢٠)

قضية موجبة خاصة

- القضية الموجبة الخاصة، ينقلب موجبة خاصة أيضًا، وذلك أنه إذا كان بعض الناس برًّا، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٦)

قضية موجبة عامة

- القضية الموجبة العامّة ينقلب موجبة خاصة. وذلك أنه إذا كان كلّ الناس برًّا، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٥)

قضية موجبة مطلقة

- إنّ كونها (قضيّة) مطلقة هو أن تحذف الجهة

عنها قولاً وتصوّرًا حذفًا، بمعنى أنّه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصوّر، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضيّة غيرها، وهو أنّ الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنّه موجود فقط فهي (قضيّة) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنّها (قضيّة) ضروريّة (س، ق، ٢٨، ٩)

قضية موجبة معدولة

- إن نويت تقديم الرابطة على السلب كانت القضية موجبة معدولة، وإن نويت تأخيرها كانت سالبة أو بالإصطلاح وهو أن يصطلح على تخصيص لفظ غير بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب (ر، ل، ١١، ١٨)

- بين (القضية) الموجبة المعدولة والسالبة المحصّلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت ثلاثية وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط الرابط ما بعدها بالموضوع، وإن تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابط الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلاّ بالنيّة أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة «غير» بالمعدول وليس بالسلب (م، ط، ١٣٥، ٢)

- (القضية) الموجبة المعدولة عدم الشيء عمّا من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت (ب) أو فيه أو قبله أو بعده (ج) أو من شأنه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد (م، ط، ١٣٦، ١)

قضية موجبة معدوليّة

- إنّ القضيّة التي محمولها إسم غير محصّل أو كلمة غير محصّلة تسمّى (قضيّة) معدوليّة ومتغيّرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضيّة موجبة معدوليّة، وإن سلب كانت (قضيّة) سالبة معدوليّة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضيّة ثنائيّة فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ٧٨، ١٣)

- موضوع (القضيّة) الموجبة المعدوليّة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم (س، ع، ٨١، ٤)

إنّ (القضيّة) الموجبة المعدوليّة فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما إيجابيًا أو سلبيًا (ب، م، ٩٥، ٣)

قضية موجهة

- القضيّة الموجهة تسمّى رباعيّة. وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة؛ لأنّها بيان نسبتها، كما كان موضع أداة السلب أيضًا ما يليها؛ لأنّها تقتضي رفعها (ط، ش، ٣٢٣، ١٦)

- القضية الموجّهة تكون في كيفية نسبة محمول القضية إلى موضوعها بالضرورة والدوام ومقابليهما في نفس الأمر تُسمّى مادة وعنصرًا، واللفظ الدالّ عليها أو حكم العقل بها جهةً ونوعًا، والقضية التي فيها الجهة أي الدالّ على الكيفية موجّهة ورباعية ومنوّعة ومقابليها مطلقة، وقد يخالف جهة القضية ومادتها (م، ط، ١٤١، ٢٢)

- نعني (بالقضية) الموجّهة ما فيها النسبة بالثبوت

الأعمّ من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥٠، ٣٣)

قضية واجبة

- القضية الواجبة... قد تكون نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر (غ، ع، ٣٦٧، ٢٠)

قضية واحدة

- القول المشتمل على موضوع واحد، ومحمول واحد، والحكم بالمحمول على الموضوع، فلا شك في أنّه إنّما يشتمل على قضيّة واحدة (ب، م، ١٠٨، ١)

قضية وجودية

- ما كان بالقوّة فهو ما دامَ بالقوّة يُقالُ فيه «إنّه قضيّة ممكنة»، وإذا حصَلت بالفعل قيل فيها «قضيّة وجوديّة»؛ وما كان فيه إيجابُ هذا الوجود دائمًا قيل فيه «إنّه قضيّة موجبة ضروريّة»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائمًا قيل فيه «قضيّة سالبة ضروريّة» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)
- في نقيض المطلقة التي تلي هذه العامّة إذا كانت أيضًا كليّة موجبة وهذه هي المسمّاة باصطلاحنا (قضية وجوديّة) التي لا ضرورة حقيقيّة فيها إذا قلنا صادقين «كل ب ج بالوجود» أي بلا ضرورة حقيقيّة بتّة (س، ش، ٧٩، ٣)

قضية وضعية

- إمّا أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم والإتصال مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فإنّ قولك الشمس طالعة قضيّة في نفسه وقولك فالنهار موجود قضيّة أيضًا وقد وصلت إحداهما بالأخرى ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضيّة شرطيّة متصلة) و(قضيّة وضعيّة) (س، ش، ٦١، ٢)

قضية وقتية

- إنّه فرق بين قولك «المتنقل متغيّر ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنّه متنقل فإنّه متغيّر ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنّه متنقل متغيّر ما دام متنقلًا» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفًا بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضيّة مفروضة) وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشترك جميع ما يخالف الضروريّ في أنّه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)
- أمّا (القضيّة) الوقتيّة فنقيضها الموجبة الجزئيّة المشاركة في الوقت (س، ش، ٨٢، ٥)

قضيتان

- إن كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتخالفتا في الكيف تناقضتا وإن كانت على العكس تعاندتا صدقًا حالة الإيجاب وكذبًا حالة السلب، وإن تخالفتا فيهما كانت الموجبة أخصّ من السالبة. وإنما كان كذلك لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع إما تحقيقًا كما في الخارجية أو تقديرًا كما في الحقيقية دون

السالبة (م، ط، ١٣٤، ١١)

- (القضيتان) الدائمتان والعامّتان ينعكس كل منها جزئية حينية بالوجوه المذكورة، والخاصّتان تنعكسان جزئية حينية لا دائمة، أما الجزئية الحينية فلما مرّ في العامتين، وأما اللادائمة فلأن ذلك البعض من (ب) الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالإطلاق وإلاّ لكان (ج) دائمًا فيكون (ب) دائمًا وقد كان (ب) لا دائمًا (م، ط، ١٧٦، ١)

- القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحبة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية، وتارة يحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي وإما فيهما، إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٠)

قضيتان متداخلتان

- المختلفان في الكم دون الكيف لتسمّيا (القضيتان) متداخلتين (س، ع، ٤٨، ٩)

- أمّا المتّفقان في الكيفيّة، المختلفان في الكمّيّة فتسمّيان (قضيتين) متداخلتين، لأنّ احديهما تحت الأخرى، بسبب أنّ الكلّيّ تحت الجزئيّ، فإن كانت الكيفيّة إيجابًا سمّيتا متداخلتين في الإيجاب، كقولنا كلّ وبعض، وفي السلب متداخلتين في السلب، كقولنا لا واحد ول كلّ (مر، ت، ٧٩، ٤)

قضيتان متفقتان

- إنّ (القضيتين) المتّفقين في الكمّ إذا اختلفا في الكيف فليس يجب أن يقتسما الصدقَ والكذبَ في كلّ مادّة، بل يقتسمان الصدقَ والكذبَ في الواجب والممتنع، وأمّا في الممكن فإن الكمّيّة إذا كانت كليّة كَذِبا جميعًا، كقولنا: كلُّ إنسان كاتب ولا واحدَ من الناس بكاتب. وهذا النّحو من التقابل يسمّى تضادًّا (مر، ت، ٧٨، ١٥)

قضيتان متقابلتان

- كلُ قضيتين متقابلتين إما أن تكونا شخصيتين وإما متضادتين وإما ما تحت المتضادتين وإما متناقضتين وإما مُهْمَلتين (ف، ق، ١٥، ١٤)

قضيتان متنافيتان

- إن القضيتين المتنافيتين كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة (غ، ح، ٢٦، ١٧)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدًا بالذات لا بمجرد اللفظ، فإن إتّحد الإسم دون المعنى لم يتناقضا كقولك النور مُدْرَكٌ بالبصر النور ليس بمدرك بالبصر فهما صادقان إن أردت بأحدهما الضوء وبالآخر نور العقل (غ، ح، ٢٧، ٤)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يكون الحكم واحدًا والإسم متناقضًا كقولك العالم قديم العالم ليس بقديم وأردت بأحد القديمين ما أراد الله تعالى بقوله (كالعرجون القديم) (غ، ح، ٢٧، ١١)

- (القضيتان المتنافيتان) أن تتّحد الإضافة في الأمور الإضافية فإنّك لو قلت زيدٌ أبٌ زيدٌ ليس بأبٍ لم يتناقض إذ يكون أبًا لبكرٍ ولا يكون أبًا لخالد (غ، ح، ٢٧، ١٥)

- (القضيتان المتنافيتان) أن يتساويا في القوّة والفعل فإنك تقول الماء في الكوز مُرْوٍ بالقوة وليس بمُرْوٍ بالفعل وهما صادقتان (غ، ح، ٢٨، ٤)

- (القضيتان المتنافيتان): التساوي في الجزء

والكل فإنك تقول الزنجي أسود الزنجي ليس بأسود أي أسود البشرة ليس بأسود الأسنان فيصدقان (غ، ح، ٢٨، ٩)

- (القضيتان المتنافيتان): التساوي في الزمان والمكان فإنك تقول العالم حادث العالم ليس بحادث وهما صادقان ولكنه حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق (غ، ح، ٢٨، ١٧)

قضيتان متناقضتان

- القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب، على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة (غ، ع، ١٢١، ١١)
- القضيتان المتناقضتان يُعنى بهما كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة وإنّما يلزم صدق إحداهما عند كذب الأخرى بستة شروط: (الأول) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدًا بالذات لا بمجرد اللفظ فإن اتّحد اللفظ دون المعنى لم يتناقضا (الثاني) أن يكون الحكم واحدًا والإسم (الثالث) أن تتّحد الإضافة في الأمور الإضافية فإنك لو قلت زيد أب زيد ليس بأب لم يتناقضا إذ يكون أبًا لبكر ولا يكون أبًا لخالد (الرابع) أن يتساويا في القوّة والفعل فإنّك تقول الماء في الكوز مروٍ أي بالقوّة وليس الماء بمروٍ أي بالفعل (الخامس) التساوي في الجزء والكل فإنك تقول الزنجي أسود الزنجي ليس بأسود أي ليس بأسود الأسنان (السادس) التساوي في المكان والزمان فإنك تقول العالم ليس بحادث أي هو حادث عند أول وجوده وليس بحادث قبله ولا بعده بل قبله معدوم وبعده باق (غ، ص، ٣٦، ١٤)

قضيتان مخصوصتان

- إنّ (القضيّين) المخصوصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيهما جهة من ضرورة ولا إمكان (ب، م، ٨٩، ٢٠)

قضيتان مشتركتان

- القضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ب، م، ٨٩، ١٠)

قضيتان ممكنتان

- أما (القضيتان) الممكنتان فلا تنعكسان لجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لأحدهما فقط فتحمل تلك الصفة على الصفة على النوع الثاني بالإمكان مع إمتناع حمله على ما له تلك الصفة (م، ط، ١٧٧، ١)

قضيتان مهملتان

- إن القضيّين المهملتين لا يكون لها نتيجة واجبة (ق، م، ٧٦، ٢٠)
- القضيّتان المهملتان فلا يكونان إلاّ أربعة أوجه: إما أن يكونا موجبين، وإما أن يكونا سالبتين، وإما أن يكون الأولى سالبة والأخرى موجبة، وإما أن يكون الأولى موجبة والأخرى سالبة. وأيّ ذلك ما كان، فليس له نتيجة واجبة (ق، م، ٧٦، ٢٤)
- إنّ كليّة الموضوع لا توجب كليّة الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين (س، ع، ٥٠، ٩)

قلب القضية

- الممكن الكلّيّ هو الذي الحكم فيه غير ضروريّ الوجود والعدم على كلّ واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائمًا أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممكن بهذا المعنى يرجع موجِب كل واحد منه على سالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكلّ واحد فيمكن أن لا يكون لكلّ واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضيّة (مر، ت، ٧١، ١٧)
- إذا تبدّل الترتيب (ترتيب أجزاء القضية) ولم يبق الصدق محفوظًا فهو الذي يُسمّى... «قلب القضية» (ش، ق، ١٤٤، ٨)

قليل وكثير

- ليس القليل والكثير... من الكمّ بل هما من المضاف (ش، م، ٣١، ١٥)
- ليس... القليل والكثير من المضادّ (ش، م، ٣٢، ١٩)

قوارن

- القوارن كقوله: الذي لفلان، والي فلان. فإن هذه حروف يقرن الأشياء بالأشياء ويضيفها (ق، م، ٢٦، ١٤)

قوانين مشتركة

- القوانين المشتركة فمن ذلك أن تَحُدَّ الشيءَ بما هو مساوٍ له في الخفاء أو فرع له كقولك العلم ما يعلم به أو العلم ما تكون الذات به عالمة، ومن ذلك أن يُعرف الضدّ بالضدّ فنقول حدّ العلم ما ليس بظن (غ، ح، ١٠٣، ١)

قوة

- لا يلزمنا خُلْفٌ ولا محال إذا سلّمنا أنّ أمورًا بالقوّة لا نهاية لها (س، ج، ٥٩، ١٧)
- القوّة هي جواز الوجود، وهي قد تكون قريبة كقوّة الصبيّ على الرُّجُليّة، وقد تكون بعيدة كقوّة المنيّ على الرُّجُليّة (مر، ت، ٣٧، ٣)
- القوّة قد يُعنى بها شيء آخر، وهو ما بسببه يصدر عن جسم فعلٌ لا يصدر عن جسم آخر مثله، وهذه القوّة قد تُسمّى مبدءً لذلك الفعل (مر، ت، ٣٧، ٥)
- (القوّة) ما به يصير الشيء مقوّمًا للآخر. ولما به يصير الشيء متغيّرًا أو ثابتًا (غ، ع، ٣٣٢، ٢٠)
- القوّة التي بإزاء الفعل، تنتهي مهما صارَ الشيءُ بالفعل (غ، ع، ٣٣٣، ١٥)
- جميع... القوى عندما تحصّل الشيء الذي هي قويّة عليه هي على مثال واحد، أعني قوة العلم للمعلوم وقوة العقل للمبادىء (ش، ب، ٤٩١، ١)
- كل مَلَكَة وقوّة لا يخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد أو لفعل واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)

قوة الانفعال

- قوّة الإنفعال في الموجود تقابل قوّة فعل في غيره؛ حتى إذا شرط عدم الآخر كانت القوّة مستحيلاً من أمرها أن تخرج إلى الفعل (س، ج، ٢٣٦، ٢)

قوة انفعالية

- قوّة مبدأ التغيير: إمّا في المنفعل، وهو القوّة الإنفعاليّة. وإمّا في الفاعل، وهو القوة الفعليّة (غ، ع، ٣٣٢، ١٧)

قوة جدلية

- ما تُخرّجه القوّة الجدليّة بالقوانين البرهانيّة، والنظر في آراء من سلف هو جزءٌ من هذه المخاطبة، ولا سيّما في الآراء المتقابلة (ف، ب، ٩٤، ١٠)
- لا يُمكنُ الإنسان بأن يصيرَ إلى الحق أو الفلسفة إلا بالقوة الجدلية (ف، ج، ٣١، ٣)

قوة طبيعية ولا قوة طبيعية

- الجنس الثاني من أجناس هذه المقولة (الكيفية)... يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية (ش، م، ٤٥، ١٠)
- أعني بلا قوة طبيعية أن يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية أن يفعل بسهولة شيئًا ولا ينفعل إلاّ بعسر (ش، م، ٤٨، ٩)
- الأسماء الموضوعة عندهم (اليونانيين) للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقّة من شيء (ش، م، ٥١، ٤)

قوة فاعلة

- القوّة الفاعلة، لا يُوصف بها إلاّ المبدأ المحرِّك (غ، ع، ٣٣٣، ١٧)

قوة الفعل

- إنّ قوّة الفعل في الموجود تقابل قوّة الإنفعال في غيره (س، ج، ٢٣٦، ١)

قوة فعلية

- قوّة مبدأ التغيير: إمّا في المنفعل، وهو القوّة الإنفعاليّة. وإمّا في الفاعل، وهو القوة الفعليّة (غ، ع، ٣٣٢، ١٨)

قوة وفعل

- الموجود قسمان: إما بالقوة وإما بالفعل. والضروريّ يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة (ش، ع، ١١٧، ١٤)
- الأشياء التي هي بالفعل أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة (ش، ع، ١٢٤، ٢٦)
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة... وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة... وبعض الأشياء مع القوة فقط (ش، ع، ١٢٥، ١)
- قد تكون المقدّمة مقدّمة بالفعل وإن كانت الكَلِم الوجوديّة موجودة فيها بالقوة وفي الضمير (ش، ق، ١٣٩، ١١)

قول

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف، ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتي تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُحْضِر، الثور يَغْلِب، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يُحْضِر، يَغْلِب (أ، م، ٤، ٢)
- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف أصلاً، فقد يدلّ إما على «جوهر» وإما على «كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»، وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على «موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على «يفعل»، وإما على «ينفعل» (أ، م، ٦، ٢)
- أما القول فهو لفظٌ دالٌّ، الواحدُ من أجزائه قد

يدلّ على إنفراده على طريق أنه لفظة، لا على طريق أنه إيجاب. وأعني بذلك أن قولي «إنسان» مثلاً قد يدل على شيء، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجابًا أو سلبًا إن أضيف إليه شيء آخر (أ، ع، ٦٣، ٢)

- كل قولٍ فدالٌّ، لا على طريق الآلة، لكن كما قُلنا على طريق المواطأة (أ، ع، ٦٣، ٩)

- ليس كل قولٍ بجازم، وإنما الجازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها. ومثال ذلك: الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب (أ، ع، ٦٣، ١٠)

- القول أنه لا يمكن أن يكون، ومحالٌ أن يكون، وإضطراري ألا يكون - إما أن يدلّ على معنى واحدٍ، وإما أن يكون بعضه صادقًا على بعض (أ، ق، ١٤٢، ١٢)

- القول أنه يمكن الشيء في الشيء قد يوجد على ضربين: إما بأن يكون موجودًا فيه، وإما بأن يكون ممكنًا أن يوجد فيه (أ، ق، ١٤٥، ٧)

- القول الخارج قد يُعانَدُ دائمًا، لكن القولَ الباطن ليس يُعاند دائمًا (أ، ب، ٣٤٠، ١١)

- القول الموصوف ليس هو تحديدًا (أ، ج، ٦٧٩، ١٥)

- يكون سبب فساد القول من قِبَل السائل لتركه التسليم والإنقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع (أ، ج، ٧١٧، ٨)

- أما إن كان القول برهانًا على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في حالٍ من الأحوال، فذلك القول ليس قياسًا على تلك النتيجة. وإن كان يخيّل أنه بهذه الحال فإنما ذلك تضليل، لا برهان. فأما الفلسفي فهو قياسٌ مُبرهَن. فأما الإحتجاجيّ فهو قياسٌ جدليّ. وأما المُغالِط فهو قياسٌ مرائيٌ. وأما المشكِّك فهو قياسٌ جدلي بالنقيض (أ، ج، ٧٢١، ١٦)

- الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص (أ، س، ٨٠١، ٥)

- القول الواحد إذا تغيّر وَضْعُ المقدّمة فيه كانت جميع التأليفات الكائنة عنه على مثالٍ واحد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأقاويل المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة (أ، س، ١٠٠٤، ٣)

- القول قسمان: مطنب ووجيز. والوجيز منه دالّ على اشتقاق الأسماء، ومنه دالّ على ذات الشيء، وهو الحدّ (به، ح، ١٠٢، ٢)

- القولُ لفظٌ مركّبٌ دالٌ على جملة معنى، وجزؤه دالٌ بذاته لا بالعَرَضِ على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزءٌ دالٌ على جزء ذلك المعنى، ليَفْصِلَ بينه وبين اللفظ المركّب الذي يدلُّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحدٍ من تلك الثلاثة مركّبٌ من اسمٍ وكلمةٍ مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٥)

- قد يكون القول مركّبًا من استقراء وقياس، وذلك أن يلتمس إنسان بيان مطلوب بقياس في الشكل الأول، فتكون صُغرى مقدمتي القياس بيّنة وكُبراهما وهي التي سبيلها أن تكون أبدًا كلّية لتفيد ضرورة لزوم النتيجة غير بيّن أنها كلية، فيروم تصحيح كليتها بأن يَسْتَقرئ جزئيات موضوعاتها وهو الحد الأوسط، ثم

يُضيفها إلى الصغرى ويُنْتِج النتيجة التي قصد بيانها من أول الأمر (ف، ق، ٤٠، ٥)

- القول المركّب من قياس واستقراء يُرَامُ به تصحيح كلية المقدمة الكبرى التي بها ضرورة يفاد لزوم النتيجة في ذلك القياس قولٌ مختلٌ لا يلزم عنه كلية المقدمة الكبرى (ف، ق، ٤٢، ٤)

- أي قول لم يَكُن تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها (من القياسات)، زيد أو نقص منه وبُدِّل ترتيبه وصُيِّر تأليفُه أحد التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حالته، كان ذلك القول قياسًا. وأيُّ قولٍ أُبْدِلَ مكانُه أحدُ التأليفات التي ذكرناها وتغيّر المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ٨)

- قد يؤخذُ القولُ مكان الحد بأن تؤخذَ حدود أجزاء الحد، فيصيرُ مجموعها دالًا على ما يدلّ عليه مجموع أجزاء الحد (ف، ج، ٨٦، ١)

- القول قد يُعنى به على المعنى الأعمّ كلُّ لفظ، كان دالًا أو غير دالّ (ف، ح، ٦٣، ١٩)

- القول قد يُعنى به على المعنى الأخصّ كلّ لفظ دالّ، كان اسمًا أو كلمة أو أداة (ف، ح، ٦٣، ٢٠)

- القول قد يَدلُّ على القولِ المركوز في النفس (ف، ح، ٦٣، ٢٢)

- الحدُّ هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ١)

- الرسمُ أيضًا هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ٢)

- القولُ الذي يُقتضى به شيء ما فهو يُقتضى به إمّا قولٌ ما وإمّا فعلُ شيء ما. والذي يُقتضى به فعل شيء ما فمنه نداء، ومنه تضرّع، وطِلْبَة، وإذنٌ، ومَنْع، ومنه حَثّ، وكَفّ، وأمر، ونَهي (ف، ح، ١٦٢، ١١)

- القولُ مركّبٌ من ألفاظ، والنطقُ والتكلُّم هو استعماله تلك الألفاظ والأقاويل وإظهارُها باللسان والتصويت بها ملتمسًا الدلالة بها على ما في ضميره (ف، ح، ١٦٣، ١٠)

- القول يجري مجرى الجنس وهو ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى المتضرّع، وإلى المنادى، وإلى الأمر، وإلى السائل، وإلى القول الجازم. فالمتضرّع بمنزلة القول يا رب ارحمني. والمنادى بمنزلة قولنا يا زيد أقبل. والأمر بمنزلة قولنا هلمّ فعجّل المصير إلينا. والسائل بمنزلة قولنا هل النفس موجودة. والقول الجازم بمنزلة القول بأن الإنسان حيوان (ز، ع، ٢٦، ١٨)

- القول صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة إيجاب ولا سلب. فقولنا فيه صوت يقوم مقام الجنس. وقولنا فيه دالّة لتفصيله من الألفاظ غير الدالّة. وقولنا فيه بتواطؤ لتفصيله من أصوات البهائم التي هي بالطبع. وقولنا فيه إن جزءًا من أجزاء الكبار يدلّ على إنفراده لفصله من الإسم والكلمة. فإن أجزاء الإسم والكلمة لا يدلّ على انفرادها. وقولنا فيه دلالة لفظية لتفصيله من المقدّمات التي يدلّ دلالة الإيجاب والسلب (ز، ع، ٣٤، ٧)

- القول، وهو المركّب من المقاطع (س، م، ١٢٢، ٩)

- القول كثير؛ فالقول إنّما له خاصيّة الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصّل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كميّة

البتّة (س، م، ١٢٣، ٥)

– أمّا القول فهو اللفظ المؤلَّف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الإنفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب؛ فإنّ دلالة الإيجاب والسلب أخصّ من دلالة اللفظ، فإنّ قولنا: الإنسانُ كاتبٌ قولٌ، لأنّ الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنّه لا يدلّ أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٣٠، ٤)

– القول أيضًا حكمُه حكمُ الألفاظ المفردة في أنّه لا يدلّ، من حيث هو قول، إلاّ بالتواطؤ (س، ع، ٣٠، ١١)

– قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين، كما قلنا في باب المراء، مغلطًا بسبب تضاعف المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

– يكون القول المأخوذ قياسًا بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإنّ القياس في هذه المواضع ليس قياسًا على المطلوب المحدود. وهذا إمّا أن يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تأليفه قياسًا، وهو قسم؛ وإمّا أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأوّل؛ وإمّا أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلّة علّة (س، س، ٢٨، ٩)

– إنّ القول لا يتعدّى السماع إلى الإعتقاد (س، س، ٤٨، ٣)

– أمّا القول فهو كل لفظ مؤلّف لجزئه معنى، ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام) (س، ش، ٥٨، ٩)

– القول هو اللّفظ المؤلّف، وهو اللّفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد دلالة اللّفظ، أي اللّفظ التّام، وإنْ كان لا يدلّ على إيجاب وسلب، فإنّ دلالة الإيجاب والسّلب أخصّ من دلالة اللّفظ، كقولنا الانسان كاتب (مر، ت، ٤٣، ٦)

– القول... كالجنس للقياس، وليس يُعنى بالقول، المسموع منه؛ بل هو مقول على القياس من حيث هو مسموع ومعقول جميعًا (مر، ت، ١٠٨، ٣)

– القول اللازم عنه (القياس) يُسمّى قبل اللزوم (مطلوبًا) وبعد اللّزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣١، ١٣)

– قول أمكن أن يحصلَ مقصودُه، ويُردُّ إلى ما ذكرناه من القياس، فقوّته قوّة قياس، وهو حجّة، وإن لم يكن تأليفُه ما قدّمناه من التأليف (غ، ع، ١٧٨، ١)

– كل قول... إذا تؤمّل وامتُحِن، لم تحصل منه نتيجة، فليس بحجّة (غ، ع، ١٧٨، ٣)

– ظنّ بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك. فإن كميته بسبب عروض العدد له (سي، ب، ٦٢، ١٧)

– القول أي المفيد للتصوّر منه ما يُسمّى حدًّا، ومنه ما يُسمّى رسمًا، ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط، والخطب فيه يسير (سي، ب، ٨١، ٦)

– القول هو اللفظ المركّب، وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة (سي، ب، ٩٨، ٢٣)

– القول ما هو تام الدلالة، ومنه ما هو ناقصها. أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على معنى يستقل بنفسه، كقولك زيد كاتب وراعي الشاة وباب الدار. والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزأيه

بانفراده إلا مقرونًا بالآخر، كقولك لا إنسان وفي الدار وزيد كان (سي، ب، ٩٩، ١)

- أجزاء القول ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخّر منها المتقدِّم (ش، م، ٣٠، ٢١)

- القول... ظاهر من أمره أنه كمّ لأنه يقدَّر بجزء فيه، وهو أقلّ ما يمكن أن يُنْطَق به (ش، م، ٣٩، ١٣)

- الموجِبة قول موجِب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣)

- سبب الصدق والكَذب في القول... هو وجود شيء موصوفًا بأحد المتقابلين خارج النفس (ش، م، ٧٠، ٧)

- القول هو لفظ دالّ الواحد من أجزائه الأوّل على أنه جزء مُفْرَد يُدَلّ على انفراده على جهة الفهم والتصوُّر لا على جهة الايجاب والسلب (ش، ع، ٨٦، ٩)

- القول إنما يدلّ على طريق التواطؤ لا بالطبع، ولا على طريق أن لكل معنى مركَّب لفظًا يُدَلّ عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره (ش، ع، ٨٦، ١٨)

- قد يقال في القول إنه واحد إذا كان حدًّا لشيء واحد (ش، ع، ٨٧، ١٤)

- كل قول: إما أن يكون واحدًا أو كثيرًا. فإن كان واحدًا: فإما أن يكون واحدًا من قِبَل أن الموضوع فيه والمحمول يدلّان على معنى واحد؛ وإما ان يكون واحدًا من قِبَل الرّباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد... وإن كان القول كثيرًا: فإما أن يكون كثيرًا من قِبَل أن المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلّان على معانٍ كثيرة، وإما من قِبَل أنه ليس لها رباط يربطها (ش، ع، ٨٧، ٢١)

- القول... يصدق أو يكذب (ش، ع، ٨٩، ١)

- يمكن أن يُحْكَم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)

- يقال في القول إنه ضدّ للقول أو مقابل له من جهة تقابل الإعتقادات التي في النفس (ش، ع، ١٢٧، ١٥)

- أي قول لا يوجد فيه شيء واحد مكرّر مرتين... ذلك القول ليس بقياس لأنه اذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرَّر مرتين فليس فيه حدّ أوسط، وإذا لم يكن هنالك حدّ اوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢١)

قول اضطراري

- القول الإضطراري قد ينتجه قياسٌ توجد فيه مقدِّمة واحدة إضطرارية، وأنه في الإضطراري والمطلَق: واجبةً كانت المقاييسُ أو سالبة، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة (أ، ق، ١٤١، ١٣)

قول بسيط ومركب

- (القول) البسيط هو ما رُكِّب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد (ش، ع، ٨٧، ١١)

- (القول) المركَّب هو المركَّب من قولين بسيطين (ش، ع، ٨٧، ١٣)

- ... القول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيه دالًا على معنى واحد وكذلك المحمول (ش، ع، ٨٧، ١٨)

- القول المركَّب يكون واحدًا برباط يربطه،

ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه (ش، ع، ٨٧، ٢٠)

قول تام

- القولُ التام أجناسُه عند كثير من القدماء خمسة: جازمٌ وأمرٌ وتضرعٌ وطلبةٌ ونداءٌ (ف، ع، ١٣٩، ١١)

- قول تام، وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة: إسم، أو فعل - وهو الذي يسمّيه المنطقيون «كلمة» - وهو الذي يدلّ على معنى موجود لشيء غير معيّن في زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة، وذلك مثل قولك: حيوان ناطق (س، أ، ١٩١، ١١)

- القول التام، هو الذي كل جزء منه دالّ دلالة محصّلة. مثل المؤلّف من الأسماء وحدها أو من الأسماء والأفعال (س، ش، ٥٨، ١١)

قول جازم

- ليس كل قولٍ بجازم، وإنما الجازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها. ومثال ذلك: الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب (أ، ع، ٦٣، ١٠)

- قد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازمًا عن كلمة أو عن تصريف من تصاريف كلمة. وذلك أن قول الإنسان ما لم يُستَثنَ معه أنه الآن، أو كان، أو يكون، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازمًا (أ، ع، ٦٤، ٤)

- القول الجازم يكون واحدًا متى كان دالاً على واحدٍ أو كان بالرِّباط واحدًا؛ ويكون كثيرًا متى كان دالًا على كثير، لا على واحد، ولم يكن مرتبطًا (أ، ع، ٦٤، ١٥)

- القولُ الجازمُ هو الذي يصدق أو يكذب، وهو مركّبٌ من محمول وموضوع (ف، ع، ١٣٩، ١٢)

- القولُ الجازم فإنه صادقٌ أو كاذبٌ بينه وبذاته لا بالعَرَض (ف، ع، ١٤٠، ١٨)

- الذي يُعطي به الإنسان غيره شيئًا ما فهو قول جازم إمّا إيجاب وإمّا سلب، حمليّ أو شرطيّ، ومنه التعجّب، ومنه التمنّي، ومنه سائر الأقاويل التي تأليفها أو شكلها يدلّ على انفعال آخر مقرون به (ف، ح، ١٦٢، ٥)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِّلبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

- إن القول الجازم هو الذي قد حُكِم فيه محمول لموضوع على طريق الثبات، بمنزلة قولنا إن الإنسان حيوان، فإنه ليس وجود الحيوان للإنسان من قِبَل وجود شيء آخر (ز، ع، ٢٦، ١٠)

- القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة إيجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب. وأما الصدق فإذا انطبق على الأمور، وأما الكذب فإذا لم يطابقه (ز، ع، ٣٥، ٥)

- القول الجازم فلا بدّ فيه من كلمة لأن القول الجازم مركّب من محمول وموضوع. والموضوع اللفظة الدالّة عليه إسم والمحمول (ز، ع، ٣٥، ٨)

- النافع في العلوم هو إمّا التركيب الذي على نحو التقييد، وذلك في إكتساب التصوّرات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي

على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها. وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمّى جازمًا (س، ع، ٣٢، ٢)

- القول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب (س، ع، ٣٢، ٣)
- القول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إمّا بإيجاب أو سلب (س، ع، ٣٢، ٦)
- قول جازم، كان حمليًا أو شرطيًا، فإنّه مفتقر في لغة اليونانيين إلى إستعمال الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدلّ على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعيّن، إلاّ ما كان الأصل بعينه كلمة (س، ع، ٣٧، ٦)
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولاً إلاّ ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلاّ والأمر مطابق للمتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان اعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٦)
- القول الجازم يُحْكَمُ فيه بنسبة معنى إلى معنى، إمّا بإيجاب أو سلب، وذلك المعنى إمّا أن يكون فيه أيضًا مثل هذه النّسبة أو لا يكون (مر، ت، ٤٤، ٧)
- القول الجازم ليس بحملي، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فقد حُكِمَ ههنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا: «الشمس طالعة» وقولنا: «فالنهار موجود» فأوجب تلوّ الثاني للأوّل (مر، ت، ٤٤، ٩)
- القول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي (ش، ع، ٨٧، ٥)
- القول الجازم هو الذي يتّصف بالصدق والكذب. وهو صنفان بسيط ومركّب (ش، ع، ٨٧، ١٠)
- يكون القول الجازم... كثيرًا متى كان المحمول فيه يدلّ فيه على معانٍ كثيرة والموضوع أو كلاهما (ش، ع، ٨٧، ١٩)
- كل قول جازم... لا بدّ فيه من كلمة، أعني فعلاً أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- القول الجازم الذي الموضوع فيه إسم والمحمول إسم لا بدّ فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١١)
- القول الجازم هو الذي يصدق او يكذب (ش، ع، ١٤٠، ٧)
- القول الجازم إذا وُضع على جهة التسلّم وليكون جزء قياس سُمّي مقدّمة، وإذا فُحِص عنه على جهة إثبات أحد النقيضين فيه او إبطاله سمّي مسئلة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)

قول جازم بسيط

- القول الجازم البسيط، وهو الحمليّ، وأبسطه الموجب، ثم بعده السالب (س، ع، ٣٣، ١٥)
- القول الجازم البسيط هو الحمليّ، إن عُنِيَ بالبسيط آخرُ ما انتهى إليه التحليل في جنس، والجنس ههنا هو القول (مر، ت، ٤٥، ١٩)

قول شارح

- القول الذي يُلَخّصُ به معنى ما سبيله من

الأسماء هذه السبيل يُسمّى القولُ الشارح، وليس هو حدًّا له، اللهمّ إلاّ أن يُسمّيه مسمٌ حدًّا باشتراك الاسم (ف، ب، ٨٠، ١٦)

- يُسمّى الشيء الموصل إلى التصوّر المطلوب [قولاً شارحًا] فمنه حدّ ومنه رسم ونحوه (س، أ، ١٨٤، ٤)

- يُسمّى الأمر المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التصوّر قولاً شارحًا، فمنه حَدّ ومنه رسم (سي، ب، ٢٧، ٤)

- (القول الشارح) ويرادفه المعرّف ويسمّى قولاً، لأنّ القول هو المركّب (هـ، م، ١٠، ١٩)

- إنّما سمّي (قولاً) شارحًا لشرحه الماهيّة إمّا بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عمّا عداها وهو الرسم (هـ، م، ١٠، ٢٧)

- إن الموصل إلى التصوّرات يدعى بالقول الشارح كالحدّ والرسم والمثال (ض، س، ٢٤، ١٠)

- لا يتوصّل إلى التصور إلاّ بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

قول شرطي

- صحةُ كلّ واحد من المقدم والتالي فليس يتضمّنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتّفق أن لا يكونَ ولا واحدٌ منهما صحيحًا، بل إنما يتضمّن القول الشرطي صحةُ الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

قول شرطي حقيقي

- القول الشرطيّ الحقيقيّ هو الذي يكون إتباع تاليه لمقدّمة على سبيل اللزوم عن وضعه (س، ق، ٢٣٤، ١٩)

قول صادق

- القول الصادق إنما هو في نحوٍ واحد، وهو الذي في غاية العموم، متى كان قد تُنتج تنتجًا لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال (أ، ج، ٧٢٣، ٧)

- القول الذي يصدق أو يكذب يُسمّى الجازم ويسمّى الحكم (ش، ع، ٨٩، ١)

- طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٩٥، ٢٠)

- القول الصادق (في صناعة الجدل)... ثلاثة أضرب: الأول هو أحمدها أن يكون مؤلّفًا من مقدّمات في نهاية الشهرة وقد سلّمها المجيب ويكون شكله شكلاً منتجًا وأوّلاً للمقصود إنتاجه. والضرب الثاني أن يكون مؤلّفًا من مقدّمات متوسّطة في الشهرة والحمد قد سلّمها المجيب وتكون منتجة للمطلوب أولاً وبالذات. والضرب الثالث أن يكون القول مؤلّفًا من مقدّمات بعضها تسلّمها من المجيب وبعضها أتى بها من عند نفسه، إلاّ أن التي أتى بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد (ش، ج، ٦٥٣، ٢)

قول على الكل

- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أو لا كان في وقت ما موجودًا وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ٣٢٢، ١)

قول غير تام

- القولُ غيرُ التام هو كل قول أمكن أن يكون جزءًا لأحد هذه الخمسة، وقومٌ يزعمون أن التي ليست منها جازمة قد تكون كاذبة أو

صادقة. وزعموا أنها إنما تكون صادقةً متى قُصِدَ بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية من الأربعة أن يفعَلَ الذي يُخاطب ما هو ممكن في نفسه، أو ممكنٌ له أن يفعل، وتكون كاذبة متى قُصِدَ أن يفعلَ ما ليس بممكنٍ وليس الأمرُ على ما قالوا (ف، ع، ١٤٠، ٨)

قول كاذب

- أما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب: فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه مُنتج وليس كذلك - ويدعى قياسًا مرائيًا - والضرب الثاني متى كان منتجًا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءًا، بمنزلة ما يعرض للذين يبيّنون الشيء بطريق الخلف. أو يكون منتجًا للأمر الموضوع بدءًا إلا أنه بغير الطريق الصناعي، وأعني بذلك متى كانت الطريق غير طبّية فتوهم أنها طبّية أو هندسية أو جدلية كان الأمر التابع صادقًا أو كاذبًا. والضرب الثالث متى كان منتجًا من أشياء كاذبة، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقتٍ كاذبة، وفي وقتٍ صادقة، لأن الكذب ينتج دائمًا من الأشياء الكاذبة؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة (أ، ج، ٧٢٣، ١٢)

قول كثير بالذات

- (القول) الكثير بالذات هو الذي قد صُرِّح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمرو يتكلم (ز، ع، ٣٦، ١١)

قول كثير بالعرض

- (القول) الكثير بالعَرَض إما أن يكون معه رباط أو يكون بالقوة كثيرًا، إما أن يكون الموضوع فيه إسمًا مشتركًا بمنزلة قولنا الكلب يمشي، لأن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرّك، فإن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرّك، فإن الحركة إسم مشترك. أو يكون الموضوع والمحمول فيه إسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرّك (ز، ع، ٣٦، ١٢)

قول مثالي

- الاستقراء إنما يكون بأن يُوجد الحكم في جميع جزئيات الكلي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الإستقراء (ف، ق، ٣٧، ٥)

قول مفصل

- القول المفصّل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرَّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعَرَضيّات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيّات فهو حدٌّ ناقص؛ وربّما كان إنّما يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيّات فهو رسم تامٌ، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيّات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدٌّ تام، وعند المحصّلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيّات إشتمالًا لا يشذّ به منها شيء؛ فهو حدٌّ تامٌ، وإن كان يشذّ منها شيء فليس حدًّا تامًّا (س، ب، ٥، ٢)

قول ناقص

- قول ناقص، مثل قولك «في الدار» وقولك «لا

إنسان» فإنّ الجزء من أمثال هذين يراد به الدلالة (س، أ، ١٩١، ١٥)

- (القول) الناقص، ما هو مؤلّف من جزئين: جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة. مثل المؤلّف من أداة وشيء آخر. مثل قولك «لا إنسان» أو «في الدار» وقولك «ما صح» فإن هذه قد ألحق بالدالّ منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة رفعًا كبيرًا. وكذلك إذا قلت «زيد» فقدّمت أداة تجيء لمعنى لا محالة مقرونة بزيد. فهذه ليست أقوالاً تامة. ولكنّها في جملة الأقوال لا محالة (س، ش، ٥٨، ١٣)

قول واحد بالذات

- (القول) الواحد بالذات هو الذي فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة بمنزلة قولنا الإنسان حيوان. وهذا القول ينقسم إلى الأول الذي هو الإيجاب وإلى الثاني الذي هو السلب (ز، ع، ٣٦، ٤)

قول واحد بالعرض

- (القول) الواحد بالعَرَض فهو الذي برباط قد رُبِط بعض أجزائه ببعض، فإذا خلي عنه الرباط صار القول أقاويل كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمرو يتكلم (ز، ع، ٣٦، ٦)

قول وظن

- القول والظنّ... ليس إنما يقبلان الصدق والكذب بأن يتغيّرا في أنفسهما لكن بأن يتغيَّر الشيء الذي تعلّق به الظنّ خارج الذهن في نفسه (ش، م، ٢٤، ١٩)

- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما ونسبة تابعة لتغيّر الشيء الذي فيه الظنّ والقول لا حدوث شيء بذاته (ش، م، ٢٥، ٣)

قولان

- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن كانت نسبتُهما إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة واحدة (ف، ج، ٥٧، ١٩)

قوى

- القوى خمسة: قوة الحس، وقوة التخيّل، وقوة الفكر، وقوة العقل، وقوة الرأي (ز، ق، ٩٦، ٤)

قوى ذهنية

- القوى الذهنية التي بها نُصَدِّق... منها ما يَصْدُق تارة ويَكْذِب تارة بمنزلة قِوَى الظنّ والفكر، ومنها ما يَصْدُق دائمًا بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو المقدّمات الأوَل (ش، ب، ٤٩٠، ٢١)

قياس

- أما القياس فهو قول إذا وُضِعَتْ فيه أشياء أكثرُ من واحد لزم شيءٌ ما آخرُ من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها. وأعني: «بذاتها» أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلِّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدّمات (أ، ق، ١٠٨، ١)

- القياس الاضطراري من حدود اضطرارية، والمطلق من حدود مطلقة، والممكن من حدود ممكنة (أ، ق، ١٣٢، ١٣)

- لا يكون قياس يُنتج القول المطلق من غير أن

تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين (أ، ق، ١٤١، ١٢)

- القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب، والسالب يبطل الواجب (أ، ق، ١٤٨، ١٣)

- إن أُخِذَتْ المقدّماتُ موجودة في وقت محدود لا يكون قياس، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتًا ما موجودًا في كل متحرِّك، إذا لم يتحرَّك شيء غيره، والمتحرِّك ممكن في كل فرس، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس (أ، ق، ١٥٢، ١٢)

- أما القياس الذي يتبيَّن بالإنعكاس فهو إذا كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر كلّية مطلقة، وكانت الجزئية سالبةً ممكنة (أ، ق، ١٥٥، ١٥)

- لا قياس واحدًا يكون البتّة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما وسيط مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة، لأن القياس المرسَل من مقدّمات (أ، ق، ١٧٧، ١٤)

- أما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدّمات التي على ذلك الشيء (أ، ق، ١٧٨، ١)

- أما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدّمات التي لهذا على هذا (أ، ق، ١٧٨، ٢)

- القياس جزمًا يكون على الكذب في المقاييس التي تُرفع إلى المحال. وأما المطلوب الأوّل فيتبيّن شرطًا (أ، ق، ١٧٩، ١٤)

- بلا مقدّمة كلّية إما ألاّ يكون قياس، وإما أن يكون - غير أنه ليس على المطلوب - وإما أن تكون المقدّمة نفسها في المطلوب (أ، ق، ١٨٠، ٨)

- في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلّية وأن الشيء الكلّي من مقدّمات كلّية يتبيّن، فإن الجزئي قد يتبيّن من مقدّمات كلية، وقد يتبيّن من مقدّماتٍ بعضُها كلّية وبعضُها جزئية. فإذن إن كانت النتيجة كلّية فينبغي أن تكون المقدّمات كلية. وإن كانت المقدّمات كلية فقد يمكن ألاّ تكون النتيجة كلّية (أ، ق، ١٨١، ٥)

- في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدّمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة، لكن وفي أن تكون إضطرارية أو مطلقة أو ممكنة (أ، ق، ١٨١، ٩)

- القياس إنما يكون بالمقدّمات الكلية. فإن كانت المقدّمة مهملة، فإنه غير بيِّن أنها كلّية. وإذا حُدِّدت المقدّمة بالكلّ بانَ أنها كلّية (أ، ق، ١٨٩، ٦)

- كل قياس إضطراري، وليس كل إضطراري قياسًا (أ، ق، ٢٠٤، ١٠)

- أيّ كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياسًا، لأنه لم يوجد فيه حدّ أوسط (أ، ق، ٢٠٥، ٩)

- ليس في القياس شيء هو صفة لشيء (أ، ق، ٢١٠، ٤)

- في القياس الواحد ليس كل النتائج بشكل واحد تكون، ولكن هذه النتيجة بشكل، وهذه بآخر (أ، ق، ٢١٥، ١٢)

- القياس الذي يُنتج المحال يمكن أن يُحَلّ لأنه قياسًا يتبيَّن. وأما الجزء الآخر منه، فلا، لأنه عن شريطة يتبيّن (أ، ق، ٢١٧، ٨)

- القياس السالب الكلّي في الشكل الأوّل قد يُحلّ إلى الشكل الثاني، والذي في الشكل الثاني قد يُحلّ إلى الأوّل؛ وليس ذلك أبدًا، ولكن أحيانًا (أ، ق، ٢١٨، ٦)

- إن كان القياس جزئيًا وكانت السالبة عند الطرف الأكبر، فإنه ينحلّ إلى الشكل الأوّل (أ، ق، ٢١٩، ٥)
- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ في الجواب بمقدّمة كلية (أ، ق، ٢٨٦، ١١)
- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبيَن بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبيَن عندنا (أ، ق، ٢٩٥، ١٥)
- القياس الذي نسميه أبودكسيس، أعني البرهان، وهذا هو موجود بأن هذه موجودة، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه، فقد يجب ضرورة ليس أن تكون عارفين بالأوائل فقط: إما بجميعها، وإما ببعضها - لكن أن تكون عارفين بها أكثر (أ، ب، ٣١٥، ١٥)
- يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأوّل عامًا يبيّن في الأقاويل في القياس (أ، ب، ٣٢١، ٢)
- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على لمَ الشيء - والبرهان موجود - ليس هو عالمًا (أ، ب، ٣٢٩، ١٥)
- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضًا (أ، ب، ٣٤٠، ١١)
- يكون... القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلّة الأولى (أ، ب، ٣٥٠، ٦)
- الخلافات بين القياس على «أنّ» الشيء، وبين القياس على «لِمَ» الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات. فأما في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر في الآخر منهما (أ، ب، ٣٥٢، ٦)
- إن كانتا كلتاهما (أي المقدّمتان) سالبتين، فلا يكون قياس (أ، ب، ٣٥٦، ٨)
- الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو خُدعة وضلالة تكون بقياس (أ، ب، ٣٥٦، ١٣)
- القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر (أ، ب، ٣٥٨، ٦)
- القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في الشكل الأوّل والثاني (أ، ب، ٣٥٨، ٧)
- قد يمكن أن يكون قياس، والمقدّمتان كلتاهما كاذبة (أ، ب، ٣٥٨، ١٠)
- قد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدّمتين كاذبة، والأخرى صادقة: أيّهما كانت (أ، ب، ٣٥٩، ١)
- قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداهما (المقدّمتان) كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبة (أ، ب، ٣٥٩، ١٢)
- متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسبًا، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٢، ٣)
- إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب، فمتى كان الوسط تحت أ وغير موجود لشيء من بَ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٣، ١)
- كل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبيّن أن آ موجودة لـ حَ من قِبَل أنها موجودة لـ بَ وبَ موجودة لـ حَ (أ، ب، ٣٦٦، ٢)
- في القياس يكون ذلك الواحد (المبدأ) هو المقدّمة غير ذات وسط، وفي البرهانِ والعلمِ

العقلَ. فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجًا ولا واحدًا (أ، ب، ٣٨٣، ١٣)

- لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدّمتين سالبة (أ، ب، ٣٩١، ١٤)

- لما كان مبدأ القياس هي المقدّمة الكلّية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدّمة الكلّية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذًا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادىء أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٦)

- ليس يلزم، إن ارتفع شيء ما، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التي منها؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما كانت حاله هذه الحال، وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء، أو كالجزء عند الكل (أ، ب، ٣٩٤، ٩)

- القياس قد يبيّن شيئًا على شيء بالمتوسط (أ، ب، ٤١٥، ٢)

- أما القياس فليس يأتي به الذي يقول الحدّ في القسمة (أ، ب، ٤١٩، ٣)

- في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس إذا كانت المقدّمات التي منها يكون القياس هي دائمًا كلاً وجزءًا، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس، لكن يكون موجودًا إذا كانت هذه موضوعة ناحية (أ، ب، ٤٢٠، ١٠)

- يقاس الشيء من غير أن يُستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه (أ، ب، ٤٢١، ٥)

- ليس الحد والقياس شيئًا واحدًا بعينه، ولا أيضًا القياس والحدّ لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٢٤، ١٣)

- القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضًا، غير أنه قد يكون ظاهرًا بالقياس والبرهان (أ، ب، ٤٢٨، ٩)

- الحدّ إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٧)

- إن القياس قولٌ إذا وُضِعَتْ فيه أشياءُ لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيءٌ آخر غيرها من الاضطرار (أ، ج، ٤٦٩، ١١)

- أما القياس فهو أشدُّ إلزامًا للحجة وأبلغ عند المناقضين (أ، ج، ٤٨٧، ١٥)

- الآلات التي بها يستخرج القياس، فأربع: إحداهنّ إقتضاب المقدّمات؛ والثانية الإقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحوٍ يقال؛ والثالثة إستخراج الفصول؛ والرابعة البحث عن الشبيه (أ، ج، ٤٨٨، ٣)

- من البيّن أن القياس منه موجود، ومنه ما يظن موجودًا وليس كذلك، وذلك أن الشُبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد في الأمور الأُخَر التي يُضِلّنا فيها ما لها من المشابهة (أ، س، ٧٣٩، ٦)

- لأن القياس يكون من المقدّمات، والتبكيت قياس، فالتبكيت يكون من المقدّمات (أ، س، ٨٠٧، ٦)

- القياس يُستَعْمَلُ إمّا في أن يُخاطَبَ به آخرَ وإما أن يَسْتَنْبِطَ به الإنسان فيما بينه وبين نفسه شيئًا ما (ف، د، ٥٦، ١٤)

- القياس قولٌ توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلِّفت لزم عنها بذاتها لا بالعَرَض شيء آخر غيرها اضطرارًا، واللازم عن القياس يُسمَّى النتيجة ويُسمَّى الردف (ف، ق، ١٩، ٧)
- القياسُ إنما يُؤلَّفُ على مطلوبٍ محدود يتقدّم فيفرض أولاً ثم يلتمس تصحيحه بالقياس، والمطلوب هو جزءآ نقيض ارتبطا بحرف الانفصال وقرن بهما حرف السؤال عن الوجود (ف، ق، ١٩، ٩)
- القياس منه حملي ومنه شرطي، والحملي ما أُلِّفَ عن قضايا حملية، والشرطي ما أُلِّفَ عن قضايا شرطية (ف، ق، ٢٠، ٥)
- إذا أردنا أن نُبيِّنَ شيئًا بقياس كان سبيل مقدماته أن تُعلم أيضًا بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس أيضًا تحتاج الى أن تبيّن بمقاييس أخر إلى أن ينتهي إلى مقاييس مقدماتها معلومة من أول الأمر لا عن قياس أصلاً (ف، ق، ٣٨، ٤)
- إن صحّ (وجود (آ) في (ج)) بقياس من القياسات. . . سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (آ) في (ج) قياسًا ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)
- كل ما يُوصف بذلك المعنى فهو (آ) وكل ما هو (آ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطرارًا وجود (آ) في كل (ج) فيَحْصُل القياس عن مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٨)
- المقدمةُ متى كانت عامةً وكانت غير منعكسة فإن القياسَ يلتئم مثل ما يلتئمَ بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٣)
- القياس إنما يُقصد به التبيين وإزالةُ الشك والحيرة، فإذا استقصي في أمر القياس في بعض الأمور بأكثر من بعض الكفاية فيه، عَرَض منه أن لا يُبيِّن الشيء فيه أصلاً (ف، ق، ٦١، ٥)
- القياس قولٌ مؤلّف عن مقدّمات تُوضع إذا أُلِّفت لزم عنها بأنفسها لا بسبب غيرها شيء آخر غيرها اضطرارًا (ف، ق، ٧٥، ١١)
- يؤلف (القياس) عن مقدمات هي نتايج قياسات أُخَر «ترجع» مقدماتها إلى ما عُلِمَ بأحد تلك الوجوه الثلاثة، وأقلّ ما منه يأتلفُ القياسُ مقدمتان «تشتركان» بجزء واحد (ف، ق، ٧٥، ١٤)
- الجزء المشترك في القياس يُسمَّى الحد الأوسط، والجزءان الآخران يُسمّيان طرفا القياس (ف، ق، ٧٦، ٩)
- كل قياس كان الحد الأوسط فيه موضوعًا للطرفين جميعًا فيُسمّى قياس الشكل الثالث (ف، ق، ٧٩، ٢٠)
- أي قول لم يَكُن تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها (القياسات)، زيد أو نقص منه وبُدِّل ترتيبه وصُيِّر تأليفُه أحد التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حالته، كان ذلك القول قياسًا. وأيُّ قولٍ أُبدِلَ مكانُه أحدُ التأليفات التي ذكرناها وتغيّر المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ١٢)
- ليس يتّفق أبدًا أن «تكون» مقدمتا القياس الذي يُؤلّفه معلومتين بأحدِ تلك الوجوه (الأشكال) الثلاثة، بل قد يُؤلَّف عن مقدّمتين سبيلهما أو سبيل أحدهما أن يُعْلَم عن قياس (ف، ق،

٨٧، ١٢)

- قد لا يتفق في ذلك القياس (المركّب) أن «تكون» مقدّمتاه أو أحدهما معلومتين من أول الأمر، لكن كثيرًا ما يُحتاج فيهما أو في أحدهما إلى بيانها أيضًا بقياس (ف، ق، ٨٧، ١٤)

- إذا أردنا أن نُبيّن شيئًا بقياس كان سبيلُ مقدماته أن يُعلم أيضًا بقياس، وكانت مقدماتُ ذلك القياس «تحتاج» أن «تُبيّن» بقياسات إلى أن تنتهي في آخر ذلك إلى قياسات مقدماتها معلومة من أول الأمر (ف، ق، ٨٨، ٣)

- القياس الذي يُؤلّف ليُوقف به على سبب وجود الشيء فقط، إنما يُؤلّف على ما قد تَقَدَّمت معرفة وجوده، إمّا بما تُعرف به الأوائل، وإمّا عن قياس يُفيد علم الوجود فقط (ف، ب، ٢٦، ٥)

- القياس الذي يؤلّف عن مقدّمات تَيَقَّنَ بها يقينًا ضروريًا وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمّى البرهان (ف، ب، ٢٦، ٧)

- القياس إنما يوقع تصديقًا محصّلاً (ف، ب، ٨١، ١٦)

- القياس الذي يُنتِجُ النتيجة الكاذبة قد يكون الكذب في مقدّمتيه جميعًا، وقد يكون في إحداهما. فمتى كانت إحداهُما كاذبة، فبيّنٌ أنّ التي تعاندُها هي الكاذبة منهما. والذي مقدّمتاه كاذبتان، فأحرى ما عونِدَ منهما المقدّمة الكبرى (ف، ب، ٩٤، ٢)

- كلّ قياس لمّا كان سببًا للزوم النتيجة صار هذا الحرف وهو حرف لِمَ لا يمتنعُ أن يُستدعى به سبب لزوم الشيء الذي وُضِعَ نتيجة (ف، ج، ٤٨، ١٢)

- القياس يبطلُ من ثلاث جهات: من جهة كبرى مقدمتيه، ومن جهة صغراها، ومن جهة تشكّله، فأيُّها بَطَلَ بَطَلَ القياس (ف، ج، ٥٤، ١٣)

- إن كانَ قصدَ (السائل) بسؤاله إزالة غلط غالط في أمر فينبغي أن يكون قد عَرَفَ قبل ذلك القياس الذي يُبطلُ به الوضع، والقياسُ الذي غلّطَ المجيب حتى ظنّ أنّ الوضع صحيح، فسبيله إذن أن يبتدئ بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي ظَنّ المجيب أنه يُصحّح الوضع فيُبطله (ف، ج، ٥٥، ١٥)

- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحُذّاق منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما بالتجربة. ولكن ليست تُؤخذُ مقدمات جدلية من حيث هي مُدْرَكَةٌ بالقياس أو التجربة، بل من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ٦٦، ١٩)

- المسائلُ الجدلية صنفان: القياسُ والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)

- القياسُ منه حملي ومنه شرطي ومنه مركّب من حملي وشرطي وهو قياس الخلف (ف، ج، ٩٧، ٢)

- قومٌ من الناس يرون استعمالَ المِثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شَابَهَ الأعرفُ الأخفى طريق الاستقراء. فإذا صحّ لهم ذلك المعنى استعملوه حدًّا أوسط في قياس يُثبتون به وجودَ الحكم الذي صودف في الجزئي الأخفى، فيصير قولاً مركّبًا من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٢)

- وجودُ الحكم المُشاهَدِ في المحسوس لجميع ما يُوصفُ بالمعنى الذي به شَابَهَ فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتَحْصُلُ له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجودَ الأمر تحت موضوعها

فتحصلُ مقدمةٌ أخرى فيُنتَجُ عنها وجودُ الحكم لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)

- القياسُ يُبطَلُ، إما بإبطال شكله وإما بإبطال مقدّماته أو بهما جميعًا (ف، ج، ١٠٦، ٦)

- متى عَرَفنا القياس وقوينا على تباينِ ما بين الأشياء لم يقعْ علينا غلطٌ إذا تأملنا، ولا مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١١)

- القياسُ فإنّ شأنَه أن يوقعَ التصديق بالشيء فقط (ف، أ، ٨٧، ١٦)

- ما عدا المثال والاستقراء والقياس - فإنّها ليس شأنها أن توقِع التصديق، لكنّها تنفعُ في سهولة الفهم وفي سهولة الحفظ فقط (ف، أ، ٨٨، ٤)

- القياس... هو أمرٌ ما مركّب وله أجزاء يتركّبُ. وكثير من المركّبات التي لها أجزاء لأجزائها أيضًا أجزاء، والمقاييس بهذه الحال - أعني أنّ لها أجزاء ولأجزائها أجزاء أيضًا. (ف، أ، ١٠٣، ١)

- القياس ينقسم إلى الحملي والشرطي (ز، ق، ٩٤، ٤)

- القياس إما أن يكون على أمور ضرورية أو على أمور ممتنعة أو على أمور ممكنة بحسب أقسام الممكن الثلاثة (ز، ق، ٩٥، ٢١)

- أما القياس فهو قول متى وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الإضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها (ز، ق، ١٠٨، ١٧)

- القياس... قول يجري مجرى الجنس (ز، ق، ١٠٩، ١١)

- القياس لا يتم إلا بمقدّمة كلّية موجبة (ز، ق، ١٢٨، ٩)

- من جزئيتين وسالبتين ومهملتين لا يكون قياس. (ز، ق، ١٢٨، ١٠)

- القياس لا بدّ فيه من مقدّمة كلية ومقدمة موجبة (ز، ق، ١٦٦، ٦)

- القياس إنما نحو المطلوب، والمطلوب ليس يخلو أن يبيَّن بوسط واحد أو بأوساط كثيرة. فإن تبيّن بوسط واحد كان القياس الواحد الكائن عليه البسيط، بمنزلة قولنا: الإنسان ناطق / والناطق حيوان / فالإنسان حيوان (ز، ق، ١٦٩، ٢)

- القياس الذي ينتج الإيجاب الكلّي ينتج ثلاثة نتائج: نتائج الموجبة الكلّية وعكسها إذ كان لازمًا لها. والجزئية التي تحتها إذا كان الجزئي يلزم الكلي (ز، ق، ١٨٧، ٦)

- القياس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلاث نتائج (ز، ق، ١٨٧، ٩)

- القياس الذي ينتج الإيجاب الجزئي ينتج بنتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لأنه لا شيء تحتها (ز، ق، ١٨٧، ١٠)

- القياس الذي ينتج السلب الجزئي إنما ينتج نتيجة واحدة حسب لأن السالبة الجزئية لا شيء تحتها ولا عكس لها (ز، ق، ١٨٧، ١٢)

- القياس بالذات له نتيجة واحدة وإنما يعرض له أن تكثر نتائجه من قِبَل ما يلزم نتيجته التي بالذات (ز، ق، ١٨٧، ١٣)

- القياس هو تبيّن جزئي من كلّي (ز، ق، ١٩٧، ١٢)

- القياس الجزئي يعلّمنا عن شيء موجود في نفسه بمنزلة ما يعلمنا أن «فالناس» نحوي (ز، ب، ٢٦٠، ١٣)

- أمّا القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرَض شيء آخر غيرها من

الإضطرار (س، ق، ٥٤، ٦)

- إنّ القياس يقال بالتشابه على الشيئين، فيقال قياس للأفكار المؤلّفة تأليفًا ما في النفس فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر، ويقال قياس للقول المؤلّف من قضايا يلزم عنها غيرها، وليس من حيث هو قول مسموع فقط، فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتّة (س، ق، ٥٤، ٩)

- إنّ القياس هو ما يفيد زيادة تسليم، . . . وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان؛ بل ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلمًا من جملة ما يسلم موضوعًا في جملة ما وُضِع (س، ق، ٦٨، ١٥)

- إعلمْ أنّه لا قياس من سالبتين، ولا من جزئيّتين، ولا صغرى سالبة كبراها جزئيّة إلّا أنْ يكون السالب ممكنًا (س، ق، ١٠٨، ٨)

- القياس هو الذي يسلك بنا من الأعرف عندنا إلى المجهول، ويكون القياس عليه ذلك لنا (س، ق، ٣٢٠، ١١)

- لا يتمّ القياس إلّا بتضمنه معنى الكليّة والإيجاب (س، ق، ٤٢٦، ٣)

- لا بدّ في كل قياس من مقدّمة كليّة، ومما هو موجب بالفعل أو بالقوّة، كالممكن والمطلق الصرف. إذ قوّة سالبة، قوّة موجبة (س، ق، ٤٣٢، ٩)

- في كل قياس مقدّمة تشبه النتيجة في الكيفيّة والجهة، إمّا كلتيهما، وإمّا إحديهما (س، ق، ٤٣٢، ١٣)

- إعلمْ أنّ القياس إنّما يحصل لك من الكليّات (س، ق، ٤٤٨، ١٥)

- لما كان كل قياسٍ مؤلّفًا من حدود ثلاثة: أمّا الموجب منه فإنّما يبيّن أن شيئًا ما موجودٌ لثانٍ لأنّه موجود لثالث موجودٍ للثاني؛ وأمّا السالب فيبيّن أن شيئًا ما غيرُ موجودٍ للثاني لأنّه غير موجود لثالثٍ موجود للثاني وكذلك القياس على كل واحدٍ من نسبة ما بين حدّين حدّين إن كانت محتاجةً إلى وسط ومشكلة غريبة فلا بد أن ينتهي ذلك إلى مبادىء وأصولٍ موضوعة موجبة أو سالبةٍ لا محالة لا وسط لها على الإطلاق أو في ذلك العلم، والمبرهن بأحد المقدّمات الأولى على أنّها لا وسط لها على أحد الوجهين المذكورين، وينحل آخره إلى ما لا وسط له مطلقًا وإن لم يكن في ذلك العلم (س، ب، ١٦٢، ١٣)

- إنّ القياس. . . هو ما يكون إحدى المقدّمتين فيه كالجزء تحت الكل وهو الصغرى، والأخرى كالكلّ فوق الجزء وهو الكبرى، وتكون النتيجة أيضًا تحت الكبرى كالجزء تحت الكلّ حتى يكون العلمُ بالكبرى علمًا بالقوّة بالنتيجة، وكذلك تكون الكبرى عند النتيجة كالكلّ عند الجزء، وتكون مقدّمة كل حـ ب تحت مقدّمة: لا شيء من ب ا، ونتيجة: لا شيء من حـ ا أيضًا تحت مقدّمة لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكلّ. أمّا كون الصغرى تحت الكبرى، وإن كانت تخالف الكبرى في الكيفيّة، فلأنّ حـ تحت ب، والحكم على ب كالحكم على حـ. وأمّا في النتيجة فبهذا الوجه وبالإتفاق في الكيفيّة معًا (س، ب، ١٨٠، ٣)

- إنّ القياس لا يُثبِت حدًّا، والحدّ لا يكون قياسًا، ولا دلالتهما على شيءٍ واحدٍ بعينه. فإنّه لا قياس على ما يدخل في «ما هو» (س، ب، ٢١٣، ١٦)

- إن القياسات لا تتخالف في صورها، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم

يظن لازمًا، فليس بقياس... وكل ما كان كذلك فهو قياس (س، ج، ٩، ٥)

- يجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمور المشهورة، ثم إن سلّم مظنون ليس بمشهور، إستعملناه في القياس على المخاطب (س، ج، ١٠، ١٢)

- إنّ القياس - بما هو قياس - نفعه هو بما ينتج (س، ج، ١٢، ٣)

- القياس والمعارضة يبتدآن من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

- القياس يوجب عليك أنّه إذا وقع من إشتراك الإسم، أو الإستعجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحدًا بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياسًا (س، س، ٨، ٧)

- يكون القول المأخوذ قياسًا بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإنّ القياس في هذه المواضع ليس قياسًا على المطلوب المحدود. وهذا إمّا أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياسًا، وهو قسم؛ وإمّا أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأوّل؛ وإمّا أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلّة علّة (س، س، ٢٨، ٩)

- القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة، لا الذي يُظنّ أنّه يلزم عنه قول آخر (س، س، ٢٩، ٦)

- أمّا الإسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغير، فلم يكن إشتراك بين المقدّمات، أو بينها وبين النتيجة. ويدخل في هذا حال الإشتراك في التركيب، والإشتراك في الشكل، وجميع ما يتعلّق باللفظ، فإنّ جميع ذلك يدلّ على إختلافٍ في المفهوم لا محالة، وتثنيةٍ وتضعيفٍ فيه لا محالة، سواء صدقت التثنية أو كذبت، فإذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى، بل بحسب تأليف اللفظ (س، س، ٢٩، ١٥)

- إذا لم ينعقد قياسٌ على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود، لأنّك في مثل إشتراك الإسم وغيره لم تومىء إلى المعنى المحصّل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلّم من المخاطب، إذ كان إنّما ينعقد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادةٍ ونقصان، وتفاوت وقع بين الحقّ والكذب (س، س، ٣٩، ٨)

- القياس قد يكون مغالطيًّا إمّا لمادّته فقط - إذا كانت صورته قياسيّة - فهذا يُنْقَضُ من جهة مقدّماته؛ وقد يكون مغالطيًّا، لأنّه يشبه في صورته القياس، وليس بقياس (س، س، ٨٢، ٤)

- يُسمّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب [حجّة]: فمنها [قياس]. ومنها [إستقراء] ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١٨٥، ٢)

- أمّا القياس فهو العمدة. وهو قول مؤلّف من أقوال، إذا سلّم ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر (س، أ، ٤٢١، ١)

- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(ا) حدود. وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة. والمركّب من المقدّمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٦)

- ليس من شرطه (القياس) أن يكون مسلّم القضايا حتى يكون قياسًا، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياه، لزم منها قول آخر: فهذا شرطه في قياسته فربّما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم، ويكون القول قياسًا؛ لأنّه بحيث لو سُلّم ما فيه على غير واجبة كان يلزم عنه قول آخر (س، أ، ٤٢٤، ٢)

- من عادتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٤)

- القياسُ المستعمل في التجربة هو أنك إذا شاهدت صدور فعل أكثريّ أو دائم عن شيء قِسْت هناك قياسًا فتقول: هذا الفعل دائم، وكلّ فعل دائم فإنّه لا يكون بالإتفاق، فإذن هذا الفعل ليس بالإتفاق؛ وهذا مثل حكمنا أنّ الضرب بالخشب مؤلم. وإنّما تنعقد بالتجربة إذا أمِنَت النفس كون الشيء بالإتّفاق، وينضاف إليه أحوال الهيئة فتنعقد التجربة (مر، ت، ٩٦، ١٦)

- القياس إنّما يكون قياسًا إذا كان لك مطلوبٌ محدود، فتَطلُب ما يُنتِج لك ذلك المطلوب؛ والذي يُبيِّنُ لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمّى وسطًا وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلاً بالعكس. كما أنّ مقابله يسمّى التركيب، فإن انعقد قياس على سبيل الإتّفاق، يؤدّي إلى نتيجة لم تُطلَب، لم يكن بالحقيقة قياسًا (مر، ت، ١٠٧، ٤)

- القياس قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة - بذاتها لا بالعرض - شيء ما آخر غيرها بالاضطرار (مر، ت، ١٠٨، ١)

- من القياسات ما يكون كاملاً وهو الذي يلزم تسليم النتيجة عنه من دون تغيير فيه أو اعتبار آخر؛ فإنّه كما أنّ في المقدّمات ما هو بيّن بذاته لا يحتاج إلى أن يبيَّن، فكذلك في المقاييس، وإلاّ ما كان يمكن تبيين شيء بقياس؛ ومنه ما هو غير كامل، وهو الذي يحتاج إلى تغيير يلحقه، حتى يلزم عنه ما يلزم (مر، ت، ١١١، ٦)

- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصّغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمّى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٣)

- يعمّ الأشكال الثلثة أنّه لا قياس عن جزئيّتين، ولا عن سالبة صغرى وجزئيّة كبرى، والنتيجة تتبع أخسّ المقدمتين في الكم والكيف (مر، ت، ١١٣، ٥)

- إنّ كل قياس يتمّ بمقدّمتين، فيكون في كلّ قياس مقدمتان وثلثة حدود والنتيجة دائمًا تكون نصف المقدّمة (مر، ت، ١٥٨، ١٠)

- ليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كلّ قياس شيئًا واحدًا، بل ذلك

يسمّى تكثير القياس، وذلك إذا أثبت على مطلوب واحد بقياس إستثنائيّ ثم بقياس حمليّ اقترانيّ (مر، ت، ١٥٨، ١٤)

- أمّا تركيب القياس فبأن تكون القياسات المجموعة إذا حُلّلت إلى أفرادها كان ما ينتج كلٌ واحد منها شيئًا آخر، إلا أن نتائج بعضها مقدّمات لبعض فقد اختصرت، وربما لم يصرّح بها ويكون القياس القريب من المطلوب الأوّل قياسًا من مقدّمتين وإنّما دخلت القياسات لتبيين المقدّمتين (مر، ت، ١٥٩، ٢)

- القياس (من مقدّمات متقابلة) هو قياس مؤلّف من مقدّمتين مشتركتين في الحدود، توجدان مختلفين في الكيف، يروج بتبديل الاسم في بعض الحدود حتى لا تفطن للحيلة فيه؛ مثلاً يؤخذ الإنسان مرة إنسانًا ومرّة بشرًا، فينتج أن الشيء ليس هو ذلك الشيء. وهذا يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت (مر، ت، ١٧٩، ٩)

- القياس أَقْدَم وأَبْيَن بالطبع، وأما الإستقراء فأَبْيَن وأَقْدَم عندنا. وكثيرًا ما يُكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٢)

- إنّ البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدّين. ولا يصحّ أن تكون الواسطة بغير نهاية (مر، ت، ٢٠٤، ٥)

- ما يؤدّي منه (الطريق) إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)

- لا ينتظم قياس إلاّ من مقدّمتين (غ، م، ٧، ١٢)

- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)

- القياسُ عبارةٌ عن أقاويل أُلّفت تأليفًا يلزم من تسليمها بالذات قولاً آخر إضطرارًا (غ، م، ٢٦، ٤)

- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمّى حدودًا ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٩)

- لا يحصل قياسٌ منتجٌ عن سالبتين ولا عن جزئيتين (غ، م، ٢٧، ١٧)

- يلاحظ (الناظر) الحدّ الأوسط ويتأمّله تأمّلاً شافيًا ليكون وقوعه في المقدّمتين على وجه واحد، فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان فَسُدَ القياس وأنتج غلطًا (غ، م، ٥٥، ٧)

- أن يُراعى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة،فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٨)

- أن يتأمّل (الناظر) في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما إسم مشترك، فإن الإسم ربّما يكون واحدًا والمعنى متعدّد فلا يصح القياس (غ، م، ٥٦، ٣)

- إنّك قد تصدّق بمقدّمة في القياس ويكون سبب التصديق أنّك طلبت له نقيضًا بذهنك فما وجدته وهذا لا يوجب التصديق (غ، م، ٥٦، ١٤)

- لا يُجعل المسئلة مقدّمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)

- الموصل إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٨)

- «البرهان» نوعٌ من «القياس». إذ «القياسُ» إسم عام. و«البرهان» إسم خاص لنوع منه (غ، ع، ٧٠، ٥)

- لزمَ: من النظر في «القياس» النظرُ فيما ينحلُّ

إليه القياس، من «المقدّمات» (غ، ع، ٧٠، ١٤)

- القياس: أحد أنواع الحجج (غ، ع، ١٣١، ١)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)
- القياس أربعة أنواع: حملي وشرطي متصل وشرطي منفصل وقياس خُلف (غ، ع، ١٣١، ٥)
- حدّ القياس: أنه قولٌ مؤلّف، إذا سُلِّمَ ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر إضطرارًا (غ، ع، ١٣١، ٩)
- القول اللازم عنه (القياس) يُسمّى قبل اللزوم (مطلوبًا) وبعد اللزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣١، ١٣)
- ليس من شرط في أن يُسمّى (قياسًا) أن يكون مسلَّم القضايا، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سُلِّمت قضاياه لزم منها النتيجة (غ، ع، ١٣١، ١٥)
- إنقسام كل قياس إلى ثلاثة أمور مفردة، فاعلم أن هذه المفردات تُسمّى حدودًا (غ، ع، ١٣٢، ١٧)
- لا بد أن يكون في كل قياس موجبة، أو ما في حكمها، وإن كانت الصيغة صيغة السلب مثلاً (غ، ع، ١٣٧، ٣)
- المنتج من التأليفات (القياس)، أربعة عشر تأليفًا: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٤٦، ١٦)
- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كلّي على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإمّا حكم من جزئيّات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١١)
- (القياس) الذي لا يحصل منه الحق؛ فإنّما لا يحصل لخلل في هذه الجهات، التي ذكرناها. إمّا لخروجه عن الأشكال. أو لخروجه عن الضروب المنتجة منها. أو لعدم التمايز في الحدود، أو في المقدّمات. أو لإدراج النتيجة في المقدّمات، فلا تكون غيرها. أو لأن النتيجة تكون متقدّمة على إحدى المقدّمات في المعرفة، أو لا تكون المقدّمة أعْرَفَ من النتيجة (غ، ع، ٢٠٧، ٦)
- القياس قولٌ مؤلّف من قضايا إذا سُلِّمت لزم عنها لذاتها قول آخر (غ، ع، ٣٦٩، ١)
- القياسُ الصحيح والحَدُّ الصحيح والتنبيه على مثارات الغلط فيها وقفت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)
- إنّ القياسَ عبارةٌ عن أقاويلَ مخصوصة أُلّفت تأليفًا مخصوصًا ونُظِمَت نظمًا مخصوصًا بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر، والخلل يدخل عليه تارة من الأقاويل التي هي مقدّماتُ القياس إذ تكونُ خاليةً عن شروطها وأخرى من كيفية الترتيب والنظم وإن كانت المقدماتُ صحيحةً يقينيّة، ومرة منهما جميعًا (غ، ح، ٦، ١٣)
- طالبُ القياسِ ينبغي أن ينظرَ في نَظْمِ القياس وفي صورته وفي الأمر الذي يَضعُ الترتيبَ والنَّظْمَ فيه وهي المقدّمات (غ، ح، ٧، ١٥)
- أقلُّ ما ينتظمُ منه قياس مقدّمتان أعني علمين، يتطرّق إليهما التصديقُ والتكذيبُ وأقلّ ما

تحصلُ منه مقدّمة معرفتان توضع إحداهما مخبرًا عنه والأخرى خبرًا أو وصفًا (غ، ح، ٧، ١٧)

- القياسُ على ثلاثةِ فنونٍ: الفنُ الأول في السوابق وهو النظر في الألفاظ، ثم في المعاني ثم في تأليف مفردات المعاني إلى أن تصيرَ علمًا تصديقيًا يَصلحُ أن يُجعلَ مقدمة. الفن الثاني النظرُ في كيفيّة تأليف المقدّماتِ ليُتصاغَ منها صحيحُ النّظْم وهو في المقاصد، فإن ما قبله إستعداد له... الفنُّ الثالث في لواحقٍ ينعطفُ عليها بالكشف عند الفراغ منها تبتدي بالنظر في الحدود وشروطها (غ، ح، ٨، ١٦)

- القياسُ قضايا أُلّفت تأليفًا يلزم من تسليمها بالضرورة قضية أخرى (غ، ح، ٣١، ٥)

- من القياس ألاّ يكون فيه علّة وحكم ومحكوم عليه كما سبق بل تكون فيه مقدّمتان، والمقدّمة الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدّمة الثانية تشتمل على ذكرٍ واحد من تَيْنك القضيتين أو نقيضها ولنسمِّ هذا النمط نمط التلازم (غ، ح، ٣٩، ٤)

- القياس المُنْتِجُ لا يتصاغُ إلاّ من مقدّمات يقينيّة إن كان المطلوب يقينيًّا أو ظنّيًّا إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ح، ٤٤، ١٨)

- مهما أُلّفت القياس من مقدمات يقينيّة حقيقيّة في صورة تأليف الشروط التي قدّمناها كانت النتيجةُ الحاصلة يقينيّةً ضروريّة بحسب ذوق المقدّمات (غ، ح، ٤٧، ٩)

- ما تَرى تأليفه وإطلاقه على غير ذلك النظم (القياس) فله أربعة أسباب: وذلك إمّا قصور علم الناظر بتمام نظم القياس. وإمّا إهماله بعض المقدّمات لكونها واضحة. وإمّا إهماله لكونها مشتملة على موضع التلبيس فيحذر من أن يصرّح به فيطلع على تلبيسه. وإمّا تركيب الضروب (غ، ح، ٥٨، ١٢)

- لا يكون نظمه (القياس) جامعًا للشروط التي ذكرنا بعد وقوع الإشتراك بين المقدّمتين، بأن ألّف من مقدّمتين نافيتين أو جزئيتين أو كان من النظم الأول ومقدّمة المحكوم عليه نافية أو مقدّمة الحكم غير عامة، أو كان من النظم الثاني وقد طُلِبَ منه نتيجة مثبتة، أو من النظم الثالث وقد طُلِبَ منه نتيجة عامة (غ، ح، ٧٩، ١)

- أن لا تكون مفرداتُ المعارفِ (في القياس) أعني الأجزاء الأول متمايزة منفصلة بالحقيقة بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمور متعدّدة (غ، ح، ٧٩، ٧)

- أن لا تكون النتيجة (في القياس) غير المقدّمة بل عينها ولكن استعمل فيها للتلبيس لفظين مترادفين كقولك كل بشر إنسان كأنك قلت كل إنسان إنسان فإنهما مترادفان (غ، ح، ٨٠، ١٥)

- أن تكون المقدّمات (في القياس) وهي الأجزاء الثواني متمايزة مفصّلة وينطوي تحت هذا أمران: الأول أن لا تكون أجزاء المحكوم به والمحكوم متمايزة بأن يوجد هناك شيء من الموضوع يتوهّم أنه من المحمول أو بالعكس... والثاني أن تكون أجزاء المحكوم عليه والمحكوم متمايزة لا يُشتبه منها شيء إلّا أنها غير متمايزة في الاتساق (غ، ح، ٨١، ١٦)

- أن لا تكون المقدّمات (في القياس) أعرف من النتيجة بأن تكون مساوية لها بالمعرفة كالنِسب الإضافية إذا أخذ بعضها دليلاً على بعض، وذلك كأنْ تقول زيد أب لعمرو ولأن عمرًا إبنه

(غ، ح، ٨٢، ٨)

- مثال القياس (الفاسد)، فهو إثباتُ الحكم في شيء بالقياس على غيره (غ، ق، ٩٥، ١٠)
- السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمِّي قياسًا، والحقيقي التام صُنفٌ منه قد سُمِّي برهانًا (ب، م، ٤٢، ١١)
- سُمِّيتْ القرينة المؤلّفة من العلوم المسابقة لإنتاج العلم المطلوب قياسا بنقل من اليونانيّة إلى العربيّة وليس معنى القياس في اللغة العربيّة ذلك (ب، م، ١١٥، ٢)
- القياس في العربيّة هو النقل والتشبيه في أحكام التمثيل (ب، م، ١١٥، ٦)
- قياس وجُمْلَته قياسات ومُسْتَعملةُ قائس وقياس إصطلاحًا في التسمية، فالقياسات كلها تتفق في الصورة الحمليّة في الحمليات، والشرطيّة في الشرطيّات، والاستثنائيّة في الاستثنائيّات، وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدّمات (ب، م، ١١٥، ٩)
- القياس مؤلّف من القضايا، كما كانت القضايا مؤلّفة من الحدود، وبدخولها في التأليف تُسمّى مقدّمات (ب، م، ١١٥، ٢٠)
- إنَّ الإستثناء بصدق القرينة يُنتِج صدق النتيجة في كل قياس، وإستثناء نقيض النتيجة يُنتِج نقيض القرينة، فإن سُمِّي قياسا فهو أولى بالتقديم (ب، م، ١٥٣، ١٨)
- كل قياس من مقدمتين لا غير (ب، م، ١٦٣، ٤)
- قد يؤلّف القياس من مقدمتين متقابلتين إمّا متضادتين أو متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفي ذلك مثل تبديل الأسماء المترادفة بعضها ببعض (ب، م، ١٨٨، ١٧)
- السولوجسموس الذي نقل إلى العربيّة بلفظة القياس إسمًا للقول المؤلّف الذي يلزم عن التصديق بما وُضِع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة، وليس له إسم في العربيّة ينقل إليه، فقيل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت إليه لا إلى اللفظ وهو الإحتجاج والحجّة والدليل والإستدلال (ب، م، ٢٣٣، ٩)
- المؤلَّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدّي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
- الحجة هي قول مؤلّف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)
- القياس، وهو قول مؤلّف من قضايا إذا سُلّمت لزم عنه لذاته قول آخر (سي، ب، ١٤٠، ١)
- ينقسم القياس إلى البرهاني والجدليّ والمغالطي والخطابي والشعريّ بسبب اختلاف موادّه، لكن الصورة واحدة فيها جميعًا (سي، ب، ١٤١، ٧)
- لا قياس عن جزئيتين على الإطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية إلا في المواد الممكنة على ما تعرفه (سي، ب، ١٤٢، ٢٠)
- لا يتم قياس إلا من مقدّمتين فلأنّ المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره، وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسببها يحصل العلم، وتلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه (سي، ب، ١٧٢، ٥)
- مقدّمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضًا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأوّل، وربما اختلط بهذه المقدّمات

المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضًا... ومثل هذا يُسمّى القياس المركّب (سي، ب، ١٧٢، ١٧)

- ليس كل قياس يعطى الإنسانُ أو يودع الكتبَ مميّزًا المقدّمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركّبًا مفصولاً أو محرّفًا عن ترتيبه الطبيعي أو مضمرًا فيه شيء أو مزيدًا فيه فضل، وربما كان بسيطًا ومحرّفًا أيضًا عن ترتيبه الطبيعي وناقصًا أو زائدًا (سي، ب، ١٨٨، ٧)

- إن كان القياس صادقًا والمقدّمات صحيحة التأليف ينتج الصادق (سي، ب، ١٩٨، ٢)

- قد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقلّما يخفى إلا على ضعفاء العقول. وقد يقع ذلك في قياسات متركّبة متتالية بأن يكون المطلوب يبيّن بمقدّمة تلك المقدّمة إنما نتجت بقياس بعضُ مقدماته المطلوبُ نفسُه، وكلّما كان أبعد كان من القبول أقرب (سي، ب، ٢٠٢، ١٧)

- في القياس يُحكم على جزئيات كلّي لوجود ذلك الحكم في الكلّي، فالكلّي يكون وسطًا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر. وفي الاستقراء يقلب هذا فيُحكم على الكلّي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ٩)

- القياس بل الحجةُ يقال بالتشابه على شيئين، فيُقال للأفكار المؤلفة في النفس تأليفًا مؤدّيًا إلى التصديق بشيء آخر، وللقول المسموع المؤلّف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر، فمادة أحدهما إذن المعاني المعقولة، ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالّة على المعاني المعقولة (سي، ب، ٢١٩، ٢)

- القياس ربما يُلْزِم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خُلفٍ ويُدَّعى أنه إنما لزم من هذا النقيض وما يُلْزِم المحال فهو محال ولا يكون لازمًا منه بل من مقدّمة أخرى كاذبة استعملت فيه، حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدّمة كان المجال باقيًا (سي، ب، ٢٨٢، ١٨)

- القياس إنما الفحص عنه من أجل الفحص عن البرهان (ش، ق، ١٣٧، ١٢)

- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ق، ١٣٩، ١٦)

- لا يكون قياس من مقدّمة واحدة (ش، ق، ١٣٩، ٢١)

- يكون القياس تامًا وهو ألاّ ينقصه شيء يكون به قياسًا (ش، ق، ١٤٠، ٢)

- القياس منه كامل ومنه... غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به إنتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر وأشياء أُخَر مما هو لازم عن المقدّمات التي وضعت فيه (ش، ق، ١٤٠، ١٣)

- القياس بالجملة يجب أن يكون تامًا وهو ألاّ ينقصه شيء يكون به. ثم هذا ينقسم قسمين: فمنه ما ينقصه شيء يبيّن به أنه قياس وهو... غير الكامل؛ ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به أنه قياس وهو الكامل (ش، ق، ١٤٠، ١٦)

- ... ما كان مرة يُنتِج ومرّة لا يُنتِج لم يُعَدّ قياسًا إذ القياس هو الذي يُنتِج واحدة دائمًا وباضطرار (ش، ق، ١٦٣، ١٠)

- كل قياس... في هذا الشكل (الثاني)... هو

غير كامل (ش، ق، ١٦٤، ٢١)

- إذا كان في كل واحد من أصناف المقاييس مقدّمتان، إحداهما كليّة سالبة والأخرى موجبة، إنه يكون قياس مُنتِج دائمًا (ش، ق، ١٧١، ٤)

- كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكلّ ومجرى الجزء (ش، ق، ١٧٩، ١٥)

- كل قياس بالجملة... يبيّن: إما أن الشيء موجود، وإما أنه غير موجود (ش، ق، ٢٣١، ٩)

- القياس المحدود أعني الذي يكون على مطلوب محدود... يجب أن يأتلف من مقدّمات محدودة مشارِكة لطرفي المطلوب (ش، ق، ٢٣٢، ٢٧)

- واجب أن يكون في كل قياس مُنتِج مقدّمة موجبة كيف كيف كانت في كميّتها ومقدّمة كلّية كيف ما كانت في كيفيتها (ش، ق، ٢٣٧، ١١)

- ... لا بدّ في القياس المُنتِج من أن يكون الطرف الأصغر منطويًا تحت الأوسط إنطواء الجزئيّ في الكلّي حتى تكون نسبة أحدهما إلى الآخر هي نسبة الجزء إلى الكلّ (ش، ق، ٢٣٨، ٥)

- كل قياس... واجب أن تكون فيه مقدّمة كلّية وموجبة (ش، ق، ٢٣٨، ١٢)

- لا يكون قياس عن أقلّ من مقدّمتين (ش، ق، ٢٣٩، ١٩)

- ... كل قياس لا يكون بأكثر من مقدّمتين وثلاثة حدود و... لا يكون بأقل (ش، ق، ٢٤١، ١٦)

- لا يكون قياس إلاّ في الأشكال الثلاثة ومن هذه في المُنتِجة منها (ش، ق، ٢٥٢، ١٨)

- يكون قياس إذا أخذ شيء واحد مكرّرًا مرتين (ش، ق، ٢٥٢، ٢٦)

- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال المتقدّمة (الثلاثة) (ش، ق، ٢٥٩، ١١)

- متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء فليس ينبغي أن نتوهّمه قياسًا تامًا إلاّ إذا وجدنا فيه المقدّمتين معًا (ش، ق، ٢٦١، ٨)

- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ٢٦١، ١٠)

- ليس يجب أن تُطلّب للحدود الموجودة في القياس إذا حمل بعضها على بعض... نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ٢٦٤، ١٠)

- إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكلّ إلى الجزء، وآخر نسبته إلى هذا كنسبة الكلّ إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٩، ١)

- ليس يمكن أن نحلّ القياس الذي يبيّن على جهة الشرط (ش، ق، ٢٦٩، ٦)

- يوقع خدعة في القياس أن يظنّ بالقضيّة المعدولة أنها والسالبة قضيّة واحدة بعينها (ش، ق، ٢٧١، ١٣)

- يعرض للقياس الواحد بعينه أن يُنتِج أكثر من نتيجة واحدة. إلاّ أن الذي يُنتِج بالذات وأولاً هي واحدة، وسائر ما يُنتِجه من جهة أنه يلحق النتيجة الأولى وبوساطتها فكأنها نتائج بالعرض (ش، ق، ٢٨٠، ٨)

- يمكن أن يُظَنّ أنه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة أكثر من واحدة على جهة أخرى، إلاّ أن ذلك في الظنّ لا في الحقيقة (ش، ق، ٢٨٠، ١٢)

- ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة... ويلزم إذا ارتفعت النتيجة... أن يرتفع القياس... أو يكون شكل القياس فاسد

(ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)

- ليس يمكن أن يأتلف قياس في الشكل الأول لا من متضادّات ولا من متناقضات، لا قياس يُنتِج موجبًا ولا قياس يُنتِج سالبًا (ش، ق، ٣٢٤، ٩)
- لا يكون قياس إلاّ بأن مقدّمتاه معًا موجبتين أو تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ش، ق، ٣٣٩، ٤)
- لا يكون قياس من مقدّمات سالبة (ش، ق، ٣٣٩، ٨)
- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ بمقدّمة كلّية لأن المُنتِج قد تبيّن أن من شرطه أن تكون إحدى مقدّمتيه كلّية والثانية موجبة (ش، ق، ٣٣٩، ١٢)
- في القياس الواحد وفي القياسات المحمولة حدودها الوسط بعضها على بعض، فقد يمكن أن يكون عند الانسان علم وظنّ في النتيجة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين (ش، ق، ٣٤٢، ٢٠)
- القياس يبيّن به وجود الطرف الأكبر للأصغر بالحدّ الأوسط (ش، ق، ٣٥٣، ٩)
- القياس... أقدم بالطبع والاستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ٣٥٣، ١٤)
- القياس (مصيّر) من كلّي أعرف إلى جزئيّ أخفى وهي النتيجة الداخلة تحت المقدّمة الكبرى (ش، ق، ٣٥٤، ١٢)
- يجب أن يؤلّف القياس تأليفًا يكون مطابقًا للموجود، أعني أن تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرَف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٣٥٧، ١٨)
- القياس... تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرَف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٣٥٧، ١٩)
- ليس واجبًا في كل قياس أن يكون من مقدّمات ضرورية (ش، ب، ٣٨٨، ٢٠)
- القياس... قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار... فالإضطرار في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدّمات لا في كون النتيجة إضطرارية (ش، ب، ٣٩٠، ٢٤)
- القياس الذي يُنتِج الكاذب لا يخلو... من أن يُنتِجه بحدّ أوسط مناسِب للحق أو غير مناسِب (ش، ب، ٤١٨، ٣)
- كل قياس فإنما تتقوّم ذاته من ثلاثة حدود (ش، ب، ٤٢٣، ٢)
- كل قياس... لا بدّ فيه من مقدّمة موجبة وكلّية (ش، ب، ٤٢٧، ١٦)
- القياس السالب إذا أُنمي بأن يزاد فيه حدّ أوسط بين حدّين حتى يصير ذا حدود كثيرة، فقد يلزم فيه أن تتكثّر الموجبات فيه (ش، ب، ٤٣٨، ٣)
- كل قياس... إما أن ينتج نتيجة صادقة وإما كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٤)
- ليس كل قياس مقدّماته واحدة (ش، ب، ٤٤٧، ٨)
- مبادىء القياس الصادقة ليست واحدة بأعيانها من الأمور الذاتية لها (ش، ب، ٤٤٧، ١٤)
- القياس... يكون بوسط (ش، ب، ٤٦٠، ٥)
- لا شناعة في أن يصادر في القياس على الحدود، أعني أن توضع مقدّماته حدودًا: إما بعضها وإما كلها (ش، ب، ٤٦٤، ٦)
- الحدّ والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه و... لا يكون لشيء واحد قياس واحد (ش،

ب، ٤٦٦، ٢٠)

- القياس أقلّ ذلك من مقدّمتين تشتركان في حدّ أوسط (ش، ب، ٤٧١، ٩)

- كل قياس... يبيّن به... أن المطلوب يكون: إما جوهريًا، وإما عرضيًا (ش، ب، ٤٨٠، ٦)

- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ج، ٥١٣، ٥)

- نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... هذا هو القياس (ش، ج، ٥١٣، ١٦)

- القياس يلحقه الفساد: إما من قِبَل صورته، وإما من قِبَل مادته (ش، ج، ٦٥١، ٥)

- يلحق القياس الفساد... بأن يؤخذ فيه من المقدّمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب، وهو يتأتى من قياس الخُلف والمستقيم (ش، ج، ٦٥١، ٢٤)

- مقدّمات القياس... إن كانت كاذبة يَبْطُلَ القياس، وإن كانت صادقة فينبغي أن تُسْتَعْمَل (ش، ج، ٦٥٤، ١٩)

- القياس... يكون بأن تشترك المقدّمتان فيه بحدّ واحد في المعنى لا في اللفظ (ش، س، ٦٩١، ٢٤)

- الكذب يعرض في القياس: إما من جهة مقدّماته... أو من جهة تأليفه، وشكله أو من كليها (ش، س، ٧١٠، ١٣)

- الموصل إلى التصديق المطلوب حجّة وهو القياس والإستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)

- لا يجوز تركيب القياس من سالبتين، جاز تركيبه من موجبتين معدولتين (ر، ل، ١١، ٢١)

- أما القياس فهو العمدة، وهو قول مؤلّف من أقوال إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر (ر، ل، ٣٠، ١٨)

- القياس: تقدير الشيء على مثال شيء آخر، يقال: قاس القُذّة بالقُذّة. والقائس يقيس الجزئيّ بالكلّي في الحكم الثابت لكليّ (ط، ش، ١٨٥، ٧)

- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع استلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر، أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإنْ لم يكن الإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ١)

- القياس: هو المؤلّف من أقوال. وليس من شرط القياس أن يكون ما أورد فيه مسلّمًا، كما سيصرّح به الشيخ. بل من شرط كونه قياسًا كونه بحيث إذا سُلّم ما أورد فيه، لزم عنه النتيجة. فإن المورد في الخلف، لا يكون مسلّمًا أصلاً (ط، ش، ٤٢١، ٨)

- المنطقيون قسّموا القياس إلى ما يتألف من: حمليّات أو شرطيّات وخصّوا الشرطيّات بـ(الإستثنائيات) لأنهم «لم» ينتبهوا للشرطيّات الإقترانيّة؛ فإن المورد في التعليم الأول هي الحمليّات الصرفة، والإستثنائيّة الموسومة بالشرطيّات لا غير (ط، ش، ٤٢٥، ١)

- لمّا وقف الشيخ لإخراج الشرطيّات الإقترانيّة من القوّة إلى الفعل، فحقق أنّ القياس إنّما ينقسم بالقسمة الأولى إلى: الإقترانيّات والإستثنائيّات (ط، ش، ٤٢٥، ٦)

- إنّ القياس ينقسم إلى كامل. وإلى غير كامل.

والكامل في الحمليّات هو أكثر ضروب الشكل الأول، لا غير، وهذه قسمة القياس بحسب العوارض (ط، ش، ٤٣٦، ٨)

- المنطقيون قد حكموا بالقول المطلق أنّ القياس لا ينعقد عن سالبتين. والشيخ قد حقق إنعقاده في بعض الصور، وهو أن تكون السالبة في إحدى المقدمتين في قوة الموجبة، ولذلك قال (ففيه نظر) (ط، ش، ٤٣٧، ٧)

- القياس... وهو قول مؤلَّف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر. فقولنا لزم عنه أي عن القول المؤلَّف، وقولنا لذاته أي لا يكون اللزوم بواسطة مقدّمة أجنبية أو في قوة المذكورة (م، ط، ٢٤٦، ٩)

- القياس منه معقول وهو القول المعقول المؤلَّف في العقل تأليفًا يؤدّي فيه إلى التصديق لشيء آخر، ومنه مسموع (م، ط، ٢٤٧، ٢٨)

- القياس وهو إما إستثنائي يكون النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه بالفعل كقولنا إن كان (ج) (فاب) لكن (ج د) (فاب) لكن ليس (اب) فليس (ج د). وإما إقتراني لا يكون كذلك كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا) (م، ط، ٢٥٤، ١)

- ينقسم القياس بحسب ما يتركّب عنه إلى حملي وهو المركّب من الحمليات الساذجة، وإلى شرطي وهو المركّب من الشرطيات الساذجة أو منها ومن الحمليات (م، ط، ٢٥٤، ٣)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٣)

- كل قياس فيه مقدّمتان لا أزيد ولا أنقص لأن المطلوب إنما يُكتسب من المعلوم، فإن كانت لكلّيته نسبة حصلت مقدّمتان إحداهما محقّقة لتلك النسبة والثانية لذلك المعلوم إن كانت النسبة إليه لجزئيته حصلت بسبب كل نسبة مقدّمة، وإن كانت لأحدهما لم ينتج المطلوب بل ربما كانت مقدمة لا ينتجه (م، ط، ٣٤٥، ٨)

- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون منتجًا للمطلوب ويُظنّ كونه منتجًا له. وقد يعرض في مادته بأن تكون المقدّمة الكاذبة مستعملة على أنها صادقة لمشابهتها إياها إما من حيث المعنى أو من حيث اللفظ، إما عند تركيبه وإما عند بساطته، إما في جوهره كاللفظ المشترك وإما في ماهيته كلفظ القابل المشبَّه بلفظ الفاعل الذي له فعل، وإما عند تركّبه كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح إجتماعهما ولا يصح فرادي، وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر إذا كان شاعرًا غير جيد يصح فرادي ولا يصح إجتماعًا، وإما من حيث المعنى فكإيهام العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو أخذ اللاحق مكان الملحوق أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل (م، ط، ٣٥١، ١)

- القياس قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيه بالفعل (ن، ش، ٢٣، ١٩)

- القضية التي جُعلت جزء قياس تسمّى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكرّر بينهما حدًّا أوسط،

واقتران الصغرى بالكبرى تسمّى قرينة وضربًا (ن، ش، ٢٤، ٤)

- القياس المؤلّف... يسمّى برهانًا وهو إما لِمّي وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم، وإما أنّي وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط (ن، ش، ٣٢، ١٩)

- «القياس» مؤلّف من «مقدّمتين» (ت، ر١، ٣٢، ١٢)

- انقسم القياس - باعتبار صورته - إلى «قياس تداخل» وهو الحملي، و«قياس تلازم» وهو الشرطي المتصل، و«قياس تعاند»، وهو التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل (ت، ر١، ٣٢، ١٨)

- القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم بالتصديقات (ت، ر١، ٣٣، ١٢)

- الأصوليون ذكروا لِـ«القياس» بضعةً وعشرين حدًّا، وكلها معترض على أصلهم (ت، ر١، ٣٦، ١٣)

- حصر حصولِ العلم على «القياس» قول بغير علم (ت، ر١، ١٠٣، ٣)

- «إنّه لا يُعلم شيء من التصديقات إلاّ بالقياس» - الذي ذكروا (المنطقيون) صورته ومادّته - قضيةٌ سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهة (ت، ر١، ١٠٣، ٤)

- إذا كان لا بدّ في العلم الحاصل بالقياس - الذي يخصّونه باسم «البرهان» - من العلم بِـ«قضيّة كليّة موجبة»، فيقال: العلم بتلك القضيّة إن كان «بديهيًا» أمكن أن يكون كلّ واحد من أفرادها «بديهيًا» بطريق الأولى (ت، ر١، ١٢٠، ١٨)

- العلم بِـ«النتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم بالمقدّمة الكبرى - وهو أنّ «كل ضدّين لا يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت، ر١، ١٢٢، ٧)

- القضايا النبويّة لا تحتاج إلى القياس العقلي الذي سمّوه (المنطقيون) «برهانًا»، وما يستفاد بالعقل من العلوم أيضًا لا يحتاج إلى «قياسهم البرهاني» (ت، ر١، ١٢٥، ١٦)

- «القياس» يستدلّ به في العقليات كما يستدلّ به في الشرعيات (ت، ر١، ١٢٩، ٢٠)

- «القياس» حيث قام الدليل على أنّ الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في أي شيء كان - (ت، ر١، ١٣٠، ٧)

- «القياس» في اللغة «تقدير الشيء بغيره»، وهذا يتناول «تقدير الشيء المعيّن بنظيره المعيّن» و«تقديره بالأمر الكلّي المتناول له ولأمثاله»، فإنّ «الكلّي» هو مثال في «الذهن لجزئياته»، ولهذا كان مطابقًا موافقًا له (ت، ر١، ١٣٠، ٢١)

- لا بدّ من إثبات خاصة الرب التي بها يتميّز عمّا سواه. وذلك مدلول «آياته» سبحانه التي يستلزم ثبوتُها ثبوت نفسه، لا يدلّ على هذه «قياس»، لا «برهاني» ولا «غير برهاني» (ت، ر١، ١٦٤، ٢)

- «القياس» ينقسم إلى «الاقتراني» و«الاستثنائي». فـ«الاستثنائي» ما تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، و«الاقتراني» ما

تكون فيه بالقوّة (ت، ر١، ١٦٦، ١٤)

- «القياس» مشتمل على ثلاثة حدود: أصغر، وأوسط، وأكبر (ت، ر١، ١٧٥، ٧)

- إن كان القياس «اقترانيًا» فكل واحد من جزئيّ المطلوب لا بد وأن يناسب مقدمة منه، أي يكون فيها إمّا مبتدأ وإما خبرًا، ولا يكون هو نفس المقدمة (ت، ر١، ١٧٦، ٢)

- إن كان القياس «استثنائيًا» فلا بد فيه من مقدمة شرطية - متصلة أو منفصلة - تكون مناسبة لكل مطلوب أو نقيضه، ولا بد من مقدمة استثنائية، فلا حاجة إلى ثالثة (ت، ر١، ١٧٦، ٤)

- لفظ «القياس» يقتضي التقدير، كما يقال: «قِست هذا بهذا». والتقدير يحصل بواحد، كما يحصل باثنين، وبثلاثة. فأصل التقدير بواحد، وإذا قُدّر باثنين أو ثلاثة يكون تقديرين وثلاثة، لا تقديرًا واحدًا. فتكون تلك التقديرات أقيسة، لا قياسًا واحدًا (ت، ر١، ١٨٠، ١٠)

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلّة ولا دليلها. فإنّه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ر١، ٢٠٤، ١٢)

- «القياس» لا يخلو إمّا أن يكون بـ«إبداء الجامع» أو بـ«إلغاء الفارق»، و«الجامع» إمّا العلّة، وإمّا دليلها. وأمّا القياس بإلغاء الفارق فهنا «إلغاء الفارق» هو «الحدّ الأوسط» (ت، ر١، ٢١٠، ٢٥)

- سائر ما تثبت به العلّة من «الدوران والمناسبة» وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبر والتقسيم» أمكن كون «القياس» قطعيًا (ت، ر١، ٢٣٩، ٤)

- كل «قياس» لا بد فيه من قضية كلية إيجابية، وبيّنا أن تلك القضية لا بد أن يعلم صدق كونها كلّية. وكل ما به يعلم ذلك به يعلم أنّ الحكم لازم لذلك الكلّي المشترك. فيمكن جعل ذلك الكلّي المشترك هو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر١، ٢٣٩، ١٣)

- ما نبّهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصوّر» إلاّ بـ«الحد»، بل ومن نَفى دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ر٢، ٥، ٥)

- «القياس» لا يفيد إلاّ العلم بأمور كلية، لا يفيد العلم بشيء معيّن من الموجودات، ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو أيسر من «قياسهم»، فلا تعلم كلية بـ«قياسهم» إلاّ والعلم بجزئياتها ممكن بدون «قياسهم الشمولي»، وربما كان أيسر (ت، ر٢، ٩، ٨)

- ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف (ت، ر٢، ٢٣، ٩)

- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ر٢، ٣١، ٧)

- «القياس» إن كانت مادّته «يقينيّة» فهو «البرهاني» خاصة، وإن كانت «مسلّمة» فهو «الجدلي»، وإن كانت «مشهورة» فهو «الخطابي»، وإن كانت «مخيّلة» فهو «الشعري»، وإن كانت «مُمَوَّهة» فهو «السوفسطائي» (ت، ر٢، ٣١، ١٣)

- «القياس» يحصل به علم إذا كانت موادّه يقينية (ت، ر٢، ٥١، ١٩)

- حاصل «القياس» إدراج خاصّ تحت عامّ (ت، ر٢، ٨٦، ٢٥)

- «القياس» لا يدلّ على أمر معيّن (ت، ر٢، ٩٠، ١٣)

- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيّنا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر٢، ٩٤، ٣)

- «القياس» الذي تستوي أفراده، ويماثل الفرع فيه أصله، فهذا يمتنع استعماله في حق الله تعالى (ت، ر٢، ٩٦، ٩)

- «القياس» ثلاثة أنواع: قياس التداخل، وقياس التلازم، وقياس التعاند، باعتبار القضايا الحملية، والشرطية المتّصلة، والشرطية المنفصلة (ت، ر٢، ٩٦، ١٥)

- القياس قد يحتاج في إثبات الحكم في الفرع إلى أصل معين، فيلحق الفرع به، إمّا لإبداء الجامع وإمّا لإلغاء الفارق (ت، ر٢، ٩٨، ٨)

- تبيّن أنّ «القياس» المفيد للتصديق يغني عنه التصوّر التام للحد الأوسط (ت، ر٢، ١٠٠، ٢٦)

- كل ما يتكلّم به في «الحد» و«القياس» هو قضية تامة، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت، ر٢، ١٠١، ٦)

- القياس الصحيح هو من العدل الذي أمر الله تعالى به (ت، ر٢، ١١٤، ٢)

- ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد (ت، ر٢، ١١٤، ١٩)

- كل قياس في العالم يمكن ردّه إلى «الاقتراني». فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة صحيحة فالمصلّي متطهّر» أمكن أن يُقال «كل مصلّ فهو متطهّر»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس الاقتراني (ت، ر٢، ١١٦، ٤)

- هم (المنطقيون) يسمّون القياس الذي حذفت إحدى مقدّمتيه «قياس الضمير»، ويقولون إنّها قد تحذف إمّا للعلم بها غلطًا، وإمّا تغليطًا. فيقال: إذا كانت معلومة كانت كغيرها من المقدّمات المعلومة. وحينئذ فليس إضمار مقدّمة بأولى من إضمار إثنتين، وثلاثة، وأربعة (ت، ر٢، ٢٠٠، ٩)

- يمنع في القياس إندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يتعدّى الحكم منه لجواز أن يكون الحكم خاصًا بإحدى الحقيقتين دون الأخرى (و، م، ١٣٥، ٢٨)

- القياس قول مؤلّف من تصديقين متى سلّما لزم لذاتيهما تصديق آخر يُسمّى قبل الشروع في الإستدلال دعوى وعنده مطلوبًا بعده نتيجة (و، م، ٢٧٢، ٢٤)

- القياس فقولنا في حدّه تصديقان أي قضيتان وهو جنس وإنما لم نقل فأكثر لأن الصحيح أن القياس المركّب من أكثر من مقدّمتين يرجع إلى أقيسة طويت فيها نتائج، أي لم تذكر وهي صغريات لما بقي من المقدّمات واستغنى عنها للعلم بها (و، م، ٢٧٣، ١٥)

- قياس إنما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري (و، م، ٢٧٣، ٣١)

- أما إفادة لما يسمّى به لازم القياس فقولنا أنه يسمّى قبل الشروع في الإستدلال دعوى وعند الإستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكملته يُسمّى مطلوبًا ويُسمّى بعد تمام الإستدلال نتيجة (و، م، ٢٧٦، ٣٢)

- القياس الذي سبق تعريفه ينقسم إلى قسمين

إستثنائي وإقتراني (و، م، ٢٧٧، ٣)

- (القياس) مركّب من مقدمتين طرف إحدى مقدّمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه إن كانت حملية ومقدّمه إن كانت شرطيّة، وتسمّى هذه المقدّمة صغرى وطرف المقدّمة الأخرى أكبر المطلوب وهو محموله إن كانت حملية وتاليها إن كانت شرطيّة، وتسمّى هذه المقدمة كبرى وتشترك المقدمتان في ثالث يسمّى الوسط، وتسمّى المقدّمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلاً (و، م، ٢٧٧، ٣٢)
- سُمّيت القضية التي جعلت جزء قياس مقدمة لتقدّمها على المطلوب وإنما سُمّي ما تنحل إليه المقدمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالٍ حدًّا لأنه طرف النسبة (و، م، ٢٧٩، ٢٨)
- القياس قول مؤلّف من قضايا مُستلزِم بالذات لقول آخر (ض، س، ٣٠، ٣٤)

قياس استثنائي

- إن اللازم عن القياس لا يخلو: إما أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل، وتسمّى أمثال هذه المقاييس اقترانيات... وإمّا أن يكون اللازم (عن القياس) أو نقيضه، وبالجملة أحد طرفيّ المطلوب مذكورًا فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا أسميه (قياسًا) إستثنائيًا، والجمهور يسمّونه شرطيًّا. وإنّما لم أسمّه شرطيًّا، إذ من الشرطيّات ما يكون على سبيل الإقتران (س، ق، ١٠٦، ٩)
- إنّ القياس الإستثنائي مخالف للإقترانيّ، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجودًا في القياس الإستثنائي بالفعل، ولا يكون موجودًا في القياس الإقتراني إلاّ بالقوّة (س، ق، ٣٨٩، ٧)
- إنّ كل قياس إستثنائيّ يكون من مقدّمة شرطيّة، ومن مقدّمة إستثنائيّة هي نفس أحد جزئيها أو مقابله بالنقيض. فينتج إمّا الآخر، أو مقابله. فإمّا أن تكون الشرطيّة متصلة، أو تكون منفصلة (س، ق، ٣٩٠، ١)
- أمّا القياس الإستثنائيّ الكائن من الشرطيّات المنفصلة الحقيقيّة، فإنّها إمّا أن تكون ذات جزأين، أو تكون ذات أجزاء (س، ق، ٤٠٠، ٤)
- أمّا (القياس) الإستثنائيّ: فهو الذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك (أي بأحد طرفي النقيض الذي في النتيجة) مثل قولك: إن كان عبد الله غنيًا فهو لا يظلم. لكنّه غنيّ. فهو إذن لا يظلم. فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو النتيجة بعينها. ومثل قولك: إن كانت هذه الحمى، حمى يوم، فهي لا تغيّر النبض تغييرًا شديدًا. لكنها غيّرت النبض تغييرًا شديدًا. فينتج أنّها ليست حمّى يوم. فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة. وهو نقيض النتيجة (س، أ، ٤٢٦، ١)
- القياس الاستثنائي مؤلّف من مقدّمتين: إحديهما لا محالة شرطيّة ذات مقدّم وتالي، والثانيّة يجوز أن تكون حمليّة وشرطيّة، لكنّها بالجملة وضع أحد أجزاء الشرطية أو نقيضها، فإذا وضع لزم منه وضع أو رفع الجزء الثاني، وهذه التي توضع تسمّى المستثناة، والمستثناة تلزمها النتيجة؛ والشرطيّة الموضوعة تدلّ على اللّزوم أو العناد، فكان موضعها في القياس الاستثنائي شبيهًا بموضع الكبرى من الاقتراني (مر، ت، ١٤٨، ٣)
- القياس الإستثنائي نوعان شرطي متصل وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

- إن كانت (النسبة) إلى كلّيته فإنما تكون بأن يلزم المطلوبُ وضعَ شيء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي، وإن كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تُوقع بين جزأي المطلوب نسبةً هي المطلوبة في الحكم (سي، ب، ١٧٢، ٨)

- القياس (الإقتراني) إمّا أن يكون بحيث لا تكون النتيجة ولا نقيضها موجودًا فيه بالفعل وهو الإقترانيّ... وإمّا أن يكون ذلك موجودًا فيه بالفعل وهو (القياس) الإستثنائيّ كقولك: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنّه إنسان، فهو حيوان (ر، ل، ٣١، ٨)

- القياس قسمان لأنّه: (إمّا قياس إقترانيّ) إن لم يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلّف وكل مؤلّف محدث فكل جسم محدث)، وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (وإمّا قياس استثنائي) إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه بالفعل (هـ، م، ٢٠، ٢٥)

- لمّا كانت (القياسات الشرطية) الإستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكورًا فيها، ولم يجز أن يكون مقدّمة بعينها، ولا محالة يكون جزءًا من مقدّمة. والمقدّمة التي يكون جزؤها قضيّة، فهي شرطيّة، فتكون إحدى مقدمتيّ هذا القياس شرطيّة. وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة، أو رفعه مجردًا عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضيّة أخرى مقرونة بأداة الإستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطيّة. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيّات؛ لأنّ الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الإستثنائيّ مركّب من شرطيّة وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

- القياس الإستثنائي وهو مركّب من مقدّمتين إحديهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزئيها أو رفعه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكلّيتها أو كلّية الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الإتصال والإنفصال هو بعينه وقت الوضع أو الرفع. والشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي أو إستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما (ن، ش، ٣٠، ١٧)

- القياس الإستثنائي فلا بد أن تكون المقدّمة الأولى فيه شرطية وهي الكبرى فإن كانت متصلة فشرط إنتاجه أن تكون موجبة كلّية لزومية، وأن تكون الإستثنائية وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدّم أو بنفي التالي (و، م، ٣٢٥، ٧)

- القياس الإستثنائي هو عبارة عن قياس مركّب من مقدّمتين إحداهما شرطية والأخرى وضعٌ لأحد جزأيها أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه، وليس يجب أن يكون الطرف الموضوع أو المرفوع قضية حملية. فإن الشرطية لو كانت مركّبة من شرطيتين لكان كل واحد من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية ولو كانت مركّبة من شرطية وحملية لكان

الجزء الموضوع شرطية إن كانت الشرطية مقدمها والجزء المرفوع شرطية إن كانت تاليها (و، م، ٣٢٥، ١٧)

- الشرطية المستعملة فيه إن كانت متصلة إشترط فيها أن تكون موجبة كلّية لزوميّة، فلو كانت المتصلة الكلّية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس الإستثنائي شيئًا أي لا يلزم من وضع المقدّم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدّم رفع التالي، أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضًا بالقوة من وضع التالي رفع المقدّم لاقتضاء العكس المستوي. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لأنها حينئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الإستثنائية فلا تجتمع المقدّمتان معًا على الصدق فلا يحصل الإنتاج (و، م، ٣٢٦، ١٣)

- المقدّمة الشرطية في القياس الإستثنائي إن كانت منفصلة إشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلّية وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا أن تكون عنادية إحترازًا من الإتفاقية لعدم لزوم العناد فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٤)

- القياس الإستثنائيّ وهو المعروف بالشرطيّ، لكونه مركّبًا من قضايا شرطيّة، وهو المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو لو كان النهار موجودًا لكانت الشمس طالعة، ولو لم يكن النهار موجودًا لما كانت الشمس طالعة، والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأوّل (ض، س، ٣٣، ٣٥)

قياس استثنائي منفصل

- القياس الإستثنائي نوعان: شرطي متصل وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

قياس استثنائي منفصل ومتصل

- إنّ القياس الإستثنائيّ المنفصل إنّما يستثنى فيه لاستشعار المتصل؛ وأنّ المتصل، الذي يستثنى فيه بنقيض التالين يستبين بالذي المستثنى فيه عين المقدّم؛ فإذا وضح أنّ المستثنى فيه عين المقدّم لا يفيد إلاّ بقياس إقترانيّ؛ بان لك ذلك في جميع القياسات الشرطيّة والحمليّة (س، ق، ٤١٥، ١١)

قياس استثنائي وشرطي

- ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمّى (قياسًا) إستثنائيًا وشرطيًا (ض، س، ٣٠، ٣٦)

قياس اضماري

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما تُقنع بالأمثلة - وهذا هو الإستقراء، وإما بالأنثوميما أي القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ، ب، ٣١٠، ٣)

- قياس الإضمار هو الذي يستعمله الخطباء كثيرًا والجدليون ويحذفون منه مقدمة يخشون من التصريح بها والإفتضاح. بمنزلة القول: بأن فلانًا مزين/ وكل مزين زانٍ/ ففلان زانٍ. أما المقدّمة القائلة إن كل مزين زان فكاذبة. ولهذا ما تبقى وتُجهل مضمرة في القياس (ز، ق، ١٩٨، ١٨)

قياس اقتراني

- إنّ كل قياس إقترانيّ بسيط حمليّ، فإنّه مؤلّف

من مقدّمتين يشتركان في حدّ إشتراك المثال المورد في الجسم. وهذا الحدّ لا يخلو إمّا أن يكون في أحدهما محمولاً، وفي الآخر موضوعًا، أو يكون محمولاً في كليهما، أو موضوعًا في كليهما (س، ق، ١٠٦، ١٢)

- (إذا) كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلاّ بحدّ دون حدّ هو ما يباين به، فاعلم أنّ القياس إقترانيّ (س، ق، ٤٦٢، ٧)

- (القياس) الإقتراني هو الذي لا يتعرّض فيه التصريح بأحد طرفيّ النقيض الذي فيه النتيجة بل إنّما يكون فيه بالقوّة (س، أ، ٤٢٥، ٧)

- القياس الإقترانيّ يوجد فيه شيء مشترك مكرّر يسمّى «الحدّ الأوسط»، ويوجد فيه لكل واحدة من المقدّمتين شيء يخصّها، وتوجد النتيجة إنّما تحصل من إجتماع هذين الطرفين... وما صار منهما في النتيجة موضوعًا أو مقدّمًا... فإنّه يُسمّى الأصغر. وما كان محمولاً فيها... فإنّه يُسمّى الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى - وفي نسخة «كبرى» - وتأليفهما يسمّى (إقترانًا) (س، أ، ٤٢٨، ٤)

- كلّ قياس اقتراني بسيط حمليّ فإنّه يوجد فيه شيء مشترك مكرّر يسمّى الحدّ الوسط، مثل [ب] في قولك: كل [ج ب] وكل [ب أ]، والنتيجة إنّما تحصل من اجتماع الطرفين، كقولنا: فكل [ج أ]، وما صار منها في النتيجة موضوعًا أو مقدّمًا مثل [ج] من هذا المثال يسمّى الأصغر، وما كان محمولاً أو تاليًا مثل [أ] ههنا يسمّى الأكبر (مر، ت، ١١٢، ٦)

- لا بدّ في القياس الإقترانيّ من حكم كُلّي عام وحكم جزئيّ خاص داخل في ذلك الكُلّي العام، وهذان الحكمان في قضيتين هما مقدمتان (ب، م، ١٦٢، ١١)

- لا بد في المقدّمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر، وإن اشتركا في أحد حدّي المطلوب فالقياس اقتراني (سي، ب، ١٩١، ٢)

- القياس (الإقترانيّ) إمّا أن يكون بحيث لا تكون النتيجة ولا نقيضها موجودًا فيه بالفعل وهو الإقترانيّ... وإمّا أن يكون ذلك موجودًا فيه بالفعل وهو (القياس) الإستثنائيّ كقولك: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنّه إنسان، فهو حيوان (ر، ل، ٣١، ٦)

- القياس قسمان لأنّه: (إمّا قياس إقترانيّ) إن لم يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلّف وكل مؤلّف محدث فكل جسم محدث)، وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (وإمّا قياس استثنائيّ) إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه بالفعل (هـ، م، ٢٠، ٢٢)

- القياس الإقتراني مشتمل على حدود ثلاثة: موضوع للمطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين (هـ، م، ٢١، ٤)

- كل قياس إقتراني لا بد فيه من مقدّمتين يشتركان في حد لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحملي ونسبة تاليه إلى مقدّمه في القياس الشرطي لما كانت مجهولة احتيج إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة

المجهولة، ويُسمّى هذا الأمر الثالث الحد الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبته إليهما وجبت المقدمتان (و، م، ٢٧٨، ٢٧)

- كل قياس إقتراني يشتمل على ثلاثة حدود الأصغر والأكبر والأوسط. وتُسمّى هيئة نسبة الأوسط إلى طرفي المطلوب بالوضع والحمل أو بكونه مقدمًا وتاليًا شكلاً. ويُسمّى إقتران الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف وهو الإيجاب والسلب باعتبار الكم وهو الكلّية والجزئية قرينة وضربًا (و، م، ٢٧٩، ٣١)

قياس اقتراني حملي

- الشكل الأوّل* (من القياس الإقتراني الحملي) هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياسًا ينتج... القرينة: أن تكون صغراه موجبة، أو في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت وجودية، تصدق إيجابًا، كما تصدق سلبًا فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كلّية؛ ليتأدّى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط. وقرائنه القياسيّة بيّنة الإنتاج (س، أ، ٤٣٧، ١)

- اللازم عن القياس إمّا أن يكون غير مذكور ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمّى ذلك قياسًا إقترانيًا وحمليًّا كقولك: كل حيوان جسم، وكل جسم جوهر، فكل حيوان جوهر. وإمّا أن يكون اللازم أو نقيضه مذكورًا فيه بوجهٍ ما، كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وتمام هذا القياس أن تقول: لكن الشمس طالعة، فينتج: فالنهار موجود. إذن فالنتيجة مأخوذة في آخر القياس بالفعل. بخلاف الأوّل، ويسمّى ذلك (قياسًا) استثنائيًا. وكقولك في الشرطيّ كلّما كان الإنسان حيوانًا كان حيوانًا كذا (مر، ت، ١١١، ١١)

- ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوّة ويسمّى (قياسًا) إقترانيًا وحمليًا (ض، س، ٣٠، ٣٥)

قياس اقناعي

- القياس الاقناعي الّذي يُسمّى ما قوي منه وأوقع تصديقًا مشبهًا باليقين جدليًا، وما ضعف منه وأوقع ظنًّا غالبًا، خطابيًا (مر، ت، ٥، ١٠)

قياس امتحاني

- القياس (الامتحاني) يُؤلَّفُ من مقدمات أجزاؤها أمور تخصُّ تلك الصناعة وهي كاذبة مُوَّهَت بأشياء لَبَّسَتْ كذبها، حتى صار في حدّ ما يجوز أن لا يشعر به كل أحد من أهل تلك الصناعة. وهي تُسمّى أيضًا المغالطة الخاصة بالصناعة (ف، ج، ٥٠، ١٣)

قياس الأوْلَى

- استعملوا (المسلمون) «قياس الأوْلَى»، لم يستعملوا «قياس شمول» تستوي أفراده، ولا «قياس تمثيل» محض. فإنّ الرب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلّي تستوي أفراده (ت، ر١، ١٥٨، ٥)

- «قياس الأوْلَى» الذي كان يسلكه السلف اتّباعًا للقرآن، فيدلّ على أنّه يثبت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكملَ ممّا علموه ثابتًا لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل (ت، ر١، ١٦١، ٢٠)

- «قياس الأوْلَى»، وهو أنّ ما ثبت لموجود مخلوق من كمال لا نقص فيه فالربّ أحقّ به (ت، ر٢، ٩٥، ٢٤)

قياس برهاني

- ما يوقع اليقين وهو (القياس) البرهانيّ (س، ب، ٤، ٧)

- قولنا: كل إنسان يمشي فإنّه في قوّة قولنا: كل إنسان يصحّ أن يمشي. ومتى صَدَقَ، صَدَقَ هذا معه. فإذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلّة حتى صحّ اليقين بها، وكان قولنا: كل ما من شأنه أن يمشي فهو حيوان قولاً يقينيًا معلومًا بعلّته، وكان الأوسط عرضًا ذاتيًا للحدّين باعتبارين، كان القياس برهانيًا، وكان كأنك تقول: كل إنسان يمكن أن يمشي ويصحّ أن يمشي؛ وكل ما أمكن أن يمشي وصحّ أن يمشي فهو حيوان. فلما كان القياس المذكور في قوّة هذا القياس أنتج يقينيًا (س، ب، ٩٦، ٢١)

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

- إنّ (القياس) البرهانيّ مقدّماته من أوائل في العقل، أو بيّنة عن الأوائل (س، ج، ٤٣، ٥)

- يكون القياس البرهانيّ من جنس الأمر ومناسبًا له (س، س، ٣٦، ٢)

- القياس البرهاني يكفي أن يكون معقولاً، وأمّا الجدليّ والسوفسطائيّ والخطابيّ فإنّ من شرطها أن يكون مسموعًا (مر، ت، ١٠٨، ٤)

- القياس البرهانيّ على قسمين: قسم يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر في ذاته وعلّة لاعتقاد أنّ الأكبر موجود للأصغر، وهذا القسم برهان «لِمّ». ومثاله: «هذه الخشبة مسّتها النّار. وكلّ خشبة مسّتها النّار فإنّها تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في هذا المكان علّة لاحتراق الخشبة وعلّة لاعتقاد أنّ الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علّة لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود الأكبر في الأصغر، وهذا يسمّى برهان «إنّ» (مر، ت، ٢٢٧، ٣)

- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علّة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود. فالأول يسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إنّ (غ، م، ٥٩، ٥)

- القياس البرهانيّ ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلّفًا من هذه المقدّمات فإنّ القياس المؤلّف من مقدّمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينيّة الصدق لا ريب فيها (ب، م، ٢٠٤، ١٦)

- القياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء، وبالقريب منه الذي يُسمّى قياسًا جدليًا، والبعيد عنه الذي يُسمّى خطابيًا، والفاسد الذي يُسمّى مغالطيًا، ونعرف ذلك لكي يُجتنب (سي، ب، ٢٧، ١٠)

- الغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدّمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعًا (سي، ب، ٢٧٧، ٤)

- القياس البرهاني هو الذي من شأنه أن يفيد... العلم الحقيقي (ش، ب، ٣٧٣، ١٦)

- مقدّمات القياس البرهاني صادقة وأوائل، وغير معروفة بحدّ أوسط (ش، ب، ٣٧٣، ١٧)

- القياس البرهاني... ينبغي أن يُشْتَرَط في مقدّماته... ألاّ يكون حمل الحدود بعضها على بعض بطريق العَرَض (ش، ب، ٤٢٣، ٩)

- القياس البرهاني... يجب... فيه أن ينتهي إلى مقدّمات غير ذات وسط من قِبَل أنه محدود الطرفين من هذا القول (ش، ب، ٤٣٠، ٦)

- ... القياس البرهاني يكون من المقدّمات الصادقة، والجدلي من المشهورات،

والسوفسطائي من المقدّمات التي يُظَنّ بها أنها مشهورة وليست مشهورة ويظنّ بها أنها صادقة وليست بصادقة (ش، ج، ٥١٣، ١٠)

- القياس البرهاني... يبيِّن فيه الجزئيّ بالكلّي (ش، ج، ٥٣٢، ٢)

- من شرطه (القياس البرهاني) أن تكون مقدّماته ضروريّة وكلّية (ش، س، ٦٨٠، ٢٠)

- القياس البرهاني ما كانت مقدّماته واجبة القبول (م، ط، ٣٤٩، ١٧)

قياس بسيط

- القياس البسيط إنما يكون من مقدّمتين ومن ثلاثة حدود وأن يكون بين المقدّمتين حدّ أوسط (ز، ق، ١٢٨، ٧)

- كل قياس بسيط يحتاج إلى مقدّمتين وثلاثة حدود (ز، ق، ١٦٩، ١)

- إنّ القياس لا يصح أن يكون من حدّ واحد، بل ولا من مقدّمة واحدة، بل إنّما يكون من أقوال أكثر من واحدة، إمّا إثنتان إذا كان القياس بسيطًا، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبًا (س، ق، ٥٨، ١٣)

- كل قياس بسيط... لا يكون بأكثر من ثلاثة حدود ولا بأقل (ش، ق، ٢٤١، ١٧)

- كل قياس بسيط أو مركَّب من مقاييس بسيطة تام التركيب... هو مؤلَّف من مقدمات أزواج وحدود أفراد (ش، ق، ٢٤١، ١٩)

قياس تاسع

- القياس (التاسع) هو أول قياسات هذا الشكل (الثالث) وينتج موجبة خاصية (ف، ق، ٧٩، ٢١)

قياس التداخل

- قياس التداخل: له ثلاثة حدود - الحد الأصغر، والحد الأوسط، والحد الأكبر (ت، ر٢، ٩٦، ١٧)

قياس التركيب

- أنسب الحدود إلى النتيجة، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغي أن تطلبه. وإن لم تجد الحدّ الأوسط، فالقياس غير بسيط، بل هناك قياس تركيب، وأقل حدوده أربعة (س، ق، ٤٦٢، ١٠)

قياس التعليل

- «قياس التمثيل» و«قياس التعليل» يشملهما جنس القياس (ت، ر٢، ٩٨، ٨)

قياس التمثيل

- الاستدلال بأحد «الجزئين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٣٢، ٢٥)

- كل «قياس شمول» فإنّه يعود إلى «التمثيل» كما أنّ كل «قياس تمثيل» فإنّه يعود إلى «شمول» (ت، ر١، ٣٢، ٢٧)

- جعلهم المنطقيون «قياس الشمول» يفيد اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت، ر١، ٣٢، ٢٨)

- حكم الشيء حكم مثله... هذا استدلال بـ«قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنّه لا يفيد اليقين - بل الظنّ. فإذا كانوا علموا القضيّة الكليّة بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون إنّه لا يفيد إلاّ الظنّ (ت، ر١، ١٢٧، ٨)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر١، ١٢٨، ٩)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر١، ١٢٨، ١٠)

- «الحد الأوسط» فيه هو الذي يسمّى في «قياس التمثيل» «علّة» و«مناطًا» و«جامعًا» و«مشتركًا» و«وصفًا» و«مقتضيًا» ونحو ذلك من العبارات (ت، ر١، ١٢٨، ١٤)

- الحكم قد عُلم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا يكفي في «قياس التمثيل» إثباتُه في أحد الجزئيين لثبوته في الجزئي الآخر لاشتراكهما في أمر لم يقم دليل على استلزامه للحكم». كما يظنّه هؤلاء الغالطون بل لا بدّ من أن يُعلم أنّ «المشترك بينهما مستلزمٌ للحكم» (ت، ر١، ١٢٨، ٢٣)

- «قياس التمثيل» فهو انتقال الذهن من «حكم معيّن» إلى «حكم معيّن» لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلّي، لأنّ ذلك «الحكم» يلزم ذلك المشترك الكلّي (ت، ر١، ١٣٢، ١)

- «قياس التمثيل» إنّما يدلّ بحدٍّ أوسط، وهو اشتراكهما (الجزئيان) في علّة الحكم، أو دليل الحكم مع العلّة، فإنّه «قياس علّة»، أو «قياس دلالة» (ت، ر١، ٢٠٣، ٢٦)

- إذا كان «قياس التمثيل» إنّما يكون تامًّا بانتفاء الفارق، وإمّا بإبداء جامع، وهو كلّي بجمعهما يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم الحكم للكلّي، ولزوم الكلّي لجزئياته. وهذا حقيقة «قياس الشمول»، ليس ذلك استدلالاً بمجرّد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئيّ آخر (ت، ر١، ٢٠٤، ١٤)

- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول» و«قياس التمثيل»، بأنّ الأوّل قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلاّ الظن، فرق باطل (ت، ر١، ٢١٠، ٣)

- صار قولهم «الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد» باطلاً في «قياس الشمول» وباطلاً في «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٢١٧، ٨)

- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنّهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفّون بـ«قياس التمثيل»، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظّن، وأنّ العلم لا يحصل إلّا بذاك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر١، ٢٢٨، ٢٣)

- «قياس التمثيل» الصحيح أولى بإفادة المطلوب - علمًا كان أو ظنًّا - من مجرّد «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٢٩، ١)

- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلاّ بتوسط «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٢٢٩، ٣)

ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل» إنما يثبت بـ«الدوران» أو «التقسيم». وكلاهما لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٣٠، ١٨)

- «قياس التمثيل»، فقيل: المخلوقات الموجودة يمكن رؤيتها، فالخالق أحق بإمكان الرؤية، لأنّ المصحح للرؤية في المخلوقات أمر مشترك بين الخالق والمخلوق (ت، ر١، ٢٣٤، ٢٢)

- كل «قياس شمول» يمكن جعله «قياس تمثيل» فإذا أفاد اليقين لم يزده «التمثيل» إلاّ قوة (ت، ر١، ٢٣٩، ١٦)

- «قياس التمثيل» يمكن جعله «قياس شمول»، لكن قد يكون بيان صحته محتاجًا إلى بيان إحدى مقدّمتيه، لاسيما الكبرى، فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت، ر١،

٢٣٩، ١٩)

- إذا كانت القضية الكلّية معلومة بنص المعصوم، فهنا يكون الاستدلال بها أوْلى من الاستدلال بـ«قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعيًا لم تعلم إحدى مقدّمتيه إلاّ بالنص المعصوم أو الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرّد العقل (ت، ر١، ٢٣٩، ٢٣)

- لا يمكن قط أن يحصل بـ«القياس الشمولي المنطقي» الذي يسمّونه «البرهاني» علمٌ إلاّ وذلك يحصل بـ«قياس التمثيل» الذي يستضعفونه (ت، ر٢، ٥١، ٢٦)

- الذي يدعونه من الكلّيات هو إذا كان علمًا فهو ممّا يعرف بـ«قياس التمثيل»، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ر٢، ٧٦، ٥)

- «قياس التمثيل» و«قياس التعليل» يشملهما جنس القياس (ت، ر٢، ٩٨، ٨)

- إن قاس بإلغاء الفارق، وهو أن يبيّن له أنّه ليس بينهما فرق مؤثر وإن لم يعلم عين العلّة، فهذا قياس تمثيل، لا تعليل (ت، ر٢، ٩٨، ١٣)

- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان (ت، ر٢، ٩٨، ١٦)

- «قياس الشمول» لا بدّ فيه من حدّ أوسط مكرّر، وذاك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل». وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر٢، ٩٨، ١٧)

- يمتاز قياس التمثيل بأنّ فيه ذكر أصل يكون نظيرًا للفرع الذي هو الحد الأصغر، وقياس الشمول ليس فيه هذا (ت، ر٢، ٩٩، ١٢)

- «قياس الشمول» يؤول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أنّ الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى «القياس». فقيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقيين؛ وقيل بل القياسان جميعًا، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلّمين (ت، ر٢، ١٠٧، ١٢)

- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ر٢، ١٠٧، ٢٠)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبيّن ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ر٢، ١٠٨، ١٥)

- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلّا وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر٢، ٢١٥، ٢٣)

قياس جدلي

- القياس الجدلي هو الذي ينتج من مقدّمات ذائعة (أ، ج، ٤٦٩، ١٥)

- القياس الجدلي فهو يُستعملُ: إما تبكيتًا وإما عنادًا (ف، ج، ١٠٦، ٣)

- ما يوقع شبيه اليقين وهو إمّا القياس الجدليّ وإمّا القياس السوفسطائيّ (س، ب، ٤، ٨)

- القياس الجدليّ فهو من المقدّمات المشهورة، وإستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو بحسب الدعوى. وكل مقدّمة محسوسة أو مجرّبة أو أوّلية فإنّها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس (س، ب، ٨، ٤)

- القياس الجدلي غير نافع في أن يكون الإنسان

مخاطبًا به نفسه بالذات، فإذن منفعته المخصوصة به هو في أمر مشترك، وفي أن يخاطب غيره، لكنّه ينفع صاحبه منافع لا بالذات - من حيث هو قياس - بل بالعَرَض (س، ج، ١١، ١٣)

- الجدل فإنّه يدلّ على تسلّط بقوّة الخطاب في الإلزام، مع فضل قوّة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف يسيرًا. فليس بمخطىء من جعل القياس المؤلّف من مقدّمات مشهورة مخصوصًا باسم القياس الجدليّ، بل عمل الواجب (س، ج، ٢٠، ٩)

- بئس ما ظنّ من ظنّ أن القياس الجدليّ هو فعل يصدر عن السائل لا غير (س، ج، ٢٥، ١٠)

- القياس الجدليّ أعمّ من السائل الجدليّ، وكلاهما يؤلّف من الذائع المحمود، لكن أحدهما ممّا هو محمود بحسب الجمهور، والآخر ممّا هو محمود عند المخاطب (س، ج، ٣١، ١٣)

- إنّ القياس الجدليّ إنّما هو قياس جدليّ بأنّ مقدّماته متسلّمة أو مشهورة. وليس من شرط المشهور والمتسلّم أن يكون لا محالة صادقًا؛ بل كثيرًا ما يسلّم الباطل؛ وكثيرًا ما يشتهر ما هو كذب؛ وكثيرًا أيضًا ما يشتهر ما هو حق مطلق (س، ج، ٣٤، ٧)

- فائدة القياس الجدليّ على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من الناس على ما يليق به من الرأي بمقدّمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق أن يسمع القول معه، فذلك مما يسهل بالطريقة الجدليّة ويعسر بالمأخذ البرهانيّ لصعوبته (ب، م، ٢٣٦، ١٩)

- مواد القياس الجدلي: فهي المشهورات والمسلّمات (سي، ب، ٢٢٨، ١٢)

- القياس الذي يكون من المقدّمات المشهورة، وهو القياس الجدلي، ليس يشترط في مقدّماته إلّا أن تكون مشهورة فقط (ش، ب، ٤٢٣، ٧)

- القياس الجدلي هو القياس الذي يؤلّف من مقدّمات ذائعة (ش، ج، ٥١٣، ٧)

- القياس الجدلي إنما يكون بين سائل ومجيب، والقياس البرهاني إنما يكون بين المرء ونفسه (ش، ج، ٦٢٥، ١٠)

- (القياس) الجدلي ما مقدّماته مشهورة (م، ط، ٣٤٩، ١٩)

- صاحب القياس المشاغبي في مقابلة الجدلي (م، ط، ٣٤٩، ٣٣)

قياس جزمي

- القياس الجزمي إذا كانت مُقدمتاه صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمّي القياسُ المستقيم وينتج نتيجة صادقة لا محالة (ف، ق، ٨٦، ٢)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي) أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكٌ فيها لا ندري هل هي صادقة أم كاذبة وأَنْتجت نتيجة ظاهرة الكذب سُمّيَ هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٤)

- القياس الجزمي لا يتم من مقدّمة واحدة وأقل ما يكون من مقدّمتين بينهما وصلة وحدّ أوسط، إما أن يكون بين الطرفين فيكون الشكل الأول، أو فوقهما فيكون الشكل الثاني، أو تحتهما فيكون الشكل الثالث (ز، ق، ١٦٦، ١٢)

قياس حق

- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ

المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم ينعقد عليك قياسٌ مغالطةٍ بسببه (س، س، ٣٩، ٢)

- ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إنّما ينحو بها المعلّم الأوّل نحو إبانة أن الرجل الذي يدّعي أنّه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا بيّن وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي (س، س، ٥٦، ١٣)

قياس حملي

- أقل ما منه يأتلفُ القياسُ الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود، وذلك أن المقدّمتين المقترنتين هما اللتان تشتركان بجزء واحد وتتباينان بجزئين آخرين، كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان حسّاس (ف، ق، ٢٠، ١٢)

- القياس الحملي إذا كانت مقدّمتاه صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطرارًا (ف، ق، ٣٣، ١٩)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملي) أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع يُسمّى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٣٤، ١)

- القياس الحملي ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى البرهاني وهذا بمنزلة قولنا الإنسان ناطق - والناطق حيوان - فالإنسان إذن حيوان. وإلى الجدلي بمنزلة قولنا: اللذة لا تصير بها الأشياء التي توجد لها خيرًا - وكل ما هو بهذه الصفة فليس بخير - فاللذة ليست خيرًا. وإلى السوفسطائي بمنزلة قولنا: ما الثقل فوق الأرض - وكل ما هو فوق الشيء فهو أثقل من الشيء - فالثقل إذن أثقل من الأرض. وإلى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا: فلان مزين وكل مزين زانٍ فلان إذن زانٍ. وإلى الشعري وهذا هو الذي يقدّم مقدّمات ممتنعة كلها فينتج منها أن الإنسان يشبه السماء والبحر (ز، ق، ٩٥، ٢)

- القياس الحملي، الذي قد يُسمّى (قياسًا إقترانيًا) وقد يُسمّى (جزميًا) وهو مركّب من مقدّمتين (غ، ع، ١٣١، ٢٠)

- القياس الحملي أو الإقتراني أو الجزمي الأول: (الحملي)، وقد يُسمّى (إقترانيًا) وقد يُسمّى (جزميًا) (غ، ع، ٣٦٩، ٧)

- كل قياس حملي مؤلّف على مطلوب محدود فإنه يكون أحد هذه الثلاثة الأصناف من المقاييس الحملية، أعني الشكل الأول والثاني والثالث (ش، ق، ٢٣٣، ١٠)

- اللزوم في القياس الحملي يتولّد عن المقدّمتين، وهو في القياس الشرطي أحد ما يوضع (ش، ق، ٢٣٦، ١٨)

- متى كان قياس حملي فبالضرورة أن تكون الحدود فيه مرتّبة أحد... الأنحاء الثلاثة (ش، ق، ٢٣٨، ٢٢)

- القياس الحملي يأتلف من المقدّمتين الحق لا غير (ش، ق، ٢٥٤، ١٣)

- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٢)

قياس خارجي جدلي

- القياس الخارجي الجدليّ المأخوذ من غير المناسبات، بل من المشهورات؛ فإنّه وإن كان قد يتألّف منه ما ينتج الحق، فإنّه إذا لم يكن على سبيل التسليم والتسلم والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيًا (س، س، ٥٧، ٦)

قياس الخدعة

- قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير متوسط، إذا كانت كلتا المقدّمتين كاذبة، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة (أ، ب، ٣٦١، ١٣)
- إن كان موجبًا (قياس الخدعة)، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدّمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٤، ٤)

قياس خطابي

- ما يُقْنِع ويوقع ظنًّا غالبًا... هو القياس الخطابيّ (س، ب، ٤، ٩)
- مواد القياس الخطابي: فالمشهورات في الظاهر، والمقبولات، والمظنونات (سي، ب، ٢٢٩، ٧)
- (القياس) الخطابي ما مقدّماته مظنونة (م، ط، ٣٤٩، ٢١)

قياس خفي

- القياس الخفيّ: وذلك القياس هو أن يعلم أنّ الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون إتفاقيًا، فإذن هو إنّما يستند إلى سبب. فيعلم من ذلك أنّ هناك سببًا، وإن لم تعرف ماهيّة ذلك السبب (ط، ش، ٣٩٥، ١)

قياس الخلف

- أما القياس الذي يكون بالخُلف فإنه يبيّن إذا وُضعتْ نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدّمة أخرى. ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المنعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)
- أما القياس الذي يكون بالخُلف، فإنه ليس يكون بعد قياسٍ قبله، ولا بعد إقرارٍ بنقيضة ما فيه من المحال، لما في نقيضه المحال من بيان الصدق (أ، ق، ٢٦٢، ١٤)
- إذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الأوّل، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث: أما السالب منها ففي الشكل الثاني، وأما الموجب ففي الثالث. فإذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الثاني، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأوّل في كل المسائل. فإذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الثالث، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأوّل والثاني: أما الموجبات ففي الأوّل، وأما السالبات ففي الثاني (أ، ق، ٢٧٠، ٦)
- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملي) أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع، يُسمّى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٣٤، ٣)
- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي) أيّهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكٌ فيها لا ندري هل هي صادقة أم كاذبة وأُنْتِجت نتيجة ظاهرة الكذب سُمّيَ هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٦)
- إذا أردنا أن يُنْتِجَ شيئًا بقياس الخلف فإنّا نفرض

ما يُريد أن يُنتجه وليكن ذلك قولنا: العالم ليس بأزلي ويأخذ نقيضه وهو العالم أزلي. ويُضيف إليه مقدمة أخرى صادقة بيّنة الصدق ممّا إذا ائتلف إليه كان مجموعُهما قياسًا، وهو ولا أزلي واحدٌ مؤلّف فيُنتج أن العالم ليس بمؤلّف فيجد النتيجة كاذبة ظاهرة الكذب، فيلزم عن ذلك أن العالمَ ليس بأزلي (ف، ق، ٨٦، ١٣)

- قياس الخلف فإنه مركّبٌ من ثلاث قياسات حمليّ مُظْهَرٌ قد صُرِّحَ به وحملي مُضْمَرٌ وشرطي مُضْمَرٌ (ف، ج، ١٠٤، ١٨)

- قياس الخلف تضعفُ قوّتُه في صناعة الجدل ما لم تكنْ الشَّنِعة ظاهرة جدًا، أو تبلغُ من قوة الشّنِعة إلى حيث لا يُمكن أن يُوجدَ قياسٌ جدلي يشدّه، أو لا يوجدُ فيه رأيٌ نبيهٌ أصلاً (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)

- (قياس) الخلف فهو صنفان: أحدهما أن لا يتّصل المُحال بالموضوع أصلاً، والثاني أن يتّصل بين المُحال وبين الموضوع ويكون المُحال لازمًا دون الموضوع، وذلك أن يرفع الموضوع ويُطرح من بين أجزاء القياس فيبقى المُحال لازمًا عن الأجزاء الباقية (ف، س، ١٥٩، ١٠)

- القياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركّب من قياسين شرطيّين فقط. فإن كان المطلوب حمليًّا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا، فإنّ النتيجة تكون هي الحمليّة. وأمّا القياس فيكون شرطيًا ليس فيه قياس حملي، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل. فأمّا القياسان الشرطيّان اللذان فيه، فأحدهما إقترانيّ من شرطيّة متصلة، ومقدّمة يشاركها في التالي؛ والثاني قياس شرطيّ إتصاليّ إستثنائيّ. وبذلك يتم الخلف وحده (س، ق، ٤٠٨، ٤)

- إنّ قياس الخلف قد بان أنّه يتم بالقياسات الإقترانيّة والشرطيّة الإستثنائيّة (س، ق، ٤١٥، ٨)

- قياس الخلف أيضًا يكون من وجه مشابهًا لعكس القياس؛ لأنّك تأخذ نقيض نتيجة ما، وتضيف إليه مقدّمة، وتبطل مسلّمًا ما. لكنّه يخالف بأنّ عكس القيام إنّما يكون دائمًا، إذا كان قبله قياس مقرّر الصغرى والكبرى، ونتيجة حدثت عنه بالفعل، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم. وأمّا الخلف، فقياس مبتدأ، لا يلزم أن يتقدّمه قياس، وإن اتفق فلا ندري بعد ما ينتجه إلى أن ينتج محالاً. لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (س، ق، ٥١٨، ٧)

- أمّا (قياس) الخلف فإنّه يقصد فيه في أوّل الأمر أن ينتج شيئًا غير المطلوب، ذلك الشيء بيّن الكذب على الإطلاق، أو عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٦)

- قياس الخلف فإنّما يفيد «برهان الأنّ» لأنه يُبيّن صدقَ شيء بكذب نقيضه لإيجابه المحال. وهذه كلها بأمورٍ خارجيّة، لكنّه في قوته أن يعود إلى المستقيم، فيكون منه ما في قوّته أن يكون برهانًا (س، ب، ٤٢، ٧)

- المقدّمة الشنعة المضادّة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهورة أيضًا، تكون جدليّة من وجه إذا قُدّمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم تُجعل مقدّمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع، فهو شنع. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٦)

- قياس الخلف مركّب من قياسين: أحدهما: إقتراني. والآخر: إستثنائيّ (س، أ، ٥٠٣، ١٢)

- قياس الخُلف موجود صحته في الطبائع (الطباع) وحيث بيّن فإنّه يتفق على سبيل التذكّر لا سبيل التعلّم (مر، ت، ٨٨، ٥)
- صورة قياس الخُلف من اقترانيّ متصل وحمليّ جميعًا... ومن استثنائيّ أُستُثنِيَ فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدّم الذي هو أنّ الدّعوى كاذبة (مر، ت، ١٥١، ٣)
- قياس الخُلف يبيّن الدّعوى بإبطال نقيضه، بأن يلزم النّقيض محال، فإنّ ذلك يكون بقياسين: أحدهما مؤلّف من اقتراني متصل حملي والثاني من استثنائيّ يُستثنى نقيض التالي، فيبطل به المقدّم، والمستثنى هو نقيض النتيجة الذي هو نقيض التالي، والنتيجة من هذا الاستثنائي نقيض المقدّم (مر، ت، ١٥٢، ٧)
- إنّ (قياس) الخلف مؤلّف من قياسين أحدهما مركّب من الحملي والشرطي، والثاني استثنائي، والقياس المؤلّف من الحمليّ والشرطيّ فيه نقيض المقدمة المسلّمة المتفق عليها، والاستثنائيّ هو الذي يتبيّن فيه نقيض الدّعوى التي هي الدّعوى الأصليّة (مر، ت، ١٥٣، ٤)
- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخُلف أنّ المستقيم، يقصد في أوّل الأمر فنقيس على الشيء الذي نريد أن نثبته، وأمّا الخُلف فإنّه يقصد في أوّل الأمر أن ينتج شيئًا غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فأنتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن تردّ الخُلف إلى المستقيم عَكَسْتَ القياس، فأخذتَ نقيض المحال وقرنته بالصّادقة، فأنتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)
- قياس الخُلف ما يبيّن به الصدق من الكذب (مر، ت، ١٧٣، ٩)
- قياس الخُلف... يفيد برهان «انّ» لأنه يبيّن صدق شيء لكذب نقيضه لايجابه المحال (مر، ت، ٢٣١، ٨)
- قياس الخُلف فصورتُه أن تثبتَ مذهبك بإبطال نقيضه بأن تلزم عليه محالات بأن تضيف إليه مقدمة ظاهرة الصدق وينتج منه نتيجة ظاهرة الكذب، ثم تقول النتيجة الكاذبة لا تحصل إلاّ من مقدّمات كاذبة وإحدى المقدّمتين ظاهرة الصدق، فيتعيّن الكذب في المقدّمة الثانية التي هي مذهب الخصم (غ، م، ٣٨، ١٢)
- (قياس الخُلف)... صورتُه في صورة القياس الحملي (غ، ع، ١٥٨، ١٣)
- إذا كانت المقدّمتان صادقتين سُمّي قياسًا مستقيمًا. وإن كانت إحدى المقدّمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكًا فيها، وأنتجَ نتيجة بيّنة الكذب، ليُستَدَلَّ بها على أن المقدّمة كاذبة، سُمّي قياس خلف (غ، ع، ١٥٨، ١٧)
- طريق هذا القياس أن تأخذ مذهب الخصم وتجعله مقدمة. وتضيف إليه مقدمة أخرى ظاهرة الصدق، فينتج من القياس نتيجة ظاهرة الكذب، فيتبيّن أن ذلك لوجود كاذبة في المقدمات. ويجوز أن يُسمّى هذا (قياس الخُلف)، لأنك ترجع من النتيجة إلى الخُلف، فتأخذ مطلوبك من المقدّمة التي خلفتها كأنها مسلّمة (غ، ع، ١٦٠، ١)
- يجوز أن يُسمّى (قياس الخلف)؛ لأن الخُلف هو الكذب المناقض للصدق، وقد أدرجت في المقدّمات كاذبة في معرض الصدق. ولا مشاحة في التسمية بعد فهم المعنى (غ، ع، ١٦٠، ٣)

- قياس الخُلف والقياس المستقيم صورتُه صورة القياس الحملي. لكن إذا كانت المقدّمتان صادقتين سُمّي قياسًا مستقيمًا. وإن كانت إحدى المقدّمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكًا فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، ليُستدلّ بها على أن المقدّمة كاذبة، سُمّي قياس خُلف (غ، ع، ٣٧١، ١٢)

- قياس الخلف يكون من وجه مشابهًا لعكس القياس لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف إليه مقدمة وتبطل مُسلّما ما، لكنّه يخالفه بأنّ عكس القياس إنّما يكون دائما إذا كان قبله قياس مقرًا للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل، ثم عقد قياس آخر لإبطال شيء معلوم (ب، م، ١٨٤، ٢٠)

- قياس الخُلف وهو الذي يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه، والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه، فإذا بطل النقيض تعيّن المطلوب، وهو مركب من قياسين أحدهما إقتراني والآخر استثنائي (سي، ب، ١٧٤، ١)

- قياس الخُلف إنما يكون بسياقة الكلام فيه إلى المحال بقياس حملي، ومن أن المطلوب فيه الأول إنما يلزم ويبيَّن بقياس شرطي (ش، ق، ٢٣٤، ٩)

- قياس الخُلف ليس يحلّ منه إلّا القياس الحملي الذي يسوق إلى المُحال لا القياس الشرطي، لأنه قد تبيَّن أنه مركَّب من النوعين من القياس (ش، ق، ٢٦٩، ١٨)

- قياس الخُلف... يكون إذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها وأضفنا إلى ذلك مقدّمة أخرى معترفًا بها فأنتج لنا أمرًا مستحيلاً وهذا النوع من القياس قد تبيَّن أنه مركَّب من شرطي وحملي وهو السائق إلى المُحال. وهذا القياس يقع في قياس الخُلف في الأشكال الثلاثة كلّها (ش، ق، ٣١١، ١٧)

- قياس الخُلف شبيه بعكس القياس لأن كليهما يبطل بهما. وإنما الفرق بينهما أن القياس المنعكس يكون من أخذ النقيض فيه والمقدّمة المضافة إليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض نتيجة ذلك القياس والمقدّمة المضافة هي إحدى مقدّمتي ذلك القياس؛ وأما القياس الذي على طريق الخُلف فإنما نأخذ نقيض المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف إليه مقدّمة صادقة لا مقدّمة مفروض (ش، ق، ٣١١، ٢٠)

- عكس القياس إنما يتأتّى به إبطال الشيء الكاذب بأن يُتسلَّم نقيض المحال الذي هو الصادق، وفي قياس الخُلف إنما تتبيَّن النتيجة بوضع المُحال نفسه (ش، ق، ٣١٢، ٤)

- تبيَّن من قياس الخُلف أمران... أحدهما أنه إنما يكون دائمًا منتفعًا به في كل مادّة بأخذ النقيض لا بأخذ الضدّ، والثاني أن جميع المطالب تتأتى به في الشكل الثاني والثالث (ش، ق، ٣١٧، ٨)

- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أنتجا مطلوبًا واحدًا بعينه من مقدّمات واحدة بعينها أن القياس الذي بالخُلف نضع أولًا ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس المستقيم فإنه يبتدىء من مقدّمات معترَف بها... إلا أن القياس المستقيم يكون من المقدّمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما الذي بالخُلف فإحدى مقدّمتيه فقط هي من مقدّمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)

- قياس الخُلف ينتج من الأعرف عندنا لا من الأعرف بالطبع. وما ينتج من الأعرف بالطبع فهو أفضل (ش، ب، ٤٤٠، ٦)
- قياس الخُلف... كان مركّبًا من حملي وشرطي (ش، ب، ٤٤٠، ١٠)
- القياس السائق إلى الخُلف فعل ما تفعله الفكرة بالطبع وإنما بالصناعة (ش، ب، ٤٤٠، ١١)
- قياس الخلف مركّب من قياسين أحدهم إقترانيّ والآخر إستثنائيّ (ر، ل، ٤٣، ١٧)
- إنّ قياس الخلف الذي هو عمدة في إثبات العكوس وإنتاج الأقيسة (هـ، م، ٦٣، ٥)
- ما استقرّ عليه رأي الشيخ أنّه (قياس خلف) مركّب من قياسين: أحدهما: إقترانيّ شرطيّ. والآخر: إستثنائيّ من متّصلة. أمّا الإقترانيّ مركّب من متّصلة وحمليّة، يشاركها في تاليها، ويكون مقدّم المتّصلة هو فَرْض المطلوب غير حق. وتاليها ما يلزم من ذلك، وهو: وضع نقيض المطلوب على أنّه حقّ. والحمليّة هي مقدّمة غير متنازعة، تقترن بنقيض المطلوب على هيئة منتجة، فينتجان: متّصلة، مقدّمها المُقدّم المذكور، وتاليها نتيجة الإقتران المذكور. وهي مناقضة لحكم متفق عليه. وأمّا الإستثنائيّ، فهو من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول، ويستثنى فيه نقيض تاليها، الذي كذبه الحكم المتفق عليه، لينتج نقيض مُقدّمها، الذي هو فرض المطلوب غير حق. فتكون النتيجة كون المطلوب حقًا. وظاهر أنّه يحتاج إلى مقدّمتين مسلّمتين: إحداهما: ما جعلت كبرى الإقترانيّ. والثانية: هي الحكم المتفق عليه. وقياس الخلف يتألف من نقيض المطلوب؛ ومن هاتين المقدّمتين (ط، ش، ٥٠٥، ٣)
- قياس الخُلف هو مركّب من قياسين أحدهما إقتراني والثاني إستثنائي (م، ط، ٣٤٦، ١)
- قياس الخُلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه (ن، ش، ٣١، ١١)
- قياس الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه (ض، س، ٣٤، ١٥)

قياس الدلالة

- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علّة، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علّته (غ، ع، ٢٤٣، ٣)
- إذا تلازمت نتيجتان بعلّة واحدة، جازَ أن يستدل بإحدى النتيجتين على الأخرى، فيكون قياس دلالة (غ، ع، ٢٤٤، ١٦)
- برهان الإنّ أو قياس الدلالة هو ما لم يكن الحدّ الأوسط فيه علّة للحد الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٤)
- قياس الدلالة أو برهان الإنّ هو ما لم يكن الحدُّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر مثل: هذا شبعان؛ فإذن هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٣٧٢، ٩)
- قياس الدلالة فهو أن يكون الأمر المكرّر في المقدّمتين معلولاً ومسبّبًا (غ، ح، ٧٠، ٧)
- إن إستدللت بالمعلول على العلّة فهو قياس دلالة (غ، ح، ٧٠، ١١)
- الفراسة البدنيّة هي عين «التمثيل»، غير أنّ الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المسمّى في عرف الفقهاء بـ«قياس الدلالة» (ت، ر١، ٢٠٩، ٢١)

قياس الدور

- أمّا بيان (قياس) الدور فأن يكون معنا قياس

على مطلوب، ثم بجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدّمتين قياسًا على إنتاج المقدّمة الأخرى، فيكون المطلوب تارة مقدّمة، والمقدّمة تارة مطلوبًا. فتارة توجد تلك المقدّمة في بيان المطلوب، وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها. وبالحقيقة المطلوب والمقدّمة يكون واحدًا (س، ق، ٥٠٦، ١٢)

- قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدّمتين قياسًا على نتاج المقدّمة الأخرى، فتارة تكون المقدّمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدّمة، وهذا أيضًا من جملة عوارض القياس (سي، ب، ١٧٩، ١٠)

قياس دوري

- (القياس) الدوري باطل، سواء كان الحدّ المتكرّر تخلّله واسطة، أو وسائط أو لم يتخلّل. فنقول: ليس هذا هو الدوري الباطل، إنّما الباطل أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه بعينه (غ، ع، ٢٥٤، ١٤)
- قياس دوري هو ما يُؤخذُ فيه الشيء في بيان نفسه (غ، ع، ٣٧٢، ١١)

قياس رديء

- إنّ القياس الردي، هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره، أو يشبه صورة القياس ثم يفارق بالمادّة (س، س، ٤٩، ٣)

قياس زينون

- قياس زينون... يقول إنّه لا حركة؛ لأنّه لو كانت حركة لكانت تحتاج أن تقطع أنصافًا بلا نهاية في زمانٍ متناهٍ (س، س، ٩٤، ١٤)

قياس سائق الى المحال

- القياس الذي يؤدّي إلى الإستحالة يكون مؤلّفًا من إحدى مقدّمتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب، فيكون مختلطًا من مقدّمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة (ش، ق، ١٧٦، ٢٠)
- إن كلا القياسين، أعني الجزمي والسائق إلى المُحال، إنما يُكتَسَبان بأخذ لواحق الطرفين أو بموضوعاتها، وبأخذ شيء واحد يكرِّر فيهما (ش، ق، ٢٥٤، ٩)
- القياس السائق إلى المُحال يأتلف من مقدّمتين إحداهما المقدّمة الحق والأخرى كذب، فينتج نقيض المقدّمة الحق الثانية (ش، ق، ٢٥٤، ١١)
- القياس السائق إلى المحال وهو قياس الخُلف... هذا القياس لمّا كان يرفع بعض المقدّمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة، يعرض فيه كثيرًا أن يدخل المقدّمة التي يقصد المغالط إيصالها في جملة المقدّمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب (ش، س، ٦٧٨، ١٢)

قياس سائلي

- القياس السائليّ، محصّل من المقدّمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل، فإذا تسلّمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائليّ (س، ج، ٣٠، ٩)

قياس سوفسطائي

- ما يوقع شبيه اليقين وهو إمّا القياس الجدليّ وإمّا القياس السوفسطائيّ (س، ب، ٤، ٨)
- القياس السوفسطائي الذي الغرض فيه إظهار

الحكمة وفضل البيان (س، س، ٥٦، ١٠)

- القول الذي لا يلزم عنه الحقّ - أعني القياس السوفسطائي - إمّا أن لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال أو لا يكون بحسب ضرب من الضروب منتج. أو لا تكون هناك الأجزاء الأولى والثواني متمايزة، أو لا تكون المقدّمات صادقة، أو لا تكون عين المطلوب، أو لا تكون أعرف منه (م، ت، ٢٦٨، ١٢)

- (القياس) السوفسطائي ما مقدّماته مشتبهة بالواجب قبولها (م، ط، ٣٤٩، ٢٤)

- صاحب القياس السوفسطائي في مقابلة الحكيم (م، ط، ٣٤٩، ٢٩)

قياس الشبه

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إمّا أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أنّ علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر١، ٢٠٤، ٣)

قياس شرطي

- القياسُ الشرطي هو أيضًا من مقدمتين كُبراهما شرطيّة وصُغراهما حملية يُقرنُ بهما حرفُ الاستثناء، كقولنا غير أن وإلاّ أن ولكن وما قامَ مقامها (ف، ق، ٣١، ٧)

- القياسُ الشرطي ضربان: متّصلٌ ومنفصلٌ، فالمتصل ما كانت كُبراه شرطية متصلة، والمنفصل ما كانت كُبراه شرطية منفصلة (ف، ق، ٣١، ٩)

- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل، والمتصل منه ما اتصال التالي بالمقدم فيه بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائنٌ في وقت ما أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج، ١٠٢، ١٩)

- يُسمّى كلّ قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان كل واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم والتالي يُوضعُ وضعًا من غير أن يكونَ ولا واحد منهما صحيحًا عند الذي يضعه (ف، ج، ١٠٤، ١١)

- القياس الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية. وهذا ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى القياسين المتصلين، وإلى المنفصلين، وإلى الذي على طريق السلب (ز، ق، ٩٤، ٤)

- القياس الشرطيّ فقد وضح من أمره أنّه تتم فائدته بالإقترانيّات. وإذ الكلام في أنولوطيقا القديمة إنّما هو في القياس المنتج للحملي، فيكون المراد بالإقترانيّ فيه، وبالحمليّ واحدًا (س، ق، ٤١٥، ٩)

- الإستقراء الذي تستوفي فيه الجزئيّات كلها فإنّه يفيد اليقين أيضًا إنْ كانت القضايا الجزئيّة يقينيّة، وهي التي تصير في القول كبريات وإنْ كان حقها أنْ تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأنْ»، وذلك لأن ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياسٌ، وهو القياس الشرطي الذي أسمّيه: «المُقَسّم». فهو داخلٌ في هذا الحكم. إنّما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحدّ (س، ب، ٣١، ٢١)

- القياس قياس شرطيّ، مثاله: إن كانت اللذّة

خيرًا، فما هو أكثر لذّة فهو أكثر خيرًا؛ وإن كان الجور شرًا، فما هو أكثر جورًا فهو أشدّ شرًا. وهذا مشهور (س، ج، ١٣٨، ١٠)

- (القياس الشرطي) نقول: إنّ المتصلات قد تتألّف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليّات وتشترك في تالٍ أو مقدّم، وتفترق في تالٍ أو مقدّم. كما كانت في الحمليّات تشترك في موضوع أو محمول، وتفترق في موضوع محمول (س، أ، ٤٨٧، ١)

- القياسات الشرطيّة فليس المسلَّم فيها النتيجة؛ فإن المسلَّم فيها هو ما يكون فيه صدق أو كذب، والصدق والكذب يعرض للمقدمة الشّرطيّة كما هي، والمسلَّم إنّما هو حال النسبة بين المقدّم والتالي، لا أحد جزئيه الذي هو النتيجة؛ فإنّ قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» هو المسلَّم، والنتيجة أحد جزئيه، فالمسلَّم غير النتيجة (مر، ت، ١١١، ١)

- القياس الشرطي المتّصل يتركّب من مقدّمتين: إحداهما: مركّبة من قضيتين بهما صيغة شرط. والأخرى: حمليّة واحدة، هي المذكورة في المقدّمة الأولى بعينها، أو نقيضها، ويُقرَنُ بها كلمة الإستثناء والإستثناء إمّا أن يكون: لعين التالي أو لنقيضه أو لعين المقدّم أو لنقيضه (غ، ع، ٣٦٩، ١٠)

- المنتج منه (القياس الشرطي المتصل) إثنان هما: عينُ المقدَّم ونقيض التالي وأمّا عينُ التالي ونقيضُ المقدَّم فلا ينتجان (غ، ع، ٣٦٩، ١٧)

- القياس الشرطي... لا يستغني عن القياس الحملي (ش، ق، ٢٣٤، ٢٤)

- القياس الشرطي جنسان أوّلان: أحدهما القياس المتّصل وهو الذي يتركّب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الإتصال... والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو يتركّب من المتعاندة التامّة العِناد وتُقْرَن به حروف الشرط التي تدلّ على الإنفصال (ش، ق، ٢٣٤، ٢٥)

- القياس الشرطي... يتبيّن فيه المُسْتَثنى بقياس حملي (ش، ق، ٢٦٩، ١٦)

- القياس الشرطيّ المسمّى بالإستثنائي، وهو قسمان أيضًا متّصل ومنفصل. فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضيّة أخرى أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط، نحو لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا، وتسمّى المقدّمة المشتملة على الشرط شرطيّة والأخرى إستثنائيّة، ولا يجوز أن يكون المقدّم أعم من التالي، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس (ض، س، ٣٣، ٢٨)

قياس شعري

- أمّا القياس الشعريّ فإنّه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق، بل التخيّل، فإنّه يرى أنّه يوقع التصديق، ولا يُعترف فيه من حيث هو شعر أنّه كذب، وهو يستعمل مقدّماته على أنها مسلّمة (س، ق، ٥٧، ٩)

- القياس الشعري لا يوقع تصديقًا ولكن يوقع تخييلاً مُحَرِّكًا للنفس إلى إنبساط وإنقباض بالمحاكاة لأمور جميلة أو قبيحة (س، ب، ٤، ٩)

- القياس الّذي لا يوقع تصديقًا البتة ولكن تُخيّل، بأن يرغّبَ النفس في شيء أو يُنَفِّرها أو يُقزّزها

أو يُنَشِّطها أو يُقبِضها، وهو القياس الشعري (مر، ت، ٥، ١٥)

- مواد القياس الشعري: فالمخيلات (سي، ب، ٢٢٩، ١٠)
- (القياس) الشعري ما مقدّماته مخيّلة (م، ط، ٣٤٩، ٢٢)

قياس الشمول

- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إمّا «التام» إن علم شموله للأفراد، وإلاّ فـ«الناقص» (ت، ر١، ٣٢، ٢٣)
- كل «قياس شمول» فإنّه يعود إلى «التمثيل» كما أنّ كل «قياس تمثيل» فإنّه يعود إلى «شمول» (ت، ر١، ٣٢، ٢٦)
- جعلهم (المنطقيون) «قياس الشمول» يفيد اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت، ر١، ٣٢، ٢٨)
- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ر١، ١٢٨، ١٠)
- «قياس الشمول» هو انتقال الذهن من «المعيّن» إلى «المعنى المشترك الكلّي المتناول له ولغيره»، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلّي بأن ينتقل من ذلك الكلّي اللازم إلى الملزوم الأول - وهو «المعيّن» (ت، ر١، ١٣١، ١)
- إذا كان «قياس التمثيل» إنّما يكون تامًا بانتفاء الفارق، وإمّا بإبداء جامع، وهو كلّي بجمعهما يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم الحكم للكلّي، ولزوم الكلّي لجزئيّاته. وهذا حقيقة «قياس الشمول»؛ ليس ذلك استدلالاً بمجرّد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئيّ آخر (ت، ر١، ٢٠٤، ١٤)
- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول» و«قياس التمثيل»، بأنّ الأوّل قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلاّ الظن، فرق باطل (ت، ر١، ٢١٠، ٣)
- صار قولهم (المنطقيون) «الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد» باطلاً في «قياس الشمول» وباطلاً في «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٢١٧، ٧)
- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنّهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفّون بـ«قياس التمثيل»، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظن، وأنّ العلم لا يحصل إلاّ بذاك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر١، ٢٢٨، ٢٣)
- «قياس التمثيل» الصحيح أَوْلَى بإفادة المطلوب - علمًا كان أو ظنًّا - من مجرّد «قياس الشمول» (ت، ر١، ٢٢٩، ١)
- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلاّ بتوسّط «قياس التمثيل» (ت، ر١، ٢٢٩، ٣)
- كل «قياس شمول» يمكن جعله «قياس تمثيل». فإذا افاد اليقين لم يزده «التمثيل» إلاّ قوّة (ت، ر١، ٢٣٩، ١٦)
- «قياس التمثيل» يمكن جعله «قياس شمول»، لكن قد يكون بيان صحته محتاجًا إلى بيان إحدى مقدّمتيه، لاسيما الكبرى، فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت، ر١، ٢٣٩، ١٩)
- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان (ت، ر٢، ٩٨، ١٦)
- «قياس الشمول» لا بدّ فيه من حدّ أوسط مكرّر، وذاك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل».

وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر٢، ٩٨، ١٧)

- «قياس الشمول» يؤول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أنّ الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى «القياس». فقيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقيين؛ وقيل بل القياسان جميعًا، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلّمين (ت، ر٢، ١٠٧، ١٢)

- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ر٢، ١٠٧، ٢٠)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبيّن ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ر٢، ١٠٨، ١٥)

- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلاّ وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر٢، ٢١٥، ٢٣)

قياس شمولي

- «القياس الشمولي» عندهم ليس إلاّ أمورًا كلّية مشتركة، ولكن لا تختصّ بـ«واجب الوجود» ربّ العالمين - سبحانه وتعالى (ت، ر١، ١٥٧، ٢١)

- لا يمكن قط أن يحصل بـ«القياس الشمولي المنطقي» الذي يسمّونه «البرهاني» علمٌ إلاّ وذلك يحصل بـ«قياس التمثيل» الذي يستضعفونه (ت، ر٢، ٥١، ٢٥)

قياس صحيح

- إذا خلا القياس عن كذب المقدّمات، وفساد الإشتراك، وله صورة قياسيّة فهو قياس صحيح (س، س، ٥٠، ٨)

قياس صناعي

- القياس الصناعيّ هو أن يكون لك غرض، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتديًا من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصّلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتديًا من واحد يحلّله إلى كثرة، ويطلب له مبادىء كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمّى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمّى التركيب (س، ق، ٨، ١٣)

قياس الطرد

- ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر٢، ١١٢، ٢٧)

- لمّا أهلك المكذّبين للرسل بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يَعلم أنّ من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم، فيتّقي تكذيب الرسل حذرًا من العقوبة، وهذا «قياس الطرد» (ت، ر٢، ١١٢، ٢٩)

قياس العكس

- ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر٢، ١١٢، ٢٧)

- يعلم أنّ من لم يكذّب الرسل بل أتبعهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء، وهذا «قياس العكس» وهو المقصود من الاعتبار بالمعذّبين، فإنّ المقصود أن يثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره (ت، ر٢، ١١٣، ٢)

قياس العلامة

- قياس العلامة ضمير يثبت فيه الأكبر للأصغر بعلامة. وتلك العلامة إمّا ضروريّة، وإمّا محمودة مظنونة. والحدّ الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة: إمّا أن يصلح أن يكون حدًّا أوسط محمولاً على الأصغر دون الأكبر، مثل اللبن إذا جعلته علامة للولادة، فيقال المرأة لها لبن، فقد ولدت؛ وهذا يخص كثيرًا بإسم الدليل. وإمّا أن يصلح أن يجعل أوسط موضوعًا لهما جميعًا، كقول القائل: الحكماء ذوو فضائل، لأنّ فلانًا ذو فضل وفلانًا حكيم. وإمّا أن يصلح أن يجعل أوسط محمولاً عليهما جميعًا ولو بالإيجاب في الشكل الثاني، لأن مثل هذا في الخطابيّات مقبول لأنه قياس مظنون (س، ق، ٥٧٤، ٢)

قياس العلة

- الحدّ الأوسط إن كان علّة للحد الأكبر سمّاه الفقهاء (قياس العلة) وسمّاه المنطقيون (برهان اللِمّ) أي ذكر ما يُجابُ به عن لِمَ (غ، ع، ٢٤٣، ١)

- قياس العلّة أيضًا ينقسم إلى قسمين: الأول: ما يكونُ الأوسطُ فيه علّة للنتيجة، ولا يكون علّة لوجود الأكبر في نفسه، القسم الثاني: ما يكون علّة لوجود الحدّ الأكبر على الإطلاق، لا كهذا المثال، وقد لا يكون على الإطلاق، كالشيء الذي له علل متعدّدة، فإن آحاد العلل لا يمكن أن تُجعلَ علّة للحدّ الأكبر مطلقًا، بل هي علّة في وقت مخصوص، ومحل مخصوص (غ، ع، ٢٤٤، ٢٥)

- برهان اللِمّ أو قياس العلّة هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)

- قياس العلة أو برهان اللِمّ هو ما يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧)

- إن إستدللت بالعلّة على المعلول فقياسك قياس علّة (غ، ح، ٧٠، ١٠)

- مثال قياس العلّة في الفقه الإستدلال بالسكر على التحريم (غ، ح، ٧١، ٦)

- إبداء الجامع، وهو علّة الحكم في الأصل، يسمّى «قياس العلّة». وإمّا ما يدلّ على العلّة، وهو «قياس الدلالة»، فهذا صار قياس تمثيل وتعليل معًا (ت، ر١، ٩٨، ١١)

قياس علمي

- القياس العلمي وهو البرهان هو القياس المؤلّف من مقدمات صادقة كليّة يقينيّة أول، أو من مقدمات حصَلَ عليها من مقدمات صادقة كليّة يقينية أول (ف، ج، ٢٧، ٨)

قياس على الاطلاق

- إذا رأيت الحدود لم تتميّز على واجبها، علمتَ أنّه لم ينعقد قياس على الإطلاق (س، س، ٣٩، ٧)

قياس العناد

- ممّا ينتفع به السائل المغالط أن يطوي المسافة

بين إبتداء كلامه وبين الإنتاج، وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة - إن كانت الوسائط كثيرة... وربّما إنحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب، أو يرفعونه لوضع المطلوب؛ وربّما إنحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متّصلاً بالنتيجة كأنّه ظاهر لا يحتاج إلى التسلّم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين. فهذه هي حيل السائلين، وينتفع بها جميع من يقيس قياس العناد (س، س، ٧٥، ١١)

قياس غلط

- إنّ (القياس) الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس وهو أن يكون المدّعي قياسًا، ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياسًا في صورته، ولكنّه ينتج غير المطلوب (س، أ، ٥٤٥، ٤)

قياس غلط مع طلب الحق

- قياس غلط مع طلب الحق... إنّما وقع سهوًا؛ والسبب فيه أن قايسه طلب أن يعنى على المبادىء الخاصّة، وأن ينساق إلى الحق، لكنّه سها، فإمّا بني على شبيهة بالمبادىء الخاصّة، وإمّا بني على المبادىء الخاصّة ولم يحسن البناء (س، س، ٥٦، ٦)

قياس غير كامل

- أما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة اللزوم للمقدّمات بمنزلة ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث (ز، ق، ١١١، ١٠)

- الذي الحدُّ الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معًا، الذي هو فيه موضوع لكليهما وليسا بكاملين، (قياس غير كامل) (ب، م، ١٢٤، ٢٤)

قياس فراسة

- قياس الفِراسة هو طريق ومسلك القياس منه على صورة وهيئة ونتيجة للقياس بعلامة موجودة في البدن، بمنزلة قولنا: إن الشجاعة موجودة للنفس السبع (ز، ق، ١٩٩، ٧)

- إنّ قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيليّة العلاميّة. فإنّه إذا سلّم أن الإنفعالات والمزاجات الواقعة في إبتداء الجبلة والطبيعة، تتبعها أخلاق النفس، كما تتبعها هيئات البدن، سلّمت الفراسة. أو رؤي أنّ الإنفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق، يتبعها تغيّر في هيئة البدن ومزاجه، كما يتبعها في النفس؛ سلّمت الفراسة (س، ق، ٥٧٩، ١)

- قياس الفِراسة... يكون وجوده ممكنًا عند من يسلّم أن عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثّر عنها النفس والبدن في أصل الخُلقة (ش، ق، ٣٥٩، ٢٢)

قياس فراسي

- القياس الفراسي... هو شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه. والحدّ الأوسط فيه هيئة بدنيّة يوجد للإنسان المُتفرّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق، ويُعتقد أنّ من شأن تلك الهيئة أن يتبع مزاجًا ويتبعه خُلق مّا. ويكون حدوده أربعة كحدود التمثيل، مثل زيد والأسد وعرض الصدر الموجود لهما - وهو مسلّم -

والشجاعة الموجودة للأسد - وهي مسلّمة - ولزيد - بالحجّة -، فيقال إنّ زيدًا عريض الصدر وكلّ عريض الصدر شجاع لأنّ الأسد عريض الصدر وشجاع (مر، ت، ١٩١، ١٤)

- القياس الفراسي: وهو يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه، والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجًا يتبعه خُلق. فإذا وُجدت تلك الهيئة حدس بوجود ذلك الخُلق لأنهما معلولاً علة واحدة (سي، ب، ٢١٦، ١٣)

قياس كاذب

- القياس الكاذب يكون من الكذب، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدّمتين، وإما من أكثر. فإن كان من مقدّمتين فإحداهما لا محالة كذب أو كلتاهما، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدّماتٍ صدقٍ (أ، ق، ٢٨٤، ٥)

- القياس الكاذب يقال على ضربين وذلك أنه إما أن يؤلّف كذبًا، وإما إذ ليس هو قياسًا يُظنّ أنه يكون قياسًا (أ، س، ٩١٧، ٣)

- إنّما تمنع عقد التبكيت الباطل أن تحسّ باتصال المقدّمة المسئول عنها بالنتيجة أنكرتها، وللآخر أن يظهر وجه إنكاره لها؛ فإنّ هذا فعل الفحول من المجادلين، وبذلك يتلقّون القياس الكاذب (س، س، ٨٢، ٣)

قياس كامل

- القياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدّماته إلى إستعمال شيء غيرها. والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدّماته إلى إستعمال شيء واحدٍ أو أشياء مما هو واجب عن المقدّمات التي أُلّفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدّمة (أ، ق، ١٠٨، ٥)

- إذا ما كانت الحدودُ الثلاثةُ مرتَّبةً بعضُها مع بعض على هذه الصفة، وهو أن يكون كل الأخير موجودًا في كل الأوسط، وكل الأوسط موجودًا في كل الأول أو غير موجود في شيء منه، فمن الإضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياسٌ كاملٌ (أ، ق، ١١٣، ٩)

- أما إذا وُجِد أحدُ الحدود كُلّيًا والآخرُ جزئيًا، وكان الكلّي هو الرأس الكبير: موجبًا كان ذلك أو سالبًا، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجبًا، فمن الإضطرار أن يكون قياس كامل (أ، ق، ١١٥، ٣)

- إن القياس الكامل هو الذي نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدّماته. أي إن العقل ساعة يؤلّف المقدّمتين يقف على النتيجة من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الأول وجميع ضروبه (ز، ق، ١١١، ٥)

- القياسات الممكنة في الشكل الأوّل: فالضرب الأوّل من الشكل الأوّل منه: كل جـ ب بالإمكان، وكل ب آ بالإمكان، فبيّن أنّ كل جـ آ بالإمكان. وذلك لأن جـ داخلة بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لـ ب. فهذا قياس كامل (س، ق، ١٨١، ٩)

- الذي الحدُّ الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله وهو القياس الكامل (ب، م، ١٢٤، ٢٢)

- القياس الكامل وغير الكامل لأن اللزوم أعم من البيّن وغيره، وقولنا لذاتيهما معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين أي لا يكون بواسطة مقدّمة أجنبية أي غير لازمة لإحدى

المقدمتين لزومًا ضروريًا فيخرج على هذا قياس المساواة (و، م، ٢٧٤، ٥)

قياس كلي

- القياس الكلّي أشرف من الجزئي (ز، ب، ٢٦٠، ١٣)
- القياس الكلّي... إذا قام بالفعل على الحدّ الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الأوسط فتكون نتيجة مع نتيجة، وقام أيضًا بالقوة على كل موضوع للأصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة (سي، ب، ١٩٥، ٥)

قياس مبكت

- القياس المبكّت... هو القياس الذي يلزم منه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب... (ش، س، ٦٦٩، ١٨)

قياس محدود

- إذا لم ينعقد قياسٌ على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل اشتراك الإسم وغيره لم تومىء إلى المعنى المحصّل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلّم من المخاطب، إذ كان إنّما ينعقد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادةٍ ونقصان، وتفاوت وقع بين الحقّ والكذب (س، س، ٣٩، ١٠)

قياس محقق

- لا يكون قياس محقق على الإطلاق إلاّ وقد تميّزت حدوده على الإطلاق (س، س، ٣٩، ٥)

قياس مختلط

- أمّا (القياس) المختلط، من مقدّمات مُطْلقة وممكنة في الأشكال الثلاثة من (القياس) فإنّ نتائجها بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)
- أمّا المختلط من مقدّمات ضرورية وممكنة في الأشكال الثلاثة (من القياس) فتكون نتائجه بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥١، ١٣)

قياس مركب

- يصيرُ القياسُ مركّبًا من قياسات كثيرة حُذِفَ بعضها أو بعض أجزائها واقتصر على بعضها (ف، ق، ٨٨، ١٢)
- إنّ القياس لا يصح أن يكون من حدّ واحد، بل ولا من مقدّمة واحدة، بل إنّما يكون من أقوال أكثر من واحدة، إمّا إثنتان إذا كان القياس بسيطًا، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركّبًا (س، ق، ٥٨، ١٣)
- كل قياس مركّب فإمّا أن يكون موصولاً، وإمّا أن يكون مفصولاً (س، ق، ٤٣٦، ١)
- القياس المركّب قد يكون موصولاً وهو أن لا يطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة ومرّة مقدّمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب ه] فكل [ج ه] ثم تقول كل [ج ه] وكل [ه د] فكل [ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياسًا) مفصولاً وهو الذي فُصِلَت عنه النتائج فلم تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب ه] وكل [ه د] فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٦)
- القياس المركّب له: مادة وصورة (غ، ع، ١٣٠، ١٥)

- القياس المركّب والقياس الناقص ما تُتْرَكُ فيه النتائج الواضحة وبعض المقدّمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتّب بعضها على بعض وتساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ٣٧٢، ٤)

- مقدّمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضًا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأوّل، وربما اختلط بهذه المقدّمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضًا وستعرفهما، ومثل هذا يُسمّى القياس المركّب (سي، ب، ١٧٢، ١٩)

- (القياس المركّب) يكون موصولاً وقد يكون مفصولاً. أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجةً ومرةً مقدّمة، كقولك كل ب ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه، والمفصول هو الذي فُصلت عنه النتائج فلم تُذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه (سي، ب، ١٧٣، ١)

- القياس المركّب... يسمّى الموصول وهو الذي يُصرَّح فيه... بجميع المقدّمات الضرورية في إنتاج المطلوب ويصرَّح فيه بالمقدّمات الوسط مرتين: مرّة من حيث هي نتائج، ومرّة من حيث هي مقدّمات (ش، ق، ٢٤٢، ١)

- القياس المركّب الذي يسمّى المفصول... هو الذي إنما يصرَّح فيه: إما بجميع المقدّمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، وإما ببعض المقدّمات (ش، ق، ٢٤٢، ١١)

- القياس المركّب وهو تركيب مقدّمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجة أخرى (ن، ش، ٣١، ٦)

- القياس المركّب وهو تركيب مقدّمات ينتج بعضها نتيجة، يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجة أخرى، إلى هلم جرا، وسمّي مركّبًا لكونه مركّبًا من حجج متعددة، نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط)، وهو قسمان متّصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج، ومنفصلها وهو ما لم تذكر نتائجه (ض، س، ٣٤، ٢٩)

قياس مركب من متصلات

- القياس المركّب من المتصلات مع المنفصلات أن تنظر لوازم المتصلات مع المنفصلات. فنتيجة ذلك التركيب هي نتيجة الأصل يعني أن القياس المؤلّف من المتصلة والمنفصلة حكمه حكم المركّب من المنفصلتين، فتنظر أيضًا فيه لوازم المنفصلة صغرى كانت أو كبرى موجبة كانت أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة أو السالبة، فما كان من ذلك على تأليف منتج فنتيجته نتيجة القياس المركّب من المتصلة والمنفصلة ولازم هذه النتيجة أيضًا نتيجة لذلك القياس (و، م، ٣٢٠، ٩)

قياس مركب من منفصلات

- القياس المركّب من المنفصلات فلا بد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما أنتجه ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم اللازم لازم (و، م، ٣١٧، ١)

- تنظر لوازم صغراه مع لوازم كبراه فإن لم يشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس المؤلّف من المنفصلتين عقيم وإن اشتمل شيء منها على

تأليف منتج. فالقياس منتج ونتيجته نتيجة تينك المتصلتين المشتملتين على تأليف منتج لأنهما لازمتان للمنفصلتين ونتيجتهما لازمة لهما فتكون لازمة للمنفصلتين لأن لازم اللازم لازم، ولهذا يصح تعدد نتائج المنفصلتين بحسب تعدد لوازمهما المنتجة من المتصلات ويصح أيضًا أن يؤخذ لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المنفصلتين (و، م، ٣١٧، ١١)

قياس المساواة

- قياس المساواة إنّه ربّما عرف من أحكام المقدّمات أشياء تسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم: (ج) مساوٍ ل(ب) و(ب) مساوٍ ل(أ) ف(ج) مساوٍ ل(أ) فقد أسقط منه أنّ مساوي المساوي مساوٍ. وعدل بالقياس عن وجهه، من وجوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع شركة في بعضه (س، أ، ٤٩٥، ٣)

- قياس المساواة... وهو ما يتركّب من قضيتين يكون متعلق محمول أوليهما موضوع الآخر كقولنا (ا) مساو (لب) و(ب) مساو (لج) فإنّهما يلزم عنهما (ا) مساو (لج) لا لذاتهما بل بواسطة أنّ كل مساوي المساوي للشيء مساو لذلك الشيء، فحينئذ الصواب ترك لفظ مثل إلاّ أن يراد به مادة عنوان المساواة (هـ، م، ٦٨، ٢٣)

- قياس المساواة له أشباه كثيرة، كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما، وكقولنا: الإنسان من النطفة. والنطفة من العناصر. فالإنسان من العناصر. وكذلك الشيء في الشيء، والشيء على الشيء وما يجري مجراهما، وهو عسر الإنحلال إلى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة، وذلك لأنّ الجزء من محمول الصغرى، جعل موضوعًا في الكبرى، فالأوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه إلى وقوع الشركة في بعض الأوسط. ولذلك إستحق لأن يسمّى ب(إسم) ويجعل تحليله قانونًا يرجع إليه في أمثاله، وهو يمكن أن يُعدّ في القياسات المفردة. ويمكن أن يُعدّ في المركّبة (ط، ش، ٤٩٥، ١)

قياس مستقيم

- إذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الأوّل، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث: أما السالب منها ففي الشكل الثاني، وأما الموجب ففي الثالث. فإذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الثاني، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأوّل في كل المسائل. فإذا كان القياس الذي بالخُلف في الشكل الثالث، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأوّل والثاني: أما الموجبات ففي الأوّل، وأما السالبات ففي الثاني (أ، ق، ٢٧٠، ٦)

- القياس الحملي إذا كانت مقدّمتاه صادقتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطرارًا (ف، ق، ٣٣، ١٨)

- إنّ (القياس) المستقيم يقصد فيه القايس في أوّل الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبيّنه، فيقيس عليه من مقدّمات مسلّمة إمّا على الإطلاق وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٤)

- إنّ (القياس) المستقيم إنّما توجد فيه المقدّمات الموافقة للمطلوب بالذات. وأمّا في الخلف، فإحدى المقدّمتين من تلك الجملة، والأخرى نقيض المطلوب، وأيضًا فإن النتيجة في المستقيم غير بيّنة في أوّل الأمر، حتى يتم فيلزم. وأمّا في الخلف فإن النتيجة توضع أوّلاً، ويوضع نقيضها. وإذا كان الخلف مؤلفًا من نقيض المطلوب ومن صادقة، ينتج محالاً. فإنّك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها، وهو المطلوب، أعني ذلك النقيض (س، ق، ٥٢١، ٩)

- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخُلف أنّ المستقيم، يقصد في أوّل الأمر فنقيس على الشيء الذي نريد أن نثبته، وأمّا الخُلف فإنّه يقصد في أوّل الأمر أن ينتج شيئًا غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فأنتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن تردّ الخُلف إلى المستقيم عَكَسْتَ القياس، فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصّادقة، فأنتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)

- قياس الخُلف والقياس المستقيم صورتُه صورة القياس الحملي. لكن إذا كانت المقدّمتان صادقتين سُمّي قياسًا مستقيمًا. وإن كانت إحدى المقدّمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكًا فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، ليُستدلّ بها على أن المقدّمة كاذبة، سُمّي قياس خُلف (غ، ع، ٣٧١، ١٣)

- كل ما تبيّن بقياس حملي وهو الذي يُسمّى المستقيم يمكن أن يبيّن بتلك المقدّمات بعينها بقياس الخُلف وحينئذ يكون قياس الخُلف أشبه شيء بالقياس المُنْعَكِس... (ش، ق، ٣١٢، ٦)

- القياس المستقيم إذا ردّ إلى الخلف تكون الحدود والمقدّمات فيها واحدًا بعينه (ش، ق، ٣١٢، ٨)

- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أنتجا مطلوبًا واحدًا بعينه من مقدّمات واحدة بعينها أن القياس الذي بالخُلف نضع أولاً ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس المستقيم فإنه يبتدىء من مقدّمات معترَف بها... إلا أن القياس المستقيم يكون من المقدّمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما الذي بالخُلف فإحدى مقدّمتيه فقط هي من مقدّمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)

- ردّ القياس المستقيم إلى الخُلف هو بعينه القياس الذي يُسمّى المنعكِس (ش، ق، ٣٢٣، ٢٦)

- القياس المستقيم ليس يضع أحد فيه ما يروم إبطاله وإنما يعرض ذلك في قياس الخُلف (ش، ق، ٣٣٢، ١٦)

- القياس المستقيم يُنتج الأخفى بالطبع من الأعرف بالطبع (ش، ب، ٤٤٠، ٥)

- القياس المستقيم هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي (ش، ب، ٤٤٠، ١٠)

- القياس المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب الأول بوجهه، ويتألف مما يناسب المطلوب. ويشترط فيه تسليم المقدّمات، أو ما يجري مجرى التسليم. والمطلوب فيه لا يكون موضوعًا أولاً (ط، ش، ٥٠٧، ١٠)

قياس مشاغبي

- القياس المشاغبيّ الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب (س، س، ٥٦، ٩)
- المُشاغبي هو القياس الذي يوهِم أنه قياس جدلي من غير أن يكون كذلك بالحقيقة... (ش، س، ٦٩٤، ٤)
- (القياس) المشاغبي ما مقدّماته مشتبهة بالمشهورات (م، ط، ٣٤٩، ٢٧)
- صاحب القياس المشاغبي في مقابلة الجدلي (م، ط، ٣٤٩، ٣٢)

قياس مصرف

- القياس المصرَّف هو الذي أو في نتيجته حدود مصرّفة أعني أسماء وكلّها مصرّفة (ز، ق، ١٧٩، ٦)

قياس مطلق

- إنّ القياس البرهانيّ والجدليّ، هما جزآن من القياس المطلق. وليس ولا واحد منهما جزءًا من الآخر (س، ق، ٤٥٤، ١١)
- نسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانيّ هي نسبة أمرٍ مقوّم ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط - من حيث هو صادق بلا وسط - ليس بنسبة أمر مقوّم (س، ب، ٩، ٣)
- إنّ القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة؛ فإنّ القياس: قول إذا سلّمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر إضطرارًا (س، س، ٢، ١٠)
- إذا لم ينعقد قياسٌ على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل إشتراك الإسم وغيره لم تومىء إلى المعنى المحصّل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلّم من المخاطب، إذ كان إنّما ينعقد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التميز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادةٍ ونقصان، وتفاوت وقع بين الحقّ والكذب (س، س، ٣٩، ٩)

قياس مظنون

- ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إنّما ينحو بها المعلّم الأوّل نحو إبانة أنّ الرجل الذي يدّعي أنّه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا بيّن وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي (س، س، ٥٦، ١٣)

قياس معاند

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحدٌ في الموضوع، لكنّه إذا استعمل على أنّه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائيًا، أو مماريًا مشاغبًا. وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس مغالط

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحدٌ في الموضوع، لكنّه

إذا استعمل على أنّه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائيًا، أو مماريًا مشاغبًا. وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس مغالطة

- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم ينعقد عليك قياسُ مغالطةٍ بسببه (س، س، ٣٩، ٥)

قياس مغالطي

- القياس المغالطيّ ليس وحده هو الذي يُظنّ قياسًا أو تبكيتًا ولا يكون، بل والذي يكون قياسًا ولا بحسب الظن فقط، ولكنه لا يكون مناسبًا للموضوع الخاصّ بالأمر ومن مقدّمات مناسبة، وإن كانت صادقة أو مشهورة أو متسلّمة؛ كمن يوهم أنه مهندس فيأتي بقياسٍ في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاصّ بالهندسة، فإنّه مغالطة في الهندسة وخروج عن الهندسة (س، س، ٣٥، ١٢)

- كما أنّ للجدليّ في صوابه أصولاً عامّة، فكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامّة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطيّ الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول (س، س، ٤٠، ١٧)

- بالجملة إذا شبه الكلام بالقياس الجدليّ ولم يكن جدليًا بالحقيقة، كان القياس مشاغبيًا، وإذا شبه بالحكميّ ولم يكن حِكميًا، كان القياس مغالطيًا (س، س، ٥٩، ٦)

- القياس المغالطي الفاسد... يُسمّى مغالِطيًا وسوفسطائيًا (مر، ت، ٥، ١٢)

- مواد القياس المغالطي: فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة إلا التوقي والاجتناب وربما استُعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكمالُه في العلم، ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على رتبته (سي، ب، ٢٢٩، ١)

- القياس المُغالطي: منه مُرائي ومُشاغبي، ومنه سُفسطائي (ش، س، ٦٩٤، ٤)

- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون منتجًا للمطلوب ويُظنّ كونه منتجًا له. وقد يعرض في مادته بأن تكون المقدّمة الكاذبة مستعملة على أنها صادقة لمشابهتها إياها إما من حيث المعنى أو من حيث اللفظ، إما عند تركيبه وإما عند بساطته، إما في جوهره كاللفظ المشترك وإما في ماهيته كلفظ القابل المشبّه بلفظ الفاعل الذي له فعل، وإما عند تركّبه كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح إجتماعهما ولا يصح فرادى، وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر إذا كان شاعرًا غير جيد يصح فرادى ولا يصح إجتماعًا، وإما من حيث المعنى فكايهام العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو أخذ اللاحق مكان الملحوق أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل (م، ط، ٣٥١، ١)

قياس مفصول

- القياس المركّب قد يكون موصولاً وهو أن لا يُطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة ومرّة مقدّمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب ه] فكل [ج ه] ثم تقول كل [ج ه] وكل [ه د] فكل [ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياسًا) مفصولاً وهو الذي فُصِلَت عنه النتائج فلم تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب ه] وكل [ه د] فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٩)

- أمّا القياس المفصول فكقولنا كل - أب - وكل ب ج - وكل - ج د - وكل - د ه - فقد فُصِلت عنه النتائج الأوّل والمقدّمات فيه أقل من الحدود بواحد (ب، م، ١٦٤، ١)

- يخالف (القياس) المفصول (القياس) الموصول لأنّه لا يلزم أنْ تكون المقدّمات أزواجًا والحدود أفرادًا، بل إذا كانت المقدّمات أفرادًا كانت الحدود أزواجًا وبالعكس (ب، م، ١٦٤، ٧)

قياس المقاومة

- قياس المقاومة قياس مؤلّف مُعدّ نحو إنتاج مقابل مقدّمة في قياس لتبطل فيمنع القياس بمنع المقدّمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى (س، ق، ٥٧٠، ١)

قياس مقبول

- كما أنّ للجدليّ في صوابه أصولاً عامة، فكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامّة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطيّ الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول (س، س، ٤١، ١)

قياس مقسم

- القياس المقسّم على نمط الأشكال الثلاثة فمن ذلك قياسات مؤلّفة من منفصلة، ومن حمليّات كثيرة على قياس الإستقراء. إلاّ أنّ الإستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقيًا، بل تشبيهيًا. ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة، ومع ذلك يكون إستقراء، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم. وهذا يكون الحمل فيه حقيقيًا على موضوع الإنفصال، وأجزاء القسمة تامة. وأنا أسمّيه القياس المُقسّم. وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء، وتكون الحمليّات مشتركة في جزء، ويكون ذلك إمّا على نمط الشكل الأوّل، أو على نمط الشكل الثاني، أو الثالث (س، ق، ٣٤٩، ٣)

- علمت أنّ القياس المقسّم كيف هو قياس حقيقيّ إقترانيّ، إذ قد علمت أنّه ليس كل قياس إقترانيّ إنّما هو من جملتين. فيجب أن لا يذهب عليك أن شيئًا يفيد اليقين في الآنّ وليس ببرهان. ولا تلتفتْ إلى ما يقوله مَنْ لا يعرف من أصناف القياسات الإقترانيّة إلاّ الحمليّة فقط، بل ذلك الإستقراء قياس ما (س، ب، ٣١، ٢٣)

- الإستقراء التام يُسمّى قياسًا مقسّمًا ويفيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (هـ، م، ٦٨، ١٠)

قياس مماري

- القياس المُماري هو الذي يكون من مقدّماتٍ ذائعة في الظاهر، وليست ذائعةً على الحقيقة؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدّمات ذائعة أو من ذائعة في الظاهر، لأنه ليس كل ما كان ذائعًا في الظاهر فهو أيضًا ذائعًا. وذلك أنه ليس

شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة يكون تصوُّره في جميع حالاته مموّهًا كما يعرض في مبادىء أقاويل المُمارين، لأن طبيعة الكذب تتبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى فِطْنة، فضلاً عن غيره (أ، ج، ٤٧٠، ٦)

قياس ممتحن

- كأنّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحدٌ في الموضوع، لكنّه إذا إستعمل على أنّه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائيًا، أو مماريًا مشاغبًا. وإذا استعمل والغرض فيه تعجي الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

قياس من متقابلتين

- قد يؤلّف قياس من مقدّمات متقابلة، بأن يؤلّف قياس من موجبة وسالبة متضادتين أو متقابلتين إحتيل حتى خفي ذلك، إمّا بأن تبدّل إسم حدّ ما بما يرادفه، وإمّا بأن توجد بدل الحدّ جزئيّة أو كليّة فتحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد. فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين، ومنه ما ليس بالحقيقة كذلك، ولكن بالظن (س، ق، ٥٢٤، ٧)

قياس من مشهورات محمودة

- المشاغبي فهو الذي يتراءى بأنّه جدليّ، وأنّه إنّما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناله أن يظنّ به ذلك (س، س، ٥، ١٤)

قياس منطقي

- كل قياس منطقي... الحمل فيه ينتهي إلى مقدّمات غير ذوات أوساط من قِبَل أن الطرفين فيه يجب أن يكونا محدودين (ش، ب، ٤٢٩، ٢١)
- لا يمكن أن يوجد قياس منطقي من مقدّمات غير متناهية؛ وأعني بالمنطقي القياس الذي مقدّماته كلّية وصادقة إلاّ أنها غير مناسبة (ش، ب، ٤٣٠، ٤)
- في كلي القياسين المنطقي والبرهاني يجب أن تكون مقدّمات غير ذوات أوساط معلومة بأنفسها لا بغيرها (ش، ب، ٤٣١، ٨)
- القياس المنطقي إنما تعرف به أمور كلية كما تقدّم، وهم يسلّمون ذلك. والرسل أخبروا بأمور معيّنة شخصيّة جزئيّة - ماضية وحاضرة ومستقبلة - كما في القرآن (ت، ر٢، ٢٠٠، ٤)

قياس منعكس

- القياس المنعكس يكون بعد كون قياس قبله وإحدى كلتا المقدّمتين (أ، ق، ٢٦٢، ١٣)

قياس منفصل

- القياس المنفصل ما كان مؤلفًا من قضايا منفصلة وهي المتعاندة، وهي ثلاثة أقسام: مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي، ومانع جمع، ومانع رفع (ض، س، ٣٤، ١٦)

قياس موصول

- (القياس) الموصول هو الذي تكون النتائج

المتقدّمة للمطلوب، التي هي مقدّمات المطلوب، مذكورة فيه بالفعل؛ سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدّمتين إلى القياس، فيكون تركيبًا واحدًا؛ أو بسبب حاجة المقدّمتين كلتيهما إليه، فيكون تركيبًا مضاعفًا (س، ق، ٤٣٦، ٢)

- يخالف القياس المفصول القياس الموصول لأنّه لا يلزم أنْ تكون المقدّمات أزواجًا والحدود أفرادًا، بل إذا كانت المقدّمات أفرادًا كانت الحدود أزواجًا وبالعكس (ب، م، ١٦٤، ٧)

قياس ناقص

- إنّه كثيرًا ما يعسر تحليل القياس الناقص، إذا كان ظاهر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند الذهن، فتستغني النفس عن تتميمه وردّه إلى كماله. وتظنه تامًّا؛ ثم لا تجد القدر الموجود، مشاركًا للنتيجة حق مشاركتها، التي ينبغي أن تكون بينها وبين المقدّمات (س، ق، ٤٦٩، ٤)

- القياس المركّب والقياس الناقص ما تُتْرَكُ فيه النتائج الواضحة وبعض المقدّمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتّب بعضها على بعض وتساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ٣٧٢، ٤)

قياس وبرهان

- إن القياس والبرهان ينبغي أن ينتهيا إلى مبادىء أوّل لا مبادىء لها ويُجعل البيان من قِبَل المناسبة بينهما وبين الأمور (ز، ب، ٢٦٠، ٢)

قياس الوضع

- القول الذي يُشترط فيه على المخاطب أنه إن كان شيء من الأشياء بحال ما فسائرُ الأشياء بتلك الحال تُسمَّى قياسُ الوضع (ف، ج، ٧٤، ٦)

- يُسمَّى كلّ قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان كلُّ واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم والتالي يُوضعُ وضعًا من غير أن يكونَ ولا واحد منهما صحيحًا عند الذي يضعه (ف، ج، ١٠٤، ١٢)

قياس يقيني

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

قياس يلي برهان

- يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسًا مؤلّفًا من مقدّمات مشهورة، أو متسلّمة؛ وبالجملة من مقدّمات مشهورة أو متسلّمة، إمّا متسلّمة من المخاطب وحده، أو متسلّمة من جمهور أهل الصناعة، أو متسلّمة من جمهور الناس. وهذان القسمان الآخران - كما علمت - يسمّيان مشهورين، أحدهما مقيّد والآخر مطلق (س، ج، ١١، ١)

قياسات

- القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلّيّة من الشكل الأول، لأنه قد وَضَحَ أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول؛ وليس على نحو واحد، بل بعضها إلى الكلّي وبعضها إلى الجزئي (أ، ق، ١٣١، ١)

- إن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنةً، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياساتُ كلُّها تامّةً وتكون النتيجةُ ممكنةً

على نحو ما حدّدنا الممكن (أ، ق، ١٤٩، ٨)

- يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط كثيرة (أ، ق، ١٨٣، ١١)

- الأقاويلُ هي التي تُسمّى القياسات وتُسمّى أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)

- القياسات البيّنة بأنفسها تُسمّى الكاملة وما تحتاج إلى أن تُبيَّن بغيرها أنها قياسات وأنها مُنتِجة تُسمّى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما تُبيِّن لنا أنها منتجة بأن تُرَدَّ إلى الكاملة (ف، ق، ٢٤، ١٧)

- نمتحنُ القياسات التي أعطتها صناعة الجدل، فما انطبقَ عليه من المقاييس شرائط البرهان جُعِلَت براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)

- القياسات مؤلّفة من مقدّمات، . . . وتحتاج أن تكون موضوعاتها كليّة لتدخل في العلوم؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على نِسَبٍ من النِّسب المذكورة في الذاتيّة والعرضيّة حتى تدخل في البرهان (س، م، ٤، ٤)

- مبادىء القياسات: مُخَيّلات، ومحسوسات، ومُجرّبات، ومتواترات، وأوليّات، ومقدماتٌ فطريّةُ القياسات، ووهميّات، ومشهورات مطلقة، ومشهورات محدودة، ومُسَلّمات، ومُشَبّهات، ومقبولات، ومشهورات في بادي الرأي الغير المتعقب، ومظنونات ظنًا فهي أربعة عشر صنفًا (س، ب، ٢١، ١)

- إن القياسات لا تتخالف في صورها، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم يظن لازمًا، فليس بقياس... وكل ما كان كذلك فهو قياس (س، ج، ٩، ٣)

- القياسات إمّا تعليميّة، وإمّا إحتجاجيّة من عمل جدل الجهاد؛ وإمّا مضلّلة سوفسطائيّة التي يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن؛ وإمّا تشكيكيّة (س، ج، ٣٣١، ١١)

- القياسات التي تُنتج الكلّي تُنتج بالعَرَض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه (سي، ب، ١٩٤، ٧)

- تؤلّف قياسات من مقدّمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالاً ليُنتج منها أن الشيء ليس هو نفسه، وتشترك المقدّمتان فيها في الحدود، لكن تَرُوجُ بأن يبدل إسم حد بما يرادفه، أو يؤخذ بدل الحدّ جزئيُه أو كليُه فيُحكم عليه بما يقابل حكم الحدّ (سي، ب، ٢٠٠، ٤)

- القياسات في هذا الشكل (الثالث) غير كاملة (ش، ق، ١٧٠، ٩)

- من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما يغلط فيُظَنّ به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة (ش، س، ٦٦٩، ٨)

قياسات اقترانية

- القياسات الإقترانية قد تكون من حمليات ساذجة، وتكون من شرطيات ساذجة، وقد تكون مركّبة من الحمليات والشرطيات (سي، ب، ١٤٢، ٣)

قياسات امتحانية

- القياسات المغالطيّة، هي المؤلّفة من المشبّهات وما يجري مجراها، أعني الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها القياسات الإمتحانيّة، والقياسات العناديّة. في المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش، ٥١٥، ١٤)

قياسات برهانات

- القياسات التي تسمّى في الخطابة (قياسات) برهانات فإنّها تؤخذ من اللوازم، كقولهم: «فلان متزين فهو زانٍ»، إذا رأوا متزينًا زانيًا. وكذلك: «فلان يطوف في الليل فهو مريب» (س، س، ٢٤، ٦)

قياسات برهانية

- القياسات البرهانيّة الأولى هي المؤلّفة من مقدّمات محسوسة ومجرّبة وأوليّة (س، ب، ٨، ٢)

- القياسات البرهانيّة مؤلّفة من المقدّمات الواجب قبولها، إن كانت ضروريّة ليستنتج... منها الضروريّ على نحو ضرورتها. أو ممكنة يستنتج... منها الممكن (س، أ، ٥١٠، ٦)

- القياسات البرهانيّة: فهي القضايا الواجب قبولها، وهي التي يكون التصديق بها ضروريًا، سواء كانت في أنفسها ضروريّة أو ممكنة؛ فإنّ كونها ضروريّة القبول، غير كونه ضرورية في أنفسها. فإن كانت ضرورية في أنفسها، كانت نتائجها ضرورية بحسب الأمرين جميعًا. وإن كانت ممكنة في أنفسها، كانت نتائجها ممكنة في أنفسها، ضرورية القبول. وبالجملة فالقياسات البرهانية يقينية مادة وصورة، وغايتها أن تنتج اليقينيّات (ط، ش، ٥١٢، ٣)

قياسات بلاغية

- القياسات البلاغية... تُسمّى قياسات العلامة (ف، س، ١٤٤، ١)

قياسات تعقلية

- القياسات التعقليّة، فهي قياسات تؤلّف على إنتاج ما ينبغي أن يفعل وتخالف المشوريّة بما تخالف به الخطبيّة (س، ق، ٥٥٦، ٤)

- القياسات التعقليّة مأخوذة من مقدّمات صادقة أو أكثريّة في الحقيقة (س، ق، ٥٥٦، ٨)

قياسات تقريرية

- (القياسات) التقريريّة... واجبة أو ممكنة (س، أ، ٥١١، ٣)

قياسات جدلية

- تأليف القياسات الجدليّة يكون من مقدّمات ذائعة مشهورة (ب، م، ٢٣٤، ١)

- القياسات الجدليّة: فهي المؤلفة من المشهورات، ومن صنف واحد من التقريريّات، وهي المسلّمة من المخاطبين (ط، ش، ٥١٢، ١٠)

قياسات جزئية

- القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها، كما كان الحال في الكلي وذلك لأنه حيث كانت النتيجة كليّة كان حكم النتيجة حكم الكبرى، فكان يصح أن يكون ما تحتها صغرى لأنّ الكبرى يجب أن تكون كليّة، وأمّا إذا كانت النتيجة جزئية فلا يصحّ أن يقام مقام الكبرى، وأما التي مع النتيجة فيمكن (مر، ت، ١٧٢، ١٢)

- القياسات الجزئيّة فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (ب، م، ١٧٤، ١٥)

قياسات حسية

- القياسات الحسيّة، فهي قياسات مأخوذة من مقدّمات فقهيّة وسياسيّة مخلوطة. فتؤخذ عاميّاتها من المقدّمات الفقهيّة وخاصيّاتها من المقدّمات السياسية (س، ق، ٥٥٧، ١)

قياسات حملية

- جميع القياسات الحملية في الأشكال الثلاثة أربعة عشر ضربًا وكل واحد منها من مقدمتين مقترنتين كبرى وصغرى ومن ثلاثة حدود أول وأوسط وأخير (ف، ق، ٢٢، ٩)

قياسات خطابية

- (القياسات) الخطابيّة مؤلّفة من المظنونات ومن المقبولات التي ليست بمشهورة، وما يشبهها كيف كانت ولو ممتنعة (س، أ، ٥١١، ٥)
- القياسات الخطابيّة: فهي المؤلفة من المظنونات، والمقبولات، والمشهورات في بادىء الرأي، التي تشبه المشهورات الحقيقيّة حقّة كانت أو باطلة، ويشترك الجميع في كونها مقنعة. وكما أنّ موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب، فصورها أيضًا مع ينتج بحسب الظنّ الغالب، سواء كان قياسًا، أو إستقراء، أو تمثيلاً (ط، ش، ٥١٣، ١٠)

قياسات خلفية

- أمّا التضليل العارض من وضع ما ليس بعلّة علّة، فهو في القياسات الخُلْفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئًا، وحاول أن يبيّن فساده بخُلْفٍ يتبعه ثم لا يكون هو علّة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازمًا كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

قياسات سوفسطائية

- (القياسات) السوفسطائيّة، فإنّها هي التي تستعمل المشبّهة، وتشاركها في ذلك الممتحنة المجرّبة، على سبيل التغليط (س، أ، ٥١٣، ٢)
- إذا قيل: قياسات سوفسطائيّة، إنّما يُعنى به أنّ مقدّماتها سوفسطائيّة والتأليف صحيح. ويقال أيضًا سوفسطائيّة إذا كانت الصورة أيضًا غير صحيحة، وسبيله كما يقال: إنسان مائت (مر، ت، ١٠٨، ٩)

قياسات شرطية

- القياسات الشرطية، كل قياس شرطي بسيط فإنه يُؤلّف أيضًا عن مقدّمتين كُبراهما شرطية وصُغراهما جزمية، وهو أيضًا على ضربين: متّصل ومنفصل (ف، ق، ٨٢، ٧)
- القياساتُ الشرطية كلّها تُسمّى أيضًا قياسات وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)
- في القياسات الشرطيّة وأصنافها إنّه كما أنّ المقدّمات منها حمليّة، ومنها شرطيّة، كذلك المطالب منها حمليّة ومنها شرطيّة. وكما أنّ من الحمليّات ما يصدق به بلا قياس، ومنه ما يحتاج فيه إلى قياس، كذلك الحال في الشرطيّات. فإنّ كثيرًا من الدعاوى التي في الرياضيّات، والطبيعيّات، وفيما بعد الطبيعة، شرطيّة متصلة ومنفصلة. والحمليّات قد تبيّن بقياسات حمليّة، وبقياسات شرطيّة. لكنّ الشرطيّات لا تنتج عن الحمليّات على ما علمت. فهنا إذن قياسات شرطيّة تنتج شرطيّات سواء كانت من شرطيّات صرفة، أو مختلطة (س، ق، ٢٣١، ٥)
- القول في الأقسام الثلاثة (القياسات الشرطيّة)

المنفصلة، ونوضح أنّ البسيط الحق منها واحد، فنقول: إنّ الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها. فإنّك تقول: لا يخلو إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا، وإمّا أن يكون هذا العدد فردًا، ولا يليق ذلك بالصنفين الآخرين. فإنّك لا تقول هناك: لا يخلو إمّا أن لا يكون هذا الشيء نباتًا، وإمّا أن لا يكون جمادًا؛ ولا تقول: لا يخلو إمّا أن يكون هذا الشيء نباتًا، وإمّا أن يكون جمادًا؛ لأنّ هذا معناه أنّ هذا الشيء لا يخلو من الأمرين، فأيّهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذي بعده (س، ق، ٢٤٦، ٦)

قياسات شرطية استثنائية

- القياسات الشرطيّة الإستثنائيّة إمّا أن توضع فيها متّصلة، ويستثنى: إمّا عين مقدّمها، فينتج عين التالي. مثل أن تقول: إنّه: إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية. لكنّ الشمس طالعة، فالكواكب خفية أو نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدّم. مثل أن تقول: ولكن الكواكب ليست بخفية. فينتج: فالشمس ليست بطالعة. ولا ينتج غير ذلك (س، أ، ٤٩٩، ٣)

- (القياسات الشرطيّة الإستثنائيّة): يوضع فيها منفصلة حقيقيّة، ويستثنى عين ما يتّفق منها... فينتج نقيض ما سواها، مثل: إنّ هذا العدد إمّا تامّ، وإمّا زائد، وإمّا ناقص... لكنّه تام. فينتج نقيض ما بقي. أو يستثنى نقيض ما يتّفق منها... فينتج عين ما بقي واحدًا كان أو كثيرًا. مثل إنّه ليس بتام، فهو إمّا زائد، وإمّا ناقص... حتى تستوفي الإستثناءات، فيبقى... قسم واحد. أو توضع منفصلة غير حقيقيّة: فإمّا أن تكون مانعة الخلو فقط، فلا تنتج إلاّ إستثناء النقيض لعين... الآخر، مثل قولهم: إمّا أن يكون هذا... بدل «هذا» في الماء، وإمّا أن لا يغرق. لكنّه غرق. فهو في الماء. لكنّه ليس في الماء فهو لم يغرق... وإمّا أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معًا. وقوم يسمّونها الغير التامة الإنفصال أو العناد (س، أ، ٥٠١، ١)

- لمّا كانت (القياسات الشرطية) الإستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكورًا فيها، ولم يجز أن يكون مقدّمة بعينها، ولا محالة يكون جزءًا من مقدّمة. والمقدّمة التي يكون جزؤها قضيّة، فهي شرطيّة، فتكون إحدى مقدمتيّ هذا القياس شرطيّة. وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة، أو رفعه مجردًا عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضيّة أخرى مقرونة بأداة الإستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطيّة. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيّات؛ لأنّ الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الإستثنائيّ مركّب من شرطيّة وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

قياسات شعرية

- (القياسات) الشعريّة مؤلّفة من المقدّمات المخيّلة، من حيث يعتبر تخييلها كانت صادقة أو كاذبة (س، أ، ٥١١، ٨)

- (القياسات) الشعريّة أيضًا فإن مقدّماتها أيضًا كالمسلّم، ويلزم عنها قياس، فيقال: (فمثاله) فلان وسيم، وكلّ وسيم قمرٌ فيلزم عنه فلان قمر (مر، ت، ١٠٨، ١١)

- القياسات الشعرية: فهي المؤلّفة من المقدّمات المخيّلة، من حيث هي مخيّلة، سواء كانت مصدّقًا بها أو لم يكن، وسواء كانت صادقة في نفس الأمر، أو لم تكن وهي التي لها هيئة وتأليف يقتضيان تأثر النفس عنها، لما فيها من المحاكاة أو غيرها. حتى إنّ مجرّد الصدق ربما يقتضي ذلك التأثر. والوزن أيضًا يفيدها رواجًا؛ لأنّه أيضًا محاكاة. وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حدّ الشعر، ويقتصرون على التخييل. والمحدّثون يعتبرون معه الوزن. والجمهور لا يعتبرون فيه إلاّ الوزن والقافية (ط، ش، ٥١٣، ١٧)

قياسات العلامة

- القياسات البلاغية... تُسمّى قياسات العلامة (ف، س، ١٤٤، ١)

قياسات عنادية

- القياسات المغالطيّة، هي المؤلّفة من المشبّهات وما يجري مجراها، أعني الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها القياسات الإمتحانيّة، والقياسات العناديّة. في المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش، ٥١٥، ١٤)

قياسات غير كاملة

- القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيِّرَتْ إلى الشكل الأول. وذلك على وجهين: إما بقولٍ جزم وإما بالخُلف. وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالإنعكاس؛ وكمالها بالخُلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن (أ، ق، ١٣٠، ٨)

- القياسات البيّنة بأنفسها تُسمّى الكاملة وما تحتاج إلى أن تُبيَّن بغيرها أنها قياسات وأنها مُنتِجة تُسمّى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما تُبيِّن لنا أنها منتجة بأن تُرَدَّ إلى الكاملة (ف، ق، ٢٤، ١٧)

- (قياسات) غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها بيّنًا، وإنّما يلزم بتغيير يلحقها ترجع به إلى الكاملة، يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها، لا في شيء آخر يدخل عليها. ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلّم فيها (س، ق، ٧١، ١)

قياسات غير منتجة

- قياسات غير منتجة (من الشكل الأول) وهي التي صغراها سالبة وكبراها جزئيّة أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٥)

- ما لا ينتج (قياسات غير منتجة) في هذا الشكل (الثاني) إثنا عشر ضربًا. فمنها أربعة من سالبتين... وأربعة من موجبتين... وأربعة من جزئيتين (ب، م، ١٣٩، ١٧)

- قياسات غير منتجة، (من الشكل الثالث) وهي عشرة أضرب، سبعة منها وهي التي من سالبتين ومن جزئيّتين... وثلثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة (ب، م، ١٤٧، ١٩)

قياسات فقهية

- القياسات الفقهية أيضًا فإنّها قياسات مثاليّة، وهي التي تحكم فيها على شبيه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالميين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه (س، ق، ٥٥٥، ١١)

قياسات كاملة

- القياسات البيّنة بأنفسها تُسمّى الكاملة وما تحتاج إلى أن تُبيّن بغيرها أنها قياسات وأنها مُنتِجة تُسمّى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما تُبيّن لنا أنها منتجة بأن تُرَدّ إلى الكاملة (ف، ق، ٢٤، ١٧)

- إنّ من القياسات ما هي كاملة وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها (س، ق، ٧٠، ١٣)

قياسات كثيرة مركّبة

- القياسات المؤلّفة من مقدّمات أكثر من إثنين وبيان أنّها قياسات كثيرة مركّبة... إنّا قد نشاهد أقاويل قياسيّة، يحاول بها إبانة مطلوب واحد، وتكون المقدّمات فيه أكثر من إثنين، مما يدل على ذلك كتاب الأصول في الهندسة، وغيره. فنقول: إنّ المقدّمات تكثر في القياسات، وتزيد على الإثنين، لأحد وجوه ثلاثة: إمّا أن تكون تلك المقدّمات ليست مقدّمات القياس القريب، بل مقدّمات تنتج المقدّمات التي هي أقرب. وإمّا أن تكون موردة على سبيل الإستقراء والتمثيل، فلا تكون مقدّمات القياس نفسه، بل مقدّمات إستقراء يتعرّف بها صحة مقدّمة. وإمّا أن تكون خارجة عن الضرورة، وعن المنفعة القريبة من الضرورة. وهذا على وجوه: بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة؛ وبعضها أن تورد للزينة؛ وبعضها أن تورد للإستظهار في الإبانة (س، ق، ٤٣٣، ٤)

قياسات مؤلفة من حملية وشرطية

- القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة في الشكل الأوّل؛ والحمليّة مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة هذه القياسات لا يخلو إمّا أن يكون فيها الحمليّ مكان الأعظم، أو مكان الأصغر. ولا يخلو إمّا أن تكون الشركة للحمليّ مع تالي المقدّم، أو مع مقدّمه. فلنبدأ أولاً بما تكون الشركة فيه مع التالي، والحملي مكان الأكبر. ولا محالة أن الشركة بين التالي والحملي تكون على إحدى الهيئات التي للأشكال الثلاثة (س، ق، ٣٢٥، ٣)

- القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة، والحمليّ فيها مشارك للمقدّم في الأشكال الثلاثة. ولنبدأ بما يكون الحمليّ فيه مكان الصغرى. التأليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول، ومن الشرط صحة المقدّم، وأن لا يكون محالاً. وخاصيته أنّه إن كانت الحمليّة كليّة موجبة، والمقدّم كليّ، فالنتيجة جزئيّة كليّة المقدّم. وإن كان المقدّم جزئيًا، فالنتيجة كليّة. وإن كانت الحمليّة جزئيّة، فيجب أن يكون المقدّم جزئيًا حتى ينتج نتيجة كليّة المقدّم، وإن كانت سالبة فيجب أن يكون المقدّم جزئيًا، وتكون النتيجة موجب المقدّم كليًا حتى يصحّ. وإذا كان الشرطي ومقدّمه جزئيّين، لم ينتج (س، ق، ٣٣٧، ٣)

- التأليفات من هذا الباب (القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج من مقدّم موجب كليّ وتنتج من مقدّم موجب جزئيّ. فإذا كان المقدّم جزئيًا؛ فيجب أن يكون الحمل موافقًا له في الكيف؛ وإن كان كليًا، فيجب أن يخالفه في الكيف، وأن يكون المقدّم صحيح الوجود، وإذا كان المقدّم كليًا فالنتيجة جزئيّة، وإن كان جزئيًا فالنتيجة كليّة. لكنّه إن كان الحمليّ كليًا كانت النتيجة كليّة،

كلّيّة المقدّم وجزئيتها معًا، وإن كان جزئيًا لم يكن المقدّم في النّتيجة إلاّ كليًا، ولكن يجب أن تكون المتصلة كليّة المقدّم سالبته (س، ق، ٣٤٠، ٩)

- التأليفات من هذا الباب (القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة) على منهاج الشكل الثالث، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج، والحمليّة سالبة؛ وتكون النّتيجة كليّة المقدّم دائمًا (س، ق، ٣٤٤، ٣)

- تأليفات ذلك (القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة) على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلاّ أن يكون المقدّم سالبًا، والحمليّة كلية (س، ق، ٣٤٦، ٤)

- تأليفات ذلك (القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج إلاّ أن تكون الحمليّة كليّة، ويكون المقدّم مشاكلاً لها في الكيفيّة (س، ق، ٣٤٧، ٢)

- تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث (من القياسات المؤلّفة من الحمليّة والشرطيّة) مثاله الأولى: كلما كان لا شيء من جـ ب، فه ز، وكل جـ آ. ينتج: كلما كان لا شيء من ب آ، فه ز، لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ ب (س، ق، ٣٤٧، ١٣)

قياسات مؤلفة من شرطية متصلة

- القياسات المؤلّفة من الشرطيّة المتصلة في الأشكال الثلاثة: القياسات المؤلّفة من المتصلة هي التي تكون مؤلّفة من متصلتين تشتركان في حد، أعني في مقدّم أو تال. ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحمليّة. فإمّا أن يكون الحدّ الأوسط تاليًا في أحدهما، مقدّمًا في الآخر، ويُسمّى الشكل الأول. وإمّا أن يكون الأوسط تاليًا في كليهما، ويسمّى الشكل الثاني. وإمّا أن يكون الأوسط مقدّمًا في كليهما ويسمّى الشكل الثالث. ولا قياس من جزئيّتين ولا من سالبتين، ولا من سالبة صغرى كبراها جزئيّة (س، ق، ٢٩٥، ٥)

قياسات مؤلفة من متصلات

- القياسات المؤلّفة من المتصلات والمنفصلات: لنبدأ أولاً باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات. فلا يخلو إمّا أن تكون الشركة في المقدّم، وإمّا أن تكون الشركة في التالي. وفي كل واحد من الأقسام إمّا أن تكون المنفصلة حقيقيّة أو الأخرى والتأليفات الكائنة من متصلات صغرى، ومنفصلات حقيقيّة كبرى، والشركة في تالي المتصل (س، ق، ٣٠٥، ٣)

قياسات مؤلفة من منفصلات

- القياسات المؤلّفة من المنفصلات نقول: إنّ المنفصلات الحقيقيّة لا يتألّف من مقدّمتين منها قياس البتّة (س، ق، ٣١٩، ٣)

قياسات متضادة

- مضادة الفلاسفة بعضهم بعضًا ليس يكون إلا بقياسات متضادة (ف، ج، ٧٢، ١٨)

قياسات مختلطات

- (القياسات) المختلطات: إذا كانت إحدى مقدّماتها مطلقة والأخرى ضروريّة (س، ق، ١٢٥، ٧)

قياسات مختلطة من امكان واطلاق

- القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأوّل، فليتأمّل حال إختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأوّل. فالضرب الأوّل: كل جـ ب، وكل ب آ بالإمكان، فظاهر أن كل جـ آ بالإمكان. والثاني: كل جـ ب، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فظاهر أنه يمكن أن لا يكون شيء من جـ آ (س، ق، ١٩٠، ٣)

قياسات مختلطة من امكان وضرورة

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأوّل الممكنة والإضطرارية: أمّا إذا كانت الصغريات ضروريّة والكبريات ممكنة، فلا شك أنّ النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل؛ وإن كانت الكبريات ضروريّة؛ فهنالك يحتاج إلى بيان يتبيّن به أنّ القياس منتج (س، ق، ١٩٩، ٣)

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني: فأمّا إن كانت المقدّمة المخالطة ضروريّة، وقد علمت أنّ السالبة تجب - على أصولهم - أن تكون ضروريّة. والضرب الأول كل جـ ب بالإمكان، وبالضرورة لا شيء من آ ب، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من جـ آ (س، ق، ٢١٦، ٣)

قياسات مركبة

- القياساتُ المركبة تكون مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس مثل أن يكون بعضها شرطيًا وبعضها حمليًا وبعضها خُلفًا وبعضها مستقيمًا، وقد تكون عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٣٩، ١٧)

- ينبغي أن يُحذف من مقدمات هذه القياسات (المركبة) ما كانت نتايج لمقاييس قبلها ويُقتصر على ما لم يَكُنْ منها نتايج، من قِبَل أن ما كان منها نتايج فقد انطوى في التي أنْتِجَتْهُ (ف، ق، ٨٩، ١٢)

- أمثال هذه (الحالات المتعاقبة) في القياسات المركّبة، قد «تكون» مركّبة عن مقايس مختلفة الأجناس، مثل أن يكون بعضها جزميًا وبعضها شرطيًا وبعضها خلفًا وبعضها مستقيمًا. وقد «تكون» عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٩٠، ٣)

- هناك قياسات مختلفة بعضها يتبيّن صغرى القياس المؤلّف على المطلوب وبعضها يتبيّن كبراه، وهذه تسمّى قياسات مركّبة، قد تكون استثنائيّات وقد تكون اقترانيّات (مر، ت، ١٥٨، ١٣)

- القياسات المركّبة: فاعلم أن العادة في الكتب والتعليمات غير جارية بترتيب الأقيسة على النحو الذي رتّبناه، ولكن تورد في الكتب مشوّشة إمّا مع زيادة مستغنى عنها، وإمّا مع حذف إحدى المقدّمتين إستغناء بظهورها أو قصدًا إلى التلبيس، وما يورد مشوّش الترتيب ممّا ليس على ذلك النظم وأمكن ردّه إليه فهو قياس منتج. وما هو على ذلك النظم في ظاهره ولكنه ليس معه شروطه فهو غير منتج (غ، م، ٤٣، ٣)

- القياسات المركّبة هي التي يُتبيّن فيها المطلوب بأكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي يُنتج المطلوب مركّبًا من قياسات يُبيَّن المطلوب بواحد منها والباقية منها تُبيِّن مقدمتي القياس المُنتج للمطلوب، إمّا الكبرى وإمّا الصغرى وإمّا كلتاهما (ب، م، ١٦١، ١٢)

قياسات مضللة متقابلة

- القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج إلى ترجيح، ويصعب ويعلم أنها متقابلة يدفع بعضها موجب البعض، ولا يهتدي إلى السبب الذي من قبله تعرض، وأخذ الحاد أنّ ما يخفي وجه الغلط فيه هل هو من التأليف، أو من المقدّمات، وهل فيها كذب أو حاجة إلى تفصيل الإسم المشترك (س، س، ١٠٨، ٦)

قياسات مغالطية

- القياسات المغالطيّة... سمّاها (ارسطو) بلغته سوفسطيقا أي تبكيت المغالطين (ب، م، ٢٦٤، ٧)

- القياسات المغالطيّة، هي المؤلّفة من المشبّهات وما يجري مجراها، أعني الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها القياسات الامتحانيّة، والقياسات العناديّة. في المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش، ٥١٥، ١٢)

قياسات ممكنة في الشكل الاول

- القياسات الممكنة في الشكل الأوّل فالضرب الأوّل من الشكل الأوّل منه: كل جـ ب بالإمكان، وكل ب آ بالإمكان، فبيّن أنّ كل جـ آ بالإمكان. وذلك لأن جـ داخلة بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لب. فهذا قياس كامل (س، ق، ١٨١، ٥)

- أمّا الضرب الثاني (من القياسات الممكنة في الشكل الأول) من كليّتين، والكبرى سالبة كقولك: كل جـ ب بالإمكان، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فيمكن أن لا يكون شيء من جـ آ، والحال في ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك، وهو أن يكون بالإمكان لا شيء من جـ ب، وكل ب آ بالإمكان (س، ق، ١٨٦، ٧)

- الضرب الرابع (من القياسات الممكنة في الشكل الأوّل) من سالبتين كليّتين ممكنتين، ينتج ممكنة سالبة، يتبيّن بعكس الصغرى إلى الإيجاب (س، ق، ١٨٧، ١١)

قياسات ممكنة في الشكل الثاني

- القياسات الممكنة في الشكل الثاني إنّ الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس. فإنّ الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنًا لشيئين أحدهما يحمل على الآخر، فيمكن أن يكون لكل واحد، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه (س، ق، ٢٠٥، ٣)

قياسات من مشهورات

- القياسات من المشهورات لغرض جدليّ أو امتحانيّ (س، س، ١١٠، ٧)

قياسات منتجة

- الأشكال التي استقصى فيها أصناف العموم والخصوص في الحدود، تصوّرها في الأذهان فتحقّق نتيجتها، وتبعد الشك عنها، فهذه هي الضروب من (القياسات المنتجة) (ب، م، ١٣١، ٢٣)

قياسات منفصلة

- القياسات المنفصلة إنما تتم بالمتصلات، أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو، فكأنك قلت فيها إذا لم يخلُ الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو

الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر (سي، ب، ١٧١، ١٩)

قياسات وساطية

- (القياسات) الوساطيّة قياسات مقدّماتها مأخوذة مختلطة من الفقهيّة، والآراء المحمودة التي ليست تختص بملّة ملّة، التي تسمّى سنّة غير مكتوبة. فتكون في أكثر الأمور عامتها من المقدّمات الفقهيّة، ثم تخصص بمقدّمات محمودة (س، ق، ٥٥٧، ٣)

قياسات الوضع

- قياساتُ الوضع، وهو قولنا إن وُجِدَت أشباهُ الشيء أو شَبَهُ الشيء بحال ما فالشيءُ أيضًا بتلك الحال، وإن وُجِدَ واحدٌ أو كثير من داخلٍ تحت معنى ما بحال ما فسائر ما دَخَلَ تحت ذلك المعنى بتلك الحال (ف، ج، ٩٨، ١٨)
- الأقاويل المتصلة والمنفصلة التي ليست بالطبع ولا هي اضطرارية بل التي تتفقُ اتفاقًا أو تكون في وقت ما أو تُجعل متصلة أو منفصلة باصطلاح فهي تُخَصُّ بأقاويل وضعية. والقياسات الكائنة عنها تُسمّى قياسات الوضع (ف، ج، ١٠٣، ٥)

قياسات وضعية

- القياساتُ الشرطية كلّها تُسمّى أيضًا قياسات وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)

ك

كبر وصغر

- الكبر والصغر أيضًا وما يجري مجراها إضافات تلحق الكم؛ فالكبير لا يكون إلاّ كمًا؛ ولكن ليس كميّته أنّه كبير؛ فإنّ الكبير مثلا يكون في ذاته جسمًا أو سطحًا، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها كبيرًا، وإذا عرضت له إضافة ما، فإنّما تلحقه بعد أن كان كمًا؛ فإن كان في تلك الإضافة أو في عارض آخر مضادّة، لم تكن في ذات الكم، بل في عارض للكم؛ إذ إنّما تكون للكم من جهة عارضٍ عرض له (س، م، ١٣٦، ١٦)

كبرى

- نسمّي المقدّمة... التي فيها الطرف الأكبر الكبرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)
- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشتركان في حدّ يُسمّى الأوسط لتوسّطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمّى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمّى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمّى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمّى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٤)

كبير وصغير

- ليس... الكبير والصغير من الكمّ بل هما من المُضاف (ش، م، ٣١، ١٥)
- الكبير والصغير ليسا بضدّين (ش، م، ٣٢، ٣)

كتابة

- الكتابة تدلّ على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيبُ اللفظ (س، ع، ٣، ٣)
- أمّا الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضًا دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة (س، ع، ٤، ١١)
- الكتابة ... دليل على الألفاظ أولاً. وذلك أيضًا دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ (س، ع، ٥، ٣)
- الكتابة دلالةٌ وضعية مختلفة بحسب الأوضاع على حروف الكلام (مر، ت، ٣٩، ٣)
- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٥)
- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)
- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٨)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلُّ عليه وهي العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليفُ رقوم تُدرك بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تَبعُ اللفظ إذ تدلُّ عليه واللفظُ تَبعُ العلم إذ يدل عليه والعلم تَبعُ المعلوم إذ يطابقه

ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة، إلاّ أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالاختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٧)

كثرة

- القول كثير؛ فالقول إنّما له خاصيّة الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصّل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كميّة البتّة (س، م، ١٢٣، ٥)
- إنّ كل عددٍ كثرة لأن العدد كثرة مركّبة من آحاد، وكل عدد فإنّه أقلُّ من غيره، وكل أقلّ فهو قليل (س، س، ٩٥، ٥)
- المفهوم من الكثرة، على مقابلة الوحدة، في كل رتبة. والكثير على الإطلاق على مقابلة الواحد على الإطلاق، وهو ما يوجدُ فيه واحد، وليس واحدًا من جهة ما هو فيه، أي يوجد فيه واحد ليس هو وحده فيه. وهو الذي يُجابُ عنه بالحساب. وقد يكون الكثير كثيرًا بالإضافة (غ، ع، ٣٤٢، ٢٤)
- لا توجد صفة الكثرة في أقل من إثنين (هـ، م، ٤١، ٢٣)

كثير باضافة

- الكثير بالإضافة عرض في العدد (س، م، ١٣٢، ٧)

كثير بلا اضافة

- إنّ الكثير بلا إضافة هو العدد (س، م، ١٣٢، ٧)

كذب

- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر أو فَرَس (ب، م، ٣٥، ٢٤)
- الكذب من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعَرَض مكان ما بالذات (سي، ب، ٢٨٠، ١٨)

كشف التصورات

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)

كفة

- «كل مسكر حرام» كفّة؛ وقولُنا «وكل نبيذ مسكر» كفّةٌ أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فههنا في الأصلين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أمّا النبيذ فإنّه يوجد في أحد الأصلين فقط، فهو كفة؛ وأمّا الحرام فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأمّا المسكر فمذكور في الأصلين جميعًا، وهو مكرّر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ١٩)
- فساد... الميزان تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلّق الكفّة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

كل

- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُنبىء وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد

بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي السور (ز، ع، ٤٠، ١٦)

- إنّ الكل ليس يجوز أن يقال إنّه في جملة الأجزاء، لأنّه نفسه جملة الأجزاء، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئًا دون الكل؛ فكيف يكون الكل في نفسه (س، م، ٣٠، ٦)

- أمّا الكلّ فإنّ كونه كلاً إنّما هو بحسب ما يقال مجازًا إنّه في أشياء لا في شيء (س، م، ٣١، ٣)

- إنّ الكلّ يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه: أحدها أن يكون تجمّع فقط، كيف إتفق، مثل الأربعة من أجزائها. والثاني أن لا يكون تجمّع فقط، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلة في كيفيّة الجمع، مثل البيت، فإنّه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان، بل أن يكون مجموعًا جمعًا على نحو؛ ولا الثوب ثوبًا لاجتماع الغزل، كيف كان، بل لاجتماعه على هيئة أسداء وألحام. والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع، وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع؛ كالممتزج، فإنّ له بعد الجمع وهيئته زيادة كيفيّة تحدث (س، ج، ٢٨٦، ١)

- لا يوهمك أنّ لفظ كل يوجب الإيجاب، بل يوجب العموم فقط، فإن أوجب بعد ذلك فهو إيجاب، وإن سلب فهو سلب (س، ش، ٦٩، ١٥)

- لفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يُسمّى كلُّ منهما سورًا (ب، م، ٧٥، ١٠)

- الكل هو الأجزاء لا واحدٌ واحد منها بل جملتها (سي، ب، ٥٤، ١٢)

- الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبًا، والكاذب في البعض هو أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع (سي، ب، ٢٠٠، ١)

- لفظ الإنسان يدلّ على معنى كلّي وإن لم يُقْرَن به لفظة «كلّ» (ش، ع، ١٠٧، ٦)

- أما الكلّ الذي أجزاؤه متشابهة فإن إسم الكلّ مواطىء للجزء (ش، ج، ٦١٤، ٦)

- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكليّة) معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلّي) بما قيل من أن: (الكل) متقوّم بالأجزاء غير محمول عليها، و(الكلّي) مقوِّم للجزئيات محمول عليها. وأن (الأجزاء) محصورة، و(الجزئيات) بخلافها (ط، ش، ٣٢٦، ٦)

- الكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بني تميم يحملون الصخرة، وكقوله تعالى ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ (ض، س، ٢٦، ١٥)

كل وجزء

- إذا حُمِلَ شيء على الكلّ فهو يُحْمَل على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكلّ (ش، ق، ١٧٨، ١)

- إن الجزء منطوٍ في الكلّ وداخل تحته (ش، ق، ١٧٨، ٢)

- متى حُمِل. . . الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب أن يُحْمَل الكلّ على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)

- متى حُمِلَ شيء بجهة ما على الكلّ. . . تكون تلك الجهة بعينها تُحْمَل على الجزء (ش، ق، ١٧٩، ٢١)

- متى اعتبرنا الجزء والكلّ في المقدّمة الكبرى

ولم نعتبره في الصغرى لم يكن قياس إلاّ بالعَرَض (ش، ق، ١٨٠، ١٥)

- إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكلّ إلى الجزء، وآخر نسبته إلى هذا كنسبة الكلّ إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٨، ٢٦)

كلام

- الكلام لا يكون صدقًا ولا كذبًا. وذلك لو أن رجلاً صوّر في قلبه فلانًا مفردًا، ويمشي مفردًا، لم يكن في ذلك صدق ولا كذب، حتى يقرن أحدهما بالآخر، فيمثّل في قلبه: إنّ فلانًا يمشي، فيلزمه عند ذلك الصدق أو الكذب. وكذلك ما جرى على اللّسان، وهو من هذا النّحو. فلو إنّ فلانًا قال: فلان، ثم سكت، أو قال: كاتب، ثمّ سكت؛ لما كان في قوله ما يلزمه صدقًا ولا كذبًا. فإن قرن أحدهما بالآخر، فقال: فلان كاتب؛ كان لا محالة إمّا صادقًا وإمّا كاذبًا (ق، م، ٢٦، ١)

- أقسام الكلام ثمانية: وهي الأسماء، والحروف، والجوامع، والقوارن، والإبدال، واللّحوق، واللّواصق، والغايات (ق، م، ٢٦، ٧)

- إذا اجتمعت الأسماء، ثبت باجتماعها الكلام، فإنّه الكلام التّام (ق، م، ٢٩، ٥)

- الكلام هو الصوت المخبر الموضوع الموقّت، قد يكون الجزء منه منبئًا عن الشيء، كقول القائل: فلان صحيح، لكان كلّ واحد من هذين الجزئين منبئًا عن شيء، ليس إبانة الكلام التامّ، ولكنه إبانة جزء الكلام. وإنما يكون كلامًا تامًّا موجبًا أو سالبًا، بأن يكون مؤلّفًا (ق، م، ٢٩، ٦)

- الكلام على ثلاثة أوجه: محصور، كقول القائل: كلّ إنسان كاتب. ومهمل كقوله: الإنسان كاتب. ومخصوص كقوله: فلان كاتب (ق، م، ٣٤، ١٣)

- إن الكلام يجيء على مواقيت ثلاثة من مقيم وماض ومنتظر. أما المقيم فكقول القائل: فلان الفيلسوف. وأما الماضي فكقوله: كان فلان فيلسوفًا. وأما المنتظر فكقوله: فلان يكون فيلسوفًا (ق، م، ٥٥، ٧)

- الكلام المؤلّف من إسم وحرف فكقول القائل: فلان فيلسوف (ق، م، ٥٦، ١٩)

- الكلام المؤلف من إسم وحرفين، كقول القائل: فلان الطّويل فيلسوف (ق، م، ٥٦، ٢٤)

- الكلام الواصف فكقول القائل: فلان كاتب مجيد (ق، م، ٥٧، ٦)

- مغالطات في الكلام يتعذّر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)

- دلالة جميع الكلام المركّب مساوية بالقوة لدلالة الأسماء (ش، ب، ٤٦٦، ١٤)

- الكلام في «المركّب» مسبوق بالكلام على «المفرد» و«دلالة اللفظ» عليه (ت، ر١، ٣٢، ١٠)

- «الكلام ينقسم إلى اسم، وفعل، وحرف» (ت، ر١، ١٣٧، ١١)

كلام جدلي

- هذا كلام جدليّ كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛ لكنّه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه. لكنّه إذا صار هذا الوجه من الإحتجاج مشهورًا ومستعملاً، كان

من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما، وأمّا في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك، لأنّه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو كنفس الدعوى (س، ج، ٩٧، ١)

كلام محصور

- الكلام المحصور... من الكلام ما أبان عن الكلّ أو عن البعض. وذلك كقول القائل: كلّ إنسان حيّ، وقوله: بعض الإنسان حيّ (ق، م، ٣٢، ٢٤)

كلام مخصوص

- الكلام المخصوص على وجهين: موجب، كقوله: فلان كاتب؛ وسالب، كقوله: فلان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ٢١)

كلام مهمل

- الكلام المُهْمَل ما لم يبيّن عن كل ولا عن بعض، كقول القائل: الإنسان كاتب، فإنّه ليس هذا القول بسور يحصره، ويعرف به صدقه أو كذبه. لأنّه لا يكون كذبًا إن خُصَّ به بعض الناس، ولا صدقًا إن عمّوا به (ق، م، ٣٣، ٣)
- الكلام المُهْمَل على وجهين: موجب، كقول القائل: الإنسان كاتب؛ وسالب، كقوله: الإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ١٩)

كلم

- الكَلِم إذا قيلت على إنفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدلّ على شيء، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه؛ وإذا سمعه منه السامع قَنِعَ به. إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء هو أو ليس هو، فإنه ولا لو قلنا «كان» أو «يكون» دَلَلْنا على المعنى (أ، ع، ٦٢، ١١)
- الكلمُ منها الكلم الوجودية ومنها ما ليست بوجودية، والوجودية هي مثل ما كان ويكون ووجد ويوجد وصار ويصير وما جرى مجرى هذه واستعمل مكان هذه (ف، د، ٧٠، ١١)
- الكلمُ منها وجودية ومنها غير وجودية، فالوجوديةُ هي الكلمة التي تُقرَنُ بالاسم المحمول فتدلُّ على ارتباطه بالموضوع ووجوده له، وعلى الزمان المُحَصَّل الذي فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع، كقولنا زيد كان عادلاً، زيد يكون عادلاً (ف، ع، ١٣٨، ٩)
- الألفاظ الدالّة منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو كَلِم - والكلم هي التي يُسمّيها أهلُ العلم باللسان العربيّ الأفعال -، ومنها ما هو مركّب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)
- الكلمُ هي الأفعالُ مثل مشى ويمشي وسيمشي (ف، أ، ٤١، ٦)
- المركّبُ من الأسماء والكلم منه ما هو مركّبٌ من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مُرَكّبٌ من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي (ف، أ، ٤٢، ٣)
- الأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)
- تكون الكَلِم صنفين: صنف يُفْهَم بذاته وهي الكَلِم التي تكون بنفسها خبرًا، وصنف لا يُفْهَم بذاته وهي الكَلِم الروابط التي تُسمّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٣)

كلما

- لفظة كلّما لا تدل... على اللزوم (س، ق، ٢٣٥، ١٠)

كلمات

- الكلمات الجارية في المحاورات، كلها أقيسة محرّفة، غُيّرت تأليفاتها للتسهيل، فلا ينبغي أن يغفل الإنسان عنها بالنظر إلى الصور، بل ينبغي أن لا يلاحظ إلاّ الحقائق المعقولة، دون الألفاظ المنقولة (غ، ع، ١٨١، ١٩)
- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلة فإنها بأسرها مركّبة لا بسيطة، لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)

كلمات زمانية

- إنّ بعض الأسماء والأفعال قد يدلّ بها دلائل ناقصة. فإنّك إذا قلت «كان كاتبًا» لم تدلّ بالسكون على المعنى، بل بالكتابة. لكنّك دللت على زمان لشيء لم تذكره بعد. وأمثالها تسمّى كلمات زمانيّة (س، ش، ٥٩، ٢)

كلمات وجودية

- الكلمات الوجوديّة هي كقولنا: صار يصير (س، ع، ٢٨، ١٥)
- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة إلى الأفعال، ويشتركان في أنّها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)
- الكلمات الوجوديّة، وهي الكلمات التي تدلّ على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعيّن، إلاّ ما كان الأصل بعينه كلمة (س، ع، ٣٧، ٧)
- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائمًا، وهي التي يسمّيها المنطقيّون «كلمات وجوديّة». وقد ظنّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجرّد عن الإسم - الذي يسمّيه المنطقيّون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتمال أكثر الأفعال على الضمائر، وهو ظنّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإنّ قولنا «قام» في «قام زيد» خالٍ عن الضمير، وإن كان مشتملاً على ضمير في عكسه (ط، ش، ١٩٥، ٩)

كلمة

- أما الكلمة فهي ما يدلّ - مع ما تدلّ عليه - على زمان، وليس واحدٌ من أجزائه يدلّ على إنفراده، وهي أبدًا دليلٌ ما يقال على غيرها - ومعنى قولي أنه تدلُّ مع ما تدلّ عليه تدلّ على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه: أما قولنا «صحة» فإسم، وأما قولنا «صَحَّ» إذا عنينا الآن فكلمة (أ، ع، ٦١، ٩)
- الكلمة دائمًا دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع (أ، ع، ٦٢، ١)
- الكلمة تدل على الزمان الحاضر (أ، ع، ٦٢، ٩)

- الكلمةُ هي التي يعرّفها أهل صناعة النحو من العرب بالفعل (ف، د، ٦٨، ١)
- الكلمةُ تَدُلُّ على المعنى وعلى الزمان الذي فيه وجودُ المعنى ببنيتِها وبذاتِها (ف، د، ٦٨، ١٦)
- جرت عادةُ أن لا تُستعملَ الكلمةُ الوجودية في الزمان الحاضر مُصرَّحًا بها لكن يُضمرونها، مثل قولنا زيد فصيح. فإنهم يُضمِرون بينهما ما يَدُلُّ عندهم على لفظ هو فصيح (ف، د، ٧٠، ٢٠)
- خاصةُ الكلمة، إنها تكون خبرًا بذاتها ونفسها ولا تكونُ مخبرًا عنها إلا بصلة تُقرنُ بها (ف، د، ٧١، ١١)
- الكلمةُ لفظٌ مفردٌ دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهمَ بنفسه وحده ويدلُّ ببنيته لا بالعَرَض على الزمان المُحصَّل الذي فيه ذلك المعنى، والزمانُ المُحَصَّل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل (ف، ع، ١٣٣، ٥)
- اشتُرِطَ في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنُه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٣)
- الكلمةُ فليست بالعَرَض تدُلُّ على الزمان بل بالذات وبالاضطرار (ف، ع، ١٣٤، ١١)
- الزمانُ لا يُفارقُ الكلمة أصلاً، واشتُرط أن تكون دلالتُها على الزمان ببنيتِها لتخرج عنها الألفاظُ الدالّةُ على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو (ف، ع، ١٣٤، ١٢)
- الكلمةُ أيضًا مع دلالتها على زمان المعنى تدلُّ على موضوعِه من غير تصريح، وتُشاركُ في ذلك الأسماء المشتقة مثل الضارب والشُجاع والفصيح (ف، ع، ١٣٥، ٩)
- (الاسم) المستقيمُ إذا قُرِنَت به كلمةٌ ما وجودية حَصَلَتْ منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجِدَ (ف، ع، ١٣٧، ١٩)
- الكلمةُ أيضًا قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمةُ هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، ع، ١٣٨، ٥)
- الكلمةُ قد تكون مُحَصَّلةً وقد تكون غير مُحَصَّلة، وذلك لا يُبيَّنُ في لسان العرب (ف، ع، ١٣٨، ٦)
- الكلمةُ تكون محمولة من غير أن يُحتاج إلى أن تُقرَن بشيء، ولا تكون موضوعة دون أن يُقرَنَ بها بعضُ الصلات كقولنا الذي وما جرى مجراه (ف، ع، ١٣٨، ١٧)
- الكلمةُ لفظةٌ مفردةٌ تدلُّ على المعنى وعلى زمانه (ف، أ، ٤١، ٧)
- إن الكلمة هي صوت دالّ بتواطؤ جزء من أجزائها لا يدلّ على إنفراده، ومتى يدلّ مع ما يدلّ عليه، على أن ذلك الأمر في زمان، وهي أبدًا دالّة على المحمول. فقولنا فيها إنها صوت يقوم مقام الجنس، وقولنا فيها إنها دالّة ليفصلها من الألفاظ غير الدالّة (ز، ع، ٣٢، ١٩)
- الكلمة لفظة بسيطة دالّة، والألفاظ البسيطة الدالّة ليس فيها إيجاب شيء لشيء ولا سلب شيء عن شيء، والصدق والكذب إنما يدخل في الإيجاب والسلب، فالكلمة إذن لا يصدق ولا يكذب (ز، ع، ٣٣، ١٧)
- الكلمة فإنها تدلّ مع ما تدلّ عليه على زمان، وليس واحد من أجزائها يدلّ على إنفراده وهو أبدًا دليل على ما يقال على غيره. فتكون الكلمة لفظة دالّة بتواطؤ يدلّ مع ما تدلّ عليه على زمان وسائر ما قيل. فتأمّل أنّ الكلمة

جملت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به مع ليس هو هو ولا جزء منه (س، ع، ١٧، ٤)

- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنّها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر، يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ٢٦، ٩)
- الكلمة هي لفظ مفرّد يدلّ على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودًا فيه لموضوعٍ ما غير معيّن، كقولنا مشى فإنّه يدلُّ على مَشْيٍ لماشٍ غيرِ معيَّنٍ في زمانٍ مَضى (مر، ت، ٤١، ٢)
- الكلمة: هي لفظة مفردة، تدلّ على (معنى) وعلى (الزمان) الذي ذلك المعنى موجود فيه لموضوع ما، غير معيّن (غ، ع، ٨٠، ١٨)
- الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأزمنة الثلاثة مثل ضرب (سي، ب، ٩٧، ٧)
- الكلمة يسمّيها النحويون فعلاً وليس كل ما يسمّونه فعلاً هي كلمة عند المنطقيين (سي، ب، ٩٧، ٩)
- الكلمة منها محصّلة وغير محصّلة ومصرّفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- الإسم والكلمة يُشْبِهان المعاني المُفْرَدَة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الكلمة التي تُسمّى... الفعل هي لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل، وليس واحد من أجزائه يدلّ أيضًا على انفراده وذلك بالذات (ش، ع، ٨٤، ٣)
- ... خاصّة الكلمة أنها تكون أبدًا خبرًا لا مُخْبَرًا عنه، ومحمولاً لا موضوعًا، ولذلك تدلّ أبدًا على معنى شأنه أن يُحْمَل على غيره. وذلك: إما بأن تكون بصيغتها تدلّ على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك بحث تكون خَبَرًا بنفسها... وإما أن تكون بصيغتها تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع إذا كان المحمول إسمًا من الأسماء (ش، ع، ٨٤، ٥)

الكلمة تُشبِه الإسم وتشاركه في أنها إذا قيلت مُفْرَدَة فُهِم منها معنى مستقل بذاته كما يُفْهَم ذلك من الإسم إذا قيل مفردًا بذاته. (ش، ع، ٨٥، ٢٢)

- كلمة، أعني فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- (المفرد) إمّا أن يدل على الزمان المعيّن لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدل وهو الإسم (ر، ل، ٣، ١٢)
- الكلمة إمّا إسم أو فعل أو حرف (هـ، م، ١٦، ٢)
- الفعل، ويسمّيه المنطقيّون «كلمة». والفعل عند النحاة أعمّ منه عند المنطقيين؛ فإنّهم يسمّون الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي، أيضًا، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)
- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائمًا، وهي التي يسمّيها المنطقيّون «كلمات وجوديّة». وقد ظنّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجرّد عن الإسم - الذي يسمّيه المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتمال أكثر الأفعال على الضمائر،

وهو ظنّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإن قولنا «قام» في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان مشتملاً على ضمير في عكسه (ط، ش، ١٩٥، ١٠)

- «الكلمة» في لغة اليونانيين، كانت تدل بانفرادها على وقوعها في الحال وتُسمّى «قائمة» ثم تصرف إلى الماضي أو المستقبل بأدوات لذلك تقترن بها (ط، ش، ١٩٥، ١٠)

- (المفرد) إن دل بهيئته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحدًا أو كثيرًا (ن، ش، ٤، ١٦)

- إن كان الأول (الكلمة) فإن تشخص ذلك المعنى يُسمّى علمًا، وإلا فتواطئًا إن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالإنسان والشمس، ومشكّكًا إن كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن (ن، ش، ٤، ١٧)

- لفظ «الكلمة» لا يوجد في لغة العرب إلاّ اسمًا لجملة تامة - إسميّة أو فعليّة (ت، ر١، ١٣٨، ٨)

- تسمية الاسم وحدَه «كلمة»، والفعل وحدَه «كلمة»، والحرف وحدَه «كلمة» مثل «هل» و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ر١، ١٣٩، ٤)

كلمة اصلية

- الكلمة الأصلية التي تجري مجرى المصادر لسائر الكَلِم هي الألفاظ الوجودية، وهي كان ويكون وأن يدلّ هو، وإذا لم تصدق هذه ولم تكذب فأولى بغيرها من الكَلِم اللفظية (ز، ع، ٣٣، ١٩)

كلمة ثنائية

- سُمِيَتْ التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلَّفة من محمول وموضوع فقط (ش، ع، ١٠١، ٦)

كلمة رابطة

- إذا تبدَّل ترتيب... الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية أو... الكلمة في الثنائية... فإن القضية تبقى واحدة بعينها، محفوظة الصدق إن كانت صادقة أو الكذب إن كانت كاذبة (ش، ع، ١٠٩، ١٣)

كلمة محصلة وغير محصلة

- الكلمةُ قد تكون مُحَصَّلةً وقد تكون غير مُحَصَّلة، وذلك لا يَبِّنُ في لسان العرب (ف، ع، ١٣٨، ٦)

- (الكلمة) المحصّلة بمنزلة قولنا صحّ، وغير المحصّلة بمنزلة قولنا لا صحّ. وإنما دُعيت الأولى محصّلة لأنها توقف أذهاننا من دلالتها على شيء يتعيّن، وهو إعتدال الأخلاط. وسُمِّيت الثانية غير محصّلة لأنها لا توقف أذهاننا على شيء معيّن (ز، ع، ٣٣، ٨)

- يكون في الكلمات كلمة محصّلة وكلمة غير محصّلة، كقولنا لا صح. وقد قيل في التعليم الأول وذلك أنّها غير محصّلة لأنّها تدلّ على شيء من الأشياء موجودًا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد (س، ع، ٢٧، ١٠)

- الكلمة منه محصّلة ومنه غير محصّلة إلاّ أنّه لا يوجد في كلام العرب كلمة غير محصّلة (مر، ت، ٤٢، ١٣)

- الكلمة منها محصّلة وغير محصّلة ومصرّفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- ... الكلمة... منها محصَّلَة ومنها غير محصَّلَة. والمحصَّلَة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى، والغير المحصَّلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)
- الكلمة الغير المحصَّلة هي نوع من أنواع الكلمة إذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدّم بإطلاق وموجود لها الخاصّة المتقدّمة للكلمة، وهو أنها أبدًا إنما تدلّ على ما شأنه أن يُحمَل على غيره، إما حمل الشيء على الموضوع أو في الموضوع (ش، ع، ٨٥، ٣)
- سُميَّ هذا الصنف (ما شأنه أن يُحمل على غيره) كلمة غير محصَّلَة لأنها مشتقّة من إسم غير محصَّل (ش، ع، ٨٥، ٦)
- الكلمة الغير المحصَّلة لم تجرِ العادة بإستعمالها في... القضايا... الثنائية وذلك أنه ليس يتميَّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل (ش، ع، ١٠١، ١٤)
- التقابل الذي بين... الكلمة المحصَّلة والغير المحصَّلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٦)

كلمة مستقيمة

- الكلمةُ أيضًا قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمةُ هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، ع، ١٣٨، ٥)
- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمتصرّفة هي التي تدلّ على الزمانين المنطبقين به (ز، ع، ٣٣، ١٣)
- الكلمة المستقيمة هي ما دلّت على الزمان الحاضر (ز، ق، ١٧٩، ١٠)

كلمة مصرفة

- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمتصرّفة هي التي تدلّ على الزمانين المنطبقين به (ز، ع، ٣٣، ١٣)
- الكلمة المصرّفة التي تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل (ز، ق، ١٧٩، ٩)

كلمة مصرفة وغير مصرفة

- الكلمة منها المصرَّفة ومنها غير المصرَّفَة وهي التي يقال إسم الكلمة عليها بإطلاق (ش، ع، ٨٥، ٩)
- الكلمة غير المصرَّفة هي التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرَّفة هي التي تدلّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل (ش، ع، ٨٥، ١٠)

كلمة مصرفة وقائمة

- أمّا حال الكلمة المصرَّفة والقائمة. فهي أنّ القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدلّ على الحاضر، والمصرَّفة ما يدلّ على أحد الزمانين، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا وبيّنا أنّه لا وجود لذلك في لغة العرب (س، ع، ٢٨، ٧)

كلمة وجودية

- في القضايا التي ليست بذات جهة إنما... نقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل في

الحمل بمنزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية (ش، ع، ١١٨، ٢٦)

- إن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدلّ على كيفية حال المحمول مع الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة (ش، ع، ١١٩، ٣)

- موضع الرباط... الكلِم الوجودية (ش، ق، ١٣٩، ٩)

كلي

- الكلي هو أشرف من قِبَل أنه يُنبِىء ويعرِّف السبب (أ، ع، ٣٩٨، ١١)

- أعني بالكلّي ما قيل على كل الشيء أو لم يُقَلْ على واحد منه (أ، ق، ١٠٤، ٥)

- الكلّي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود (أ، ب، ٣٢٤، ١٠)

- إن لم يكن الكلّي موجودًا أو ليس يكون الأوسط موجودًا، فإذن ولا البرهان أيضًا (أ، ب، ٣٤٢، ٩)

- كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلّي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئًا آخر هو آثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلّي قد يعلم الجزئي أيضًا، وأما هذا فلا يعلم الكلّي. فالكلّي إذن على هذا القياس آثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٧)

- البرهان على طريق الكلّية خاصّة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر إستقصاءًا ويقينًا من الذي ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر كلياً. فالكلّي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ٤)

- الكلّي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس (أ، ب، ٣٩٧، ١٢)

- الكلّي... هو أشرف من الحسّ ومن التصوّر أيضًا بالعقل في الأشياء التي الواحد منها سببها (أ، ب، ٣٩٨، ١١)

- الحس إنما يحصل فيها (الأوائل) الكلّي بالإستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٨)

- كلُ معنى يَدلُّ عليه لفظٌ فهو إمّا كلي وإمّا شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

- الكلي ما شأنه أن يتشابَهَ به اثنان أو أكثر (ف، د، ٧٥، ٦)

- الكلي هو ما شأنه أن يُحملَ على أكثر من واحد (ف، د، ٧٥، ٧)

- الكلي المفردُ الذي يتميّزُ به نوعٌ في جوهره عن نوع آخر مشاركٍ له في جنسه القريب هو الفصلُ (ف، د، ٧٩، ٥)

- ضربٌ يُعْرَف مع ذلك من جميع موضوعاته ذواتها، وهو كُلّي الجوهر، وضربٌ لا يُعْرَف من موضوع أصلاً ذاته، وذلك شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٨)

- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلّي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٧)

- تبيّن لنا الكلي الذي يُبْدَل الجزئي مكانه إذا صحّ ذلك الحكم على جميع كلّي ما من كليات ذلك الجزئي مثل ما في الاستدلال بالشاهد على

الغائب (ف، ق، ٥٧، ١٧)

- متى ظَنَّ ظانٌ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه أمرٌ جزئي حُكِمَ عليه بحكم ما فتصفحنا ما تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم، إيتلف صنف من ذلك هو قياسٌ في الشكل الثالث ولزم عنه ما يُبطل به عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٤)

- صارت طريقةُ التصفح ممّا قد يُكتفى به في تصحيح الكلي في أمثال هذه الصنايع (صناعة الفقه وساير الصنايع) إذا تُصفِّح أكثرُ الأشياء التي تحت الكلي، وليس هذا فقط بل إذا تُصفِّحت الأشياء التي تحت الكلي ولم يوجد الحكم ممتنعًا في شيء منها (ف، ق، ٦١، ١٢)

- كليّ الشيء بوجه ما هو الشيء، وكذلك سائر صفاته (ف، ب، ٨٤، ٢٢)

- إنّ ههنا محسوسات مدرّكة بالحسّ، وأنّ فيها أشياء متشابهة وأشياء مُتباينة، وأنّ المحسوسات المتشابهة إنّما تتشابهُ في معنى واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركًا لجميع ما تشابهَ، ويُعقَلُ في كلّ واحد منها ما يُعقَلُ في الآخر، ويُسمّى هذا المعقول المحمول على كثير «الكلّيّ» و «المعنى العامّ» (ف، ح، ١٣٩، ٦)

- ليست الأشخاصُ وحدَها فقط هي التي تشتركُ في الحمل عليها كلّيّاتٌ عدّة، لكن قد يُمكنُ أن يوجدَ كلّيّ تشتركُ في الحمل عليه عدّة كلّيّات أُخَر (ف، أ، ٦٤، ٢١)

- كلُّ شخصين كانا تحت جنسين عاليين فإنّه ليسَ يُمكنُ أن يوجدَ كلّيّ أصلاً يُحمَلُ عليهما ممّا من طريق ما هو، بل يكون جميع الكلّيّات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع الكلّيّات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٣)

- الكلّيّ المحمولُ على الشخص هو النوع، وشاركَهُ في الحملِ على الشخص كلّيّ آخر، وكان على الصفة التي وَصَفناها، فإنّ ذلك الكلّيّ هو فصلٌ ذاتيّ للنوع (ف، أ، ٧٢، ٣)

- الكلّيّ المحمولُ على الشخص هو الجنسُ وشاركَهُ كلّيّ آخر بهذه الصفة، فإنّ ذلك الكلّيّ فصلٌ ذاتيّ لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)

- متى شاركَ النوعَ أو الجنسَ كلّيٌّ آخر أعمّ من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليقُ أن يؤخذَ في جواب أيّ شيء هو في حاله لا في ذاته، فإنّ ذلك الكلّيّ يُسمّى عَرَضًا لذلك الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)

- متى شاركَ النوعَ في الحمل على الأشخاص كلّيٌّ يدلُّ عليه لفظ مركَّبٌ يليقُ أنْ يُجابَ به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلُّ على جنس ذلك النوع وبعضُها يدلُّ على فصله، وكان مساويًا للنوع في الحمل، فإنّ ذلك الكلّيّ يُسمّى حدّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)

- متى كان الكلّيّ الذي بهذه الحالة غير مساوٍ للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يُسمّى حدًّا ناقصًا لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)

- متى شاركَ النوعَ أو الجنسَ كلّيٌّ يدلُّ عليه لفظ مركَّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكنْ يليقُ به أن يُجابَ به في جواب ما هو، وكانت أجزاءُ لفظِهِ تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعضُ أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على

أعراضه أو على خواصّه، فإنّ ذلك يُسمّى رسمُ ذلك النوع أو الجنس، وربّما سمّاه أرسطاطاليس خاصّة (ف، أ، ٧٩، ١)

- متى كان الكلّيّ الذي هو بهذه الصفة (الرسم) غير مساوٍ للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير كامل. وما كان غير مساو فهو إمّا أعمّ وإمّا أخصّ (ف، أ، ٧٩، ٩)

- إن عَسُرَ تخيّلُ أمر ما فأخذنا كلّيّ ذلك الشيء بدل الشيء ثمّ أبدلنا مكان الكلّيّ، اسمه فقام اسم الكلّيّ مقام الكلّيّ وقد كنّا أقمنا الكُلّيّ مقام الأمر المقصود، فيصيرُ إسم كلّيّ الأمرِ مأخوذًا بَدَل الأمر (ف، أ، ٩٠، ١٤)

- كلّما خُيّلَ الكلّيّ في جزئيّات أكثر كان تخيُّلُ المتعلّم له أقوى (ف، أ، ٩٤، ٢)

- الكلّي هو الذي تجتمع فيه شروط ثلاثة: أحدها أن يكون لكل الموضوع ودائمًا. والثاني أن يكون ذاتيًا له. والثالث يكون أولاً (ز، ب، ٢٢٩، ١٢)

- الكلّي هو المحمول على كل الشيء الموضوع ولا يتعدّاه وهو مأخوذ في المساوية بمنزلة مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين. فإن هذا على كل مثلث وذاتي وحدّ الشيء له وأولاً لا يتوسّط شيء (ز، ب، ٢٢٩، ١٤)

- إنّ كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلّي، وكل كلّي فإنّه محمول على موضوع ضرورةً؛ لأنّ له جزئيّات بفعل أو بقوّة يقال عليها الكُلّي هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)

- أمّا الكلّي فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أومأنا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)

- كلُّ كُلّي مقولٌ في جواب ما هو (س، م، ٢٤، ٩)

- نعني بالكلّي ما هو مقول على كثيرين (س، م، ٩٦، ١٨)

- إنّ الكلّي لا ينتجه إلاّ كليّتان. أمّا الجزئيّ فقد ينتجه كليّتان، وكلّيّ وجزئيّ (س، ق، ٤٣٢، ١١)

- إنّ «الكُلّيّ» في «كتاب البرهان» هو المقول على كل واحد في كل زمان وأوّلاً، فيكون كليًا باجتماع شرائط ثلاثة (س، ب، ٨٣، ٣)

- إنّ «الكلّيّ» يقال على وجهين: فيقال «كُلّيّ» لقياس الشخص المخصوص، ويراد به أن الحكم فيه على كلّيّ، سواء كان على كلّه أو بعضه أو مهملاً بعد أن يكون الموضوع كليًا. ويقال «كُلّيّ» لقياس الجزئي والمُهْمَل، ويراد به أنّ الحكم على موضوع كلّيّ وعلى كلّه والمقدّمة الجزئيّة غير شخصيّة، فإن موضوعها كلّيّ، والبعض أيضًا الذي يختصّ بالحكم فيها وإن يكن معيّنًا فإنّه في الأكبر طبيعة كليّة، كقولنا: بعض الحيوان ناطق (س، ب، ١١٥، ٣)

- الكلّيّ هو الذي يعطي الجزئيّ ما له بذاته، والكلّيّ هو الذي عنده نهاية البحث عن «لِمَ». وعند تناهي البحث ما نظن أنّا علمنا الشيء كما لو سأل سائل: لِمَ جاء فلانٌ؟ فقيل: ليأخذ مالاً. فقيل لِمَ يأخذ؟ قيل: يقضي دَيْنَ غريمه. فيقال: ولِمَ يقضي؟ قيل: لكي لا يكون ظالمًا. فإذن وقف البحث عن «اللّمَ» عند هذا ومثله؛ فقد سكنت النفسُ إلى معلومها (س، ب، ١٧٦، ٣)

- إنّ الجزئيّات غير متناهية ولا محدودة. والكلّيّ بسيطٌ محدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

- إنّ البحث بـ«اللّمَ» يحوج إلى العلم الكلّيّ.

وأيضًا فإن الكليّ معقول، والعلم الحقيقي للعقل (س، ب، ١٧٧، ١٥)

- إذا كان نفس تصوّر المعنى المفرد لا يمنع الذهن، إلاّ بسبب خارج من نفس تصوّره إنْ إتفق، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنّه هو فهو كليّ (س، ش، ١٢، ٣)

- الكلّي هو اللّفظ الّذي لا يمنع مفهومه ان يَشْرك في معناه كثيرون، فإن منع ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه (مر، ت، ٨، ١٥)

- الكلّي إذا كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فهو جنس، فقولنا مقول على كثيرين هو بإزاء الإنسان هناك، والكليّة والجنسيّة عارضتان له كما كانتا عارضتين للإنسان هناك (مر، ت، ١٧، ٧)

- الخاصّة هو الكلّي المقول على نوع واحد في جواب أيّ شيء هو، لا بالذات بل بالعرض، وإمّا نوعٍ هو جنس. . . إمّا نوعٍ ليس هو بجنس (مر، ت، ١٨، ٨)

- كلّ كلّي قد تَخَصّص بشرط فقد خرج عن كونه كليًا ولم يصحّ حمله على الجزئي (مر، ت، ٢٧، ١٣)

- الكلّي ما لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه كالفرس والشجر والإنسان (غ، م، ٩، ٩)

- الكلّي لا بدّ أن يكون أولاً حتى يكون الجزئيّ الموضوع تحته حاصلاً إمّا في الوجود أو في الذهن (غ، م، ١٢، ٨)

- الكلّي: هو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه، عن وقوع الشركة فيه. فإن امتنع، إمتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه، كقولك «الإنسان» و«الفرس» و«الشجر» (غ، ع، ٧٣، ٧)

- الكلّي ثلاثة أقسام: قسم: توجد فيه الشركة بالفعل؛ كقولنا: «الإنسان» إذا كانت الأشخاص منه موجودة. وقسم: توجد فيه القوّة، كقولنا: «الإنسان» إذا اتفق أن لم يبقَ في الوجود إلا شخص واحد. و«الكرة المحيطة بإثني عشر برجًا» إذ ليس في الوجود إلاّ واحد. وقسم: لا شركة فيه لا بالفعل، ولا بالقوّة، كـ«الإله» وهو مع ذلك كلّي (غ، ع، ٧٤، ١٦)

- الكلّي تارة يُفهمُ فهمًا جمليًا كالمفهوم من مجرد إسم الجملة، وسائر الأسماء، والألقاب، للأنواع والأجناس. وقد يفهم فهمًا مُلخّصًا مُفصّلاً محيطًا بجميع الذاتيّات التي بها قِوامُ الشيء متميّزًا عن غيره في الذهن تميزًا تامًّا ينعكس على الإسم، وينعكس عليه الإسم (غ، ع، ٢٦٥، ١١)

- الكلّي إسم مشترك ينطلق على معنيين هو: بأحدهما: موجود في الأعيان. وبالمعنى الثاني: موجود في الأذهان لا في الأعيان (غ، ع، ٣٣٧، ٤)

- الكلّي قد يُراد به الإنسانيّة المطلقة الخالية عند إشتراط الوحدة، أو الكثرة، أو غير ذلك من لواحقها المنفكّة عن كل إعتبار سوى الإنسانيّة، بالنفي والإثبات جميعًا. وفرق بين قولنا: إنسانيّة بلا شرط آخر. وبين قولنا: إنسانيّة بشرط أن لا يكون معه غيره. لأنّ الأخير فيه زيادة إشتراط نفي. والأول نعني به الإطلاق، الذي هو منقطع البتّة عما وراء الإنسانيّة، نفيًا كان، أو إثباتًا. فالكلّي بهذا المعنى موجود في الأعيان؛ فإن وجود الوحدة أو الكثرة، أو غير ذلك من اللواحق؛ مع الإنسان، وإن لم يكن بما هو إنسانيّة؛ إذ لا تخرج الإنسانيّة عنها في الوجود؛ فإن لكل موجود مع غيره، لا في ذاته، وجودًا يخصّه. وانضمام غيره إليه لا

يوجب نفي وجوده من حيث ذاته. فالإنسانيّة عند الإعتبار، موجودة بالفعل في آحاد الناس، محمولٌ على كل واحد، لا على أنه واحد بالذات، ولا على أنّه كثير؛ فإن ذلك ليس بما هو إنسانيّة (غ، ع، ٣٣٨، ٢٢)

- المعنى الثاني: للكلّي، هو الإنسانيّة مثلاً، بشرط أنه مقولة بوجه من الوجوه المقوليّة على كثيرين. وهذا غير موجود في الأعيان؛ إذ يستحيل وجود شيء واحد بعينه يكون محمولاً على كل واحد من الآحاد، في وقت واحد معيّن (غ، ع، ٣٣٩، ١٢)

- الكلّي هو ما لا يمنع نفس تصوّر معناه عن وقوع الشركة فيه، فإن إمتنع إمتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى طبعه كـ(الإنسان) و(الفرس) و(الشجرة) وهو جارٍ في لغة العرب في كل إسم أُدخل عليه «الألف واللام» لا في معرض الحوالة على معلوم معيّن سابق (غ، ع، ٣٧٣، ١)

- الكلّي ينقسم من حيث وقوع الشركة فيه بالفعل وعدم وقوعها إلى ثلاثة أقسام. قسمٌ توجد فيه الشركة بالفعل كـ(الإنسان) وقسمٌ توجد فيه الشركة بالقوة كالشيء الذي لا يوجد منه إلا فرد واحد مع إمكان أن توجد منه أفراد أخرى. وقسمٌ لا شركة فيه لا بالفعل ولا بالقوة، حيث يكون منع الإشتراك بسبب خارج من نفس المفهوم (غ، ع، ٣٧٣، ٦)

- الكُلّي فإمّا أنْ يُقال على ما هو كُلّي له بمعنى مُقوّم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان للإنسان ويُسمَّى ذاتيا، وإمّا أنْ لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنّما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمَّى عرضيًا (ب، م، ١٤، ٣)

- كل كُلّي لما هو كُلّي له، هو إمّا نوع وإمّا جنس وإمّا فصل وإمّا خاصة وإمّا عَرَض عام، وليس وصف كُلّي سوى هذه الخمس (ب، م، ١٦، ٧)

- أمّا تعريف الكُلّي بجزئياته وأشخاصه والمعقول بمحسوساته... فائدته الكبيرة هو أنْ يُورَد تِبْعَ الأقاويل المُعرِّفة وهي الحدود والرسوم فيكون مُفهِمًا لمضمونها لا مُتمِّمًا لمفهومها (ب، م، ٤٨، ٢٢)

- اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٣٤، ١٥)

- الكلّي ذاتي بالنسبة إلى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي، أو صفة يفتقر إليها في ذاته (سي، ب، ٣٨، ١٧)

- الكلّي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أوْلى بالجوهرية، لأن وجوده لا في موضوع متحقّق، والجوهر وإن لم تكن جوهريته هو الوجود لا في موضوع، لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع، والكلّي لم يتحقّق وجوده لا في موضوع (سي، ب، ٥٩، ١١)

- الكلّي قِوامه بالجزئي، فما لم يكن جزئي يُقال عليه الكلّي لا تتحقّق الكلّية التي هي نفس القول على موضوع تحته (سي، ب، ٥٩، ١٣)

- الكلّي فلا يقبل الأضداد لأنه لو قبل لكان كل شخصٍ واقع تحته أسود وكل شخص أبيض (سي، ب، ٦٠، ٢٥)

- الكلّي في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أوّليًا (سي، ب، ٢٤٦، ٣)

- ينفصل كلّي الجوهر من شخصه بأن كلّيه يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، وينفصل شخص العَرَض من كلّيه بأن الكلّي يُقال على موضوع والشخص لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)

- أعني بالكلّي (المعنى) الذي من شأنه أن يُحْمَل على أكثر من واحد (ش، ع، ٩١، ٤)

- . . . إبطال الكلّي أسهل من إثباته إذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وبثبوت مضادّه وهو الكلّي (ش، ق، ٢٤٤، ١٥)

- ليس يجب إذا كان إسم الكلّي يدلّ على معنى واحد مفرَد أن يظنّ به لذلك أنه شيء موجود مفارِق للأشخاص (ش، ب، ٤٣٥، ٩)

- الكلّي هو أحق بالسببية إذ كان هو الذي يُحْمَل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بِلِمَ على أنه السبب الحقيقي (ش، ب، ٤٣٥، ١٨)

- الأمر الكلّي هو في كل شخص وفي كل زمان (ش، ب، ٤٤٥، ٤)

- الكلّي . . . يدركه العقل من قِبَل تكرار الشخص على الحسّ دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الأمر الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ١٢)

- الكليّ المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالماهيّة وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)

- الكلّي جنس للجنس شامل لسائر الكليّات، والمقول إنّما ذكر ليتعلق به على كثيرين، فليس شيء منهما مستدركًا وإنّما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقيقة، وقوله مختلفين بالحقايق احتراز بذلك عن النوع والخاصة والفصل القريب (هـ، م، ٨، ٥)

- قوم قسموا الكلّي إلى أقسام ستة، بأن قالوا: إمّا أن يوجد في كثيرين غير متناهية. أو متناهية. أو في واحد فقط. أو لا يوجد أصلاً. والأخيران: إمّا أن يمكن وجودهما في كثيرين، أو لا يمكن بسبب غير المفهوم. وأمثلتها: الإنسان، والكواكب، والشمس عند من يجوز نظيرها، والإله، والكرة المذكورة، وشريك الباري (ط، ش، ١٩٨، ٢)

- كل كلّي فهو محمول بالطبع على ما هو تحته، وربما يخالف الوضع الطبع، كقولنا: الجسم حيوان أو جماد (ط، ش، ١٩٩، ٣)

- من الكليّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائدًا عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنّما يتحصّل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصّلاً بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذان يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلاّ أنّ اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمّى «فصلاً» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمّى

«عارضًا». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنسًا». وبالإعتبار الثالث: «نوعًا» (ط، ش، ٢٢٩، ٢٢)

- الكليّ يقع بالإشتراك على طبائع الموجودات وحدها، وهو الطبيعيّ. وعلى العموم الذي إذا لحقها إشتركت الجزئيات فيها، وهو المنطقيّ، وعلى الملحوق مع اللاحق، وهو العقليّ (ط، ش، ٢٤٨، ٢)

- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكليّة) معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلّي) بما قيل من أنّ: (الكل) متقوّم بالأجزاء غير محمول عليها، و(الكلّي) مقوّم للجزئيات محمول عليها. وأنّ (الأجزاء) محصورة، (والجزئيّات) بخلافها (ط، ش، ٣٢٦، ٧)

- الكلّي إمتنع وجود أفراده المتوهّمة في الخارج أو أمكن ولم يوجد أو وجد واحد فقط مع إمكان غيره أو إمتناعه أو كثير متناهٍ أو غير متناهٍ (م، ط، ٤٥، ٩)

- الكلّي إما قبْل الكثرة وهو الصورة العقلية في المبدأ الفيّاض قبل وجود الجزئيات، وإما مع الكثرة وهو الذي في ضمن الجزئيات، وإما بعدها وهو المنتزَع من الجزئيات في الخارج بحذف المشخّصات (م، ط، ٥٧، ١)

- الكلّي: إما تمام ماهيّة الشيء وهو ما به هو هو أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية المحضة إن صلح جوابًا له حالة أفراد الشيء بالسؤال عن ماهيّته دون الجمع بينه وبين غيره فيه كالحدّ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب الشركة المحضة إن كان بالعكس كالجنس بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبهما إن صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفراده (م، ط، ٥٧، ٢٣)

- (الكلّي) إما خاصّة إن اختصّ بطبيعة واحدة وإلاّ فعرض عام. وأيضًا وهو إما لازم إن امتنع إنفكاكه عن الماهيّة، وإما غير لازم (م، ط، ٦٥، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، وكلّي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يُسمّى جزئيًا وكليًّا بالعَرَض (ن، ش، ٥، ١٤)

- الكلّي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات أو داخلاً فيها أو خارجًا عنها (ن، ش، ٥، ١٥)

- (الكلّي) أول هو هو النوع الحقيقي سواء كان متعدّد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان، وغير متعدّد الأشخاص فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس. فهو إذن كلّي مقول على واحد فقط أو على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو (ن، ش، ٥، ١٧)

- (الكلّي) الثاني فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ويُسمّى جنسًا. ورسموه بأنه كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعين كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر، فيكون هناك جوابًا إن كان بعيدًا بمرتبة كالجسم النامي

بالنسبة إلى الإنسان وفي النباتات، وثلاثة أجوبة إن كان بعيدًا بمرتبتين كالجسم وأربعة أجوبة إن كان بعيدًا بثلاث مراتب كالجوهر (ن، ش، ٥، ٢)

- (الكلّي) إن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد وأن لا يكون مشتركًا أصلاً أو يكون بعضًا من تمام المشترك مساويًا وإلا لكان مشتركًا بين الماهية وبين نوع آخر. ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن المقدّر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي إلى مساويه فيكون فصل جنس (ن، ش، ٦، ٨)

- كيف كان تميّز الماهية عن مشاركها في جنس أو في وجود فكان فصلاً ورسموه بأنه كلّي يُحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره (ن، ش، ٦، ١٤)

- الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك الباري عزّ اسمه، وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء، وقد يكون الموجود منه واحدًا فقط مع إمتناع غيره كالباري تعالى أو مع إمكانه كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرًا إما متناهيًا كالكواكب السبعة السيارة وغير متناه كالنفوس الناطقة (ن، ش، ٧، ١٠)

- الكلي إذا وجد في الخارج لا يكون إلاّ معيّنًا، لا يكون كليًا. فكونه كليًّا مشروط بكونه في الذهن (ت، ر١، ١٤٤، ١٢)

- «الكلّي» لا يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه (ت، ر١، ١٤٧، ٥)

- الكلّي لا يوجد كلّيًا إلاّ في الذهن (ت، ر٢، ٧١، ١٢)

- من لم يعرف إلاّ الكلّي المشترك لم يعرف شيئًا من الموجودات التي هي في نفسها موجودات، وإنّما علم أمرًا كلّيًا لا يكون كلّيًا إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر٢، ٢٠٢، ٢٦)

- الكلّي فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع تصورُ مُسمّاه من صدقه على أفراد كثيرة أي لا يمنع تعقّل مدلوله من حمله حمل مواطأة لا حمل إشتقاق على أفراد كثيرة لعدم التشخّص في ذلك المدلول ومثاله إنسان وحيوان (و، م، ٧٣، ٧)

- معنى الكلّي هو الذي لا يمنع مدلوله بمجرد تعقّله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا فيه وجودًا لما صدق عليه ولا إمكانًا ولا كثرة ولا قلّة عرفت أنه يصدق على أقسام ستة بحسب التقسيم العقلي (و، م، ٧٥، ٢)

- إنقسام الكلّي إلى هذه الأقسام الستة أن الكلّي إما أن لا يوجد من أفراده شيء أو يوجد منها واحد فقط أو يوجد منها كثير. وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة فيه قسمان لأن الكلّي الذي لم يوجد من أفراده شيء ينقسم إلى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق وإلى ما لا يمكن كالجمع بين الضدين، والذي وجد من أفراده فرد واحد فقط ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدّد كالشمس فإنها كلي وضعت للجرم السماوي المضيء بالنهار ولم يوجد من أفراد هذه الحقيقة إلا فرد واحد مع إمكان أن يكثر الله سبحانه من أفراد هذه الحقيقة (و، م، ٧٥، ٢٢)

- يقدح في إطلاق الكلّي أن يكون مجرّد تعقّل المدلول وحده مانعًا من التعدّد كما في زيد وعمرو وأما إذا كان المانع غيره فلا (و، م، ٧٦، ٣١)

- الكلّي الذي وُجد من أفراده كثير فهو ينقسم إلى ما تناهت أفراده كالإنسان والحيوان ونحوهما

عند أهل الحق، وإلى ما لم تتناه كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين بحوادث لا أول لها، وهذا القسم باطل بإجماع أهل الحق (و، م، ٧٦، ٣٢)

- الكلّي ينقسم أيضًا إلى قسمين متواطيء ومشكّك (و، م، ٧٧، ٢٢)

- الكلّي ينقسم إلى خمسة أقسام: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (و، م، ٨٢، ٨)

- الكلّي إما أن يكون خارجًا عن ماهية أفراده أو لا. والثاني إما أن يكون تمام ماهيتها بحيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزء زائد على حقيقة ذلك الكلي وإما أن يكون ذلك الكلي جزأ من حقيقة أفراده بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكليّ ومن شيء آخر (و، م، ٨٢، ١٥)

- (الكلّي) إمّا مساوٍ لها (الجزئيات) وإما أعم. فهذه ثلاثة أقسام يُسمّى الأول منها النوع الحقيقي، والثاني الفصل، والثالث الجنس؛ وأما القسم الأول وهو الكلي الخارج عن ماهية أفراده، فإما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أو لا فإن اختص فهو الخاصة وإلا فهو العرض العام (و، م، ٨٣، ٩)

إذا وقع السؤال عن كلّي واحد نحو ما الإنسان فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضمّنًا حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحد التام (و، م، ٨٦، ١٢)

- الكلّي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كحقيقة الإنسان وهو كونه حيوانًا ناطقًا والكل المجموعي والكلّية. والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى كل المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث وهو الكلّية دون المعنيين الأولين وهما الكلي والكل المجموعي، والمعنى في ذلك أن المعتبَر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث (و، م، ١٨٧، ١)

- الكليّ إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سمّي ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلًا، إذ هو جزء حقيقتهما، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سمّي عَرَضيًا كالكاتب مثلًا، فإنّه ليس داخلًا في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتيًا ولا عَرَضيًا بل واسطة ونوعًا كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)

- إن الكليّ على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصّة، لأنّه إمّا أن يكون تمام ما تحته من الجزئيّات أو مندرجًا أو خارجًا عنها (ض، س، ٢٥، ١٨)

- إنّ نسبة الكليّ إلى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والإشتراك والترادف (ض، س، ٢٥، ٣٦)

- لأنه (الكليّ) إمّا أن تستوي أفراده فيه، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده، فتواطىء لتوافق أفراد معناه فيه، وإمّا أن يكون بعض معانيه أولى به من البعض، كالبياض، فإنّ معناه في الثلج أولى منه في العاج، وإمّا أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن (ض، س، ٢٥، ٣٦)

كلي اخص

- أي شيء صحّ دخولُه تحت هذا الكلي الأخصّ (المبدّل بدل الجزئي) نُقِلَ إليه الحكمُ الذي حُكِمَ به على ذلك الأخصّ (ف، ق، ٥٦، ٢)

كلي اعم

- الكلّيّ الأعمّ يُحمَلُ (حملاً مطلقًا) على الكلّيّات المُتباينة التي يُشاركها في الأشخاص التي يُحمَلُ عليها. ولمّا كان الكلّيّ الأعمُّ يُشارك كلّيّات متباينة أكثر من واحد تُحمَلُ على أشخاص مختلفة، صار يُحمَلُ على كلّيّات متباينة أكثر من واحد (ف، أ، ٦٤، ١٠)

- الكلّي الأعم (ليس) إنما يشارك كلّيًا واحدًا أخصّ منه في الحمل على شخص، وكان الجنس أعم من النوع، فليس إذن إنما يشارك نوعًا واحدًا في الحمل على الشخص، لكن يشارك أنواعًا أكثر من واحد (ف، أ، ٦٨، ١)

كلي جدا

- إنّ تصوّر الكلّيّ جدًا أبعد من العقول، وربّما فُهِم بعُسر وجهد، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزّه الحمد (س، ج، ٣٨، ١٥)

كلي ذاتي

- النّوع هو الكلّيّ الذاتيّ الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضًا إنّه كلّي يُحمَل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتيًا أوّليًا (مر، ت، ١٧، ١١)

- الفصل هو الكلّي الذّاتي الذي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنّه أيّ شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)

كلي ضروري

- الكلّيّ الضّروريّ الموجب ينعكس مطلقًا عامًا يشمل الضّرورة والإمكان (مر، ت، ٩٣، ٨)

كلي طبيعي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنّها واحدة أو كثيرة، أو جزئيّة أو كلّيّة، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئيّة، أو كلّيّة، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئًا واحدًا؛ فإنّها تسمّى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تسمّى بالكلّيّ الطبيعيّ. ويسمّى عارضها الذي يجعلها واقعًا على كثيرين بالكلّي المنطقيّ والمركب منهما بالكلّي العقليّ (ط، ش، ٢٠٤، ١٥)

- الكلّي الطبيعي موجود في الخارج لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود (ن، ش، ٧، ١٨)

- «الكلّيّ الطبيعيّ في الخارج» فمعناه أنّ ما هو كلّيّ في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة «العامّ» لأفراده (ت، ر١، ١٤٤، ٥)

كلي عقلي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنّها واحدة أو كثيرة، أو جزئيّة أو كلّيّة، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئيّة، أو كلّيّة، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئًا

واحدًا؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تسمّى بالكلّيّ الطبيعيّ. ويسمّى عارضها الذي يجعلها واقعًا على كثيرين بالكلّي المنطقيّ والمركب منهما بالكلّي العقليّ (ط، ش، ٢٠٤، ١٧)

- الكلّيان الأخيران (الكلّي المنطقي) (الكلّي العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما خارج عن المنطق (ن، ش، ٧، ١٩)

كلي في حملي

- الكليّ في الحمليّ هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكمًا على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب «كل إنسان جسم»، وفي السلب «ليس أحد من الناس بطائر». وفي المجازي هو أن يكون الجزاء جزاء لكل فرض للشرط مثل قولك «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وفي السلب بخلافه مثل أن تقول «ليس البتّة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود». وفي المنفصل هو أن يكون إنفصال التالي في الموجب صادقًا عند كل فرض للمقدّم مثل قولك «دائمًا إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون فردًا»، وفي السلب كاذبًا عند كل وضع له كقولك «ليس البتّة إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون منقسمًا بمتساويين» (س، ش، ٦٢، ٢٣)

كلي مبدل

- الكلّي المبدّل بدل الجزئيّ المقصود فهو مقدمة مقبولة كلية تُبَدَّل مكان مقدمة أخصّ منها، فإنّه قد يكون مقصدُ القائل جزئيًا ما فيَنطِق بالكلّي العام لذلك الجزئي وقصدُه الجزئيّ (ف، ق، ٥٥، ١٣)

كلي محمول

- الكلّي المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمرًا آخر وراء حقيقته (سي، ب، ٣٦، ٤)

كلي مطلق

- هذا «الكلّي المطلق لا بشرط» قد يتنازعون هل هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنّه يوجد في الخارج - لكن «معيّنًا مشخّصًا». فلا يوجد في الخارج إلاّ «إنسان معيّن» وفيه «حيوانية معيّنة» و«ناطقية معيّنة»، ولا يوجد فيه إلاّ «علم معيّن» و«خبر معيّن» (ت، ر١، ٩٩، ١٣)

كلي منطقي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنّها واحدة أو كثيرة، أو جزئيّة أو كليّة، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئيّة، أو كليّة، أو موجودة أو غير موجودة، وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئًا واحدًا؛ فإنّها تسمّى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تُسمّى بالكليّ الطبيعيّ. ويُسمّى عارضها الذي يجعلها واقعًا على كثيرين بالكلّي المنطقيّ، والمركّب منهما بالكلّي العقليّ (ط، ش، ٢٠٤، ١٦)

- الكلّيان الأخيران (الكلّي المنطقي) (الكلّي العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما خارج عن المنطق (ن، ش، ٧، ١٩)

كلي موجب

- الكلّي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيًا موجبًا ولا ينعكس كليًا، لأنّ المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه (سي، ب، ١٣٢، ١)
- الكلّي الموجب الضروريّ فينعكس جزئيًا موجبًا (سي، ب، ١٣٥، ٦)

كلي وجزئي

- كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلّي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)
- الذي يعلم الكلّي... عنده علم الجزئيّ من قبل الكلّي بالقوة القريبة. وأمّا الذي يعلم الجزئيّ فليس عنده من قِبَله علم الكلّي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)
- الكلّي أكثر في باب العلم من الجزئيّ من قِبَل أن الذي عنده العلم بالأمر الكلّي فعنده العلم بالأمر الجزئيّ بالقوة، والذي عنده العلم بالأمر الجزئي فليس عنده العلم بالكلّي أصلاً... أعني لا بالقوة ولا بالفعل (ش، ب، ٤٣٦، ١٨)
- الكلّي أشرف من الجزئيّ من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا. وهو أيضًا أفضل من التصوّرات المُفْرَدَة أعني العَرِيَّة من أسبابها (ش، ب، ٤٤٥، ١٥)
- من أبطل الكلّي فقد أبطل الجزئيّ، ومن أثبت الكلّي فقد أثبت الجزئيّ (ش، ج، ٥٥٨، ١٥)
- الجزئيّ هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة، وأمّا الذي لا يكون كذلك فهو الكلّي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ٣، ١٦)
- كل كلّي من حيث هو كلّي محمول بالطبع وكل جزئيّ إضافيّ من حيث هو كذلك موضوع بالطبع (م، ط، ٥٧، ١٠)

كليات

- الكليّاتُ المحمولة على شخص واحد فقد تتفاضلُ في العموم والخصوص كالإنسان والحيوان المحمولَيْنِ على زيد (ف، د، ٧٦، ١٤)
- الكلياتُ ضربان: ضربٌ يُعرَّف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يُعرِّف من موضوع أصلاً شيئًا خارجًا عن ذاته، وهي كلّي الجوهر، وضربٌ يُعرِّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرَ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّي العَرَض (ف، م، ٨٩، ١)
- الكلياتُ إذًا إنما صارت موجودة بأشخاصها وأشخاصُها معقولة بكلياتها (ف، م، ٩٢، ٤)
- كثيرٌ من الكليات التي تُوخذ مكان جزئيات قد يُوقع على الجزئيات التي قُصِدَت بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمّل. وكثيرٌ منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٦)
- نعمد إلى الأمر الذي يُحكم عليه بحكم ما، فنأخذُ كليات ذلك الأمر ثم نتصفّح جزئيّات كل كليات منها، فأيُّ كلّي وُجِد في جميع جزئياته ذلك الحكم عَلِمْنا أن ذلك الكلي هو الذي قُصِدَ بذلك الأمر وأن ذلك الأمر إنما أُبْدِلَ مكان هذا الكلي (ف، ق، ٥٨، ١)

- الكلّيات والأعيان متى قايَسْنا بينها، من حيث هي مُدركة بالحسّ، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدّمًا في المعرفة بالحسّ، والكلّيات أشدُّ تأخُرًا (ف، ب، ٣٩، ١٠)

- متى قايسنا بينهما (الكلّيات والاعيان)، وهما مُدركان بما سوى الحواسّ ومعرفتها الظاهرة المشهورة، قيل في الكليّات إنها أشدُّ تقدّمًا في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخرًا. ومتى قايسنا بين أصناف الكليّات، قيل فيما كان أكثر كليّة إنّه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- أجزاءُ البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدمُ أيضًا على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدمُ في المعرفة ايضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَتْ النتيجة، وأقدمُ في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدّم الكليّات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٣)

- الكليّاتُ تُستعملُ محمولاتٍ في المطلوبات الجدلية، ويعمّ جميع هذه المحمولات أنها موجودة في الموضوع، ثم يختلف باختلاف أنحاء وجودها (ف، ج، ٨٨، ١٣)

- العرضُ من بينها (الكليّات) أشدُّ مباينة لأنّه ليس يُشاركها إلّا في أنّه موجود فقط، والباقية تشترك في أشياء أُخر وتختلف (ف، ج، ٨٨، ١٥)

- كل واحد (من الكليّات) يُشاركُ غيره في شيء أو أشياء ويخصّه شيء أو أشياء. وكل واحد منها إنّما يثبت متى صُحِّحَ فيه ما يُشاركُ فيه غيره، وما يَخُصُّه جميعًا فإنّه لا يَثْبُتُ إلا بتصحيح جميع شرائطه ويَبْطُلُ بإبطال واحد من شرائطه (ف، ج، ٨٨، ١٦)

- يلحق كلّيّات سائر المقولات أن تكون جواهرُ مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهرُ ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)

- الألفاظ... بعضُها ألفاظٌ دالّة على أجناس وأنواع وبالجملة الكلّيّات، ومنها دالّة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)

- تؤخذُ ألفاظُهم المفردة (سكان البراري العرب) أوّلاً إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيُحفَظ أو يُكتَب، ثمّ ألفاظهم المركّبة كلّها من الأشعار والخُطَب. ثمّ من بعد ذلك يحدثُ للناظر فيها تأمُّلُ ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذُ أصنافُ المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحقُ كلّ صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كلّيّات وقوانين كلّيّة (ف، ح، ١٤٧، ١١)

- يحتاجُ فيما حدثَ في النفس من كلّيّات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبّرُ بها عن تلك الكلّيّات والقوانين حتّى يُمكنُ تعليمها وتعلّمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)

- الكلّيّات منها ما ينحازُ كلّ واحد منها بالحمل على أشخاص ذوات عدد فيُحمَل عليها وحدها ويكون كلُّ واحد منها محمولاً على أشخاص غير الأشخاص التي يُحمَلُ عليها الكلّيّ الآخر (ف، أ، ٥٩، ١٩)

- منها (الكليات) ما يشترك عدّة منها في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها (ف، أ، ٥٩، ٢١)

- الكلّيّاتُ التي لا تشتركُ في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يُحمَلُ

بعضُها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكلّيّاتُ التي هي مشتركة في الحملِ على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيّات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- الكلّيّاتُ التي تشتركُ في الحملِ على أشخاص بأعيانها متى كان أحدُها أعمّ والآخر أخصّ وكان الأعمُّ أعمّ من الأخصّ أبدًا، فإنّ الأعمّ يُحمَلُ على الأخصّ حملاً مطلقًا، والأخصُّ يُحمَلُ على الأعمّ حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٢، ١٨)

- الأعمُّ من الكلّيّات يُحمَلُ على كلّيّات متباينة أكثر عددًا من التي يُحمَلُ عليها الأخصّ (ف، أ، ٦٤، ١٦)

- إذا كانت أشخاصٌ، واشتركتْ في الحملِ عليها كُلّيّات عدّة تدلُّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعُها يليقُ أن يؤخذَ في جواب المسألة عنها بما هي، فإنّ أخصّ تلك الكلّيّات يُسمّى النوع، والباقية التي هي أعمُّ تُسمّى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)

- كلّ شخصين أمكنَ أن تكون الكلّيّات التي تُحمَلُ على أحدهما هي بأعيانها الكلّيّات التي تُحمَلُ على الشخص الآخر، فإنّه إمّا أن يكونَ بعضُ الكلّيّات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض تلك الكلّيّات التي تُحمَلُ من طريق ما هو على الآخر، وإمّا أن تكونَ جميعُ الكلّيّات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تُحمَلُ على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٦)

- الكلّيّات التي تُحمَلُ على الشخص من طريق ما هو متى شاركتْها كلّيّاتٌ أُخَر في الحمل على تلك الأشخاص، وكان واحد واحد من هذه الأُخَر يليقُ أن يؤخذَ في جواب المسألة عن واحد واحد من الكلّيّات الأوّل بكيف هو في ذاته، وكانت تُحمَلُ مع ذلك على الأوّل حملاً مطلقًا، فإنّها تُسمّى فصولاً ذاتيّة لتلك الأُوَل (ف، أ، ٧١، ١٧)

- الكلّيّاتُ التي تُحمَلُ على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركتْها كلّيّاتٌ أُخَر في تلك الأشخاص، وكانت تليقُ أن تؤخذَ في جواب المسألة عن الكلّيّات الأُوَل بكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأُوَل في الحمل، وكان الدالُّ عليها لفظًا مفردًا، فإنّها تُسمّى خواصّ الكلّيّات الأُوَل (ف، أ، ٧٥، ١٢)

- أمّا الكلّيّات فمنها كلّيّات قريبة من الأشخاص بلا واسطة، ومنها كلّيّات بعيدة عنها ولا عام لها، وإمّا أمور في الوسط (س، ق، ٤٤٧، ٥)

- الكلّيّات كلّها تقع على الجزئيّات التي تشترك فيها بالسّوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل والنّوع وحدها، لأنّ التّواطؤ لم يكن تواطؤًا بسبب كون المعنى ذاتيًا، بل بسبب كونه واحدًا في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضيّ (مر، ت، ٢٤، ١٤)

- الكلّيّات من التّصديقات والتصوّرات الواقعة فيها، غير مدرَكة بالحسّ ولا بالخيال، لكنّهما مقارنان للعقل (مر، ت، ٢٦٥، ١٣)

- أقسام الكلّيّات خمسة تُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ٩)

- عينُ هذا الشخص، ليس هو عينَ الشخص الآخر، إلاّ أنّها تتشابهُ بأمور، كتشابه هذه الثلاثة في الجسميّة، وكتشابه الفرس والإنسان، دون الشجرة، في الحيوانيّة. فما

به التشابه للأشياء يُسمّى الكليّات، والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١٢)

- الكليّات... هي المستعملُ في البراهين (غ، ع، ٢٦٥، ١٠)

- الكُلّيات المقولة في جواب ما هو، قد يقال أكثر من واحد منها على أشياء واحدة بأعيانها (ب، م، ١٤، ١٤)

- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكلّيات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

- الكلّيات... محيطة بالجزئيات وحاصرة لها (ش، ب، ٤٣٦، ٢)

- الكلّيات تنقسم: إلى ممكنة الوقوع في جواب «ما هو؟» وإلى ما لا يمكن وقوعها فيه (ط، ش، ٢٤٦، ٢٤)

- الكلّيات إنّما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر١، ١٢٦، ٦)

- أشرف الكلّيات هي «العقليّات المحضة التي لا تقبل التغيير والتبديل»، فهي التي تكمل بها النفس (ت، ر١، ١٣٣، ١٣)

- الذي يدعونه (المنطقيون) من الكلّيات هو إذا كان علمًا فهو ممّا يعرف بـ«قياس التمثيل»، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ر٢، ٧٦، ٤)

- الكلّيات في النفس تقع بعد معرفة الجزئيات المعيّنة. فمعرفة الجزئيات المعيّنة من أعظم الأسباب في معرفة الكليات (ت، ر٢، ١١٠، ٩)

كليات جنسية

- أمّا إذا رُتّبت الكليّات النوعيّة بإزاء الكليّات الجنسيّة، كانت الكليّات الجنسيّة أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة، وكانت الكليّات الجنسيّة أيضًا أقدم وأعرَف عند عقولنا (س، ب، ٥٥، ١٧)

كليات الجوهر

- كلياتُها (كليات الجوهر) فإنّها بما هي كليّات تحتاج في قِوامها إلى أشخاص الجوهر، إذ كانت تُقالُ على الموضوعات، وكانت موضوعاتُها أشخاصَ الجوهر، إلاّ أن حاجتها إلى موضوعاتها لا تُخرِجها عن أن تكون جواهر (ف، م، ٩١، ١٤)

- (كليات الجوهر) التي تُقالُ على موضوعات تُعرِّف ماهيّات تلك الموضوعات، وبمعرفتها يحصلُ معرفة ماهيّات تلك الموضوعات (ف، م، ٩١، ١٧)

كليات خمسة

- الخمسة المفردةُ هي الكليّات الخمسة (غ، ع، ٣٥٧، ٢)

- الكلّيات خمس: النوع، والجنس، والفصل، والخاصة، والعَرَض العام (م، ط، ٧٠، ٢٥)

- الكلّيات إذن خمسة: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام (ن، ش، ٧، ٨)

كليات عقلية

- الكليّات العقليّة التي لا تقبل التبديل والتغيير، فتلك إنّما تحصل بـ«القضايا العقليّة الواجب قبولها»، بل إنّما تكون في القضايا التي جهتها «الوجوب» (ت، ر١، ١٣٣، ١٦)

كليات محمولة

- الكليّات المحمولة: إمّا ذاتيّة لموضوعاتها.

وإمّا عرضيّة. والذاتيّة: إمّا مقولة في جواب «ما هو» على مختلفات الحقيقة، وهي الجنس. أو على متفقاتها، وهي النوع. وإمّا ليست بمقولة، وهي الفصل. والعرضيّة: إمّا مختصة بموضوعاتها، وهي الخاصة. أو غير مختصة، وهي العَرَض (ط، ش، ٢٤٦، ١٤)

كليات مشتركة

- الكلّيّات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها منها ما يشتركُ في الحمل ويقتصرُ أحدهما في الحمل على تلك العدّة من الأشخاص فقط ولا يُحمَلُ على ما سواها من الأشخاص، ويُفضّل مشاركُه الآخر في الحمل حتّى يُحمَلُ على تلك وعلى غيرها (ف، أ، ٦٠، ٩)

- منها (الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها) ما يشترك في الحمل. فإذا حُمل أحدهما على أشخاص حُمل مشاركه على تلك بعينها وعليها وحدها ولا يُحمَلُ على أشخاص سواها (ف، أ، ٦١، ١)

- (الكليات) المشتركة التي يُفضّلُ أحدُهما في الحمل على الآخر فالفاضل منهما يُسمّى الأعمّ والمفضولُ يُسمّى الأخصّ ويُسمّى الجزئيّ، والمشتركة التي لا تفاضل في الحمل تُسمّى المتساوية في الحمل والمُتساوقةُ في الحمل (ف، أ، ٦١، ٩)

- الكلّيّات المشتركة المتساوية المتساوقة في الحمل فإنّ كلَّ واحد منها يُحمَلُ على الآخر حملاً مطلقًا (ف، أ، ٦٣، ١٧)

- الكلّيّات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ الأعمّ منها يُشارك كلّيّات أُخَر في الحمل على أشخاص أُخر (ف، أ، ٦٤، ٤)

- الكلّيّات المشتركة على شخص شخص منها ما يليقُ أن يُستعمَلَ في جواب ما هو ومنها ما يُستعمَلُ في جواب كيف هو ومنها ما يُستعمَلُ في جواب أيّ شيء هو (ف، أ، ٦٥، ١٧)

- الكلّيّات المشتركة في الحمل على كلّيّ كلّيّ منها ما يليقُ أن يُستعمَلَ في جواب المسألة في كلّيّ كلّيّ بما هو، ومنها ما يليقُ أن يُستعمَلَ في الجواب عنه بأيّ شيء هو (ف، أ، ٦٥، ٢٠)

كليات نوعية

- أمّا إذا رُتّبت الكلّيّات النوعيّة بإزاء الكلّيّات الجنسيّة، كانت الكلّيّات الجنسيّة أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة، وكانت الكلّيّات الجنسيّة أيضًا أقدم وأعرف عند عقولنا (س، ب، ٥٥، ١٧)

- الكلّيّات النوعيّة أشدّ تأخيرًا وأقلّ معرفة، بالقياس إلينا؛ وذلك لأنّ طبيعة الجنس إذا رفعت إرتفعت طبائع الأنواع وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كليّة، لا من جهة ما هي طبيعة فقط، قائمة بالأنواع. فطبائع الأجناس أقدمُ بهذا الوجه من طبائع الأنواع، لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع، لأنّ الطبيعة إنّما تقصد لا طبيعة الجنس في أن توجد، بل طبيعة النوع، فتلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض (س، ب، ٥٥، ١٩)

- الكلّيّات النّوعيّة أقدم عند الطبيعة؛ لأنّ الطبيعة قصدها في إيجاد الأنواع - لا الشّخص المعيّن - إلاّ فيما يجري مجرى الشمس التي نوعها في شخصها (مر، ت، ٢٠٧، ٤)

كليان متساويان

- الكلّيان المتساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق، وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم من وجه إن صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والأبيض، ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء ممّا يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس (ن، ش، ٧، ٢١)

كلية

- جميع الأشياء التي هي كلّية هي موجودة للأمور من الإضطرار (أ، ب، ٣٢٤، ١١)
- الكلّية إذًا أكثر من قِبَل أنها برهان هو أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٤)
- كُلّية أي مقولة على كثيرين (س، د، ٩١، ٩)
- الطبيعة الكلّية يقال لها كلّية بوجوه ثلاثة: فيقال «كلّية» من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين، وليست الأحكام العقليّة تقال على الكلّيات من جهة ما هي كلّية بهذا الشرط. وتقال «كلّية» من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين، وإن إتفق أن قيل في الحال على واحدٍ مثل بيت مسبع،... ويقال «كلّية» لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضًا له في الوجود إمكان عموم، ولكن لأن مجرّد تصوّر العقل له لا يمنع أن تكون فيه شركة، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضمّ إليه ويدلّ على أنّه لا يوجد إلاّ واحدًا أبدًا (س، ب، ٩٠، ١١)
- السور في الحكم إنّما يُعتبر إثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول، لأنّ الكلّيّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وبنسبته إليها من حيث هي كثيرة، فلا كلّيّة للمحمول قبل حمله، حتى تُعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب، م، ٧٥، ١٢)
- الكلّية ليس يمكن أن تُنتج في الثالث (ش، ب، ٤١٠، ١٤)
- من الكلّيّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائدًا عليه، ولا يكون معناه الأول مقولًا على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولًا على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملًا لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنّما يتحصّل بما ينضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصّلًا بنفسه أو بما ينضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملًا لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذا يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلّا أنّ اللاحق معطٍ لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمّى «فصلًا» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمّى «عارضًا». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنسًا». وبالإعتبار الثالث: «نوعًا» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)
- كلّية وهي ما موضوعها كلّي وحكم فيها

بالتعميم (و، م، ١٦١، ٨)
- الكلّيّة هي الحكم على كل فرد ككل بني تميم يأكل الرغيف (ض، س، ٢٦، ١٧)

كلية حقيقية موجبة
- الكلّيّة الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية حيث لا يكون الموضوع موجودًا أصلاً كقولنا كل عنقاء طائر (و، م، ١٧٣، ١٩)

كلية سالبة
- إن كانت الكلّيّة سالبةً مطلقةً عامّةً فمقابلتها جزئيّة موجبة دائمة الإيجاب في البعض (مر، ت، ٨٢، ٤)
- إن كانت الكلّيّة مطلقةً خاصّةً فمقابلتها أحد الأمور الثلاثة: إمّا ضرورة السّلب في البعض، أو ضرورة الإيجاب، أو إيجاب دائم في البعض غير ضروريّ (مر، ت، ٨٢، ٦)
- الكلّيّة السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف (سي، ب، ١١٩، ٥)
- عكس المخصوصة السالبة والكلّيّة السالبة كأنفسهما (و، م، ٢٣٣، ٣٣)

كلية شرطية
- الكلّيّة الشرطيّة أن يكون التالي لازمًا أو معاندًا للمقدّم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها، وهي الأوضاع التي يحصل بسبب إقتران الأمور التي يمكن إجتماعه معها (ن، ش، ١٧، ٣)

كلية الشرطية
- كلّيّة الشرطيّة تعميم لزومها أو عنادها في جميع الأحوال الممكنة إن كانت موجبة، وتعميم سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الأحوال إن كانت سالبة. معنى جزئيتها إثبات لزومها أو عنادها أو سلبهما في بعض الأحوال من غير تعيين أصلاً، ومعنى إهمالهما إثبات لزومها أو عنادها أو سلبهما على وجه يحتمل التعميم في جميع الأحوال الممكنة والتخصيص ببعضها، ومعنى إيجابها إثبات اللزوم أو العناد، ومعنى سلبها رفع اللزوم أو العناد ولا عبرة بطرفي الشرطيّة موجبين كانا أو سلبين أو مختلفين (و، م، ٢٠٢، ١)

كلية الكبرى
- إشتراط كلّيّة الكبرى أيضًا ليتأدّى حكمُها إلى الصغرى، فإنها إذا كانت جزئيّة فربما كان الأوسَطُ أعمَّ من الأصغر وكان الأكبر مقولاً على البعض الذي ليس بأصغر، فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الأصغر (سي، ب، ١٤٣، ٩)

كلية موجبة
- في عكس المطلقات فلنبيّن أنّ الكلّيّة الموجبة هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكلّيّة موجبة أو جزئيّة؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟ فنقول: إذا صدق قولنا كل جـ ب فليس يلزم أن يكون كل ب جـ. مثاله كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسان. وأيضًا نقول: كل إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان. فليس يجب إذن للكلّيّة الموجبة عكس كلّيّ موجب، فإنّه ربما كان المحمول أعمّ. وأما عكسها الجزئي فواجب، فإنّا إذا قلنا: كل جـ ب لزم أن بعض ب جـ. وقد جرت العادة في

بيان هذا أن يقال: إنّه إن لم يكن بعض ب جـ فلا شيء من ب جـ. وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شيء من جـ ب، وقد قلنا: كل جـ ب، وهذا خلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٩)

- الكلّية الموجبة المطلقة لا تنعكس كلّيّة، فربّما كان المحمول أعمّ من الموضوع، فلا ينعكس مثل المحمول، ومثال هذا: كل إنسان مستيقظ، ولا تقول كل مستيقظ إنسان (مر، ت، ٨٩، ١٣)

- الكلّية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع... والسالبة الكلّية هي ما سُلِب فيها المحمول عن كل الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٣)

- متى كانت الكلّية هي الموجبة، وكانت ذات وسط، احتاجت في أن تبيَّن بوسط إلى الشكل الأوّل ضرورة (ش، ب، ٤١٠، ١٤)

كلية موجبة حقيقية

- الكلّية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما إذًا أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه (و، م، ١٧٦، ٨)

- الكلّية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من الموجبة الجزئيّة الخارجيّة فهو ما مرّ في الكلّيتين الموجبتين. وأمّا كونها أعمّ من وجه من السالبتين الخارجيتين فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود، وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الأفراد الموجودة والمقدّرة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا محقق ولا مقدَّر (و، م، ١٧٧، ٢)

كلية موجبة متصلة

- الكلّية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدّمها جزئيّ صدقت وهو كلّي، ومتى صدقت وتاليها كلّي صدقت وهو جزئيّ، والسالبة الجزئيّة على العكس، وأما الجزئيّة الموجبة فمتى صدقت وأحد طرفيها كلّي صدقت وهو جزئيّ، والسالبة الكلّية على العكس (و، م، ٢٦٥، ٢٦)

كلية موضوع

- الكلّية الموضوع فلا تخلو إما أن يبيّن فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبيّن، فإن لم يبيّن سمّيت مهملة، وإن بُيّن فلا يخلو إمّا أن يكون الحكم على كله وتُسمّى محصورة كليّة، أو على بعضه وتُسمّى محصورة جزئيّة (سي، ب، ١٠١، ١٥)

كم

- أمّا الكمّ فمنه منفصل، ومنه متّصل. وأيضًا منه ما هو قائم من أجزاءٍ فيه لها وضعٌ بعضُها عند بعض، ومنه من أجزاءٍ ليس لها وضع. فالمنفصل مثلًا هو: العدد والقول؛ والمتصل: الخط، والبسيط، والجسم، وأيضًا مما يُطيف بهذه الزمانُ والمكانُ (أ، م، ١٥، ١١)

- الكم أيضًا لا مُضادّ له أصلاً. فأما في المنفصلة فظاهرٌ أنه ليس له مضاد أصلاً، كأنك قلت لذي الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح، أو لشيء مما أشبه ذلك، فإنه ليس لها ضدٌّ أصلاً إلا أن يقول قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير، وليس شيء من هذه البتة كمًّا، لكنّها من المضاف (أ، م، ١٨، ١١)

- أخصّ خواصّ الكم أنه يُقال مساويًا وغيرَ مساوٍ؛ ومثال ذلك الجثّة: تقال مساوية وغير مساوية (أ، م، ٢١، ١)
- الكمّ هو كل شيء أمكن أن يُقدّر جميعه بجزء منه مثل العدد والخط والبسيط والمُصْمَت ومثل الزمان ومثل الألفاظ والأقاويل (ف، م، ٩٣، ٣)
- الكمّ منه أيضًا ما قِوامُه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه ما قِوامه من أجزاء ليس لها وضعٌ بعضها عند بعض (ف، م، ٩٦، ٥)
- ما سبيله أن يُجابَ به في «كم» يُسمّونه بلفظة كم وبالكمّيّة (ف، ح، ٦٢، ١٧)
- أمّا الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوّة (س، م، ٨٥، ٥)
- إنّ الكمّ منه متّصِل ومنه منفصِل. ومن جهةٍ أخرى إنّ الكمّ منه ما لأجزائه وضع؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع؛ فتكون الكميّة تنقسم قسمين متداخلين (س، م، ١١٦، ٤)
- إنّ التجزئة تعرِض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادّة مشاركة؛ وفي العلوم نُبيِّن أن حصة المادّة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإنّ هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة منّا إلى الكم المتصل (س، م، ١١٨، ١٤)
- لا تضاد في الكم. وكذلك ليس في طبيعته تَضَعُّف واشتداد ولا تنقُّص وازدياد. ولست أعني بهذا أنّ كميّة لا تكون أزيد وأنقص من كميّة، ولكن أعني أن كميّة لا تكون أشد وأزيد في أنها كميّة من أخرى مشاركة لها، فلا ثلاثة أشد ثلاثيةً من ثلاثة، ولا أربعة من أربعةٍ، ولا خط بأشد خطيّة، أي أنه أشد في أنه ذو بعدٍ واحد من خط آخر، وإن كان، من حيث المعنى الإضافي، أزيد منه، أعني الطول الإضافي (س، م، ١٤٢، ٥)
- المقدار بالذات هو كمّ (س، م، ٢٠٩، ٥)
- الكمّ وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزّي، وبسببه يقبل غيره هذه الصّفات، وبسببه يصير في الجسم شيء غير شيء (مر، ت، ٢٩، ١٦)
- الكمّ إمّا أن يكون متّصلاً: وهو الذي يمكن أن يُفْرَض لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده تلك الأجزاء وتتحدّ به، كالنقطة للخط، لا أن تكون تلك الأجزاء بالفعل، بل على سبيل الفرض. وإما أن يكون منفصلًا لا يمكن أن يُفْرَض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتّحد به، وذلك هو العدد (مر، ت، ٢٩، ١٨)
- إمّا أن يكون (الكم) منفصلاً لا يمكن أن يُفْرَض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتّحد به، وذلك هو العدد (مر، ت، ٣٠، ٨)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)
- الكم عَرَضٌ، وهو عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ، والمساواة والتفاوت، لذاته. ف(المساواة) و(التفاوت) و(التجزؤ) من لواحق الكم؛ فإن لحِقَ غيره فبواسطته، لا من حيث ذات ذلك الغير (غ، ع، ٣١٧، ٦)
- الكم هو ما يقبل التجزّؤ، والمساواة،

والتفاوت لذاته وهو ينقسم إلى: الكم المتصل وهو كل مقدار يوجد لأجزائه حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالنقطة للخط، والخط للسطح، والآن الفاصل للزمان الماضي والمستقبل. وإلى الكم المنفصل وهو الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوّة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد (غ، ع، ٣٧٣، ١٤)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكمّ في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- (الكم) يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزّي، ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه يَعُدّه أو يُقدّره ويقبل غيرُه هذه الصفات بسببه، وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل، والآخر المنفصل (سي، ب، ٦١، ٧)

- الكمّ قد تقسمه قسمة أخرى إلى ذي وضع وغير ذي وضع (سي، ب، ٦٣، ٩)

- فصول الكمّ العظمى... الانفصال والإتصال والوضع وعدم الوضع (ش، م، ٢٧، ٤)

- من خواصّ الكمّ... أنه ليس له ضدّ (ش، م، ٢٧، ١٤)

- من خواصّ الكمّ... ألاّ يقبل الأقلّ والأكثر (ش، م، ٢٧، ١٦)

- خاصّة الكمّ الحقيقية... هي التساوي واللاتساوي (ش، م، ٢٧، ١٩)

- (الكم) المتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)

- الكمّ الذي هو متقوّم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخطّ والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ٩)

- الأجناس الأُوَل من أجناس الكمّ هي التي هي بالحقيقة وأوّلاً كمّ، وما عداها مما تلحقه الكمية فإنّما يقال فيه أنّه كمّ بالعَرَض وثانيًا (ش، م، ٣١، ٢)

- الكمّ موجود بذاته (ش، م، ٣١، ١٦)

كم متصل

- الكمّ المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان، والبسيط منه ما يخصّ الجسم وهو نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على بسيطه الخاص، مُطيفٌ به من حوله، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م، ٩٧، ١٣)

- المكان... هو من الكم المتصل، وذلك إما أن يكون بسيطًا غريبًا منطبقًا على بسيطه الذي يخصّه، أو حجمًا غريبًا ينطبق على حجمه الذي يخصّه، وأمّا أي الرأيين هو الحق ففي العلم الطبيعي (ف، م، ٩٨، ٦)

- إنّ التجزئة تعرِض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادّة مشاركة؛ وفي العلوم نبيّن أن حصة المادّة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزِئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزِئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة منّا إلى الكمّ المتصل (س، م، ١١٨، ١٦)

- (الكمّ) المتصل فهو كل مقدار يوجد لأجزائه

حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه. كالنقطة للخط (غ، ع، ٣١٧، ١٢)

- ظنّ قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القارّ الذات زائد على السطح، وقد حدّوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماسُّ للظاهر من الجسم المحويّ. والداخل في هذا الحدّ هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف سوى السطح، فكميته إذن لكونه سطحًا (سي، ب، ٦٢، ٦)

- الكمّ المتصل الذي ليس بقارّ الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير، وهو مقدار الحركة، والحدّ المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن (سي، ب، ٦٢، ٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكمّ المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٥)

- (الكمّ) المتصل خمسة: الخط، والبسيط، والجسم، وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)

كم متصل ومنفصل

- الكمّ منه متصلٌ ومنه منفصلٌ، فالمتصلُ هو كل ما أمكن أن يُفرضَ في وسطه حدّ ونهاية يلتئم عندها جزءاه اللذان عن جنبي الحد المفروض (ف، م، ٩٥، ٦)

- (الكم) ينقسم إلى: الكم المتصل والمنفصل (غ، ع، ٣١٧، ١٠)

- المنقسِم بقسمين متساويين يُحْمَل على الكمّ المتصِل والمنفصِل (ش، ج، ٥٨٥، ١٢)

كم منفصل

- (الكمّ) المنفصل هو الذي لا يمكن أن يوجدَ في وسطه شيء منه حدّ يجعل نهاية مشتركة لجزئيه اللذين يكتنفانه مثل العشرة، فإن الخمسة والخمسة اللتين هما جزآها ليس يُمكن أن يوجدَ بينهما شيء خارج عن آحادهما يجعل نهاية مشتركة تلتقي عندها آحادهما، كما يُمكن ذلك في الخط (ف، م، ٩٥، ١٤)

- الكمّ المنفصل منه ما هو مؤلّف من آحاد وهو العدد، ومنه ما هو مؤلّف من حروف وهو اللفظ. فهذه الأنواع هي كمّ بأنفسها وذواتها، وأما سائر ما يُجعل كمًّا فإنه إنما يجعل في الكمّ لا بذواتها بل لأجل هذه، وهي مثل الألوان والحركة ولاسيما النقلة والثقل والخفة وما اشبهها (ف، م، ٩٨، ٩)

- الكمّ المنفصل فإنّه كالسبعة التي لا يوجد لأجزائها حدّ مشترك؛ فإنّك إذا جزّأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجِد بينهما طرفًا مشتركًا؛ فإنّه لا طرف للأعدادِ إلّا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء الذي هو أربعة؛ ولو وجدت وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات (س، م، ١١٨، ١٧)

- إنّ (الكمّ) المنفصِل قوامه من متفرّقات (س، م، ١٢٠، ١٧)

- (الكمّ) المنفصل: فهو الذي لا يوجد لأجزائه، لا بالقوّة، ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالعدد، والقول (غ، ع، ٣١٨، ١١)
- الكمّ المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يُفرض في أجزائه حدّ واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحدّ به، وهو العدد لا غير، كالسبعة فليس لأجزائها حدّ مشترك (سي، ب، ٦٢، ١٢)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكمّ المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٥)
- أنواع الكمّ المنفصِل بيّن من أمرها أنها غير متضادّة (ش، م، ٢٣، ١٥)
- (الكمّ) المنفصِل إثنان: العدد والقول (ش، م، ٢٩، ٦)
- الكمّ المنفصِل هو الذي ليس يمكن فيه أنه تأخذ له حدًّا مشتركًا تتصل عنده أجزاؤه بعضها ببعض (ش، م، ٢٩، ٨)

كميات

- إنّ الكيفيّات والكميّات أعراضٌ... وانّ كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دالّ على لازم غير مقوّم (س، م، ٧، ١)

كميات بالعرض

- قد تكون أشياء أخرى يقال لها إنّها كميات (بالعَرَض)؛ وتكون كذلك بالعرضِ لا بالذات. وإنّما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميّات التي هي كميّات بالذات؛ فبعضها موضوعات لها؛ كالإنسان والفرس، حين يقال: إنسان طويل وقصير، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلاّ مع وجود الكميّات؛ كالحركة فإنّها لا توجد إلاّ بمقارنة من جسم متحركٍ لمسافةٍ تكون الحركة فيها فتُقدّر بها، ولزمانٍ تكون هي أيضًا فيه فتتقدّر به، وفي جسم متحركٍ تكون فيه فتتقدّر به؛ فيقال: حركة طويلة، أي في مسافةٍ طويلةٍ أو في زمانٍ طويل؛ وكذلك يقال: بياض عريض، أي في سطحٍ عريضٍ (س، م، ١٣٠، ٤)

كمية

- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الأشياءُ الموضوعة لأصناف الإضافة أمورٌ داخلة تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإنّ الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبُنُوّة (ف، م، ١٠٤، ٥)
- أعلى جنس يوجد في الأنواع التي تعرّفنا في مشار (مشار) إليه هو يُسمّى الكمية (ف، ح، ٧٢، ٧)
- إن كانت الكميّة هي الجسميّة التي تقارن المادّة لتقوّم الجسم جسمًا؛ فبالحريّ أن تكون صورة مقوّمة للجواهر. والصورة جوهر؛ فالكميّة إذن جوهر (س، م، ١١٢، ١٧)
- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير

غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسمية هي الجسميّة التي هي الكميّة، بل الجسمية التي هي الكميّة التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر (س، م، ١١٥، ٥)

- إنّ من الكميّة ما له وضع في أجزائه، ومنها ما ليس له وضع. والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قارّ بالفعل معًا ليكون لبعضها عند بعضٍ وضع، وأيضًا إتصال، وأيضًا ترتيب يوقِعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحدٍ منها أين هو من صاحبه (س، م، ١٢٧، ٦)

- عوارض خاصّة للكميّة؛ كالطولِ والقِصرِ الذي بالقياس؛ مثل ما يقال: إنّ هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير، وإن كان كل خط طويلاً في نفسه بمعنى آخر، من حيث له بعد واحد (س، م، ١٣٠، ١١)

- إنّ الطول والعرض والعمق، من حيث لا إضافة فيها، هي من الكميّة (س، م، ١٣٢، ٦)

- خواصّ الكميّة: قال بعض المتقدّمين ما هذا معناه: إنّ للكميّة خاصّيتين أوّليتين إحداهما أنّ الكميّة تحتمل التقدير؛ والأخرى أن الكميّة لا مضاد لها. ثم إنّه قد يتولّد من هاتين الخاصّيتين خاصيّتان أخريان؛ فيتولّد من أنّ الكميّة تحتمل التقدير أنّه يقال مساوٍ وغير مساوٍ؛ ويتولّد من أنّه لا مضاد له أنّه لا يقبل الأشدّ والأضعف (س، م، ١٣٤، ١٦)

- الكميّة قد ذكِر لها ثلاث خواصّ حقيقية: وهي أنها لذاتها لها جزء، ولذاتها تحتمل التقدير، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة (س، م، ١٤٣، ٧)

- إنّ الكميّة إنّما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء، ونقول إنّ الكميّة إنّما يعرض لها الأمر لأنّها في الشيء الذي عرض له الأمر (س، م، ٢٠٨، ٤)

- الكميّة والكيفيّة نفهم معناه ولا نفهم عَرَضيته بل نشك في عَرَضيته، ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئيّ لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئيّ (سي، ب، ٥٧، ١٤)

- الثِّقل من الكميّة وليس كذلك، بل هو قوّة محرّكة إلى أسفل (سي، ب، ٦٢، ٢٣)

- الكميّة... هو السور (ش، ع، ١٠٥، ٥)

- «الكميّة» تحوج تصوّرها للنفس إلى أن تعرّف بـ«الجزء» أو «القسمة» أو «المساواة» (ت، ر١، ٧٠، ٣)

- «المساواة» فإنّ «الكميّة» أعرف منها عند العقل الصريح، لأنّ «المساواة» من الأعراض الخاصة بـ«الكمية» التي يجب أن تؤخذ في حدّها «الكميّة»، فيقال «إن المساواة» هي «اتحاد في الكميّة» (ت، ر١، ٧٠، ٥)

كمية القضية

- السلبُ والإيجابُ يُسمّى كل واحد منهما كيفية القضية، وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يُسمّى كميّة القضية (ف، ق، ١٤، ١٠)

كن

- الرّجل الذي يريد البناء إنّما أول تفكيره ما يريد من الكنّ، ثم يعلم أن ذلك الكنّ لا يكون إلاّ بسقف وحيطان، ثم يعلم أن الحيطان لا يكون إلاّ بأساس، ثم يعلم أن الأساس لا يكون إلاّ بطين وحجارة. فإذا فرغ من التفكير وصار إلى العمل، كان أول ما يضع يده فيه الطين الذي كان آخر تفكيره. وإذا فرغ من عمله، كان آخر

ما يصير إليه الكنّ الذي كان أول تفكيره (ق، م، ٩، ٩)

كنه

- (كنهه) أي بمجرد ذاتيّاته (هـ، م، ٤٨، ٧)

كون

- إنّ الكون شيء ما مقولاً بالقياس إلى الكيفيّة الذي هو فصل المشابهة، ليس له وجود آخر غير هذا الذي بالقياس، ليس كالأب الذي له وجود أنّه إنسان (س، ج، ٢٦٤، ٥)
- الكون... متتالي لا متّصل (ش، ب، ٤٧٥، ١٢)
- قلنا الكون صالحًا للمقوليّة في جواب ما هو عارض، تأمّل قوله (لكونها أمورًا إعتباريّة) أي لكون الكليّات أمورًا إعتباريّة حصلت مفهوماتها المذكورة أولاً، ووضعت أسماؤها بإزائها كما صرّح به الشيخ في الشفاء، فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات (هـ، م، ٤٣، ٢٧)
- (الكون في بعض الأوقات) يقابل (الدوام) إذا اعتُبر التوقيت (ط، ش، ٣٠٨، ٦)

كون في الاعيان

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزّمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٦)
- ليس الكون في الأعيان هو ما يكون به الشيء في الأعيان، فإنّه لو كان كذلك لما صحّ وجود شيء (مر، ت، ٣٣، ١١)

كون في المكان

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزّمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٥)

كون وفساد

- الكون والفساد مع الإشتقاق؛ مثل أنّه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر، فأن يعلم هو نوع أن يذكر. وإن كان إنحل هو نوع إن فسد، فينحل نوع أن يفسد. وكذلك في الفواعل وغير ذلك؛ وهي للإثبات (س، ج، ١٧٩، ١٤)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص، والإستحالة، والتغيّر في المكان وهو المسمّى في لساننا نَقْلَة (ش، م، ٧٣، ٣)
- التكوّن يضادّه الفساد (ش، م، ٧٤، ٦)
- الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود، والفساد من موجود إلى غير موجود (ش، ع، ١٢٩، ٧)

كون ولا كون

- لا يمكن أن يوجد الأمران معًا، أعني الكون ولا كون (ش، ع، ٩٥، ٢٠)
- يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة (ش، ع، ٩٦، ٧)

كيف

- «الكيف» كقولك: أبيض، كاتب (أ، م، ٦، ٧)
- قد يوجد أيضًا في الكيف مُضادةٌ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أبه ذلك، وأيضًا ذواتُ الكيفية بها: مثال ذلك الجائر للعادل، والأبيض للأسود (أ، م، ٣٥، ٩)
- قد يقبل أيضًا الكيفُ الأكثرَ والأقلَّ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل (أ، م، ٣٦، ١)
- ما سبيله أن يُجابَ به في «كيف» يُسمّونه بلفظة كيف وبالكيفيّة (ف، ح، ٦٢، ١٦)
- قد نقول «كيف وجود هذا المحمول في هذا الموضوع» نعني به أسالب هو أم موجب، وهو يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح، ١٩٩، ١٧)
- إذا سئل عن الذي أصفر للوجل، أنّه كيف هو في هذه الحال، فقيل أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذبًا؛ وإذا سئل عنه، أنّه كيف هو مطلقًا، فلا يجاب في العادة بأنّه أصفر إذا كان محمار الخلقة. والسبب في ذلك أنّ المجيب يستشعر أنّ السائل يسأله، أنّه كيف هو في طبيعته الصحيحة، وفي حالة الأكثرية، ويكون عنده أنّ السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقًا أيضًا، أنّه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إستشعار، أو كان السؤال يوهم المجيب أنّه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ١٩٩، ٤)
- أنواع من الكيف أضداد، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنسلاخًا من كيفيّة منها، وتلبسًا بالأخرى، فتلك الأنواع من الكيفيّة تقبل الإشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة (س، م، ٢٢١، ٣)
- الكيف وهو كلّ هيئة قارّة في جسم لا يوجب إعتبار وجودها فيه أن ينسب الجسم إلى خارج أو نسبة واقعة في أجزاء الزّمان ولا بالجملة اعتبارًا يكون به ذا جزء، وذلك مثل البياض والسواد (مر، ت، ٣٠، ٤)
- الكيف: إمّا أن يكون مختصًا بالكمّ، كالتربيع بالسّطح، لأنه عارض للسطح... وهو إمّا أن يكون محسوسًا يتأثر عنه الحواسّ: فالراسخ منه كحلاوة العسل وصفرة الذهب يسمّى كيفيات انفعاليات، وما لا يكون راسخًا سُمّيت انفعالات، لسرعة تبدّلها، مثل حمرة الخجل وصفرة الوَجِل؛ وإمّا أن يكون غير محسوس، وذلك إمّا أن يكون استعدادات يُتصوّر في النفس بالقياس إلى كمالات، فإن كان ذلك الاستعداد إستعداد للمقاومة واللاّانفعال كالمصحاحيّة والصّلابة، وإن كان استعدادًا لسرعة الأذعان والانفعال سُمّي لا قوّة طبيعيّة، مثل الممراضيّة واللّين؛ وإمّا أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصوّر أنّها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها، فما كان منها ثابتًا سُمّي ملكة، مثل العلم والصحّة، وما كان سريع الزوال سُمّي حالاً، مثل غضب الحليم ومرض المصحاح (مر، ت، ٣٠، ١١)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكمّ المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٥)
- الكيف قد يُراد به الكيفية، وقد يُراد به ماله الكيفية (سي، ب، ٦٨، ١)
- الكيف إمّا أن يكون مختصًا بالكمّ من جهة ما هو كم، كالتربيع والتثليث والتدوير (سي، ب، ٦٨، ٦)
- (الكيف) إمّا أن لا يكون مختصًا به (الكمّ)، وهو إمّا أن يكون مُحَسًّا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة (سي، ب، ٦٨، ٩)
- الكيف لا يقال فيه مساوٍ ولا غير مساوٍ بل يقال شبيه وغير شبيه (ش، م، ٣٣، ١٥)
- ما... يختصّ بإسم المَلَكة... هو الذي يُقال عليه الكيف في المشهور (ش، م، ٤٥، ٦)
- قد يوجد التضادّ في الكيف لكن في بعضها و... إذا كان أحد المتضادّين في الكيف لزم أن يكون الضدّ الآخر في الكيف (ش، م، ٤٦، ٣)
- الكيف قد يقبل الأقلّ والأكثر (ش، م، ٤٦، ٦)

كيف موافق

- إنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفيّة، والموافقة في الكيفيّة غير الكيف الموافق، فالكيف الموافق ليس هو إضافةً، بل هو شيء ذو إضافة (س، م، ١٦١، ١٠)

كيف هو

- إن كان إذًا يبيّن ما هو فهو يُبيّن أيضًا بقول واحدٍ بعينه أنه موجود، وكيف هو، إذ كان الحدّ والبرهان يدلّآن على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)
- جميع ما يُؤخذُ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يليق أن يُستعمَل في الجواب عن الأمر أيّ شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٤)

كيفيات

- التي يقال (لها الكيفيات) بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية فإنّ أنواعها متضادة، يدخل أحد الضدين منهما في ما يُقال بقوة والآخر في ما يُقال بلا قوة. وذلك مثل الصلابة واللين، فإن الصلابة تحت القوة الطبيعية واللين تحت ما هو لا قوة طبيعية (ف، م، ١٠٠، ١)
- الكيفياتُ التي توجد في أنواع الكمية بما هي كمية، مثل الاستقامة والانحناء في الخط، والتحديب والتقعير في الخطوط المنحنية وفي التي تلتقي على غير استقامة (ف، م، ١٠٢، ٣)
- الأمور التي تُستعمَلُ في إفادة الصيغ وفي الجواب عن المسألة بكيف الشيء، فإنّها تُسمّى الكيفيّات (ف، أ، ٥١، ١٦)

- الكيفيّاتُ لمّا كانت منها ما يُفاد به الصبغُ الخارجة عن ذات الشيء ومنها ما يُفاد به معرفة صيغة ذات الشيء، صارت الكيفيّات المفيدة صيغ ذوات الأشياء متى أُخِذَت في جواب أيّ شيء هو تفيدُ ما يتميّز به الشيء في ذاته عن غيره (ف، أ، ٥٢، ١٧)

- إنّ الكيفيّات والكميّات أعراضٌ... وأنّ كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دالّ على لازم غير مقوّم (س، م، ٧، ١)

- إنّ الكيفيّات التي يتعلّق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الإنتقال، فيُسمّى حالاً (س، م، ١٨١، ٦)

- إنّ الكيفيّات السريعة الزوال صالحةً للدخول في جواب كيف (س، م، ١٩٩، ١٤)

- أنواع الكيفيّات أربعة: أوّلها ما يختصّ بالكميّات، وثانيها كيفيّات انفعاليّات وانفعالات، وثالثهما القوّة واللاقوّة، ورابعها الحال والملكة (مر، ت، ٣٢، ١٨)

- أنواع الكيفيّات: أوّلها ما يختص بالكميّات. وثانيها كيفيّات انفعاليّة وانفعالات. وثالثها القوّة واللا قوّة. ورابعها الحال والمَلَكة (سي، ب، ٦٩، ١٧)

- جميع هذه الأنواع (الكيفيّات) يقع فيها التضاد والاشتداد والتنقص إلا النوع المختص منه بالكميّات (سي، ب، ٦٩، ١٨)

- ذوات الكيفيّات هي المدلول عليها بالأسماء الدالّة على الكيفيّات أنفسها وهي المُثُل الأُوَل (ش، م، ٥٠، ٢٢)

كيفيات انفعالية وانفعالات

- إنّ الكيفيّة كيفَ ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفيّة لا تخلو إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا بالكمّ من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلّقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفوس، فالتي تلتئم ما بينها أفعال وإنفعالات، هي التي تُسمّى كيفيات إنفعاليّة وإنفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)

- إنّ المعاني التي يدلّ عليها هذان اللفظان (الكيفيّات الإنفعاليّة والإنفعالات)، هي معانٍ ثلاثة: معنى الكيفيّة التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء، ومعنى الكيفيّة التي تحدث عن إنفعال في موضوعها ولها بقاء. وقد حُصرا في لفظ واحد. ومعنى الكيفيّة التي لا ثبات لها (س، م، ١٩٣، ١)

- كيفيّات إنفعاليّة هي التي تكون قارةً راسخةً في الشيء، كحلاوة العسل، وسواد الغراب، وليس يقال لها إنّها إنفعاليّات، لأنّه يجب أن تكون ما هي فيه لا محالة قد إنفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور (س، م، ١٩٨، ٧)

- جنس... من الكيفية... يقال لها كيفيات إنفعالية وإنفعالات (ش، م، ٤٨، ١٨)

- قيل... كيفيات إنفعالية لا من قِبَل أنها حدثت في الأشياء المتّصفة بها عن انفعال بل من قِبَل

أنها تُحدِث في حواسّنا إنفعالاً (ش، م، ٤٨، ٢٣)

- يقال في عوارض النفس كيفيّات إنفعالية لِما كان منها بالطبع وثابتًا، وإنفعالات لِمّا كان عارضًا ولم يكن للإنسان بالطبع والمزاج (ش، م، ٤٩، ٢٠)

كيفيات طبيعية

- إنّ (الكيفيّات) الطبيعيّة هي المتولّدة بالطبع من داخل الموجودة دائمًا في الشيء الذي توجد فيه (س، م، ١٧٣، ٥)

كيفيات مقتناة

- (الكيفيّات) المقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن إطراحها؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال (س، م، ١٧٣، ٥)

كيفية

- أُسَمِّي «بالكيفيّة» تلك التي لها يقال في الأشخاص: كيف هي (أ، م، ٢٩، ١٢)
- ذوات الكيفيّة هي التي يقال بها على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان. فأمّا في أكثرها أو في جميعها، إلّا الشاذ منها، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها، مثال ذلك: من البياض - أبيض، ومن البلاغة - بليغ، ومن العدالة - عَدْل؛ وكذلك في سائرها (أ، م، ٣٤، ٧)
- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ أن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الكيفيّةُ هي بالجملة الهيئات التي بها يُقال في الأشخاص كيف هي، وهي التي بها يُجاب في المسألة عن شخص شخص كيف هو. واشترط في رسمها قولنا في الأشخاص ليفرّق بينها وبين الفصول، لأن الفصولَ كيفياتٌ أيضًا إذ كانت هيئات بها يُقال في الأنواع كيف هي (ف، م، ٩٩، ٤)
- تنقسمُ الكيفيّةُ التي هي الجنس العالي إلى أربعة أجناس متوسطة: أوّلها المَلَكَة والحال، والثاني ما يُقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية، والثالث الكيفيّة الانفعاليّة والانفعالات، والرابع الكيفيّة التي هي في الكميّة بما هي كمية (ف، م، ٩٩، ٧)
- إنْ كان يُعنى بالتكاثفِ مثل جمود الماء، فإنه في الكيفية (ف، م، ١٠٣، ١)
- التخلخلُ، إنْ كان مثل ذوبانِ الجمَد، فإنّه كيفية (ف، م، ١٠٣، ٥)
- الإضافات قد تلحقُ أشياء كثيرة من أنواع الكيفيّة وأجناسها، فيتّفق أن تكون التسميةُ التي لحِقَتْ ذلك النوع أو الجنس من الكيفيّة تسميةً تدلُّ عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له اسم يدلّ عليه من حيث هو كيفية، فيجعل اسمَه الدالّ عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالّ عليه من حيث هو كيفيّة، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماءً لا تدلُّ عليها من حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماءً تدلّ عليها من حيث هي كيفيات (ف، م، ١٠٨، ٢)
- إنّ الكيفيّة تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس، وأنّها ليست إسمًا مشتركًا أو مشككًا أو متواطئًا، ولكنّه مقوّم لماهيّة ما تحته (س، م، ٧، ٤)
- إنّ الكيفيّة تقال باشتراك الإسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة، فتسمّى كل قوة وكل مبدأ فعلٍ وكل شيء يحلي شيئًا ويخصّصه كيفية،

ولو كان كميّة أو غير ذلك، وذلك باشتراك الإسم. وليست المقولة إلّا واحدًا من معاني الإسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوّمًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)

- كل هيئة لا توجب قسمةً بوجهٍ من الوجوه في تصوّره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفيّة (س، م، ٨٥، ٨)

- أمّا الكيفيّة فقد جرت العادة بأن تعرّف نحوين من التعريف: أحدهما أن يقال: إنّ الكيفيّة ما به يقال على الأشخاص إنّها كيف هي، والآخر أن يقال: إنّ الكيفيّة ما به يقال للأشياء إنّها شبيهة وغير شبيهة (س، م، ١٦٧، ٦)

- يقول (البعض): أمّا الوضع؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جوابًا عن سؤالٍ كيف، فهو كيفيّة؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا، فهو وضع. فإن قال ذلك، لم نضايقه بأن نقول له: إنّ هذا لا يمكن، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره؛ ولكنّا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعًا من الكيفيّة فإنّ الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال: كيف الشيء؟ بل تعدّه لذلك؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر، وهو أعمّ منه (س، م، ١٦٨، ٧)

- معنى السؤال بكيف. وكيف أشهر من الكيفيّة؛ فإن إسم الكيفيّة إشتقّ من إسم الكيف (س، م، ١٧١، ٩)

- إنّ الكيفيّة هي كلّ هيئةٍ قارةٍ في الموصوف بها، لا توجب تقديره أو لا تقتضيه، ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى إلتفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضًا ضرب من البيان متعلّق بأن يثبت شيء، ثم يعرف بسلوب أمور عنه (س، م، ١٧١، ١٧)

- إنّ الكيفيّة كيفَ ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفيّة لا تخلو إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإحالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإحالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا بالكمّ من حيث هو كمّ أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلّقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفوس، فالتي تلتئم ما بينها أفعال وإنفعالات، هي التي تُسمّى كيفيّات إنفعاليّة وإنفعالات؛ والتي تتعلق بالكمّ فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ٦)

- نقول: إنّ الكيفيّة إمّا أن تكون متعلقةً بوجود النفس أو لا تكون؛ والتي لا تكون فإمّا أن تعلق بالكميّة أو لا تتعلّق، والتي لا تتعلّق إمّا أن تكون هويّتها أنّها إستعداد، وإمّا أن تكون هويّتها أنها فعل، وإن عرض لها أن تكون إستعدادًا (س، م، ١٧٢، ١٦)

- قسمة أخرى للكيفيّة؛ فإنّهم يقولون: إنّ الكيفيّة إمّا أن تظهر في النفس وإمّا في البدن (س، م، ١٧٣، ١٠)

- الملَكة كيفيّة راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)

- الحال هي كيفيّةٌ سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)

- أمّا الإنفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنّها ليست كيفيّات، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانًا طويلاً لم تكن من مقولة الكيفيّة، لا لأنّها إصفرار، أي آخذ إلى الصفرة، فإن الإصفرار

لو توهمناه تطول مدته، لم يكن أيضًا كيفيّة، بل ربّما أدّى إلى كيفيّة تحدث في آخرها، وعندما ينتهي إليها يفنى الإصفرار ويقف؛ إنّما الإصفرار من مقولة أن ينفعل (س، م، ١٩٢، ٨)

- أمّا الجنس الرابع (من الكيفيّة)، . . . المشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما ليس بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل (س، م، ٢٠٥، ٦)

- أمّا لغة العرب والفرس فيشتق إسم المكيّف فيهما دائمًا من إسم الكيفيّة؛ لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات، أو في اليونانية وحدها، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيّات، بل يفرد للمتكيّف إسم (س، م، ٢١٨، ١٢)

- إنّ الكيفيّة التي تقال لها شجاعة، والأخرى التي يقال لها جبن، لا يتضادّان في جوهريهما؛ بل قد علمت أنّ الشجاعة إنّما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما سمّي أحدهما شجاعةً والآخر جبنًا، وأنّها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئًا، بل طبيعتها وسط (س، م، ٢٦٢، ١٥)

- فصول الكيف، . . . قد تكون كيفًا، على ما علمت. وربّما كانت الكيفيّة فصلاً، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر (س، ج، ٦٩، ١٥)

- قولك في الكيفيّة معنى مقول الماهيّة بالقياس إلى الكيفيّة. وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدّه (س، ج، ٢٦٣، ١٤)

- المعنى بها (الكيفيّة) الهيئات التي بها يُجاب عن سؤال السائل عن آحاد الأشخاص، إذا قال: كيف هو؟ واحترزنا بالأشخاص عن الفصول؛ فإن ذلك يُذكر في السؤال عن المميّز للشيء بأي شيء هو (غ، ع، ٣١٩، ١)

- هي (الكيفيّة) عبارة عن كل هيئة قارة في الجسم لا يُوجب إعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج. ولا نسبة واقعة في أجزائه. وهذان الفصلان للإحتراز عن (الإضافة) و(الوضع) (غ، ع، ٣١٩، ٥)

- الكيفيّة تنقسم: إلى ما يختصّ بالكم من جهة ما هو كم، كـ«التربيع لـ(السطح)» و(الإستقامة) لـ(الخط). وأمّا الذي لا يختص بـ(الكمّ) فينقسم: إلى المحسوس وغير المحسوس (غ، ع، ٣١٩، ٨)

- الكيفيّة هي كل هيئة قارّة في الجسم لا يُوجب إعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج، ولا نسبة واقعة في أجزائه (غ، ع، ٣٧٣، ٢٢)

- الكميّة والكيفيّة نفهم معناه ولا نفهم عَرَضيته بل نشك في عرضيّته، ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئيّ لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئيّ (سي، ب، ٥٧، ١٤)

- الكيف قد يُراد به الكيفيّة، وقد يُراد به ماله الكيفيّة (سي، ب، ٦٨، ١)

- الكيفيّة هي كل هيئة قارّة لا يوجب تصوّرها تصوّر شيء خارج عنها وعن حاملها، ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها، فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن ينفعل بأنّها هيئة قارّة، وتفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة إلى شيء خارج، وتفارق الكمّ بأنها لا توجب قسمة، والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها (سي، ب، ٦٨، ١)

- أسمّي الكيفيّة الهيئات التي بها يُسئل في الأشخاص كيف هي، وهذه الكيفيات تقال على أجناس أوّل مختلفة (ش، م، ٤٧، ٣)

- الكيفية... تُسمّى مَلَكة وحالاً (ش، م، ٤٧، ٦)
- الكيفيّة تقال بذاتها (ش، ج، ٦٢٨، ١)
- الكيفيّة ليست من المضاف (ش، ج، ٦٢٨، ١٧)

كيفية انفعالية

- إسم الكيفيّة الإنفعاليّة يقال على بعض أنواعها، لأنّها تحدث من إنفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد، ويقال على بعضها لأنّه يحدث منه إنفعال لا في كل شيء بل في الحواس (س، م، ١٩٢، ٣)
- كل كيفيّة بطيئة الزوال عن المتكيّف بها تُسمّى كيفيّة إنفعاليّة (س، م، ٢٠٠، ١)
- ما كان من... العوارض ثابتًا عسير الزوال... يُسمّى كيفيّة إنفعالية (ش، م، ٤٩، ١٢)

كيفية القضية

- السلبُ والإيجابُ يُسمّى كل واحد منهما كيفيّة القضية، وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يُسمّى كميّة القضية (ف، ق، ١٤، ٩)

كيفية النسبة

- تُسمّى كيفيّة النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيّدين بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك مادة، ويُسمّى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ١٣٦، ٣٣)
- أنواع كيفيّة النسبة كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابله فأحدهما يكفي في الحصر إذ كل معقول فهو منحصر بين الشيء ومقابله إذ لا واسطة بين النقيضين (و، م، ١٤٥، ٨)

ل

لا

- ليس قولنا «لا إنسان» يدلّ في الألسنة التي تُسْتَعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدلّ عليه قولنا ليس بانسان (ش، ع، ١٠٨، ١٧)
- يدلّ قولنا «لا إنسان» على عدم الإنسانية، وقولنا «لا صحّ» على عدم الصحّة (ش، ع، ١٠٨، ٢٤)
- قولنا «لا إنسان»... ليس هو صادقًا ولا كاذبًا (ش، ع، ١٠٩، ١)
- قولنا «لا إنسان» لا يدلّ على صدق أو كذب إذ كان ليس يدلّ على وجود محصّل وإنما يدلّ على وجود غير محصّل (ش، ع، ١٠٩، ٣)

لا ضرورة وامكان

- اللاضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول الإمكان العاميّ وهو سلب الضرورة المطلقة عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف للحكم وهو المستعمَل عند الجمهور. الثاني الإمكان الخاصّي وهو سلبها عن الطرفين جميعًا وهو المستعمَل عند الحكماء، والمواد بحسبه ثلث مادة الوجوب والإمكان والإمتناع، ولا يمتنع تسمية الأول عامًّا والثاني خاصًّا لكون الأول عامًّا والثاني خاصًّا. الثالث الإمكان الأخصّ وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقتية عن الطرفين. الرابع الإمكان الإستقبالي والأول أعمّ ثم الثاني والثالث أخصّ من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود في الإستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أنّ ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩)

لا نهاية

- وجود ما لا نهاية له غير ممكن أن يخرج إلى الفعل (ش، ب، ٤٣٠، ١)

لا ينعكس

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم عكسه، لا أنّه لا ينعكس في مادّة من المواد. فبيّن من هذا أن السالب الكليّ المطلق الحقيقيّ لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)

لاجل الشيء

- يلزمُ ضرورةً أن يكونَ الذي لأجله الشيء يتأخّر بالزمان عن الشيء وأن يتقدّمه الشيء بالزمان (ف، ح، ١٢٩، ١٢)

لاجل ماذا

- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادّة. و«لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ٢)

لاحق

- اللاحق يغلط بنحويْن من الغلط: أحدهما أنه يُوهم عكسه في الحمل، والثاني أنه يوهم صدق عكس نقيضه (ف، س، ١٤٣، ١٨)

- إنّ الوجود بالفِعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوّمًا لماهيّة زيد ولا لشيءٍ من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجودِ الذي هو لاحق لماهيّة الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنسًا، بل الأوّل (س، م، ٩٣، ٢)

لاحق عام وخاص

- اللاحق العامّ والخاصّ: إعلمْ إنّ كل معنى لا يقوّم الشيء، وهو قد يوجد له ولغيره، فإنّه قد جرت العادة بأن يسمّى «عرضًا عامًا» سواء كان لازمًا أو مفارقًا. وكل ما كان فيما لا يقوّم، ولا يوجد إلاّ للشيء، فقد جرت العادة بأن يُسمّى «خاصّة» سواء كان لكله أو بعضه، ولازمًا أو مفارقًا (س، ش، ٢٠، ١)

لاحق كلي

- ليس اللاحق الكليّ ما يلحق بكليّته للموضوع، بل ما يلحق كليّة الموضوع (س، ق، ٤٤٨، ١٦)

لازم

- اللازم قد يكون لازمًا بالعَرَض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعَرَض. وقد يكون بالذات، واللازمُ بالذات قد يكون لازمًا على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشِعْرى العبور بالغداة اشتدّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازمٌ لطلوع الشِعْرَى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازمًا باضطرار وهو الدائم اللزوم الذي لا يُمكن أن يُفارقَ الشيء الذي بوجوده وُجِد. وهو أن يكون في أي وقت وُجِد الشيءُ وُجِدَ اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه (ف، م، ١٢٧، ١)

- اللازمُ منهما (الشيئان اللذان لا يتكافآن في لزوم الوجود) يُقالُ إنه متقدمٌ للذي عنه لزم، متى لم يكن الذي عنه لزم سببًا لوجودِ اللازم، والذي عنه لزم هو المتأخِّرُ بالطبع، مثل الإنسان والحيوان (ف، م، ١٢٩، ٩)

- إنّ اللازم عن الشيء ربما كان سببًا لوجود ذلك الشيء، مثل المبني والباني والمكتوب والكاتب (ف، ق، ١٠٤، ١٥)

- أمّا إعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازمًا، واللازم ملزومًا، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهّم الإنعكاس. وهذا الباب على صنفين: إمّا على سبيل الإستقامة، وإمّا على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع؛ فإنّه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنّ أنّه يصحّ معه أنّ كل حارٍ خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظن أنّ ما ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض لماليسوس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س، ١٠٣، ٣)

- لما كان المُقوّم يسمّى ذاتيًا، فما ليس بمقوّم - لازمًا كان، أو مفارقًا - فقد يُسمّى عرضيًا ومنه ما يُسمّى عرضًا (س، أ، ٢١٣، ١٠)

- اللازم هو الذي لا بدّ من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته، على أنّه تابع لذاته، لا على أنّه داخل في حقيقة ذاته (س، ش، ١٤، ١)

- يشترك المقوّم واللازم في أنّ كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)

- يشترك اللازم والعارض في أنّ كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)
- مثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، وخواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شروطًا في ماهيّته، لأنّها غير متناهية، مثل كونها نصفًا من مربع وثلثًا من آخر وربعًا من آخر، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لا نهاية لها (س، ش، ١٤، ٨)
- كل لازم فإمّا أعمّ مثل كون مربعة فردًا للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعمّ كالفرديّة أو بغير وساطته. وإمّا مساو مثل لزوم كون مربعة تسعة للثلاثة (س، ش، ١٨، ١٦)
- اللازم الذي هو القسيمة فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بدّ منها، مثل الفرد يلزمه أن يكون إمّا ثلاثة وإمّا خمسة، ذاهبًا إلى غير نهاية، أو واقفًا عند نهاية. وبعض أنحاء القسمة اللازمة يكون أوليًا، وبعضه غير أوليّ (س، ش، ١٨، ٢٢)
- اللازم من القياس يُسمّى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- كل ما يلزم، ولا يرتفع في الوجود، إن أمكنَ أن يرتفع بالوهم والتقدير، وبقي الشيء معه مفهومًا، فهو (لازم) (غ، ع، ٩٦، ١)
- إن كان لا يُفارقه (ذات الشيء والمعنى) أصلاً، كـ(كون الزوايا من المثلث، مساوية لقائمتين) فهو لازم (غ، ع، ٩٧، ١٢)
- إذا شرطنا أن تكون الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبه بالذاتي غاية الإشتباه، ودركُ ذلك من أغمض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)
- اللازم هو ما يلزمُ الشيء ولا يُفارقه من غير أن يكونَ داخلاً في مفهومه وحقيقته (غ، ع، ٣٧٤، ١)
- اللازم فما لا يُفارق الذات البتّة ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظلّ لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس (غ، ص، ١٣، ١٣)
- لنسمّ القضية الأولى (في نمط التلازم) المقدّم ولنسمّ القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)
- اللازم إمّا أن يلزم الشيء في ماهيته أو لأمر من خارج (سي، ب، ٣٨، ٢١)
- اللازم إمّا أن لا يكون مذكورًا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوّة، ويُسمّى مثل هذا القياس إقترانيًا (سي، ب، ١٤١، ٢٢)
- قوة عكس اللازم قوة عكس المقدّمة (ش، ق، ٣٠١، ٤)
- اللازم هاهنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال عن الأحوال، بسبب من شأنه أن يكون معلومًا (ط، ش، ٢٠٦، ١٠)
- المحمولات الخارجية: إمّا أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمستقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضاحك والأبيض للإنسان؛ فإنّهما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والبياض فيه. وإمّا أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنين فإنّه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثيّة، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه

إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إمّا أن يلحق الموضوع لحوقًا واجبًا، أو ممكنًا. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إتفاقًا، أو لحقه لحوقًا غير دائم (ط، ش، ٢٠٧، ٤)

- إنّ اللازم لا يكون بيّنًا مطلقًا، بل إنّما يكون بيّنًا عند حضور الوسط فقط (ط، ش، ٢٠٩، ٢٢)
- اللازم إمّا للوجود وإمّا للماهية وإمّا بوسط أو بغيره (م، ط، ٦٥، ٧)
- كل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى أن تصوّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه وإلّا لاحتاج إلى وسط، وغير القريب غير بيّن وإلا لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ١)
- اللازم قد يكون لازمًا للوجود كالسواد للحبشي، وقد يكون لازمًا للماهية، وهو إمّا بيّن وهو الذي يكون تصوّره مع تصوّر ملزومه كافيًا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، وإما غير بيّن وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا القائمتين للمثلث (ن، ش، ٦، ٢٠)
- يقال البيّن على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوّره الأول أعم (ن، ش، ٧، ٢)
- «اللازم» الذي لا يُفارق في الوجود والوهم يشتبه بـ«الذاتي» غاية الاشتباه كلام صحيح، بل ليس بينهما في الحقيقة فرق إلاّ بمجرّد الوضع والاصطلاح (ت، ر١، ٥٠، ١٤)
- ليس بين ما سمّوه (المنطقيون) «ذاتيًا» وما سمّوه «لازمًا» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ر١، ٥٠، ٢٠)
- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أنّ «اللازم» قد يكون أعمّ من «الملزوم» (ت، ر١، ١٠١، ١٢)
- اللازم إنّما هو «النتيجة»، وهي قضية، وخبر، وجملة تامة؛ ليست مفردًا (ت، ر١، ١٧٥، ١١)
- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إيّاه إلاّ بوسط بينهما، والوسط ما يقرن بقولك «لأنّه» (ت، ر١، ١٩٢، ١٢)
- إذا كان المدلول لازمًا للدليل فمعلوم أنّ اللازم إمّا أن يكون مساويًا للملزوم، وإمّا أن يكون أعمّ منه. فالدليل إمّا أن يكون مساويًا للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإمّا أن يكون أخصّ منه، لا يكون الدليل أعمّ منه (ت، ر١، ٢٠٢، ٢٧)
- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ر٢، ٨، ٧)
- من عرّف أنّ هذا لازم لهذا استدلّ بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ «اللزوم» ولا تصوّر معنى هذا اللفظ (ت، ر٢، ٩، ٢٣)
- اللازم للموجود الخارجي لازم للحقيقة الخارجية (ت، ر٢، ١٠٤، ١٦)
- اللازم البيّن ما ثبت للموصوف بلا وسط في نفس الأمر، واللازم غير البيّن ما كان ثبوته بوسط في نفس الأمر (ت، ر٢، ١٣٦، ١٩)
- لا يفرّق في هذا (الدليل والعلّة) بين لازم ولازم، ولا يقال: «من اللوازم ما يلزم بوسط، فلا يمكن العلم به إلاّ بعد ذلك الوسط»، بل يمكن الاستدلال به عليه كما يمكن الاستدلال بكلّ ملزوم على لازمه (ت، ر٢، ١٣٧، ١٢)
- متى تصوّر الملزوم تصوّرًا تامًّا يحصل به تصوّر الملزوم حصل معه العلم بأنّ هذا لازم. وإن لم يحصل هذا التصوّر لم يجب العلم باللازم في

شيء من الأمور (ت، ر٢، ١٤٧، ١١)

- يلزم بطلان الفرق بين لازم ولازم، بأنّ هذا بوسط وبأنّ هذا بغير وسط إذا فسّر الوسط بوسط في نفس الأمر؛ وبطلان ما ادّعوه (المنطقيون) من أنّ اللازم بغير وسط يجب العلم به بلا دليل، وأنّ اللازم بوسط لا يعلم إلاّ بالعلم بالوسط. فما ادّعوه من هذا وهذا باطل (ت، ر٢، ١٤٨، ٨)

لازم بتوسط

- أما اللازم بتوسط شيء آخر؛ فإنّه لا ينفك عند حضور المتوسط، وقد ينفك مع غيبته، فلا يكون عند الإنفكاك بيّنًا (ط، ش، ٢٠٩، ٥)

لازم خاصة

- اللازم الخاصّة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (هـ، م، ١٠، ١٠)

لازم الشخصية

- لازم الشخصيّة فهو ما يلازم الشيء في وجوده، ويفارقه في الوهم، كسواد الحبشي (ر، ل، ٤، ٥)

لازم الشيء

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إمّا داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو الذاتيّ المقوّم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٥، ١١)

لازم غير ذاتي

- ما يقبلُ الإرتفاع في الوهم، دون الوجود فهو لازمٌ، غير ذاتي (غ، ع، ٩٦، ٩)

لازم غير مقوم

- اللازم غير المقوّم ويُخَصّ بإسم اللازم وإن كان المُقوّم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهيّة فلا يكون جزءًا منها. مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقايسات لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٥، ٧)

لازم الماهية

- الفرق بين «لازم الماهية» و«لازم وجودها» أن «لازم وجودها» يمكن أن تعقل الماهية موجودة دونه، بخلاف «لازم الماهية» لا يمكن أن تعقل (الماهية) موجودة دونه (ت، ر١، ٨٣، ١٢)

لازم مجهول

- مثال اللازم المجهول الذي هو أعمّ من الشيء المساواة لما هو مساوي القاعدة والإرتفاع للمثلث، فإنّه كذلك لمتوازي الأضلاع (س، ش، ٣٧، ٤)

لازم محمول وتالي

- أمّا إعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازمًا، واللازم ملزومًا، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهّم الإنعكاس. وهذا الباب على صنفين: إمّا على سبيل الإستقامة، وإمّا على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع؛ فإنّه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنّ أنّه يصحّ معه أنّ كل حارٍ خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظن أنّ ما

ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض لماليسوس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س، ١٠٣، ٣)

لام الاستغراق

- أمّا على العموم، وتسمى (لام الإستغراق) فكما في قولنا: الإنسان حيوان. أي كل إنسان، وهي محصورة كلّية (ط، ش، ٢٧٧، ٧)

لام العهد

- أمّا على التخصيص وتسمّى لام العهد، فكما في قولنا: قال الشيخ، وهي مخصوصة (ط، ش، ٢٧٧، ١١)

لحوق

- اللّحوق، كقوله: إنّي لعمري، أي لقد، فعلت كذا وكذا، قد ما فعلت كذا وكذا. فإنّ هذه الحروف إنّما يستعان بها في نحو الكلام، فأمّا في المباني فليس بها موضع. وذلك أن القائل لو قال: قد فعلت كذا وكذا، أو قد كان كذا وكذا، كان ذلك كافيًا (ق، م، ٢٦، ١٨)

لزوم

- اللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة والجبن. وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهْرَب منها (أ، ج، ٥٢٢، ١٥)

- اللزوم المقلوب هو لزوم وجود الشيء لارتفاع شيء آخر (ف، ق، ١٠٧، ١٣)

- إن المتقابليْن لمّا كان لا يمكن اجتماعهما معًا في موضوع واحد صار اللزومُ فيه على عكس ما عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٥)

- اللزوم في المتقابلات على استقامته هو أن يلزمَ المقابلُ مقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)

- كلّ قياس لمّا كان سببًا للزوم النتيجة صار هذا الحرف وهو حرف لِمَ لا يمتنعُ أن يُستدعى به سبب لزوم الشيء الذي وُضِعَ نتيجة (ف، ج، ٤٨، ١٢)

- الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدُهما مثل لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء الشيء عن وضع جملته... والثاني لزوم الحائط عن وجود السقف (ف، س، ١٤٦، ١٦)

- إعلمْ أنّ معنى اللزوم هو أنّك إذا سلّمت تلك، يجب أن تسلّم هذا القول الآخر، ليس أنّه يجب أن يكون صادقًا، ولا أنّ اللزوم يكون بيّنًا بنفسه عنها. فإنّ قولنا: كذا يلزم عن كذا، أعمّ من قولنا: كذا بيّن اللزوم عن كذا (س، ق، ٦٠، ٩)

- تضمّن المقدّمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولّد الذي ذكره المعتزلة وعلى سبيل حصوله بقدرة اللّه تعالى عقيب حصول المقدّمتين في الذهن، والتفطّن لوجه تضمّنه له بطريق إجراء اللّه العادة على وجه يتصوّر خرقها بأن لا يخلق عقيب تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ، ح، ٦٦، ١٨)

- الحكم باللزوم في (القضايا) المتصلة يُسمّى إيجابًا ولو كان بين سالبتين (ب، م، ٧٣، ١٢)

- الإيجاب في الشرطي هو اللزوم، والموجبة هي

المتصلة (ب، م، ٧٣، ١٧)

- اللزوم عناد العناد (ب، م، ١٥٧، ١٠)

- تُستعمل صيغة لَمَّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والإتصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازمًا من تسليم المقدّم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فإنّها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازمًا من تسليم عدم المقدّم (سي، ب، ١٦٤، ١٢)

- ليس كل ما يلزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزومًا قياسيًا، بل ما لزم باضطرار عن مقدّمتين نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكلّ إلى الجزء فهو قياس (ش، ق، ٢٦٠، ١٦)

- لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما بوسط أو غيره، وقد يكون لأمر منفصل سواء كان الملزوم بسيطًا أو مركّبًا (م، ط، ٧٠، ١)

- معنى كون اللزوم ضروريًا أنّا إذا عملنا المقدّمتين ونسبنا المطلوب إليهما عملنا لزومه منهما وقد لا يُتصوَّر أحد طرفي القضية أو إحدى مقدّمتي القياس (م، ط، ٢٥٣، ٦)

- المتصلة الموجبة الكلّية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدّم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدّم وعين التالي متعاكسين عليها وإلا لَبطل اللزوم والإنفصال (ن، ش، ٢٣، ١٤)

- جعل بعض الصفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي، وإنّما يعودُ ذلك إلى جعلِ الداخل ما دلّ عليه اللفظ بـ«التضمن»؛ والخارج اللازم ما دلّ عليه اللفظ بـ«اللزوم» (ت، ر١، ٣٧، ١٣)

- لا بدّ من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحدّ الأوسط (ت، ر١، ١٥٩، ٧)

- إنْ كانَ «اللزوم» قطعيًا كان الدليل «قطعيًا». وإن كان ظاهرًا - وقد يتخلّف - كانَ الدليل «ظنّيًا» (ت، ر١، ١٧١، ١٠)

- كلّما كان اللزوم أقوى، وأتمّ، وأظهرَ، كانت الدلالة أقوى، وأتمّ، وأظهر، كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى (ت، ر١، ٢٠٢، ٢٣)

- لزوم الأكبر للأوسط هو لزوم الحكم للمشترك (ت، ر١، ٢١٠، ١٢)

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلّة في الفرع (ت، ر١، ٢١١، ٩)

- اللزوم في اصطلاح أهل المنطق ينقسم إلى بيّن وغير بيّن. فالبيّن ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معًا العلم باللزوم، وغير البيّن ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معًا العلم باللزوم (و، م، ٥٤، ١٠)

لزوم بيّن

- إنّ اللزوم البيّن يطلق على معنيين: أحدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصوّر الملزوم تصوّره، والثاني كون اللازم بحيث يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعمّ من الأول لأنّه علم من كونه بيّنًا أنّ التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأول أيضًا مع إعتبار إستلزام تصوّر الملزوم تصور اللازم فيه، وهذا ليس بمعتبَر في المعنى الثاني، بل المعتبَر فيه مجرّد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما. فيكون المعنى الثاني أعمّ من الأول (هـ، م، ٤٠، ٧)

لزوم خارجي

- اللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمّى في الخارج تحققه في الخارج، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه إليه كيف، ولو كان اللزوم الخارجيّ شرطًا لمّا يتحقق الإلتزام بدونه وليس كذلك (هـ، م، ٥، ٦)

لزوم ذهني

- إنّ اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصوّر المسمّى تصوّره فيتحقق الإنتقال (هـ، م، ٥، ٥)
- أقوى مراتب اللزوم الذهني وهو البيّن بالمعنى الأخص حتى يفيد جهة اختيار الإلتزام على اللزوم (هـ، م، ٣٧، ١٤)

لزوم الصادق

- لزومُ الصادق عن مقدمات كاذبة هو لزوم الصادق بالعَرَض من قِبَل أنه عَرَضٌ لشيء واحد إن كان لازمًا وصادقًا، وأما لزوم الصادق عن مقدمات صادقة فهو لزوم بالذات (ف، س، ١٤٠، ١٩)

لزوم عقلي

- لا معنى للزوم العقلي إلاّ أنّ تعقّل الملزوم لا ينفك في العقل عن تعقّل لازمه؛ وذلك هو المراد من كونه بيّنًا له (ط، ش، ٢٠٩، ٣)

لزوم المتقابلات

- لزوم المتقابلات على استقامة فهو أن يكونَ كلُّ واحد من المتقابلين لازمًا عن الآخر، ويكون ذلك على أحد وجهين: إما من جانب واحد، وإما على خلاف من جانبين (ف، ق، ١١٠، ١٧)
- الذي من جانب واحد (في لزوم المتقابلات) هو أن يكون موضوع القول الثاني مقابلَ موضوعِ القول الأول الذي عنه لَزِمَ ومحموله مقابِلُ محمول الأول (ف، ق، ١١١، ١)
- الذي على خلاف من جانبين (في لزوم المتقابلات) أن يكون موضوع الثاني مقابل محمول الأول ومحموله مقابل موضوعه (ف، ق، ١١١، ٢)
- اللزوم في المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات (ش، ج، ٥٣٩، ٢٢)
- اللزوم في هذه المتقابلات (الأربعة) يكون على ضربين: لزوم مقلوب وذلك إذا قويس أمران متقابلان إلى أمر واحد أو أمر واحد إلى أمرين متقابلين... واللزوم الغير المقلوب وهو الذي يسمّى المستقيم هو أن يلزم المقابِل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٤)

لزوم مقلوب

- اللزوم المقلوب قد يُؤخذ أخذًا كليًّا ويُؤخذ أخذًا جزئيًّا (ف، ق، ١٠٧، ١٨)
- إذا أخذت جزئيته (اللزوم المقلوب) كان النظر في كل واحد من أصناف المتقابلات الأربعة (ف، ق، ١٠٨، ١٣)

لزوميات لفظية

- اللزوميات اللفظيّة لا تستعمل إلاّ في الإلزامات الجدليّة، أو الخُلف، كما يقال على من زعم أنّ الإثنين فرد. كلما كان الإثنان فردًا، فهو عدد. وكلما كان الإثنان عددًا، فهو زوج. وكلما كان الإثنان فردًا، فهو زوج. فإنّها لا تفيد سوى الإلزام، أو النقض (ط، ش، ٤٨٨، ١٦)

لزومية

- الصحبة التي حُكم بها في المتصلة إن كانت لسبب اقتضاها بحيث يتعذّر إنفكاك المستصحب عن صاحبه سمّيت لزومية سواء كان السبب في الصحبة عقليًا كقولنا كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعيًا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر أو كان عاديًا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٤)

لسان الامة

- ينبغي أن يؤخذ (لسان الأمة) عن الذين تمكّنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكّنًا يُحصّنون به عن تخيّل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركّبة عن حروفهم وعن النطق بها (ف، ح، ١٤٥، ٩)

لغات الامة

- الأفضل أن تؤخذ لغات الأمّة عن سكّان البراري منهم متى كانت الأممُ فيهم هاتان الطائفتان (ف، ح، ١٤٦، ١٠)

لغة العرب

- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلة فإنها بأسرها مركّبة لا بسيطة لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)
- قد يُظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب، فإن كان كذلك فلا مُهْمَل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد (سي، ب، ١٠٢، ٧)

لفظ

- القولُ لفظٌ مركّبٌ دالٌّ على جملة معنى، وجزؤه دالٌّ بذاته لا بالعَرَضِ على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى، ليُفْصَلَ بينه وبين اللفظ المركّب الذي يدلُّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)
- لفظ الفعل الدّال على الحاضر في اللسان العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف، ق، ٧٠، ١٢)
- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيءُ يُعبّرُ عنه بلفظين فقد يُظنّ أنه لا فرق بين أن يُعبَّر عنه بهذا أو بذلك فيبدّل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)
- لفظ الشيء وحدّه وأجزاء حدّه ورسمه وخاصّته وعرضه وشبيهه وجزئياته وكلّياته، فإنّها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)
- تبديل اللفظ المفرد باللفظ المركّب يُسمّى شرح الاسم وتحليل الاسم إلى القول الشارح له (ف، أ، ٨٩، ٨)
- إنّ اللفظَ إمّا مفرد وإمّا مُركّب (س، د، ٢٤، ١٢)
- إنّ اللفظ بنفسه لا يدلّ البتّة، ولولا ذلك لكان لكلِ لفظ حق من المعنى لا يجاوزه، بل إنّما يُدلُّ بإرادة اللافظ (س، د، ٢٥، ١٥)
- إنّ اللفظ إمّا أنْ يكون مفردًا، وإمّا أنْ يكون مؤلّفًا؛ وأنّ المفرد إمّا أنْ يكون كليًّا، وإمّا أن يكون جزئيًّا (س، د، ٢٧، ١٤)
- معنى قولنا «وليس ولا واحد من أجزائه (اللفظ) دالاً على إنفراده» معناه أنّا لا نقصد في دلالتنا

بقولنا «الإنسان» أن تدل بواحد من أجزائه على شيء البتّة، من حيث هو مفرد، بل تستعمله على أنه جزء دالّ، لا دالّ بانفراده (س، ع، ٧، ٨)

- إنّ اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالّ، كما قد إعترفوا به، وذلك على وجهين: أحدهما أن يكون مؤلّفًا من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل «شنقنقتين»، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا «العنقاء». فكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظًا. فكذلك كونه دالًا، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر (س، ع، ٩، ٦)

- اللفظ أيضًا إذا أريد أن يحاذى به ما في الضمير يجب أن يتضمّن ثلاث دلالات: دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على المعنى الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والإرتباط الذي بينهما (س، ع، ٣٨، ٤)

- إنّ اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلّمه المجيب فيغالط به، وأن يستعمل مجيب بحسب معناه فلا يغالط به، وأيضًا يستعمل في معناه ويغالط به من جهة الغلط في المعنى (س، س، ٤٦، ١)

- إنّ كل لفظ في الدنيا يدلّ بالشرط على شيء، وبالإطلاق على شيء، وبشرط ثانٍ على ثالث، ووحده على شيء، ومع غيره على شيء آخر؛ إنّما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحالٍ واحدةٍ تكثر دلالته (س، س، ٩٨، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلثة أصناف: فأوّلها يُسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمّن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- اللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب (غ، م، ٨، ١٦)

- اللفظ ينقسم إلى جزئي وكلي (غ، م، ٩، ٧)

- اللفظ ينقسمُ إلى فعل واسم وحرف (غ، م، ٩، ١٤)

- اللفظ كليّ، وامتناع وقوعُ الشركة فيه، ليس لنفس مفهوم اللفظ وموضوعه، بل لمعنى خارج عنه، وهو إستحالة وجود إلهين للعالم، ولم نشترط في كونِ اللفظ كليًا، إلاّ أن لا يمنعَ من وقوع الشركة فيه، نفسُ مفهومِ اللفظ وموضوعه (غ، ع، ٧٤، ١٢)

- الكتابة دالّة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)

- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسمُ إلى لفظٍ يدلُّ على عين واحدة نسمّيه مُعيّنًا وإلى ما يدلُّ على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد نسمّيه مطلقًا (غ، ح، ١٠، ١٦)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلُّ عليه وهي العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليفُ رقوم تُدرك بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة، والكتابة تَبعٌ اللفظ إذ تدلُّ عليه، واللفظُ تَبعٌ العلم إذ يدل عليه، والعلم تَبعٌ المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلاّ أن الأوّلين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف

بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٨)

- من يطلق إسم الحدّ على كل لفظ جامع مانع فهذا عنده لا محالة حدّ (غ، ح، ١١٧، ٦)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلَّ به عليه، ومفهومٌ في ذهن سامعه هو الذي يُستَدلّ به عليه (ب، م، ٨، ٦)

- قد يَدلُّ اللفظُ عند السامع على معناه المقصود عند القائل، كما يُفهَم الحيوان الناطق من لفظةِ الإنسان ويُسمّى ذلك دلالة المطابقة (ب، م، ٨، ٨)

- قد يدلّ (اللفظ) على معنى هو في ضُمنِه ومن جُملتِه كما تدل لفظة الإنسان على الحيوان أو على الناطق، فإنّ في دلالتِها عليه دلالة على كل واحد منهما وتُسمّى دلالة التضمُّن (ب، م، ٨، ١٠)

- يُفهَم منه (اللفظ) معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جُملَتِه لكنَّه لازم له ومُقارِنٌ غير مُنفَكٍ عنه وتسمّى دلالة إلتزام. كما تدلّ لفظة المُتحَرِّك على معنى المُحرِّك والسقف على الحائط، فإنّ المُتحرِّك لا يَنفكُّ عن مُحرِّك وإنْ لم يكن هو المُحرِّك ولا مفهوم المُحرِّك جزءٌ من مفهومه (ب، م، ٨، ١٣)

- قد يُدَلُّ باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة بأوضاع مختلفة، بمفهوم مفهومٍ كما يُقال الحيوان إمّا إنَّه مُتحرِّكٌ تارةً بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته أو نقصانها، وتارة بمفهوم حركة الإستحالة وذلك باشتداد كيفيته كلونه أو حرارته وضعفها، وتارة بمفهوم حركة النُقْلَة في مكانه. ويكون ذلك اللفظ في دلالته على ذلك الواحد من المُسمَّيات إسمًا مُشتَرَكًا لإتحاده في المسموع وتَكثُره في المفهوم (ب، م، ٩، ٤)

- قد يُدلُّ باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الموجود الواحد بوضع واحد على سبيل التركيب، كما يُدلُّ بالأبيض على البياض وعلى حامله، وبالمتمكن على المكان وساكنه (ب، م، ٩، ١٠)

- اللفظ لا يُفيد بنفسه معرفة بمجهول إنَّما هو لفظ لأنّه يدلُّ بمسموعه على معنى ومفهوم هو أسم موضوع له (ب، م، ٤٦، ١٦)

- اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٣٤، ١٥)

- لا بدّ من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة (الطالب ما هو). وأما الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يُجاب عن ما هو بأشياء يُسمّونها فصول الأجناس، وهي كما تعرفها بُعد ذاتيات مشتركة (سي، ب، ٤٠، ١١)

- الوجود الذهنيّ ويُسمّى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمّى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٥)

- اللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدالّ على إمكان السلب العام (سي، ب، ١١١، ١١)

- ربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدّمة أو كان في إحدى المقدّمتين غير ما في الأخرى، فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى (سي، ب، ١٩٣، ٣)

- اللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول

بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل والحال... وربما دلّ على ارتباط غير مقيَّد بزمان (ش، ع، ٨٨، ١٧)

- لا لفظ مناقض للفظ (ش، ع، ١٣١، ٢٢)

- اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى، وإذا لم يطابق المعنى فظاهر أنه قد دلّ على معنى أكثر من واحد (ش، س، ٦٧٤، ١٩)

- اللفظ الواحد بعينه نجده مرة تكون دلالته بحسب ضمير المتكلّم عند السامع، ومرة تكون دلالته عند ضمير المتكلّم هي بعينها دلالته عند السامع (ش، س، ٦٩٠، ٣)

- اللفظ إمّا مفرد وبسيط، وإمّا مؤلّف ومركّب، لأنّه إمّا أن لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى، أو يراد. والأول المفرد (وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) أعمّ من أن لا يكون له جزء كهمزة الإستفهام، أو يكون له جزء لا لمعناه كالنقطة، أو كان لمعناه أيضًا جزء ولا يدلّ على جزء المعنى (كالإنسان) (هـ، م، ٥، ١٨)

- اللفظ إمّا مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالإنسان، وإمّا مؤلّف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة (هـ، م، ٧٦، ٩)

- لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلاّ فهمه منه وإن أريد به الإصطلاح عن عدم إستعمال اللفظ في مدلوله الإلتزامي فكيف يُطلَب بالحجة. وقد احتجوا عليه بأنها عقلية ونقضه الغزالي بالتضمن وتمسك بلا تناهي اللوازم، وأجاب عنه الامام بأن البيّنة متناهية، وتمسّك بأنه لو اعتبر اللازم البيِّن لم ينضبط لاختلافه بالأشخاص وإلاّ لم يُفِد. وجوابه أنه لو اعتبر البيِّن مطلقًا إنضبط المدلول (م، ط، ٣٤، ١١)

- اللفظ إمّا مركَّب يُقصَد بجزء منه دلالة التضمّن على بعض ما يُقصَد به حين ما يُقصَد به، وإما مفرد يقابله. والمركّب يُسمّى قولاً ومؤلّفًا، وقيل المؤلّف هذا والمركّب ما يدلّ جزؤه لا على جزء المعنى (م، ط، ٣٦، ١)

- كل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى ومباين له إن اختلفا فيه (ن، ش، ٥، ٥)

- العلم بأنّ اللفظ دالٌّ على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصوّر المعنى (ت، ر١، ٣٧، ٢٢)

- لم يتصوّر (مستمع الحدّ) المعنى حتى سمعَ اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهمَ المراد باللفظ حتى يكون قد تصوّر ذلك المعنى قبل ذلك (ت، ر١، ٣٧، ٢٧)

- أن يكون قد تصوّر (السائل) المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنّه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفتقرُ إلاّ إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات (ت، ر١، ٧٦، ١٧)

- أن يكون (السائل) غير متصوِّر للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصوّر المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمّى» (ت، ر١، ٧٧، ١)

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره (السائل)، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إيّاه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر١، ٧٧، ١١)

- المتصوِّر يتصوّر في نفسه «إنسانًا ناطقًا»، و«جسمًا حسّاسًا، متحركًا بالإرادة، ناطقًا».

فيكون كلٌّ من هذه الأجزاء جزءًا ممّا تصوّره في نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهيّة المتصوّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل في تلك الماهيّة، والخارج عنها هو الخارج عن تلك الماهيّة. وتلك الماهيّة بحسب ما يتصوّره الذهن (ت، م، ٦٤، ٣)

- اللفظ عرض والعرض يستحيل أن يقوم بنفسه (و، م، ٤١، ١٧)
- اللفظ ينقسم إلى مركّب وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وإلى مفرد وهو ما ليس كذلك (و، م، ٦١، ١٢)
- المُسمّى عندهم (المتكلّمون) مغاير للمعنى، فإنّ مُسمّى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعًا حقيقيًا لا يحتاج إلى قرينة. ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلّم باللفظ، كان مُسمّى له، وهو المعنى الحقيقي أو غير مُسمّى له وبينه وبين مُسمّاه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الغلط (و، م، ٧١، ٦)
- اللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظ ما، والموضوع للسؤال عن التمييز لفظة أي (و، م، ٨٤، ٥)
- إن اللفظ قسمان: مهمل كأسماء حروف الهجاء ومستعمل (ض، س، ٢٤، ٣٤)

لفظ جزئي

- (اللفظ) الجزئيّ هو الذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع الشركة فيه، مثل المتصوّر من زيد (س، أ، ١٩٧، ٤)
- كل لفظ لا يصح فيه أنْ يقال بمفهومه على أكثر من واحد كزيد أو عمرو يُسمّى لفظًا جزئيًا (ب، م، ١٣، ٢٣)

لفظ حاصر

- إنّ اللفظ الحاصر يُسمّى سورًا، مثل [كل] و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض] وما يجري هذا المجرى، مثل [طرًّا] و[أجمعين] في الكليّة الموجبة (س، أ، ٢٧٧، ١)

لفظ دال

- معنى قولنا: «لفظ دال» هو أنّه يراد به الدلالة، لا أنّ له في نفسه حقًا من الدلالة (س، ش، ١١، ١٠)

لفظ دال بالوضع

- اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء، وعلى ما يلازمه في الذهن بالإلتزام كالإنسان، فإنّه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام (هـ، م، ٧٦، ٦)

لفظ دال مفرد

- اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذي لا يريد الدالّ به على معناه أن يدلّ بجزء منه البتّة على شيء، وإن كان قد يجوز أن يدلّ بجزء منه على معنى. مثل قولنا: «الإنسان» فإنّه إذا أريد أن يدل به على معنى «الحيوان الناطق» لم يدلّ حينئذ بشيء من أجزائه على شيء. ومثل قولنا: «عبد شمس» فإنّه إذا أريد أن يدلّ به على شخص معين، من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس، لا

يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس، بل لم يلتفت إلى ما يدلّ عليه عبد وشمس في حالة أخرى (س، ش، ١١، ٣)

لفظ ذاتي

- إنّ قولنا: لفظ ذاتيّ، يدلّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبًا إلى ذات الشيء، إنّما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحري أن يظن أنّ لفظ الذاتيّ إنّما الأولى به أن يشتمل على المعاني التي تقوّم الماهيّة، ولا يكون اللفظ الدالّ على الماهيّة ذاتيًا، فلا يكون الإنسان ذاتيًا للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيّين للإنسان (س، د، ٣١، ٣)
- لفظ ذاتيّ، عنينا ذاتيًا لشيء (س، د، ٤٥، ٤)
- اللفظ الذاتي أنّه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبيّ لا محالة تنسب الصفات المُسمّيات به إلى الذوات الموصوفة بها، فلذلك لا يَتَخَصّصُ بصُنفٍ معيَّن منها بل يحتمل التوّسع والعموم (ب، م، ٢٦، ٣)

لفظ عرضي

- اللفظ العَرَضي يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتي، فيقال لكل ما ليس بذاتيّ بوجه ما من حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه أنّه عَرَضي، فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتيّة بوجه ما وبحسب مفهوم وعَرَضيّة بوجه آخر (ب، م، ٢٦، ٢٢)

لفظ غير محصل

- يُسمّى اللفظ الذي يدلّ على خلاف المعنى الوجوديّ مثل «غير الإنسان» (لفظًا غير محصّل) (س، ش، ٦٧، ٥)

لفظ كلي

- إنّ اللفظ الكلّي إنّما يصير كليًا، بأنّ له نسبةً ما، إمّا بالوجود، وإمّا بصحة التوهم، إلى جزئيّات يُحمل عليها (س، د، ٢٨، ٣)
- كل لفظ كليّ إمّا جنسٌ، وإمّا فصل، وإمّا نوع، وإمّا خاصة، وإمّا عَرَض عام (س، د، ٤٦، ١٠)
- (اللفظ) الكلّي... وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع رقوع الشركة فيه. فإن امتنع إمتنع لسبب من خارج مفهومه (س، أ، ١٩٧، ٦)
- كل لفظ يصح فيه أنْ يُحمَل بمعناه الواحد على كثيرين كالإنسان المقول بمفهومه على زيد وعمرو ويُسمّى لفظًا كليًا (ب، م، ١٣، ٢٢)

لفظ كلي ذاتي

- يكون كل لفظ كليّ ذاتيّ إمّا دالاً على ماهيّة أعمّ، ويُسمّى جنسًا، وإمّا دالاً على ماهيّة أخص، ويُسمّى نوعًا، وإمّا دالاً على إنيّة ويُسمّى فصلاً (س، د، ٤٦، ٦)

لفظ كلي عرضي

- أمّا (اللفظ) الكليّ العرضيّ فيكون إمّا خاصيًا ويُسمّى خاصّة، وإمّا مشتركًا فيه ويُسمّى عرضًا عامًا (س، د، ٤٦، ٨)

لفظ مؤلف

- أمّا القول فهو اللفظ المؤلّف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الإنفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب؛ فإنّ دلالة الإيجاب

والسلب أخصّ من دلالة اللفظ، فإنّ قولنا: الإنسانُ كاتبٌ قولٌ، لأنّ الإنسان جزء من هذه الجملة ويدلّ، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنّه لا يدلّ أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٣٠، ٤)

- كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظًا مفردًا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد والإنسان، وإمّا أنّ يكون (لفظًا) مؤلّفًا، وهو الذي يُراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلّه كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ١٠، ٢)

- اللفظ المؤلّفُ ويُعْرَف بالقول فمنه ما تأليفه تأليف يشتمل عليه في المفهوم وحده بصح أنْ يدلّ عليها بلفظة واحدة في المسموع كقولنا الحيوان الناطق المائت، فإنّ هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي الانسانيّة، ويُدَلُّ عليها بلفظةٍ واحدةٍ وهي قولنا إنسان، ومنه ما ليس كذلك كقولنا الإنسان حيوان، فإنّه لا إتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه (ب، م، ١١، ١٣)

لفظ متواطىء

- وقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معًا مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الإنسان والفرس (س، ش، ٧٥، ٨)

لفظ مجازي ومستعار

- اللفظ المجازي والمستعار، هما ما يطلق على غير ما وضع له، لقرينة تقتضي العدول عنه إلى الغير، من: شبه، أو نسبة، أو أمر عقلي، أو غير ذلك. ويقابلهما الحقيقة (ط، ش، ٢٥٨، ٩)

لفظ مجرد من زمان

- معنى كونه (لفظًا) مجرّدًا من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصّلة؛ كما إذا قلت: زيد، فل تدلّ على معنى قد دللت معه على زمان ذلك المعنى (س، ع، ٧، ٥)

لفظ محمول

- اللفظ المحمول إما أن يكون دالًا على حقيقة الشيء أو على صفة له، وأعني بالصفة ما هو كالجسم والأبيض بالنسبة إلى الإنسان لا كالبياض والجسميّة (سي، ب، ٣٦، ٥)

لفظ مركب

- (اللفظ) المركّب هو الذي قد يوجد له جزء يدلّ على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات (س، د، ٢٤، ١٣)

- أمّا اللفظ المركّب في المسموع كعبد اللّه فلا يدلّ جزءٌ منه أيضًا بذاته، من حيث هو جزءٌ منه، وإن كانت له دلالة في إستعمال آخر، فليس يدلّ بها الآن بذاته، بل بالعرض (س، ع، ٣٠، ٩)

- اللفظ المركّب: هو ما يخالف المفرد، ويسمّى «قولاً» (س، أ، ١٩١، ١٠)

- اللّفظ المركّب أو المؤلّف هو الّذي يُدَلّ به على معنى وله أجزاء منها مُلْتَئِم سموعه، ومن معانيها مُلْتَئِمُ معنى الجملة، كقولنا الإنسان يمشي (مر، ت، ٨، ١١)

- (اللفظ) المركّب فهو: إمّا كلام إن أفاد المستمع بمعنى صحة السكوت عليه، فإن

احتمل الصدق والكذب سُمّي قضيةً وخبرًا، وإلاّ فإن دلّ على طلب الفعل دلالة أولية فهو مع الإستعلاء أمر ونهي ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي إلتماس وإلاّ فهو التنبيه ويندرجُ فيه التمني والترجّي والقسَم والنداء. وإما غير كلام إن لم يفده؛ وهو إما حكم تقييدي إن تركّب من إسمين أو إسم وفعل وتقيّد الأول بالثاني وإما أن لا يكون كذلك كالمركّب من إسم وأداة أو فعل وأداة (م، ط، ٤٤، ١)

- (لفظ) مركّب وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه وهو تقييدي نحو الحيوان الناطق، وهو المفيد في إكتساب التصوّر فهو في قوّة المفرد، وخبري في نحو زيد قائم (ض، س، ٢٤، ٣٥)
- إن اللفظ المركّب قسمان: طلب وخبر (ض، س، ٢٦، ٩)

لفظ مشترك

- إنّ اللفظ المشترك إذا كان يدلّ على كثرة ولم تلتفت إليها، بطل أن يكون أيضًا دالًا على الواحد، فإنّ ذلك الواحد يكون واحد منها، وقد يمنع أن يأخذها من حيث يدلّ عليها، فإذا لم يدلّ عليها لم تبق دلالة أخرى تنسب إلى المسموع فيقال إنّها تغلط أو لا تغلط (س، س، ٤٧، ١)
- ما كان من الألفاظ يقال قولاً جزئيًا ويدلّ بها على معنى، والنفس تأبى التصديق لمعناها في الإعتقاد؛ وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك في القول فعسى أن يكون هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم؛ إلاّ أنّ ذلك بالعَرَض، ليس لأن وضع اللفظ كذلك (س، س، ٤٧، ١١)
- وقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشيئين أو على الأشياء بمسموع واحد وتختلف مفهوماته في كل واحد، مثل «النور» على المسموع والمحقول و«العين» على الدينار ومنبع الماء (س، ش، ٧٥، ٥)

لفظ مطلق

- اللفظ المطلق على معان، ثلاثة أقسام: مستعارة ومنقولة ومخصوصة بإسم المشترك (غ، ع، ٨٥، ١٣)

لفظ مفرد

- أمّا (اللفظ) المفرد فهو الذي لا يدلّ جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات، مثل قولنا «الإنسان» (س، د، ٢٥، ٤)
- إنّ اللفظ المفرد الكلّي منه ذاتيّ يدلّ على الماهيّة، ومنه ذاتيّ لا يدلّ على الماهيّة، ومنه عرضيّ (س، د، ٣٣، ٤)
- اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٦، ٢)
- اللفظ المفرد، إذا إقترن به لفظ آخر وحُمل عليه، فقيل إنّه كذا أو ليس كذا، كان صدقًا أو كذبًا (س، ع، ٦، ٥)
- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إمّا أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعدًا». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نعني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتًا فيه. فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الإسم. فهذا القسم الأوّل هو الذي بحسب إشتراك لفظ مفردٍ (س، س، ١٠، ٦)

- اللفظ المفرد: هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً، حين هو جزؤه. مثل تسميتك إنسانًا بعبد الله (س، أ، ١٩١، ٤)

- اللّفظ المفرد هو الّذي يدلّ على معنى ولا جزؤ من أجزائه بالذات يدلّ على جزءٍ من أجزاءِ ذلك المعنى (مر، ت، ٨، ١)

- اللّفظ المفرد الكلّي هو الّذي يَدُلّ على كثيرين بمعنى واحد متفق، إمّا كثيرين في الوجود، كالإنسان؛ أو كثيرين في جواز التّوهم، كالشمس (مر، ت، ٨، ١٣)

- اللّفظ المفرد الجزئيّ هو الّذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا في الوجود ولا بحسب التّوهم لأشياء فوق واحد... كقولنا: زيد المشار اليه (مر، ت، ٨، ١٧)

- إذا وُضع لفظ مُفْرَد يتضمَّن جميعَ المعاني التي بها يَتَقوَّم الشيء فذلك الشيء مَقُولٌ في جواب ما هو، مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٣)

- كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظًا مفردًا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد أو الإنسان. وإما أن يكون مؤلّفًا وهو الذي يراد بأجزائه دلالة على جزء ما يراد بكله كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ١٠، ١)

- من اللفظ المُفرَد ما دلالَتُه دلالة تامة وهو كلُّ لفظٍ يكون السؤال عنه والجوابِ به مُستقِلًا بمفهومه في دلالتِه، وتلك هي الأسماء والأفعال، أعني الكَلِمُ كقولنا زيدٌ وعمر وفَعَل ويَفعَلُ (ب، م، ١٠، ٤)

- اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزؤه (سي، ب، ٣٤، ١)

- اللفظ المفرد إمّا كلّي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، أي لا يمنع مفهومه من حيث أنّه متصوّر في الذهن شركة بين كثيرين فيه، وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى أو من حيث النظر إلى وجوده الخارجيّ، وهذا المنع بوجهين: إمّا بأن لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشيء وشريك الباري، وإمّا بأن يكون له وجود خارجيّ غير مشترك كالشمس (هـ، م، ٦، ١٠)

- (اللفظ) المفرد إمّا كليّ وهو الذي لا يمنع نفس تصوّر مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، وإمّا جزئي وهو الذي يمنع نفس تصوّر مفهومه عن ذلك كزيد، (والكليّ إمّا ذاتيّ وهو الذي يدخل في حقيقة جزئيّاته) كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس (وإمّا عرضيّ وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) (هـ، م، ٧٦، ١١)

- (اللفظ) المفرد إن إتحد معناه بالشخص وهو مظهر سمّي علمًا وإلا فضُمير، وإن إتحد لا بالشخص وحصوله في الأفراد المتوهّمة بالسويّة فهو المتواطىء وإلا فهو المشكّك، وإن تعدّد معناه ووُضع لأحدهما ثم نُقِل إلى الثاني لمناسبة بينهما: فإن هُجِر الأول يُسمّى لفظًا منقولاً شرعيًا أو عرفيًا أو إصطلاحيًا على إختلاف الناقلين، وإلاّ سُمّي بالنسبة إلى الأول حقيقة وإلى الثاني مجازًا ومستعارًا أيضًا إن كانت المناسبة للإشتراك في بعض الأمور. وإن وُضع لهما وضعًا أوّلاً ويندرج فيه المرتجَل وهو ما وضع لمعنى ثم نُقل إلى الثاني لا لمناسبة يُسمّى بالنسبة إليهما مشتركًا وإلى كل واحد منهما مجملاً: التقسيم الثالث المفرد إن

وافقه لفظ آخر في الحقيقة سُمّيا مترادفين وإلاّ فمتباينين (م، ط، ٤٣، ١)

- اللفظ المفرد... ينقسم إلى مشترك وهو اللفظ الذي تعدد مسمّاه أي له معان إثنان فأكثر سُمّي به كل واحد منها، وإلى منفرد وهو اللفظ الذي اتحد مسمّاه أي لم يوضع إلا لمعنى واحد (و، م، ٦٩، ٣)

- (لفظ) مفرد وهو عكس المركّب أي ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل، وهي أقسام المفرد الثلاثة، لأنه إمّا أن لا يستقلّ بالمفهوميّة فالحرف والأداة، وإلاّ فإن دلّ على زمان معيّن فالفعل، وإلاّ فالإسم (ض، س، ٢٤، ٣٦)

- (اللفظ) المفرد إمّا كليّ أو جزئي. فالكليّ هو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه، سواء إستحال وجوده في الخارج كاجتماع الضدّين، أو أمكن ولم يوجد كبحر من زئبق وجبل من ياقوت، أو وجد منه واحد مع إمكان غيره، كالشمس أو إستحالته كالإله، أو كان كثيرًا متناهيًا كالإنسان، أو غير متناه كالعدد. والجزئيّ ما يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه، ويسمّى الحقيقي، كزيد فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره (ض، س، ٢٥، ١)

لفظة

- اللفظة الواحدة قد تُغيّر فتُجعل لها أشكال مختلفة يدلُّ كلُّ شكل منها على شيء ممّا لحق معناها، مثل الصحة فإنها قد تُغيّرُ فيُقالُ صحيح ومصحِّح ومتصحِّح ومصحّ، ويقال صحّ ويصحّ وأشباه هذا من الأشكال (ف، ق، ١٢٠، ١٩)

- النظائر والتصاريف، وهي بالجملة تغايرُ أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغاير اللاحقة لمعنى تلك اللفظة (ف، ق، ١٢٠، ١٩)

- منها (اللفظة) يدلّ على موضوع المعنى وهي المشتقة فإن أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب الجدل النظائر (ف، ق، ١٢١، ٥)

- ما كان منها (اللفظة) يدلّ على جهاته فقط فإنه يسمّيها (اللغوي) التصاريف (ف، ق، ١٢١، ٦)

- لا يمكن أن يوجد في العربية مواضعُ مأخوذة من جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة الواحدة (ف، ق، ١٢١، ١٨)

- تُجعَل اللفظة الواحدة دالّة على معان متباينة الذوات متى تشابهت بشيء ما غير ذلك وعلى أذاتها وإن كان بعيدًا عنها جدًا، فتحدثُ الألفاظ المشكّكة (ف، ح، ١٤٠، ٩)

لفظة حاصرة

- إنّ كل قضيّة فإمّا أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة، وإمّا أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض» (س، ش، ٧٠، ١٦)

لفظة هو

- لفظة هو تسمّى رابطة لأنه لا معنى لها إلا الدلالة على نسبة المحمول إلى الموضوع بالإيجاب أو السلب، إلّا أن هذه الرابطة كثيرًا ما تحذف في اللغة العربية إكتفاء عنها بالإعراب (و، م، ١٣١، ٢٩)

لم

- سؤال «هل» يتقدّمُ سؤال «لِمَ» فيما كان سبيلُه أن

ينفرد فيه سبب وجوده. وربّما كان القياس الذي يُبرهَن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربّما أعطى وجوده فقط فيُحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- أمّا مطلب «اللِّمَ» فمنه متأخر على كل حالٍ عن المطلبين معًا، فإنّ ما لم يُتصوَّر معناه فإنّ طلب «اللِّمَ» فيه محال؛ وما تصوّر أيضًا معناه وأنّه «ما هو» أو «معنى الإسم الدالّ عليه» ولم يعط أنّه موجود أو غير موجود بحالٍ أو على الإطلاق، فإنّ طلب «اللِّمَ» فيه أيضًا محال؛ ولكن طلب «اللِّمَ» الذي بحسب القول ربّما كان متقدّمًا على طلب «اللِّمَ» الذي بحسب الأمر في نفسه (س، ب، ٢٤، ١٨)
- ما يطلب بصيغة لِمَ وهو سؤال عن العلّة وجوابه بالبرهان على ما سيأتي حقيقته (غ، ص، ١٣، ٣)
- مطلب لِمَ أيضًا يكون على وجهين، إمّا لِمَ الوجود في الأعيان، وإمّا لِمَ التصديق وهو طلب الحجّة والبرهان (ب، م، ٢١٠، ٦)
- مطلبا هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبا ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)
- مطلب هل ولِمَ تطلب العلّة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

لم الشيء

- نطلب لِمَ الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا (نطلب العلّة)، وحينئذ نظنّ ونرى أنّا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجًا عن هذا من أجله، إما أن يكون كائنًا أو يوجد وجودًا، وذلك أنّه بهذا النحو هو آخر ونهاية (أ، ب، ٣٨٨، ٩)
- إن كان الأمر في سائر العلل وفي لِمَ الشيء يجري على هذا المثال، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل، على أنها نحو ماذا هكذا تُعلم خاصّة، فإذًا في تلك الأُخَر أيضًا الباقية حينئذ يُعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء آخر (أ، ب، ٣٨٩، ١)
- العلم بـ«لِمَ الشيء» إنّما يتم في الشكل الأول حسب (ز، ب، ٢٥٠، ١٤)

لم هو

- العلم بالشيء: «لِمَ هو؟» هو أن نعلمه بالعلّة. فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجودًا للثاني أيضًا، والأوّل للأوسط بالذات (أ، ب، ٣٣٢، ١٢)
- أمّا لِمَ هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو الذي التأثيرات موجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٧، ٣)
- العلم بأنّ الشيء موجود، والعلم «بلِمَ هو» قد يخالف بعضهما بعضًا: أما أوّلًا ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلّة الأولى، والعلم بلِمَ هو إنما يكون بالعلّة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلّة نفسها، بل بالّتي تنعكس بالتساوي، أو بأشياء هي أعرف (أ، ب، ٣٤٩، ١)
- يكون هذا القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلّة الأولى (أ، ب، ٣٥٠، ٦)
- إذا وُضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لِمَ هو» (أ، ب، ٣٥٠، ١١)
- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علّة أعرفَ من العلّة؛ أما أنّ الشيء فقد يتبيّن، وأما لِمَ هو فلا (أ، ب، ٣٥٠، ١٦)

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإنّ في هذه أيضًا إنّما يكون البرهان على أنّ الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ٢)
- لا يمكن أن تتعرّف أولاً لِمَ هو، قبل أن تتعرّف أنّه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن تتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٦)
- نعلم معًا لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط (أ، ب، ٤٢٧، ١٢)
- البرهانُ الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنّه يجتمعُ فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)
- «لِمَ هو» و «ما هو» قد يجتمعان أحيانًا فيكون المطلوب بهما شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)
- الجوابُ عن «لِمَ هو الشيء» هو بأن يُذكَر السبب (ف، ح، ٢١٢، ١٦)
- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان في أنّ الشيء الذي يُقرَنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرَن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)
- نطلب في المطلوب المركّب لِمَ هو وفي المفرد ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)
- مطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد، وأنّ العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- العلم بما هو وبلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)

لما

- لفظة (لمّا) إذ تقول: لمّا كان كذا، كان كذا، تصلح للأمرين (اللزوم واللالزوم)، ولا توجب أحدهما (س، ق، ٢٣٥، ١١)
- تُستعمل صيغة لَمّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والإتصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازمًا من تسليم المقدّم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فإنها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازمًا من تسليم عدم المقدّم (سي، ب، ١٦٤، ١٢)
- لفظة (لما) تفيد مع الدلالة على إستلزام التالي، الدلالة على أنّ وجود المقدّم مسلم موضوع (ط، ش، ٣٠١، ١٠)

لماذا

- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادّة. و «الماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)

لمية

- إنّ اللميّة هي العليّة، والأنيّة هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

له

- «له» يقال على أنحاء شتى. وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكة والحال أو كيفيةٍ ما أخرى: فإنه يقال فينا إن «لنا» معرفة، و«لنا» فضيلة. وإما على طريق الكمّ. مثال ذلك المقدارُ الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال إنّ «له» مقدارًا طولُه ثلاثُ أذرع أو أربع أذرع. وإمّا على طريق ما يشتمل على البدن: مثل الثوب أو الطَّيْلَسان. وإمّا في جزء منه: مثل الخاتَم في الإصْبَع. وإمّا على طريق الجزء: مثال ذلك اليد أو الرجل. وإمّا على طريق ما في الإناء: مثال ذلك الحِنْطة في المُدى أو الشراب في الدَّن... وإما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن «لنا» بيتًا، و«لنا» ضيعة (أ، م، ٥٣، ١٥)
- «له» هو نسبةُ الجسم إلى الجسم المُنْطبِق على بسيطه أو على جزء منه، إذا كان المنطبِقُ ينتقل بانتقال المُحاط به، مثل اللبس والانتقال والتسلّح (ف، م، ١١٣، ١)
- يقال: «إنّ ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم، والحيوان كذلك هو للإنسان، فهو إذن ملك له»؛ فتكون كل قضيّة تُستعمل فيها لفظة «له» بمعنى معقول محصّل، ولكن يغلط في النتيجة، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر (س، س، ٨٠، ١٠)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)
- العَرَض الذي يُعبَّر عنه بـ(له) وقد يُسمّى بـ(الجِدَه) ولما مثل هذا بـ(المتنقل) و(المتسلّح) و(المتطلّس) فلا يتحصّل له معنى سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)
- «له» يدلّ على المتنعّل والمتسلّح (ش، م، ٥٥، ١٥)
- «له» تقال على أنحاء شتى: أحدها على طريق المَلَكة والحال... والثاني على طريق الكمّ... والثالث على ما يشتمل على البدن... والرابع على نسبة الجزء إلى الكلّ... والخامس... نسبة الشيء إلى الوعاء الذي هو فيه... والسادس على طريق المُلْك (ش، م، ٧٥، ٣)

لواحق

- الإنسان إنّما هو جوهر لأنّه إنسان، لا لأنّه موجود في الأعيان نحوًا من الوجود؛ وإذا كان جوهرًا لأنّه إنسان، فما لحقه من اللواحق، أعني مثل الشخصيّة والعموم وأيضًا مثل الحصولِ في الأعيان أو التقرّر في الذهن، فهي أمور تلحق جوهرًا (س، م، ٩٤، ١٧)
- اللازم غير المقوِّم ويُخَصّ باسم اللازم وإن كان المُقوِّم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهيّة فلا يكون جزءًا منها، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقايسات لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٦، ٢)

لواحق الجوهر

- لواحق الجوهر لوازم وأعراض، لا تبطل معها جوهريّته، فتبطل ذاته، فتكون قد لحقت غير الجوهر؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته (س، م، ٩٤، ١٨)

لواحق الكم

- إنّ المتصل والمنفصل؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكمّ، لا من الكمّ نفسه، كحال الفصول (س، م، ١٣٦، ١)

لوازم

- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضعُ الوجود والارتفاع، وذلك أن تنظر في كل واحد من الوضعين وتتأمّل ما الشيء الذي يوجد الوضعُ بوجوده، أو ما الشيء الذي يوجد بوجودِ الوضع، فأيّ هذين صادفناه أخذناه (ف، ق، ١٠٢، ٣)
- اللوازم في المتقابلات ضربان: ضرب يلزم لزومًا مقلوبًا وضرب يلزم على استقامة (ف، ق، ١٠٧، ١٢)
- الذي في اللوازم هو أن يلزمَ الوجودُ الوجودَ والارتفاعُ الارتفاعَ (ف، ق، ١٠٧، ١٦)
- اللوازم أو الأمور الإضافيّة التي لا تتقوّم بها ماهيّة شيء (س، م، ٨٢، ١١)
- إنّ اللوازم كلها أغيار في المعنى (س، ق، ٧٠، ٩)
- كثيرًا ما يقع الإنتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه، تكون إذا صحّت أو بطلت إنتقل منها إلى الحكم في الشيء (س، ج، ١٢٥، ٢)
- أعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتيّ أو عرضيّ، وكل لازم للوضع في المتصلات (س، س، ٢٣، ١٢)
- يجب أن نضع وضعًا مقررًا أنّ اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقوّمة له إمّا أن تكون للشيء عن نفسه كالفرديّة للثلاثة، أو من خارج كالوجود للعالم. وأنّ الشيء الذي لا تركيب فيه لا تلزمه لوازم كثيرة معًا لزومًا أوليًّا، بل إنّما يلزمه اللزوم الأوليّ منها واحد، ويلزمه غيره بتوسطه، لزوم الضحّاك مثلاً للإنسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المُدرِك له (س، ش، ١٨، ١١)
- أمّا اللوازم فليس كثير منها بيّنَ الوجود للشيء ولا بيّنَ اللزوم له، فيجوز أن تؤلّف منها عدّة تدلّ على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصّة له مركّبة ولكنّه لا ينقل الذهن إلى الشيء (س، ش، ٣١، ٢)
- إذا كان الرسم مأخوذًا من اللوازم التي هي المقوّمات للوجود، وإن لم يكن للماهيّة والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود، وإن لم تكن الماهيّة والمفهوم، وكثيرًا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضًا، وكثيرًا ما يريدون ذلك (س، ش، ٣٩، ٧)
- اللوازم التي توجد غير محصورة، وهي التي تشتمل على أمثالها أكثر العلوم؛ فإنّها هي التي تكون بحسب قياس الموضوع إلى غيره، وهي إنّما تتحصل عند تصوّر الأمور التي إليها يقاس الموضوع (ط، ش، ٢٠٩، ١٤)
- إنّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلاّ على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)
- قرّروا (المنطقيون) في المنطق أنّ من «اللوازم» ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يُعلم بنفس تصوّر «اللزوم» (ت، ر١، ١٠٤، ١٨)
- من «اللوازم» ما يفتقر إلى «وسط»، ومنها ما لا يفتقر إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق

الثلاثة التي فرّقوا (المنطقيون) بها بين «الذاتيّ» و«العرضيّ اللازم» للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعبّر بعضهم عن هذا الفرق بـ «التعليل»، كما يعبّر به ابن الحاجب (ت، ر١، ١٠٥، ٤)

- إذا كان في «اللوازم» ما هو ثابت في نفس الأمر بغير «وسط» ولا «علّة» لم يبقَ هذا فرقًا بين «الذاتيّ» وبين هذه «اللوازم»، فبطل التفريق بهذا (ت، ر١، ١٠٥، ٨)

- من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوُّره أتمّ ممّن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر١، ١٠٥، ١٠)

- إذا كانت اللوازم منها ما لزومه للملزوم بيّن بنفسه لا يحتاج إلى «دليل» يتوسط بينهما، فهذا نفسُ تصوّره وتصوّر الملزوم يكفي في العلم بثبوته له (ت، ر١، ١٩٢، ٢٢)

- لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر (ت، ر٢، ٩٢، ٨)

- كون الملزوم، أو علّة اللازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعيّن اللازم لعلّته. وإلاّ فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ر٢، ١٤١، ١٨)

- لا نسلّم افتقار شيء من اللوازم إلى وسط في نفس الأمر، بل جميع اللوازم يلزم الملزوم نفسه وإن كان بعض الملزومات شرطًا في البعض، كما أنّ العلم مشروط بالحيوة، والإرادة مشروطة بالعلم (ت، ر٢، ١٤٢، ١١)

- الإنسان قد يتبيّن له لزوم بعض اللوازم بلا دليل وبعضها لا يتبيّن إلاّ بدليل (ت، ر٢، ١٤٩، ١٠)

- ليس في اللوازم ترتيب حتى يكون بعضها أوّلاً وبعضها ثانيًا، ولا في الذهني (ت، ر٢، ١٤٩، ١٦)

- اللوازم لا بدّ أن تنتهي إلى لازم بيّن لا يفتقر إلى وسط، وذاك يمتنع رفعه في الوهم إذا تصوّر الموصوف (ت، ر٢، ١٥٠، ١٦)

- قد يكون من اللوازم التي لا وسط لها في نفس الأمر ما يفتقر إلى دليل، ومن اللوازم التي يدعون افتقارها إلى وسط ما يعلم ثبوته بلا دليل (ت، ر٢، ١٥٢، ٩)

لوازم ذاتية

- اللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإنّ المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن تُوجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنسانًا، فهو حيوان، وإن كان إنسانًا فهو حيّ ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تُؤخذ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرّك متحرّك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤)

لواصق

- أما اللّواصق، فإن القائل إذا قال: فلان الكاتب في الدّار، كان قوله: الكاتب، حلية لا صفة لفلان. فأشباه هذا من الكلام يُسمّى اللواصق (ق، م، ٢٦، ٢٢)

ليس

- «ليس» يرتّبه كثير من أصحاب النحو في الكَلِم لا في الحروف (ف، أ، ٤٥، ١٤)

- إنّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب، وبعضها على العدول، فيشبه أو يكون لفظ «ليس» أولى

بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)

- «ليس» حرف سلب (س، أ، ٢٦٩، ٧)

- لفظة «ليس» أدلُّ على السّلب (مر، ت، ٥٤، ١٩)

ليس بشكل

- الذي ليس بشكل فكالإستقامة والإنحناء للخطّ؛ وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط (س، م، ٢٠٥، ٩)

ليس بشيء

- «ليس بشيء» يُعنى به ما ليست له ماهيّة أصلاً لا خارج النفس ولا في النفس (ف، ح، ١٢٨، ١٧)

ليس بيقين

- ما ليس بيقين، فهو أن نعتقد في ما حَصَلَ التصديق به أنه يمكن أو لا يمتنع أن يكون في وجوده بخلاف ما يعتقد فيه (ف، ب، ٢٠، ١٣)



م

مؤثر

- إنّ الذي هو مؤثّر دائمًا آثر في نفسه، وإنْ كان هذا قد يصير وقتًا ما آثر (س، ج، ١٦٠، ١٦)
- المُؤثّر من أجل نفسه آثر من المُؤثّر من أجل غيره (ش، ج، ٥٤٩، ١)
- المُؤثّر... بذاته آثر من المُؤثّر بالعَرَض (ش، ج، ٥٤٩، ٢)
- ما كان بالطبع مُؤثّر فهو آثر مما ليس بالطبع (ش، ج، ٥٤٩، ٦)
- ما كان مُؤثّر على الإطلاق آثر مما هو مُؤثّر عند إنسان ما أو في وقت ما أو حال ما أو مكان ما (ش، ج، ٥٤٩، ٧)
- المُؤثّر... يُقال على ثلاثة معان: على النافع واللذيذ والجميل (ش، ج، ٥٥٧، ١)

ما

- ما يجاب به في «ما» يُسمّونه بلفظة ما والماهيّة. (ف، ح، ٦٢، ١٨)
- إن لفظة «ما» في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل (ز، ع، ٤٧، ٧)
- في لغة اليونانيّين لا يستعملون لفظة «ما» الدالّة على الإنشار إلّا في الجوهر؛ وأمّا في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة «ما» إسم المقولة العالية، فإذا أرادوا أن يقال: سطح ما، قالوا: كم سطح؛ أو لون ما قالوا: كيف لون. وهؤلاء غير منازَعين في هذا الباب لأنّهم أرباب تلك اللغة (س، ب، ٢٣٥، ١٨)
- ما يطلب بصيغة «ما» ويطلق لطلب ثلاثة أمور الأول أن يُطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا يدري العُقار ما العُقار، فيُقال له الخمر إذا كان يعرف لفظ الخمر. الثاني أن يطلب لفظ محرّر جامع مانع يتميّز به المسؤول عنه من غيره كيفما كان الكلام سواء كان عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته أو حقيقة ذاته كما سيأتي الفرق بين الذاتيّ والعرضيّ. والثالث أن يُطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته كمن يقول ما الخمر فيقال هو شراب مسكِرٌ معتصَرٌ من العنب (غ، ص، ١٢، ٩)
- مطلبا هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبا ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)
- «ما» تطلب الحدّ المعرِّف لحقيقة الشيء وماهيته (سي، ب، ٢٦٨، ١)
- «ما» المشدّدة... تدلّ على الذات الخاصيّة بالشيء (ش، ق، ٢٦٦، ١٩)

ما بذاته

- قد تُطلِق لفظة «ما بذاته» مرادفةً لما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن. فيقال للمقوِّم: «ذاتيّ» لما يقوّمه «وبذاته» له (س، ب، ٧٥، ٢٠)

ما تحت متضادة

- التي يُقْرَن بكل واحد منهما (القضيتان) سور جزئي... تسمى ما تحت المتضادّة (ش، ع، ٩٢، ٧)
- ما تحت المتضادّة... تقتسمان الصدق والكذب أيضًا في الضرورية والممتنعة (ش، ع، ٩٢، ٢١)

ما الشيء

- لا سبيل إلى أن تعلم معنى «ما الشيء» من الأشياء التي توجد لها علّة أخرى بلا برهان (أ، ب، ٤٢٨، ١١)

ما هو

- لا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق «ما هو»، فإنه ولا هذه أيضًا بلا نهاية، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد سبيل (أ، ب، ٣٨٠، ٨)
- ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنّما هو أن يُطلب ما هو الأوسط (أ، ب، ٤٠٩، ٥)
- معنى ما هو، هو خاصّة ومحمول من طريق ما هو (أ، ب، ٤١٥، ٣)
- إن كان إذًا يبيّن ما هو فهو يُبيّن أيضًا بقول واحدٍ بعينه أنّه موجود، وكيف هو، إذ كان الحدّ والبرهان يدلأن على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٤)
- يلزم أن يبيّن أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا (أ، ب، ٤٢٣، ٧)
- الذي يحدّ يبيّن بيانًا إمّا ما هو، وإمّا على ماذا يدلّ إسمه إن لم يكن أصلاً لما هو قد يكون الحدّ قولاً دلالته دلالة الاسم بعينها (أ، ب، ٤٢٤، ٥)
- لا سبيل أيضًا إلى أن يُعلم معنى ما هو، لا بالحدّ ولا بالبرهان أيضًا (أ، ب، ٤٢٥، ١)
- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواصّ خاصّة (أ، ب، ٤٢٥، ١٢)
- لا يمكن أن نتعرّف أولاً لِمَ هو، قبل أن نتعرّف أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٧)
- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادىء، وهذه قد يجب أن يوضع وضعًا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحوٍ آخر (أ، ب، ٤٢٨، ١٥)
- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضروريةٌ، وكانت الضرورية هي كلّيّة، وكانت الأشياء المقتضبة بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الإضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ، ب، ٤٤٢، ٩)
- ما يُعرَف ما هو هذا المشار إليه، الجوهرُ على الإطلاق، كما يُسمّونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)
- ما يُعرِّفُ ما هو هذا المشار إليه هو جوهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)
- ليس يُحمَلُ على شيء آخر حملاً غير حمل ما هو، صارَ أيضًا جوهرًا بإطلاق لا يُقيَّد بشيء آخر (ف، ح، ٦٣، ١٣)
- أمثال هذه المصادر فيما تُعرِّف ما هو المشار إليه إنّما تصحُّ دلالتُها في كلّ ما كان منها مركّبًا إذا أُفرِدَ ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يُدَلُّ عليه باسم مشتقّ (ف، ح، ٧٩، ٢٤)
- تبيّنَ أيضًا أنّ فصول ما يدلُّ على ما هو هذا المشار إليه هي أيضًا تُعرِّفُ ما هو هذا الشيء (ف، ح، ٨٠، ٥)
- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهيّة الشيء

«جوهرُه»، وجزء ماهيّته «جزء جوهره»، والمعرّف لما هو الشيء «المعرّف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)

- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنّه «جوهر لذلك الشيء» الذي إذا عُقِلَ المحمولُ يكون قد عُقِلَ و «معرّف بجوهره»، و «ليس بجوهر لذلك الشيء» الذي ليس يُحمَلُ عليه من طريق ما هو ولا معرّفًا بجوهره بل عَرَضًا له (ف، ح، ١٧٦، ١٧)

- ما كان إنّما يُحمَل أبدًا على أيّ شيء ما يُحمَل ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحمَلُ على شيء أصلاً إلاّ بما هو، فإنّ ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كلّ جهة، فهو جوهرُ كلّ شيء حُمِلَ عليه ومعرِّف بجوهر كلّ ما يُحمَلُ عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلاّ أنّه جوهر لكلّ ما يُحمَلُ عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢١)

- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعُه الذي يُحمَلُ عليه من طريق ما هو كان يُحمَلُ أيضًا على موضوع دونه بطريق ما هو، فإنّ ذلك الموضوع يُحمَلُ على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنّه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعَرَض، فيكون جوهرًا على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)

- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحمَلُ أيضًا على شيء دونه بطريق ما هو، فإنّه يكون محمولاً أيضًا على شيء ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحمَلُ على شيء دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١١)

- إن كان (موضوعه الذي يُحمل عليه لا بطريق ما هو) أمرًا يُحمَلُ على موضوع، وكان أيّ موضوع حُمِلَ عليه حُمل عليه بطريق ما هو، فقد تناهى أيضًا إلى الجوهر المحمول على جوهر آخر، الذي ينتهي في آخر الأمر إلى الموضوع الأخير (ف، ح، ١٧٩، ١٩)

- إن كان (موضوعه الذي يُحمل عليه لا بطريق ما هو) أمرًا يُحمَلُ على موضوع ما بطريق ما هو، وعلى أمر آخر لا بطريق ما هو، كانت الحال فيه تلك الحال بعينها، إلى أن ينتهي في العمق إلى العَرَض الذي لا يُحمَل على شيء دونه حَمْل ما هو، بل يُحمَلُ لا بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ٢٢)

- إن كان ذلك الشيء يُحمَلُ لا من طريق ما هو على شيء ما، فإنّ ذلك الشيء أيضًا تكون حاله هذه في أنّه لا يمكن أن يُحمَلَ على شيء أصلاً بحَمْل ما هو، بل إن كان ولا بدّ يُحمَلُ لا من طريق ما هو، إلى أن ينتهي على هذا الترتيب إلى موضوع لا يمكن أن يُحمَلَ حَمْلاً أصلاً لا بطريق ما هو ولا حَمْلاً لا بطريق ما هو. فينتهي إذن إلى الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٨٠، ٧)

- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّيّاته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائرَ المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيّات أو لم تكن كلّيّات والمحمولات على كلّيّات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنّها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)

- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو)

«أيّ حيوان هو» هو بعينة الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أنّ حرف «ما» إنّما يُطلَبُ به أن يُعقَلَ النوعُ المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر. وأمّا حرفُ «أيّ» فإنّما يُطلَبُ به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)

- صار لا يُجابُ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُ به مقرونًا بالجنس، ويُجابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)

- «لِمَ هو» و «ما هو» قد يجتمعان أحيانًا فيكون المطلوب بهما شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)

- الأمرُ الذي ينبغي أن يُستعمَلَ في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظٍ مركَّب فإنّه يُسمّى ماهيّة الشيء، ويُسمّى أيضًا القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهرِ الشيء أو على إنّيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان في أنّ الشيء الذي يُقرَنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء الذي يُقرَن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

- المسألةُ بما هو قد تكون عن شخصٍ أو أشخاص وقد تكون عن كلّيّ. فإنّا قد نقول ما هذا الشيء الذي بين أيدينا وهو شخص، وقد نقول في الإنسان ما هو والإنسان كلّي (ف، أ، ٦٥، ٤)

- الأمرُ الذي يليقُ أن يُستعملَ في إفادة ما هو قد يكون إسمًا لذلك الشيء، وقد يكون بعضُ جزئيّاته وقد يكون بعضُ الكلّيّات التي تشتركُ في الحمل عليه (ف، أ، ٦٥، ٨)

- النوعُ يُحمَلُ على الشخص ويليقُ أن يُجابَ به في جواب ما هو، ولا يُحمَلُ على كلّيّ أصلاً في جواب ما هو حملاً مطلقًا، لكن إنّما يُحمَلُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ٦٦، ١٩)

- الأجناسُ فإنّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقًا وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)

- الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأوّل يُسمّى جنسًا أو نوعًا. والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١١)

- قول القائل في الشيء: ما هو؟ طلب لماهية الشيء (غ، ع، ١٠٣، ١)

- ما هو بالخصوصية المطلقة، وذلك بذكر الحدّ؛ لتعريف ماهيّة الشيء المذكور (غ، ع، ١٠٣، ١٤)

- ما هو بالشركة المطلقة، مثل ما إذا سئلت عن جماعة فيها: فرس، وإنسان وثور. وما هي؟ فعند ذلك لا يُحْسِنُ إلاّ أن تقول: حيوان (غ، ع، ١٠٤، ١)

- (ما هو) ما يصلحُ أن يُذكر على الخصوصيّة والشركة جميعًا (غ، ع، ١٠٤، ٨)

- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل بـ(لِمَ) لا يسأل إلاّ بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ٢٧٠، ١٩)

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو

بحيث لو بَطُلَ عن الذهن التصديقُ بثبوته بَطُلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

- الدال على الماهيّة هو اللفظ الذي يُجاب به حين يُسئل عن الشيء إنه ما هو، أي ما حقيقته (سي، ب، ٣٩، ١٢)

- الطالب بما هو إنّما يطلب حقيقة الشيء وماهيته، ولا تتم حقيقة الشيء بذاتيّ مشترك بينه وبين غيره، بل به وبما يخصّه أيضًا إن كان له أمر خاص ذاتيّ دون مشاركة (سي، ب، ٤٠، ٨)

- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو، إذ كل ذاتيّ مقول في طريق ما هو لأنه متضمّن في الدلالة، ولكن ليس وحده مقولاً في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)

- الذاتيّ المشترك وإن لم يكن دالًا على الماهية ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)

- المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمّى جنسًا. والثاني يُسمّى نوعًا (سي، ب، ٤٢، ٩)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفًا للشخص المشار إليه، وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)

- صارت أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمل عليها من جهة أنه متى أجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرِّفًا له، وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا (ش، م، ٢٠، ١٠)

- تطلب في المطلوب المركّب لِمَ هو وفي المفرد ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)

- ... مطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد، وأن العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش، ب، ٤٥٧، ١١)

- العلم بما هو وبلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)

- لمّا كان البحث عن مفهوم «ما هو» لا من حيث هو مقيّد بلغة خاصّة، رجع الشيخ إلى مفهومه الأصلي، وبيّن أنّه إنّما يورد سؤالاً: إمّا عن حقيقة الذات، أو عن مفهوم الإسم بالمطابقة (ط، ش، ٢٢٢، ٩)

- المقول في جواب ما هو إن كان مذكورًا بالمطابقة يُسمّى واقعًا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق... وإنْ كان مذكورًا بالتضمن يُسمّى داخلًا في جواب ما هو كالجسم النامي أو الحسّاس أو المتحرّك بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)

- الذي يقال له «حدّ بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر١، ٧٣، ١٤)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلّا إذا كان السؤال عن واحد كلّي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلّا عند السؤال عن متعدّد عن كلّيين مختلفيْ الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلّي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متّحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو

مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقيّ (و، م، ٨٧، ١٣)

ما هو الشيء

- الذي يُردَفُ به جنسه، فليس يُجابُ به وحدَه في جواب «ما هو الشيء»، بل إنّما يكون جوابًا عن «ما هو الشيء» متى أُرْدِفَ به أو قُيِّدَ الجنس، فإنّه في «ما هو الشيء» ينفرد جنسًا ومقيّدًا بشيء آخر حينًا (ف، ح، ١٦٨، ٦)
- يصلحُ أن يُجابَ بالذي هو عَرَض وهو يُعْرَفُ أنّه عَرَض في جواب «ما هو الشيء»، و كان الذي يُجابُ به رسمًا أو عَرَضًا مفردًا (ف، ح، ١٧٥، ١٩)

ما هو على الاطلاق

- أعني بقولي «ما هو على الإطلاق» الشيء الموضوعَ (أ، ب، ٤١٠، ٤)

ما يشبه المظنونات

- ما يشبه المظنونات، وإذا بحث عنه إمّحى الظن، كقول القائل: ينبغي أن تنصر أخاك ظالمًا كان أو مظلومًا (غ، ع، ١٩٩، ١٩)

مائل بالتركيب

- المائل بالتركيب والخلط، فهو أن يُطوى في سياق كلام تسوقه إلى نتيجة واحدة، مقدّمات مختلفة، أي: حمليّة وشرطيّة متصلة ومنفصلة (غ، ع، ١٧٩، ١٤)

مائل بالنقصان

- المائل بالنقصان، فبأن نترك إحدى المقدّمتين، أو النتيجة (غ، ع، ١٧٨، ٥)

مأثور بذاته

- المأثور بذاته آثَرُ من الذي هو بالعَرَض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولاً آثَرُ من كون الأعداء كذلك، فإن ذاك مأثور بنفسه، وهذا بالعَرَض، وذلك أنّا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر (أ، ج، ٥٣٤، ١٤)

مأخوذات

- المأخوذات: فمنها مقبولات ومنها تقريرات (مر، ت، ١٠١، ٧)
- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات، ومنها تقريريّات. وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل، أو من نفر، أو من إمام يُحسن به الظنّ. وأمّا التقريريّات فإنّها المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادىء العلوم، إمّا مع إستنكارٍ ما وتُسمّى مصادرات. وإمّا مع مسامحةٍ ما وطيب نفس، وتُسمّى أصولاً موضوعة (س، أ، ٤٠٥، ٩)

مادة

- إنّ المادّة، لكونها مادّة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها، بل ربّما وجب لها ذلك لنوعيةٍ أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأمّا العرض، فتعلقه بالموضوع لأعمّ معانيه، وهو كونه عرضًا (س، م، ٣٦، ١٧)
- الفرق بين الجهة والمادّة أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرّح بها

تدلّ على قوّة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربّما كاذبت، وأمّا المادّة وقد تسمّى عنصرًا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفيّة وجوده الذي لو دلّ عليه لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٢)

- المادّة الجدليّة الأولى أعمُّ من المادّة البرهانيّة الأولى (س، ب، ٨، ١٠)

- إنّا إذا أخذنا الجسم (المادّة) جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس حاصلًا فيه معنى غير هذا، وبحيث لو إنضمّ إليه معنى غير هذا مثل حسٍّ أو إغتذاء أو غير ذلك كان معنى خارجًا عن الجسمية محمولًا في الجسميّة، مضافًا إليها، كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادّة (س، ب، ٤٩، ١٤)

- الجسم (المادّة) إذ هو جزءٌ من الجوهر المركّب من الجسم والصور التي بعد الجسميّة التي بمعنى المادّة فليس بمحمولٍ، لأنّ تلك الجملة ليست بمجرّد جوهرٍ ذي طول وعرض وعمق فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

- المادة ثلاثة: الوجوب والإمكان والإمتناع (غ، ع، ١١٩، ١٠)

- المادة: هي المقدّمات اليقينيّة الصادقة، فلا بد من طلبها ومعرفة مداركها (غ، ع، ١٣٠، ١٧)

- المادّة: قد تُقالُ إسمًا مرادفًا للهيولى. ويُقال (مادّة) لكل موضوع يقبل الكمال باجتماعه إلى غيره، وورودِه عليه يسيرًا (غ، ع، ٢٩٨، ١١)

- المادة الصحيحة التي تُستعملُ في النظر كلّ أصلٍ معلوم قطعًا إمّا بالحسّ أو بالتجربة أو بالتواتر الكامل أو بأوّل العقل أو بالإستنتاج من هذه الجملة (غ، ق، ٧٧، ١٤)

- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضًا (س، ب، ٢٧١، ٣)

- إنقسام المادّة من جهة المادّة... منها برهانية ومنها جدلية، إلى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية (ش، ق، ١٣٨، ١٣)

- المادّة هي سبب ما بالعرض المغلّط في العلوم (ش، ب، ٤٤١، ٧)

- إعلم أنّ (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما: أنّ (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر، و(الجهة) هي ما يفهم ويتصوّر عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها، سواء تلفظ بها، أو لم يتلفظ، وسواء طابقت المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ٩)

- من عرف المادّة بحيث يعلمُ أنّ هذا مستلزم لهذا عِلمَ الدلالة، سواء صُوِّرت بصورة «القياس» أو لم تصوّر، وسواء عُبِّر عنها بعباراتهم أو بغيرها، بل العبارات التي صقلتها عقول المسلمين وألسنتهم خير من عباراتهم بكثير كثير (ت، ر١، ٢٠٥، ٥)

مادة الاقيسة

- (مادّة الأقيسة) هي العلوم، لكن لا كل علم، بل العلم التصديقي، دون العلم التصوّري (غ، ع، ١٨٢، ٦)

مادة الامتناع

- أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيُسمّى مادّة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويُسمّى مادّة الإمتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويُسمّى

مادّة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س، ع، ٤٧، ٧)

مادة الامكان

- أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمّى مادّة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويُسمّى مادّة الإمتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويُسمّى مادّة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س، ع، ٤٧، ٨)

مادة الحد

- مادّة الحدّ هي العلم التصوّري وهي الأجناس والأنواع والفصول (غ، ع، ٣٧٦، ١٣)

مادة الحمل

- مادّة الحمل هي نسبة المحمول إلى الموضوع من حيث ضرورة الوجود، أو ضرورة العدم، أو لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم (غ، ع، ٣٧٤، ١٣)

مادة الشيء

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيدُ الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعةٌ: مادّةُ الشيء وما يُعَدُّ في المادة ومعها، وحَدُّ الشيء وأجزاءُ حَدِّه، وما يُعَدُّ في الحدود معها، والفاعلُ وما يُعدُّ معه، والغايةُ وما يُعدّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعَرَض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

مادة ضرورية

- القضيةُ التي مادتها ضروريّة غير التي هي في جهتها ضروريّة، فالتي مادّتُها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يُفارق موضوعَها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ١)

مادة القضية

- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تُسمّى تلك الكيفية مادّة القضية، واللفظ الدال عليها يسمّى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٩)

مادة القياس

- مادّة القياس هي مصدّقات أو أمور في حكم مصدّقات سلف بها التصديق. وصورة القياس هي الوصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق، ٧، ٤)
- مادة القياس هي المقدّمات، فإن كانت صادقة يقينيّة كانت النتائج صادقة يقينيّة، وإن كانت كاذبة لم ينتج الصادقة، وإن كانت ظنيّة لم ينتج اليقينيّة (غ، م، ٤٥، ١٨)
- مادّة القياس هي العلم الذي لفظُ (المحمول) و(الموضوع) دالآن عليه، لا اللفظ، بل (الموضوع) و(المحمول) هي العلوم الثابتة في النفس، دون الألفاظ. ولكن لا يُمكن التفهيم إلاّ باللفظ، والمادّة والحقيقة هي التي تنتهي إليه (غ، ع، ١٨٣، ١)
- مادّة القياس هي العلوم، لكن لا كل علم، بل العلم التصديقي، والعلمُ التصديقي هو العلم بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض، بالإيجاب أو السلب. ولا كلُّ تصديق؛ بل التصديق الصادق في نفسه (غ، ع، ٣٧٦، ١)

مادة ممكنة

- (القضية) التي مادتُها ممكنةٌ فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ويتهيأ في المستقبل أن يوجدَ فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ١٥٨، ٣)

مادة الوجوب

- أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمّى مادّة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويُسمّى مادّة الإمتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمّى مادّة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س، ع، ٤٧، ٦)

مادة يقينية

- إذا كانت المادّة يقينيّة، فسواء كانت صورتها في صورة «قياس التمثيل» أو صورة «قياس الشمول»، فهي واحدة (ت، ر١، ٢٠١، ٢٤)

ماذا

- «ماذا» وجوده و «بماذا» وجوده يجتمعان في الدلالة على سبب واحد، اشتُرِطَ في «ماذا» وجوده أن يكونَ في الشيء، و «بماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والحافظ والماهيّة (ف، ح، ٢٠٥، ٩)

ماذا هو

- «ماذا هو» إنّما يحصلُ على الإطلاق متى كان معقولُ الشيء عندنا بالأشياء التي إذا أُخِذَت بالإضافة عليه كانت تلك بأعيانها هي «بماذا هو» الشيء (ف، ح، ٢٠٥، ٢٠)

ماذا هو الشيء

- الأشياءُ التي قِوام الشيء من خارج النفس متى أُخِذَت من حيث هي معقولة ومن حيث هي معقول ذلك الشيء قيل فيه إنّه ماذا هو الشيء، ومتى أُخذت من حيث هي قِوامُ ذلك الشيء من خارج قيل فيه إنّه بماذا هو الشيء (ف، ح، ١٧١، ٩)

مانعة الجمع

- «مانعة الجمع والخلوّ» هي «الشرطية الحقيقة»، وهي مطابقة للنقيضَين في العموم والخصوص (ت، ر١، ١٦٦، ٢٥)
- «مانعة الجمع» هي أخصّ من النقيضين، فإنّ الضدّين لا يجتمعان، وقد يرتفعان، وهما أخصّ من النقيضين (ت، ر١، ١٦٧، ١)
- مانعة الجمع فذكرنا أنها إنما تتركب من القضية والأخص من نقيضها، لأنها إذا تركيبت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاها على الصدق، وإلّا لزم أن يجتمع النقيضان على الصدق، لأنه لما كان كل واحد من الطرفين أخص من نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض الآخر، فلو صدقا معًا لصدق كل واحد منهما مع نقيضه (و، م، ١٢٣، ١٧)
- مانعة الجمع فيصح أن تتركّب من أجزاء كثيرة كأنواع الجنس الواحد، فإنّ كل واحد أخص من نقيض الآخر فتقول على سبيل منع الجمع إمّا أن يكون هذا الشيء إنسانًا وإما أن يكون فرسًا وإما أن يكون حمارًا، وهكذا إلى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت (و، م، ١٢٧، ٢)
- مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن ينعدم إثنان معًا منها، ويجوز أن يوجد إثنان معًا فأكثر منها، وذلك حيث ينعدم إثنان من أجزاء مانعة

الجمع، فقد صحّ إذًا أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة، وهي نقائض أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء (و، م، ١٢٨، ٣)

- تفسّر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية وهما منافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٣)
- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلوّ تستلزم الأخرى مركّبة من نقيضي جزأيها (و، م، ٢٦٥، ٨)
- مانعة الجمع نحو هذا العدد إمّا مساو لذلك أو أكثر، فيمتنع إجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقلّ (ض، س، ٢٩، ١٦)

مانعة الخلو

- مانعة الخلوّ فقد ذكرنا أنها إنّما تتركّب من القضية والأعم من نقيضها، لأنها إذا تركبت من ذلك لم يمكن كذب طرفيها معًا لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع نقيضه، لأنه يلزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر، لأنه أعم منه، وكذب الأعم يستلزم كذب الأخصّ، فيلزم من كذبهما معًا، كذب نقيضهما معًا فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه وهو محال (و، م، ١٢٥، ٧)
- مانعة الخلو فيصح أيضًا أن تتركّب من أكثر من جزئين، لأن كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح إجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية، فنقائض تلك الأجزاء يلزم أن لا ينتفي اثنان منها عن الوجود إذ لو خلا الوجود، عن نقيضين معًا منها، لوجد نقيضاهما معًا وهما من أجزاء مانعة الجمع كيف ومانعة الجمع، لا يوجد إثنان معًا من أجزائها البتة، هذا خُلف، فإذًا نقائض (و، م، ١٢٧، ١٣)
- تفسّر مانعة الجمع ومانعة الخلوّ بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلوّ بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية، وهما منافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٤)
- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلوّ تستلزم الأخرى مركّبة من نقيضي جزأيها (و، م، ٢٦٥، ٨)
- مانعة الخلوّ نحو إمّا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يغرق، ويمتنع خلوّه عنهما بأن لا يكون في البحر ويغرق (ض، س، ٢٩، ١٧)

ماهيات

- أن تعلَم ما هي الأشياء التي لها ماهيّات خارج النفس، فتحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها تُقال، وعلى ما عنها استفادت ماهيّاتها وهي مادّتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)
- ماهيّات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء، وقد تكون في التصوّر، فيكون لها إعتبارات ثلاثة: إعتبار الماهيّة بما هي تلك الماهيّة غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها، من حيث هي كذلك؛ وإعتبار لها، من حيث هي في الأعيان، فيلحقها حينئذ أعراض تخصّ

وجودها ذلك؛ واعتبار لها، من حيث هي في التصوّر، فيلحقها حينئذ أعراض تخصّ وجودها ذلك، مثل الوضع والحَمْل، ومثل الكلّيّة والجزئيّة في الحمل، والذاتيّة والعرضيّة في الحمل، وغير ذلك مما ستعلمه (س، د، ١٥، ١)

- الماهيّات معقولات أولى (سي، ب، ٢٩، ١٢)

ماهية

- الفطرةُ التي كان الناس يعنون بقولهم «الجوهر» إنّما هي ماهيّةُ الإنسان، وهي التي بها الإنسانُ إنسانٌ بالفعل (ف، ح، ٩٩، ١٩)
- الماهيّة والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير منقسمة. فما كانت ماهيّته منقسمة فإنّ التي يُقالُ إنّها ماهيّته ثلاثة، إحداها جملته التي هي غير ملخّصة، والثانية الملخّصة بأجزائها التي بها قِوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة كلّ واحد بجملته على حياله (ف، ح، ١١٦، ٨)
- يُسمّى الماهيّة كلّ ما للشيء، صحّ أن يُجابَ به في جواب «ما هو هذا الشيء» أو في جواب المسؤول عنه بعلامة ما أخرى. فإنّ كلّ مسؤول عنه «ما هو» فهو معلوم بعلامة ليست هي ذاتُه ولا ماهيّته المطلوبة فيه بحرف ما (ف، ح، ١١٦، ١٤)
- إذا قُلنا في الشيء «إنّه موجود» و «هو موجود» فينبغي أن يُسألَ القائل لذلك أيّ المعنيين عنى، هل أراد أنّ ما يُعقَل منه صادق أو أراد أنّ له ماهيّة ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)
- ما له ماهيّة ما خارج النفس، وإن كان عامًّا، فإنّه يُقالُ بالتقديم والتأخير على ترتيب (ف، ح، ١١٨، ١٤)
- أنّ الذي لا ماهيّة له أصلاً ليس بصادق ولا كاذب لأنّه لا إسم له ولا قول يدلُّ عليه أصلاً ولا بجنس ولا بفصل ولا يُتصوَّرُ ولا يُتخيَّلُ ولا تكون عنه مسألة أصلاً (ف، ح، ١٢١، ١٦)
- ما كان ليس بصادق وهو كاذب فإنّه يُعقَلُ أو يُتصوَّرُ أو يُتخيَّلُ وله ماهيّة (ف، ح، ١٢١، ١٩)
- الذي له ماهيّة خارج النفس ليس يُقالُ فيه «إنّه صادق» ما لم يُتصوَّرْ (ف، ح، ١٢٢، ١)
- الصادق إنّما يُقالُ فيه «إنّه موجود» لأجل إضافته إلى الذي له ماهيّةٌ خارج النفس (ف، ح، ١٢٣، ٦)
- ما يحدثُ يسبقُ إلى النفس أنه يحدثُ عن غير موجود، وكان الأسبقُ إلى النفس عن غير الموجود أنّه لا ماهيّة له أصلاً، لزِمَ عندهم محال، إذ كان يلزم أن يحدثَ موجود عن غير موجود (ف، ح، ١٢٣، ٥)
- لمّا لم يتميّزْ أيضًا للطبيعيّين الأقدمين فرقُ ما بين الموجود بالقوّة والموجود بالفعل كما تبيّن للإلهيّين، شنُعَ عندهم أن يُقالَ في شيء واحد «إنّه موجود» و «إنّه غير موجود»، إذ كانوا إنّما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهيّة بالفعل فقط فإنّ هذا هو أسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي وعن «غير الموجود» ما لا ماهيّةَ له أصلاً وهذا أيضًا هو الأسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٦)
- إن كانت ماهيّة أمرٍ أن يكونَ محمولاً على موضوع قيل فيه «إنّه محمول بذاته على ذلك الموضوع»، وقيل في ذلك الموضوع «إنّه بذاته

يُحمَلُ عليه ذلك المحمول (ف، ح، ١٢٤، ٢١)

- إن كان شيء كائنًا أو قوامه بأمر ما كان سببًا له، فإنه إن كانت ماهيّته هي أن يكون عنه، أو ماهيّةُ ما هو سبب أن يكونَ عنه ذلك الشيء، قيلَ «إنّه له بذاته». وإن لم يكنْ ذلك ولا في ماهيّة واحد منهما قيل «إنّه لذلك الأمر أو فيه أو به أو عنه أو معه أو عنده بالعَرَض (ف، ح، ١٢٥، ٤)

- لمّا ظنَّ قومٌ أنّه يُعنى بالموجود ههنا ما له ماهيّة خارج النفس ظنّوا أنّ قولَنا «زيدٌ يوجد عادلاً» يوجِبُ أن يكونَ زيدٌ موجودًا خارج النفس (ف، ح، ١٢٦، ١٥)

- (ماهيّة الجسم) إذن شكله في مادّة ما محصَّلة معاونة للشكل في الفعل الكائن عن ذلك الجسم (ف، ح، ١٩٦، ٦)

- الماهيّة التي هي صِيَغ وخِلَق فهي التي بها شعائر الأنواع، وهي الأسبق إلى المعارف أوّلاً، وبها تتميّزُ الأنواع عندنا بعضها عن بعض (ف، ح، ١٩٨، ١)

- أتمُّ ما يُعقَلُ به فيما هو منقسمٌ الماهيّة (ف، ح، ٢٠٥، ١٣)

- إنّ قولَنا «هل الإنسان موجود إنسانًا» يعني هل الإنسان وجوده وإنّيّته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعًا وهي غير منقسمة الوجود، أم إنّه إنسان بوجوه أخر، مثل أنّه حيوان مشّاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهيّة على ما يدلُّ لفظه عنه فلا يمكن أن يُتصوَّر تصوّرًا آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٧)

- إنّ لكل شيء ماهيّةً هو بها ما هو، وهي حقيقته، بل هي ذاته (س، د، ٢٨، ١٣)

- تكون ماهيّة كل شخص هي بإنسانيّته، لكنّ إنّيّته الشخصيّة تتحصّل من كيفيّة وكمّيّة وغير ذلك (س، د، ٢٩، ١٢)

- لا تُتصوَّر الماهيّة في الذهن دون تقدّم تصوّرها (س، د، ٣٥، ٤)

- إنّ الشيء الذي يقولون إنّه دالّ على الإنّيّة الذاتيّة المشتركة، يجعلونه شيئًا غير الدالّ على الماهيّة الذاتيّة المشتركة، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحًا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنّيّة وماهيّة، حتى يكون، من حيث يشترك فيه، هو ماهيّة لها، ومن حيث يتميّز به عن أشياء أخرى هو إنّيّة لها (س، د، ٣٨، ١٤)

- ماهيّة أو غير ماهيّة، فنعني بذلك أنّه كذلك لذلك الشيء لا غيره (س، د، ٤٥، ٤)

- يعنى بالماهيّة كمالَ حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصولُ ذاته (س، ب، ٥، ١٢)

- إنّ ماهيّة الشيء إنّما تتم بكمال صفات ذاته، وأنّ الجنس وحده لا يدلّ على ماهيّة نوع واحد وحدَه (س، ج، ٢٧٤، ٩)

- الذاتيّ المقوِّم: إعلمْ أنّ كل شيء له ماهيّة فإنّه إنّما يتحقّق موجودًا في الأعيان، أو متصوّرًا في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٣)

- إنّ كلّ ماهيّة فإنّما يتحقّقُ موجودًا في الأعيان ومتصوَّرًا في الأذهان بأن يكون أجزاؤه حاضرةً معه (مر، ت، ١١، ١٣)

- جميع مقوِّمات الماهيّة داخلةٌ مع الماهيّة في التصوُّر، إمّا بالفعل، وإمّا بالقوة القريبة من الفعل إنْ لم يخطر بالبال مُفَصَّلاً (مر، ت، ١١، ١٨)

- المَقُولُ في جواب ما هو يدلُّ وحده على ماهيّة الشيء وكمال وجوده الذّاتي، كالإنسان

المحمول على زيد وعمرٍ وبالشّركة (مر، ت، ١٤، ٤)

- الماهية إنّما تتحقق بمجموع الذاتيات المقوّمة للشيء (غ، ع، ١٠٣، ٢)

- لا يؤخذ في جواب الماهية إلاّ الذاتي (غ، ح، ٩٤، ١١)

- إنّ الذاتّي من أوصاف الشيء كلٌّ داخل في ماهيّته، والعَرَضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ٢)

- إذا أخطرت الماهيّة بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن أن تُعقل الماهيّة إلاّ وتكون أجزاؤها معقولة أوّلاً (سي، ب، ٣٧، ١٢)

- الماهيّة هي الذات لا غيره، فحال نسبتها إلى الذات، فلا يقع إذن إسم الذاتي عليها (سي، ب، ٣٨، ١١)

- الدال على الماهيّة هو اللفظ الذي يُجاب به حين يُسئل عن الشيء إنّه ما هو، أي ما حقيقته (سي، ب، ٣٩، ١٢)

- أصناف الدالّ على الماهيّة فثلاثة: (أحدها) ما يدلّ بالخصوصية المحضة، مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان... (الثاني) ما يدلّ بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيّات مشتركة في أمور ذاتية لها ويُسئل عن ماهيّتها المشتركة... (الثالث) ما يدلّ بالشركة والخصوصية أيضًا، مثل ما إذا سُئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الجواب إنهم أناس (سي، ب، ٤٠، ١٧)

- ما ليس بدالّ على الماهية من قسميْ الذاتي فلا يجوز أن يكون أعمّ الذاتيات المشتركة، وإلّا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إمّا مساويًا لما هو الجنس الأعلى أو أخصّ منه، فيصلح إذن التمييز الذاتيّ عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما (سي، ب، ٤٣، ١٦)

- إنّ إمتياز الماهيّة عن الوجود لا يكون إلا في التصوّر، فعللها لا تمتاز عن علل الوجود إلاّ هناك (ط، ش، ٢٠١، ٢١)

- الماهيّة مشتقة عمّا هو، وهي ما به يجاب عن السؤال بما هو (ط، ش، ٢٠٢، ١)

- جزء الماهيّة إمّا جنس أو فصل، والجنس إمّا قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه واحدًا أو بعيد إن كان متعدّدًا وكلما زاد جواب زاد مرتبته في البعد، وكلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات أقل. والفصل إمّا قريب إن بيّن الماهيّة عن كل ما يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإمّا بعيد إن بيّنها عن البعض فقط (م، ط، ٦٠، ٢١)

- إنّ ما سمّوه «الماهيّة» أمرٌ يعود إلى ما يُقدّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقّق في الأعيان (ت، ر١، ٣٧، ١٧)

- ما يسمّونه (المنطقيون) «ماهيّة» هي ما يتصوّر الذهن، فإنّ أجزاء «الماهية» هي تلك الأمور المتصوّرة (ت، ر١، ٥٠، ٢٤)

- الماهيّة بمنزلة المدلول عليه بـ«المطابقة»؛ وجزؤها المقوِّم لها، الداخل فيها، الذي هو وصفٌ ذاتي لها، بمنزلة المدلول عليه بـ«التضمّن»؛ واللازم لها، الخارج عنها، بمنزلة المدلول عليه بـ«الالتزام» (ت، ر١، ٥١، ٤)

- إذا أريد بـ«الماهيّة» ما يُتصوّر في الذهن، وبـ«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأمّا أن يدّعي أنّ في الخارج جوهرين

قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعي أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلّا بها منها ما هو داخل مقوّم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيّته الموجودة في الخارج، فهذا كلّه باطل (ت، ر١، ٦٣، ٥)

- قولهم (المنطقيون) «إنّ الماهيّة لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها (ت، ر١، ٨٤، ٧)

- لأنّ «الماهيّة» مأخوذة من قولهم «ما هو؟» كسائر الأسماء المأخوذة من الجمل الاستفهاميّة، كما يقولون «الكيفية» و«الأينيّة» (ت، ر١، ٨٤، ٢٢)

- الفرق الصحيح أنّ «الماهيّة» هي «ما يرتسم في النفس من الشيء»، و«الوجود» هو «نفس ما يكون في الخارج منه» (ت، ر١، ٨٦، ١٧)

- ترجع «الماهيّة» و«جزؤها الداخل» و«اللازم الخارج» إلى مدلول «المطابقة» و«التضمّن» و«الالتزام» (ت، ر١، ٨٧، ٢٥)

- «اللازم للماهيّة» و«العرضي اللازم لوجودها» فملخّصه أنّه يمكن أن يفرض في الذهن «ماهيّة» خالية عن هذا اللازم، بخلاف الآخر (ت، ر١، ٨٨، ٧)

- إنّ ما ذكروه (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضيّ اللازم» للماهيّة و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنّ «الزوجية والفرديّة» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرس (ت، ر١، ٨٨، ٢٢)

- يقولون (الفلاسفة): «الذاتيّ» يتقدّم على الماهيّة في الذهن وفي الخارج، ويسمّونه «الجزء المقوّم لها». ويقولون: أجزاء الماهيّة متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأنّ الماهيّة مركّبة منها، وكل مركّب فإنّه مسبوق بمفرداته (ت، ر١، ٩٠، ٩)

- قالوا (الفلاسفة): «الذاتيات» هي «أجزاء الماهيّة» وهي متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج. و«الاجزاء» هي هذه الصفات. فجعلوا صفة الموصوف متقدّمة عليه في الخارج. وهذا ممّا يُعلم بصريح العقل بطلانه (ت، ر١، ٩١، ٤)

- حقيقة قولهم (الفلاسفة) أنّه لا يعلم «الذاتيّ» من «غير الذاتيّ» حتى تُعلم «الماهيّة»، ولا تعلم «الماهيّة» حتّى تُعلم الصفات «الذاتيّة» - التي منها تؤلّف «الماهيّة». وهذا دَور (ت، ر١، ٩٤، ١٢)

- يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهيّة» - على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة «الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات» لهذه «الماهيّة» دون غيرها من «اللوازم» - على معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ر١، ٩٥، ٥)

- يدّعون (المتفلسفة) أنّ الماهيّة قد تنفك عن الوجودين الخارجي والذهنيّ؛ وهو من أغاليطهم (ت، ر٢، ٦٢، ٢٧)

- المتصوّر يتصوّر في نفسه «إنسانًا ناطقًا»، و«جسمًا حسّاسًا، متحركًا بالإرادة، ناطقًا». فيكون كلٌّ من هذه الأجزاء جزءًا ممّا تصوّره في نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهيّة المتصوّرة في الذهن؛ والداخل فيها هو الداخل في تلك الماهيّة، والخارج عنها هو الخارج

عن تلك الماهيّة. وتلك الماهية بحسب ما يتصوّره الذهن (ت، ر٢، ٦٤، ٤)

- إذا أريد بـ«الماهيّة» وبـ«الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهيّة» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيّات التي في الخارج زائدًا عليها في الخارج، وأن يكون للماهيّات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ر٢، ٨٥، ١٣)

- قوله (الرازي) «الماهيّة لما هي هي مقتضية لذلك اللازم» إن عنى به أنّ الماهيّة الملزومة هي العلّة في حصول لازمها في نفس الأمر، كما يقتضيه كلامه، فهذا من أبطل الباطل. فليس كلّ ما كان لازمًا لغيره يكون ذلك الغير هو العلّة المقتضية لوجوده في نفس الأمر (ت، ر٢، ١٣٩، ١٥)

- قول القائل «عقلنا الماهيّة» و«تصوّرنا الماهيّة» ونحو ذلك من العبارات لفظ مجمل (ت، ر٢، ١٤٣، ١٣)

ماهية الشيء

- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهيّة الشيء «جوهرُه»، وجزء ماهيّته «جزء جوهره»، والمعرِّف لما هو الشيء «المعرِّف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)

ماهية متصورة

- الموجود إنّما يُقالُ على ما له ماهيّة خارج النفس ولا يُقالُ على ماهيّة متصوَّرة فقط (ف، ح، ١٢٨، ٨)

ماهية مركّبة

- كل ماهيّة مركّبةٍ إنما تُركّب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقوّمه ويقيّده مخصصًا في الوجود إن كانت مقوّماته أجناسًا وفصولاً، وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعًا فتحصل من ذلك جملة متقوّمة بالموضوع والعارض (سي، ب، ٨٣، ٤)

مبادئ

- قد توجد مبادئ، فهذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٧، ١٢)
- المبادىء فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذًا، فهو يقتضب ذلك في المبادىء إقتضابًا (أ، ب، ٣٣٨، ٦)
- قد توجد مبادىء ما غير مبرهنة يتبيّن بها أنّ هذا الشيء موجود أمرًا ما ويتبيّن بها أنّ هذا الشيء لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ١)
- قد توجد مبادىء يبيّن بها أنّ هذا الشيء ليس هو موجودًا أمرًا ما، ولا أيضًا هذا الشيء موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)
- تكون إذن مبادىء: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)
- مبادىء أشياء كثيرة هي مختلفة في الحسّ حتى إنّه لا يطابق بعضها بعضًا (أ، ب، ٤٠٠، ٤)
- المبادىء هي المقدّمات؛ والمقدّمات تكون إمّا بزيادة حدّ يُقْتَضَب، وإمّا بأن يُدْخَل (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)
- المبادىء هي مقدّمات غير ذوات أوساط. وقد تكون، عندما يزاد فيقتضب مقدّمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة (أ، ب، ٤٠١، ١١)

- تبيّن أنّ مبادىء الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضًا مختلفة في الجنس (أ، ب، ٤٠٢، ٤)
- المبادىء أعرف من البراهين (أ، ب، ٤٦٥، ٤)
- كل صناعة نظرية فإنّها تشتملُ بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)
- مبادئ الحكمة، فالمقدّماتُ اليقينية، ونحو نظرها تأمّلُ الشيء من كلّ الجهات (ف، ب، ٦٢، ٨)
- المقدّمات المستعملة مبادئ في علم ما المُتَبَرْهِنَة في علمٍ آخر، إمّا أن تُستعملَ أسبابًا وإمّا دلائل. أمّا أسبابًا، فإنها إنما تكون متى كان ما يَشتمل عليه العلمُ الأوّل أقدم ممّا يشتملُ عليه الثاني. وأما دلائلَ، فإنها إنما تكون اذا كان ما يشتملُ عليه العلمُ الأوّل متأخّرًا عمّا يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٦٦، ٥)
- المبادئ منها ما هي مبادئ المعارف فقط، وهي الدلائل، ومنها ما هي مبادئ الوجود، وهي الأسباب (ف، ب، ٧٠، ١٨)
- نعني بالمبادئ ها هنا أحد هذين: إمّا مبادئ المعرفة، وإمّا مبادئ المعرفة والوجود معًا (ف، ب، ٧٠، ٢٠)
- الفقيه يَتَشَبَّهُ بالمتعقل. وإنّما يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العمليّة الجزئيّة. وذلك أنّ الفقيه إنّما يستعمل المبادئ مقدّمات مأخوذة منقولة عن واضع الملّة في العمليّة الجزئيّة، والمتعقّلُ يستعملُ المبادئ مقدّمات مشهورة عند الجميع ومقدّمات حصلت له بالتجربة (ف، ح، ١٣٣، ١٠)
- المبادىء هي المقدّمات التي منها تُبرهَن تلك الصناعة (النظرية)، ولا تُبرهَن هي في تلك الصناعة: إمّا لوضوحها، وإمّا لجلالة شأنها عن أن تبرهن فيه، وإنّما تُبَرْهَن في علم فوقها؛ وإمّا لدنوّ منزلتها عن أن تُبرهَن في ذلكَ العلم، بل في علمٍ دونه وهذا قليل (س، ب، ٩٨، ١٢)
- المبادىء: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان، والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)
- إنّ المبادىء على وجهين: إمّا مبادىء خاصّة بعلم علم مثل إعتقاد وجود الحركة: للعلم الطبيعي، وإعتقاد إمكان إنقسام كل مقدارٍ إلى غير النهاية: للعلم الرياضي؛ وإمّا مبادىء عامّة وهي قسمين: إمّا عامّة على الإطلاق لكل علم كقولنا: كل شيء إمّا أن يصدق عليه الإيجابُ أو السلب؛ وإمّا عامّة لعدّة علوم مثل قولنا: الأشياء المساوية لشيء واحدٍ متساويةٌ، فهذا مبدأ يشترك فيه علمُ الهندسة وعلمُ الحساب وعلمُ الهيئة وعلمُ اللحون وغير ذلك (س، ب، ٩٨، ٢٢)
- إنّ المبادىء تقال على نوعين: إمّا مبادىء «منها» البرهان، أي المقدّمات الأولى في العلوم، وإمّا مبادىء «فيها» البرهان وهي أجناس العلوم أي موضوعاتها وما يتعلّق بها مما يوضع معها أو يساويها كالواحد بوجهٍ ما للموجود (س، ب، ١٨٨، ٦)
- لكل علم مبادىء ومسائل: فالمبادىء هي الحدود والمقدّمات التي منها تؤلّف قياساته (س، أ، ٥٢٥، ٢)
- المبادىء هي المقدّمات التي منها تُبرهَن تلك الصّناعة ولا يُبرهن في تلك الصّناعة إمّا

لوضوحها، وإمّا لجلالة شأنها عن أن يكون يُبرهَن فيه، وإمّا يُبرهَن في علم فوقها، وإما لدنوّ شأنها عن أن يُبرهَن في ذلك العلم بل في علم دونه (مر، ت، ١٩٧، ٦)

- المبادىء على وجهين: إمّا مبادٍ خاصةٌ بعلم، مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعيّ، واعتقاد إمكان انقسام كلّ مقدار إلى غير النهاية للعلم الرّياضي. وإمّا مبادٍ عامّةٌ وهي على قسمين: إمّا عامّة على الإطلاق لكل علم كقولنا «كل شيء إمّا أن يصدُق عليه الإيجاب أو السّلب» وإمّا عامّة لعدّة علوم، مثل قولنا «الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية» فيشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك (مر، ت، ١٩٨، ٧)

- المبادىء التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء من موضوعاتها أو عوارضها الخاصّة فهي المبادىء الخاصّة بالصناعة، كانت محمولاتها خاصّة بالموضوع أو بجنسه. مثل المساواة واللاّ مساواة في مقدّمات في الهندسة والعدد، وإنْ كان استعمالها في الصّناعة يخصّصها بها (مر، ت، ١٩٩، ٤)

- العلوم البرهانيّة وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتيّة، والمسائل، والمبادىء (غ، م، ٦٠، ٦)

- المبادىء ونعني بها المقدّمات المسلّمة في ذلك العلم الذي يثبت بها مسائل ذلك العلم وتلك لا تثبت في ذلك العلم. ولكن إمّا أن تكون أوّليّة فتُسمّى علومًا متعارفة كقولهم في أوّل أقليدس إذا أخذ من المتساويين متساويين كان الباقي متساويًا، وإذا زيد متساويان كانا متساويين، وإمّا أن لا تكون أوّليّة ولكن تُسلّم من المتعلّم فإن سَلَّمها عن طيب نفس تُسمّى أصولاً موضوعة، وإن بقي في نفسه عناد تُسمّى مصادرات ويصبر عليها إلى أن تتبيّن له في علم آخر (غ، م، ٦٢، ٨)

- المراد بـ(المبادىء) المقدّمات. (غ، ع، ٢٥١، ٣)

- المبادىء ما يُبَرْهَنُ بها. (غ، ع، ٣٧٩، ١١)

- المبادىء: فهي الحدود والمقدّمات التي منها تؤلّف قياساته (العلم) (سي، ب، ٢٣٧، ١٧)

- المبادىء التي توجد لأجناس مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها لبعض (ش، ب، ٤٤٧، ١٥)

- المبادىء تقال على ضربين: أحدهما العامة وهي التي تبيَّن بها مطالب كثيرة في صنائع شتى... والضرب الثاني المبادىء الخاصّة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لأكثر من صناعة واحدة (ش، ب، ٤٤٩، ٦)

- المبادىء... لا تُعلَم بالبرهان ولكنها تُعلَم بالعقل (ش، ب، ٤٩٠، ٢٥)

- أجزاء العلوم البرهانيّة ثلاثة: المبادىء والموضوعات والمطالب: أمّا المبادىء فهي الحدود والمقدّمات التي تؤلّف منها قياساته وتلك... : أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتيّة: وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ر، ل، ٤٥، ٨)

- المبادىء هي الأشياء التي يُبنى العلم عليها، وهي: إمّا تصوّرات. وإمّا تصديقات (ط، ش، ٥٢٥، ١)

مبادئ أول

- المبادئ الأوّل في الصناعة هي المقدّمات التي لا يُمكن أن تتبرهنَ في تلك الصناعة (ف، ب، ٦٠، ٤)
- المبادئ الأوّل في كل صناعة، منها ما هي خاصّة بالصناعة، ومنها ما هي مشتركة لها ولغيرها. والخاصّةُ هي التي كلا جزئيها يُنسبُ الى موضوع الصناعة بأحدِ الوجوه التي ذُكِرَت، مثل أنّ الخمسة عددٌ فرد وأشباه ذلك (ف، ب، ٦٠، ١٦)
- (المبادئ الأوّل في كل صناعة) المشتركة، إمّا مشتركة لصنائع عدّة، وإمّا مشتركة للصنائع كلّها. وكلّ واحد منها، إمّا مشترك بأحد جزئيه فقط، وإمّا بجزئيه جميعًا (ف، ب، ٦٠، ١٨)
- هل يمكنُ في المبادئ الأوّل على الإطلاق أن تحصلَ معرفتها عن صناعة أخرى أم لا، فنقول: أمّا التي يجد الانسانُ نفسه كالمفطور على التصديق بها من أوّل الأمر، من غير أن يدري من أيّ جهة حصلت ولا كيف حصلت، فلا يمكن أن تؤخذَ تلك عن صناعة أخرى. وأمّا الحاصلة بالتجربة، فهي (التي) يمكن أن تؤخذ عن صناعة أخرى (ف، ب، ٧١، ١١)

مبادئ البرهان

- مبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط (أ، ب، ٣١٤، ١١)
- مبادىء البرهان هي حدود؛ وهذه فقد تبيّن فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان (أ، ب، ٤١٣، ٦)
- مبادىء البرهان التي هي المقدّمات غير الذوات أوساط تتضح بالحدّ ولا تُبيَّن بالبرهان إذ كان لا وسط لها (ز، ب، ٢٧٠، ١٢)
- مبادىء البرهان إما كلها وإما بعضها أعْرَف من النتيجة (ش، ب، ٣٧٦، ١٠)
- مبادىء البرهان معلومة بالفعل (ش، ب، ٣٧٨، ٤)
- البرهان الذي مبادئه أقدم وأفضل... هو أفضل وأقدم (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)
- مبادىء البراهين قد تُبيَّن من قِبَل الحدّ وليس تُبيَّن من قِبَل البرهان (ش، ب، ٤٥٨، ١٣)
- لو إحتاجت مبادىء البرهان إلى برهان لما كان يوجد برهان أصلاً (ش، ب، ٤٥٨، ١٤)
- مبادىء البرهان أكثر في باب التصديق من العلم الحاصل بالبرهان (ش، ب، ٤٩٠، ٢٤)

مبادئ الجدل

- مبادئ الجدل الآراء المشهورة، وما جرى مجراها، ونحو نظرها هو أن تتأمّلَ الشيءَ من جهة ما يُمكن أن يُعَانَدَ عنادًا مشهورًا، متى حصل مسلّمًا من إنسان، ومن جهة ما يمكن أن يُزال عنه موضع مثل هذا العناد (ف، ب، ٦٢، ١١)
- مبادئ الجدل هي المقدمات الكلية المشهورة (ف، ج، ٢٨، ٥)
- خفاء الكذب في مبادئ الجدل لأجل شيء يشتمل الجميع، وذلك هو شهرتها وشهادة الجميع لها (ف، ج، ٢٩، ٣)

مبادئ خاصة

- إنّ المبادىء الخاصّة بمسائل علم ما على قسمين: إمّا أن تكون خاصةً بحسب ذلك العلم كلّه، أو بحسب مسئلة أو مسائل (س، ب، ١٠٠، ٥)
- المبادىء الخاصّة بمسائل علم ما على قسمين:

إمّا أن يكون خاصّة بحسب ذلك العلم كلّه، أو بحسب مسألة أو مسائل (مر، ت، ٢٠١، ١)

- المبادىء الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة، وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصّة، وإن لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فإن استعمالها في الصناعة يخصّصها (سي، ب، ٢٤٠، ١٢)

مبادئ السوفسطائية

- مبادئ السوفسطائيّة المقدّماتُ المظنون أنها مشهورات، من غيرِ أن تكونَ كذلك في الحقيقة (ف، ب، ٦٢، ١٧)
- مبادئ السوفسطائية هي المقدمات الكلية المموّهَة بالأشياء التي تُوهم في ظاهر الأمر أنها مشهورة من غير أن تكونَ كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٢٨، ٦)
- خفاء الكذب في مبادئ السوفسطائية ليس لأجل شيء يشمل الجميع، ولا بالإضافة إلى الجميع صار يفطنُ للكذب في مبادئ السوفسطائية بسرعة، أو بتأمّل يسير (ف، ج، ٢٩، ٤)

مبادئ عامة

- المبادىء العامّة تستعمل في العلوم على وجهين: إمّا بالقوّة، وإمّا بالفعل. وإذا إستعملت بالقوّة فهي لا تستعمل على أنّها مقدّمة وجزء قياس، بل إنّما تستعمل قوّتها فقط حين يقال: إن لم يكن كذا حقّا، فمقابله وهو كذا حق ولا يقال: لأنّ كل شيء إمّا أن يصدق عليه السلبُ أو الإيجاب، لأنّ هذا مشهورٌ مستغنى عنه إلّا عند تبكيت المغالطين والمناكرين. وإذا إستُعملت بالفعل هو أن تُخصّص إمّا في جزئيها معًا كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسيّ: كل مقدارٍ إمّا مشارك وإمّا مباين، فقد خصّصنا الشيء بالمقدار، وخصّصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين؛ وأمّا في الموضوع فكقولنا المقدّمة العامّة وهي قولنا: كل الأشياء المساوية لشيء واحدٍ متساوية إلى أنّ كل المقادير المساوية لمقدار واحدٍ متساوية. فخصّصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمولَ بحاله (س، ب، ٩٩، ١٨)
- المبادىء العامّة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوّة وإمّا بالفعل. وإذا استُعملت بالقوّة لم تُستعمل على أنّها مقدّمة وجزء قياس، بل استُعملت بالقوّة فقيل «إنْ لم يكن كذا فمقابله - وهو كذا - حق». ولا يقال «لأنّ كل شيء إمّا أن يصدُق عليه السلب أو الإيجاب» لأنّ هذا مُستغنى عنه إلّا عند تبكيت المغالطين والمناكرين (مر، ت، ٢٠٠، ٤)
- المبادىء العامة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوّة أو بالفعل، وإذا استُعملت بالقوّة لم تُستعمل على أنها مقدّمة وجزء قياس، بل قيل إن لم يكن كذا كذا فمقابله وهو كذا حق، ولا يقال لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مستغني عنه إلا عند تبكيت المغالطين والمناكرين. وأما إذا استُعملت بالفعل خُصّصت إما في جزأيها معًا أعني الموضوع والمحمول، كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشارك وإما مباين وقد خصّصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصّصنا الإيجاب والسلب

بالمشاركة والمباينة. وقد نخصّص الموضوع دون المحمول كما نخصّص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصّصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله (سي، ب، ٢٤١، ١)

- المبادىء العامّة... منها يكون البرهان في صناعة صناعة... والمبادىء الخاصّة... فيها يكون البرهان نفسه (ش، ب، ٤٤٩، ١٠)

مبادئ العلوم

- إن مبادىء العلوم إمّا أن تكون خاصية أو عامية. والخاصية هي التي لا تتعدّى الموضوع الذي هي فيه، والعامية بمنزلة قولنا: إن على كل شيء يصدق إمّا الإيجاب وإمّا السلب، فليس يستعمل في العلوم على إنتشارها، لكن صاحب كل صناعة يدنيها من موضوعه الخاص به (ز، ب، ٢٦٦، ٨)

- إنّ مبادىء العلوم حدود ومقدّمات واجبٌ قبولها في أوّل العقل أو بالحسّ والتجربة أو بقياسٍ بديهيّ في العقل. فبعد ذلك أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادرات. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوّليات فقط كالحساب. وأمّا الهندسة فيستعمل المعلّم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضًا قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطًا غير مميّز (س، ب، ٥٩، ٢١)

مبادئ الفلسفة

- مبادئ الفلسفة المقدّماتُ الكلّية الصادقة اليقينية الأول (ف، ج، ٢٨، ٤)

مبادئ قياسية

- المبادىء القياسية غير ذات وسط: أما ما كان لا سبيل إلى أن تُبرهَن، ولا أيضًا يلزم ضرورة أن يكون حاصلاً لمن يعقل شيئًا ما، فإنّي أسمّيه وَضْعًا (أ، ب، ٣١٥، ٢)

- (المبادىء القياسية) ما كان منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلّم حاصلاً عليه فهو أكسيوما، أعني الشيء المتعارَف: فإنه قد توجد بعض الأشياء من هذا الجنس، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الإسم في أمثال هذه خاصّةً (أ، ب، ٣١٥، ٤)

مبادئ موضوعة

- المبادىء الموضوعة في صدور العلوم إمّا أن تكون قضايا، وإمّا أن تكون حدودًا لشروح أسماء، وإمّا أسماء يوضع حدودها ويصدّق بوجودها. فأمّا القضايا فإمّا أن تكون اوّلية أو محسوسة، وإمّا أن تكون مصادرات لأنّها غير صحيحة عند المتعلّم ويحتاج إلى تصحيح في علم آخر، وإمّا أن تكون أصولاً موضوعة، وهذه أيضًا تحتاج إلى أن تُصحّح في علم آخر، ولكنّ المتعلّم لا ينكرها. فأمّا ما يوضع بحدودها فقط وشروح أسمائها فهي الأعراض الذاتيّة المطلوبة في ذلك العلم. وأمّا ما يوضع بحدودها مصدَّقًا بها هي موضوعات العلوم وأجزائها وأنواعها، وذلك لأنّ هذه إن لم تكن متصوَّرة ولا مصدَّقًا بها فكيف يُطلب لها الأعراض الذّاتيّة؟ (مر، ت، ٢٠٣، ٥)

مبادئ يقينية

- إذا كانت المبادئ اليقينية في صناعة ما يعسُر تخيُّلُ السامع لها على الاستقصاء أو يعسُرُ عليه تخليصها من سائر ما عنده من المشهورات، أو احتيج إلى زمان طويل في تفهمها، ووُجِدَ في المبادئ المقبولة عنده أو المشهورة ما يُوقع له التصديق أو التصوّر، أخذت تلك المبادئ في تعليمه إلى أن يقوى ذهنه على تخليص المبادئ اليقينيّة (ف، ب، ٨٥، ١٨)

مباكتة سوفسطائية

- المباكتة السوفسطائية إثنان: منها مباكتة يُظَنّ بها أنها صادقة وهي كذابة، ومنها ما يُظَنّ بها أنها من تلك الصناعة وليست من تلك الصناعة سواء كانت صادقة أو كاذبة (ش، س، ٦٨٥، ٤)

- المباكتة السوفسطائية إنّما هي: إمّا قياس يظن به أنه قياس وليس بقياس، أو نقيض يُظَنّ به أنه نقيض وليس بنقيض (ش، س، ٦٩١، ١٢)

مباين

- إنّ المباين إسم مشترك يقال على وجوه. فمن ذلك في المكان، ومن ذلك في الحدّ، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى أنّه ليس هو (س، ق، ٧٨، ٥)

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجلِه، وهو العلّة الفاعلية، كـ(النجّار) لـ(السرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلّة (الغائية) كـ(الصلوح) لـ(الجلوس للكرسي والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ١٩)

مباين المباين

- مباين المباين مباين، إلى أنّ ما سُلِب عنه شيء، فيجب أن يكون مسلوبًا عن ذلك الشيء (ط، ش، ٣٧٧، ١٦)

مباينات

- المباينات،فالأولى منها هي أنّ الجنس متقدِّم بالذات، والخاصّة متأخرة؛ إذ كانت الخاصّة إنّما تحدث مع حدوث النوع، والثانية أنّ الجنس يحوي أنواعًا، والخاصّة نوعًا منها (س، د، ١٠٠، ١٩)

- أمّا المباينات فالأُولى منها أنّ الفصل يحوي دائمًا ما هو له فصل، ولا يُحْوَى البتّة (س، د، ١٠٦، ٦)

- أمّا المباينات فأولاها أنّ الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسًا لشيء آخر، وأمّا الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر (س، د، ١٠٧، ١٠)

مباينة

- إنّ النوع لا يوجد البتّة إلاّ محمولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع. وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل، لا بين الفصل والنوع المطلق (س، د، ١٠٣، ١٦)

- مباينة أخرى (بين النوع والخاصّة) هي أنّ حدَّيهما مختلفان، وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخصّ إعتبار الحال بين النوع والخاصّة (س، د، ١٠٨، ١٢)

- المباينة توجد أيضًا بين الجنس والعَرَض، وبين النوع والخاصّة، وبين الجنس والخاصّة (س، د، ١٠٨، ١٦)

- ليس كل مباينة توجب أن يكون الشيء مخالفًا للآخر بالذات والحدّ، فإنّ الفصول العَرَضية لا توجب خلافًا في الجوهر والحدّ، والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحدّ تختلف بالعرضيّات، ولا يبالي، حينما يحدّ النوعَ، بذلك الإختلاف العَرَضي ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحدّ (س، ب، ٢٤٠، ١١)
- إنّ المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة أوصاف عرَضيّة (ب، م، ٥٤، ١٧)
- إنّ المباينة تقع بالاشتراك على معان مختلفة. كالتي بالإمكان. والتي بالحدّ. والتي بالسلب (ط، ش، ٣٧٧، ٩)

مبتدأ

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلّمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبَر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)

مبدأ

- أعني بالأوّل والمبدأ معنًى واحدًا بعينه (أ، ب، ٣١٤، ١١)
- (المبدأ) إسمٌ لمّا يكون قد إستتمّ وجودُه في نفسه: إمّا عن ذاته. وإمّا عن غيره. ثم يحصل منه وجود شيء آخر، يتقوّم به، ويُسمّى هذا علّة بالإضافة إلى ما هو مبدأ له (غ، ع، ٣٣٠، ١٢)
- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنّما يقولون «العلّة الأولى» و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن بنفسه مع كونه قديمًا أزليًا»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلاّ «محدثًا». وإنّما قسّمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضًا عن تقسيم المتكلّمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر٢، ٥٦، ٩)

مبدأ البرهان

- مبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط... وهي التي ليس يوجد مقدّمة أخرى أقْوَم منها في المعرفة ولا في الوجود (ش، ب، ٣٧٤، ٢٢)
- مبدأ البرهان... ينقسم أولاً قسمين... أحدهما ما لم يكن سبيل إلى برهانه... وهذا يُسمّى أصلاً موضوعًا؛ والقسم الثاني ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلّم وهذا هو الذي يُسمّى العلوم المتعارَفة (ش، ب، ٣٧٥، ٧)

مبرهن

- المبرهِن مقدّماته صادقة حقيقية (ز، ق، ١٠٨، ١)
- أما المبرهِن فمقدّمته نقيضها من الأمور. وإن قَبِلها فجعلها سؤالاً، فإنّما يفعل ذلك على طريق الإمتحان للمتعلّم (ز، ب، ٢٤٤، ١٣)
- أما المبرهِن وصاحب صناعة صناعة فإنّما ينبغي أن يسأل بما يتعلّق بموضوعه وبحسب أيضًا مما يتعلّق بموضوعه ولا يتعرّض لما سوى ذلك (ز، ب، ٢٤٤، ١٦)
- المبرهِن لا نظر له في مبادىء صناعته بل يخلي الكلام في ذلك للفيلسوف الأول (ز، ب، ٢٤٥، ١)

متأخر

- المتقدّم والمتأخّر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإن الأقدمَ منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إمّا بالزمان وإمّا بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)
- يمكن أن يتبيّنَ المتقدّمُ بالمتأخر، متى كان المتأخّرُ تابعًا لمتقدّم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكسًا عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخرُ تابعًا له ولغيره، لم يمكن أن يتبيّن به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)
- يسمّى المتأخر الذي يؤخذ حدًّا أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)

متأخر بالزمان

- المتأخرُ بالزمان... أمّا في الماضي، فما كان زمانُه أقربُ إلى الآن، وفي المستقبل ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، م، ١٢٩، ٤)

متأخرة

- المتقدّمة والمتأخّرة أربعة أصناف. أحدُها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكونَ المتأخرُ يلزمه المتقدّم، والمتقدّم إذا وُجِدَ لم يلزمه المتأخر... الثالث أن يكون المتقدم يلزمُه المتأخر والمتأخر لا يلزمه المتقدّم. فذلك إنما يُبيّنُ فيه المتأخر بالمتقدّم أبدًا... الرابع أن يكون المتقدّم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجدَ عنه هذا المتأخّر ولا إذا كان هذا المتأخّر يتبع في وجوده المتقدّم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنفُ من المتقدّم والمتأخر، فليس يُمكن أن يبرهَن شيءٌ منهما بالآخر (ف، ب، ٤١، ٥)
- المتأخرةُ، إما ضروريةٌ للشيء المحدود، وإما غير ضروريّة. والضرورية، إمّا أقربُ وإما أبعد (ف، ب، ٥٠، ١١)
- المتأخّرة التي ليست ضرورية، فإنها ليست تُفيدُ من معرفة الشيء إلاّ ما مقداره في الذهن مقدار ما يُدرِكُ المُبْصِرُ من الشيء متى تأمّلَه على مسافة بعيدة (ف، ب، ٥٠، ١٧)

متباين

- متباين أي أحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما (ض، س، ٢٦، ٤)

متباينات

- في جملة المتباينات ما يسمّى مشتقّة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحدٍ ولا معناها واحدًا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أنّ بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحدًا أو معنى واحدًا، فهي مشتقّة (س، م، ١٦، ١٣)
- المتباينات (أسماؤها) ما يُسمّى مشتقّة ومنسوبة، وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدًا ولا معناها واحدًا مباينة، لكن من حيث أن بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لم تبلغ أن تجعلها اسمًا واحدًا له معنى واحد، فهي مشتقّة (مر، ت، ٢٥، ٩)

متباينة

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)
- المتباينة هي الأسامي المختلفة للمسمّيات المختلفة كالفرس والثور والسماء لمسمّياتها (غ، م، ١٠، ١٥)

- (من المتباينة) أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث له وصف. كقولنا: (سيف) و(صارم). ومن ذلك أن يدلّ كل واحد على وصف للموضوع الواحد، كـ(الصارم) و(المهنّد) ومن ذلك أن يكونَ: أحدُهما: بسبب وصفٍ. والآخر: بسبب وصفِ الوصف. كـ (الناطق) و(الفصيح) (غ، ع، ٨٤، ١٤)
- من المتباينة: المشتق والمنسوبُ، مع المشتق منه والمنسوب إليه: كالنحو، والنحوي، والحديد والحدّاد، والمال والمتموّل، والعدل والعادل (غ، ع، ٨٥، ٧)
- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسَمّيات المتعدِّدة على أربعة منازلٍ فلنخترعَ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٦)
- المتباينةُ فنعني بها الأسامي المختلفة المعاني كالسواد والقدرة والأسد والمفتاح والسماء والشجر والأرض وسائر الأسامي وهي الأكثر (غ، ح، ١٢، ٩)
- الأسماء قد تشترك المسمّيات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرَسَ والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمَّى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد وعمرو في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسمَّى متبائنة (ب، م، ٨، ٢٢)

متباينة الاسماء

- المتباينة الأسماء هي التي لها أسماء مختلفة والمفهوم من تلك الأسامي أيضًا مختلف، كقولنا إنسان وفرس (مر، ت، ٢٨، ١٧)

متجانسان

- المتجانسان هما اللذان لهما تشابه معًا في الوضع، وليس يجوزُ أن يقع بينهما ذو وضع (غ، ع، ٣٨٠، ١٧)

متخيلات

- المتخيّلات هي قضايا تقال قولاً فتؤثّر في النّفس تأثيرًا عجيبًا، من قبضٍ وبسط؛ وربّما زاد على تأثير التّصديق، وربّما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولُنا وحكمُنا في النّفس: «إنّ العسل مُرّة مهوّعة» على سبيل محاكاته للمُرّة، فتأباه النّفس وتنقبض عنه (مر، ت، ١٠٤، ٥)

متداخلتان

- إن القضيّتين المتفقتين في كيفية الإيجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمّى (متداخلتين) (س، ش، ٧٦، ١٥)

مترادفات

- المترادفات فأن يكون الشّيء الواحد يرادف عليه أسماء مختلفة كالرّجل الذي يُسمّى بأسماء شتّى، وكالتمرَة الواحدة التي مد بغير إسم (ق، م، ٢٤، ٤)

مترادفة

- المترادفة أسماؤها هي التي لها معنى واحد، واللّفظ الدالّ على ذلك المعنى غير واحد، كقولنا إنسان، وبشر (مر، ت، ٢٤، ١٨)
- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المترادفة فهي الأسامي المختلفة المتواردة على مسمّى واحد كالليث والأسد والخمر والعقار (غ، م، ١٠، ١٤)
- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ٢)
- المترادفة: فهي الأسماء المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حد واحد كـ(الخمر) و(الرّاح) و(العقار) فإن المُسمّى بهذه يجمعه حد واحد (غ، ع، ٨١، ١٣)
- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسَمَّيات المتعدِّدة على أربعة منازلٍ فلنخترعْ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٥)
- المترادفة فنعني بها الألفاظُ المختلفةُ في الصيغة المتواردةُ على مُسمّى واحد كالخمر والعُقار، والليث والأسد، والسهم والنشاب، وبالجملة كلُ إسمين عُبِّرتَ بهما عن معنى واحد فهما مترادفان (غ، ح، ١٢، ٦)
- المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مُسمّى واحد كالخمر والعُقار (غ، ص، ٣١، ١١)
- تشترك الأسماء في أحدهما: إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسَمّى مُشتَرِكَة ومُتفِقَة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمّى مترادفة (ب، م، ٩، ٣)

متزايلات

- المتزايلات، فإنّ أشياء يكون متزايلة الأسماء والحدود، كالخير والشرّ والحقّ والباطل، وما أشبه ذلك (ق، م، ٢٤، ٦)

متزايلة

- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ٢)
- المتزايلة: فهي الأسماء المتباينة التي ليس بينها شيء من هذه النسب، كـ(الفرس) و(الذهب) و(الثياب) فإنها ألفاظ مختلفة تدلّ على معانٍ مختلفة بالحدّ والحقيقة (غ، ع، ٨١، ١٦)
- المتزايلة هي الألفاظ التي ليس بينها، لا إشتراك، ولا تواطؤ، ولا ترادف. إنّها المتباينة (غ، ع، ٣٧٥، ١)

متساويان

- المتساويان هما الشيئان اللذان كل واحد منهما مطابقٌ للآخر (ر، ل، ٧، ١٩)
- نقيضا المتساويين متساويان وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق أحد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال (ن، ش، ٨، ٤)

متشابه

- المتشابه: هو اللفظ يدلّ على معنيين مختلفين ولكن تكون بينهما مشابهة كالإنسان الحقيقي، والرخام المنحوت على صورة الإنسان فهذا إنسان أي حقيقي، وذاك إنسان، أي تمثال الإنسان (غ، ع، ٣٧٥، ٩)

متشابهات

- المتشابهات فأن يكون الإسم الواحد يقع على

أشياء مختلفة الأعيان والحدود، كاسم الكلب يقع على كلب الأرض، وكلب الأرض، وكلب السّماء والكلب المنقوش، والكلب المكتوب، والكلب الذي يُدعى الكلب، والرجل الذي يُسمّى به (ق، م، ٢٣، ١٣)

- المتشابهات إنما تُستعملُ في الجدل على طريق الشرطي لا على طريق الحملي وذلك أن استعمالَها على طريق تأليف الحملي هو خطبي لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)
- الأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرّت فَفُهِمَ منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة، إلّا أنّها تكون كذلك عند من يفهم معناها، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة (س، م، ١٥، ٨)

متشابهان

- إذا قيل كلُ متشابهين فهما من جهة ما هما متشابهان حكمهما واحد، كان أحرى أن لا تُعاند (ف، ج، ٦٧، ٧)

متشابهة اسماؤها

- المتشابِهة أسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافًا فيه تشابه، كقولنا: رِجْل السّرير ورِجْل الحيوان، والحيوان المصوَّر والحيوان الطّبيعي (مر، ت، ٢٣، ١٠)

متشبه

- إنّ من الأمور حقًا ومتشبهًا، مثل ما أنّ من الناس من هو نقيّ الجيب، طيّب السريرة، ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكنّه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، س، ٢، ١)

متشكك

- المتَشَكِّك فيما سبيله من المقدمات أن يؤخذَ عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من استعماله، وفيما سبيله منها أن يحتاج إلى إحساس أشخاصها. فإنه لا يُلتفت إليه ولا يُجعل ما يَتَشكَّك فيه وضعًا جدليًا أصلاً، ولا أيضًا يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج، ٧٨، ٢١)

متصل

- الصغرى في الصنفين (المتّصل) و (المنفصل) جميعًا مقدّمة حمليّة يُقرنُ بها حرف الاستثناء وتُسمّى المستثناة، وهي إنما تكون أبدًا أحد جزئي الشرطيّة، إمّا المقدّم منهما وإمّا التالي (ف، ق، ٣٢، ٢)
- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل، والمتّصل منه ما هو إتصال التالي بالمقدم فيه بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائنٌ في وقت ما أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج، ١٠٢، ١٩)
- يقال متّصِل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متّصل به، حتى لو كانتا نهايتين إثنتين لكان مكان الإتصال مماسة (س، م، ١١٦، ١٦)
- إنّ المتّصِل والمنفصل فصلا الكمّ لا نوعاه (س، م، ١٣٤، ١)
- إعلمْ أنّ ظاهر القول والمشهور هو أنّ المتّصل كالموجب، والمنفصل كالسالب. فإنّه لا سلب ولا إيجاب في الشرطيّات (س، ق، ٢٥٨، ١٣)

- المتّصل: إسمٌ مشترك يُقال لثلاثة معانٍ: أحدها: هو الذي يُقال له (متصل في نفسه) الذي هو فصل من فصول الكمّ. وحدّه: أنه ما من شأنه أن يوجد بين أجزائه حدّ مشترك. ورسمُه: أنّه القابل للإنقسام بغير نهاية. والثاني والثالث: هما بمعنى المتصل (غ، ع، ٣٠٥، ٢١)
- المتّصل يقال على: المتّصل في نفسه الذي هو فصل من فصول الكم وعلى اللذين نهايتهما واحدة وعلى كل ما نهايته ونهاية شيء آخر واحد بالفعل (غ، ع، ٣٨٠، ٢١)
- في المتّصل فلفظة إن قد اقترنت بإحدى القضيتين والفاء بالأخرى (سي، ب، ١٠٠، ١١)
- في المتّصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدّمًا، لأنّ المقدّم ربما كان أخصّ من التالي، فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم، ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع المقدّم الأخصّ، بل لو كانا متلازمين متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر (سي، ب، ١٠٠، ٢٥)
- المتّصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدّم وتالٍ، ولكن ربما كان المقدّم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة (سي، ب، ١٦١، ١٨)
- الإيجاب في المتّصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدّم واتصاله به ومتابعته إياه (سي، ب، ١٦١، ٢٥)
- إنما يُسمّى المتصل وضعيًا؛ لأنه يشتمل على وضع المقدّم المستلزم للتالي؛ فإنّ الشرط فيه لا يقتضي التشكك في المقدّم، كما ذهب إليه قوم، بل يقتضي تعلق الحكم بوضعه فقط (ط، ش، ٢٧٠، ٦)

متصل بذاته

- إنّ كل متصل بذاته على سبيل التجدّد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم، فإنّ ذلك هو الزمان، وبيانه العلم الطبيعي (س، م، ١١٩، ٤)

متصل حقيقي

- المتصل الحقيقي هو ما يقتضي وضع المقدّم لذاته أن يتبعه التالي سواء كان علة له، أو معلولاً لا يفارقه، أو مضايفًا، أو كانا معلولي علة واحدة (سي، ب، ١٦٢، ١٣)

متصلات

- المتصلات فإنّك تقول: إذا كان، وكلما كان، ومتى كان، وإن كان (س، ع، ٣٧، ٩)
- الكبرى إما موجبة وإما سالبة. فإن كانت موجبة لزمها المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأوليان فقط إن كانت مانعة جمع والأخريان فقط إن كانت مانعة خلو (و، م، ٣٢١، ١٧)

متصلة

- المتّصلة هي التي تتضمّن بشريطتها اتصال قول بقول واتّباعه له (ف، ق، ١٣، ٩)
- المتّصلة فقد تكون مركّبة من حمليتيْن، كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركّبة من حملية وشرطية إما متّصلة وإما منفصلة (سي، ب، ١٦٠، ١٧)
- الجهة هي جهة الإتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلّية والجزئية، فالمتّصلة الكلّية الضرورية هي أن يكون الإتصال فيها دائمًا مع أيّ وضع كان للمقدّم، سواء كان إتصال موافقة أو إتصال

لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٧)

- المتّصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالي موجبًا والحملي كليًّا كالحال في الحمليات، والنتيجة شرطية مقدّمها مقدّم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملي لو انفردا (سي، ب، ١٦٦، ٢٧)

- أن يكون الإشتراك في محمولي التالي والحملي، وشرائطه إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الحمليات من كلّية الكبرى وكون الحملية أو التالي سالبًا (سي، ب، ١٦٧، ١)

- أن يكون الإشتراك في موضوعي التالي والحملي وشريطته إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحمليات من كون التالي موجبًا وكون إحداهما كلّية (سي، ب، ١٦٧، ٤)

- المتّصلة إمّا لزوميّة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإمّا اتفاقيّة كقولنا إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق (هـ، م، ٧٨، ٢)

- المتّصلة فإمّا لزوميّة وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدّم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلّية والتضايف، وإمّا اتفاقيّة وهي التي تكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق (ن، ش، ١٥، ٢٣)

- سور الموجبة الكلّية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائمًا (ن، ش، ١٧، ٨)

- ما يتركّب من المتّصلة والمنفصلة والإشتراك إمّا في جزء تام من المقدّمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن، ش، ٣٠، ٦)

- المتّصلة ما حكم فيها بصحبة إحدى القضيتين للأخرى وتسمّى لزوميّة إن كانت الصحبة لموجب ككون إحدى القضيتين سببًا للأخرى أو مسببة عنها أو إشتركتا في سبب واحد كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (و، م، ١١٧، ٣٠)

- الصحبة التي حكم بها في المتّصلة إن كانت لسبب إقتضاها بحيث يتعذّر إنفكاك المستصحب عن صاحبه سمّيت لزومية سواء كان السبب في الصحبة عقليًا، كقولنا كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، لأنّ الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعيًا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر، أو كان عاديًا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٠)

- إن كانت الصحبة بين القضيتين في المتّصلة لا لسبب إقتضاها بل إتفق أن صدقت إحداهما مع صدق الأخرى سُمّيت إتفاقية كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقًا، فهذه المتّصلة حكمت بالصحبة بين هاتين القضيتين بمعنى أنهما إتفقتا في الوجود إن صدقتا معًا لا بمعنى أنهما إقتضت إحداهما الأخرى عقلاً أو شرعًا أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٤)

- تستلزم المتّصلة أيضًا متصلة تماثلها في المقدّم والكمّ وتناقضها في التالي والكيف، يعني أنّ كل متصلتين توافقتا في الكمّ بأن تكونا كلّيتين أو جزئيتين، وتوافقتا في المقدّم بأن يكون مقدّم إحداهما عين مقدّم الأخرى، وتخالفتا في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وتناقضتا في التالي بأن يكون تالي

إحداهما نقيض تالي الأخرى، فإنهما متلازمتان صدقًا وكذبًا (و، م، ٢٦٠، ١٤)

- المتصلة إن كانت صغرى فالشركة بينهما وبين المنفصلة إمّا في مقدّم الصغرى وإمّا في تاليها، فإن كانت في التالي فلا بد من كلّية المنفصلة لأن الشركة لما كانت في تالي الصغرى صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل، فلزم أن القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى لا يكون إلا من الشكل الأول أو من الشكل الثاني، وعلى كل تقدير فلا بد من كلّية الكبرى (و، م، ٣٢١، ٤)

- إذا كان الإشتراك في المقدّم والفَرض أنّ المتّصلة صغرى، فالكبرى إمّا موجبة وإمّا سالبة، فإن كانت موجبة لزمتها المتّصلات على ما سبق (و، م، ٣٢٢، ٣)

- إذا كانت المتصلة هي الكبرى فالإشتراك إمّا في مقدّمها وإمّا في تاليها. فإن كانت في التالي فالمنفصلة إما موجبة، وإمّا سالبة، فإن كانت موجبة لزمتها المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأوليان فقط إن كانت مانعة جمع، والأخريان فقط إن كانت مانعة خلوّ (و، م، ٣٢٤، ١)

متصلة اتفاقية

- يُسمّى الشرط في المتصلة اللزومية والمتصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء مستتبع له، ويُسمّى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

متصلة لزومية

- يُسمّى الشرط في المتصلة اللزومية والمتصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء مستتبع له، ويُسمّى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

- تعدّد تالي المتصلة اللزومية سواء كانت كلية أو جزئية يقتضي تعدّدها بعدد أجزاء ذلك التالي (و، م، ٢٥٥، ٣)

- قيّدنا المتّصلة باللزومية إحترازًا من الإتفاقيّة الموجبة فإنّها تتعدّد بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء تاليها (و، م، ٢٥٧، ١)

متصلة موجبة

- المتّصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين، وعن مجهولي الصدق والكذب، وعن مقدّم كاذب وتالٍ صادق دون عكسه لامتناع إستلزام الصادق الكاذب، وتكذب عن جزئين كاذبين، وعن مقدّم كاذب وتالٍ صادق وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت لزومية. وأما إذا كانت إتفاقية فكذبها عن صادقين محال (ن، ش، ١٦، ١٧)

- المتّصلة الموجبة الكلّية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدّم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها، وإلّا لبطل اللزوم والإنفصال (ن، ش، ٢٣، ١٢)

- المتصلة الموجبة تستلزم سوالب غيرها وهي سالبة الحقيقية وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزأي المتصلة (و، م، ٢٦٣، ٢٤)

- المتّصلة الموجبة الكلّية متى صدقت ومقدمها جزئيّ صدقت وهو كلّي وإذا صدقت وهو كلي صدقت وهو جزئيّ والسالبة الجزئيّة على العكس (و، م، ٢٦٨، ٢)

متصور

- يَصْلُحُ أنْ يُجْعَل التصوّر بنوعٍ ما مبدءًا للتصديق، لأنّ كل مُصدَّق به مُتصوَّر، وليس كل مُتصوَّر يُصَدَّق به (س، ب، ٥، ١٦)
- المتصوَّر هو الحاضر مجردًا عن الحكم. والمصدَّق بها هو الحاضر مقارنًا له (ط، ش، ١٧١، ٥)
- المتصوِّر يتصوّر في نفسه «إنسانًا ناطقًا»، و«جسمًا حسّاسًا، متحركًا بالإرادة، ناطقًا». فيكون كلٌ من هذه الأجزاء جزءًا ممّا تصوّره في نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهيّة المتصوّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل في تلك الماهيّة، والخارج عنها هو الخارج عن تلك الماهيّة. وتلك الماهية بحسب ما يتصوّره الذهن (ت، ر٢، ٦٤، ١)

متضادات

- أما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدُهما موجودًا في الكل، لكن في البعض؛ وفي هذه أيضًا أحدهما مُحَصَّل (أ، م، ٤٤، ٦)
- المتضادات، إن كان القابل موجودًا، فقد يمكن أن يكون تغيرٌ من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجودًا لشيء بالطبع مثل ما للنار الحرارةُ (أ، م، ٤٤، ١٠)
- المتضادات هي: كل ولا واحد، وبعض ولا بعض (أ، ق، ٢٥٥، ٥)
- إن من المتضاداتِ ما لا يوجدُ إلاّ في موضوعات محدودة تخصّها، مثل الزوج والفرد في العدد (ف، م، ١٢٥، ٤)
- حالُ العدم والملكة في جميع هذه التي أحصيناها حالُ المتضادَّيْن، إلا أن العدمَ والملكةَ موضوعُهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعاتٌ خاصّة (ف، م، ١٢٦، ١٥)
- الفرق بين المتضادات وسائرها فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما (سي، ب، ٧٦، ١٢)
- ما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتّصِف بهما من أحدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط (ش، م، ٦١، ١٥)
- لا تخلو المتضادات التي بينهما وسط من أحد أمرين: إمّا أن يوجد أحدهما للموضوع محصَّلاً . . . وإمّا أنه قد يخلو الموضِع من كليهما (ش، م، ٦٤، ٦)

متضادان

- إن المتضادين ليس واجبًا ضرورةً متى كان أحدهما موجودًا أن يكون الباقي موجودًا: وذلك أنه إن كانت الأشياء كلُّها صحيحةً، فإن الصحة تكون موجودة؛ فأما المرض فَلاَ (أ، م، ٤٧، ١٠)
- من البَيِّن أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه: فإن الصحة والمرض في جسم الحي، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق، والعدل والجور في نفس الإنسان (أ، م، ٤٨، ١)
- قد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنسٍ واحد بعينه؛ وإما أن يكونا في جنسين متضادين؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين: فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه، وذلك أن جنسهما اللون. فأما العدل والجور ففي

جنسين متضادين، فإن الجنس لذاك فضيلة، ولهذا رذيلة. وأما الخير والشر فليس في جنس، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء (أ، م، ٤٨، ٤)

- المتضادان هما الأمران اللذان البُعْدُ بينهما في الوجود غاية البُعْدِ، وكلُّ واحدٍ منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين، وهما تحت جنس واحد، والقابلُ لهما موضوع واحد بعينه (ف، م، ١١٨، ١٠)

- المتضادان صنفان: صنفٌ ليس بينهما متوسط، مثل الزوج والفرد، وصنف بينهما متوسط، مثل البياض والسواد، والحرارة والبرودة (ف، م، ١١٨، ١٢)

- المتضادان قد يكونان تحتَ جنس واحد قريب، مثل السواد والبياض اللذَيْن تحت اللون، وقد يكونان تحتَ جنسين متضادين، هما نوعان متوسطان تحت جنس واحد، مثل العدل والجور، فإن العدلَ تحت الفضيلة والجورَ تحت الرذيلة، والفضيلةُ والرذيلةُ تحت الملكة (ف، م، ١٢٠، ٣)

- (المتضادان) يقتسمان الصدق والكذب أحيانًا، وذلك في مثل قولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان، ويكذبان أحيانًا، وذلك في مثل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض (ف، ق، ٧٤، ٤)

- لا يمكن أن يصدقَ المتضادان معًا، بل إذا صدقَ أحدُهما بالكل كذب الآخر بالكل (ف، ج، ٢٢، ١٩)

- المتضادان يُحدّان بأنهما اللذان هما الموضوعين متضادين. ومثل هذين سائغ أن يصدقا جميعًا بمنزلة قولنا في سقراط إنه خير، وفي فرعون إنه شر (ز، ع، ٧٧، ١٦)

- المتضادان ربّما كانا في جنس، كالبياض والسواد في اللون، وربّما كانا في جنسين مختلفين، كالعفّة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة، وربّما كانا بأنفسهما جنسين، كالخير والشر (س، م، ٢٦٣، ١٧)

- إن المتضادين هما اللذان الوجود لكل منهما من صاحبه في غاية البعد (ش، م، ٣٢، ٥)

- كل متضادين: إمّا أن يكونا في جنس واحد، وإما أن يكونا في جنسين متضادين، وإما أن يكونا أنفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس (ش، م، ٦٠، ٤)

- المتضادان... ليس تقال ماهية أحدهما بالقياس إلى الثاني بل إنّما يقال أنّ ماهيّة أحدهما تضاد ماهيّة الثاني (ش، م، ٦١، ١٠)

- كل متضادين فمن شأنهما أن يكونا في موضوع واحد (ش، م، ٦٧، ٧)

- الشيئان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضادًّا في الإعتقاد من الشيئين اللذان يتضادان بمضادة واحدة... فإنّ هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس (ش، ع، ١٢٨، ٩)

متضادة

- (المتقابلة) التي يُقْرَن بكل واحدة منهما سور كلّي... تسمّى المتضادة (ش، ع، ٩٢، ١)

- المتضادة تقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)

- المتضادة... ليس يمكن فيهما أن تصدق معًا في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيهما أن تكذبا معًا في المادّة الضرورية إذ كان لا يتعرّى الموضوع منهما (ش، ع، ١٣٢، ١)

متضادتان

- المتضادتان هما اللتان يُقْرَنُ بموضوع كل واحدة سور كلي، كقولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان (ف، ق، ١٥، ١٦)
- المتضادتان فإنّهما تقتسمان الصدق والكذب في الأمور الضرورية وفي الممتنعة، وتكذبان جميعًا في الممكنة (ف، ق، ١٦، ١٧)
- قد تكونُ موضوعات الجدل موادَّ ممكنة، ففي هذه قد تكون المتضادتان جميعًا كاذبتين. فكذلك لا يمتنع أن تكونا شنيعتين (ف، ج، ١٠٧، ١٢)
- الكلّيتان لا تتناقضان بل قد تكذبان معا وهما المتضادتان، فإنّ تناقضهما هو ان لا تجتمعا على صدق ولا على كذب وتضادهما بأن لا تجتمعا على صدق بل قد تجتمعان على كذب (ب، م، ٩١، ٦)

متضايف

- كل متضايف فهو متقابل، وكل متضاد وكل عدم وملكة، وليس كل متقابل من المضاف، فليس إذن المتضايف أعم من المتقابل، فليست الإضافة أعمّ من التقابل (س، م، ٢٥١، ١٦)
- أمّا التقابل، فليس جنسًا لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضايف، ماهيّته أنّه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهيّة أن تكون مقابلاً ليس أنّها تتقوّم بهذا (س، م، ٢٥٢، ١١)

متضايفات

- إنّ الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات قد تتضايف على الإطلاق؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن يتضمن إضافة إلى ثالثٍ منها، كما تقول: الكثير أو الكبير أو غير ذلك؛ وقد تضاف إضافةً تتضمن ذلك، فيقال أطول وأكثر وأعمق؛ فإنّ لكل واحدٍ منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالثٍ، فإنّ الأطولَ أطولُ بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل، إلاّ أن هذا الشيء أطول (س، م، ١٣٢، ٩)
- المتضايفات: إمّا مطلقات، فيوجب وجود أحدهما الآخر، وإمّا في شيء واحد، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضًا إبنًا (س، م، ٢٦٣، ١٠)
- المتضايفات تتلازم على الإستقامة إذا روعي ما يجب أن يُراعى تلازما حقيقيًا؛ وتتلازم على الإطلاق تلازمًا مشهورًا. مثاله: إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثير الأضعاف، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء. وإن كان العلم ظنًا، فالمعلوم مظنون. وإن كان البصر حسًا، فالمبصر محسوس (س، ج، ١٣٣، ٧)
- موضع من المتضايفات، مثل أنّه إذا لم يكن الفاضل خاصّة الضعف، فليس المفضول خاصّة النصف؛ وهو للإثبات والإبطال (س، ج، ٢٢٦، ٨)

متضايفان

- إنّ المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضايفًا على التعادل فهُما معًا؛ إذ الشيء إنّما تقال ماهيّة بالقياس إلى شيء يكون معه. وأمّا إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)
- أمّا المتضايفان فلا بدّ أن يدخل أحدهما في حدّ الآخر، إذ كانت ماهيّته مقولة بالقياس إلى الآخر؛ ولكن ينبغي أن يؤخذ بعضها في حدود

بعض على الوجه الأوفق (س، ج، ٢٥١، ٨)

- إنّ المتضايفين يكون لهما ذاتان فيما الإضافتان، فإذا كان التعريف ساذجًا، فقيل: ما الجار؟ فقيل: الذي له جار، لم ينتفع بذلك، وخصوصًا إذا كانا كلاهما مجهولين. ولكن إذا أُخذ أحدهما من حيث هو ذات، ومن حيث له مع الذات حال إن كان هو بها معدًّا للإضافة، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر، فيقال مثلاً: إنّ هذا المُسمّى جارًا، فيؤخذ من حيث هو مُسمّى جارًا؛ ثم يقال: هو إنسان، فيؤخذ من حيث هو إنسان؛ ثم يقال: ساكن دار، فيؤخذ أيضًا مع الإنسان هذه الحال (س، ج، ٢٥١، ١٥)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حدّ دار إنسان آخر، هو الذي يُسمّى جار له، فتبيّن به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمّى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايفين، وعُلِما معًا؛ فلم يؤخذ أحدهما في حدّ الآخر على أنّه جزء حدّه، فإنّك تجد جميع أجزاء هذا الحدّ مستمرًا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايف فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مُسمّى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنّه أخذ في حدّه وجعل جزء حدّه لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفًا قبله، وليس معروفًا معه (س، ج، ٢٥٢، ٦)

- لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الآخر، أنّه يجب من ذلك أن يُعْلَم كل واحد منهما بالآخر، فيؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق: بين ما لا يعلم الشيء إلاّ معه. وبين ما لا يعلم الشيء إلاّ به. فإنّ ما لا يعلم الشيء إلاّ معه، يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً. ومعلومًا مع كونه معلومًا. وما لا يعلم الشيء إلاّ به يجب أن يكون معلومًا قبل الشيء، لا مع الشيء (س، أ، ٢٦٤، ٧)

- المتضايفان متقدّمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايفين على معنى الإضافة بينهما تقدُّم المعروضات على عوارضها (سي، ب، ٩١، ١٥)

- المتضايفان يكونان معًا في الوجود والعقل، فتعريف أحدهما بالآخر، تعريف للشيء بالمساوي، فيجب أن يُعرّف كل واحد منهما بإيراد السبب الذي يقتضي كونهما متضايفين؛ ليتحصّلا منه معًا في العقل (ط، ش، ٢٦٤، ٤)

متعاكسات

- المتعاكسات هي التي كل واحد منا في قوّة الآخر (س، ع، ١٢١، ١٠)

- إنّ المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعًا والآخر محمولاً متعيّنًا، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنّ أحدهما ليس أوْلى من الآخر بذلك (س، ب، ١٦٦، ١٣)

متعاندات

- (الشرطيات) المتعاندات منها ما عناده تام وهي التي شأنها أن تكون محدودة العدد وتُستوفى كلها، والتي عنادها غير تام فهي التي ليس شأنها أن تكون محدودة العدد عندنا، أو تكون محدودة ولكن لا يُستوفى المتكلم جميعها (ف، ق، ٣٢، ١٠)

- (المتعاندات) التي عنادها تام منها ما هي اثنان

فقط، ومنها ما هي أكثر من اثنتين (ف، ق، ٣٢، ١٣)

- (المتعاندات) التي عنادها غير تام فكقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أحمر وإما أغبر، والتي هي غير تامة العناد منها ما تعاندها بالطبع، كقولنا هذا اللون إما ابيض وإما أسود، ومنها ما تعاندها بالوضع، كقولنا لا يحضر زيد فيتكلم عمرو (ف، ق، ٣٢، ١٥)

متعاندان

- المتعاندان ضربان: ضربٌ عنادهما تام وضرب عنادهما غير تام، فالتام العناد، هما اللذان إذا وُجِدَ أيُّهما اتفق ارتفعَ الآخر، وإذا ارتفع أيُّهما اتفق وُجِدَ الآخر. وغير التام هما اللذان اذا ارتفع أحدُهما أيّهما اتفق لم يلزم ضرورة وجود الآخر (ف، م، ١٢٨، ٤)

- الشيئان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا أصلاً في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدا أبدًا في اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندين (ف، ق، ١١٦، ١٧)

- يتّفق أن تكون المشهوراتُ قد تتغير عمّا كانت عليه لِما يشرّع من السنن المكتوبة في المِلل الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو ينبغي أن يُحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل الملل والعدو ينبغي أن يُساء إليه مطرح عندهم، فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندين عند هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٣)

متعاندة

- أيّما منها (المواضع) متعاندة إما عند الجميع، وإما عند طائفة ما فيُستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضًا ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٨)

متعلم

- المتعلّمُ لا يُخيِّر المعلّم بين جزئَي التضاد ليعلّمه أيُّهما أحب. بل إنما يسأله أن يعرّفه برهان الجزء الصادق منهما (ف، ج، ٤٤، ١٤)

- التعليم والتعلُّم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسانٍ واحدٍ ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدس بالحدّ الأوسط في القياس مثلاً - معلّمًا، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلّمًا. والتعليم والتعلّم بالذات واحدٌ، وبالإعتبار إثنان. فإنّ شيئًا واحدًا - وهو إنسياقٌ ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمّى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - تعلُّمًا، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلّة الفاعليّة - تعليمًا، مثل التحريك والتحرُّك (س، ب، ١١، ٢)

متغايرة

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان فيما هو كثير، فالكثيرةُ متى كانت مشتركة في شيء واحد، إمّا محمول أو موضوع فهو واحد بعينه، من جهة ما هي مشتركة، في ذلك الواحد ومُتغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا في موضوع أصلاً فهي بالكلية مقابلة لما هو واحد بعينه (ف، ج، ٩٠، ١٧)

متفرقات

- المتفرّقات من مفرداتٍ (س، م، ١٢٠، ١٨)

متفقة

- إن أردتَ أن تعرفَ تلك المقولاتِ (التابعة للصنائع) أن تكونَ قد عَرَفتَ المتّفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسّطة بين المتّفقة أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي تسمّى بإسم واحد (مشتق وهي المشتقة) (ف، ح، ٧١، ٢)
- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)
- المتفقة هي المتردّدة بين المشتركة والمتواطئة كالوجود للجوهر والعرض (غ، م، ١٠، ١٨)
- تشترك الأسماء في أحدهما: إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسمّى مُشتَركة ومُتفِقَة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمّى مترادفة (ب، م، ٩، ١)

متفقة اسماؤها

- المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الإسمُ فقط عامٌّ لها، فأمّا قولُ الجوهر الذي بحسب الإسم، فمخالف. ومثال ذلك: الإنسانُ، والمصوَّرُ حيوان؛ فإن هذين الإسمَ فقط عامٌّ لها، فأما قول الجوهر الذي بحسب الإسم فمخالف (أ، م، ٣، ٣)
- يشتركُ المشتركة أسماؤها والمتشابِهة أسماؤها في إسم يقال له المتّفقة أسماؤها (مر، ت، ٢٣، ١٤)
- المتفقة الأسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم مختلف، كقولنا رِجْل الحيوان ورِجْل السّرير (مر، ت، ٢٨، ٦)

متقابل

- أعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه، ليس على طريق الإتفاق في الإسم (أ، ع، ٦٥، ١٣)

متقابلات

- المتقابلاتُ: آما في اللفظ فأربعة، مثل: كل، ولا واحد؛ كل، لا كل؛ بعض، ولا واحد؛ بعض، لا بعض. وأما بالحقيقة فثلاثة، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ. ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد، مثل: كل ولا واحد؛ كقولنا: كل علم فاضل يضاد قولنا: ولا واحد من العلوم فاضل. وأما سائر ما يتقابل من المقدّمات فإن تقابله تقابل تناقض (أ، ق، ٢٧٣، ٩)
- المتقابلاتُ أربعةٌ: المضافان، والمتضادان، والعدم والملكة، والموجبة والسالبة (ف، م، ١١٨، ٦)
- الفرقُ بين المُضافين وبين باقي المتقابلات أن المضافين إذا وُجِدَ أحدُهما أيُّهما اتّفق لزم ضرورةً أن يكون الآخرُ موجودًا، فإنه إذا وُجِدَ الإبن لزم ضرورةً أن يوجَد الأبُ. وليس شيء من سائر المتقابلات كذلك (ف، م، ١٢١، ١٣)
- انفرادُ كل واحد من سائر المتقابلات لا يُزيلُ التقابل عنهما (ف، م، ١٢٣، ٥)
- المتلازمة هي التي تؤلَّفُ منها الشرطية

المتصلة، والمتقابلاتُ هي التي تؤلّفُ منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)

- المتقابلاتُ كلُّها إذا أُخِذَ كلُّ متقابلين منها في موضوع واحد، كانت متعاندةً، وأُلِّفت منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٣)

- منها (المتقابلات) ما يُقْرَنُ بموضوع كلّيّ المتقابلين سور خاص يدلُّ على أن الحكمَ على بعض الموضوع، مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض «وهذان» يُسمّيان ما تحت المتضادين (ف، ق، ٧٤، ٦)

- منها (المتقابلات) ما يُقرنُ بموضوع أحد المتقابلين سور عام والآخر سور خاص، وهذان يُسمّيان المتناقضين (ف، ق، ٧٤، ١١)

- منها (المتقابلات) ما لا يُقرنُ فيه بموضوع واحد من المتقابلين سور أصلاً، كقولنا الإنسان حيوان ليس الإنسان حيوانًا، وهذان يُسمّيان المهملين وحالُهما في الصدق والكذب حال ما تحت المتضادتين (ف، ق، ٧٤، ١٦)

- أن في المتقابلات أنحاء من لزوم بعض لبعض، إلا أنّه على خلاف ما عليه لزوم الأشياء تُسمّى لوازم (ف، ق، ١٠٧، ١١)

- في المتقابلات إنما يلزم الوجودُ الإرتفاعَ والإرتفاعُ الوجودَ (ف، ق، ١٠٧، ١٦)

- اللزوم في المتقابلات على استقامته هو أن يلزمَ المقابلُ مقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)

- إن كان يلزمُ أن توجدَ سائرُ أصناف المتقابلات معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، مثل أن يصدقَ المتناقضان معًا، وأن يوجدَ العدم والملكة معًا في شيء واحد من جهة واحدة (ف، ق، ١٠٩، ١٧)

- المتقابلاتُ فنحو أن يَلزمَ أن البياض والسواد أن لا وسط بينهما من جهة أن الزوج والفرد لا وسط بينهما (ف، س، ١٦١، ١)

- الزوج والفرد يُعدّان من المتقابلات؛ وكذلك العمى والبصر يُعدّان من المتقابلات؛ وكذلك الحركة والسكون يُعدّان من المتقابلات؛ وكذلك الحرارة والبرودة يُعدّان من المتقابلات؛ وكذلك الأبوّة والبنوّة يُعدّان من المتقابلات (س، م، ٢٤٣، ٢)

- المتقابلات تقال. . . بمعنى أنّها معان إشتركت في موضوع لها أن توجد فيه، إلاّ أنّها لا تجتمع فيه، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع، إمّا أقسام محققة، وإمّا أقسام بحسب ما يصلح للمبتدىء (س، م، ٢٤٥، ١)

- إنّ المتقابلات تعرض لها الإضافة، وليست في هويتها بمضافات (س، م، ٢٥١، ٨)

- المتقابلات في اللفظ أربعة: كل، ولا كل كل، ولا واحد بعض، ولا بعض. وفي الحقيقة ثلاثة، لأنّ البعض، ولا بعض، لا تقابل فيها (س، ق، ٥٢٤، ١٢)

- ثلاث متقابلات: كالإساءة والإحسان، والقبيح والجميل، والصديق والعدو (س، ج، ١٢٨، ١٠)

- المتقابلات أربعة: الأول الموجبة والسّالبة، كقولنا: كلّ إنسان حيوان، وهو الموجبة، وليس كلّ إنسان حيوان، وهو السالبة. . . والثاني المتضايفان، وقد عرفت حالهما. والثالث المتضادّان، وهو كل ذاتين بينهما غاية الخلاف تتعاقبان على موضوع واحد ومن شأنهما أن تتفاسدا وجنسهما القريب واحد. وذلك كالحرارة والبرودة تحت الكيفيّات الانفعاليّات، والبياض والسواد تحت اللّون. والرّابع العَدَم والملكة، وليس يُعْنى بالعدم العدم المطلق، بل عدمُ شيءٍ من شيء يمكن أنْ

يكون في جنسه أو نوعه أو شخصه وليس له، أمّا الذي يمكن أن يكون في جنسه، فكالناطق للحمار بالقياس إلى الحيوان؛ وأمّا الذي يمكن أن يكون في نوعه، فكاللّحية للنساء؛ وأمّا بالقياس إلى الشخص فكالمَرَد قبل أوان نبات الشَّعر (مر، ت، ٣٧، ٧)

- المتقابلات بحسب السّلب والعدم، لا بدّ من أن يُؤخذ الموجب والملكة في حدّهما من غير عكس. وذلك لأنّ الوجود معلوم بذاته، والعدم يُعلم بالوجود، وكذلك السّلب والإيجاب (مر، ت، ٢٦٢، ١٦)

- الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودًا أو معدومًا... وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعًا إذا نقلا إلى الحكم والقضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)

- المتقابلات أربعة أصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم والمَلَكة والموجبة والسالبة (ش، م، ٦١، ٣)

- المتقابلة على طريق العدم والمَلَكة ليس يجب دائمًا أن يوجد أحدهما في القابل، وإنّما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل أن يقبل أحدهما (ش، م، ٦٤، ١٠)

- المتقابلات على جهة العَدم والمَلَكة ليست واحدة من أصناف المتقابلات على جهة المضادّة (ش، م، ٦٤، ٢١)

- المتقابلات...أعني المتناقضة والشخصيّة ليس يجب أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (ش، ع، ٩٤، ١٣)

- ثلاثة أحوال ينبغي أن تُشتَرط في المتقابلات... أحدهما أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا أن يكون في أحدهما مأخوذ بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة. والثاني أن يكون الإيجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا. والثالث أن يُجْعَل المقابل للإيجاب الواحد سلبًا واحدًا (ش، ع، ٩٤، ١٧)

- التي لا تتلازم... هي المتقابلات على جهة التضادّ وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)

- إن كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... أن تصدقا معًا... (ش، ع، ١٣١، ٢٥)

- المتقابلات ثلاثة ازواج: أحدها قولنا كل ولا واحد، وهي المتقبلات على طريق التضادّ والاثنان متقابلان على طريق التناقض: إحداهما أن تكون الموجبة هي الكلّية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا (ش، ق، ٣٢٥، ٢٤)

- المتقابلات الأربعة، أعني الموجبة والسالِبة، والضدّين، والمضافين، والعَدَم والمَلَكة (ش، ج، ٥٣٩، ٢١)

- المتقابلات... يلزم فيها الارتفاع الوجود او الوجود الارتفاع (ش، ج، ٥٤٠، ٢)

- المتقابلات ثلاثة: الموجبة والسالبة، والأضداد، والعَدم والملَكة (ش، ج، ٦٥٥، ١٩)

متقابلات ضدية

- أمّا الذي من المتقابلات الضديّة فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدّان ومتقابلان ضدّان آخران كذلك، فيؤلّف على الأنحاء التي نذكرها، ويجعل منها مقدّم وتالٍ (س، ج، ١٢٧، ١٥)

متقابلات عامية

- المتقابلات العاميّة، فمن هذه ما يُضاف إلى موضوع كلّي المتقابلين سورٌ كلي ما يَدلُّ على أن الحكم عام لجميع الموضوع، ويُسمّيان المتضادين (ف، ق، ٧٤، ١)

متقابلات عيانية

- إذا صَدَقَ أحدهما (المتقابلات العيانية) أيّهما كان في اي أمر كان كذب الآخر ولا يجتمعان معًا لا على صدق واحد ولا على كذب واحد (ف، ق، ٧٣، ١٥)

متقابلان

- المتقابلان هما الشيئان اللذان لا يُمكن أن يُوجدا معًا في موضوع واحد من جهة واحدة في وقت واحد (ف، م، ١١٨، ٥)
- الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين، والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحدًا بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمانُ الذي أُثبتَ فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه نفي المحمول عن الموضوع، وأن «تكون» الحالُ التي بها يُوجدُ الموضوع موضوعًا في السلب هي بعينها الحال التي يُوجدُ موضوعًا في الإيجاب، والحالُ التي يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في النفي (ف، ق، ٧٣، ١)
- إنّ المتقابلين لمّا كان لا يمكن اجتماعهما معًا في موضوع واحد صار اللزومُ فيه على عكس ما عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٤)
- إنّ المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معًا (س، م، ٢٤١، ٧)
- لا يمنع إجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد، بأن يكونا فيه، لا بأن يكونا عليه. وذلك لأن الرائحة ليست طعمًا، وتُقابل الطعمَ من حيث ليس طعمًا، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه، ولا ينعكس (س، م، ٢٤٢، ٩)
- شرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسيّ أو نوعيّ، على أنّهما فيه لا عليه، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض، فلا تقابل بينهما (س، م، ٢٤٩، ٣)
- موضوع [illegible] فيما يركّب من متقابلين كشيء هو خير وشر (س، ج، ٢٨٧، ٧)
- المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد (سي، ب، ٧٤، ٥)
- إن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع الموادّ. . . يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور الضروريات على التحصيل في نفسه (ش، ع، ٩٩، ٣)
- المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد (ش، ع، ١١٨، ١٩)

متقابلتان

- تكونان (الموجبة والسالبة) متقابلتين بأن يكون المعنى الموضوع في إحداهما هو بعينه المعنى الآخر الموضوع في الأخرى، والمعنى المحمول في إحداهما هو بعينه المعنى المحمول في الأخرى، وبأن تكون الشريطة التي تُشتَرط في أحَدِيهما أو التي سبيلها أن

تُشتَرط في أحَدِيهما في اللفظ أو الضمير من زمان أو مكان أو جزء أو جهة أو حال أو غير ذلك هي بعينها مشترطة أيضًا في الأخرى (ف، ق، ١٤، ١١)

- إن... المتقابلتين اللتين تحدث في... التي موضوعها اسم غير محصّل غير المتقابلتين اللتين تحدثان في الصنف من القضايا التي موضوعها إسم محصّل (ش، ع، ١٠٥، ١٦)

متقدم

- يقال إن شيئًا متقدِّم لغيره على أربعة أوجه: أما الأوّل وعلى التحقيق فبالزمان، وهو الذي به يقال إن هذا أسَنُّ من غيره، أو هذا أعتَقُ من غيره. فإنّه إنّما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثر. وأمّا الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود، مثال ذلك أن الواحد متقدم للإثنين، لأنّ الإثنين متى كانا موجودين لَزِم بوجودهما وجودُ الواحد... فأمّا المتقدّم الثالث فيقال على مرتبةٍ ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل. فإنّ في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدّم والمتأخّر في المرتبة، وذلك أن الاسْطُقُسّات متقدِّمةٌ للرسوم في المرتبة، وفي الكتابة حروفُ المعجم متقدِّمة للهجاء؛ وفي الأقاويل أيضًا على هذا المثال: الصدر للإقتصاص في المرتبة. وأيضًا مما هو خارج عما ذكر: الأفضل والأشرف قد يُظَنّ أنه متقدِّم في الطبع (أ، م، ٤٨، ١٠)

- المتقدمُ يُقالُ على أنحاء كثيرة: المتقدمُ بالزمان، والمتقدمُ بالطبع، والمتقدمُ بالمرتبة، والمتقدمُ بالكمال، والمتقدمُ بأنه سببُ وجودِ الشيء (ف، م، ١٢٩، ٤)

- المتقدّم في الوجود، فإنه أحدُ الشيئين الذي هو سبب لوجود الآخر (ف، ب، ٣٩، ١٦)

- المتقدّم يُحْمَل على أصناف أربعة حَمْلَ التشكُّك لا حَمْلَ التواطؤ؛ ويشترك في التشكّك في معنى واحد، وهو أنّه لا شيء للمتأخر إلاّ وهو أوّلاً للمتقدّم، وما للمتقدّم فليس أوّلاً للمتأخر (مر، ت، ٣٥، ١٦)

- يُقال متقدّم في الزمان وهو معلوم (مر، ت، ٣٦، ١٢)

- المتقدّم يدلّ على معنى يؤخَذ في حدّ الزّمان، لكنّه مجرَّد الدّلالة عن الزّمان اللاّحق إيّاه من خارج (مر، ت، ٤٠، ٨)

- المتقدّم يقال على خمسة أنحاء: (الأول) المتقدّم في الزمان وهو مشهور. (والثاني) المتقدّم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود، ويوجد هو وليس الآخر بموجود، وذلك كتقدم الواحد على الاثنين. (والثالث) المتقدّم في الشرف كما يقال إنّ أبا بكر قبل عمر أي لا أفضلية لعمر إلا وهي له ما ليس لعمر. (والرابع) المتقدّم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود، ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعض والأجناس التي بعضها فوق بعض. (والخامس) المتقدّم بالعلّية، وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وإن كانا معًا في الزمان (سي، ب، ٧٧، ٩)

- إن شيئًا يتقدّم شيئًا على أربعة انحاء: أوّلها وأشهرها المتقدّم بالزمان... والثاني المتقدّم بالطبع وهو الذي إذا وُجِد المتأخّر وُجِد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخّر... والثالث المتقدّم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع... والرابع المتقدّم بالشرف والكمال فإن الأشرف بالطبع يُعْتَقَد فيه أنه

متقدِّم على الأقلّ شرفًا (ش، م، ٦٩، ٣)

متقدم بأنه سبب

- المتقدمُ بأنه سببٌ هو السببُ من الشيئين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود، مثل طلوع الشمس ووجود النهار (ف، د، ٦٧، ٦)

متقدم بالزمان

- المتقدمُ بالزمان، إما في الماضي فما كان زمانُه أبعدَ من الآن، والمتأخر ما كان زمانه أقرب إلى الآن. وإما في المستقبل فإنّ المتقدّم ما كان زمانه أقرب إلى الآن، والمتأخر ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، د، ٦٦، ١١)

متقدم بالشرف

- المتقدّم بالشرف فهو كما يقال: إنّ أبا بكر متقدّم على عمر (س، م، ٢٦٨، ١١)
- يقال متقدِّم بالشرف كما يقال: إنّ أبا بكر قبل عمرَ (مر، ت، ٣٦، ١٦)

متقدم بالطبع

- المتقدّمُ بالطبع يوجد اضطرارًا إذا وُجِدَ الشيءُ الآخر ولا يرتفع بارتفاع ذلك الشيء. وإذا إرتفعَ هو ارتفع ذلك الشيءُ الآخرَ ضرورةً، وإذا وُجد لم يلزم ضرورةً أن يوجد ذلك الشيء الآخر. مثل الواحد والاثنين، فإن الواحد متقدم بالطبع للاثنين ويوجد ضرورة بوجود الاثنين ولا يرتفع بارتفاع الاثنين (ف، د، ٦٦، ١٣)
- المتقدمُ بالطبع هو في الشيئين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود (ف، م، ١٢٩، ٨)
- متقدّم بالطبع، وقد حُدَّ أنّه هو الذي لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود، كحال الواحد، عند الإثنين، فإنّه إن كانت الأثنينيّة موجودة فالوحدة موجودة، ولا ينعكس مكافئه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالأثنينيّة لا محالة موجودة (س، م، ٢٦٦، ٢)

متقدم بالعلية وبالذات

- المتقدّم بالعِليّة وبالذات: وهذا التقدّم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنّه موجود؛ فإنه كلّما كان القول بأنّه موجود صادقًا فهو موجود؛ وكلّما كان موجودًا فالقول بذلك صادق (س، م، ٢٦٨، ١٦)

متقدم في الفضل والكمال

- المتقدّمُ في الفضل والكمال مثل ما يُقالُ في طبيبن، أحدُهما أكملُ من الآخر في الطب، إن الأكملَ منهما هو المتقدّم في الطب (ف، د، ٦٧، ٢)
- المتقدّمُ في الكمال هو أكملُ الشيئين وأفضلُهما إمّا في علم أو في صناعة أو غير ذلك، مثل ما يُقالُ في أكملِ المتطبّبين في الطب، إنّه متقدّمٌ للذي هو دونه (ف، م، ١٣٠، ٢)

متقدم في المرتبة

- المتقدّمُ في المرتبة هو الأقربُ إلى مبدأ ما محدود، إمّا في مكان وإمّا في غيره ممّا له ترتيب، مثل ما يقال إن صدْرَ القولُ والكتاب متقدمٌ للاقتصاص في المرتبة، وزيدٌ متقدم عند المَلِك في المجلس (ف، د، ٦٦، ٢٠)
- المتقدّمُ في المرتبة هو الأقربُ إلى مبدأ ما محدود، كان ذلك في المكان أو في القولِ أو غير ذلك (ف، م، ١٢٩، ١٧)

- المتقدّم في المرتبة على الإطلاق، وهو الشيء الذي تنسب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسيّة والنوع السافل في حكم النوعيّة (س، م، ٢٦٦، ٧)
- المتقدّم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدّمًا، بل بحسب إعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلّفًا (س، م، ٢٦٦، ١٢)
- قد يوجد المتقدّم بالمرتبة أيضًا في العلوم البرهانيّة، فإنّ المقدّمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهجاء، والصدر في الخطبة قبل الإقتصاص (س، م، ٢٦٧، ٣)
- يُقال متقدّم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدء محدود (مر، ت، ٣٦، ١٣)

متقدم في المكان

- المتقدّم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرّة في مكانها بالقياس إلى الهواء (س، م، ٢٦٧، ١)

متقدم ومتاخر

- المتقدّم والمتأخر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإن الأقدمَ منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إمّا بالزمان وإمّا بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)
- يمكن أن يتبيّنَ المتقدّمُ بالمتأخر، متى كان المتأخّرُ تابعًا لمتقدّم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكسًا عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخّرُ تابعًا له ولغيره، لم يمكن أن يتبيّن به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)

- المتقدّم بأنه سبب للشيء... هو الذي يكافئه في لزوم الوجود، أعني أنه متى وُجِد المتقدّم الذي هو سببه وُجِد المتأخّر، ومتى وُجِد المتأخّر وُجِد المتقدّم (ش، م، ٧٠، ٢)

متقدمة ومتاخرة

- المتقدّمة والمتأخّرة أربعة أصناف: أحدُها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكونَ المتأخرُ يلزمه المتقدّم، والمتقدّم إذا وُجِدَ لم يلزمه المتأخر... الثالث أن يكون المتقدم يلزمه المتأخر والمتأخّر لا يلزمه المتقدّم. فذلك إنما يُبيّنُ فيه المتأخر بالمتقدّم أبدًا... الرابع أن يكون المتقدّم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجدَ عنه هذا المتأخّر ولا إذا كان هذا المتأخّر يتبعُ في وجوده المتقدّم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنفُ من المتقدّم والمتأخّر، فليس يُمكن أن يبرهَن شيءٌ منهما بالآخر (ف، ب، ٤١، ٥)

متكافيء في الوجود

- المتكافيء في الوجود إمّا أن يكون كلٌّ يلزم كالمتجاورين، وإمّا أن يكون كلٌّ لا يلزم. وفي الحالين يكون «معًا» كالمتباينين فإنّهما «معًا» وهو الوجود، وفي الحالين يكون «معًا» وهما متضايفان من وجهين (س، م، ٢٧٠، ١٢)
- المتكافيء في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهانٌ أو دليل على أحد طرفيه إلاّ قام مرجِّح لذلك الطرف مخرج إيّاه عن المكافأة. فهذا هو النظر من جهة إعتبار الوجود (س، ب، ١٨٣، ١٢)

متكون

- إن الكائن ليس يتبعه المتكوّن بالذات ولا الكون متّصِل بالذات على ما عليه الحركة الواحدة متّصلة بالذات (ش، ب، ٤٧٥، ٤)
- إن المتكوّن منقسم وليس يمكن أن يشار إلى مبدئه ونهاية الكون غير منقسمة (ش، ب، ٤٧٥، ٩)

متلازمات

- إنّ المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس (س، ع، ١٢١، ٩)
- . . . القانون العام في تعرّف. . . المتلازمات أن كل مقدّمتين. . . إتفقتا في الكميّة وهو السور، واختلفتا في الكيفيّة وهو السلب، والإيجاب والعدل وعدم العدل فهي متلازمة أعني أن الأعمّ منها يلزم الأخصّ (ش، ع، ١٠٥، ٤)
- قولنا يمكن أن يوجد وألا يوجد. . . ليست متناقضات بل متلازمات (ش، ع، ١١٩، ١٢)
- المتلازمات. . . يلزم فيها الوجود الوجود أو الإرتفاع الإرتفاع (ش، ج، ٥٤٠، ٢)
- جميع المتلازمات، كالناطقيّة والضاحكيّة للإنسان متلازمان وليس أحدهما علّة للآخر (ت، ر٢، ١٣٩، ٢٣)

متلازمان

- المتلازمان هما الشيئان اللّذان إذا وُجِدَ أحدُهما وُجِدَ الآخر بوجوده (ف، م، ١٢٧، ١)
- المتلازمان باضطرار ضربان: ضربٌ تام اللزوم وضرب غير تام اللزوم، واللذان لزومُهما تام هما اللذان اذا وُجِدَ أيُّهما اتفق، وُجِدَ الآخر بوجوده ضرورة. وهو أن يكون الأولُ منهما إذا وُجِدَ وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ الثاني وُجِدَ الأول ضرورة. وهما اللذان يتكافآن في لزوم الوجود مثل طلوع الشمس ووجود النهار، واللذان لزومُهما غير تام هما اللذان إذا وُجِدَ الأول منهما وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ الثاني لم يلزمْ ضرورةً وجودُ الأول (ف، م، ١٢٧، ٩)
- أن الشيئين اللذين شأنهما أن يجتمعا معًا في رأيٍ واحدٍ واعتقادٍ واحد أو خُلُق واحد أو سيرة واحدة يُجعلان متلازمين (ف، ق، ١١٦، ١٤)

متلازمة

- المتلازمة هي التي تؤلّفُ منها الشرطيّة المتّصلة، والمتقابلاتُ هي التي تؤلّفُ منها الشرطيّة المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ٩)
- المتلازمة فنحو إذا وُجِدَ الإنسان وُجِدَ الحيوان فيُقيمُ الحيوانُ مقامَ الإنسان والحيوانُ جنسٌ فالإنسان جنس (ف، س، ١٦٠، ١٨)

متناقضات

- المتناقضات هي: كل ولا كل، وبعض ولا واحد (أ، ق، ٢٥٥، ٤)
- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقةِ التي حصَلَ وجودُها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيرًا من المجهولات التي صِدقُها على غير التحصيل عندنا يتغيّر حالها عندنا، فيصير صدقُها محصّلاً بعد أن كان عندنا غير مُحصّلِ الصدق، وذلك إذا عَلِمناها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

- الأمورُ الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا تصيرُ أصلاً ولا في وقت من الأوقات معلومة (ف، ع، ١٦٠، ١٥)
- المتناقضات في التي هي ممكنةٌ في طبيعتها إنما تقتسم الصدقَ والكذب لا على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٦٢، ١٣)
- من المتناقضات من جهة أنّه إن كان المحمول خاصّة، فمقابله بالنقيض ليست خاصّة (س، ج، ٢٢٦، ١٣)
- المتناقضات تَقتَسِم الصدق والكذب في جميع الموادّ (ش، ع، ٩٢، ١٨)

متناقضان

- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سَلَفَ والتي هي الآن موجودةٌ تقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٥٩، ١٧)
- المتناقضان في المُمكن إن كانا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما لزم أن يوجد ضرورةً ذلك الذي هو منها صادقٌ في نفسه على التحصيل، وألا يوجد الآخر ضرورةً إذ كان في نفسه كاذبًا على التحصيل (ف، ع، ١٦١، ١٦)
- هذان الصنفان (المتناقضان) من أصناف المتقابلات يقتسمان الصدق والكذب دائمًا في كل الأمور (ف، ق، ٧٤، ١٥)
- إنّ المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتهما اجتماعًا وارتفاعًا (هـ، م، ٦٢، ١١)

متناقضة

- (المتناقضة) صنفان: إما أن يكون الكلّي مقرونًا بالإيجاب والجزئيّ مقرونًا بالسلب. وأما أن يكون عكس هذا، أعني أن يقرن السور الكلّي بالسلب والجزئيّ بالإيجاب (ش، ع، ٩٢، ٢)
- التي يُقْرَن بأحدهما (المتقابلين) سور كلّي والآخر سور جزئيّ تسمّى المتناقضة (ش، ع، ٩٢، ٢)
- ... المتقابلات... أعني المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (ش، ع، ٩٤، ١٤)
- ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائمًا في جميع الموادّ هي الشخصيّة والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)

متناقضة ضرورية

- المتناقضة الممكنة مجهولةٌ بالطبع لا بالإضافة إلينا، والمتناقضةُ الضروريةُ التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إلينا لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)

متناقضة ممكنة

- المتناقضة الممكنة مجهولةٌ بالطبع لا بالإضافة إلينا، والمتناقضةُ الضروريةُ التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إلينا لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)

متناقضتان

- المتناقضتان هما اللتان يُقْرَنُ بموضوع أحديهما سورٌ كلّي وبالأخرى سور جزئي (ف، ق، ١٦، ١)
- (المتناقضتان) ضربان: ضرب يُقْرَنُ بموضوع

الموجبة منهما سور كليّ وبالسالبة سور جزئيّ، كقولنا كل إنسان حيوان وليس كل إنسان حيوانًا. وضرب يُقْرَنُ بموضوع الموجبة منهما سورٌ جزئيّ وبالسالبة سور كليّ، كقولنا إنسان ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان (ف، ق، ١٦، ٢)

- المتناقضتان فإنّهما تقتسمان الصدق والكذب دائمًا، ولا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا (ف، ق، ١٦، ٩)

متناهي

- المتناهي في الزمان يُوهم التناهي في الزمان ولا تناهي في المسافة من جهة واحدة فيغلط (ف، س، ١٤٨، ١٧)

متواتر

- الخبر المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا سيّما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفًا فبطائفة من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر٢، ١٢٤، ١٠)

متواترات

- المتواترات ما عُلم بأخبار جماعة كعلمنا بوجود (مصر ومكة) وإن لم تبصرهما ومهما استحال الشك فيه سُمّي متواترًا (غ، م، ٤٨، ٣)
- متواترات كعلمنا بوجود مكة ووجود الشافعي وبعدد الصلوات الخمس (غ، ص، ٤٦، ٩)
- المتواترات: فهي القضايا التي يُحكم بها بسبب إخبار جماعة عن أمر تنتفي الريبة عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الأخبار فتطمئن النفس إليها بحيث لو أرادت التشكّك فيه امتنع عليها، وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (سي، ب، ٢٢٢، ٣)
- أمّا المتواترات فهو أن يبلغ كثرة الشهادات إلى حيث يحصل اليقين، كاعتقادنا بوجود مكّة ووجود جالينوس، ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات في عدد فقد أحال، بل المرجع فيه إلى اليقين، فاليقين هو القاضي بتواتر الشهادات لا عدد الشهادات هو القاضي باليقين (ر، ل، ٢٧، ٢)
- أمّا حس السمع فالمتواترات، فإنّها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقّف على تكرار المشاهدات فالمجرّبات، وإن توقّف على الحدس فالحدسيّات، وهذا ووجهه الضبط لا الحصر العقلي (هـ، م، ٢٥، ١٩)
- متواترات وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة السماع، لأنها نقلها قوم يستحيل العقل تواطئهم على الكذب، ومصداقه حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المعجزة على يده)، فإنه كعلمنا بالبلدان النائية وأمم الماضية (هـ، م، ٢٦، ٨)
- إنّ العقل: إمّا أن لا يُحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفيّ الحكم. أو يُحتاج. والأوّل: هو الأوليّات. والثاني: لا يخلو. إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادىء، بل

هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجرّبات (ط، ش، ٣٩٢، ٦)

- ما يُحتاج فيه إلى غير تصوّر الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربّات وما معها، من الحدسيّات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- متواترات وهي قضايا يُحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم إمتناعها وإلا من التواطىء عليها (ن، ش، ٣٢، ١٣)

- المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما (ض، س، ٣٦، ٦)

متواطئة

- إن أردتَ أن تعرفَ تلك المقولات أن تكونَ قد عَرَفْتَ المتفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسّطة بين المتّفقة أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي تُسمّى باسم واحد (مشتق وهي المشتقة) (ف، ح، ٧١، ٢)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة فكقولك حيوان فإنّه ينطبق على الفرس والثور والإنسان بمعنى واحد من غير تفاوت في القوّة والضعف ولا تقدّم ولا تأخر بل الحيوانيّة للكل واحد (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة: فهي التي تدلّ على أعيان متعدّدة، بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة إسم (الإنسان) على (زيد) و(عمرو) ودلالة إسم (الحيوان) على (الإنسان) و(الفرس) و(الطير)، لأنها متشاركة في معنى (الحيوانيّة) (غ، ع، ٨١، ٨)

- المتواطئة: فتستعملُ في الجميع، لاسيّما البراهين (غ، ع، ٨١، ٢٠)

- المشتركة في الإسم، هي المختلفان في المعنى، المتفقان في الإسم، حيث لا يكون بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتّة. وتقابلها المتواطئة، وهي المشتركان في الحدّ والرسم المتساويان فيه، بحيث لا يكون الإسم لأحدهما بمعنى، إلاّ وهو للآخر بذلك المعنى (غ، ع، ٨٢، ٣)

- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المسمّيات المتعدّدة على أربعة منازل، فلنخترعْ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٦)

- المتواطئة فهي الأسامي التي تُطلقُ على أشياء متغايرة بالعدد ولكنّها متّفقة بالمعنى الذي وُضِعَ له، كإسم الرجل فإنه يُطلقُ على زيدٍ وعمرو وبكر وخالد، وكإسم الجسم فإنه يُطلقُ على الإنسان والسماء والأرضِ لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسميّة التي وضع بإزائها (غ، ح، ١٢، ١١)

- المتواطئة فهي التي تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد، ولكنها متّفقة بالمعنى الذي وُضِعَ الإسم عليها كاسم الرجل فإنه ينطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد (غ، ص، ٣١، ١٤)

- الأسماء قد تشترك المسمّيات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرَس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمّى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد

وعمرو في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسمَّى متباتنة (ب، م، ٨، ٢٠)

متواطئة اسماؤها

- المتواطئة أسماؤها يقال إنها التي الاسمُ عامٌ لها، وقول الجوهر الذي بحسب الإسم واحدٌ بعينه أيضًا. ومثال ذلك: الإنسان، والثور - حيوانٌ، وقول الجوهر واحد بعينه أيضًا (أ، م، ٣، ٨)

- المتواطيات فإنّها يكون أشياء يتواطى على تواطي التسمية صفات حدودها، كإسم الحيوة يقع على الإنسان والدابّة، وذلك مع ذلك من حدودهما، وأسمائهما (ق، م، ٢٣، ١٦)

- المتواطئة أسماؤها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا يختلف الاختلاف المذكور، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، إذ لا يختلفان في حمله عليهما (مر، ت، ٢٤، ١٢)

- المتواطئة الأسماء هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم لا يختلف البتة، بل وقوعها على ما تحتها بالتّساوي، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، وكذلك سائر الكليّات بالقياس إلى الجزئيّات التي تحتها (مر، ت، ٢٨، ١٢)

متواطىء

- المتواطىء هو اللفظ يدلّ على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مشترك بينها. كدلالة إسم (الإنسان) على (زيد) و(عمرو) (غ، ع، ٣٧٤، ١٩)

- يكون اللفظ الواحد واقعًا على المسمّيات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه، مثل الحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور. وهذا الوجه يُخَصّ بإسم المتواطىء (سي، ب، ٥٠، ١٧)

- المتواطىء هو الكلّي الذي استوى في أفراده ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالإنسان والحيوان فإن أفرادهما لا يزيد بعضها على بعض في حقيقة إنسانية ولا حيوانية، وما يقع بين أفرادهما من التفاوت ففي أمر خارج عن حقيقتهما (و، م، ٧٧، ٢٥)

متوسط مناسب

- أعني بالمتوسّط المناسب، المتوسّط الذي به يكون قياسُ النقيض (أ، ب، ٣٦٢، ٥)

متوسطات

- المتوسّطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمّونها أجناسًا بعضها تحت بعض، ويجعلون كل واحدٍ منها نوعًا وجنسًا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)

- إنّما تكون المتوسّطات بين أمورٍ وأشياء ليست هي حقائق تلك الأمور إلاّ بالعَرَض (س، ب، ٢٠٥، ١٣)

- المتوسّطات في بعض الأمور لها أسماء مثل الأدكن والأصغر، وفي بعضها ليس لها أسماء، فيعبّر عن الأوساط بسلب للطرفين (ش، م، ٦٢، ٨)

- المتوسّطات يجب أن يكون لها فصول تقوّمها وفصول تقسّمها (ن، ش، ٩، ٢٢)

متى

- «متى» كقولك: أمس، عامًا أوّل (أ، م، ٦، ٨)

- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)
- «متى» هو نسبةُ الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوقُ وجودُه وجودَه، وتنطبق نهايتاه على نهايتي وجوده، أو زمان محدود يكونُ هذا جزءًا منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)
- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيءٌ مركّب من جوهر وزمان، على ما ظَنَّه قومٌ (ف، م، ١٠٨، ١٥)
- قد يكون السؤالُ بمتى عن نهايتي وجود الشيء، وكذلك الجوابُ عنه إمّا نهايته الأولى، كقولنا متى ولد فلان، فيُقال في وقت كذا، وإمّا نهايته الأخيرة، كقولنا متى مات فلان، فيُقال في وقت كذا (ف، م، ١٠٩، ١٥)
- حرف «متى» يُستعمَلُ سؤالاً عن الحادث من نسبته إلى الزمان المحدود المعلوم المنطبق عليه، وعن نهايتي ذلك الزمان المُنْطَبِقَتين على نهايتي وجود ذلك الحادث - جسمًا كان ذلك أو غير جسم - بعد أن يكون متحرّكًا أو ساكنًا، أو في ساكن أو في متحرّك (ف، ح، ٦٢، ٢)
- إنّ الزمانَ «متى» ما عارضٌ باضطرار عن الحركة، وإنّما هو عِدّةٌ عَدَّها العقلُ حتّى يُحصي به ويُقَدِّرَ وجود ما هو متحرّك أو ساكن (ف، ح، ٦٢، ٦)
- ما سبيلُه أن يُجابَ به في جواب حرف «متى» إذا استُعملَ يُسمّونه بلفظة متى (ف، ح، ٦٢، ١٤)
- يُسمّى أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرّفنا في مشار مشار إليه متى هو أو كان أو يكون يُسمّى متى (ف، ح، ٧٢، ١١)
- متى متأخّرة عن أين، فإنّ نسبة وجود الزمان هو أن ينفعلَ الجسمُ في أين ما فيحدثُ حينئذ الزمان الذي ينطبقُ على الشيء ويُنْسَبُ إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبةُ شبيهةٌ بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، ح، ٨٣، ١٧)
- إنّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجدة (س، م، ٨٦، ٩)
- أمّا «متى» فإنّه أيضًا نسبة ما للشيء إلى الزمان، وهو في كونه في نفسه أو في طرفه، فإنّ كثيرًا من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة، ولا يقع في الأزمنة، ويسأل عنها: «بمتى»، ويجاب (س، م، ٢٣١، ٤)
- يشبه أن تكون لفظة إنّ شديدة القوّة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالمتوسّطة (س، ق، ٢٣٥، ٩)
- كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمسِ ويسمّي (ارسطو) هذه المقولة متى (مر، ت، ٣٣، ١٤)
- «متى» ليس هو نَفْسَ الزمان (مر، ت، ٣٣، ١٤)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكمّ والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)
- (متى) هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوق وجوده، وتنطبق نهاياته على نهاية وجوده، أو زمان محدود يكون هذا الزمان جزءًا منه. وبالجملة: فما يُقال في جواب متى (غ، ع، ٣٢٤، ١٤)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٦)
- «متى» فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه، فإنّ كثيرًا من الأشياء تقع في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة، ويُسئل عنها بمتى ويُجاب به (سي، ب، ٧١، ٨)
- «متى» مثل قولنا فلان في ذلك الزمان (ش، م، ٥٥، ١٦)

مثال

- المثال فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة عن طريق حدّ شبيه بالطرف الأصغر. فينبغي أن يكون وجود الواسطة في الطرف الأصغر، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر، أبيَن من الذي نريد تبيينه (أ، ق، ٢٩٦، ٥)
- ليس المثال كجزء إلى كل، ولا ككل إلى جزء، وكنحو ما يكون في القياس، ولكن، كجزء إلى جزء وذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحدّ واحد، وإحداهما معروفة (أ، ق، ٢٩٧، ٥)
- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبيِّن أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة ولا يطبِّق القياس على الطرف الأصغر، وأمّا في المثال وهو يطبِّق القياس فليس من جميع الجزئيات تبيِّن وجود الطرف الأكبر في الواسطة (أ، ق، ٢٩٧، ١٠)
- المثال، فهو أحد أمرين متشابهين يُحْكَمُ على أحدهما بحكم من جهة ما هو موصوفٌ بالشيء الذي شابَهَ به الأمر الآخر (ف، ق، ٦٢، ١)
- الذي عُلِمَ حكمةُ مثال، لِمَ لم يعلم حُكمه، فيُنقل الحُكْمُ الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبيه الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به على أحدهما هو حُكْمٌ عليه من جهة الذي به تَشابها، حتى يكون ذلك الأمر الذي صَرَّحَ بحكمِه كأنه أُبدِلَ بَدَلَ الشيء الذي به تشابها (ف، ق، ٦٢، ٢)
- المثال يكاد يكون قريبًا من الأمرِ الجزئيّ الذي أقيم مقامَ الكلي ويعلم صحة الحكم على الشيء الذي به تشابها بالوجه الذي عُلِمَ به الكليّ الذي أقيم الجزئي مقامه، وإذا صَحَّ ذلك حَصَلت مقدمةٌ كليّة (ف، ق، ٦٢، ٥)
- (المثال) إنما حُكِم به عليه، من جهة الذي به شابه الأرز البُرّ وهو المأكول أو المكيل (ف، ق، ٦٢، ١١)
- الأمرُ الذي يُشابه به المثال الأمر الآخر قد يمكن أن يُتَصَور بالذهن وحده دون المثال، حتى يحصل من ذلك ومن الحكم الذي حُكِمَ به على المثال مقدّمة كليّة (ف، ق، ٦٢، ١٦)
- قد يُمكن أن يوجدَ الأمرُ الذي به وقع التشابه

غير مُنتزَع من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُتصوّر بالذهن مقترنًا إلى المثال حتى يكون صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال (ف، ق، ٦٣، ٣)

- المثال شيء لا ككلٍ إلى جزء ولا كجزء إلى كل، لكن كجزء إلى جزء (ف، ق، ٦٣، ٩)

- الصنفُ هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قِبَل أنه يُبيَّن فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شابَهَ المثالُ غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحُكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ٦٣، ١٧)

- إنه لا الذي استُعْمِلَ فيه أشباهٌ كثيرة استقراء ولا الذي استُعْمِلَ فيه شبيهٌ واحد هو مِثالٌ، بل هي مقدمات شرطية تَصَحَّحَ لزوم التالي فيها للمقدّم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحَّحَ بها إلا اعترافُ المجيب وهي كلُّها جدليّة (ف، ج، ٩٩، ٣)

- قومٌ من الناس يرون استعمالَ المِثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شَابَهَ الأعرفُ الأخفى طريق الاستقراء. فإذا صحّ لهم ذلك المعنى استعملوه حدًّا أوسط في قياس يُثبِتون به وجودَ الحكم الذي صودف في الجزئي الأخفى، فيصير قولاً مركّبًا من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٢)

- وجودُ الحكم المُشاهَد في المحسوس لجميع ما يُوصفُ بالمعنى الذي به شَابَهَ فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتَحْصَلُ له مقدّمة كليّة ويُضيف إليها وجودَ الأمر تحت موضوعها فتحصلُ مقدّمةٌ أخرى فيَنْتُجُ عنها وجودُ الحكم لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)

- التصَفُّحُ، إما أن لا يُسمّى استقراء أصلاً وإما أن يسمّى استقراء علميًا، فيُشْبِهُ أن تكون الحالُ في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)

- المثالُ منه خطبي ومنه علمي، فالخطبي لإيقاع التصديق والإقناع والمثالُ العلمي لتفهيم المعنى الكليّ، ولإقامته في النفس وتصورها له، ولأن يَسْتَبِدَ الذهنُ في الأمر المعقول إلى موجود (ف، ج، ١٠٢، ١١)

- الاستقراء والمثال من بينها (الأمور) ينفعان في الثلاثة بأسرها - أعني أنّ فهمَ الشيء يَسهلُ بهما والتصديقُ أيضًا قد يقعُ بهما وينفعان في سهولة الحفظ (ف، أ، ٨٨، ٢)

- ما عدا المثال والاستقراء والقياس - فإنّها (الأمور) ليس شأنها أن توقِع التصديق، لكنّها تنفعُ في سهولة الفهم وفي سهولة الحفظ فقط (ف، أ، ٨٨، ٤)

- المثال هو إظهار المقدّمة الكلية البيّنة بنفسها بأحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الأصغر بمنزلة قولنا: إن قتال المجاورين مذموم من قِبَل أن أهل اثينا المجاورين لأهل قومنا كان قتالهم مذمومًا بسبب تجاورهم (ز، ق، ١٩٧، ٩)

- المثال هو إظهار مقدّمة كلّية بأحد جزئياتها (ز، ق، ١٩٧، ١٣)

- إعتبار الغائب بالشاهد يُسمّى مثالاً (غ، م، ٢٦، ١)

- المثال فهو الذي يُسمّيه الفقهاء والمتكلمون قياسًا وهو نقل الحكم من جزئي على جزئي آخر لأنه يُماثله في أمر من الأمور (غ، م، ٣٩، ١٥)

- الحجة هي قول مؤلّف من أقوال يُقصد به إيقاع

التصديق بقول آخر غير مصدَّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)

- إعطاء المثال ضروريّ في التعليم (ش، ق، ٢٦٩، ٢)

- المثال... هو أن نبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر بأن تبيّن وجود الأكبر في الأوسط بوجود الأكبر في الشبه بالأصغر (ش، ق، ٣٥٣، ١٧)

- المثال هو البيان الذي يكون المصيَّر فيه من جزئيّ أعرف إلى جزئيّ أخفى لأن المتشابهيْن ليس أحدهما تحت الآخر (ش، ق، ٣٥٤، ١٠)

- المثال... ليس من جميع الجزئيات يبيّن وجود الطرف الأكبر في الواسطة (ش، ق، ٣٥٤، ١٦)

- النقلة من جزئي إلى جزئي يشبه به... هو الذي يُعرَف بالمثال (ش، ج، ٥١٤، ٤)

- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- سمّوا ما يوصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحًا وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)

مثال اول

- إن كان نوعُه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزِمَ أن يكون المحمولُ للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعُه موجودًا للموضوع وهو مثال أول لزِمَ أن يكون المحمولُ للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٤)

- ... إن لم يكن المثال الأوّل خاصّة للمثال الأوّل لم يكن المشتق خاصّة للمشتق (ش، ج، ٥٩٣، ٢)

مثالات

- ليس الاستقراءُ هو المُصَيِّر من أشباه كثيرة إلى شبيه واحد. فإنّ هذا طريقٌ آخِذٌ من جزئيات متشابهة إلى جزئيّ آخر شبيه بها، فهو مُصَيِّرٌ من جزئيّ إلى جزئيّ وهو داخلٌ في جملة المثالات (ف، ج، ٩٨، ١)

- ربما غَلَطَ قومٌ فاستعملوا المثالات على أنها جدليّة في المخاطبة الجدليّة، فهؤلاء هم الذين لم يَتَميَّز لهم الطريقُ الجدلي من الطريق الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

مثبتة خاصة

- المثبتة الخاصة وهي تنعكسُ كنفسها فإنك مهما قلت بعض الجماد جسم صَدَقَ قولُك بعض الجسم جماد (غ، ح، ٣٠، ١٨)

مثبتة عامة

- المثبتة العامة ولا تنعكس مثل نفسها فإنك مهما قلت بعض الألوان سواد صَدَقَ قولك بعض السواد لون، فإنّ كونَ كل سواد لون لا يخرج عن الصدقِ قولنا بعض السواد لون ولا يُلتَفَتُ إلى فحوى الخطاب (غ، ح، ٣٠، ١٣)

مجادل

- المجادل سبيلُه أن يجمعَ في سؤاله جزئَي التناقض ويستدعي من المجيب تسليم أيُّهما أحبّ (ف، ج، ٤٤، ١٠)

مجادلة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي

هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

مجاراة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

مجاز

- المجاز هو المستعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

مجربات

- أمّا المجرّبات فهي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات منّا - تتكرر فتفيد ادراكًا بتكررها فيتأكّد منها عقد قوي لا يُشَكّ فيه (س، أ، ٣٩٤، ٨)

- المجرّبات هي قضايا وأحكام تَتَبع مشاهدات منّا متكرِّرة، فتفيد إذكارًا، فيتأكد منها عَقْد قويّ لا يُشَكّ فيه. وليس على المنطقيّ أن يطلب السّبب في ذلك بعد أن لا يُشَكّ في وجوده، فربّما أوجبت التّجربة قضايا أكثريًا أو جزمًا، ولا يخلو عن قوّة قياسيّة خفيّة تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

- المجرّبات: فهي القضايا التي يصدّق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس (سي، ب، ٢٢٠، ٢٧)

- أمّا حسّ السمع فالمتواترات فإنّها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقّف على تكرار المشاهدات فالمجرّبات، وإن توقّف على الحدس فالحدسيّات، وهذا ووجهه الضبط لا الحصر العقلي (هـ، م، ٢٥، ٢١)

- مجرّبات كقولنا: شرْب السقمونيا يسهل الصفراء، إذ لم يسهلها لما وقع الإسهال عقيب شربها كليًا أو أكثريًا، فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات (هـ، م، ٢٥، ٢٧)

- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفيّ الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليّات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادىء، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجرّبات (ط، ش، ٣٩٢، ٧)

- ما يُحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربات وما معها، من الحدسيّات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- مجرّبات وهي قضايا يُحكم بها بمشاهدات متكرّرة مفيدة لليقين (ن، ش، ٣٢، ٩)

- «المجرّبات»، فعامة الناس قد جرّبوا أنّ شرب الماء يحصل معه الريّ، وأن قطع العنق يحصل معه الموت (ت، ر١، ١٠٧، ٨)
- المجرّبات. وهي كلها جزئية. فإنّ التجربة إنما تقع على أمور معيّنة (ت، ر٢، ٥٤، ٢٣)

مجرد عن الزمان

- «مجرّد عن الزمان» هو أن لا يدلّ معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقًا أو كذبًا (س، ع، ١٦، ١١)

مجموع

- يقال للمجموع هو كل واحد وليس هو هو (س، س، ١٠٤، ٤)
- ليس واجبًا أن يكون ما يصدق مفردًا يصدق مجموعًا (ش، ع، ١١٣، ٢)
- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق مجموعة (ش، ع، ١١٣، ٥)
- الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما إذا قُيّد بعضها ببعض فمنها ما تصدق إذا أُفردت ومنها ما ليس يصدق (ش، ع، ١١٤، ١٢)

مجهول

- إنّ كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن لا يكون. وربّما كان في نفسه واجبًا، وربّما كان ممتنعًا، وربّما كان بالحقيقة ممكنًا (س، ق، ١٧٧، ١٤)
- فأمّا كيف يكون المجهول المطلوب معروفًا أو معلومًا فهو لأنّ المعرفة كما تقدّم القول بها على وجوه، كليّة وجزئيّة، ذاتيّة وعرضيّة، عاميّة ناقصة وتامّة خاصّة، جنسيّة ونوعيّة، والمطلوب يُعرّف من جهة منها ويُجهَل من جهة أخرى (ب، م، ٤١، ٤)

مجهول صرف

- المجهول الصرف يقال فيه يمكن أن يكون كذا وأن لا يكون وجائز ومحتمل (ب، م، ٧٩، ١٤)

مجهولات

- المجهولات إما أن يُطلب تصوّرها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو إثبات (سي، ب، ٢٦، ١٠)
- تُعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقرٌ إلى قانون صناعي يقايس به، فهذا القانون في نفسه من جملة الأوّليات البيّنة المستغنية عن الفكر، أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب، ٢٧، ١٥)

مجيب

- إنّ المجيب يقيس من المشهورات، والسائل من المتسلّمات؛ بل المجيب إنّما هو مجيب، من حيث هو حافظُ وضعٍ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقضُ الوضْع. فإذا قاس قايس على رأي هو وضع يحفظه، كان مجيبًا؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم مقدّماته. وإذا قاس قايس على مقابل وضع بمقدّمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً، ولكل واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

محاكاة

- المحاكاة على ثلثة أقسام: محاكاة تشبيه، ومحاكاة مستعارة، والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع (ب، م، ٢٧٩، ٨)

محال

- المُحالُ هو الكذبُ الضروري أو الكاذب الدائم الكذب الذي لا يُمكنُ أن يتغيّر، فيصير صادقًا، وهو الذي مقابلُه صادقٌ دائم الصدق (ف، ج، ١٠٥، ١٣)
- إنّ المحال لا يكون البتّة (س، ق، ٩٥، ١٤)
- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)
- المحال ضرورة مقرونة بالعدم، فيكون المحال إنّما يُتصوّر من جهة الضروري كأنّه الذي موجود له دائمًا صدْق القول إنّه معدوم (س، ق، ١٦٩، ٩)
- المحال فإنّه إذا فرض مقدّمًا فليس فيه إلاّ الفرض هذا (س، ق، ٢٧١، ٧)
- المحال لا صورة له في الوجود، فكيف تؤخذ عنه صورةٌ في الذهن يكون ذلك المُتصوَّر معناه؟ فنقول في جوابه: إنّ هذا المحال إمّا أنْ يكون مفردًا لا تركيب فيه ولا تفصيل، فلا يمكن أن يُتصوَّر البتّة إلاّ بنوعٍ من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه. . . فيكون المحال تُصُوِّر بتصوّر أمرٍ ممكن يُنسَبُ إليه المحال وتُصوِّر نسبته إليه ويُشبَّه به. وأمّا في ذاته فلا يكون مُتصوّرًا ولا معقولاً ولا ذات له. وأمّا الذي فيه تركيب ما وبفصل مثل عنزأيّل، وعنقاء، وإنسانٌ يطير تُصُوِّر أولاً تفاصيله التي هي غير محالة، ثم يُتصوَّر لتلك التفاصيل إقتران ما على قياس الإقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركّبة الذوات (س، ب، ٢٥، ١٩)
- إنّ المحال الذي نذكره ههنا، (في الجدل)، هو الشنع في نفس الأمر، فإنّ الشنع ههنا هو المحال، كما أنّ المشهور ههنا هو الحق (س، ج، ٣١٥، ١)
- المحال صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه، وأمّا صدْق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع (هـ، م، ٤٢، ٧)
- المحال سلب الشيء عن نفسه بمعنى أنّ هذا ليس نفسه، وأمّا بمعنى أنّ هذا ليس بصادق على وثابت له فليس بمحال، بل هو كذلك لأنّ ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة بينهما (هـ، م، ٤٢، ١٠)

محاورات ارتياضية

- أمّا المحاورات الإرتياضيّة، فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الإحتيال لدفع الإلزام، بل إلى إستكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع إلى الأولى أو الحق إرتياضًا بالمشاركة (س، ج، ٣٢١، ١٠)

محاورة امتحانية

- المحاورة الإمتحانيّة كأنها جزئيّة من الجدليّة أيضًا (س، س، ٣٧، ٤)

محتمل

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن

بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجودِ محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- المحتَمَل هو ما قد وجد ويمكن أن لا يوجد (ز، ع، ٧٢، ٨)

محدود

- الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود (س، م، ٢٠٩، ٤)
- أمّا المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحدّ. فهكذا يجب أن يُفْهَم هذا الموضع. ويعود الأمرُ في الحقيقة إلى أنّ من يطلب متوسّطًا بين الحدّ والمحدود فقد يطلب متوسّطًا بين الشيء وبين حقيقة ذاته. وهذا محالٌ، بل لا متوسّط (س، ب، ٢٠٥، ٩)
- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج، ٢٢٤، ١٦)
- يتأتى ضبط آحادِ المحدود بصفة واحدة تشترك فيها جملة الآحاد، نحو تحديد «العلم» بـ«المعرفة» و«الشيئية» بـ«الوجود» (ت، ر١، ٤٥، ٢٧)
- المحدود الموصوف الذي مُيِّز بالاسم أو الحدّ عن غيره قد يكون ثابتًا في الخارج، وقد يكون ثابتًا في نفس المتكلّم بالاسم أو الحدّ وهو يظن ثبوته في الخارج وليس كذلك (ت، ر١، ٥٥، ١١)
- إذا كان كل من المحدود والمسمّى متصوّرًا بدون الاسم والحدّ، وكان تصوّر المسمّى والمحدود مُشتَرَطًا في دلالة الحدّ والاسم على معناه، امتنع أن تُتصورَ المحدوداتُ بمجرّد الحدود، كما يمتنع تصوّر المسمّيات بمجرّد الأسماء (ت، ر١، ٥٨، ٢٢)
- إن لم يعلم المستمعُ أنّ المحدود موصوف بتلك الصفات امتنع أن يتصوّره، وإن علمَ أنّه موصوف بها كان قد تصوّره بدون الحدّ (ت، ر١، ٦٣، ٤)
- من تصوّر المحدود بنفسه فلا بد أن يتصوّر ما يختصّه ويميّزه عن غيره. وهذا لا يحتاج في تصوّره إلى حد، ولكن يترجم له الاسم الدال عليه ويميّز له المسمّى عن غيره، لكن الحد يكون منبّهًا له على الحقيقة كما ينبّهه الاسم إذا كان عارفًا بمسمّاه (ت، ر١، ٨٠، ١)

محدودات

- أمّا المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهر... هي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها، وهذه فإنّما تُحدُّ بما يدلّ به على ذواتها (س، ش، ٤٠، ١٠)

محسوس

- جَرَت العادةُ أن يُسمّى هذا المشار إليه المحسوس الذي لا يُوصفُ به شيءٌ أصلاً إلاّ بطريق العَرَض وعلى غير المجرى الطبيعيّ (ف، ح، ٦٣، ٦)
- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحدًا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهُه شيءٌ أصلاً، فيُسمّى الأشخاص والأعيانَ؛ والكلّيات كلّها فتسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)
- الفرق بين المحسوس والمستقرَى والمجرَّب أنّ المحسوس لا يفيد رأيًا كليًا البتّة، وهذان قد يفيدان (س، ب، ٤٨، ١٩)

- أمّا الجزئيّ فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه (س، ب، ١٧٧، ١٦)
- المحسوس ما يُدْرَك في الأعيان (ب، م، ٢٣٠، ٢٢)
- قد يُظَنّ أن المحسوس أقدم من الحس لأن المحسوس إذا فُقِدَ فُقِدَ معه الحسّ؛ فأما الحسّ فليس يُفْقَد معه المحسوس (ش، م، ٤١، ٧)

محسوسات

- (الأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعةُ أصناف: مقبولاتٌ ومشهوراتٌ ومحسوساتٌ ومعقولاتٌ أُوَل (ف، د، ٦٤، ١٤)
- المحسوساتُ هي المُدْرَكةُ بإحدى الحواسّ الخمس (ف، د، ٦٥، ٥)
- المحسوسات هي القضايا الشخصية المُدرَكة بإحدى الحواس الخمس (ف، ق، ١٩، ٣)
- أصنافُ المحسوسات، فإنّ كثيرًا منها يَختصُّ به أهل بلد دون بلد، فيُؤخذ المثال عند أولئك ما هو المحسوس عندهم، وعند آخرين نظائره من المحسوسات عندهم (ف، ب، ٨٦، ٢٢)
- المحسوسات أشياءُ نحسّها نحن كما يحسُّها غيرنا، وأشياء نتكل فيها على ما أحسّه غيرنا منها ونجتزئُ بما أخبروا به من غير أن نكونَ قد شاهدنا نحن ذلك وأحسسناه، فنستعملها على مثال ما نستعمل ما نحسّه ونشاهده نحن كذلك (ف، ج، ١٧، ١٦)
- المقبولات سبيلُها أن تُمتحنَ وتُصَحَّحَ بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركًا لنا ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف، ج، ١٩، ١٤)
- المحسوسات لا تُستعمل مبادئ في الجدل لأن موضوعاتها أشخاص، إلا في الاستقراء لتصحيح المقدّمات الكلية التي أشخاصُ موضوعاتها محسوسة وليست هي بالمقدمات المحسوسة (ف، ج، ١٩، ١٧)
- المحسوسات المتشابهة إنّما تشابهُ في معنى واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركًا لجميع ما تشابَهَ، ويُعقَلُ في كلّ واحد منها ما يُعقَلُ في الآخر، ويُسمّى هذا المعقول المحمول على كثير «الكلّيّ» و «المعنى العامّ» (ف، ج، ١٣٩، ٦)
- المحسوسات مثل قولنا الشمس مستنيرة وضوء القمر يزيد وينقص (غ، م، ٤٧، ١٧)
- المحسوسات هي المدرَكات بالحواس الخمس (غ، ع، ٨٩، ١٠)
- المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٨)

محسوسات ظاهرة

- المحسوسات الظاهرة كقولك الملح أبيض والقمر مستدير والشمس مستديرة. وهذا الفن واضح ولكن يتطرّق الغلط إلى الأبصار بعوارض فتغلط لأجلها مثل بُعدٍ مُفْرِط أو قُربٍ مفرط أو ضعف في العين (غ، ح، ٤٩، ٧)

محسوسة

- المحسوسة ما قُبِلَتْ عن شهادة الحس مثل إن الشمس منيرة والليل مظلم (ف، ق، ٧٥، ٩)

محصل

- المحصَّل... هو الإسم الدالّ على المَلَكات... وأما غير المحصَّل فهو الإسم الذي يُرَكَّب من إسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)
- المحصَّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

محصور

- المحصور الذي هو موجب كليّ كقولنا كل ب آ (س، ق، ٢٠، ١)

محصورات

- لنعدّ المحصورات فنقول: إنّه إذا كان كل جـ ب وكل ب آ، فبيّن أن كل جـ آ، وأنّه إذا كان كل جـ ب، ولا شيء من ب آ، فبيّن أن لا شيء من جـ آ، وأنّه إذا كان بعض جـ ب، وكل ب آ، فبيّن أنّ بعض جـ آ، وأنّه إذا كان بعض جـ ب، ولا شيء من ب آ؛ فبيّن أنّ ليس كل جـ آ. فهذا هو الشكل الأول، وضروبه المحصورة هذه الأربع، ونتائجه هذه (س، ق، ١١٠، ٣)
- المحصورات أربع: موجبة كلّية وموجبة جزئية وسالبة كلّية وسالبة جزئية، وكل واحدة من هذه الأربع إذا جُعلت صغرى أمكن أن يقرن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الإقترانات ستة عشر، لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية إقترانات عن النتاج (سي، ب، ١٤٤، ١)

محصورة

- المقدمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعًا، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدّمتين كبراهما هي الحاصرة وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ومحمولها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ١٠)
- المحصورة هي التي ذُكِرَ ذلك فيها وهي أربعة: إمّا موجبة كلّية كقولك كل إنسان حيوان، أو موجبة جزئيّة كقولك بعض الناس كاتب أو سالبة كليّة كقولك لا إنسان واحد حجر، أو سالبة جزئيّة كقولك لا كل إنسان كاتب أو بعض الناس ليس بكاتب (غ، م، ٢١، ٤)

محصورة بالأسوار

- المحصورة بالأسوار هي التي يُقْرَنُ بموضوع كل واحدة منها سور، وهو اللفظ الذي يدلّ على أن المحمولَ حُكِمَ به على بعض الموضوع أو كلّه (ف، ق، ١٣، ١٦)

محك

- المحك في الأقاويل هو جوابٌ مُفْسِدٌ للقياس من خارج (أ، ج، ٧١٤، ٩)

محك النظر

- محكُ النظر والإفتكار ليعصمَك عن مكامنِ الغلط في إتمام مضايق الإعتبار (غ، ح، ٢، ٨)

محكوم به

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه، إما بذاته أو بأمر صادق عليه، والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢١)

- الحمليّة إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه، ويُسمّى موضوعًا، ومحكوم به ويسمّى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويسمّى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم، ويُسمّى القضية حينئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ١١، ٧)

محكوم عليه

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين: يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٢)
- المحكوم عليه إمّا أن يكون عينًا مشارًا إليه أو لا يكون عينًا. فإن لم يكن عينًا فإمّا أن يُحصرَ بسور بين مقداره بكليّة فتكون مطلقة عامة أو بجزئيّة فتكون مطلقة خاصة أو لا يحصر بسور بل بمهمل (غ، ح، ٢٤، ١٢)
- الواسطة هي التي تنسبُ الحكمَ إلى المحكوم عليه فيجعل خبرًا عنه فيصدُق به ويُنسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبرًا عنه فيصدق به فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)
- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه إمّا بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك، والحكم لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)
- الحملية إما يتحقّق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه ويُسمّى موضوعًا، ومحكوم به ويسمّى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويُسمّى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم، ويُسمّى القضية حينئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ١١، ٦)

محمول

- قد وُضِع أنّ المحمول واحد على واحد. وأمّا أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت بأجمعها أعراضًا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه إنما نقول إنّها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس هو شيئًا موضوعًا (أ، ب، ٣٧٧، ١٠)
- المحمولُ الذي يتشابه به شيئان أو أكثر يُسمّى المحمولُ الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف، د، ٦٠، ١٠)
- الذي يتشابه به شيئان في جوهريهما هو المحمولُ من طريق ما هو (ف، د، ٦٠، ١٣)
- كلُّ محمول مركّب من جنس وفصل أو جنسٍ وفصلين أو أكثر متى كان مساويًا في الحملِ لنوعٍ ما فإنّه حدٌّ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)
- أصحابُ المنطق يُسمّون المُخْبَرَ عنه الموضوع ويُسمُّون الخَبَر المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)
- كلّ محمول كلّي يَليقُ أن يُجابَ به في جواب ما هو، فإنّه هو المحمولُ من طريق ما هو (ف، د، ٧٧، ١٨)
- المحمولُ على المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويُؤخذُ

الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعاتٍ في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمولُ على غير المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ الجوهرُ أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف، م، ١١٧، ٦)

- الخبرُ يُسمّى المحمول والمُخبَرُ عنه يُسمّى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)

- المحمولُ قد يكون اسمًا، كقولنا الإنسان حيوان، وقد يكون كلمة، ويُسمّى الفعل عند نحويي العرب (ف، ق، ١٢، ١٢)

- الصفة «فلتسَمّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)

- إن كان تُبيِّن سلبُ المحمولِ عن بعض أنواعِه أنتجَ أيضًا في الشكل الثالث سلبُ المحمول عن بعض الموضوع، وكان الحدُّ الأوسط فيه النوع الذي تَبيَّنَ أنّ المحمول مسلوبٌ عنه، وقد يُمكنَ أن يجعلَ ذلك على طريق الخُلف (ف، ق، ٩٧، ٥)

- إن كان إنما يَتبيَّنَ وجود المحمول في أكثر أنواعِه ولم يَتبيَّنْ أمره في الباقي هل هو موجودٌ أم ليس بموجود، لم نجعلْ هذه كليةً في العلوم (ف، ق، ٩٧، ١٣)

- إن كانت أنواعُ المحمول المشتقة أسماؤها كلها مسلوبة عن الموضوع لزمَ أن يكون المحمولُ مسلوبًا عن جميع الموضوع، ويأتلف ذلك في الشرطيّ المتّصل ويكون المقدّم إيجاب المحمول للموضوع والتالي إيجاب أنواعه للموضوع على طريق الانفصال والقسمة (ف، ق، ٩٨، ٥)

- إن قُسِّمَ المحمول بفصوله المُقوّمة لأنواعه، ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه، لا على أنّه مشتقٌ ولا على أنه مثالٌ أول، لزمَ من ذلك سلبُ المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ٩٨، ١٢)

- إن كان نوعُه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزمَ أن يكون المحمولُ للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعُه موجودًا للموضوع وهو مثال أول لزمَ أن يكون المحمولُ للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٢)

- إذا كان النوعُ موجودًا للموضوع بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول موجودًا للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوبًا عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوبًا عنه بوجه آخر، فإنّ الموضعَ يكون سوفسطائيًا خبيثًا (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظُر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألّفناه في الشكل الأول بأن نعكسَ المحمولَ على حدِّه، فيلزمُ عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع ألّفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)

- لا فرقَ بين أن نقولَ أيّ شيء ما وُجِدَ فيه الموضوع وُجِدَ فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يُوجد فيه الموضوع يُوجد فيه المحمول (ف، ق، ١٠٣، ٩)

- أن ننظرَ إذا ارتفع الموضوعُ عن شيء ما فارتفع المحمولُ بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظنّ أنه إذا وُجِدَ الموضوع وُجِدَ المحمول، فيظنّ لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع.

وهذا الموضع مخيّلٌ جدًا وهو سفسطائي (ف، ق، ١٠٣، ١٩)

- قوم يجعلون المحمول الذي حالُه من شيء ما هذه الحال هو جوهرُ ذلك الشيء أو الدالّ على جوهره وإنّيته (ف، ق، ١٠٦، ٧)

- إن المحمول إن كان موجودًا لِمّا يُوجد له الموضوع، لزمَ أن يكون المحمولُ مسلوبًا عمّا يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضًا إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لمّا سُلِبَ عنه الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِما يُوجب له الموضوع (ف، ق، ١١٣، ١٧)

- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع كان سلبُه لاحقًا لما يُجب له الموضوع (ف، ق، ١١٤، ٢)

- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِما يُوجَب له الموضوع كان سلبُ الموضوع لاحقًا لما يُسلبُ عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١١)

- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لِما سُلِبَ عنه الموضوع فإيجابُ الموضوع لاحقٌ لِما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٣)

- إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لِما يوجب له الموضوع فسلبُ الموضوع لاحقٌ لِما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٦)

- نظرنا (في الاثبات) على المحمول له ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع لزمَ أن يكون المحمولُ في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)

- كون ضدّ الموضوع في ضد المحمول هو البيِّنُ أخذنا على الخلاف فألزمْنا أنّ المحمول موجودٌ في الموضوع، وإن كان أيضًا البيِّنُ سلبَ ضدّ الموضوع عن ضد المحمول ألزَمنا عنه سلبَ المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٨)

- إن كان عدم المحمول مسلوبًا عن عدم الموضوع فالمحمولُ غير موجود للموضوع (ف، ق، ١١٥، ١٧)

- إن موضوعَ المطلوب إن كان ملكةً وكان محمولُه كذلك، ثم كان عدمُ الموضوع، يلحقه عدمُ المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٨)

- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافًا ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع، لزِمَ أن يكون المحمولُ موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٦)

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمّا إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٨)

- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير، وكان نظيرُ المحمولِ موجودًا لنظير الموضوع، فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كان نظيرُ المحمول غير موجود لنظير الموضوع فإنّ المحمولَ مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٠)

- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢٢، ١)

- إذا كان أمر ما أو محمول ما يُنسبُ إلى شيئين، وكان لا وجوده في أحدهما أحرى من لا

وجوده في الآخر، ثم كان موجودًا فيما هو أحرى ألا يكون موجودًا له، فبالحريّ أن يكون موجودًا فيما وجوده فيه أحرى (ف، ق، ١٢٦، ١)

- إن كان وجوده (محمول ما) في أحدهما (شيئان) أحرى من وجوده في الآخر ثم كان غير موجود فيما وجوده فيه أحرى، فبالحريّ أن يكونَ غير موجود فيما هو أحرى أن لا يكون موجودًا فيه (ف، ق، ١٢٦، ٤)

- من (التفاضل) مقايسة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أحرى من لا وجود محموله في موضوعه، ثم كان ذلك الشيء موجودًا في موضوع المطلوب، فإنّ محمولَه موجودٌ في موضوعه (ف، ق، ١٢٦، ٨)

- المحمول غير الأوّل هو الذي يوجد لجنس موضوعه وجودًا كليًا (ف، ب، ٢٩، ١٢)

- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوعُ يُسمّى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمّى المطلوب، من قِبَل أن الموضوع هو الذي يُفرضُ أولاً، ثم يُطلبُ فيه وجودُ المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)

- ما كان محمولُهما مشتركًا فليس يخلو ذلك المحمول من أن يكون إمّا جنسًا أو نوعًا أو عرضًا، والفصل جزء من نوع متوسط أو جنس متوسط (ف، ج، ٩٠، ١٤)

- لا يمكنُ أن يكون محمولٌ ما داخلاً تحت مقولة الجوهر، وهو عَرَضٌ في شيء آخر (ف، ج، ٩٥، ٩)

- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهيّة الشيء «جوهرُه»، وجزء ماهيّته «جزء جوهره»، والمعرّف لما هو الشيء «المعرّف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٤)

- إن كان قد يُوجدُ شيءٌ محمول على أمر ما لا بطريق ما هو، ولم يكن يُحمَلُ على أمر آخر بجهة ما هو أصلاً، بل كان حَمْله أبدًا على أيّ شيء ما حُمِلَ هو حَمْلٌ لا بطريق ما هو، كان هو العَرَض على الإطلاق، وهو مقابل بالكلّيّة لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)

- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعُه الذي يُحمَلُ عليه من طريق ما هو كان يُحمَلُ أيضًا على موضوع دونه بطريق ما هو، فإنّ ذلك الموضوع يُحمَلُ على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنّه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعَرَض، فيكون جوهرًا على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)

- المحمول في المقدّمات البرهانيّة والمطالب البرهانيّة يجب أن يكون ذاتيًا للموضوع. وإذا كان ذاتيًا فهو من الطبيعة نفسها، وإذا كان من الطبيعة نفسها فهو مناسب (ز، ب، ٢٣٥، ٢٠)

- إنّ الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنّه إمّا أن يكون بحيث يمكن أن يقال إنّ الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإمّا أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنّه هو، بل يقال إنّ فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال

لموضوعه، إذا فرض ثوبًا أو خشبة، إنّه هو، فلا يقال البتّة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنّه موجود للموضوع، فإمّا أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنّما يكون المحمول بالمعنى لفظًا مشتقًا من لفظه، أو مؤلّفًا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حمله بالإشتراك في الإسم لا في المعنى (س، م، ٢٠، ١٦)

- قولنا: زيد في الدار، فإنّ زيدًا موضوع «وفي الدار» محمول (س، ع، ١٣، ٤)

- أوّل القضايا الحمليّ، وأوّله الإيجاب لأنّه مؤلّف من منسوب إليه يُسمّى موضوعًا ومنسوب يسمّى محمولاً على نسبة وجود، وأمّا السلب فإنّه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- المحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء (س، ع، ٧٩، ٤)

- كل محمول إمّا ذاتيّ وعلى المجرى الطبيعي، وإمّا كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض، أو حمل عارض على عارض آخر يشاركه في الموضوع، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأبيض على الموسيقار (س، ق، ٤٤٧، ٦)

- يشبه أن تكون قسمة التعليم الأوّل للمحمول هو إلى ثلاثة: إلى جنس، وخاصّة؛ وعَرَضٍ؛ كأنّها تعود فتقسم الخاصّة إلى حد، وإلى ما يقال له خاصّة الخاصّة (س، ج، ٦١، ١٥)

- كل محمول إمّا أن ينعكس على الموضوع، أو لا ينعكس. فإن إنعكس، فهو إمّا دالّ على الماهيّة، فهو حدّ؛ أو غير دال عليها، فهو خاصّة. وإن لم ينعكس، فهو إمّا مقول من طريق ما هو، فهو جنس أو فصل؛ أو غير مقول، فهو عرَضٌ. فكل محمول يطلب إثباته، فهو أحد الأربعة (س، ج، ٦٩، ١)

- إنّ المحمول في المسائل يكون إمّا جوهرًا، أو ما يدخل في الجوهر ممّا ليس بجوهر (س، ج، ٧٠، ٧)

- المحمول قد يكون محمولاً بشرط، وقد يكون مطلقًا، وقد يكون محمولاً في نفسه (س، س، ٢١، ١١)

- لا يخلو المحمول في القضيّة وما يشبهه سواء كانت موجبة أو سالبة، من أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة ضروريّ الوجود في نفس الأمر، مثل الحيوان في قولنا: الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان أو نسبة ما ليس ضروريًا لا وجوده ولا عدمه، مثل الكاتب، في قولنا: الإنسان كاتب، أو ليس بكاتب. أو نسبة ضروريّ العدم، مثل الحجر، في قولنا: الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر. فجميع مواد القضايا هي هذه: مادة واجبة. ومادة ممكنة. ومادة ممتنعة ونعني بالمادة هذه الأحوال الثلاث التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب (س، أ، ٣٠٥، ٦)

- كل محمول يدلّ على موضوع، فأمّا أن يدلّ على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالته شيء من المقوّمات له، بل يدل على جميعها بسبيل التضمّن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقيّة. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالّة على الماهيّة) أو (الدالّ على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

- إنْ كان المحمول لفظًا مفردًا فهو إسم الشيء.

وإن كان المحمول ليس لفظًا مفردًا بل هو قولاً فهو حدُّ الشيء. مثاله «الإنسان» فإنّه إسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض، أو «الحيوان الناطق» وهو حدّ تلك الطبيعة (س، ش، ١٥، ١٢)

- نجد للحملي جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٨)

- قد يكون المحمول أيضًا مفردًا ويكون مؤلّفًا، على نحو ما قيل في الموضوع (س، ش، ٦٥، ١٦)

- إذا كان المحمول ما يسمّيه النحويون (فعلاً) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فإنّ هذا لا يحوج إلى إدخال رابطة، وذلك لأنّه يتضمّن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معيّن، ويقرب منه الإسم المشتق مثل «الضارب» و«القاتل» (س، ش، ٦٦، ١)

- إذا كان شيء محمولاً على موضوع ويُحمَل على ذلك الشيء محمول آخر حَمْلَ محمولٍ على موضوع، فإنّه محمولٌ على الثالث أيضًا (مر، ت، ٢٧، ٦)

- لا يخلو المحمول سواءً كان موجبًا أو سالبًا من أن يكون نسبتُه إلى الموضوع نسبةَ الضرورة في الوجود، كقولك: الإنسان حيوان؛ أو الضرورة في اللاوجود، أعني ضرورة العدم، وهو الممتنع؛ كما يقال: الإنسان جماد، أو نسبةَ ما ليس ضروريًا لا وجوده ولا عدمه، مثل الكتابة للإنسان في قولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب (مر، ت، ٥٩، ٣)

- إنّ الشيء المُسمّى بزيد هو الشيء المُسمّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمّى بإنسان والمقول كمعنى الإنسان يُسمّى محمولاً والمقول عليه كزيد يُسمّى موضوعا (ب، م، ١٢، ٢٠)

- إنَّ المحمول هو صورة الموضوع ومعناه، وقد يُحمَل بلفظ مؤلّف من إسمه ومن لفظ نسبة يقال بها لأنّها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنّها له وفيه، لا صورة ذاته كما يُحملُ البياض على زيد فيقال زيد أبيض أو ذو بياض وناطق أو ذو نطق (ب، م، ١٢، ٢٣)

- ليس المحمول هو نفس الموضوع (ب، م، ٢٨، ٢٤)

- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدَّر الموضوعيّة والمحموليّة، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولاً وموضوعًا (ب، م، ٧١، ١)

- الموضوع ليس يتعيّن موضوعًا، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أنّ الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدِّم الموضوع يُجْعَل موضوعًا، وفي عادة من يُقدِّمُ المحمول يُجْعَل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)

- إنّ من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلا الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعيَّن بماهيتهما وبأسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوّران (ب، م، ٧١، ٨)

- إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا إنه كذا فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ١٩)
- ليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حُمِلَ عليه أي الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)
- المحمول يكتفي بكونه صادقًا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع (سي، ب، ٣٦، ٢)
- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)
- ما هو موضوع في النتيجة يسمّى حدًا أصغر، وما هو محمول فيها يسمّى حدًّا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- إن المحمول متى حُمِلَ الموضوع حَمْلاً يعرِّف جوهره، وحُمِل على ذلك المحمول محمول آخر يعرِّف جوهره، فإنّ ذلك المحمول الآخر يعرِّف أيضًا جوهر ذلك الموضوع الأوّل (ش، م، ٥، ٧)
- المحمول يعطي اسم الموضوع (ش، م، ١٨، ١٢)
- المحمول الذي يدلّ على ارتباطه بالموضوع: إمّا أن يكون مما يقال في موضوع... وإمّا أن يكون يقال على موضوع (ش، ع، ٨٤، ١٢)
- السالب إنّما يَسْلُب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجِب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إذا تبدّل ترتيب إسم المحمول... في القضايا الثلاثية... فإن القضية تبقى واحدة بعينها (ش، ع، ١٠٩، ١٣)
- جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ الموضوع (ش، ع، ١١١، ٢٣)
- المحمول موجود للموضوع (ش، ق، ٢٠٠، ٢١)
- إن الشيء محمول على جميع الشيء... نعني به... متى لم يكن المحمول موجودًا لبعض الموضوع ولبعضه ليس بموجود، ومتى لم يكن له أيضًا موجودًا في وقت ما وفي وقت آخر غير موجود، بل أن يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان (ش، ب، ٣٨٠، ١٩)
- يكون المحمول مسلوبًا عن الموضوع سلبًا غير أول متى اتفق أن كان المحمول أو الموضوع داخلاً تحت طبيعة ما كلّية والجزء الآخر مسلوبًا عنها، أو كانا كلاهما داخلين تحت طبيعة كلّية إلاّ أنّ الطبيعتين متباينتين (ش، ب، ٤١١، ٥)
- متى وجدنا لمحمول ما موضوعًا أخيرًا فقد وجدنا لموضوع ما أوّل محمولاً أخيرًا وبالعكس (ش، ب، ٤٢٥، ٢)
- إذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلف بالزمان لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)
- المحمول: إمّا أن يوجد للموضوع من الإضطرار، وإمّا أن يوجد له على الأكثر، وإمّا أن يوجد له بالإتفاق، أو على أيّ الأمرين اتفق على السواء (ش، ج، ٥٣٧، ١٤)
- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمّى موضوعًا لأنّه وضع ليحمَل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (هـ، م، ١٣، ١٧)
- كل محمول فهو كلّي حقيقيّ؛ لأن الجزئيّ الحقيقيّ - من حيث هو جزئي - لا يُحمل على غيره (ط، ش، ١٩٩، ١)

- المحمول قد يكون أعم من موضوعه، كالأجناس والأعراض العامة، وقد يكون مساويًا له، كالفصول والخواص المساوية، وقد يكون أخص منه، كالخواص الغير المساوية (ط، ش، ٣٠١، ٣)

- المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول في جواب ما هو، فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (المنطق) (و، م، ٨٨، ٢٨)

- صدق الموضوع على أفراده تابع لجهة صدق المحمول. وهذا القول للحفيد إبن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ١١)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجّهة لم يُصرَّح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١١)

- إنّ المناطقة إصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأوّل موضوعًا، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢)

محمول اول

- ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أوّل هو المحمول الأوّل، أو آخر عليه يكون الحمل، إذ كان جميعها عند جميعها في هذا المعنى على مثال واحد (أ، ب، ٣٦٩، ١١)

- المحمول الأوّل هو الذي لا يُمكن أن يُوجد محمولاً على جنس موضوعه حملاً كليًّا (ف، ب، ٢٩، ٨)

- المحمول الأوّل منه ما هو خاصّ بالموضوع، ومنه ما ليس بخاصّ بالموضوع (ف، ب، ٢٩، ١٤)

- (المحمول) الأوّل الحقيقيّ... هو الذي ليس بينه وبين الموضوع واسطة البتّة، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له «المحمول على الشيء بذاته ولما هو»، لست أعني المحمول في جواب ما هو، بل المحمول على الشيء لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته (س، ش، ٢٦، ٢)

- يقال (محمول) «أوّل» ويُعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعمّ منه يكون من حقه أن يكون محمولاً على ذلك الأعمّ ثم على الشيء. ولا نجد محمولاً أوّلاً على هذه الصفة إلاّ الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان (س، ش، ٢٦، ٩)

محمول بحسب القول واللسان

- (محمول) بحسب القول واللسان، كما تقول: إنّ زيدًا هو أبو القاسم أو هو إبن عمرو، اللّهم إلاّ ان تعني بإبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليًّا (س، م، ٢١، ٣)

محمول بالحقيقة

- يقال من وجه للمحمول إنّه محمول بالحقيقة لا بالعَرَض إذا كان الموضوع مستحقًا لأن يوضع بذاته محصّل الذات ليُحمل عليه ما يُحمل، فوضع وحُمِل عليه محمول ما أيَّ حمْلٍ كان مثل قولنا: الإنسان أبيض، فإن الإنسان جوهرٌ قائم بذاته غير محتاج إلى حاملٍ يحمله. ثم البياض قائمٌ فيه، ويحتاج إلى حاملٍ له مثله. فإذا جُعِل الإنسان موضوعًا والأبيض محمولاً، فقد حُمِلَ حَمْلَ مستقيم، فهو حملٌ حقيقي لا

بالعَرَض (س، ب، ١٦٣، ١١)

محمول بالذات والحقيقة

- يقال للشيء إنّه محمولٌ بالذات والحقيقة إذا كان الوصفُ له في نفسه كان عن طبعه أو بقاسر أوجده فيه، ولكنّه ليس لشيء غيره من أجله يقال له. وإذا حقّقت لم تجد ذلك المحمول أو الصفة في نفسه، مثل ما يقال إنّ الحجر متحرّك سواءً كانت حركته بالطبع وبالذات، أو كانت لا بالطبع والذات ولكن بالقسر (س، ب، ١٦٤، ١)

- يقال: محمولٌ بالذات لمثل حمل الأعمّ على الأخصّ، كالحيوان على الإنسان. ويقابله المحمول بالعَرَض وهو أن يُحمل الأخصّ على الأعمّ، فيقال: حيوانٌ ما إنسانٌ. ويقال للشيء إنّه محمول بالذات إذا كان محمولاً على ما يحمل عليه أوّلاً، مثل السطح إذا قيل له أبيض؛ وبإزاء هذا: محمولٌ بالعَرَض، كما يقال: جسمٌ أبيض، أي سطحه أبيض. ويقال للشيء إنّه محمولٌ بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردًا على الشيء من خارج غريبًا، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه، مثل ما نقول إن الحجر يتحرّك إلى أسفل بالذات؛ وبإزاء هذا المحمول بالعَرَض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر. ويقال محمولٌ بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حالٍ؛ وبإزائه المحمولُ بالعَرَض، فيشبه أن يكون إنحدار الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعَرَض من هذه الجهة، لأنّه ليس ملازمًا. ويقال محمولٌ بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوّمًا لماهيته، لا واردًا غريبًا؛ وبإزائه المحمول بالعَرَض معروف. فيكون إذن كون السطح أبيض محمولاً بالعَرَض. ويقال: محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حدّ الشيء، أو يؤخذ الشيء في حدّه، وبالجملة ما تكون مناسبته لذلك الشيء بالحدّ الذي لأحدهما (س، ب، ١٦٤، ٨)

محمول بذاته

- يقال محمول بذاته، ومن طريق ما هو لما يكون داخلاً في ذات الشيء وماهيّته سواء كان مقولاً في ماهيّته أو داخلاً في جملة المقول في ماهيّته على أنّه جزء له. ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارضًا له إلى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لأجل شيء أعم منه حمل «المتحرّك بالإرادة» على «الإنسان» بسبب أنّه حيوان، ولأجل شيء أخصّ منه حمل قبول «الكتابة» على «الحيوان» بسبب كونه إنسانًا. ويقال محمول بذاته ولما هو إذ كان أولاً بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأوّل. وقد يقال محمول بذاته لأجل أنّه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلاّ إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخصّ منه مثل الكتابة بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٧، ١٧)

محمول برهاني

- كل محمول برهانيّ إمّا مأخوذ في حدّ الموضوع، أو الموضوع وما يقوّمه مأخوذٌ في حدّه إمّا مطلقًا كالسطح للمثلث، وإمّا لتخصيص يلحق به ضرورةً، كما أن الخط إذا

حُمِل عليه المساوي فإنّما يحمل عليه المساوي لخط ما وهو مخصّص (س، ب، ٧٤، ١٦)

محمول بالعرض

- محمول بالعَرَض، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمولٍ ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنّه متحرّك وإنّه يسير إلى موضع كذا، وإذا حقّقته وجدته ساكنًا، فربّما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلاً عنه، كالسفينة في هذا المثال؛ وربّما كان متصلاً، كما يقال: كَرْمٌ أبيض، أي عناقيده بيض (س، ب، ١٦٤، ٥)
- (المحمول) قد يكون محمولاً بالعرض، أعني محمولاً لأجل غيره، كالرابطة (س، س، ٢١، ١٢)

محمول ذاتي

- يقولون (المنطقيون): المحمول الذاتي هو داخل في حقيقة الموضوع، أي: الوصف الذاتي داخل في حقيقة الموصوف (ت، ر١، ٨٣، ٥)

محمول على

- المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو فإنّه يُسمّى نوعًا بجهتين اثنتين: إحداهما من جهة ما هو مُرتّبٌ تحت كلّيّ يُحمَلُ عليه من طريق ما هو، والثانية من جهة ما هو محمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (ف، أ، ٧١، ٥)
- إنّ الأمر الذي يُنسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنّه إمّا أن يكون بحيث يمكن أن يقال إنّ الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإمّا أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنّه هو، بل يقال إنّ فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه، إذا فرض ثوبًا أو خشبة، إنّه هو، فلا يقال البتّة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنّه موجود للموضوع، فإمّا أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنّما يكون المحمول بالمعنى لفظًا مشتقًا من لفظه، أو مؤلّفًا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حمله بالإشتراك في الإسم لا في المعنى (س، م، ٢٠، ١١)
- إن كان الموضوع كلّيًا، فإنّ المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلاّ كلّيًا؛ فإن طبيعة الكلّي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصيّة من غير إلحاق سور الجزئيّ، وإلاّ لكانت الطبيعة الكلّية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه (س، م، ٢١، ١٦)
- إذا قلنا: إنّ «الشكل» محمول على «المثلث»، فليس معناه أنّ حقيقة «المثلث» هي حقيقة «الشكل». ولكن معناه: أنّ الشيء الذي يقال له «مثلث» هو بعينه يقال له: إنّه «شكل»: سواء كان في نفسه معنًى ثالثًا، أو كان في نفسه أحدهما (س، أ، ١٨٩، ٤)
- إذا قيل لشيء من الأشياء أنّه كذا فكذا محمول عليه سواء كان قولاً مسموعًا أو كان قولاً معقولاً باطنًا. وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه، حتى يصحّ قول القائل: «الإنسان بشر» ولا يصحّ قوله: «الإنسان ضحّاك» (س، ش، ١٢، ١٥)

- كل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقًا لذاته فهو إمّا مقوّم وإمّا لازم وإمّا عارض (س، ش، ١٣، ١٧)

محمول كلي

- المحمولُ الذي يتشابه به شيئان أو أكثر يُسَمّى المحمولُ الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف، د، ٦٠، ١١)
- إن المحمول الكلّي هو الذي متى وُجد وُجد بوجوده الموضوع، ومتى ارتفع إرتفع بارتفاعه الموضوع (ز، ب، ٢٣٢، ١٤)
- المحمول (الكلّي) إنّما يكون كليًا في «كتاب البرهان» إذا كان، مع كونه مقولاً على الكل في كل زمانٍ، أوّليًا (س، ب، ٨٤، ٢٢)
- كل محمول كلّي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإمّا أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإمّا أن تكون بالعدد مختلفة. فأمّا ما يُتقوّم به من الذاتيّات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمّى جنسًا لما تحته. والثاني: يُسمّى نوعًا (س، أ، ٢٣٣، ٨)
- المحمول الكلّي هو ما يحمل بكليته على الموضوع، بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع (سي، ب، ١٨٦، ٣)

محمول مخصوص

- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٢)

محمول المطلوب

- إن وجدْنا محمولَ المطلوب في جميعها تَبَيّنَ أنه موجودٌ في كل موضوعه، وإن تَبيّنَ أنه مسلوبٌ عن جميعها تَبيّنَ أنه مسلوبٌ عن كل موضوعه (ف، ق، ٩٦، ١١)
- إن كان تبيّن (محمول المطلوب) أنّه موجود في جميع أنواعه جعلنا وجودَه في أنواعه هو المقدَّم، ووجوده في موضوعه هو التالي، ثُمّ استثنينا المقدَّم بعينه فيُنْتِجُ التالي بعينه، وإن شئنا وضَعْنا المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوعِ وجعلْناه المقدَّمَ ونجعلُ التالي سلْبَه عن جميع أنواعِ الموضوع، ثم نستثني مقابلَ التالي وهو أن نُوجِبَ المحمول لجميع أنواعه وهو الذي كان تبيّن، فينتج مقابلَ «المقدم» وهو إيجاب المحمول لجميع الموضوع (ف، ق، ٩٦، ١٤)
- إن كان تبيّن (محمول المطلوب) أنه مسلوبٌ عن جميع أنواعه جاز أن يُجعل أيضًا تأليفه على طريق الاستقراء (ف، ق، ٩٦، ١٩)
- إن كان يَتبيّنُ (محمول المطلوب) أنه موجودٌ لبعض أنواعه إئتلفَ عنه في الشكل الثالث قياسٌ يُنتجُ وجودَ المحمولِ لبعض الموضوع، وكان الحدُّ الأوسط هو النوع الموجود فيه المحمول فقط (ف، ق، ٩٧، ٢)
- ننظُر في محمولِ المطلوب إن كان جنسًا هل هو محمولٌ على موضوعه وهو مشتقٌ، أم هو محمولٌ عليه وهو مثالُ أوّل (ف، ق، ٩٨، ١)
- إن كان (محمول المطلوب) محمولاً عليه (على موضوعه) وهو مشتقٌ فإنّا نُقسِّمه إلى أنواعه، ثم ننظر فإن كان شيء من أنواعِه موجودًا في الموضوع باسمه المشتق لزمَ أن يكونَ محمولُ المطلوب موجودًا في موضوعه، وائتلف ذلك في الشكل الأول وكان الحدّ الأوسط هو نوع محمول المطلوب (ف، ق، ٩٨، ٢)
- إذا كان وجوده (محمول المطلوب) في ذلك الشيء أكثر وفي موضوع الوضع أقل وكان

وجودُه في ذلك الشيء أحرى من وجوده في موضوع المطلوب، ثم كان غير موجود في ذلك الشيء، فهو غير موجود في موضوع المطلوب (ف، ق، ١٢٥، ٢٠)

محمول وموضوع

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمّا إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٧)
- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ش، ١٢٢، ١)
- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون لفظًا مفردًا كما ذكرناه وقد يكون لفظًا مركّبًا (غ، م، ١٨، ١٠)
- كلّ «موضوع» أو «محمول» يُذكر في قضية، فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع، ٧٠، ١١)
- (لزم) من النظر في المقدّمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدّمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)
- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتمّ «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)
- إعلمْ أن المحمولَ في القضية لا يخلو: إمّا أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر، وإمّا أن لا يكون ضروريًا، لا وجوده، ولا عدمه (غ، ع، ١١٨، ١٩)
- محمول المسائل إن كان مطلوبًا بالنظر، فلا يجوز أن يكون ذاتيًا للموضوع بالمعنى الأول، لأنه إذا كان كذلك، كان معلومًا قبل العلم بالموضوع (غ، ع، ٢٥٢، ٤)
- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلّمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٣)
- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدّر الموضوعيّة والمحموليّة، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولًا وموضوعًا (ب، م، ٧١، ١)
- الموضوع ليس يتعيّن موضوعًا، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أنّ الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدِّم الموضوع يُجْعَل موضوعًا، وفي عادة من يُقدِّمُ المحمول يُجْعَل محمولًا (ب، م، ٧١، ٣)
- يعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)

محمولات

- التي تقال في المعلومات على الإطلاق إمّا على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الإضطرار، وذلك أنّه غير ممكن ألا تكون موجودةً إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ، ب، ٣٢٤، ٢)

- الصفات وهي المحمولات، منها بسيطٌ ومنها مركب، والبسيطُ ما دُلَّ عليه بلفظة مفردة مثل الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود، والمركبُ ما دُلَّ عليه بلفظ مركب مثل قولنا الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د، ٦٠، ٨)

- المحمولات الكلّية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعَرَض (ف، د، ٦١، ٣)

- المحمولات والموضوعاتُ في الحقيقة هي معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال (ف، ق، ٧١، ٥)

- المحمولات قد «تكون» أمورًا عامة، كقولنا زيد إنسان. فإن الإنسان أمرٌ عام ومحمولٌ على زيد وزيد عين. وقد «تكون» أعيانًا، مثل قولنا هذا الجالس هو زيد (ف، ق، ٧٢، ٣)

- (ما محمولاتها) أجزاء الحدود، إما جنس قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه، وإما فصل قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه (ف، ب، ٢٨، ١٩)

- اذا كانت محمولاتُ المقدّمات أعراضًا ليست بأول لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإن تلك المقدّمات غير خاصّة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ١٣)

- محمولات المقدّمات هي بأعيانها في الجنس محمولات المطلوبات (ف، ج، ٩٤، ١٤)

- المحمولات التي يُحملُ بعضُها على بعض بطريق العَرَض إنّما تصير محمولةً بطريق العَرَض عندما يتّفق اجتماعها أن يكون محمولة على شيء واحد (ف، س، ١٣٩، ١٠)

- المحمولاتُ على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ٩٧، ١٦)

- لمّا كانت المحمولاتُ المساوية لنوع ما ليست تُحمَلُ على أكثر ممّا يُحمَلُ عليه ذلك النوع، وكان النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصلُ المساوي لذلك النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد (ف، أ، ٧٥، ٢)

- المحمولات الداخلة في ما هو الشيء محدودةٌ متناهية من الأجناس والفصول، إذ بيّنّا أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورًا بلا نهاية لتحديد شيء واحد، والتحديد موجود، والمحمولات العارضة لها طرفٌ من جهة الموضوع وهو الجوهر، وطرفٌ من جهة المحمولات وهي المقولات العشر، لأنّ كل واحدٍ منها إمّا كم، وإمّا كيف، وإمّا مُضافٌ، وإمّا غير ذلك. فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبلُ (س، ب، ١٦٩، ٢١)

- جميع المحمولات متناهية، سواءٌ كانت داخلة في حدود الجواهر، أو كانت أعراضًا ذاتيّة أو أعراضًا غريبة (س، ب، ١٧٠، ٦)

- حصلت المحمولات أربعة لا غير: حدًّا، وجنسًا، وخاصّة، وعَرضًا. فإذن كل إثبات وإبطال في المطالب؛ فإنّما يتوجّه إلى أحد هذه (س، ج، ٥٧، ١١)

- في تركيب أحوال المحمولات بعضها مع بعض: المحمولات بعضها أوّل وبعضها غير أوّل، وقد يستعمل لفظ (الأوّل) في هذا الموضوع على معان ثلاثة: فيقال «أوّل» ويعنى به الشيء في كونه محمولاً على الشيء بنفسه، و«أوّل» في العقل مثل حملنا أعظم من الجزء على الكل ويقال «أوّل» ويعنى به القياس إلى

محمول ثان يحمل على الشيء بعلية المحمول الذي يقال له «أول» مثل كون الإنسان أولاً من شأنه أن يتعجّب، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك (س، ش، ٢٥، ١٧)

- المُقوّمية في المحمولات أخصّ من المحمولية (س، ش، ٢٧، ١)
- المحمولات التي هي أعراض ذاتيّة منها أوّلية خاصّة: كحال الزّوايا للمثلث، ومنها أوّليّة غير خاصّة: مثل كون الزّاويتين اللّتين من جهة واحدة، مساوية لقائمتين (مر، ت، ٢١١، ٩)
- المحمولات هي هذه الدال على الماهيّة، والذاتيّ المقوّم، والعرضيّ اللازم، والعرضيّ المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٢)
- المحمولات كما تنتهي من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء، فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات إذن متناهية (سي، ب، ١٨٣، ١٠)
- إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المُجْتَمِع منها واحدًا فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا ولا السلب سلبًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٣)
- المحمولات الكثيرة التي تُحْمَلُ على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال: إمّا محمولات إذا أُفرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، وكان المجتمع منها محمولاً واحدًا. وإمّا محمولات إذا أُفرِدَت صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، إلاّ أن المُجْتَمِع منها ليس يكون محمولاً واحدًا إلاّ بالعَرَض. وإمّا محمولات إذا أُفرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَت كان الكلام هذرًا وفضلاً. وإمّا محمولات إذا أُفرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَت كذبت (ش، ع، ١١٢، ١٩)
- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي تصدق فُرادَى تصدق مجموعةً من غير أن يكون الكلام هذرًا وفضلاً (ش، ع، ١١٣، ٤)
- متى عُرّيَت المحمولات المُفْرَدَة . . . من الحمل الذي بالعَرَض ومن أن يكون أحدهما منحصرًا في الآخر، فالقضية تكون واحدة (ش، ع، ١١٤، ٨)
- إن كانت المحمولات إمّا متناهية وإمّا غير متناهية فإن الموضوعات تكون بتلك الصفة (ش، ب، ٤٢٤، ٢٦)
- المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو أن تكون أعراضًا للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات، وهي الجواهر أو حدود أو أجزاء حدود (ش، ب، ٤٢٨، ٥)
- إن كثيرًا من المحمولات إنّما يصدق حملها بشريطة مثل أن تكون بالطبع، أو مقتناة، أو بالقوة، أو أوّلاً (ش، ج، ٥٨٧، ٢٠)

محمولات اولية

- المحمولات التي هي أعراض ذاتيّة فمنها أوّليّة خاصّية كحال زوايا المثلث للمثلث، ومنها أوّليّة غير خاصّيّة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فإنّه أوّليّ للخط الواقع على خطين المُصيّر زاويتيهما متبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين المُصَيّر الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة، ولكن ليس بخاص لأحدهما (س، ب، ٨٥، ١٥)
- المحمولات الأوّليّة المقوّمة لماهيّة الشيء، منها ما هو خاصّة: كالحدود وبعض الفصول كالحسّاس للحيوان، ومنها ما هو غير خاصّة وإن كانت أوّلية: كالجنس وبعض الفصول مثل الناطق للإنسان - عند من يرى النّاطق مشتركًا للإنسان والمَلَك - فالجنس أوّلي غير خاصّ (مر، ت، ٢١١، ٣)

محمولات جوهرية

- أما المحمولات الجوهرية فيجتمع من الكثير منها محمول واحد بمنزلة قولنا: حيوان ناطق مائت. إلا أنك ينبغي أن تراعي تقديم المحصور فيها، من حيث هو ذات على الحاصر بمنزلة تقديم الحيوان على الإنسان (ز، ع، ٦٦، ١٠)

محمولات خارجية

- المحمولات الخارجية: إمّا أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمستقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضاحك والأبيض للإنسان؛ فإنّهما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والبياض فيه. وإمّا أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنين فإنّه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثيّة، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إمّا أن يلحق الموضوع لحوقًا واجبًا، أو ممكنًا. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إتفاقًا، أو لحقه لحوقًا غير دائم (ط، ش، ٢٠٦، ١٨)

محمولات ذاتية

- المحمولات الذاتية صنفان: أحدهما الذي هو جوهر موضوعاتها وطباعها أن يُحمل عليها هذه المحمولات. وذلك مثل قولنا: كل انسان حيوان وأشباه ذلك. والصنفُ الثاني هو الذي جوهرُه وطباعه أن يُوجد في موضوعاته. وهذه تُسمّى الأعراض الذاتية، مثل وجود الحركة والسكون في الأجسام الطبيعية (ف، ب، ٢٨، ١٣)

- المحمولات الذاتية التي في طباع موضوعاتها أن يُحمل عليها محمولها، فإن محمولاتها إما حدود، مثل قولنا: الانسان حيوان ناطق، والدائرة شكل مسطح بحال كذا، وإما أجزاء حدود (ف، ب، ٢٨، ١٦)

- اللوازم الذاتيّة سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإن المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن تُوجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنسانًا، فهو حيوان، وإن كان إنسانًا فهو حيّ ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تُؤخذَ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرّك متحرّك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤)

- لنبدأ بتعريف (المحمولات) الذاتيّة: إعلمْ أنّ من المحمولات محمولات مُقوّمة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوّم المحمول الذي يفتقر الموضوع إليه في تحقق وجوده، ككون الإنسان مولودًا، أو مخلوقًا، أو محدثًا، وكون السواد عرضًا. بل المحمول الذي يفتقر إليه الموضوع في تحقّق ماهيّته ويكون داخلاً في ماهيّته جزءًا منها. مثل الشكليّة للمثلث، أو الجسميّة للإنسان (س، أ، ١٩٩، ٤)

- إنّ المحمولات الذاتيّة التي توجد في حدّ الشيء يجب أن تكون بيّنة الوجود للشيء إذا تحقق الشيء وإن كان يمكن في بعضها أن يبيَّن بحدّ أوسط لكن ليس كلّ بيان بحدّ أوسط فهو قياس (مر، ت، ٢٢٣، ١٠)

- إنّ المقوّمات تؤخذ محمولات في المسائل:

إمّا فيما لا يكون موضوعه محصّلاً، وإمّا فيما يكون طبيعة الجنس أو الفصل معلومة مثلاً للموضوع من حيث الطبيعة ولكن لا نعلم هل هي جنس أو فصل، وإمّا فيما يكون موضوعه معلومًا بنسبته إلى الموضوع أو صفة أو عارض ولا تكون حقيقته معلومة، وإمّا فيما لا يكون عندنا من الموضوع إلاّ إسم فقط أو خيال (مر، ت، ٢٢٥، ٥)

- المحمولات الذاتية... صنفان: أحدهما المحمول الذي يؤخذ في حدّ الموضوع، والصنف الثاني المحمول الذي يؤخذ في حدّه الموضوع (ش، ب، ٣٨٨، ٢)

محمولات عرضية

- المحمولات العرضيّة، وهي تنقسم: إلى ما لا يعرض لغير موضوعاتها. وإلى ما يعرض. والأول: خاصّة. والثاني: عرض عام. ويشترط فيهما، أن يكون الموضوع كليًا (ط، ش، ٢٤١، ١٢)

محمولات على جنس

- أمّا جنس الجنس وفصل الجنس مثل «ذي النفس الحساسة» للإنسان وخاصة الجنس مثل «المشتهي» و«اللامس» والعرض العام للجنس، فأنّ هذه ليست بمحمولات أُوَل فأنّها تحمل على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة الجنس موجودة في أي نوع كان، وإن لم يكن النوع المتكلّم فيه موجودًا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولاً، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير إنعكاس، فهي محمولات على الجنس أولاً، وما كان منها مُقوّمًا فإنّما يُقوّم طبيعة الجنس أولاً، ثم تنضاف إليها فصول فتتقوم طبيعة الأنواع (س، ش، ٢٦، ١٨)

محمولات كلية بسيطة

- المحمولات الكلّية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعَرَض (ف، د، ٦١، ٣)

محمولات مجموعة

- أما المحمولات المجموعة التي يسوغ تفرّدها فهي المحمولات التي ليست مؤلّفة من التناقض، الذي هو إما بالقوة وإما بالفعل ولا يتعلّق بعضها ببعض (ز، ع، ٦٦، ١٣)
- أما المحمولات المجموعة التي ليست مبيّنة من التناقض لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها معلّق ببعض، فسائغ تفريد المجموع منها بمنزلة قولنا حيوان ناطق مائت. فإنه لك أن تُفرِد كل جزء من هذه وتحمله مفردًا (ز، ع، ٦٦، ٢١)

محمولات مفردة

- أمّا المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها فهي جميع المحمولات العرضية. لأن المحمولات العرضية لا يتم من إجتماعها طبيعة واحدة لأن ذواتها متباينة. فإن طبيعة الشيء غير طبيعة الباض (ز، ع، ٦٦، ٧)

محمولات المقدمات

- محمولات المقدّمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أوّلية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحدّ الأوسط في القياس الأول، وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدّمة

معًا (سي، ب، ٢٤١، ١٦)

محمولات مقومة

- إنّ المحمولات المقوّمة إمّا أجناس، وإمّا أنواع، وإمّا فصول، أعني الأنواع بحسب المعنى الثاني ممّا سمي النوع به. ومن المعلوم أنّ الشيء ربّما كان جنسًا لشيء ونوعًا لشيء، مثل «الحيوان» فإنّه نوع من الجسم وجنس للإنسان وينتهي إلى نوع سافل وجنس عال: وأمّا ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج إليه في المنطق (س، ش، ١٨، ١)

محمولان

- إذا كان شيئان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما واحد وكان وجودُ أحدهما في ذلك الأمر أقل من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما في ذلك الأمر أكثر وأحرى من لا وجود الآخر فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أحرى بأن لا يوجد فيه، فبالحريّ أن يوجدَ فيه ما وجوده فيه أحرى (ف، ق، ١٢٦، ١٤)

مخاطب

- يَغلَطُ الناظر ويُغالَطُ المخاطب متى كان بين المطلوب وبين الذي يُؤخذ جزء قياس عليه خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما تباينًا، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س، ١٥٠، ٩)

مخاطبات

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكونَ النتائجُ قد قُرِّرَت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)
- ربّما تجري المخاطبات كلمات لها نتائج، لكن تُترك تلك النتائج: إمّا لظهورها. وإمّا لأنها لا تُقصد للإحتجاج. بل تذكر المقدّمات تعريفًا لها في أنفسها، إعتمادًا على قبول المخاطب (غ، ع، ١٨٠، ٢٣)
- أجناس المخاطبات الصناعية... أربعة... المخاطبة البرهانية والمخاطبة الجدلية والمخاطبة الخطبية والمخاطبة السفسطائية (ش، س، ٦٧١، ٨)

مخاطبات برهانية

- المخاطبات البرهانية أربع: منها مخاطبةُ التعليم والتعلُّم، ومنها مخاطبةُ العِنَاد البرهاني، ومنها تَخاطُب المشتركين في الاستنباط، ومنها الامتحانُ العلمي في المادّة، وهو المُغالطةُ البرهانية (ف، ب، ٧٧، ١)

مخاطبة

- المخاطبة منها ما يُحضِّر بالفعل في ذهن السامع شيئًا قد كان يعلمُه من قبل، فإنّ الانسان إنما يكون الشيءُ في ذهنه بإحدى جهتين: إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٧٨، ٢٠)
- من المخاطبة صنفٌ يُقصد به أن يحصلَ في ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا بالفعل التامّ ولا بالقوّة القريبة. والتعليم داخل في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٥)
- المخاطبة إنّما تكون بين سائل ومجيب على وضع موضوع كلّي يَفرضانه بينهما. وليس

يحتاج في هذه المخاطبة إلى أكثر من اثنين (ف، ج، ١٤، ٩)

- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن المقدمات مقدمة مقدمة بترك ذكر النتيجة. والثاني هو المخاطبة بالمقدمات والنتيجة معًا، فإذا استعمل الضرب الثاني فللمجيب حينئذٍ أن ينظرَ في مقدمات القول الذي أتى به السائل من عند نفسه وفي شكله، فإن احتاجَ إلى إبطالِ مقدمة من مقدمات القول، أو إلى إبطال شكله فله أن يأتي بقياس يُبطل به، أي هذين قصد إبطاله (ف، ج، ١٦، ٦)

- مخاطبة المتعلِّم للمعلِّم والمعلم للمتعلم في هذه الأشياء بعضُها يكون بالسؤال وبعضها على طريق الاخبار، فما كان من المخاطبات بينهما على طريق السؤال كان، أو على طريق الإخبار فليس بجدل ولا فحص. لكن إما من المعلِّم فتعليم، وإما من المتعلِّم فتعلُّم (ف، ج، ٤٩، ١٤)

- كلّ مخاطبة وكلّ قول يُخاطبُ به الإنسان غيره فهو إمّا يقتضي به شيئًا ما وإمّا يعطيه به شيئًا ما (ف، ح، ١٦٢، ٤)

مخاطبة برهانية

- المخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الأوَل الخاصة بكل تعليم وهي التي تكون بين عالم ومتعلِّم (ش، س، ٦٧١، ١١)

مخاطبة جدلية

- المخاطبةُ الجدليّة يُلتمسُ بها غلبةُ المخاطب بالأشياء المعروفة المشهورة (ف، د، ٥٧، ٣)

- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدليّة فينبغي أن توضعَ القضيةُ كلية إلا أن يُعانِدَ الخصمُ ويُبَيِّنَ بقياس ما أن المحمولَ مسلوبٌ عن شيء شيء من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)

- السائل منهما (في المخاطبة الجدلية) ويتضمن إبطاله بأن يأتي بقياسٍ يَعلمه من مقدمات مشهورة يُنتج نقيضه، والمجيب يتضمن حفظه بأن لا يسلِّم للسائل شيئًا يلزم عنه نقيضه، وإن أتى السائل من عندِ نفسه بشيء والتمس به إبطالُ ذلك الوضع تلقاه بقول يعاند ذلك الشيء (ف، ج، ١٤، ١٢)

- قد يغلطُ كثيرٌ من الناس فيستعملون سؤالات علمية في المخاطبة الجدلية، ولا يشعرون بها (ف، ج، ٥٨، ١٣)

- ربما غَلَطَ قومٌ فاستعملوا المثالات على أنها جدليّة في المخاطبة الجدلية، فهؤلاء هم الذين لم يتميَّز لهم الطريقُ الجدلي من الطريق الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

- المخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدّمات المشهورة المحمودة عند الجميع أو الأكثر (ش، س، ٦٧١، ١٤)

مخاطبة جهادية

- المخاطبة الجهادية الجدلية هي المخاطبة التي يُلتمسُ بها الغَلبة بالمقدمات المشهورة، التي هي بالحقيقة مشهورة (ف، ج، ٢٦، ١٢)

مخاطبة خطابية

- المخاطبة الخطابية يُلتمس بها إقناعُ السامع بما تسكن نفسُه إليه سكونًا ما من غير أن يبلغ اليقين (ف، د، ٥٧، ١٠)

- المخاطبة الخطبية هي التي تكون من المقدّمات المظنونة التي في بادئ الرأي (ش، س، ٦٧١، ١٥)

مخاطبة سوفسطائية

- المخاطبةُ السوفسطائية يُلتمسُ بها أن يُغلبَ المخاطَبُ غلبةً مظنونة بالأشياء التي يُظَنُّ بها في الظاهر أنها مشهورة من غير أن تكون كذلك، ويُقصدُ بها مغالطةُ المخاطب والسامعين، ويُقصدُ بها التمويهُ والمخرقة وأن يُوهمَ المتكلم في نفسه أنه ذو حكمة وذو علم من غير أن يكون كذلك (ف، د، ٥٧، ٤)

مخاطبة شعرية

- المخاطبة الشعرية يُلتمسُ بها محاكاة الشيء وتخييله بالقول (ف، د، ٥٧، ١١)

مخاطبة علمية

- المخاطبة العلميّة يُقتضى بها علمُ شيء أو يُفادُ بها علم شيء ما. وهي بضربين من الأقاويل: إمّا السؤالُ عن الشيء، وإمّا القولُ الجازم، وإمّا جوابٌ عن السؤال وإمّا ابتداء (ف، ح، ١٦٤، ٣)

مخاطبة العناد

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

مخاطبة فلسفية

- المخاطبةُ الفلسفية تُسمَّى البرهانية وهي يلتمس بها تعليم الحق وبيانه بالأشياء التي شأنها أن توقع العلم اليقين بالشيء (ف، د، ٥٧، ٢)

مخاطبة قياسية

- كل مخاطبة قياسيّة، فإمّا أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون، بل التخييل، وهو الإنشاد الشعري. والتي القصد فيها التصديق: فإمّا أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق، وهو البرهان والتعليم؛ وإمّا أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام، وذلك إمّا في الأمور الجزئيّة وإمّا في الكليّة (س، ج، ١٨، ٧)

مخاطبة مشاغبية

- المخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها مخاطبة جدليّة من مقدّمات محمودة من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ش، س، ٦٧١، ١٦)

مخالفة

- المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة أوصاف عرَضيّة (ب، م، ٥٤، ١٧)
- إنّ الصدق والكذب يلزمها بنسبتها (الأقاويل الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٤)

مخبر عنه

- الخبرُ يُسمّى المحمول والمُخبَرُ عنه يُسمّى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)

مختلط

- أمّا المختلط، من مقدّمات مُطْلقة وممكنة في الأشكال الثلاثة من (القياس) فإنّ نتائجها بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)

مختلطات

- المختلطات، أما الشكل الأول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن

كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا فكالصغرى محذوفًا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن كانت الكبرى أحد العامتين ويُضم اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٢٧، ١٦)

مخصوص

- المخصوص كقوله: فلان، أو كقوله: هذا الإنسان موجبًا ليس له شيء أو مبطلاً له عنه (ق، م، ٦٣، ١٦)

- المخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له الخاصّة. فهو في طباعه أن يكون موضوعًا لا محمولاً، مثل من قال: إنّ خاصّة ألطف الأجسام أن تكون نارًا، وليس الأمر كذلك، بل إن كان ولا بد فإن خاصّة النار هي أن تكون ألطف الأجسام (س، ج، ٢١٧، ٣)

- إنّ ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساوٍ كان رسمًا له لا حدًّا، وإنّما يحصل للحيوان الفصل المنوّع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه إنضمامًا أوليًّا، ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية - مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ١١)

مخصوصات

- أكثر ما تستعمل المخصوصات مقدّمات صغرى (س، ق، ١٠٩، ١٥)

مخصوصة شرطية

- قبلت المخصوصة الشرطية ستة أحوال وهي: الكلية والجزئية والإهمال مع الإيجاب في كل واحدة من هذه الثلاثة أو السلب (و، م، ٢٠١، ٢٦)

مخصوصتان

- إن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الإيجاب والسلب،وفي المحصورات يُشترط مع إختلافهما في السلب والإيجاب إختلافهما في الكلية والجزئية. أما الشرائط الأُخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر (سي، ب، ١٢٣، ٥)

مخيلات

- المخيّلات فهي مقدّمات يعلم أنها كاذبة ولكنها تؤثّر في النفس بالترغيب والتنفير (غ، م، ٥٢، ٧)

- المخيّلات فهي مقدّمات الأقيسة الشعرية فإن إستُعملت الأوليات وما معها في الخطابة أو الشعر لم يكن إستعمالها إلاّ من حيث الشهرة والتخيّل وما وراء ذلك فليس بشرط فيها وليس يحتاج إلاّ إلى البيان البرهاني ليطلب، والمغالطي ليتّقي (غ، م، ٥٤، ١٢)

- المخيّلات: وهي تشبيه الشيء بشيء مستقبح، أو مستحسن لمشاركته إيّاه في وصف، ليس هو سبب القبح والحسن، فتميل النفس بسببه ميلاً. وليس ذلك من الظن في شيء (غ، ع، ٢٠٠، ١١)

- المخيّلات وهي قضايا لا تُسمع لصدقها بل لإنفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على

طريق التخييل (ب، م، ٢٠٧، ٢٠)

- المخيّلات هي مبادئ القياسات الشعريّة والتي لا صدق فيها ولا تصديق (ب، م، ٢٠٨، ١٤)

- المخيّلات: فهي القضايا التي تقال قولاً لا للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيرًا عجيبًا من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام (سي، ب، ٢٢٦، ٩)

- أمّا المخيّلات فهي قضايا يقال قولاً فيؤثر في النفس تأثيرًا عجيبًا من بسط وقبض، فربما زاد على تأثير الصدق وربما لم يكن معه تصديق كما إذا شبهنا العسل بالمرة المهوعة إستقذره الطبع. وأكثر أفعال الناس مبنية على هذه المخيلات لا على الفكر (ر، ل، ٢٩، ١٩)

- إنّ القضيّة: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبّهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادىء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيّلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٢)

- مخيّلات وهي قضايا إذا وردت على النفس أثّرت فيها تأثيرًا عجيبًا من قبض أو بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة. والقياس المؤلّف منها يسمّى شعرًا (ن، ش، ٣٣، ١٦)

مدركات اول

- المُدرَكات الأوَل للإنسان، في مبدأ فطرته، حواسه، فكانت مستولية عليه (غ، ع، ٩٠، ٢٥)

مدلول

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلاً إقناعيًا وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (هـ، م، ٣، ٢٤)

مدلول عليه

- المدلول عليه بطريق الإلتزام غير محدود. وأيضًا لو كان المدلول عليه هو بطريق الإلتزام معتبرًا، لكان ما ليس بمُقوِّم صالحًا للدلالة على ما هو. مثل الضحّاك؛ فإنّه من طريق الإلتزام يدلّ على الحيوان الناطق. لكن قد إتفق الجميع على أنّ مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو. فقد بان أنّ الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون جوابًا عمّا هو، أن يقول لتلك الجماعة: إنّها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)

- «المدلول عليه» الذي هو محلّ الحكم، وهو المحكوم عليه، المخبر عنه، الموصوف، الموضوع، إمّا أخصّ من «الدليل»، وإمّا مساويه - فيطلق عليه القول بأنّه أخصّ منه، لا يكون أعمّ من «الدليل» إذ لو كان أعمّ منه لم يكن «الدليل» لازمًا له، وإذا لم يكن لازمًا له لم يعلم أنّ لازم «الدليل» - وهو «الحكم» - لازم له، فلا يعلم ثبوت «الحكم» له، فلا يكون «الدليل» «دليلاً» (ت، ر١، ١٣١، ٩)

مرائية

- المرائية هي التي تقيس من الأمور التي تُظَنّ مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلّة يُتوهَّم أنها قياسية (أ، س، ٧٥١، ١)

مراعاة التقابل

- مراعاة التقابل هو أن تراعِيَ في كلّ واحدة من القضيّتين ما تراعيه في الأخرى، حتى تكون أجزاء القضية في كلّ واحدة منهما بعينها هي التي في الأخرى وعلى ما في الأخرى، حتى يكون الموضوع، والمحمول، والشرط والإضافة، والجهة والجزء والكلّ، والقوّة والفعل، والزمان، والمكان... غير مختلف (مر، ت، ٧٨، ٦)

مرتبة

- يُقال إن شيئًا يتقدَّمُ شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إمّا بالزمان وإمّا بالطبع وإمّا بالمرتبة وإمّا بالفضل والشرف والكمال وإمّا بأنّه سبب وجودُ الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

مركب

- المركّبُ من الأسماء والكَلِم: منه ما هو مركّبٌ من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مُرَكّبٌ من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي (ف، أ، ٤٢، ٣)
- المركّب ليس هو المقسّم (س، س، ٨٤، ١٢)
- إنّ أجزاء المركّب أقدم في الطبع من المركّب، والمركّب أعرف وأقدم عندنا وعند الطبيعة من أجزائه، فإن الطبيعة تقصد المركّب. وإذا سلكنا من الأجزاء إلى المركّب كنّا مبرهنين، وبالعكس مستدلّين (مر، ت، ٢٠٨، ٩)
- كل مركّب، فهو متألّف من شيئين: أحدُهما: كالمادة الجارية منه مجرى الخشب من السرير. والثاني: كالصورة الجارية منه مجرى صورة السرير من السرير (غ، ع، ١٨٢، ١)
- المركّب إذا حدّدته بذكر آحاد الذاتيّات توجّه السؤال عن حدّ الآحاد (غ، ص، ٢١، ١)
- ما يوجد للمركّب إنّما يوجد له من قِبَل وجوده للبسيط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)
- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه، والمركّب ما يخالف ذلك (ر، ل، ٣، ١٠)
- المركّب إمّا أن يكون تام الدلالة، وهو الذي تركّب من إسمين أو إسم وكلمة، وإمّا أن يكون ناقص الدلالة، وهو الذي تركب من إسم وأداة (ر، ل، ٣، ١٢)
- المركّب معنى له جزء (هـ، م، ٤٧، ٢٣)
- المركّب فهو إما تام وهو الذي يصحّ السكوت عليه، وإما غير تام وهو بخلافه (ن، ش، ٥، ٦)
- يقال «المركّب» على ما يمكن مفارقة بعض أجزائه لبعض، كأخلاط الإنسان وأعضائه. فإنها، وإن لم يعقل أنّها كانت مفترقة فاجتمعت، بل خلقه الله من نطفة، ثمّ من علقة، ثمّ من مضغة (ت، ر١، ٢٢٠، ١٤)
- «المركّب» يقال على ما ركّبه غيره، وعلى ما كانت أجزاؤه متفرّقة فاجتمعت، على ما يقبل مفارقة بعضه بعضًا. وهذه الأنواع الثلاثة منفية عن ربّ العالمين باتّفاق المسلمين (ت، م، ٦٥، ١٦)
- المركّب قسمان: قسم في قوة المفرد وقسم مركب محض لا يؤول بالمفرد (و، م، ١٠٧، ٧)

مركب تام

- المركّب التام: هو الذي كل لفظ منه يدلّ على معنى، والمجموع يدلّ دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه (غ، ع، ٧٨، ٩)

مركب ناقص

- المركّب الناقص: هو الذي كل لفظ منه يدلّ على معنى، والمجموع لا يدلّ دلالةً تامة (غ، ع، ٣٧٤، ١١)

مركبات

- المركّبات أعرفُ عند الطبيعة لأنّها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصحّ (س، ب، ٥٧، ٤)
- المركّبات التي يقع في حدودها تكرار، هي ما تتركب عن الشيء، وعن عرضيّ ذاتيّ له، فيقع «الشيء» مرّة في حدّه، ومرّة في حدّ عرضه الذاتيّ الذي يشتمل حدُّه على ذكر معروضه ضرورة (ط، ش، ٢٦٢، ١١)
- المركّبات فإن كانت كليّة فنقيضها أحد نقيضي جزئيها وذلك جليّ بعد الإحاطة بحقايق المركّبات ونقائض البسائط (ن، ش، ١٨، ١٢)
- المركّبات على هذا سبع وهي: الخاصتان أي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة والوقتيتان أي الوقتية والمنتشرة، والوجوديتان أي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، والممكنة الخاصة وإنما كانت الممكنة الخاصة مركبة لأنها دلّت على أن نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها إذن ممكنتان عامتان (و، م، ٢٢١، ٢٩)
- الجزء الثاني من هذه المركّبات لا يكون إلا نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيض الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائم وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض الممكنة هي الضرورية (و، م، ٢٢٥، ٧)

مركبات عقلية

- أمّا المركّبات العقليّة، فهي التي تُحدّ بالحدود التامة المذكورة، وهي ذوات الماهيّات (ط، ش، ٢٥٠، ١٩)

مركبة

- كل مركّبة لا تصدق إلا بصدق الموجهتين اللتين تركّبت منهما معًا لأنها قد حكمت بهما معًا وتكذب تلك المركّبة بكذبهما معًا أو كذبُ إحداهما لما عرفت أن المركّب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما كذب أحد جزأي المركّبة وجب صدق نقيضه فإذن مهما صدق نقيضا جزأيها أو نقيض أحدهما فقد كذب جزأيهما معًا أو كذب إحداهما (و، م، ٢٢٣، ١)

مسألة

- المسئلة إنما تخالف المقدّمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشّاء، ذو رجلين حدًا للإنسان؟ تكون مقدّمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنسًا للإنسان؟ كان مقدّمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشّاء، ذو رجلين، حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسئلة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)

- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوعُ يُسمّى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمّى المطلوب، من قِبَل أن الموضوع هو الذي يُفرضُ أولاً، ثم يُطلبُ فيه وجودُ المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)
- المسألة على صنفين، منها بالمقدّمات ومنها بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)
- المسألة بالمقدّمات يلزم ضرورة ألاّ تكون بجزئي التناقض، كما هي في الجدل، لكن نأخذ أحد جزئي التضاد على التحصيل (ف، ب، ٩٣، ٥)
- المسألة في هذه المخاطبة (الامتحان العلمي) قد تكون بالمقدّمات وقد تكون بالقياس، غير أن المسألة بالمقدّمات أحرى أن تكون داخلة في الامتحان (ف، ب، ٩٤، ٢٢)
- المسألة بالمقدّمات قد تكون بالمقدّمات البعيدة وبالمقدّمات القريبة. والتي بالبعيدة هي ما أدخل في باب الامتحان. وهذه المسألة قد تكونَ بجزئَيْ التضادّ معًا، وقد تكون بأحد جزئيه (ف، ب، ٩٥، ١)
- المسألة بالقياس، فإنها قد تكون بالقياس البسيط، وقد تكون بالقياس المركّب. واستعمالُ القياس المركّب هو أدْخلُ في هذا الباب (ف، ب، ٩٥، ٣)
- المسألة تُقالُ على كل قضية مسؤول عنها بحرف التخيير وهي المقرون بها حرف التخيير، كيف كانت القضية جزء قياس أو معدّة لذلك أو نتيجة أو مطلوبًا (ف، ج، ٦٣، ٦)
- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)
- المسألة تُقالُ أيضًا بوجه أخصّ على كلّ مطلوب فُرِضَ لِيُلتَمَس قياسه في أي صناعة كانت جدليًا كان ذلك المطلوب أو علميًا كان ذلك بين الإنسان وبين نفسه أو بينه وبين غيره (ف، ج، ٦٤، ١٢)
- تُقالُ المسألة على كلّ قضية معلومة الوجود فُرِضَت لِيُلتَمَس سبب وجودها (ف، ج، ٦٤، ١٤)
- تُقال المسألةُ على السؤال والطلب نفسه أي صنف كان من أصناف السؤال والطلب، وفي أي صناعة كان (ف، ج، ٦٤، ١٥)
- كلّ مسألة طُلِبَ بها معرفةُ شيءٍ من عند إنسان فإنّها توجبُ على المسؤول أن يُجيبَ بأمرٍ يُفيدُ به السائل معرفة الشيء الذي هو مقصوده بمسألته (ف، أ، ٤٦، ١٥)
- المسألة إمّا بسيطة حَمْلِيّة، وإمّا مركّبة شرطيّة (س، ب، ١٠١، ١)
- المسألة من حيث هي مسألة لا تكون جزء قياس، ولكن تكون أصلاً يبنى عليه القياس. وإذا صارت مقدّمة، كان منها القياس، لأنها جزء قياس (س، ج، ٥٣، ١٥)
- إنّ المسألة قضيّة (س، ج، ٥٣، ١٧)
- المسئلة إمّا بسيطة حملية وإما مركّبة. والمركّبة يتبع البسيط فيما نورده (مر، ت، ٢٢٢، ٥)
- لا تجعل المسئلة مقدّمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)
- إنّ كل محاورة لفظيّة فهي لغرض هو، إمّا طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنّف إمّا طلبُ قولٍ وإمّا طلبُ فعل غير القول، وطلب القول يُسمّى مسئلة وإستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ١٩)
- قد تكون مسئلة واحدة تبيّن بأوساط كثيرة اذا كان بعضها سببًا لبعض (ش، ب، ٤٨٤، ٨)
- كل مسئلة... المجهول فيها لا يخلو ان

يكون: إما حدًّا، وإما جنسًا، وإما فصلاً، وإما خاصّة، وإما رسمًا، وإما عَرَضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٠)

مسألة امتحانية

- المسئلة الإمتحانيّة فإنّها من وجهٍ علميّة، ومن وجهٍ ليست علميّة: فإنها علميّة من جهة أنّ مبادئها مناسبة، وليست علمية من جهة أن الغَرَض منها ليس إثبات علمٍ، ولذلك إذا حُققت لم تكن مسئلة علميّة برهانيّة مطلقة، بل المسائل العلميّة المطلقة محدودة (س، ب، ١٣٣، ٢٢)

مسألة بسيطة

- كل مسألة بسيطة فهي منقسمة إلى محمول وموضوع (س، ب، ١٠١، ٢)

مسألة جدلية

- المسألة الجدلية هي القضية التي سبيلها أن تُسلَّم بالسؤال الجدلي، وهو يعمّ المقدمة الجدلية والمطلوب الجدلي (ف، ج، ٦٤، ١٨)
- المسألة الجدلية هي طلب معنى ينتفع به ظاهره أنه أراد بها السؤال الجدلي (ف، ج، ٦٥، ١٥)
- المسألة الجدلية هي طلبُ معنى يُنتفعُ به في الإيثار للشيء والهربِ منه أو في الحق والمعرفة، إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعينٌ على شيء آخر من أمثال هذه (ف، ج، ٦٩، ٢١)
- المسألة الجدليّة بالحقيقة مسألة عن مقدّمة، والسائل الجدليّ بهذا السؤال هو سائل جدليّ، لأنّ هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل، وبه يتم فعل الجدل (س، ج، ٣٠، ٢)

مسألة علمية

- تقال «مسئلة علميّة» على وجهين: أحدهما يقع في التعليم والتعلُّم وهو أحد طرفي النقيض المعلوم أنّه هو الحق وأنّه لا يتعدّاه المجيب أو المخاطب، وإنّما يسأل للتقرير والتحديد لا على سبيل المسائل الجدليّة؛ والثانية في المخاطبات الإمتحانيّة التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسلّم أي طرفي النقيض كان (س، ب، ١٣٣، ١٩)

مسألة منطقية

- المسئلة المنطقية هي طلب معنى ينتفع به في الإيثار للشيء والهرب منه، أو في الحق والمعرفة إمّا هو بنفسه، وإمّا من قِبَل أنه مُعينٌ على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضًا فيه لا كذا ولا كذا، وإمّا ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور، وإمّا ما يكون كل واحدٍ من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه (أ، ج، ٤٨٥، ٢)

مسألة منظرية

- المسئلة المنظرية إمّا أن تكون منظرية خاصّة يبين فيها، وإمّا أن تكون هندسيّة وهي مبدأ لعلم المناظر فإن مبادئه من الهندسة فتكون مسائل هندسية هي مبادىء منظريّة، ومن وجه مسائل هندسيّة (س، ب، ١٣٤، ٦)

مسألة هندسية

- المسألة الهندسيّة مثلاً إنّما هي: إمّا عن مقدّمة صحّت وبانت بالطرق الهندسيّة ويُراد أن يُبان بها غيرها فتكون عن مبدأ خاصّ بالمطلوب؛ وإمّا عن مبدأ عامّ للمسائل الهندسيّة خاصّ بالهندسة تبيّن به المطالب الهندسيّة ولا يبيّن هو في الهندسة (س، ب، ١٣٤، ٣)

مسائل

- المسائل التي تبرهن بالبراهين التي بالخُلف يمكن أن تُبرهن بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة (أ، ق، ٢٧٢، ١٥)
- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فبأن يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب، ٤٥٣، ١٣)
- بعض المسائل قد يختلف مِن قِبَل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط (أ، ب، ٤٥٤، ٦)
- الأقاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات هي المسائل (أ، ج، ٤٧٣، ١٣)
- أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدّمات خُلُقية، ومنها مقدّمات طبيعية، ومنها مقدّمات منطقية. فالخلقية مثل قولنا: لمن أولى أن نطيع: لآبائنا، أو للنواميس، متى اختلفتا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمرُ في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)
- من المسائل ما هي كلّية، ومنها ما هي جزئية. فالكلّية مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير. والجزئية مثل قولنا: قد توجد لذة واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيرًا. والتي تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنسي المسائل كليهما. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد للكل، تكون قد بيّنا أنه موجود للبعض. وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد، تكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض (أ، ج، ٥٠٢، ٦)
- الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنّه صنفان: إمّا بأن يُكْذب فيها، وإمّا بأن يُتجاوز اللفظُ الموضوع فيها، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنّه موجود له. وكذلك الذين يلقّبون الأشياء بأسماء غريبة، فيسمون مثلاً الدُّلْبة إنسانًا يتجاوزون التسمية الموضوعة (أ، ج، ٥٠٣، ١٣)
- كل صناعة نظرية فإنها تشتملُ بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)
- أحرى المسائل بأن تكون برهانية ما كانت المسألة فيه بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)
- المسائل الهيّنة القليلة الغناء التي يُمكن الإنسان أن يقفَ على الصواب فيها بسهولة، وإن كانت ممّا اختلفت الفلاسفة فيه. فإنّها وإنْ كانت مطلوبات فليس ينبغي أن يتشاغل بها كبير تشاغل (ف، ج، ٨٢، ٨)
- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتيّة لهذا الموضوع أوْ لأنواعها أو عوارضها، وهي مشكوكٌ فيها، فيبيَّن حالُها في ذلك العلم (س، ب، ٩٨، ١٧)
- المبادىء: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)

- المسائل متميّزة عن المبادىء (س، ب، ١٣٥، ١)
- إنّ المقدّمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقيّة تراد لغيرها من الأمور النظريّة والعمليّة. والثاني خلقيّة، وهو فيما إلينا أن تعلمه، وهو المتعلّق بالمؤثر والمهروب عنه،... ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقيّة فقولنا: هل المتضادات يوجد حدّ بعضها في بعض؛ وأمّا مثال المسألة الخلقيّة، فقولنا: هل اللذّة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأمّا مثال المسألة الطبيعيّة، فقولنا: هل العالم أزليّ أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)
- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتيّة لهذا الموضوع، أو لأنواعه، أو لعوارضه؛ وهي المشكوك فيها المبحوث عنها في العلم. والمبادىء منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان. والغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتيّة، والذي لأجله ذلك هو الموضوع، والذي له الأغراض، والذي فيه المبادىء (مر، ت، ١٩٧، ١٣)
- العلوم البرهانيّة وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتيّة، والمسائل، والمبادىء (غ، م، ٦٠، ٦)
- المسائل وهي عبارة عن إجتماع هذه الأعراض الذاتية مع الموضوعات وهي مطلوب كل علم ويسأل عنها فيه. فمن حيث يسأل عنها فيه تُسمّى مسائل ذلك العلم، ومن حيث تطلب تُسمّى مطالب، ومن حيث أنها نتيجة البرهان تُسمّى نتائج والمُسمّى واحد (غ، م، ٦١، ٣)
- المسائل: فهي القضايا الخاصة بكل علم، التي يُطلبُ المعرفة في العلوم بأحد طرفَيْها: إمّا النفي وإمّا الإثبات (غ، ع، ٢٥١، ١٦)
- المسائل ما يُبَرْهَنُ عليها (غ، ع، ٣٧٩، ١٢)
- المسائل: فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها لموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إمّا أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي، أو نوعًا من موضوع العلم أو نوعًا من موضوعه مأخوذًا مع عرض ذاتيّ أو عرضًا ذاتيًا (سي، ب، ٢٣٥، ١٢)
- تكون المسائل واحدة متى كان السبب المأخوذ فيها حدًا اوسط واحدًا (ش، ب، ٤٨٤، ٢)
- المسائل منها كليّة ومنها جزئيّة، وكل واحدة منهما إما موجبة وإما سالبة (ش، ج، ٥٣٠، ٤)
- المسائل أربعة أصناف: موجبة كليّة... وكليّة سالبة... وموجبة جزئيّة... وسالبة جزئيّة (ش، ج، ٥٣٠، ٥)
- النظر في المسائل الكليّة يتضمّن الجزئيّة (ش، ج، ٥٣٠، ٧)
- أمّا المسائل: فهي التي يشتمل العلم عليها، وتُبيَّن فيه وهي مطالبه (ط، ش، ٥٢٨، ٤)

مسائل جدلية

- المسائلُ الجدليّة صنفان: القياسُ والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)
- المسائل الجدليّة تكون على وجهين، إمّا مقدّمات قياس مع نتيجته كقولنا أليس إذا كان كل - أب - وكل - ب ج - فكل - أ ج -، أو إنكار إحدى مقدمتيه أو كلتيهما أو إفساد صورة القياس بالقول بأنّها غير مُنتِجة لمن لا ينصف في مناظرته، وإمّا أن يفصل السؤال عن مقدّمة

مقدّمة ليُجمع منها القياس بآخره فيُنتج النتيجة (ب، م، ١٩٥، ١١)

- تكون المسائل الجدليّة في علوم مختلفة منها خلقية كقولنا هل اللذّة جميلة أم لا، ومنها طبيعيّة كقولنا هل الحركة موجودة أم لا، ومنها منطقيّة كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد أم لا (ب، م، ٢٣٤، ٢٤)

مسامحة

- التجوّز والمسامحة إنّما تُستعمَلُ في الصنائع التي يحتاجُ الإنسان فيها إلى إظهار القوّة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرّف أنّ له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاصّ به لأدنى تعلّق يكون له بالذي تُجعَلُ العبارةُ عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخصُّ شيئًا ما على ما له تعلّق به ولو يسيرًا من التعلّق، وليُبيِّنَ عن نفسه أنّ له قدرةً على أخذِ اتّصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتّصال اليسير، ويبيّنُ أنّ عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن عُبِّرَ عن الشيء بغير لفظه الخاصّ بل بلفظ غيره. وأمّا الاستعارة فلأنّ فيها تخييلا وهو شعريّ (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

مساواة

- المساواة هي الحالة التي تكون عند توهمك تطبيق أبعادِ المتّصلِ أو آحادِ المنفصل بعينها على بعضٍ مارة في تزيُّدِها، فلا تجد أحد المطبّقين يحصل عند حدّ لم يحصل الآخر عند ذلك الحدّ. وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر. فالمطابقة التي لا يوجد فيها إختلاف الحدودِ تسمى مساواة؛ فإن إختلفت الحدود لم تكن مساواة (س، م، ١٤٢، ١٩)

- المساواة . . . هي موافقة في الكميّة (س، م، ١٦١، ١١)

- المساواة فإنّها إضافة في كميّة، ونسبة إلى كميّة (س، ج، ٢٦٣، ٦)

- المساواة هي كون اللفظ مقيسًا إلى لفظ آخر غير أعمّ ولا أخصّ كـ(الناطق) و(الضاحك)، فكل أفراد (الناطق) هم كل أفراد (الضاحك) وكل أفراد (الضاحك) هم كل أفراد (الناطق) (غ، ع، ٣٧٥، ٢٢)

المساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشيئين ذَوَيْ ذينك الطرفين (سي، ب، ٦٣، ١٧)

- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي، ب، ٢٦٥، ١٥)

- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء، وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساويًا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب، ٢٦٥، ١٦)

- المساواة: إتفاق في نفس الكميّة (ط، ش، ٢١٨، ٤)

- «المساواة» فإنّ «الكمية» أعرف منها عند العقل الصريح، لأنّ «المساواة» من الأعراض الخاصة بـ«الكمية» التي يجب أن تؤخذ في حدّها «الكميّة»، فيقال «إن المساواة» هي «اتحاد في الكمية» (ت، ر١، ٧٠، ٥)

مساوي وغير مساوي

- الكيف لا يقال فيه مساوٍ ولا غير مساوٍ (ش، م، ٣٣، ١٥)
- ... المساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف (ش، م، ٣٨، ٥)

مستثنى

- إن كان المستثنى من جزأي الشرطية حمليًا كانت المقدّمة الاستثنائية حملية، وإن كان شرطيًا كانت شرطية، والشرطية إن كانت متصلة لم ينتج فيها إلا استثناء عين المقدّم أو نقيض التالي. أما استثناء نقيض المقدّم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدّم إذا استثني ينتج عين التالي (س، ب، ١٦٩، ١٥)

مستدل

- إنْ إبتدأنا عن المركّبات وسلكنا إلى البسائط، أو إبتدأنا من الجزئيّات وسلكنا إلى الكلّيات بالإستقراء فإنّا نكون مستدلّين غير مبرهنين، فيكون قد إتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة. (س، ب، ٥٧، ١١)
- إن ابتدأنا من المركّبات وسلكنا إلى البسائط ومن الجزئيّات بالإستقراء إلى الكلّيات كنّا بذلك مستدلّين غير مبرهنين (ب، م، ٢١٨، ١٥)

مستعار

- (المستعار) ينبغي أن يُجتنبَ في البراهين، دون المواعظ، والخطابيات، والشعر، بل هي أبلغ باستعماله فيها (غ، ع، ٨٦، ١٨)
- المُستعار هو أن يكون لفظ دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائمًا من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقَّب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر لمناسبة للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتيًا للثاني، وثابتًا عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٣٧٥، ١٣)
- المجاز هو المستعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

مستعارة

- المستعارة: فهي أن يكونَ إسمٌ دالًا على ذات الشيء بالوضع، ودائمًا من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقّب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر، لمناسبته للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يُجعلَ ذاتيًا للثاني؛ وثابتًا عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٨٥، ١٥)

مستفاد

- إنّ الأوليّات قد تستفاد، والفرق بين المُستفاد والمُكتسب في هذا الموضوع هو أنّه ليس كل مستفاد يُكتسب، وكل مكتسب مستفاد (ب، م، ٤٥، ٦)

مستقرى

- الفرق بين المستقرَى والمجرّب أنّ المستقرى لا يوجب كليّة بشرط أو غير شرط، بل يوقع ظنًا غالبًا، اللهمّ إلاّ أن يؤول إلى تجربة، والمجرَّب يوجب كليةً بالشرط المذكور (س، ب، ٤٨، ٢٠)

مستقيم

- إنّ المستقيم يُقصد فيه القياس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أنْ يبيّنه فيقيس عليه من مقدّمات مسلّمة، إمّا على الإطلاق، وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ١٨)

- الإسم الغير المصرّف... هو المسمّى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٤)
- كل ما تبيّن بقياس حملي... يسمّى المستقيم (ش، ق، ٣١٢، ٦)
- اللزوم الغير المقلوب وهو الذي يُسمّى المستقيم هو أن يلزم المقابل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٦)

مسلمات

- المسلّمات فهي التي سلّمها الخصم أو كان مشهورًا بين الخصمين فقط فإنّه يستعمل معه دون غيره، فلا يفارق المشهور إلاّ في العموم والخصوص (غ، م، ٥١، ١٠)
- المشهورات والمسلّمات فهي مقدّمات القياس الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤)
- المسلّمات التي لا يوقف أمرها على بيان كما يوقف أمر مبادي العلوم الجزئيّة بل تتسلم مع تصديق أو تكذيب أو من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل (ب، م، ٢٠٨، ١٠)
- المسلّمات: فهي المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة، ولكن لا يلتفت فيها إلا إلى تسليم المخاطب (سي، ب، ٢٢٥، ١)
- أمّا المسلّمات فهي مقدّمات مأخوذة بحسب تسليم المخاطب (ر، ل، ٢٨، ٢٢)
- إنّ القضيّة: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادىء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيّلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٨)
- مسلّمات وهي قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويُبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه. والقياس المؤلّف من هذين يُسمّى جدلاً، والغرض منه إقناع القاصرين عن إدراك البرهان وإلزام الخصم (ن، ش، ٣٣، ٨)

مسمى

- إذا كان كل من المحدود والمسمّى متصوّرًا بدون الاسم والحدّ، وكان تصوّر المسمّى والمحدود مُشترطًا في دلالة الحدّ والاسم على معناه، امتنع أن تُتصورَ المحدوداتُ بمجرّد الحدود، كما يمتنع تصوّر المسمّيات بمجرّد الأسماء (ت، ر١، ٥٨، ٢٢)
- تصوّر المسمّى فتارةً يتصوّره الإنسان بذاته - بحسّه الباطن أو الظاهر، وتارةً يتصوّره بتصوّر نظيره، وهو أبعد (ت، ر١، ٦٥، ٦)
- إن كان (السائل) عالمًا بـ«المسمّى» ودلالة الاسم عليه فلا يحتاج إلى التمييز بين المسمّى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الاسم عليه (ت، ر١، ٨١، ٨)
- المسمّى عندهم (المتكلمون) مغاير للمعنى، فإنّ مسمّى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعًا حقيقيًا لا يحتاج إلى قرينة، ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ كان مُسمّى له وهو المعنى الحقيقي، أو غير مُسمّى له، وبينه وبين مسماه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الغلط (و، م، ٧١، ٥)

مسور

- المُسوَّر بالسور الكُلّي فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانيّ، والجزئيّ كقولنا قد يكون إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ١٥٤، ٤)

مسورات

- المسوّرات أربع: موجبة كليّة ككل إنسان حيوان، فنقيضها سالبة جزئية كليس بعض الإنسان بحيوان؛ وسالبة كليّة كلا شيء من الإنسان بحجر، فنقيضها موجبة جزئية نحو بعض الانسان حجر. (ض، س، ٣٠، ٦)

مسورة

- كليّة مسوّرة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب، وإمّا جزئيّة مسوّرة كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب، وأمّا أن لا يكون كذلك تسمّى مهملة كقولنا الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب (هـ، م، ٧٧، ٢٦)
- إن كانت المسوَّرة موجهة شرط مع ذلك في نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م، ٢١٢، ٢٧)

مشابهة

- إنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفيّة، والموافقة في الكيفيّة غير الكيف الموافق، فالكيف الموافق ليس هو إضافةً، بل هو شيء ذو إضافة (س، م، ١٦١، ٩)
- المشابهة فإنّها إضافة في كيفيّة (س، ج، ٢٦٣، ٥)
- المشابهة هي موافقة في الكيفيّة (س، ج، ٢٦٣، ١٢)
- المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباثنة أوصاف عرَضيّة (ب، م، ٥٤، ١٧)

مشار اليه

- يُدَلّ عليه (المشار إليه) بأن يُقال «هو في موضوع لا على موضوع» (ف، ح، ٧٥، ٨)

مشاركة

- إن المشاركة (الأولى) التي تعمّ الخمسة (الكليّات) هي أنها كلّية أي مقولة على كثيرين (س، د، ٩١، ٩)
- المشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يُحمل عليهما من طريق ما هو، فإنه يُحمل على ما تحتهما من الأنواع (س، د، ٩٢، ١١)
- المشاركة الثالثة المشهورة أنّ رفعهما علّةُ رفع ما تحتهما من الأنواع؛ فإنّه إذا رفعت الحيوانيّة والنطق إرتفع الإنسان والفرس وغير ذلك. وهذه المشاركة تابعةٌ لمشاركة هي الأصل، وهي أنّ كل واحد منهما جزءُ ماهيّة النوع ومقومٌ له، فهذا هو الأصل وذلك الفرع، وهذه خاصيّة مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما (س، د، ٩٢، ١٧)
- المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع، فمشاركة كانت مع الفصل، وهي أنّهما يتقدّمان ما يُحملان عليه، أي ما هما له جنس ونوع (س، د، ٩٨، ٦)
- (المشاركة) الثانية (بين الجنس والنوع) مشاركة عامّة وهي أنّ كل واحد منهما كُلّي (س، د، ٩٨، ٨)

- مشاركة أخرى (بين الجنس والنوع) وهي أنّ طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسويّة (س، د، ١٠٠، ١)
- مشاركة أخرى وهي أنّهما كلاهما (الجنس والنوع) يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ، وهو أنْ يكون حملهما حملاً بالإسم والحدّ (س، د، ١٠٠، ١٤)
- أمّا الفصل والنوع فيشتركان بأنّهما يُحملان على ما تحتهما بالسويّة. والمشاركة الأخرى أنّهما ذاتيّان؛ وهذه تقع أيضًا بين الجنس والفصل (س، د، ١٠٣، ١١)
- أمّا المشاركة بين الفصل وبين العَرَض الغير المفارق، فدوام وجودهما لموضوعاتهما (س، د، ١٠٦، ٤)

مشاركة خاصة بين الجنس والعرض

- أمّا الجنس والعَرَض فيشتركان في أنّ كلّ واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامّة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصّة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٦)

مشاركة عامة بين الجنس والعرض

- أمّا الجنس والعَرَض فيشتركان في أنّ كلّ واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامّة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصّة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٥)

مشاركة في حد

- معنى المشاركة في الحدّ... أن يكون ما هو مفهومٌ للإسم وحدٌّ أو رسمٌ له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الإسم؛ فيوصف الشيء بمعنى الإسم كما يُسمّى بلفظه، وإن لم يكن ذلك حدًّا له (س، م، ٢٧، ٧)

مشاغبة

- أمّا المشاغبة، أعني المماراة، فأن لا يكون الغلط الإشتراكي واقعًا بحسب شيءٍ من الألفاظ المفردة، ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها، كمن يقول: «العدو لي يتغضّب»، و«المقاوم لي يأخذ». وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب، ومعناه: أن هذه اللفظة يفهم منها تارة أنّك تتغضب لي لمراغمة العدو، وتارة أنّك تتغضب للذي هو عدو لي. وكذلك: «أنت لأجل معاندتي تأخذني» أو تأخذ معاندي» (س، س، ١٠، ٧)
- باب الإتفاق في الإسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلةٍ واحدةٍ، وهي: أن يكون المفهوم مختلفًا؛ لكن الذي للإتفاق فهو بحسب لفظٍ لفظٍ من المفردات، بأن يكون مشتركًا بالحقيقة، أو يكون مشتركًا بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات (س، س، ١٢، ١)
- المشاغبة دورٌ ما يتكلّفه خصم من خصوم المحاورة ينحو نحو الغلبة (س، س، ٥٨، ١٠)
- المغالطة وهو قياس مؤلّف من مقدّمات كاذبة شبيهة بالحق ولا يكون حقًا وتسمّى سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمّى مشاغبة، أو مقدمات وهميّة كاذبة كما يقال إنّ وراء العالم فضاء لا يتناهى (هـ، م، ٢٦، ٢٣)

- مشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث، هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم. وكل من كان كذلك فهو عالم، فهذا عالم، أو من مقدّمات وهميّة كاذبة، نحو هذا ميت وكل ميت جماد (ض، س، ٣٥، ٣١)

مشاغبي

- المشاغبي فهو الذي يتراءى بأنّه جدليّ، وأنّه إنّما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناله أن يَظنّ به ذلك (س، س، ٥، ١٣)
- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبيًا، وأن يُسمّي المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)

مشاغبية

- إنّ أجزاء الصناعة المشاغبيّة خمسة: واحدها التبكيت المغالطي؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور؛ ورابعها إيراد ما يتحيّر فيه المخاطب ويشتبه عليه معناه من جهة اللفظ، والإغلاق، والإعجام، وخامسها الهذيان والتكرير (س، س، ٧، ١)

مشاهدات

- أمّا المُشاهَدات فكالمحسوسات، وهي القضايا التي إنّما نستفيد التصديق بها من الحس. مثل حكمنا بوجود الشمس، وكونها مضيئة وحكمنا بكون النار حارّة. وكقضايا إعتباريّة لمشاهدة قوى غير الحس، مثل معرفتنا بأنّ لنا فكرة، وأنّ لنا خوفًا وغضبًا. «وأنّ» نشعر بذواتنا وبأفعال ذواتنا (س، أ، ٣٩٤، ١)
- المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي إنّما نستفيد بها من الحسّ، مثل حكمنا بوجود الشّمس وكونها مضيئة، وحكمنا بأن النّار حارّة، وكقضايا اعتباريّة بمشاهدة قوى غير الحسّ، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأنّ لنا خوفًا وغضبًا، وأنّنا نشعر بذواتنا وأفعال ذواتنا (مر، ت، ٩٦، ٩)
- المشاهدات: فهي القضايا التي يصدّق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وإنارتها (سي، ب، ٢٢٠، ٢٣)
- أمّا المشاهدات فهي القضايا التي إنّما يستفاد الصدق بها من الحس كعلمنا بأنّ الشمس مضيئة والنار حارة، وكمعرفتنا بأنّ لنا فكرة ولذّة وخوفًا وغضبًا (ر، ل، ٢٥، ١٧)
- الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات (هـ، م، ٢٥، ١٨)
- (مشاهدات) ويسمّى محسوسات أيضًا (كقولنا الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر (والنار محرقة) في المحسوس باللمس (هـ، م، ٢٥، ٢٦)
- ما يستعان فيه بالحواس، وهو المشاهدات (ط، ش، ٣٩٢، ١١)
- مشاهدات وهي قضايا يُحكم بها القوى الظاهرة أو الباطنة (ن، ش، ٣٢، ٧)

مشاهدات باطنة

- المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وسروره وجميع أحواله الباطنة التي يُدركها من ليس له الحواس الخمس. وهذه ليست مدركة بالحواس الخمس

ومجرّد العقل لا يكفي في إدراكها بل البهيمة تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ح، ٤٨، ١٥)

- المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وجميع الأحوال الباطنة التي يدركها من ليس له الحواس الخمس، فهذه ليست من الحواس الخمس ولا هي عقلية، بل البهيمة تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ص، ٤٥، ٢)

- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات وتسمّى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرّد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٣)

مشبه بحق

- مشبه بالحق لا حقيقة له قياسيّة موجودة، وإنّما يتروّج على ظن من لم يتدرّب، كأنّهم ناظرون من بعيد (س، س، ٢، ٨)

مشبهات

- المشبّهات هي التي تُشبه شيئًا من الأوّليّات ولا تكون هي بأعيانها، وذلك الإشتباه يكون إمّا بتوسّط اللفظ، وإمّا بتوسّط المعنى (مر، ث، ١٠٢، ٨)

- المشبّهات يَقِلُّ الانتفاع بها إلا حيث يُمْتَحَن من يَدَّعي علمًا، والقياسات التي تؤلّف عنها تسمّى امتحانيّة، أو يُصوَّر بها للنّاس جهله وتسمّى القياسات التي تؤلّف منها عناديّة. والمقدّمات الوهميّة أيضًا يُنْتَفَع بها في هذا المكان (مر، ت، ١٠٣، ١٣)

- المشبّهات فهي التي يحتال في تشبيهها بالأوّليات والتجربيات والمشهورات، ولا تكون بالحقيقة كذلك ولكنها تقاربها في الظاهر (غ، م، ٥١، ١٤)

- الوهميات والمشبّهات فإنها مقدّمات الأقيسة المغالطية ولا فائدة لها أصلاً إلاّ أن تُعرف لتُحذر وتُوقى. وربّما يُمتحن بها فهم من لا يدري أنّه قاصر في العلم أو كامل حتى ينظر كيف يتقصّى عنه وإذ ذاك يُسمّى قياسًا إمتحانيًا، وربّما يستعمل في إفضاح من يخيّل إلى العوام أنّه عالم ويستتبعهم فيناظر بذلك بين أيديهم ويظهر لهم عجزه عن ذلك بعد أن يعرّفوا في الحقيقية وجه الغلط حتى يعرفوا به قصوره فلا يعتدّون به وعند ذلك يُسمّى قياسًا عناديًا (غ، م، ٥٣، ٢٠)

- أن يُحترز عن الوهميّات والمشهورات والمشبّهات فلا تَصدُقُ إلاّ بالأوّليات والحسّيات (غ، م، ٥٧، ٩)

- المشبّهات: أي المشبّهة للأقسام الماضية في الظاهر، ولا تكون منها (غ، ع، ١٩٨، ٢١)

- المشبّهات: فهي القضايا التي يصدّق بها على اعتقاد أنها أوّلية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلّمة لاشتباهها بشيء من ذلك، ولا تكون هي

بأعيانها (سي، ب، ٢٢٥، ٦)

- أمّا المشبّهات فهي التي تشبه الأوليّات أو المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها، ثم ذلك الإشتباه إمّا أن يكون بتوسط اللفظ أو بتوسط المعنى (ر، ل، ٢٩، ٥)

- إنّ القضية: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبّهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادىء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيّلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٩)

مشترك

- الفرق بين المنقول والمشترك أنّ المشترك إنّما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم (ف، ع، ١٤١، ١٥)

- يكون الدالّ على ما هو إمّا في الحقيقة فما علمت؛ وإمّا في المشهور فما يدلّ على أصل الذات الذي هو كالهيولى لمعنى الذات، وهو المشترك (س، ج، ٢٠٣، ٤)

- المشترك: ينبغي أن يُجتنَب إستعماله في المخاطبات، فضلاً عن البراهين (غ، ع، ٨١، ١٩)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّفَ الشيءُ بما هو أخفى منه (غ، ع، ٢٧٩، ١٢)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّفَ الشيء بنفسه، أو بما هو متأخر عنه في المعرفة (غ، ع، ٢٨٠، ١٢)

- المشترك هو اللفظُ يُطلقُ على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة، إطلاقًا متساويًا كـ(العين) التي تُقال على (الباصرة) وعلى (يُنبوع الماء) وعلى (قرص الشمس) (غ، ع، ٣٧٤، ١٦)

- المشتركُ في الأصل هو الإسم الذي يُعبّر به عن مسمّيين لا يكون موضوعًا لأحدهما ومستعارًا منه للآخر، أو منقولاً منه إلى الآخر، بل لا يكون أحدهما بأن يُجعل أصلاً والآخر منقولاً إليه أو مستعارًا منه بأولى من نقيضه، كلفظ المشتري إذ لا يمكن أن يقال إستعير الكوكب من العاقد أو العاقد من الكوكب أو وضع لأحدهما (غ، ح، ١٥، ٤)

- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أمّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرَف إلا بهذا المعرّف كان خطأً (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك لاشتراك المعنى فيه (ض، س، ٢٦، ٦)

مشترك ذاتي

- المشترك الذاتي «الجنس»، والمُميّز الذاتي «الفصل»، والمؤلّف منهما «النوع» (ت، ر٢، ٣٢، ٢)

مشترك عرضي

- المشترك العَرَضي هو «العَرَض العام»، والمُميِّز العرضي هو «الخاصة» (ت، ر، ٢، ٣٢، ٣)

مشتركة

- (الكليات) المشتركة التي يُفضِّل أحدُهما على الآخر منها ما الفاضلُ هو فاضلٌ للآخر أبدًا والمفضولُ هو أخصّ من الفاضل أبدًا (ف، أ، ٦١، ١٤)
- منها (الكليات المشتركة) ما هو إن فُضِّلَ أحدُهما على الآخر أمكنَ أن يُفضِّلَ الآخرُ ذلك الذي كان الفاضلُ أوّلاً حتى يكون هذا يُفضِّلُ ذلك بوجه وذاك يُفضِّلُ هذا بوجه آخر (ف، أ، ٦١، ١٧)
- الكلّيّاتُ التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكلّيّات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)
- (الكليات) المشتركةُ التي بعضُها أعمُّ من بعض متى كان الأعمُّ ليس هو الأعمّ أبدًا، والأخصُّ ليس هو الأخصّ أبدًا، فإنّما يُحمَلُ بعضُها على بعض حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٣، ١٠)
- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)
- المشتركة هي اللفظ الواحد المطلق على مسمّيات مختلفة كلفظ العين للذهب والشمس والميزان وعين الماء (غ، م، ١٠، ١٦)
- المشتركة: فهي اللفظ الواحد الذي يُطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة؛ إطلاقًا متساويًا (غ، ع، ٨١، ٣)
- المشتركة في الإسم، هي المختلفان في المعنى، المتفقان في الإسم، حيث لا يكون بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتّة. وتقابلها المتواطئة، وهي المشتركان في الحدّ والرسم المتساويان فيه، بحيث لا يكون الإسم لأحدهما بمعنى، إلاّ وهو للآخر بذلك المعنى (غ، ع، ٨٢، ١)
- المشتركة: فلا يؤتى بها في البراهين خاصة، ولا في الخطابات، إلاّ إذا كانت معها قرينة (غ، ع، ٨٦، ٢٥)
- (من المشتركة) ما يقع في أحوالِ الصيغة، كالإسم الذي يتّحد فيه بناء الفاعل والمفعول نحو (المختار) فإنّك تقول: زيد مختار. والعلم مختار. وأحدهما: بمعنى الفاعل. والآخر: بمعنى المفعول. وكالمضطر، وأشباهه (غ، ع، ٨٧، ٢)
- منها (من المشتركة): بما يقع على عدّة أمور متشابهة في الظاهر، مختلفة في الحقيقة، لا يكاد يوقف على وجه مخالفتها. كـ(الحي) الذي يُطلق على (الله) وعلى (الإنسان) وعلى (النبات). و(النور) الذي يُطلق على (المدرَك بالبصر، المضاد للظلام)، وعلى (العقل الهادي إلى غوامض الأمور) (غ، ع، ٨٧، ٧)
- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسَمَّيات المتعدِّدة على أربعة منازلِ، فلنخترعَ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، ح، ١٢، ٦)
- المشتركة فهي الأسامي التي تُطلقُ على مسمّيات مختلفة لا تشترك بالحدّ والحقيقة كإسم العين للعضو الباصر وللميزان وللموضع الذي ينفجرُ منه الماء وهي العين الفوّارة وللذهبِ والشمسِ، وكإسم المشتري لقابلِ عقدِ البيع، والكوكبِ الذي هو في السماء المعدود عند المنجّمين من السعود (غ، ح، ١٣، ١)

- الألفاظ الشرعيّة فإنها مشتركة لأمرين مختلفين ولكن لبعضها أوّل ولبعضها ثانٍ أي منقول من البعض إلى البعض، فالأول منقول عنه والثاني منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

مشتركة اسماؤها

- المشتركة أسماؤها هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافًا لا تشابه فيه، كالعين لمنبع الماء والعضو الباصرة (مر، ت، ٢٣، ٩)

مشتق

- المشتق له الإسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبةٍ كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجودًا فيه كالفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعًا لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يُدَل على وجود هذه النسبة له بلفظٍ يَدُلّ على اللفظ الذي لذلك المعنى الأول، ولا يكون هو بعينه ليدلّ على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، وليس مباينًا له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه، خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفةً تدلّ بالإصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما (س، م، ١٦، ١٨)
- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع إسم الأول، وإلى تغييرٍ ما يلحقه (س، م، ١٧، ١٠)
- المشتقّ له الإسم هو الذي كانت له نسبة ما - أي نسبة كانت - إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجودًا فيه كالفصاحة، أو له كالمُلك، أو موضوعًا لعملٍ من أعماله كالحديد، فأريد أن يُدَلّ على وجود هذه النّسبة بلفظ يدلّ على اللّفظ الذي لذلك المعنى الاوّل، ولا يكون هو بعينه ليُدلّ على مخالفة معنى النِّسْبة لمعنى المنسوب إليه، ولا مباينًا له على كلّ وجه، إذ قد خولف بين اللّفظين بالشّكل والتصريف مخالفةً يدلّ على الإصطلاح اللّغوي على النحو من التعلّق الذي بينهما، فقيل فصيح أو متموّل أو حدّاد (مر، ت، ٢٥، ١٢)
- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع الأوّل، وإلى تغيير يلحقه (مر، ت، ٢٦، ٥)

مشتقات

- المشتقّات كأنّها أسماء مشتقة من الأخرى، وليست بها، كما يشتق الحدّاد من الحديد، والتّمار من التمر (ق، م، ٢٤، ٢)

مشتقة

- إن أردتَ أن تعرفَ تلك المعقولاتِ أن تكونَ قد عَرَفْتَ المتّفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسّطة بين المتّفقة أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي تسمّى باسم واحد مشتق وهي المشتقة (ف، ح، ٧١، ١)
- في جملة المتباينات ما يسمّى مشتقّة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحدٍ ولا معناها واحدًا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أنّ بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحدًا أو معنى واحدًا، فهي مشتقّة (س، م، ١٦، ١٤)

مشتقة اسماؤها

- المشتقة أسماؤها يقال إنها التي لها لقبُ شيء بحسب إسمه، غير أنها مخالفة في التصريف، ومثال ذلك: الفصيح - من الفصاحة، والشجاع - من الشجاعة (أ، م، ٣، ١٢)

مشروطة

- المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلّية (ن، ش، ١٩، ١٢)
- المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)
- المشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)
- المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلّية (ن، ش، ٢٢، ٣)

مشروطة خاصة

- المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ٧)
- المشروطة الخاصة وهي مثل المشروطة العامة لكن مع التقييد بنفي الدوام بحسب ذات الموضوع عند تجرّده من الوصف الذي قُيِّدت به الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا (و، م، ١٣٨، ١١)
- مع التعرّض فيها لنفي الدوام عند مفارقة الوصف ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة الوصف للموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمّى هذه في الإصطلاح مشروطة خاصة (و، م، ١٤٦، ٢٦)
- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالبتين كلبتين فإنهما ينعكسان كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١١)

مشروطة عامة

- المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ١٩)
- المشروطة العامة وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دام موصوفًا بالوصف الذي عبّر به عنه من غير تقييد بنفي الدوام، كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا (و، م، ١٣٨، ٤)
- إن تقيّد بوصف الموضوع من غير تعرض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوصف كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا، وتسمى هذه في الإصطلاح مشروطة عامة (و، م، ١٤٦، ١٦)
- الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة، والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم (المنطقيون) إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

مشكك

- المشكّك قد يكون مطلقًا... وقد يكونُ بحسب النسبة إلى مبدأ واحد (غ، ع، ٨٣، ٤)
- المشكّك هو اللفظ الذي يدلّ على شيء بمعنى واحد في نفسه ولكن يختلف ذلك المعنى بين أفراده من جهة أخرى كالتقدّم والتأخر؛ مثل الوجود؛ فإنه موجودٌ في الواجب والممكن، ولكنه في الواجب أسبق منه في الممكن، ولو

أسبقية في العقل فقط (غ، ع، ٣٧٥، ٣)

- المشكّك هو الكلّي الذي اختلف في أفراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما (و، م، ٧٨، ٢)

مشككة الاسماء

- يتّفق في كثير من الأمور أن يكون المعنى الأقدم في المعرفة هو أشدّ تأخرًا في الوجود والآخر منهما أشدّ تقدّمًا في الوجود، فيكون اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نِسَبها إلى أشياء كثيرة، أو لأجل على أنّها تُنسَبُ إلى شيء واحد إمّا بتساو أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمّى باسمها هي أو كان يُسمّى باسم غير اسمها. وهذه غير المتّفقة أسماؤها وغيرُ المتواطئة أسماؤها، وهي متوسّطة بينهما، وقد تسمّى المشكّكة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)

- المشكّكة أسماؤها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد، إلاّ أنّه ليس على السواء في جميعها، بل لبعضه أوّلاً ويقع على الثاني بسبب الأول، ولبعضها أشدّ وأولى، ولبعضها أضعف وليس بالأولى، مثل الوجود الواقع على الجوهر أوّلاً وأولى، وعلى العرض ثانيًا ولا أولى (مر، ت، ٢٣، ١٥)

- المشكّكة الأسماء هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد، لا على السواء في جميع ما يقع عليه، بل على بعضه أوّلاً ويقع على الثاني بسبب الأوّل. مثل الوجود الواقع على الجوهر أوّلاً وعلى العَرَض ثانيًا (مر، ت، ٢٨، ٩)

مشهودات

- المشهوداتُ بحسب باديء الرّأي غير المتعقّب، وهي التي تغافص الذهن وتَشغله عن أن يَفْطَنَ الذهن لكونها مظنونة وكونها مخالفة للشهرة إلى ثاني الحال، وكأنّ النّفس تُذْعن لها في أوّل ما تطلع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظنًّا أو تكذيبًا، وأعني بالظنّ ههنا مَيلاً من النّفس مع شعورٍ بإمكان المقابل. ومن هذه المقدّمات قول القائل أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا (مر، ت، ١٠١، ١٥)

مشهور

- أيّما منها (القضايا) متعاندة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيُستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضًا ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- المشهور إيثاره كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشنيع ليس اطّراحُه لأجل إنّه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأنّ النّاسَ يرون اطّراحه فقط، كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ج، ١٠٥، ١٦)

- المشهورُ إيثاره يُؤثَرُ لأجل أن النّاسَ يرون إيثاره سواء كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ج، ١٠٥، ١٩)

- المشهور أعمّ من البرهانيّ (س، ج، ١٣، ١)

- المشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرن به، منها سهولة إنجذاب النفس إليه؛ . . . فإنّ التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة، بل على حسب مناسبتهما للأذهان، وبحسب أصناف التخيّل من الإنسان (س، ج، ٣٩، ٤)

المشهور ربّما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين

الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده دائمًا أوهم أنّه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

- في المشهور؛ فإنّه لا توجد للأجناس أضداد حقيقيّة البتّة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلًا؛ ولكل مرض جزئيّ مقابل جزئيّ، وربّما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)
- المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهيّة من الفصل (س، ج، ٢٠٢، ٤)
- إنّ المحال الذي نذكره ههنا، (في الجدل)، هو الشنع في نفس الأمر، فإنّ الشنع ههنا هو المحال، كما أنّ المشهور ههنا هو الحق (س، ج، ٣١٥، ٢)
- إنّ المشهور المحمود لفظًا هو ما هو أحسن قولاً، والمحمود عقدًا هو ما هو أوفق... والمشهور قولاً هو: أنّ العدالة مع الفقر آثر، وربّما كان المشهور عقدًا ضدّه (س، س، ٦٤، ٨)
- الشبيه بالمشهور مشهور (ش، ج، ٥١٠، ٥)
- نقيض ضدّ المشهور مشهور (ش، ج، ٥١٠، ١١)
- ضدّ المشهور قد يكون مشهورًا إذا كان مضادًا له في المحمول والموضوع (ش، ج، ٥١٠، ١٢)
- ليس عندنا قانون يمكن أن نُمَيِّز به المشهور من غير المشهور (ش، ج، ٥١٥، ١٢)
- المشهور إمّا من الواجبات، وإمّا من التأديبيات الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهيّة، وإمّا خلقيات وانفعاليات، وإمّا استقرائيات (ت، ر٢، ١٣٤، ١٠)

مشهور مطلق

- المشهور المطلق الذي يسلّمه الجمهور، ومنه ما هو مسلّم عند أكثرهم، مثل أن اللّه واحد (س، ج، ٤٣، ٧)

مشهورات

- (الأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعةُ أصناف: مقبولاتٌ ومشهوراتٌ ومحسوساتٌ ومعقولاتٌ أوّل (ف، د، ٦٤، ١٤)
- المشهوراتُ هي الآراءُ الذائعة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم وعقلائهم (ف، د، ٦٥، ١)
- المشهورات هي الآراء المؤثَرة عند جميع الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم أو عقلائهم أو عند أكثر هؤلاء، من غير أن يخالفهم أحد لا منهم ولا من غيرهم (ف، ق، ١٩، ١)
- يتّفق أن تكون المشهوراتُ قد تتغير عمّا كانت عليه لِما يشرَع من السنن المكتوبة في الملل الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو ينبغي أن يُحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل الملل والعدو ينبغي أن يُساء إليه مطّرح عندهم، فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندين عند هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٠)
- المشهورات والمقبولات جميعًا إنما يقعُ التصديقُ بها في الجملة عن الشهادة، غير أنّ المشهور هو ما شَهِدَ به الجميع أو الأكثر أو من يجري مجراهم، والمقبولُ هو ما شَهِدَ به واحد

أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط (ف، ب، ٢١، ٤)

- المشهورات ربّما كانت مشهورةً في قوم دون قوم، وفي زمان دون زمان، فتؤخذ تلك في تعليم أولئك دون غيرهم (ف، ب، ٨٥، ٩)

- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعملُ فيها المشهورات أقرب الى أن يُستعمل فيها الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١١)

- المقبولات سبيلُها أن تُمتحنَ وتُصَحَّحَ بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركًا لنا ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف، ج، ١٩، ١٤)

- إذا استُعملت أمثال هذه المشهورات (المقابلات) مقدماتٌ في قياسات على مطلوبات واحدة بأعيانها أنتجتْ نتائج متقابلة، على مثال المقدّمات التي عنها لزمت (ف، ج، ٢٢، ٨)

- إذا كان إنما شعر كل واحد من الناظرين من المشهورات بمقابل ما يشعُر به الآخر، واستعملَ كلُّ واحد في فحصه ونظره ما يشعرُ به فقط، تضادّت آراؤهم لا محالة وتناقضت، إلا أنه ليسَ يكونُ في قوة كل واحد على انفراده أن يفي بتخليص الصدق المخلوط بالكذب وتمييز الكذب منه واطراحه (ف، ج، ٢٤، ٦)

- رأوا (أمثال برمنيدس وزينون) أن يتّبعوا ما تُوجبه المشهورات التي كانت هي المعقولات عندهم وأن يَسْتَرَاب بالمحسوس، إذ كانت المعقولات أخصّ بالإنسان من المحسوسات (ف، ج، ٣٠، ١٠)

- ما انطبقَ عليه من المشهورات شرائط المعقولات الكلّية اليقينية الأولى، جُعِلت أوائل العلوم اليقينية. وما انطبقَ عليه من المشهورات شرائط المطلوبات في العلوم صارت تلك المشهورات التي كانت مبادئ في الجدل مطلوبات في العلوم اليقينية (ف، ج، ٣١، ٢١)

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية، ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكونَ النتائجُ قد قُرِّرَت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة الشبه جدًا تُعَدُّ مع المشهورات إذا ذكرت مع أشباهها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- لا يمتنع في كثير من المشهورات الأخر التي لم يُعرف لها إلى غايتنا هذه مُضاد من قِبَل نبيٍ أو قياس أن يصادِفَ فيما يستقبل منَ الزمان قياسات تُعانِدُها، فتصير أيضًا مطلوبات بعد أن كانت مقدمات، ويبيّنُ أنها لم تصر مطلوبات وصودفت قياسات تُعانِدُها (ف، ج، ٧٤، ١٤)

- المشهورات التي أشخاصُها محسوسة، كقولنا الثلج أبيض أو البياض، والأبيض موجود. وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يُتَشَكَّكَ فيها ولا تعرَّضُ للإثبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات جدلية من قِبَل أن هذه إن جهلَها إنسانٌ أو لم يعترف بها لم يمكن أن تُبيَّنَ له بقياس أصلاً، لكن يحتاجُ في تبيينها له أن يحسّها (ف، ج، ٧٦، ٥)

- المشهورات التي هي في الأخلاق والأفعال التي أشخاصُها محسوسة إن لم تعرَّضْ للإبطال بقي كثير من كلياتها التي هي غير بيّنة الصدق،

من حيث هي كليات كاذبة بالجزء. ولم يَتَميَّزْ لنا الجزءُ الصادق منها، ولم يُنتفع بها في مبادئ العلوم. ولذلك يلزم ضرورة أن تعرض للإبطال، ولكن لا ينبغي أن تُلتمس أقاويل تعاندُها عنادًا كليًا لأن ذلك يُزيلها بالكلية، ولكن تُعرض لأن تُعاند وتُطلب لها أقاويل تعاندها عنادًا جزئيًا، لنخلّص الجزء الصادق من كل واحدة منها (ف، ج، ٧٧، ١٣)

- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير أن تُقيَّدَ بشريطة أو بشرائط واستعملت، فكثيرًا ما تضرّ. فلذلك لا ينبغي أن تُجعلَ هذه أيضًا مطلوبات جدليّة أو تُعْرَض للإبطال بمقابلاتها الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسَهّلَة في استخراج شرائطها، التي إذا استعملت معها زالت عنها المضار التي تلحق من جهة استعمالها مطلقة (ف، ج، ٧٨، ٦)

- إنّ العدل جميل وإنّ الظلم قبيح وإنّ شكر المنعم واجب - فإنّ هذه مشهورات مقبولة. فإنّ كانت صادقة فصدْقها ليس مما يتبيّن بفطرة العقل المنزّل المنزلة المذكورة، بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أنْ يصير يقينيًا إلى حُجّة، ومنها ما هو صادق بشرطٍ دقيق لا يفطن له الجمهور. ولا يَبْعُد أنْ يكون في المشهورات كاذبٌ. والسبب في إعتقاد المشهورات أخذ ما تقدّمنا بالإحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للإمتحان فهذه - هي المشهورات المطلقة. وأمّا التي تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمّة أو إلى أرباب صناعة وتُسمّى مشهورات محدودة، ومثل ما يستند إلى واحد أو إثنين أو عدد محصور يُوثَق به ويُخصّ بإسم المقبولات (س، ب، ١٩، ١٣)

- المشهورات إنّما يُنتفع بها لا من حيث أنّها قد يجوز أن يتشكّك فيها، بل من حيث هي مُعتَقدة إعتقادًا لا يختلج مُقابِلُه، فيكون ما قبلها من الأمور الضروريّة إذا اعتقدت وسُلّمت نافعًا نفعها، فيصلح إستعمالها حيث يصلح إستعمال تلك (س، ب، ٢٠، ١٦)

- إنّ المشهورات أيضًا كثيرًا ما تتقابل، وكثيرًا ما ينقض بعضها بعضًا، وكثيرًا ما تتأدّى إلى نتائج متقابلة - كما ستعلم - فيحوج أيضًا هذا القياس إلى أن يتخلّص عن عُهْدَةِ مشهور آخر، وإلى تغليب مشهوره الذي يستعمله. وربّما كان الذي يوجب مقابله أغلب وأشهر، فإنّ المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوّة والضعف (س، ج، ١٩، ٧)

- من المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلّق المصلحة العامّة به، وإجماع أرباب الملل عليه،... ومنها ما يكون السبب فيه الإستقراء. ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة. ومنها ما يحمل عليه مشاكلته للحق، ومخالفته إيّاه بما لا يحسّ به الجمهور، إذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناها، مما ينبّههم على طريقة إمتحان المجهولات (س، ج، ٣٩، ١٠)

- إنّ حال المشهورات في الجدل حال الأوليّات في البرهان؛ فكما أن الأوليّات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسلّم، كأنّها مشكوك فيها، وكأنّها معرّضة لأن يقع فيها شك (س، ج، ٧٥، ٤)

- أمّا المشهورات فمنها أيضًا الأوليّات ونحوها مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الإعتراف بها. ومنها الآراء المسمّاة بالمحمودة، وربّما خصّصناها بإسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلاّ الشهرة (س، أ، ٣٩٩، ٩)

- (القضايا) المشهورات... منها أيضًا هذه الأوّليّات ونحوها ممّا يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الاعتراف بها (مر، ت، ٩٨، ١٢)

- المشهورات إمّا من الواجبات، وإمّا من التأديبات الصّلاحيّة وما يتطابق عليها الشرائع الإلهية، ومنها خُلقيّات وانفعاليّات، ومنها استقرائيات، وهي إمّا بحسب الإطلاق وإمّا بحسب أصحاب صناعة وملّةٍ (مر، ت، ٩٩، ١٧)

- المشهورات قد تفعل فعلَ المتخيّلات من تحريك النّفس، أو قبضها، واستحسان النّفس أو ردّها عليها، لكنّها تكون أوّليّة ومشهورة باعتبار، ومتخيّلة باعتبار؛ وليس يجب في المتخيّلات أن تكون كاذبة، كما لا تجب في المشهورات/ وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لا محالة كاذبًا (مر، ت، ١٠٤، ٩)

- المشهورات/فهي القضايا التي لا يُعوّل فيها إلاّ على مجرد الشهرة ونظر العوام والظاهر بين أهل العلم أنّها أوّليّات لازمة في غريزة العقل (غ، م، ٥٠، ٣)

- المشهورات في الظاهر فهي كل قول يقبله كل من يسمعه كافة ببادىء الرأي وأول النظر، وإذا تأمّله وتعقّبه وجده غير مقبول وأحس بكونه فاسدًا (غ، م، ٥١، ١٧)

- المشهورات والمسلّمات فهي مقدّمات القياس الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤)

- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس الخطابي والفقهي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)

- أن يُحترز عن الوهميّات والمشهورات والمشبّهات فلا تَصدُقُ إلاّ بالأوّليات والحسّيات (غ، م، ٥٧، ٩)

- المشهورات، مثل حكمنا بحسنِ إفشاء السلام، وإطعام الطعام، وصلة الأرحام، وملازمةِ الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام (غ، ع، ١٩٣، ١٢)

- قضايا (المشهورات) لو خلى الإنسان وعقله المجرّد، ووهمه، وحسّه، لما قضى الذهن به قضاء، بمجرد العقل والحسّ، ولكن إنّما قضى بها لأسباب عارضة، أكّدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها (غ، ع، ١٩٣، ١٧)

- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعرُ بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسمّى مظنونة (غ، ع، ١٩٨، ٩)

- المشهورات وهي آراء مجموعة أوجب التصديق بها إمّا شهادة الكل والأكثر أو شهادة الجماهير والأفضل كقولك الكذب قبيح والإنعام حسن وشكر المنعم حسن وكفران النعمة قبيح (غ، ح، ٥٥، ١٦)

- المشهورات وهي آراء محمودة يوجب التصديق بها إمّا شهادة الكلّ أو الأكثر أو شهادة جماهير الأفاضل كقولك الكذب قبيح وإيلام البريء قبيح وكفران النعم قبيح وشكر المنعم وإنقاذ الهلكى حسن، وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، فلا يجوز أن يُعوّلُ عليها في مقدّمات البرهان (غ، ص، ٤٨، ٥)

- المشهورات تصلح للفقهيات الظنّية والأقيسة الجدلية ولا تصلح لإفادة اليقين البتّة (غ، ص، ٤٩، ٩)
- المشهورات: فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها، مثل أن العدل جميل والكذب قبيح (سي، ب، ٢٢٣، ٢٨)
- المشهورات في الظاهر: فهي التي يُعتقد أنها مشهورة كما يُغافَص الذهنُ فيصدِّق بها ببادىء الرأي الغير المتعقّب على أنها مشهورة، وإذا تُعُقِّبت لم توجد مشهورةً (سي، ب، ٢٢٥، ٩)
- أمّا المشهورات التي لا تكون أوليّة فهي قضايا إنّما حكم الإنسان بها لا لأجل أن مجرّد تصوّر موضوعه ومحموله يوجب ذلك الحكم، بل إمّا لمزاج أو لألف وعادة أو لإستقراء بعض الأحكام، وهو كحكمنا بأن الظلم قبيح والعدل حسن (ر، ل، ٢٧، ١١)
- إنّ القضيّة: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبّهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادىء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيّلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١١)
- مشهورات وهي قضايا يُحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رقة أو حمية او إنفعالات من عادات وشرايع وأداب. والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان لو خلّى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات (ن، ش، ٣٣، ٢)
- المشهورات أبلغ من كثير من المجرّبات، والعلم بها والتصديق بها في نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجرّبات والمتواترات التي تواترت عند بعض الأمم دون بعض (ت، ر١، ١٥٩، ٧)
- المشهورات تشتبه بالأوليات، ووجه الفرق ظاهر. فإنّ الأولى هو الذي يكون حمله على موضوعه في الوجودين حملاً أوّلاً، لا ثانيًا، أي لا يكون حمله بتوسّط (ت، ر٢، ١٣٤، ١٥)
- المراد بـ«المشهورات» عندهم (المنطقيون) هي القضايا العملية كلها، مثل كون العدل حسنًا والظلم قبيحًا، والعلم حسنًا والجهل قبيحًا، والصدق حسنًا والكذب قبيحًا، والإحسان حسنًا، ونحو ذلك من الأمور التي تنازع الناس هل يعلم حسنها وقبحها بالعقل أم لا (ت، ر٢، ١٥٢، ١٤)

مشهورة

- المشهورة كل ما كان ذايعًا عند الناس كلّهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالفَهم أحد، والمشهور أيضًا عند أهل صناعة أو عند حُذّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يخالفَهم أحدٌ لا منهم ولا ممّن سواهم (ف، ق، ٧٥، ٦)

مصادر

- (الألفاظ) من حيث هي صفاتُ المشار إليه والمشارُ إليه موصوفٌ بها أحرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كَلِم وهذه تُسمّى عند

نحويّي العرب «مصادر» وهي تُصرَّف في الأزمان الثلاثة (ف، ح، ٧٧، ٢٢)

- ننظرُ في «الإنسانيّة» و «الرجوليّة» و «البنائيّة» وأشباه ذلك ممّا يجري مجرى المصادر، هل تدلُّ على أشياء مفردة انتُزعت عن موضوعات فأُفرِدَت عنها (ف، ح، ٧٨، ١٤)

- «الإنسان» موضوع انتُزِعَ من المصادر وهو مركّب من شيئين بهما قِوامه. فيُبَيِّنُ أنّ الذي به قِوام «الإنسان» والذي يدلُّ عليه حدّه هو جنسه وفصله، أو شيئان أحدُهما كالمادّة والآخر كالصورة والخِلقة؛ مثل «الأبيض» الذي «البياض» له مثلَ الصورة والفصل، والموضوعُ المُشارُ إليه أو بعضُ أنواعِهِ أو أجناسه كالمادّة أو الجنس (ف، ح، ٧٩، ١٠)

- أمثال هذه المصادر فيما تُعرِّف ما هو المُشار إليه إنّما تصحُّ دلالتُها في كلّ ما كان منها مركّبًا إذا أُفرِدَ ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يُدَلُّ عليه باسم مشتقّ (ف، ح، ٧٩، ٢٤)

- في سائر الألسنة سوى العربيّة مصادرٌ ما تتصرّفُ من الألفاظ وتُجعَلُ منها كَلِم على ضربين: ضربٌ مثل «العِلْم» في العربيّة وضربٌ مثل «الإنسانيّة»، وبالجملة مثل مصادر ما لا يتصرّف من الأشياء (ف، ح، ٨٠، ٧)

- المصادرُ تُفارِقُ الأسماء التي لم تُشكَّل بهذه الأشكال في أنّ الأسماء ينطوي فيها معنى الوجود الذي هو الرابطُ الذي به يَصيرُ المحمول محمولاً على موضوع. فلذلك نقول «زيد إنسان» ولا نقول «هو إنسانيّة» (ف، ح، ٨١، ٧)

- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنّها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنّها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ٢٦، ١١)

مصادرات

- المصادرات فهي التي يرى المتعلّمُ فيها خِلاف ما يراه المعلّم، غير أن المتعلّم يطالب بتسليمها فتُستعمل (ف، ب، ٩٠، ٧)

- أبيَنُ ما يُعَدُّ من هذا في المصادرات على المطلوب هو أخذ الشيء في بيان عكسه، مثل ما إن أراد أن يُبيّنَ أنه ولا قطر واحد مشارك للضلع، فأُخِذَ ولا ضلع واحد مشارك للقطر (ف، س، ١٥٢، ١٢)

- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات. ومنها تقريريات وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل. أو من نفر، أو من إمام يحسن به الظنّ. وأمّا التقريريّات فإنّها المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادىء العلوم، إمّا مع إستنكارٍ ما وتسمّى مصادرات. وإمّا مع مسامحةٍ ما وطيب نفس، وتسمى أصولاً موضوعة (س، أ، ٤٠٦، ٣)

- الحدود في إسم الوضع فتسمّى أوضاعًا، لكنّ المسلمات منها تختصّ بإسم الأصل الموضوع. والمسلّمات على الوجه الثاني «تسمّى مصادرات» (س، أ، ٥٢٧، ٢)

- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها

في مبادىء العلوم، إمّا مع استنكار ما، ويسمّى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نَفْس، ويُسمّى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١٠١، ١١)

- الأصول الموضوعة والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتَعرَّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان، إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطي للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة (سي، ب، ٢٣٨، ٩)

- المصادرات... قد تكون كلّية وجزئية (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)

- المقدّمات التي تعرف بالمصادرات... هي التي شأنها أن تبيّن في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٣)

- أمّا التصديقات: فهي المقدّمات التي منها تؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادىء على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبيّن في علم آخر، وهي مبادىء بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر، وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك سمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ١١)

مصادرة

- المصادرة هي ما كان مقابلاً لظنّ المتعلّم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن من حيث لم يبيّنه (أ، ب، ٣٤١، ٤)

- المصادرة والأصل الموضوع إمّا أن تكون كالكل، وإمّا على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحدٌ من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٣)

- قد يظهر من أمرهم (الظانّون) أنهم يصادرون في بدء الأمر على... جهات: (أولها)، وهو أوضحها، متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبيّن. وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به في نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصّة، وفي جميع الأشياء التي الإسمُ لها والقولُ يدلاّن على شيء واحدٍ بعينه؛ (والجهة الثانية) متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء جزئيًا فصادر على الكلّي مثال ذلك متى أراد أن يبيّن أن علم المتضادات واحد، فأوجب إيجابًا كلّيًا أن علم المتقابلات واحد. وذلك أنه يتوهّم أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن مفردًا بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره؛ (والجهة الثالثة) متى كان ينبغي أن يبيّن الشيء في بدء الأمر كلّيًا فصودر على الجزئي، مثال ذلك أن يكون المقصود تبيّن جميع المتضادات وأحرى أن يتبيّن بعضها. فإنه قد يتوهّم أيضًا في هذا أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبيّن مع أشياء أُخَر كثيرة قد صودر عنه مفردًا. وأيضًا فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه مثال ذلك متى كان ينبغي أن يبيّن أن الطب هو علم المصح والممرض، فأوجب تبيين كل واحدٍ منهما على حدته. أو متى قُصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضًا فصادر عن أحدها مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر، وكان يجب أن يبيّن أن القطر غير مشارك للضلع (أ، ج، ٧٢٥، ٩)

- الفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة، وذلك أنّا إذا صرفنا تأمّلنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه في

أوّل الأمر، والخطأ في المتضادّات إنما هو في المقدّمات مِنْ قِبَلِ أن بين هذه الأشياء تناسبًا (أ، ج، ٧٢٧، ٦)

- المصادرةُ على الموضوع الأول قد يكون فيما يُقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يُقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)

- المصادرة هي المقدّمة التي يصادر عليها المعلّم للمتعلّم ويبني عليها البرهان من غير أن تكون معروفة عنده، وربما كان عنده ضدها (ز، ب، ٢٢٢، ١٨)

- المصادرة هي التي لا يكون عند المتعلّم منها شيء البتة. وهذا على ضربين: إما لا يكون عنده منها علم البتة، ويكون عنده العلم بخلافها (ز، ب، ٢٤٢، ٣)

- قومٌ يسمّون الأصل الموضوع «المصادرة»، وقومٌ يقسّمون الأصل الموضوع إلى مقبول بالمساهلة، وليس في نفس المتعلّم رأي يخالفه، ويخصّونه مرّة أخرى بإسم «الأصل الموضوع»؛ وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلّم بيانه في وقته وفي نفس المتعلّم رأيٌ يخالفه (س، ب، ٥٩، ٦)

- إنّ المصادرة هو ما كان مقابلاً لظنّ المتعلّم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبيّنه (س، ب، ٦١، ٦)

- المصادرة هي ما تكلّف المتعلّم تسليمه، وإنْ لم يظنّه كان من المبادىء أو من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي تبيّن بعد، فيستسمح بتسليمها في درجة متقدّمة (س، ب، ٦٢، ٤)

- المصادرة هو ما يقابل ظنّ المتعلّم: إمّا بالسلب بأن لا يظن، أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذي يحتاج إلى بيان أخذًا من غير بيان (س، ب، ٦٣، ١٧)

- يكون القول المأخوذ قياسًا بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإن القياس في هذه المواضع ليس قياسًا على المطلوب المحدود. وهذا إمّا أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياسًا، وهو قسم؛ وإمّا أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأوّل؛ وإمّا أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلّة علّة (س، س، ٢٨، ١٠)

- المقدّمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقّن في افتتاحات العلوم تلقينًا: فإمّا أنْ يكون حدًّا ويسمّى وضعًا، وإمّا أن يكون قضيّةً مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّ بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعًا، وإما يظنّ المتعلّم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميّت مصادرة (مر، ت، ٢٠١، ١٠)

- وضع المطلوب الأول نفسه في القياس... هو الذي يُسَمّى مصادرة (ش، ق، ٣٢٨، ٢)

- هذا النوع من القول الذي يُسَمّى مصادرة هو أن يروم إنسان أن يبيّن شيئًا مجهولاً بذلك الشيء نفسه (ش، ق، ٣٢٨، ١٩)

- ... متى رام إنسان أن يبيّن شيئًا مما يُعْلَم بغير نفسه فهو الذي يُسَمّى... مصادرة (ش، ق، ٣٢٩، ١)

- الفرق بين المصادرة والبيان الدائر أن الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون منعكسة بعضها على بعض... وأما ها هنا فليس يُشْتَرَط العكس إلاّ في... حدّين من حدود القياس (ش، ق، ٣٣٠، ١٦)

- البيان المُسَمَّى مصادرة... هو أن يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد أن يُظَنَّ به شيئان (ش، ق، ٣٣٠، ١٩)
- البيان على جهة المصادرة (صنفان) إما مصادرة حقيقية... وإما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور (ش، ق، ٣٣١، ١٧)
- المصادرة... هي التي يتسلّمها المتعلّم من المعلّم لكن عنده علم بخلافها (ش، ب، ٣٩٩، ٢٦)
- ليس يعرض من المصادرة على الحدّ في البرهان ما يعرض من المصادرة على الحدّ في استنباط الحدّ (ش، ب، ٤٦٤، ٣)
- أن نأخذ في حدّ الشيء الشيء نفسه... هو الذي يُعْرَف بالمصادرة (ش، ج، ٦٠١، ٢١)
- المصادرة... تكون على المطلوب نفسه على خمسة أنواع: أولها وأوضحها متى استعمل بدل المحمول أو الموضوع في المطلوب إسمًا مرادفًا أو يضع بدل الاسم قول يقوم مقام الاسم... والنوع الثاني أن يضع بدل الشيء الجزئي الكلّي المحيط به... والنوع الثالث أن يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الرابع أن يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الخامس أن يبيِّن الشيء بلازمه (ش، ج، ٦٥٥، ٨)
- الفرق بين أن يصادَر على مقابل المطلوب وبين أن يصادَر على المطلوب نفسه أنه إذا صادر على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر لنا عند تأمل النتيجة، وذلك أنّا نجدها بعينها هي إحدى مقدّمتي القياس. وأما إذا صادر على مقابل المطلوب فالخطأ إنما يظهر لنا في إحدى المقدّمتين التي لزم عنها الكذب وهي التي أضيفت إلى نقيض المطلوب نفسه... (ش، ج، ٦٥٦، ٤)

مصادرة بحسب الظن

- المصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه: منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقيس،... والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستقري، كما يوجبه عكس المثال المورد. والثالث أن تكون الدعوى جملة، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها. كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض، فيقول: لأن الطب معرفة بحال الصحة، والطب معرفة بحال المرض. والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء (س، ج، ٣٢٣، ١٣)

مصادرة على المطلوب

- المصادرةُ على المطلوبِ صنفان: أحدهما المصادرة على الموضوع الأول الذي يُرام بيانه. والثاني المصادرة على مقابل الموضوع الأول الذي يُرام بيانه (ف، س، ١٥١، ١٩)
- المصادرة على المطلوب الأوّل هو أن يُجعَل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه، كمن يقول كل إنسان بشر وكل بشر ضحّاك، فكل إنسان ضحّاك، والكبرى مهنا والنتيجة شيء واحد، ولكن أُبْدِل الاسم احتيالاً لتوهّم المخالَف (مر، ت، ١٨١، ٣)
- ممّا يُعَدُّ في المصادرة على المطلوب أن يكونَ شيءٌ مركّب يُقصد بيانه، فتؤخذ أجزاؤه في بيانه مثل إنه إن أراد أن يُبيّنَ أن الطب علمُ الأشياء الصحية والمرضية، وأخذُ قولنا أن الطب علم الأشياء الصحية على حيالِه، وقولُنا إنه علم الأشياء المرضية على حياله. وهذا أيضًا ليسَ

مصادرةً على المطلوب في الحقيقة لكن في الظن (ف، س، ١٥٣، ١)

مصادرة على المطلوب الاول

- الذين يثبتون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر - أيّ شيء كان من الأشياء الموجودة ربما يرجع بالتساوي - فقد يصادرون على المطلوب الأوّل (أ، ب، ٤١٦، ٩)
- بيانُ الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)
- يكون القياس، مصادرة على المطلوب الأوّل؛ لأنّ المطلوب نفسه جُعِل مقدّمة لبيان نفسه، بأن يدلّ إسم أحدُ حدّيه الذي يراد أن يجعل حدًّا أوسط (س، ق، ٥٣٠، ٢)
- أي شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحّاك، فيُظن أنّ شأنهما وحكمهما واحد، ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين؛ أو أخذ كليًّا وجزئيًّا، ويظن أنّ الحكم فيهما واحد؛ فيُظن أنّه مصادرة على المطلوب الأوّل. والمصادرة على المطلوب الأوّل بحسب الظن على أقسام مذكورة في طوبيقا. وأمّا في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدّين حدًّا أوسط، إسمًا آخر مرادفًا، كما يكون في تقابل القياس (س، ق، ٥٣١، ١٢)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول، وأنّه هو الذي يكون حدّاه بعينه حدّي المطلوب. وأمّا الذي بالظن، فهو الذي يخالف حدّاه في الحقيقة حدّي المطلوب، لكنّه يؤخذ في الظنّ مكانه، ويقال لمستعمله إنّك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله (س، ج، ٣٣٣، ٩)
- في المصادرة على المطلوب الأوّل يغفل قليلُ شيء من حدّ القياس، وهو أنّه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات (س، س، ٣٥، ٤)
- المصادرة على المطلوب الأول هو أن يُجعل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه، كمن يقول: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحّاك، فكل إنسان ضحّاك؛ والكبرى ههنا والنتيجة شيء واحد، ولكن أبدِل الإسم احتيالًا لتوهّم المخالف (مر، ت، ١٨١، ٣)
- تُمكن المصادرة على المطلوب الأوّل في الأشكال الثلاثة (سي، ب، ٢٠٣، ٤)

مصادرة على المطلوب الاول بوسائط

- قد يعرض في قياسات فوق واحدة بأن تكون نتيجة تتبين بمقدّمة غير بيّنة بنفسها؛ وتلك المقدّمة تُبيّن بمقدّمة أخرى؛ وتلك المقدّمة إنّما تُبيّن بصحة النتيجة؛ فيكون هذا أيضًا مصادرة على المطلوب الأوّل بوسائط (س، ق، ٥٣٠، ١١)

مصادرة عن المطلوب

- جعل النتيجة إحدى مقدّمتيّ البرهان بتغييرها، ويسمّى مصادرة عن المطلوب، كهذا نقلة، وكل نقلة حركة، فهذا حركة (ض، س، ٣٦، ٢٦)

مصدر

- أهلُ سائر الألسنة يعملون من «العالِم» مصدرًا فيقولون مثلاً «العالِميّة» كما يقولون «الإنسانيّة»، وكذلك سائرُ الأسماء ممّا تتصرّفُ وممّا لا تتصرّفُ يجعلون لها مصدرًا على هذه الجهة أعني أنّهم يقولون من المثلّث

«مثلّثيّة» ومن المدوَّر «مدوَّريّة» ومن الأبيض «أبيضيّة» ومن الأسود «أسوديّة» (ف، ح، ٨٠، ١٠)

- المعنى الذي تدلّ الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدلّ عليه باسم، إمّا إسم مطلق وإمّا إسم هو مصدر. فإنّ المصدر قد يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعًا أولاً، كالضرب فيكون على حقيقة حال الإسم المطلق، والثاني هو أن يُصرّف الإسم المطلق تصريفًا يدلّ على أنّ معنى الإسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنّه حادث منه أو فيه كالتحريك؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدالّ على المصدريّة كالتحرّك والإبيضاض والتحريك والتبيض (س، ع، ٢٥، ٦)

- المصدر... يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعًا أوّلاً كالضرب، فيكون على صورة الأسم، والثاني أن يُصرّف الإسم المطلَق تصريفًا يَدلّ على أنّ معنى الاسم المطلَق منسوبٌ إلى موضوع بأنّه حادث منه أو فيه (مر، ت، ٤٢، ١٥)

مصدق

- يَصْلُحُ أنْ يُجْعَلَ التصوّرَ بنوعٍ ما مبدءًا للتصديق، لأن كل مُصدَّق به مُتَصوَّر، وليس كل مُتَصوَّر يُصَدَّق به (س، ب، ٥، ١٦)

- المتصوّر هو الحاضر مجردًا عن الحكم. والمصدّق بها هو الحاضر مقارنًا له (ط، ش، ١٧١، ٦)

مصدقات

- المصدَّقات من الأوليّات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل المخيّلات من تحريك النفس أو قبضها وإستحسان النفس لورودها عليها لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومُخيّلة باعتبار (س، أ، ٤١٣، ٧)

- المصدّقات من الأوليّات ونحوها، والمشهورات قد تفعل فعل المخيّلات من بسط النفس وقبضها، لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومخيّلة باعتبار (ر، ل، ٣٠، ١)

مصرف وغير مصرف

- الفرق بين المصرَّف وغير المصرَّف... أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرَّفة... كان أو يكون أو هو الآن... لم يصدق ولم يكذب (ش، ع، ٨٣، ٢٠)

مصلحة شركية

- المؤدّي إلى قوام المصلحة الشركيّة، فلأنّ إستمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة، مبنيةً على عقائد يعتقدونها فيما ينبغي أن يُقَرَّ به، وفيما ينبغي أن يعمل، وتكون أضدادها مؤدية إلى ما هو ضدٌّ لحفظ المشاركة (س، ج، ١٤، ٣)

مضاد

- المضادّ يفارق الوجود والعدم، بتباين الأشخاص المتضادّة، واجتماع الوجود والعدم في الشخص الواحد، ثم إفراد كل واحد من المضادين مصاحبه. وبعد الموجود والمعدوم من أن يضر أحدهما بالآخر، لأن الموجود لا يقدر على المعدوم فيضرّه، والمعدوم لا حضور له فيضرّ غيره (ق، م، ٢١، ٥)

- المضاد... غير المضاف، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي هو المضاف، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد، فهذا حل شك (س، م، ٢٥١، ٦)
- المضاد لما هو على الأكثر اقلّي (ش، ج، ٥٣٧، ٢٠)

مضاد ومضاف

- أمّا الفرق بين المضاد والمضاف، فهو أنّ المضاف مقول على الماهيّة بالقياس، والمتضادات ليست كذلك (س، م، ٢٥٢، ١٨)

مضادان

- ليس يلزم المضادين متى وجد أحدهما أن يكون الآخر موجودًا (ش، م، ٦٠، ١)

مضادة

- قد توجد أيضًا المضادّةُ في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحدٍ مضادٌّ لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلّا أن المضادّة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضِّعْفين ضدّ، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ٢٢، ١٠)
- المضادّة لا تتم إلّا بأن تكون موضوعات لا تضايف في أنفسها، ويلزمها تضايف هو التضاد؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسها لا تجتمع البتّة، لا إذا اعتُبِر فيها التضايف فقط، بل يجب أن يكون لها ذلك أمرًا هو بالذات قبل التضايف، ويلحقه التضايف (س، م، ١٣٨، ١١)
- قد توجد المضادة في المضاف (ش، م، ٣٥، ٥)

مضاف

- يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهيّاتُها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أيَّ نحوٍ كانَ. مثال ذلك أن الأكبر ماهيّته إنما تقال بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء؛ والضِّعْفُ ماهيّتُه بالقياس إلى غيره وذلك أنه إنما يقال ضعفًا لشيء (أ، م، ٢١، ٩)
- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهيّاتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيَّ نحوٍ كان لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيرًا بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء، والشبيه إنما يقال شبيهًا بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢٢، ٢)
- قد توجد أيضًا المضادّةُ في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحدٍ مضادٌّ لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلّا أن المضادّة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضِّعْفين ضدّ، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ٢٢، ١٠)
- وجدناأشياء أُخَر لم تدخل في الأسماء التي قبلها، كالأب والإبن والمالك والمملوك والنصف والضعف والعلو والسفل وما أشبه ذلك، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه المضاف، لأنّه ليس ذلك شيء إلا وهو مضاف إلى غيره معلّق به (ق، م، ١٠، ٨)

- قسمة المضاف أن منه المتفق الأسماء ومنه المختلف الأسماء. وأما المتفق، فكالأخ، والصديق، والصاحب، والعشير، والشريك، والجار، والشبه وما أشبه ذلك. فإنّ الرّجل أخ أخيه وصديق صديقه وصاحب صاحبه وشبيه شبيهه. وأما المختلف الأسماء كالعلوّ والسفل، والأصل والفرع، والوالد والولد، والرّاعي والرّعية، والمالك والمملوك، والنّصف والضّعف، والمحيط والمحاط، والعالم والعلم (ق، م، ١٦، ١٢)

- المضاف يضم... الفاعل والمفعول، فإنّ الفاعل يفعل المفعول، والمفعول يفعله الفاعل، وهذا من باب المضاف (ق، م، ١٩، ٨)

- المضاف يفارق المضادّ لأنه ليس شيء من المضادّ يُنسب إلى ضدّه (ق، م، ٢٠، ١٦)

- المضاف يُنسَب بعضه إلى بعض، فيقال: مالك المملوك ومملوك المالك، وأب الإبن وإبن الأب، وعلو السّفل وسفل العلو، ولا يقال حقّ الباطل ولا باطل الحقّ، ولا شرّ الخير ولا خير الشرّ (ق، م، ٢٠، ١٨)

- المضاف إذا بطُل أحد الاسمين، بطل الآخر؛ وإذا ثبت أحد الإسمين، لم يكن من ثبات الآخر بدّ. فإن لم يكن أب، لم يكن إبن؛ وإذا كان إبن، كان أب. وليس المضادّ كذلك، فقد يثبت الخير بغير الشرّ والحقّ بغير الباطل (ق، م، ٢٠، ٢١)

- المضاف يفارق الوجود والعدم، بأن المضاف يقع على أشخاص متباينة، كالأب والإبن، والمالك والمملوك، والوجود والعدم. فقد يجتمعان في شخص واحد كما يجتمع حضور البصر وغيبته في العين الواحدة (ق، م، ٢٠، ٢٤)

- المضاف ما يكون اسمُ الأول منهما من حيث له نوع من أنواع الإضافة مُباينًا لاسم الثاني، مثل الأب والابن والعبد والمولى (ف، م، ١٠٥، ٤)

- كلُ واحد منهما مضاف إلى الآخر لأجل تلك النسبة مشتقَّين من اسم النسبة، مثل المالك والمملوك، فإنهما مُشتقّان من اسم المُلك الذي هو إسم لتلك النسبة (ف، م، ١٠٥، ٨)

- من المضاف ما يُوجدُ للمتضايفين اللذين لهما جنسه اسمٌ لكلّ واحد منهما من حيث يوجدُ لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجدُ لهما اسمٌ من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١٩)

- يُقال في الأشياء إنّها من المضاف متى كانت ماهيّاتُها تُقالُ بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أيّ نحو كان، أراد بقوله ماهيّاتها ما تدلُّ عليه ألفاظُها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلولُ عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)

- المكان لمّا كان محيطًا ومطيفًا بالشيء، والشيءُ المنسوبُ إلى المكان محاطٌ بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط، والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)

- يوجدُ في إحدى النسبتين إسمُ كلّ واحد منهما الدالّ على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُخِذَ رسمُ كلّ واحد منهما الدالّ عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٩، ١٨)

- معنى أن يفعل هو أن تتبدّل على الجسم النسبُ

التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزمُ من ذلك أن يكونَ تحت المضاف؛ كما أنّ الذي ينفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان ينفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنّه ليس تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلاّ كتبدّل الكيف على ما ينفعل حين ما ينفعل (ف، ح، ٩٣، ٨)

- إنّ المضاف من جهةٍ أعمّ من المضاد، لا من حيث هو طبيعة، بل من حيث هو مضاد. بل إنّما لا يجتمع الكبير والصغير لأنّهما مما يقال بالإضافة فقط (س، م، ١٣٨، ١٨)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة. «والتي على الإطلاق» فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأمّا التي بنحوٍ آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلّق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافةً؛ مثل القوّة، من حيث هي لذي القوّة، والعِلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفيّة وإن كانت مضافةً، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرفٍ ما صار مضافًا إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- العلم والقدرة والقوّة وما أشبه ذلك، . . . بل إنّما أُلحِق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبةٍ ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذي الدار (س، م، ١٤٤، ٩)

- إنّ المضاف مما يعرض للمقولات جميعها، فإنّ المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والإبن، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير؛ وقد يكون في الكيف كالأسخن والأبرد، وكالملكة وذي الملكة؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبرًا، وكالصديق الأصدق من صديق؛ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث؛ وكذلك قد يكون في سائرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته (س، م، ١٤٨، ١)

- إنّ الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنّها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إسم المضاف. . . وهو أنّه ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجودًا غير ذلك، أو ليس له وجود غير ذلك، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفيّة ثم لحقته نسبة، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهيّة بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهيّة مخصوصة ليس تقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوّة والبنوّة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهيّة أخرى كان أيضًا من المضاف، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعًا وقوعًا بحدّه، وإن لم يكن لهما جميعًا جنسًا (س، م، ١٥٨، ٥)

- إنّ الشيء المضاف لا بدّ من تعريفه بالمضاف الآخر - من حيث يكون المضاف الآخر ذاتًا - ثم ليس المضاف ذاتًا تتكرر على المضاف، اللهمّ إلاّ أن تسأل على وجهٍ يعرض ما قلناه في موضعه من أن الملجىء إليه فحش السؤال (س، س، ١٠٥، ١)

- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٤)
- المضاف يعرض بعد الجوهر والأعراض (سي، ب، ٥٧، ١٩)
- المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره (سي، ب، ٦٥، ١٧)
- مضاف له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها، ولكن تلحقها الإضافة كالرأس، فإن له ماهية هو بها جسم مخصوص، وليس مضافًا من هذا الوجه، ثم تلحقه إضافة إلى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الإضافة يُقال له رأس ذلك البدن (سي، ب، ٦٥، ١٨)
- ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس إلى غيره كالأبوّة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والإضافة إلى البنوّة (سي، ب، ٦٥، ٢٣)
- خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر (سي، ب، ٦٦، ١٠)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٤)
- بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٣٥، ٦)
- الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات، وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبّر مرارًا كثيرة (ش، م، ٤٣، ١٣)
- طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها (ش، ج، ٥٦١، ٨)
- حدّ المضاف المعطى جوهره لا سبيل إلى توفيته إلاّ أن تحصر فيه الأمور التي يقال ذلك الشيء بالقياس اليها (ش، ج، ٦٠٧، ١٢)
- ينبغي أن يُحصر في حدّ المضاف ما هو إليه مضاف بالذات وأولا (ش، ج، ٦٠٨، ١)
- ما يقال بذاته ليس من المضاف (ش، ج، ٦٢٨، ٢٠)
- المضاف يقال بالقياس إلى شيء آخر (ش، ج، ٦٢٨، ٢١)
- إنّ المضاف من حيث أنّه مضاف يتوقف تصوّره على تصوّر المضاف إليه (هـ، م، ٤٨، ١٨)
- المضاف جنس الأجناس (م، ط، ٧٦، ٣٢)

مضاف بسيط

- أمّا المضاف البسيط الذي عرفت حاله، فربّما توهم من حاله أنّ فصله قد يكون أمرًا غير مضاف (س، ج، ٢٦٣، ٤)
- من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمور أخرى، فتكون تلك الأمور هي مخصّصاته، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله، ومع ذلك لا يكون لها ماهيّة غير ما هي به مضاف إلاّ الكون الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف (س، ج، ٢٦٤، ٢)

مضاف حقيقي

- إنّ المضاف الحقيقيّ لا يُحمل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمل الجنس؛ ولكن يوجد في كل واحدٍ منها بأن يعرِض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافًا إليه، من غير أن يصير المضاف جنسًا له، ونعرّفك أن الشيء لا يصير، بسبب أنّ له شيئًا، وأنّه في شيء أو مع شيء، مضافًا إليه، بل بأن تأخذه بعد ذلك، من حيث له ذلك؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الإعتبار مقولة بالقياس إلى غيره (س، م، ٦٧، ٧)
- إنّ المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف، فإنّا إنّما نشير بهذا إلى وجود محصّل لماهيّته، ليس وجودًا محصّلاً لعرضيّته، فذلك ممّا لا بد منه (س، ج، ٢٦٤، ١٢)

مضاف من المقولة

- إنّ المضاف الّذي من المقولة هو الشيء الّذي ليس له وجود إلاّ الوجود الّذي هو به مضاف،... شيء يتقوّم بأنّه مقول الماهيّة بالقياس، وأنّه مخصّص من قبل ذلك، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة (س، م، ١٦٠، ٩)

مضاف هو المقولة

- المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضًا شيء ذو إضافة، لأنّه شيء مقول ماهيته بالقياس إلى غيره؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة، فلا يكون بينهما فرق (س، م، ١٥٩، ١٧)
- أمّا الشيئية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة، ولا يمكن أن يسلب عنه، فلا يمكنك أن تقول: إن الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافًا (س، م، ١٥٩، ١٩)

مضافات

- المضافات كلّها ترجع بالتكافؤ بعضُها على بعض في القول، مثال ذلك: العبد، يقال عبدٌ للمولى، والمولى يقال مولى للعبد؛ والضِّعْف ضِعف للنصف، والنصف نصف للضِّعف؛ والأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر (أ، م، ٢٣، ١)
- كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد، بل بالقياس إلى كثيرين (أ، ج، ٦٦٣، ١٣)
- خواصّ المضافات أن المضافَين يَرجِعُ كلُ واحد منهما على الآخر بالتكافؤ في القول، كقولنا الإبنُ ابن للأب، والأبُ أب للإبن (ف، م، ١٠٦، ١)
- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافًا ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع لزِمَ أن يكون المحمولُ موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٤)
- المضافات أعراض في الكميّة (س، م، ١٣٢، ٧)
- من الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر، والضعف والنصف؛ ومنها ما هو مثل القوّة والقدرة، فإن القوّة والقدرة قوّة وقدرة لشيء على شيء، والحال حال لذي الحال،

والحسّ حسّ بمحسوس، والعلم علم عالِم بمعلوم؛ وكذلك القيام قيام قائم، والجلوس جلوس جالس؛ فهذه كلها مضافات (س، م، ١٤٦، ١٩)

- في المشهور أنّه يلزم المضافات كلها هو أنّهما معًا في الوجود، أي أيّهما وجد كان الآخر موجودًا، وأيّهما عدم كان الآخر معدومًا، مثل الضعف والنصف (س، م، ١٥٠، ١٧)
- في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان، والإمكان غير الوجود (س، م، ١٥٢، ٤)
- المضافات هي الأشياء التي ماهيّاتها تقال بالقياس إلى غيرها (ش، م، ٤٢، ١٠)
- المضافات توجد بثلاث أحوال: أولها أن تكون ضرورية في الأشياء التي تقال بالقياس إليها... والحالة الثانية أن توجد مرة في الأشياء التي تقال بالقياس ومرة خارجًا عنها... والحالة الثالثة ألا يمكن بوجه من الوجوه أن يوجد المضاف فيما يقال بالقياس اليه كالضدّ فإنه يقال بالقياس إلى ضده وليس يمكن وجوده فيه (ش، ج، ٥٧١، ٧)

مضافان

- الشيئان اللذان يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر لأجل هذه النسبة، وهما الموضوعان لها يُسَمَّيان المضافين والمُتَضايفين (ف، م، ١٠٣، ١٦)
- المضافان مثل الأب والابن متقابلان، لا يمكن أن يكونَ انسانٌ واحدٌ بعينه أبًا وابنًا معًا في وقت واحد من جهة واحدة (ف، م، ١١٨، ٧)
- الفرقُ بين المُضافين وبين باقي المتقابلات أن المضافين إذا وُجِدَ أحدُهما أيّهما اتّفق لزم ضرورةً أن يكون الآخرُ موجودًا، فإنه إذا وُجِدَ الإبن لزم ضرورةً أنْ يُوجَد الأبُ. وليس شيء من سائر المتقابلات كذلك (ف، م، ١٢١، ١٣)
- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أُخذا في موضوعين، فتؤلَّفُ منهما الشرطية المتصلة وإذا أُخذا في موضوع واحد أُلِّف منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٧)
- أن يوجدَ المضافان معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، وننظرَ في العدم والملكة أيضًا، ونجعلَ حالهما حالَ الضدين اللذين ليس بينهما متوسط (ف، ق، ١٠٩، ١٩)
- المضافان يُنسَبُ كلّ واحد منهما إلى الآخر بمعنى واحد مشترك لهما يوجد معًا لكلّ واحد منهما، مثل أن يكون المضافان آ وب، فإنّ ذلك المعنى المشترك إذا أُخِذَ بحروف آ إلى ب نُسبَ به حرف آ إلى ب، وإذا أُخذ بحروف ب إلى آ نُسب به حرف ب إلى آ، وذلك المعنى المشترك هو الذي إضافة، وبه يُقالُ كلّ واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، ح، ٨٥، ٩)
- المضافان إنّما تقال ماهيّةُ كلّ واحدٍ منهما بالقياس إلى الآخر، وكان الجنسُ والنوع مضافين، وَجَبَ أنْ يؤخذ كلٌّ واحد منهما في بيان الآخر ضرورةً، إذ كان كلٌّ واحد منهما إنّما هو هو بالقياس إلى الآخر (س، د، ٥١، ١٢)
- أعني بالمضافين الشيئين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيسًا إلى الآخر، مثل «الإبن» يعرف مقيسًا بـ«الأب» والأب يعقل مقيسًا بالإبن، وإنّما أبوّة هذا وأبنيّة ذلك لأجل وضعه إزاء الآخر، بل هو نحو وضعه إزاء الآخر، لكن

الآخر إذا كان مجهولاً لم ينفع تعريف الأوّل به، بل إحتيج إلى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقدح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعًا من حيث هما مضافان إنقداحًا واحدًا أو معًا (س، ش، ٤٢، ٢٠)

- من خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع بالتكافؤ (ش، م، ٣٥، ٧)

- إن المضافين إذا أُخذا بإسميهما الدالّين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافئان، فإن الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافًا لصاحبه تميَّز من سائر الصفات الموجودة في المضافين (ش، م، ٣٥، ١٠)

- من خواصّ المضافين أنهما يوجدان معًا بالطبع ومتى ارتفع أحدهما أن يرتفع الآخر (ش، م، ٣٥، ١٦)

- من خواصّهما (المضافين) انه متى عُرِف أحدهما عُرِف الآخر ضرورة (ش، م، ٣٦، ٥)

- الفرق بين المضافين والمتضادين أن أحد المضافين أي اتفق منهما تقال ماهيّته بالقياس إلى صاحبه: إما بذاته، وإما بأي حرف اتفق من حروف النِسَب (ش، م، ٦١، ٨)

- إذا كان أحد المضافين المتقابلين تحت جنس ما فإنه يلزم أن يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢٦)

مضللات

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

مطابقة

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعني جزأ من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنًى جزؤه الشكل. وإمّا على سبيل الإستتباع والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ٥)

- إذا قلنا لفظ... كذا تدلّ على كذا، فإنّما نعني به طريق المطابقة، أو التضمن، دون طريق الإلتزام (س، أ، ٢٢٧، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثَلٰثة أصناف: فأوّلها يُسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمُّن كدلالة البيت على الحائط وحَده، ودلالة النّوع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- إعلمْ بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه يباين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٧)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والالتزام (غ، ح، ٩، ١٣)
- المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف (سي، ب، ٣٣، ٦)
- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- اللفظ إمّا أن يعتبر من حيث إنّه يدل على تمام مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من حيث إنّه جزء وهو التضمُّن، أو على ما يكون خارجًا عن مُسمّاه لازمًا له في الذهن وهو الإلتزام (ر، ل، ٣، ٤)
- إن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس، وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن لأنّ الملزوم ربما كان من البسائط ويستلزم المطابقة، وأمّا استلزامها الالتزام فالامام قال به وليس بمتحقق (وعلى ما يلازمه) أي الموضوع له (في الذهن) أي لزومًا ذهنيًا (بالتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج، وإلاّ لكان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على أمر خارج لازم له (هـ، م، ٤، ٩)
- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنّه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط بالتضمن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٦)
- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٤، ١)
- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط، وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقّن لأنّ وجود اللازم الذهنيّ لكل ماهيّة يلزم من تصوّرها تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)
- الدال بالمطابقة إن قُصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركّب كرامي الحجارة وإلا فهو المفرد، وهو لم يصلح لأن يُخبر به وحده فهو الأداة (ن، ش، ٤، ١٢)
- سُمّيت مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع (و، م، ٤٥، ٦)

مطالب

- يلزم في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطًا (أ، ب، ٤٠٩، ١٠)
- المطالب... أربعة: إيجاب كليّ وإيجاب جزئيّ وسلب كليّ وسلب جزئيّ (ز، ق، ١٨٧، ٤)
- أمّا المطالب... فإنّها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام، وبالقسمة الثانية ستة. أمّا بالقسمة الأولى: فمطلب «ما»، ومطلب «هل»، ومطلب «لِمَ» (س، ب، ٢١، ١٢)
- المطالب والمعلومات بالطلب متساوية: فإنّ الشيء إنّما يُطلب ليُعلم. فإذا عُلِمَ بَطل الطلب. والمطالب - وإن كان للمكثِّر أن

يكثّرها بالأي والكم والكيف وغير ذلك - فإنّها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع أربعة: إثنان داخلان في «الهل» أحدهما: «هل» يوجد الشيء؟ أي على الإطلاق والثاني: «هل» يوجد الشيء شيئًا؟ مثل أنّه: هل يوجد الجسم مركّبًا من أجزاء غير متجزئة؟ وكل واحدٍ من مطلبي «الهل» يتبعه مطلب «اللِمَ» ويتصل بذلك مطلب «الما». وأمّا مطلب «الأيّ» فمن التوابع لمطلب «الما». ومطلب «اللِمَ» إمّا أن يطلب علّة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق، أو علّة الحكم بوجوده أو لا وجوده بحال. وكل ذلك إمّا أن يتعدّى منه طلب علّة الحكم إلى طلب علّة الوجود، أو لا يتعدّى. والأحرى أن يكون القياس المبيّن للهلّ المطلق شرطيًا إستثنائيًا وعلّته في الشرط. وأمّا سائر ذلك فالأحرى أن تكون العلّة فيه حدًّا أوسط (س، ب، ١٩٣، ٦)

- إنّ المطالب في العلوم: قد تكون عن ضرورة الحكم. وقد تكون عن إمكان الحكم. وقد تكون عن وجود غير ضروريّ مطلق. كما قد يتعرّف عن حالات إتصالات الكواكب وانفصالاتها. وكل جنس تخصّه مقدّمات ونتيجة (س، أ، ٥١٦، ٤)

- من أمّهات المطالب مطلب (هل الشيء موجود مطلقًا) أو (موجود بحال كذا) والطالب به يطلب أحد طرفي النقيض (س، أ، ٥٣٩، ٤)

- من المطالب أيضًا (كيف الشيء؟) و(أين الشيء؟) و(متى الشيء؟) وهي مطالب جزئيّة ليست من الأمهات، بل تنزل عن أن تُعدّ فيها. ويستغني عنها كثيرًا بمطلب (هل) المركّب إذا فطن لذلك الأين والكيف، والمتى (س، أ، ٥٤٤، ١)

- المطالب التي يتوجه إليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الأشياء التي يطلب معرفتها وعلمها ويُسئل عنها لأجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو، ومطلب هل هو، ومطلب لِمَ هو، ومطلب أي شيء، ومطلب من هو، ومطلب كم هو، ومطلب كيف هو، ومطلب أين هو، ومطلب متى هو، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يُميِّز بعضها عن بعض من جهة ما يُسئل عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل (ب، م، ٢٠٨، ٢٠)

- قيل في التعليم القديم إنّ المطالب هي الثلاثة الأول: أعني مطلب ما هو، مطلب هل هو، ومطلب لِمَ هو، وتطلب الباقية في مطلب هل هو (ب، م، ٢١٠، ٤)

- مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى، ومطلب هل المركّب يقوى على الكل ويقوم مقامه، ويمكن أن يجعل مطلب الأيّ مشتملاً عليها أيضًا (سي، ب، ٢٣١، ١٧)

- ما كان من المطالب يبيَّن في أكثر من شكل واحد... قد يمكن ان يحلّ القول الذي استعمل في بيان ذلك المطلوب إلى أكثر من شكل واحد (ش، ق، ٢٦٩، ٢١)

- جميع المطالب تبيَّن بالخُلْف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)

- يجب في جميع المطالب أن ننظر في الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٥٧، ٤)

- مطلوب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد (ش، ب، ٤٥٧، ١١)

- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)

- كل واحد من المطالب الأربعة، أعني مطلب الحدّ ومطلب الجنس ومطلب الخاصّة ومطلب

العَرَض... قد يبطل إبطالاً كليًا وجزئيًا ما عدا العَرَض فإنه إنما يبطل إبطالاً كليًا (ش، ج، ٥٣٠، ١٣)

- من أمّهات المطالب مطلب هل الشيء موجود في نفسه وتارة مفهوم الإسم. قال: ومطلب ما بحسب الإسم مقدّم على مطلب هل، فإنّه ما لم يعرف مدلول الإسم لا يمكن طلب وجوده، ثم إذا صح كون الشيء موجودًا صار ذلك نفسه حدًا لذاته أو رسمًا.. ومنها مطلب أي شيء ويطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في الشيئية أو في بعض المقوّمات. ومنها مطلب لِمَ الشيء وهو يطلب ثلاثة أشياء: الحد الأوسط إذا كان الغرض حصول التصديق فقط، أو السبب المقتضي لحصول الأكبر في الأصغر، وكان المطلوب سبب كون الشيء في نفسه ممكنًا؛ ولا شك في أنّ هذا المطلب بعد مطلب هل بالقوة وبالفعل.. ومن المطالب كم الشيء، وكيف الشيء، وأين الشيء ومتى، لكنّه قد يستغنى عنها بمطلب هل المركب إذا فطن لذلك الكم والكيف والمتى والأين ولم يعلم ثبوته لذلك الموضوع، فإن لم يفطن لذلك لم يقم ذلك المطلب مقام هذه وكان مطلبًا خارجًا (ر، ل، ٤٦، ١٣)

- إنّ المطالب في العلوم كما قد تكون ضروريّة وهي كحال الزوايا للمثلث، وكقبول الإنقسام إلى غير النهاية للجسم فقد تكون أيضًا غير ضروريّة: إمّا ممكنة صرفة، كالبرء للمسلولين، أو وجوديّة كالخسوف للقمر (ط، ش، ٥١٦، ٥)

مطالب برهانية

- المطالب البرهانية يجب أن تكون ذاتية (ش، ب، ٣٩١، ٢)

مطالب علمية

- أمّا المطالب التي بينها وبين أوائلها مقدّمات كثيرة جدًا فهي مطالب علميّة (س، ج، ٣١٦، ١٢)

- المطالب العلميّة: إمّا ضروريّة وإمّا وجوديّة أكثريّة. وهذا بحسب الأغلب؛ ولهذا ذهب من ذهب إلى أن المبرهن لا يستعمل إلّا الضروريّات أو الممكنات الأكثرية (ط، ش، ٥١٧، ١٣)

- المطالب العلميّة تنقسم إلى أصول. وإلى فروع. والأصول هي الكليّة التي لا بد منها، ولا يقوم غيرها مقامها ويسمّى بالأمهات. والفروع هي الجزئيّة التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها. والأمّهات قد قيل: إنّها ثلاثة، هي بالقوة ستة، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لِمَ) لأنّ كل واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنّها أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان للتصوّر، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق، وهما (هل) و(لِمَ). فمطلب (هل) يشتمل على بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل زيد موجود؟ وعلى مركب، يكون الموجود فيه رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟ (ط، ش، ٥٣٩، ١)

مطرد مانع

- المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساويًا له، فالخفي كقولنا ما هو البرّ فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا

المتحرّك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضًا الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال (ض، س، ٢٧، ٣٠)

مطلب

- أمّا مطلب: «الأيّ» و«الكيف» و«الأين» و«متى» وغير ذلك فهي راجعة بوجو ما إلى «الهل» المركّب. فإن أراد أحدٌ أن يكثر المطالب بتعديد هذه فليفعل؛ إلاّ أن المطالب العلميّة الذاتيّة هي تلك. ومع ذلك فإن مطلب «أيّ» أبسط هذه البواقي وأشدّ دلالة على المطلوب به، فإنّما يُطلب به تميّز الشيء بما يخصُّه، وتلك أوسع مذهبًا وأعرض مجالاً. وإن أحبّ أحدٌ أن يجعل مطلب «أي» مشتملاً بوجو على مطالب «كيف» و«كم» و«أين» وغير ذلك فليفعل. فحينئذ يكون مطلب «هل» و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبا «ما» و«أي» يطلبان التصوّر (س، ب، ٢٢، ٢)
- مطلب المطالب أربعة: مطلب (هل): ويتوجّه نحو طلب وجود الشيء في نفسه، والسؤال بـ(هل) قد يكون عن وجود الشيء، وتُسمّى (هل) في هذا المقام، هل البسيطة. وقد يكون عن صفة الشيء، وتُسمّى (هل) في هذا المقام، هل المركّبة. مطلب (ما): ويُطلب به التصوّر، دون التصديق. مطلب (لِمَ): وهو طلب (العلّة). مطلب (أي): ويُطلب تمييز الشيء عمّا عداه (غ، ع، ٣٧٩، ١)

مطلب اي

- مطلب «الأيّ» داخل تحت «هل» المركّب (مر، ت، ١٩٦، ٤)
- مطلب أي هو سؤال عن فصل الشيء الذي يفصله عن شيء يشاركه في جنسه (غ، م، ٥٨، ٢)
- مطلب أي فهو سؤال عن الفصل والخاصة (غ، م، ٥٨، ١٧)
- مطلب أي وهو الذي يُطلب به تميّز الشيء عمّا عداه (غ، ع، ٢٤٩، ١٢)
- مطلب أي وهو الذي يطلب تمييز ما عرف جملته عمّا اختلط به (غ، ح، ٩٣، ١٧)

مطلب اي شيء هذا

- مطلب: أي شيء هذا وأيّ الشيء ممّا يُعَدُّ في أصول المطالب أيضًا ويطلب به تمييز الشيء عمّا عداه (س، أ، ٥٤٢، ٣)

مطلب جدلي

- المطلب الجدليّ الذي هو أحد طرفي النقيض فيما يسوق إليه القياس الجدليّ، وهو للمجيب ما ينصره ويحفظه، وللسائل مقابله (س، ج، ٧٢، ٤)

مطلب لم

- مطلب «لِمَ» على قسمين: فإنّه إمّا بحسب القول وهو الذي يطلب الحدّ الأوسط، وهو علّة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبًا، وإمّا بحسب الأمر في نفسه وهو مطلب علّة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحالٍ (س، ب، ٢١، ١٩)
- مطلب «لِمَ»... على قسمين: أحدهما طلب علّة اعتقاد القول والتصديق به في قياس يُنتج مطلوبًا. والثاني طلب علّة الأمر في نفسه وعلّة وجوده في نفسه (مر، ت، ١٩٥، ١٣)

- مطلب «لِمَ» هو بالقوّة أيضًا مَطلب «ما» لأنّك إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنّك قلت ما السّبب في أنّ [ج ب] أو ما الوسط في أنّ [ج ب]؟ إلّا أنّ مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحدّ الأوسط ويكون بالقوّة (مر، ت، ١٩٥، ١٥)
- مطلب «لِمَ» فإنّه على كلّ حال متأخر عن مطلبي «ما» و«هل»، ولكن مطلب «اللّم» بحسب الاعتقاد ربّما كان متقدّمًا عند المعتقد على مطلب «اللّم» الذي بحسب المعرفة في نفسه. فكثيرًا ما يعلم أنّ [ج ب]، بقياسٍ، ولا يُدرى العلّة في نفس وجوده في ذاته. وكثيرًا ما يتفق أن يكون الحدُّ الأوسط في القياس - وهو علّة لاعتقاد - علّة الأمر في نفسه (مر، ت، ١٩٦، ١٣)
- الحقيقي في السّؤال عن «لِمَ» هو الجواب بالعلّة الذاتيّة التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)
- مطلب لِمَ هو طلب العلّة (غ، م، ٥٨، ٤)
- مطلب لِمَ على وجهين: (أحدهما): سؤال عن علّة الوجود كقولك لِمَ احترق هذا الثوب فتقول لأنّه وقع في النار. (والآخر): سؤال عن علّة الدعوى وهو أن تقول لِمَ قلت إنّ الثوب قد وقع في النار، فتقول لأنّي رأيته ووجدته محترقًا (غ، م، ٥٨، ١٨)
- مطلب (لِمَ) وهو طلبُ العلّة لجواب (هل) (غ، ع، ٢٤٩، ٣)
- (مطلب لِمَ) لا يَطلبُ العلّة في وجوده، بل العلّة في وقوع التصديق بوجوده، وهو برهان (الإنّ) بلغة المنطقيين، وقياس (الدلالة) بلغة المتكلمين (غ، ع، ٢٤٩، ٧)
- مطلب لِمَ وهو سؤال عن العلّة وجوابه بالبرهان (غ، ح، ٩٣، ١٦)
- مطلب لِمَ هو لتعرّف علة جواب هل إمّا بحسب القول وهو الذي يطلب الحدّ الأوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به، وإمّا بحسب الأمر في نفسه، وهو يطلب علّة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحال (سي، ب، ٢٣١، ١٤)
- مطلب (لِمَ) يطلب العلّة: إمّا في التصديق فقط كما يقال (لِمَ) مبدأ لكل واحد. وإمّا في الوجود كما يقال: لِمَ يجذب المغناطيس الحديد (ط، ش، ٥٤٣، ١)

مطلب لم الشيء

- مطلب (لِمَ الشيء) وكأنّه يسأل عمّا هو الحدّ الأوسط، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب (هل) فقط، أو يسأل عن ماهيّة السبب، إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك فقط وكيف كان، بل يطلب سببه في نفس الأمر. ولا شك في أنّ هذا المطلب بعد (هل) في المرتبة، بالقوّة، أو بالفعل (س، أ، ٥٤٣، ١)

مطلب ما

- مطلب «ما» على قسمين: أحدهما الذي يطلب به معنى الإسم كقولنا: ما الخلاء؟ وما العنقاء؟ والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا: ما الحركة؟ وما المكان؟ (س، ب، ٢١، ١٤)
- مطلب «ما» الذي بحسب الإسم متقدّم على كل مطلب. وأمّا مطلب «ما» الذي بحسب تحقق الأمر في نفسه فمتأخر عن مطلب «الهلّ» البسيط، فإنّ الذي يطلب: ما ذات الحركة؟ وما ذات الزمان؟ فإنّما يطلب به مائيّة أمرٍ موجود عنده. وأمّا إن طلب أحد هل حركة أو

هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود؟ - فيجب أن يكون فهم أوّلاً ما تدلّ عليه هذه الأسامي، فإنه يمكن أن يعلم ما يدلّ عليه الإسم، ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجودٌ أو غير موجود - ولا ينعكس (س، ب، ٢٢، ٩)

- أمّا مطلب «ما» فإنّه يتبَعُ المطلب البسيط من مطلبي «الهل» تبعًا ظاهرًا. فإنّه إذا علم أنّ الشيء موجود، طلب ما ذلك الشيء الموجود. فقد علم أن مطلب «ما» الذي بحسب الذات فهو بعد طلب «الهل» وتابع له؛ لكنّه قد يُسبق، من حيث هو مطلب «ما»، بمعنى الإسم. فإذا أعطى، ثم أعطى مطلب «هل» إتضح في الحال مقتضى طلب «ما» بحسب الذات (س، ب، ١٩٣، ١٧)

- مطلب «ما» ينقسم إلى قسمين: أحدهما طلب معنى الإسم كقولك ما الخَلاء؟ وما العنقاء؟ والثاني طلب حقيقة الذّات كقولنا «ما الحركة؟» و«ما المكان؟» (مر، ت، ١٩٥، ٨)

- مطلب «لِمَ» هو بالقوّة أيضًا مطلب «ما» لأنّك إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنّك قلت ما السّبب في أنّ [ج ب] أو ما الوسط في أنّ [ج ب]؟ إلاّ أنّ مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحدّ الأوسط ويكون بالقوّة (مر، ت، ١٩٦، ٢)

- مطلب «ما» الذاتي بحسب الإسم مقدّم على جميع المطالب، ومطلب «ما» الذي بحسب حقيقة الذّات فهو متأخّر عن مطلب هل البسيط؛ فإنّ شرح الإسم يجوز أن يكون للمعدوم، وأمّا مطلب ما حقيقة الذّات، فلا يصحّ إلاّ بعد إثبات الذّات وهو بالحقيقة الحدّ، وما لم يثبت الأمر كان ذلك شرحًا لإسم، فإذا ثبت وجوده كان حدًّا لحقيقة الذّات (مر، ت، ١٩٦، ٤)

- مطلب «ما» بحسب الإسم معرفة، وبحسب حقيقة الذّات عِلْم، كما أنّ الحسّ معرفة والعقل عِلْم (مر، ت، ١٩٦، ١١)

- مطلب «ما» هو سؤال عن ماهيّة الشيء (غ، م، ٥٨، ١)

- مطلب «ما» وهو على وجهين: (أحدهما): ما يُراد أن يعرفَ به مُراد المتكلم بلفظ ما لم يفسّره كما إذا قال عُقار فيقال ما الذي يراد به فيقول الخمر. (والثاني): أن يطلب حقيقة الشيء في نفسه كما يقال ما العقار فيقول هو الشراب المسكر المعتصر من العنب (غ، م، ٥٨، ٩)

- مطلب (ما) ويُعرفُ به التصوّر، دون التصديق، وذلك. إمّا بحسب الإسم، وإمّا أن يكون الطلب بحسب حقيقة الذات (غ، ع، ٢٤٨، ١٢)

- مطلب «ما» ويُطلق على ثلاثة أوجه: الأول أن يُطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا يدري العُقار ما العُقار، فيُقال له الخمر إذا كان يعرف الخمر. الثاني أن يُطلب لفظًا مميّزًا يتميّز به المسئول عنه عن غيره بكلام جامع مانع كيف ما كان الكلام، سواء كان عبارةً عن لوازمه أو ذاتياته كقول القائل ما الخمر أي ما حد الخمر فيقال هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة ويُحفظ في الدن، والمقصود أن لا يتعرض لذاتياته ولكن تُجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بجملته الخمر بحيث لا يخرج عنه خمر ولا يدخل فيه ما ليس بخمر. الثالث أن يقال ما الخمر فيقال هو شراب مسكر معتصر من العنب، فيكون ذلك كاشفًا عن كنه حقيقته الذاتية ويتبعه أيضًا انه تمييز

جامع مانع ولكن ليس المقصود التميز بل تصوّر كنهِ الشيء وحقيقته ثم التميز يتبعه لا محالة (غ، ح، ٩٢، ١١)

- من الصيغ الطالبة للتصوّر صيغة ما وتُسمّى مطلب «ما»، وهو على قسمين: أحدهما يُطلب به معنى الإسم، كقولنا ما الخلاء وما العنقاء، والثاني يُطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الرُّوح وما العقل وما المَلَك (سي، ب، ٢٣١، ٤)
- مطلب «ما» الذي بحسب الإسم مقدّم على كل مطلب فإن من لم يفهم ما يدل عليه الإسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته (سي، ب، ٢٣٢، ٢)
- مطلب «هل» المطلق فمتقدّم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٢٣٢، ٤)

مطلب ما هو

- مطلب (ما هو الشيء؟) وقد يطلب به ماهيّة ذات الشيء، وقد يطلب به ماهيّة مفهوم الإسم المستعمل (س، أ، ٥٤٠، ١)

مطلب ما وأي

- مطلب ما وأي للتصوّر (غ، م، ٥٩، ٣)

مطلب هل

- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما بسيط، وهو مطلب: هل الشيء موجود على الإطلاق، أو ليس بموجودٍ على الإطلاق؟ والآخر مركّب: وهو مطلب: هل الشيء موجودٌ كذا، أو ليس كذا فيكون الموجود رابطةً لا محمولاً، مثل قولك: هل الإنسان موجودٌ حيوانًا أو ليس بموجود حيوانًا (س، ب، ٢١، ١٦)
- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما كقولك «هل الشيء موجود أو ليس بموجود؟» وهذا هو الهل البسيط. والثاني أن يقال هل الشيء موجود كذا أو ليس بموجود كذا كقولك «هل الإنسان موجود حيوانًا؟» وهو الهل المركّب (مر، ت، ١٩٥، ١٠)
- لا نطلب العلّة بِلِمَ إلاّ بعد مطلب «هل» (مر، ت، ٢٥٠، ٧)
- مطلب «هل» هو سؤال عن وجود الشيء (غ، م، ٥٧، ١٥)
- مطلب «هل» هو على وجهين: (أحدهما): عن أصل الوجود كقولك هل اللّه موجود وهل الخلاء موجود. (والثاني): عن حال الشيء كقولك هل اللّه مريد وهل العالم حادث (غ، م، ٥٨، ٥)
- مطلب (هل) وهذا السؤال، أعني صيغة (هل) يتوجه نحو طلب وجود الشيء في نفسه (غ، ع، ٢٤٨، ٣)
- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل بـ(لِمَ) لا يسأل إلاّ بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ٢٧٠، ١٩)
- مطلب هل إذ يطلب بهذه الصيغة أمران: إمّا أصل الوجود كقول القائل هل اللّه موجود، أو يطلب الموجود بحال وصفة كقوله هل اللّه خالق البشر وهل اللّه حي (غ، ح، ٩٢، ٨)
- الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويُطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض، أي الإيجاب أو السلب، وهو على قسمين أحدهما

بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقًا أو ليس بموجود مطلقًا، كقولنا هل الخلاء موجود؟ هل الجن موجود؟ والآخر مركّب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك (سي، ب، ٢٣١، ٩)

- مطلب «هل» المطلق فمتقدّم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٢٣٢، ٤)

مطلب هل ولم

- مطلب هل ولِمَ للتصديق (غ، م، ٥٩، ٤)

مطلبا كم ومن

- لم يذكر الشيخ (ابن سينا) مطلبي (كم) و(من) وهما أيضًا من الجزئيات المشهورة، فهي جزئيّة؛ لأنها تطلب علومًا جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة (ط، ش، ٥٤٤، ١)

مطلق

- الجهاتُ الأُول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)
- المطلقُ هو ما كان من طبيعة الممكن، وحَصَلَ الآن موجودًا بعد أن كان ممكنًا أن يوجد، وألا يوجد، وممكنٌ أيضًا ألا يوجد في المستقبل (ف، ع، ١٥٧، ١٦)
- المطلق ما لا شرط فيه بوجه (س، ع، ٦٨، ٨)
- قوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا: كل أبيض، معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما (س، ق، ٢٨، ١٦)
- المطلق «ما يجب وجوده وقتًا ما بعينه أو بغير عينه لا دائمًا» (س، ق، ٣٥، ١٠)
- إن كان المطلق مأخوذًا بحسب المعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ٤٧، ١٢)
- المطلق... ما لا يكون الحمل موجودًا فيه دائمًا، أو ما لا يجب الحمل في كلّ واحد، وإن اتفق في البعض؛ بل ما يكون الحمل وقتًا ما، إذ لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودًا (مر، ت، ٦٠، ١١)
- المطلق هو الذي يُحْكَم فيه بسلب المحمول أو إيجابه وقتًا ما في مذهب، وفي مذهب أن لا يُشتَرَط فيه دوام ولا دوام، وهذا في جانب المحمول (مر، ت، ٦٢، ٤)
- مراعاة الوقت والزمان في المطلق يخرجه إلى الضروري (مر، ت، ٨١، ١)
- إن كان المطلق مأخوذًا بالمعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، لا السلب المطلق (مر، ت، ٨١، ١١)
- المطلق: ما لم يتعرّضْ فيه إلى شيء من ذلك؛ فإن هذه الأمور زائدة على ما يقتضيه مجرّد الحمل (غ، ع، ١١٩، ١٦)
- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسمُ إلى لفظ يدلُّ على عين واحدة نسمّيه مُعَيَّنًا وإلى ما يدلُّ على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد نسمّيه مطلقًا (غ، ح، ١١، ١)
- المطلق فهو الذي لا يمنعُ نفسُ مفهوم اللفظ من وقوع الاشتراك في معناه كقولك السوادُ والحركة والإنسان، وبالجملة الاسمُ المفرد

في لغة العرب إذا أُدْخِلَ عليه الألف واللام كان لاستغراق الجنس وقد يُسمّى لفظًا عامًا (غ، ح، ١١، ٦)

- المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الإشتراك في معناه (غ، ص، ٣١، ١)

- المطلق لا يتناول إلّا الموجود، والممكن الخاص أعمّ من المطلق الوجودي، إذ يتناول الموجود الغير الضروريّ وغير الموجود مما هو جائز الوجود، والوجوديّ لا يتناول إلّا الموجود الغير الضروريّ (سي، ب، ١٢٠، ١٩)

- المطلق ممكن الوجود (ش، ق، ٢٠٧، ٢)

- المطلق من طبيعة الممكن (ش، ق، ٢١١، ٨)

- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إمّا في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الإستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ١)

- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معيّنا»، فهذا حقّ (ت، ر١، ٩٨، ٥)

- «المطلق» لا يكون مطلقًا إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر١، ١٦٠، ١٩)

مطلق الإمتناع

- الإمكان الذهنيّ وفيه أيضا مطلق الإمتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

مطلق خاص

- المطلق الخاص يشمل اللادائم بحسب الوصف (ط، ش، ٣٥٩، ٥)

مطلق سلب

- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٩)

مطلق الضرورة

- الإمكان الذهنيّ أنّ فيه أيضًا مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه مشروط وهو الذي إنّما يصير معلومًا بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

مطلق عام

- ليس في الخارج إلاّ «جزئي معيّن»، ليس في الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقًا عامًا» (ت، ر١، ٩٩، ٢٦)

- ما يتصوّره الذهن «مطلقًا عامًا» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلاّ «مقيّدًا خاصًا» (ت، ر١، ٩٩، ٢٩)

مطلق عام عرفي

- إنّ «العرفي» يمكن أن يؤخذ متناولاً للضروري ويكون عامًا. ويمكن أن يكون غير متناول لها، ويكون خاصًا. فالمطلق العام العرفيّ يوافق الرأي الأول والخاص، وهو العرفيّ الوجوديّ (ط، ش، ٣٦٠، ٢٣)

مطلق عامي

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لأن المطلق العامي يشتمل على الضروريّ وغير الضروريّ فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيّناه وتارة ممكنة خاصية، والعام لهما جميعًا هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

مطلق كلي

- إمّا أن يكون المطلق الكلّي ما يُحْكَم فيه على كلّ واحد بحكم من غير بيان وقت، مع جواز أن يكون دائم الوجود ضروريًّا في كل واحد واحدٍ من الكلّ ومع جواز كونه في وقت في كلّ واحدٍ واحدٍ من الكل، وإمّا أن يكون المطلق الكلّي هو الذي حكم على كلّ واحد في وقت ما، لا ما دام ذات الموضوع موجودة؛ وليس هذا الوقت وقتًا تشترك فيه الجملة معًا، فقد منعنا هذا (مر، ت، ٧٠، ١٣)

مطلق من جهة سور

- أمّا المطلق. . . من جهة السور يكون قولنا: كل إنسان حي مطلقًا (س، ق، ١٥٢، ٥)

مطلقات

- المطلقاتُ التي لا ينحصر أحدها في الآخر ولا يكون أحدُها الآخر، وكون أحدهما هو الآخر هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من لفظ المطلق الآخر، وذلك في مثل قولنا زيدٌ إنسان وزيدٌ إنسان صالح، فإن المفهومَ من الإنسان في القولين جميعًا شيء واحد (ف، س، ١٤٥، ٢٠)

- يُجمع في المطلقات التي هي مزمعة أن تصدقَ إذا قُيِّدَت وأن لا يلحقها تكرير شريطتان وهما: أن يكون بعضُها يحملُ على بعض لا بالعَرَض، وأن لا ينحصر أحدهما في الآخر، وذلك مثل قولنا زيد حي وزيد مشاء ذو رجلين، فإذًا زيد حي مشاء ذو رجلين (ف، س، ١٤٦، ١٠)

- المُطلقات المجرّدة الشاملة لأمور مختلفة هي التي يُعبِّر عنها المتكلمون بالأحوال والوجوه والأحكام، ويعبِّر عنها المنطقيون بالقضايا الكليّة المجرّدة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ص، ٣٥، ٨)

مطلقات متخالفة

- زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض، إذا تخالفت في الكيف والكم معًا وغفلوا عن شرط يختص بذوات الجهة لا تصير «بدونه» متناقضة. والحق أنّ المطلقات المتخالفة في الكيف والكم، عامّة كانت أو خاصّة، قد تجتمع على الصدق. بل المتضادة التي هي أشدّ القضايا إمتناعًا عن الجمع على الصدق، قد تجتمع أيضًا عليه إذا كانت مطلقة، وذلك إذا كانت المادة وجوديّة، لا دائمة، فإن الحكم عليها بإيجاب مطلق وبسلب مطلق يصدق معًا في قولنا: كل إنسان نائم. وبعضهم أو كلهم ليس بنائم (ط، ش، ٣٥٣، ٣)

مطلقات مجردة

- المطلقات المجرّدة الشاملة لأمور متخيّلة هي التي يُعبِّر عنها المتكلمون بالوجوه أو الأحوال أو الأحكام، ويُعبِّر عنها المنطقيون بالقضايا الكليّة المجردة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ح، ٢٢، ٣)

مطلقة

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١)
- (القضية) المطلقةُ قد جرَت العادةُ فيها أن تُجْعَلَ علامتُها حذفُ الجهات كلّها وألاّ يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهبُ إليه الاسكندر ويُصَحِّحُ أنه رأي أرسطوطاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)
- القضيةُ قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها، كقولنا كل انسان عادل، وقد تكون مادتُها مطلقةً وجهتُها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتُها اضطرارية ولا يُصَرَّحَ بها لا باضطرار ولا بإمكان، فتكون مطلقةً في جهتها اضطراريةً في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ٢١)
- الوجوديةُ والمطلقةُ كاسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرارية والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار، على مثال ما تقدّم (ف، ع، ١٥٩، ٧)
- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سَلَفَ والتي هي الآن موجودةً تقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٥٩، ١٧)
- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقةِ التي حصَلَ وجودُها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيرًا من المجهولات التي صِدقُها على غير التحصيل عندنا يتغيّر حالُها عندنا، فيصير صدقُها محصّلاً بعد أن كان عندنا غير مُحصّلِ الصدق، وذلك إذا عَلِمنَاها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)
- قد تُخَصُّ المطلقة بإسم الوجودية (مر، ت، ٦٠، ١٧)
- المطلقة - بالمعنى العامّ - الموجبة الكليّة (مر، ت، ٨١، ٤)
- المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضًا من جنسها والحق يأباه (سي، ب، ١٢٣، ١٤)
- المطلقة هي من طبيعة الممكن (ش، ق، ١٤٧، ٩)
- إن. . . أشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير أن يكون وجودها بإضطرار. . . هي المطلقة (ش، ق، ١٧٥، ٥)
- الأصناف المُنتِجَة من المطلقة وغير المُنْتِجَة على عدد المُنْتِجَة وغير المُنْتِجَة من الضرورية (ش، ق، ١٧٥، ١٦)
- المطلقة تقال على ما كان موجودًا بالفعل من غير أن يُشْتَرَط في ذلك وجود ضرورة أعني في جميع الزمان (ش، ق، ١٧٥، ١٦)
- المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعًا موصوفًا بصفة من الصفات التي يمكن أن تفارقه (ش، ق، ١٧٥، ١٧)
- المطلقة والممكنة ليست بضرورية (ش، ق، ١٩٣، ٢٣)
- المطلقة الحقيقية. . . هي التي يصحّ فيها الحمل الكلّي المطلق، أعني التي يُشاهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع

في جميع الزمان أو في اكثره (ش، ق، ١٩٩، ١٥)

- إن هذه (المطلقة) يخطر بالبال إمكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل (ش، ق، ١٩٩، ١٨)

- المطلقة التي توجد في الأقل من الزمان... بيّنٌ أنه لا يُحْمَل منها قياس (ش، ق، ١٩٩، ٢١)

- المطلقة... ليس لها وجود خارج الذهن (ش، ق، ٢٠٠، ١٧)

- المطلقة... هي التي لا تختصّ بزمان دون زمان (ش، ق، ٢٠١، ١٤)

- المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لدوام ولا لسلبهما كقولنا كل إنسان فهو ميت بالإطلاق العام (و، م، ١٥٠، ٣)

مطلقة اتفاقية

- إنّ الموجبة الكليّة المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئيّة الدائمة، وهي ضرب من المطلقة الإتفاقيّة (س، ش، ٧٨، ٢٠)

مطلقة خاصة

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعضُ الناس كاتبٌ وبعضُ الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)

- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصّة، المطلقة العرفيّة، فإنّه قد عبّر عن العرفيّة أيضًا بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة نقيضًا من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

مطلقة عامة

- قضية مطلقة عامة كقولك كلُّ جسم متحيّز وكل سواد لون وكل حركة عَرَض (غ، ح، ٢٤، ١٠)

- المطلقة العامة وهي التي يُحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل (ن، ش، ١٤، ٢)

- الوقتيان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

- المطلقة العامة وهي ما يثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفي عنه من غير تعرّض فيها لأكثر من ذلك كقولنا كل إنسان ميت بالإطلاق العام. فإن قيّد فيها الثبوت الفعلي بنفي الدوام سُمّيت وجودية اللادائمة كقولنا في هذا المثال كل إنسان ميت لا دائمًا، وإن قُيّدت بنفي الضرورة سُمّيت وجوديّة اللاضرورية كقولنا كل إنسان ميت لا بالضرورة (و، م، ١٤١، ٣)

مطلقة عامية

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لأن المطلق العامي يشتمل على الضروريّ وغير الضروريّ فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيّناه وتارة ممكنة خاصية، والعام لهما جميعًا هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

مطلقة عرفية

- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصّة، المطلقة العرفيّة، فإنّه قد عبر عن العرفيّة أيضًا بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة نقيضًا من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

مطلقتان

- إن المطلقتين تنتجان في هذا الشكل (الثاني) وكذا الممكنتان. والحق أنه إنما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفًا بما وصف به. وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً (سي، ب، ١٤٧، ٦)

مطلوب

- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافًا ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع لزِمَ أن يكون المحمولُ موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٥)
- الذي يلزم، فإنّه ما دام يساق إليه بالقياس يسمّى مطلوبًا. فإذا لزم سمّي نتيجة (س، ق، ١٠٨، ٥)
- المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فتحصل منه نفسه فائدة؛ وإنّما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق. وأمّا إذا طُلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد إثباته (س، ج، ٥٣، ١٩)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمّى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تُسمى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)
- القياس الذي يُنتج غير المطلوب... ليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلّفه أصلاً (ش، ق، ١٧١، ١٥)
- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١١)
- ليس يبيِّن كل مطلوب في كل شكل (ش، ق، ٢٦١، ٢٤)
- كل مطلوب يبيَّن بقياس مستقيم... قد يمكن أن يبيَّن بتلك المقدمات بأعيانها بقياس الخُلْف (ش، ق، ٣١٩، ١٢)
- المطلوب والمقدّمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب، ٤٠٣، ٢)
- يمكن أن يُبرهَن المطلوب الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها ببراهين كثيرة (ش، ب، ٤٤٣، ٢)
- كل مطلوب ينقسم إلى محمول وموضوع (ش، ج، ٥٢٨، ٢٥)
- المطلوب يكون حاضرًا من جهة، غير حاضر من جهة أخرى. فالجهتان متغايرتان: فمن الجهة التي لم يحضر، يُطلب. ومن الجهة التي حضر، يتحرّك عنه أولاً، ويُعرف أنّه المطلوب آخرًا. والسبب في ذلك إختلاف مراتب الإدراك: بالضعف. والقوّة. والنقصان. والكمال (ط، ش، ١٧٤، ٢١)
- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- قولهم (المنطقيون): «ليس المطلوب أكثر من جزئين، فلا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين»، فيقال: «إن أردتم» «ليس له إلاّ إسمان مفردان» فليس الأمر كذلك، بل قد يكون التعبير عنه بأسماء متعددة (ت، ر٢، ١٧٧، ٢٤)

مطلوب تصديقه

- المطلوب تصديقه، معلوم الحدود، مطلوب الحكم عليها (ط، ش، ١٧٥، ٤)

مطلوب تصوره

- المطلوب تصوّره، معلوم بإدراك ناقص، مطلوب إستكماله (ط، ش، ١٧٥، ٣)

مطلوب جدلي

- المطلوبُ الجدلي هو المطلوب الذي سبيله أن يُسلّم بالسؤال عن المجيب، ويعرض لإبطال السائل وحفظَ المجيب، وتكون قضيةٌ سبيلها مع سلامة فِطرة الإنسان في الحواس وفي النُطق، أن لا تكون قد تَيَقّنت بعلم أول (ف، ج، ٦٨، ١٩)
- المطلوب الجدلي... هو ما لم يكن معلومًا صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور (ش، ج، ٥١١، ٢)

مطلوبات

- المطلوبات منها مطلوباتٌ أُول، ومنها مطلوباتٌ ثوانٍ. والمطلوبات الأول هي أوّل شيء يَتَبَرْهَنُ في تلك الصناعة، وإنما تتبرهَن عمّا أُلّفَ من المقدّمات التي هي مبادئ أول، والثواني هي التي تَتَبَرْهَنُ بالبراهين التي تُؤلَّفُ عن المطلوبات الأول بعد أن تَثْبُت (ف، ب، ٦٠، ١٣)
- أنواعُ المقدمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكونَ أجناسُ المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناسِ المطلوبات، فينبغي أن نُحصي أجناس المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)
- أجناسُ المطلوبات تختلفُ بحسب اختلاف محمولاتها، لأن محمولَ المطلوب هو الذي به صار المطلوبُ مطلوبًا. لأنّا إنّما نطلب وجودَ المحمول في الموضوع فكلُ مطلوب فإنما يُطْلَبُ منه هل محموله موجود في موضوعه أو غير موجود في موضوعه؟. والمطلوبُ الجدليّ موضوعه كلي أبدًا (ف، ج، ٨٢، ١٧)
- المطلوبات والأوضاع الجدلية منها عامة ومنها خاصة، فالعامة منها هي التي تُطلبُ أو توضع فيها أن المحمول موجود للموضوع، أو غير موجود، من غير أن تبيّن على أي نحو هو موجود (ف، ج، ٨٢، ٢٠)
- المطلوبات الخاصة فهي التي يُوضع فيها أن المحمولَ موجودٌ للموضوع على نحو ما يتحصّل من أنحاء الوجود وأنواع المحمولات التي يُوجد كلُ واحد منها نحو إما من الموجود، إما حد للموضوع أو خاصة أو رسم له أو جنس له أو نوع له أو فصل أو عرض (ف، ج، ٨٣، ٣)
- ما كان من المطلوبات يتبيَّن بأكثر من شكل واحد فإنّما يُعْرَف الشكل الذي به يبيَّن بوضع الحدّ الأوسط فيه من الطرفين. وكل ما كان إنما تبيَّن في شكل مخصوص، فقد يُعْرَف الشكل الذي يبيَّن به من المطلوب نفسه كما نعرفه من وضع الحدّ الأوسط... (ش، ق، ٢٦٢، ٢)

- المطلوبات عددها بالجملة أربع: إثنان مركّبان، وإثنان بسيطان (ش، ب، ٤٥٥، ٧)

مطلوبات جدلية

- (المطلوبات الجدلية) منها القضايا التي لم يعتقدْ فيها أحد إلى غايتنا رأيًا أصلاً أنها كذا ولا أنها ليست كذا، ممّا قد فُحِصَ عنها (ف، ج، ٧١، ١)
- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا فيها للجمهور آراء متضادة (ف، ج، ٧١، ١٢)
- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا يضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج، ٧١، ١٣)
- ليس ينبغي أن يُقتصرَ في أمر المطلوبات الجدلية على أن يكون التشكيك فيها من جهة حُسنِ الظن بالقوام بها، دون أن يكونَ مع ذلك قياسات تُثبِتُ وتُبطِلُ تلك الآراء التي تضاد فيها الفلاسفة فيما بينهم أو الجمهور فيما بينهم أو ضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج، ٧٢، ١٢)
- (المطلوبات الجدلية) منها الأقاويل المبتدعة المشنّعة التي يراها قوم من أهل النباهة والمشهورين بالحذق في العلوم. وذلك أن توجد آراء مشهورة ونجد قومًا مشهورين عند الجميع بالحذق في العلوم يضادون تلك الآراء المشهورة، فتكون نباهة القائلين بما يضاد المشهور وشهرتهم بالحذق (ف، ج، ٧٢، ٢١)
- (المطلوبات الجدلية) منها أن يكون الذي يخرقُ الاجماعُ ويضاد المشهور إنسانًا من اهل العلم غير نبيهٍ ولا مشهور بالحذق، أو يكون إنسانًا من غير أهل العلم، إلا أن معه قياسًا يشدُّ به رأيه المشنّع، ويُعانِدُ به المشهور المُجْمَع عليه (ف، ج، ٧٣، ٦)
- المطلوبات الجدلية كلّها تُسمّى أوضاعًا. وكان الوضع إسمًا لجنس يلقّب بعض أنواعه باسم جنسه، فيُقال عليه ذلك الإسم بعموم وبخصوص على ما عليه الأمر في كثير من الأسماء (ف، ج، ٧٣، ١٧)
- المشهورات التي أشخاصُها محسوسة، كقولنا الثلج أبيض أو البياض، والأبيض موجود. وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يُتَشَكَّكَ فيها ولا تعرُضُ للإثبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات جدلية من قِبَل أن هذه إن جهلَها إنسانٌ أو لم يعترف بها لم يمكن أن تُبَيَّنَ له بقياس أصلاً، لكن يحتاجُ في تبيينها له أن يحسّها (ف، ج، ٧٦، ٥)
- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير أن تُقَيَّد بشريطة أو بشرائط واستعملت، فكثيرًا ما تضرّ. فلذلك لا ينبغي أن تُجعلَ هذه أيضًا مطلوبات جدلية أو تُعْرَض للإبطال بمقابلاتها الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسَهَّلَة في استخراج شرائطها، التي إذا استعملت معها زالت عنها المضار التي تلحق من جهة استعمالها مطلقة (ف، ج، ٧٨، ٦)
- (من المطلوبات الجدلية) ما لا يمكن أن يُوجدَ له مقدّمات مشهورة تُثبته، أو تُبطله لا قريبة ولا بعيدة، بل إنّما تُصحّح بمقدمات لا تخطر ببال الجمهور وبأشياء ليس عند الجمهور فيها رأي أصلاً، لا إنّها كذا ولا إنّها ليست كذا، ولا هي أيضًا نافعة لهم (ف، ج، ٧٩، ١١)
- التي يُمكنُ أن تُثبتَ أو تُبطَلَ بالمقدمات المشهورة بقياسات كثيرة مُترادفة بالغةً في الكثرة ما بَلَغَتْ، فليس يمنعُها ذلك من أن

تُجْعَلَ مطلوبات جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٧)

- كل ما أُمْكِنَ أن يُثْبَتَ أو يُبطلَ بالمقدمات المشهورة. وكان ممّا يُنتفعُ به بوجه ما في العلوم الثلاثة اليقينيّة، فإنها تُجعل مطلوبات جدليّة (ف، ج، ٨٠، ١٩)

- ليس يوجد في المطلوبات الجدليّة مطلوبٌ محموله نوع لموضوعه (ف، ج، ٩٢، ١)

- أجناسُ المطلوبات عنده (ارسطو طاليس) أربعة: عَرَض وجنس وخاصة وحدّ (ف، ج، ٩٢، ٢)

- المطلوباتُ الأربعة الجدليّة والمقدمات كلّها داخلةٌ تحت المقولات كلّها، وأن المقولةَ إذا حُمِلَت على ذاتها كانت جنسًا واحدًا وإن حُمِلَتْ على غيرها كانت عَرَضًا (ف، ج، ٩٦، ١٧)

- المطلوبات الجدليّة ستة أصناف: إمّا حدًا، وإمّا جنسًا، وإمّا فصلاً، وإمّا خاصّة، وإمّا رسمًا، وإمّا عَرَضًا (س، ج، ٥٠٣، ١٢)

مظنونات

- أمّا المظنونات فهي التي تُظَنُّ ظنًا من غير وقوع إعتقاد جزم، وذلك إمّا لمشابهتها للأمور المشهورة فتكون مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقّب، فإذا تعقّب علم أنّها غير مشهورة مثل قولهم: أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا. وإمّا أن يقع الظنُّ بها على سبيل القبول من ثقة، وإمّا أن يقع الظن بها من جهات أخرى ليس لأحدها على أنّها مشهورات، كمن يرى عبوسًا يأتيه فيظنّه باطشًا به. وهذه المظنونات إنّما تنفع في المقاييس من حيث أنّ بها إعتقادًا، لا من حيث أنّ مقابلها يختلج في الضمير (س، ب، ٢٠، ٧)

- المظنونات هي أقاويل وقضايا وإن كان يَسْتَعمِلُها المحتجّ جزمًا فإنّه إنّما يتبع فيها مع نفسه غالب الظّن، من دون أن يكون جزم العقل منصرفًا من مقابلها (مر، ت، ١٠١، ١٣)

- المظنونات فما يفيد غلبة الظن مع الشعور بإمكان نقيضه (غ، م، ٥٢، ٢)

- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس الخطابي والفقهي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)

- المظنونات، وهي أمور يقع التصديق بها، لا على الثبات بل مع خطور إمكان نقيضها بالبال، ولكن النفس إليها أمْيَل (غ، ع، ١٩٨، ٤)

- المظنونات الأكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون إقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق (ب، م، ٢٠٨، ١٢)

- المظنونات: فهي القضايا التي يصدّق بها اتباعًا لغالب الظن مع تجويز نقيضه (سي، ب، ٢٢٦، ٥)

- أمّا المظنونات فهي قضايا لا يرى مستعملها أنّه جازم بها ولكن يكون في نفسه منها ظن غالب ومن جملة هذه المظنونات ما يكون مظنونًا في بادىء الرأي فإذا قوي التأمل فيها زال الظن كقولك أنصر أخاك ظالمًا أو مظلوما (ر، ل، ٢٩، ١)

- إنّ القضيّة: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات.

وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبّهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادىء الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيّلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٠)

معا

- يقال «معًا» على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكوُّنهما في زمان واحدٍ بعينه، فإنّه ليس واحدٌ منهما متقدّمًا ولا متأخّرًا؛ وهذان يقال فيهما إنهما «معًا» في الزمان (أ، م، ٥٠، ٨)

- يقال «معًا» بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سببًا أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في الضِّعف والنصف، فإن هذين يرجعان بالتكافؤ (أ، م، ٥٠، ١١)

- التي تقال إنها «معًا» بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود، وليس واحدٌ من الشيئين سببًا أصلاً لوجود الآخر، والتي هي من جنس واحد قسيمة بعضها لبعض. فأمّا التي تقال على الإطلاق إنها معًا فهي التي تكوُّنها في زمان واحد بعينه (أ، م، ٥١، ١٠)

- «معًا» يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدُهما في الزمان، وهما اللذان وجودُهما في الآن واحد، واللذان بُعدُهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثلُ الضعف والنصف. والثالثُ هما الشيئان اللذان يشتملُ عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحدِ وجهين: إما ألاّ يكون بين نهايتَيْهما بُعْدٌ أصلاً، وهذان هما أحرى بمعنى معًا في المكان، وإمّا أن يكون بينهما بُعْدٌ ما؛ وأمّا المكان الأول، فلا يمكن أن يشتملَ على الجسمين إلّا على رأي من يُجَوِّزُ تداخل الجسمين ونطابق كليتيهما. والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعْدٌ واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣٠، ١٦)

- إنّ كل أمرين لا يتقدّم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معًا. فيقال معًا في الزمان لما لا يتقدّم أحدهما فيه ولا يتأخر؛ ويقال معًا في الطبع للأمر الذي لا تقدّم ولا تأخر فيه بالطبع؛ فهما إمّا متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ، وإمّا متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأنواع تحت جنس واحد؛ ليس لأنهما معًا في الطبع فقط، بل لأنّهما معًا في المرتبة أيضًا وفي النسبة إلى مبدأ ما (س، م، ٢٦٩، ١٤)

- «معًا» تقال على وجوه أعرفها والمقول فيها بإطلاق هما الشيئان اللذان يكون تكوّنهما في زمان واحد، فإنّهما لمّا لم يكن أحدهما متقدّمًا للثاني بالزمان، قيل أنهما معًا بالزمان والثاني ما يقال فيهما أنهما معًا بالطبع (ش، م، ٧١، ٣)

- . . . التي تقال أنها «معًا» بالطبع . . . صنفان: أحدهما الشيئان اللذان يتكافآن في لزوم الوجود أحدهما عن الثاني من غير أن يكون أحدهما سببًا للثاني؛ والثاني الأنواع التي هي قسيمة أي كل واحد منهما قسيم لصاحبه (ش، م، ٧١، ١٨)

- ... التي يقال أنها «معًا» بإطلاق هي التي تكوّنهما في زمان واحد (ش، م، ٧١، ٢٠)

معا في الطبع

- «المعًا» في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدّم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدّمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر (س، م، ٢٧٠، ٨)

معا في المرتبة

- الأشياء التي هي «معًا» في المرتبة... فإمّا أن تكون في مرتبة وضعيّة كالذين في صف واحد فإنّهم في مرتبة وضعيّة، وإمّا في مرتبة طبيعية كالأنواع تحت جنس واحد (س، م، ٢٧٠، ١٧)

معادلة

- من جهة المعادلة... أنّه إن كان أن نتخيّل خاصّة أن نحس، فأن لا نتخيّل خاصّة أن لا نحس؛ وهذا للإبطال والإثبات (س، ج، ٢٢٧، ١)

معارضة

- القياس والمعارضة يبتدآن من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

معارف عملية

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظريةَ ليست مقرونةً باستعداد نحو العمل إلا بالعَرَض (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

معارف مشتركة

- المعارف المشتركة التي هي بادئ رأي الجميع هي أسبقُ في الزمان من الصنائع العمليّة ومن المعارف التي تخصُّ صناعة صناعة منها، وهذه جميعًا هي المعارف العاميّة (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

معارف نظرية

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظريةَ ليست مقرونةً باستعداد نحو العمل إلا بالعَرَض (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

معاند

- كل قضيّة موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضيّة موجبة لها من الموجب معاند. فعناد السلب عناد للقضيّة الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)
- إنّما يكون المعاند معاندًا إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب. وربّما قرن بذلك الإعتراف بأن ما يقيسه غير حق، لكن المخاطبَ قاصرٌ عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه، فلفظ المعاند، بحسب تعارف القوم، ليس يليق أن يجعل إسمًا لهذه المخاطبة، ولا بحسب اللغة أيضًا؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق، والعدول عن الواجب، بفضل القوّة (س، ج، ١٦، ١١)
- المشهور ربّما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده دائمًا أوهم أنّه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

معاندات

- تؤخذُ المعاندات بالعكس فتعدُّ في اللوازم، إذا كان ارتفاع الثاني منهما لازمًا عن وجود الأول، فكذلك إذا كان الثاني موجودًا لزِمَ أيضًا ارتفاع الأول (ف، م، ١٢٨، ٧)
- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحّة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإن إنتسب آخر الأمر إلى مبدأ؛ كقولهم: إنّه إمّا أن تكون الشمس طالعة، أو يكون الليل موجودًا. فإنّ الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضًا بطريق الإستثناء في الإثبات والإبطال، كما علمت؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان (س، ج، ١٢٦، ٢)

معاندة

- المقدّمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إمّا برهانيّة وإمّا جدليّة (أ، ب، ٣٤٧، ٨)
- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)
- أمّا المعاندة فهي مخاطبة يحاول المُخاطِب بها إظهار نقص من يدّعي الكمال، على أي وجه كان، وأن يعجزه بقياسات من مقدّمات حقّة أو باطلة؛ فيكون الغرض فيها من المُخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدها المُخاطَب (س، ج، ١٦، ٣)
- المعاندة... هو الإتيان بمقدّمة تضاد المقدّمة التي يُقْصَد إبطالها بالعناد (ش، ق، ٣٥٦، ٩)

معاندة بالشبيه

- المعاندةُ بالشبيه فينبغي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)

معاني

- كانت المعاني بعضُها كليًّا وبعضُها جزئيًّا، وأعني بقولي «كليًّا» ما من شأنه أن يُحْمَل على أكثر من واحد، وأعني بقولي «جزئيًّا» ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك أن قولنا «إنسان» من المعاني الكلية، وقولي «زيد» من الجزئيات (أ، ع، ٦٦، ٢)
- المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إمّا صادقًا وإمّا كاذبًا (أ، ع، ٧٠، ٩)
- ما كان من المعاني التي تُحْمَل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنّما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضًا على بعض بطريق العَرَض، فإنّ هذه ليس تصير شيئًا واحدًا. ومثال ذلك قولنا في إنسانٍ من الناس إنّه أبيض وطبيب. فليس قولنا إنّه أبيض وإنّه طبيب معنى واحدًا، وذلك أنّهما جميعًا عَرَضان لَحِقا شيئًا واحدًا (أ، ع، ٨٤، ٧)
- المعاني المنتزعة هي متأخرة بالزمان عنها من حيث يُوصفُ بها المُشارُ إليه ومن حيث ينطوي فيها بالقوّة المُشار إليه (ف، ح، ٧٧، ١٣)
- الألفاظ الدالّة عليها (المعاني)، فإنّه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مشكّلة بأشكال تدلُّ عليها من حيث هي منتزعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظ

أُخر تَدلُّ عليها من حيث المشار إليه منطوٍ فيها بالقوّة (ف، ح، ٧٧، ١٥)

- تتحرّى في تلك الألفاظ أن تنتظمَ بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تتأتّى لها في الألفاظ، فيُجتهَدُ في أن تُعرَبَ أحوالُها الشبه من أحوال المعاني (ف، ح، ١٣٩، ٢)

- المعاني تتفاضلُ في العموم والخصوص. فإذا طلبوا (العوام والجمهور) تشبيهَ الألفاظِ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعمُّ أشياء ما كثيرة بلفظ واحدٍ بعينه يعمُّ تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظٌ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظٌ متباينة (ف، ح، ١٣٩، ١٥)

- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدّلُ عليها أعراضٌ تتعاقب عليها، كذلك تُجعَلُ في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنّها أعراضٌ متبدّلة على لفظ واحد بعينه، كلّ حرف يتبدّل لعَرَض يتبدّل (ف، ح، ١٣٩، ١٨)

- المعاني المفهومة عن الأسماء منها ما شأنها أن تُحمَل على أكثر من موضوع واحد، وذلك مثل المعنى المفهوم من قولنا إنسان، فإنّه يمكن أن يُحمَل على زيد وعلى عمرو وعلى غيرهما (ف، أ، ٥٨، ١٢)

- منها (المعاني المفهومة) ما ليس من شأنها أن تُحمَل على أكثر من موضوع واحد، لكن إمّا أن لا تُحمَل أصلاً وإمّا إذا حُمِلَت حُمِلَتْ على واحد فقط (ف، أ، ٥٨، ١٨)

- إنّ (المعاني) التي لا تُحمَل على شيء أصلاً فإنّها ليست تُحمَل على أكثر من موضوع واحد ولا أيضًا على موضوع واحد. وأمّا التي تُحمَل منها فإنّها إنّما تُحمَل على موضوع واحد فقط (ف، أ، ٥٩، ٦)

- المعاني التي شأنها أن تُحمَلَ على أكثر من واحد تُسمّى المعاني الكلّيّة والمعاني العامّة والعاميّة (ف، أ، ٥٩، ١٤)

- المعاني المحمولة على كثيرين، وما لم يكن من شأنِه أن يُحمَلَ على أكثر من واحد لكن: إمّا أن لا يُحمَلَ على شيء أصلاً، وإمّا أن يُحمَلَ على واحد فقط لا غير فإنّها تُسمّي الأشخاص (ف، أ، ٥٩، ١٦)

- متى اشتركت معانٍ كثيرة باسم واحد فقُصد إلى تخيّل أحدها أمكن أن يأخذَ السامعُ بدل المفهوم شيئًا آخر ممّا يُمكنُ أن يُفهَمَ عن الاسم (ف، أ، ٩٣، ١)

- التي في النفس تدلّ على الأمور وهي التي تُسمّى معاني، أي مقاصدَ للنفس (س، ع، ٣، ٢)

- المعاني إذا رُكّبت حصَلَ منها أصناف، كـ(الإستفهام) و(الإلتماس) و(التمني) و(الترجي) و(التعجب) و(الخبر). وغرضنا من جملة ذلك، الصنف الأخير، وهو الخبر؛ لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلى العلوم، وهي نوع من القياس المركّب من المقدّمات، التي كل مقدّمة منها، خبر واحد، يُسمّى قضيّة (غ، ع، ١٠٩، ١)

- إن حقّ الأمورِ المختلفة أن تختلفَ ألفاظُها، إذ الألفاظُ مثل المعاني فحقُّها أن يُحاذي بها المعنى فلنسمِّ الأول معرفة ولنسمِّ الثاني علمًا (متأسّين) فيه بقول النحاة، إنّ المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيدًا، والظنُّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا، والعلمُ أيضًا يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٢)

- المعاني التي يُدَلُّ عليها بالألفاظ إذا نُسِبَ بعضُها إلى بعض وُجِدَ إمّا مساويًا لها وإمّا أعمّ منها وإمّا أخصّ منها (غ، ح، ١٧، ٢)
- المعاني باعتبار أسبابها المُدْرَكة لها ثلاثة محسوسة ومتخيّلة ومعقولة (غ، ح، ١٩، ٣)
- تُحصِّل الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وها هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير إلتفات إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٩)
- من طلب المعاني من الألفاظ ضاعَ وهلك وكان كمن إستدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرّر المعاني أولاً في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد إهتدى (غ، ص، ٢١، ١٧)
- لنقرّر المعاني فنقول الشيء له في الوجود أربع مراتب: (الأولى) حقيقته في نفسه، (الثانية) ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبَّر عنه بالعلم (الثالثة) تأليف صوت بحروف تدلّ عليه، وهو العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس (الرابعة) تأليف رقوم تُدْرَكُ بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهو الكتابةُ فالكتابةُ تَبَعٌ للفظ إذ تدلّ عليه واللفظُ تَبَعٌ للعلم إذ يدلّ عليه والعلمُ تَبَعٌ للمعلوم إذ يُطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلاّ أن الأوّلين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالإعصار والأمم، والآخرين وهو اللفظ والكتابة يختلفان بالإعصار والأمم لأنهما موضوعان بالإختيار، ولكن الأوضاع وإن إختلفت صورها فهي متفقة في أنها قُصِدَ بها مطابقة الحقيقة (غ، ص، ٢١، ١٨)
- يجب ضرورةً أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها، ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا ألّفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهانًا، وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٢٩، ١٦)
- المعاني باعتبار أسبابها المدرَكة لها ثلاثة: محسوسة ومتخيّلة ومعقولة (غ، ص، ٣٣، ١٥)
- المعاني هي التي أفادت معرفة بالمجهول، والألفاظ بالعَرَض من حيث دلّت على المعاني (ب، م، ٤٣، ٩)
- الأوصاف الذاتيّة للشيء قد سبق القول بأنها هي الأصول في الموجودات والمعاني الأول في المفهومات ولا تُكتسب بالبرهان (ب، م، ٢٣١، ٢٣)
- المعاني... هي موادّ القول الشارح والحجة المطلقين، من حيث هي مستعدّة للتأليف المؤدّي إلى تحصيل أمر في الذهن. وهذه المعاني هي المعقولات الثانية (سي، ب، ٢٩، ٦)
- المعاني والألفاظ التي هي موادّ الأقوال الشارحة والحجج مؤلّفة، ولا يحصل العلم بالمؤلّف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، وبل من حيث هي مستعدّة للتأليف (سي، ب، ٣٠، ٤)
- المعاني المدلول عليها بالألفاظ: منها مفردة يُدَلّ عليها بألفاظ مفرَدة... ومنها مركّبة يُدَلّ عليها بألفاظ مركّبة (ش، م، ٨، ٢)
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)

- الصدق والكذب... يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالّة عليها (ش، ع، ٨٢، ٣)
- المعاني صنفان: إما كلّية، وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)
- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعَرَض ولا كان أحدهما منطويًا في الآخر ومنحصرًا فيه... فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدًا. فأمّا متى كان حملها بالعَرَض... فإنه ليس المجموع منها واحدًا (ش، ع، ١١٣، ٢٦)
- المعاني التي من خارج: إمّا ان تكون متشابهة، وإمّا متقابلة، وإمّا مركّبة منها (ش، ج، ٥٢٩، ٩)
- معاني الأسماء التي تكون في لغة المسؤول دون السائل، وهذا هو الترجمة (ت، ج، ٧١، ٧)

معاني جنسية

- المعاني... وهي قد تكون غير محصّلة فتحصل بأشياء تقترن إليها، وهي المعاني الجنسيّة التي تتحصل بالفصول، وقد تكون متحصلة تتكثر بالعدد فقط، أي لا يكون إختلاف ما بين جزئيّاتها إلّا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعيّة (ط، ش، ٢٠٤، ١٩)

معاني عدمية

- لا بدّ من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلبًا مقابلاً للفصل، فكما أنّ ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبًا لازمًا في الطبع. وجميع المعاني العدميّة تحدّ بالسلب لا محالة (س، ج، ٢٥٧، ٥)

معاني فلسفية

- ينبغي أن تؤخذَ المعاني الفلسفيّة إمّا غير مدلول عليها بلفظ أصلاً بل من حيث هي معقولة فقط، وإمّا إن أُخِذَت مدلولاً عليها بالألفاظ فإنّما ينبغي أن تؤخذَ مدلولاً عليها بألفاظ أيّ أمّة اتّفقت والاحتفاظ فيها عندما يُنطَقُ بها وقت التعليم لشبهها بالمعاني العاميّة التي منها نُقِلَت ألفاظُها (ف، ح، ١٥٩، ١٤)
- رأى قوم أن لا يُعَبِّروا عنها (المعاني الفلسفية) بألفاظ أشباهها، بل رأوا أنّ الأفضلَ هو أن تُجعَلَ لها أسماء مخترَعة لم تكن قبل ذلك مستعملة عندهم في الدلالة على شيء أصلاً، مركّبة من حروفهم على عاداتهم في أشكال ألفاظهم (ف، ح، ١٥٩، ١٩)
- الألفاظ المنقولة عن المعاني العاميّة إلى المعاني الفلسفيّة فإنّ كثيرًا منها يستعملُها الجمهور مشتركة لمعان عاميّة كثيرة، وتُستعمَلُ في الفلسفة أيضًا مشتركة لمعان كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)
- الأسماء المنقولة إلى المعاني الفلسفيّة فإنّا إنّما نأخذُ معانيها التي للدلالة عليها أوّلاً نُقِلَت لا التي استُعملت بعد نقلهم إيّاها إليها استعارةً ومجازًا واتّساعًا لتعلّق كثير من المعاني وشبهها بالمعاني الفلسفيّة التي إليها أوّلاً كانت نُقِلت (ف، ح، ١٦٥، ٩)

معاني مركبة

- المعاني المركّبة إنّما يليق بها أن يستدعى فيها إلى التصديق، لا لأن يعطى لها الحدود، فإنّ

التركيب الخبريّ إنّما هو للتصديق، وأمّا الحدود فإنّما هي للمعاني المُفردَة وما في حكم المُفرَدة (س، ب، ٢٣، ١٤)

معاني مفردة

- المعاني الكلّية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٢)
- أمّا المعاني المُفْردة فمنها ما هي أعراض موضوع الصناعة، ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة. فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ولواحقه ولوازمه فهي التي تطلب في الصناعة ليُصحّح في تلك الصناعة وجودها، وليس وجودها إلاّ للموضوع، فيكون النظر في أنّها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة، وذلك هو النظر في أنّها موجودة. وأمّا ما كان من المفردات داخلاً في جملة الموضوع فلا بد من أنْ يفهم، ولا بدّ أيضًا من أن يعترف بوجودها، وأنّها حقةٌ معًا. فإنّها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يُتعرَّف شيءٌ من أمرها، وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها (س، ب، ٢٣، ١٩)
- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث... الايجاب والسلب و... الصدق والكذب (ش، م، ١١، ٢٢)
- المعاني المفردة... لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)

معاني نوعية

- المعاني... وهي قد تكون غير محصّلة فتحصل باشياء تقترن إليها، وهي المعاني الجنسيّة التي تتحصل بالفصول، وقد تكون متحصلة تتكثر بالعدد فقط، أي لا يكون إختلاف ما بين جزئيّاتها إلّا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعيّة (ط، ش، ٢٠٥، ٢)

معاينة

- المعاينة تدلّ بوجهٍ ما على الحضور (س، م، ١٣، ١٧)

معدود

- المعدود ليس هو نوع الكميّة بل شيئًا هو مأخوذًا على أنّه عرض له نوع الكميّة (س، ج، ١٧٠، ١٢)

معدول

- المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان (س، ع، ٨٢، ٤)
- نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبولُه، وذلك أنّا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض (سي، ب، ١٠٦، ١)
- المعدول هو المفرد (ط، ش، ٢٨٧، ٩)

معدولة

- لنخصّص هذا الجنس من (القضية) الموجبة بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصّلة) وكأنها عُدِلَ بها عن قانونها، فأبرزَت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)
- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيّرت حرف السلب جزءًا من المحمول

فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئًا واحدًا محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تُسمّى معدولة ومتغيرة (سي، ب، ١٠٤، ٦)

- الثانية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأنّ حرف السلب مقرون فيهما جميعًا بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين: (أحدهما) النية، فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينوِ ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبًا. (والآخر) عرف الاستعمال فإنّ لفظة «غير» لا تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تُستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)
- كل قضية كان السلب جزأ من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ١٠)
- السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما إلا في النيّة والتسمية. فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سمّيت معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول سمّيت سالبة، وهما متساويان، فالصغرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة (و، م، ٢٩٦، ١)

معدولتان

- حالُ المعدولتين عند البسيطتين في الصدقِ والكذبِ كحالِ العدميتين عند البسيطتين (ف، ع، ١٥٠، ١٦)
- حالُ كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حالُ البسيطتين عند المعدولتين كحالِ العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمَعْدولتين (ف، ع، ١٥١، ٣)

معدولية

- المعدوليّة حرف السلب الذي هو لا، وغيْر فيها جزء من المحمول أو الموضوع، والحكم بالإثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير إنسان، زيدٌ ليس غيرُ إنسان (ب، م، ٧٢، ١)

معدوم

- إنّ المعدوم لا يُحمل عليه شيء (س، ع، ١٠٩، ١٢)
- ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق (ش، ع، ١١٥، ٦)

معرف

- المعرّف مركّب كليًا عند قوم وغالبًا عند آخرين، والصحيح هو الأول (هـ، م، ١٠، ٢٠)
- المعرّف لا بد فيه من تصوّر ثبوت شيء لشيء فيكون مركّبًا، وهذا معنى قولهم (الفلاسفة) لا بد فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال، ولهذا قالوا معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى الضاحك شيء له الضحك (هـ، م، ١٠، ٢٤)
- المعرّف ما يكون تصوّره مسببًا لإكتساب تصوّر الشيء، إمّا بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه (هـ، م، ١١، ١)
- إن المعرّف على ثلاثة أقسام حقيقيّ ورسميّ ولفظيّ (ض، س، ٢٧، ١)

معرف الشيء

- معرِّف الشيء لوجوب تقدّم معرفته عليه وهو غيره وغير مُعرَّف به ومساوٍ له في العموم وأجلى منه، فهو إما الداخل فيه أو الخارج عنه أو المركَّب منهما. والأول إن ساواه في المفهوم فهو الحدّ التام وإلا فالناقص، والثاني يجب كونه خاصّة لازمة بيّنة وهو الرسم الناقص، والثالث إن تركَّب من الخاصة والجنس القريب فهو الرسم التام وإلا فالناقص (م، ط، ٩٣، ٣)

معرف الكل

- معرِّف الكلّ قد لا يعرِّف الجزء إما لأنه غني عن التعريف أو لأنه عُرِّف بغيره (م، ط، ٩٩، ١٠)

معرفات

- إعلم أنه يشترط في كل واحد من المعرِّفات أن يكون جامعًا لإفراد المحدود، وهو معنى مطردًا ومانعًا من دخول غيره في الحدّ، وهو معنى منعكسًا، هذا معناه عند القرافي (ض، س، ٢٧، ٢٩)

معرفة

- المعرفة تقال على ثلاثة ضروب: إمّا عامية، وإمّا خاصّية، وإمّا معرفة بالفعل (أ، ق، ٢٩٠، ٦)
- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصلُ إمّا لا عن برهان ولا عن قياس أصلاً، وإمّا عن برهان (ف، ب، ٥١، ١٢)
- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تُصُوِّرَ قبل ذلك تصورًا ما ويجهل له خيال آخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صُدِّقَ به من قبل تصديقًا ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)
- لا يكون إدراك الجزئيّات علمًا، بل معرفة (س، ب، ١٢، ١٠)
- أمّا المعرفة فهو ما كان من الحسّ. وأمّا العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأمّا العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)
- إن حقّ الأمورِ المختلفة أن تختلفَ ألفاظُها، إذ الألفاظُ مثل المعاني فحقُّها أن يُحاذى بها المعنى. فلنسمِّ الأول معرفة ولنسمِّ الثاني علمًا (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيدًا، والظنُّ يتعدّي إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا، والعلمُ أيضًا يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٣)
- المعرفة قسمان: أولي وهو الذي لا يُطلبُ بالبحث كالمفردات المدركة بالحسّ، ومطلوبٌ وهو الذي يدلّ إسمه منه على أمر جملي غير مفصّل فيطلب تفصيله (غ، ح، ٦، ٥)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر (غ، ح، ٦٨، ٢)
- المعرفة أعني العلم بالمفردات وأن ذلك لا ينال إلاّ بالحدّ (غ، ح، ٩٢، ١)
- المطلوب من المعرفة لا يُقتنصُ إلاّ بالحدّ والمطلوب من العلم الذي يتطرّق إليه التصديق والتكذيب لا يقتنص إلاّ بالبرهان (غ، ص، ١٢، ١)
- معرفة المفردات تتقدّم على معرفة المركّبات (غ، ص، ١٢، ٤)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٦)
- قد يتقرّر للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنّها مُثُل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يُدَلّ بالألفاظ أوّلاً، وبتوسطها تدل الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً... وتَمثُّلُ هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمّى تصوُّرًا، ومن مدلولات الألفاظ يُسمّى فهمًا،وموافقتها بعد التَمثُّلُ لمُدْركاتها يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٣)
- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوُّر والتصوّر بمفهوم المعرفة من غير تَميُّز والتميُّز أولى (ب، م، ٣٥، ١٢)
- إنَّ التصوُّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلّفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب، م، ٣٥، ١٦)
- إنَّ المعرفة بالمفردات، والعلم بالمؤلّفات (ب، م، ٣٦، ٤)
- في كل علم معرفة هي تصوُّر-مفرداته (ب، م، ٣٦، ٥)
- المعرفة قبل العلم وأعمّ منه وقوعًا، إذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم (ب، م، ٣٦، ٧)
- قد يقال معرفة لمحصول الأمور الجزئيّة ومعانيها كمعنى زيد وعمرو وخالد وهذا الكوكب وهذا الفرس (ب، م، ٣٦، ١٧)
- إنّما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب، ولا بد في ذلك من علم أوّلي لا يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليّات لا محالة، وهذه إكتسابيّات (ب، م، ٤٦، ٤)
- إنَّ المعرفة تكون ذاتيّة أو عرَضيّة، واكتساب الذاتيّة يكون بالأقاويل المؤلّفة من أسماء المعاني الذاتيّة أعني الحدود، واكتساب العرَضيّة يكون بالأقاويل المؤلّفة من أسماء المعاني العرَضيَّة أعني الرسوم والتمثيلات (ب، م، ٥٤، ١٤)
- المعرفة تقال على أربعة ضروب: إما معرفة عامّة، وإما خاصّة، وإما بالقوّة، وإما بالفعل (ش، ق، ٣٤٣، ١٨)
- لفظ المعرفة يُطلق على أمرين: أحدهما إيضاح أمر للعقل بعد أن كان مجهولاً له كمن يرى الحبر فيجهل ممّ يتركب، فإذا بيّن له حتى علمه حسن أن يقال عرف الحبر فهذه معرفة بمعنى حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولاً عند العقل لا تعلم حقيقته. الثاني خطور أمر للعقل يعرف حقيقته إلا أنه قد ذهل عنه (و، م، ١٠٨، ٢٦)

معرفة اكتسابية

- الأول (الحدّ) يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني (رسم) يفيد معرفة عرضيّة، ومحصول هذين هو الذي يسمّى بالمعرفة الاكتسابية (ب، م، ٤٤، ١٦)
- المعرفة الاكتسابية على الحقيقة إنّما هي التي تحصل بالحدو الأوصاف الذاتيّة، وأمّا التي

بالرسم والأوصاف العرضيّة، فإنّما تذكر معها لمشابهتها لها، وإختلاطها بها (ب، م، ٦٠، ٨)

معرفة اولية

- حصول المشاهدات الحسيّة والإدراكات الذهنيّة والإطلاعات العقليّة تُسمّى معرفة أوليّة (ب، م، ٤٤، ١٧)

معرفة بالفعل

- أمّا (المعرفة) بالفعل فإنّما تعرف إذا عرفت بالعقول، فإنّما تكون معروفة بذاتها بالقوّة على النحو الذي تريد أن تصير معروفة بالفعل. ولا يستنكر أحدٌ أن الطبيعة الجنسيّة أعرف عند العقول، وأن الطرق البرهانيّة تأخذ مما هو أعرف عند العقول إلى ما هو أعرف عند الطبيعة على ما يصرّح به المعلّمُ الأوّل (س، ب، ٥٧، ١٩)

معرفة تامة

- معرفة الإنسان بأنه جسم أو حيوان، والتامة فهي معرفته بسائر أوصافه ومعانيه الذاتيّة (ب، م، ٣٧، ٦)

معرفة الحجة

- معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق (سي، ب، ١٣٩، ١)

معرفة خاصة

- أمّا المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامّة من جهة أنّ المعروف بها يُعرّف بما يتميّز به عن غيره من كل شيء، ليس هو هو في أوصافه الذاتيّة (ب، م، ٣٧، ١٤)

معرفة عامة

- أمّا (المعرفة) العامة فهي المعرفة الناقصة أيضا من جهة أنّ المعروف بها يُعرّف بما لا يتميّز به عن غيره مما ليس هو هو في أوصافه الذاتيّة (ب، م، ٣٧، ٧)
- إنّ المعرفة العامّة جزء المعرفة الخاصّة (ب، م، ٥٠، ١٣)

معرفة المتعلم

- معرفة المتعلّم في افتتاح كل كتاب هي غرض الكتاب ومنفعته وقسمته ونسبته ومرتبته وعنوانه واسم واضعه ونحو التعليم الذي استُعمل فيه (ف، أ، ٩٤، ١٧)

معرفة مكسوبة

- المعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقينيّ (س، ج، ٧، ١١)

معرفة ناقصة

- أمّا المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض أوصافه ومعاني الذاتيّة (ب، م، ٣٧، ٥)

معقول

- المعقول من الشيء لا يطابق محسوسًا بعينه، بل يطابق كلَّ شخص مجانس لذلك المحسوس، كالإنسان المعقول، فإنّه يطابق زيدًا وعمروًا وخالدًا (م، ت، ٣٩، ١٠)
- المعقول ما يُدرَك في الأذهان مُتصَوّرًا فيها (ب، م، ٢٣٠، ٢٢)
- ربما كان المعقول من الشيء يتّصف بالصدق

والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)

معقول كلي

- المعقول الكلّي أيضًا جوهر؛ إذ صحيح عليه أنّه ماهيّة حقّها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنّه معقول الجوهر؛ فإنّ معقول الجوهر ربّما شكك في أمره فَظُنّ أنه علم وعرض؛ بل كونه علمًا أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأمّا ماهيّته فماهيّة الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهيته جوهر (س، م، ٩٥، ١)

معقول مفرد

- المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل (س، ع، ٦، ٢)
- كما أنّ المعقول المفرد، إذا اقترن به في الذهن معقول آخر وحُمل عليه، فاعتقد أنه ذاك أو ليس كان الإعتقاد حقًا أو باطلاً (س، ع، ٦، ٣)

معقولات

- المعقولات أشياء نعلمُها نحن بأنفسنا ونقبلُها ببصائرنا ونصدِّقُ بها من جهة علمنا بأنفسنا. وأشياءُ نتكلُ فيها على ما علِمَه غيرنا منها ورآه فيها ونجتزئ بذلك ونستعملُها، على مثال ما نستعملُ الأشياء التي علمناها نحن (ف، ج، ١٧، ١٩)
- الرأيُ الذي نتكلُ عليه في المعقولات ربما كان رأيُ إنسان واحد فقط أو طائفة فقط، وهو الرأيُ المقبول. وربما كان رأيُ جميع الناس وهو الرأي المشهور (ف، ج، ١٨، ٣)
- توجدُ معقولات حاصلة لا عن محسوسات فذلك ليس بيّنًا لنا منذ أوّل الأمر، وكانت أيضًا مفردةً والمفردةُ تتقدّمُ المركّبات (ف، ح، ٦٤، ٥)
- المعقولات الكائنة في النفس عن المحسوسات إذا حَصَلَت في النفس لحقَها من حيث هي في النفس لواحقُ يصيرُ بها بعضُها جنسًا، وبعضُها نوعًا، ومُعرِّفًا بعضٌ ببعض (ف، ح، ٦٤، ٩)
- لا يمتنعُ إذ كانت معقولات أن تعودَ عليها تلك الأحوالُ التي لحِقَت المعقولات الأول، فيلحقُها ما يلحقُ الأول من أن تصير أيضًا أنواعًا وأجناسًا ومُعَرِّفةً بعضُها ببعض وغير ذلك (ف، ح، ٦٤، ٢٠)
- (المعقولات) هي الموضوعات الأول لصناعة المنطق والعلم الطبيعيّ والعلم المدنيّ والتعاليم ولعلم ما بعد الطبيعة (ف، ح، ٦٦، ١٩)
- أن تعلّم ما هي الأشياء التي لها ماهيّات خارج النفس، فتحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها تُقال، وعلى ما عنها استفادت ماهيّاتها وهي مادّتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)
- من المعقولات: معقولًا بنفسه هو الذات، ومعقولًا بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٥)

معقولات اول

- (الأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعةُ أصناف: مقبولاتٌ ومشهوراتٌ ومحسوساتٌ ومعقولاتٌ أُوَل (ف، د، ٦٤، ١٥)
- المعقولاتُ الأُوَل هي التي نجد أنفسنا كأنها فُطِرَت على معرفتها منذ أول الأمر وجُبِلَتْ على اليقين بها (ف، د، ٦٥، ٦)

معقولات اولى

- الماهيات معقولات أولى (سي، ب، ٢٩، ١٢)
- المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك، مما هي أجناس الأمور الموجودة (سي، ب، ٢٩، ١٦)
- إعلم إنّ المعقولات الأولى هي طبايع المفهومات المتصوّرة من حيث هي هي (هـ، م، ٣٣، ٧)

معقولات ثانية

- هذه الأحوال العارضة لها (المعقولات الأولى) بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية (سي، ب، ٢٩، ١٣)
- ما يعرضُ للمعقولات الأولى في الذهن ولا يوجد في الخارج أمر يطابقه كالكليّة والجزئيّة والذاتيّة والعرضيّة ونظائرها، وكمفهوم الكليّ والجزئيّ والذاتيّ والعرضيّ وغيرها، يسمّى معقولات ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من التعقل، إذ لا يمكن تعقل الكليّة إلاّ بعد تعقل أمر يعرض له الكليّة في الذهن (هـ، م، ٣٣، ١٠)
- إنّ الشيئية والوجود والوجوب والإمكان معقولات ثوان (هـ، م، ٣٤، ١)

معقولات كلية

- متى أُخذت (الأجناس والأنواع) على أنها معقولات كلية تُعَرِّفُ الأشياء المحسوسة، ومن حيث تدلّ عليها الألفاظ، كانت منطقيةً وسُمِّيَت مقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)
- المعقولات الكلية الأُوَل، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد وكل خمسة فهي نصف العشرة، وكل ما هو جزء الجملة فهو أصغر من تلك الجملة (ف، ق، ١٩، ٤)

معقولات مركبة

- المعقولات المركّبة - وهي المقدّمات - هي التي تدلُّ عليها الألفاظ المركّبة التي أحدُ جزئي المركّب منها مُسنَدٌ والآخر مسنَدٌ إليه (ف، أ، ١٠٣، ١٣)

معقولات مفردة

- أجزاء المقدّمات. . . هي المعقولات المفردة، وهي المعاني التي تدل عليها الألفاظ المفردة، مثل قولنا إنسان، فرس، ثور. . . فإن المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ وما أشبهها تسمّى المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٨)
- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة (المنطق) شيءٌ أسبق من المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٤، ١)

معقولان

- كل معقولين لا بد أن يكون بينهما إحدى نسب أربع وهي: التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق (و، م، ٨٠، ٥)
- إن المعقولين إمّا أن لا يفترقا البتة أو لا يجتمعا البتة أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى. فإن لم يفترقا البتة فهما المتساويان كالإنسان والناطق، وإن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالإنسان والحجر، أي كلما وجد أحدهما في ذات إنتفى عنها الآخر. وإن كانا يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فإمّا أن يفترقا من الطرفين أعني أن يفارق كل واحد منهما الآخر، أو يفترقا من

أحد الطرفين فقط، أي يوجد أحدهما دون الآخر ولا يوجد الآخر دونه (و، م، ٨٠، ١٢)

معلم

- هذا التعليم والتعلُّم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسانٍ واحدٍ ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدس بالحدّ الأوسط في القياس مثلاً - معلّمًا، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلّمًا. والتعليم والتعلُّم بالذات واحدٌ، وبالإعتبار إثنان. فإنّ شيئًا واحدًا - وهو إنسياقٌ ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمّى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - تعلُّمًا، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلّة الفاعليّة - تعليمًا، مثل التحريك والتحرُّك (س، ب، ١١، ٢)

معلول

- متى وُجِدَ المعلول فالعلّة أيضًا موجودة (أ، ب، ٤٥٤، ١١)
- ربّما وصل المعلول إلى الشيء قبل علّته بالذات، فكان سببًا لعلّته عنده إذا لم يكن وجود العلّة في نفسها ووجوده لذلك الشيء واحدًا، مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه، فإن العلّة فيهما واحدة (س، ب، ٥٢، ١٤)
- وجود المعلول مستفاد من وجود العلّة (مر، ت، ٣٦، ١١)
- المعلول يدلُّ على العلّة، والعلّة أيضًا تدلّ على المعلول، ولكنّ المعلول لا يوجب العلّة والعلّة توجبه (غ، م، ٥٩، ١٣)
- المعلول: هو كلّ ذات وجوده بالفعل من وجود غيره، ووجود ذلك الغير ليس من وجوده (غ، ع، ٢٩٣، ١١)
- العلّة والمعلول يتلازمان، وإن شئت قلت السبب والمسبَّب، وإن شئت قلت الموجِب والموجَب (غ، ح، ٧٠، ٨)
- إن إستدللت بالمعلول على العلّة فهو قياس دلالة (غ، ح، ٧٠، ١٠)
- المعلول إذا وضع بالفعل فقد وُضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعدُ من حيث هي للأعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش (سي، ب، ٢٧٠، ٨)
- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضًا (سي، ب، ٢٧١، ٤)
- متى وُجِدَ المعلول وُجِدَتْ العلّة، إن كان في الزمان الماضي ففي الماضي، وإن كان في المستقبل ففي المستقبل (ش، ب، ٤٧٤، ١٣)
- إذا بُيِّن المعلول بالعلّة كان ذلك برهانًا يعطي السبب والوجود، وإذا بُيِّن العلّة بالمعلول كان ذلك برهانًا يعطي الوجود فقط (ش، ب، ٤٨٥، ١١)
- المعلول لا يكون إلاّ بعد العلّة (ت، ر١، ١٤٥، ١١)
- قد يستدل بالمعلول على العلّة، كما يستدل بالعلّة على المعلول، ويستدلّ بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وبثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر (ت، ر٢، ١٣٥، ٢٤)
- المعلول تقوم به صفات لازمة له، وهو وصفاته تستلزم العلّة (ت، ر٢، ١٤٠، ٢٣)
- صدور المعلول المتغيّر عن علّة غير متغيّرة ممتنع بالضرورة (ت، ر٢، ٢٠٠، ١٦)

معلولات

- يعنونَ بالمعلولات الأشياء التي تدخُل تحت الأمر الذي يُفرضُ علة (ف، ق، ٤٨، ٨)
- طردُ ذلك الحكم (حكم العلّة في المعلولات) أو إجراؤه في المعلولات هو تصفّحه في واحد واحد من الأشياء التي تحتَ الأمرِ المفروض علة (ف، ق، ٤٨، ١٠)
- المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها . . . أن هذه تقال ان معلولاتها لازمة منها بالذات (ش، ب، ٤٨٢، ٨)

معلوم

- كل معلوم إنما يقال بالمقياس إلى العلم (أ، ج، ٦٦٣، ٩)
- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلومًا، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل (س، م، ١٥٢، ١٠)
- إن المطلوب لو كان معلومًا لنا من كل جهةٍ ما كنّا نطلبه؛ ولو كان مجهولاً لنا من كل وجهٍ ما كنّا نطلبه: فهو معلوم لنا من وجهين. مجهولٌ من وجه: فهو معلومٌ لنا بالتصوّر بالفعل، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوّة؛ وإنّما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل (س، ب، ٢٩، ١)
- المعلوم إمّا معلومٌ بذاته، وإمّا معلوم ببرهان (س، ب، ٦٦، ٨)
- المعلوم ليس هو المجهول البتّة، نعم إلاّ بالعَرَضْ (س، س، ٩٤، ٣)
- إن المعلوم لو كان معلومًا من كل جهة لما كان يطلب أيضًا فهو معلوم لنا من وجهين ومجهول، فأحد الوجهين هو أنه متصوَّر والثاني أنه معلوم لنا المطلوب به القوّة، وإنما هو مجهول لنا من حيث ما هو مخصوص بالفعل (م، ت، ١٨٤، ٣)
- المعلوم هو الموجود، والموجود على قسمين، موجود في الأعيان وموجود في الأذهان، فالعلوم كذلك أيضا وجوديّة لما في الأعيان وذهنيّة لما في الأذهان (ب، م، ٢٢٥، ١٢)
- المعلوم يظهر أنه متقدِّم بالطبع على العلم، وذلك أنه إذا ارتفع المعلوم إرتفع العلم وليس إذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم (ش، م، ٤، ١)

معلومات

- التي تقال في المعلومات على الإطلاق إما على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الإضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودةً إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ، ب، ٣٢٤، ١)
- المعلومات تُقال على صنفين أولاً وثانياً، أمّا أولاً فعلى ما قد يُسمّى علمًا وهو الحكم في القضايا بالإثبات والنفي، وأمّا ثانيًا فعلى الأمور الوجوديّة التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات، وإنْ كان من المعلومات أشياء لا يُحكَم بمعانيها على أمور وجوديّة (ب، م، ٧٠، ٥)
- من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون أسبابًا لها، أعني العلوم (ب، م، ٧٠، ١١)
- المعلومات: إمّا أن تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدّم معلوم هو باب حصولها عليه، أو حاصلة بمعلومات أُخَر سابقة عليها، ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات

حاصلة بالفطرة (سي، ب، ٢٦، ٢٧)

معلومات بتواتر

- المعلومات بالتواتر كعلمنا بوجود مكة ووجود الشافعي وبعدد الصلاة الخمس (غ، ح، ٥٢، ٤)

معنى

- المعنى الواحد إمّا أن يكون شخصًا وإمّا أن يكون كليًا (ف، ع، ١٤٦، ٦)
- يتّفق في كثير من الأمور أن يكون (المعنى) الأقدم في المعرفة هو أشدّ تأخّرًا في الوجود والآخر منهما أشدُّ تقدُّمًا في الوجود، فيكون اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نِسَبها إلى أشياء كثيرة، أو لأجل أنّها تُنسَبُ إلى شيء واحد إمّا بتساوٍ أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمّى باسمها هي أو كان يُسمّى باسم غير اسمها. وهذه غير المتّفقة أسماؤها وغير المتواطئة أسماؤها، وهي متوسّطة بينهما، وقد تسمّى المشكّكة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)
- معنى من المعاني الموجودة، وحقيقة من الحقائق الثابتة، إذا نَسَبْتَها إلى غيرها من تلك المعاني والحقائق، وخَبِرْتَها بالإضافة إليه: إمّا أعمّ وإمّا أخصّ وإمّا مساويًا وإمّا أعمّ من وجه وأخصّ من وجه (غ، ع، ٩٢، ٦)
- كل معنى يُنسبُ إلى شيء: فإمّا أن يكونَ ذاتيًا له، مقوِّمًا لذاته، أي قِوامُ ذاتِه به. وإمّا أن يكونَ غيرُ ذاتي مقوّم، ولكنه لازمٌ غيرُ مفارق. وإمّا أن يكونَ لا ذاتيًا، ولا لازمًا، ولكن عَرَضيًا (غ، ع، ٩٥، ٨)
- المعنى إذا نُسِبَ إلى المعنى وجدناه إمّا ذاتيًا له ويُسمّى صفة النفس، وإمّا لازمًا ويُسمى وصفًا لازمًا، وإمّا عارضًا له لا يبعدُ أن ينفصلَ عنه في الوجود (غ، ح، ١٧، ١١)
- المعنى الذي لا تركيب فيه البتّة لا يُمكن حدّه إلّا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وأمّا الحدّ فلا (غ، ح، ١٠٣، ١٦)
- تعريف المعنى بلفظ يطلق على المعنى، ومن قنع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من العلوم بقشورها (غ، ح، ١٢١، ٨)
- المعنى إذا نُسِبَ إلى المعنى الذي يُمكن وصفه به وُجِدَ بالإضافة إلى الموصوف إمّا ذاتيًا له ويُسمّى صفة نفس، وإمّا نفس، وإمّا لازمًا ويُسمّى تابعًا وإمّا عارضًا لا يبعد أن ينفصل عنه في الوجود (غ، ص، ١٣، ٨)
- المعنى الذي لا تركيب فيه البتّة لا يُمكن حدُّه إلّا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وأمّا الحدّ الحقيقي فلا، والمعنى المفرد مثل الموجود (غ، ص، ١٩، ٨)
- المعنى إذا وُصِفَ بالمعنى ونُسِبَ إليه وُجِدَ إمّا ذاتيًا وإمّا عَرَضيًا وإمّا لازمًا (غ، ص، ٣٣، ١٢)
- (المعنى) إذا نُسِبَ إليه (إلى المعنى) وُجِدَ إمّا أعمّ كالوجود بالإضافة إلى الجسمية، وإمّا أخصّ كالجسمية بالإضافة إلى الوجود، وإمّا مساويًا كالمتحيّز بالإضافة إلى الجوهر عند قوم وإلى الجسم عند قوم (غ، ص، ٣٣، ١٣)
- إلتأم هذا (تأليف المعنى) من جزأين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدُهما وصفًا والآخر موصوفًا، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا والآخر محمولاً، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه ويُسمّي المجموع قضية (غ، ص، ٣٥، ١٧)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلَّ به عليه، ومفهومٌ في ذهن سامعه هو الذي يُستَدلّ به عليه (ب، م، ٨، ٦)

- أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدًا في المسمّيات كلها، ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أوّلاً أو بعضها أولى به أو هو أشدّ في بعضها. وإمّا أن لا يكون المعنى واحدًا ولكن بين المعنيين مشابهةٍ ما. وإمّا أن لا يكون المعنى واحدًا ولا بين المعنيين مشابهة ما (سي، ب، ٥٠، ٢١)

- الوجود الذهني ويُسمّى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمّى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٥)

- وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة، أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى، فاشْتَغِلْ بالمعنى ولا تلتفِتْ إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى (سي، ب، ١٩٣، ٤)

- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء، وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساويًا في المعنى، بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب، ٢٦٥، ١٦)

- ليس الشيء الذي يوجب أو يسلب قول بل هو معنى يَدُلّ عليه لفظ مفرد، أو ما قوة دلالته دلالة المفرد (ش، م، ٦٣، ٤)

- ليس المعنى الذي ندركه بالحس والمعنى الذي ندركه بالبرهان معنى واحدًا (ش، ب، ٤٤٥، ١٨)

- «لم يتصوّر (مستمع الحدّ) المعنى حتى سمعَ اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهمَ المراد باللفظ حتى يكون قد تصوّر ذلك المعنى قبل ذلك» (ت، ر١، ٣٧، ٢٦)

- إذا عرف (المترجم) المعنى الذي يُقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يُقصد به في اللغة الأخرى ترجمه (ت، ر١، ٧١، ١٠)

- الإسم المسؤول عنه الذي لا يعلم السائل معناه إذا أجيب عنه بما يقال في جواب ما هو؟ ينقسم حال السائل فيه إلى نوعين: أحدهما: أن يكون قد تصوّر المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنّه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفتقرُ إلاّ إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات، والأفعال... الثاني: أن يكون غير متصوّر للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصورّ المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمّى» (ت، ر١، ٧٦، ١٧)

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره (السائل)، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر١، ٧٧، ١١)

- «إن المطلوب ليس إلاّ معنيان - سواء عبّر عنهما بلفظين أو ألفاظ متعدّدة» قيل: وليس الأمر كذلك، بل قد يكون المطلوب معنى واحدًا، وقد يكون معنيين، وقد يكون معانيَ متعددة (ت، ر١، ١٧٨، ١٨)

- إن ذلك المعنى لما كان كليًّا يوجد في أفراد كثيرة أطلقا على تلك الأفراد من حيث وجد في كل واحد منها المعنى الذي وضعا له، وسُمّي

بهما لا من حيث أن تلك الأفراد وضعا لخصوص كل واحد منها (و، م، ٧٠، ١٣)

معنى جزئي

- أمّا (المعنى) الجزئيّ فهو الذي كمعنى زيد الذي هو صورة هذا الشخص، فإنّه إذا تقرّر عند الذهن من أحد الموجوات الذي هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرّر من موجودٍ آخر (ب، م، ٣٨، ١٦)

معنى خاص

- المعنى الخاص جزئيّ (س، م، ٢٧، ١٢)

معنى عام

- أنّ ههنا محسوسات مدرَكة بالحسّ، وأنّ فيها أشياء متشابهة وأشياء مُتباينة، وأنّ المحسوسات المتشابهة إنّما تتشابهُ في معنى واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركًا لجميع ما تشابَهَ، ويُعقَلُ في كلّ واحد منها ما يُعقَلُ في الآخر، ويُسمّى هذا المعقول المحمول على كثير «الكلّيّ» و «المعنى العامّ» (ف، ح، ١٣٩، ٦)
- كل معنى عام يقال على أكثر من واحد، كيف قيل، فهو كليّ (س، م، ٢٧، ١٢)
- المعنى العام كالجسم مثلا إذا تقرّر في الذهن من إدراك شيء من الموجودات كشخص إنسان ثم أدرك من بعده موجودًا آخر مما يدخل في عمومه ويتصف به (ب، م، ٣٨، ٦)

معنى عدمي

- إنّ المعنى العدميّ يكون الفصل فيه سلبًا مع قوّة (س، ج، ٢٥٧، ٦)

معنى عرضي

- إنّ لفظة العرضيّة إمّا أن تدل على أنّ الشيء موجود في موضوع، فتكون دلالته على هذه النسبة؛ أو تدلّ على أنّه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضًا معنى عرضيّ، وذلك لأنّ نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفيّة والكميّة والوضع أمر غير مقوِّم لماهياتها، لأنّ ماهياتها تتمثل مدركة مفهومةً (س، م، ٦٥، ١٧)

معنى عموم

- إنّ المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركبان على وجوه: من ذلك أن يكون المعنى العام ممّا يلزمه قسيمة ما لزومًا أوليًّا يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة، فإذا اقترن به الفصل تهيأ حينئذ أن يكون موجودًا، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازمًا للآخر في مفهومه، بل إنّما يلزمه في أن يكون موجودًا (س، ش، ٢٠، ١٤)

معنى كلي

- المعنى الكلي يكون واحدًا إما بأن يكون غير منقسم في القول بأن تَدُلَّ عليه لفظة مفردة وإما بأن يكون مركبًا من معانٍ قُيِّدَ بعضُها ببعض وتدلُّ عليها ألفاظٌ مركبة تركيب تقييد (ف، ع، ١٤٦، ٧)
- المعنى الكلي هو الذي يتشابهُ به عدة أشياء والشخصُ هو ما لا يُمكنُ أن يتشابه به إثنان أصلاً (ف، ق، ١٣، ١٤)
- كل ما يُوصف بذلك المعنى فهو (أ) وكل ما هو (أ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطرارًا

وجود (آ) في كل (ج) فيَحْصُل القياس عن مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٧)

- المعنى الكلّيّ فليس تلحقه العوارض إلاّ بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئيّة (س، ش، ٢٩، ٢١)

- كل معنى كلّيّ نُسِبَ إلى جزئيّ تحته إمّا أن يكون ذاتيًا، وإمّا أن يكون عرضيًا (غ، م، ١١، ٨)

- المعنى الذي يُسمّى كليًا فإنّه الذي يُقال لفظُه بمفهومه على كثيرين (ب، م، ٣٨، ١٣)

معنى متصور

- ليس من شأن المعنى المتصوّر أن يكون له في الوجود مثال بوجه، مثل كثير من معاني الأشكال الموردة في كتب الهندسة، وإن كان وجودها في حيّز الإمكان، ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها، مثل مفهوم لفظ «الخلاء» ومفهوم لفظ «الغير المتناهي» في المقادير، فإن مفهومات هذه الألفاظ تتصوّر مع إستحالة وجودها، ولو لم تتصوّر لم يمكن سلب الوجود عنها، فإنّ ما لا يُتصوّر معناه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان إثباتًا أو نفيًا (س، ش، ٣١، ٢٣)

معنى معقول

- إنّ الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئًا هو معنى معقول متعيّن، وإنْ كان ما يقع عليه من جزئيّات تكون تحته غير متعيّن، وهو من حيث يتعيّن يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن كان بعضها يقال عليها، فمتى صرّح بذلك المضمر المَنْوي في النفس صار القول حينئذ صدقًا أو كذبًا. وقبله ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٢٣، ٢)

معنى مفرد

- المعنى المفرد هو المُعيّن من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوّم، أو معه يحصل، وإنْ كان للذهن أن يلتفت وقتًا آخر إلى معان أخرى فيه ومعه، أو لم يكن (س، ش، ١١، ١٢)

- كل مفرد فهو معنى ويدلّ عليه لا محالة بلفظ (غ، ص، ٢٩، ١٦)

معيار

- علم المنطق هو القانون الذي به يُميَّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ١١)

معية الأنواع

- يجب أن تكون معيّة الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدّم الأجناس عليها، وتأخرها عنها إنّما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإنّ المتأخر يوجد له أنّه يلزم وأنّه لا يلزم، والمتقدّم لا يوجد له أنّه يلزم ولا يلزم (س، م، ٢٧٠، ١٠)

- الأنواع تكون «معًا» من هذا الوجه معيةً فيما بينها بإزاء التقدّم والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه (س، م، ٢٧٠، ١٥)

معين

- تصوّر «المعيّن» إنّما يستلزم تصوّر الحقيقة مطلقًا، لا بشرط العموم والمطابقة (ت، ر١، ٩٧، ٢٤)

- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معيّنا»، فهذا حقّ (ت، ر١، ٩٨، ٦)

- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدّد - فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أنّ تصوّر «المعيّن» لا يستلزم مثل هذا (ت، ر١، ٩٨، ١١)

- العلم باستلزام المعيّن للمعيّن المطلوب أقرب إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معيّن من معيّنات القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ر١، ١٥٩، ٥)

- يلزم من وجودِه المعيّنِ الوجود المطلقُ المطابقُ للمعيّن. فإذا تحقّقَ الوجود الواجب تحقّقَ الوجود المطلق المطابق للمعيّن (ت، ر١، ١٦٠، ١٣)

- معيّن مختصّ، وهو الذي يسمّونه «الجزئيّ»؛ ليس مطلقًا مشتركًا، وهو الذي يسمّونه «الكلّي» (ت، ر٢، ٧٥، ٢٥)

معين مشخص

- هذا «الكلّي المطلق لا بشرط» (الكلّي الطبيعي) قد يتنازعون (المنطقيون) هل هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنّه يوجد في الخارج - لكن «معيّنًا مشخّصًا». فلا يوجد في الخارج إلاّ «إنسان معيّن» وفيه «حيوانية معيّنة» و«ناطقية معيّنة»، ولا يوجد فيه إلاّ «علم معيّن» و«خبر معيّن» (ت، ر١، ٩٩، ١٤)

مغالط

- المغالِطُ الذي من أهل صناعته (الجدل) إنما يخاطِبُه بمقدمات مموّهة خاصة بتلك الصناعة يتسلّمها منه بالسؤال، وهذه المخاطبةُ تُسمَّى الامتحان. والقياس المستعمل في هذه المخاطبة يُسمّى القياس الامتحاني (ف، ج، ٥٠، ١١)

- الغالط أو المغالط من غير أهل صناعته (الجدل) فليس يُمكنه بصناعته أن يُخاطِبَ واحدًا منهما، لا أن يُعاند ذا ولا أن يُدافع هذا، اللّهم إلا أن يكون مع براعته في صناعته له قوة على الجدل (ف، ج، ٥١، ٣)

- إن كان إنما استدعى الحجة لينتقل أبدًا على طريق التحليل بالعكس إلى الحجة وإلى حجة الحجة، عسى أن يعثرَ في طريقة على شيء يُبطِلُ به على المجيب أو ليوهم بكثرة الانتقال وبالمطاولة أنه يتكلّم في الوضع بما يُبطله، أو يطولُ ليتقضّى الزمانُ وينصرمُ المجلس. فهو إما مُغالط وإما هازل (ف، ج، ٥٦، ٩)

مغالطات

- القدرةُ على فسخ المغالطات التي ليست ذاتيّة، فليست جزءًا من الكمال في الصناعة، ولكنها جزءٌ من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف، ب، ٩٤، ٢٠)

- أمّا المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة: الأوّل من جهة ما بالعرض؛ والثاني من سوء إعتبار الحمل؛ والثالث من قلّة العلم بالتبكيت؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأوّل؛ والسادس من جَعْلِ ما ليس بعلة علّة؛ والسابع من جَمْعِ المسائل الكثيرة في

مسألة واحدة (س، س، ٢٠، ٥)

مغالطات برهانية

- أعني بالمغالطات البرهانيّة ما يشبه بالبرهان وليس برهانًا، فإنّ من المغالطات مغالطات جدليّة غير برهانيّة (س، ب، ٦٤، ٢)

مغالطات في قياس

- المغالطات في القياس، من جهة أنّ القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحدّ الأوسط فصار الحدّ الأوسط لفظًا فقط - وأمّا في المعنى فلم يكن حدًّا أوسط، إذا الحدّ الأوسط يجب أن يكون معنى واحدًا - كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظيّة. وكذلك إذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان حدّي المطلوب بشرط من الشرائط، فيكون ذلك القياس ليس على ذلك المطلوب، فإنّه وإن كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس، ومن المغالطات المعنويّة، فإنّ في لفظ حدّ القياس والنتيجة إختلافين (س، س، ٢٢، ١١)

مغالطات لفظية

- المغالطات اللفظيّة من جهة أنّ المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معنيين (س، س، ٢٢، ١٠)

- المغالطات في القياس، من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحدّ الأوسط فصار الحدّ الأوسط لفظًا فقط - وأمّا في المعنى فلم يكن حدًّا أوسط، إذا الحدّ الأوسط يجب أن يكون معنى واحدًا - كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظيّة (س، س، ٢٢، ١٥)

مغالطة

- إذا كان في أحد اللفظين إيهام شيء زائد على ما يُوهمه اللفظ الآخر كان ذلك سببًا للغلط والمغالطة، مثل تغيرنا الخمر إلى الصهباء (ف، س، ١٣٥، ١٦)
- متى عَرَفنا القياس وقوينا على تباين ما بين الأشياء لم يقعْ علينا غلطٌ إذا تأملّنا، ولا مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١٢)
- المغالطة ليست مما ينفع بوجه، ولا مادّتها مشاركة لمادّة البرهان بوجه، بل لا المادّة المغالطيّة تحمل على مادّة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس (س، ب، ٩، ١٨)
- قلنا في الفنون الماضية ما دلّ على إستنكارنا أن يكون السبب في إشتراك الإسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فُهِم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشتراك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٨)
- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنّما يقال لهما واجب باشتراك الإسم. ومفهوم الواجب الأوّل أنّ وجوده ضروريّ، ومفهوم الواجب الآخر أن إيثاره محمودٌ (س، س، ٩، ١١)
- أمّا المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه» فينتج أنّ «هذا البيت ساكنه فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلّق بهيئة اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء

يتعلّق بهيئة الأداء، كما يكون الشيء يقال مرةً بضجر وحدّةٍ، ومرة بطلاقةٍ، فيتغيّر الحكمان (س، س، ٨٧، ١٤)

- المغالطة بسبب ربط ما بين القضيّتين، فإنّه يوهم أنّه ربط أحدهما بالآخر على أنّه معاقبة، ويوهم أنّه ربطه به على أنّه معاندة (س، س، ٩٠، ١٢)
- المغالطة وهو (قياس مؤلّف من مقدّمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقًا وتسمّى سفسطة (أو) شبيهة (با)المقدمات (المشهورة) وتسمّى مشاغبة (أو مقدمات وهميّة كاذبة) كما يقال إنّ وراء العالم فضاء لا يتناهى (هـ، م، ٢٦، ٢١)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلاّ فهو الشغب؛ وهو مع السفسطة بحسب صنفًا واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١٢)
- المغالطة قياس تفسد صورته بأن لا تكون على هيئة منتجة لإخلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكيفية والجهة، أو مادية بأن تكون المقدّمة والمطلوب شيئًا واحدًا لكون الألفاظ مترادفة (ن، ش، ٣٤، ٣)
- السفسطة ما تألّف من مقدّمات شبيهة بالحقّ وليست به، وتسمّى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط، هذا فرس، وكل فرس صهّال، فهذا صهّال (ض، س، ٣٥، ٣٠)

مغالطة باشتراك المفهوم

- إنّ المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه: فإنّها إمّا أن تكون لأن السؤال يكون كثيرًا، وإمّا أن تكون للكثرة في النتيجة أيضًا. وتلك الكثرة يكون الحق في بعضها موجودًا، وفي بعضها ليس بموجود (س، س، ٨٣، ٣)

مغالطة سوفسطائية

- إنّ المغالطة في العلوم البرهانيّة هي أن تورد مقدّمات على أنّها صادقة ومناسبة ولا تكون كذلك، وتسمّى هذه المغالطة سوفسطائيّة (س، س، ٣٦، ٦)

مغالطة في قياس

- جميع أسباب المغالطة في القياس، إمّا لفظيّ وإمّا معنويّ. واللّفظيّ إمّا اشتراك في جوهر اللّفظ المفرد، أو اشتراك في هيئته وشكله، أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد، أو لأجل صادق مجتمع قد فُصّل فظُنّ صادقًا، أو لأجل صادق تفاريق قد رُكّبت فظنّ صادقًا، وإمّا لاشتباه الإعراب والبناء والشكل والإعجام. وأمّا المعنوي، فإمّا أن يكون لما بالعرض، وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذّات، كمن يقول «إن الشجرة تقبل القسمة المقداريّة» وإنّما القابل للقسمة المقداريّة، مقدار جسميّتها؛ وقد يكون بسبب أخذ ما بالقوّة مكان ما بالفعل، كمن يقول «إنّ الجزء من الرّحى الذي يلي القطب أبطأ حركةً» - وهذا بسبب أخذ الجزء الذي هو بالقوّة مكان ما بالفعل (مر، ت، ٢٧٤، ٧)

- المغالطة في القياس المطلوب به إنتاج الشيء، إمّا أن تقع في اللفظ وإمّا أن تقع في المعنى، وإمّا أن تقع في صورة القياس، وإمّا أن تقع في مادته، وإمّا أن تكون غلطًا وإمّا أن تكون مغالطة (ب، م، ٢٦٤، ١٨)

مغالطة لفظية

- إنّ كل مغالطة لفظيّة متعلّقة بالإسم المشترك (س، س، ٨٨، ١٢)

مغالطة ممارية ومشاغبية

- المغالطة في الجدل هي أن تورد مقدّمات على أنّها مشهورة ومتسلمة ولا تكون كذلك، وتسمّى هذه المغالطة ممارية ومشاغبية (س، س، ٣٦، ٨)

مغالطي وسوفسطائي

- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف إتفقت مشاغبيًا، وأن يُسمّى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)
- القياس المغالطي الفاسد ... يُسمّى مغالِطيًا وسوفسطائيًا (مر، ت، ٥، ١٣)

مغلط بالعرض

- (من المُغَلِّط بالعَرَض) أنه يعوق الذهن عن فهم الشيء فيسبُقُ إلى الذهن قبل الشيء حتى يُظَنُّ به أنه هو الذي قُصِدَ تفهّمه من أول الأمر، فيَتَصَوّرُ الإنسان بدلَ الشيء المقصود الشيء الذي له هو بالعَرَض، وذلك مثل الأمور العَرَضية التي تؤخذ في تحديدات الأشياء، مثل أن يقال في تحديد كسوف القمر أنه حال للقمر مُفزِعة للنّاس (ف، س، ١٣٩، ١٩)
- (من المُغَلِّط بالعَرَض) أنه يغلط في تركيب الأشياء التي تُقال فُرادى على شيء واحد فيتوهم أنها تتركّب فيغلط، مثل قول القائل هذا ابنٌ ماحقٌ وهو لك فهو إذًا بذلك ابن لك (ف، س، ١٤٠، ٤)
- (من المُغَلِّط بالعَرَض) أنه يغلط في اللازم فيوهم فيما ليس بلازم عن القول أنه لازم، مثل قولنا زيد إنسان وزيد ليس بعمروٍ وعمرو إنسان فإذًا من هو إنسان ليس بإنسان (ف، س، ١٤٠، ٨)
- (من المغلِّط بالعَرَض) اللاحق للشيء وذلك أن يُؤخذَ أمرٌ ما لشيء، ويعلم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يُركّب ذلك الأمر بعينه موجودًا في شيء آخر، فيظنّ عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على الآخر (ف، س، ١٤٢، ١٤)
- (من المغلِّط بالعَرَض) المقصورات على شيء إمّا هي على مكان وإمّا هي على زمان وإمّا على حال ما (ف، س، ١٤٤، ١٩)
- (من المغلِّط بالعَرَض) المطلقات فإنّها تُوهم أنها قد تقيَّدُ بكل ما يُمكن أن يقارنَها من المحمولات، فإذا قُيِّدَت لَزِمَ عنها إمّا كذب وإمّا فضل وهذيان وتكرير (ف، س، ١٤٥، ٨)
- (من المغلِّط بالعَرَض) أن تؤخذ المسألة المنظور فيها وهي في الحقيقة مقدمات كثيرة على أنها مسألة واحدة (ف، س، ١٤٧، ١٨)
- (من المغلِّط بالعَرَض) أن لا تؤخذ المقدمات متقابلة على الحقيقة، وذلك أن لا يُستوفى فيها شرائط التقابل التي عُدِّدت فيما سلف، فإنه لمّا كانت المتقابلة هي التي إذا كان الموضوعُ أو المحمولُ أو كلاهما في أحدِ المتقابلين بحالٍ ما أو في زمان أو منسوبين أو أحدهما في الإيجاب إلى شيء ما كانا جميعًا في السلب بتلك الحال بعينها (ف، س، ١٤٩، ٣)
- (من المغلِّط بالعَرَض) المصادرة على المطلوب الأول، وذلك أن يؤخذ المطلوبُ بعينه جزء القياس الذي يُرام به بيانُ ذلك المطلوب، وهو صنفان: أحدهما في إثبات الموضوع الأول،

والثاني في إبطاله (ف، س، ١٥٠، ١)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يؤخذَ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سببٌ له، وذلك في المستقيم والخلف جميعًا (ف، س، ١٥٦، ٦)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن لا يكون القولُ منتجًا لِمَا فُرِضَ مطلوبًا، ولا لشيء آخر غيره، لا إذا تُرِكَ على حالِه ولا إذا غُيِّرَ بزيادة شيء على جملته أو بنقصان شيء من جملته. وأن تكون مقدماتُه مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها أو تكون غير مشهورة (ف، س، ١٥٦، ٨)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُنْتِجَ لكن لا يُنْتِجُ المطلوب الأول، مثل قياس برمانيدس كل ما سوى الموجود فهو لا موجود وما هو لا موجود فليس هو شيئًا، فالموجود إذًا واحد (ف، س، ١٥٦، ١٦)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُنْتِجَ المطلوب بالقول ليس أولاً لكن يُنْتِجَ ثانيًا (ف، س، ١٥٦، ١٩)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُنْتِجَ المطلوب لكن بالعَرَض، فمن ذلك المقدمات الكاذبة التي تُنْتِجُ الصادقة، ومن ذلك أن يُؤخذ الحدُّ الأوسط عرضًا لسبب في القياس الذي يُؤدّي به سبب الأمر المطلوب (ف، س، ١٥٧، ٤)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُنْتِجَ شيء في جنس من العلوم بما ليس من ذلك الجنس (ف، س، ١٥٧، ٩)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُقْصَدَ إنتاج المطلوب بحال وتُؤخذ أجزاء القياس في الحال التي يُنْتِجُ بها المطلوب لا بتلك الحال، ولا سيما متى كانت هذه الحال ليس شأنها أن يُصرَّح بها عند تأليف القياس (ف، س، ١٥٧، ١٦)

- (من المغلّط بالعَرَض) أن يُؤخذَ في القول ما لا ينتفعُ به أصلاً في بيان المطلوب، وذلك يمكن أن يُؤخذَ من أقاويل أهل الإطناب والهذر. وقد يُعدُّ من هذا الباب في الجدل خاصة أن تكونَ المقدمات غير مشهورة أو غير مقبولة عند السامع، وهي في الحقيقة صادقة غير أنها ليس يسهل بيانها في الوقت الحاضر (ف، س، ١٥٩، ٧)

- (من المغلّط بالعَرَض) النقلةُ إلى ما يُمكن أن يُبَدَّل مكان الشيء ويُقامُ مقامُه إمّا لفظٌ وإمّا شبيه وإمّا كلّي وإمّا جزئيّ وإمّا لوازم متقدمة، أو متأخرة وإمّا مقارنة وإمّا مقابلات وإمّا خياله في النفس وإمّا أمثلته المحسوسة. فإنّ كل واحد من هذه له أشياء تخصّه في نفسه (ف، س، ١٦٠، ١٠)

مغلطات

- إن المُغَلِّطات منها ما يُمكن أن تكون قياسًا أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن يكون قياسًا ولا جزء قياس، لكنها أحوالُ الإنسان وتوطناتٌ في ذهنه وهيئات له وملكاتٌ تُزيله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له، أو غير ذلك ممّا يجري مجرى هذين (ف، س، ١٣٢، ١٠)

- المُغَلِّطات التي يُمكن أن تكونَ مقاييس أو أجزاء مقاييس منها ألفاظ ومنها معان (ف، س، ١٣٢، ١٦)

- المُغَلِّطات التي هي معان منها التي تُقال بالعَرَض وهي التي تَتَّفِق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفي طباعه أن يَقْتَرِن إلى الآخر، مثل أن يَعْرِضَ لحيوان ما أن يُذْبَحَ فيموتُ ويبتلُّ بمطر في ذلك الوقت (ف، س، ١٣٩، ١)

مفارق خاصة

- اللازم الخاصّة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (هـ، م، ١٠، ١١)

مفرد

- المفرد هو الذي لا يُراد بأجزائه أجزاء من المعنى (غ، م، ٨، ١٧)
- المفرد لا يُمكن أن يكونَ له حدّ حقيقي وإنّما يُحدُّ بحدّ لفظي كقولك في حدّ الموجود أنّه الشيء أو رسمي كقولك في حدّ الموجود أنه المنقسم إلى الخالق والمخلوق (غ، ص، ٢٠، ١٦)
- لفظ الإنسان... يدلّ على شيء مفرد (ش، ع، ٨٦، ١٢)
- ليس واجبًا أن يكون ما يصدق مفرَدًا يصدق مجموعًا (ش، ع، ١١٣، ٢)
- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه والمركّب ما يخالف ذلك (ر، ل، ٣، ٩)
- المراد بالمفرد معنى لا جزء له (هـ، م، ٤٧، ٢٣)
- (المفرد) إن دل بهيئته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الإسم وحينئذ إمّا أن يكون معناه واحدًا أو كثيرًا (ن، ش، ٤، ١٥)
- المفرد ينقسم باعتبار تشخّص مسمّاه، وعدم تشخّصه إلى قسمين جزئيّ وكليّ (و، م، ٧٣، ٤)

مفرد كلي

- المفرد الكليّ... ذاتيّ وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الإنسان والفرس أي إن أريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيّان إضافيّان، وإن أريد ماهية إفرادهما أعني الخصص، فجزئيّان حقيقيّان (هـ، م، ٧، ٢)

مفردات

- المفردات آحاد (س، م، ١٢٠، ١٨)
- إدراك هذه المفردات المجرّدة ليس إلاّ بقوة أخرى إصطلحنا على تسميتها عقلاً فيدركُ ويقضي بقضايا ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر (غ، ح، ٦٨، ٢)
- أن لا تكون مفرداتُ المعارفِ (في القياس) أعني الأجزاء الأول متمايزة منفصلة بالحقيقة بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمور متعدّدة (غ، ح، ٧٩، ٦)
- سَمَّى المنطقيون معرفةَ المفردات تصورًا ومعرفة النسبة الخبرية بينهما تصديقًا (غ، ص، ١١، ١٠)
- معرفة المفردات قسمان: أوليّ وهو الذي لا يُطلب بالبحث وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب كلفظ الوجود والشيء وككثير من المحسوسات، ومطلوب وهو الذي يدلّ إسمه منه على أمرٍ جملي غير مفصّل ولا مفسّر فيطلب تفسيره بالحدّ (غ، ص، ١١، ١٦)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل، أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل،

ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- تركيب الحد والرسم من المفردات، والحجة لا تركّب أولًا من المفردات، بل يقع تركيب المفردات أوّلاً في أمور هي قضايا، ثم تركّب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٩٦، ٣)

مفردات مطلقة

- المفردات المطلقة (هي) التي لا تركيب فيها بوجه، من حيث هي كذلك (س، ج، ٦٢، ٨)

مفردة

- (الألفاظ) المفردةُ ثلاثةُ أصناف: اسم وكلمة وأداة (ف، د، ٦٨، ١)

مفروض كلي

- الكلي المفروض كليًا، فإنها مقدمة مقبولة كلّية يُنْقَلُ منها الحكمُ إلى الشيء الذي يصحّ أنّه داخلٌ تحت موضوع تلك المقدمة (ف، ق، ٥٤، ١١)

مفروضات

- المفروضات في كلّ صناعة هي إمّا أنواع موضوع الصناعة، وإمّا أنواع أنواعها، وإمّا أعراضٌ ذاتية للموضوع، أو أعراضٌ ذاتية لأنواعِه أو أنواع أنواعه، وإمّا أعراضٌ للأعراض الذاتيّة، وإمّا أنواع للأعراض الذاتيّة، وإمّا أنواع لأنواعِها، وإمّا أن يكون موضوعُ الصناعة نفسه (ف، ب، ٦٠، ٨)

مفعول

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: مأكول ومشروب، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه المفعول (ق، م، ١١، ١)

مفهوم

- الموضوعات والأفعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم (س، ش، ٤٥، ٢٤)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلَّ به عليه، ومفهومٌ في ذهن سامعِه هو الذي يُستدلّ به عليه (ب، م، ٨، ٧)

- قد يُدَلُّ باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة بأوضاع مختلفة، بمفهوم مفهوم كما يُقال الحيوان ما إنّه مُتحرّكٌ تارةً بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته أو نقصانها، وتارة بمفهوم حركة الإستحالة وذلك باشتداد كيفيته كلونه أو حرارته وضعفها، وتارة بمفهوم حركة النُقْلَة في مكانه. ويكون ذلك اللفظ في دلالته على ذلك الواحد من المُسمّيات إسمًا مُشتركًا لإتحاده في المسموع وتكثُّره في المفهوم (ب، م، ٩، ٥)

- السامع إذا سمع قائلا يقول إنَّ الإنسان حيوان أو ليس بحيوان، وفَهِمَ ما يقوله يَتَمثّلُ في ذهنه مفهوم لفظة الإنسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتهما الرابطة لهما في الذهن (ب، م، ٣٦، ١٢)

- المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات (هـ، م، ٥٦، ١٤)

- كل مفهوم يباين آخر مباينة كلّية أو يساويه أو يكون أعمّ أو أخصّ منه مطلقًا أو من وجه لأنه

إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما صدق عليه الآخر تباينًا بالكلّية وإن صدق كل واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر. فإن إستلزم صدق كل منهما صدق الآخر تساويا، وإن لم يستلزم صدق شيء منهما صدق الآخر كان كلّ منهما أعم من الآخر من وجه، وإن إستلزم صدق أحدهما صدق الآخر من غير عكس. فالمستلزم أخص من الآخر مطلقًا (م، ط، ٤٩، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه وكلي إن لم يمنع، واللفظ الدال عليهما يسمّى جزئيًا وكليًا بالعَرَض (ن، ش، ٥، ١٣)

مقابلة

- لنسمِّ المقابلة تضادًا إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان البتّة في الصدق، ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور، فإنّ الأضداد لا تجتمع معًا ولكن قد ترتفع معًا، على ما علمت (س، ع، ٤٦، ١٦)

- أمّا المقابلة التي للعدم والملكة، فاللزومان مشهوران فيه جميعًا. فإنّه إن كان البصر حسًا، فالعمى عدم حس. ويشبه أن يكون هذا الموضع حقًا إذا أخذ على الإستقامة. فإنّه إذا قيل على البصر شيء وجوديّ له شيء مقابل عدميّ، فليس يمكن البتّة أن يقال ذلك الوجوديّ على العمى، وإلاّ لصار العدم موصوفًا بأمر وجوديّ محصّل؛ فإذن يقال عليه: عدم ذلك الوجوديّ، فإذا عدم ذلك الوجوديّ، يلزمه أيضًا (س، ج، ١٣٣، ١)

مقارب لليقين

- المقاربُ لليقين: إمّا أن لا يشعر بمعانده أو يشعر به، ويكون ما يشعر به يلغ من خفائه الى مقدار ما لا ينطق عنه، أو الذي يفسّر عناده (ف، ب، ٢٠، ١٥)
- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدليّ، وسكونُ النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي (ف، ب، ٢٠، ١٨)

مقارن

- المقارن فمثل قول القائل أهلكه فالمُهْلِك ليس هو الزمان ولكن الزمان هو مقارن له (ف، س، ١٦١، ٣)

مقاومة

- المقاومة ها هنا (مقاومة القياس ومقدماته) ثلاثة أصناف: منها مقاومةُ القول بحسب السائل، ومنها المقاومة بحسب الأمر، ومنها المقاومة بحسب جهة القول (ف، ب، ٩٥، ١٢)
- المقاومة بحسب السائل، فهي مقاومةُ القول بما يظنّه السائل أو بما لا يقدر على دفعه. وهذه قد تكون بأشياء صادقة، وبأشياء كاذبة. وبها يَمتحنُ المجيبُ السائل. وليست تقع هذه إلاّ في مخاطبة من هو حاضرٌ (ف، ب، ٩٥، ١٣)
- المقاومةُ بحسب جهة القول هي مقاومته بما لا ينتفع به في تبصير الحق الموضوع، لكن أن يقاومَ من المقدّمات ما إذا أُبطلَت لم تكن عنه نتيجة (ف، ب، ٩٥، ١٦)
- المقاومة بحسب الأمر هي التي تتضمّنُ الإبطال وتبصير الحق (ف، ب، ٩٥، ٢٣)

- المقاومة قد تكون كليّة، وقد تكون جزئية (ف، ب، ٩٦، ٥)
- المقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكليّة في القياس. فإنّها أسُّ القياس، وتكون على وجهين: إمّا عناداً، وإمّا مناقضة (س، ق، ٥٧، ٣)
- أمّا المناقضة فبأن يجعل الكليّ الواحد الحكم غير كليّ ومختلف الحكم. وأمّا المقاومة، فلأنّها إنصراف ما عن الواحد، وهي التنبه إلى الكثرة، وهي المقدّمات، ومع ذلك فإنّها تحوج إلى أن تصحّح ما ينكر من المقدّمات بكثرة أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٣)
- المقاومة فهي مقدّمة تؤخذ كبرى لإنتاج قضيّة مقابلة لمقدّمة من مقدّمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود (ب، م، ٢٠١، ١٩)

مقاييس

- المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود، إذا كانت المقاييس مركّبة من مقدّمات ممكنة ومطلقة، أو مركّبة من مقدّمات ممكنة وإضطراريّة. غير أنّه في المقاييس المركّبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة. وأمّا في المقاييس التي السالبةُ فيها إضطراريةٌ فإنّ النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة. وهو بيّن أن هذه المقاييس كلّها غيرُ تامة، وأنها تتم بالمقاييس التي ذُكِرَتْ قبلها (أ، ق، ١٦٠، ١١)
- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم بالمقاييس الكلّية التي في الشكل الأول وإليها تنحلُّ (أ، ق، ١٧٦، ١٠)
- كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جزماً، وأما المطلوب الأوّل فتوجبه شرطًا إذا عرض شيءٌ مُحال بوضع النقيضة، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساويًا للعدد الفرد. فالذي ينتج جزمًا هوأن الزوج مساوٍ للفرد. وأما الذي يتبيّن شرطًا فهو أنّه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك، لأنه يجب عن نقيضه هذا القولُ الكذب، لأن هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة (أ، ق، ١٧٩، ٧)
- إن أخذت المقاييس بالمقدّمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول، فإنّه يكون كل قياس من مقدّمات أزواج ومن حدود أفراد، لأن الحدود أكثر من المقدّمات بواحد، وتكون النتائج نصف المقدّمات في العدد (أ، ق، ١٨٤، ١٠)
- المقاييس الكلّية التي في الشكل الثاني فإنها تنحلّ إلى الشكل الأول. وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأوّل (أ، ق، ٢١٨، ١٤)
- أما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحلّ كلّها إلى الشكل الأوّل. وأما مقاييس الشكل الأوّل فكلّها تنحلّ إلى الشكل الثالث (أ، ق، ٢١٩، ١٢)
- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحلّ إلى الشكل الأوّل إذا لم تكن المقدّمة السالبة كلّية. وأمّا الباقية كلّها فتنحلّ (أ، ق، ٢٢٠، ١)
- أما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحلّ إلى الشكل الثالث، وأما الآخر فلا ينحلّ، لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلّية تنحلّ (أ، ق، ٢٢١، ٣)

- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحلّ إلى الشكل الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلّية (أ، ق، ٢٢١، ١٠)
- المقاييس كلّها تنحلّ إلى الشكل الأوّل (أ، ق، ٢٢١، ١٦)
- لأن المقاييس منها كلّية ومنها جزئية، فإن الكلّية أبدًا تجمع أشياء كثيرة؛ وأما الجزئيّة فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط لأن المقدّمات الأخر تنعكس. وأما السالبة فليس تنعكس، والنتيجة هي شيء مقول على شيء (أ، ق، ٢٢٩، ٩)
- في المقاييس من المقدّمات المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق، لأن القياس أبدًا يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير، أو إن الحي ليس بحي (أ، ق، ٢٧٦، ١٤)
- في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد، تكون المقدّمة أنه ليس بفرد، لأنه قد تبيّن أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون (أ، ق، ٢٧٧، ٤)
- أن تكون مبادىء جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبيّن أن ذلك غير ممكن (أ، ب، ٣٩٩، ٧)
- بعض المقاييس هي صادقة، وبعضها كاذبة (أ، ب، ٣٩٩، ٨)
- المقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلّية (أ، ب، ٤١٢، ٣)
- المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلّية (أ، ب، ٤١٢، ٣)
- المقاييس قد «تؤلّف» عن مقدمات شرطية وعن مقدمات جزمية (ف، ق، ٧٦، ٣)
- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تُؤلّف» وتَرَتَّب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمّى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف، ق، ٧٧، ٣)
- المقاييس المؤتلفة عن مقدّمات تَيَقَّن بها اليقين الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدُها يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني يُفيد بذاته معرفة السبب فقط، والثالث يُفيد بذاته الأمرين جميعًا (ف، ب، ٢٦، ٣)
- ما كان من المقاييس يُفيد علم السبب الذي هو سبب بالعَرَض، فليس هو داخلاً في البراهين أصلاً، اللّهم إلاّ أن يُسمّى البرهان بالعَرَض (ف، ب، ٢٧، ١)
- إذا أُخِذَتْ أجزاءُ المقاييس ثلاثتها شيئًا واحدًا فإن جِزْءَيِ المطلوب لا محالة يكونان شيئًا واحدًا بعينه (ف، س، ١٥٠، ٥)
- الأمور العامية المطلقة التي تسوقُ الذهنَ إلى الانقياد المطلق تُسمّي المقاييس والقياسات (ف، أ، ٩٨، ١١)
- المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقّ يقين تسمّى البراهين والمقاييس اليقينيّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئمُ البراهين والأمور التي يسهُلُ على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ (ف، أ، ٩٩، ١٠)
- المقاييسُ بالجملة هي أشياء تُرتَّبُ في الذهن ترتيبًا ما متى رُتِّبَتْ ذلك الترتيب أشرفَ بها الذهنُ لا محالة على شيء آخر قد كان يجهلُه من قبل فيعلَمُه الآن، ويحصل حينئذ للذهن

انقيادٌ لما أشرَفَ عليه أنّه كما علمه (ف، أ، ١٠٠، ٣)

- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الأوّلين من الشكل الأول الشرطية والجزئية والتي بالخُلف (ز، ق، ١٦٦، ٤)

- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الكلّيين من الشكل الأول (ز، ق، ١٦٦، ١٠)

- تنحلّ مقاييس الشكل الأول إلى الشكلين الثاني والثالث، ومقاييس الشكل الثاني إلى الأول والثالث، ومقاييس الشكل الثالث إلى الأول والثاني (ز، ق، ١٨١، ١٣)

- إن المقاييس منها صوادق ومنها كواذب، ومبادىء الصادقة صادقة ومبادىء الكاذبة كاذبة (ز، ب، ٢٦٦، ٦)

- المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب أن تكون مقدّماتها كاذبة، ومنها منتجة للصادقة وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدّماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات، بل بالعَرَض (س، ب، ١٨٥، ٧)

- المقاييس التي تُنتج الكليات، تُنتج الكلّي والجزئي تحتها، وعكسها المستوى وعكس النقيض، ولكن تُنتج الأوّل بالذات، وهذه بالعرض على سبيل اللزوم (مر، ت، ١٧١، ١٦)

- إنَّ القضايا الشرطيّة نوعان متصّلة ومنفصلة، والمتّصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضيّة حمليّة لحكم في أخرى، والمنفصلة هي التي يعاند فيها حكم في أحديهما لحكم في أخرى. . .والمقاييس تتألف من هذه إستثنائيّة واقترانيّة (ب، م، ١٥٢، ٢٤)

- المقاييس التي تنتج الكلّيات تُنتِج الكلّي الموجب والسالب والجزئيّ، والجزئيّات التي تحته وعكسها المستوي وعكس النقيض لها أعني الكلّي الموجب وما تحته (ب، م، ١٧٤، ٣)

- المقاييس المنتِجة في هذا الشكل (الأول) كاملة (ش، ق، ١٥٨، ٢٠)

- المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الاضطرارية. . . قريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدّمات المطلقة (ش، ق، ١٧٥، ١١)

- المقاييس المُنتِجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المُنتِجة في غير المختلطة إلاّ أنها ضعفها، وذلك أن الصنف الواحد بعينه يكون صنفين (ش، ق، ١٧٧، ٢)

- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية). . . ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٤)

- المقاييس التي ليست بحملية. . . كلها مضطرة إلى الحملية (ش، ق، ٢٣١، ٨)

- جميع أجناس المقاييس. . . يتم بالشكل الأول وإنها تنحل إلى الكلية منها (ش، ق، ٢٣٧، ٥)

- المقاييس التي تُنتِج نتيجة واحدة. . . هي المُنتِجة بما تضمَّن من معنى المقول على الكلّ (ش، ق، ٢٣٨، ٢٠)

- المقاييس منها ما يُنتِج نتائج كلّية، ومنها ما يُنتج نتائج جزئيّة (ش، ق، ٢٧٩، ١٥)

- المقاييس التي تُنتِج كلّية قد يلحقها ويعرض لها أن تُنتِج سوى النتيجة الأولى نتائج كثيرة (ش، ق، ٢٧٩، ١٦)

- المقاييس التي تُنتِج نتائج جزئيّة فإن التي يُنتِج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها أن تُنتِج الأولى نتائج كثيرة. وأما التي تُنتِج سالبة جزئيّة فليس تُنتِج غير النتيجة الأولى (ش، ق،

٢٧٩، ١٧)
- أن ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن (ش، ق، ٣٣٥، ٢)
- إذا اختلفت المقاييس فمبادئها مختلفة (ش، ب، ٤٤٧، ١٣)

مقاييس استثنائية

- المقاييس الإستثنائية كقولنا إنْ كان - أب فج د - لكن أب فج د - ولكن ليس ج د - فليس أب - (ب، م، ١٥٢، ٢٤)

مقاييس اقترانية

- إنّ اللازم عن القياس لا يخلو: إمّا أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل، وتسمّى أمثال هذه المقاييس إقترانيّات، مثل قولك: كل حيوان جسم، وكل جسم جوهر، فكل حيوان جوهر، وإمّا أن يكون اللازم أو نقيضه، وبالجملة أحد طرفي المطلوب مذكورًا فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا ما أسميه استثنائيًا، والجمهور يسمونه شرطيًا (س، ق، ١٠٦، ٦)
- المقاييس التي نسمّيها الإقترانية... هي المؤتلِفة من مقدّمتين شرطيتين تشتركان بحدّ أوسط وهي مقاييس حمليّة في الحقيقة أُخرِجَتْ مخرجَ الشرط (ش، ق، ٢٣٧، ٢)

مقاييس بالخلف

- في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة، لأنّ المقاييس التي بالخُلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها (أ، ق، ٢٧٣، ٢)
- (المقاييس) التي بالخُلف فإن العقل ينقض المطلوب ويبيِّن كذبه. وإذا بطل أحد النقيضين وجب صدق الآخر. وأيضًا فإن براهين الخُلف إحدى مقدّماتها كاذبة (ز، ق، ١٧٤، ١٩)

مقاييس جدلية

- ما كان منها يسوقُ الذهنَ إلى الانقياد الجدليّ فهي المقاييس الجدليّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذ هذه المقاييس، وهي الاحتيالات التي يُحتالُ بها على المجيب حتى يلتبسَ عليه المقصود معاندته من اعتقاده فلا يتحرَّزَ، والحيلُ التي يستعملها المجيب في تلقي ما يردُ عليه من السائل فيتحرّزُ بها ويمنعُ السائل عن تنفيذ مقاييسه (ف، أ، ٩٩، ٦)

مقاييس جزئية

- المقاييس الجزئية يبقى المطلوب فيها ثابتًا حاله ويتخيّل العقل مقدّمات نتيجته بها (ز، ق، ١٧٤، ١٨)
- أما المقاييس الجزئية فمقدّماتها صادقة كلها (ز، ق، ١٧٤، ٢٢)

مقاييس جزمية

- المقاييس الجزمية أربعة عشر قياسًا (ف، ق، ٧٦، ٤)
- القياس الأول (من المقاييس الجزمية) وقد أُلِّف عن مقدّمتين كلّيتين (ف، ق، ٧٦، ٦)
- القياس الثاني (من المقاييس الجزمية): أُلِّف عن مقدمتين صُغراهما مُوجبة عامية وكُبراهما سالبة عامة والنتيجة سالبة عامية (ف، ق، ٧٦، ١٢)
- القياس الثالث (من المقاييس الجزمية): من مقدمتين صُغراهما موجبة خاصة وكُبراهما

موجبة عامة والحد الأوسط فيهما المؤلّف ونتيجته موجبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٥)

- القياس الرابع (من المقاييس الجزمية): موجود ما ليس عن مقدمتين صُغراهما موجبة خاصة وكُبراهما سالبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٨)

- القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) المشترك في مقدّمتي هذا القياس المؤلّف وهو محمول على الطرفين الباقيين، والمُقدمة الصغرى ههنا هي التي موضوعها «هو» موضوع النتيجة، والكبرى هي التي موضوعها محمول النتيجة (ف، ق، ٧٧، ٩)

- تأليف القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) قد انطوى فيه تأليف القياس الثاني (ف، ق، ٧٨، ١٠)

- القياس السادس (من المقاييس الجزمية): وهو الثاني من الشكل الثاني، وهذا القياس مؤلّف من مقدمتين صُغراهما سالبة عامية وكُبراهما موجبة عامّية «ينتج» سالبة عامّية (ف، ق، ٧٨، ١٢)

- القياس السابع (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدّمتين صُغراهما موجبة خاصيّة وكُبراهما سالبة عامّية وينتج سالبة خاصّية (ف، ق، ٧٨، ١٩)

- القياس الثامن (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدمتين صُغراهما سالبة خاصّية وكُبراهما موجبة عامّية ينتج سالبة خاصّية (ف، ق، ٧٩، ٥)

- القياس التاسع: وهو الأول من (الشكل) الثالث، وهذا يأتلف من مقدّمتين صُغراهما موجبة عامّية وكذلك الكبرى، والحدّ الأوسط فيهما هو موضوع للطرفين (ف، ق، ٧٩، ١٧)

- القياس العاشر: وهو الثاني من الثالث، وهذا من مقدمتين صُغراهما موجبة عامّية وكُبراهما سالبة عامّية ينتج سالبة خاصّية (ف، ق، ٨٠، ١٣)

- القياس الحادي عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث في الشكل الثالث، وهذا القياس مؤلّف عن مقدمتين كُبراهما موجبة عامّية وصُغراهما موجبة خاصّية وينتج موجبة خاصّية (ف، ق، ٨٠، ١٨)

- القياس الثاني عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من الشكل الثالث، وهذا التأليف كُبراه موجبة خاصة وصُغراه موجبة عامة وينتج موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ٨)

- القياس الثالث عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب الخامس من الشكل الثالث، كُبرى هذا القياس سالبة عامة وصُغراه موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٤)

- القياس الرابع عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب السادس من (الشكل) الثالث، كُبرى هذا القياس سالبة خاصة وصغراه موجبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٩)

- القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدَّم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالبتين (ف، ق، ٨٣، ٦)

مقاييس حملية

- أمّا المقاييس الكائنة باستثناء فهي مقاييس حملية، بمنزلة قولك: إن ما تُحمَل عليه الشجرة فقد يُحمَل عليه النبات / والشجرة

محمولة على الدلية / فالنبات محمولة على الدلية (ز، ق، ١٦٨، ١٠)

مقاييس خطبية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى الانقياد الخطبيّ فهي المقاييس الخطبيّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئمُ وتَنْفُذُ هذه المقاييس (ف، أ، ٩٨، ١٦)

مقاييس شرطية

- القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدَّم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالبتين (ف، ق، ٨٣، ٦)
- المقاييس الشرطيّة عددها خمسة: إثنان منها متصلان، ومعنى متصل هو أن الوضعية التالي فيها متصل بالمقدَّم ليس بينهما حرف أو غير ذلك. والتالي دائمًا يلزم العموم والمساواة. وهذه: إما بوجود المقدَّم لوجود التالي، أو برفع التالي برفع المقدَّم بمنزلة قولنا: إنْ كان الإنسان موجودًا فالحيوان موجود، لكن الإنسان موجود فالحيوان موجود... والخامس منها على طريق السلب، وهو الذي الوضعية فيه تجري على طريق السلب، بمنزلة قولنا: هذا ليس هو أحمر وأصفر لكنه أحمر فليس هو أصفر (ز، ق، ١٦٧، ٨)
- أما المقاييس التي بثلاثة حدود فهي مقاييس شرطيّة وإن كانت بأكثر من ثلاثة حدود، بمنزلة قولك: إن كان سقراط إنسانًا فهو ناطق، فإن كان ناطقًا فهو حيّ، وإن كان حيّ فهو جوهر، فإن كان سقراط إنسانًا فهو جوهر (ز، ق، ١٦٨، ٧)
- أما المقاييس الشرطيّة فإن الذي يتبيَّن فيها إنّما هو الإستثناء، وهذا يبيّن بقياس جزمي (ز، ق، ١٧٤، ٢٣)
- (المقاييس) الشرطية هي واحدة بالرّباط الذي هو الحرف الشرطي... وأما الحملية فهي واحدة بالرّباط الذي هو الحدّ الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٣)

مقاييس شعرية

- ما كان من هذه الأصناف يسوقُ الذهن إلى الانقيادِ الشعريّ فهي المقاييس الشعريّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئمُ وتَنْفُذُ هذه المقاييس (ف، أ، ٩٨، ١٦)

مقاييس صناعية

- المقاييس الصناعية... غير محاكية للوجود وتكاد أن تكون غير متناهية (ش، ق، ١٧٣، ١)

مقاييس فقهية

- مبادئ (المقاييس الفقهية) أربعة: فمنها الكلّي المفروضُ على أنه كلّي، ومنها الكلّي الذي أُبْدِلَ بدل الجزئي المقصود، ومنها الجزئي المُبَدَّل بَدَلَ الكلي المقصود، ومنها المثال (ف، ق، ٥٤، ٨)

مقاييس مغالطية

- ما كان منها يسوق الذهنُ إلى انقيادات المغالطات الواردة عليه فهي المقاييس المغالطيّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتَنْفُذُ هذه المقاييس مثل الاحتيالات التي يُحتالُ بها على المجيب حتّى يَلتبِسَ عليه

موضع المغالطة، وما ينبغي للمجيب أن يستعملَ في تلقّي ما يرد عليه من المغالطات وإحراز اعتقاده عن أن يُظَنّ به أنّه باطل أو ينخدع بمغالطة (ف، أ، ٩٨، ١٧)

مقاييس يقينية

- المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقّ يقين تسمّى البراهين والمقاييس اليقينيّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئمُ البراهين والأمور التي يسهُلُ على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين، والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ (ف، أ، ٩٩، ١٠)

مقبولات

- (الأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعةُ أصناف: مقبولاتٌ ومشهوراتٌ ومحسوساتٌ ومعقولاتٌ أُوَل (ف، د، ٦٤، ١٤)
- المقبولاتُ هي التي تُقبلُ عن واحد مُرْتَضَى أو نفرٌ مرتضى (ف، د، ٦٤، ١٥)
- المقبولات هي القضايا التي قُبلت عن واحد مرتضى أو عن جماعة مرتضين (ف، ق، ١٨، ١٧)
- متى حَصَلَتْ عندنا مقبولات عُبّر عنها بأقاويل غير جازمة فأردْنا أن نستعملها مقدمات في مقاييس، فينبغي أن تُبَدّل مكانها أقاويل جازمة (ف، ق، ٥٥، ٣)
- المقبولات إنما تكون مقدماتها كلّية متى كانت العبارة عن موضوعاتها ومحمولاتها بأسماء تُقال بتواطؤ. وأمّا ما عُبّر عنه بأسماء مشتركة فهي يُظَنُّ بها أنها أسماء كلية وليست كلية في الحقيقة (ف، ق، ٥٥، ١٠)
- متى اتّفق من المقبولات أمرٌ ما حُكِمَ عليه بحكم وكان مأخوذًا بدل كلّي ما وعلمنا ذلك الكلي، أي كليّ هو، جعلنا ذلك الحكمَ لاحقًا لذلك الكليّ، فتَحْصَلُ معنا مقدّمة عامة (ف، ق، ٥٦، ١٨)
- المشهورات والمقبولات جميعًا إنما يقعُ التصديقُ بها في الجملة عن الشهادة، غير أنّ المشهور هو ما شَهِدَ به الجميع أو الأكثر أو من يجري مجراهم، والمقبولُ هو ما شَهِدَ به واحد أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط (ف، ب، ٢١، ٤)
- المقبولات سبيلُها أن تُمتحنَ وتُصَحَّحَ بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركًا لنا ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف، ج، ١٩، ١٤)
- المقبولات هي التي ليس فيها للإنسان بصيرة نفسه وإنما يتكل فيما يقبله من ذلك على بصيرة غيره ممّن يُحسنُ الظن به (ف، ج، ٣٠، ١٥)
- المقبولات من جملة المأخوذات آراء مأخوذة من جملة عدّةٍ كثيرةٍ من أهل التحصيل وإمامٍ يحصل به الظّن (مر، ت، ١٠١، ٧)
- المقبولات فهي المقبول من أفاضل الناس وأكابر العلماء ومشايخ السلف (غ، م، ٥١، ٦)
- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس الخطابي والفقهي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)
- المقبولات، وهي أمور إعتقدناها بتصديق من

أخبرنا بها من جماعة ينقص عددهم عن عدد التواتر، أو شخص واحد تميّز عن غيره بعدالة ظاهرة، أو علم وافر، كالذي قبلناه من آبائنا، وأساتذتنا، وأئمتنا، واستمررنا على إعتقاده. وكأخبار الآحاد في الشرع، فهي تصلح للمقاييس الفقهيّة، دون البراهين العقليّة (غ، ع، ١٩٧، ٢١)

- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعرُ بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسمّى (مظنونة) (غ، ع، ١٩٨، ٩)
- المقبولات: فهي آراء أوقع التصديقَ بها قولُ من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر سماوي يختص به أو لرأي وفكر يتميّز به (سي، ب، ٢٢٤، ٢٢)
- أمّا المقبولات فهي آراء مأخوذة ممن يحسن الظن بصدقه كان إمّا جماعة أو شخصًا مقبول القول (ر، ل، ٢٨، ٢١)
- مقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوي أو لمزيد عقل أو دين كالمأخوذات من أهل العلم والزهد، ومظنونات وهي قضايا يُحكم بها إتباعًا للظن (ن، ش، ٣٣، ١١)

مقدار

- الكمّ ذو الوضع هو المقدار. والمقادير بالحقيقة ثلاثة؛ وإذا أخِذ فيها المكان صارت أربعة (س، م، ١٣٠، ٢)
- المحدود بالذات هو المقدار (س، م، ٢٠٩، ٥)

مقدم

- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمّى المقدَّم والللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)

مقدم وتال

- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمّى المقدّم وهو قولنا إن كان العالم مُحْدثًا، والثاني يُسمّى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدِث (ف، ق، ٨٣، ٢)
- صحةُ كلِّ واحد من المقدّم والتالي فليس يتضمّنها قول شرطيّ أصلاً، بل قد يتّفق أن لا يكونَ ولا واحدٌ منهما صحيحًا، بل إنّما يتضمّن القول الشرطيّ صحةُ الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)
- المقدّم والتالي فإنّه وإن لم يكنْ شيء منهما صحيحًا لم تَبْطُلْ بهما أن يكونَ القولُ شرطيًا (ف، ج، ١٠٤، ٥)
- الأمر في التالي والمقدّم موقوفٌ على ما يُستثنى، وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنّه هو الصحيح فيُنْتِج نقيض المقدّم. ولو كانا صحيحين على ما وُضِعا لم يُمكن أن يُستثني نقيض التالي، على أنّه هو الصحيح ويُنتج نقيض المقدم (ف، ج، ١٠٤، ٧)
- الإيجاب (في الشرطي) المتصل هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودًا ويسمّى «المُقدّم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمّى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ٤)
- نجد للمجازي جزئين: أحدهما شرط وإسمه المشهور (مُقدّم) كقولك في المثال «إن كانت الشمس طالعة» والآخر جزاء وإسمه المشهور (تال) كقولك في المثال «فالنهار موجود» (س، ش، ٦٢، ٩)

- المقدَّم في الشرطيات يجري مجرى الموضوع في الحمليّ، والتالي كالمحمول (مر، ت، ٥٣، ١)
- التالي إذا جُعِلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطيّة المتصلة، وربّما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٦)
- التالي موافقٌ للمقدّم بمعنى أنّه يتّصل به ويلازمه ولا يعانده، وأحد جزئيّ المنفصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)
- ربّما كان المقدّم سالبًا والتالي سالبًا والشرطيّة المركّبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)
- قد يكون المُقدَّم أقاويل كثيرة، والتالي يلزمُ الجملة، وكذلك قد يكون المُقدَّم واحدًا، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)
- لنسمّ القضية الأولى المقدّم ولنسمّ القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)
- الجزء الأول من الشرطيّة المتصلة يُسمّى مُقدَّما، كقولنا إنْ كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمّى تاليا كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٨)
- اعتقد بعضهم أن المقدّم والتالي إذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدّم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)
- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمّى المقدّم واللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمّى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمّى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيوانًا وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٦)
- (الجزء الأول من القضيّة الشرطيّة) أي شرطيّة كانت (يسمّى مقدّمًا) لتقدمه في الذكر طبعًا وإن تأخر وضعًا، (والثاني تاليًا) لتلوه لذلك (هـ، م، ١٣، ١٨)

مقدمات

- المقدّمات المطلقة والإضطرارية والممكنة يخالف بعضُها بعضًا (أ، ق، ١٣٢، ٩)
- إذا كانت المقدّمات أزواجًا، فإن الحدود أفراد. وإذا كانت الحدود أزواجًا فالمقدّمات أفراد، لأن مع زيادة حدّ تزيد مقدّمة أينما وُضِعَ الحدّ. فإذًا إن كانت المقدّمات أزواجًا والحدود أفرادًا عليها حدّ، فبالضرورة يتبدّل عددهما (أ، ق، ١٨٥، ١)
- أكثر المقدّمات في كل صناعة خاصّة لتلك الصناعة؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم، لأنه لما عُلمت الظاهرات علمًا كافيًا حينئذ وُجدت البراهين النجومية (أ، ق، ١٩٩، ١٣)
- إن كانت المقدّمات التي منها يكون القياس كلّية، فمن الإضطرار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي

دائمة (أ، ب، ٣٣٤، ١٠)

- المقدّمات غير ذوات أوساط هي أسطقسات: إما كلها وإما الكلّية منها (أ، ب، ٣٨٢، ٨)

- إن كانت المقدّمات ضرورية فالنتيجة هي أيضًا ضرورية؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضًا هذه حالها (أ، ب، ٣٩٧، ٦)

- المبادىء هي المقدّمات؛ والمقدّمات تكون إمّا بزيادة حدّ يُقْتَضَب، وإمّا بأن يُدْخَل (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)

- أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصّلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدّمات خُلُقية، ومنها مقدّمات طبيعية، ومنها مقدّمات منطقية. فالخلقية مثل قولنا: لِمَن أولى أن نطيع: لآبائنا، أو للنواميس، متى اختلفتا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادّات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمرُ في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)

- أعني بقولي: ضرورية، المقدّمات التي عنها يحدث القياس، فأمّا المقدّمات الخارجة عنها فهي أربع: وذلك أنها إما أن توجد بسبب الإستقراء لكي تسلّم المقدّمة الكلية، أو في الإستكثار من الكلام والإتساع فيه، أو في إخفاء النتيجة، أو في أن يكون الكلام أوضح وأظهر. وما سوى ذلك من المقدّمات فليس ينبغي أن يُستعمل شيء منه، ولكن بتلك المقدّمات التي وصفناها ينبغي أن نروم السؤال والاستكثار من القول (أ، ج، ٦٩١، ٧)

- المقدّمات مقدّمتان: مقدّمة يقين، أو مقدّمة متابعة (ق، م، ٦٤، ٢)

- المقدّمات إنّما تؤلّف من الأسماء وما يُحمل عليها (ق، م، ٦٤، ٢١)

- إنّ المقدّمات لا يؤلّف إلاّ من الأسماء المفردة التي هي المقولات. وهي بمنزلة الحروف المقطعة التي بها يبتدي المعلّم. ثمّ يترقّى منها إلى أبجد، ثم إلى الكتاب (به، ح، ١٢٠، ١٩)

- المقدمات منها ما موضوعُه أمرٌ كلّي عام، كقولنا الإنسان حيوان ومنها ما موضوعُه بعض الأشخاص، كقولنا زيد أبيض (ف، ق، ٧١، ١٦)

- من المقدمات ما هي معلومة الوجود ومنها ما ليست معلومة الوجود (ف، ق، ٧٥، ١)

- (المقدمات) المعلومة الوجود هي التي حَصَلَ لنا التصديق بها أنها كذا أو ليست كذا، وغير المعلومة هي التي لم يحصل لنا بها المعرفة لا أنّها كذا ولا أنّها ليست كذا (ف، ق، ٧٥، ١)

- (المقدمات) المشهورة كل ما كان ذايعًا عند الناس كلّهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالفَهم أحد، والمشهور أيضًا عند أهل صناعة أو عند حُذّاق أهل تلك الصناعة من غيرِ أن يخالفَهم أحدٌ لا منهم ولا ممّن سواهم (ف، ق، ٧٥، ٦)

- ينبغي أن يبلغ من معرفتها (المقدمات) في هذه الصناعة أن توصف وتُرسم وتُعَدَّد أصنافُها وتُعرف جهة استعمالها أجزاء مقاييس، وتُبيَّن كيف يرتقي إليها سائر المعارف (ف، ب، ٢٤، ٤)

- تحصل لنا معرفتها (المقدمات) متى تَقدَّم لنا الإحساس بجزئيّاتها (ف، ب، ٢٤، ١٧)

- اذا كانت محمولاتُ المقدّمات أعراضًا ليست بأول لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإن تلك المقدّمات غير خاصّة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ١٣)

- مقدّمات البراهين إذن منها ما هي خاصّة بجنس ومنها ما هي عامّة (ف، ب، ٣٢، ١٥)
- المقدّمات المستعملة مبادئ في علم ما المُتَبَرْهِنَة في علم آخر، إمّا أن تُستعملَ أسبابًا وإمّا دلائل. أمّا أسبابًا، فإنها إنما تكون متى كان ما يَشتمل عليه العلمُ الأوّل أقدم ممّا يشتملُ عليه الثاني. وأما دلائلَ، فإنها إنما تكون اذا كان ما يشتملُ عليه العلمُ الأوّل متأخّرًا عمّا يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٦٦، ٥)
- ينبغي أن نأخذ الوُصَل بين المقدّمات في التصديق، والوُصل بينها على وجوه. منها أن تكون إحداها كليّة والأخرى جزئيّة، ومنها أن تكون لا كليّة ولا جزئيّة، ولكن يكون بينها سائر الوُصَل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدّمة والمقدّمة (ف، ب، ٨٣، ٢١)
- المقدّمات التي تُستعملُ عند إيقاع التصديق للسامع، منها ما هي مبادئ بحسب الأمر، ومنها ما هي مبادئ بحسب المتعلّم (ف، ب، ٨٥، ١)
- ربما كان الذي يُسلّمه المجيب من المقدّمات مقدّمات إذا أخذت بالأحوال التي سلّمها المجيب لم تكن صادقة أو مشهورة في الحقيقة أو تكون بحال لا يأتلف منها قياس يناقض وضع المجيب، فيظن السائل أنها صحيحة وأنها يأتلف منها قياس، فيجمعها ويخاطب بها المجيب عاملاً على أنها قد ألزمت مقابل وضع المجيب أو يحرّف السائل ما سلّمه المجيب فيكون بعد تحريف السائل له قياسًا تقع به مناقضة المجيب (ف، ج، ١٥، ١٢)
- المقدّمات التي تُستعمل أوائل هي المقبولات والمشهورات والمحسوسات واليقينية (ف، ج، ١٩، ٦)
- المقدّمات الأول اليقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ف، ج، ١٩، ٩)
- المقدّمات التي تُشاهَدُ محمولاتها في جزئيات موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق بالجملة في كثير من الأمور المشاهَدة هي أيضًا مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)
- (المقدّمات) إذا أُخِذَت كلية، فإنها مقبولة، لأنك لا تجدُ أحدًا إلا وهو يعترف بها على كليّتها ويثقُ بها ويَعُدُّها صادقة، لجل مشاهدتهم منها ما شاهدوه (ف، ج، ٦٧، ٣)
- المقدّمات التي حصَلَتْ يقينية بعلم أول فليس ينبغي أن تعرضَ للإثبات والإبطال ولا للتشكيك أصلاً ولا تُجعل مطلوبًا جدليًا (ف، ج، ٧٠، ١٥)
- الناقص الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه لا يُمكن أن يكونَ قد حصَلَ له كثيرٌ من المقدّمات الأول. فلا يمتنعُ أن يَتَشَكَّكَ في تلك المقدّمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)
- المتَشَكّك فيما سبيله من المقدمات أن يؤخذَ عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من استعماله، وفيما سبيله منها أن يحتاج إلى إحساس أشخاصها. فإنّه لا يُلتفت إليه ولا يُجعل ما يُتَشَكَّك فيه وضعًا جدليًا أصلاً، ولا أيضًا يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج، ٧٨، ٢١)
- أنواعُ المقدّمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكونَ أجناسُ المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناس المطلوبات، فينبغي أن نُحصي أجناس المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)

- الإقناع إنّما يكون بالمقدّمات التي هي في بادئ الرأي مؤثّرة ومشهورة، وبالضمائر والتمثيلات، وبالجملة بطرق خطبيّة، كانت أقاويل أو كانت أمورًا خارجة عنها (ف، ح، ١٣٢، ١٦)

- الفقيه يَتَشبَّهُ بالمتعقل. وإنّما يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العمليّة الجزئيّة. وذلك أنّ الفقيه إنّما يستعمل المبادئ مقدّمات مأخوذة منقولة عن واضع الملّة في العمليّة الجزئيّة، والمتعقّلُ يستعملُ المبادئ مقدّمات مشهورة عند الجميع ومقدّمات حصلت له بالتجربة (ف، ح، ١٣٣، ١٠)

- المقدّمات أيضًا مركّبةٌ عن المعقولات المفردة، لزمَ ضرورةً أن تتقدّم لنا معرفة أمر المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٢١)

- المقدّمات أحكام على الأمور فعددها بحسب عدد الأمور. والأمور إمّا شخصية وإما كلّية، فينبغي أن تكون الأحكام إما شخصية وإما كلّية. والكلّية إما ذات سور أو غير ذات السور (ز، ع، ٤٤، ٥)

- المقدّمات تتقابل على ضربين: على طريق التضاد، وعلى طريق التناقض (ز، ع، ٤٧، ١١)

- المقدّمات الكلّية يناسبها الزمان الدائم، والجزئية زمان ما (ز، ق، ١٥٣، ١٣)

- كما أنّ القضايا محصورة ومهملة وشخصيّة، كذلك المقدّمات (س، ق، ١٩، ١٦)

- إنّ المقدّمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقيّة تراد لغيرها من الأمور النظريّة والعمليّة. والثاني خلقيّة، وهو فيما إلينا أن نعلمه، وهو المتعلّق بالمؤثر والمهروب عنه،... ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقية فقولنا: هل المتضادات يوجد حدّ بعضها في بعض؛ وأمّا مثال المسألة الخلقيّة، فقولنا: هل اللذّة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأمّا مثال المسألة الطبيعيّة، فقولنا: هل العالم أزلي أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)

- أمّا المقدّمات التي يصحّح بها إستقراء على المطلوب، أو على ضروريّ في المطلوب، فمقدّماته ضروريّة، اللهمّ إلاّ أن يكون في عدد ما ذكر كفاية، وقد إستظهر بعد جزئيّات أخرى لو لم يعدها حصل الغرض (س، ج، ٣٠٣، ٨)

- ليس يجب من فساد المقدّمات وفساد التأليف كذب النتيجة لا محالة، كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي. مثلاً إن كان هذا أبيض فهو جسم، لكنه ليس بأبيض، لا يلزم أنّه ليس بجسم (مر، ت، ١٧٤، ١)

- المقدّمات لها خمسة أحوال: (الأول) أن تكون يقينيّة صادقة بلا شك ولا شبهة، فالقياس الذي ينتظم منها يُسمّى برهانًا (غ، م، ٤٦، ١٢)

- (الحال الثاني من المقدمات) أن تكون مقاربة لليقين على وجه يعسُر الشعور بإمكان الخطأ فيها ولكن يتطرق إليها إمكان إذا تأنّق الناظر فيها، والقياس المرتّب منها يُسمّى جدليًا (غ، م، ٤٦، ١٤)

- (الحال الثالث من المقدّمات) الثالث أن تكون المقدّمات ظنّية ظنًا غالبًا ولكن تُشعر النفس بنقيضها وتتسع لتقدير الخطأ فيها، والقياس المركّب منها يُسمّى خطابيًا (غ، م، ٤٦، ١٧)

- (الحال الرابع من المقدّمات) ما صُوِّر بصور اليقينيّات بالتلبيس وليس ظنيًا ولا يقينيًا،

والحاصل منه يُسمّى مغالطيًا وسوفسطائيًا (غ، م، ٤٦، ١٩)

- (الحال الخامس من المقدّمات) هو الذي نعلم أنّه كاذب ولكن تميل النفس إليه بنوع تخيّل، والقياس الحاصل منه يُسمّى شعريًا (غ، م، ٤٦، ٢٠)
- المقدّمات فينبغي أن تكون محمولاتها ذاتية ويجوز أن يكون محمولا المقدّمتين ذاتيًا بالمعنى الآخر ولا يجوز أن يكون كلاهما ذاتيًّا بالمعنى الأول لأن النتيجة تكون معلومة قبل المقدّمة (غ، م، ٦٤، ٢٠)
- (لزم) من النظر في المقدّمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدّمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)
- المقدّمات تنقسم: إلى يقينيّات صادقة، واجبة القبول. وإلى غيرها (غ، ع، ١٨٦، ٢١)
- إعلمْ أن المقدّماتِ القياسية، إذا ترتّبت من حيث صورتها، على ضرب منتج من الأشكال الثلاثة، وتفصّلت منها الحدود الثلاثة أولاً؛ وهي الأجزاء الأولى، إذا تميّزت المقدّمتان، وهي الأجزاء الثواني. وكانت المقدّمات صادقة، وغير النتيجة، وأعْرَفُ منها. كان اللازم منها بالضرورة حقًّا، لا ريب فيه (غ، ع، ٢٠٧، ١)
- (من مثارات الغلط في القياس) ألاّ تكون (المقدّمات) على شكل من الأشكال الثلاثة، بألاّ يكون من الحدود حدّ مشترك. إمّا موضوع فيهما. أو محمول. أو موضوع لأحدهما، محمول للآخر (غ، ع، ٢٠٧، ١٦)
- (من مثارات الغلط في القياس) ألاّ تكون الأجزاء الثواني - وهي المقدّمات - متفاضلة، وذلك لا يتّفق في الألفاظ المفردة البسيطة؛ إذ يظهر فيها محل الغلط، ولكن يتفق في الألفاظ المركّبة (غ، ع، ٢١١، ٢٠)
- (من مثارات الغلط في القياس) ألاّ تكون المقدّمات غير النتيجة، فتُصادرُ على المطلوب في المقدّمات، من حيث لا تدري (غ، ع، ٢١٥، ١٩)
- (من مثارات الغلط في القياس) ألاّ تكون المقدّمات أعْرَفَ من النتيجة (غ، ع، ٢١٦، ١٦)
- من عَلِمَ المقدّمات على شرطكم (المتشكّكون)، فقد عَرَفَ النتيجة مع تلك المقدّمات، بل في المقدّمات عين النتيجة (غ، ع، ٢٣٥، ٢٣)
- أكثرُ الغلط يكونُ في المبادرة إلى تسليم مقدّمات البرهان على أنّها أوّلية، ولا تكون أوّلية، بل ربّما تكون محمودة مشهورة، أو وهميّة (غ، ع، ٢٤٦، ٢٤)
- تضمّن المقدّمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولّد الذي ذكره المعتزلة، وعلى سبيل حصوله بقدرة الله تعالى عقيب حصول المقدّمتين في الذهن والتفطّن لوجه تضمّنه له بطريق إجراء الله العادة على وجه يتصوّر خرقها بأن لا يخلق عقيب تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ، ح، ٦٦، ١٧)
- المقدّمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقرينة المركّبة من المقدّمات وهيئة تأليفها كالمركّب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١١)
- المقدّمات هي القضايا التي تؤلّف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب (ب، م، ٢٠٤، ٢٣)

- المقدّمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية، إما أن تكون مبيّنة بقياسات قبل هذه أو لم تكن (سي، ب، ٢٢٠، ٣)
- المقدّمات المستغنية عن البيان في نوعها تُسمّى مبادىء القياسات. وهي ثلاثة عشر صنفًا: أوّليات، ومشاهدات، ومجرّبات، ومتواترات، ومقدّمات فطرية القياس، ووهميات، ومشهورات بالحقيقة، ومقبولات، ومسلّمات، ومشبّهات، ومشهورات في الظاهر، ومظنونات، ومخيلات (سي، ب، ٢٢٠، ٩)
- المقدّمات الفطرية القياس: فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حدّه الأوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن (سي، ب، ٢٢٢، ١٨)
- المقدّمات: فإما مقدّمات واجبة القبول من الأوّليات وغيرها ممّا لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري، وإما مقدّمات غير واجبة القبول، ولكن يكلّف المتعلم تسليمها، فإن سلّمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سُمّيت أصولاً موضوعة، وهذا الموضوع هو بمعنى المعروض، وإن سلّمها في الحال ولم يقع له بها ظن، بل في نفسه عنادٌ واستنكار سُمّيت مصادرة (سي، ب، ٢٣٨، ٣)
- المقدّمات الثلاث، أعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس (ش، ق، ١٤٤، ٥)
- المقدّمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف بعضها بعضًا في الجهة وفي المادّة التي تدلّ عليها الجهة (ش، ق، ١٧٥، ٣)
- يجب ضرورة متى وُجِدَت المقدّمات أن توجد النتيجة (ش، ق، ١٩٧، ١٩)
- متى كانت إحدى مقدّمات القياس أو كلتاهما كاذبة ممكنة، فليس تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة (ش، ق، ١٩٨، ١٥)
- متى كانت المقدّمات أفرادًا والحدود أزواجًا، وزيد هنالك فرد واحد إنعكس الامر فصارت المقدّمات أزواجًا والحدود أفرادًا (ش، ق، ٢٤٢، ١٨)
- كلما أكثرنا من اكتساب أنواع المقدّمات كان أسرع لوجود المطلوب (ش، ق، ٢٤٨، ٢٤)
- لا يمكن أن يكون عن مقدّمات صادقة نتيجة كاذبة (ش، ق، ٢٨٣، ١١)
- إذا كانت المقدّمات في القياس كذبًا فقد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٤، ١١)
- ليس يلزم... إذا كذبت المقدّمات أن تكذب النتيجة (ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)
- متى كانت المقدّمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٩٠، ٨)
- المقدّمات التي تُنْسَب إلى الصناعة أنواع: منها مقدّمات معروفة بالطبع واجب قبولها، ومنها مصادرات، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود (ش، ب، ٣٩٩، ١٩)
- المقدّمات المعروفة بالطبع يصدق بها بذاتها وليس يمكن أحد ان يتصوّر فيها أنّها على غير ما هي عليه (ش، ب، ٣٩٩، ٢٠)
- كما أنه قد توجد مقدّمات موجبات أوَل... كذلك قد توجد سوالب أوَل (ش، ب، ٤١١، ٢)
- المقدّمات التي المحمولات فيها مسلوبة عن الموضوع سلبًا أوليًا هي المقدّمات التي ليس واحد من جزئيها منحصر تحت طبيعة كلّية

(ش، ب، ٤١٢، ١١)

- ليس يمكن أن تكون مقدّمات جميع أصناف المقاييس مقدّمات واحدة بأعيانها (ش، ب، ٤٤٧، ٢)
- المقدّمات التي في العلوم المختلفة يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٨، ١٥)
- المقدّمات يجب أن تكون قريبة العدد من النتائج، وذلك أنها إنّما تزيد عليها بحدّ واحد وهو الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٤٨، ١٦)
- لو كانت مقدّمات العلوم واحدة بأعيانها. . .كان يجب أن تكون محصورة العدد متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ٢٠)
- المقدمات التي تُعْرَف بالمصادرات. . . هي التي شأنها أن تتبيّن في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٢)
- المقدّمات والمسائل واحدة بالموضوع إثنتان بالجهة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)
- المقدّمات المستعملة في هذه الصناعة (الجدل). . . صنفان: إما مقدّمات ضرورية وهي التي يحدث عنها القياس حدوثًا أوليًا وتلزم عنه النتيجة لزومًا ضروريًا، وإما مقدّمات إذا قُرِنَت بهذه المقدّمات الضرورية في هذه الصناعة كانت أبلغ في الغرض المقصود بها وأنفذ فعلاً (ش، ج، ٦٢٦، ١)
- في اكتساب المقدّمات ضع طرفي المطلوب، وأطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك بوسط أو بغير وسط، وكذلك جميع ما سلب عنه أحدهما، ثم أنظر إلى نسبة الطرفين إليها فإنْ وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الأول، وكذا القول في سائر الأشكال (م، ط، ٣٤٧، ١)

مقدمات الاستقراء

- إنّ مقدّمات الإستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم. . . والإستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادّة من المواد شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطرارًا، أي ليس دائمًا كما ظنّوا (س، ق، ٦٤، ١٦)

مقدمات اضطرارية

- في المقدّمات الإضطرارية، . . . الكلّية السالبة تنعكس كلّية، فأما الموجبتان فكل واحدة منهما تنعكس جزئية (أ، ق، ١١٠، ٩)
- المقدّمات الإضطرارية. . . الكلّية السالبة منها تنعكس كلّية أيضًا والكلّية الموجبة جزئيّة (ش، ق، ١٤٧، ٣)

مقدمات اضطرارية ومطلقة

- (المقدّمات) الإضطرارية قريبة من المطلقة، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدّمات الإضطرارية. والمطلقة تكون قياسًا أوْ لا تكون. والفرق بينهما أن في الإضطرارية يُزاد إسمُ الإضطرار على الحدود. وأما المطلقة فإنها تقال من غير زيادة شيء (أ، ق، ١٣٣، ١)

مقدمات اوائل

- المقدّمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسيّة، بل هي أوائل تُكتَسب بها من الطريق القياسيّ أشياء ولا تُكتَسب هي من ذلك الطريق بأشياء غيرها (ب، م، ٢٠٤، ٩)

مقدمات اول

- الذي لا يعترف في كثير من المقدمات الأول أو يتشكّك فيها ويفحصُ عنها لأجل أنه ليس يفهمُ معاني ألفاظها أو لأجل أن عادته جرَتْ أن لا يستعملَها في أعماله التي زاولها إلى وقته هذا، فهو لذلك يَغْفَلُ عن مِثَالاتها وأشخاصها ولا يستندُ ذهنه فيها إلى شيء موجود (ف، ج، ٧٧، ٧)

مقدمات البرهان

- مقدّمات البرهان إذًا غير مستحيلة ولا متغيّرة ضرورية أبدًا (ز، ب، ٢٢٦، ١٠)
- لمّا كانت مقدّمات البرهان عللاً لنتيجة - والعلّة أقدم بالذات - فمقدّمات البرهان أقدمُ من النتيجة بالذات. وكذلك هي أقدم من النتيجة عندنا في الزمان وأقدم عندنا في المعرفة من جهة أن النتيجة لا تعرف إلاّ بها؛ ويجب أن تكون صادقة حتى تنتج الصدق (س، ب، ٥٤، ٢٢)
- مقدّمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغيّر ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحالٍ أخرى غير ما علم به، فيجب أن تكون مقدّمات البرهان أيضًا غير ممكنة التغيّر عمّا هي عليه (س، ب، ٦٨، ١٥)
- مقدّمات البرهان ضروريّة، والضروريّ ههنا قد يعني به ما كان المحمول دائمًا لما وضع موضوعًا، لا ما دام موجودًا فقط، بل ما دام موصوفًا بما وصف به؛ مثل قولنا «كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرّق للبصر، لا ما دام ذاته موجودًا، بل ما دام أبيض (مر، ت، ٢٠٥، ٥)
- إنّ مقدّمات البرهان علل النتيجة، والعلل أقدم بالذّات، فمقدّمات البرهان أقدم بالذّات. وكذلك هي أقدم عندنا من النّتيجة وأعرف عندنا، من جهة أن النتيجة لا تعرف إلاّ بها (مر، ت، ٢٠٦، ٧)
- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضروريّة وأوّليّة وذاتيّة (غ، م، ٦٢، ١٩)
- مقدّمات البرهان ضرورية لا محالة فإنما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنّها ضرورية عند كون المطلوب ضروريًا (سي، ب، ٣٤٤، ١٨)
- يجب أن تكون مقدّمات البرهان ضرورية أي غير مستحيلة ولا متغيّرة (ش، ب، ٣٨٠، ١٠)
- البرهان يجب أن يكون من مقدّمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألاّ يكون بخلاف ما عُلِم ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)
- مقدّمات البرهان يجب أن تكون ذاتية مناسبة (ش، ب، ٤٤٢، ٦)

مقدمات برهانية

- شروط المقدّمات البرهانية... ستة: الأول منها أن تكون صادقة. والثاني: أن تكون غير ذوات أوساط. والثالث: أن تكون أقدم بالطبع. والرابع: أن تكون أعرف بالطبع. والخامس: أن تكون عللاً أي المحمول فيها علّة للموضوع. والسادس: أن تكون مناسبة أي يكون المحمول فيها مناسبًا للموضوع (ز، ب، ٢٢٠، ٣)
- إذا كانت المقدّمات (للبرهان) عللاً، فيجب أن تكون مناسبة لنتيجة داخلةً في جملة العلم الذي فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبيّن

بعدُ، وأن تكون أوائل براهينها من مقدّمات أُوَلٍ بيّنة بنفسها هي أعرف وأقدم من كل مقدّمة بعدها. وإن لم تكن بهذه الشرائط، لم تكن المقدّمات برهانيّة (س، ب، ٥٥، ٦)

- المقدّمات البرهانيّة يجب أن تكون ذاتيّةً (مر، ت، ٢٠٩، ٤)

- المقدّمات البرهانية علّة للنتيجة والعلّة مناسبة للمعلول بوجه ما (مر، ت، ٢١٤، ٤)

- إنّ المقدّمات البرهانية يجب أن تكون ضروريّة، وأعرف من النتيجة؛ وان تكون ذاتيّة، وأوّليّة، ومناسبة، وكليّة (مر، ت، ٢١٤، ١١)

مقدمات بينة

- المقدّمات البيّنة بنفسها كقولنا المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية (ن، ش، ٣٤، ٢٠)

مقدمات تفسيرية

- المقدّمات التفسيرية التي هي مبادي أولى للبرهان كالأوّليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المجرّبات أو الحدسيات (م، ط، ٣٤٨، ١٨)

مقدمات ثلاثية

- (المقدمات) الثلاثية ففيها متناقضان: إحديهما محمولها محصّل، والأخرى محمولها غير محصّل. والأولى من هاتين المتناقضتين تسمّى بسيطة والأخرى معدولة، من قِبَل عدول محمولها من التحصيل إلى غير التحصيل (ز، ع، ٥٨، ٢٢)

مقدمات ثنائية

- المقدّمات الثنائية فيها مناقضة واحدة وهي التي محمولها محصّل (ز، ع، ٥٨، ٢١)

مقدمات جدلية

- المقدمات الجدلية هي الكليّة المشهورة، وبيّنّ أن موضوعاتها كليّة لأن التي موضوعاتها أشخاص تدرس أولاً فأولاً على طول الزمان أو تغيب فلا يدري كيف حالها بعد غيبتها عن الحواس (ف، ج، ١٧، ١)

- المقدمات التي تُشاهَدُ محمولاتها في جزئيات موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق بالجملة في كثير من الأمور المشاهَدَة هي أيضًا مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)

- أجناسُ المقدمات الجدليّة من جهة محمولاتها على عدد أجناس المطلوبات (ف، ج، ٩٤، ١٧)

- المحمول في المقدّمات الجدلية: إمّا أن يكون ذاتيًا أو عرضيًا، والأشياء الذاتية محصورة من قِبَل أن منها أمليت ذات الشيء. والأشياء العرضية معلومة، وذلك أن مقولات الأعراض تسعة لا زائدة ولا ناقصة. وإذا كانت مباديء المقاييس الجدلية، أعني موضوعاتها وهي الجواهر ومحمولاتها وعلى الأشياء الذاتية والأعراض محصورة، فلا محالة أن مباديء القياس الجدلي متناهية (ز، ب، ٢٥٨، ١)

- مقدّمات المقاييس الجدلية في غالب الأمر ليست كاذبة بالكلّ ولا صادقة بالكلّ (ش، ج، ٥٠١، ٢٠)

مقدمات جدلية مشهورة

- إنّ كثيرًا من المقدّمات الجدليّة المشهورة تكون

مشهورة، ثم قد يشعر بنقيضها، وتمنع، وتوفي، فضلاً عن الشهرة في إشتراك الإسم، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة (س، ج، ١١٥، ١٠)

مقدمات جزئية

- أما المقدّمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئيةً، لأنه إن كان بعضُ اللذة خيرًا، فبعضُ الخير لذةٌ. وأما السالبة منها فليس لها إنعكاسٌ لا محالة، لأنه إن كان بعضُ الحيوان ليس بإنسان، فليس يكون بعضُ الناس ليس بحيوان (أ، ق، ١٠٩، ١٠)
- المقدّمات الجزئيّة التي تحتَ المواضع، منها ما موضوعاتُها موضوعات المواضع بأعيانها، ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضع. ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات المواضع، ومحمولاتها جزئيات محمولاتها (ف، ق، ٩٥، ٧)
- المقدّمات الجزئيّة المطلقة... الموجبة منها تنعكس جزئيّة... وأمّا السالبة منها فليس تنعكس دائمًا في كل مادّة من هذا الصنف (ش، ق، ١٤٤، ١٦)

مقدمات خاصة

- المقدّمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين (ش، ب، ٣٩٤، ٦)
- المقدّمات التي تُسْتَعْمَل في الصنائع: منها خاصيّة وهي المناسبة الذاتيّة التي ليس يمكن أن تُسْتَعْمَل في أكثر من جنس واحد... ومنها عامّة لاكثر من جنس واحد (ش، ب، ٣٩٩، ٣)
- مقدّمات البراهين ينبغي أن تكون خاصيّة ومناسبة (ش، ب، ٣٩٩، ١٣)

مقدمات ذائعة

- المقدّمات الذائعة هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة (أ، ج، ٤٧٠، ٤)

مقدمات ذات اوساط

- المقدّمات ذات الأوساط... الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدّمات لا يخلو أن يكون أيضًا إمّا سالبًا كليًا، وإمّا موجبًا كليًا (ش، ب، ٤١٨، ٢)
- يجب أن تكون المقدّمات المستعملة في البراهين صنفين: صنف ليس لها أوساط وهي التي من شأنها أن تتبيَّن بغيرها، وصنف لها أوساط وهي التي شأنها أن تتبيَّن بغيرها (ش، ب، ٤٣٢، ١٢)

مقدمات ذاتية

- المقدّمات الضروريّة هي الذاتيّة المحمولة على الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)
- مقدّمات البراهين ينبغي أن تكون ضروريّة و... يجب أن تكون ذاتيّة (ش، ب، ٣٨٨، ١٤)
- المقدّمات الذاتيّة ضربان: أحدهما أن تكون المحمولات هي التي منها تتقوَّم طبيعة الموضوعات... والضرب الثاني المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها على أنها جزء من حدودها (ش، ب، ٤٣٠، ١١)

مقدمات ذوات جهة

- المقدّمات ذوات الجهة ليس تخلو من أن تكون ثنائية أو ثلاثيّة. والثنائية ليس تخلو أن يكون موضوعها إمّا شخص أو طبيعة كلّية. وهذه إمّا ذات سور أو عادمة للسور. وذوات الأسوار إمّا أن يكون معها سور كلّي أو سور جزئي، فيتحصّل من ذلك أربع مقدمات (ز، ع، ٦٧، ١١)

مقدمات السوفسطائية

- مقدمات السوفسطائية قد يُظنُّ بها أنها مشهورة وليست كذلك، وكذلك قياساته ربما ظنّ بها أنها قياس وليست قياسًا (ف، ج، ٢٩، ١٣)

مقدمات شخصيات

- أما (المقدّمات) الشخصيات فإنّها في المادة الضرورية، الموجبة منها صادقة والسالبة كاذبة أبدًا. وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة أبدًا والموجبة كاذبة أبدًا، وفي المادة الممكنة في الزمانين الماضي والحاضر إحداهما صادقة على التحصيل والأخرى كاذبة على التحصيل. فأمّا في الزمان المستقبل فإنّها تقتسم الصدق والكذب، ولكن على غير تفصيل ولا تحصيل (ز، ع، ٤٨، ١١)

مقدمات شرطية

- إنه لا الذي استُعْمِلَ فيه أشباهٌ كثيرة استقراء ولا الذي استُعْمِلَ فيه شبهٌ واحد هو مِثالٌ، بل هي مقدمات شرطية تَصَحَّحَ لزوم التالي فيها للمقدم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحَّح بها إلا اعترافُ المجيب وهي كلُّها جدليّة (ف، ج، ٩٩، ٣)

مقدمات شرطية منفصلة

- المقدّمات الشرطيّة المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها. ولنحصِ الآن أصناف القضايا المنفصلة: الموجبات الكليّة، الموجبات الجزئيّة، السالبات الكليّة، السالبات الجزئيّة (س، ق، ٣٧٣، ٣)

مقدمات صادقة

- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدّمات صادقة، من غير أن يبرهن. فأمّا أن يبيّن، فلا سبيل إلا من الضرورية: وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٥)
- المقدّمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها، لا بغيرها؛ وذلك أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس في مبادىء العلوم اليقينية «لِمَ الشيء»، لكن ينبغي أن يكون كلُّ واحدٍ من مبادىء العلوم اليقينية صادقًا بنفسه (أ، ج، ٤٧٠، ١)
- ليس يمكن أن تكون المقدّمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)

مقدمات ضرورية

- أما المقدّمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن تأتي بها في أوّل وهلة، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى منها. مثال ذلك أنّك إن أردت أن تبيّن أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أوّلاً، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات (أ، ج، ٦٩١، ١٦)
- المقدّمات الضرورية منها حملية ومنها وضعيّة (ف، ب، ٢٧، ١٨)
- المقدّمات الضروريّة (الجدليّة) هي الداخلة في

نفس القول الموجب للمطلوب، قياسًا كان أو إستقراء (س، ج، ٣٠٢، ١١)
- المقدّمات الضروريّة هي الذاتيّة المحمولة على الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)
- مقدّمات البراهين ينبغي أن تكون ضروريّة و... يجب أن تكون ذاتيّة (ش، ب، ٣٨٨، ١٤)

مقدمات عامة

- المقدّمات العامّة للصنائع خاصّة بصناعة صناعة (ف، ب، ٦١، ١٢)
- المقدّمات التي تنشأ من الايجاب والسلب، فهي كلُّها مقدّمات عامّة، إلاّ أنها لا تُستعمل عامّة، لا في العلوم ولا في المخاطبات الجدلية (ف، ب، ٦١، ١٨)
- المقدّمات العامية إنما تُستَعمَل في علم علم مقرونة بالمقدّمات الخاصيّة بذلك العلم (ش، ب، ٤٤٨، ٨)
- المقدّمات العامة للمقدّمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية (ش، ج، ٥٢٦، ١١)

مقدمات عملية

- المقدمات التي موضوعاتها كليّة إذا كانت أشخاصُ موضوعاتها لا يُمكن أن توجدَ إلا بإرادة الإنسان، فتلك هي المقدمات العملية (ف، ج، ٢٠، ١٣)

مقدمات غير ذوات اوساط

- المقدّمات الغير ذوات أوساط هي التي تتنزّل من البرهان منزلة الأسطقسات، وذلك إما كلّها وإما الكبرى منها (ش، ب، ٤٣٢، ١٦)

مقدمات غير ضرورية

- (المقدّمات غير الضروريّة) أمّا ما ليس بضروريّ، فإنّما يورد لأغراض أربعة، وهي: الإستظهار في الإستقراء والقسمة، والإستظهار في تفخيم القول، والإجتهاد في إخفاء النتيجة، والتكلّف لإيضاح القول (س، ج، ٣٠٢، ١٢)

مقدمات غير يقينية

- (مقدّمات غير يقينيّة) وهي نوعان: نوع يصلح للظنّيات الفقهيّة. ونوع لا يصلح لذلك أيضًا (غ، ع، ١٩٣، ٧)
- (مقدّمات غير يقينيّة) من النوع الأول: وهو الصالح للفقهيّات دون اليقينيّات، وهي ثلاثة أصناف: مشهورات ومقبولات ومظنونات (غ، ع، ١٩٣، ١٠)
- (مقدّمات غير يقينيّة) من النوع الثاني: ما لا يصلح للقطعيّات، ولا للظنّيات، بل لا يصلح إلاّ للتلبيس والمغالطة (غ، ع، ١٩٨، ١٩)

مقدمات كاذبة

- المقدمات الكاذبة قد يُمكنُ أن يُنتجَ عنها نتائج صادقة (ف، ج، ٥١، ١٣)
- قد تكون عن المقدّمات الكاذبة نتيجة صادقة (ز، ق، ١٨٦، ٥)
- المقدّمات الكاذبة... قد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٣، ٨)
- إن المقدّمات الكاذبة تقضي بمستعملها أن يعتقد فيما ليس بموجود أنّه موجود (ش، ب، ٣٧٤، ٥)
- ليس يمكن أن تكون المقدّمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)
- المقدّمات الكاذبة إمّا دائمًا وإمّا في الأكثر هي

خاصّة بهذه الصناعة (السفسطة)، كما أن الصادقة في الأكثر خاصّة بالجدل، والصادقة دائمًا خاصّة بالبرهان، والكاذبة والصادقة على التساوي خاصّة بالخطابة (ش، س، ٦٨٧، ١٩)

- لا يكون عن المقدّمات الكاذبة إلاّ نتيجة كاذبة (ش، س، ٧٠٦، ٥)

مقدمات كليات

- إن (المقدّمات) الكلّيات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل (ز، ع، ٤٨، ٧)

مقدمات كلية

- المقدّماتُ الكلّية التي بها يحصلُ اليقينُ الضروري لا عن قياس صنفان: أحدُهما الحاصل بالطباع، والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ٢٣، ١)
- الحاصلة بالتجربة هي المقدّمات الكلّية التي يُتيقّن بها هذا التيقّن عن تعمّد منا للإحساس بجزئيّاتها، إمّا قليل منها وإمّا كثير (ف، ب، ٢٤، ١٨)
- التجربة هي أن نَتَصَفّح جزئيات المقدّمات الكلّية، هل محمولها في واحد منها، ونتتبعه في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإنّ ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)
- المقدّمات الكلّية الأوّل، فإن محمولاتها اذا كانت أعراضًا خاصّة لجنس ما، وكانت موضوعاتُها أنواع ذلك الجنس، فإنها هي المقدّمات الخاصّة بذلك الجنس والمناسبة له. وكذلك متى كانت موضوعاتُها أنواعًا تحت ذلك الجنس، ومحمولاتُها إما ذلك الجنس بعينه أو أنواعًا أخر من أنواع ذلك الجنس فانها أيضًا مقدّمات خاصّة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ٨)
- المقدّمات الكلّيّة الواجب قُبولها، منها ما يُستعمل في الأمور كلّيّة على ما هي عليها، ومنها ما يُستعمل قوّتها في أمر أمر (ف، ب، ٨٧، ٢٠)
- المقدمات الكلّيّة المشهورة الكاذبة بالجزء التي شهرتُها تخفي كذبها، فإن القياسات الكائنة عنها يَبيِّنُ أنها تُفيدنا في نتائجها الظنون الكاذبة (ف، ج، ٢٨، ١٤)
- المقدّمات الكلّية لا طريق لنا إلى العلم بها إلاّ بالاستقراء، وذلك أن المقدّمة الكلّية المأخوذة في الذهن مجرَّدة من المواد (ش، ب، ٤٢٢، ٥)

مقدمات متعارفة وعامية

- المقدّمات المتعارفة والعاميّة، أعني التي تشترك فيها جميع العلوم وكل واحدة منها تستعملها بأن تدنيها من موضوعه، يتولّى بيانها الصناعتان المتكلّفتان لبيان المبادىء، أعني صناعة الجدل والعلم المدعو بالحكمة (ز، ب، ٢٤٣، ١٩)

مقدمات متقابلة

- المقدّمات المتقابلة أصناف، منها ما موضوعاتها أعيان مثل قولك زيد أبيض ليس زيد أبيض، وتُسمّى المتقابلات العيانية... ومنها ما موضوعاتها أمور عاميّة وتُسمّى المتقابلات العاميّة (ف، ق، ٧٣، ١٣)
- أما (المقدّمات) المتقابلة على طريق التناقض

فتنقسم إلى المناقضة على التحقيق وإلى المناقضة على غير التحقيق. والمناقضة على التحقيق تنقسم إلى قسمين: إلى الكلّيات وإلى الشخصيات. والكلّيات تنقسم إلى قسمين: إلى الموجبة الكلّية والسالبة الجزئية وإلى السالبة الكلّية والموجبة الجزئية. (ز، ع، ٤٧، ٢٠)

مقدمات متناقضات

- إن (المقدّمات) المتناقضات منها كلّية ومنها مهملة ومنها شخصية. والمتناقضات الكلّية التي هي موجبة كلّية وسالبة جزئية، وسالبة كلّية وموجبة جزئية، تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل (ز، ع، ٥١، ١٤)

مقدمات مشبهة

- من يقول: كل عين باصرةٌ، ويكون ذلك مسلَّمًا له من حيث يُفهَم منه أحد معاني الإسم المشترك، فيأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلَّم أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أنْ يُظَنّ بنفسه أو يظن غيرُه أن الدينار يُبصِر. وكذلك مَنْ يُسلِّم أن كل مُسْكِر خمر، وأخذ بدله ما يسكر بالقوّة. وهذه هي المقدّمات المشبّهة (س، ب، ٢٠، ٦)

مقدمات مشهورة

- المقدّمات المشهورة عند الجميع ينبغي أن يكونَ المفهومُ منها معنى واحدًا بعينه في العدد عند الجميع. وتُقبلُ هذه المقدمات والآراء تستعمل من غير أن تُمتحن وتُسبر ويُعلمُ هل هي مطابقة للأمور الموجودة أو غير مطابقة لها، بل تُقبل على أنها آراء فقط من غير أن يُعلَمَ منها شيء أكثر من أن جميع الناس يرون فيها أنها كذا أو ليست كذا (ف، ج، ١٧، ٤)

- المقدّمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهملة، وهي كلية يُوثق بها، وتُقبل ويُعتقد فيها أنها كذلك، وتُستعمل من غير أن يعلم منها شيء آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)

- المقدّمات المشهورة منها مقدّمات مشهورة في أشياء نظرية، ومقدّمات مشهورة في أشياء عملية، ومقدّمات مشهورة في أشياء منطقية (ف، ج، ٢٠، ١١)

- الناظرون في الأمور إذا فحصوا عنها بالمقدّمات المشهورة من حيث هي مشهورة، اقتصرت بهم في آرائهم التي يستنبطونها على الظنون دون اليقين (ف، ج، ٢٢، ١١)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق والحق فيها هي المقدّمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقعُ التصديقُ بها. ولأجل شهرتها يأخذ الإنسانُ ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجبٌ خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- المقدمات المشهورة منها ما هي في الأخلاق والأفعال المشتركة التي هي واحدة بأعيانها لجميع الأمم وبما يتلاقون ويأتلفون إذا تلاقوا (ف، ج، ٧٥، ٤)

- كل ما أُمكِنَ أن يُثبَتَ أو يُبطلَ بالمقدمات المشهورة، وكان ممّا يُنتفعُ به بوجه ما في

العلوم الثلاثة اليقينية، فإنها تُجعل مطلوبات جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٩)

- المقدّمات التجريبية التي تصحّح بالتجربة في الصنائع النظرية والعمليّة مشهورة (ش، ج، ٥١٠، ٣)

- القدرة على إحضار المقدّمات... ذلك يكون بتحفّظ أنواع المقدّمات المشهورة واستخراجها من سائر المقدّمات (ش، ج، ٥١٥، ٢)

- أنواع المقدّمات المشهورة مشهورة أيضًا (ش، ج، ٥١٥، ٢٢)

- المقدّمات المشهورة... كلّية، فإن الجزئيّة متبدِّلة ومتغيِّرة وغير محفوظة الشهرة (ش، ج، ٥٣٠، ١٢)

- المقدّمات التي تلتئم منها الأقاويل الجدليّة: إما مقدّمات مشهورة ليس تحتاج أن تبيَّن بغيرها، وإمّا مقدّمات تبيَّن بالاستقراء (ش، ج، ٦٤٦، ١٠)

مقدمات مشهورة مطلقة

- إنّ الأمر الذي لا يشك فيه أحد من الناس، ولا يختلفون فيه، هو غني عن الإثبات؛ ومَنْ يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يُضْحَكَ منه. وهذه هي المقدّمات المشهورة المطلقة، فأمثالها لا تكون مطالب جدليّة إلاّ بالقياس إلى المغالطين في الجدل (س، ج، ٧٣، ٣)

مقدمات مطلقة

- من المقدّمات المطلقة فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكميتها لا محالة. فإنّه إن كان لا شيء من اللذة خير، فلا شيء من الخير لذة. فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضًا لا محالة، غير أنها لا تنعكس كميتها كلّيّة، ولكن جزئية. فإنه إن كان: كل لذة خير، فإن بعض الخير لذة (أ، ق، ١٠٩، ٥)

- إنّ المقدّمات المطلقة لا يجب أن يلتفت إلى سورها البتّة، حتى يكون إطلاقها أنّ سورها قد صدق وقتًا ما. فلا يجب أن يقال في المطلقات: كل ج ب، ومعناه كل ج ب في هذا الزمان (س، ق، ١٩٣، ٩)

- المقدّمات المطلقة الكلّية فإنّ السالبة تنعكس محفوظة الكميّة... وأمّا الموجبة الكلية فإنّها تنعكس أيضًا، لكنها لا تنعكس محفوظة الكميّة أعني كلّية... بل تنعكس جزئيّة (ش، ق، ١٤٤، ١١)

مقدمات معروفة بالطبع

- المقدّمات المعروفة بالطبع تُخالف المصادرة والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)

مقدمات مقبولة

- (المقدمات) المقبولة هي كل ما قُبِلَتْ عن واحد مرتضى أو جماعة مرتضين (ف، ق، ٧٥، ٥)

مقدمات ممكنة

- قد يعرض لجميع المقدّمات الممكنة أن يرجع بعضُها على بعض، لست أعني: الواجبة منها على السالبة، ولكن كل ما كان منها موجبًا رَجَعَتْ في المقابلة، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن ألاّ يكون (أ، ق، ١٤٣، ٧)

- أمّا المقدّمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف: قالوا: إنّ الممكن باشتراك الإسم يقال على الضروريّ وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقيّ. فما كان في

الضروريّ والمطلق فحكمه حكم ذينك. وما كان في الممكن الحقيقيّ فحكمه قد يخالف، على ما سنبيّن لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر هذا اللفظ أنّ الممكن إذا قيل على الضروريّ لم يكن مخالفًا له إلّا في اللفظ، فيقال له ممكن ونعني أنّه ضروريّ. فإذا لم يكن مخالفًا إلّا في اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

- المقدّمات الممكنة... هي التي يمكن أن توجد وألاّ توجد في الزمان المستقبل، فإنّ الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية (ش، ق، ١٤٨، ١٤)

مقدمات نظرية

- إذا كان في أشخاص موضوعاتها ما قد يُوجد لا بإرادة الإنسان، فتلك تُعدُّ في المقدّمات النظرية (ف، ج، ٢٠، ١٥)

مقدمات يقينية

- المقدّمات اليقينيّة التي هي مبادئ العلوم النظرية هي المقدمات الكلية المطابقة للأمور الموجودة التي نقبلها ونصدِّق بها، ويستعملها كلّ واحد منّا من جهة يقين نفسه بمطابقتها للأمور من غير أن يتكل أحدٌ منّا على شهادة غيره له، ومن غير أن يستند فيها إلى ما يراه غيره (ف، ج، ١٨، ٨)
- المقدّمات الأول اليقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ف، ج، ١٩، ٩)
- المقدمات اليقينية الكلية الأول فيلحقها كلها أن تكونَ أيضًا مشهورة، وتؤخذ في أول الأمر من حيث هي مشهورة من غير أن تُشبَّرَ بشيء آخر، ولا أن يُشترط فيها الشرائط التي ذُكِرَت في كتاب البرهان (ف، ج، ٢٨، ٩)
- تؤخذ (المقدمات اليقينية الكلية الأوّل) في الجدل وفي الصنائع التي لا تُسْبَرُ فيها بشيء آخر، سوى أن تكونَ مشهورة على أنها صادقة يقينية بالعَرَض (ف، ج، ٢٨، ١٢)
- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علميًا أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكونَ النتائجُ قد قُرِّرت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)
- البرهان المنتج لا يتصاغ إلاّ من مقدّمات يقينية إن كان المطلوب يقينيًا أو ظنية إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ص، ٤٣، ٧)

مقدمة

- المقدّمة هي قول موجِبٌ شيئًا لشيء، أو سالب شيئًا عن شيء. وهي إما كلية، وإما جزئية، وإما مهمَلة (أ، ق، ١٠٤، ٤)
- كل مقدّمة إمّا أن تكون مطلقة وإمّا إضطرارية وإمّا ممكنة. وكل واحدة من هذه إمّا أن تكون موجبة وإمّا سالبة. فالموجبة والسالبة كل واحدة منها إمّا أن تكون كلّية وإمّا جزئية وإمّا مهملة (أ، ق، ١٠٩، ٢)
- الأيقوس هي مقدّمة محمودة؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر، والموجود وغير الموجود هو أيقوس مثل: الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون (أ، ق، ٣٠١، ١٣)
- المقدّمة فهي أحد جزئي القول، أعني جعل الحُكم واحدًا على واحد (أ، ب، ٣١٤، ١٢)
- الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ المبادئ،

متى كانت المقدّمة صادقة مشهورة هم قوم فيهم عَنَتٌ: مثل ما يأتي به السوفسطائيون، وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم (أ، ب، ٣٢٩، ١١)

- ليس إنّما تكون المقدّمة مبدءًا بأن تكون مقبولة أوّلاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٣)

- إن كان السؤال القياسي والمقدّمة المأخوذة من النقيض هما واحدًا بعينه، وكانت المقدّمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مُناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)

- المقدّمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدّمة: إمّا برهانية وإمّا جدلية (أ، ب، ٣٤٧، ٨)

- المقدّمة التي هي أحد البعدين - قد يجب ضرورة أن تتخطى إلى ما لا وسط له، إذ كان هذا البعد إيجابًا (أ، ب، ٣٧١، ١٠)

- المقدّمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها (أ، ب، ٣٨٣، ١٠)

- المسئلة إنّما تخالف المقدّمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين حدًّا للإنسان؟ تكون مقدّمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنسًا للإنسان؟ كان مقدّمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشّاء، ذو رجلين، حدٌّ للإنسان؟ وهل وقولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسئلة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)

- المقدّمة هي حَمْلٌ واحد على واحد (أ، س، ٨٠٢، ١٣)

- المقدّمة على أربعة أوجه: وجه في المواقيت، كقول القائل: فلان أقدم من فلان. ووجه في الأصول كما تقدّم الواحد على الاثنين. ووجه في الشرف والمنزلة، كما يقال: فلان هو السيد المقدَّم. ووجه فيما بين النّسبة والمنسوب، كما يبدأ بالفرس قبل الصهيل، وبالإنسان قبل الضّحك (ق، م، ٢٢، ١)

- المقدّمة هي الكلمة أن يوجب الشيء للشيء، أو يسلبه إيّاه. وقد يكون ذلك عامًّا وخاصًّا ومهملاً ومخصوصًا (ق، م، ٦٣، ٧)

- المقدّمة التي هي القضية، لها حاشيتان هما حدّاهما: أحدهما الإسم والآخر ما يحمل على الإسم. فليس قبل الحدّ الأول ولا بعد الحدّ الثاني منها شيء، ولا يتخطاهما متخطٍّ، إلاّ صار إلى غيرهما (ق، م، ٦٤، ١٧)

- المقدّمة التي يكون أحد جزئيها محمولاً في المطلوب وهو الطرف الأعظم هي المقدمة الكبرى، والتي يكون جزء منها موضوعًا في المطلوب تُسمّى الصغرى (ف، ق، ٢١، ٣)

- المقدمة التي يُوجد الحد الأوسط فيها محمولاً فهي الصغرى والتي يُوجد موضوعًا فيها فهي الكبرى (ف، ق، ٧٦، ١٠)

- المقدّمة تُقال بالعموم على كل قضية وعلى كل قول جازم بالجملة، كانت جزء قياس أو مُعدّة لأن تؤخذ جزء قياس أو نتيجة أو مطلوبًا استعملها الإنسان فيما بينه وبين نفسه، أو استعملها في مخاطبة غيره (ف، ج، ٦٣، ١)

- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)

- النوع هو المقدمة التي تخصّ نوعًا نوعًا من أنواع القياسات المؤلّفة على نوع من أنواع المطلوبات (ف، ج، ٦٧، ٢١)

- المقدّمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعًا، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدّمتين كبراهما هي الحاصرة وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ومحمولها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ٨)
- موضوعُ كل مقدمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إمّا جوهرًا وإمّا كميّة وإمّا كيفيّة وإمّا داخلاً تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)
- كل مقدّمة لا بد فيها من محمول وموضوع، وموضوعها ليس يخلو أن يكون إمّا شخصًا وإمّا طبيعة كليّة. وهذه إمّا أن يكون ذات سور أو غير ذات سور، وإن كانت ذات سور إمّا أن تكون ذات سور كلّي أو ذات سور جزئي (ف، ع، ٣٩، ١١)
- المقدّمة هي قول موجب شيئًا لشيء أو سالب شيئًا عن شيء. وهي تنقسم إلى الكليّة والجزئية والمهملة (ز، ق، ١٠٧، ٣)
- المقدّمة قول جازم جُعل جزء قياس (س، ق، ١٩، ٩)
- إنّما تكون المقدّمة برهانيّة وجدليّة وغير ذلك بفروق أخرى بعد كونها مقدّمة. فالبرهانيّة تكون أحد جزئيّ التناقض ليس أيّهما إتفق؛ بل الحق منهما، مثل الأولية أو المحسوسة، والمستندة إلى الأوليّة والمحسوسة أو شيء آخر إن كان يجري مجرى ذلك. وهذه لا تكون إلاّ واحدة. وأمّا الجدليّة فإنّها تكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود. وربّما كان المتقابلان معًا مشهورين، فكان كل واحد منهما بالقوّة للمجيب مقدّمة جدليّة (س، ق، ٥١، ٦)
- إنّ المقدّمة إنّما تحدّ بأنّها قضيّة هي جزء قياس (س، ق، ٥٩، ١)
- المقدّمة فإنّما تورد ليقرَّر بها التصديق لا التصوّر (س، ب، ٥٩، ٣)
- المقدّمة قضيّة (س، ج، ٥٣، ١٧)
- إذا أوردت القضايا في مثل هذا الشيء الذي يُسمّى قياسًا أو إستقراء، أو تمثيلاً، سُمّيت حينئذ مقدّمات. فالمقدّمة: قضيّة صارت جزء قياس أو حجّة (س، أ، ٤٢٣، ٣)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا)، فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(ا) حدود. وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة. والمركّب من المقدّمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٢)
- المقدّمة قول جازمٌ جُعِل جزء قياس، وليس هذا فصلاً يلحق المقدّمة، وإلاّ لو أزيل عن المقدّمة هذه الصّفة لكان يَفْسُدُ ذاتها فلا يكون قولاً جازمًا (مر، ت، ١٠٧، ٩)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصّغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمّى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تسمّى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٠)
- كل مقدّمة ينتظم منها قياس ولم تثبت تلك المقدّمة بحجة ولكنها أخذت على أنّها مقبولة مسلّمة فإنّها لا تتعدّى ثلاثة عشر قسمًا: (الأوليّات) (والمحسوسات) (والتجريبات). (والمتواترات). و(القضايا التي لا يخلو الذهن

عن حدودها الوسطى وقياساتها). (والوهميات) (والمشهورات) (والمقبولات) (والمسلّمات). (والمشبهات) و(المشهورات في الظاهر) (والمظنونات) (والمخيلات) (غ، م، ٤٧، ٢)

- كل مقدّمة لا تنتظم إلاّ بمخبر عنه، يُسمّى «موضوعًا». وخبر يُسمّى «محمولاً» (غ، ع، ٧٠، ٨)
- أقل ما ينتظم منه المقدّمة معنيان: أحدهما: موضوع. والآخر: محمول (غ، ع، ١٣٢، ٨)
- أن تكونَ المقدّمة كاذبة وذلك ولا يخلو: إمّا أن يكون لإلتباس اللفظ. أو لإلتباس المعنى (غ، ع، ٢١٣، ١٦)
- المقدّمة هي جزء القياس. والمقدّمة تنقسم: إلى يقينيّة صادقة واجبة القبول. وإلى غيرها (غ، ع، ٣٧٦، ١٥)
- أقلُّ ما ينتظمُ منه قياس مقدّمتان أعني علمين، يتطرّق إليهما التصديقُ والتكذيبُ، وأقلّ ما تحصلُ منه مقدّمة معرفتان توضع إحداهما مخبرًا عنه والأخرى خبرًا أو وصفًا (غ، ح، ٨، ١)
- المقدّمةُ التي فيها تَعرضٌ للمحكوم عليه ونسمّيها المقدّمة الأولى، والتي فيها الحكم نسمّيها الثانية إشتقاقًا من ترتيب أجزاء النتيجة (غ، ح، ٣٢، ١٦)
- المقدّمة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامّة، فإن كانت خاصة لم تنتج (غ، ح، ٦٣، ٩)
- أن تكون المقدّمةُ بحيث تصدق مجتمعة فيُظَنُّ أنّها تصدق مفترقة بسبب حروف النسق (غ، ح، ٧٧، ٩)
- أقل ما تحصلُ منه مقدّمة معرفتان توضع إحداهما مخبرًا عنها والأخرى خبرًا ووصفًا (غ، ص، ٢٩، ١٤)
- يجب ضرورةً أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفردًا والمعنى مفردًا ألّفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهانًا وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرفَ البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ٣٠، ١)

القضيّة الحاكمة بالإيجاب أو بالسلب في الحمليّات أو بالشرط والجزاء في الشرطيّات والإستثنائيات تُسمّى إذا دخلت في تركيب القرائن القياسيّة مُقدِّمة، أي قولاً يتقدم تقريره في الذهن بعلمه وحكمه لاستتباع العلم بالمطلوب وإنتاجه (ب، م، ١١٣، ١٨)

- المقدّمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمّى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمّى الكبرى، وتأليف المقدّمتين يسمّى اقترانًا (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- أيّةُ مقدّمة جعلت هي النتيجة بتبديل إسم ما فالمقدّمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحدًا ذا إسمين مترادفين (سي، ب، ٢٠٢، ١٥)
- المقدّمة... هي قول موجب شيئًا لشيء، أو سالب شيئًا عن شيء (ش، ق، ١٣٧، ١٧)
- المقدّمة لها انقسام من جهة الكيفيّة، وانقسام من جهة الكميّة. أما من جهة الكميّة فمنها كلّية، ومنها جزئيّة، ومنها مهملة. وأما من جهة الكيفيّة فمن قِبَل أن كل واحدة من هذه إمّا موجبة وإمّا سالبة (ش، ق، ١٣٧، ١٨)
- أقسام المقدّمة من جهة الصورة، أعني الأقسام

النافعة في معرفة القياس بإطلاق (ش، ق، ١٣٨، ١٢)

- الشيء الذي تنحلّ اليه المقدّمة... هو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدّمة الضروريان في وجودها، لا الأشياء التي تزاد في المقدّمة لموضع الرباط وهي الكَلِم الوجوديّة (ش، ق، ١٣٩، ٧)

- قد تكون المقدّمة مقدّمة بالفعل وإن كانت الكَلِم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير (ش، ق، ١٣٩، ١١)

- كل مقدّمة... إما أن تكون مطلقة، أي موجودة بالفعل، وإما إضطرارية، وإما ممكنة (ش، ق، ١٤٣، ٣)

- نسمّي المقدّمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)

- خفاء المقدّمة التي تبيّن بالاستقراء مساوية للتي تبيّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٧)

- المقدّمة تقتضي ولا بد أن الشيء موجود أو غير موجود، وهذا هو معنى المقدّمة (ش، ب، ٣٧٥، ١٦)

- حيث ترتفع المقدّمة الموجبة... ليس هنالك نتيجة سالبة؛ وإذا وُجِدَت المقدّمة الموجبة فليس يلزم أن توجد نتيجة سالبة (ش، ب، ٤٣٨، ٢١)

- كل مقدّمة... المجهول فيها لا يخلو ان يكون: إما حدًّا، وإما جنسًا، وإما فصلاً، وإما خاصّة، وإما رسمًا، وإما عَرَضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٠)

- أمّا المقدّمة فهي قضيّة جُعِلت جزء قياس (ر، ل، ٣٠، ١٩)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سيق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٢٧)

- القضية التي جُعلت جزء قياس تُسمّى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكرّر بينهما حدًّا أوسط، واقتران الصغرى بالكبرى تسمّى قرينة وضربًا (ن، ش، ٢٤، ٤)

- المقدّمة «قضية» إمّا «موجبة» وإمّا «سالبة». وكل منهما إمّا «كلية» وإمّا «جزئية» (ت، ر٢، ٣٢، ١٢)

مقدمة استثنائية

- المقدّمة الإستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفي المقدم أو تنفي التالي، وبالجملة رفع تالي الإتفاقية كذب، ووضع مقدمها لا فائدة له لأن نتيجته معلومة من نفس الإتفاقية. فإن أثبت المقدّم كانت النتيجة ثبوت التالي، لأن المقدّم ملزوم للتالي، وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت لازمه، وإن نفيت التالي كانت النتيجة نفي المقدّم لأن نفي اللازم يستلزم نفي ملزومه (و، م، ٣٢٨، ٥)

مقدمة أولى

- مُقدّمة لم تنتج عن قرينة أخرى فهي المقدّمة الأولى (ب، م، ١١٤، ٨)

مقدمة أولية

- المقدّمة الأوّليّة هي التي تحتاج أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق (س، ب، ٨٤، ٢١)
- المقدّمة الأوّليّة يقال لها أوّليّة من وجهين: أحدهما أن يحصل التصديق بها في أوّل الأمر مثل أنّ الكلّ أعظم من الجزء. والثاني من جهة أنّ الإيجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو أعمّ من الموضوع (مر، ت، ٢١٠، ٤)
- التي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدّمات أخرى تُسمّى (مقدّمة) أوليّة ومنها تكون مبادىء القياسات وأوائلها (ب، م، ٢٠٥، ٥)

مقدمة برهانية

- (المقدّمة) البرهانيّة هي أحد جزئيّ التناقض، لأنّ المُبَرْهِن ليس يقصد للجدل، وإنّما يقصد لإثبات الحق (أ، ق، ١٠٥، ٦)
- المقدّمة البرهانية التي هي حقّ مأخوذة من الأوائل (أ، ق، ١٠٦، ٤)
- (المقدّمة) الأبودقطقية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ، ب، ٣١٤، ١٥)
- المقدمة البرهانيّة فإنّها تفارق هذه الثلاث بأنها ليست تحتاج في أن تكون جزء قياس، إلى أن تَتَسلَّم بالسؤال من مجيب، ولا يحتاج في أن تصيرَ مقدمة إلى أن يعترف بها معترف (ف، ج، ٦٥، ٦)
- المقدّمة البرهانيّة هي إحدى جزئي المناقضة أعني الحكم بشيء على شيء (ز، ب، ٢٢٢، ١)
- المقدّمة البرهانيّة تخالف الجدليّة بأنّها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون الأخرى، وأنّ نقيضها لا يكون مقدّمة لقياس برهانيّ البتّة ينتج ما أنتجه الأول بعينه ولا لنتيجة أخرى (س، ق، ٥٢، ١٠)
- المقدّمة البرهانيّة هي أحد جزئي النقيض وهو الصادق (ش، ق، ١٣٨، ١٦)
- المقدّمة البرهانيّة... هي التي تكون من المعلومات الأُوَل بالطبع (ش، ق، ١٣٨، ٢٥)

مقدمة بيانية

- إن المقدّمة البيانية التي موضوعها غير محصَّل: إما أن تكون شخصية بمنزلة قولنا لا زيد يمشي. وإمّا مهملة بمنزلة قولنا الإنسان يمشي. وإمّا كليّة بمنزلة قولنا: كل لا إنسان يمشي. وإمّا جزئيّة بمنزلة قولنا واحد لا إنسان يمشي. وبإزاء هذه الأربع موجبات أربع سوالب فيصير عددها ثمانية (ز، ع، ٥٥، ١٧)

مقدمة ثلاثية

- المقدّمة الثلاثية إمّا أن يكون الموضوع لها شخصًا أو كليًا. وهذا إمّا مع سور أو لا. والذي هو مع سور إمّا أن يكون معه سور كلّي أو سور جزئي (ز، ع، ٥٧، ١٣)

مقدمة جدلية

- (المقدّمة) الجدليّة هي مسئلة عن جزئي التناقض (أ، ق، ١٠٥، ٧)
- المقدّمة الجدليّة: أمّا للسائل فمسئلة عن جزئي التناقض؛ وأمّا للقائس فاستعمال الرأي المحمود (أ، ق، ١٠٦، ٥)
- أمّا الأنسطاسيس (المقدّمة الجدليّة) فهي مقدّمة تضاد مقدّمة، والفرق بينها وبين المقدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئيّة. وأمّا

المقدّمة فإنها: إما ألا تكون البتةَ جزئيةً، وإما ألا تكون في المقاييس الكلّية (أ، ق، ٢٩٩، ٢)

- المقدّمة الجدليّة هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمر حالاً واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها (أ، ج، ٧٠١، ١٢)

- المقدمة الجدليّة هي التي سبيلها أن تتسلّم بالسؤال، لتُجعل جزء قياس يُلْتَمَس به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زِيدَ فيه على جهة الجدل لتَخْرُجَ عنها المقدمة السوفسطائية والامتحانية (ف، ج، ٦٤، ٢٢)

- المقدّمة الجدليّة هي مسألة ذائعة أراد بها أنها قضية سبيلها أن تَتَسَلَّم بالسؤال ذائعة (ف، ج، ٦٥، ١٤)

- المقدّمة الجدليّة التي قُلنا إنها قضية سبيلها أن تسلَّم بالسؤال ليجعل جزء قياس يلتمس به على جهة الجدل إبطال قول ما، فإن أولها هي الآراء المشهورة عند جميع الناس، أو المشهورة عند أكثر الناس من غير أن يُخالفهم الباقون (ف، ج، ٦٥، ١٨)

- كلُّ مقدّمة جدلية فليس يخلو محمولها من أن يكون جنسًا أو فصلاً أو خاصة أو حدًا أو رسمًا أو عرضًا أو شيئًا غير ذلك، ممّا يُجعل محمولاً في المطلوب (ف، ج، ٩٤، ١٥)

- ليس يمكن أن تكون مقدّمة جدليّة إلاّ مشهورة مطلقة، أو متسلّمة (س، ج، ٧٢، ١١)

- المقدّمة الجدلية... قد تكون كل واحد من جزئي النقيض إذ كانت إنما تؤخذ متسلّمة من المجيب (ش، ق، ١٣٨، ١٦)

- (المقدّمة) الجدلية (تكون): أما للقايس فمن المشهورات، وأما للسائل ضمن المتسلّمات المشهورة (ش، ق، ١٣٨، ٢٦)

- المقدّمة الجدليّة... هي المقدّمة التي يُتَسَلَّم بالسؤال أي جزء من النقيض اتفق أن يسلّمه المجيب، كان ذلك الذي يسلّمه هو الصادق أو غير الصادق (ش، ب، ٣٧٤، ٢٦)

- المقدّمة الجدليّة هي قول مشهور يُتَسَلَّم بالسؤال ليُجْعَل جزء قياس (ش، ج، ٥٠٩، ١٤)

مقدمة جدلية مطلقة

- المقدّمة الجدليّة المطلقة هي المتسلّم المطلق الذي ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسلّم من الجمهور، أو العلماء أو أهل النباهة، بعد أن لا يكون المتسلّم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور (س، ج، ٧٣، ٦)

مقدمة جزئية

- المقدّمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع إذ ليس بموجود لبعضه أو ليس بموجود لكله (ز، ق، ١٠٧، ١١)

مقدمة حقة

- المقدّمة الحقة إن كانت سالبة واستُعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث، فإذا ارتدّ إلى الإستقامة منها صار الشكل الثاني (سي، ب، ١٧٥، ١٣)

- المقدّمة الحقة موجبة فلا يمكن إستعمالها في البيان الخُلْفي معًا إلا في الأول والثالث، فإن إستعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الإستقامة إلى الثاني، وإن إستعملت صغرى في الثالث ارتد عند الإستقامة إلى الأول (سي، ب، ١٧٦، ١)

مقدمة حملية

- المقدّمة الحملية هي التي قَرَنْتَ فيها المحمول لموضوع من غير إستثناء ولا شرائط (ز، ع، ٢٦، ١٢)
- المقدّمة الحملية إذا حُلّلت إلى أجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول (سي، ب، ١٤١، ١٤)

مقدمة ذات وسط

- إن المقدّمة التي هي ذات وسط هي الموجود بين حدّيها وسط به يرتبط المحمول بالموضوع وتصير جليّة للعقل (ز، ب، ٢٥٩، ١٧)

مقدمة شخصية

- إنّ المقدّمة الشخصيّة هي التي مقدّمها أو تاليها شخصيّ (س، ق، ٢٦٣، ١٢)
- إنّ المقدّمة الشخصيّة هي ما يكون موضوعها شخصًا مثل زيد (س، ب، ٩١، ١١)

مقدمة شرطية

- المقدمة الشرطية تُسمّى أيضًا وضعًا وتسمّى مقدمة وضعية (ف، ج، ٧٤، ٥)
- أما المقدّمة الشرطية فهي التي حُمل فيها محمول على موضوع بشريطة وجود شيء آخر لشيء آخر، بمنزلة قولنا: إن كان النهار موجودًا لأن الشمس فوق الأرض فالضوء أبدًا موجود متى قارنه هذا الإستثناء. فأما متى عدم هذا الإستثناء لم يكن له وجود (ز، ع، ٢٦، ١٤)
- المقدّمة التي تشارك المطلوب بجزء، وتشارك الأخرى بجزء آخر، مشاركة في حديّ كل واحد من المطلوب والأخرى، فهي (المقدّمة) الشرطية. والأخرى هي الإستثناء (س، ق، ٤٦١، ١٧)
- المقدّمة الشرطية في القياس الإستثنائي إن كانت منفصلة إشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلّية، وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا أن تكون عنادية إحترازًا من الإتفاقية لعدم لزوم العناد، فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٣)

مقدمة شرطية كلية

- المقدّمات الكليّة في الشرطيّات هي التي مقدّماتها وتواليها كليّة. فكان قولهم: إن كان كل ج ب، فكل هـ ز، مقدمة شرطيّة كليّة (س، ق، ٢٦٢، ٨)

مقدمة شنعة

- المقدّمة الشنعة المضادّة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهورة أيضًا، تكون جدليّة من وجه إذا قُدّمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم تُجعل مقدّمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع، فهو شنع. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٤)

مقدمة صادقة

- مقدّمة صادقة وهي التي يكون محمولها وموضوعها واحدًا، ومقدّمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صُودر عليه (ب، م، ١٩٣، ٧)

مقدمة صغرى

- المقدّمة التي فيها هذا الطرف (موضوع المطلوب) مقدّمة صغرى (س، ق، ١٠٨، ١)
- سُمّي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول

النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحدّ الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)

- تسمّى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدّمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدّمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٥)

- إنّ (المقدّمة) الصغرى هي المشتملة على موضوع النتيجة المسمّى بالحدّ الأصغر (ض، س، ٣١، ١٤)

مقدمة ضرورية

- أما (المقدّمة) الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من الإضطرار ومعها جهة هي لفظة الإضطرار. وهذه اللفظة تُنبيء وتُخبر أن المحمول ضروري للموضوع دائم الوجود له بمنزلة القول: إن الإنسان من الإضطرار حيوان (ز، ق، ١١٢، ١٣)

- إنّ (المقدّمة) الضروريّة هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة (س، ش، ٧١، ١١)

- معنى كون المقدّمة ضرورية أنّا إذا تصوّرنا طرفيها ونسبنا أحدهما إلى الآخر عملنا تلك النسبة (م، ط، ٢٥٣، ١)

مقدمة عامة

- المقدمةُ متى كانت عامةً وكانت غير منعكسة فإن القياسَ يلتئم مثل ما يلتئمّ بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٢)

مقدمة غير ذات وسط

- إن المقدّمة غير ذات وسط هي التي محمولها لا إنفصال له من موضوعها ولا وسط بينه وبين موضوعها، وهو ذاتي للموضوع وغير متخطّي للطبيعة التي هو فيها (ز، ب، ٢٥٩، ١٢)

- المقدّمة الغير ذات وسط هي المقدّمة الواحدة بإطلاق البسيطة، وأما المقدّمة التي لها وسط فهي مركّبة (ش، ب، ٤٣٢، ١٧)

مقدمة قياسية

- كل مقدّمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدّمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدّمات التي تُستعمل في تبيين واحدة منها (أ، ج، ٧١٣، ١١)

- المقدّمة القياسية التي هي كالجنس للمقدّمة البرهانيّة والجدليّة... هي قول موجب شيئًا لشيء أو سالب شيئًا عن شيء (ش، ق، ١٣٨، ٢٣)

مقدمة كبرى

- المقدّمة التي فيها هذا الطرف (محمول المطلوب) تسمّى مقدّمة كبرى (س، ق، ١٠٨، ٢)

- سُمّي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحدّ الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)

- تسمّى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدّمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدّمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٦)

- (المقدّمة) الكبرى هي المشتملة على محمولها المسمّى بالحدّ الأكبر (ض، س، ٣١، ١٤)

مقدمة كلية

- لما كان مبدأ القياس هي المقدّمة الكلّيّة غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدّمة الكلّيّة، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذًا مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادىء أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٦)

- المقدمة الكلية إذا أُفرِدَت دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت النقلة مثالية (ف، ق، ٦٣، ١٣)

- المقدمة الكلية تبطلُ، إما بإنتاج نقيضها وإما بإنتاج ضدها، وذلك إما أن يَبطلَ إبطالاً كليًا، وإما أن يَبطلَ إبطالاً جزئيًا (ف، ج، ١٠٦، ٩)

- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كليّة كان إبطالها الجزئيّ بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكليّ بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئيّ قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)

- قد تُعانَدُ المقدّمة الكليّة بقياس شرطي متصل بأن تؤخذَ مقدَّمًا ويُردَفُ التالي، ثم يُستثنى بمقابل التالي فترتفع المقدمة الكليّة، وبقياس شرطي منفصل بأن تؤخذَ مقدَّمًا ويُردفُ التالي، ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به المقدمة الكليّة (ف، ج، ١٠٧، ٢)

- عناد المقدمة الكليّة بمُضَادَتِها، أما في البراهين وفي العلوم فهي صحيحة وعلى غاية ما يكون من القوة، وأما في الجدل فإنه لا يمتنع أن يكونا كاذبين معًا أو شنيعين معًا، من قِبَل أنه ليس يُحتفظ في الجدل بأن تكون موادُّ المقدمات اضطرارية فقط، وفي الشّنِعة بأن تكون ممتنعة فقط (ف، ج، ١٠٧، ٨)

- المقدّمة الكليّة هي التي المحمول فيها على كل الموضوع لا على شيء منه (ز، ق، ١٠٧، ١٠)

- واجب أن تكون المقدّمة المنطوية تحت المقدّمة الكليّة موجبة (ش، ق، ٢٣٨، ٨)

مقدمة المتابعة

- مقدّمة المتابعة، أن يقول الرجل لصاحبه: كيف كذا وكذا، فيقول: هو كذا وكذا، أو يبتديه بذلك عن غير مسألة، فيجعل خبره مقدّمة، ويبيّن صفته على ذلك، فيقول: إن كان كذا وكذا لكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا (ق، م، ٦٤، ٥)

مقدمة مطلقة

- المقدّمة المطلقة «قد تقال للمقدّمة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو بسلب من غير زيادة شرط البتّة» وهي أعمّ من الضروريّة ومن التي ليست بضروريّة وتفارق الضروريّة مفارقة ما هو عام لما هو خاص (س، ش، ٧١، ٩)

- قد يقال (مقدّمة مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عموم أو خصوصه ضروريًا ما دام ذات الموجود موضوعًا، وإن كان قد يكون في بعضه ضروريًا مثل قولك «كل أسود فهو ذو لون جامع للبصر»، فمنه ما هو

أسود ما دام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود ما دام موجود الذات، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات. وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريًّا في شيء من موضوعات الموضوع، أي ما يقال عليه الموضوع، بل يكون محمولاً عليه وقتًا فقط، مثل أن تقول «إنّ كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار»، وليس شيء منكسفًا دائمًا ما دام موجود الذات (س، ش، ٧١، ١٦)

- قد يذهب قوم في قولهم (المقدّمة المطلقة) إلى الزمانيّة التي أشرنا إليها ويجعلون وقتها زمانًا ما يفرض، لاسيما حاضرًا، ولا يمنعون غير ذلك (س، ش، ٧٢، ٧)

مقدمة معدولة

- المقدّمة المعدولة تتميّز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدّمة... وليس حرف السلب جزءًا من المقدّمة (ش، ق، ٢٧٥، ٢)

مقدمة مغالطية جدلية

- المقدّمة المغالطيّة الجدليّة فإنّها مقدّمة تشبّه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقّب ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية، وربّما كانت شنيعة، وربّما كانت شناعتها صادقة، ولكن إستعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنّها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهور، فإنّ كثيرًا من المشهورات كاذب، وكثيرًا من الشنيع حق (س، ب، ٦٤، ٩)

مقدمة ممكنة

- أما المقدّمة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع، أعني أنه غير موجود له ويمكن أن يوجد ويمكن ألّا يوجد، ومعها أيضًا جهة الإمكان بمنزلة القول: إن الإنسان ممكن أن يكون كاتبًا (ز، ق، ١١٢، ١٦)
- (المقدّمة) الممكنة التي هي أخص بالمنطق بأنّه لا بدّ فيها من وجود إمّا دائمًا وإمّا وقتًا معينًا أو غير معيّن، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتّة ما دام موجودًا (س، ش، ٧١، ١٣)
- يقال (مقدّمة ممكنة) إذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريًّا واجبًا أو غير ضروريّ ولا واجب (س، ش، ٧٢، ١٤)
- قد يقال (مقدّمة ممكنة) ويعني بها أنّ الحكم فيها غير ضروري هو ولا نقيضه (س، ش، ٧٣، ١)

مقدمة منطقية

- المقدّمة المنطقية هي مسئلة ذائعة إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة منهم، من غير أن تكون مُبْدِعة. وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادًا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة والمضادّة أيضًا التي يظنّ بها أنها ذائعة إذا قدمت على جهة التناقض (أ، ج، ٤٨٣، ٨)

مقدمة مهملة

- المقدّمة المهملة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع أو غير موجود بالإجمال بمنزلة قولنا: الإنسان يمشي (ز، ق، ١٠٧، ١٤)

مقدمة واجب قبولها

- المقدّمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتّة ولا تُكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمّى «العلم المتعارف» و«المقدّمة الواجب قبولها». وأمّا كل شيء بعد هذا مما يلقّن في إفتتاحات العلوم تلقينًا - سواءً كان حدًّا أو مقدّمة - ففي الظاهر أنهم يسمّونها وضعًا (س، ب، ٥٨، ١٥)

مقدمة وجودية

- المقدّمة الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها موجودًا للموضوع حسب، من غير أن يراعى هل هو ضروري له أو ممكن بمنزلة قولنا: السماء متحرّكة (ز، ق، ١١٢، ١٠)

مقدمة وجودية صادقة

- إنّ «كل حيوان إنسان»... مقدّمة وجوديّة صادقة (س، ق، ٣٠، ١٢)

مقدمة وضعية

- المقدّمة الوضعيّة تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلاً موضوعًا، لأنّه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٥٩، ٤)

مقدمة ونتيجة

- المطلوب والمقدّمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (س، ب، ٤٠٣، ٢)

مقدمة اليقين

- مقدّمة اليقين، هي التي يكون من الأمر المُدرَك بالحواس المتّفقة عليه العامّة غير المحتاج إلى شهادة الشهود. وذلك كقول القائل: كل إنسان حيّ، أو كقوله: كل نار حارّة، مع ما أشبه من الكلام (ق، م، ٦٤، ٢)

مقدمتان

- قد تكون المقدّمتان اللتان منهما يكون القياس أحيانًا جميعًا صِدقًا، وأحيانًا جميعًا كذبًا، وأحيانًا الواحدة صدقًا والأخرى كذبًا، وأما النتيجة فتكون بالإضطرار: إما صدقًا وإما كذبًا (أ، ق، ٢٣١، ١٠)
- (المقدمتان) المشتركتان بجزء والمتباينتان بجزئين هما من ثلاثة حدود، والجزءُ المشترك في كل مقدمتين مقترنتين يُسمّى الحد الأوسط، والجزآن اللذان يتباينان فيهما يُسمّيان الطرفين.. فالذي يكون منهما محمولاً في المطلوب يُسمّى الطرف الأول والأعظم، والذي يكون منهما موضوعًا في المطلوب يُسمّى الطرف الأخير والأصغر (ف، ق، ٢٠، ١٥)
- إذا كانت المقدّمتان مسلّمتين يقينًا إن كان المطلوب عقليًا أو ظنًّا إن كان المطلوب فقهيًا (غ، ح، ٣٣، ٥)
- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحد المحمول، والحد الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الإنسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)
- إذا كانت المقدّمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بيّنًا، إذ الأصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه (سي، ب، ١٤٥، ١٠)

- كل مقدّمتين... إتفقتا في الكميّة وهو السور، واختلفتا في الكيفيّة وهو السلب والايجاب والعدل وعدم العدل، فهي متلازمة (ش، ع، ١٠٥، ٤)

- كل مقدّمتين: إما أن تكون كلاهما كليّة، أو جزئية، أو مهملة، أو تكون إحداهما كلّية والأخرى جزئيّة، أو إحداهما مهملة أو إحداهما مهملة والأخرى جزئيّة (ش، ق، ١٥٢، ١٧)

- المقدّمتان في القياس الشرطيّ... ليست محتاجة إلى التأليف في لزوم ما يلزم عنها، لأنّ اللزوم هو أحد المقدّمات (ش، ق، ٢٣٦، ١٦)

- إن المقدّمتين هي أعظم أجزاء القياس (ش، ق، ٢٥٩، ١٨)

- المقدّمتان اللتان يكون منهما قياس قد تكونان معا صادقتين وقد تكونان معًا كاذبتين، وقد تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (ش، ق، ٢٨٣، ٤)

- إن المقدّمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد: أحدهما أن تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى، والوضع الآخر عكس هذا (ش، ق، ٣٢٦، ٢)

- لا يجدون (المنطقيون) مقدّمتين أوّليتين بديهيّتين يُستدل بهما على شيء من موارد النزاع التي تحتاج إلى «البرهان»، بل لا بد أن يكون إحداهما أو كلاهما غير بديهية. ومتى قُدّر أنهما بديهيّتان فإحداهما تكفي كما ذكره من المثال. وإن قُدّرت إحداهما نظرية فهي التي يحتاج إلى بيانها (ت، ر٢، ٨٥، ٢٢)

- المقدّمتان إن كان طريق العلم بهما واحدًا وقد عُلمتا فلا حاجة إلى بيانهما. وإن كان طريق العلم بهما مختلفًا فمن لم يعلم إحداهما احتاج إلى بيانهما، وإن لم يحتج إلى الأخرى التي علمها. وهذا ظاهر في كل ما تقدّره (ت، ر٢، ١٠٥، ٢١)

مقدمتان متضادتان

- المقدمتان المتضادتان اللتان تُوجب إحداهما ضد الأمر الذي تُوجبه الأخرى في موضوع واحد بعينه. فإنه قد يُمكن أن يأتلفَ عنهما قياسان يُنتجُ أحدهما إيجاب أحد الأمرين المتضادين في موضوع، والآخر إيجاب الضد الآخر في ذلك الموضوع بعينه. ويَلزمُ عن أحدهما إثبات ما يبطله الآخر (ف، ج، ٢١، ٩)

مقدمتان متناقضتان

- أن المقدمتين المتناقضتين إذا أُضيفَ إليهما مقدمة أخرى أمْكَنَ أن يأتلفَ عنهما قياسان يُنتجُ أحدهما إيجاب شيء في موضوع ما، والآخر سلب ذلك الشيء عن ذلك الموضوع بعينه، ويُثبت أحدهما ما يُبطله الآخر (ف، ج، ٢١، ٥)

مقدمتان مقترنتان

- المقدمتان المقترنتان في كل شكل: إمّا كليتان معًا وإما جزئيتان معًا وإما مهملتان معًا، وإما أن تكون الكبرى كليّةً والصغرى جزئيّة، وإما أن تكون الكبرى جزئيةً والصغرى كليّة، وإما أن تكون الكبرى كليةً والصغرى مهملة، وإمّا أن تكون الكبرى مهملةً والصغرى كليّة، وإمّا أن تكون الكبرى جزئيةً والصغرى مهملة، وإمّا أن تكون الكبرى مهملةً والصغرى جزئيّة (ف، ق، ٢١، ١٢)

مقسم

- الإستقراء الذي تُستوفى فيه الجزئيّات كلها فإنّه يفيد اليقين أيضًا إنْ كانت القضايا الجزئيّة يقينيّة، وهي التي تصير في القول كبريات وإنْ كان حقها أنْ تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «اللأنّ»، وذلك لأنّ ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياسٌ، وهو القياس الشرطيّ الذي أسمّيه: «المُقسّم». فهو داخلٌ في هذا الحكم. إنّما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحدّ (س، ب، ٣١، ٢١)

مقسوم

المقسومُ هو الكليّ المأخوذ أولاً، والمحمولاتُ المتقابلة المقرونة بالكليّ تُسمّى الأمور القاسمة (ف، أ، ٨٢، ١)

- المقسومُ قد يكون جنسًا، وقد يكون نوعًا، وقد يكون كليًّا آخر، إمّا خاصّة أو غيرها. وأمّا الأمورُ القاسمة فإنّها إنّما تكون أبدًا كلّ ما أمكنَ أن يُحمَلَ على الكليّ المقسوم حملاً غير مطلق (ف، أ، ٨٣، ١)
- متى كان المقسومُ جنسًا فإنّه قد يُقسّم بالفصول الذاتيّة المقوّمة لواحد واحد من أنواع ذلك الجنس (ف، أ، ٨٣، ٣)

مقول

- المقولُ فقد يُعنى به ما كان ملفوظًا به، كان دالاً أو غير دالّ (ف، ح، ٦٣، ١٨)
- إنّ الذاتيّ الدالّ على الماهيّة يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتيّ الدالّ على الإنيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)
- المقول في شرح إسم الجنس هو كالجنس للشيء الذي يُسمّى جنسًا، فمن المقول ما يقال على واحد فقط، ومنه ما يقال على كثيرين (س، د، ٤٩، ١٠)
- أمّا الفصل، فإنّه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنّه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنْ اتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)
- إنّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس، والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العَرَض له (س، د، ٥٠، ١٧)
- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولاً على شيئين بالإتفاق وبالتواطؤ معًا، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضًا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخِذ هذا الإسم على أنه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)
- قد يكون اللفظ الواحد أيضًا مقولاً على الشيء الواحد مع شيئين بالإتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولاً على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والإتفاق، كما كان إتفق أن دلّ بالأسود، وهو لفظ واحد، على رجلين يسميان أسودين. والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاًبالإشتراك، مثل الأسود على المسمّة بأسود ولونه أسود (س، م، ١٤، ١٨)
- إذا حُمِل شيءٌ على شيءٍ حَمل المقولِ على موضوع، ثم حُمِل ذلك الشيءُ على شيءٍ آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه ووسط، فإنّ هذا الذي قيل على المقول على

الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمِل عليه المقول الأول. مثال ذلك أنّ الحيوان لما قيل على الإنسان حُمِلَ المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيدٍ وعمرو هذا القول بعينه، فإنّ الحيوان أيضًا يقال على زيدٍ هذا القول بعينه؛ إذْ زيدٌ حيوانٌ، ويشترك مع الحيوان في حدّه؛ أي حدُّ الحيوان يُحْمَل عليه، لأنّ الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان (س، م، ٣٨، ١٠)

- بينٌ أنه لا يمتنع... أن يكون الشيءُ موصوفًا بصفة، وشيءٌ آخر فيه هو أيضًا موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإنْ لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأمّا إذا كان الوصف المقول على العرض خاصًا به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنّه يكون موجودًا في الموضوع لا غير. وأمّا إذا قلبنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجودًا «في» والطرف الأوسط مقولًا «على» فالجواب المشهور أنّه تارة يُحْمل حمل «في» كالبياض في القَقنس، والقَقنس على قَقنس ما، والبياض في قَقنس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ٤٢، ١٨)

- إنّ حدّ القياس مقولٌ على التبكيت وللتبكيت تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما (س، س، ٢٩، ٥)

- إنَّ الشيء المُسمَّى بزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمَّى محمولًا، والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعا (ب، م، ١٢، ٢٠)

- اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيًا وعلّلوا امتناع حمل الجنس على الإنسان بعَرَضيته. ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيّنا أن غير الذاتي أيضًا مقول على جزئياته بالتواطؤ (سي، ب، ٥٦، ٤)

مقول بالاشتراك

- ربّما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد إختلافها بالعموم والخصوص، ثم يقال عليها إسم واحد فيكون مقولاً بالإشتراك، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة. ويقع بسبب ذلك غلط كثير، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروريّ (س، م، ١٥، ٥)

مقول بالاطلاق

- إذا قيل المحمول على موضع، أو على شيء بمعنى الأولي والأكثر، فهو مقول عليه بالإطلاق. مثاله: إن كان خمر أقل إسكار من خمر وأكثر، فهو مسكر على الإطلاق (س، ج، ١٤١، ٢)

مقول بالاولى والاحرى

- المقول بالأولى والأحرى، فك (الوجود) أيضًا؛ فإنه لبعض الأشياء من ذاته، ولبعضها من غيره. وما لهُ الوجود من ذاته، أولى وأحرى بالإسم (غ، ع، ٨٢، ١٤)

مقول بشدة وضعف

- المقول بـ«الشدّة والضعف»: فيُتصوّر فيما يقبل

الشدّة والضعف كـ (البياض) للعاج والثلج؛ فإنه لا يُقال عليهما بالتواطىء المطلق المتساوي، بل أحدهما أشدّ فيه من الآخر (غ، ع، ٨٢، ١٧)

مقول على كثيرين

- أمّا الكلّي فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أومأنا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)
- قولنا مَقُولٌ على كثيرين معنى يُحْمَلُ على الجنس بالتواطؤ، والجنسية لا يُحْمَلُ على ذلك حَمْلَ التَواطُؤ بل هي عارضةٌ له (مر، ت، ١٧، ٤)

مقول على الكل

- المقولُ على الكل في المقدّمات البرهانيّة، فنقول: أمّا في «كتاب القياس» فإنّما كانت المقولات على الكل بمعنى أنّه ليس شيء من الموصوفة بالموضوع كـ حـ مثلاً إلاّ والمحمول كـ ب مثلاً موجودٌ لها إن كان القول الكليّ موجبًا، ومسلوب عنها إنّ كان القول الكليّ سالبًا. ولم يكن هناك شرطٌ ثانٍ وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمانٍ، بل في المطلقات لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودًا في كل واحدٍ من الموصوفات بالموضوع وقتًا ما ولا يوجد وقتًا ما (س، ب، ٧١، ١)
- (في كتاب البرهان) فإنّ المقول على الكل معناه أن كل واحدٍ مما يوصف بالموضوع في كل زمانٍ يوصف به لا في كل زمانٍ مطلقًا، فإنّه موصوف بالمحمول أو مسلوبٌ عنه المحمول؛ وذلك لأنّ هذه المقدّمات كليّات ضروريّة، والضروريّ تَبْطُل كليّته بشيئين: إمّا بأن يقال إنه من الموضوع واحدًا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودًا كالكتابة للإنسان لأنّه ليس كل إنسانٍ كاتبًا؛ أو يقال إنّ من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبيّ لأنّه لا يوصف بعالِم. فهذان يُبْطلان كون المقول على الكليّ ضروريًا (س، ب، ٧١، ٦)
- كان المقول على الكل في «كتاب القياس» مقولاً على كلّ واحد وإن لم يكن في كل زمان، وكان المقول على الكل في كتاب «البرهان» مقولاً على كل واحدٍ وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور (س، ب، ٨٢، ٢١)
- المقول على الكل في البرهان أن يكون محمولاً على كلّ واحدٍ في كل زمان وأوّلاً (مر، ت، ٢١٠، ١١)
- المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام، بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات (سي، ب، ٢٤٥، ٤)
- المقول على الكلّ... فيعني به إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويُحْمَل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتّصف الموضوع ويوجد فيه (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)
- لا فرق بين المقول على الكل أو المقول ولا على شيء، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الأول منتجًا في المادّة المطلقة أو الضرورية (ش، ق، ١٧٦، ٧)
- شرط المقول على الكلّ المستعمَل في المادة

الممكنة مخالف لشرط المقول على الكل المستعمَل في هاتين المادتين (المطلقة والضرورية) (ش، ق، ١٧٦، ١١)

- ليس... شرط المقول على الكل في جميع المقدّمات الثلاث أعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد (ش، ق، ١٨٢، ١٠)

- ليس يمكن أن يوجد المقول على الكل في المقدّمة الكبرى الوجودية الحقيقية عامًا في الأزمنة الثلاثة إلاّ في بعض المواد... وإذا وجد الأمر بهذه الصفة فالتأليف من ذلك يكون منتِجًا بحسب المقول على الكلّ (ش، ق، ٢٠٠، ٥)

- إذا أُخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن تتحفّظ فيها بالمقول على الكلّ (ش، ق، ٢٦٧، ١٩)

مقول على موضوع

- أمّا الكلّي فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أومأنا إليها (س، م، ٢٢، ١٨)

- كُل ما يُقال على موضوع يلزمه أن يكون كليًّا (مر، ت، ٢٧، ٥)

مقول في جواب اي شيء

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولًا في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباينةُ على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

مقول في جواب اي شيء هو

- إنّ الذاتيّ الدالّ على الماهيّة يقال له: المقول في جواب ماهو؛ والذاتيّ الدالّ على الإنيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولاً في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباينةُ على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

- المقول في جواب أيّ شيء هو فهو الذي يُقالُ به على معنى يتميّز به أشياء كثيرة مشتركة في معنى واحد، فمنه عرضيّ مثل الأبيض الذي يميّز الثلج عن القار، وهما جسمان جماديّان. ومنه ذاتي كالناطق الذي يُميّز الإنسان عن الفرس، وهما حيوانان (مر، ت، ١٤، ١٣)

- أمّا غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الذي يميّز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الإنسان وهو الفصل، ويرسم بأنّه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته (هـ، م، ٧٧، ٢)

مقول في جواب ما هو

- إنّ الذاتيّ الدالّ على الماهيّة يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتيّ الدالّ على الإنيّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- نعني بالمقول في جواب ما هو، ما يصلح أن يكون - إذا سئل عن أشياء كثيرة ما هي - جوابًا. ثم نقول: والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعمُّ

وبعضها أخصّ، فأعمّ المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخصّ، وأخصّهما نوع للأعمّ (س، د، ٥٧، ٢٠)

- إنّه فرق بين قولنا إنّ الشيء مقول في جواب ما هو، وبين قولنا إنّه مقول في طريق ما هو؛ كما أنه فرقٌ بين قولنا «الماهيّة» وبين قولنا «الداخل في الماهيّة»، فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهيّة، ويكون في ذلك الطريق، وإنْ لم يكن وحده دالًا على الماهيّة؛ والمقول في جواب ما هو، هو الذي وحده يكون جوابًا إذا سُئِل عمّا هو. فالفصل يدخل في الماهيّة ويكون مقولاً من طريق ما هو؛ إذْ هو جزءُ الشيء الذي يكون جوابًا عن ما هو، لكنّه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو (س، د، ٩٥، ١٧)

- كلُّ كُلّي مقولٌ في جواب ما هو (س، م، ٢٤، ٩)

- يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل... لا يميّزون بين الذاتيّ، وبين المقول في جواب ما هو. فإن اشتهى بعضهم أن يميّز، كان الذي يؤل إليه قوله، هو... أنّ المقول في جواب ما هو، من جملة الذاتيّات، ما كان مع ذاتيّته أعمّ (س، أ، ٢١٩، ١١)

- أصناف المقول في جواب ما هو: إعلمْ أنّ أصناف الدالّ على ما هو من غير تغيير العرف ثلاثة. أحدها: بالخصوصيّة المطلقة مثل دلالة الحدّ على ماهيّة الإسم، مثل دلالة «الحيوان الناطق» على الإنسان. والثاني: بالشركة المطلقة، مثل ما يجب أن يقال - حين يسأل عن جماعة مختلفة، فيها مثلاً: فرس، وثور، وإنسان -: ما هي؟... وأما الثالث فهو ما يكون بشركة وخصوصية معًا، مثل ما إنه إذا سئل عن جماعة، هم زيد، وعمرو، وخالد، ما هم؟ كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور، أنهم أناس (س، أ، ٢٢٣، ٣)

- الذّاتيّ منه ما هو مَقولٌ في جواب ما هو ومنه ما ليس بمَقُولٍ في جواب ما هو (مر، ت، ١٣، ٧)

- إذا وُضع لفظ مُفْرَد يتضمَّن جميعَ المعاني التي بها يَتقوَّم الشيء فذلك الشيء مَقُولٌ في جواب ما هو، مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٤)

- المَقُولُ في جواب ما هو يدلُّ وحده على مَاهِيَّة الشيء وكمال وجوده الذّاتي، كالإنسان المحمول على زيد وعمرٍ وبالشّركة (مر، ت، ١٤، ٤)

- إنّ المقول في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١٠)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمّى جنسا، وكأنَّ النوع الذي بهذا المعنى أوّل نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أنّ أعمَّ الأجناس أعني آخر جنس مَقُول عليها يُسمّى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أوّل هذه وجنسها (ب، م، ١٤، ٢٤)

- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا النوع فبأنّه المحمول الأخصّ من محمولين مَقُولَيْن في جواب ما هو، أو بأنّه واحد من

كُلّيات يَعمُّها جنس واحد. ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر، وهو كل معقول لا تتمايز آحاده بأوصاف ذاتيّة ويُعرّف بأنّه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتيّة في جواب ما هو (ب، م، ١٧، ٣)

- يكون المقول في جواب ما هو إمّا الأعمُّ وهو الجنس، وإمّا الأخصُّ وهو النوع، وأيضا إمّا المقول على مختلفين بالأوصاف الذاتيّة وهو الجنس، وإمّا على ما لا تختلف أوصافهم الذاتيّة وهو النوع (ب، م، ١٧، ٤)

- المقول في جواب ما هو مجموع أجزاء الشيء لا الجزء الذي به يشارك غيره (ر، ل، ٤، ١٣)

- الذاتيّ إمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو... وإمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، وهو النوع، ويرسم بأنه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٨)

- المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول في جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (و، م، ٨٨، ٢٧)

- (المقول) الداخل في جواب ما هو فيريدون به أجزاء المحدود التي لم يدل عليها في الحد بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمّن كالجسم والنامي والمتحرك بالإرادة فإن كل واحد من هذه جزء من الإنسان ولم يصرّح به مطابقة في حدّه السابق لكن صُرّح فيه بالحيوان وهذه الأجزاء داخلة فيه بالتضمّن (و، م، ٨٩، ٧)

مقول في طريق ما هو

- المقول في طريق ما هو، هو الذاتيّ الأعمّ (ط، ش، ٢٢١، ١٧)

- المقول في طريق ما هو فيريدون به كل واحد من أجزاء المحدود المصرّح بأسمائها في حدّه نحو الحيوان أو الناطق من قولنا في حدّ الإنسان هو الحيوان الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الإنسان وقد صُرّح بإسمه في الحدّ ومثله الناطق (و، م، ٨٩، ١)

مقول من طريق ما هو

- الجنس والفصل معًا مقولان من طريق ما هو - كما علمت - ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشيء ما هو. على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما (س، ج، ٥٥، ٨)

- المقول من طريق ما هو فهو الذي لا يستغني عنه مَاهيّة الشيء وإن كان لا يتمّ به وحده مَاهيَّة الشيء، كجسميّة الإنسان؛ أعني الدّاخل في جواب ما هو (مر، ت، ١٤، ٨)

- إنّ المقول في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١١)

مقول ولا على واحد

- المقول ولا على واحد إنّما يعني به إذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلّا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبًا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع أعني الأشياء التي يتّصف بها الموضوع (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)

مقولات

- المقولات.... عدّتها عشرة: ما هو الشيء؛ والكم، والكيف؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنُّصْبة؛ وله؛ ويفعل؛ وينفعل. وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبدًا في واحد من هذه العشر مقولات يوجد (أ، ج، ٤٨٢، ٢)

- متى أخذت على أنّها معقولات كليّة تُعرِّفُ الأشياء المحسوسة، ومن حيث تدلّ عليها الألفاظ، كانت منطقيةً وسُمِّيَت مقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)

- كل ما كان من باقي المقولات وجوده في الجوهر لا بتوسط عرض آخر من غير أن يكون تابعًا في وجوده لمقولة أخرى سَبَق وجودُها في الجوهر كان أولَى باسم الموجود (ف، ق، ١١٢، ١١)

- كل ما كان منها (المقولات) وجودَه في الجوهر بتوسط أشياء أقلّ كان أولَى باسم الموجود من الذي وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أكثر (ف، ق، ١١٢، ١٢)

- المقولات بعضُها يُعرِّفُنا ما هو هذا المشار عليه، وبعضُها (يُعرِّفُنا) كم هو، وبعضُها يُعرِّفنا كيف هو، وبعضُها يُعرِّفنا أين هو، وبعضها يُعرِّفنا متى هو أو كان أو يكون، وبعضها يُعرِّفُنا أنّه مضاف، وبعضُها أنّه موضوع وأنّه وضع ما، وبعضها أنّ له على سطحه شيئًا ما يتغشّاه، وبعضُها أنّه ينفعل، وبعضها أنّه يفعل (ف، ح، ٦٢، ٢٢)

- سُمّيت المقولات مقولات، لأنّ كلّ واحد منها اجتمع فيه أن كان مدلولاً عليه بلفظ، وكان محمولاً على شيء ما مشار إليه محسوس وكان أوّل معقول يَحصلُ إنّما يحصل معقولٌ محسوس (ف، ح، ٦٤، ٢)

- المركّباتُ منها (المقولات) إنّما تصيرُ آلات تُسَدِّدُ العقلَ نحو الصواب في المعقولات وتحرزُه عن الخطأ في ما لا يؤمَنُ أن يَغلطَ فيه من المعقولات، إذا كانت المفردات التي منها رُكِّبَت مأخوذة بهذه الأحوال (ف، ح، ٦٧، ٥)

- ما تحتوي عليه المقولات بعضُها كائنٌ وموجود عن إرادة الإنسان وبعضُها كائن لا عن إرادة الإنسان (ف، ح، ٦٧، ١٦)

- علم التعاليم فإنّه إنّما ينظرُ من هذه (المقولات) في أصناف ما هو كمّ، وفيما كانت ماهيّات تلك الأنواع من الكمّ توجب أن يوجدَ فيها من سائر المقولات بعد أن يُجَرِّدَها في ذهنه ويخلّصها عن سائر الأشياء التي تلحقها وتَعْرُضُ لها، سواء كانت تلك عن إرادة الإنسان أو عن إرادته (ف، ح، ٦٧، ١٩)

- العلمُ الطبيعيّ فإنّه ينظرُ في جميع ما هو شيءٌ شيء من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات التي توجبُ ماهيّة أنواع ما هو هذا المشار إليه أن تُوجدَ لها (ف، ح، ٦٨، ٦)

- العلم الطبيعيّ فإنّه يُعطي أيضًا في أسبابه أمورًا غيرها خارجة عن المقولات. فإنّه يُعطي في الأمكنة التي سبيله أن يُعطي فيها الفاعل فاعلاً غيره خارجًا عن المقولات الفاعلة، أو يَرقى إلى أن يُعطي غاية الغاية، وغاية غاية الغاية، حتّى يرومُ المصيرُ إلى حصول الغايات والأغراض التي لها كونٌ ما تشتملُ عليه المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)

- العلمُ الطبيعيّ يهجمُ... عند نظرِهِ في المقولات على أشياءٍ خارجة عن المقولات غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء خارجة عنها ومفارقة لها. فعند هذه يتناهى

النظر الطبيعيّ (ف، ح، ٦٩، ١٤)

- يُنظَرُ في الأشياء الخارجة عن المقولات بصناعةٍ أخرى وهي علم ما بعد الطبيعيّات (ف، ح، ٦٩، ١٧)

- المقولات هي أيضًا موضوعة لصناعة الجدل والسوفسطائية، ولصناعة الخطابة ولصناعة الشعر، ثمّ للصنائع العمليّة (ف، ح، ٧٠، ١)

- متى أخذ (علم المشار إليه) موصوفًا بسائر المقولات الأُخر أُخِذَ مدلولاً عليه باسم مشتقّ (ف، ح، ٧٢، ٢٠)

- المقولات التسع الباقية يُدَلُّ على كلّ واحد منها باسمين، مشتقّ ومثال أوّل، وأسماؤه المشتقّة كثيرة (ف، ح، ٧٤، ١٢)

- مصدرُ المقولات الأُخر (التسع الباقية) إنّما يدلُّ عليها مفردة منتزعة من موضوعاتها التي تُعرّفُ منها ما هو خارج عن ذاتها. فإذا انتُزعت عن تلك الموضوعات سائرُ المقولات في الذهن، بقيت الموضوعاتُ موجودةً معقولة، وكانت المفردةُ عنها معقولةً مجرّدةً بطبائعها وحدها غير مقترنة بغيرها (ف، ح، ٧٨، ١٠)

- يحصون (المنطقيون) في النسبة عدّة مقولات، منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنسًا يعمّ هذه الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)

- قوم يزعمون أنّ المقولات اثنتان، ما هو هذا المشار إليه، وعَرَضه؛ ويُسمّون ما هو هذا المشار إليه «الجوهر». فجعلوا المقولات اثنتين، الجوهر والعَرَض (ف، ح، ٩٣، ١٨)

- التأليفُ يحتاجُ في أن يحصلَ إلى اجتماع أشياء، وأن توضعَ بعضُها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكونَ لها رباطٌ تُربَط به، فهو شيء مركّبٌ من مقولات عدّة. والاجتماعُ هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)

- باقي المقولات (عدا الجوهر) محتاجةٌ في أن تحصلَ لها ماهيّتها إلى هذه المقولة (الجوهر)، فإنّ ماهيّة كلّ واحدة منها لا بدّ أن يكون فيها شيءٌ ممّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤)

- تكون هذه المقولة (الجوهر) هي بالإضافة إلى باقيها مستغنيةً عنها، وباقيها مفتقر إليها، فهي لذلك أكملُ وأوثقُ وجودًا وأنفسُ وجودًا بالإضافة إلى باقيها، وأنّه ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كنسبة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)

- يلحق كلّيّات سائر المقولات أن تكون جواهرُ مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهرُ ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)

- الموجودُ... يُقالُ على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهيّة ما خارج النفس تُصُوِّرت أو لم تُتصوَّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)

- كلُّ واحد من المقولات التي تُقالُ على مشار إليه هي منحازة بماهيّة ما خارج النفس من قبل أن تُعقَلَ منقسمةً أو غير منقسمة (ف، ح، ١١٧، ١٤)

- إنّ أمورًا عشرة (مقولات) هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة إعتقادًا موضوعًا مسلّمًا، وأن تعلم أنّ واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض (س، م، ٦، ١٧)

- المقولات التسع هي ما يدلّ عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان، كقولك الإنجاز والإتهام، والكون في الزمان،

كقولك العتاقة والحداثة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضًا ما يدلّ عليه التسلح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله كالإنقطاع ما دام ينقطع (س، م، ٥٨، ١٣)

- منهم من جعل المقولات أربعًا: الجوهر والكميّة والمضاف والكيفيّة؛ وجعل المضاف يعم البواقي؛ لأنّها كلها منسوبة. ومنهم من جمع الست في جنسٍ خامسٍ؛ إذ عدّ الأربعة؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفيّة شيئًا (س، م، ٦٦، ١٠)

- إنّا نعلم أنّ المقولات متباينة، وأنّه لا يصلح أن تُحمل مقولتان معًا على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته، وفي الآخر على سبيل العرض (س، م، ١٥٦، ١)

- ألفاظ المتقدّم، والمتأخر، والمقابل، والمع، والحركة، كانت ألفاظًا قد إستُعملت في تعليم المقولات (س، م، ١٧٣، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة، وتسمّى المقولات، إذا المحمول يعبّر عنه بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحمَل عليها شيء مقوّم لها لأنّها أجناس عالية. بل إنّما يُحمل ما يُحمل عليها على سبيل ما يُحمل اللّوازم على الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يُدَلّ عليها بالرّسوم (مر، ت، ٢٩، ١٠)

- المقولات التسع هي أعراض، وليس العرض جنسًا لها،... بل لازم لها، بمعنى أنّه إذا أُحْضِرَ واحدة منها في الذهن عَرَضَ لها في الذهن الوجودُ في موضوع (مر، ت، ٣٥، ١١)

- تُجمع هذه (المقولات) العشرة في شخص واحد، في سياق كلام واحد، كما تقول: إن الفقيه الفلاني الطويل، الأسمر، إبن فلان، الجالس في بيته، في سنة كذا، يعلمُ، ويتعلّم، وهو متطلّس (غ، ع، ١٠٨، ١)

- ... الألفاظ المفردة (أي المقولات) التي تدلّ على معانٍ مفردة هي ضرورة دالّة على واحد من عشرة أشياء: إمّا على جوهر، وإمّا على كمّ، وإمّا على كيف، وإمّا على إضافة، وإمّا على أين، وإمّا على متى، وإمّا على وضع، وإمّا على له، وإمّا على يفعل، وإمّا على ينفعل (ش، م، ١٠، ١٣)

- كما أن سائر الأمور كلّها إما محمولة على الجواهر الأوّل أو موجودة فيها... كذلك سائر كلّيات المقولات كلّها هي موجودة في الجواهر الثواني... (ش، م، ٢٠، ٢١)

مقولة

- كلُّ معنى معقول تدلُّ عليه لفظةٌ ما يوصف به شيء من هذه المشارُ إليها فإنّا نُسمّيه مقولة (ف، ح، ٦٢، ٢١)

- ليس نُسمّي المقولة ما كان جنسًا يعمُّ أنواع كلّ واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه. وليس شيء منها جنسًا ولا طبيعة معقولة توصف بها تلك الأنواع، نعني من حيث لحقها أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٩٤، ٣)

- قولنا «مقولة» تعمُّ أيضًا جميعها (الأنواع والأجناس)، لا على أنّها جنسٌ لها، لكن إمّا على أنّها اسمٌ مشترك يعمّها وإمّا أن تكون دالّة على الإضافة التي لحقتها على العموم؛ وليس واحد منهما جنسًا لها، لا الاسم المشترك لها ولا العَرَض اللاحق لها على

العموم (ف، ح، ٩٤، ٩)

- كلّ واحد إنّما يُقالُ له «مقولة» بالإضافة إلى المشار إليه، وما لم يكنْ مُعرّفًا أصلاً لمشار إليه على الصفة التي قلنا فليس بداخل في المقولات (ف، ح، ٩٤، ٢٠)
- إنّ الكيفيّة تقال باشتراك الإسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة، فتسمّى كل قوة وكل مبدأ فعلٍ وكل شيء يحلي شيئًا ويخصّصه كيفية، ولو كان كميّة او غير ذلك، وذلك باشتراك الإسم. وليست المقولة إلاّ واحدًا من معاني الإسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوّمًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)
- معنى المقولة... إنمّا يتقدّم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الجود. فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضِها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدمِ أصناف الموجود، وما يجري مجراه، بعضِها على بعض، الذي يمنع كون الموجود، أو ما يجري مجراه، مقولة لها (س، م، ٧٦، ١٤)

مقولة الاضافة

- مقولة الإضافة... لاحقة لجميع المقولات (ش، ج، ٥٧٤، ٧)

مقولة ان يفعل

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوبًا إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في الآخر، فحال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن ينفعل؛ وحال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

مقولة ان ينفعل

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوبًا إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في الآخر، فحال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن ينفعل؛ وحال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

مقولة الجدة

- أمّا مقولة الجدّة، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعًا لها، بل يقال عليها باشتراك من الإسم أو تشابه، وكما يقال الشيء من الشيء، والشيء في الشيء، والشيء على الشيء، والشيء مع الشيء. ولا أعلم شيئًا يوجب أن تكون مقولة الجدّة جنسًا لتلك الجزئيّات (س، م، ٢٣٥، ٧)

مقولة على موضوع

- إنّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحدّه؛ وأنّ الأمور: إمّا مقولة له على موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي كليّات أشياء هي جواهر؛ فلأنّها كليّات، فهي تقال «على»؛ ولأنّها جواهر، فلا توجد «في»؛ وإمّا موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيّات الأعراض، فإنّها، لأنّها أعراض، موجودة «في»، ولأنّها جزئيّة، ليست

«على»؛ وإمّا مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليّات الأعراض، فإنّها، بالقياس إلى جزئيّاتها، كالبياض الكلّي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛ ولأنّها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإمّا لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي جزئيّات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنّها جواهر، ليست موجودةً في موضوع؛ ولأنّها جزئيّة، ليست مقولةً على موضوع (س، م، ٢٧، ١٦)

مقوم

- لما كان المُقوّم يسمّى ذاتيًا، فما ليس بمقوّم - لازمًا كان، أو مفارقًا - فقد يُسمّي عرضيًا ومنه ما يُسمّى عرضًا (س، أ، ٢١٣، ١٠)
- المقوّم هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتئم ماهيّته منه ومن غيره (س، ش، ١٣، ١٩)
- يشترك المقوّم واللازم في أنّ كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)
- مثال المقوّم كون المثلث شكلاً، بل الإنسان جسمًا (س، ش، ١٤، ٨)
- المُقوّم إمّا أن يكون من الشيء جنسًا له، أو جنس جنسٍ له، وكذلك حتى ينتهي. وإمّا أن لا يكون كذلك، بل لا يزال يكون جزءًا من حقيقته أو حقيقة جنس له، إن كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات (س، ش، ١٧، ٨)
- قد يُستعمل الذاتيّ بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا بإسم المقوّم، وهو: إمّا ما تتألف منه الذات فيكون ذاتيًا بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتيّ له بهذا المعنى. وإمّا ما هو نفس الذات، فهو ذاتيّ بالقياس إلى جزئيّات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايرًا لوجود الماهيّة فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢)

مقومات الماهية

- جميع مقوّمات الماهيّة داخلة مع الماهيّة في التصوّر، وإن لم تخطر في البال مفصّلة (س، أ، ٢٠٣، ٧)

مقومية

- المُقوّمية في المحمولات أخصّ من المحموليّة (س، ش، ٢٧، ١)

مقيد خاص

- ما يتصوّره الذهن «مطلقًا عامًا» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلاّ «مقيّدًا خاصًا» (ت، ر١، ١٠٠، ١)

مقيدة

- المُقيّدة: ما نصّ فيها بأن المحمولَ للموضوع ضروريّ، أو ممكن، أو موجود على الدوام لا بالضرورة (غ، ع، ١١٩، ١٤)

مكان

- وجدنا بعد هذه الأسماء (العين، الكم، الكيف، المضاف) أشياء أُخَر تجري في الكلام كقول القائل: في البيت وفي السوق، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه المكان، وهو كل شيء يقع عليه اين (ق، م، ١٠، ١٣)
- تحرير إسم المكان أنّه هو البسيط الباطن من

المحيط الذي يلي البساط الظاهر من المحاط به. وإنما دخل المكان في باب العدد من قِبَل إمتداده مع الجثث في العظم والصغر والطول والعرض (ق، م، ١٤، ٢)

- الكمّ المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على بسيطه الخاص، مُطيفٌ به من حوله، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م، ٩٧، ١٥)

- المكان... هو من الكمّ المتصل، وذلك إما أن يكون بسيطًا غريبًا منطبقًا على بسيطه الذي يخصّه، أو حجمًا غريبًا ينطبق على حجمه الذي يخصّه (ف، م، ٩٨، ٦)

- معًا يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدُهما في الزمان، وهما اللذان وجودُهما في الآن واحد، واللذان بُعدُهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالثُ هما الشيئان اللذان يشتملُ عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحدِ وجهين: إما ألاّ يكون بين نهايتَيهما بُعدٌ أصلاً، وهذان هما أحرى بمعنى معًا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعدٌ ما؛ وأمّا المكان الأول، فلا يمكن أن يشتملَ على الجسمين إلا على رأي من يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيئان اللذان بُعدُهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعدٌ واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣١، ٢)

- المكان لمّا كان محيطًا ومطيفًا بالشيء، والشيءُ المنسوبُ إلى المكان محاطٌ بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط، والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)

- نسبتان إلى المكان، وتكون إحداهما هي التي يَليقُ أن يُجابَ بها في جواب «أين»، والأخرى تصيرُ بها من المُضاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)

- المكان: هو السطح الباطن من الجوهر الحاوي، المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي. وقد يُقال (مكان) للسطح الأسفل الذي يستقرّ عليه شيء يقلّه (غ، ع، ٣٠٣، ١٣)

- ظنّ قوم أن المكان نوع رابع للكمّ المتصل القارّ الذات زائد على السطح، وقد حدّوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماسُّ للظاهر من الجسم المحويّ. والداخل في هذا الحدّ هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف سوى السطح، فكميته إذن لكونه سطحًا (سي، ب، ٦٢، ٦)

- المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض، وهو احتواؤه على محويّ (سي، ب، ٧٠، ٩)

- المكان... لما كانت أجزاء الجسم تشغله، وكانت تتصل بحدّ مشترك، فواجب أن تكون أجزاء المكان تتصّل بحدّ مشترك أيضًا. وإذا كان ذلك كذلك فهو من الكمّ المتّصل (ش، م، ٣٠، ٥)

- أجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه أجزاء الجسم الذي يشغل المكان، سواء كان

المكان هو الخلاء أو السطح المحيط بالجسم من خارج (ش، م، ٣٠، ١٦)

مكتسب

- إنّ الأوليّات قد تستفاد، والفرق بين المُستفاد والمُكتَسب في هذا الموضوع هو أنّه ليس كل مستفاد يُكتسب، وكل مكتسب مستفاد (ب، م، ٤٥، ٦)

مكررة

- معنى قولي «مكرّرة» أن يكون النظر لا في النسبة فقط، بل بزيادة إعتبار النظر إلى أنّ للشيء نسبةً من حيث له نسبة، وإلى المنسوب إليه كذلك؛ فإنّ السقف له نسبة إلى الحائط، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرًا على الحائط (س، م، ١٤٦، ١)

ملازم الملازم

- ملازم الملازم ملازم لا محالة (غ، ح، ٧١، ١٤)

ملازمات

- الموجهات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث: الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص (ط، ش، ٣٣٩، ٦)

ملازمة

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم، إمّا أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبيّن واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)

ملة

- الملّة إذا جُعلت إنسانيّة فهي متأخرة بالزمان عن الفلسفة، وبالجملة، إذ كانت إنّما يُلتمَسُ بها تعليمُ الجمهور الأشياء النظريّة والعمليّة التي استُنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتّى لهم فَهْمَ ذلك، بإقناع أو تخييل أو بهما جميعًا (ف، ح، ١٣١، ٦)
- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها (الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)
- الملّة إذ كانت إنّما تُعلّمُ الأشياء النظريّة بالتخييل والإقناع، ولم يكن يعرف التابعون لها من طرق التعليم غير هذين، فظاهرٌ أنّ صناعةَ الكلام التابعة للملّة لا تشعرُ بغير الأشياء المقنعة ولا تصحّح شيئًا منها إلاّ بطرق وأقاويل إقناعيّة، ولا سيّما إذا قُصِدَ إلى تصحيح مثالات الحقّ على أنّها هي الحقّ (ف، ح، ١٣٢، ١٢)
- ما صرّح به في الملّة واضعُها من الأشياء العمليّة الجزئيّة مسلّمة ويلتمس أن يستنبطَ عنها ما لم يتّفق أن يصرّح به، محتذيًا بما يستنبط من ذلك حذو غرضه بما صرّح به، حدثت من ذلك صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)
- احتاجَ أهل الكلام إلى قوّة ينصرون بها تلك الملّة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون الأغاليط التي التُمس بها إبطال ما صُرِّحَ به في الملّة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح، ١٥٣، ٦)
- الملّة على الجهتين إنّما تحدثُ بعد الفلسفة، إمّا بعد الفلسفة اليقينيّة التي هي الفلسفة في

الحقيقة، وإمّا بعد الفلسفة المظنونة التي يُظَنُّ بها أنّها فلسفة من غير أن تكون فلسفة في الحقيقة (ف، ح، ١٥٤، ١٠)

- إذا كانت الملّة تابعة لفلسفة هي فلسفة فاسدة ثمّ نُقلت عليهم بعد ذلك الفلسفة الصحيحة البرهانيّة، كانت الفلسفةُ معاندةً لتلك الملّة من كلّ الجهات، وكانت الملّة معاندة بالكلّيّة للفلسفة (ف، ح، ١٥٥، ١٩)

- إذا نُقِلَ الجدلُ أو السوفسطائيّة إلى أمّة لها ملّة مستقرّة ممكّنة فيهم، فإنّ كلّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الملّة ويهوِّنُها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوّة كلّ واحدة منهما فعلُها إثباتُ الشيء أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)

- ظاهر في كلّ ملّة كانت معاندةً للفلسفة فإنّ صناعة الكلام فيها تكون معاندة للفلسفة، وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار معاندة تلك الملّة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)

- إذا احتاج واضعُ الملّة إلى أن يجعلَ لها أسماء فإمّا أن يخترعَ لها أسماء لم تكنْ تُعرَفُ عندهم قبلَه، وإمّا أن ينقلَ إليها أسماء أقرب الأشياء التي لها أسماء عندهم شَبَهًا بالشرائع التي وضعها (ف، ح، ١٥٧، ٧)

- إن كانت ملّته (واضع الملّة) أو بعضها منقولة عن أمّة أخرى، فربّما استعمل أسماء ما نُقل من شرائعهم في الدلالة عليها بعد أن يُغَيِّرَ تلك الألفاظ تغييرًا تصيرُ بها حروفُها وبِنْيتُها حروفَ أمّته وبنيتَها ليسهل النطق بها عندهم (ف، ح، ١٥٧، ١١)

ملزوم

- إنّ الملزوم يرتفع عند إرتفاع اللازم (ط، ش، ٤٦٩، ١٠)

- كل لازم قريب بيِّن الثبوت للملزوم بمعنى أنّ تصوّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه، وإلّا لاحتاج إلى وسط وغير القريب غير بيّن، وإلّا لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ٢)

- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أنّ «اللازم» قد يكون أعمّ من «الملزوم» (ت، ر١، ١٠١، ١٢)

- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إيّاه إلاّ بوسط بينهما، والوسط ما يقرن بقولك «لأنّه» (ت، ر١، ١٩٢، ١١)

- لا بدّ في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخصّ من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعمّ منه (ت، ر٢، ٩٤، ٨)

- ملزوم الشيء لا يكون مضادًا له (ت، ر٢، ٩٧، ١٣)

- كيف يجوز أن يقال «إنّ كلّ ما لزم غيره فإنّ الملزوم هو العلّة المقتضية للازم»، وكلّ مدلول فهو لازم لدليله مع انتفاء هذا الاقتضاء في أكثر الأدلّة (ت، ر٢، ١٤٠، ٧)

- كون الملزوم، أو علّة للازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعيّن اللازم لعلّته. وإلاّ فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ر٢، ١٤١، ١٧)

ملك

- إنّ المَلَك خير على أنّه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوّة، وليس خيرًا لأمر يعمّه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع لي أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،

ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛ ومثل ما يقال لآلة القبّان حمار، وللحيوان حمار فإنّها ليست ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القبّان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٣)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٧)

- الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه منتقل بانتقاله كالتسلح والتقمص والتنعل والتختم (سي، ب، ٧٢، ١٥)

ملك والجدة

- الملك والجدة وهو كون الجوهر في جوهر آخر يشتمله وينتقل بانتقاله مثل التلبّس والتسلّح (مر، ت، ٣٤، ١٨)

ملكات

- الملكات التي في الذهن التي نصدّق بها، منها ما هي صادقة دائمًا، ومنها ما تقبل الكذب - بمنزلة الظن والفكر، وأمّا الصادقة دائمًا فهي العلم والعقل (أ، ب، ٤٦٥، ١)

- نعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل الهيئات النفسانيّة التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورًا سهلاً كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى رويّة واختيار مستأنف، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال، شقّ على أصحابها وتعوّقت عليهم واحتاجوا إلى تكلّف. وهذا مثل خُلقِ العدالة والعفّة؛ والرذائل أيضًا التي هي أضدادها، فإنّها ملكات (س، م، ١٨٢، ٥)

- المَلَكات هي... بجهة من الجهات حالات وليست الحالات مَلَكات (ش، م، ٤٨، ١)

- المَلَكات... هي أوّلاً حالات ثم تصير بالآخرة مَلَكات (ش، م، ٤٨، ٢)

ملكة

- تخالف الملكةُ الحالَ في أنها أبقى وأطول زمانًا (أ، م، ٢٩، ١٤)

- أمّا «العدم» و«الملكة» فإنّهما يقالان في شيء واحدٍ بعينه، مثال ذلك البَصَر والعمى في العين، وعلى جملةٍ من القول: كلُّ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما (أ، م، ٤١، ٣)

- أمّا العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيّر من البعض إلى البعض، فإن التغيّر من الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى المَلَكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمَّة، ولا من كان أدرد تَنْبُتُ له الأسنانُ (أ، م، ٤٥، ٣)

- أما الهيئات التي للمُتنفّس بما هو مُتنفّس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حالٍ، ولم تُسَمَّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)
- حالُ العدم والملكة... حالُ المتضادَّين، إلّا أنّ العدم والملكة موضوعُهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعاتٌ خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)
- إن موضوعَ المطلوب إن كان ملكةً وكان محمولُه كذلك ثم كان عدمُ الموضوع يلحقه عدمُ المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)
- لمّا كان قد يُوجد شيءٌ واحد يُحملُ على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حُملت الملكة على الملكة أن يُحمل عدمها على عدمها، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعًا وما كان عنادُه منها غير بيّنٍ عند السامع (ف، ق، ١١٦، ٢)
- إنّ الكيفيّات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمّى مَلَكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الإنتقال، فيُسمّى حالاً (س، م، ١٨١، ٧)
- المَلَكة كيفيّة راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)
- موضع من العدم والملكة، أنّه إذا لم يكن عدم الحسّ خاصّة للصمم، لم يكن وجود الحسّ خاصة للسمع؛ ويصلح للأمرين. وكذلك المشتق إسمه من الأمرين، مثل أن يعدم الحسّ ويصم، وأن يجد الحسّ ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)
- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصة (س، ج، ٢٥١، ٣)
- المَلَكة هي مَلَكة لشيء (ش، م، ٣٧، ٩)
- إن ذا المَلَكة هو الذي لا تناله العوارض (ش، ج، ٥٧٢، ١٣)
- متى وُجدَت المَلَكة لزم ضرورة أن توجد القوة قبلها (ش، ج، ٥٧٢، ١٥)
- كل مَلَكة وقوة لا يخلو أن تكون مَلَكة لأكثر من فعل واحد أو لفعلٍ واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)
- ... التي تكون مَلَكة وقوة لأكثر من فعل واحد لا يخلو أن تكون معدّة نحو تلك الأفعال بالسواء (ش، ج، ٦٠٨، ١٢)

ملكة جدلية

- تُكتسب الملكة الجدليّة بأدوات أربع: أحدها أن يكون الجدلي قد إكتسب المشهورات وجمعها، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم، وما هو مضاد أيضًا لما يرونه مضادة النقيض، أي يكون مناقضًا لما يرونه، فإنّه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف، وبالعَرض بأن ينتقل من الشنع إلى مقابله، فيجوّزه إلى جملة الذائع المحمود؛ ويجوز أن يعنى به ينتقل نقيضاً الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد (س، ج، ٨١، ١٢)

ملكة مكتسبة

- كل ما هو مَلَكة مكتسبة فقد كانت حالاً، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالاً. وليست كلُّ حال فإنّها كانت ملكة فانحلّت حالاً (س، م، ١٨٢، ١٦)

ملكة وحال

- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في المتنفس بما هو متنفس (ف، م، ٩٩، ٩)
- إنّ الكيفيّات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمّى مَلَكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الإنتقال، فيُسمّى حالًا (س، م، ١٨١، ٧)
- إنّ الفرق بين المَلَكة والحال أنّ هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحركًا (س، م، ١٨٣، ٢)
- المَلَكة والحال... من المُضاف (ش، م، ٣٧، ٧)
- المَلَكة... تخالف الحال في أن المَلَكة تقال من هذا الجنس على ما هو أبقى وأطول زمانًا، والحال على ما هو وشيك الزوال (ش، م، ٤٧، ٦)
- الجنس من الكيفية... تُسمّى مَلَكة وحالاً (ش، م، ٤٧، ٦)

مماثلة

- المماثلة التي هي موافقة في النوع (س، م، ١٦١، ١٢)
- إنَّ المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة أوصاف عرَضيّة (ب، م، ٥٤، ١٧)

مماحكة

- المماحكة محاورة يُعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاورة الإحتجاجيّة؛ ولمثل هذا ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعًا شنعًا، فيحوج إلى المماحكة (س، ج، ٣٢٦، ٨)

مماسة

- إنّ المقادير تلتقي، أي توجد ولا بعد بينهما، فتكون تارة مشتركة في حدّ واحد فتتصل، وتارة متباينة الحدّين، فيكون حدّاهما ليس واحدًا بل معًا، كما يكون للماء والدهن، ويخصّ هذا باسم المماسّة (س، ج، ١٧٤، ٢٠)

ممتنع

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجودِ محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)
- الممتنع داخل في الممكن والضروري (ز، ق، ١١٢، ١٩)
- الممتنع هو الضروريّ اللاّوجود، ويمكنك أن تنقل حكم الضروريّ إليه (مر، ت، ٦٥، ٧)
- يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذي بحسبه قيل أنّه ممتنع ولا بد من أنْ لا يكون عليه وذلك في الوجود والذهن أيضًا (ب، م، ٨٢، ٢)
- الضروريّ السلب الذي هو الممتنع (ب، م، ١٥٠، ٤)
- المتضادّة... تقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)
- ضروري العدم... هو الممتنع (ش، ع، ١١٧، ١٠)
- قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن (ش، ع، ١٢٠، ١٩)
- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن (ش، ع، ١٢٠، ٢١)

- الممتنع هو ضد الواجب الوجود وإن كانت قوتهما في الضروريّة قوة واحدة (ش، ع، ١٢١، ٩)

ممتنع مؤقت

- الممتنع المؤقت يقال له ممكن أيضًا بالإمكان المطلق، كما قيل في الضروريّ من حيث أنّ ذات المحكوم عليه لا تقتضي ذلك الحكم ولا تمنعه (ب، م، ٨٢، ٢٢)

ممكن

- الممكن يقال على ضروب كثيرة: على الإضطراري وعلى المطلق وما هو في باب الإمكان (أ، ق، ١١١، ٢)
- إن الممكن هو الذي ليس بإضطراري؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود لم يَعْرِض من ذلك محال، لأن الإضطراري إنما سُمّي ممكنًا بإشتراك الإسم (أ، ق، ١٤٢، ٩)
- إن الممكن يقال على ضربين: الضرب الواحد: ما كان على الأكثر وغير ثابت الإضطرار، مثل أن يشيب الإنسان أو يَنْمِي أو يَنْقُص وفي الجملة ما كان مطبوعًا أن يكون، لأن ذلك ليس بدائم الإضطرار، من أجل أن الإنسان غيرُ باقٍ أبدًا. فأمّا والإنسان موجود، فإن الشيء المطبوع فيه إما أن يكون إضطراريًا، وإما أن يكون على الأكثر. والضرب الآخر هو غير المحدود، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون، مثال ذلك: أن يمشي الحيوان؛ أو: إذا مشى حدثت رَجْفَة، أو بالجملة ما يحدث عن الإتفاق. فإنه ليس كونه بهذه الحال أوْلَى من كونه بضدها (أ، ق، ١٤٤، ٣)
- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضيّة، فتدلّ على كيفية وجودِ محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)
- الجهاتُ الأُول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإنّ هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)
- الممكنُ هو ما ليس بموجود الآن ويتهيأ في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجدَ وألا يوجد (ف، ع، ١٥٧، ١٥)
- سالبةُ الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سالبةَ الممكن هي التي تَسْلِبُ الإمكان وتُوجِبُ الوجود، كقولنا كل انسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنةُ هي التي توجِبُ الإمكان وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا كل انسان ممكن أن لا يوجد عادلاً (ف، ع، ١٥٩، ٩)
- ليس ينبغي لأجل اشتراكِ الاسم في المُمْكن أن يُظَنّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو المُمكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٥)
- إنّ الممكن ما لم يوجد بعد ويمكن فيه أن يوجد (ز، ع، ٧٢، ٧)
- الممكن العام يجري مجرى القوة، ينقسم إلى القوة الدائمة والتي يمكن أن توجد ويمكن أن لا توجد (ز، ع، ٧٢، ٩)
- ينقسم الممكن إلى ثلاثة أقسام: إلى الممكن الذي على الأكثر بمنزلة قولنا: كل إنسان ذو خمس أصابع وهو الذي سببه الطبيعة. وذلك أن الطبيعة على الأكثر تعمل من مني الإنسان إنسانًا، وقد يجوز أن لا تفعل الطبيعة من مني

الإنسان إنسانًا لعلّة موافقة المادة. وإلى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الرويّة بمنزلة التطرق في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك. وإلى الممكن الذي على الأقل وهو الذي كونه في الندرة بمنزلة يكون الحر في الشتاء والبرودة في الصيف (ز، ق، ١٤٩، ١)

- الممكن «ما لا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات» (س، ق، ٣٥، ١١)

- إنّ الممكن يقال عند العامّة على معنى، وعند الخاصّة على معنى آخر، وأنّ الممكن عند العامّة مطابق لمعنى غير الممتنع، وعند الخاصّة لغير الضروريّ (س، ق، ١٦٢، ١)

- الحدود المشهورة للممكن هي هذه: الممكن هو الذي ليس بضروريّ، ومتى فرض موجودًا لم يعرض منه محال. وأيضًا الممكن هو ما ليس بموجود، ومتى فرضته موجودًا لم يعرض منه محال. وأيضًا الممكن، ما ليس بضروريّ من غير زيادة. وأيضًا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروريّ. وأيضًا الممكن هو الذي يتهيأ أن يوجد وأن لا يوجد. والأصحّ عندنا هو الرسم الأوّل (س، ق، ١٦٤، ١٢)

- أمّا الذي يقال من أنّ الممكن هو ما ليس بضروريّ من غير زيادة، فإذا عُني به ما ليس ضروريّ الوجود وغير الوجود، كان هذا القول مطابقًا للممكن (س، ق، ١٦٦، ١١)

- إنّ الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقرًا بذاته، بل هو أمر إمّا أن يكون عدمًا، وإمّا أن يكون متحققًا بعدم، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحدّ بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدميّة (س، ق، ١٦٩، ١)

- يقال (ممكن) لأخصّ من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقًا ولا بشرط (س، ش، ٧٣، ٨)

- قد يقول قوم (ممكن)، ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم، على أنّه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة، إمّا مطلقة وإمّا بشرط (س، ش، ٧٣، ١٠)

- أمّا الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجودًا أو غير موجود، وهذا أيضًا إعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه إسم (الممكن) (س، ش، ٧٣، ١٣)

- الممكن هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، من دون اعتبار شرط الوجود أو العدم (مر، ت، ٦٦، ١٧)

- الواجب هو الممكن بالمعنى العامّ ولا ينعكس، فليس الممكن هو الواجب. ولا الممكن بالمعنى العامّ ينعكس على ممكن أن لا يكون (مر، ت، ٧٦، ١)

- الممكن لفظٌ مشترك لمعنيين؛ إذ قد يراد به كل ما ليس بممتنع فيدخل فيه الواجب وتكون الأمور بهذا الإعتبار قسمين: ممكن وممتنع (غ، م، ٢٢، ١٠)

- قد يراد (الممكن) ما يمكن وجوده ويمكن عدمه أيضًا وهو الإستعمال الخاص، وتكون الأمور بهذا الإعتبار ثلاثة: (واجب، وممكن، وممتنع): ولا يدخل الواجب في الممكن بهذا المعنى (غ، م، ٢٢، ١٢)

- الممكن إسمٌ مشترك يُطلقُ على معان: الأول: وهو الإصطلاح العامي، التعبير به عمّا ليس بممتنع الوجود. وعلى هذا يدخل الواجب الوجود فيه (غ، ع، ٣٤٣، ١٧)

- (الممكن) الثاني: الوضع الخاصّي، وهو أن

يُراد به سلب الضرورة، في الوجود والعدم جميعًا، وهو الذي لا إستحالة في وجوده، ولا في عدمه، وخرج الواجب عنه (غ، ع، ٣٤٤، ٥)

- (الممكن) الثالث: أن يُعبَّرَ عن ممكن لا ضرورة في وجوده بحال من الأحوال، وهو أخصّ من الذي سبَق، وذلك كالكتابة للإنسان (غ، ع، ٣٤٤، ١٣)

- (الممكن) الرابع: أن يخصَّص الشيء المعدوم في الحال، الذي لا يستحيل وجوده في الإستقبال، فيُقال له ممكن، أي له الوجود بالقوّة لا بالفعل (غ، ع، ٣٤٤، ١٩)

- كل ما هو وواجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته (غ، ع، ٣٤٥، ١٧)

- كل ممكن بذاته، فهو واجب بغيره. فالممكن إذا اعتبرت علّته، وقدِّر وجودها، كان واجب الوجود (غ، ع، ٣٤٦، ٢)

- كل ممكنٍ، فهو ممتنع، وواجب (غ، ع، ٣٤٦، ٧)

- يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل أنّه ممكن ولا يمتنع أن يكون عليه، وذاك إمّا في الوجود وإمّا في الذهن (ب، م، ٧٨، ١٥)

- (الممكن) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكون في وقت ما يقال أنّه ممكن بتلك الصفة، وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب أولاً يكون بسبب مانع، أو بعدم السبب الموجب (ب، م، ٧٩، ١)

- (الممكن)، إمّا إعتباره في الذهن، فإنّ الحكم الذهنيّ قد يكون بحسب العلم المُحقَّق، أو الجهل الصرْف، أو الظن الغالب (ب، م، ٧٩، ١٣)

- كل ما ليس بأوّلي العلم من الإيجاب والسلب يُسمّى من حيث هو كذلك مُمكنًا، إذ يكون له إمكان وجواز إحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرّد النظر فيه مجهولاً (ب، م، ٨٠، ٢)

- وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وأُدخِلَ الضروري الأوّلي تحته وليس بصواب، وإنّما يدخل تحت الممكن من الضروريّ غير هذا، وإلاّ فهذا لا يكون أبدًا مجهولا حتى يقال عليه هذا الإمكان الذي حقيقته الجهل بطرفي النقيض وأيّهما الموجب وأيّهما السالب (ب، م، ٨٠، ١٥)

- إنّ الممكن في وقت وجوده يصدق عليه أنّه ضروريّ الكون، وكذلك في وقت عدمه يصدق أنّه ممتنع الكون (ب، م، ٨٣، ١٣)

- الممكن فالاشتباه فيه أكثر، وبسبب ذلك وقع الناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها، فنقول: إنّ العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون (سي، ب، ١١٣، ١)

- يعنون (العامة) بالممكن ما ليس بممتنع (سي، ب، ١١٣، ٣)

- الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعًا، وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه (سي، ب، ١١٣، ١٠)

- إختلاط الممكن مع غيره فيها، فإذا اختلط مع الضروري في الأول كانت النتيجة تابعة للكبرى، فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي، وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية إن كانت الضرورية موجبة (سي، ب،

١٥٤، ٣)

- إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ١٥٧، ٧)

- ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فإنّ أحد المتقابلين فيها أحرى بالصدق من الثاني إذ كان وجوده أحرى من لا وجوده (ش، ع، ٩٩، ١١)

- في الممكن الذي على التساوي... ليس أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الأخر (ش، ع، ٩٩، ١٦)

- في الممكن على الأقلّ... كذب أحد المتقابلين فيهما أحرى بالكذب من الثاني (ش، ع، ٩٩، ١٩)

- الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألاّ يوجد (ش، ع، ١١٨، ١٧)

- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب عن الممتنع يلزم السالب من الممكن (ش، ع، ١٢٠، ٢٢)

- لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب (ش، ع، ١٢١، ٥)

- ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن يوجد وألاّ يوجد، وما هو ممكن أن يوجد وألاّ يوجد فليس هو واجبًا أن يوجد ولا واجب ألاّ يوجد (ش، ع، ١٢٢، ٢٢)

- ... الممكن... يقال على أكثر من معنى واحد (ش، ع، ١٢٣، ١٧)

- ليس كل ما يقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل ففيه قوة ألاّ يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع، ١٢٣، ١٨)

- ليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة ولا أيضًا الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعًا واحدًا، بل إسم الممكن مما يقال بإشتراك الإسم وذلك أنّا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع، ١٢٤، ٦)

- ممكن بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحرّكة وحدها فاسدة كانت أو غير فاسدة (ش، ع، ١٢٤، ١١)

- الممكن هو الذي إذا أُنزل بالفعل لم يلزم عن إنزاله محال (ش، ق، ١٤٧، ١٠)

- الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ١٤٧، ١٦)

- الممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودًا لم يعرض من ذلك محال؛ ويعني بالممكن... ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم (ش، ق، ١٨٧، ٥)

- جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو إذا وضع موجودًا لم يلزم عنه محال (ش، ق، ١٨٨، ١١)

- الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ١٨٨، ٢٣)

- الممكن يقال على ثلاثة أضرب: أحدها الممكن على الأكثر... والثاني الممكن على الأقلّ وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر... وللثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن أن يكون وألّا يكون على التساوي (ش، ق، ١٨٩، ٦)

- الممكن الذي على الأقل وعلى التساوي... ليس تستعمله صناعة البرهان وقد تستعمله صنائع كثيرة مثل الخطابة، فإنها قد تستعمل الممكن على التساوي. وأما الزجر والتكهّن فإنها قد تستعمل الذي على الأقلّ (ش، ق،

١٨٩، ٢٠)

- الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز أن يخرج إلى الفعل وغير الممكن الذي لا يجوز أن يخرج إلى الفعل (ش، ق، ١٩٨، ٣)

- الممكن آثر مما ليس بممكن (ش، ج، ٥٤٩، ١٨)

- الممكن... الذي يمكن أن يوجد وألاّ يوجد (ش، ج، ٦١٦، ٨)

- الممكن يدلّ على الزمان المستقبل (ش، ج، ٦١٦، ٨)

- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إمّا في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الإستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة. ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ١)

- كل ما يصير بالفَرْض موجودًا من غير لزوم محال، فهو ممكن (ط، ش، ٤٤٢، ١٦)

- وجود هذا (الموجود) الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مسمّى «الوجود» معنى كلّيًا مشتركًا بينهما (ت، ر١، ١٦٢، ١٤)

- تقدير «ممكن» يقبل أن يكون موجودًا، ويقبل أن يكون معدومًا، مع أنّه واجب الوجود بغيره أزلاً وأبدًا، فهذا جمع بين المتناقضين (ت، ر٢، ٩٢، ٢٢)

ممكن اخص

- أمّا الممكن الأخص فنقيضه ليس بالإمكان الأخص، بل إمّا واجب أو ممتنع أو ضروري بحسب الوصف أو بحسب الوقت (ر، ل، ٢٢، ١٣)

ممكن باشتراك اسم

- أمّا المقدّمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف: قالوا: إنّ الممكن باشتراك الإسم يقال على الضروريّ وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقيّ. فما كان في الضروريّ والمطلق فحكمه حكم ذينك. وما كان في الممكن الحقيقيّ فحكمه قد يخالف، على ما سنبيّن لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر هذا اللفظ أنّ الممكن إذا قيل على الضروريّ لم يكن مخالفًا له إلاّ في اللفظ، فيقال له ممكن ونعني أنّه ضروريّ. فإذا لم يكن مخالفًا إلاّ في اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

ممكن حقيقي

- إنّ الحاد إذا حدّ الممكن الحقيقي فقال: إنّ الممكن الحقيقي هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، لا يكون قوله مدخولاً، من جهة أنّه أخذ الشيء في بيان نفسه (س، م، ١٥٨، ١٦)

- الممكن الحقيقيّ هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروريّ (س، ق، ١٧٠، ١)

- الممكن الحقيقي ليس له من باب الضّرورة مساوٍ ومناقض ولا بالعكس، فإن الممكن الحقيقيّ يرفع الضّرورتين معًا، فكيف يوجد له من باب الضّرورة مساوٍ ومناقض (مر، ث، ٨٥، ٥)

ممكن خاص

- أمّا (الممكن) الخاصّ إن عُني به سلب ضروريّة

الدوام بلا شرط، والأخص جدًا إن عَنَى سلب جميع وجوه الضرورة؛ وإن عُني به أنّه ليس ضروريّ الحكم الذي يقال له إنّه ممكن إيجابًا كان أو سلبًا، لم يتم حتى يقال: وإذا فرض ذلك الحكم موجودًا لم يعرض منه محال (س، ق، ١٦٦، ١٢)

- إن عُني بالضروريّ أي ضروريّ كان بشرط أو بغير شرط، كان هذا الحد للممكن الأخص (س، ق، ١٦٨، ٩)

- كل ما هو ممكن الوجود فإنّه إذا وُجد كان واجبًا أن يكون ما دام موجودًا، وذلك لا يمنع كونه ممكنًا في نفسه على أنّه أيضًا غدا كان موجودًا وجب أن يصير واجبًا، فليس يمكن أن يصير واجبًا أبدًا دائمًا، بل واجبًا في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقّتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخصّ، فإنّه يكون باعتبار نفسه ممكنًا أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجبًا، فيكون ممكنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الأمور بحسب الممكن العامي ينقسم إلى ممكن وممتنع، وبحسب الممكن الخاص إلى واجب وممتنع وممكن، فقولُ الممكن العامي على الواجب هو قول الجنس على النوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٦٧، ٥)

- أمّا الممكن الخاص فنقيضه ليس بالإمكان الخاص بل إمّا بالوجوب أو بالإمتناع (ر، ل، ٢٢، ١٢)

ممكن خاص واخص

- الممكن الخاص والأخص فإنّهما لا ملازماتٍ مساويةٌ لهما من بابيّ الضرورة، بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعمُّ منهما، ولا تنعكس عليهما (س، أ، ٣٤٠، ٨)

- الممكن (العام): السالبة منها لا تنعكس، فإنّه إذا لم يمتنع بل أمكن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنسانًا أو بعض من يكتب إنسانًا، وهذا مستمرّ في الممكن الخاصّ والأخصّ، فإنّ الشيء يجوز أن يُنْفى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يُنْفى عنه، لأنّه موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلّا له (مر، ت، ٩٣، ١٥)

ممكن خاصي

- إنّ الممكن الخاصيّ ما ليس ممتنعًا كونه، ولا ممتنعًا لا كونه. ويكون هذا بإزاء إنّ الممكن الخاصيّ ما ليس بضروريّ (س، ق، ١٦٧، ١٢)

ممكن عام

- كل ما هو ممكن الوجود فإنّه إذا وجد كان واجبًا أن يكون ما دام موجودًا، وذلك لا يمنع كونه ممكنًا في نفسه على أنّه أيضًا إذا كان موجودًا وجب أن يصير واجبًا، فليس يمكن أن يصير واجبًا أبدًا دائمًا، بل واجبًا في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقّتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخصّ، فإنّه يكون باعتبار نفسه ممكنًا أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجبًا، فيكون

ممكنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الممكن العامّ يرفع أبدًا إحدى الضرورتين في السلب والإيجاب، فلهذا كان له مساوٍ ومناقض من باب الضّرورة (مر، ت، ٨٥، ١٦)

- الممكن (العام): السالبة منها لا تنعكس، فإنّه إذا لم يمتنع بل أمكن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنسانًا أو بعض من يكتب إنسانًا، وهذا مستمرّ في الممكن الخاصّ والأخصّ، فإنّ الشيء يجوز أن يُنفى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يُنفى عنه، لأنّه موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلاّ له (مر، ت، ٩٣، ١٥)

ممكن عامي

- الممكن العاميّ فهو ما ليس بممتنع (س، ق، ١٦٩، ١٤)

- الأمور بحسب الممكن العاميّ ينقسم إلى ممكن وممتنع، وبحسب الممكن الخاص إلى واجب وممتنع وممكن، فقولُ الممكن العاميّ على الواجب هو قول الجنس على النّوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٦٧، ٥)

- الممكن العاميّ من لوازم غير الممتنع؛ وبحسب الممكن الأخصّ ينقسم الأمور إلى واجب دائمًا وموجود غير ضروريّ وممكن وممتنع (مر، ت، ٦٧، ٧)

ممكن العدم

- ممكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجودًا، فممكن العدم يجب أن لا يكون معدومًا، لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٧)

- ليس يلزم أن يكون ممكنُ الوجود بذلك المعنى ممكنُ العدم، وليس بممكن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم، بل يلزمه إمّا ضرورة العدم أو ضرورة الوجود، والواجب ضروريّ الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

ممكن كلي

- الممكن الكلّيّ هو الذي الحكم فيه غير ضروريّ الوجود والعدم على كلّ واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائمًا أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممكن بهذا المعنى يرجع موجِب كل واحد منه على سالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكلّ واحد فيمكن أن لا يكون لكلّ واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضيّة (مر، ت، ٧١، ٧)

ممكن مسلوب

- إذا قيل ليس بممكن وعني بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع (س، ش، ٧٢، ٢٢)

ممكن مطلق

- (الممكن) الذي بحسب الوجود: إمّا على الإطلاق وإمّا بحسب وقت ما، (والممكن)

المطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا يمتنع عنه بذاته ولا يُعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل إنّما يُعتبر كونه كذلك متى كان بسبب مُوجِب، ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع أو بعدم ذلك السبب المُوجِب (ب، م، ٧٨، ١٦)

ممكن الوجود

- كل ما هو ممكن الوجود فإنّه إذا وجد كان واجبًا أن يكون ما دام موجودًا، وذلك لا يمنع كونه ممكنًا في نفسه على أنّه أيضًا إذا كان موجودًا وجب أن يصير واجبًا، فليس يمكن أن يصير واجبًا أبدًا دائمًا، بل واجبًا في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقّتة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخصّ، فإنّه يكون باعتبار نفسه ممكنًا أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجبًا، فيكون ممكنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- ممكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجودًا، فممكن العدم يجب أن لا يكون معدومًا، لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٦)

- ليس يلزم أن يكون ممكنُ الوجود بذلك المعنى (العامي) ممكنُ العدم، وليس بممكن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الإمتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

ممكن وغير ممكن

- ينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن، لأن جميع أنحائها في ذلك واحدٌ (أ، ق، ١٥٠، ١٤)

ممكن وواجب

- الفصل بين الممكن والواجب، أن الممكن أعمّ من الواجب، . . . فكل واجب ممكن، وليس كل ممكن بواجب (ق، م، ٥٩، ١٥)

ممكنات

- إنّ الأمور الممكنة يعتبر حالُ وجودها ويعتبر حالُ إمكانها. فأمّا إعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه إلاّ عن الأكثريات ولا قياس إلاّ عليها، فإنّ لوجودها فضيلةً على لا وجودها في الطبع والإرادة (س، ب، ١٨٣، ٩)

- الممكنات فعلى إمكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له (سي، ب، ٢٦٠، ١٣)

- الممكنات إمّا أكثرية وإمّا إتفاقية متساوية (سي، ب، ٢٦٠، ١٥)

ممكنات اكثرية

- الممكنات الأكثرية إمّا أمور طبيعيّة كانت تجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادّة مثل الصحة ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع، وإمّا إراديّة تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق (س، ق، ١٧٦، ٣)

ممكنة

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)
- (القضية) التي جهتها ممكنةٌ هي التي تُقرَنُ بها لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولَنا كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع، ١٥٨، ٨)
- الأمورُ الممكنةُ المستقبلة كقولنا زيد غدًا يسيرُ إلى السوق، وزيدٌ غدًا لا يسير إلى السوق متناقضان ويقتسمان الصدق والكذب، لكن على غير التحصيل في أنفسِهما، فإنّه لا يمكن أن يكون الصدق محصّلاً في أحدِهما مُشارًا إليه، والكذبُ في الآخر مشارًا إليه، حتى لا يُمكن فيما يوجدُ صادقًا منهما أن يكون كاذبًا، وفيما يوجدُ كاذبًا منهما أن يكون صادقًا. لكن هما في أنفسِهما كما هما عندنا في عدم التحصيل (ف، ع، ١٦٠، ٤)
- الأمورُ الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا تصيرُ أصلاً ولا في وقت من الأوقات معلومة (ف، ع، ١٦٠، ١٤)
- الممكنةُ فإنها مجهولةٌ عندنا لا لعجزنا نحن عن إدراكها بل لأنها في طبيعتها ممتنعة عن أن تُدْرَك، ولأن الممكنَ بطبعه مجهولٌ صرفًا، نُسَمّي المتناقضات الاضطرارية المجهولة عندنا ممكنة أيضًا (ف، ع، ١٦١، ١)
- الأمور الموجودة في الزمان المستقبل... هي الأشياء الممكنة (ش، ع، ٩٥، ١٠)
- الممكنة ثلاثة أصناف: إمّا ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء أحرى من عدمه ولا عدمه أحرى من وجوده، وإمّا ممكنة على الأكثر وهي يكون فيها أحد المتقابلين أحرى من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني على الأقلّ. وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعًا من الممكن أعني الذي على الأكثر والذي على الأقلّ (ش، ع، ٩٨، ١٢)
- في الممكنة الأكثرية... أحد المتقابلين فيه أحرى بالصدق من الآخر (ش، ع، ٩٩، ١٨)
- تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المواد، وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها (ش، ع، ١٠٧، ١٣)
- الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة (ش، ع، ١٢٢، ١٤)
- لا يُعمَل في الممكنة الأقلّية قياس (ش، ق، ١٩٩، ٢٣)

ممكنة حينية

- الممكنة التي قيّد إمكانه بحين وصف الموضوع، كقولنا كل آكل للمقتات له عادة فهو جائع بالإمكان حين هو آكل، وتُسمّى هذه في الاصطلاح ممكنة حينية (و، م، ١٥٠، ٢)

ممكنة خاصة

- الممكنة الخاصة وهي التي يُحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعًا (ن، ش، ١٥، ١٧)
- الممكنة الخاصة وهي التي نسبتها جائزة لا واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل إنسان مكلف بالإمكان الخاص (و، م، ١٤٢، ١٢)
- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة ونقيض نسبتها أيضًا غير ممتنع فلا ضرورة

فيهما معًا بل كلا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وتُسمّى هذه في الإصطلاح ممكنة خاصة (و، م، ١٤٩، ١٢)

ممكنة دائمة

- الممكنة التي قُيِّد إمكانها بالدوام كقولنا كل جرم فهو معدوم بالإمكان دائمًا، وتُسمّى هذه في الإصطلاح ممكنة دائمة (و، م، ١٤٩، ٣٢)

ممكنة عامة

- الممكنة العامة وهي التي يُحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم (ن، ش، ١٤، ٤)
- الممكنة العامة وهي التي نسبتها ليست مستحيلة سواء كانت واجبة أو جائزة، كقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وكقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام (و، م، ١٤٢، ٦)
- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة أعم من أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما، وأعم أيضًا من أن يكون نقيض نسبتها ممكنًا أو دائمًا أو ممتنعًا ولا يكون ضروريًا وإلا كانت نسبتها هي ممتنعة فلا تكون ممكنة. فنفي الضرورة إذًا في نقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام أو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام وكقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وتُسمّى هذه في الإصطلاح ممكنة عامة (و، م، ١٤٩، ٣)

ممكنة وقتية

- الممكنة التي قُيِّد إمكانها بوقت معيّن كقولنا كل إنسان فهو حي بالإمكان العام وقت مفارقة الروح له، أي لا يمتنع عقلاً أن يمده الله تعالى بالحياة وإن ذهبت عنه الروح إذ ليس لمشابكة الروح أثر في حياته وإنما جرت عادة المولى جلّ وعلا بخلق الحياة في الجسوم عند مشابكة الأرواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الأرواح ولو أراد جل وعلا خلاف ذلك لكان. وقد أمد تبارك وتعالى الأرواح بالحياة بعد مفارقتها الأبدان من غير مشابكة الأرواح لها وخلق جلّ وعلا الحياة في كثير من الجمادات معجزة أو كرامة من غير ثبوت أرواح لها. وتسمّى هذه القضية في الإصطلاح ممكنة وقتية (و، م، ١٤٩، ٣١)

ممكنتان

- الممكنتان فيتألّف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية، ويبيّن ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد وأمّا فيما يرجع إليه بعكسين فلا يبيّن بالعكس، لأن النتيجة إذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبيّن بالإفتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامية (سي، ب، ١٥٨، ١٠)
- ان الممكنتين قضيتان موجبتان (ش، ق، ٢٧٢، ٣)
- الممكنتان فحالهما في الإنعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للإنعكاس فيهما على الإنعكاس السالبة الضرورية كنفسها، أو

على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث اللذين منهما غير محقق لعدم الظفر بدليل يوجب الإنعكاس وعدمه (ن، ش، ٢١، ٧)

- الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكمهما أنهما ينعكسان إلى ممكنة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٣)

- ذهب المتأخرون إلى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلاً، واحتجوا بأنّه ربما ثبتت صفة لنوعين لأحدهما بالفعل وللآخر بالإمكان فقط من غير فعل (و، م، ٢٣٦، ١)

مميز

- إذا كان المطلوب التميز فإنّما ذاك بالمميِّز فقط دون المشترك (ت، ر١، ٣٨، ٦)

من حيث

- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنّه ضحّاك من حيث هو ضحّاك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خذهما مطلقًا من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه «من حيث». وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ١)

مناسبة

- شبيه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يوجد للثلج واللبن والاسفيذاج. وإما بالمناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ١٢٤، ٤)

- المناسبة: إتفاق في كون الكمية مضافة إلى غيرها (ط، ش، ٢١٨، ٥)

- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبّره، كحصولِ الأثر المعيّن دائرًا مع المؤثّر المعيّن دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرّة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضمّ «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر١، ١٠٧، ٢٢)

مناط

- المناط هو القدر المشترك بما يعلمه (العقل) من انتفاء ما سواه ومناسبته، أو لا يعلم مناسبته (ت، ر٢، ١٠٩، ٢٠)

مناط الحكم

- «القياس» حيث قام الدليل على أنّ الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح، في أي شيء كان (ت، ر١، ١٣٠، ٧)

- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم «القتل العمد العدوان المحض للمكافىء». وهذا يسمّى العلّة، والمناط، والجامع، والمشترك، والمقتضي، والموجب، والباعث، والأمارة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ر٢، ١٠٧، ٢٢)

مناظرة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- المناظرة فهي مشتقّة من النظر والإعتبار، فالغرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين؛ أعني: يتكفّل كلّ واحد منهما واحدٌ من المتخاطبين ليبيّن لكليهما المحق منهما، فيساعده الثاني عليه. فهذان أيضًا غرضهما ليس إلاّ حصول العلم، فلا ينتفعان بالذات إلاّ بما يوقع العلم ويفيده (س، ج، ١٥، ١٤)

- إسم المناظرة مشتق من النظر، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه (س، ج، ٢٠، ٦)

مناقضة

- أما المناقضة فهي أنطيثاسس، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته (أ، ب، ٣١٤، ١٧)

- لا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كليّ، فكل مقابلة محصورة كليّة الموضوع وأحد طرفيها وحدّه مسوّر بسور كليّ، فإنها تقتسم الصدق والكذب في كل موضع (س، ع، ٦٧، ١٤)

- أمّا المناقضة فأن تكون الدعوى كليًّا فتورد جزئيًّا من الموضوع ليس فيه الحكم. ويكون ذلك الجزئيّ ملحوظًا إليه أوّل ما نلحظه للمناقضة، على أنّه موضوع لطرفي المناقضة (س، ق، ٥٧١، ٤)

- أمّا المناقضة فبأن يجعل الكليّ الواحد الحكم غير كليّ ومختلف الحكم. وأمّا المقاومة، فلأنّها إنصراف ما عن الواحد، وهي التنبيه إلى الكثرة، وهي المقدّمات، ومع ذلك فإنّها تحوج إلى أن تصحّح ما ينكر من المقدّمات بكثرة أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٢)

منتجة

- المنتجة أربع لأن القضايا إمّا مهملة وإمّا شخصية وإمّا محصورة، والمهملات في حكم الجزئيات فليستغنَ بها عنها، والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها (سي، ب، ١٤٣، ١٣)

منتشرة

- المنتشرة وهي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدًا باللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ١٠)

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا. وتُسمّى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٧)

منتشرة مطلقة

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا، وتُسمّى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٦)

منحرفات

- إنّ وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضيّة كليّة وبين كونها كليّة الموضوع (س، ع، ٦٦، ٥)

منحرفة

- السور لمّا كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلّي، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئيّ موضوعًا كان أو محمولاً، فقد إنحرف السور عن موضعه اللائق به ووجب أن تُسمّى القضية التي إنحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)

- تكذب المنحرفة مهما دلّت على إجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان وإنّما كانت كاذبة لاستحالة إجتماع الجزئيات في جزئيّ واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

منسوب

- المنسوب فيجعل المنسوبَ ما يدلّ بإلحاق لفظة النسبة بلفظ الشيء، كالهندي (س، م، ١٧، ١٢)

منطق

- نسبةُ علم النحو إلى اللسانِ والألفاظِ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٥٥، ٧)

- هذه اللفظة (المنطق) تدلُّ عند القدماء على ثلاثة أشياء على القوة التي يَعْقِلُ بها الإنسان المعقولات، وهي التي تُحاز العلوم والصناعات بها، وبها يُميِّزُ بين الجميل والقبيح من الأفعال. والثانيةُ المعقولاتُ الحاصلة في نفس الإنسان بالفهم، ويُسَمُّونها النطق الداخل. والثالثة العبارةُ باللسان عن ما في الضمير ويُسَمُّونها النطق الخارج (ف، د، ٥٩، ١١)

- أصحابُ المنطق يُسمّون المُخْبَرَ عنه الموضوع ويُسمُّون الخَبَر المحمول (ف، د، ٧١، ١٩)

- منفعة المنطق: الإنسان يبتدىء أولاً فيعلم أنّه كيف يكون له إكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وإنتظامها في أنفسها، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول، أي حتى إذا ترتّبت في الذهن الترتّب الواجب، فتقرّرت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب، إنتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه (س، د، ١٦، ١٤)

- في المنطق لا تُعْطى الحدود، بل تعطى النسب التي بين الحدود (س، ب، ٨، ١٥)

- المنطق علم يتعلم فيه ضروب الإنتقالات، من أمور حاصلة في ذهن الإنسان، إلى أمور مستحصلة، وأحوال تلك الأمور (س، أ، ١٧٧، ١)

- العلم الآلي والمنطق موضوعه المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا، ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميّات أو كيفيّات أو غير ذلك. فإن إلتفتنا إلى كونها جواهر أو كميّات أو كيفيات أو غير ذلك فإنّما يكون ذلك - إذا كان لكونها أشياء من ذلك - أثرًا وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول

شارح أو حجّة (س، ش، ١٠، ١٤)

- المنطق هو الصّناعة النظريّة الّتي تُعرّف أنّ من أيّ الصور والموادّ يكون الحدّ الصّحيح الّذي يُسمّى حدًّا، والقياس الصحيح الّذي يُسمّى برهانًا (مر، ت، ٥، ٧)

- المنطق يصحّ أن يُقال إنّه جزء من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول، ويصحّ أن يقال إنّه آلة، على أنّه يُستعمل في غير المنطق (مر، ت، ٦، ١)

- تعليم المنطق بعضه على سبيل التذكير، وبعضه على سبيل التّنبيه، وبعضه على سبيل العلم المتّسق الّذي لا يقع فيه الغلط، وبعضه على سبيل ترتيب معانٍ لو لم تكن مرتّبة لما كانت تُدرَك منفعتها (مر، ت، ٦، ١٦)

- إنّ نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبةُ الموسيقى إلى الأصوات، ونسبةُ النّحو عليها نسبة العَرُوض إلى أوزان الشعر (مر، ت، ٥٨، ١٤)

- موضوع المنطق هو المعقولات الثانية المستندة إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كيفيّة ما يتوصّل بها من معلوم إلى مجهول، لا من جهة ما هي معقولة مطلقًا ولها الوجود العقلي (مر، ت، ٢٢١، ٤)

- (المنطق) مقدّمةُ العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً (غ، ص، ١٠، ١٦)

- المنطق... إنّ موضوعه الذي يتصرّف فيه المنطقيّ هو ما به يُتوَصَّل إلى معرفة المجهولات والعلم بها، وهو المعاني السابقة إلى أذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الإكتسابية، فإنّه يستعملها في ذلك بتصرّفه فيها تصرّفًا يُكسِبها صورًا تأليفيّة (ب، م، ٥، ٦)

- إنّ موضوع المنطق الألفاظ من حيث تدل على المعاني، وما أصابوا فإنّ ذلك هو علم اللغات (ب، م، ٦، ١٠)

- غرض المنطق ومنفعته... يدلاّن على أنّ المنطقيّ لا مَدْخَل للألفاظ في علمه إلاّ بالعَرَض، كدخولها في سائر العلوم والصنائع للمفاوضة فيها، وهو يتصرّف بذهنه في تعرّف المجهولات من المعارف، والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت إلى ذهنه من غير حاجة إلى الألفاظ، وإنْ دخلت الألفاظ في أجزاء من هذا العلم فدخولها في غَرَضِه بالعَرَض لا بالذات (ب، م، ٦، ١١)

- إنّ منفعة هذا العلم (المنطق) هي هداية الأذهان إلى حقائق المعارف والعلوم وردّها عن الزيغ والزلل فيها. (ب، م، ٧، ١)

- الذهنيّة الخالصة منها علم، ومنها علم العلم، وعلم العلم هو المنطق الذي يفيد القوانين العقليّة الواجبة في العلم والتعليم والقبول والردّ والتصديق والتكذيب (ب، م، ٢٢٦، ١١)

- دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مُميِّز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته، وهذا هو المنطق (سي، ب، ٢٥، ١٥)

- قُصارى المنطق أن يُعرّفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب، وهيئة تأليفها المؤدّية إليه، وأنواع الخلل الواقع فيها، فيحصل لنا العلم بالحدّ الحقيقي الذي يُفيد تصوّر ماهية الشيء، وبالشبيه به القريب منه الذي يُسمّى رسمًا، والفاسد الذي لا فائدة في معرفته إلا اجتنابه (سي، ب، ٢٧، ٧)

- موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية (الأحوال العارضة للماهيات)، من حيث هي

مؤدّية إلى تحصيل علم لم يكن (سي، ب، ٢٩، ١٤)

- المنطق علم يُبحث فيه عن الأعراض الذاتيّة للتصوّرات والتصديقات من حيث نفعها في الإيصال إلى المجهولات، أو عن الأعراض الذاتيّة للمعقولات الثانية التي لا يحاذى بها أمر في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الأولى التي يحاذى بها أمر في الخارج (هـ، م، ٢، ١٨)

- المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده (هـ، م، ٣، ٢)

- إنّ المنطق لا يُبحث فيه عن جميع التصوّرات والتصديقات بل من أحوالها اللاحقة لها باعتبار نفعها في الإيصال الى المجهولات (هـ، م، ٣٢، ١٤)

- (المنطق) فهو علم بمعلوم خاص، ولا محالة يكون علمًا ما، وإن لم يكن داخلاً تحت العلم بالمعقولات الأولى التي تتعلق بأعيان الموجودات؛ إذ هو أيضًا علم آخر خاص مباينٌ للأول (ط، ش، ١٦٨، ٩)

- القول بأنّه (المنطق) آلة للعلوم، فلا يكون علمًا من جملتها؛ ليس بشيء؛ لأنّه ليس بآلة لجميعها، حتى الأوليّات؛ بل بعضها، وكثير من العلوم يكون آلة لغيرها: كالنحو: للغة، والهندسة: للهيأة. والإشكال الذي يورده في هذا الموضع - وهو أن يقال: لو كان كل علم محتاجًا إلى المنطق، لكان المنطق محتاجًا إلى نفسه، أو إلى منطق آخر - ينحلُّ به؛ وذلك لتخصيص بعض العلوم بالإحتياج إلى المنطق لا جميعها (ط، ش، ١٦٨، ١٢)

- المنطق بعضه ضروريّ وبعضه نظري يُكتسب من الضروري منه بطريق ضروري، كما يُكتسب غير البيّن من الأشكال الأربعة من البيّن منها بطريق بيّن (م، ط، ١٦، ٨)

- المنطق... آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، وليس كله بديهيًا وإلّا لاستغنى عن تعلّمه ولا نظريًا وإلّا لدار وتسلسل، بل بعضه بديهيّ وبعضه نظريّ يستفاد منه (ن، ش، ٣، ٦)

- بنوا (المنطقيون) المنطق على الكلام في «الحدّ» ونوعه و«القياس البرهانيّ» ونوعه (ت، ر١، ٣١، ١)

- «إنّ تعلّم المنطق فرض على الكفاية» فإنّه يدل على جهله بالشرع، وجهله بفائدة المنطق (ت، ر١، ١٨٢، ٧)

- موضوع المنطق هو «المعقولات الثانية من حيث يتوصّل بها إلى علم ما لم يعلم» (ت، ر١، ١٨٣، ١٢)

- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما أنّ صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل الشرعي» ومرتبته، فيميّز بين ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقدّم الراجح على المرجوح عند التعارض (ت، ر١، ١٨٣، ١٦)

- صاحب المنطق ينظر في «الدليل المطلق» الذي هو أعمّ من «الشرعي» ويميّز بين ما هو دليل وما ليس بدليل (ت، ر١، ١٨٣، ١٩)

- (المنطق) آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره دعوى كاذبة، بل من أكذب الدعاوى (ت، ر١، ١٨٤، ٦)

- نظّار المسلمين يعيّبون طريقة أهل المنطق، ويبيّنون ما فيه من العيّ، واللكنة، وقصور العقل، وعجز النطق. ويبيّنون أنّها إلى إفساد المنطق العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم

ذلك (ت، ر١، ١٩٦، ٨)

- إنّ فيه أمورًا (المنطق) ظاهرة مثل «الشكل الأوّل»، ولا يعرفون أنّ ما فيه من الحق لا يَحتاج إليهم فيه، بل طوّلوا فيه الطريق، وسلكوا الوعر والضيق، ولم يهتدوا فيه إلى ما يفيد التحقيق (ت، ر١، ٢٠١، ١٤)
- المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد (ت، ر٢، ٢٩، ٦)
- إنّ كثيرًا ممّا ذكروه (الفلاسفة) في أصولهم في الإلهيّات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيّات (ت، ر٢، ٢٩، ١٤)
- تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف: فمن قال أنّه آلة عرّفه بأن قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. فقولهم مراعاتها تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل يفيد المراعاة إذ قد يخطّئ المنطقي لذهوله عن المراعاة كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضًا. ومن قال إنّه علم قال: المنطق علم يعرف به كيفية الإنتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه، وهذا الخلاف حكاه في المطالب وهو لفظي (ض، س، ٢٢، ٢٦)

منطقي

- إنّ المنطقي ينظر في الألفاظ المفردة من حيث تأتلف ولا تأتلف، وفي الألفاظ المركّبة من حيث صور التأليف (مر، ت، ٥٨، ١٣)

منطقية

- (الأشياء) المنطقية هي التي سبيلُها أن تُستعمل آلات في أن تُعلم بها الأمور النظرية والعملية، وبها يُحترزُ من الغلط في المعقولات، وبها يُمتحن الصدق والكذب في الأخبار والأقاويل (ف، ج، ٢٠، ٨)

منع

- المنع هو أن يكون الجنس مؤثرًا، والنوع مكروه الذات، أو الجنس مكروه الذات، والنوع مؤثرًا. وإمتناع هذا حق، أو أن يكون النوع مؤثرًا لذاته، والجنس مؤثرًا لغيره؛ وإمتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تؤيد بأدنى مثال وإستقراء (س، ج، ١٨٨، ٤)

منعكس جامع

- المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفي منه ولا مساويًا له، فالخفي كقولنا ما هو البرّ فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا المتحرّك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضًا الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال (ض، س، ٢٧، ٣٠)

منفصل

- الصغرى في الصنفين (المتصل) و (المنفصل) جميعًا مقدمة حملية يُقرنُ بها حرف الاستثناء وتُسمّى المستثناة، وهي إنما تكون أبدًا أحد جزئي الشرطية إما المقدّم منهما وإما التالي (ف، ق، ٣٢، ١)
- المنفصل كُبراه شرطيّة منفصلة وصُغراه حمليّة مستثناة، والشرطيّة منهما تأتلف من جزئين متعاندين أو أجزاء متعاندة (ف، ق، ٣٢، ٨)
- انفصالُ التالي عن المُقدَّم في المنفصل منه ما قد يكون انفصالاً بالطبع واضطرارًا، ومنه ما

هو كائن في وقت ما أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج، ١٠٢، ٢١)

- إنّ المتّصِل والمنفصل فصلا الكم لا نوعاه (س، م، ١٣٤، ١)

- إعلمْ أنّ ظاهر القول والمشهور هو أنّ المتصل كالموجب، والمنفصل كالسالب. فإنّه لا سلب ولا إيجاب في الشرطيّات (س، ق، ٢٥٨، ١٣)

- المنفصل، إن لم يُعْنَ به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار، بل عُني به شيء قرن به الإنفصال، حتى كان معناه أنه شيء ذو إنفصال، لم يكن نوعًا أيضًا من الكمّ، على ما علمت أنّ الشيء مقرون به طبيعة المقولة، ليست من المقولة (س، ج، ١٧٠، ١٣)

- المنفصلُ قد يكون محصورًا في جزأين، كما ذكرنا. وقد يكون في ثلاثة أو أكثر (غ، ع، ١١١، ١٨)

- اما في المنفصل فالإيجاب الكلّي هو أنْ يقال دائما إمّا أن يكون كذا وإمّا أنْ يكون كذا، والجزئيّ قد يكون إمّا ذا كذا وإمّا كذا، والمهمل إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والسالب الكلي ليس البتة إمّا كذا وإمّا كذا، والسالب الجزئيّ قد لا يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمُهمل ليس إمّا ان يكون كذا وإمّا ان يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٣)

- في المنفصل لفظة إمّا وإمّا (سي، ب، ١٠٠، ١١)

- ليس في المنفصل مقدّم وتالٍ بالطبع، بل بالوضع (سي، ب، ١٠٠، ٢٤)

- المنفصل قد يكون ذا جزأين إمّا موجبين أو سالبين أو سالب وموجب، وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوّة كقولك إمّا أن يكون هذا العدد تامًّا أو زائدًا أو ناقصًا أو غير متناهية في القوة، كقولك هذا العدد إمّا أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرًّا، وهذه الأجزاء قد تكون سوالب وموجبات (سي، ب، ١٦١، ١٤)

منفصل حقيقي

- المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بإمّا أن الأمر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا تجتمع فيه، ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع (سي، ب، ١٦٢، ٢٥)

منفصل لذاته

- إنّ المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما فرض نوعًا أخيرًا تحت الكمّ قولاً بالتواطؤ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال، وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشتق لأحدهما من الآخر الإسم، فلا يقال إن المقدار عدد، أو إنفصال، أو منفصل لذاته، بل محدود، أو منفصل بعدد وإنفصال (س، ج، ١٧٠، ٨)

منفصلات

- المنفصلات فإنّك تقول: إمّا أن يكون كذا، وإمّا أن يكون كذا، فتضطر إلى إستعمال الكلمة الوجوديّة في الأمرين دائمًا (س، ع، ٣٧، ١٠)

- لا يتعيّن في المنفصلات مقدّم ولا تالٍ؛ ولا في النتيجة المنفصلة أيضًا، فلا يكون إذن في إقتراناتها شكل وشكل (س، ق، ٣٢٠، ١٦)

- المنفصلات منها حقيقيّة وهي التي يراد فيها بإمّا أنّه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام، بل يوجد فيها واحد فقط، فربما كان الانفصال إلى

جزئين، وربما كان إلى أكثر، وربما كان غير داخل في الحصر. ومثال الأخير: إمّا أن يكون هذا العدد واحدًا وإمّا اثنين إلى ما لا نهاية. ومنها غير حقيقيّة، وهي التي يراد فيها بإمّا منع الجمع ولا يمنع أن يكون شيئًا غيرها، ومثال هذا أن يقال: إمّا أن يكون هذا الشيء حيوانًا وإمّا أن يكون حجرًا؛ ليس الغرض في هذا أنّه لا يخلو عن أحدهما، بل الغرض أنّه لا يصحّ أن يكون حيوانًا وحجرًا (مر، ت، ٥٢، ٩)

- المنفصلات وهي ضربان، لأنّ منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع أي الجزئين شئت رفع الآخر، ومن رفع أيّهما شئت وضع الآخر (ب، م، ١٥٤، ١٨)

منفصلة

- المنفصلة هي التي تتضمن بشريطتها انفصال قول عن قول ومباينته له (ف، ق، ١٣، ١٠)

- للمنفصلة أيضًا بإزاء كل قسم من هذا قسم. أما تركيبها من الحمليّتين فكقولك إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون فردًا. وتركّبها من المتصلة والحملية كقولك إمّا أن يكون كلما كان نهارٌ فالشمس طالعة، وإمّا أن لا تكون الشمس علة النهار. وتركّبها من المنفصلة والحملية كقولك إمّا أن يكون هذا إمّا زوجًا وإمّا فردًا وإمّا أن لا يكون عددًا (سي، ب، ١٦١، ٥)

- تركيبها (المنفصلة) من المتصلتين كقولك إمّا أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا أن يكون قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود. وتركيبها من المنفصلتين كقولك إمّا أن تكون هذه الحمى إمّا صفراوية وإمّا دموية وإمّا أن تكون هذه الحمى إمّا بلغمية وإمّا سوداوية. وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إمّا أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون النهار موجودًا (سي، ب، ١٦١، ٩)

- (المنفصلة) غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها إضمار، إذا صُرِّح به عادت إلى متصلة ومنفصلة. أمّا في مانعة الخلو فكأنّك قلت إما أن يكون زيد في البحر، وإمّا أن لا يكون، فإن لم يكن فيلزمه أن لا يغرق، فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لازمه بدله... وفي مانعة الجمع أيضًا تقديره إما أن يكون نباتًا وإما أن لا يكون، فإن لم يكن فيمكن أن يكون جمادًا (سي، ب، ١٧١، ٢١)

- المنفصلة إمّا حقيقية كقولنا العدد إمّا زوج وإمّا فرد وهي مانعة الجمع والخلو معًا، وإمّا مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إمّا شجر وإمّا حجر، وإمّا مانعة الخلو فقط كقولنا زيد إمّا أن يكون في البحر وإمّا أن لا يغرق، وقد يكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد إمّا زائد وناقص أو مساو (هـ، م، ٧٨، ٤)

- المنفصلة فإما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معًا كقولنا إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا أو فردًا، وإمّا مانعة الجمع وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط كقولنا إمّا أن يكون هذا الشيء حجرًا أو شجرًا، وإمّا مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط كقولنا زيد إمّا أن يكون في البحر، وإمّا أن لا يغرق. وكل واحد من هذه الثلاث إمّا عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتيّ الجزئين كما في الأمثلة المذكورة،

وإمّا إتفاقيّة وهي التي يكون فيها بمجرد الإتفاق (ن، ش، ١٦، ٤)

- سور الموجبة الكلّية في المتّصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائمًا (ن، ش، ١٧، ٨)

- ما يتركّب من المتصلة والمنفصلة والإشتراك إما في جزء تام من المقدّمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن، ش، ٣٠، ٦)

- «المنفصلة»: وهي إمّا «مانعة الجمع والخلو»، كقولنا: «العدد إمّا زوج وإمّا فرد»، فإنّ هذين لا يجتمعان، ولا يخلو «العدد» عن أحدهما. وإمّا «مانعة الجمع» فقط، كقولنا: «هذا إمّا أبيض وإمّا أسود» أي، لا يجتمع السواد والبياض، وقد يخلو المحلّ عنهما (ت، ر، ١٦٦، ٢٠)

- المنفصلة ما حُكِمَ فيها بالتنافر بين قضيتين فإن كان في الصدق والكذب معًا سمّيت منفصلة حقيقية وهي مركبة من النقيضين كقولك إمّا أن يكون الموجود قديمًا وإمّا أن يكون ليس قديمًا أو ممّا يساوي النقيضين كقولك إمّا أن يكون الموجود قديمًا، وإمّا أن يكون حادثًا، وإن كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سُمّيت مانعة جمع وهي مركبة من قضية والأخص من نقيضها كقولك إما أن يكون الجسم أبيض وإمّا أن يكون أسود، وإن كان التنافر في الكذب فقط سُمّيت مانعة خلو وهي مركّبة من قضية والأعم من نقيضها كقولك إمّا أن يكون الجسم غير أبيض وإما أن يكون غير أسود (و، م، ١٢٠، ٣١)

- المنفصلة إن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق والكذب معًا سُمّيت حقيقية، وإن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق فقط بمعنى أنه مهما صدقت إحدى القضيتين كذبت الأخرى ولا يصدقان معًا سُمّيت مانعة جمع، وإن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الكذب فقط بمعنى أنه مهما كذبت إحداهما صدقت الأخرى ولا يكذبان معًا سُمّيت مانعة خلو (و، م، ١٢٢، ١٨)

- إن كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقية شيئًا إذ لا يلزمها شيء، ويلزمها إن كانت مانعة جمع أو مانعة خلو سالبتان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين الكبريين (و، م، ٣٢٤، ٤)

- إن كان الإشتراك في المقدّم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لأن الكبرى موافقة للنظم الكامل، فيتعين أن يكون القياس المركّب من اللوازم إمّا من الشكل الأول، وإما من الشكل الثالث، وفي كل منهما يلزم إيجاب الصغرى (و، م، ٣٢٤، ٥)

- المنفصلة على ثلاثة أقسام: حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو (و، م، ٣٣٠، ٣٢)

منفصلة حقيقية

- المنفصلة الحقيقيّة فيستلزم أربع متصلات مقدّم الإثنين عين الحدّ الجزئين وتاليهما نقيض الآخر، ومقدّم آخرين نقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر، وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للأخرى مركّبة من نقيضي الجزئين (ن، ش، ٢٣، ١٤)

- تستلزم المنفصلة الحقيقيّة متصلات أربعًا تركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر، ومن نقيض أحدهما وعين الآخر، يعني أنّ المنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو إستلزمت أربع متصلات، إثنين

لأجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من نقيض أحد جزأيها ونقيض الآخر وإثنتين لأجل ما فيها من منع الخلو وهما اللتان من نقيض أحد جزأيها وعين الآخر (و، م، ٢٦٣، ٢)

- (المنفصلة) الحقيقيّة فيشترط فيها مع ما تقدّم أن تكون مركّبة من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا دائمًا إمّا أن يكون الموجود قديمًا وإمّا أن يكون حادثًا ينتج حينئذ أربع نتائج: إثنتان باعتبار ما فيها من منع الجمع، فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر وإثنتان باعتبار ما فيها من منع الخلو فاستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر (و، م، ٣٣١، ١)

منفصلة حقيقية اتفاقية

- المنفصلة الحقيقية الإتفاقية وإن كان لا يمتنع صدق جزأيها ولا كذبهما لكن إذا اتفق عدم صدق جزأيها معًا وصدق أحدهما لزم كذب الآخر، وكذلك لو اتفق عدم كذب جزأيها معًا وكذب أحدهما لزم صدق الجزء الآخر (و، م، ٣٣٠، ١٩)

منفصلة موجبة

- المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين وعن كاذبين، والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين، والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين، والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عمّا تصدق (ن، ش، ١٦، ٢٢)

منقسم

- المنقسم بقسمين متساويين يُحْمَل على الكمّ المتصل والمنفصل (ش، ج، ٥٨٥، ١٢)

منقول

- الفرق بين المنقول والمشترك أنّ المشترك إنما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم (ف، ع، ١٤١، ١٥)
- المنقول هو الذي سبق به أحدهما في الزمان ثم لُقّب به الثاني واشترك فيه بينهما بعد ذلك (ف، ع، ١٤١، ١٧)
- المنقول: فهو أن يُنقلَ الإسم عن موضوعه، إلى معنى آخر، ويُجعلَ إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ٨٦، ٨)
- المنقول: فيُستعمل في العلوم كلها لمسيس الحاجة إليها؛ إذ واضع اللغة لمّا لم يتحقق عنده جميع المعاني، لم يُفردها بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل (غ، ع، ٨٦، ٢٠)
- المنقول هو لفظ ينقل عن موضوعه الأصلي إلى معنى آخر ويجعل إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ٣٧٥، ١٨)

مهمل

- المهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكلّ ولا البعض. وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد، وكقولك إن اللذة ليست خيرًا (أ، ق، ١٠٥، ٢)
- المهمل أن يوجب الشيء للشيء أو يسلبه إيّاه، بغير إبانة عن كلّ ولا بعض. وذلك قول القائل: الإنسان حيّ، الإنسان غير حيّ (ق، م، ٦٣، ١٤)

- أعني بالمهمل (من القضايا) ما موضوعه كليّ قد بيّن كيفيّة الحمل فيه ولم تُبيَّن كميّته (س، ع، ٥٠، ١٠)
- أمّا المهمل (من القضايا) فهو في حكم الجزئيّتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت. فإذن المهمل لا تناقض فيه، وكيف والإهمال إمّا أن يقتضي الكليّة فتكون القضيتان كلتاهما كليّتين، أو لا يقتضي إلاّ الجزئيّة كما علمت فتكونان جزئيّتين. وقد علم الحال في جميع ذلك، فإذن لا تناقض بين المهملتين (س، ع، ٦٧، ٥)
- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميّته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة. وقد تسمّى (سورًا)، مثاله في الحمل: أمّا الموجبة فقولك «الإنسان كاتب»، وأمّا السالبة فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش، ٦٣، ١٨)
- المهمل ما لم يُسوَّر بسور يُبيّن فيه أن الحكمَ محمولٌ على كل الموضوع أو بعضه (غ، م، ٢١، ٢)
- أمّا في المنفصل فالإيجاب الكلّي هو أنْ يقال دائما إمّا أن يكون كذا وإمّا أنْ يكون كذا، والجزئيّ قد يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمهمل إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والسالب الكليّ ليس البتة إمّا كذا وإمّا كذا، والسالب الجزئيّ قد لا يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمُهمل ليس إمّا ان يكون كذا وإمّا ان يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٤)
- المُهمل فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ١٥٤، ٤)
- المهمل قد حُكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلّية وجزئيّة. فإن أُخذت كلّية صدق الحكم جزئيًا لا محالة فإنّ الحكم إذا صدق كليًا صدق جزئيًا، وإن أُخذت جزئية فالحكم الجزئيّ صادق أيضًا (سي، ب، ١٠٢، ١٥)
- المُهْمل لا يفيد العموم، مثل قولك: الإنسان كذا، لأنّ قولك الإنسان لا يفيد إلاّ الماهيّة، والماهيّة لا تقتضي العموم (ر، ل، ١٠، ١٦)
- مهمل أي لم يسبقه سور كليّ ولا جزئيّ (ض، س، ٢٨، ٣٤)

مهملات

- المهملات في المنتجة قوّتُها قوة الجزئية فتُغْني الجزئيّة عنها فتحصل المنتجة في الشكل الأول أربعة، وفي الشكل الثاني أربعة، وفي الشكل الثالث ستة (ف، ق، ٢٢، ٨)
- المهملاتُ ربما سُومِحَ فيها فتؤخذ كأنها ذوات أسوار عامة صارت النتائج المهملة يظن بها أنها ذات أسوار عامة (ف، ق، ٥٣، ١)
- لا تقبل المهمَلات فإنّها تخيّل الصدق ولو حصر المهمل تنبّه العقل لكونه كاذبًا (غ، م، ٥٦، ٨)
- ليحذرْ عن المهمَلات في الأقيسة، إذا كان المطلوب منها نتيجة كليّة (غ، ع، ١١٧، ٢١)
- المهمَلاتُ قد يُعنى بها الخصوص (غ، ح، ٢٤، ١٨)
- المُهْمَلات... قد يمكن فيها أن تصدق معًا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادّة (ش، ع، ٩٢، ٢٥)
- المُهْمَلات... ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعاني الموضوعة فيها كلّية إذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كلّية (ش، ع، ١٠٧، ٣)
- إن كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... أن

تصدقا معًا وهي المُهْمَلات (ش، ع، ١٣١، ٢٥)

مهملة

- المهمَلة فهي في قوّة الجزئيّة لأنّها حاكمة على الجزء لا محالة (غ، م، ٢١، ١٢)
- المهمَلة هي القضية التي لم يُبيَّنْ فيها كمية الموضوع مثل: الإنسان في خسر (غ، ع، ٣٨١، ١٦)
- ... المتقابلات التي موضوعها معنى كلّي مأخوذ بغير سور أي ليس يحمل على ذلك المعنى الكلّي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقًا تسمّى المُهْمَلة (ش، ع، ٩١، ١٥)
- المُهمَلة هي التي لا يُقرَن بها سور أصلاً لا كلّي ولا جزئيّ (ش، ق، ١٣٨، ١٠)
- المُهْمَلة قوتها قوة الجزئيّة (ش، ق، ١٥٥، ١٠)
- (قضيّة) كلية مسوّرة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب، وإمّا جزئية مسوّرة كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب، وإمّا أن لا يكون كذلك تسمّى مهملة كقولنا الإنسان كاتب الإنسان ليس بكاتب (هـ، م، ٧٨، ١)
- «المهملة» - وهي المطلقة التي يحتمل لفظها أن يكون «كليّة» و«جزئية» - في قوّة «الجزئيّة» (ت، ر١، ١٢٠، ١٦)
- مهملة وهي ما موضوعها كلي ولم يحكم فيها بتعميم ولا تبعيض (و، م، ١٦١، ١٣)

مهملتان

- المهملتان هما اللتان ليس ولا في واحدة منهما سورٌ أصلاً لا سور كلّي ولا سور جزئي، كقولنا الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان (ف، ق، ١٦، ٥)
- المهملتان حالهما في الصدق والكذب حالُ ما تحت المتضادتين (ف، ق، ١٧، ٨)

مواد

- أراد بالمواد الأحوال الوجوديّة منها وما للأشياء في أنفسها (ب، م، ٨٤، ١٦)
- المقدِّمات للقرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقرينة المركّبة من المقدِّمات وهيئة تأليفها كالمركّب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١١)
- المواد الثلاث... هو الممكن والضروريّ والممتنع (ش، ع، ١٠٢، ٨)

مواد القضايا

- مواد القضايا كلها منحصرة في ثلاثة أنواع: وجوب وجود وإمتناعه، وهو الإستحالة، وإمكان خاص وهو الجواز العقليّ (و، م، ١٥٤، ١٢)

مواد القياس

- مواد القياس، هي المقدمات، كان ذلك مجازًا من وجه، إذ المقدمة عبارة عن نطق باللسان يشتمل على محمول وموضوع (غ، ع، ١٨٢، ٢١)
- القضايا تُسمّى مواد القياس، والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس (سي، ب، ١٤١، ٦)

موازين خمسة

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي

أنزلها الله تعالى في كتابه، وعلّم أنبياءه الوزن بها (غ، ق، ٤٣، ٢)

موازين القرآن

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

مواضع

- المواضع وهي المقدماتُ الكليّة التي تُستعمل جزئياتها مقدماتٌ كبرى في قياسٍ قياس وفي صناعةٍ صناعة (ف، ق، ٩٥، ٣)
- كلُّ واحد من المواضع يشتمل على مقدماتٍ جزئية كثيرة يُستعملُ بعضُها في الجدل وبعضُها في الخطابة وبعضُها في العلوم وبعضُها في غير ذلك من الصنايع الفكرية (ف، ق، ٩٥، ٤)
- المقدمات الجزئية التي تحتَ المواضع، منها ما موضوعاتُها موضوعات المواضع بأعيانها ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضع. ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات المواضع ومحمولاتها جزئيات محمولاتها (ف، ق، ٩٥، ٧)
- إذا صارت المواضعُ عندنا عتيدةً حلّلنا المطلوبَ المفروضَ إلى كلِ واحدٍ من النقيضين اللذين فيه وجعلنا كلَّ واحدٍ منهما على حيالِه وضعًا نلتمسُ إما إثباته بأن نُنْتِجَه هو بعينه أو إبطاله بأن نُنْتِجَ مقابلَه، ثم نُحِلُّ الوضعَ إلى محموله وإلى موضوعه، ونَجعلُ جميعها بحذاء أذهاننا كلُّ واحد على حياله، ثم نستقرئ بالوضعِ الذي نفرضُه كلَّ واحد من المواضع حتى نأتي على كل ما عندنا منها (ف، ق، ٩٥، ٩)
- المواضع المأخوذة بطريق التركيب، وذلك أن نأخذَ جنسَ الموضوع أو فصلِه المُقوِّم له أو خاصته أو عرضًا له غير مفارق. ثم ننظُر هل يوجد محموله في جميع شيء من هذه. فإن كان يوجدُ له لزِمَ ضرورةً أن يوجدَ المحمولُ في الموضوع وائتلف ذلك في أحد الضربين الموجبين من الشكل الأول. وإن كان المحمولُ مسلوبًا عن جميع شيء من كل واحد منها لزِمَ أن يُسلبَ المحمول عن الموضوع وائتلف ذلك في أحد الضربين السالبين من الشكل الأول (ف، ق، ١٠٠، ١)
- المواضع المأخوذة بطريق التحديد، وذلك أن نَحُدَّ الموضوعَ، ثم ننظُر هل نجد محمولَ المطلوب في حدِّه، فإن وجدناه لزِمَ ضرورةً أن يوجدَ المحمولُ في جميع الموضوع، ويَبِّنُ أنه يأتلف في الضرب الأول من الشكل الأول، وإن وجدناه مسلوبًا عن حدِّه لزِمَ ضرورة أن يُسلب عن جميع الموضوع وائتلف في الأول (ف، ق، ١٠١، ١٠)
- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضعُ الوجود والارتفاع، وذلك أن ننظر في كل واحد من الوضعين ونتأمّل ما الشيء الذي يُوجد الوضعُ بوجوده، أو ما الشيء الذي يُوجد بوجودِ الوضع، فأيّ هذين صادفناه أخذناه (ف، ق، ١٠٢، ٣)
- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانبٍ واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافًا ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع

لزِمَ أن يكون المحمولُ موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٤)

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب، فإن كان إذا زيد على شيء ما جُعِلَ محمولُه موجودًا في ذلك الشيء فإن محمولَه موجودٌ في موضوعه، وأيضًا فإنّه إن كان محمولُه في شيء ما ثم كنّا إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزْيَد وأكثر ممّا كان قبل ذلك، كان محموله موجودًا في موضوعه (ف، ق، ١٢٨، ١٤)

- المواضع منها ما يعمُّ اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعًا. ومنها ما هي مشهورة تعمّ المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعمّ السوفسطائية والجدل (ف، ج، ٦٨، ١٦)

- (المواضع) التي تعمّ الجدل والسوفسطائية والمشهورات التي تخصُّ الجدلَ، والمطلوبُ الجدليّ هو المطلوب الذي سبيله أن يتسلّم بالسؤال عن المجيب، ويعرُض لإبطال السائل وحفظ المجيب، وتكون قضيةٌ سبيلها مع سلامة فِطرة الإنسان في الحواس وفي النُطق، أن لا تكون قد تَيَقَّنَت بعلم أول (ف، ج، ٦٨، ١٩)

- المواضع التي تُثبتُ أو تُبطلُ تنقسمُ هذه القسمة، فيكون منها مواضع إنما تُثبتُ أو تُبطِلُ أن المحمول موجود في الموضوع أو غير موجود له. ومواضع أخر تُثبتُ أو تُبطِلُ أن المحمولَ موجود جنسًا للموضوع أو خاصة أو عَرَضًا أو غير ذلك (ف، ج، ٨٣، ١٠)

- المواضعُ التي بها يُثبت أو يُبطل أن هذا عَرَض لهذا الموضوع هي التي بها يُثبت أو يُبطل إن هذا عرض لهذين (ف، ج، ٩١، ٢٢)

- المواضع التي يَتَبيَّن بها في العَرَض إنه غير موجود هي بأعيانها تُبطِلُ الحد، والتي تُثبِتُ في المحمول إنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد. يبطل أن يكون المحمول حدًّا (ف، ج، ٩٣، ٦)

- هذه المواضعُ (الأغاليط المموِّهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقصٌ، والنقصُ بالجملة هو أن لا يَعْرِف القياسَ وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حَدَّدنا أو أن يَعْرِفه لا بأجزاء حدّه على التمام أو أن يَنقصه إحدى تلك القوى الأربع. أمّا النقصُ الذي هو الجهلُ بالقياس، فهو يُلحقُ بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأمّا بنقصان القوى الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترْكِ تأمله الأمور إمّا لعائق ضروريّ أو لتوان (ف، س، ١٦٣، ٦)

- إنّ الخاصّة إذا أضيفت إلى الحدّ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتيّة والتقويم، فانحلّت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العَرَضْ؛ ومواضع الأثر، ومواضع الجنس، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصّة، ومواضع الحدّ، ومواضع الهو هو (س، ج، ٦٦، ٥)

- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)

- مواضع الهو هو والغير معدودة مع مواضع الحدّ (ش، ج، ٥٠٤، ١٨)

- المواضع هي أسطقسّات القياسات (ش، ج، ٥٢٥، ١٥)

- المواضع إنّما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس (ش، ج، ٥٢٦، ١٤)
- المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إمّا أن تكون مأخوذة من حدّ المحمول أو الموضوع أو من جزء حدّهما... وإما أن تكون أجزاء المحمول نفسها أو الموضوع (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)
- وجب ضرورة أن تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إمّا مواضع الحدّ، أو الجنس، أو الفصل، أو مواضع التقسيم (ش، ج، ٥٢٩، ٢)

مواضع خارجة

- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحّة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإن إنتسب آخر الأمر إلى مبدأ؛ كقولهم: إنّه إمّا أن تكون الشمس طالعة، أو يكون الليل موجودًا. فإنّ الإتيان بهذه المعاندات قد ينفع أيضًا بطريق الإستثناء في الإثبات والإبطال، كما علمت؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان (س، ج، ١٢٥، ١٨)

مواضع كلية

- المواضع الكليّة، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات والإبطال المطلقين، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف، فإنّها أعرفها كلها، وأقربها من الشهرة (س، ج، ١٦١، ١٧)

مواضع المتشابهات

- مواضع المتشابهات؛ وهي كأنّها تمثيلات يُجعل فيها أحد الشبيهين مقدّمًا، والآخر تاليًا. وهذا جدليّ صرف؛ كقولهم: إن كان قد يكون بالأضداد علم واحد، فقد يكون بالأضداد ظنّ واحد (س، ج، ١٣٧، ١٤)

مواضع معنوية

- المواضع المعنويّة. فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة. ثم بما هو أخفى ثم بنفسه. ثم بما لا يعرف إلاّ به (ط، ش، ٢٦٠، ٥)

مواضع النسبة

- مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة. وهذا يصلح للإبطال، أعني إذا اختلف الموضع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة (س، ج، ١٣٨، ٣)

موافقة

- الموافقة منسوبة إلى الكيفيّة فهي نوع من المضاف (س، م، ١٦١، ١١)
- إنّ الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الأقاويل الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

موجب

- الموجب الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد أُثبت لجميعه، فكقولنا كل إنسان حيوان، وهذا يُسمّى الموجب العام (ف، ق، ٧٢، ١٠)

- (الموجب) الذي اضيف إلى موضوعه ما يدلُّ على أن المحمول قد أُثبت لبعضه، فكقولنا إنسان إمّا أبيض أو بعض ما هو إنسان أبيض، وهذه وما أشبهها «تُسمّى» الموجبات الخاصة (ف، ق، ٧٢، ١٢)
- الموجِب لا ينتجه إلاّ موجِب (س، ق، ٤٣٢، ١٢)
- من لا يميّز بين السالب والموجب، كثرَ غلطُه في البراهين (غ، ع، ١١٤، ١٣)
- ليس للموجب الواحد إلاّ سالب واحد (ش، ع، ١٠٩، ٢٢)
- ... إثبات الموجِب أعسر من إثبات السالب (ش، ق، ٢٤٤، ٢٣)

موجب جزئي

- الموجِب الجزئي... يُنتِج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨)

موجب كلي

- الموجب الكلّي المطلق وهو المقول على الكلّ (مر، ت، ٦١، ٤)
- الموجِب الكلّي الضروريّ عكسه موجِب جزئيّ بالإطلاق العامّ (مر، ت، ٩٢، ١٢)
- الموجِب الكلّي... لا يتبيَّن إلاّ في الشكل الأول وذلك في صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥)
- الموجِب الكلّي... يثبت بطريق واحد (ش، ق، ٢٤٤، ١٢)
- ... إن كان المطلوب موجبًا كليًا، وأردنا إنتاجه، فإنه ينبغي أن ننظر في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه (ش، ق، ٢٥٠، ١٠)

موجب وسالبة

- الموجب هو الكلام الفصل الذي يوجب الشيء للشيء كقول القائل: فلان كاتب. والسّالبة هو الفصل الذي يسلب الشّيء، كقول القائل: فلان غير كاتب (ق، م، ٢٩، ١٢)

موجبات

- الموجباتُ التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقاويل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي تخصّها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكونَ كلُّ موضوع منها لا يخلو من أحدِ المتضادات التي شأنها أن تكونَ فيه. فحينئذٍ إذا أُخِذَتْ في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامها، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، واقتسمت الصدق والكذب حيث تقتسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)
- الموجبات فإن كانت كلّية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوى فلا تنعكس (ن، ش، ٢١، ١٩)
- لو دخل السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الإنحراف لكانت صادقة إذ لم تثبت المحال بل بنفيه تحقق صدقها (و، م، ١٧١، ٤)
- الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٨)
- لم تنعكس الموجبات إلى كلّية موجبة لأن المحمول فيها قد يكون أعم من الموضوع إما مطلقًا أو من وجه، فلا يصدق حمل الموضوع الأخص على جميع أفراد المحمول الأعم (و، م، ٢٣٣، ٣١)

موجبات شرطية

- الموجبات الشرطيّة لمّا كانت متنافية فيما بينها إستلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن جزأيها، وقوله من غير عكس يعني أنّ سالبة كل واحدة من هذه الشرطيات لا تستلزم موجبات غيرها (و، م، ٢٦٤، ٦)

موجبة

- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء لشيء ويدخله الصدق والكذب. أمّا السلب فنجده أنّه صوت دالّ بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٣٦، ٢١)
- أمّا المَلَكة والعدم، والموجِبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصة (س، ج، ٢٥١، ٣)
- الإيجاب في الشرطّي هو اللزوم والموجبة هي المتصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)
- الموجِبة قول موجب (ش، م، ٦٣، ٣)
- الموجِبة ليس يمكن أن تُنتِج في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٢، ٢٠)
- الموجِبة أعرف من السالبة (ش، ب، ٤١٨، ١٤)
- الموجِبة تدلّ على الوجود (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)
- إن الموجِبة متقدّمة بالطبع على السالبة لأنه حيث ترتفع المقدّمة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٠)
- إذا وُجِدَتْ المقدّمة الموجِبة فليس يلزم أن توجد نتيجة سالبة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)
- متى كانت الموجِبة خاصّة لشيء ما فإنه لا تكون السالبة خاصّة له (ش، ج، ٥٩٠، ١٦)
- الموجِبة ليست خاصّة للسالبة (ش، ج، ٥٩١، ٧)
- القضية إمّا موجبة كقولنا زيد كاتب، وإمّا سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إمّا مخصوصة كما ذكرنا، وإمّا محصورة (هـ، م، ٧٧، ٢٤)
- الموجبة كلّية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلّية لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع وأما في الجهة فالضرورية والدائمة (ن، ش، ٢، ١٠)
- الموجبة سواء كانت محصّلة أو معدولة تقتضي وجود الموضوع والسالبة فيهما لا تقتضيه (و، م، ١٩٥، ٤)
- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف، حكم السالبة في العكس المستوي، وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)
- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتنعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م، ٢٥٠، ٣)
- تستلزم موجبة كل متصلة ومنفصلة سوالب غيرها مركبات من جزأيها من غير عكس (و، م، ٢٦٣، ٢٠)

موجبة بسيطة

- إن الموجبة البسيطة إنما يصدقُ محمولُها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول

فقط، والسالبةُ العدمية التي تحتها تصدُقُ على ذلك الموضوع حين ما توجدُ فيه الملكة وحين ما لا يُمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٣)

- حالُ السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدقِ كحالِ السالبة العدميّة منها (ف، ع، ١٥٠، ١)

- إن تناسبَ ما على الأضلاع منها على مثالِ تناسبِ الشخصية والمتضادة، وأمّا التي على القطرِ فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا كانت المتقابلات فيها مهملةً وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدقَ معًا، لم يمتنع أن تصدقَ معًا الموجبة البسيطة والموجبة العدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبةُ العدميّة البسيطة والسالبة العدميّة اللتان على القطر الآخر، فتكون حالُ كل معدولة من البسيطة التي تُقاطرُها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٥)

موجبة جزئية

- الموجبة الجزئية هي التي يدلّ سورُها على أن المحمولَ أُوجبَ لبعض الموضوع، كقولنا بعض الحيوان إنسان (ف، ق، ١٤، ٥)

- الموجبة الجزئية أيضًا فإنّ جزئيها لا يفترقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شُرِطَ فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعًا، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائمًا (ف، ق، ١٨، ١١)

- الموجبة الجزئيّة فأن تقول في المطلقات بعض [ب أ]، بمعنى بعض ما يوصف بالفعل إنّه [ب] سواء كان ذلك البعض دائمًا [ب] أو وقتًا ما [ب] فإنه يوصف بأنّه [أ]، من غير بيان ولا شرط دائمًا (مر، ت، ٦٨، ١٢)

- الموجبة الجزئية تنعكس جزئية (مر، ت، ٩٠، ٧)

- الموجبة الجزئيّة: فتنعكس أيضًا مثل نفسها (غ، م، ٢٥، ١٠)

- الموجبة الجزئيّة. وتنعكس مثل نفسها، أعني موجبة جزئيّة (غ، ع، ١٢٧، ٢٥)

- إن أردنا أن نُنتِج موجبة جزئيّة من مقدّمات كليّة فإن ذلك يُمكِنُنا بأن نأخذ موضوعات الحدّين معًا (ش، ق، ٢٥٠، ١٧)

موجبة عامة

- أن الموجبةَ العامة ليست يصحُّ بصحتها عكسها العام ولكن عكسَها الخاص (ف، ق، ٥٢، ٣)

موجبة عدمية

- الموجبة العدمية التي تحتَ السالبةِ البسيطة أخصُّ صدقًا من السالبة البسيطة (ف، ع، ١٥٠، ٦)

- حالُ الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدقِ كحالِ الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالُها في الكذب فإنا إذا أخذنا المحمولَ وهو العالم كاذبًا على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حالِ كهولته إذا كان غيرُ عالم وفي حالِ طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)

- تكون الموجبة العدميّة أعمُّ كذبًا من السالبة وحالُ الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- إن تناسبَ ما على الأضلاع منها على مثالِ تناسبِ الشخصية والمتضادة، وأمّا التي على القطرِ فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا

كانت المتقابلات فيها مهملةً وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدقَ معًا، لم يمتنع أن تصدقَ معًا الموجبة البسيطة والموجبة العدميّة اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبةُ العدميّة البسيطة والسالبة العدميّة اللتان على القطر الآخر، فتكون حالُ كل معدولة من البسيطة التي تُقاطرُها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٦)

موجبة كلية

- الموجبة الكليّة هي التي يدلّ سورُها على أن المحمول أُوجِبَ لجميع الموضوع، كقولنا كل إنسان حيوان (ف، ق، ١٤، ٣)
- الموجبة الكليّة تنعكس جزئيّة (مر، ت، ٩٠، ٤)
- الموجبة الكليّة: فتنعكس موجبة جزئيّة لا كليّة (غ، م، ٣٥، ٧)
- الموجبة الكلية... لا تبيّن بالشكل الأول وتبيّن بالثاني والثالث (ش، ق، ٣١٢، ١٩)

موجبة محصلة

- السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة المحصلة (و، م، ١٦٩، ١٥)

موجبة معدولة

- حالُ الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدقِ كحالِ الموجبة العدميّة عند السالبة البسيطة، وأمّا حالُها في الكذب فإنا إذا أخذنا المحمولَ وهو العالم كاذبًا على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة، فإنّ الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حالِ كهولته إذا كان غيرُ عالم وفي حالِ طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)
- تكون الموجبة العدمية أعمُّ كذبًا من السالبة، وحالُ الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)
- تحدثُ الموجبة المعدولة في الثلاثيّة بأحد ثلاثة أنحاء: إمّا بأن يُرَتَّبَ حرفُ السلب مع المحمول فقط، وإمّا مع الكلمة الوجوديّة فقط، وإمّا معهما جميعًا، ولا يُرَتَّبُ مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ٤)
- الموجبةُ المعدولة الثلاثيّة في ذوات الأسوار تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سَلَف في المهملة والشخصيّة، إمّا بأن يكون حرفُ السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو معهما جميعًا (ف، ع، ١٥٧، ٢)
- الموجبة المعدولة تُستعمل في مادة مخصوصة (ز، ق، ١٨٣، ١٧)

موجبة وسالبة

- الموجبةُ والسالبةُ المتقابلتان وهما اللتان موضوعهما واحد ومحمولهما واحد، وسائر الشرائط الذي ذكرت في باب النقيض، إذ كان إيجاب الشيء الواحد وسلب ذلك الشيء بعينه لا يجتمعان على الصدق في موضوع واحد بعينه، من جهة واحدة في وقت واحد (ف، م، ١٢٠، ١٤)
- الموجبةُ والسالبةُ قد تكونان متقابلتين وقد تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١)
- أمّا الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما معًا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)
- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣)
- الموجبة والسالبة يخصّهما... انه يجب أن

يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (ش، م، ٦٥، ١٢)

- الموجبة والسالبة... احدهما يكون أبدًا صادقًا والآخر كاذبًا (ش، م، ٦٦، ٧)

موجبتان متقاطرتان

- إذا صَدَقَتْ إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيُّهما اتفق كَذَبَتْ الأخرى لا محالة، وكانت تلك حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كَذَبَتْ إحدى السالبتين المتقاطرتين صَدَقَ نقيضهما لا محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين، فتَكْذُب لأجل ذلك المُوجِبَةُ المقاطرة لها، فيكون نقيضُها صادقًا (ف، ع، ١٥٢، ١٦)

موجهات

- الموجهات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث: الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص (ط، ش، ٣٣٩، ٥)

- الموجهات تنقسم إلى بسيطة وهي ما ليس في آخرها التقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة أو خصوص الإمكان، وإلى مركّبة وهي ما فيها التقييد بأحد الثلاثة (و، م، ١٤٢، ١٩)

موجهة

- إن كانت المسوّرة موجهة شرط مع ذلك في نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م، ٢١٢، ٢٨)

- القضية المسوّرة إن كانت موجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض المسوّرة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة لأنّهما لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معًا أو كذبهما معًا (و، م، ٢١٥، ٢)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يصرح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١٤)

موجهتان

- في الموجهتين فلا بد من الإختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان (ن، ش، ١٨، ٣)

موجود

- ليس كل موجود فوجودُه ضروريٌّ، ولا كل ما ليس بموجود فعدَمُ الوجود له ضروريّ. وذلك أنّه ليس قولُنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد، هو القول بأن وجوده ضرورةً على الإطلاق. وكذلك أيضًا ما ليس بموجود (أ، ع، ٧٤، ١٤)

- الحدّ والبرهان يدلاّن على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنّه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- الموجود ليس هو جوهرًا لشيءٍ من الأشياء، إذ كان الموجود ليس هو جنسًا (أ، ب، ٤٢٣، ٨)

- لا يمكن أن نتعرّف أولاً لِمَ هو، قبل أن نتعرّف أنّه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنّه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٧)

- إن الموجودَ يُقال على الجوهر أولاً ثم على كل

واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧)

- ما وجوده غير ضروريّ، إمّا على الإطلاق وإمّا في شيء ما، فهو صنفان: أحدُهما الموجود في أكثر الزمان أو الموجود لأكثر الموضوع، وأمّا ما جَمَعَ الأمرين جميعًا. والثاني الموجودُ من الأقلّ أو على التساوي. وهذا الثاني، فليس يُنظرُ في قسميه علم أصلاً، وأمّا الموجود على الأكثر، فإنّه يُنظرُ فيه كثير من العلوم (ف، ب، ٤٤، ١٧)

- ليس يُمكن أن يحدث موجود عن موجود لأنه إن كان من قبل الحدوث حاصلاً على الوجود فلم يحدث إذًا شيء لم يكن موجودًا (ف، س، ١٤١، ١٣)

- قولنا في الموجود إنه يحدُثُ عن غير موجود على أن غيرَ الموجود مادة تتغيّر فيحصل عنه موجودٌ حادث ممكن بالعَرَض وغير ممكن بالذات (ف، س، ١٤١، ٢١)

- الموجودُ في لسان جمهور العرب هو أوّلاً إسمٌ مشتقٌ من الوجود والوجدان. وهو يُستعمَلُ عندهم مطلقًا ومقيّدًا، أمّا مطلقًا ففي مثل قولهم «وجدتُ الضالّة» و «طلبتُ كذا حتى وجدتُه»، وأمّا مقيّدًا ففي مثل قولهم «وجدتُ زيدًا كريمًا» أو «لئيمًا» (ف، ح، ١١٠، ٩)

- في سائر الألسنة - مثل الفارسيّة والسريانيّة والسغديّة (الموجود) لفظة يستعملونها في الدلالة على الأشياء كلّها، لا يخصّون بها شيئًا دون شيء. ويستعملونها في الدلالة على رباط الخبر بالمخبَر عنه، وهو الذي يربطُ المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسمًا أو أرادوا أن يكون المحمول مرتبطًا بالموضوع ارتباطًا بالإطلاق من غير ذكر زمان (ف، ح، ١١١، ٤)

- رأى آخرون أن يَستعملوا مكان تلك الألفاظ بدل الهو لفظة الموجود، وهو لفظة مشتقّة ولها تصاريف (ف، ح، ١١٢، ٢٠)

- ينبغي أن تعلم أنّ هذه اللفظة (الموجود) إذا استُعملت في العلوم النظريّة التي بالعربيّة مكان «هست» بالفارسيّة فينبغي أن لا يخيَّلَ معنى الاشتقاق، ولا أنّه كائنٌ عن إنسان إلى آخر، بل تُستعمَل على أنّها لفظةٌ شكلها شكل مشتقّ من غير أن تدلّ على ما يدلّ عليه المشتقّ، بل أنّ معناه معنى مثال أوّل غير دالّ على موضوع أصلاً ولا على مفعول تعدّى عليه فعل فاعل، بل يُستعمَلُ في العربيّة دالاً على ما تدلّ عليه «هست» في الفارسيّة و «استين» في اليونانيّة (ف، ح، ١١٣، ٢٠)

- لأنّ هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربيّة وبِنْيتها عندهم هذه البنية صارت مغلطة جدًا، رأى قومٌ أن يتجنّبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا «هو» ومكان الوجودِ «الهُوِيّة» (ف، ح، ١١٤، ١٣)

- لأنّ لفظة «هو» ليست باسم ولا كلمة في العربيّة، ولذلك لا يُمكنُ فيها أن نعملَ منها مصدرًا أصلاً، وكان يُحتاج في الدلالة على هذه المعاني التي يُلتمَسُ أن يُدَلَّ عليها في العلوم النظريّة إلى إسم، وكان يُحتاجُ إلى أن يُعمَلَ منه مثل «الرجل» و «الرجوليّة» و «الإنسان» و «الإنسانيّة»، رأى قوم أن يتجنّبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو» والوجود مكان الهُوِيّة (ف، ح، ١١٤، ١٥)

- الموجودُ لفظٌ مشترك يُقال على جميع المقولات وهي التي تقال على مشار إليه، ويُقالُ على كلّ مشار إليه، كان في موضوع أو لا في موضوع (ف، ح، ١١٥، ١٥)

- يقال (الموجود) على كلّ ما تحت كلّ واحد منها على أنّه إسم لجنسه العالي، ويقال على جميع أنواعه بتواطؤ مثل إسم العين، فإنّه إسم لأنواع كثيرة ويقال عليها باشتراك، ثمّ يُقالُ على كلّ ما تحت نوع نوع بتواطؤ على أنّه إسم أوّل لذلك النوع، ثم لكلّ ما تحت ذلك النوع على أنّه يُقال عليها بتواطؤ (ف، ح، ١١٥، ١٨)

- يقال (الموجود) على كلّ قضيّة كان المفهوم منها هو بعينه خارج النفس كما فُهِمَ، وبالجملة على كلّ متصوَّر ومُتخيَّل في النفس وعلى كلّ معقول كان خارج النفس وهو بعينه كما هو في النفس (ف، ح، ١١٦، ٣)

- يُقالُ على الشيء «إنّه موجود» ويُعنى به أنّه منحازٌ بماهيّة ما خارج النفس سواء تُصُوِّر في النفس أو لم يُصوَّر (ف، ح، ١١٦، ٦)

- الموجودُ إذن يُقالُ على ثلاثة معانٍ: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهيّة ما خارج النفس تُصُوِّرت أو لم تُتصوَّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)

- الموجود المقول على جنس جنس من الأجناس العالية، فإنّ الوجودَ والموجود فيها معنى واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٠)

- ما ليس في موضوع ولا موضوع لشيء أصلاً فإنّه أبدًا بسيط الماهيّة، فإنّ وجودَه وأنّه موجود شيء واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٣)

- ترتقي معاني الموجود الى معنيين: إلى أنّهُ صادقٌ وإلى أنّ له ماهيّة ما خارج النفس (ف، ح، ١١٧، ١٨)

- إذا قُلنا في الشيء «إنّه موجود» و «هو موجود» فينبغي أن يُسألَ القائل لذلك أيّ المعنيين عنى، هل أراد أنّ ما يُعقَل منه صادق أو أراد أنّ له ماهيّة ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)

- ما كان ممّا في هذه المقولة سببًا لأن تحصلَ به ماهيّة شيء منها، كان أكمل ماهية وأحرى أن يُسمّى موجودًا (ف، ح، ١١٨، ٢١)

- الموجود الذي يُعنى به ما له ماهيّة ما خارج النفس، منه موجود بالقوّة ومنه موجود بالفعل (ف، ح، ١١٩، ٩)

- لفظُ الموجود ما كانت ماهيّته التي بالفعل صادقة (ف، ح، ١٢٠، ١٠)

- سمّوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوّة باسم ما هو منه بالفعل، فسمّوه الموجود في الوقتين جميعًا، وفصلوا بينهما بما زادُوه من شريطة القوّة والفعل، فقالوا «موجود بالقوّة» و«موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)

- يُستعمَلُ الموجودُ في شيء آخر خارج عن هذه التي ذكرناها. وهو أنّه يُستعمَلُ رابطًا للمحمول مع الموضوع في الأقاويل الجازمة الموجبة (ف، ح، ١٢٥، ١٢)

- الموجود يدلُّ على الإيجاب و «غير الموجود» يدلّ على السَّلب (ف، ح، ١٢٥، ١٥)

- لمّا ظنَّ قومٌ أنّه يُعنى بالموجود ههنا ما له ماهيّة خارج النفس، ظنّوا أنّ قولَنا «زيدٌ يوجد عادلاً» يوجِبُ أن يكونَ زيدٌ موجودًا خارج النفس (ف، ح، ١٢٦، ١٥)

- الموجود ههنا إنّما استُعملَ باشتراك، وأنّه إنّما تنطوي فيه بالقوّة ماهيّتان اثنتان من حيث هما متصوَّرتان لهما نسبة المحمول إلى الموضوع والموضوع إلى المحمول فقط لا غير، وأنّه ليس يتضمّن إضافة ماهيّة خارج النفس إلى ماهية خارج النفس بل إضافةً في النفس أحدُ طرفيها الموضوع والآخر المحمول، ولا

يتضمّنُ أن تكونَ ماهيّةُ أحدهما أن توصفَ بذلك المحمول بل إنّما يتضمّنُ ما قلناه فقط (ف، ح، ١٢٧، ٥)

- الموجود إنّما يُقالُ على ما له ماهيّة خارج النفس ولا يُقالُ على ماهيّة متصوَّرة فقط (ف، ح، ١٢٨، ٨)

- الموجود يُقالُ على القضيّة الصادقة، والشيءُ لا يُقالُ عليها (ف، ح، ١٢٨، ١٠)

- الموجود محمول في الذي يُطلَبُ وجوده، وهو الموضوع الذي يُقالُ فيه «هل موجود» ويُعنى بالموجود ههنا مطابقة ما يُتصوَّر بالذهن عن لفظه لشيء خارج النفس (ف، ح، ٢١٣، ٢١)

- نعني بالموجود ههنا كلمة وجوديّة يرتبطُ بها المحمول بالموضوع حتّى يصير القولُ قضيّة حمليّة، ونعني به هل هذه القضيّة صادقة وهل ما تركّب منها في النفس هو على ما هو عليه خارج النفس (ف، ح، ٢١٤، ١٧)

- إذا كان معنى «موجود» إنّما يُعنى به أحد هذين فكيف يصحُّ أن يُقالَ «الإنسانُ موجود أبيض» فيكون صادقًا. فالجواب أنّ الشيء قد يكون موجودًا كذا بالعَرَض، وقد يكون موجودًا كذا بالذات (ف، ح، ٢١٦، ٢)

- إنّ وجود ما هو موجود هكذا ليس هو غير الذات التي يُقالُ فيها «إنّها موجودة» (ف، ح، ٢١٩، ٥)

- الموجود على الإطلاق هو الموجودُ الذي لا يُضافُ إلى شيء أصلاً (ف، ح، ٢١٩، ١٧)

- إنّما تستعملُ «الموجود» رابطًا للمحمول بالموضوع في الإيجاب و «غير الموجود» رابطًا في السلب من غير أن تعني به شيئًا آخر غير ذلك (ف، ح، ٢٢٣، ٦)

- من المعلوم أنّ الموجود مقول على هذه العشرة (المقولات)، وأنّه إنّما يتكثّر فيها تكثير المقول، لا تكثير وجوهٍ أخرى (س، م، ٥٩، ٨)

- إنّ إسم الموجود ليس يقع على العشرة (المقولات) بالتواطؤ؛ وبان أنّه لو كان يقع عليها بالتواطؤ، لم يكن من الأمور المقوّمة للماهيّة؛ فالوجود إذن ليس بجنسٍ (س، م، ٦٢، ٥)

- إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لا في موضوع، لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود، من حيث هو موجود، ولو كان كذلك، لاستحال أن تجعل الكلّيات جواهر؛ وذلك لأنّها لا وجود لها في الأعيان البتّة؛ وإنّما وجودها في النفس كوجودِ شيءٍ في موضوع (س، م، ٩٢، ٥)

- ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجودٍ؛ فمن العلم التصوّر، وقد تتصوّر أمور ليس يجب لها الوجود، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات، فإنّا نتصوّر مثل هذه حقّ التصوّر ولا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا في الأعيان. وبالجملة لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا غير الذي في الذهن. وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه، وإنّما بحثنا عن علم مضاف إلى مضايف له، والمضايف شيء ثان (س، م، ١٥١، ١٥)

- ليس الموجود جنسًا ولا فصلاً، بل هو محمولٌ لازمٌ، والحدُّ لا يعطيه لأنّه يعطي الأجناس والفصول فقط، بل البرهان يعطيه، لأنّ البرهان هو معُطي اللازمات التي ليست داخلةً في الحدّ: فإن البرهان المُعطي للوجود يُعطي وجود مجهول الوجود مطلقًا أو مجهول وجوده للشيء. وهو كلُّ لوازم خارجة عن الماهيّة

(س، ب، ٢١٢، ١٦)

- إنّ الموجود ليس جنسًا للأشياء، ولو كان جنسًا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعًا من الموجود، وسيكون مع ذلك مقولاً على الجنس كله، فإنّ الواحد يقال على كل موجود، فإنّ كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد (س، ج، ١٩٨، ١٤)

- ينقسم (الموجود) بالقسمة الأولى: إلى الجوهر والعَرَض. والعَرَضُ ينقسمُ إلى هذه الأقسام التسعة، فيكون المجموعُ عشرة (غ، ع، ١٠٨، ٩)

- الموجود: قد يُقال: إنّه بالفعل. وقد يُقال: إنه بالقوّة (غ، ع، ٣٣٢، ١٠)

- الموجود ينقسم إلى: موجودات شخصيّة معيّنة وتُسمّى (أعيانًا) و(أشخاصًا) و(جزئيّات) وموجودات غير متعيّنة وتُسمّى الكليّات (غ، ع، ٣٨١، ٨)

- الموجود إمّا أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا (سي، ب، ٥٣، ١٦)

- الموجود يقع على الجوهر أوّلاً ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما (سي، ب، ٥٧، ١٧)

- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والعَرَض يتأخر عن الجوهر في الوجود. فالمتقدّم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٤)

- الجواهر الأوَل... بإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٤)

- أقرب الألفاظ شبهًا (باللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدلّ عليه لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)

- تكون جهة إقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب لِمَا عليه الموجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)

- لفظة غير الموجود إذا حُملت على الشيء من أجل غيره صَدَقَتْ على الشيء الموجود وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله (ش، ع، ١١٥، ٣)

- الموجود قسمان: إمّا بالقوة وإمّا بالفعل (ش، ع، ١١٧، ١٤)

- ماليس موجودًا بإمكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة (ش، ق، ١٤٧، ١٨)

- من وضع ما شأنه أن يوجد إضطراريًا أكثريًا فمن البيّن أنّه قد قال فيما هو موجود دائمًا أنه ليس بموجود دائمًا؛ وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الأكثر أنّه من الاضطرار فقد قال فيما ليس بموجود دائمًا أنّه موجود دائمًا. وكذلك من جعل ما شأنه أن يوجد على أيّ الأمرين إتفق على السواء من الإضطرار أو من الأكثر (ش، ج، ٥٣٧، ١٦)

- ما ليس بموجود خارج الذهن فهو موجود في الوهم لا بإطلاق (ش، ج، ٦٧٦، ٦)

- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)

- الموجود في الخارج معيّنًا مختصّ، ليس بكلّي أصلاً: ولكن فيه حصته من الكلّي (ت، ر١، ١٤٤، ٦)

- الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، فإن مورد التقسيم مشترك بين الأقسام. ثم كون وجود هذا الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مُسمّى «الوجود» معنى كليًا مشتركًا بينهما (ت، ر١، ١٦٢، ١٣)

- الموجود الذي لا يختصّ بأمر ثبوتي لا يوجد إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر١، ٢١٩، ١٥)

موجود بجزء

- قول المعلّم الأوّل: «الموجود بالجزء» يعني به الموجود شيئًا ما؛ والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئًا ما: إمّا شيئًا جوهريًا للموضوع، أو عَرَضًا ذاتيًا، أو عَرَضًا خارجيًا (س، ب، ١٩٥، ٦)

موجود بذاته

- الموجود بذاته هو على عدد أقسام ما يُقالُ «بذاته». فمن ذلك ماهيّته مستغنية عن باقي المقولات ولا تحتاج إلى أن تتقوّمَ أو تحصلَ أو تُعقَلَ إليها، وتلك هي المشار إليه الذي لا في موضوع ثمّ ما يُعرِّف ما هو هذا المشار إليه، والمقابلُ لهذا هو الموجود في موضوع (ف، ح، ١٢٤، ٥)
- منه (الموجود بذاته) ما ماهيّته مستغنيةٌ عن أن تحتاجَ إلى أن تتقوّم إلى نسبة بينه وبين غيره بوجه ما من الوجوه، وهو الذي لا سببَ أصلاً لماهيّته في أن تحصل، والمقابلُ لهذا هو الموجود الذي له سببٌ ما (ف، ح، ١٢٤، ٨)
- الموجود بذاته المقابلُ لما هو موجودٌ بالعَرَض، فإنّه ليس يكون في ما يوصف بالموجود على الإطلاق وبالوجه الأعمّ. فإنّه ليس شيء ماهيّته بالعَرَض، بل إنّما يُقالُ ذلك عند مقايسة الموجودات بعضها إلى بعض وعندما يُضافُ بعضُها إلى بعض أيّ إضافة كانت وأيّ نسبة كانت (ف، ح، ١٢٤، ١١)

موجود بضرورة مشروطة

- الموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه الإمكان الثاني (الإمكان الخاص) (س، أ، ٣٢٢، ٧)

موجود بالفعل

- ما هو موجود بالفعل ضربان، ضرب غير ممكن أن لا يكون بالفعل ولا في وقت من الأوقات أصلاً فهو دائمًا بالفعل ومنه ما قد كان لا بالفعل، وهو الآن بالفعل، وقد كان قبل أن يكون بالفعل وقد كان موجودًا بالقوّة (ف، ح، ١١٩، ١٠)
- سمّوا ما هو منه بعد بالقوّة باسم ما هو منه بالفعل، فسمّوه الموجود في الوقتين جميعًا، وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوّة والفعل، فقالوا «موجود بالقوّة» و «موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ١)
- لمّا لم يتميّز أيضًا للطبيعيّين الأقدمين فرقٌ ما بين الموجود بالقوّة والموجود بالفعل كما تبيّن للإلهيّين، شنّعَ عندهم أن يُقالَ في شيء واحد «إنّه موجود» و «إنّه غير موجود»، إذ كانوا إنّما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهيّة بالفعل فقط، فإنّ هذا هو أسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي، وعن «غير الموجود» ما لا ماهيّةَ له أصلاً وهذا أيضًا هو الأسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٧)
- تقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع، ١٢٤، ٨)

موجود بالقوة

- قولنا «موجود بالقوّة» أنّه مسدَّدٌ ومعدٌّ لأن يحصل بالفعل (ف، ح، ١١٩، ١٣)

- ما هو موجود بالقوّة منه ما هو بقوّته وإمكانه مسدَّدٌ نحو أنْ يحصلَ بالفعل فقط، ومنه ما هو مسدَّدٌ لأنْ يحصلَ بالفعل وألّا يحصل، فيكون مسدَّدًا لمتقابلين (ف، ح، ١١٩، ١٩)
- ما هو موجود بالقوّة لم تجر عادة الجمهور فيه أن يُسمّوه موجودًا بل يُسمّوه غير موجود ما داموا يُعبِّرون عنه بلفظ الموجود (ف، ح، ١٢٠، ٨)
- سمّوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوّة باسم ما هو منه بالفعل، فسمّوه الموجود في الوقتين جميعًا، وفصلوا بينهما بما زادُوه من شريطة القوّة والفعل، فقالوا «موجود بالقوّة» و «موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)
- لمّا لم يتميّزْ أيضًا للطبيعيّين الأقدمين فرقُ ما بين الموجود بالقوّة والموجود بالفعل كما تبيّن للإلهيّين، شنُعَ عندهم أن يُقالَ في شيء واحد «إنّه موجود» و «إنّه غير موجود»، إذ كانوا إنّما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهيّة بالفعل فقط فإنّ هذا هو أسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي وعن «غير الموجود» ما لا ماهيّةَ له أصلاً وهذا أيضًا هو الأسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٦)

موجود بالكل

- قول المعلّم الأوّل: «الموجود بالجزء» يعني به الموجود شيئًا ما؛ والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئًا ما: إمّا شيئًا جوهريًا للموضوع، أو عَرَضًا ذاتيًّا، أو عَرَضًا خارجيًّا (س، ب، ١٩٥، ٧)

موجود شيئا ما

- قول المعلّم الأوّل: «الموجود بالجزء» يعني به الموجود شيئًا ما؛ والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئًا ما: إمّا شيئًا جوهريًا للموضوع، أو عَرَضًا ذاتيًّا، أو عَرَضًا خارجيًّا (س، ب، ١٩٥، ٧)

موجود على الاطلاق

- الموجود على الإطلاق هو الموجود الذي إنّما وجوده بنفسه لا بشيء آخر غيره (ف، ح، ٢١٩، ١٨)
- يقول المعلّم الأوّل: أعني بالموجود على الإطلاق الشيء المطلوب: هل نفسه موجود؟ مثل قولنا: هل المثلث موجود، أو الإله؟ فهذا إنّما يبحث عن وجود نفس الموضوع (س، ب، ١٩٥، ٩)

موجود في حال

- الموجود في الحال، لا ينافي المعدوم في ثاني الحال، فضلاً عمّا لا يجب وجوده ولا عدمه (س، أ، ٣٢٢، ٨)

موجود في شيء

- إذا عنينا بقولنا «الموجود في شيء»، أي في شيء متحصّل القوام بنفسه، قد تمت شيئيّته دون ما يوجد فيه، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحله، كان فرقًا بين حال العَرَض في الموضوع وحال الصورة في المادة؛ فإنّ الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجودًا بالفعل؛ ومحله ليس بنفسه شيئًا بالفعل إلاّ بالصورة (س، م، ٣١، ٨)

موجود في موضوع

- أمّا الموجود في موضوع فهو قول مرادف لاسم

العرض (س، م، ٢٢، ١٩)

- معنى قولنا الموجود في موضوع: فقد رسم أنّه: «الموجود في شيء لا كجزء منه، ولا يصحّ قوامه من دون ما هو فيه». فقولنا إنّه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالإشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطىء ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها (س، م، ٢٨، ٤)

موجود لا في موضوع

- أوّل شيءٍ عُرِف أنّه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئيّة؛ وبالحريّ أن تكون سابقة للأشياء كلها. إذ كانت موضوعاتٍ لكليّاتها على سبيل «على» وموضوعاتٍ للأعراض على سبيل «في»؛ فكان كل شيءٍ وجوده إمّا بأن يكون مقولاً عليها أو موجودًا فيها (س، م، ٩٨، ١٠)

موجودات

- الموجودات: منها ما تقال على موضوع ما وليست البتة في موضوع ما كقولك: «الإنسان»: فقد يقال على إنسان ما وليس هو البتة في موضوع ما. ومنها ما هي في موضوع وليست تقال أصلاً على موضوع ما (أ، م، ٤، ٥)

- الموجودات مضطربة متناقضة لاضطراب الآراء فيها وتناقضها (ف، ق، ١٢٠، ١٤)

- إن كان في الموجودات شيءٌ لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلاّ بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود، وما أمكن أن يوجدَ له شيءٌ أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرَّفَ بالأمرين معًا، أعني بالمتقدّمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٦)

- لا تَخْلُصُ في موجود من الموجودات طبيعة العَرَض ولا طبيعة الجوهر، بل يكون كلّ محمول فهو بعينه عَرَضٌ وجوهر (ف، ج، ٩٦، ٤)

- إنّ الموجودات على قسمين: معقولة الذوات في الوجود، ومحسوسة الذوات في الوجود. فأمّا معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادّة لها ولا لواحق مادّة، وإنّما هي معقولة بذاتها لأنّها لا تحتاج إلى عملٍ يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسةً البتة. وأمّا محسوسات الذوات في الوجود فإنّ ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنّه يجرّد حقيقتها عن لواحق المادّة (س، ب، ١٦٠، ٤)

- أكثر الموجودات معلومٌ بالإستدلال عليها بآثارها، ولا تُحسّ (غ، ع، ٩٠، ١٧)

- إنقسام الموجودات: إلى محسوساتٍ، وإلى معلوماتٍ بالعقل، ولا تُباشر بالحسّ والخيال. فأعْرِضْ عن الخيال رأسًا، وعوِّل على مقتضى العقل فيه (غ، ع، ٩١، ٢٦)

- الموجودات تنقسمُ: إلى موجوداتٍ شخصيّة معيّنة، وتُسمّى أعيانًا، وأشخاصًا، وجزئيّات. وإلى أمور غير متعيّنة، وتُسمّى الكلّيات والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١)

- الموجودات منها ما يُحْمَل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجوهر العام... ومنها ما هو في موضوع... وهذا هو شخص العَرَض المشار إليه... ومنها ما

يُحْمَل على موضوع وهو أيضًا في موضوع... وهذا هو العَرَض العام... ومنها ما ليس يُحْمَل على موضوع أصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المشار إليه (ش، م، ٨، ٧)

- الموجودات التي المعاني التي في النفس أمثلة لها ودالّة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأوّل، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن تفارقها مثل الحركة (ش، ع، ١٢٥، ١)
- الموجودات بعضها أفضل في الوجود من بعض (ش، ج، ٦٥١، ١٩)
- إنّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَضَ (ط، ش، ١٩٤، ١)
- ليس في الموجودات ما تعلمُ الفطرة له قضية كلّية بغير قياس إلاّ وعلمها بالمفردات المعيّنة من تلك القضية الكلّية أقوى من علمها بتلك القضية الكلّية (ت، ر٢، ٦٦، ٣)

موجودات متصورة

- الموجودات المتصوَّرة، إمّا أن يتصوَّرها الإنسان بحواسه الظاهرة، كالطعم، واللون، والريح، والأجسام التي تحملُ هذه الصفات؛ وإمّا أن يتصوّرها بمشاعره الباطنة، كما يتصوّر الأمور الحسية الباطنة الوجدية، مثل الجوع والشبع، والحب والبغض (ت، ر١، ٣٨، ١٥)

موجودة

- (الموجودة) أي امتنع إنفكاكه عن الماهيّة باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن، أو باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج (هـ، م، ٤٦، ١٥)

موجودة في موضوع

- إنّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده؛ وأن الأمور: إمّا مقولة له على موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي كليات أشياء هي جواهر؛ فلأنّها كليّات، فهي تقال «على»؛ ولأنّها جواهر، فلا توجد «في»؛ وإمّا موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيّات الأعراض، فإنّها، لأنّها أعراض، موجودة «في»، ولأنّها جزئيّة، ليست «على»؛ وإمّا مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليّات الأعراض، فإنّها، بالقياس إلى جزئيّاتها، كالبياض الكلّي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛ ولأنّها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإمّا لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي جزئيّات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنّها جواهر، ليست موجودةً في موضوع؛ ولأنّها جزئيّة، ليست مقولةً على موضوع (س، م، ٢٧، ١٧)

موصوف

- الصفة «فلتُسَمَّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- يُسمّون (بعض الناس) الموصوف المسنَد إليه ويسمّون الصفة مسنَدًا، وربما سمّوا الصفة الخبر والمخبَر به والموصوفَ المخبَر عنه (ف، أ، ٥٧، ٥)
- جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمّى

المعنى الموصوف والمسنَد إليه والمخبَر عنه موضوعًا، والمعنى المُسنَد والمعنى الذي هو الصفة والخبر محمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إذا قلت ب جـ فمعناه أنّ كل ما يوصف بـ ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنّه جـ من غير زيادة أنّه موصوف به دائمًا أو غير دائم أو عندما يوصف بأنّه ب أو وقتًا آخر، معيّنًا كان أحد الوقتين كالكسوف للقمر أو غير معيّن كالنفس للإنسان، فإنّ جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنّه جـ لأنّ هذا أعمّ من كونه موصوفًا دائمًا أو غير دائم ومن كونه موصوفًا بذلك عندما يوصف بـ ب أولاً عند ذلك فقط، وكل ما يزاد على هذا فهو أخصّ من هذا، وإن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنّه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقّه المعنى نفسه، بل أخصّ منه. وكذلك القول في السلب (س، ش، ٦٤، ١٥)

- إلتم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)

- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)

- ما قُدّر أنّه من اللازم لموصوفه فنفس الموصوف ليس بواجب البقاء. فلا يكون العلمُ به علمًا بموجود واجب الوجود (ت، ر١، ١٥٥، ١١)

- الموصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافًا، أمّا إذا لم يكن مضافًا وذكر بعده المفضل عليه مجرورًا بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه، ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل، ولا يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل، وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه تستلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

موصوفات

- في الموصوفات ما هو علّة فاعلة لصفته أصلاً، بل هو محلّ لصفاته القائمة به (ت، ر٢، ١٤٠، ٢٥)

موصولات

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلّية عقلاً، وإنّما عرضت لها الجزئيّة عند الإستعمال بواسطة أمور صاحبتها (و، م، ٧٨، ٢٠)

موضع

- إذا كان النوعُ موجودًا للموضوع بوجه ما من الوجهين وجُعِلَ المحمول موجودًا للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوبًا عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوبًا عنه بوجه آخر، فإن الموضعَ يكون سوفسطائيًا خبيثًا (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- الموضع ينبغي أن يكون كليًا لمقدمة تُستعمل

في الوضع، لا أن يكون الوضعُ بعينه في المعنى واللفظ، ولا أن يكون أيضًا هو الوضع بالمعنى ومخالفًا له في اللفظ ولكن كليًا، تحته الوضع (ف، ق، ١٠٣، ١٥)

- إذا كان بينه (الموضع) وبين ضده متوسط فإن ضدّه إذا وجد في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضع (ف، ق، ١٠٩، ١)

- كلُّ إنسان إنّما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)

- معنى الموضع حكم منفرد من شأنه أن تتشعّب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس (س، ج، ٣٨، ١)

- الموضع ما يولّد الجزئيّات من حيث يعمُّها، ومن حيث ينزل إليها حكمه. وهذا وإن إتفق أن كان حكمٌ موضعًا ومقدِّمة، فهو موضع من جهة؛ ومقدّمة من جهة. أمّا موضع، فمن حيث يستعمل على أنّه قانون، وأمّا مقدّمة فمن حيث يستعمل جزء قياس (س، ج، ٤١، ١٤)

- الموضع إنّما يكون برهانيًا بعد أن تكون الجزئيّات كلها قد رُتِّبَتْ فلم يفلت شيء، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كليّة كل جزئيّ (س، ج، ١٠٨، ١)

- إعلمْ أنّ الشيء إنّما يكون موضعًا إذا كانت الشهرة توجبه، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات، فيوضع بعد ذلك قانونًا؛ وما ليس كذلك فليس بموضع (س، ج، ١٣١، ٩)

- الموضع... مبدأ و... أصل منه تؤخذ المقدّمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة (ش، ج، ٥٢٥، ٥)

- الموضع هو الذي يعطي مقدّمات المقاييس وأشكالها (ش، ج، ٥٢٥، ١٧)

- الموضع هو المقدّمة الكلّيّة التي هي أحق المقدّمات بالقياس (ش، ج، ٥٢٦، ١)

- إسم الموضع عند الجمهور... يُدَلّ به على حالة ما أو أمر ما في كل قول وقعت فيه بأن به مخاطبة بسبب تلك الحال أو ذلك الأمر يتأتى إثبات ذلك القول أو إبطاله (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)

- «الموضع» كل حكم يتشعب منه أحكام أُخَر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة (ط، ش، ٢٥٨، ٣)

موضع علمي

- إن صدق (في الموضع) المقدّم فيه كليًا، حتى كان قولنا: إنّ كل لذة خيرٌ حقًا، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرًا؛ فكان الموضع علميًا. وأمّا إن أخذ مهملاً فيكون مشهورًا، ولا يكون حقًّا (س، ج، ١٣٨، ١٢)

موضع مكاني

- إنّ الموضع المكانيّ يقال عمومًا على كل مكان معيّن، ويقال خصوصًا على الموضع الذي له خاص حكم يعتدّ به (س، ج، ٤٢، ٨)

موضوع

- «موضوع» كقولك: متكىء، جالسًا (أ، م، ٦، ٩)

- أصحابُ المنطق يُسمّون المُخْبَرَ عنه الموضوع ويُسمُّون الخَبَر المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)

- إذا كان الموضوعُ في القضية إسمًا مشتركًا لم تكن القضية واحدة، بل تكون عدتُها على عدة المعاني التي يُقال عليها ذلك الاسم (ف، ع، ١٤٥، ١٨)
- الصفة «فلِتُسَمَّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظُر هل تجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكسَ المحمولَ على حدّه، فيلزمُ عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع ألفناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٩)
- إذا كان الموضوع إذا وُجِدَ في أيّ شيء اتفق، وُجِدَ المحمول بوجود الموضوع، لزِمَ أن يكونَ المحمولُ موجودًا في جميع الموضوع (ف، ق، ١٠٣، ٤)
- لا فرقَ بين أن نقولَ أيّ شيء ما وُجِدَ فيه الموضوع وُجِدَ فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يُوجد فيه الموضوع يُوجد فيه المحمول (ف، ق، ١٠٣، ٨)
- أن ننظرَ إذا ارتفع الموضوعُ عن شيء ما فارتفع المحمولُ بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظنّ أنه إذا وُجِدَ الموضوع وُجِدَ المحمول، فيظنّ لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع. وهذا الموضع مخيّلٌ جدًا وهو سفسطاني (ف، ق، ١٠٣، ١٨)
- إن المحمول إن كان موجودًا لِمَا يُوجد له الموضوع لزِمَ أن يكون المحمولُ مسلوبًا عمّا يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضًا إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لمَا سُلِبَ عنه الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِما يُوجب له الموضوع (ف، ق، ١١٣، ١٧)
- إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لما يُوجب له الموضوع كان إيجابُه لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع (ف، ق، ١١٣، ٢٠)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلب عنه الموضوع كان سلبُه لاحقًا لما يُجب له الموضوع (ف، ق، ١١٤، ٢)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِما يُوجب له الموضوع كان سلبُ الموضوع لاحقًا لما يُسلبُ عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١١)
- إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لِما سُلِبَ عنه الموضوع فإيجابُ الموضوع لاحقٌ لِما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٣)
- إن كان سلبُ المحمولِ لاحقًا لِما يوجب له الموضوع فسلبُ الموضوع لاحقٌ لِما يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٦)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لما يُسلبُ عنه الموضوع، فإيجابُ الموضوع لاحقٌ لما يُسلبُ عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٩)
- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع لزِمَ أن يكون المحمولُ في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)
- كون ضدّ الموضوع في ضد المحمول هو البيّنُ أخذنا على الخلافِ فألزمْنا أن المحمول موجودٌ في الموضوع، وإن كان أيضًا البيّنُ سلبَ ضدّ الموضوع عن ضد المحمول ألزمْنا عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٨)
- إن موضوعَ المطلوب إن كان ملكةً وكان

محمولُه كذلك ثم كان عدمُ الموضوع يلحقه عدمُ المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)

- إن كان عدم المحمول مسلوبًا عن عدم الموضوع فالمحمولُ غير موجود للموضوع (ف، ق، ١١٥، ١٨)

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمّا إليه يُضاف الموضوع، فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٨)

- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير، وكان نظيرُ المحمولِ موجودًا لنظير الموضوع، فإنّ المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كانَ نظيرُ المحمول غير موجود لنظير الموضوع، فإنّ المحمولَ مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢١)

- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢٢، ١)

- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوعُ يُسمّى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمّى المطلوب، من قِبَل أن الموضوع هو الذي يُفرضُ أولاً، ثم يُطلبُ فيه وجودُ المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)

- الموضوع هو بوجه ما تحت الحدّ الأوسط، أما في الشكل الأوّل فبالفعل، وأما في الثاني والثالث فبالقوّة، فظاهر أن الذي يُطلب وجودُه قد عُلِمَ بوجه ما وجوده (ف، ب، ٨٤، ٢٠)

- موضوعُ كل مقدمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إمّا جوهرًا وإمّا كميّة وإمّا كيفيّة وإمّا داخلاً تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)

- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحمَلُ أيضًا على شيء دونه بطريق ما هو، فإنّه يكون محمولاً أيضًا على شيء ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحمَلُ على شيء دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١٢)

- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكلّيّاته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائرَ المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كلّيّات أو لم تكن كلّيّات، والمحمولات على كلّيّات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنّها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)

- قولنا: زيد في الدار، فإنّ زيدًا موضوع «وفي الدار» محمول (س، ع، ١٣، ٣)

- أوّل القضايا الحمليُّ، وأوّلُه الإيجاب لأنّه مؤلّف من منسوب إليه يُسمّى موضوعًا ومنسوب يسمّى محمولاً على نسبة وجود، وأمّا السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٧)

- الموضوع كل مادّة متقوّمة الذات أو قابل متقوّم دون الهيئة التي فيهما وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها. أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوّم ذلك الأمر الذي هو مادّة أو قابل عرفنا أن الصورة جوهر ولم يحتج إلى وسط (س، ب، ١٠٣، ٣)

- إنّ اختلاف العلوم الحقيقيّة هو بسبب موضوعاتها. وذلك السبب امّا اختلاف الموضوعات، وإمّا إختلاف موضوعٍ واحد (س، ب، ١٠٤، ٢٢)

- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنّه ليس إذا كانت النار خاصّتها أن تتحرك إلى فوق، والإنسان خاصّته أن يفهم بالرويّة، يجب أن يكون ما هو أشدّ حركة إلى فوق أشدّ ناريّة، أو يكون ما هو أكثر فهمًا هو أشدّ إنسانيّة (س، ج، ٢٣٢، ١١)

- الذي يُسمّى الحمليّ، وهو الذي يحكم فيه بأنّ معنى محمولٌ على معنى، أو ليس بمحمول عليه. مثاله قولنا: إنّ الإنسان حيوان، وإنّ الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمّى بـ«الموضوع» وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو المسمّى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ٦)

- نجد للحمليّ جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٧)

- إنّ الموضوع قد يكون مفردًا مثل «الإنسان» وقد يكون مؤلّفًا مثل «الحيوان الناطق المائت» وإنّما يكون كذلك إذا كانت قوّته قوّة المفرد (س، ش، ٦٤، ٧)

- الموضوع على وجهين: أحدهما كما يقال الانسان حيوان فإنّه أمرٌ واحد، والثاني كما يُقال المتحرّك متغيّر، فإنّ المتحرّك محمولٌ وموضوعٌ فإنّه ذو الحركة (مر، ت، ١٥، ١٠)

- الموضوع يُوصف بمحمول على وجهين: أحدهما بأنّه هو إسمًا ومعنى، كقولنا الإنسان حيوان، أو يوصف بمحمول لا بأنّه هو ولكن بأنّه ذو هو أوله هو؛ والقسم الثاني يُشتقّ لذلك الموضوع من محموله إسم، فيُقال شجاع ولا يُقال هو شجاعة؛ وقد يمكن أن يكون على سبيل النَقل كما يقال رَجُل عدل وخُلُق عدل (مر، ت، ٢٦، ١٠)

- الموضوع لِما يُحمَل عليه إذا إعتبر مأخوذًا بنفسه من غير إلحاق سور به لا يخلو إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، فإن كان جزئيًا فالمحمول عليه إما أن يكون كليًّا أو جزئيًّا، فإن كان جزئيًا لم يكن ذلك الجزئي غيره، فإن الجزئيّين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر، إذا المحمول والموضوع واحد، والمتباينان لا يكونان واحدًا؛ ومثل هذا على الحقيقة لا يكون محمولاً وموضوعًا، كما تقول زيد هو أبو القاسم، ولا يكون أحدهما أولى بأن يُجعَلَ موضوعًا أو محمولاً من الآخر؛ وأمّا إن كان الموضوع كليًّا فإن المحمول بالضرورة لا يكون إلا كليًا (مر، ت، ٢٦، ١٥)

- المحمول يجب أن يكون صفة تُعرِّف الموضوع (مر، ت، ٢٧، ٤)

- الموضوع قد يُعنى به ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض له صفة ولا يفيده تلك الصّفة كمالاً في ذاته وحقيقته، وذلك كالإنسان الذي تكاملت إنسانيّته بالأجزاء التي بها تتمّ الإنسانيّة، ثم يصير معروضًا لوجود البياض والسواد، ويسمّى كلّ شيء هذه حاله موضوعًا (مر، ت، ٢٩، ١)

- الموضوع لا يخلو إمّا أن يكون موجودًا أو معدومًا مأخوذًا من حيث هو معدوم (مر، ت، ٥٥، ٧)

- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون لفظًا مفردًا... وقد يكون لفظًا مركّبًا (غ، م، ١٨، ١١)

- كلّ «موضوع» أو «محمول» يُذكر في قضية، فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع،

٧٠، ١١)

- (لزم) من النظر في المقدّمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدّمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتمّ «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- الموضوع فلا يتصوّر أن يكون أعمّ من المحمول، وإذا وضع كذلك كان الحكم كاذبًا (غ، ع، ١٣٢، ٢٥)

- (الموضوع) المحل القريب الذي يقوم بنفسه، لا بتقويم الشيء الحال فيه (غ، ع، ٣١٣، ١٣)

- الموضوع قد يُقالُ لكل شيء من شأنه أن يكون له كمال ما، وكان ذلك الكمال حاضرًا، وهو الموضوع له (غ، ع، ٣٧٩، ١٦)

- إلتئم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّي المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسمّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٣)

- إنّ الشيء المُسمّى بزيد هو الشيء المُسمّى بإنسان، بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسمّى موضوعا (ب، م، ١٢، ٢١)

- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدّر الموضوعيّة والمحموليّة، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولاً وموضوعًا (ب، م، ٧١، ١)

- الموضوع ليس يتعيّن موضوعًا، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أنّ الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدّم الموضوع يُجْعَل موضوعًا، وفي عادة من يُقدّم المحمول يُجْعَل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)

- من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلا الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعيَّن بماهيتهما وبأسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوّران (ب، م، ٧١، ٧)

- إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا إنّه كذا، فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)

- نعني بالموضوع ههنا المحل المتقوّم بذاته المقوّم ما يحله (سي، ب، ٥٣، ١٧)

- الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب (سي، ب، ٥٤، ٢١)

- موضوع ما في موضوع هو الجوهر على هذا الوجه. وأمّا موضوع ما على موضوع فقد يكون عَرَضًا كالبياض للون، وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله (سي، ب، ٥٦، ٢٠)

- أخذهم (المنطقيون) الموضوع مكان الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه، والخشب موضوع للسريرية لا جنس، والسريرية عارضة عليه (سي، ب، ٨٩، ٢١)

- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة

والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)

- ما هو موضوع في النتيجة يُسمّى حدًا أصغر، وما هو محمول فيها يُسمّى حدًا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)

- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضدّه المقابل له (ش، ع، ١٢٩، ١٥)

- لا... الموضوع للحدود أو أجزاء الحدود يمكن أن يكون له موضوع (ش، ب، ٤٢٨، ١٠)

- الموضوع إما أن يكون جنسًا أو نوعًا. فإن كان جنسًا فلا بدّ أن يكون له نوع أخير، والنوع الأخير ينتهي حمله إلى الأشخاص؛ وإن كان نوعًا فإنما يُحْمَل على الشخص فقط والشخص ليس يُحْمَل على شيء وعلى المجرى الطبيعي (ش، ب، ٤٢٨، ١٢)

- إن أخِذ الموضوع أخص من الحدّ الأوسط، والحدّ الأوسط أخص من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)

- الشيء الذي له العلّة... هو الموضوع (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)

- إن كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفًا بالزمان، لم يَصْدُق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)

- إن كان الموضوع جنسًا لا يُحْمَل على ما وضع أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)

- أجزاء العلوم البرهانيّة ثلاثة. المبادىء والموضوعات والمطالب: أمّا المبادىء فهي الحدود والمقدّمات التي تؤلّف منها قياساته وتلك... : أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتيّة: وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ر، ل، ٤٥، ١١)

- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمّى موضوعًا لأنّه وضع ليحمل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (هـ، م، ١٣، ١٦)

- صدق الموضوع على أفراده تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد إبن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)

- الموضوع يحتمل المراد منه أربع مفهومات: الأول ذاته وحقيقته، الثاني أفراده لا حقيقته، الثالث الموصوف به، الرابع ما صدق عليه من غير التفات إلى كونه حقيقة له أو أفرادًا له أو موصوفًا به (و، م، ١٣٤، ١٤)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يصرح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١٢)

- إنّ المناطقة اصطلحوا على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأوّل موضوعًا، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢)

موضوع بالحقيقة

- إنّ كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلّي، وكل كلّي فإنّه محمول على موضوع ضرورةً؛ لأنّ له جزئيّات بفعل أو بقوّة يقال عليها الكُلّي هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)

موضوع العلم

- إن موضوع العلم إمّا أن يكون قد أخِذ على الإطلاق من جهة هويّته غير مشترَط فيها زيادة

معنى، ثم طُلبت عوارضها الذاتيّة مثل العدد للحساب. وإمّا أن يكون قد أُخذ لا على الإطلاق، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلاً ينوعه، ثم طُلبت عوارضه الذاتيّة التي تلحقه من تلك الجهة: مثل النظر في عوارض الأكر المتحرّكة (مر، ت، ٢١٥، ١٤)

موضوع علمي

- لفظة «أولي»؛ فإنّه إن عنى بالأوّل بالطبع والأقدم، صار الموضوع علميًا؛ وإن عنى به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو وجوده أشدّ موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلّق، فليس الموضع بتعليمي (س، ج، ١٣٩، ٥)

موضوع على

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع لـ«على» والموضوع لـ«في» لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللونَ مقولٌ على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمانَ موجودٌ في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

موضوع الفلسفة الاولى

- موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا هو الوجود الكلّي المطلق المشترك بين الموجودات المنقسم إلى جوهر وعرض، وعلّة ومعلول. وهذا الموضوع ليس له وجود في الخارج (ت، ر٢، ٢٠٢، ٢١)

موضوع في

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع لـ«على» والموضوع لـ«في» لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللونَ مقولٌ على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمانَ موجودٌ في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

موضوع القضية

- موضوع القضيّة لا يخلو إمّا أن يكون كليًّا أو جزئيًّا، فالحكم إمّا على الكليّ وإمّا على الجزئيّ. فإذا كان الموضوع جزئيًّا كقولك: زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأمّا إن كان الموضوع كليًّا فإمّا أن يكون الحكم عليه كليًّا أي يكون قد بيّن أنّ الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا إيجاب على شيء البتّة مما تحته، أو بيّن أن الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك ذلك تركًا ولم يتعرّض له، وإنّما تعرض للكيف دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)
- ليس من شرط موضوع القضية، أن يكون موجودًا في الأعيان؛ فإنّا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الأعيان، أحكامًا إيجابيّة فضلاً عن السلبيّة، كما على أشكال هندسيّة لم يحكم بوجودها. ولا أن لا يكون موجودًا في الأعيان، فإنّا نحكم أيضًا على موضوعات موجودة بحكم كالعالَم وما فيه (ط، ش، ٢٧١، ١)

موضوع لايجاب

- إنّ حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئًا موجودًا له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إمّا في الأعيان وإمّا في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٣)

موضوع المطلوب

- نقسّم موضوعَ المطلوب إن كان جنسًا إلى أنواعه القريبة منه ثم نتأمّلُ هل نجدُ محمولَ المطلوب في جميعها أو نجدُه مسلوبًا عن جميعها أو نجدُه في بعضها، ومسلوبًا عن بعض، فإن لم يتبيّنْ لنا ذلك في أنواعِه القريبة منه قسّمنا كل واحد من تلك الأنواع أيضًا إن كانت تحتملُ القسمة، ثم هكذا إلى أن ننتهي إلى الأخيرة التي لا تُقسم إلاّ إلى الأشخاص (ف، ق، ٩٦، ٧)
- إن قُسّمَ المحمول بفصوله المُقوِّمة لأنواعه ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه لا على أنه مشتقّ ولا على أنه مثالٌ أول، لزمَ من ذلك سلبُ المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ٩٨، ١٣)

موضوع المنطق

- موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية (ن، ش، ٣، ١١)

موضوع الموجبة المعدولة

- موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودًا لأن حكمها الإثبات (سي، ب، ١٠٤، ١٣)

موضوع النوع

- أن يكون الموضوع نوعًا يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنسًا؛ كالمظنون، فإنّه يقال على أكثر ممّا يقال عليه المعلوم. وهذا الموضع في الظاهر كأنّه في القوّة ما قيل قبل من أنّه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس، فليس المفروض جنسًا بجنس (س، ج، ١٦٧، ١٦)

موضوعات

- المحمولات والموضوعات في الحقيقة هي معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال (ف، ق، ٧١، ٥)
- كل صناعة نظرية فإنها تشتملُ بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)
- الموضوعات هي الأشياء التي إنّما تبحث الصناعةُ عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتيّة لها (س، ب، ٩٨، ١٥)
- المبادىء: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان، الموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)
- الموضوعات تختلف: فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة، كأنّ الطبيعة والحق قد وضعاه وسلّماه؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين (س، ج، ٩، ٦)
- الموضوعات هي الأشياء التي إنّما يبحث في الصّناعة عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذّاتيّة لها: كالمقادير في الهندسة، والجسم من جهة ما يتحرّك ويسكن في العلم الطبيعي، وكذا الإنسان من جهة ما يصحّ ويمرض للطّب (مر، ت، ١٩٧، ١٠)

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتيّة، والمسائل، والمبادىء (غ، م، ٦٠، ٦)
- الموضوعات ونعني بها أن لكل علم لا محالة موضوعًا (غ، م، ٦٠، ٧)
- الموضوعات: فهي الأمور التي توضع في العلوم، وتطلب أعراضها الذاتية (غ، ع، ٢٥١، ٤)
- الموضوعات هي الأمور التي توضع في العلوم، وتُطلبُ أعراضها الذاتية (غ، ع، ٣٧٩، ١٣)
- الموضوعات: فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة إليه، كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض للطب (سي، ب، ٢٣٤، ١٠)
- المختلفة الموضوعات إمّا أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون، والتي لا مداخلة بين موضوعاتها، فإمّا أن لا تشترك في الجنس أو تشترك، فإن لم تشترك سُمّيت متباينة، مثل علم العدد والعلم الطبيعي، وإن اشتركت سُمّيت متساوية في الرتبة، مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد، فإنّ موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم (سي، ب، ٢٥٢، ١٦)
- (الموضوعات) تكون بينها مداخلة فإمّا أن يكون أحد الموضوعين أعمّ والآخر أخصّ، وإمّا أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به، مثل علم الطب وعلم الأخلاق (سي، ب، ٢٥٢، ٢١)
- إن كانت موضوعات كثيرة يُحْمَل عليها محمول واحد فليس ذلك إيجابًا واحدًا ولا سلبًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٥)

موضوعات اول

- الموضوعات الأول الكثيرة التي تحتوي عليها صناعة واحدة ينبغي أن تكون متجانسة، والمتجانس هو واحد أيضًا بجهة ما (ف، ب، ٦٣، ١٧)
- الموضوعات الأول المتجانسة منها ما يتجانسُ بأن تكونَ نسبة بعضها الى بعض نسبة واحدة، مثل موضوعات الهندسة، ومنها ما يتجانس بتعاونها وتعاون أنواعها على تكميل شيء واحد، وهو الغاية القصوى من الأمور التي تشتمل عليها الصناعة (ف، ب، ٦٣، ١٨)

موضوعات الجدل

- قد تكونُ موضوعات الجدل موادّ ممكنة، ففي هذه قد تكون المتضادتان جميعًا كاذبتين. فكذلك لا يمتنع أن تكونا شنيعتين (ف، ج، ١٠٧، ١٢)

موضوعات الصناعة

- موضوعات الصناعة هي الأمور التي لها تُوجد الأعراضُ الذاتية وإليها تُنسبُ سائرُ الأشياء المنظور فيها من الصناعة بأحد أنحاء النِسب التي ذُكِرَت فيما تقدّم، وذلك مثل العدد في صناعة العدد، والخطوط والسطوح والمجسّمات في صناعة الهندسة (ف، ب، ٥٩، ٩)
- (موضوعات الصناعة) التي تنسب الى موضوع الصناعة ثلاثة أصناف: أحدُها الأشياء التي تؤخذ في حدود الموضوعات، والثاني أنواع موضوعاتها، والثالث الأعراضُ الذاتية

الموجودة لتلك الموضوعات (ف، ب، ٥٩، ١٢)

مؤلفات

- من المؤلّفات ما يكون جزء منه حرفًا في مثل قولك «غير بصير» أو «لا بصير» فإنّ لك أن تضع بدل لفظًا مفردًا كـ«الأعمى» وكذلك لك أن تجعله محكومًا عليه بالإيجاب والسلب (س، ش، ٦٤، ٩)

مؤلفات الألفاظ

- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعًا وتأليفًا بين مفرداتها، هو الذي يُدَل عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ١٩)

ميزان

- علم المنطق هو القانون الذي به يميِّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ١١)
- الميزانُ هو ميزان معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله وملكه وملكوته (غ، ق، ٤٣، ١٣)
- بِمَ تعرفُ أن ذلك الميزان صادقٌ أم كاذبٌ؟ أبعقلك ونظرك، والعقولُ متعارضةٌ، أم بالإمام المعصوم الصادق، القائم بالحق في العالم، وهو مذهبي الذي أدعو إليه؟ فقلت: ذلك أيضًا أعرفُه بالتعليم، ولكن من إمام الأئمّة محمّد بن عبد الله إبن عبد المطلب، صلوات الله عليه. فإني وإن كنت لا أراه فإني أسمع تعليمه الذي تواتر إليّ تواترًا لا أشك فيه (غ، ق، ٤٣، ١٧)
- من أين تعلم أن الميزان صادق؟ . . . أعلمُ ذلك علمًا ضروريًا يحصلُ من مقدّمتين، إحداهما تجريبيّة والأخرى حسيّة. أمّا التجريبيّة فهي أني علمت بالتجربة أن الثقيل يهوي إلى أسفل، وأن الأثقل أشدّ هويًا. فأقول: «لو كانت إحدى الكفّتين أثقل لكانت أشدّ هويًا؛ وهذه مقدّمة كلّية تجريبيّة حاصلة عندي ضروريّة. المقدّمة الثانية أن هذا الميزان بعينه رأيته لم تهوِ إحدى كفّتيه، بل حاذت الأخرى محاذاة مساواة؛ وهذه مقدّمة حسيّة شاهدتها بالبصر. فلا أشكّ لا في المقدّمة الحسيّة، ولا في الأولى وهي مقدّمة تجريبيّة. ويلزم في قلبي من هاتين المقدّمتين نتيجة ضروريّة وهو إستواء الميزان (غ، ق، ٤٥، ٢)
- عرفتُ صحّة الميزان بالمشاهدة والعيان (غ، ق، ٤٥، ١٦)
- (الميزان) ذو عمود وكفّتين، والكفّتان متعلّقتان بالعمود، والعمود مشترك في الكفّتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا ميزان التعادل (غ، ق، ٤٨، ٩)
- تولّد علمك في الميزان من العلم التجريبي بأن الثقيل هاوٍ، والعلم الحسّي بأن إحدى الكفّتين ليست هاوية بالإضافة إلى الأخرى (غ، ق، ٥١، ١٧)
- الميزان الأول أوسع الموازين، إذ يمكن أن تستفاد منه المعرفة بالإثبات العام والإثبات الخاص، والنفي العام والنفي الخاص: فقد أمكن أن يوزن به أربعة أجناس من المعارف. وأمّا الثاني، فإنه لا يمكن أن يوزن به إلاّ النفي، ولكن يوزن به النفي العام والخاص جميعًا. وأمّا الثالث، فلا يوزن به إلاّ الخاص،

كما ذكرت، لكن إنه يلزم منه أن بعض أحد الوصفين يوصف بالآخر لاجتماعهما على شيء واحد؛ وما لا يتسع إلاّ للحكم الخاص الجزئي فهو أصغر لا محالة (غ، ق، ٦١، ١٠)

- فساد... الميزان تارة يكون من الكفّة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلّق الكفّة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٣)

- إن خللَ الميزان تارة يكون من سوء التركيب، بأن لا يكون تعلّق الكفّتين بالعمود تعلّقًا مستقيمًا، وتارة يكون من نفس الكفّة وفسادِ طينتها التي منها إتّخذت: وتارة يكون من فساد طينته ومادته التي منها إتُّخذ (غ، ق، ٧٦، ٣)

- القسطاس المستقيم والميزانُ الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩)

- «الميزان» يفسّره السلف بالعدل، ويفسّره بعضهم بما يوزن به، وهما متلازمان (ت، ر٢، ١١٣، ٩)

- القدر المشترك الذي هو العلّة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لنزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا نفرّق بين المتماثلَين (ت، ر٢، ١١٤، ١)

ميزان اصغر

- الميزان الأصغر، تعلّمناه من الله تعالى حيث علّمه محمّدًا، عليه السلام، في القرآن، وذلك في قوله تعالى: «وما قدّروا الله حق قدره، إذ قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء. قل: مَن أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورًا وهدى للناس (غ، ق، ٥٩، ٣)

- وجه الوزن بهذا (الميزان الأصغر) أن نقول: قولهم بنفي إنزال الوحي على البشر، قولٌ باطل الإزدواج المنتج عن أصلين. أحدهما أن موسى بشر، والثاني أن موسى منزّلٌ عليه الكتاب، فيلزم منه بالضرورة قضيّة خاصة، وهو أن بعض البشر ينزلُ عليه الكتاب، وتبطلُ به الدعوى العامة بأنه لا يُنزل كتاب على بشر أصلاً. أما الأصل الأول، وهو قولنا: موسى بشر، فمعلوم بالحسّ؛ وأمّا الثاني، وهو أن موسى مُنْزَلٌ عليه الكتاب، فكان معلومًا باعترافهم (غ، ق، ٥٩، ٧)

- حدّ هذا الميزان (الأصغر)، فهو أن كل وصفَين إجتمعا على شيء واحد، فبعضُ أحد الوصفين لا بدّ أن يوصف بالآخر بالضرورة، ولا يلزم أن يوصف به كله. أمّا وصف كله، فلا يلزم لزومًا ضروريًا؛ بل قد يكون في بعض الأحوال وقد لا يكون، فلا يوثق به (غ، ق، ٦٠، ١٩)

- عكسُ الميزان الأصغر، إذ حدّ ذلك الميزان أن يوجد شيآن لشيء واحد، لا أن يوجد شيء واحد لشيئين. فإنه إن وجد شيآن لشيءٍ واحد، وُصِفَ بعضُ أحدهما بالآخر، كما سبقَ ذكره. أمّا إذا وُجِدَ شيءٌ واحد لشيئين، فلا يوصفُ أحدُ الشيئين بالآخر (غ، ق، ٧٣، ٥)

ميزان اكبر

- الميزان الأكبر هو ميزان الخليل، عليه السلام، الذي استعمله مع نمرود. فمنه تعلّمنا هذا الميزان، لكن بواسطة القرآن. وذلك أن نمرود إدّعى الإلهية، وكان الإلَه بالإتفاق عبارة عن القادرِ على كل شيء. فقال إبراهيمُ: «الإلَه إلهي، لأنه الذي يُحيي ويُميت، وهو القادر عليه، وأنت لا تقدر عليه!» فقال: «أنا أُحيي وأُميت». يعني أنه يُحيي النطفة بالوِقاع،

ويُميت بالقتل. فعلم إبراهيم أن ذلك يعسُرُ عليه فهم بطلانه، فعدَلَ إلى ما هو أوضح عنده. فقال: «فإن اللّه يأتي بالشمس من المشرق، فأتِ بها من المغرب! فبهتَ الذي كفر» (غ، ق، ٤٩، ١)

- الميزان (الأكبر) أن تقول: «كل من يقدرُ على إطلاع الشمس فهو الإله، فهذا أصل؛ وإلهي هو القادر على الإطْلاع، وهذا أصلٌ آخر؛ فلزمَ من مجموعهما بالضرورة أن إلهي هو الإله دونك يا نمرود» (غ، ق، ٤٩، ١٢)

- حدّ الميزان الأكبر: أنّ الحكمَ على الأعمّ حكمٌ على الأخصّ ويندرجُ فيه لا محالة، فحدّ هذا (الميزان الأوسط): أنّ الذي يُنفى عنه ما يُثبتُ لغيره مباينٌ لذلك الغير (غ، ق، ٥٦، ١٣)

ميزان اوسط

- الميزان الأوسط أيضًا للخليل، عليه السلام، حيث قال تعالى: «قال: لا أحبُ الآفلين». وكمالُ صورة هذا الميزان: أن القمرَ آفلٌ؛ والإله ليس بآفل؛ فالقمرُ ليس بإله. ولكن القرآن على الإيجاز والإضمار مبناه. لكن العلم بنفي الإلهيّة عن القمر، لا يصير ضروريًا إلاّ بمعرفة هذين الأصلين، وهو أن القمر آفل وأن الإله ليس بآفل. وإذا عُرف الأصلان، صار العلم بنفي الإلهية عن القمر ضروريًا (غ، ق، ٥٥، ٣)

- حدّه (الميزان الأوسط) فهو أنّ كلّ شيئين، وُصِفَ أحدهما بوصفٍ يسلب ذلك الوصف عن الآخر، فهما متباينان، أي أحدهما يُسلبُ عن الآخر ولا يُوصف به (غ، ق، ٥٦، ١١)

- حدّ الميزان الأكبر: أنّ الحكمَ على الأعمّ حكمٌ على الأخصّ ويندرجُ فيه لا محالة، فحدّ هذا (الميزان الأوسط): أنّ الذي يُنفى عنه ما يُثبتُ لغيره مباينٌ لذلك الغير (غ، ق، ٥٦، ١٤)

- إزدواج أصلين على هذا الوجه (في الميزان الأوسط): أحدهما أصلٌ سالب، مضمونُه النفي، والثاني أصلٌ موجب، مضمونُه الإثبات، وتتولّد منهما معرفة بالنفي والتقديس (غ، ق، ٥٨، ٥)

ميزان التعادل

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

- (الميزان) ذو عمود وكفّتين، والكفّتان متعلّقتان بالعمود، والعمود مشترك في الكفتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا ميزان التعادل (غ، ق، ٤٨، ١٠)

- سمّيتُ الأول ميزان التعادل، لأن فيه أصلين متعادلين كأنهما كفتان متحاذيتان (غ، ق، ٦٧، ١)

ميزان التعاند

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

- موضعه (ميزان التعاند) من القرآن، فقوله تعالى

في تعليم نبيّه، عليه السلام: «قل: من يرزقكُم من السموات والأرض؟ قلْ: اللّه. وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدى أو في ضلال مبين». فإنه لم يذكر قولَه: «أو إيّاكم» في معرض التسوية والتشكيك، بل فيه إضمارُ أصلٍ آخر، وهو: أنّا لسنا على ضلال في قولنا: «إنّ اللّه يرزقكم من السماء والأرض»؛ فإنه الذي يرزق من السماء بإنزال الماء،ومن الأرض بإنبات النبات؛ فإذن أنتم ضالّون بإنكار ذلك (غ، ق، ٦٥، ٣)

- كمال صورة الميزان (ميزان التعاند): «إنّا أو إيّاكم لعلى ضلال مبين»، وهذا أصل؛ ثم تقول: «ومعلوم أنّا لسنا في ضلال»، وهذا أصل آخر؛ فيلزم من إزدواجهما نتيجة ضرورية وهو إنكم في ضلال (غ، ق، ٦٥، ٨)

- حدّ هذا الميزان، (ميزان التعاند)، فهو إنّ كل ما إنحصر في قسمين، فيلزم من ثبوتِ أحدهما نفيُ الآخر، ومن نفي أحدِهما ثبوتُ الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمةُ منحصرة لا منتشرة. فالوزن بالقسمة المنتشرة وزن الشيطان، وبه وزن بعض أهل التعليم كلامهم في مواضع كثيرة (غ، ق، ٦٦، ٦)

سمّيتُ الثالث ميزان التعاند، لأنه رجعَ إلى حصر قسمين بين النفي والإثبات، يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر: فبين القسمين تضادٌ وتعاندٌ (غ، ق، ٦٧، ٥)

- هذا وزن بميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطانُ يُلبسُ المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث (غ، ق، ٧٤، ٢١)

ميزان التلازم

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

- ميزان التلازم، فهو بالقبّان أشبه لأنه ذو كفّة واحدة، لكن تقابلها من الجانب الآخر الرمّانة، وبها يظهر التفاوت والتقدير (غ، ق، ٤٨، ١٠)

- هذا الميزان (ميزان التلازم) مستفادٌ من قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلاّ اللّه لفَسدتا» ومن قوله تعالى: «لو كان معه آلهة كما يقولون، إذًا لابتغَوا إلى ذي العرشِ سبيلاً» ومن قوله: «لو كان هؤلاء آلهة ما وردّوها» (غ، ق، ٦٢، ٣)

- صورة هذا الميزان (ميزان التلازم) أن تقول: لو كان للعالم إلهان لفسدتا، فهذا أصل؛ ومعلوم أنهما لم تفسدا، وهذا أصلٌ آخر؛ فيلزم منهما نتيجة ضرورية، وهو نفي الإلهين. ولو كان مع ذي العرش آلهة، لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا؛ ومعلوم أنهم لم يبتغوا؛ فيلزم نفي آلهة سوى ذي العرش (غ، ق، ٦٢، ٦)

- (ميزان التلازم) قولك: «إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية، وهذا يُعلم بالتجربة»؛ ثم تقول: «ومعلوم أن الشمس طالعة، وهذا يُعلم بالحسّ؛ فيلزم منه أن الكواكب خفية» (غ، ق، ٦٢، ١٠)

- حدّ هذا الميزان (ميزان التلازم)، فإن كل ما هو لازمٌ للشيء، تابعٌ له في كل حال: فنفيُ اللازم يوجبُ بالضرورة نفي الملزوم، ووجود الملزوم

يوجبُ بالضرورة وجود اللازم. أمّا نفيُ الملزوم ووجود اللازم، فلا نتيجة لهما، بل هما من موازين الشيطان، وقد يزن به بعض أهل التعليم معرفته (غ، ق، ٦٣، ١٧)

- سمّيت الآخر ميزان التلازم، لأن أحد الأصلين يشتمل على جزئين، أحدهما لازم والآخر ملزوم، كقولك: «لو كان فيهما آلهة لفَسَدتا». فإن قولَك «لفسدتا» لازمٌ، والملزومُ قولك «لو كان فيهما آلهة»؛ ولزمت النتيجةُ من نفي اللازم (غ، ق، ٦٧، ٢)

- المشبَّه بالقبّان فهو ميزان التلازم، إذ أحد طرفيه أطول من الآخر كثيرًا. فإنك تقول: «لو كان بيع الغائب صحيحًا، للزِمَ بصريح الإلزام»، وهذا أصل طويل مشتمل على جزئين، لازمٌ وملزوم؛ والثاني هو قولك: «ليس يلزمُ بصريح الإلزام»، وهذا أصل آخر أقصرُ منه، فكان أشبه بالرمّانة القصيرة المقابلة لكفّة القبّان (غ، ق، ٦٩، ٦)

ميزان شيطان

- ميزان الشيطان . . . (أن) الشيطان إنما يلبّس في الموازين بتكثير الكلام فيه وتشويشه حتى لا يُعلم منه موضع التلبيس (غ، ق، ٧٤، ٣)

- «إن الحق إما أن يُعرف بالرأي المحض أو بالتعليم المحض. وإذا بطل أحدهما ثبت الآخر؛ وباطل أن يكون مدركًا بالرأي العقلي المحض، لتعارض العقول والمذاهب؛ فثبت أنه بالتعليم». . . هذا وزن بميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطانُ يُلبسُ المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث (غ، ق، ٧٤، ٢١)

ن

ناطق

- الناقص الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه لا يُمكن أن يكونَ قد حصّلَ له كثيرٌ من المقدمات الأول. فلا يمتنعُ أن يتشكَّكَ في تلك المقدمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)

- الناطق... يقال على الإنسان لا فيه، إذ كان ليس موجودًا فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم (ش، م، ٢١، ١٣)

ناظر

- يَغلطُ الناظر ويُغالطُ المخاطب متى كان بين المطلوب وبين الذي يُؤخذ جزء قياس عليه خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما تباينًا، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س، ١٥٠، ٩)

- ضعف الإنسان (الناظر) على أخذ التشابه والوصلِ بين الأشياء يُكسِبُه الضعفَ عن استنباط الأشياء، لأنه لا يُمكن من كان بهذه الحال أن يَتخطّى ذهنه من شيء إلى شيء أصلاً (ف، س، ١٦٣، ١٦)

- ضعفه (الناظر) عن الألفاظ وضعفه عن أخذ التباين بين الأشياء والذي يُغلّط هذه المواضع ممّن نقصه بعض هذه القوى، خاصة هو من كان تنقصُه القوة على تباينات ما بين الأشياء، والقوةُ على تمييز ما بين دلالات الألفاظ ومن اتّفقت له القوة على أخذ التّشابه وضَعُفَ عن الباقية صار لا محالة تامُّ الغَلَط ومُتَحيِّرًا في الأمور وصارت آراؤه آراء أفروطاغورس (ف، س، ١٦٣، ١٨)

- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها سوفسطائية وكانت قوّته في السوفسطائية على حسب قوّته على التّشابه وضعفه عن الباقية. ومن ضَعُفَ عن التشابه وقوي على التباين أكْسَبَه ذلك بهيمية ما، ومن ضَعُفَ مع ذلك عن دلالات الألفاظ أبهَمَ بهيمة (ف، س، ١٦٤، ٣)

نافي سالب

- أمّا العدميّ والنافي السالب، فإنّما يتم تعريفهما بالوجوديّ، فلا يمكن أن نتصوّر العمى إن لم نتصوّر أنّه للبصر، فيقال إنّ العمى عدم البصر، لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم تلتفت إلى أنّه عدم البتّة في شخص (س، ج، ٢٥١، ٤)

نافية خاصة

- النافية الخاصة لا يصدق عكسها البتّة، فإنك إذا قلت بعض اللون ليس بسواد لم يمكن أن تقولَ وبعض السواد ليس بلون، ولا أمكنك أن تقول كل السواد ليس بلون (غ، ح، ٣٠، ١١)

نافية عامة

- النافية العامة تنعكس مثل نفسها نافية عامة فمهما صدق قولنا لا متحيّز واحد عَرَضٌ صَدَقَ قولُنا لا عَرَضٌ واحدٌ متحيّز (غ، ح، ٣٠، ٧)

ناقص

- الناقص (من أصناف الأقاويل المعرِّفة) فما أخلَّ بوصف أو أوصاف ذاتيَّة إقتصارًا على تمييز المحدود عن غيره، دون تتميم حقيقته بمقوِّماتها، كما لو حُدَّ الإنسان بأنّه جسم ناطق، وحُذِف منه ذو نفس حسّاس مُتحرّك بالإرادة إعتمادًا، على أنّه لا شيء غيره جسم ناطق (ب، م، ٥١، ٢١)
- الناقص موجود في التام، والتام غير موجود في الناقص (ب، م، ٥٢، ١٢)

نتائج

- النتائج الكلّية والجزئية الموجِبة تنعكس، والسالبة الجزئية لا تنعكس (ش، ق، ٢٨٠، ١)
- النتائج البرهانية بالجملة... هي كلّية (ش، ب، ٤١٠، ٨)
- النتائج الموجبة تبيَّن من مقدّمتين موجبتين فقط (ش، ب، ٤٣٨، ١)
- النتائج تكاد أن تكون غير متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ١٨)

نتيجة

- قد يَعْرِضُ أن تكون النتيجةُ أحيانًا إضطرارية إذا كانت إحدى المقدّمتين إضطرارية، غير أنّه ليس أيهما إتفق أن يكون كذلك، بل الكبرى (أ، ق، ١٣٤، ٢)
- في المقاييس الجزئيّة فإنّه إن كانت الكلية إضطراريّة، فالنتيجة إضطراريّة؛ فإن كانت الجزئية إضطرارية، فليست النتيجة إضطراريّة: واجبةً كانت الكلية أو سالبة (أ، ق، ١٣٥، ٣)
- أما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدّمة السالبة إضطراريّة، فالنتيجة إضطرارية. وإن كانت الواجبةُ إضطراريةً، فليست النتيجةُ إضطراريّة (أ، ق، ١٣٥، ١٥)
- أما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدّمات كلّيةً واجبةً، فإنّها إذا كانت إضطراريّة فالنتيجة إضطراريّة. فإذا كانت الواحدةُ سالبةً والأخرى واجبة، وكانت السالبةُ إضطراريةً، فإن النتيجة تكون إضطراريّة. وأما إذا كانت الواجبةُ إضطراريةً، فليست النتيجة إضطراريّة (أ، ق، ١٣٨، ٨)
- ليس تكون النتيجة إضطراريّة ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة إضطرارية أو مطلقة (أ، ق، ١٤٢، ٤)
- إذا كانت المقدّمات موجبة، ليس تكون النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٥٧، ١١)
- أقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان (أ، ق، ٢٣٢، ٧)
- إذا كانت النتيجة هي من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذي به تثبت ليس هو ضروريًا. وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضروريّ من أشياء غير ضروريّة، كما يكون الصدقُ أيضًا من أشياء غير صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١١)
- متى كان الأوسط ضروريًا، فالنتيجة أيضًا موجودة من الضرورة، كما أنّ النتيجة التي من المقدّمات الصادقة هي أيضًا دائمًا صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٥)
- لا سبيل إلى أن يبيَّن أن النتيجة ضرورية، إذ كان العَرَض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ (أ، ب، ٣٣١، ١٣)
- لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار (أ، ب، ٣٣٢، ٩)

- لا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودًا هو وليس هو (أ، ب، ٣٤٣، ١٠)
- إن النتيجة الصحيحة المستقيمة (في المقدّمة) لا يكون إلاّ بأن يكون الحدّ الموضوع والحدّ المحمول من مقدّمتيها معتدلتين، أو يكون الحدُّ المحمول أعمّ من الحدّ الموضوع (ق، م، ٦٦، ١١)
- ما حَصَلَتْ معرفتُه عن قياس فإنّه يُسمّى النتيجة والردف (ف، ق، ٧٥، ١٣)
- النتيجة تشبه أخسّ ما في المقدّمات (ز، ق، ١٦٦، ٩)
- الذي يلزم، فإنّه ما دام يساق إليه بالقياس يسمّى مطلوبًا. فإذا لزم سمّي نتيجة (س، ق، ١٠٨، ٥)
- إنّ النتيجة تتبع أحسن المقدمتين، لا في كل شيء؛ بل في الكميّة والكيفيّة دون الجهة (س، ق، ١٠٨، ٩)
- إنّ النتيجة قضيّة (س، ج، ٥٣، ١٧)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(ا) حدود. وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة. والمركّب من المقدّمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٤)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمّى الكبرى، وتأليفها يسمّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفيّة وضع الحدّ الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمّي شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضيّة أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضيّة ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمّى مطلوبًا، فإذا لزمت تسمّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)
- اللازم من القياس يُسمّى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- من عَلِمَ المقدّمات على شرطكم (المتشككون)، فقد عَرَفَ النتيجة مع تلك المقدّمات، بل في المقدّمات عين النتيجة (غ، ع، ٢٣٥، ٢٣)
- إنكشف بهذا أن النتيجة وإن كانت داخلةً تحت المقدّمات بالقوّة، دخولَ الجزئيّات تحت الكليّات، فهي علم زائد عليها بالفعل (غ، ع، ٢٣٩، ٢)
- النتيجة موجودة في إحدى المقدّمتين بالقوّة ومعلومة بالفعل (غ، ح، ٦٥، ١٧)
- يجب أن يدخلَ شيءٌ من أحد الأصلين في الآخر، وهو «المسكر» الموجود في الأصلين، حتى تتولّد النتيجة (غ، ق، ٦٩، ١٤)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل ولو كنت أعلمها بالفعل، لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله كإجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- ما هو موضوع في النتيجة يُسمّى حدًّا أصغر وما هو محمول فيها يُسمّى حدًّا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)
- النتيجة تتبع أخَسَّ المقدّمتين في الكميّة والكيفيّة إلا فيما نستثنيه (سي، ب، ١٤٢، ٢١)
- لا نتيجة مع النتيجة في الشكلين الأخرين، فإنّ الأكبر في الثاني غير مقول بالفعل على الأوسط، وأمّا في الثالث وإن كان مقولاً لكن الأصغر ليس موضوعًا للأوسط ليشاركه

فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلّي من الثاني تُتَصَوّر (سي، ب، ١٩٦، ١)
- موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيّرا عمّا كانا عليه في المقدمتين (سي، ب، ٢١٤، ١٢)
- لا يكفي في حصول النتيجة خطور المقدّمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما (سي، ب، ٢٥٠، ٢)
- واجب أن تكون النتيجة غير المقدّمات، فإن الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- جهة النتيجة تابعة لجهة المقدّمة الكبرى (ش، ق، ١٧٩، ٦)
- لزوم النتيجة عن القياس، أعني أنه يجب ضرورة متى وُجِدَتْ المقدّمات أن توجد النتيجة (ش، ق، ١٩٧، ١٩)
- النتيجة الكلّية إنما تبيَّن عن مقدّمات كلّية (ش، ق، ٢٣٨، ١٣)
- كل نتيجة... تكون بثلاثة حدود لا أقل من ذلك ولا أكثر إن لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تتبيّن بمقاييس كثيرة (ش، ق، ٢٣٩، ٤)
- ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة... ويلزم إذا إرتفعت النتيجة أن يرتفع القياس (ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)
- إذا كذبت النتيجة تكذب المقدّمات (ش، ق، ٢٩٥، ٢٢)
- أن ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن (ش، ق، ٣٣٥، ٢)
- النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدّمات صادقة (ش، ق، ٣٣٥، ٧)
- ليس يمكن أن ينتج شيء عن مقدّمة واحدة بل أقلّ ما يمكن أن ينتج عنه شيء هو مقدّمتان (ش، ب، ٣٧٩، ٧)
- النتيجة الإضطراريّة الدائمة لا تكون إلاّ عن مقدّمات إضطراريّة (ش، ب، ٣٨٠، ٨)
- يمكننا أن ننتج نتيجة ما صادقة عن مقدّمات صادقة غير ضرورية (ش، ب، ٣٨٩، ١)
- إذا كانت نتيجة البرهان كلّية وذاتية فبيّن أنه لا يقوم على الأشياء الفاسدة برهان إلاّ على نحو من طريق العَرَض، أي في وقت ما (ش، ب، ٣٩٢، ٣)
- ... المطلوب والمقدّمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنّما تختلف بالجهة (ش، ب، ٤٠٣، ٢)
- النتيجة... تكون بالطبع وأوّلا عن مقدّمتين، نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء (ش، ب، ٤٤٠، ٧)
- النتيجة اللازمة عن المقدّمات الضروريّة تكون ضروريّة، واللازمة عن المقدّمات التي على الأكثر تكون على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٦)
- النتيجة الصادقة... تكون بالذات عن مقدّمات صادقة والكاذبة عن مقدّمات كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٥)
- النتيجة ليس ينبغي أن توضع في القياس من طريق أنها متسلّمة، بل من طريق أنها تلزم من الأشياء التي تؤخذ في القياس متسلّمة (ش، ب، ٤٦١، ٣)
- الوجوه التي يتأتّى بها إخفاء النتيجة... منها مقدّمات خارجة، ومنها أفعال في المقدّمات الضرورية (ش، ج، ٦٢٧، ٩)
- إذا ارتفعت النتيجة إرتفعت إمّا المقدّمتان وإما إحداهما (ش، ج، ٦٥٧، ١٢)
- النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في

القياس: إمّا من قِبَل صورته، وإمّا من قِبَل مادته (ش، س، ٧١١، ٢)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمّى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، واقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٣)

- العلم بـ«النتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم بالمقدّمة الكبرى - وهو أنّ «كل ضدّين لا يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت، ر١، ١٢٢، ٥)

- النتيجة إذا افتقرت إلى مقدمتين فلا بدّ أن ينتهي الأمر إلى مقدمتين تعلم بدون مقدّمتين، وإلاّ لزم الدور أو التسلسل الباطلان (ت، م، ١٠٥، ٤)

- ضابط إيجاب النتيجة في كل شكل إيجاب المقدمتين معًا وضابط كليتها عموم وضع الأصغر بالفعل أو بالقوة أي في عكس الصغرى (و، م، ٢٨٤، ١٤)

نحو

- لأن النحو إنما يُعطي قوانين في الألفاظ التي تَخصُّ أمة ما، وأهلُ ذلك اللسان (ف، د، ٦٠، ٢)

- النحو علمٌ للشيء الذي هو معلومٌ بالنحو (ف، ح، ٨٧، ٥)

- إنّ نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبةُ الموسيقى إلى الأصوات، ونسبةُ النّحو إليها نسبة العَرُوض إلى أوزان الشعر (م، ت، ٥٨، ١٤)

- العلم... هو جنس للنحو (ش، م، ٥٢، ٢١)

- النحو ليس يقال بالإضافة إلى شيء (ش، م، ٥٢، ٢١)

- النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم أواخر الكَلِم (ش، م، ٥٢، ٢٣)

نداء

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركبٌ من اسمٍ وكلمةٍ مستقبلةٍ (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما النداء فليست الكلمةُ المضمرة فيه إلا مقولة بإيجاب من قِبَل إنه ليس يُنادي أحدٌ لئلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمرُ والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فاضطررنا إلى أن نُسمّيها جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٤)

- أوّل التصويتات النداء فإنّه بهذا ينتبه مَن يلتمسُ تفهيمه أنّه هو المقصود بالتفهيم لا سواه وذلك حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات (ف، ح، ١٣٥، ١٨)

- النداء يُقتضى به أوّلا من الذي نودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظرًا لما يخاطبه به بعد النداء (ف، ح، ١٦٢، ١٥)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِلْبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب

السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

نزع

- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحمليّ فقد فيكون النزع هو السلب الذي للحمليّ، كأنّه لم يتعرّض لغيره، ويكون القول المركّب يصلح أن يعنى به الشرطيّ، ويصلح أن يعنى به القياسيّ، ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٨)

نسب

- قوم يسمّون أصناف النسب كلّها إضافة، ويجعلونها جنسًا يعمّ مقولات النسب. فتصير المقولاتُ عندهم سبعة (ف، ح، ٩٢، ٩)
- معنى أن ينفعل هو أن تتبدّلَ على الجسم النسبُ التي بها أجزاء ما ينفعل، فليس يلزمُ من ذلك أن يكونَ تحت المضاف، كما أنّ الذي ينفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان ينفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنّه ليس تبدّل النسب على ما ينفعل حين ما ينفعل إلاّ كتبدّل الكيف على ما ينفعل حين ما ينفعل (ف، ح، ٩٣، ٨)

نسب عددية

- لمّا كانت الأعداد إنّما تتألف من (الواحد) فالنسبة التي لبعضها إلى بعض تكون لا محالة بحيث يعد كلا المتنسبين إمّا أحدهما أو ثالث، أعني أقل منهما، حتى الواحد. وهي النسب العدديّة، والمقادير التي نوعها واحد، كالخطوط مثلاً أو السطوح، فلها إمّا نسب عدديّة تقتضي تشاركها، أو نسب تختص بها، وهي التي تكون بحيث لا يعد المتنسبين أحدهما، ولا شيء يعد غيرهما، وهي تقتضي تباينهما (ط، ش، ١٨٢، ١٣)

نسب مقدارية

- النسب المقداريّة الشاملة لهما (المتنسبان) أعمّ من العدديّة. والخط المساوي لضلع المربع يحيط به؛ ولذلك يقال له: إنّه قويّ عليه، فإنّ المربع يتكوّن من ضرب ذلك الخط في نفسه (ط، ش، ١٨٢، ١٦)

نسبة

- النسبةُ يَستعملُها المهندسون من أصحاب التعاليم دالّةً في الأعظام على معنى هو نوعٌ من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنّهم يَحدُّون النسبة في الأعظام أنّها «إضافةٌ في القَدْر بين عِظَمين من جنس واحد» (ف، ح، ٨٢، ٧)
- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضًا نوعًا من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)
- المنطقيّون يجعلون النسبة أعمّ من الإضافة التي هي مقولة ما، فإنّهم يجعلون الإضافة نسبة ما (ف، ح، ٨٣، ٩)
- (المنطقيون) يحصون في النسبة عدّة مقولات، منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنسًا يعمّ هذه الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)
- متى متأخّرة عن أين، فإنّ نسبة وجود الزمان هو أن ينفعلَ الجسمُ في أين ما، فيحدثُ حينئذ الزمان الذي ينطبقُ على الشيء ويُنسَبُ إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبةُ شبيهةٌ بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، ح، ٨٣، ١٧)
- النسبة يُقالُ عليها بتقديم وتأخير (ف، ح، ٨٤، ١)

- ليس ينبغي أن يُقالَ إنّ لفظةَ النسبة يُقال عليها بتواطؤ، بل باشتراك، أو بجهة متوسّطة بين الاشتراك والتواطؤ، أو بتواطؤ ما. فالنسبةُ تُقالُ باشتراك أو بجهة متوسّطة على مقولة الإضافة وعلى مقولة أين وعلى مقولة متى وعلى مقولة أن يكون له (ف، ح، ٨٤، ٣)
- يكونُ اسمُ النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملُها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)
- إسم الإضافة واسم النسبة يستعملُها النحويّون في الدلالة على ما هو أخصّ من هذه كلّها. وذلك أنّ المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يُدَلُّ عليه عند أهل كلّ طائفة بألفاظ مشكّلة بأشكال متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)
- يُقال في الأشياء إنّها من المضاف متى كانت ماهيّاتُها تُقالُ بالقياس إلى الآخر بنحوٍ من أنحاء النسبة أيّ نحو كان، أراد بقوله ماهيّاتها ما تدلُّ عليه ألفاظُها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلولُ عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)
- ما سبيلُه أن يُجابَ به في جواب «أين الشيء» فإنّه إنّما يُجابُ فيه أوّلاً بالمكان مقرونًا بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)
- الأسبق في فكرِ الإنسان من معاني هذه الحروف (حروف النسبة) هو نسبةُ الشيء إلى المكان أو إلى مكانه الذي له خاصّة أو لنوعه أو لجنسه (ف، ح، ٨٨، ١٧)
- ما تُقالُ عليه النسبة ضربان، ضربٌ هو معنى واحد مشترك بين اثنين هما طرفاه يؤخذ كلّ واحد منهما مبدءًا والآخر منتهى (ف، ح، ٩٠، ١٠)
- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة النسبة» - فاستُعملت، وانقطعَ بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعمَلُ في سائر المعقولات الثواني، إذ كانت تصير غير متناهية (ف، ح، ٩١، ١٩)
- كلُّ ارتباطٍ وكلُّ وصلةٍ بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنّما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٩١، ٢٢)
- إنّ لفظة العرضيّة إمّا أن تدل على أنّ الشيء موجود في موضوع، فتكون دلالته على هذه النسبة؛ أو تدلّ على أنّه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضًا معنى عرضيّ، وذلك لأنّ نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفيّة والكميّة والوضع أمر غير مقوّم لماهياتها، لأنّ ماهياتها تتمثل مدركة مفهومةً (س، م، ٦٥، ١٧)
- إنّ كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أينًا (س، م، ٦٧، ١٢)
- ليس كل نسبة إضافة، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن، لكن لا يكون ذلك إضافةً (س، م، ١٤٥، ١٧)
- إنّ النسبة تكون لطرفٍ واحدٍ، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ١٤٦، ٧)
- كل نسبة لا توجد من الطرفين جميعًا من حيث هي نسبة، فهي نسبة غير إضافة (س، م، ١٤٦، ١١)
- معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه إسم، إمّا مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الإسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة إشتق له منها إسم؛ وإمّا مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحيّة التي تفعل أو تحفظ الصحّة، فيشتق له منها من

الصحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني (س، ج، ١٣٥، ٤)

- النسبة، وهو أنّه إذا كان نسبة شيء إلى شيء آخر، كنسبة ثالث إلى رابع، والثاني خاصّة أو ليست بخاصّة، فالرابع خاصّة أو ليست بخاصّة. مثاله: أنّ المرتاض نسبته إلى الخصب نسبة الطبيب إلى الصحّة، فإن كان خاصّة المرتاض أن يكون مفيدًا للخصب، فخاصة الطبيب أن يكون مفيدًا للصحة، وبالعكس. وهذا الموضع ليس بعلميّ، وإنّما كان يصير علميًا لو كان صار علميًا بشرط، وذلك الشرط غير مفيد (س، ج، ٢٢٨، ١٤)

- النسبة المعادِلة هي للصفة التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها (ش، م، ٤٠، ١٢)

- النسبة لا بد لها في نفس الأمر من كيفية تتكيّف بها إمّا ضرورة، أي وجوب، بحيث يحيل العقل خلافها كثبوت الزوجية للأربعة وسلب الفردية عنها مثلاً وإما غير ضرورة، أي تكون النسبة غير واجبة، يُجوّز العقل خلافها كثبوت الكتابة للإنسان ونفيها عنه مثلاً. وهذه النسبة إنما تعتبر عند الجمهور في نسبة المحمول إلى الموضوع لا في عكسه (و، م، ١٤٣، ١٥)

نسبة الى الشيء

- فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء (س، م، ٦٥، ١٠)

نسبة عناد بين قولين

- قولنا إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون الليل موجودًا فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين وما جرى هذا المجرى يسمّى منفصلاً (س، ع، ٣٢، ١٢)

نسبة مع اشتقاق

- في حال النسبة مع الاشتقاق، كما يقال: إنّ حال اللذّة عند الخيريّة أو المنفعة كحال اللذيذ عند الخير أو النافع؛ فإن كانت اللذّة نوعًا للخيريّة أو للمنفعة، أو جنسًا له، فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق، كان بعيدًا من الحق والشهرة (س، ج، ١٧٩، ٥)

نسبة مكررة

- إن أخذت النسبة مكررةً في كل شيء صارت له إضافة (س، م، ١٤٥، ١٨)

نسبتان

- نسبتان إلى المكان، وتكون إحداهما هي التي يَليقُ أن يُجابَ بها في جواب «أين»، والأخرى تصيرُ بها من المُضاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)

نصبة

- وجدنا أشياء أخرى، تجري في الكلام، كقول القائل: قائم قاعد مضطجع، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه النصبة (ق، م، ١٠، ٢٢)

نطق

- تقسيم كل ما يُنطق به وهو قسمان: إمّا بسيط مفرد، كالأسماء المفردة، مثل زيد، يزيد، طويل، كاتب وهي آخر ما انتهى إليه تفكّر الفيلسوف. وربّما ابتدأ بالصفة ويحلّ كتابها

كتاب قاطيغورياس أي المقولات. وإمّا مركّب مؤلّف، وهو قسمان: أحدهما من الأسماء المفردة، وهي المقدّمات، كقولنا: زيد يزيد، كاتب. التي إيّاها وصف بعد المقولات وسمّى كتابها كتاب فريرمينياس أي كتاب التلخيص. والآخر من المقدّمات، وهي كالصّنائع التي إيّاها وصف بعد المقدّمات، كقولنا: كلّ كاتب إنسان، وكل إنسان حيّ، فكل كاتب إذًا حي. وسمّي كتابها كتاب انولوطيقا أي النقائض لنقضه بعضها وردّه إيّاه إلى بعض (به، ح، ١٢٠، ١)

- النطقُ فعلٌ ما، واقتضاءُ النطق هو اقتضاء فعل ما (ف، ح، ١٦٣، ١٢)
- النطق وحدّه الذي هو مُدْرَك بفكر ورَوِيَّة يُحْمَلان على الإنسان من طريق ما هو (ش، م، ٢١، ١٦)
- النُطق... يوجد في موضوع أعني في الإنسان على أنه جزء منه (ش، م، ٢١، ٢٠)
- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق... يعبَّر عنها بالإستطاعة؛ وإما قوى ليست مقرونة بنُطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

نظائر

- نُسمّي نظائر ما كان يجري هذا المجرى: أعني أن العادل نظيرُ العدالة، والشجاعَ نظيرُ الشجاعة. وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة: مثال ذلك أن الأمور الصحية نظيرة للصحة، والأمور التي تُخْصِب البدن نظيرة لخصب البدن؛ وكذلك الحال في الأشياء الأُخر. فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمّى نظائر (أ، ج، ٥٢٤، ١٠)
- منها (الألفاظ) يدلّ على موضوع المعنى وهي المشتقة، فإنّ أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب الجدل النظائر (ف، ق، ١٢١، ٦)
- المواضع المأخوذة من النظائر فإنّها يُمكن أن تؤخذ من تغايير الألفاظ (ف، ق، ١٢١، ١٩)
- نُبيّنُ التصاريفَ من النظائر، والنظائر من التصاريف، ونتحرّى أن نُبيّنَ الأخفى من أحد الجنسين بالأبيَن منهما (ف، ق، ١٢٢، ١١)
- معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه إسم، إمّا مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الإسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة إشتق له منها إسم؛ وإمّا مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحيّة التي تفعل أو تحفظ الصحّة، فيُشتق له منها من الصحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية، فيُشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني (س، ج، ١٣٥، ٣)

نظائر وتصاريف

- النظائر والتصاريف، وهي بالجملة تغايرُ أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغاير اللاحقة لمعنى تلك اللفظة (ف، ق، ١٢٠، ١٨)
- إن كانت الأوضاعُ هي النظائر والتصاريف، وكانت المثالاتُ الأول التي غيّرت هي الأبيَن بيّناها من مثالاتها الأول (ف، ق، ١٢٢، ٧)

نظر في شبيه

- أما النظر في الشبيه فنافعٌ في أقاويل الإستقراء وفي قياسات الوضع وفي أداء الحدود. فأما

في أقاويل الإستقراء فلأنّا إنّما نحكم على الأمر الكلّي باستقراء الجزئيات في الأشياء، وذلك أنه ليس يسهل علينا أن نستقريء النظائر ونحن لا نعلم الأشباه. وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء كالحال في واحد منها، حتى إنه إذا تهيّأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه، لأنّا إذا بيّنا ذلك تكون قد بيّنا الشيء الذي قصدنا له من الوضع، لأنّا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان. وأما في أداء الحدود، فلأنّا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد لم يذهب علينا إذا حدّدنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن نضعه، وذلك أن أولى الأشياء العامية بالعموم هو جنسٌ يحمل معنى ما هو (أ، ج، ٥٠٠، ١٣)

نظر في محمولات

- إنّ النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران: أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها، وهذا النظر يدخل في إعتبار الوجود؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك. والنظر الثاني في أنّ المحمول هل هو جنس، أو هل هو حدّ، أو هل هو خاصّة (س، ج، ١٠٤، ١٦)

نظري

- العلم إما تصوّر وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري... والنظري منهما لا بدّ له من طريق يُنال به (ت، ر١، ٣١، ٢)
- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنّما هو بالنسبة والإضافة (ت، ر١، ١٠٤، ١)

نظريات

- يعود الفرق إلى أن الأوّليات ما لا يفتقر إلى دليل، والنظريات ما يفتقر إلى دليل (ت، ر٢، ١٤٩، ١٨)

نظرية

- (الأشياء) النظرية هي القضايا الكلية التي لا يُمكن الإنسانُ أن يفعلَ بإرادته جميع أشخاصها (ف، ج، ٢٠، ٦)

نظم اول

- النظم الأول (من نظم القياس): أن تكون العلّة حكمًا في إحدى المقدّمتين محكومًا عليه في الأخرى، مثل قولنا كلُّ جسم مؤلّف وكل مؤلّف حادث فيلزم منه أن كل جسم حادث (غ، ح، ٣١، ٨)
- حاصلُ وجه الدلالة في هذا النظم (الأول) إنّ الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف (غ، ح، ٣٣، ١٢)
- النظم (الأول) (من نظم القياس) له شرطان حتى يكون منتجًا شرطٌ في المقدّمة الأولى وهو أن تكون مثبتة، فإن كانت نافية لم ينتج لأنك إذا نفيت شيئًا لم يكن الحكمُ على المنفي حكمًا على المنفي عنه. الشرط الثاني أن تكون المقدّمة الثانية عامةً حتى يدخل بسبب عمومها المحكوم عليه فيه فإنك لو قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربويًا، إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفرجل بل ربّما كان الربوي بعضًا آخر (غ، ح، ٣٣، ١٨)

- العلّة إمّا أن توضع بحيث تكون حكمًا في المقدّمتين أو محكومًا عليه في المقدّمتين أو توضع بحيث تكون حكمًا في إحدى المقدّمتين محكومًا عليه في الأخرى، وهذا الآخر هو النظم الأول (غ، ح، ٣٤، ١٧)

- النظم الأول (من نظم القياس) فهو أكمل لأنه ينتج القضايا الأربعة أعني المثبتة العامة والمثبتة الخاصة والنافية العامة والنافية الخاصة (غ، ح، ٣٦، ١٢)

- العلّة أعمّ من المحكوم عليه وأخصّ من الحكم أو مساويًا للحكم كان من النظم الأول (من نظم القياس)، وأمكن أن تستنتج منه القضايا الأربعة (غ، ح، ٦١، ١)

- المقدّمة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامّة فإن كانت خاصة لم تنتج (غ، ح، ٦٣، ٩)

- هذا الضربُ (النظم الأول) له شرطان في كونه منتجًا: شرط في المقدّمة الأولى وهو أن تكون مثبتة فإن كانت نافية لم تنتج لأنك إذا نفيت شيئًا عن شيء لم يكن الحكم على المنفي حكمًا على المنفي عنه، فإنّك إذا قلت لا خل واحد مسكر وكل مسكر حرام لم يلزم منه حكم في الخل إذا وقعت المباينة بين المسكر والخل، فحكمك على المسكر بالنفي والإثبات لا يتعدى إلى الخل. الشرط الثاني في المقدّمة الثانية وهو أن تكون عامّة كليّة حتى يدخل المحكوم عليه بسبب عمومها فيها، فإنّك إذا قلت كل سفرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربويًا إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفرجل، نعم إذا قلت وكل مطعوم ربوي لزم في السفرجل ويثبت ذلك بعموم الخبر (غ، ص، ٣٩، ٦)

- مهما كانت العلّة أعمّ من المحكوم عليه وأخصّ من الحكم أو مساوية له كان من النظم الأول (من نظم القياس) وأمكن إستنتاج القضايا الأربعة منه أعني الموجبة العامة والخاصة والنافية العامة والخاصة (غ، ص، ٥٠، ١٧)

نظم ثالث

- النظم الثالث (من نظم القياس): أن تكون العلّة مبتدأ في المقدّمتين جميعًا فهذا إذا جمع شروطه كان منتجًا ولكن نتيجة خاصة لا عامة (غ، ح، ٣٧، ٩)

- شرط الإنتاج في هذا النظم (الثالث) أن تكون المقدّمة الأولى التي فيها المحكوم عليه مثبتة ولا تكون نافية كما شرطنا ذلك في النظم الأول، فإن كانت نافية لم تلزم النتيجة ولا يضرّ أن تكون خاصة (غ، ح، ٣٨، ٦)

- النظم الثالث (من نظم القياس) لا ينتج إلاّ قضية خاصة (غ، ح، ٦٠، ١٠)

- العلّة أخصّ من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم إلاّ نتيجة جزئيّة وهو معنى النظم الثالث (غ، ح، ٦٠، ١٨)

- النظم الثالث (من نظم القياس) أن تكون العلّة مبتدأ في المقدّمتين وهذا يُسمّيه الفقهاء نقضًا وهذا إذا اجتمعت شروطه أنتج نتيجة خاصة لا عامة (غ، ص، ٤٠، ٨)

- مهما كانت العلّة أخصّ من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم منه إلاّ نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (من نظم القياس) (غ، ص، ٥٠، ١٦)

نظم ثان

- النظم الثاني من نظم القياس: أن تكون العلّة أعني المعنى المتكرّر في المقدّمتين حكمًا في المقدّمتين، أعني أن يكون خبرًا فيهما ولا يكون مبتدأ في أحدهما خبرًا في الآخر ولا مبتدأ فيهما جميعًا (غ، ح، ٣٥، ٢)
- (النظم الثاني هو) كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتفى عن الآخر ولا يكون بينهما إلتقاء وإتصال لا يجوز أن يُخبَر بأحدهما عن الآخر (غ، ح، ٣٥، ١٠)
- خاصيّة هذا النظم (الثاني) أنه لا ينتج إلاّ القضية النافية (غ، ح، ٣٦، ١١)
- العلّة أعمّ من الحكم والمحكوم عليه جميعًا كان من النظم الثاني، ولم ينتج منه إلاّ النفي (غ، ح، ٦١، ٣)
- النظم الثاني (من نظم القياس) أن تكون العلّة حكمًا في المقدّمتين (غ، ص، ٣٩، ١٤)
- وجه لزوم النتيجة منه (النظم الثاني) أن كل شيئين ثبت لأحدهما ما إنتفى عن الآخر فهما متباينان (غ، ص، ٣٩، ١٧)
- من شروط هذا النظم (الثاني) أن تختلف المقدّمتان في النفي والإثبات، فإن كانتا مثبتتين لم ينتجا لأن حاصل هذا النظم يرجع إلى الحكم بشيء واحد على شيئين، وليس من ضرورة كل شيئين يحكم عليهما بشيء واحد أن يخبر بأحدهما عن الآخر (غ، ص، ٤٠، ٤)
- مهما كانت العلّة أعمّ من الحكم والمحكوم عليه جميعًا كان من النظم الثاني (من نظم القياس) ولم ينتج منه إلاّ النفي، فأمّا الإيجاب فلا (غ، ص، ٥١، ١)

نظير

- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير وكان نظيرُ المحمولِ موجودًا لنظير الموضوع فإن المحمولَ موجودٌ للموضوع، وإن كانَ نظيرُ المحمول غير موجود لنظير الموضوع فإن المحمولَ مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٠)

نفس

- حدّ النفس: بالمعنى الأول عندهم (الفلاسفة)، أنه: كمال جسم طبيعي آلي، ذي حياة بالقوّة (غ، ع، ٢٩٠، ٥)
- حدّ النفس: بالمعنى الآخر، أنه: جوهر غير جسم، هو كمالٌ أوّل للجسم، محرّك له بالإختيار، عن مبدأ نطقي، أي عقلي، بالفعل أو بالقوّة. فالذي بالقوّة، هو فصل النفس الإنسانيّة. والذي بالفعل هو فصل أو خاصّة، للنفس الملكيّة (غ، ع، ٢٩٠، ٧)
- إذا حُمِل (العلم) على النفس... قيل في النفس علم (ش، م، ٨، ٢٠)
- يقال في عوارض النفس كيفيّات إنفعالية (ش، م، ٤٩، ٢٠)
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)
- يمكن أن يُحْكَم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودًا خارج النفس أنه موجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)
- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)
- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)

نفس كلي

- العقل الكلّي، وعقل الكل، والنفس الكلّي، ونفس الكل: فبيانه أن الموجودات عندهم ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أخسّها، وعقول فعّالة: وهي أشرفها؛ لبراءتها عن المادّة، وعلاقة المادّة؛ حتى إنها لا تحرّك المواد أيضًا إلاّ بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تنفعل من العقل، وتفعل في الأجسام، وهي واسطة (غ، ع، ٢٩١، ١٠)

نفس ناطقة

- أمّا تعلّق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب، وكذلك تعلّق سائر الصور بموادها سواء كان جائزًا لها أن تفارق أو غير جائز، وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض، لكنّه سيظهر أنّ ذلك ليس بسبيل إقتضاء المفهوم، بل على سبيل إقتضاء الوجود، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق (س، ش، ٢١، ١١)

نفي

- قيل إنّ السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء، فإنّ النفي والسلب واحد (س، ع، ٤٣، ١)

- الإثبات يسمّيه قوم (إيجابًا) والنفي (سلبًا) (س، ش، ٦٢، ١٣)

- النفي فيصحّ عن غير الثابت، سواء كان كونه غير ثابت، واجبًا، أو غير واجب (غ، ع، ١١٦، ٧)

نفي الدوام

- نفي الدوام يدل على مطلقة عامة (و، م، ١٤٣، ١)

نفي الضرورة

- نفي الضرورة يدل على ممكنة عامة (و، م، ١٤٣، ٢)

نفي المزاحم

- إن كان نفي المزاحم ظنيًا كان اعتقاد العلية ظنيًا، وإن كان قطعيًا كان الاعتقاد قطعيًا (ت، ر، ١، ١٠٨، ٢)

نقض

- النقض إنّما يكون عندما يأتي بإسم مضاد ومثال ذلك أنّه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو نفس، فرَفْعُنا لذلك يكون بألاّ يكون القول دالاً على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي نفسٍ وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذي نفس (أ، س، ٩٥٣، ٦)

- ربّما نوقض المستقري، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب، والمستقرأ لأجل المطلوب، فيتعلّق المجيب بالتخصيص، ولا يلتفت إلى النقض. مثلاً إذا كان قال: كل حيوان يحرّك لحيه الأسفل فأورد جزئيّات إستقرائيّة مثل الفرس والإنسان، وما يجري مجراهما فنوقض بالتمساح، فله أن يقول: إنّي لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فيا إستقريته، بل إلى الحيوان الماشي البرّي (س، ج، ٣١٢، ١٥)

- النقض الذاتيّ للأشياء التي هي من نوع واحد... هو نقض عند تلك المسئلة بعينها لا نقض لذلك النوع من المُغالَطة (ش، س، ٧١٤، ٢١)

نقلة

- النقلةُ هو تغيُّرٌ من أين إلى أين (ف، م، ١١٥، ٤)
- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهدِ على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٧)
- جهةُ هذه النقلة (بالحكم المحسوس) هو أن نعلمَ بالحسِّ أن أمرًا ما بحال ما وأن شيئًا موجود لأمر ما فينقلُ الذهنُ تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به فيحكمُ به عليه (ف، ق، ٤٥، ٩)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدُهما على طريقةِ التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)
- إن كان إنما صح أنه (الأمر) إذا وُجِدَ في المحسوس وُجِدَ الحكمُ من غير أن تُعلَم أنه حيث وُجِدَ وُجِدَ الحكمُ، فإنّه إن كان كذلك أمكَن أن يكونَ خاصًا بالمحسوس ونحنُ لا نعلم، أو مُقيَّدًا بحال يخصُّ أمورًا لا يدخل معها الغائب، فلا تَصِحُّ النقلة (ف، ق، ٥٠، ٥)
- النقلةُ في المثال ليست هي نقلةً من جزئي على الإطلاق بلا كليّ ولا أيضًا من كليّ على الإطلاق بلا جزئيّ، لكن من جزئيّ مقرون بكليّ أو كليّ مقرون بجزئيّ، فلهذا السبب صار الجزئيّ كالكليّ وهذا الكليّ كالجزئيّ (ف، ق، ٦٣، ١٠)
- المقدمة الكلية إذا أُفرِدَتْ دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت النقلةُ مثالية (ف، ق، ٦٣، ١٤)
- الصنفُ هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قِبَل أنه يُبَيِّنُ فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شَابَهَ المثالُ غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحُكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ٦٣، ١٧)
- تكون النقلةُ من المثال إلى الشبيه بتوسط شبه لا ينطق به، بل إنما ينطق بالمثال وبالذي إليه انتقل وكثيرًا ما ينطق بالثلاثة كلها (ف، ق، ٦٤، ٢)
- النقلةُ إلى الكلي هو أن يكونَ القولُ في الإنسان يُنقَلُ إلى الحيوان. والنقلةُ إلى الجزئي هو أن يُنقَلَ من القول في الحيوان إلى القول في الإنسان (ف، س، ١٦٠، ١٧)
- (حركة) النقلة، وهو تغيّر من مكان إلى مكان (س، م، ٢٧١، ١٨)

نقيض

- إن تولّد النقيض يجري على هذا الوجه: لما كان كل ما يوجبه موجب فللسالب أن يسلبه، وكل ما يسلبه سالب فللموجب أن يوجبه، وجب أن يكون بإزاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها وبإزاء كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها (ز، ع، ٣٧، ٩)
- إنّ المسلوب عن شخص ما، دائمًا، قد يكون غير الضروريّ. فإذن هذا النقيض أيضًا، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق (س، ق، ٤٧، ١٠)
- إنّ نقيض كل ذي جهة يكون سلب تلك الجهة، فكما أنّ التناقض في باب المحصورات كان برفع العموم والخصوص، فههنا يكون برفع الإمكان والضرورة (مر، ت، ٨٠، ١)

- النقيض... هو المُقابِل الذي ليس بينه وسط (ش، ب، ٣٧٥، ٣)

- إنّ نقيض الشيء سلبه لا عدوله، لإنّ الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الإثبات، ولذا يقال لا تناقض في المفردات لأنّها مع إعتبار الحكم لا تكون مفردة، وبدونه لا تكون إيجابًا أو سلبًا، بحيث يقتضي ذلك الإختلاف (لذاته أن يكون أحديهما صادقة والأخرى كاذبة)، فخرج به الشيئان اللذان لا يقتضي الإختلاف بالإيجاب والسلب فيهما، ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بإنسان، أو يقتضي ذلك لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد إنسان وزيد ليس بناطق، فإنّ اقتضاء اختلاف بذلك صدق أحديهما وكذب الأخرى بواسطة مساواة المحمولين المقتضية لأن يكون إيجاب احديهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب أحديهما في قوة سلب الأخرى (كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب). هذا مثال التناقض بين المخصوصتين. ولا يتحقق ذلك لاختلاف الموصوف في المخصوصتين إلاّ بعد اتفاقهما أي القضيتين في ثمانية وحدات: (في الموضوع)... (والمحمول)... (والزمان)... (والمكان)... (والإضافة)... (والقوة والفعل)... (والجزء والكل)... (والشرط) (هـ، م، ١٧، ٤)

- نقيض الأعم من الشيء مطلقًا أخصّ من نقيض الأخصّ مطلقًا لصدق نقيض الأخصّ على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس (ن، ش، ٨، ٦)

- نقيضا المتباينين متباينان تباينًا جزئيًا لأنهما إن لم يصدقا أصلاً معًا على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلّي، وإن صدقا معًا كاللاإنسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزمًا (ن، ش، ٨، ١٥)

- نقيض المطلقة هو الدائمة، تحققت إن نقيضها إما الدائم المخالف أو الموافق (ن، ش، ١٨، ١٦)

- نقيض الأعم أخص مطلقًا ونقيض الأخص أعم مطلقًا (و، م، ٨٢، ٤)

- إن كانتا (القضيتان) جزئيتين جاز صدقهما معًا وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكلّيتان، فإذا عرفت هذا فنقيض الكلّية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكليّة السالبة جزئيّة موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ٥)

- نقيض المخصوصة الموجبة مخصوصة سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلّية السالبة جزئيّة موجبة وبالعكس، ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزأيهما وبالعكس، ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة، ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة، ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية، ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية، ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية، ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة (و، م، ٢١٢، ٣١)

- الجزء الثاني من هذه (القضايا) المركّبات لا يكون إلا نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيضه الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائمة وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة، لأنّ نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض

الممكنة هي الضرورية (و، م، ٢٢٥، ١٢)

نقيض في متقابلات

- إنّ النقيض في المتقابلات ليس نعني به نفس القضيّة فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو البسيط (س، ج، ١٨١، ١٢)

نقيض القضية

- نقيض (القضية) المطلقة العامة الدائمة وبالعكس... لثبوت في بعض أوقات الذات يناقض السلب في كلها وبالعكس (م، ط، ١٦٧، ١)
- نقيض (القضية) الممكنة العامة الضرورية أو بالعكس، لأنّ الإمكان هو سلب الضرورة (م، ط، ١٦٧، ٥)
- نقيض (القضية) العرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع (م، ط، ١٦٧، ٩)
- نقيض (القضية) المشروطة العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع والمركّبة نقيضها المفهوم المردّد بين نقيضي جزئيها (م، ط، ١٦٧، ١٥)
- نقيض (القضية) العرفية الخاصة الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ١٦٧، ٢٤)
- نقيض (القضية) المشروطة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ١٦٧، ٢٨)
- نقيض (القضية) الوقتية الممكنة الوقتية المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ١٦٧، ٣٢)
- نقيض (القضية) المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ١٦٧، ٣٣)
- نقيض (القضية) اللادائمة الموافقة أو الدائمة المخالفة (م، ط، ١٦٨، ١)
- نقيض (القضية) اللاضرورية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة (م، ط، ١٦٨، ٣)
- نقيض (القضية) الممكنة الخاصّة الضرورية المخالفة أو الموافقة وهذا ظاهر في القضية الكلية (م، ط، ١٦٨، ٦)

نقيض الوضع

- أن ينظر في نقيض الوضع، فإن كان كاذبًا ثَبَتَ الوضعُ وإن كان صادقًا بَطُلَ الوضع (ف، ق، ١٠٨، ١٤)

نقيضان

- النقيضان لا يُمكن أن يصدقا معًا بل إنّما يُفرضُ المقدمُ والتالي على ما يفرضان عليه في كيفيتهما على أنهما كذلك بالوضع لا على أنّهما صحيحان في أنفسهما لا محالة (ف، ج، ١٠٤، ٩)
- ... إن النقيضين لا يمكن فيهما أن يَصْدُقا معًا (ش، ع، ١٢٢، ١٨)
- إن النقيضين هما اللذان، لذاتيهما، لا يجتمعان ولا يرتفعان (ط، ش، ٢٩٥، ١٨)

نمط التعاند

- نمط التعاند وهو على ضدّ نمط التلازم، والمتكلمون يسمّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمّونه الشرطي المنفصل، ونحن سمّيناه التعاند، ومثاله العالم إمّا قديم وإمّا

حادث، فهذه مقدّمة وهما قضيتان يحذف إمّا الأولى قولنا العالم قديم، والثانية قولنا العالم حادث. فتسليم إحدى القضيتين أو نقيضها يلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ح، ٤٢، ١٦)

- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمّونه الشرطي المنفصل ويسمّون ما قبله الشرطي المتصل وهو أيضًا يرجع إلى مقدّمتين ونتيجة ومثاله العالم إمّا قديم وإمّا حادث وهذه مقدّمة وهي قضيتان الثانية أن تُسلّم إحدى القضيتين أو نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)

نمط التلازم

- من القياس ألاّ يكون فيه علّة وحكم ومحكوم عليه كما سبق بل تكون فيه مقدّمتان، والمقدّمة الأولى تشتمل على قضيتين والمقدّمة الثانية تشتمل على ذكرٍ واحد من تَيْنك القضيتين أو نقيضها. ولنسمّ هذا النمط نمط التلازم (غ، ح، ٣٩، ٧)

- نمط التلازم يشتمل على مقدّمتين، والمقدّمة الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدّمة الثانية تشتمل على ذكر إحدى تينك القضيتين تسليمًا إمّا بالنفي أو بالإثبات حتى تستنتج منه إحدى تينك القضيتين أو نقيضها (غ، ص، ٤٠، ١٣)

نمو

- النموّ يضادّه النقص (أ، م، ٥٣، ٢)

- النمو هو أن يتغيّر الجسمُ من مقدار أنقص إلى مقدار أزْيَدَ في جميع أقطاره (ف، م، ١١٤، ١٧)

- النمو، مثل نشوء الصبيّ وتزيّد الشجرة (س، م، ٢٧١، ١٣)

نهاية ومبدأ

- النهاية والمبدأ... ليس يمكن أن يتّصل أحدهما بالآخر من قِبَل أن كل واحد منهما غير منقسم إلاّ لو ائتلف الخطّ من نُقَط (ش، ب، ٤٧٥، ٦)

نهي

- أما النداء فليست الكلمةُ المضمرة فيه إلا مقولة بإيجاب من قبل إنّه ليس يُنادي أحدٌ لئلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمرُ والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فاضطررنا إلى أن نسمّيها جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٦)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطِلْبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

نواقص الدلالات

- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجوديّة توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى السماء نسبة الكلمات الوجوديّة إلى الأفعال، ويشتركان في أنّها لا

تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوَّر، بل إنّما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

نوع

- النوع - من الجواهر الثانية - أوْلى بأن يوصف جوهرًا من الجنس، لأنّه أقرب من الجوهر الأول (أ، م، ٨، ١٢)
- النوع أوْلى وأحقُّ بأن يُوصف جوهرًا من الجنس (أ، م، ٩، ٥)
- النوع يقبل قولَ جنسه، إذ كان كلُّ ما قيل على المحمول فإنّه يقال أيضًا على الموضوع (أ، م، ١١، ١٢)
- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيسًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جِنسٌ للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)
- ليس يلزم ضرورةً أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)
- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأنّا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)
- أما النوع فقد يُقال على صورة كل واحدٍ، بمنزلة ما قيل: «أما أوّلاً فصورته مستحقة للمُلْك». وقد يُقال نوع أيضًا للمرتَّب تحت الجنس الذي وصفنا، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحيّ، إذ الحيّ جنس؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل (في، أ، ١٠٢٧، ٩)
- النوع هو المرتَّب تحت الجنس، والذي جنسه يُحمل عليه من طريق ما هو (في، أ، ١٠٢٨، ٣)
- النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ، ١٠٢٨، ٥)
- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس في ذلك أكثر جمعًا منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)
- أما النوع فليس يُحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس (في، أ، ١٠٣٣، ١٥)
- النوع يُحمل على الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ٩)
- النوع، الذي هو نوع فقط، يُحمل على جميع الأشخاص (في، أ، ١٠٣٤، ١٤)
- أعمُّ المحمولين البسيطين اللذين يَتشابه به شيئان في جوهريهما يُسَمَّى الجنسُ، وأخصُّهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)
- النوعُ الواحد قد يكون له رسومٌ كثيرة. ولا يمكن أن يكون له حدودٌ كثيرة، بل لكل نوع حدٌّ واحد فقط وكذلك قد تكون له خواص كثيرة (ف، د، ٦٢، ١٣)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعَرَضٌ (ف، د، ٧٦، ١٣)
- إن الأعمّ من كل اثنين منهما جنسٌ والأخصّ نوعٌ، وأعمُّها الذي لا أعمَّ منه هو الجنسُ العالي وأخصُّها الذي لا أخصَّ منه هو النوعُ الأخير (ف، د، ٧٧، ٢)
- الجنسُ العالي جنسٌ ليسَ بنوعٍ وهو جنسٌ للأجناس التي تحته، والنوعُ الأخيرُ ليس بجنسٍ وهو نوعٌ للأنواع التي فوقه (ف، د، ٧٧، ١٦)

- الجنسُ بالجملة هو أعمُّ كُلّيَّيْن يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوعُ أخصُّهما (ف، د، ٧٧، ١٨)

- كل جنس فهو أعمُّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحملُ على أكثرِ من نوعٍ واحد، وكذلك كل نوعٍ أخير فإنه يُحملُ على أكثرِ من شخصٍ واحد (ف، د، ٧٧، ٢٠)

- النوع الأخير إنما يُحملُ أبدًا على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاصٌ كثيرة، كل شخص منها تحت نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنسٍ منها تحت جنس آخر أعمّ منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كلُ جنسٍ منها على هذا الترتيب إلى جنسٍ عالٍ غير العالي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٧٨، ٥)

- الجنس يُعرِّف من النوع جوهرَه الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرِّف جوهرَه بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ٧٩، ١٠)

- إذا كان الجنسُ المقرونُ بـ«أي» قريبًا من النوع الذي قصدْنا معرفتَه فالذي يليق أن يُجابَ به حينئذ فصلٌ لذلك النوع يُميّزه في جوهرِه عن قسيمه (ف، د، ٨٠، ٤)

- نجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقيّدًا بفصليه؛ فعند ذلك نرى أنّا قد عرّفنا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ٨٠، ١٠)

- الجزءُ الأول من حد كل نوع هو جنسُه والجزءُ الثاني منه هو فصلُه، وهو المُتمِّمُ لحدِّه، وهو المقوِّم له، إذ كان يُعرِّفه بما يخصُّه في جوهره (ف، د، ٨٠، ١٣)

- الفصلُ يُنسبُ إلى النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ للنوع فإنه المُقوِّمُ لحدِّه، ويُنسبُ أيضًا إلى جنس ذلك النوع، فيُقالُ إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيِّدُ به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٤)

- كلُ فصلٍ قوّمَ نوعًا ما فإنه يَقسمُ جنسَ ذلك النوع، وكل ما قَسَم جنسًا ما فإنه يُقوِّم نوعًا تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)

- إنّ الجنسَ العالي لا يُمكن أن يكونَ له فصلٌ يُقوِّمُه بل فصول تُقسِّمه، وإنّ النوعَ الأخيرَ لا يُمكن أن يكونَ له فصولٌ تقسِّمه بل فصولٌ تُقوِّمُه (ف، د، ٨١، ١٣)

- إذا كان الجنسُ المقرونُ بحرف أي جنسًا بعيدًا عن النوع المطلوبِ معرفته، فإنّ الذي يَليقُ أن يُجابَ به ينبغي أن يكون فصلاً مُقوِّمًا لأقرب نوعٍ إلى ذلك الجنس، فيُرْدَفُ به فيحصلُ منه حدُ جنسٍ متوسطٍ دون الجنسِ الأول الذي كنّا قَرَنّا به حرفَ أي. ويُقرنُ حرفُ أي أيضًا بهذا الثاني فيكون الجوابُ عنه بفصلٍ مُقوِّمٍ لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه حد أيضًا. فإن كان ذلك الحدُ مساويًا للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كنّا قَصَدْنا له (ف، د، ٨١، ١٥)

- إن كان ذلك الحدّ أعمَّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فَنَقْرِنُ به أيضًا حرفَ أي فيُجابُ عنه بفصلٍ يُرْدِفُ هذا الجنس الثالث. ولا نزال نجري على هذا الترتيب إلى أن يكونَ المجتمعُ من الفصل الذي يُجاب به الآن ومن جميع ما تقدَّمَ مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٨١، ٢٠)

- العَرَضُ منه ما شأنه ألاّ يوجد إلاّ في نوع واحد لكن لبعضِه، مثلُ الفطوسة في الأنف فإنها لا توجدُ إلاّ فيه لكن ليس في كلِ أنفٍ، وكذلك

الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجدَ في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والساكن (ف، د، ٨٤، ٣)

- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنسٍ عن جنسٍ ونوعٍ عن نوعٍ وشخصٍ عن شخصٍ، ولكن لا يُميِّزُ شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصلَ في تمييز نوع عن نوعٍ ويُخالفُه في أنه يُميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)

- إذا كان النوعُ موجودًا للموضوع بوجه ما من الوجهين وجُعِلَ المحمول موجودًا للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوبًا عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوبًا عنه بوجه آخر، فإن الموضعَ يكون سوفسطائيًا خبيثًا (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- النوع هو المحمولُ على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو. وبَيِّنٌ أن هذا النوع هو النوع الأخير، فإن النوع المتوسط هو جنس، وإنما يُخالفه بالإضافة فقط، لأن الجنس إنما يُسمّى نوعًا بالإضافة إلى جنسٍ أعمّ منه يُحملُ عليه (ف، ج، ٨٧، ١٤)

- النوعُ لا يُستعملُ من جهة ما هو نوعٌ لموضوعه محمولاً أصلاً في مطلوب جدلي، لأنه إذا كان محمولاً على أنه نوع لموضوعه كانت القضية شخصية، ولا تكون جدلية بل خطبية وشعرية (ف، ج، ٨٨، ٧)

- لمّا كان النوعُ قد ينعكسُ على حدِّه وعلى خاصّتِه أمكنَ أن يُحملَ عليها (ف، ج، ٨٨، ١٠)

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدُها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحدُ بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحدُ بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في إنهما أبيض. والرابعُ هو ما اشتَرَكا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسبِ قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقابلُ كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحدُ بعينه في النوع يُقابله الغير في النوع، وهي التي تدخلُ تحت أنواع مختلفة كانت ترتقي تلك الأنواع إلى جنس واحد عالٍ أو كانت تحت أجناس عالية كثيرة (ف، ج، ٩٠، ٢)

- كلُّ إنسان إنّما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)

- النوع قد يكون نوعًا على أنه يُحاكي النوع من غير أن يكون نوعًا فيأخذُ الآخذ المحاكي للنوع أو للجنس أو للحدّ على أنّه في الحقيقة كذلك على مثال ما يأخذُه الشعر، أو نوعًا هو ببادئ الرأي نوع، أو نوعًا يتموّه أنّه نوع، أو نوعًا هو في المشهور أنّه نوع، أو نوعًا تبرهن أنّه نوع (ف، ح، ١٧٤، ٧)

- إن كان (النوع) إنّما يُتصوَّر بأقرب أجناسه وقُرِنَ حرف «أيّ» بذلك مثل أن تقولَ في الإنسان «أيّ حيوان هو» والنخلة «أيّ شجر هي» فإنّنا إنّما نطلبُ به ما ينحازُ به عن سائر الأنواع القسيمة

له (ف، ح، ١٨٢، ٧)

- المعرفة الكاملةُ وبالنوع هي بهاتين أعني بجنسه مقرونًا بفصله (ف، ح، ١٨٤، ١١)

- لا يُجابُ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُ به مقرونًا بالجنس، ويُجابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)

- تبيّنَ أنّ جنسَ النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أيّ»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان، غير أنّه إنّما كان يؤخذُ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيثُ هو مميِّزٌ له بل من حيث هو مُعرِّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- النوع مرتَّبٌ تحت الجنس القريب منه، والشخصُ مرتَّبٌ تحت النوع (ف، أ، ٦٧، ٢٢)

- إن كان النوعُ أخصّ الكلّيّات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنسُ أعمّ من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوعُ هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطّردٌ في كلّ جنس، كان جنسًا قريبًا أو متوسّطًا أو عاليًا (ف، أ، ٧٠، ٤)

- النوع وخاصّته متساويان في الحمل على ما يُحمَلان عليه (ف، أ، ٧٦، ٣)

- النوعُ وخاصّته ينعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته (ف، أ، ٧٦، ٨)

- النوع متى كان له حدٌّ مساوٍ له في الحمل، فزيدَ على أجزاء الحدّ محمولٌ أعمّ من النوع، بقيت مساواة الحملِ على حالها (ف، أ، ٧٩، ١٨)

- أنّ الذي يُقسِّم النوعَ الأخير هي كلّها أعراض (ف، أ، ٨٥، ١٣)

- أمّا الفصل، فإنّه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنّه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنْ إتفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)

- النوع أيضًا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقيّ؛ فإنّ اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقيّ، كان مستعملاً في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقته التي له دون شيء آخر، فوجدوا صورًا وماهيّات للأشياء التي تحت الجنس، يختصّ كل واحد منها بها، فسمّوها، من حيث هي كذلك، أنواعًا (س، د، ٥٤، ٨)

- لفظة النوع المنطقيّ تتناول عند المنطقيين معنيين: أحدهما أعمّ والآخر أخصّ. فأمّا المعنى الأعمّ فهو الذي يرونه مضايفًا للجنس، ويحدّونه بأنّه المرتّب تحت الجنس، أو الذي يقال عليه الجنس، وعلى غيره بالذات، وما يجري هذا المجرى. وأمّا المعنى الخاص فهو الذي ربّما سمّوه باعتبارٍ ما، نوع الأنواع، وهو الذي يدلّ على ماهيّة مشتركة لجزئيّات لا تختلف بأمور ذاتيّة. فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس؛ ويقال له نوع بالمعنى الثاني (س، د، ٥٤، ١٤)

- النوع بالمعنى الذي لا إضافة فيه إلى الجنس، فقد وفوا حدّه، إذ حدُّوه بأنّه: المقول على

كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو؛ وذلك لأنّ الجنس والعَرَض العام لا يشاركانه؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع، لا على كثيرين مختلفين بالعدد (س، د، ٥٩، ٩)

- النوع بالمعنى الذي فيه الإضافة (إلى جنس) فذلك عندهم رسمان: أحدهما قولهم: إنّه المرتَّب تحت الجنس، والثاني: إنّه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو (س، د، ٦٠، ١٣)

- الذي حدَّ وقال: إنّ النوع هو أخصّ كليّين مقولين في جواب ما هو، فقد أحسن تحديدَ النوع؛ وإنّما يتم حسنه بأنْ يقال: إنّه الكليّ الأخصّ من كليّين مقول في جواب ما هو (س، د، ٦٢، ٣)

- إنّ كلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَض عام شيء (س، د، ٦٥، ١٠)

- إنّ حَمْلَ النوع من طريق ما هو، وحَمْلَ الفصل من طريق أي شيء هو (س، د، ١٠٣، ١٣)

- إنّ فصلين يأتلفان فيُقوِّمان نوعًا، والنوعان لا يأتلفان فيقوِّم منهما نوع (س، د، ١٠٤، ٩)

- أمّا النوع فيشارك الخاصّة الحقيقية في أنّ كل واحد منهما ينعكس على الآخر (س، د، ١٠٧، ٧)

- إنّ النوع متقدّمٌ في الوجود، والخاصّة متأخرةٌ (س، د، ١٠٨، ٤)

- إنّ النوع موجود بالفعل دائمًا، وأمّا الخاصّة فتوجد في بعض الأوقات (س، د، ١٠٨، ٦)

- أي معنى أخذته مما يشكّل الحال في جنسيته أو مادّيته فوجدته قد يجوز إنضمام الفصول إليه - أيّها كان - على أنّها فيه ومنه - كان جنسًا؛ وإنْ أخذتها من جهة بعض الفصول وتمّمت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيءٌ آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجًا، لم يكن جنسًا بل مادّة؛ فإنْ أوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعًا (س، ب، ٥١، ٢)

- النوع هو المعنى الكامل المُحصَّل (س، ب، ٥٥، ٢٣)

- إنّ النوعَ محْوِي للجنس، والجنس ليس بمحوي للنوع (س، ب، ٩٨، ١٢)

- إنّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حمْلاً كليًا، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حمْلاً كليًا (س، ب، ٩٨، ١٨)

- إنّ كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه؛ فالجنس يفضل بالعموم، إذْ يحوي أمورًا وموضوعات غير موضوعات النوع، والنوع يفضل بالمعنى، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدًا عليه (س، ب، ٩٩، ٨)

- ليس في النوع جنس أجناس، ولا في الجنس نوع أنواع، وإنْ كان في كل واحد منهما متوسط (س، ب، ٩٩، ١٤)

- إنّ النوع متقدّمٌ في الوجود، والخاصّة متأخرةٌ (س، ب، ١٠٨، ٤)

- إنّ النوع موجود بالفعل دائمًا، وأمّا الخاصّة فتوجد في بعض الأوقات (س، ب، ١٠٨، ٦)

- النوع لا يكون فصلاً البتّة (س، ج، ٩١، ٥)

- إنّ نوعًا واحدًا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر؛ مثل أنّ الفهم علم وفضيلة؛ أو لا يكون هذا المثال مشهورًا جدًا. فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أنّ الفهم علمٌ، بل

عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة (س، ج، ١٦٩، ٨)

- إن كان النوع مضايفًا لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسيّة التي للمفروض جنسًا له متعلقًا بذلك الشيء، فليس المفروض جنسًا له بجنس. مثل أنه: إن كان الضِّعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنسًا للضعف ولم يتعلّق بالنصف، فليس كثير الأضعاف جنسًا (س، ج، ١٨٢، ٤)

- كل محمول كلّي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإمّا أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإمّا أن تكون بالعدد مختلفة. فأمّا ما يُقوِّم به من الذاتيّات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمّى جنسًا لما تحته. والثاني: يُسمّى نوعًا (س، أ، ٢٣٣، ١٣)

- النوع: يُرسم بأحد المعنيين أنّه كليّ يُحمل على أشياء لا تختلف إلاّ بالعدد في جواب «ما هو؟» ويُرسم بالمعنى الثاني أنّه كلّي يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتيًا أوّليًا (س، أ، ٢٤٧، ٧)

- النوع بمعنى فهو الكليّ الموضوع للجنس في ذاته وضعًا أوليًا وبمعنى آخر فهو الدالّ على ماهيّة ما يختلف بالعدد فقط (س، ش، ١٨، ٧)

- الألفاظ الكلّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

- النوع هو أن يكون المُراد به الصّور والحقائق الذاتيّة - معلوم مُتَصَوَّر، وإن لم يُعرف بهذا، النوع الذي هو مُضافٌ إلى الجنس، فإنّه إذا كان المعنى بالنوع ما تحت الجنس أو ما فوقه جنس كان مضافًا إليه، وبالوجه الأوّل لا يكون له اعتبار الجنس (مر، ت، ١٦، ٥)

- النّوع هو الكلّي الذاتيّ الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضًا إنّه كلّي يُحْمَل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتيًّا أوّليًّا (مر، ت، ١٧، ١١)

- الجنس جزء من معنى النّوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٢١، ٤)

- الجنس أعمّ من النّوع من حيث يُحْمَل عليه وعلى غيره، والنوع أعمّ من الجنس فإنه يشتمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٢١، ٥)

- النّوع يتميَّز عن النّوع بأوصاف لو تُوُهِّم عروضُ غيرها لما وُجِدَ ذلك النّوع، بل كان إما أن يوجَد نوع آخر أو لا يوجَد ذلك النّوع ولا جنسه، إذ لا يوجد جنس مطلقًا (مر، ت، ٢١، ٨)

- السّبب الذي يُقرِّر الشخصيّة لا يُفيد وجود النوع الذي ذلك الشّخص شخصه (مر، ت، ٢١، ١٢)

- أقسام الكليّات خمسة يُسمّى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)

- (النوع) عبارة عنها (الحقيقة) إجمالاً (غ، ع، ١٠٢، ١٥)

- النوع: بأحد المعنيين: يُرْسَمُ بأنه كلّي يُحمل على أشياء لا تختلف إلاّ بالعدد في جواب: ما هو (غ، ع، ١٠٦، ١٣)

- (النوع) بالمعنى الثاني: يُرْسَمُ بأنه كلّي يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتيًّا أوليًّا (غ، ع، ١٠٦، ١٥)

- النوع هو مجموع ذاتيّات الشيء، والشيء يُسمّى نوعًا بالإضافة إلى ما فوقه، وجنسًا بالإضافة

إلى ما تحته (غ، ع، ٣٨١، ٢٠)

- الكلّي الأعمّ من الكُلّيين المقولين في جواب ما هو يُسمّى جنسا لذلك الأخصّ، والأخصّ يُسمّى نوعا له (ب، م، ١٤، ٢٢)

- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الأنواع، والفصل الذي به يتميّز عن غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب، م، ١٥، ١٧)

- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا النوع فبأنّه المحمول الأخصّ من محمولين مَقوُلَيْن في جواب ما هو، أو بأنّه واحد من كُلّيات يَعمُّها جنس واحد. ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر، وهو كل مقول لا تتمايز آحاده بأوصاف ذاتيّة ويُعرَف بأنّه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتيّة في جواب ما هو (ب، م، ١٦، ٢١)

- للنوع مفهومان: أحدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس، والآخر لا تعتبر فيه إضافته إلى ما فوقه بل إلى ما تحته وهي أشخاصه التي لا تختلف بالأوصاف الذاتيّة (ب، م، ١٧، ٦)

- قد يُسمّى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضًا نوعًا (سي، ب، ٤٢، ١)

- نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه، فيكون جنسًا بالنسبة إلى ما هو تحته ونوعًا بالنسبة إلى ما فوقه (سي، ب، ٤٢، ١٨)

- النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسًا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته، ويُسمّى نوع الأنواع، وهو الذي ينتهي الانحطاط إليه (سي، ب، ٤٢، ٢٠)

- مراتب النوع فهذه: نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع، إذ هو تحت جنس الأجناس الذي لا ينقلب نوعًا، ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع. ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة، وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثاني جميعًا (سي، ب، ٤٣، ٣)

- النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه، وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشاركه فيها الأنواع الأخر (سي، ب، ٤٦، ١٨)

- النوع من الجواهر الثواني أوْلى بأن يكون جوهرًا من الجنس (ش، م، ١٥، ١٢)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفًا للشخص المشار إليه وأشدّ ملائمةً له من الجواب (ش، م، ١٩، ٨)

- النوع أحق بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ١٢)

- النوع... يُحْمَل على الشخص (ش، م، ٢٢، ٦)

- النوع والجنس... وُضِعا لِيُفْرِزا الشيء في جوهره عن غيره، إلاّ أن الجنس أكثر حصرًا من النوع (ش، م، ٢٣، ٦)

- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ٥٣٤، ١٣)

- كل ما يُسْلَب عن الجنس يُسْلَب عن النوع (ش، ج، ٥٣٤، ١٨)

- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخصّ ذلك النوع هو آثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٥٥٥، ٦)

- النوع: إما أن يكون مساويًا للفصل، أو يكون الفصل أعمّ منه (ش، ج، ٥٦٤، ١٢)

- إن كان الذي يُظَنّ به أنه نوع أكثر أو مساوٍ ليس

بنوع، فالموضوع نوعًا ليس بنوع (ش، ج، ٥٧٦، ٢٠)

- يقال لفظ النوع على كل واحد من الحقائق المختلفة التي تحت الجنس (ر، ل، ٥، ٩)

- النوع هو الذي يقال عليه وعلى غير الجنس (ر، ل، ٨، ١٣)

- إن كان النوع مضايفًا لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسيّة التي للمفروض جنسًا له متعلقًا بذلك الشيء، فليس المفروض جنسًا له بجنس. مثل أنه: إن كان الضِّعف يقال بالقياس إلي النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنسًا للضعف ولم يتعلّق الدوري (ر، ل، ٨، ١٤)

- الذاتيّ ... أقسام ثلاثة: لأنه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معًا، وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٥)

- إنّ النوع أيضًا مقول بحسب الشركة في الجملة، فكان المراد منه ذلك وإن لم يذكره (ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) (هـ، م، ٨، ٣)

- أمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٩)

- النوع... إنه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو (م، ط، ٧٨، ٢)

- قد يقال النوع للكلّي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولاً أوّليًا. وهذا إحتراز عن الصنف لأنّه لا يقال الجنس على الصنف إلاّ بواسطة القول على النوع المقول عليه. والأول يُسمّى نوعًا حقيقيًا وهذا إضافيًا وهما متغايران لجواز تصوّر ماهيّة كل منهما دون الآخر ولأن الأوّل مقيس إلى ما تحته والثاني إلى ما فوقه، ولوجوب تركّب الثاني من الجنس والفصل دون الأول لتحقق الأول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الأجناس المتوسّطة (م، ط، ٧٨، ١٠)

- (النوع) في مراتبه، أمّا الإضافي فمراتبه الأربع المذكورة في الجنس، إلاّ أن السافل هو نوع الأنواع فإن نوعية النوع بالقياس إلى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس إلى ما تحته، والنوع الحقيقي مفردٌ أبدًا إذ لا يكون الحقيقي فوق نوع ومقيسًا إلى المضاف مفردًا وفوقه نوع (م، ط، ٨٠، ١)

- فصل النوع المحصّل يجب كونه وجوديًا دون النوع الإعتباري (م، ط، ٨٨، ٢)

- النوع... ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أوليًا. ويسمى النوع الإضافي ومراتبه أربع (ن، ش، ٩، ١)

- يُعبّر بـ«النوع» عن الأنواع الإضافية التي هي بالنسبة إلى ما فوقها «نوع»، وبالنسبة إلى ما تحتها «جنس» (ت، ر١، ٣٢، ٥)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلّي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كلّيين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلّي كذلك ولا يكون عن

مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متّحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتّفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ٨٨، ١٠)

- النوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متّفقين بالحقيقة (و، م، ٨٩، ٢٣)

- يجاب بالنوع في السؤال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الأشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الأصناف (و، م، ٩٠، ١١)

- كل ما يتقوّم به الأعلى جنسًا كان أو نوعًا يتقوّم به ما تحته من غير عكس لأنّ الأعلى جزء ممّا تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس، لأنّ الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ٩٨، ١٣)

- الكلّيّ إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سمّي ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سمّي عرضيًا كالكاتب مثلاً فإنّه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتيًا ولا عرضيًا بل واسطة ونوعًا كالإنسان فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقيّة (ض، س، ٢٥، ٧)

- النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو (ض، س، ٢٥، ١٩)

نوع اضافي

- النوع الإضافيّ هو كلّيّ يحمل عليه وعلى غيره الجنس حملاً ذاتيًا (ر، ل، ٦، ١٧)

- النوع الإضافيّ من حيث هو نوع إضافيّ، موضوع لا يُعتبر كونه محمولاً على شيء إنّما يعتبر كونه محمولاً، من حيث هو كلّي؛ وهو اعتبار آخر (ط، ش، ٢٤٦، ٦)

- النوع الإضافي فهو الكلّي المقول على كثير في جواب ما هو المندرج تحت جنس، وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل، وينفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط، وينفرد النوع الإضافي في الجنس السافل والمتوسط (و، م، ٩٢، ١١)

- ينفرد... النوع الإضافي في الجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم فإنّه نوع إضافي لاندراجه تحت الجوهر وليس نوعًا حقيقيًا لأنّه جنس لما تحته (و، م، ٩٥، ٣١)

- أما مراتب النوع الإضافي فأربعة أيضًا كما في الجنس وهي: النوع العالي والسافل ويُسمّى نوع الأنواع، والمتوسط والمفرد. فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحته الأنواع كالجسم مثلاً فإنه ليس فوقه إلا الجنس العالي وهو الجوهر وليس نوعًا لشيء إذ لا جنس فوقه وتحته الأنواع كالجسم النامي والحيوان والإنسان والفرس ونحوها. والنوع السافل هو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما فإنها لأنواع تحتها بل الأشخاص والأصناف المتّفقة في الماهية وفوقها الأنواع الإضافية كالحيوان والجسم النامي والجسم بإطلاق. والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان والجسم النامي، فإن كل واحد منهما فوقه أنواع وتحته أنواع فتحت الحيوان نوع الإنسان والفرس

وغيرهما وفوقه الجسم النامي فإنه نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجوهر، وكذا الجسم النامي نوع متوسط لأن تحته الحيوان وأنواعه وفوقه الجسم المطلق الذي هو نوع من الجوهر. والنوع المنفرد الذي لا نوع فوقه ولا نوع تحته ومثاله أيضًا متعذر (و، م، ٩٧، ٤)

نوع الانواع

- نوع الأنواع هو الذي ليس دونه نوع آخر يوضع تحته (في، أ، ١٠٢٨، ١١)
- نوع الأنواع أيضًا إنما له نسبة واحدة، وهي النسبة التي له إلى ما فوقه، وهي الأشياء التي هو نوعٌ لها. وأما النسبة التي له إلى ما دونه فليست غير تلك، إذ كان يقال له أيضًا إنه نوع للأشخاص، إلاّ أنه نوع للأشخاص من قِبَل أنه يحويها، ونوع لما قبله من قِبَل أن الأشياء التي قبله تحويه (في، أ، ١٠٣٠، ٤)
- يحدّون (الفلاسفة اليونانيون) نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس. والذي هو نوع، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ، ١٠٣٠، ١٠)
- الجنس العالي يُسمّى جنسًا فقط ولا يُسمّى نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يُسمّى نوعًا فقط ولا يُسمّى جنسًا، ويُسمّى أيضًا النوع الأخير، ويُسمّى أيضًا نوع الأنواع - ويُعنى به النوع المرتَّبُ تحت الأنواع -، ويُسمّى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ، ٧١، ١١)
- الإنحطاط إلى نوع لا نوع تحته... يُسمّى نوع الأنواع (مر، ت، ١٧، ١٨)
- يُسمّى الذي لا نوع تحته نوع الأنواع (غ، م، ١٤، ١٣)
- الذاتي الخاص لا أخصّ منه يُسمّى نوع الأنواع (غ، ح، ٩٤، ١٤)
- الذاتي ينقسمُ إلى عام ويُسمّى جنسًا وإلى خاص ويُسمّى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا أعمّ منه سُمّي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي الخاص لا أخصّ منه سُمّي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٩)
- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمَّى جنسا، وكأنَّ النوع الذي بهذا المعنى أوّل نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أنَّ أعمَّ الأجناس أعني آخر جنس مَقُول عليها يُسمَّى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أوّل هذه وجنسها (ب، م، ١٥، ٢)
- النوع العالي كالجسم أو أخصّها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمّى نوع الأنواع، وأعمّ من السافل وأخصّ من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مباينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٦)

نوع اول

- كلّي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، إذ ليس تحته أنواع مختلفة، وهذا معنى النوع الأوّل (سي، ب، ٤٣، ٧)

نوع حقيقي

- الكلّيّ المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهيّة وهو

الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقيّ (ر، ل، ٥، ٩)

- النوع الحقيقيّ فهو الكليّ الذي يكون مقولاً على أشياء غير مختلفة الماهيّة في جواب ما هو (ر، ل، ٦، ١٦)

- النوع الحقيقي يستلزم إعتبارًا واحدًا، وهو نسبته إلى الأشخاص التي تحته (ط، ش، ٢٣٤، ٥)

- ما يمكن وقوعه في جواب «ما هو؟» ولا يترتب، أو لا يعتبر ترتبه، تحت عام، وهو النوع الحقيقي (ط، ش، ٢٤٧، ٨)

- كان النوع حقيقيًا لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتيّة التي تركّبت منها الحقيقة، فنسب للحقيقة لهذا المعنى (ض، س، ٢٧، ٣)

نوع سافل

- النوع العالي كالجسم أو أخصّها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمّى نوع الأنواع، وأعمّ من السافل وأخصّ من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مباينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٥)

- النوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوّمه ويمتنع أن يكون له فصل يقسّمه (ن، ش، ٩، ٢١)

نوع الشيء

- (نوع الشيء) إذا عُقِل بما يدلُّ عليه اسمه فإنّما يُعقَلُ الشيء مجمَلاً غير ملخَّص بأجزائه التي بها قِوامه. وإذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه حدُّه فقد عُقِلَ ملخَّصًا بالأشياء التي بها قِوامه، وذلك هو أكمل ما يُعقَل به الشيء الذي يمكن أن يُعقَلَ على هذه الأنحاء (ف، ح، ١٦٩، ٣)

نوع عال

- النوع العالي كالجسم أو أخصّها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمّى نوع الأنواع، وأعمّ من السافل وأخصّ من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مباينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٥)

نوع متوسط

- النوع العالي كالجسم أو أخصّها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمّى نوع الأنواع، وأعمّ من السافل وأخصّ من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مباينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٦)

نوع مضاف

- النوع المضاف إلى الجنس يستلزم إعتبارين: أحدهما: نسبته إلى ما فوقه، الذي هو الجنس. والثاني: نسبته إلى ما تحته - أشخاصًا كانت أو أنواعًا أخر - التي لولاها لم يكن النوع كليًا (ط، ش، ٢٣٤، ١)

نوع مفرد

- النوع العالي كالجسم أو أخصّها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمّى نوع الأنواع، وأعمّ من السافل وأخصّ من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مباينًا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٩، ٧)

نوع وجنس وفصل

- النوع إذا عُرِف فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحيّ والمشّاء؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً أن يعرف النوع أيضًا (أ، ج، ٦٣٤، ٣)

نوع وخاصة

- يعمّ النوع والخاصّة أن أحدهما يكافىء الآخر في الحمل: وذلك أن «الإنسان» إذا كان موجودًا «فالضاحك» موجود، و«الضاحك» إذا كان موجودًا «فالإنسان» موجود (في، أ، ١٠٦٥، ٢)
- الأنواع توجد دائمًا للأشياء التي تشترك فيها، وكذلك توجد الخواصّ للأشياء التي هي لها خواصّ (في، أ، ١٠٦٥، ٦)
- يخالف النوعُ الخاصّةَ في أن النوع يمكن أن يكون جنسًا لآخرين، والخاصّة فليس يمكن أن تكون خاصّة لآخرين (في، أ، ١٠٦٥، ٩)
- النوع يتقدّم وجودُه وجودَ الخاصّة، والخاصّة يتبع وجودُها وجودَ النوع: وذلك أنه ينبغي أن يوجد الإنسان، ثم يكون ضاحكًا (في، أ، ١٠٦٥، ١٠)
- إن النوع يوجد للموضوع دائمًا بالفعل، والخاصّة إنما توجد في الأوقات وبالقوّة: فإن سقراط أبدًا إنسان وبالفعل، وليس يضحك أبدًا بالفعل وإن كان ضاحكًا أبدًا بالقوّة (في، أ، ١٠٦٦، ١)
- حدّ النوع هو المرتّب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك؛ وحدّ الخاصّة أنها التي توجد للشيء وحده، ولجميعه، ودائمًا (في، أ، ١٠٦٦، ٤)

نوع وعرض

- يعمّ النوع والعرَضَ أنهما يحملان على كثيرين. وما يعمّهما فيسيرٌ جدًا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له (في، أ، ١٠٦٦، ٨)
- يخصّ كل واحدٍ منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، ويخصّ العرض أنه يحمل من طريق أي شيء، أو كيف هو؛ وأن كل واحدٍ من الجواهر إنما له نوع واحد، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة (في، أ، ١٠٦٦، ١١)
- الإشتراك في النوع بالسويّة، والإشتراك في العرض ليس بالسويّة، وإن كان غير مفارق: وذلك أنه قد يكون لون زنجيّ أكثر وأقل من لون زنجيّ في السواد (في، أ، ١٠٦٧، ٥)

هـ

هست

- ليس في العربيّة منذ أوّل وضعها لفظةٌ تقومُ مقامَ «هست» في الفارسيّة ولا مقام «استين» في اليونانيّة ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر الألسنة. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم النظريّة وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ١)
- بعضُهم رأى أن يَستعملَ لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسيّة و «استين» باليونانيّة (ف، ح، ١١٢، ٩)
- ينبغي أن تعلم أنّ هذه اللفظة (الموجود) إذا استُعملت في العلوم النظريّة التي بالعربيّة مكان «هست» بالفارسيّة فينبغي أن لا يخيَّلَ معنى الاشتقاق ولا أنّه كائنٌ عن إنسان إلى آخر، بل تُستعمَل على أنّها لفظةٌ شكلها شكل مشتقّ من غير أن تدلّ على ما يدلّ عليه المشتق، بل أنّ معناه معنى مثال أوّل غير دالّ على موضوع أصلاً ولا على مفعول تعدّى عليه فعل فاعل، بل يُستعمَلُ في العربيّة دالاً على ما تدلُّ عليه «هست» في الفارسيّة و «استين» في اليونانيّة (ف، ح، ١١٣، ٢٠)

هل

- ليس يُسمّونَ ما سبيله أن يُجابَ به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسمّونه إنّ الشيء (ف، ح، ٦٢، ١٩)
- (الصنف الأول من المطلوبات المركّبة) «هل هذا المحمول يوجدُ في هذا الموضوع أم هذا المحمولُ الآخرُ» أو «هل هذا الموضوع يوجدُ فيه هذا المحمول أو المحمول الآخر» (ف، ح، ١٩٣، ١٣)
- (الصنف الثاني) «هل هذا الموضوع يوجدُ فيه هذا المحمول أ و هذا الموضوع» (ف، ح، ١٩٣، ١٥)
- (الصنف الثالث) هل هذا المحمول يوجدُ في هذا الموضوع وذاك المحمول في ذاك الموضوع أو هذا المحمول يوجدُ في ذاك الموضوع وذاك المحمول يوجدُ في هذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ١٦)
- يُستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون بالمقايسة... ويُستعمل فيها حرف هل. وهي ثلاثة: أحدها «أيّ هذين المحمولين يوجدُ أكثر في هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجدُ أكثر في هذا الموضوع أم المحمولُ الآخرُ». والثاني «أيّ هذين الموضوعين: يوجدُ له هذا المحمول أكثر» و«هل هذا الموضوع يوجدُ له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع» و«هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع». والثالث: «أيّ هذين المحمولين يوجدُ أكثر لأيّ هذين الموضوعين» و«هل هذا المحمول يوجدُ لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ٢١)
- حرف الألف أعني الألف التي تُستعمَلُ في الاستفهام تقومُ مقامَ «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)
- سؤال «هل» يتقدّمُ سؤال «لِمَ» فيما كان سبيلُه أن ينفردَ فيه سبب وجوده. وربّما كان القياس

الذي يُبرهَن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربّما أعطي وجوده فقط فيُحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- كلُّ طلب علميّ يُقرَنُ بحرف «هل» هو طلبُ سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمَلُ المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمَلُ على موضوع ما وما ذلك السبب، فإنّ حرف «هل» في العلوم فيما عُلِمَ صدقه ينتظمُ هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)

- كما أنّا لا نطلب «لِمَ» الشيء إلاّ بعد أن نضع «هل» الشيء، كذلك لا نعرف «ما الشيء» إلاّ بعد أن نعرف «هل الشيء». ثم معرفة «هل الشيء» قد تحصل لنا على سبيل الفرض بأن لا يكون الحدّ الأوسط علّة لوجود النتيجة، بل علّة للزوم النتيجة، أو يكون عارضًا غريبًا لازمًا. وقد تحصل بالذات، وذلك إذا عرفنا الشيء من قياسٍ بحدٍّ أوسط هو سبب وجوده. فهذا الطريق الذي يؤدّي إلى معرفة «الهل» حقيقة (س، ب، ٢١٤، ٧)

- ما يُطلب بصيغة هل يُطلب بهذه الصيغة أمران: إمّا أصل الوجود كقولك هل الله تعالى موجود أو يُطلب حال الموجود ووصفه كقولك هل الله تعالى خالق البشر (غ، ص، ١٢، ٧)

- مطلبا «هل» و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبا ما وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣١، ١٨)

- مطلب «هل» و«لِمَ» تطلب العلة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

- هلّ هذا المحمول موجود لهذا الموضوع... هو مطلب هلّ المركّب (ش، ب، ٤٥٦، ٥)

هل الشيء موجود

- «هل الشيء موجود» فإنّما نطلبُ به بعد صدقه وجودَه الذي هو به موجودٌ بالفعل، وهو ماهيّته المأخوذة من جهة الصورة من بين ما به قِوامُ ذلك الشيء المسؤول عنه (ف، ح، ٢١٧، ١)

هل هو

- كلُّ صناعة من الصنائع العلميّة استُعملَ فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يُستعمَلُ في الصنائع العلميّة فإنّه ينبغي أن يُفهَمَ منه طلبُ تلك الأسباب التي تُعطيها تلك الصناعةُ في الأشياء التي فيها تَنظرُ (ف، ح، ٢١٦، ١٩)

هل هو موجود

- في العلم الطبيعيّ فإنّه إذا كان يعطي من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعيّة كلّ ما به قِوامُ الشيء، الخارج منها -الفاعل والغاية- والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كلّ ما يسألُ عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنّما يطلب فيه كلّ شيء كان به وجودُ ذلك الشيء من فاعل أو مادّة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٢١٧، ٨)

هلية

- أمّا المبادىء فيجب أن تكون قد عُلِمت من طريق «الهليّة»، وهو التصديق، حتى يمكن أن يعلم بها هليّة شيء آخر: إمّا تصديقًا حقيقيًا، أو تصديقًا وضعيًا (س، ب، ١٢٦، ١١)

هندسة

- الهندسة ففي بعض مبادئها عُسْرٌ يسير على قدر

انحطاطها عن رتبة العدد في البعد عن المادة (ف، ج، ٣٤، ١)

هو

- بعضُهم رأى أن يَستعملَ لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسيّة و «استين» باليونانيّة (ف، ح، ١١٢، ٨)
- رأى آخرون أنْ يَستعملوا مكان تلك الألفاظ بدل الهو لفظة الموجود، وهو لفظة مشتقّة ولها تصاريف (ف، ح، ١١٢، ٢٠)
- لأنّ هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربيّة وبِنْيَتها عندهم هذه البنية صارت مغلطة جدًّا، رأى قومٌ أن يتجنّبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا «هو» ومكان الوجودِ «الهُوِيّة» (ف، ح، ١١٤، ١٣)
- لأنّ لفظة «هو» ليست باسم ولا كلمة في العربيّة، ولذلك لا يُمكنُ فيها أن نعملَ منها مصدرًا أصلاً، وكان يُحتاج في الدلالة على هذه المعاني التي يُلتمَسُ أن يُدَلَّ عليها في العلومِ النظريّة إلى إسم، وكان يُحتاجُ إلى أن يُعمَلَ منه مثل «الرجل» و «الرجوليّة» و «الإنسان» و «الإنسانيّة»، رأى قوم أن يتجنّبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو» والوجود مكان الهُوِيّة (ف، ح، ١١٤، ١٥)
- نقول لذلك الشخص أنّه هو ونقصده بالإشارة ونستثبته مع تنقله في أشياء أخرى وتَنَقُّلها عليه (ب، م، ٢٩، ٢٣)
- لأنّا نقول فيه هو من حيث عرفناه، ويقول عن نفسه أنا من حيث عَرَف، وما عرفناه به غير ما به عَرَف نفسه (ب، م، ٣٠، ١٧)
- في عُرفِ اليونانيين كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في العربية أيضا، وكانوا يسمّونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمّى في القضية رابطة، فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول، وإنْ تقدّم عليها كان سلبًا للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدوليّة (ب، م، ٧٢، ٥)
- أقرب الألفاظ شبهًا (باللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدلّ عليه لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)

هو ما هو

- إنّما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المُسمّى والموصوف بأشياء مُعيَّنة، وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)
- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمّى ذاتيًا لمفهوم الذاتي الذي كان داخلا في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُملتها تُسمّى ذاتيّة للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)
- إنّ الشيء من حيث هو ما هو في التصوُّر والفهم لا يفتقر في الرفع والوضع إلى غير الأوصاف الذاتيّة بمعنى الداخلة في ماهيته... وأمّا في الوجود فقد يرْفعه غير الداخلات في ماهيّة من الأشياء التي هي اسبابها، وامّا المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م، ٣٢، ٩)

هو هو

- إنّ الهو هو يقال على طريق الإختصار والرسم على معانٍ ثلاثة: فيقال هو هو لما يشارك شيئًا في معنى عام جنسيّ، كما يقال إنّ الإنسان هو هو الفرس في أنّه حيّ. ويقال في معنى عام نوعيّ، كما يقال إنّ زيدًا هو عمرو بالإنسانيّة. ويقال على معنى خاص شخصيّ، كما يقال إنّ زيدًا هو هذا الأبيض (س، ج، ٦٦، ١٠)
- كل ما يقال فيه هو هو فيه اثنينية ما أولاً بوجه، ثم تردّ إلى وحدانيّة (س، ج، ٦٦، ١٤)
- ما يقال له هو هو، . . . هو ما يكون بالعدد؛ ومن الذي بالعدد ما تكون الاثنينيّة فيه بالإسم، وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)
- الواحد قد يقال على معانٍ، وأحقّها باسم الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد؛ لست أعني الواحد الشخصيّ الذي لا يقال على كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته، وإن كان معنى عامًا بالقياس إلى موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقًا لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدليّة أنّه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإنّ ههنا ليس تعني واحدًا بالشخص، ولا أيضًا واحدًا بأنّ جنسهما واحد، أو بأنّ نوعهما احد، وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة التي تدلّ عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدلّ عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحدًا من الأشياء، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضًا. فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع وتعلم أنّه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته ذكرته، وإن كان المعنى كليًّا (س، ج، ٢٩٤، ١)
- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٣)
- المثبتات لا ينتفع بها في إثبات الحدّ، فإنّه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حدّه، وإن كان أيضًا هو هو بالمعنى، فربّما لا يكون قد وفي توفية جيّدة (س، ج، ٢٩٧، ٢)
- إنّا نقول هو هو لواحد بعينه (ب، م، ٣٠، ١٩)

هي هي

- (هي هي) أي يمتنع إنفكاكه عنها في الخارج والذهن جميعًا (هـ، م، ٤٦، ١٤)

هياة

- صواب الهياة أن يُجعل للأجزاء صورة وحدانيّة، يُطابق بها صورة المطلوب (ط، ش، ١٧٥، ١٩)
- صواب الهيأة أن يكون الربط بينها في: الكيف والكم والجهة على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢١)
- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدّمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهيأة أن يكون من ضرب منتج (ط، ش، ١٧٦، ٢)

هيئات نفسانية

- تعنى بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل الهيئات النفسانيّة التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورًا سهلاً كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى رويّة واختيار مستأنف، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال، شقّ على أصحابها وتعوّقت عليهم واحتاجوا إلى تكلّف. وهذا مثل خُلق العدالة والعفّة؛ والرذائل أيضًا

التي هي أضدادها، فإنّها ملكات (س، م، ١٨٢، ١)

هيئة ذاتية

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يُؤخذان من حيث هما مُقوّمان لذات الأمر من غير أن يؤخذَ التمييز بين ذلك الأمر وبين آخر مُشارِكٍ له في شيء ما. فإذا أُخِذا مُقوّمين فقط من غير أن يُؤخذا مُميّزين كان السؤال عنهما بحرف كيف. وإذا أُخذا مُمَيِّزين كان السؤال عنهما بحرف أي (ف، ج، ٤٧، ١١)

هيئة القياس

- هيئة القياس من نسبة الأوسط إلى الطرفين يُسمّى شكلاً (سي، ب، ١٤٢، ١٠)

هيولى

- الأسطقس سمّوه «العنصر» وسمّوا الهيولى «العنصر» أيضًا - وأمّا الأسطقس فلا يسمّى «المادّة» و «هيولى» - وربّما استعملوا «الهيولى» وربّما استعملوا «العنصر» مكان «الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)
- الهيولى المطلقة، فهي جوهر، وجوده بالفعل إنّما يحصل بقبوله الصورة الجسمانيّة (كقوّة قابلة للصور) وليس له في ذاته صورة، إلاّ بمعنى القوّة (غ، ع، ٢٩٧، ٢٢)
- الهيولى هي جوهر وجوده بالفعل إنّما يحصلُ بقبوله الصورة الجسمانية كقوة قابلة للصور، وليس له في ذاته صورة، إلاّ بمعنى القوّة (غ، ع، ٣٨٢، ٢١)

و

واجب

- الواجب يقال على جهتين: أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن بعض الشرور ضروري. وقد نقول في الخيرات إنها واجبة، وأيضًا الشيء الواحد بعينه معًا: قاعدًا وقائمًا، ومريضًا وصحيحًا (أ، س، ٧٥٦، ١١)
- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيح وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)
- إن كل شيء واجب، فإمّا أن يجب لذاته أو يجب بحصول السبب الذي يوجبه (س، ع، ٧٠، ١٨)
- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجّحة، نظنّ أنّ الأولى به أن يكون. فربّما كانت الأسباب المرجّحة متوافية في الجانب الآخر، إلاّ أنّها تكون مجهولة. وربّما لم تتوافَ الأسباب كلّها لا في هذا ولا في ذلك، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتّة، وإن كان هذا أكثر أسبابًا. وأمّا الذي تتوافى فيه الأسباب كلها، فليس هو أولى بل واجب (س، ج، ١٤٨، ١٧)
- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنّما يقال لهما واجب باشتراك الإسم. ومفهوم الواجب الأوّل أنّ وجوده ضروريّ، ومفهوم الواجب الآخر أن إيثاره محمودٌ (س، س، ٩، ١٣)
- إنّ الواجب ممكن أن يكون، بالمعنى العام، ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لا يكون. وليس بممكن بالمعنى الخاص، ولا يلزم قولنا: ليس بممكن بذلك المعنى، أن يكون ممتنعًا؛ لأنّ ما ليس بممكن بذلك المعنى، هو ما هو، ضروريّ، إيجابًا أو سلبًا (س، أ، ٣٤٢، ١٤)
- الواجب هو الممكن بالمعنى العامّ ولا ينعكس، فليس الممكن هو الواجب. ولا الممكن بالمعنى العامّ ينعكس على ممكن أن لا يكون (مر، ت، ٧٦، ١)
- الواجب وجوده ينقسم: إلى ما هو واجب لذاته. وإلى ما هو واجب لغيره لا لذاته (غ، ع، ٣٤٤، ٢٥)
- يستحيل فرضُ شيء هو واجب الوجود بذاته، وبغيره جميعًا (غ، ع، ٣٤٥، ١٢)
- كل ما هو وواجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته (غ، ع، ٣٤٥، ١٧)
- كل ممكن بذاته، فهو واجب بغيره (غ، ع، ٣٤٦، ٢)
- الواجب داخل تحت الممكن بهذا الإعتبار، إذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية، ممكن أي ليس بممتنع، وممتنع (سي، ب، ١١٣، ٣)
- الواجب ممكن العدم وهو محال (سي، ب، ١١٤، ١٩)

- ما هو واجب فهو ضروري الوجود (ش، ع، ٩٦، ٢٤)
- أجناس ألفاظ الجهات... الواجب والممتنع (ش، ع، ١١٧، ٩)

واجب الوجود

- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنّما يقال لهما واجب باشتراك الإسم. ومفهوم الواجب الأوّل أنّ وجوده ضروريّ، ومفهوم الواجب الآخر أن إيثاره محمودٌ (س، س، ٩، ١٢)
- الواجب الوجود، فهو الذي متى فُرِضَ معدومًا، غير موجود، لَزِمَ منه محال (غ، ع، ٣٤٤، ٢٤)
- لا يجوز أن يكون شيئان، كل واحد منهما واجب الوجود لصاحبه لأن ما يجبُ لغيره، فله علّة أقدم منه تقدّمًا بالذات لا بالزمان. ويستحيل أن يكون المتقدّم بالذات، متأخرًا بالذات. وهو من حيث إنه علّة، يجب أن يتقدّم بالذات. وهو من حيث إنه معلول يجب أن يتأخر وذلك محالٌ؛ إذ يلزم أن يكونَ الشيء قبل ما هو قبله بالذات (غ، ع، ٣٤٦، ١٩)
- واجب الوجود بذاته، لا بد أن يكونَ واجب الوجود من جميع جهاته، حتى لا يكون محلاً للحوادث، ولا متغيّرًا (غ، ع، ٣٤٧، ٦)
- «واجب الوجود» يمنع العلم به من وقوع الشركة فيه (ت، ر١، ١٤٧، ٥)
- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنّما يقولون «العلّة الأولى» و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن بنفسه مع كونه قديمًا أزليًا»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلاّ «محدثًا». وإنّما قسّمه هذه القسمة متأخّروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضًا عن تقسيم المتكلّمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر٢، ٥٦، ٨)
- «واجب الوجود» قد يُعنى به ما لا يحتاج إلى فاعل، فالصفات واجبة بهذا الاعتبار (ت، ر٢، ٩٣، ٢٥)

واجب وممتنع

الواجب والممتنع قد يدلاّن على معنى واحد بعينه، غير أن ذلك على جهة القلب (أ، ع، ٩١، ١٥)

واحد

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدُها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحدُ بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحدُ بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في إنهما أبيض. والرابعُ هو ما اشْتُركا في نوع واحد وفي جُلّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)
- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقابلُ كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)
- الواحد بعينه في الجنس يُقابله الغير في

الجنس، وهما اللذان يدخلان تحت جنسين عاليين (ف، ج، ٩٠، ١)

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان فيما هو كثير، فالكثيرةُ متى كانت مشتركة في شيء واحد، إما محمول أو موضوع فهو واحد بعينه، من جهة ما هي مشتركة في ذلك الواحد ومُتغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا في موضوع أصلاً فهي بالكلية مقابلة لما هو واحد بعينه (ف، ج، ٩٠، ١٧)

- إنّ الموجود ليس جنسًا للأشياء، ولو كان جنسًا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعًا من الموجود، وسيكون مع ذلك مقولاً على الجنس كله، فإنّ الواحد يقال على كل موجود، فإنّ كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد (س، ج، ١٩٨، ١٥)

- الواحد ليس جنسًا. وكونه ليس جنسًا هو لأنه غير داخل في ماهيّات الأشياء؛ واللزوم إذا لم يقترن به شريطة الدخول في الماهيّة لم يجعل الشيء جنسًا (س، ج، ١٩٩، ٣)

- الواحد قد يقال على معان، وأحقها بإسم الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد لست أعني الواحد الشخصيّ الذي لا يقال على كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته، وإن كان معنى عامًا بالقياس إلى موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقًا لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدليّة أنّه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإنّ ههنا ليس تعني واحدًا بالشخص، ولا أيضًا واحدًا بأنّ جنسهما واحد، أو بأنّ نوعهما واحد، وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة التي تدلّ عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدلّ عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحدًا من الأشياء، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضًا. فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع وتعلم أنّه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته ذكرته، وإن كان المعنى كليًا (س، ج، ٢٩٣، ٨)

- الواحد لا يتقدّم في ماهيّته على الاثنين وإنّما يتقدّم في الوجود (م، ت، ٣٦، ٥)

- الواحد إسمٌ للشيء، الذي لا يقبل القسمة من الجهة التي قيل له: إنه واحد (غ، ع، ٣٤١، ٩)

- إسم الواحد يُقال أولاً على ثلاثة معانٍ وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى أقسام كثيرة... أحد المعاني الثلاثة الواحد بالعدد. وهذا ينقسم ستة أقسام: الواحد بالإسم... وإما واحد بالحدّ... وإما واحد بالخاصّة... وإما واحد بالإسم والحدّ... وإما واحد بالإسم والخاصّة، وإما واحد بالحدّ والخاصّة ولا قسم الثاني من الأقسام الأول «الواحد بالمحمول». وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما واحد في الجنس... وإما واحد في النوع... وإما واحد في الوصف. و... القسم الثالث من الأقسام الأول... هو «الواحد بالتناسب». (ش، ج، ٥٠٧، ٨)

- كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش، ج، ٥٠٨، ٢)

- الواحد بالعدد... داخل في باب الحدّ وما يُعَدّ معه (ش، ج، ٥٠٨، ٣)

- الواحد يقال على وجوه... وأولاها بإسم الواحد الواحد بعينه (ش، ج، ٦٢١، ٧)

واسطة

- الواسطة التي في الشكل الأوّل ليس تُحمل على كلا الحدّين، ولكن أحد الحدّين مسلوب عنها في القياس السالب، والآخر موضوع لها (أ، ق، ٢٧٤، ٢)
- الواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين (أ، ق، ٢٨٥، ٤)
- نعلم أنه بلا واسطة لا يكون قياسٌ (أ، ق، ٢٨٥، ٤)
- إذا رجعت الأطراف بعضها على بعض، فإن الواسطة بالضرورة ترجع إلى الطرفين (أ، ق، ٢٩١، ٦)
- الواسطةُ هي كلُّ ما قُرِنَ باسم ما فيدلُّ على أنّ المسمّى به منسوبٌ إلى آخر وقد نُسِبَ إليه شيءٌ آخر، مثل من وعن وإلى وما أشبه ذلك (ف، أ، ٤٥، ١)
- الواسطة، سلب الطرفين مطلقًا من غير إثبات واسطة خلطيّة من الطرفين (س، م، ٢٥٤، ١)
- الواسطة هي التي تنسبُ الحكمَ إلى المحكوم عليه، فيُجعل خبرًا عنه فيصدَّق به، وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبرًا عنه فيصدق به، فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)
- الكليّ إن كان مندرجًا في حقيقة جزئياته سمّي ذاتيًا كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجًا عن الحقيقة سمّي عرضيًا كالكاتب مثلاً فإنه ليس داخلاً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتيًا ولا عرضيًا بل واسطة ونوعًا كالإنسان فإنّه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٧)

واسطة خلطية

- الواسطة الخلطيّة، ربّما كان لها إسم محصَّل كقولك الأدكن والفاتر، وربّما لم يكن لها إسم محصَّل، بل إنّما يدلّ عليها سلب الطرفين، من غير أن يعني بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تحته، بل يراد به إثبات، كقولهم: لا عادل ولا جائر (س، م، ٢٥٤، ٢)

واسطة غير خلطية

- إذا عني بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط، دلّ عليه بواسطة غير خلطيّة، كقولهم: السماء لا خفيفة ولا ثقيلة، والهواء لا أبيض ولا أسود (س، م، ٢٥٤، ٦)

واصلات

- الواصلات هي أصناف. فمنها الحروف التي نستعملُها للتعريف، مثل ألف ولام التعريف، ومثل قولنا الذي وأشباهه (ف، أ، ٤٤، ١١)
- منها (الواصلات) الحروف التي متى قُرِنَتْ بالاسم دَلّت على أنّ المسمّى قد نودي باسمه ودُعي، مثل يا ويا أيّها. ومنها الحروف التي تُقرَن بالاسم فتدلّ على أنّ الحكمَ الواقع على المسمّى هو حكمٌ واقعٌ على جميع أجزاء المسمّى، وهو مثل قولنا كلّ. ومنها ما يدلّ أنّه حكمٌ على شيء من أجزائه لا كلّه، وهو قولنا بعض وما يُقام مقامه (ف، أ، ٤٤، ١٣)

وجدانيات

- الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات (هـ، م، ٢٥، ١٩)

وجديات باطنة

- الوجديات الباطنة، كإدراك كل أحد جوعه وعطشه، وحبّه وبغضه، وألمه ولذّته. وهذه كلها جزئيات (ت، ر٢، ٥٤، ١)

وجوب

- الوجوب لا يمنع الإمكان، وكيف والوجوب يدخل تحت الإمكان (مر، ت، ٦٧، ١)
- الوجوب والامتناع يُعبّر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والإمتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)

وجوب ذاتي

- الوجوب الذاتيّ وهو أن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلاً عن وجوده لزم المحال عقلاً لذاته، وذلك كوجود مولانا جل وعز وصفاته (و، م، ١٥١، ٢٨)

وجوب الوجود

- وجوب الوجود فيلزمه إمتناع العدم لزومًا متعاكسًا، ويلزم أيضًا كل واحد منهما لزومًا متعاكسًا سلب الإمكان العام عن العدم، أي لا يمكن العدم فيهما بوجه. فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث مفهومات متغايرة متعاكسة التلازم، وجوب الوجود وإمتناع العدم وسلب الإمكان العام عن العدم (و، م، ١٥٤، ٢٠)

وجود

- إذا وضع الوجود بمنزلة الجنس، لم نجد فوقه شيئًا. ثم إذا نظر في قسميه، وجده جسدًا وروحًا (ق، م، ٤، ٢٣)
- أنّ الذي به قِوامُه هو أحدُ أسباب وجوده (ف، ح، ٢١٤، ١٢)
- إنّ قولَنا «هل الإنسان موجود إنسانًا» يعني هل الإنسان وجوده وإنّيّته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعًا وهي غير منقسمة الوجود، أم إنّه إنسان بوجوه أخر، مثل أنّه حيوان مشّاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهيّة على ما يدلّ لفظه عنه فلا يمكن أن يُتصوَّر تصوّرًا آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٦)
- إنّ حال الوجود في هذه العشرة (المقولات) ليست حالاً واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد. وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض؛ والوجود لبعضها أحق؛ ولبعضها ليس بأحق. فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره، والموجود لبعضها أحكم، ولبعضها أضعف؛ فإنّ وجود القارّ منها، كالكميّة والكيفيّة أحكم من وجود ما لا إستقرار له، كالزمان وأن ينفعل، فليس وقوع الوجود عليها وقوعًا على درجةٍ واحدةٍ كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض؛ فهو إذن غير جنس ولو كان متواطئًا لم يكن أيضًا جنسًا؛ فإنّه غير دالّ على معنى داخلٍ في ماهيّات الأشياء؛ بل أمر لازم لها (س، م، ٦٠، ١٤)
- الوجود أمر لا تقوم به ماهيّة المثلث؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهيّة المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنّه موجود أو ممكن الوجود (س، م، ٦١، ١٠)
- أمّا الوجود فأمر يلحق الماهيّة تارة في الأعيان وتارة في الذهن (س، م، ٦٢، ٣)
- إنّ الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع

ليس مقوِّمًا لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجودِ الذي هو لاحق لماهيّة الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنسًا، بل الأوّل (س، م، ٩٣، ١)

- إذا كان شيء ماهيّته هي الوجود، وكان منزّهًا عن الموضوع، لم يكن في جنس، ولا يشارك الجواهر، بمعنى أنّها أشياء ومعانٍ إنّما يلحقها الوجود، إذا لحق بهذه الصفةِ؛ بل لا يوجد أمر مقوِّم لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة. فإنّ ما هو ذاتيّ لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه؛ كالوجود الحاصل كيف كان؛ وما هو ذاتيّ لهذه النوعيّات من مفهوم معنى الجوهريّة غير مقولٍ على ذلك؛ فإنّه ليس هناك ماهيّة غير الوجود يلحقها الوجود (س، م، ٩٣، ٤)

- الوجود لا يحتاج في تحقّقه أن يلتفت على العدم، فالسلب لا يتصوّر إلاّ أن يكون عارضًا على الإيجاب رافعًا له؛ لأنّه عدمه (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إنّ السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- الوجود معنى مضاف إلى حقيقته (الشيء) لازم، أو غير لازم وأسباب وجوده أيضًا غير أسباب ماهيّته، مثل الإنسانيّة، فإنّها في نفسها حقيقة ما، وماهيّة. ليس أنّها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان، مقوّمًا لها بل مضافًا إليها (س، أ، ٢٠٢، ٧)

- إعلمْ أنّ الوجود لا يمنع الإمكان (س، أ، ٣٢٢، ٥)

- إنّ الوجود صفة للأشياء ذوات الماهيّات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهيّاتها، مثل البياض والسواد، لا يختلف بحسب إختلاف الموضوعات إلاّ في شيء بعد الوجود، ولا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيّات بل فائض عليها من مبدأ. وكذلك إفادة الوجود. فإذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود، وإذا اقترن به إفادة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبدأ الفاعل تبييضًا، وهو القياس الذي بالذات، فكان بالقياس إلى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضًا وهو من حيث الإفادة بالعرض، لأنّه تبيض من حيث الإستفادة، لكنّ الإفادة والإستفادة متلازمان معًا. وأمّا من حيث قياسه إلى نفس البياض، فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الإفادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه، بل بحسب وجوده ولا إسم له (س، ش، ٢٢، ٢٣)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- إنقسامُ الوجود بأعراضه الذاتية إلى أصنافه وأحواله مثل كونه (مبدأ) و(علّة) و(معلولاً) (غ، ع، ٣٣٠، ١)

- إنقسامه (الوجود) إلى ما هو بالقوّة، وما هو بالفعل. وإلى القديم والحادث. والقبل والبعد. والمتقدّم والمتأخر. والكلّي والجزئي. والتام والناقص. والواحد والكثير. والواجب والممكن (غ، ع، ٣٣٠، ٢)

- الوجود للشيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في الألفاظ، ووجود في الكتابة. فالكتابة دالّة على اللفظ، واللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس

هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٣٨٣، ١)

- الوجود الذهني ويُسمّى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العينيّ دالّ عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمّى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٣)

- طبيعة الوجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٩٥، ٢٠)

- الوجود أقدم من العدم وأفضل (ش، ب، ٤٣٨، ١٨)

- إذا أُريد بـ«الماهية» وبـ«الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهية» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائدًا عليها في الخارج، وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ر١، ٨٥، ١٣)

- إذا أُريد بـ«الماهية» ما يتصوّر في الذهن، وبـ«الوجود» ما يكون في الخارج، فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدّعي أنّ في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعي أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلاّ بها منها ما هو داخل مقوّم لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج، فهذا كلّه باطل (ت، ر٢، ٦٣، ٥)

وجود في الذهن

- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلومًا، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل، فبأي دليل عرفوا ذلك (س، م، ١٥٢، ١٠)

وجود في الشيء

- فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء (س، م، ٦٥، ١٠)

وجود كلي

- «الوجود الكلّي» المنقسم إلى جوهر وعرض، وعلّة ومعلول، وقديم وحادث. وهذا لا وجود له في الخارج، وإنّما يوجد في الذهن. وهو «العلم الأعلى» عندهم (ت، ر١، ٧٤، ٩)

- الذي تبيّن به خساسة ما عند القوم ونقص قدره أنّ هذا «الوجود الكلي» إنّما يكون «كليًّا» في الذهن، لا في الخارج» (ت، ر١، ١٤٠، ١٢)

وجود لازم

- الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده. وغير اللازم لما لا يدوم (ط، ش، ٢٠٢، ٨)

وجود الشيء

- ينبغي أن يُعلَم أنّ سببَ وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٢١٢، ٦)

- وجود الشيء بعد أن يُعلَم أنّ ما يُعقَل منه بالنفس هو بعينه خارج النفس إنّما نعني به الشيء الذي به قِوامُه وهو فيه (ف، ح، ٢١٤، ٧)

وجود للشيء

- الوجود للشيء إذا كان موجودًا ضروريّ؛ وإذا لم يكن موجودًا فنفي الوجودِ عنه ضروريّ (أ، ع، ٧٤، ١٣)

وجود مطلق

- الوجود المطلق أخصّ من الوجود الضروري (ش، ق، ١٧٩، ١١)
- «الوجود المطلق»، وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنّما يكون مطلقًا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر٢، ٦٠، ١٦)

وجودي

- إن فسّرت الوجوديّ بأنّه الذي بيّن الحكم فيه بأنّه لا يكون ضروريًا دخل فيه غير الدائم والدائم الخالي عن الضرورة، وإن فسّرته بأنّه الذي بيّن الحكم فيه بشرط أن يكون دائمًا خرج عنه الدائم الخالي عن الضرورة، وسمّينا الأول بالوجوديّ اللاضروريّ والثاني بالوجوديّ اللادائم (ر، ل، ١٥، ٨)

وجودية

- الوجوديةُ والمطلقةُ كإسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرارية والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار (ف، ع، ١٥٩، ٧)
- الوجودية الكلّية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنّه لا يدوم مع دوام الوضع (سي، ب، ١٦٥، ١)
- الكَلِم الروابط... تُسمّى الوجوديّة (ش، ع، ٨٦، ٥)
- اللفظة الوجوديّة... هي الرابطة (ش، ع، ١١٧، ١٧)
- الوجوديّة هي الصادقة... فقط (ش، ق، ٢٠٢، ٢٥)

وجودية لا دائمة

- الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين إحديهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ١٤، ٢٢)
- الوجودية اللادائمة تركّبها من مطلقتين عامتين إحديهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ١٨، ١٥)
- النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل إنسان فهو ميت لا دائمًا، وتُسمّى هذه في الإصطلاح وجوديّة اللادائمة (و، م، ١٥٠، ٥)

وجودية لا ضرورية

- الوجوديّة اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة وبحسب الذات (ن، ش، ١٤، ١٧)
- مع التعرّض لكون النسبة غير ضرورية أي غير واجبة عقلاً كقولنا في هذا المثال أيضًا كل إنسان فهو ميت لا بالضرورة، وتُسمّى هذه في الإصطلاح وجوديّة اللاضرورية (و، م، ١٥٠، ١٣)

وجوديتان

- الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

وجوه الكلام

- إن وجوه الكلام ثلاثة: واجب، كقول القائل: النار حارّة، وممكن، كقول القائل: فلان كاتب، وممتنع، كقول القائل: النار غير حارة (ق، م، ٥٥، ١٣)

وحدات

- الوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصلٍ لذاته، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات (س، م، ١٢١، ٢)

وحدة

- إنّ الوحدة مبدأ للعدد على أنّها علّة؛ ومبدأ على أنّها طرف (س، م، ٧٢، ١٦)
- الأثنينيّة في هو هو بالمعنى الجنسيّ، وهو هو في المعنى النوعيّ فمفهوم، والوحدة أيضًا مفهوم. أمّا في المعنى الشخصيّ فقد تكون الأثنينيّة بالعرضين، والوحدة بالموضوع، كقولنا: البنّاء هو الكاتب. وقد تكون الأثنينيّة بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي يتناول بالإشارة جملته، مثل قولنا: زيد هو هو هذا الكاتب. وربّما كانت الكثرة بحسب إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما يقال له هو هو، إذ لا غيرية فيه في المعنى، كما يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج، ٦٦، ١٥)
- ما يقال له هو هو، . . . هو ما يكون بالعدد؛ ومن الذي بالعدد ما تكون الأثنينيّة فيه بالإسم، وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)
- قد يُعنى بالوحدة إذا كان الشيئان أو أكثر يشترك في النسبة إلى مبدأ واحد كقولنا: الطبّي، للكتاب والمِبْضَع والدّواء، أو إلى غاية واحدة كقولنا: الصحّي للطب والكتاب والدّواء (مر، ت، ٢٤، ٤)

وسائط

- أعني بالوسائط المقدّمات التي بين المطلوب الأول وبين المقدّمات الأُوَل التي ائتلفت منها الأقيسة البسائط التي إليها ينحلّ القياس المركّب وهي المعروفة بنفسها (ش، ق، ٢٤٢، ٤)
- إذا كانت وسائط المقدّمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق، ٣٥٦، ٤)

وسط

- الوسط هو العلّة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)
- القول بأن الوسط موجودٌ، كذب (أ، ب، ٤٣٧، ٣)
- أعني بالوسط ما يقرن بقولنا: لأنّه؛ حين يقال: لأنّه كذا فهذا الوسط إن كان مقوّمًا للشيء لم يكن اللازم مقوّمًا (س، أ، ٢١٠، ١)
- الوسط سببُ إلتقاء الطرفين، وهو تعدّي الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ع، ١٣٥، ٦)
- الوسط يقع في المقدّمات ذوات الأوساط، أما في الموجبات ففي الطرفين، وذلك إذا كانت نتائج الكلّية الموجبة إنما تُنتج في الشكل الأوّل فقط. وأمّا الوسط في المقدّمات السالبة فقد يقع بين الطرفين، وذلك إذا كان السالب الكلّي المُنتج في الشكل الأوّل، لأنّ المقدّمة الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة كون الحدّ الأوسط موجودًا بين الطرفين (ش، ب، ٤٣٣، ٥)
- . . . إن لم يكن الوسط علّة ذاتية فقد يمكن أن يكون للشيء أكثر من علّة واحدة وأن يوجد المعلول ولا توجد العلّة (ش، ب، ٤٣٣، ٥)
- قوله (على وسط حاضر في الذهن) أي عند تصوّر الطرفين، والوسط ما يقترن بقولنا، لأنّه كذا كالمتغيّر في قولنا العالم حادث لأنّه متغيّر

وكل متغيّر حادث (هـ، م، ٧٣، ٢١)

- إنّ الوسط هو الذي يفيد لميّة اللزوم، أي به يقوم البرهان على إثبات ذلك المحمول لموضوعه (ط، ش، ٢١٠، ١)

- قد بان في علم البرهان أنّ الوسط في البراهين على المطالب: إمّا أن يكون مقومًا لموضوع المطلوب، أو يكون عارضًا له (ط، ش، ٢١٠، ٥)

- قرّروا (المنطقيون) في المنطق أنّ من «اللوازم» ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يعلم بنفس تصوّر «اللزوم». و«الوسط» المذكور في هذه المواضع هو عند ابن سينا ومحقّقيهم هو «الدليل»، وهو «الحد الأوسط» (ت، ر١، ١٠٤، ١٨)

- أرادوا (المنطقيون) بـ«الوسط» ما هو وسط في نفس الموصوف بحيث يكون ثبوت الوصف «اللازم» لـ«الملزوم» بواسطته، لا يثبت بنفسه، كما قد فهم ذلك عنهم طائفة، منهم الرازي وغيره (ت، ر١، ١٠٤، ٢٤)

- من «اللوازم» ما يفتقر إلى «وسط»، ومنها ما لا يفتقر إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق الثلاثة التي فرّقوا بها بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعبّر بعضهم عن هذا الفرق بـ«التعليل»، كما يعبّر به ابن الحاجب (ت، ر١، ١٠٥، ٤)

- إذا كان المراد بـ«الوسط» الدليل الذي يُعلّل به الثبوت الذهني، لا الخارجي»، فهذا يختلف باختلاف الناس (ت، ر١، ١٠٥، ١١)

- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفتقر إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بيّن (ت، ر١، ١٠٥، ٢٢)

- «الوسط» هو الدليل، وهو الواسطة في العلم بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإنّ الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكمًا له (ت، ر١، ١٩٤، ٢١)

- الوسط إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدّمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٢٨٠، ٢)

- (الوسط) إن كان محمولاً أو تاليًا فيهما (الحدّان) فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا أو مقدّمًا فيهما فهو (الشكل) الثالث (و، م، ٢٨٠، ٤)

وصف مشترك

- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى بـ«الجامع»، و«العلّة»، أو «دليل العلّة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدّمة الصغرى (ت، ر١، ٢١١، ١٢)

وصلة

- القانون التعليمي هو أنّ علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكميّة علميّة لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ١١٠، ٢٢)

- الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين المحمول وموضوعه، والتالي ومُقدّمه حكمًا أوليًا واجبًا عند الذهن (ب، م، ١١٢، ١٢)

وصول

- افهم من الوصول الحمل على مفروض (س، ب، ٥٢، ٢١)

وضع

- أثبتنا أننا إذا قنعنا بأن نضعَ حدًّا واحدًا، أنه لا عندما توضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقلّ ما يكون من وضعين أوّلين متى أردنا أن نقيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٥)
- الوضع هو رَأْيٌ مُبْدَع لبعض المشهورين بالفلسفة. مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أنْ يناقض، وما قاله إيراقليطس من أن كل شيء يتحرّك، وما قاله ماليسس من أن الكل واحد (أ، ج، ٤٨٦، ١)
- الوضع أيضًا مسألة، وليس كل مسئلة وضعًا، لأن بعض المسائل يجري مَجْرى ما لا يُعْتَقَد فيها أن الأمر كذا أو كذا، والأمر في أن الوضع مسألةٌ ما، بَيِّنٌ، وذلك أنه واجبٌ ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة، وإما أن يتشكك أحد الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِبَل أن الوضعَ رَأيٌ ما مُبْدَع (أ، ج، ٤٨٦، ٩)
- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)
- الوضعُ هو أن يكون أجزاءُ الجسم المحدودة مُحاذيةً لأجزاءٍ محدودة من المكان الذي هو فيه، أو مُنْطبقة عليها، وذلك يوجد لكل جسم لأن كل جسم فله أينٌ على وضعٍ ما (ف، م، ١١١، ٨)
- يلحقُ كلُّ ما له وضعٌ في مكان ما أن يكونَ له وضعٌ من جسم آخر، إذ كانت الأجسامُ التي في العالم كالأجزاء لجملة العالم، وكانت متلاقيةً أو متباينةً، فإنما تكون الأجسامُ موضوعةً بعضها من بعض بحسب مراتب أمكِنتها بعضها من بعض (ف، م، ١١٢، ٥)
- الوضعُ الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له في أَيْنِهِ الذي هو بذاته أين، والوضعُ الذي له من جسمٍ آخر هو له في أَيْنِهِ الذي يُقال بالإضافة (ف، م، ١١٢، ٩)
- إن الأمكنة لما كانت ضربين: ضربٌ بذاته وضربٌ بالإضافة، صار الوضعُ أيضًا بحسب ذلك ضربين: ضرب بذاته وضرب بالإضافة (ف، م، ١١٢، ١٢)
- إن كان الذي صادفناه هو الشيء الذي يوجد الوضعُ بوجوده جعلنا ذلك الشيء هو المُقدَّم والوضعُ هو التالي، ونَسْتثني بالمقدم فيُنْتِجُ الوضعُ كما هو بعينه موجبًا كان أو سالبًا، وكان في الضرب الأول من الشرطية المتصلة (ف، ق، ١٠٢، ٦)
- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدَّم والشيء المصادف هو التالي، ونستثني بمقابل التالي وهو مقابلُ الشيء الذي صادفنا فَتُنْتِجُ مقابلَ الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٩)
- الذي يُوجد بارتفاع الوضع فهو يُستعمل لإثباته فيجعل المقدّم رفع الوضع والتالي وجود ذلك الشيء الذي يُوجد بارتفاع الوضع، فيُستثنى برفع التالي فيلزم وُجود الوضع (ف، ق، ١٠٨، ١)
- الشيء الذي بارتفاعه يُوجد الوضع فهو أيضًا مثبته، فنجعل المقدّم ارتفاع ذلك الشيء

ووجود الوضع هو التالي ونستثني المقدم (ف، ق، ١٠٨، ٣)

- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضًا مبطل، فالمقدّم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ويُستثنى مقابل التالي (ف، ق، ١٠٨، ٦)

- إذا نظر في القولِ المُضاد له (الوضع) فإنه إن كان صادقًا بَطُلَ الوضعُ، وإن كان كاذبًا لم يلزمْ ضرورة أن يثبتَ الوضع، إذ كان المتضادان قد يمكن أن يكونا كاذبين. والنظرُ في النقيض هو للإثبات والإبطال، والنظر في المضاد هو للإبطال فقط (ف، ق، ١٠٨، ١٥)

- النظر الجزئي في الأضداد هو أن ينظرَ في الوضع إن كان لمحموله ضدّ، ولم يكن بينهما متوسط، وكان ضدّ محموله موجودًا في موضوعه لزمَ أن يكونَ المحمولُ غير موجود في الموضوع، وإن كان ضدّه غير موجود في الموضوع لزمَ أن يكون المحمول موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١٠٨، ١٨)

- إن كان الوضع أن شيئًا ما قابل لأمر ما فإنه إن كان للأمر ضد فينبغي أن ننظرَ هل ذلك الموضوع قابل لضد ذلك الأمر، فإن كان قابلاً له كان أيضًا قابلاً للأمر (ف، ق، ١٠٩، ٥)

- إن كان محمولُ الوضع إذا أُخِذَ في موضوعه تَبِعَ ذلك أن توجد الأضداد معًا من جهة واحدة في الموضوع (ف، ق، ١٠٩، ١٤)

- إذا كان محمول الوضع إذا أُخذ في موضوعه تَبِعَ ذلك نقيضُ الوضع، فإنّ المحمولَ غير موجود في الموضوع (ف، ق، ١١٠، ٨)

- إذا وُضِعَ وَضعٌ ما لزم عن ذلك الوضع القول المناقض له (ف، ق، ١١٠، ٩)

- إن كانت معارضةُ الوضع معارضة بالشبيه، وكان محمول الوضعُ في شبيه موضوعه على مقابلة ما هو عليه في الوضع، كان ذلك قولاً يمكن أن يَبطلَ به الوضع (ف، ج، ٥٧، ٢١)

- إن كانت في حجة الوضع معارضة بشبيه تلك الحجة أو معارضة بشبيه بعض مقدّماتها أمكنَ أن تُبطلَ به تلك الحجة (ف، ج، ٥٧، ٢٣)

- إن كانت المعارضةُ بشبيه تأليف الحجة وكان يُنتجُ مقابل ما تُنتجُه الحجة التي تُثبتُ الوضع أمكنَ أن يجعلَ مبطلاً لشكل القول الذي جعله المجيب حجة (ف، ج، ٥٨، ١)

- الوضع إسمٌ مشترك يُقال على أنحاء كثيرة أحدُها المقولة التي تُسمّى وضعًا (ف، ج، ٧٤، ١)

- يُقال إن الأسماء بالوضع لا بالطبع (ف، ج، ٧٤، ٥)

- أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرِّفنا في مشار مشار إليه أنّه على وضع ما أو موضوع وضعًا ما يُسمّى الوضع (ف، ح، ٧٢، ١٣)

- من الوضع ما هو وضعٌ بذاته ومنه ما هو وضعٌ مضاف على مثال ما توجدُ عليه أنواع ما هو أين، يكون أينًا بذاته وأينًا بالإضافة، فحينئذ يكون وضعًا عند شيء (ف، ح، ٩٢، ١٦)

- يكون الوضعُ وضعًا لشيء على أنّه وضعُ عَرَض لموضوع، وكان بهذا مضافًا، فهو مثل البياض الذي هو للأبيض، فإنّ هذا يوجد لكلّ عَرَض موجود في موضوع؛ فهو بهذه الجهة ممّا قد لحقه أن يكون مضافًا، لا من جهة ما هو وضع (ف، ح، ٩٢، ١٨)

- الوضعُ وإن كانت ماهيّتُه لا يُمكن أن تكملَ إلاّ بنوع من الإضافة إذ كانت إنّما توجد أجزاء الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة، والمحاذاةُ إضافةٌ ما، فقد صار جزءُ ماهيّة

الوضع نوعًا من أنواع الإضافة (ف، ح، ٩٢، ٢١)

- أمّا الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوّة أو بالفعل بعضها إلى بعض (س، م، ٨٥، ٤)

- الوضع إسم مشترك يقال على معانٍ شتى: فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصّه من جهات العالم؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع، وليس للوحدة وضع. ويقال وضع لمعنى أخصّ من هذا؛ إذ يقال لبعض الكميّات وضع؛ ومعناه ما قلناه. ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبةِ أجزائه بعضِها إلى بعض في جهاته؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقيًا إلاّ على الجواهر؛ ولا يقال على الخط والسطح. وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة (س، م، ١٢٧، ١٠)

- الوضع الذي يُقصد في باب الكميّة هو الوضع بالمعنى الأوسط؛ وكأنّه إسم منقول من المعنى الثالث (س، م، ١٢٨، ١)

- إنّ العدد لا يقتضي وضعًا؛ بل يعرِض له أن يصير ذا وضعٍ بسبب ما يقارنه (س، م، ١٢٩، ١٩)

- الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع (س، م، ١٣٠، ٣)

- إنّ الوضع ليس معنى يُتصوّر للشيء ما لم تُتصوّر له أجزاء هي غيره وجهات خارجة، ثم يتصوّر له وضع. فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون للشيء في نفسه بنفسه الذي بالحريّ أن يكون البحث بكيف مقصورًا عليه (س، م، ١٧١، ١)

- لأنّ الوضع قد يقال على وجوه. فيقال: وضع لحصول الشيء في موضعه، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين. ويقال: وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط؛ وهذا الوضع نوع من المضاف، ومقول ماهيّته بالقياس إلى غيره، فإنّ وضع الشيء عند مجاوره، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده، بل هذا الوضع هو المجاورة؛ ومن يشكل عليه أنّ المجاورة من باب المضاف؟ ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لأجزائه، وبالجملة لوجود إضافة ما في أجزائه التي توجد بالفعل أو بالتوهم، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع، وهذا هو المقولة (س، م، ٢١٠، ١٥)

- الإعتبار في الوضع بالأجزاء (س، م، ٢١٢، ١)

- الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه (س، م، ٢١٢، ٢)

أمّا «الوضع»، فقد تبيّن لك أنّه إسم يقال على معانٍ، وأنّ الذي هو المقولة، فهيئة تحصل للتمام أو الجملة، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيّته لا ذلك فقط، بل يختلف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيّته، إمّا أمكنة حاوية وإمّا متمكّنات محويّة وجهات، وهذا كالقيام، والقعود، والإستلقاء، والإنبطاح (س، م،

٢٣٣، ٨)
- إنّ «الوضع» قد يكون فيه تضاد، فإنّ الهيئة الحادثة من وضع، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادّة لجهات أخرى، هي هيئة مضادّة للهيئة المخالفة لها، كالإستلقاء، والإنبطاح. وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط، بل بالطبع (س، م، ٢٣٣، ١٣)
- إنّ الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين، ولأن قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة. فاعلم أن القيام الذي من الوضع، هو القار منهما، لا حالة «أن يقوم» (س، م، ٢٣٥، ٤)
- المقدّمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتّة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمّى «العلم المتعارف» و«المقدّمة الواجب قبولها». وأمّا كل شيء بعد هذا مما يلقّن في إفتتاحات العلوم تلقينًا - سواءٌ كان حدًّا أو مقدّمة - ففي الظاهر أنهم يسمّونها وضعًا (س، ب، ٥٨، ١٧)
- قالوا (قوم): «وضع» لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أوّليًا أو غير أوّلي - كان في نفس المتعلّم ما يخالفه أو لم يكن. وربّما سُمّي في التعليم الأول بإسم «الوضع» كل رأي يخالف ظاهر الحق، يقال باللسان دون العقل، مثل قول من قال: إن الكل واحد وإنّه لا حركة (س، ب، ٥٩، ٩)
- الوضع قد يصير مطلبًا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف، ونُصِر بحجة. فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع (س، ج، ٧٨، ٧)
- الوضع هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضِها إلى بعض نسبةٌ في الانحراف والموازاةِ والجهات وأجزاءِ المكان، مثلُ القيام والقعود، وبالجملة هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه نسبة إلى حاويه أو محويِّه (مر، ت، ٣٣، ١٦)
- الوضع هيئة كون الشيء ذا نسبة لبعضه إلى بعض في الجهات المختلفة، وتلك النّسبة للأجزاء إضافةٌ، ووضعٌ للكلّ، وهو كونُ الجسم مقابلاً، غيرَ المقابلة (مر، ت، ٣٣، ١٩)
- الوضع: قد يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون في المكان بالفعل، كوضع السّماء من الارض، فإنّ مكان الأرض متميّز بالطبع عن حيّز السّماء؛ وقد لا يكون بالطبع، كوضع بيت من بيت، وذلك حيث لا يكون مكان المتمكّن بالفعل (مر، ت، ٣٤، ٨)
- الألفاظ تابعةٌ للآثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظُ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن ينفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)
- (الوضع) هو عبارة عن كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض، نسبة: بالإنحراف. والموازاة. والجهات. وأجزاء المكان، إن كان في مكان يقلّه، كالقيام والقعود، والإضطجاع، والإنبطاح (غ، ع، ٣٢٥، ١٨)
- الوضع قد يكون للجسم بالإضافة إلى ذاتِه (غ، ع، ٣٢٦، ٥)
- (الوضع) قد يكون بالإضافة إلى جسم آخر، وذلك في أَيْنِه الذي يثبت له بالإضافة من فوق، وتحت، ويمين، ووسط، وغيرها (غ، ع، ٣٢٦، ٧)

- الوضع كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة: بالإنحراف، والموازاة، والجهات، وأجزاء المكان، إن كان في مكان يقبله كالقيام والقعود، والاضطجاع، والإنبطاح (غ، ع، ٣٨٣، ٩)

- إذا قال النقطة شيء لا جزء له والخط طول لا عرض له على معنى الحدّ وتفسير الإسم وما يعني باللفظة، فلا يكون قد أضمر فيما قاله حكمًا لصدق ولا تكذّب ولا يقبل ولا يردّ، وإنّما يكون هذا وضعًا من جهة أن المتعلّم لا يلتزم في تعلّمه ذلك، ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشيء الذي عنى بهذا الإسم هل له وجود في الوجود أم لا، وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من أحوال الموجودات، فهو وضع من هذا القبيل (ب، م، ٢١٩، ١٩)

- يُسمّى الحدُّ وضعًا (ب، م، ٢٢٠، ٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكمّ المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكمّ المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٧)

- الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها إلى بعض نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها بالقياس إلى الجهات في الموازاة والانحراف، مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش (سي، ب، ٧١، ١٦)

- الوضع اسم مشترك يُقال على معان فمنه ما يقال لما إليه إشارة أي تعيُّن جهة إن له وضعًا (سي، ب، ٧٢، ١)

- يُقال وضع لما ذكرناه في الكمّ، وهو كونه بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو ممّا يتصل به اتصالاً ثابتًا، ولا يكون هذا إلّا في الكميات المتصلة القارّة الذات (سي، ب، ٧٢، ٢)

- يُقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أوّلاً وهو المقولة (سي، ب، ٧٢، ٤)

- الوضع قد يقع فيه التضادّ (سي، ب، ٧٢، ٩)

- الأصول الموضوعة مع الحدود تُجمع في إسم الوضع فتُسمّى أوضاعًا (سي، ب، ٢٣٨، ٧)

- الإضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من المضاف بجهة ما (ش، م، ٣٧، ١١)

- الأشياء ذوات الوضع... إنها الأشياء التي أسماؤها مشتقة من مقولة الإضافة مثل المضطجع والمتكيء (ش، م، ٥٥، ١٠)

- الوضع... ينقسم قسمين... منه ما يوضع فيه وضعًا أيّهما إتفق من جزئي النقيض، إما الموجب وإما السالب، وهذا هو الذي يُخصّ بإسم الوضع... ومنه ما هو حدّ بمنزلة الوحدة التي يضعها العددي إذ يقول أنها شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع (ش، ب، ٣٧٥، ١٢)

- (الحكم) يُسمّى وضعًا: فمنه ما تصادر به العلوم، وتبتنى عليه المسائل. ومنه ما يضعه القايس الخلفي. وإن كان مناقضًا لما يعتقده، ليثبت به مطلوبه. ومنه ما يلتزمه المجيب

الجدليّ، ويذب عنه. ومنه ما يقول به القائل باللسان دون أن يعتقده؛ كقول من يقول: لا وجود للحركة مثلاً. فإنّ جميع ذلك يُسمّى أوضاعًا، وإنْ كانت الإعتبارات مختلفة (ط، ش، ١٧٢، ١٨)

- ربما يطلق الوضع باعتبار أعم من ذلك (التسليم)، فيقال: لكل رأي يقول به قائل، أو يفرضه فارض. وبهذا الإعتبار يكون أعم من التسليم وغيره (ط، ش، ١٧٣، ٦)
- إنّ كون الشيء محمولاً على شيء، أمرٌ عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإنّ الموجود في الموضوع ليس إلاّ البياض مثلاً. أمّا كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمرًا زائدًا على البياض، وعلى موضوعه، ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ٢٠٧، ١٧)

وضع صرف

- إنّ الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما، ولو بين الحكماء وبين العامّة أيضًا. وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى؛ إذ ليس يقال للمقبول إنّه دعوى. وإذ هو دعوى، وكل دعوى تُسمّى في هذا الموضع وضعًا، فهو وضع؛ لكنّه وضع صرف (س، ج، ٧٨، ١٠)

وضع المطلوب

- البيان المُسمّى مصادرة ووضع المطلوب... هو أن يبيّن الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يَعْرض للشيء الواحد أن يظنّ به شيئان، وذلك إمّا محمول المطلوب والحدّ الأوسط، وأما موضوعه والحدّ الأوسط (ش، ق، ٣٣٠، ١٩)

وضع المطلوب الاول

- وضع المطلوب الأوّل فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات؛ والموضوع يعرض له ألاّ يتبرهن على جهات، لأنّه إمّا ألاّ ينتج بتة مما قيل، وإما أن ينتج مما هو أخفى منه أو من المجهولات مثله أو مما هو بعده، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم، وليس وضع المطلوب الأوّل هو ألاّ يتبرهن الموضوع. وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه، ومنها ما يعرف من غيره، لأن الأوائل من نفسها تُعْرَف. وأما ما تحت الأوائل فمن غيرها. فإن تعاطي أحدٌ أن يبيّن الشيء من نفسه، وهو ما لا يتبيّن إلّا من غيره، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأوّل (أ، ق، ٢٧٧، ١٦)
- وضع المطلوب الأوّل: أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن (أ، ق، ٢٨٠، ٩)

وضعية ضرورية

- الوضعية الضرورية هي التي لوازم المُقَدَّم فيها لوازم ضرورية. وكل مسألة وضعية، فقد يمكن أن تجعل حملية (ف، ب، ٢٧، ١٩)

وقت

- وجدنا ... أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: أمس واليوم وغدًا، فالتمسنا لذلك إسمًا جامعًا، فوجدناه الوقت، وهو كل شيء يقع عليه متى (ق، م، ١٠، ١٦)

- تحرير إسم الوقت ما بين ابتداء الحركات إلى انتهائها (ق، م، ١٤، ١٧)

وقتية

- الوقتية وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدًا باللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ٣)
- الضرورية أخصّ البسائط والوقتية أخصّ المركّبات الباقية. ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت أن إنعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص (ن، ش، ٢٠، ٨)
- مع التعرّض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعيّن كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائمًا، وتُسمّى هذه في الإصطلاح وقتية من غير أن توصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ١)

وقتية مطلقة

- الوقتية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها في وقت معيّن من غير تقييد بعدم الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة. فإن قُيِّدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع عند مفارقة الوقت المعين سُمّيت وقتية غير موصوفة بالإطلاق، والمنتشرة موصوفة بالإطلاق وغير موصوفة به وهي كالوقتية، إلّا أن الوقت فيها غير معيّن (و، م، ١٣٩، ٩)
- إن تقيّد ضرورتها (القضية) بوقت معيّن من غير تعرّض لنفي دوام المحمول للموضوع في غير ذلك الوقت كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة وتُسمّى هذه في الإصطلاح وقتية مطلقة (و، م، ١٤٦، ٣٢)

وقتيتان

- الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

وهم

- الوهم لا يخالف العقل في الأوّليّات، بل يعترف به؛ وأمّا العقل فربّما يخالف الأحكام الوهميّة بالبديهة، فإن لم تكن تلك الأحكام ممّا يخالفه فيها بديهةً توقّفَ وسكت، إلى أن يؤلّف قياسات بالمقدّمات التي يعترف فيها الوهم، فيُبطِل بتلك القياسات الأحكامَ الوهميّة التي كانت عند الوهم اوّليّةً (مر، ت، ١٠٢، ٣)
- يمكن أن يتناقض الفكر والوهم، فإن الوهم تبع للحسّ. فكلّ شيء خالف المحسوس فإما أن يمنع الوهم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)
- «الوهم» هي التي يدرك بها الإنسان صداقة الصديق وعداوة العدو، ويدرك بها كل من الزوجين ما في الزوج الآخر من الأمر المحبوب، وبها يميل الإنسان إلى غيره وبها ينفر عنه. ولهذا يقولون «أكبر حاكم على النفوس الوهم» (ت، ر٢، ١٦٠، ٧)

وهميات

- الوهميات هي مقدّمات باطلة ولكنها قويّة في النفس قوّة تمنع من إمكان الشك فيه، وذلك من أثر حكم الوهم في أمور خارجة عن المحسوسات، لأن الوهم لا يقبل شيئًا إلا على وفق المحسوسات التي أَلِفها مثل حكم

الوهم باستحالة موجود لا إشارة فيه إلى جهة ولا هو داخل العالم ولا خارجه (غ، م، ٤٩، ٧)

- الوهميات والمشبّهات فإنها مقدّمات الأقيسة المغالطية، ولا فائدة لها أصلاً إلاّ أن تعرف لتحذر وتتوقى وربّما يمتحن بها فهم من لا يدري أنّه قاصر في العلم أو كامل حتى ينظر كيف يتقصّى عنه، وإذ ذاك يُسمّى قياسًا إمتحانيًا. وربّما يستعمل في إفضاح من يخيل إلى العوام أنّه عالم ويستتبعهم، فيناظر بذلك بين أيديهم ويظهر لهم عجزه عن ذلك بعد أن يعرفوا في الحقيقة وجه الغلط حتى يعرفوا به قصوره فلا يعتدّون به وعند ذلك يُسمّى قياسًا عناديًا (غ، م، ٥٣، ٢٠)

- أن يُحترز عن الوهميّات والمشهورات والمشبّهات فلا تَصدُقُ إلاّ بالأوّليات والحسّيات (غ، م، ٥٧، ٩)

- الوهميّات وذلك مثل قضاء الوهم بأن كل موجود ينبغي أن يكون مشارًا إلى جهته، وأنّ موجودًا لا متّصلاً بالعالم ولا منفصلاً ولا خارجًا ولا داخلاً محال، فإن إثبات شيء مع القطع بأن الجهات الست خالية عنه محال (غ، ح، ٥٢، ١٦)

- الوهميّات وذلك مثل قضاء الوهم بأنّ كل موجود ينبغي أن يكون مشارًا إلى جهته، فإنّ موجودًا لا متّصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه ولا داخلاً ولا خارجًا محال، وأنّ إثبات شيء مع القطع بأن الجهات الست خالية عنه محال (غ، ص، ٤٦، ١٣)

- الوهميات لا يظهر كذبها للنفس إلاّ بدليل العقل ثم بعد معرفة الدليل أيضًا لا تنقطع منازعة الوهم بل تبقى على نزاعها (غ، ص، ٤٧، ٦)

- الوهميّات: فهي القضايا التي أوجبت اعتقادَها قوةُ الوهم، فمنها ما هي صادقة يقينية، ومنها ما هي كاذبة (سي، ب، ٢٢٣، ٢)

- أما الوهميّات الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلاّ أن وهم الإنسان يقضي بها قضاء شديد القوة مثل إعتقادنا أنّ كل موجود في جهة، وأنّ كل مقدار فلا بد وأن ينتهي إلى خلاء أو ملاء (ر، ل، ٢٨، ١)

- إنّ الحكم إمّا أن يُعتبر فيه المطابقة للخارج، أو لا. فإن اعتُبِر، وكان مطابقًا قطعًا، فهو الواجب قبولها. وإلاّ فهو الوهميّات. وإلاّ تعتبر فهو المشهورات (ط، ش، ٣٩١، ١)

- وهميّات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة (ن، ش، ٣٣، ٢٠)

- أخرجوا (الفلاسفة) القضايا التي يسمّونها «الوهميّات» والتي يسمّونها «الآراء المحمودة» عن أن تكون يقينيات. وقد بيّنا في غير هذا الموضع أنّها وغيرها من العقليات سواء، ولا يجوز التفريق بينهما، وأنّ اقتضاء الفطرة لهما واحد (ت، ر١، ١٣٣، ١)

وهميات صرفة

- الوهميّات الصرفة، وهي قضايا يقضي بها الوهم الإنساني، قضاء جزمًا بريئًا عن مقارنة ريب وشك، كحكمه في إبتداء فطرته باستحالة وجود موجود لا إشارة إلى جهته (غ، ع، ١٩٨، ٢٣)

ي

يتعقل

- لفظة: «يتعقل» في لغة العرب دالّة على الفكرة والرويّة، وربّما كانت دالّة على حصول العقل نفسه (س، س، ٩، ٦)

يفعل

- «يفعل» كقولك: يقطع، يُحْرِق (أ، م، ٦، ١٠)
- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً، والأكثر والأقل. فإن «يُسَخِّن» مضاد «لِيُبَرِّد»، «وَيَسْخُن» مضاد «لِيَبْرُد»، «ويُلَذُّ» مضاد «ليتأذى» - فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضًا الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م، ٣٨، ٢)
- الأجناسُ العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

يفعل وينفعل

- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً، والأكثر والأقل. فإن «يُسَخِّن» مضاد «لِيُبَرِّد»، «وَيَسْخُن» مضاد «لِيَبْرُد»، «ويُلَذُّ» مضاد «ليتأذى» - فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضًا الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م، ٣٨، ٢)
- قد يقبل يفعل وينفعل التضادّ والأكثر والأقلّ (ش، م، ٥٥، ٣)

يقابل

- إنّ الشيء يقال إنه يقابل غيرَه على أربعة أوْجُه: إمّا على طريق المضاف؛ وإمّا على طريق المُضَادَّة؛ وإمّا على طريق العَدَم والملكة؛ وإمّا على طريق الموجبة والسالبة (أ، م، ٣٨، ١٦)
- ما كان يقابل على طريق المضاف فإنّ ماهيته إنّما تقال بالقياس إلى الذي إياه تقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه، مثال ذلك الضِّعف عند النصف، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنما هو ضِعْفٌ لشيء (أ، م، ٣٩، ٧)
- ما كان إذًا يقابل على طريق المضاف فإن ماهيّته إنما تقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها عند بعض على نحوٍ آخر (أ، م، ٣٩، ١٣)

يقين

- مقدّمة اليقين، هي التي يكون من الأمر المدرَك بالحواس المتفقة عليه العامّة غير المحتاج إلى شهادة الشهود. وذلك كقول القائل: كل إنسان حيّ، أو كقوله: كل نار حارّة، مع ما أشبه من الكلام (ق، م، ٦٤، ٣)
- ينبغي... أن يبلغَ في استقصاء كل مادة إلى مقدارِ الكفاية فيها وليس الكفاية في كل شيء أن يبلغ منه اليقين التام (ف، ق، ٦٠، ١٦)
- التصديق منه يقين ومنه مقاربٌ لليقين، ومنه التصديق الذي يُسمّى سكون النفس الى الشيء، وهو أبعدُ التصديقات عن اليقين. والتصديقُ الكاذب فلا يقعُ فيه يقينٌ أصلاً، بل

إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق (ف، ب، ٢٠، ٦)

- اليقينُ هو أن نَعتقدَ في الصادق الذي حَصَلَ التصديقُ به أنه لا يُمكن أصلاً أن يكونَ وجود ما نعتقده في ذلك الأمر بخلاف ما نعتقده (ف، ب، ٢٠، ١٠)

- اليقين منه ضروري ومنه غير ضروري (ف، ب، ٢١، ١٣)

- اليقينُ الضروري هو أن يعتقد فيما لا يمكنُ أن يكونَ في وجوده بخلاف ما هو عليه أنه لا يُمكنُ أن يكون بخلاف ما اعتقد أصلاً ولا في حين ما (ف، ب، ٢١، ١٤)

- (اليقين) غير الضروري هو ما كان يقينًا في وقت ما فقط (ف، ب، ٢١، ١٥)

- (اليقين) الضروري فإنه لا يمكن أن يتبدّلَ فيصير كاذبًا، بل يُوجد دائمًا على ما هو حاصل في الذهن من سلب وحده أو إيجاب وحده (ف، ب، ٢١، ١٦)

- (اليقين) غير الضروريّ، فإنه يمكن أن يتبدّلَ فيصير كاذبًا من غير نقص يحدث في الذهن (ف، ب، ٢١، ١٨)

- اليقين الضروري إنما يمكن أن يحصلَ في الأمور الدائمة الوجود، مثل أنّ الكلّ أعظم من الجزء (ف، ب، ٢١، ١٩)

- (اليقين) غير الضروري، فإنما يحصل في المُتنقلة المُتبدّلة الوجود، مثل اليقين بأنك قائم وأن زيدًا في الدار وأشباه ذلك (ف، ب، ٢١، ٢٠)

- (اليقين) الضروري هو الذي مقابلُه ممتنعُ الوجود، فهو لذلك كاذبٌ ممتنع، وغير الضروري هو الذي مقابلُه غير ممتنع من الوجود (ف، ب، ٢٢، ١)

- مقابل اليقين غير الضروري كاذبٌ ممكن الوجود، ومقابل الضروري كاذبٌ ممتنع الوجود (ف، ب، ٢٢، ٢)

- اليقين الضروري والوجود الضروري ينعكسان في اللزوم. فإن ما يتيقّن يقينًا ضروريًا، فهو ضروريّ الوجود، وما هو ضروريّ الوجود، فاليقين التامّ به يقين ضروري (ف، ب، ٢٢، ٤)

- اليقين الضروري قد يحصل عن قياس وقد يحصلُ عن لا قياس. وما يحصلُ منه عن قياس، فهو حاصلٌ إمّا بالذّات وإمّا بالعَرَض (ف، ب، ٢٢، ٧)

- اليقين الضروريّ الحاصل عن قياس لا بالعَرَض، فإنما يحصلُ عن مقدّمتين قد تُيُقِّنَ بهما أيضًا تيقّنًا ضروريًا، وذلك إما لا عن قياس من أول أمرهما، وإما أن يرجعَ بالتحليل الى مقدّمات حصل بها اليقين الضروري لا عن قياس (ف، ب، ٢٢، ١٠)

- المقدّماتُ الكلّية التي بها يحصلُ اليقينُ الضروري لا عن قياس صنفان: أحدُهما الحاصل بالطباع والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ٢٣، ١)

- الحاصل بالطباع (من اليقين الضروري) هو الذي حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل، ومن غير أن نكون شعرنا في وقتٍ من الأوقات أنّا كنّا جاهلين به، ولا نكون قد تشوّقنا معرفته، ولا جعلناه مطلوبًا أصلاً في وقت من الأوقات، بل نجدُ أنفسنا كأنها فُطِرَت عليه من أوّل كوننا، وكأنه غريزي لنا لم نَخْلُ منه (ف، ب، ٢٣، ٢)

- إنما نصل الى اليقين بجهة وقوعها عن قياسات تؤلَّف عن أمثال هذه المقدّمات (ف، ب،

٢٣، ١١)

- التجربة هي أن نَتَصَفّح جزئيات المقدّمات الكلّية، هل محمولها في واحد منها، ونتّبعه في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإنّ ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- الاستقراء هو ما لم يحصلْ عنه اليقين الضروري بالحكم الكلّي، والتجربة هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلّي (ف، ب، ٢٥، ١)

- المقاييس المؤتلِفة عن مقدّمات تَيَقَّنَ بها اليقين الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدُها يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني يُفيد بذاته معرِفة السبب فقط، والثالث يُفيد بذاته الأمرين جميعًا (ف، ب، ٢٦، ٣)

- اليقين بالوجود والسبب معًا يُسمّى على الاطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)

- لمّا كانت النتائج التي يحصل فيها اليقين الضروري ضروريةَ الوجود لزمَ أن تكون مقدّمات المقاييس التي تُنتجها بالذات مقدّمات ضرورية الوجود (ف، ب، ٢٧، ١٥)

- اليقين بحسب الطاقة قد يكونُ عن قياس وقد يكونُ عن غير قياس (ف، ب، ٧٤، ٣)

- ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة أن يتقدّم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد يُتفق بالعَرَض من غير أن يكون له غناء أصلاً في التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- ليس اليقين الحاصلُ له (السامع) حاصلاً عن الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه تصوّر في نفسه معنى كلّي قد كان في نفسه ولم يخلُص له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)

- ليس اليقين يصير يقينًا بمطابقة الوجود له وبالإستقراء كما علمت، لا! بل كل ما لا تنكر البديهة وجوده فإنّك تجوّز وجوده؛ وكل ما جوّزت وجوده فليس مقابله يقينًا لك (س، ب، ٣٤، ٢١)

- اليقين هو أن يُتصوَّر أنّ الشيء كذا ويتصوَّر معه بالفعل والقوة القريبة من الفعل أنّه لا يمكن أن لا يكون كذا، واليقين بالحقيقة تابع لهذا التصوّر الثاني، لا أنّه هو بعينه (مر، ت، ١٩٢، ١٥)

- إنّ اليقين قد يكون بالتّواتر وبالتّجربة وبالحسّ، والعلّة غير مستغنى عنها، بل السّبب في إفادة النتيجة واليقين أمر آخر تتنبّه في علم النفس (مر، ت، ٢٣٠، ٨)

- اليقين في النظريات أعزّ الأشياء وجودًا. وأمّا الظّن فأسهلها منالاً، وأيسرها حصولاً (غ، ع، ١٧٦، ١٠)

- اليقين هو ما يُفيدُ شيئًا لا يُتصوّر تغيّره بحال (غ، ع، ٣٨٣، ١٥)

- (اليقين) أن تتيقّن وتقطع به وينضاف إليه قطع ثانٍ وهو أن يقطع بأن قطعه به صحيح ويتيقّن بأن يقينه لا يمكن أن يكون فيه سهو ولا غلط ولا إلتباس، ولا يجوز الغلط لا في تيقّنه بالقضية ولا في تيقّنه الثاني بصحة يقينه ويكون فيه آمنًا (غ، ح، ٤٥، ٦)

- (اليقين) أن يصدّق به تصديقًا جزمًا لا يتمارى فيه ولا يشعر بنقيضه البتّة ولو أشعر بنقيضه عسر عليه إذعان نفسه للإصغاء إليه، ولكنه لو ثبت وأصغى وحكى له نقيض معتقده عمّن هو أعلم الناس وأعدلهم عنده، وقد نقله مثلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أورث ذلك في يقينه توقفًا ما. ولنسمّ هذا الجنس اعتقادًا جزمًا (غ، ح، ٤٦، ١)

- (اليقين) أن يكون له سكون نفس إلى شيء

والتصديق به وهو يشعر بنقيضه أو لا يشعر، ولكنه إن أشعر به لم ينفر طبعه عن قبوله، وهذا يُسمّى ظنًّا وله درجات في الميل إلى الزيادة والنقصان (غ، ح، ٤٦، ١٣)

يقيني

- فسر (المعلّم الأول) اليقيني بما يكون الحكم فيه ضروريًا لا يزول (ط، ش، ٥١٩، ١٥)

يقينيات

- اليقينيّات إمّا أوّليّات، وإمّا تجريبيّات وإمّا محسوسات، وإمّا متواترات (مر، ت، ١٩٣، ١)
- الصنف الأول: (من اليقينيّات) الأوليّات العقليّة المحضة، وهي قضايا تحدث في الإنسان، من جهة قوّته العقليّة المجردة، من غير معنى زائد عليها يوجب التصديق بها. ولكن ذوات البسائط إذا حصلت في الذهن. إمّا لمعرفة الحسّ. أو الخيال. أو وجه آخر. وجعلتها القوّة المفكِّرة قضيّة، بأن تَنسِبَ أحدها إلى الآخر، بسلب أو إيجاب. صدّق بها الذهن إضطرارًا، من غير أن يشعر بأنه، من أين إستفاد هذا التصديق (غ، ع، ١٨٦، ٢٥)
- الصنف الثاني (من اليقينيّات): المحسوسات، كقولنا: القمر مستدير والشمس منيرة والكواكب كثيرة. والكافور أبيض والفحم أسود والنار حارة. والثلج بارد. فإن العقل المجرّد، إذا لم يقترن بـ(الحواس) لم يقضِ بهذه القضايا. وإنّما أدركها بواسطة الحواس (غ، ع، ١٨٧، ١٦)
- الصنف الثالث (من اليقينيّات): المجرّبات، وهي أمور وقع التصديق بها، من الحسّ، بمعاونة قياس خفي، كحكمنا بأن: الضرب مؤلم للحيوان (غ، ع، ١٨٨، ٥)
- الصنف الرابع (من اليقينيّات): القضايا التي عُرِفَت لا بنفسها، بل بوسط، ولكن لا يعزب عن الذهن أوساطها، بل مهما أحضر جزئي المطلوب، حضر التصديق به؛ لحضور الوسَط معه، كقولنا: الإثنان ثُلُثُ الستة. فإن هذا معلوم بوَسَط، وهو أن: كل منقسم ثلاثة أقسام متساوية، فأحد الأقسام ثلث (غ، ع، ١٩٢، ١١)
- ما يتساعدُ فيه الوهم، والعقلُ، من الحسابيات، والهندسيات، والحسّيات، كثيرٌ، فيكثرُ فيها مثل هذه اليقينيّات. وكذا المعقولات التي لا تحازيها الوهميّات (غ، ع، ٢٤٧، ١١)
- العقلياتُ الصرفة المتعلّقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيات، ولا يبلغُ اليقينُ فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقليات وفِطام العقل عن الوهميّات والحسّيات، وإيناسها بالعقليات المحضة (غ، ع، ٢٤٧، ١٣)
- اليقينيات: من جملة هذه الأوّليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلطًا للحس من ضعف فيه أو معنى في المُحَسّ من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك (سي، ب، ٢٢٨، ٧)
- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات وتسمّى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرّد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتقر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن

البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ١)

يقينية

- اليقينيّة، فهم يسمّونها المقدّمات الواجب قبولها، وهي التي ينبغي أن يكون المتعلّم قد تيقّنها من قبل وروده على الشيء الذي يقصد تعلّمه. وهي التي إذا أذكره بها المعلّم، كان يقين المتعلّم بها مثل يقين المعلّم، فيلزم أن يقبلها من المعلّم، لا بحسن ظنّه من المعلّم، لكن بعلمه من تلقاء نفسه وبما يجد في نفسه من التصديق بها من طباعه (ف، ب، ٨٧، ١٦)
- ينبغي أن تُستعملَ اليقينيّة التي هي أوائل الصناعات عند الذين بهم نقص عن المقدّمات، إمّا بالفطرة وإمّا بالزمان، متى قصدوا تعلّم الصناعة أصولاً موضوعة (ف، ب، ٨٨، ١٧)

يكون له

- أعلى ما يُعرَف في مشار مشار إليه أنّ له ما يتغشّى جسمه يُسمّى (أن يكون له) (ف، ح، ٧٢، ١٤)

ينفعل

- «ينفعل» كقولك: ينقطع، يحترق (أ، م، ٦، ١٠)
- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً، والأكثر والأقل. فإن «يُسَخِّن» مضاد «لِيُبَرِّد»، «ويَسْخُن» مضاد «لِيَبْرُد»، «ويُلَذُّ» مضاد «ليتأذى» - فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضًا الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م، ٣٨، ٢)
- الأجناس العالية كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضعُ ولَهُ وأن يَفْعلَ وأن يَنفعلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)
- لا فرقَ بين قولنا يَنْفَعِلُ وبين قولنا يتغيّر ويتحرك، وأنواع هذا الجنس هي أنواع الحركة، وهي التكوّنُ والفساد والنمو والاضمحلال والاستحالة والنقلة (ف، م، ١١٤، ١١)

الفهارس





فهرس الموضوعات وجذورها

ب

ش

ض

ط

ظ

ع

ل

هـ

ي




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرس جذور الموضوعات

أ

ب

جوهر - ذوت	جوهري ذاتي
جوهر - شخص	جواهر شخصية
جوهر - عقل	جواهر عقلية
جوهر - علا	جواهر عالية
جوهر - عمم	جوهر عام
جوهر - فرق	جواهر مفارقة
جوهر - فصل	جواهر وفصول
جوهر - كلل	جوهر كلي
جوهر - كيف	جوهر وكيف

ح

حجج	حجة
حجج	حجج
حجج - جدل	حجة جدلية
حجج - خطب	حجج خطبية
حدث	إحداث
حدث	حادث
حدد	تحديد
حدد	حاد
حدد	حد
حدد	حد الحد
حدد	حد حد الحد
حدد	حدود
حدد	محدود
حدد	محدودات
حدد - امر - ركب	حدود أمور مركبة
حدد - أول	حدود أوليات
حدد - بسط	حد بسيط
حدد - تمم	حد تام
حدد - جنس	حد الجنس
حدد - حدد	صناعة الحد
حدد - حقق	حد حقيقي
حدد - حقق	حدود حقيقية
حدد - حمل	حد محمول
حدد - ذوت	حد ذاتي
حدد - رسم	حد رسمي
حدد - زيد	حد زائد
حدد - شيأ	حد الشيء
حدد - صغر	حد اصغر
حدد - طلق	حد مطلق
حدد - عرض	حد عرض
حدد - علم	حد العلم
حدد - قنع	حد إقناعي
حدد - قيس	حد وقياس
حدد - كبر	حد أكبر
حدد - لفظ	حد لفظي
حدد - لفظ - رسم	حد لفظي ورسمي
حدد - محض	حد محض
حدد - نقص	حد ناقص
حدد - نوع	حد النوع
حدد - نوع	حدود الأنواع
حدد - وجب	حدود موجبة
حدد - وسط	حد أوسط
حدد - وسط	حد وسط
حدد - وضع	حد موضوع
حدد - وضع	حدود موضوعة
حدس	حدس
حدس	حدسي

خ

ش

ص

ط

ف

فعل	فعل
فعل	فعليات
فعل	مفعول
فعل	يفعل
فعل	يفعل وينفعل
فعل	ينفعل
فعل - تمم	فعل تام
فعل - فصل	قول مفصل
فعل - فضل	أفعل تفضيل
فعل - قبل	فاعل وقابل
فعل - نقص	أفعال ناقصة
فعل - نوع	كليات نوعية
فقر	إفتقار
فقه	فقه
فقه	فقهيات
فكر	فكر
فكر	فكرة
فكر - عقل	فكر عقلي
فلسفة	فلسفة
فلسفة	فلسفة اولى
فلسفة	فلسفة خارجة وبرانية
فلك	فلك
فهم	فهم
فهم	فهمي
فهم	مفهوم
فوت	تفاوت
فيد	مستفاد

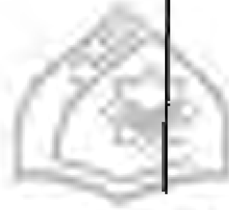
ق

قال - بسط	قول بسيط ومركب
قال - ظنن	قول وظن
قبح	قبيح
قبل	تقابل
قبل	قبل
قبل	متقابل
قبل	متقابلات
قبل	متقابلان
قبل	متقابلتان
قبل	مقابلة
قبل	مقبولات
قبل	يقابل
قبل - اول	تقابل اول
قبل - حقق	تقابل حقيقي
قبل - حمل	تقابل على سبيل الحمل
قبل - ضدد	تقابل التضاد
قبل - ضدد	متقابلات ضدية
قبل - ضيف	تقابل اضافة
قبل - ضيف	تقابل متضايفين
قبل - ضيف	تقابل مضاف
قبل - عدم	تقابل العدم والقنية
قبل - عدم	تقابل عدمي
قبل - عمم	متقابلات عامية
قبل - عين	متقابلات عيانية
قبل - نقض	تقابل نقيض
قدر	مقدار
قدر - شرك	قدر مشترك
قدم	أقدم

م

ن

ي




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مسند المصطلحات المنطقية *
عربي - فرنسي - انكليزي

أ

إبدال	Substitution	*Substitution*
إبطال	Abolition, abrogation	*Abolition, abrogation*
إتحاد	Union	*Union*
إتصال	Continuité, jonction	*Continuity, junction*
إتفاق	Accord, concordance, coïncidence	*Agreement, coincidence*
إثبات	Confirmation	*Confirmation*
إثبات وإبطال	Confirmation et abrogation	*Confirmation and abrogation*
آثر	Préférentiel	*Preferential*
إثنينية	Dualisme	*Dualism*
إجتهاد	Effort d'analyse réflexive	*Effort by reflexive analysis*
أجزاء	Parties, particules	*Parts, particles*
أجناس	Genres	*Genera*
أجناس الأجناس	Genres suprêmes	*Supreme genera*
أجناس الأعراض	Genres des accidents	*Genera of accidents*
أجناس الجوهر	Genres de la substance	*Genera of substance*
أجناس عالية	Prédicaments	*Predicaments*
أجناس متباينة	Genres distincts	*Distinctive genera*
أجناس متوسطة	Genres intermédiaires	*Intermediate genera*
أجناس وصور	Genres et idées	*Genera and ideas*

* تجدر الإشارة إلى أن المسند قد اعتمد في اختيار المصطلحات المترجمة رؤوس الموضوعات الكبرى وبعض تفريعاتها، وبما يقارب المعنى الغربي نظراً إلى وجود تفريعات متشعّبة تختص باللغة العربيّة الإسلامية يستحيل ايجاد اللفظ الغربي المعبّر عنها.

وقد تتابعت المعاني المنطقية بمثل تتابعها في المعجم الموسوعي، كما وردت متداخلة فيها بعض المصطلحات الفلسفيّة العامة. واضطررنا أحياناً إلى وضع بعض التعابير المرادفة اليونانيّة أو اللاتينيّة المنطقيّة التقنية. واخترنا المزدوجين لبعض المصطلح الأوروبي دلالة على المعنى المستتر الذي لم يظهر منطوقاً في اللفظ العربي.

آحاد	Unités	*Unities*
إحتمال	Probabilité	*Probability*
إحداث	Création, génération	*Creation, generation*
إحساس	Sensation	*Sensation*
أحكام	Jugements	*Judgements*
أحوال	Etats	*States*
إخبار	Narration, information	*Narration, information*
إختبار	Epreuve	*Test*
إختلاط	Association	*Association*
إختلاف	Différence, opposition	*Difference, opposition*
أداة	Particule, préposition	*Particle, preposition*
أدلة	Arguments	*Arguments*
آراء	Opinions, jugements	*Opinions, judgements*
أزيد وأنقص	Le plus et le moins	*More and less*
أسامي	Noms	*Names*
أسباب	Causes, motifs, raisons	*Causes, motives, reasons*
إستثناء	Exclusion, disjonction	*Exclusion, disjunction*
إستحالة	Altération, transformation	*Alteration, transformation*
إستدلال	Inférence, raisonnement par induction	*Inference, reasoning by induction*
إستطاعة	Aptitude, pouvoir	*Aptitude, might*
إستعارة	Métaphore	*Metaphor*
إستعلام	Information, renseignement	*Information*
إستغراق	Absorption, extension	*Absorption, extention*
إستقراء	Induction	*Induction*
إستقراء تام	Induction complète	*Complete induction*
أسطقس	Elément	*Element*
إسم	Nom, substantif	*Name, noun*
إسم الجنس	Nom du genre	*Genus noun*
إسم غير محصل	Nom composé	*Composed noun*
إسم غير مصرّف	Cas d'un nom	*Noun's case*

ذهن	Entendement, raison	*Understanding, reason*
ذهني	Mental, rationel	*Mental, rational*

ر

رابطة	Copule, relation	*Copula, relation*
رأي	Opinion	*Opinion*
رسم	Description, détermination	*Description, determination*
رسم تام	Description complète	*Complete description*
رسم ناقص	Description incomplète	*Incomplete description*
رسوم	Définitions descriptives	*Descriptive definitions*
روية	Délibération, prudence	*Deliberation, caution*
رياضة	Exercice (mental)	*(Mental) exercise*

ز

زمان	Temps	*Time*

س

سؤال	Question, interrogation	*Question, interrogation*
سؤال برهاني	Question démonstrative	*Demostrative question*
سؤال جدلي	Interrogation dialectique	*Dialectic interrogation*
سؤال منطقي	Question logique	*Logic question*
سائل ومجيب	Interrogateur et adversaire	*Examiner and opponent*
سالب	Négatif	*Negative*
سالبة	(Proposition) négative	*Negative (proposition)*
سبب	Cause, raison	*Cause, reason*
سبر وتقسيم	Sondage et division (dilemme)	*Sondage and division (dilema)*
سطح	Surface	*Surface*
سفسطة	Sophisme	*Sophism*
سلب	Négation	*Negation*
سور	Quantificateur	*Quantifier*
سوفسطائية	Sophistique	*Sophistics*

حكيم	Sage, philosophe	*Wise, philosopher*
حمل	Prédication, attribution	*Predication, attribution*
حملية	Proposition prédicative, Attributive, catégorique	*Predicative, attributive, Categorical proposition*

خ

خاص	Particulier	*Particular*
خاصة	Propre, spécifique	*Proper, specificity*
خبر	Enonciation, attribut, prédicat	*Enunciation, attribute, predicate*
خطابة	Rhétorique	*Rhetoric*
خطابي	Rhétoricien	*Rhetorician*
خلف	Absurde	*Ad absurdum*
خلقة	Mine, figure, physionomie	*Look, face, expression*
خيال	Imagination	*Imagination*

د

دائم	Permanent	*Permanent*
دال	Signifiant	*Significant*
دلالة	Signification, dénotation	*Signification, denotation*
دليل	Preuve, argument	*Proof, argument*
دهر	Eternité	*Eternity*
دور	Cercle vicieux, diallèle	*Vicious circle*
دوران	Argumentation circulaire, preuve, conséquence	*Circular argumentation, proof, consequence*

ذ

ذات	Essence, entité	*Essence, entity*
ذاته	Soi-même	*Itself*
ذاتي	Particulier, essentiel, subjectif	*Particular, essential, subjective*
ذاتي خاص	Propre	*Proper*
ذكاء	Intelligence, sagacité	*Intelligence, sagacity*

جواهر أولى	Substances premières	*First substances*
جواهر ثوانٍ	Substances secondes	*Second substances*
جواهر عالية	Substances suprêmes	*Supreme substances*
جواهر مفارقة	Substances séparés	*Separate substances*
جوهر	Substance, quiddité	*Substance, quiddity*
جوهري	Substantiel	*Substantial*
جوهرية	Substantialité	*Substantiality*

ح

حادث	Contingent, créé	*Contingent, the created*
حال	Situation, état	*Situation, state*
حجة	Preuve, argument	*Proof, argument*
حد	Terme	*Term*
حد أصغر	Le mineur	*Minor term*
حد أكبر	Le majeur	*Major term*
حد أوسط	Le moyen terme	*Middle term*
حدس	Intuition	*Intuition*
حرف	Particule, lettre	*Particle, letter*
حرف سلب	Dictio negativa, particule négative	*Dictio negativa, negative particle*
حرف عدل	Dictio infinita, négateur	*Dictio infinita, negator*
حركة	Mouvement	*Movement, motion*
حس	Sens	*Sense*
حسن وقبح	Bonté et méchanceté	*Goodness and nastiness*
حصر	Exclusivité, limitation	*Exclusivity, limitation*
حق	Vrai, droit	*True, right*
حقيقة	Vérité, sens propre	*Truth, true meaning*
حكم	Jugement, attribution	*Judgement, attribution*
حكم بسيط	Jugement simple	*Simple judgement*
حكم حملي	Jugement attributif	*Attributive judgement*
حكم ضروري	Jugement nécessaire	*Necessary judgement*
حكمة	Sagesse, philosophie	*Wisdom, philosophy*

تمييز	Distinction, discernement	*Distinction*
تناسب	Correspondance, relation	*Correspondance, relation*
تناقض	Contradiction	*Contradiction*

ث

ثبوت	Affirmation, constance	*Affirmation, constancy*

ج

جامع	Syllogisme, unificateur, lien	*Syllogism, unifier, link*
جدل	Polémique, dialectique	*Controversy, dialectic*
جزء	Partie, atome	*Part, atom*
جزئي	Particulier, partiel	*Particular, partial*
جزئية سالبة	Particulière négative	*Negative particular*
جزئية شرطية	Particulière hypothétique	*Hypothetic particular*
جسم	Corps, organisme	*Body, organism*
جمع	Réunion, addition, collection	*Meeting, addition, collection*
جنس	Genre	*Genus*
جنس الأجناس	Genre suprême	*Summum genus*
جنس طبيعي	Genre naturel	*Natural genus*
جنس قريب	Genre prochain	*Next genus*
جنس منطقي	Genre logique	*Logic genus*
جنس وخاصة	Genre et propre	*Proper and genus*
جنس وعرض	Genre et accident	*Genus and accident*
جنس وفصل	Genre et différence spécifique	*Genus and specific difference*
جنس ونوع	Genre et espèce	*Genus and species*
جهة	Mode	*Mood*
جهة ممكنة	Mode du possible	*Possible mood*
جهة واجبة	Mode du nécessaire	*Necessary mood*
جهل	Ignorance	*Ignorance*
جواهر	Substances	*Substances*

تحقيق	Vérification, réalisation	*Verification, realization*
تحليل	Analyse	*Analysis*
تركيب	Synthèse, composition	*Synthesis, composition*
تركيب متصل	Synthèse continue	*Continuous synthesis*
تركيب منفصل	Synthèse discontinue	*Intermitent synthesis*
تسلسل	Succession	*Succession*
تشابه	Analogie, ressemblance	*Analogy, resemblance*
تشكيك	Equivocité, opposition	*Ambiguity, opposition*
تصاريف	Inflexions	*Inflexions*
تصديق	Assentiment	*Assent*
تصور	Conception, appréhension	*Conception, apprehension*
تضاد	Contrariété, opposition	*Contrariety, opposition*
تضايف	Corrélation	*Correlation*
تضمن	Implication, inclusion	*Implication, inclusion*
تعاند	Opposition	*Opposition*
تعريف	Définition	*Definition*
تعريف تام	Définition complète	*Complete definition*
تعريف مركب	Définition complexe	*Complex definition*
تعلم	Apprentissage	*Apprenticeship, learning*
تعليم	Enseignement	*Teaching*
تعيين	Détermination	*Determination*
تغير	Changement	*Change*
تفاوت	Ecart	*Difference*
تقابل	Contraire, opposition	*Contrary, opposition*
تقابل متضايفين	Opposition de deux corrélatifs	*Opposition of two correlatives*
تقدم	Antériorité	*Anteriority*
تلازم	Concomitance, inhérence, concordance	*Concomitance, inherence, concordance*
تماثل	Similitude, analogie	*Similarity, analogy*
تمثيل	Représentation, assimilation, Raisonnement par analogie	*Representation, assimilation, Reasoning by analogy*

إيجاب	Affirmation	*Affirmation*
أين	Lieu (catégorie)	*Place (category)*

ب

بديهي	Evident	*Evident*
برهان	Démonstration, argument, preuve	*Demonstration, argument, proof*
برهان إنّ	Démonstration du fait	*Demonstration of fact*
برهان جزئي	Démonstration partielle	*Partial demonstration*
برهان الخلف	Démonstration par l'absurde	*Demonstration ad absurdum*
برهان دور	Démonstration circulaire	*Circular demonstration*
برهان سالب	Démonstration négative	*Negative demonstration*
برهان علة	Démonstration par la cause	*Causal demonstration*
برهان كلي	Démonstration universelle	*Universal demonstration*
برهان لِمَ	Démonstration de la cause	*Demonstration of the cause*
برهان مستقيم	Démonstration directe	*Direct demonstration*
برهان موجب	Démonstration affirmative	*Affirmative demonstration*
بسيط	Simple	*Simple*
بيان	Argument, exposition, explication	*Argument, exposition, explanation*
بيان وجودي	Argument existentiel	*Existential argument*

ت

تال	Conséquent, suivant	*Consequent, next*
تأليف	Composition, combinaison	*Composition, combination*
تام	Complet, achevé	*Complete, whole*
تبكيت	Réfutation, conviction par des arguments	*Refutation, winning a debate*
تبكيت سوفسطائي	Réfutation sophistique	*Sophistic refutation*
تبكيت مغالطي	Réfutation éristique	*Eristic refutation*
تجربة	Expérience	*Experience*
تجريد	Abstraction	*Abstraction*
تحت المتضادتين	Subcontraires	*Subcontraries*
تحديد	Définition, détermination	*Definition, determination*

Simple noun	Nom simple	إسم محصل
Composed noun	Nom composé	إسم مركّب
Unspecified, derivative noun	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
Distinct nouns	Noms distincts	أسماء متباينة
Homonyms	Homonymes	أسماء متفقة
Synonyms	Synonymes	أسماء متواطئة
Paronyms	Paronymes	أسماء مشتقة
Signal	Signe	إشارة
Homonymy	Homonymie	إشتراك
Individuals, persons	Individus, personnes	أشخاص
Things, objects	Choses, objets	أشياء
Origin, basis, principle	Origine, fondement, principe	أصل
Thesis, hypothesis	Thèse, hypothèse	أصل موضوع
Principles of jurisprudence	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
Relation, adjunction	Relation, adjonction	إضافة
Contraries	Contraires	أضداد
Extremes	Extrêmes	أطراف
Belief, opinion	Croyance, opinion	إعتقاد
Gemination	Gémination	إعجام
Accidents	Accidents	أعراض
Proper accidents	Accidents propres	أعراض ذاتية
Notorious	Notoire	أعرف
Most general and most specific	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
Concrete and existing things	Choses existantes, concrètes	أعيان
Errors	Erreurs	أغاليط
Hypothesis, assumption, ecthesis	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
Remarks, enunciations, discourses	Propos, énoncés, discours	أقاويل
Junction, mood	Jonction, mode	إقتران
Major term, major extreme	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
Acquisition	Acquisition	إكتساب

آلة	Instrument, organe	*Instrument, organ*
ألفاظ	Termes	*Terms*
ألفاظ خمسة	Cinq universaux, catégorèmes	*Five universalis, categoremes*
ألفاظ كلية	Termes universaux	*Universal terms*
ألفاظ مركبة	Termes complexes	*Complex terms*
ألفاظ مفردة	Termes incomplexes	*Incomplex terms*
ألفاظ ناصة	Termes précis, clairs	*Clear, precise terms*
أمارة	Signe, présomption, indice	*Sign, presumption, clue*
إمتناع	Impossibilité	*Impossibility*
أمر	Impératif, ordre	*Imperative, order*
إمكان	Possibilité	*Possibility*
إمكان وقوة	Possibilité et puissance	*Possibility and power*
الآن	Instant, moment	*Instant, moment*
أن يفعل	L'action (catégorie)	*The action (category)*
أن ينفعل	La passion (catégorie)	*The passion (category)*
إنعكاس	Conversion	*Conversion*
إنعكاس القضية	Conversion de la proposition	*Conversion of the proposition*
إنعكاس القياس	Réduction du syllogisme	*Reduction of the syllogism*
إنفصال	Disjonction, séparation	*Disjunction, separation*
إنفعال	Emotion, affection	*Emotion, affection*
إنقلاب القضية	Inversion de la proposition	*Inversion of proposition*
أنواع	Espèces	*Species*
أنواع الأنواع	Espèces spécifiques	*Specific species*
أنواع وأعراض	Espèces et accidents	*Species and accidents*
إنية	Ipséité, eccéité	*This-ness*
أوسط	Moyen (terme)	*Middle (term)*
أوضاع	Positions, lieux définis	*Positions, defined places*
أول	Premier	*Prime, first*
أوّلي	Primaire	*Primary*
أي	Qu'est-ce que?	*What is?*

ش

شاهد	Présent, exemple	*Present, example*
شبهة	Suspicion	*Suspiscion*
شبيه	Semblable, analogue	*Similar, analogous*
شخص	Individu	*Individual*
شخصية	Singulière	*Singular*
شرط	Condition	*Condition*
شرطي	Conditionnel, hypothétique	*Conditional, hypothetical*
شرطي متصل	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	*Hypothetical conjunctive*
شرطي منفصل	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	*Hypothetical disjunctive*
شرطية	(Proposition) hypothétique	*Hypothetical (proposition)*
شعر	Poésie	*Poetry*
شعري	Poétique	*Poetic*
شك	Doute	*Doubt*
شكل	Figure, forme	*Figure, form*
شكل أول	Première figure	*First figure*
شكل باطل	Figure non-concluante	*Non-conclusive figure*
شكل ثالث	Troisième figure	*Third figure*
شكل ثاني	Seconde figure	*Second figure*
شكل رابع	Quatrième figure	*Fourth figure*
شيء	Chose, objet, fait	*Thing, object, fact*

ص

صادق	(Jugement) vrai	*True (judgement)*
صدق	Véracité, vérité	*Veracity, truth*
صدق وكذب	Vrai et faux	*True and false*
صغرى	Mineure (prémisse)	*Minor (premise)*
صفات	Attributs	*Attributes*

صفات ذاتية	Attributs essentiels	*Essential attributes*
صفات لازمة	Attributs intrinsèques	*Intrinsic attributes*
صفة	Attribut, qualité	*Attribute, quality*
صفة ذاتية	Attribut essentiel	*Essential attribute*
صنائع	Arts, techniques	*Arts, technics*
صناعة الجدل	L'art de la dialectique	*Dialectic art*
صناعة الخطابة	L'art de la rhétorique	*Rhetorical art*
صناعة الشعر	L'art de la poétique	*Poetic art*
صناعة المنطق	L'art de la logique	*Logic art*
صور نوعية	Formes spécifiques	*Specific forms*
صورة	Forme, figure, image	*Form, figure, image*
صورة جسمية	Forme corporelle	*Corporal form*

ض

ضد	Contraire	*Contrary*
ضرب	Mode	*Mood*
ضرورة	Nécessité	*Necessity*
ضروري	Nécessaire	*Necessary*
ضرورية	(Proposition) nécessaire	*Necessary (proposition)*
ضمير (قياس)	Enthymème	*Enthymema*

ط

طبع	Caractère, naturel	*Character, natural*
طبيعة	Nature	*Nature*
طرد وعكس	Inhérence et exclusion	*Inherence and exclusion*
طرف	Extrême	*Extreme*

ظ

ظن	Suspicion, opinion (doxa)	*Suspicion, opinion*

ع

عارض	Accidentel	*Accidental*
عالم	Monde, univers, cosmos	*World, universe, cosmos*
عام	Général	*General*
عبارة	Expression, herméneutique	*Expression, hermeneutic*
عدد	Nombre, chiffre	*Number, numeral*
عدم	Néant, non-être	*Nothingness, non being*
عدم وملكة	Privation et possession	*Privation and possession*
عرض خاص	Accident propre	*Proper accident*
عرض عام	Accident général	*General accident*
عرضي	Accidentel	*Accidental*
عرفي	Conventionnel	*Conventional*
عقل	Intellect, raison	*Intellect, reason*
عقل بالفعل	Intellect en acte	*Intellect in act*
عقل بالملكة	Intellectus habitus	*Intellectus habitus*
عقل عملي	Intellect pratique, fonctionnel	*Practical, functional intellect*
عقل فعال	Intellect agent	*Agent intellect*
عقل مستفاد	Intellect acquis	*Acquired intellect*
عقل نظري	Intellect conceptuel	*Conceptual intellect*
عقل هيولاني	Intellect hylétique	*Hylic intellect*
عكس	Conversion, contraire	*Conversion, contrary*
عكس القضية	Inversion de la proposition	*Inversion of the proposition*
عكس القياس	Inversion du syllogisme	*Inversion of syllogism*
علاقة	Relation, rapport	*Relation, relationship*
علامة	Signe, marque	*Sign, mark*
علة	Cause	*Cause*
علة أولى	Cause première	*Causa prima*
علة صورية	Cause formelle	*Formal cause*
علة فاعلية	Cause efficiente, efficace	*Efficient, effective cause*
علة مادية	Cause matérielle	*Material cause*

علة نهائية	Cause finale	*Purposal cause*
علم	Savoir, science, connaissance	*Knowledge, science understanding*
علم الالهيات	La métaphysique	*Metaphysics*
علم الطبيعيات	Science de la nature	*Natural science*
علم العدد	Science du nombre	*Numeral science*
علم المنطق	La logique	*The logic*
علم وظن	Science et doxa, connaissance et opinion	*Science and doxa, knowledge and opinion*
علم يقيني	Connaissance certaine	*Certain knowledge*
علوم مشتركة	Connaissances communes	*Common knowledge*
علوم مكتسبة	Connaissances acquises	*Acquired knowledge*
عمل	Action, administration	*Action, administration*
عناد	Objection	*Objection*
عناد برهاني	Objection démonstrative	*Demonstrative objection*
عناد جدلي	Objection dialectique	*Dialectic objection*
عنصر	Elément	*Element*
عوام	Le Commun du peuple	*Common people*
عين	Soi-même, existence, essence concrétisée	*The self, existence, concretized essence*

غ

غائب	Absent, abstrait	*Missing, abstract*
غاية	Fin	*Purpose*
غلط	Faute, erreur	*Mistake, error*
غير متناهٍ	Infini, illimité	*Infinite, illimited*

ف

فاعل	Agent	*Agent*
فراسة	Physiognomonie	*Physiognomony*
فرد	Individu	*Individual*
فردية	Singulière, individualité	*Singular, individuality*

Prescription, order	Prescription, ordre	فرض
Branch, consequence of a principle	Branche, conséquence d'un principe	فرع
Corruption, degeneration	Corruption, dégénérescence	فساد
Specific difference, class	Différence spécifique, classe	فصل
Specific difference of genus	Différence spécifique du genre	فصل جنس
General specific difference	Différence spécifique générale	فصل عام
Specific difference of accident	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
Verb, term	Verbe, terme	فعل
Thought	Pensée	فكر
Prime philosophy	Philosophie première	فلسفة أولى
Sphere, celestial	Sphère, céleste	فلك
Understanding	Connaissance, entendement	فهم

ق

Law, rule, canon	Loi, règle, canon	قانون
Eternity, anteriority	Eternité, antériorité	قدم
Ancient, first	Ancien, premier	قديم
Coupled (of two premises)	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
Division, Dichotomy	Division, dichotomie	قسمة
Propositions	Propositions	قضايا
Experimental propositions	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
Attributive, apodeictic propositions	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حملية
Hypothetical propositions	Propositions hypothétiques	قضايا شرطية
Contrary propositions	Propositions contraires	قضايا متضادة
Contradictory propositions	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
Postulated propositions	Propositions postulées	قضايا مسلمات
Categorical propositions	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
Indefinite propositions	Propositions indéfinies	قضايا مهملات
Existential propositions	Propositions existentielles	قضايا وجودية
Simple proposition	Proposition de «inesse»	قضية بسيطة

Tertio adjacente proposition (with three terms)	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضية ثلاثية
Secundo adjacente proposition (with two terms)	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضية ثنائية
Partial proposition	Proposition partielle	قضية جزئية
Quatro adjacente proposition (with four terms)	Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	قضية رباعية
Negative proposition	Proposition négative	قضية سالبة
Singular proposition	Proposition singulière	قضية شخصية
Necessary proposition	Proposition nécessaire	قضية ضرورية
Non-previewed proposition	Proposition imprévue	قضية طارئة
Privative proposition	Proposition privative	قضية عدمية
Universal proposition	Proposition universelle	قضية كلية
Definite proposition	Proposition définie	قضية محصورة
Assertoric, pure proposition	Proposition assertorique pure	قضية مطلقة
A negative term proposition	Proposition à terme négatif	قضية معدولة
Supposed proposition	Proposition supposée	قضية مفروضة
Possible proposition	Proposition possible	قضية ممكنة
Unspecified, extended proposition	Proposition indéterminée, répandue	قضية منتشرة
Indefinite proposition	Proposition indéfinie	قضية مهملة
Affirmative proposition	Proposition affirmative	قضية موجبة
Modal proposition	Proposition modale	قضية موجهة
Inversion of a proposition	Inversion d'une proposition	قلب قضية
Power (puissance) and act	Puissance et acte	قوة وفعل
Discourse, lexis, enunciation	Discours, lexis, énonciation	قول
Complete, exact discourse	Discours complet, exact	قول تام
Declarative discourse	Discours déclaratif	قول جازم
Hypothetical proposition	Proposition hypothétique	قول شرطي
True, generalized discourse	Discours vrai, généralisable	قول صادق
Falsified, eristic discourse	Discours falsifié, éristique	قول كاذب

Syllogism	Syllogisme	قياس
Excepted syllogism	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
Enthymema	Enthymème	قياس اضماري
Persuasive syllogism	Syllogisme persuasif	قياس اقناعي
Demonstrative syllogism	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
Reasonning by analogy	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
Dialectic syllogism, epicherema	Syllogisme dialectique, épichérème	قياس جدلي
Categorical syllogism	Syllogisme catégorique	قياس حملي
Rhetorical syllogism	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
Syllogism ad absurdum	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
Syllogism in circle	Syllogisme en cercle	قياس الدور
Sophistic syllogism	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
Hypothetical, conditional syllogism	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
Poetic syllogism	Syllogisme poétique	قياس شعري
Retrograded syllogism	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
Imperfect syllogism	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
Perfect syllogism	Syllogisme parfait	قياس كامل
Polysyllogism, sorite	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
Directed-proof syllogism	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
Specious syllogism	Syllogisme spécieux	قياس مشاغبي
Eristic syllogism	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
Imperfect syllogism	Syllogisme imparfait	قياس ناقص

ك

Plurality, multiplicity	Pluralité, multiplicité	كثرة
Wrong	Faux	كذب
Principle, premise	Principe, prémisse	كفة
All and some	Le tout et la partie	كل وجزء
Language, Oral	Langage, parole	كلام

كلمة	Mot, verbe	*Word, verb*
كلمة رابطة	Copule	*Copula*
كلي	Universel, général	*Universal, general*
كليات	Universaux	*Universals*
كلية	Générale, universelle (proposition)	*General, universal (proposition)*
كلية سالبة	Universelle négative	*Negative universal*
كلية موجبة	Universelle affirmative	*Affirmative universal*
كم	Quantité	*Quantity*
كم متصل	Quantité continue	*Continuous quantity*
كم منفصل	Quantité discontinue	*Discontinuous quantity*
كمية	Quantité (catégorie)	*Quantity (category)*
كنه	Essence, propre	*Essence, own*
كون	Génération, univers	*Generation, universe*
كون وفساد	Génération et corruption	*Generation and corruption*
كيف	Qualité	*Quality*
كيفيات انفصالية	Qualités affectives	*Affective qualities*
كيفية	Qualité (catégorie)	*Quality (category)*

ل

لاحق	Conséquent, adjoint	*Consequent, adjoint*
لازم	Conséquent, nécessaire, inhérent	*Consequent, necessary, inherent*
لزوم	Conséquence	*Consequence*
لسان الامة	Langue de la nation	*The nation's language*
لفظ	Mot, terme	*Word, term*
لفظ جزئي	Terme partiel	*Partial term*
لفظ حاصر	Terme quantificateur	*Quantifier term*
لفظ ذاتي	Terme propre, essentiel	*Proper, essentiel term*
لفظ عرضي	Terme accidentel	*Accidental term*
لفظ كلي	Terme universel	*Universal term*
لفظ متواطىء	Terme univoque	*Univocal term*

Complex term	Terme complexe	لفظ مركب
Homonyme	Terme homonyme	لفظ مشترك
Incomplex, singular term	Terme incomplexe, singulier	لفظ مفرد
Why? (Quod?)	Pourquoi? (Quod?)	لِمَ
The possession, to have (category)	La possession, avoir (catégorie)	له
Negator (is not)	Négateur (n'est pas)	ليس

م

Quid? Which essence? Whose?	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
Substance, content, mood	Matière, contenu, mode	مادة
Proposition's content	Matière de la proposition	مادة القضية
Syllogism's content	Matière du syllogisme	مادة القياس
Incompatibility (conjunction's negation)	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
Reject (disjunction negation)	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
Quiddity	Quiddité	ماهية
Essence	Essence	ماهية متصورة
Principles, prime premises	Principes, prémisses premières	مبادىء
Prime principles	Principes premiers	مبادىء أول
Common notions, principles of dialectic	Principes de la dialectique, notions communes	مبادىء الجدل
Principles, notions of sophistic	Principes, notions éristiques	مبادىء السوفسطائية
Principles of the philosophy	Principes de la philosophie	مبادىء الفلسفة
Sophistic refutation	Réfutation sophistique	مباكتة سوفسطائية
Differences	Différences	مباينات
Demonstration's principle	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان
Homogeneous	Homogènes	متجانسان
Synonyms	Synonymes	مترادفة
Distinct terms	Termes distincts	متزايلة
Similar	Semblable	متشابه

متصل	Continu, conjonctif	*Continuous, conjunctive*
متضادات	Contraires	*Contraries*
متضايفات	Corrélatifs	*Correlatives*
متعاندات	Différents	*Differents*
متقابلات	Opposées	*Opposite*
متقدم ومتأخر	Antérieur et postérieur	*Anterior and posterior*
متناقضات	Contradictoires	*Contradictoris*
متواطىء	Univoque	*Univocal*
متى	Quand, temps (catégorie)	*When, time (category)*
مثال	Exemple, raisonnement par l'exemple	*Example, reasoning by example*
مثبتة خاصة	La particulière affirmative	*Particular affirmative*
مجربات	Données de l'expérience	*Data of experience*
مجموع	Ensemble, réunion	*Unity, gathering*
مجهول	Inconnu, inconnaissable	*Unknown, unknowable*
محاكاة	Imitation	*Imitation*
محال	Absurde, impossible	*Absurd, impossible*
محاورات ارتياضية	Dialogues, discussions dialectiques	*Dialogues, dialectic discussions*
محدود	Défini	*Definite*
محسوس	Sensible	*Sensible*
محصل	Défini, simple	*Definished, simple*
محكوم به	Attribut, prédicat	*Attribute, predicate*
محكوم عليه	Sujet	*Subject*
محمول	Prédicat	*Predicate*
محمول أول	Prédicat premier, essentiel	*Prime, essential predicate*
محمول بالعرض	Prédicat secondaire, accidentel	*Secondary, accidental predicate*
محمولات	Prédicables	*Predicables*
مخاطبة	Discussion, échange	*Discussion, exchange*
مخيلات	Prémisses imaginaires	*Imaginary premises*
مدلول عليه	Sujet décrit	*Described subject*
مركّب	Composé	*Compound*

Complete compound	Composé complet	مركب تام
Incomplete, particular compound	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص
Question to resolve, request, proposition	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
Egality	Egalité	مساواة
Postulates, presuppositions	Présuppositions	مسلمات
The indicated (To de ti)	L'indiqué (To de ti)	مشار إليه
Participation	Participation	مشاركة
Derivative proposition	Proposition dérivative	مشتقة
Conventional propositions	Propositions conventionnelles	مشهورات
Postulate	Postulat	مصادرة
Petitio principii	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
Relative, verbal noun	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
Correspondance adequation, concordance	Correspondance, adéquation, concordance	مطابقة
Request	Requête	مطلب
Absolute, categorical	Absolu, catégorique	مطلق
Absolute (propositions, premises)	(Propositions, prémisses) absolus	مطلقة
Simultaneous	Simultané	معاً
Alternative propositions	Propositions alternatives	معاندات
Meanings, significations, notions	Sens, significations, notions	معاني
Knowledge	Connaissance	معرفة
Prime Knowledge	Connaissance première	معرفة أولية
Acquired knowledge	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
Intelligible	Intelligible	معقول
Prime evidents	Evidences premières	معقولات أول
Prime essences	Essences premières	معقولات أولى
Effect, consequence	Effet, conséquence	معلول
Concept	Concept	معنى متصور، معقول
Norm	Norme	معيار
Species simultaneity	Simultanéité des espèces	معية أنواع
Concrete, determinate	Concret, déterminé	معيّن

مغالطة	Sophisme, paralogisme	*Sophism, paralogism*
مفرد	Singulier	*Singular*
مفهوم	Conçu, notion, concept, compréhension	*Conceived, notion, concept, comprehension*
مقارن	Comparatif	*Comparative*
مقاييس	Syllogismes	*Syllogisms*
مقبولات	Propositions, prémisses admises, reçues	*Accepted, received propositions, premises*
مقدم وتال	Antécédent et conséquent	*Antecedent and consequent*
مقدمات	Prémisses	*Premises*
مقدمة استثنائية	Prémisse disjonctive	*Disjunctive premise*
مقدمة برهانية	Prémisse démonstrative	*Demonstrative premise*
مقدمة جزئية	Prémisse particulière	*Particular premise*
مقدمة حملية	Prémisse prédicative, attributive	*Predicative, attributive premise*
مقدمة شرطية	Prémisse hypothétique	*Hypothetical premise*
مقدمة صغرى	Prémisse mineure	*Minor premise*
مقدمة كبرى	Prémisse majeure	*Major premise*
مقدمة كلية	Prémise universelle	*Universal premise*
مقدمة ممكنة	Prémisse possible	*Possible premise*
مقدمة مهملة	Prémisse indéfinie	*Indefinite premise*
مقدمة وجودية	Prémisse existentielle	*Existential premise*
مقدمة ونتيجة	Prémisse et conclusion	*Premise and conclusion*
مقول على الكل	Dictum de omni, affirmé universellement	*Dictum de omni, universaly affirmed*
مقول ولا على واحد	Dictum de nullo, nié universellement	*Dictum de nullo, universally denied*
مقولات	Catégories, prédicaments	*Categorics, predicaments*
مقوم	Constitutif	*Constitutive*
مكان	Lieu, espace, étendue	*Place, space, surface*
مكتسب	Acquis	*Acquired*
ملازمة	Inhérence	*Inherence*

ملك	Avoir, possession (catégorie)	*To have, possession (category)*
ملكة	Faculté, aptitude, possession	*Faculty, aptitude, possession*
ملكة جدلية	Aptitude à la dialectique	*Aptitude to dialectic art*
مماثلة	Analogie	*Analogy*
ممتنع	Impossible	*Impossible*
ممكن	Possible, probable	*Possible, probable*
ممكن خاصي (على التساوي)	Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	*It might be both like this or that*
ممكن عام (اكثري)	Ce qui arrive le plus souvent	*It happened more often than not*
ممكن الوجود	Etre contingent	*Contingent being*
ممكنة (قضية)	Proposition possible	*Possible proposition*
ممكنة حينية	Ce qui arrive le moins souvent	*It happened the less*
ممكنة وقتية	Proposition possible, temporelle	*Temporal possible (proposition)*
مناسبة	Convenance, harmonie	*Convenience, harmony*
مناط	Cause, motif	*Cause, motive*
مناظرة	Entrevue, controverse, débat	*Meeting, controversy, debate*
مناقضة	Contradiction	*Contradiction*
منطق	Logique	*Logic*
منطقي	Logicien	*Logician*
منع	Privation, prohibition	*Privation, prohibition*
منفصل (قياس)	Syllogisme disjonctif	*Disjunctive syllogism*
منفصلة (مقدمة)	Prémisse disjonctive	*Disjunctive premise*
مهملة (قضية)	Proposition indéfinie	*Indefinite proposition*
مواد	Modus, modes	*Modus, moods*
مواد القياس	Prémisses du syllogisme	*Syllogism's premises*
مواضع	Lieux (loci)	*Loci, premises*
موجب	Affirmatif, positif	*Affirmative, positive*
موجبة (قضية)	Proposition affirmative	*Affirmative proposition*
موجهة (قضية)	Proposition modale	*Modal proposition*
موجود	Etre, l'être	*To be, being*

Being in fact, real subject	Etre en acte	موجود بالفعل
Being able to, virtual subject	Etre en puissance	موجود بالقوة
Subject	Sujet	موصوف
Object, subject	Objet, sujet	موضوع
Balance, syllogism, criterion	Balance, syllogisme, critère	ميزان (قياس)

ن

Reasonable, speaker	Raisonnable, locuteur	ناطق
Imperfect	Imparfait	ناقص
Conclusion	Conclusion	نتيجة
Syntax	Syntaxe	نحو
Rate, proportion, relation	Rapport, proportion, relation	نسبة
The speech, lecton	Parole, lecton	نطق
Similars, analogous	Semblables, analogues	نظائر
Coordination, junction, mood of the syllogism	Coordination, jonction, mode du syllogisme	نظم (قياس)
Similar, analogue	Semblable, analogue	نظير
Soul	Ame	نفس
Universal soul	Ame universelle	نفس كلي
Refutation, contradiction	Réfutation, contradiction	نقض
Opposed	Opposé	نقيض
Proposition's negation	Négation de la proposition	نقيض القضية
Contradictories	Contradictoires	نقيضان
Growth, development	Croissance, développement	نمو
Species	Espèce	نوع
Species of species, infima species, prime substance (individual)	Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	نوع الأنواع
Supreme species	Espèce suprême	نوع عال
Species and proper	Espèce et propre	نوع وخاصة
Species and accident	Espèce et accident	نوع وعرض

هـ

هل	Pourquoi? est-ce que?	*Why? is it?*
هلية	Ipséité	*Ipseity*
هو	Soi, est, lui	*Himself, is, itself*
هو هو	Identique	*Identical*
هيئة القياس	Figure du syllogisme	*Syllogism's figure*
هيأة	Forme	*Form*
هيولى	Hylé, matière	*Hyle, matter*

و

واجب	Nécessaire	*Necessary*
واجب الوجود	Etre nécessaire	*Necessary being*
واحد	L'un, un	*The one, one*
واسطة (حدّ)	Moyen (terme)	*Means, (middle term)*
وجود	Etre, existence	*Being, existence*
وجودية (لفظة)	Copule	*Copula*
وجوه الكلام	Les trois modes (dans la proposition)	*The three moods (in the proposition)*
وسط	Milieu, moyen	*Middle, means*
وصف مشترك	Qualification commune	*Common qualification*
وصلة	Moyen de jonction	*Junction medium*
وضع	Position (catégorie), situation	*Position (category), situation*
وقت	Temps (catégorie)	*Time (category)*
وقتية (قضية)	Proposition temporelle	*Temporal proposition*
وهم	Illusion	*Illusion*
وهميات (قضايا)	Fausses prémisses, prémisses doxiques	*False premises, doxical premises*

ي

يفعل وينفعل	Action et passion (catégories)	*Action and passion (categories)*
يقين	Certitude	*Certitude*

يقينيات	évidences (de la raison)	*Evidences (of the reason)*
يقينية (مقدمات)	Prémisses certaines	*Certain premises*



مسند المصطلحات المنطقية
انكليزي - فرنسي - عربي

A

Abolition, abrogation	Abolition, abrogation	إبطال
Absolute, categorical	Absolu, catégorique	مطلق
Absolute (propositions, premises)	(Propositions, prémisses) absolus	مطلقة
Absorption, extention	Absorption, extension	إستغراق
Abstraction	Abstraction	تجريد
Absurd, impossible	Absurde, impossible	محال
Accepted, received propositions, premises	Propositions, prémisses admises, reçues	مقبولات
Accidental	Accidentel	عارض
Accidental	Accidentel	عرضي
Accidental term	Terme accidentel	لفظ عرضي
Accidents	Accidents	أعراض
Acquired	Acquis	مكتسب
Acquired intellect	Intellect acquis	عقل مستفاد
Acquired knowledge	Connaissances acquises	علوم مكتسبة
Acquired knowledge	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
Acquisition	Acquisition	إكتساب
Action, administration	Action, administration	عمل
Action and passion (categories)	Action et passion (catégories)	يفعل وينفعل
Ad absurdum	Absurde	خلف
Affective qualities	Qualités affectives	كيفيات انفصالية
Affirmation	Affirmation	إيجاب
Affirmation, constancy	Affirmation, constance	ثبوت
Affirmative demonstration	Démonstration affirmative	برهان موجب
Affirmative, positive	Affirmatif, positif	موجب
Affirmative proposition	Proposition affirmative	قضية موجبة

Affirmative proposition	Proposition affirmative	موجبة (قضية)
Affirmative universal	Universelle affirmative	كلية موجبة
Agent	Agent	فاعل
Agent intellect	Intellect agent	عقل فعال
Agreement, coincidence	Accord, concordance, coïncidence	إتفاق
All and some	Le tout et la partie	كل وجزء
Alteration, transformation	Altération, transformation	إستحالة
Alternative propositions	Propositions alternatives	معاندات
Ambiguity, opposition	Equivocité, opposition	تشكيك
Analogy	Analogie	مماثلة
Analogy, resemblance	Analogie, ressemblance	تشابه
Analysis	Analyse	تحليل
Ancient, first	Ancien, premier	قديم
A negative term proposition	Proposition à terme négatif	قضية معدولة
Antecedent and consequent	Antécédent et conséquent	مقدم وتال
Anterior and posterior	Antérieur et postérieur	متقدم ومتأخر
Anteriority	Antériorité	تقدم
Apprenticeship, learning	Apprentissage	تعلم
Aptitude, might	Aptitude, pouvoir	إستطاعة
Aptitude to dialectic art	Aptitude à la dialectique	ملكة جدلية
Argument, exposition, explanation	Argument, exposition, explication	بيان
Arguments	Arguments	أدلة
Arts, technics	Arts, techniques	صنائع
Assent	Assentiment	تصديق
Assertoric, pure proposition	Proposition assertorique pure	قضية مطلقة
Association	Association	إختلاط
Attribute, predicate	Attribut, prédicat	محكوم به
Attribute, quality	Attribut, qualité	صفة
Attributes	Attributs	صفات
Attributive, apodeictic propositions	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حملية

Attributive judgement	Jugement attributif	حكم حملي

B

Balance, syllogism, criterion	Balance, syllogisme, critère	ميزان (قياس)
Being able to, virtual subject	Etre en puissance	موجود بالقوة
Being, existence	Etre, existence	وجود
Being in fact, real subject	Etre en acte	موجود بالفعل
Belief, opinion	Croyance, opinion	إعتقاد
Body, organism	Corps, organisme	جسم
Branch, consequence of a principle	Branche, conséquence d'un principe	فرع

C

Categorical propositions	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
Categorical syllogism	Syllogisme catégorique	قياس حملي
Categorics, predicaments	Catégories, prédicaments	مقولات
Causal demonstration	Démonstration par la cause	برهان علة
Causa prima	Cause première	علة أولى
Cause	Cause	علة
Cause, motive	Cause, motif	مناط
Cause, reason	Cause, raison	سبب
Causes, motives, reasons	Causes, motifs, raisons	أسباب
Certain knowledge	Connaissance certaine	علم يقيني
Certain premises	Prémisses certaines	يقينية (مقدمات)
Certitude	Certitude	يقين
Change	Changement	تغير
Character, natural	Caractère, naturel	طبع
Circular argumentation, proof, consequence	Argumentation circulaire, preuve, conséquence	دوران
Circular demonstration	Démonstration circulaire	برهان دور
Clear, precise terms	Termes précis, clairs	ألفاظ ناصة

Common knowledge	Connaissances communes	علوم مشتركة
Common notions, principles of dialectic	Principes de la dialectique, notions communes	مبادىء الجدل
Common people	Le Commun du peuple	عوام
Common qualification	Qualification commune	وصف مشترك
Comparative	Comparatif	مقارن
Complete compound	Composé complet	مركب تام
Complete definition	Définition complète	تعريف تام
Complete description	Description complète	رسم تام
Complete, exact discourse	Discours complet, exact	قول تام
Complete induction	Induction complète	إستقراء تام
Complete, whole	Complet, achevé	تام
Complex definition	Définition complexe	تعريف مركّب
Complex term	Terme complexe	لفظ مركّب
Complex terms	Termes complexes	ألفاظ مركّبة
Composed noun	Nom composé	إسم غير محصل
Composed noun	Nom composé	إسم مركّب
Composition, combination	Composition, combinaison	تأليف
Compound	Composé	مركّب
Conceived, notion, concept, comprehension	Conçu, notion, concept, compréhension	مفهوم
Concept	Concept	معنى متصور، معقول
Conception, apprehension	Conception, appréhension	تصور
Conceptual intellect	Intellect conceptuel	عقل نظري
Conclusion	Conclusion	نتيجة
Concomitance, inherence, concordance	Concomitance, inhérence, concordance	تلازم
Concrete and existing things	Choses existantes, concrètes	أعيان
Concrete, determinate	Concret, déterminé	معيّن
Condition	Condition	شرط
Conditional, hypothetical	Conditionnel, hypothétique	شرطي

Confirmation	Confirmation	إثبات
Confirmation and abrogation	Confirmation et abrogation	إثبات وإبطال
Consequence	Conséquence	لزوم
Consequent, adjoint	Conséquent, adjoint	لاحق
Consequent, necessary, inherent	Conséquent, nécessaire, inhérent	لازم
Consequent, next	Conséquent, suivant	تال
Constitutive	Constitutif	مقوم
Contingent being	Etre contingent	ممكن الوجود
Contingent, the created	Contingent, créé	حادث
Continuity, junction	Continuité, jonction	إتصال
Continuous, conjunctive	Continu, conjonctif	متصل
Continuous quantity	Quantité continue	كم متصل
Continuous synthesis	Synthèse continue	تركيب متصل
Contradiction	Contradiction	تناقض
Contradiction	Contradiction	مناقضة
Contradictories	Contradictoires	نقيضان
Contradictoris	Contradictoires	متناقضات
Contradictory propositions	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
Contraries	Contraires	متضادات
Contraries	Contraires	أضداد
Contrariety, opposition	Contrariété, opposition	تضاد
Contrary	Contraire	ضد
Contrary, opposition	Contraire, opposition	تقابل
Contrary propositions	Propositions contraires	قضايا متضادة
Controversy, dialectic	Polémique, dialectique	جدل
Convenience, harmony	Convenance, harmonie	مناسبة
Conventional	Conventionnel	عرفي
Conventional propositions	Propositions conventionnelles	مشهورات
Conversion	Conversion	إنعكاس
Conversion, contrary	Conversion, contraire	عكس

Conversion of the propositions	Conversion de la proposition	إنعكاس القضية
Coordination, junction, mood of the syllogism	Coordination, jonction, mode du syllogisme	نظم (قياس)
Copula	Copule	كلمة رابطة
Copula	Copule	وجودية (لفظة)
Copula, relation	Copule, relation	رابطة
Corporal form	Forme corporelle	صورة جسمية
Correlation	Corrélation	تضايف
Correlatives	Corrélatifs	متضايفات
Correspondance adequation, concordance	Correspondance, adéquation, concordance	مطابقة
Correspondance, relation	Correspondance, relation	تناسب
Corruption, degeneration	Corruption, dégénérescence	فساد
Coupled (of two premises)	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
Creation, generation	Création, génération	إحداث

D

Data of experience	Données de l'expérience	مجربات
Declarative discourse	Discours déclaratif	قول جازم
Definished, simple	Défini, simple	محصل
Definite	Défini	محدود
Definite proposition	Proposition définie	قضية محصورة
Definition	Définition	تعريف
Definition, determination	Définition, détermination	تحديد
Deliberation, caution	Délibération, prudence	روية
Demonstration ad absurdum	Démonstration par l'absurde	برهان الخلف
Demonstration, argument, proof	Démonstration, argument, preuve	برهان
Demonstration of fact	Démonstration du fait	برهان إنّ
Demonstration of the cause	Démonstration de la cause	برهان لِمَ
Demonstration's principle	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان

Demonstrative objection	Objection démonstrative	عناد برهاني
Demonstrative premise	Prémisse démonstrative	مقدمة برهانية
Demonstrative syllogism	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
Demostrative question	Question démonstrative	سؤال برهاني
Derivative proposition	Proposition dérivative	مشتقة
Described subject	Sujet décrit	مدلول عليه
Description, determination	Description, détermination	رسم
Descriptive definitions	Définitions descriptives	رسوم
Determination	Détermination	تعيين
Dialectic art	L'art de la dialectique	صناعة الجدل
Dialectic interrogation	Interrogation dialectique	سؤال جدلي
Dialectic objection	Objection dialectique	عناد جدلي
Dialectic syllogism, epicherema	Syllogisme dialectique, épichérème	قياس جدلي
Dialogues, dialectic discussions	Dialogues, discussions dialectiques	محاورات ارتياضية
Dictio infinita, negator	Dictio infinita, négateur	حرف عدل
Dictio negativa, negative particle	Dictio negativa, particule négative	حرف سلب
Dictum de nullo, universally denied	Dictum de nullo, nié universellement	مقول ولا على واحد
Dictum de omni, universaly affirmed	Dictum de omni, affirmé universellement	مقول على الكل
Difference	Ecart	تفاوت
Difference, opposition	Différence, opposition	إختلاف
Differences	Différences	مباينات
Differents	Différents	متعاندات
Direct demonstration	Démonstration directe	برهان مستقيم
Directed-proof syllogism	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
Discontinuous quantity	Quantité discontinue	كم منفصل
Discourse, lexis, enunciation	Discours, lexis, énonciation	قول
Discussion, exchange	Discussion, échange	مخاطبة
Disjunction, separation	Disjonction, séparation	إنفصال

Disjunctive premise	Prémisse disjonctive	مقدمة استثنائية
Disjunctive premise	Prémisse disjonctive	منفصلة (مقدمة)
Disjunctive syllogism	Syllogisme disjonctif	منفصل (قياس)
Distinction	Distinction, discernement	تمييز
Distinctive genera	Genres distincts	أجناس متباينة
Distinct nouns	Noms distincts	أسماء متباينة
Distinct terms	Termes distincts	متزايلة
Division, Dichotomy	Division, dichotomie	قسمة
Doubt	Doute	شك
Dualism	Dualisme	إثنينية

E

Effect, consequence	Effet, conséquence	معلول
Efficient, effective cause	Cause efficiente, efficace	علة فاعلية
Effort by reflexive analysis	Effort d'analyse réflexive	إجتهاد
Egality	Egalité	مساواة
Element	Elément	أسطقس
Element	Elément	عنصر
Emotion, affection	Emotion, affection	إنفعال
Enthymema	Enthymème	قياس اضماري
Enthymema	Enthymème	ضمير (قياس)
Enunciation, attribute, predicate	Enonciation, attribut, prédicat	خبر
Eristic refutation	Réfutation éristique	تبكيت مغالطي
Eristic syllogism	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
Errors	Erreurs	أغاليط
Essence	Essence	ماهية متصورة
Essence, entity	Essence, entité	ذات
Essence, own	Essence, propre	كنه
Essential attribute	Attribut essentiel	صفة ذاتية
Essential attributes	Attributs essentiels	صفات ذاتية

Eternity	Eternité	دهر
Eternity, anteriority	Eternité, antériorité	قدم
Evidences (of the reason)	Evidences (de la raison)	يقينيات
Evident	Evident	بديهي
Examiner and opponent	Interrogateur et adversaire	سائل ومجيب
Example, reasoning by example	Exemple, raisonnement par l'exemple	مثال
Excepted syllogism	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
Exclusion, disjunction	Exclusion, disjonction	إستثناء
Exclusivity, limitation	Exclusivité, limitation	حصر
Existential premise	Prémisse existentielle	مقدمة وجودية
Existential argument	Argument existentiel	بيان وجودي
Existential propositions	Propositions existentielles	قضايا وجودية
Experience	Expérience	تجربة
Experimental propositions	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
Expression, hermeneutic	Expression, herméneutique	عبارة
Extreme	Extrême	طرف
Extremes	Extrêmes	أطراف

F

Faculty, aptitude, possession	Faculté, aptitude, possession	ملكة
False premises, doxical premises	Fausses prémisses, prémisses doxiques	وهميات (قضايا)
Falsified, eristic discourse	Discours falsifié, éristique	قول كاذب
Figure, form	Figure, forme	شكل
First figure	Première figure	شكل أول
First substances	Substances premières	جواهر أولى
Five universalis, categoremes	Cinq universaux, catégorèmes	ألفاظ خمسة
Form	Forme	هيأة
Formal cause	Cause formelle	علة صورية
Form, figure, image	Forme, figure, image	صورة

Fourth figure	Quatrième figure	شكل رابع

G

Gemination	Gémination	إعجام
Genera	Genres	أجناس
Genera and ideas	Genres et idées	أجناس وصور
General	Général	عام
General accident	Accident général	عرض عام
General specific difference	Différence spécifique générale	فصل عام
General, universal (proposition)	Générale, universelle (proposition)	كلية
Genera of accidents	Genres des accidents	أجناس الأعراض
Genera of substance	Genres de la substance	أجناس الجوهر
Generation and corruption	Génération et corruption	كون وفساد
Generation, universe	Génération, univers	كون
Genus	Genre	جنس
Genus and accident	Genre et accident	جنس وعرض
Genus and species	Genre et espèce	جنس ونوع
Genus and specific difference	Genre et différence spécifique	جنس وفصل
Genus noun	Nom du genre	إسم الجنس
Goodness and nastiness	Bonté et méchanceté	حسن وقبح
Growth, development	Croissance, développement	نمو

H

Himself, is, itself	Soi, est, lui	هو
Homogeneous	Homogènes	متجانسان
Homonyme	Terme homonyme	لفظ مشترك
Homonyms	Homonymes	أسماء متفقة
Homonymy	Homonymie	إشتراك
Hyle, matter	Hylé, matière	هيولى
Hylic intellect	Intellect hylétique	عقل هيولاني

Hypothesis, assumption, ecthesis	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
Hypothetical, conditional syllogism	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
Hypothetical conjunctive	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	شرطي متصل
Hypothetical disjunctive	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	شرطي منفصل
Hypothetical premise	Prémisse hypothétique	مقدمة شرطية
Hypothetical (proposition)	(Proposition) hypothétique	شرطية
Hypothetical proposition	Proposition hypothétique	قول شرطي
Hypothetical propositions	Propositions hypothétiques	قضايا شرطية
Hypothetic particular	Particulière hypothétique	جزئية شرطية

I

Identical	Identique	هو هو
Ignorance	Ignorance	جهل
Illusion	Illusion	وهم
Imaginary premises	Prémisses imaginaires	مخيلات
Imagination	Imagination	خيال
Imitation	Imitation	محاكاة
Imperative, order	Impératif, ordre	أمر
Imperfect	Imparfait	ناقص
Imperfect syllogism	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
Imperfect syllogism	Syllogisme imparfait	قياس ناقص
Implication, inclusion	Implication, inclusion	تضمن
Impossibility	Impossibilité	إمتناع
Impossible	Impossible	ممتنع
Incompatibility (conjunction's negation)	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
Incomplete description	Description incomplète	رسم ناقص
Incomplete, particular compound	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص

Incomplex, singular term	Terme incomplexe, singulier	لفظ مفرد
Incomplex terms	Termes incomplexes	ألفاظ مفردة
Indefinite premise	Prémisse indéfinie	مقدمة مهملة
Indefinite proposition	Proposition indéfinie	قضية مهملة
Indefinite proposition	Proposition indéfinie	مهملة (قضية)
Indefinite propositions	Propositions indéfinies	قضايا مهملات
Individual	Individu	شخص
Individual	Individu	فرد
Individuals, persons	Individus, personnes	أشخاص
Induction	Induction	إستقراء
Inference, reasoning by induction	Inférence, raisonnement par induction	إستدلال
Infinite, illimited	Infini, illimité	غير متناهٍ
Inflexions	Inflexions	تصاريف
Information	Information, renseignement	إستعلام
Inherence	Inhérence	ملازمة
Inherence and exclusion	Inhérence et exclusion	طرد وعكس
Instant, moment	Instant, moment	الآن
Instrument, organ	Instrument, organe	آلة
Intellect in act	Intellect en acte	عقل بالفعل
Intellect, reason	Intellect, raison	عقل
Intellectus habitus	Intellectus habitus	عقل بالملكة
Intelligence, sagacity	Intelligence, sagacité	ذكاء
Intelligible	Intelligible	معقول
Intermediate genera	Genres intermédiaires	أجناس متوسطة
Intermitent synthesis	Synthèse discontinue	تركيب منفصل
Intrinsic attributes	Attributs intrinsèques	صفات لازمة
Intuition	Intuition	حدس
Inversion of a proposition	Inversion d'une proposition	قلب قضية
Inversion of proposition	Inversion de la proposition	إنقلاب القضية
Inversion of syllogism	Inversion du syllogisme	عكس القياس

Inversion of the proposition	Inversion de la proposition	عكس القضية
Ipseity	Ipséité	هلية
It happened more often than not	Ce qui arrive le plus souvent	ممكن عام (اكثري)
It happened the less	Ce qui arrive le moins souvent	ممكنة جنبة
It might be both like this or that	Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	ممكن خاصي (على التساوي)
Itself	Soi-même	ذاته

J

Judgement, attribution	Jugement, attribution	حكم
Judgements	Jugements	أحكام
Junction medium	Moyen de jonction	وصلة
Junction, mood	Jonction, mode	إقتران

K

Knowledge	Connaissance	معرفة
Knowledge, science understanding	Savoir, science, connaissance	علم

L

Language, Oral	Langage, parole	كلام
Law, rule, canon	Loi, règle, canon	قانون
Loci, premises	Lieux (loci)	مواضع
Logic	Logique	منطق
Logic art	L'art de la logique	صناعة المنطق
Logic genus	Genre logique	جنس منطقي
Logician	Logicien	منطقي
Logic question	Question logique	سؤال منطقي
Look, face, expression	Mine, figure, physionomie	خلقة

M

Major premise	Prémisse majeure	مقدمة كبرى
Major term	Le majeur	حد أكبر
Major term, major extreme	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
Material cause	Cause matérielle	علة مادية
Meanings, significations, notions	Sens, significations, notions	معاني
Means, (middle term)	Moyen (terme)	واسطة (حدّ)
Meeting, addition, collection	Réunion, addition, collection	جمع
Meeting, controversy, debate	Entrevue, controverse, débat	مناظرة
(Mental) exercise	Exercice (mental)	رياضة
Mental, rational	Mental, rationel	ذهني
Metaphor	Métaphore	إستعارة
Metaphysics	La métaphysique	علم الالهيات
Middle, means	Milieu, moyen	وسط
Middle (term)	Moyen (terme)	أوسَط
Middle term	Le moyen terme	حد أوسط
Minor premise	Prémisse mineure	مقدمة صغرى
Minor (premise)	Mineure (prémisse)	صغرى
Minor term	Le mineur	حد أصغر
Missing, abstract	Absent, abstrait	غائب
Mistake, error	Faute, erreur	غلط
Modal proposition	Proposition modale	قضية موجهة
Modal proposition	Proposition modale	موجهة (قضية)
Modus, moods	Modus, modes	مواد
Mood	Mode	جهة
Mood	Mode	ضرب
More and less	Le plus et le moins	أزيد وأنقص
Most general and most specific	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
Movement, motion	Mouvement	حركة

N

Name, noun	Nom, substantif	إسم
Names	Noms	أسامي
Narration, information	Narration, information	إخبار
Natural genus	Genre naturel	جنس طبيعي
Natural science	Science de la nature	علم الطبيعيات
Nature	Nature	طبيعة
Necessary	Nécessaire	ضروري
Necessary	Nécessaire	واجب
Necessary being	Etre nécessaire	واجب الوجود
Necessary judgement	Jugement nécessaire	حكم ضروري
Necessary mood	Mode du nécessaire	جهة واجبة
Necessary (proposition)	(Proposition) nécessaire	ضرورية
Necessary proposition	Proposition nécessaire	قضية ضرورية
Necessity	Nécessité	ضرورة
Negation	Négation	سلب
Negative	Négatif	سالب
Negative demonstration	Démonstration négative	برهان سالب
Negative particular	Particulière négative	جزئية سالبة
Negative (proposition)	(Proposition) négative	سالبة
Negative proposition	Proposition négative	قضية سالبة
Negative universal	Universelle négative	كلية سالبة
Negator (is not)	Négateur (n'est pas)	ليس
Next genus	Genre prochain	جنس قريب
Non-conclusive figure	Figure non-concluante	شكل باطل
Non-previewed proposition	Proposition imprévue	قضية طارئة
Norm	Norme	معيار
Nothingness, non being	Néant, non-être	عدم
Notorious	Notoire	أعرف
Noun's case	Cas d'un nom	إسم غير مصرّف

Number, numeral	Nombre, chiffre	عدد
Numeral science	Science du nombre	علم العدد

O

Objection	Objection	عناد
Object, subject	Objet, sujet	موضوع
Opinion	Opinion	رأي
Opinions, judgements	Opinions, jugements	آراء
Opposed	Opposé	نقيض
Opposite	Opposées	متقابلات
Opposition	Opposition	تعاند
Opposition of two correlatives	Opposition de deux corrélatifs	تقابل متضايفين
Origin, basis, principle	Origine, fondement, principe	أصل

P

Paronyms	Paronymes	أسماء مشتقة
Part, atom	Partie, atome	جزء
Partial demonstration	Démonstration partielle	برهان جزئي
Partial proposition	Proposition partielle	قضية جزئية
Partial term	Terme partiel	لفظ جزئي
Participation	Participation	مشاركة
Particle, letter	Particule, lettre	حرف
Particle, preposition	Particule, préposition	أداة
Particular	Particulier	خاص
Particular affirmative	La particulière affirmative	مثبتة خاصة
Particular, essential, subjective	Particulier, essentiel, subjectif	ذاتي
Particular, partial	Particulier, partiel	جزئي
Particular premise	Prémisse particulière	مقدمة جزئية
Parts, particles	Parties, particules	أجزاء
Perfect syllogism	Syllogisme parfait	قياس كامل

Permanent	Permanent	دائم
Persuasive syllogism	Syllogisme persuasif	قياس اقناعي
Petitio principii	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
Physiognomony	Physiognomonie	فراسة
Place (category)	Lieu (catégorie)	أين
Place, space, surface	Lieu, espace, étendue	مكان
Plurality, multiplicity	Pluralité, multiplicité	كثرة
Poetic	Poétique	شعري
Poetic art	L'art de la poétique	صناعة الشعر
Poetic syllogism	Syllogisme poétique	قياس شعري
Poetry	Poésie	شعر
Polysyllogism, sorite	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
Position (category), situation	Position (catégorie), situation	وضع
Positions, defined places	Positions, lieux définis	أوضاع
Possibility	Possibilité	إمكان
Possibility and power	Possibilité et puissance	إمكان وقوة
Possible mood	Mode du possible	جهة ممكنة
Possible premise	Prémisse possible	مقدمة ممكنة
Possible, probable	Possible, probable	ممكن
Possible proposition	Proposition possible	قضية ممكنة
Possible proposition	Proposition possible	ممكنة (قضية)
Postulate	Postulat	مصادرة
Postulated propositions	Propositions postulées	قضايا مسلمات
Postulates, presuppositions	Présuppositions	مسلمات
Power (puissance) and act	Puissance et acte	قوة وفعل
Practical, functional intellect	Intellect pratique, fonctionnel	عقل عملي
Predicables	Prédicables	محمولات
Predicaments	Prédicaments	أجناس عالية
Predicate	Prédicat	محمول
Predication, attribution	Prédication, attribution	حمل

Predicative, attributive, categorical proposition	Proposition prédicative, attributive, catégorique	حملية
Predicative, attributive premise	Prémisse prédicative, attributive	مقدمة حملية
Preferential	Préférentiel	آثر
Premise and conclusion	Prémisse et conclusion	مقدمة ونتيجة
Premises	Prémisses	مقدمات
Prescription, order	Prescription, ordre	فرض
Present, example	Présent, exemple	شاهد
Primary	Primaire	أوّلي
Prime essences	Essences premières	معقولات أولى
Prime, essential predicate	Prédicat premier, essentiel	محمول أول
Prime evidents	Evidences premières	معقولات أول
Prime, first	Premier	أول
Prime Knowledge	Connaissance première	معرفة أولية
Prime philosophy	Philosophie première	فلسفة أولى
Prime principles	Principes premiers	مبادىء أول
Principle, premise	Principe, prémisse	كفة
Principles, notions of sophistic	Principes, notions éristiques	مبادىء السوفسطائية
Principles of jurisprudence	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
Principles of the philosophy	Principes de la philosophie	مبادىء الفلسفة
Principles, prime premises	Principes, prémisses premières	مبادىء
Privation and possession	Privation et possession	عدم وملكة
Privation, prohibition	Privation, prohibition	منع
Privative proposition	Proposition privative	قضية عدمية
Probability	Probabilité	إحتمال
Proof, argument	Preuve, argument	حجة
Proof, argument	Preuve, argument	دليل
Proper	Propre	ذاتي خاص
Proper accident	Accident propre	عرض خاص
Proper accidents	Accidents propres	أعراض ذاتية

Proper and genus	Genre et propre	جنس وخاصة
Proper, essentiel term	Terme propre, essentiel	لفظ ذاتي
Proper, specificity	Propre, spécifique	خاصة
Propositions	Propositions	قضايا
Proposition's content	Matière de la proposition	مادة القضية
Proposition's negation	Négation de la proposition	نقيض القضية
Purposal cause	Cause finale	علة نهائية
Purpose	Fin	غاية

Q

Quality	Qualité	كيف
Quality (category)	Qualité (catégorie)	كيفية
Quantifier	Quantificateur	سور
Quantifier term	Terme quantificateur	لفظ حاصر
Quantity	Quantité	كم
Quantity (category)	Quantité (catégorie)	كمية
Quatro adjacente proposition (with four terms)	Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	قضية رباعية
Question, interrogation	Question, interrogation	سؤال
Question to resolve, request, proposition	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
Quid? Which essence? Whose?	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
Quiddity	Quiddité	ماهية

R

Rate, proportion, relation	Rapport, proportion, relation	نسبة
Reasonable, speaker	Raisonnable, locuteur	ناطق
Reasonning by analogy	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
Reduction of the syllogism	Réduction du syllogisme	إنعكاس القياس
Refutation, contradiction	Réfutation, contradiction	نقض
Refutation, winning a debate	Réfutation, conviction par des arguments	تبكيت

Reject (disjunction negation)	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
Relation, adjunction	Relation, adjunction	إضافة
Relation, relationship	Relation, rapport	علاقة
Relative, verbal noun	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
Remarks, enunciations, discourses	Propos, énoncés, discours	أقاويل
Representation, assimilation, reasoning by analogy	Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	تمثيل
Request	Requête	مطلب
Retrograded syllogism	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
Rhetoric	Rhétorique	خطابة
Rhetorical art	L'art de la rhétonique	صناعة الخطابة
Rhetorical syllogism	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
Rhetorician	Rhétoricien	خطابي

S

Science and doxa, knowledge and opinion	Science et doxa, connaissance et opinion	علم وظن
Secondary, accidental predicate	Prédicat secondaire, accidentel	محمول بالعرض
Second figure	Seconde figure	شكل ثاني
Second substances	Substances secondes	جواهر ثوان
Secundo adjacente proposition (with two terms)	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضية ثنائية
Sensation	Sensation	إحساس
Sense	Sens	حس
Sensible	Sensible	محسوس
Separate substances	Substances séparés	جواهر مفارقة
Signal	Signe	إشارة
Significant	Signifiant	دال
Signification, denotation	Signification, dénotation	دلالة

Sign, mark	Signe, marque	علامة
Sign, presumption, clue	Signe, présomption, indice	أمارة
Similar	Semblable	متشابه
Similar, analogous	Semblable, analogue	شبيه
Similar, analogue	Semblable, analogue	نظير
Similarity, analogy	Similitude, analogie	تماثل
Similars, analogous	Semblables, analogues	نظائر
Simple	Simple	بسيط
Simple judgement	Jugement simple	حكم بسيط
Simple noun	Nom simple	إسم محصل
Simple proposition	Proposition de «inesse»	قضية بسيطة
Simultaneous	Simultané	معاً
Singular	Singulière	شخصية
Singular	Singulier	مفرد
Singular, individuality	Singulière, individualité	فردية
Singular proposition	Proposition singulière	قضية شخصية
Situation, state	Situation, état	حال
Sondage and division (dilema)	Sondage et division (dilemme)	سبر وتقسيم
Sophism	Sophisme	سفسطة
Sophism, paralogism	Sophisme, paralogisme	مغالطة
Sophistic refutation	Réfutation sophistique	تبكيت سوفسطائي
Sophistic refutation	Réfutation sophistique	مباكتة سوفسطائية
Sophistics	Sophistique	سوفسطائية
Sophistic syllogism	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
Soul	Ame	نفس
Species	Espèces	أنواع
Species	Espèce	نوع
Species and accident	Espèce et accident	نوع وعرض
Species and accidents	Espèces et accidents	أنواع وأعراض
Species and proper	Espèce et propre	نوع وخاصة

Species of species, infima species, prime substance (individual)	Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	نوع الأنواع
Species simultaneity	Simultanéité des espèces	معية أنواع
Specific difference, class	Différence spécifique, classe	فصل
Specific difference of accident	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
Specific difference of genus	Différence spécifique du genre	فصل جنس
Specific forms	Formes spécifiques	صور نوعية
Specific species	Espèces spécifiques	أنواع الأنواع
Specious syllogism	Syllogisme spécieux	قياس مشاغبي
Sphere, celestal	Sphère, céleste	فلك
States	Etats	أحوال
Subcontraries	Subcontraires	تحت المتضادتين
Subject	Sujet	محكوم عليه
Subject	Sujet	موصوف
Substance, content, mood	Matière, contenu, mode	مادة
Substance, quiddity	Substance, quiddité	جوهر
Substances	Substances	جواهر
Substantial	Substantiel	جوهري
Substantiality	Substantialité	جوهرية
Substitution	Substitution	إبدال
Succession	Succession	تسلسل
Summum genus	Genre suprême	جنس الأجناس
Supposed proposition	Proposition supposée	قضية مفروضة
Supreme genera	Genres suprêmes	أجناس الأجناس
Supreme species	Espèce suprême	نوع عال
Supreme substances	Substances suprêmes	جواهر عالية
Surface	Surface	سطح
Suspicion, opinion	Suspicion, opinion (doxa)	ظن
Suspiscion	Suspicion	شبهة
Syllogism	Syllogisme	قياس

Syllogism ad absurdum	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
Syllogism in circle	Syllogisme en cercle	قياس الدور
Syllogisms	Syllogismes	مقاييس
Syllogism's content	Matière du syllogisme	مادة القياس
Syllogism's figure	Figure du syllogisme	هيئة القياس
Syllogism's premises	Prémisses du syllogisme	مواد القياس
Syllogism, unifier, link	Syllogisme, unificateur, lien	جامع
Synonyms	Synomymes	مترادفة
Synonyms	Synonymes	أسماء متواطئة
Syntax	Syntaxe	نحو
Synthesis, composition	Synthèse, composition	تركيب

T

Teaching	Enseignement	تعليم
Temporal possible (proposition)	Proposition possible, temporelle	ممكنة وقتية
Temporal proposition	Proposition temporelle	وقتية (قضية)
Term	Terme	حد
Terms	Termes	ألفاظ
Tertio adjacente proposition (with three terms)	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضية ثلاثية
Test	Epreuve	إختبار
The action (category)	L'action (catégorie)	أن يفعل
The indicated (To de ti)	L'indiqué (To de ti)	مشار إليه
The logic	La logique	علم المنطق
The nation's language	Langue de la nation	لسان الامة
The one, one	L'un, un	واحد
The passion (category)	La passion (catégorie)	أن ينفعل
The possession, to have (category)	La possession, avoir (catégorie)	له
The self, existence, concretized essence	Soi-même, existence, essence concrétisée	عين
Thesis, hypothesis	Thèse, hypothèse	أصل موضوع

The speech, lecton	Parole, lecton	نطق
The three moods (in the proposition)	Les trois modes (dans la proposition)	وجوه الكلام
Thing, object, fact	Chose, objet, fait	شيء
Things, objects	Choses, objets	أشياء
Third figure	Troisième figure	شكل ثالث
This-ness	Ipséité, eccéité	إنية
Thought	Pensée	فكر
Time	Temps	زمان
Time (category)	Temps (catégorie)	وقت
To be, being	Etre, l'être	موجود
To have, possession (category)	Avoir, possession (catégorie)	ملك
True and false	Vrai et faux	صدق وكذب
True, generalized discourse	Discours vrai, généralisable	قول صادق
True (judgement)	(Jugement) vrai	صادق
True, right	Vrai, droit	حق
Truth, true meaning	Vérité, sens propre	حقيقة

U

Understanding	Connaissance, entendement	فهم
Understanding, reason	Entendement, raison	ذهن
Union	Union	إتحاد
Unities	Unités	آحاد
Unity, gathering	Ensemble, réunion	مجموع
Universal demonstration	Démonstration universelle	برهان كلي
Universal, general	Universel, général	كلي
Universal premise	Prémise universelle	مقدمة كلية
Universal proposition	Proposition universelle	قضية كلية
Universals	Universaux	كليات
Universal soul	Ame universelle	نفس كلي
Universal term	Terme universel	لفظ كلي

Universal terms	Termes universaux	ألفاظ كلية
Univocal	Univoque	متواطىء
Univocal term	Terme univoque	لفظ متواطىء
Unknown, unknowable	Inconnu, inconnaissable	مجهول
Unspecified, derivative noun	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
Unspecified, extended proposition	Proposition indéterminée, répandue	قضية منتشرة

V

Veracity, truth	Véracité, vérité	صدق
Verb, term	Verbe, terme	فعل
Verification, realization	Vérification, réalisation	تحقيق
Vicious circle	Cercle vicieux, diallèle	دور

W

What is?	Qu'est-ce que?	أي
When, time (category)	Quand, temps (catégorie)	متى
Why? is it?	Pourquoi? est-ce que?	هل
Why? (Quod?)	Pourquoi? (Quod?)	لمَ
Wisdom, philosophy	Sagesse, philosophie	حكمة
Wise, philosopher	Sage, philosophe	حكيم
Word, term	Mot, terme	لفظ
Word, verb	Mot, verbe	كلمة
World, universe, cosmos	Monde, univers, cosmos	عالم
Wrong	Faux	كذب

مسند المصطلحات المنطقية
فرنسي - انكليزي - عربي

A

Abolition, abrogation	*Abolition, abrogation*	إبطال
Absent, abstrait	*Missing, abstract*	غائب
Absolu, catégorique	*Absolute, categorical*	مطلق
Absorption, extension	*Absorption, extention*	إستغراق
Abstraction	*Abstraction*	تجريد
Absurde	*Ad absurdum*	خلف
Absurde, impossible	*Absurd, impossible*	محال
Accidentel	*Accidental*	عارض
Accidentel	*Accidental*	عرضي
Accident général	*General accident*	عرض عام
Accident propre	*Proper accident*	عرض خاص
Accidents	*Accidents*	أعراض
Accidents propres	*Proper accidents*	أعراض ذاتية
Accord, concordance, coïncidence	*Agreement, coincidence*	إتفاق
Accouplement (de deux prémisses)	*Coupled (of two premises)*	قرينة
Acquis	*Acquired*	مكتسب
Acquisition	*Acquisition*	إكتساب
Action, administration	*Action, administration*	عمل
Action et passion (catégories)	*Action and passion (categories)*	يفعل وينفعل
Affirmatif, positif	*Affirmative, positive*	موجب
Affirmation	*Affirmation*	إيجاب
Affirmation, constance	*Affirmation, constancy*	ثبوت
Agent	*Agent*	فاعل
Altération, transformation	*Alteration, transformation*	إستحالة
Ame	*Soul*	نفس

Ame universelle	*Universal soul*	نفس كلي
Analogie	*Analogy*	مماثلة
Analogie, ressemblance	*Analogy, resemblance*	تشابه
Analyse	*Analysis*	تحليل
Ancien, premier	*Ancient, first*	قديم
Antécédent et conséquent	*Antecedent and consequent*	مقدم وتال
Antérieur et postérieur	*Anterior and posterior*	متقدم ومتأخر
Antériorité	*Anteriority*	تقدم
Apprentissage	*Apprenticeship, learning*	تعلم
Aptitude à la dialectique	*Aptitude to dialectic art*	ملكة جدلية
Aptitude, pouvoir	*Aptitude, might*	إستطاعة
Argument existentiel	*Existential argument*	بيان وجودي
Argument, exposition, explication	*Argument, exposition, explanation*	بيان
Arguments	*Arguments*	أدلة
Argumentation circulaire, preuve, conséquence	*Circular argumentation, proof, consequence*	دوران
Arts, techniques	*Arts, technics*	صنائع
Assentiment	*Assent*	تصديق
Association	*Association*	إختلاط
Attribut essentiel	*Essential attribute*	صفة ذاتية
Attribut, prédicat	*Attribute, predicate*	محكوم به
Attribut, qualité	*Attribute, quality*	صفة
Attributs	*Attributes*	صفات
Attributs essentiels	*Essential attributes*	صفات ذاتية
Attributs intrinsèques	*Intrinsic attributes*	صفات لازمة
Avoir, possession (catégorie)	*To have, possession (category)*	ملك

B

Balance, syllogisme, critère	*Balance, syllogism, criterion*	ميزان (قياس)
Bonté et méchanceté	*Goodness and nastiness*	حسن وقبح

Branche, conséquence d'un principe	*Branch, consequence of a principle*	فرع

C

Caractère, naturel	*Character, natural*	طبع
Cas d'un nom	*Noun's case*	إسم غير مصرّف
Catégories, prédicaments	*Categorics, predicaments*	مقولات
Cause	*Cause*	علة
Cause efficiente, efficace	*Efficient, effective cause*	علة فاعلية
Cause finale	*Purposal cause*	علة نهائية
Cause formelle	*Formal cause*	علة صورية
Cause matérielle	*Material cause*	علة مادية
Cause, motif	*Cause, motive*	مناط
Cause première	*Causa prima*	علة أولى
Cause, raison	*Cause, reason*	سبب
Causes, motifs, raisons	*Causes, motives, reasons*	أسباب
Ce qui arrive le moins souvent	*It happened the less*	ممكنة حينية
Ce qui arrive le plus souvent	*It happened more often than not*	ممكن عام (اكثري)
Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	*It might be both like this or that*	ممكن خاصي (على التساوي)
Cercle vicieux, diallèle	*Vicious circle*	دور
Certitude	*Certitude*	يقين
Changement	*Change*	تغير
Chose, objet, fait	*Thing, object, fact*	شيء
Choses existantes, concrètes	*Concrete and existing things*	أعيان
Choses, objets	*Things, objects*	أشياء
Cinq universaux, catégorèmes	*Five universalis, categoremes*	ألفاظ خمسة
Comparatif	*Comparative*	مقارن
Complet, achevé	*Complete, whole*	تام
Composé	*Compound*	مركّب
Composé complet	*Complete compound*	مركّب تام

Composé incomplet, particulier	*Incomplete, particular compound*	مركّب ناقص
Composition, combinaison	*Composition, combination*	تأليف
Concept	*Concept*	معنى متصور، معقول
Conception, appréhension	*Conception, apprehension*	تصور
Conclusion	*Conclusion*	نتيجة
Concomitance, inhérence, concordance	*Concomitance, inherence, concordance*	تلازم
Concret, déterminé	*Concrete, determinate*	معيّن
Conçu, notion, concept, compréhension	*Conceived, notion, concept, comprehension*	مفهوم
Condition	*Condition*	شرط
Conditionnel, hypothétique	*Conditional, hypothetical*	شرطي
Confirmation	*Confirmation*	إثبات
Confirmation et abrogation	*Confirmation and abrogation*	إثبات وإبطال
Connaissance	*Knowledge*	معرفة
Connaissance acquise	*Acquired knowledge*	معرفة اكتسابية
Connaissance certaine	*Certain knowledge*	علم يقيني
Connaissance, entendement	*Understanding*	فهم
Connaissance première	*Prime Knowledge*	معرفة أولية
Connaissances acquises	*Acquired knowledge*	علوم مكتسبة
Connaissances communes	*Common knowledge*	علوم مشتركة
Conséquence	*Consequence*	لزوم
Conséquent, adjoint	*Consequent, adjoint*	لاحق
Conséquent, nécessaire, inhérent	*Consequent, necessary, inherent*	لازم
Conséquent, suivant	*Consequent, next*	تال
Constitutif	*Constitutive*	مقوم
Contingent, créé	*Contingent, the created*	حادث
Continu, conjonctif	*Continuous, conjunctive*	متصل
Continuité, jonction	*Continuity, junction*	إتصال
Contradiction	*Contradiction*	تناقض
Contradiction	*Contradiction*	مناقضة
Contradictoires	*Contradictoris*	متناقضات

Contradictoires	*Contradictories*	نقيضان
Contraire	*Contrary*	ضد
Contraire, opposition	*Contrary, opposition*	تقابل
Contraires	*Contraries*	متضادات
Contraires	*Contraries*	أضداد
Contrariété, opposition	*Contrariety, opposition*	تضاد
Convenance, harmonie	*Convenience, harmony*	مناسبة
Conventionnel	*Conventional*	عرفي
Conversion	*Conversion*	إنعكاس
Conversion, contraire	*Conversion, contrary*	عكس
Conversion de la proposition	*Conversion of the proposition*	إنعكاس القضية
Coordination, jonction, mode du syllogisme	*Coordination, junction, mood of the syllogism*	نظم (قياس)
Copule	*Copula*	كلمة رابطة
Copule	*Copula*	وجودية (لفظة)
Copule, relation	*Copula, relation*	رابطة
Corps, organisme	*Body, organism*	جسم
Corrélatifs	*Correlatives*	متضايفات
Corrélation	*Correlation*	تضايف
Correspondance, adéquation, concordance	*Correspondance adequation, concordance*	مطابقة
Correspondance, relation	*Correspondance, relation*	تناسب
Corruption, dégénérescence	*Corruption, degeneration*	فساد
Création, génération	*Creation, generation*	إحداث
Croissance, développement	*Growth, development*	نمو
Croyance, opinion	*Belief, opinion*	إعتقاد

D

Défini	*Definite*	محدود
Défini, simple	*Definished, simple*	محصل

Définition	*Definition*	تعريف
Définition complète	*Complete definition*	تعريف تام
Définition complexe	*Complex definition*	تعريف مركب
Définition, détermination	*Definition, determination*	تحديد
Définitions descriptives	*Descriptive definitions*	رسوم
Délibération, prudence	*Deliberation, caution*	روية
Démonstration affirmative	*Affirmative demonstration*	برهان موجب
Démonstration, argument, preuve	*Demonstration, argument, proof*	برهان
Démonstration circulaire	*Circular demonstration*	برهان دور
Démonstration de la cause	*Demonstration of the cause*	برهان لِمّ
Démonstration directe	*Direct demonstration*	برهان مستقيم
Démonstration du fait	*Demonstration of fact*	برهان إنّ
Démonstration négative	*Negative demonstration*	برهان سالب
Démonstration par l'absurde	*Demonstration ad absurdum*	برهان الخلف
Démonstration par la cause	*Causal demonstration*	برهان علة
Démonstration partielle	*Partial demonstration*	برهان جزئي
Démonstration universelle	*Universal demonstration*	برهان كلي
Description complète	*Complete description*	رسم تام
Description, détermination	*Description, determination*	رسم
Description incomplète	*Incomplete description*	رسم ناقص
Détermination	*Determination*	تعيين
Dialogues, discussions dialectiques	*Dialogues, dialectic discussions*	محاورات ارتياضية
Dictio infinita, négateur	*Dictio infinita, negator*	حرف عدل
Dictio negativa, particule négative	*Dictio negativa, negative particle*	حرف سلب
Dictum de nullo, nié universellement	*Dictum de nullo, universally denied*	مقول ولا على واحد
Dictum de omni, affirmé universellement	*Dictum de omni, universaly affirmed*	مقول على الكل
Différence, opposition	*Difference, opposition*	إختلاف
Différences	*Differences*	مباينات
Différence spécifique, classe	*Specific difference, class*	فصل

Différence spécifique de l'accident	*Specific difference of accident*	فصل عرض
Différence spécifique du genre	*Specific difference of genus*	فصل جنس
Différence spécifique générale	*General specific difference*	فصل عام
Différents	*Differents*	متعاندات
Discours complet, exact	*Complete, exact discourse*	قول تام
Discours déclaratif	*Declarative discourse*	قول جازم
Discours falsifié, éristique	*Falsified, eristic discourse*	قول كاذب
Discours, lexis, énonciation	*Discourse, lexis, enunciation*	قول
Discours vrai, généralisable	*True, generalized discourse*	قول صادق
Discussion, échange	*Discussion, exchange*	مخاطبة
Disjonction, séparation	*Disjunction, separation*	إنفصال
Distinction, discernement	*Distinction*	تمييز
Division, dichotomie	*Division, Dichotomy*	قسمة
Données de l'expérience	*Data of experience*	مجربات
Doute	*Doubt*	شك
Dualisme	*Dualism*	إثنينية

E

Ecart	*Difference*	تفاوت
Effet, conséquence	*Effect, consequence*	معلول
Effort d'analyse réflexive	*Effort by reflexive analysis*	إجتهاد
Egalité	*Egality*	مساواة
Elément	*Element*	أسطقس
Elément	*Element*	عنصر
Emotion, affection	*Emotion, affection*	إنفعال
Enonciation, attribut, prédicat	*Enunciation, attribute, predicate*	خبر
Enseignement	*Teaching*	تعليم
Ensemble, réunion	*Unity, gathering*	مجموع
Entendement, raison	*Understanding, reason*	ذهن
Enthymème	*Enthymema*	ضمير (قياس)

Enthymème	*Enthymema*	قياس اضماري
Entrevue, controverse, débat	*Meeting, controversy, debate*	مناظرة
Epreuve	*Test*	إختبار
Equivocité, opposition	*Ambiguity, opposition*	تشكيك
Erreurs	*Errors*	أغاليط
Espèce	*Species*	نوع
Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	*Species of species, infima species, prime substance (individual)*	نوع الأنواع
Espèce et accident	*Species and accident*	نوع وعرض
Espèce et propre	*Species and proper*	نوع وخاصة
Espèces	*Species*	أنواع
Espèces et accidents	*Species and accidents*	أنواع وأعراض
Espèces spécifiques	*Specific species*	أنواع الأنواع
Espèce suprême	*Supreme species*	نوع عالي
Essence	*Essence*	ماهية متصورة
Essence, entité	*Essence, entity*	ذات
Essence, propre	*Essence, own*	كنه
Essences premières	*Prime essences*	معقولات أولى
Etats	*States*	أحوال
Eternité	*Eternity*	دهر
Eternité, antériorité	*Eternity, anteriority*	قدم
Etre contingent	*Contingent being*	ممكن الوجود
Etre en acte	*Being in fact, real subject*	موجود بالفعل
Etre en puissance	*Being able to, virtual subject*	موجود بالقوة
Etre, existence	*Being, existence*	وجود
Etre, l'être	*To be, being*	موجود
Etre nécessaire	*Necessary being*	واجب الوجود
Evidences (de la raison)	*Evidences (of the reason)*	يقينيات
Evidences premières	*Prime evidents*	معقولات أول
Evident	*Evident*	بديهي

Exclusion, disjonction	*Exclusion, disjunction*	إستثناء
Exclusivité, limitation	*Exclusivity, limitation*	حصر
Exemple, raisonnement par l'exemple	*Example, reasoning by example*	مثال
Exercice (mental)	*Mental) exercise*	رياضة
Expérience	*Experience*	تجربة
Expression, herméneutique	*Expression, hermeneutic*	عبارة
Extrême	*Extreme*	طرف
Extrêmes	*Extremes*	أطراف

F

Faculté, aptitude, possession	*Faculty, aptitude, possession*	ملكة
Fausses prémisses, prémisses doxiques	*False premises, doxical premises*	وهميات (قضايا)
Faute, erreur	*Mistake, error*	غلط
Faux	*Wrong*	كذب
Figure du syllogisme	*Syllogism's figure*	هيئة القياس
Figure, forme	*Figure, form*	شكل
Figure non-concluante	*Non-conclusive figure*	شكل باطل
Fin	*Purpose*	غاية
Forme	*Form*	هيأة
Forme corporelle	*Corporal form*	صورة جسمية
Forme, figure, image	*Form, figure, image*	صورة
Formes spécifiques	*Specific forms*	صور نوعية

G

Gémination	*Gemination*	إعجام
Général	*General*	عام
Générale, universelle (proposition)	*General, universal (proposition)*	كلية
Génération et corruption	*Generation and corruption*	كون وفساد
Génération, univers	*Generation, universe*	كون
Genre	*Genus*	جنس

Genre et accident	*Genus and accident*	جنس وعرض
Genre et différence spécifique	*Genus and specific difference*	جنس وفصل
Genre et espèce	*Genus and species*	جنس ونوع
Genre et propre	*Proper and genus*	جنس وخاصة
Genre logique	*Logic genus*	جنس منطقي
Genre naturel	*Natural genus*	جنس طبيعي
Genre prochain	*Next genus*	جنس قريب
Genres	*Genera*	أجناس
Genres de la substance	*Genera of substance*	أجناس الجوهر
Genres des accidents	*Genera of accidents*	أجناس الأعراض
Genres distincts	*Distinctive genera*	أجناس متباينة
Genres et idées	*Genera and ideas*	أجناس وصور
Genres intermédiaires	*Intermediate genera*	أجناس متوسطة
Genres suprêmes	*Supreme genera*	أجناس الأجناس
Genre suprême	*Summum genus*	جنس الأجناس

H

Homogènes	*Homogeneous*	متجانسان
Homonymes	*Homonyms*	أسماء متفقة
Homonymie	*Homonymy*	إشتراك
Hylé, matière	*Hyle, matter*	هيولى
Hypothèse, assomption, ecthèse	*Hypothesis, assumption, ecthesis*	إفتراض
Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	*Hypothetical conjunctive*	شرطي متصل
Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	*Hypothetical disjunctive*	شرطي منفصل

I

Identique	*Identical*	هو هو
Ignorance	*Ignorance*	جهل

Illusion	*Illusion*	وهم
Imagination	*Imagination*	خيال
Imitation	*Imitation*	محاكاة
Imparfait	*Imperfect*	ناقص
Impératif, ordre	*Imperative, order*	أمر
Implication, inclusion	*Implication, inclusion*	تضمن
Impossibilité	*Impossibility*	إمتناع
Impossible	*Impossible*	ممتنع
Incompatibilité (négation de la conjonction)	*Incompatibility (conjunction's negation)*	مانعة الجمع
Inconnu, inconnaissable	*Unknown, unknowable*	مجهول
Individu	*Individual*	شخص
Individu	*Individual*	فرد
Individus, personnes	*Individuals, persons*	أشخاص
Induction	*Induction*	إستقراء
Induction complète	*Complete induction*	إستقراء تام
Inférence, raisonnement par induction	*Inference, reasoning by induction*	إستدلال
Infini, illimité	*Infinite, illimited*	غير متناهٍ
Inflexions	*Inflexions*	تصاريف
Information, renseignement	*Information*	إستعلام
Inhérence	*Inherence*	ملازمة
Inhérence et exclusion	*Inherence and exclusion*	طرد وعكس
Instant, moment	*Instant, moment*	الآن
Instrument, organe	*Instrument, organ*	آلة
Intellect acquis	*Acquired intellect*	عقل مستفاد
Intellect agent	*Agent intellect*	عقل فعال
Intellect conceptuel	*Conceptual intellect*	عقل نظري
Intellect en acte	*Intellect act*	عقل بالفعل
Intellect hylétique	*Hylic intellect*	عقل هيولاني
Intellect pratique, fonctionnel	*Practical, functional intellect*	عقل عملي

Intellect, raison	*Intellect, reason*	عقل
Intellectus habitus	*Intellectus habitus*	عقل بالملكة
Intelligence, sagacité	*Intelligence, sagacity*	ذكاء
Intelligible	*Intelligible*	معقول
Interrogateur et adversaire	*Examiner and opponent*	سائل ومجيب
Interrogation dialectique	*Dialectic interrogation*	سؤال جدلي
Intuition	*Intuition*	حدس
Inversion de la proposition	*Inversion of the proposition*	عكس القضية
Inversion de la proposition	*Inversion of proposition*	إنقلاب القضية
Inversion d'une proposition	*Inversion of a proposition*	قلب قضية
Inversion du syllogisme	*Inversion of syllogism*	عكس القياس
Ipséité	*Ipseity*	هلية
Ipséité, eccéité	*This-ness*	إنية

J

Jonction, mode	*Junction, mood*	إقتران
Jugement attributif	*Attributive judgement*	حكم حملي
Jugement, attribution	*Judgement, attribution*	حكم
Jugement nécessaire	*Necessary judgement*	حكم ضروري
Jugements	*Judgements*	أحكام
Jugement simple	*Simple judgement*	حكم بسيط
(Jugement) vrai	*True (judgement)*	صادق

L

L'action (catégorie)	*The action (category)*	أن يفعل
La logique	*The logic*	علم المنطق
La métaphysique	*Metaphysics*	علم الالهيات
Langage, parole	*Language, Oral*	كلام
Langue de la nation	*The nation's language*	لسان الامة
La particulière affirmative	*Particular affirmative*	مثبتة خاصة

La passion (catégorie)	*The passion (category)*	أن ينفعل
La possession, avoir (catégorie)	*The possession, to have (category)*	له
L'art de la dialectique	*Dialectic art*	صناعة الجدل
L'art de la logique	*Logic art*	صناعة المنطق
L'art de la poétique	*Poetic art*	صناعة الشعر
L'art de la rhétorique	*Rhetorical art*	صناعة الخطابة
Le Commun du peuple	*Common people*	عوام
Le majeur	*Major term*	حد أكبر
Le mineur	*Minor term*	حد أصغر
Le moyen terme	*Middle term*	حد أوسط
Le plus et le moins	*More and less*	أزيد وأنقص
Le plus général et le plus spécifique	*Most general and most specific*	أعم وأخص
Les trois modes (dans la proposition)	*The three moods (in the proposition)*	وجوه الكلام
Le tout et la partie	*All and some*	كل وجزء
Lieu (catégorie)	*Place (category)*	أين
Lieu, espace, étendue	*Place, space, surface*	مكان
Lieux (loci)	*Loci, premises*	مواضع
L'indiqué (To de ti)	*The indicated (To de ti)*	مشار إليه
Logicien	*Logician*	منطقي
Logique	*Logic*	منطق
Loi, règle, canon	*Law, rule, canon*	قانون
L'un, un	*The one, one*	واحد

M

Majeur, grand terme, grand extrême	*Major term, major extreme*	أكبر
Matière, contenu, mode	*Substance, content, mood*	مادة
Matière de la proposition	*Proposition's content*	مادة القضية
Matière du syllogisme	*Syllogism's content*	مادة القياس
Mental, rationel	*Mental, rational*	ذهني
Métaphore	*Metaphor*	إستعارة

Milieu, moyen	*Middle, means*	وسط
Mine, figure, physionomie	*Look, face, expression*	خلقة
Mineure (prémiss)	*Minor (premise)*	صغرى
Mode	*Mood*	جهة
Mode	*Mood*	ضرب
Mode du nécessaire	*Necessary mood*	جهة واجبة
Mode du possible	*Possible mood*	جهة ممكنة
Modus, modes	*Modus, moods*	مواد
Monde, univers, cosmos	*World, universe, cosmos*	عالم
Mot, terme	*Word, term*	لفظ
Mot, verbe	*Word, verb*	كلمة
Mouvement	*Movement, motion*	حركة
Moyen de jonction	*Junction medium*	وصلة
Moyen (terme)	*Middle (term)*	أوسَط
Moyen (terme)	*Means, (middle term)*	واسطة (حدّ)

N

Narration, information	*Narration, information*	إخبار
Nature	*Nature*	طبيعة
Néant, non-être	*Nothingness, non being*	عدم
Nécessaire	*Necessary*	ضروري
Nécessaire	*Necessary*	واجب
Nécessité	*Necessity*	ضرورة
Négateur (n'est pas)	*Negator (is not)*	ليس
Négatif	*Negative*	سالب
Négation	*Negation*	سلب
Négation de la proposition	*Proposition's negation*	نقيض القضية
Nombre, chiffre	*Number, numeral*	عدد
Nom composé	*Composed noun*	إسم غير محصل
Nom composé	*Composed noun*	إسم مركّب

Nom du genre	*Genus noun*	إسم الجنس
Nom indéterminé, dérivé	*Unspecified, derivative noun*	إسم مشتق
Noms	*Names*	أسامي
Noms distincts	*Distinct nouns*	أسماء متباينة
Nom simple	*Simple noun*	إسم محصل
Nom, substantif	*Name, noun*	إسم
Norme	*Norm*	معيار
Notoire	*Notorious*	أعرف

O

Objection	*Objection*	عناد
Objection démonstrative	*Demonstrative objection*	عناد برهاني
Objection dialectique	*Dialectic objection*	عناد جدلي
Objet, sujet	*Object, subject*	موضوع
Opinion	*Opinion*	رأي
Opinions, jugements	*Opinions, judgements*	آراء
Opposé	*Opposed*	نقيض
Opposées	*Opposite*	متقابلات
Opposition	*Opposition*	تعاند
Opposition de deux corrélatifs	*Opposition of two correlatives*	تقابل متضايفين
Origine, fondement, principe	*Origin, basis, principle*	أصل

P

Parole, lecton	*The speech, lecton*	نطق
Paronymes	*Paronyms*	أسماء مشتقة
Participation	*Participation*	مشاركة
Particule, lettre	*Particle, letter*	حرف
Particule, préposition	*Particle, preposition*	أداة
Particulier	*Particular*	خاص
Particulière hypothétique	*Hypothetic particular*	جزئية شرطية

Particulière négative	*Negative particular*	جزئية سالبة
Particulier, essentiel, subjectif	*Particular, essential, subjective*	ذاتي
Particulier, partiel	*Particular, partial*	جزئي
Partie, atome	*Part, atom*	جزء
Parties, particules	*Parts, particles*	أجزاء
Pensée	*Thought*	فكر
Permanent	*Permanent*	دائم
Pétition de principe	*Petitio principii*	مصادرة على المطلوب
Philosophie première	*Prime philosophy*	فلسفة أولى
Physiognomonie	*Physiognomony*	فراسة
Pluralité, multiplicité	*Plurality, multiplicity*	كثرة
Poésie	*Poetry*	شعر
Poétique	*Poetic*	شعري
Polémique, dialectique	*Controversy, dialectic*	جدل
Polysyllogisme, sorite	*Polysyllogism, sorite*	قياس مركب
Position (catégorie), situation	*Position (category), situation*	وضع
Positions, lieux définis	*Positions, defined places*	أوضاع
Possibilité	*Possibility*	إمكان
Possibilité et puissance	*Possibility and power*	إمكان وقوة
Possible, probable	*Possible, probable*	ممكن
Postulat	*Postulate*	مصادرة
Pourquoi? est-ce que?	*Why? is it?*	هل
Pourquoi? (Quod?)	*Why? (Quod?)*	لِمَ
Prédicables	*Predicables*	محمولات
Prédicaments	*Predicaments*	أجناس عالية
Prédicat	*Predicate*	محمول
Prédication, attribution	*Predication, attribution*	حمل
Prédicat premier, essentiel	*Prime, essential predicate*	محمول أول
Prédicat secondaire, accidentel	*Secondary, accidental predicate*	محمول بالعرض
Préférentiel	*Preferential*	آثر

Premier	*Prime, first*	أول
Première figure	*First figure*	شكل أول
Prémise universelle	*Universal premise*	مقدمة كلية
Prémisse démonstrative	*Demonstrative premise*	مقدمة برهانية
Prémisse disjonctive	*Disjunctive premise*	مقدمة استثنائية
Prémisse disjonctive	*Disjunctive premise*	منفصلة (مقدمة)
Prémisse et conclusion	*Premise and conclusion*	مقدمة ونتيجة
Prémisse existentielle	*Existential premise*	مقدمة وجودية
Prémisse hypothétique	*Hypothetical premise*	مقدمة شرطية
Prémisse indéfinie	*Indefinite premise*	مقدمة مهملة
Prémisse majeure	*Major premise*	مقدمة كبرى
Prémisse mineure	*Minor premise*	مقدمة صغرى
Prémisse particulière	*Particular premise*	مقدمة جزئية
Prémisse possible	*Possible premise*	مقدمة ممكنة
Prémisse prédicative, attributive	*Predicative, attributive premise*	مقدمة حملية
Prémisses	*Premises*	مقدمات
Prémisses certaines	*Certain premises*	يقينية (مقدمات)
Prémisses du syllogisme	*Syllogism's premises*	مواد القياس
Prémisses imaginaires	*Imaginary premises*	مخيلات
Prescription, ordre	*Prescription, order*	فرض
Présent, exemple	*Present, example*	شاهد
Présuppositions	*Postulates, presuppositions*	مسلمات
Preuve, argument	*Proof, argument*	حجة
Preuve, argument	*Proof, argument*	دليل
Primaire	*Primary*	أوّلي
Principe de la démonstration	*Demonstration's principle*	مبدأ البرهان
Principe, prémisse	*Principle, premise*	كفة
Principes de la dialectique, notions communes	*Common notions, principles of dialectic*	مبادىء الجدل
Principes de la jurisprudence	*Principles of jurisprudence*	أصول الفقه

Principes de la philosophie	*Principles of the philosophy*	مبادىء الفلسفة
Principes, notions éristiques	*Principles, notions of sophistic*	مبادىء السوفسطائية
Principes premiers	*Prime principles*	مبادىء أول
Principes, prémisses premières	*Principles, prime premises*	مبادىء
Privation et possession	*Privation and possession*	عدم وملكة
Privation, prohibition	*Privation, prohibition*	منع
Probabilité	*Probability*	إحتمال
Propos, énoncés, discours	*Remarks, enunciations, discourses*	أقاويل
Proposition affirmative	*Affirmative proposition*	قضية موجبة
Proposition affirmative	*Affirmative proposition*	موجبة (قضية)
Proposition assertorique pure	*Assertoric, pure proposition*	قضية مطلقة
Proposition à terme négatif	*With a negative term proposition*	قضية معدولة
Proposition définie	*Definite proposition*	قضية محصورة
Proposition dérivative	*Derivative proposition*	مشتقة
Proposition de «inesse»	*Simple proposition*	قضية بسيطة
Proposition hypothétique	*Hypothetical proposition*	قول شرطي
(Proposition) hypothétique	*Hypothetical (proposition)*	شرطية
Proposition imprévue	*Non-previewed proposition*	قضية طارئة
Proposition indéfinie	*Indefinite proposition*	قضية مهملة
Proposition indéfinie	*Indefinite proposition*	مهملة (قضية)
Proposition indéterminée, répandue	*Unspecified, extended proposition*	قضية منتشرة
Proposition modale	*Modal proposition*	قضية موجهة
Proposition modale	*Modal proposition*	موجهة (قضية)
(Proposition) nécessaire	*Necessary (proposition)*	ضرورية
Proposition nécessaire	*Necessary proposition*	قضية ضرورية
(Proposition) négative	*Negative (proposition)*	سالبة
Proposition négative	*Negative proposition*	قضية سالبة
Proposition partielle	*Partial proposition*	قضية جزئية
Proposition possible	*Possible proposition*	قضية ممكنة
Proposition possible	*Possible proposition*	ممكنة (قضية)

Proposition possible, temporelle	*Temporal possible (proposition)*	ممكنة وقتية
Proposition prédicative, attributive, catégorique	*Predicative, attributive, categorical proposition*	حملية
Proposition privative	*Privative proposition*	قضية عدمية
Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	*Quatro adjacente proposition (with four terms)*	قضية رباعية
Propositions	*Propositions*	قضايا
Propositions alternatives	*Alternative propositions*	معاندات
Propositions attributives, apodictiques	*Attributive, apodeictic propositions*	قضايا حملية
Propositions catégoriques	*Categorical propositions*	قضايا مطلقة
Propositions contradictoires	*Contradictory propositions*	قضايا متناقضة
Propositions contraires	*Contrary propositions*	قضايا متضادة
Propositions conventionnelles	*Conventional proposition*	مشهورات
Proposition secundo adjacente (à deux termes)	*Secundo adjacente proposition (with two terms)*	قضية ثنائية
Propositions existentielles	*Existential propositions*	قضايا وجودية
Propositions expérimentales	*Experimental propositions*	قضايا تجريبية
Propositions hypothétiques	*Hypothetical propositions*	قضايا شرطية
Propositions indéfinies	*Indefinite propositions*	قضايا مهملات
Proposition singulière	*Singular proposition*	قضية شخصية
Propositions postulées	*Postulated propositions*	قضايا مسلمات
(Propositions, prémisses) absolus	*Absolute (propositions, premises)*	مطلقة
Propositions, prémisses admises, reçues	*Accepted, received propositions, premises*	مقبولات
Proposition supposée	*Supposed proposition*	قضية مفروضة
Proposition temporelle	*Temporal proposition*	وقتية (قضية)
Proposition tertio adjacente (à trois termes)	*Tertio adjacente proposition (with three terms)*	قضية ثلاثية
Proposition universelle	*Universal proposition*	قضية كلية
Propre	*Proper*	ذاتي خاص

Propre, spécifique	*Proper, specificity*	خاصة
Puissance et acte	*Power and act*	قوة وفعل

Q

Qualification commune	*Common qualification*	وصف مشترك
Qualité	*Quality*	كيف
Qualité (catégorie)	*Quality (category)*	كيفية
Qualités affectives	*Affective qualities*	كيفيات انفصالية
Quand, temps (catégorie)	*When, time (category)*	متى
Quantificateur	*Quantifier*	سور
Quantité	*Quantity*	كم
Quantité (catégorie)	*Quantity (category)*	كمية
Quantité continue	*Continuous quantity*	كم متصل
Quantité discontinue	*Discontinuous quantity*	كم منفصل
Quatrième figure	*Fourth figure*	شكل رابع
Qu'est-ce que?	*What is?*	أي
Question à résoudre, demande, proposition	*Question to resolve, request, proposition*	مسألة
Question démonstrative	*Demostrative question*	سؤال برهاني
Question, interrogation	*Question, interrogation*	سؤال
Question logique	*Logic question*	سؤال منطقي
Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	*Quid? Which essence? Whose?*	ما (هو)
Quiddité	*Quiddity*	ماهية

R

Raisonnable, locuteur	*Reasonable, speaker*	ناطق
Raisonnement par analogie	*Reasonning by analogy*	قياس تمثيلي
Rapport, proportion, relation	*Rate, proportion, relation*	نسبة
Réduction du syllogisme	*Reduction of the syllogism*	إنعكاس القياس
Réfutation, contradiction	*Refutation, contradiction*	نقض

Réfutation, conviction par des arguments	*Refutation, winning a debate*	تبكيت
Réfutation éristique	*Eristic refutation*	تبكيت مغالطي
Réfutation sophistique	*Sophistic refutation*	تبكيت سوفسطائي
Réfutation sophistique	*Sophistic refutation*	مباكتة سوفسطائية
Rejet (négation de la disjonction)	*Reject (disjunction negation)*	مانعة الخلو
Relatif, nom d'un verbe	*Relative, verbal noun*	مصدر مضاف
Relation, adjonction	*Relation, adjunction*	إضافة
Relation, rapport	*Relation, relationship*	علاقة
Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	*Representation, assimilation, reasoning by analogy*	تمثيل
Requête	*Request*	مطلب
Réunion, addition, collection	*Meeting, addition, collection*	جمع
Rhétoricien	*Rhetorician*	خطابي
Rhétorique	*Rhetoric*	خطابة

Sage, philosophe	*Wise, philosopher*	حكيم
Sagesse, philosophie	*Wisdom, philosophy*	حكمة
Savoir, science, connaissance	*Knowledge, science understanding*	علم
Science de la nature	*Natural science*	علم الطبيعيات
Science du nombre	*Numeral science*	علم العدد
Science et doxa, connaissance et opinion	*Science and doxa, knowledge and opinion*	علم وظن
Seconde figure	*Second figure*	شكل ثانٍ
Semblable	*Similar*	متشابه
Semblable, analogue	*Similar, analogous*	شبيه
Semblable, analogue	*Similar, analogue*	نظير
Semblables, analogues	*Similars, analogous*	نظائر
Sens	*Sense*	حس

Sensation	*Sensation*	إحساس
Sensible	*Sensible*	محسوس
Sens, significations, notions	*Meanings, significations, notions*	معاني
Signe	*Signal*	إشارة
Signe, marque	*Sign, mark*	علامة
Signe, présomption, indice	*Sign, presumption, clue*	أمارة
Signifiant	*Significant*	دال
Signification, dénotation	*Signification, denotation*	دلالة
Similitude, analogie	*Similarity, analogy*	تماثل
Simple	*Simple*	بسيط
Simultané	*Simultaneous*	معاً
Simultanéité des espèces	*Species simultaneity*	معية أنواع
Singulier	*Singular*	مفرد
Singulière	*Singular*	شخصية
Singulière, individualité	*Singular, individuality*	فردية
Situation, état	*Situation, state*	حال
Soi, est, lui	*Himself, is, itself*	هو
Soi-même	*Itself*	ذاته
Soi-même, existence, essence concrétisée	*The self, existence, concretized essence*	عين
Sondage et division (dilemme)	*Sondage and division (dilemu)*	سبر وتقسيم
Sophisme	*Sophism*	سفسطة
Sophisme, paralogisme	*Sophism, paralogism*	مغالطة
Sophistique	*Sophistics*	سوفسطائية
Sphère, céleste	*Sphere, celestal*	فلك
Subcontraires	*Subcontraries*	تحت المتضادتين
Substance, quiddité	*Substance, quiddity*	جوهر
Substances	*Substances*	جواهر
Substances premières	*First substances*	جواهر أولى
Substances secondes	*Second substances*	جواهر ثوان

Substances séparés	*Separate substances*	جواهر مفارقة
Substances suprêmes	*Supreme substances*	جواهر عالية
Substantialité	*Substantiality*	جوهرية
Substantiel	*Substantial*	جوهري
Substitution	*Substitution*	إبدال
Succession	*Succession*	تسلسل
Sujet	*Subject*	محكوم عليه
Sujet	*Subject*	موصوف
Sujet décrit	*Described subject*	مدلول عليه
Surface	*Surface*	سطح
Suspicion	*Suspiscion*	شبهة
Suspicion, opinion (doxa)	*Suspicion, opinion*	ظن
Syllogisme	*Syllogism*	قياس
Syllogisme à preuve directe	*Directed-proof syllogism*	قياس مستقيم
Syllogisme catégorique	*Categorical syllogism*	قياس حملي
Syllogisme démonstratif	*Demonstrative syllogism*	قياس برهاني
Syllogisme dialectique, épichérème	*Dialectic syllogism, epicherema*	قياس جدلي
Syllogisme disjonctif	*Disjunctive syllogism*	منفصل (قياس)
Syllogisme en cercle	*Syllogism in circle*	قياس الدور
Syllogisme éristique	*Eristic syllogism*	قياس مغالطي
Syllogisme exceptif	*Excepted syllogism*	قياس استثنائي
Syllogisme hypothétique, conditionnel	*Hypothetical, conditional syllogism*	قياس شرطي
Syllogisme imparfait	*Imperfect syllogism*	قياس غير كامل
Syllogisme imparfait	*Imperfect syllogism*	قياس ناقص
Syllogisme parfait	*Perfect syllogism*	قياس كامل
Syllogisme par l'absurde	*Syllogism ad absurdum*	قياس الخلف
Syllogisme persuasif	*Persuasive syllogism*	قياس اقناعي
Syllogisme poétique	*Poetic syllogism*	قياس شعري
Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	*Retrograded syllogism*	قياس صناعي

Syllogisme rhétorique	*Rhetorical syllogism*	قياس خطابي
Syllogismes	*Syllogisms*	مقاييس
Syllogisme sophistique	*Sophistic syllogism*	قياس سوفسطائي
Syllogisme spécieux	*Specious syllogism*	قياس مشاغبي
Syllogisme, unificateur, lien	*Syllogism, unifier, link*	جامع
Synomymes	*Synonyms*	مترادفة
Synonymes	*Synonyms*	أسماء متواطئة
Syntaxe	*Syntax*	نحو
Synthèse, composition	*Synthesis, composition*	تركيب
Synthèse continue	*Continuous synthesis*	تركيب متصل
Synthèse discontinue	*Intermitent synthesis*	تركيب منفصل



T

Temps	*Time*	زمان
Temps (catégoric)	*Time (category)*	وقت
Terme	*Term*	حد
Terme accidentel	*Accidental term*	لفظ عرضي
Terme complexe	*Complex term*	لفظ مركب
Terme homonyme	*Homonyme*	لفظ مشترك
Terme incomplexe, singulier	*Incomplex, singular term*	لفظ مفرد
Terme partiel	*Partial term*	لفظ جزئي
Terme propre, essentiel	*Proper, essentiel term*	لفظ ذاتي
Terme quantificateur	*Quantifier term*	لفظ حاصر
Termes	*Terms*	ألفاظ
Termes complexes	*Complex terms*	ألفاظ مركبة
Termes distincts	*Distinct terms*	متزايلة
Termes incomplexes	*Incomplex terms*	ألفاظ مفردة
Termes précis, clairs	*Clear, precise terms*	ألفاظ ناصة
Termes universaux	*Universal terms*	ألفاظ كلية
Terme universel	*Universal term*	لفظ كلي

Terme univoque	*Univocal term*	لفظ متواطىء
Thèse, hypothèse	*Thesis, hypothesis*	أصل موضوع
Troisième figure	*Third figure*	شكل ثالث

U

Union	*Union*	إتحاد
Unités	*Unities*	آحاد
Universaux	*Universals*	كليات
Universel, général	*Universal, general*	كلي
Universelle affirmative	*Affirmative universal*	كلية موجبة
Universelle négative	*Negative universal*	كلية سالبة
Univoque	*Univocal*	متواطىء

V

Véracité, vérité	*Veracity, truth*	صدق
Verbe, terme	*Verb, term*	فعل
Vérification, réalisation	*Verification, realization*	تحقيق
Vérité, sens propre	*Truth, true meaning*	حقيقة
Vrai, droit	*True, right*	حق
Vrai et faux	*True and false*	صدق وكذب

فهرس المصطلحات المنطقية

أ

ب

ت

ث

ج

خ

س

ش

غ

ف

ن

ي

The Series of Arabic and Islamic Terminology Encyclopedias

ENCYCLOPEDIA OF ARABIC TERMINOLOGY OF LOGIC

Dr Farid Jabre
Dr Rafic Al-Ajam
Dr Samih Dgheim
Dr Gerard Gihamy

Librairie du Liban *Publishers*